الوضع في الحديث

رسالة مقدمة للحصول على درجة العالمية «الدكتوراه»
من قسم الحديث - كلية أصول الدين - جامعة الأزهر

تأليف

الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاتة

الأستاذ المساعد ورئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
بكلية التربية - المدينة المنورة - جامعة الملك عبد العزيز

الجزء الأول

مكتبة الغزالي
دمشق - ص ب ٤٤٨

مؤسسة مناهل العرفان
بيروت - ص ب ١٤/٥٩٣١

نوقشت هذه الرسالة من اللجنة المشكلة في كلية أصول الدين - جامعة الأزهر في يوم الأحد الموافق ٢٨ رمضان عام ١٣٩٧هـ، وحصلت على تقدير مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالطباعة والتبادل بين الجامعات.

ص ١ ـ ٢

فهرست الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة
المعنى الاصطلاحي	٦٠
ثانياً: وقوع الوضع في المتن	٦١
أ ـ الضرب الأول	٦١
ب ـ الضرب الثاني	٦٢
ثالثاً: ضوابط الوضع في المتن	٦٤
أ ـ الضوابط الاجمالية	٦٥
ب ـ الضوابط التفصيلية	٧١
رابعا: أنواع الموضوعات	٧٦
خامساً: صور للوضع في المتن	٧٨
الفصل الثاني في النسخ الموضوعة	٨٥
تمهيد	٨٧
أولاً ـ معنى النسخة الموضوعة	٨٧
ثانياً ـ معجم الرجال الذين رويت عنهم نسخ موضوعة	٨٩
١ ـ أباء بن جعفر أبو سعيد البصري	٨٩
٢ ـ أبان بن أبي عياش	٩٠
٣ ـ إبراهيم بن عمر بن أبان بن عثمان	٩١
٤ ـ إبراهيم بن هدبة أبو هدبة	٩١
٥ ـ إبراهيم بن أبي حية (اليسع) بن الأشعث المكي	٩٢
٦ ـ أحمد بن ابراهيم المزني	٩٢
٧ ـ أحمد بن اسحاق بن إبراهيم بن نبيط	٩٢
٨ ـ أحمد بن عامر بن سليم الطائي	٩٣
٩ ـ أحمد بن عبد الله بن محمد أبو الحسن البكري	٩٣
١٠ ـ أحمد بن علي بن مهدي بن صدقة	٩٣
١١ ـ أحمد بن محمد بن الفضل القيسي أبو بكر الأيلي	٩٣
١٢ ـ أحمد بن هارون بن موسى بن هارون	٩٤
١٣ ـ اسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري	٩٤
١٤ ـ أسحاق بن عبد الصمد بن خالد ابن يزيد الفارسي	٩٤
١٥ ـ اسحاق بن محمشاده	٩٥
١٦ ـ اسحاق بن نجيح الملطي	٩٥
١٧ ـ اسماعيل بن محمد بن يوسف ابن يعقوب أبو هارون الثقفي	٩٥
١٨ ـ الأشج	٩٦
١٩ ـ أيوب بن مدرك الحنفي	٩٦
٢٠ ـ البختري بن عبيد الطابخي	٩٦
٢١ ـ بشر بن حسين الاصبهاني الهلالي	٩٧
٢٢ ـ بشر بن عون القرشي الشامي	٩٧
٢٣ ـ بشر بن نمير القشيري	٩٨
٢٤ ـ جبارة بن المغلس الحماني أبو محمد	٩٨
٢٥ ـ جعفر بن الزبير الشامي الدمشقي	٩٩
٢٦ ـ جعفر بن محمد بن جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين الحسيني	٩٩
٢٧ ـ جعفر بن نسطور	٩٩
٢٨ ـ حبيب بن ابراهيم بن سعد	١٠١
٢٩ ـ الحسين بن داود بن معاذ أبو علي البلخي	١٠١
٣٠ ـ الحسين بن عبد الله بن ضميرة سعد الحميري المدني	١٠١
٣١ ـ الحسين بن علوان الكلبي الكوفي	١٠١
٣٢ ـ الحسين بن محمد بن خسرو البلخي	١٠٢
٣٣ ـ الحكم بن عبد الله بن خطاف أبو سلمة العاملي	١٠٢
٣٤ ـ حماد بن عمرو النصيبي	١٠٢
٣٥ ـ حميد بن عطاء الأعجر	١٠٣
٣٦ ـ خالد بن عبيد العتكي أبو عصام	١٠٣
٣٧ ـ خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي	

فهرست الجزء الثالث

الصفحة		الصفحة	

الموضوعات	الصفحة
يونس بن خباب الأسيدي مولاهم . . .	٣٢٣
الكنى	
أبو خلف الأعمى ـ خادم انس	٣٢٥
أبو سعد الساعدي	٣٢٦
أبو طعمة الأموي	٣٢٦
أبو عاتكة	٣٢٧
أبو عمر البصري	٣٢٨
الباب الرابع :	
في جهود العلماء في مقاومة الوضع . . .	٣٢٩
الفصل الأول :	
في جهود العلماء الوقائية	
في مقاومة الوضع	٣٣٠ـ ٣٥٦
تمهيد	٣٣١
١ ـ الحث على التثبت في الرواية وعدم	
أخذها إلا ممن كان أهلاً	٣٣٢
٢ ـ الرواية عن أهل البدع والأهواء . .	٣٣٤
تعريف البدعة	٣٣٤
أقسام أهل البدع	٣٣٥
القسم الأول	٣٣٥
القسم الثاني	٣٣٦
مذاهب العلماء في رواية أهل البدع . . .	٣٣٦
المذهب الاول : رد روايتهم مطلقاً . . .	٣٣٦
المذهب الثاني : قبول رواية أهل البدع	
والأهواء مطلقاً	٣٣٧
المذهب الثالث : التفصيل في قبول	
رواياتهم	٣٣٩
٣ ـ موقف العلماء من الرواية	
عن الضعفاء	٣٤٧
أ ـ الرواية عمن طعن في ضبطه	٣٤٧
ب ـ الرواية عمن طعن في عدالته	٣٥٠
٤ ـ موقفهم من الرواية عن القصاص .	٣٥٠
٥ ـ كتابة حديث الضعفاء وحفظه لمعرفته خشية	

الموضوعات	الصفحة
من التلبيس بالسرقة أو القلب او التركيب	٣٥٥
الفصل الثاني :	
في جهود العلماء العلاجية	
في مقاومة الوضع في الحديث	٣٥٧
تمهيد	٣٥٨
١ ـ الامتناع من الرواية عن الكذابين .	٣٥٨
٢ ـ فضح الكذابين وكشف احوالهم . .	٣٦١
٣ ـ مسالك العلماء في كشف أحوال	
الكذابين	٣٦٦
أ ـ مسائل عرف بها كذب الراوي	
فيما يدعيه من السماع	٣٦٦
ب ـ مسائل يعرف بها كذب الرواي	
فيما ينسبه إلى شيوخه	٣٦٧
حـ ـ مسائل تتعلق بذات الراوي	
يظهر منها كذبه	٣٦٧
٣ ـ تعنيف الكذابين	٣٦٨
١ ـ تذكير الكذاب بالله وتحذيره	
وتخويفه وعيد الله تعالى	٣٦٩
٢ ـ ترك التسليم عليهم والامتناع	
من رد السلام عليهم	٣٧٠
٣ ـ رفض قبول الوساطة	
في الكف عنهم	٣٧١
٤ ـ كتابة المحاضر والاشهاد عليها	
بعد أخذ اقرار الكذابين	٣٧٢
٥ ـ تمزيق الكتب أو تحريقها او تخريقها	
في وجوه الكذابين	٣٧٤
٦ ـ الاستعداء عليهم	٣٧٥
٧ ـ وصف الكذابين بألقاب	
تتلاءم مع ما اقترفوا	٣٧٧
٨ ـ هجر الكذابين وترك عيادتهم	
إذا مرضوا والصلاة عليهم	

الموضوعات — الصفحة

الموضوعات	الصفحة	الموضوعات	الصفحة
حوادث القصاص للعـراقي	٥١٦	الخاتمة وقد ذكر فيها اهم النتائج	٥٢٣ ـ ٥٣٩
٤ ـ تحذير الخواص من		ثبت المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في	
أحاديث القصاص للسيوطي	٥١٧	البحث:	
٥ ـ الوقوف على الموقوف		أولاً: المصادر والمراجع المخطوطة . . .	٥٤١
لابن بدر الموصلي	٥١٩	ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة	٥٤٣
الدر الملتقط للصغاني	٥٢١ ـ هامش	الفهرس	٥٥٩

إهـــداء

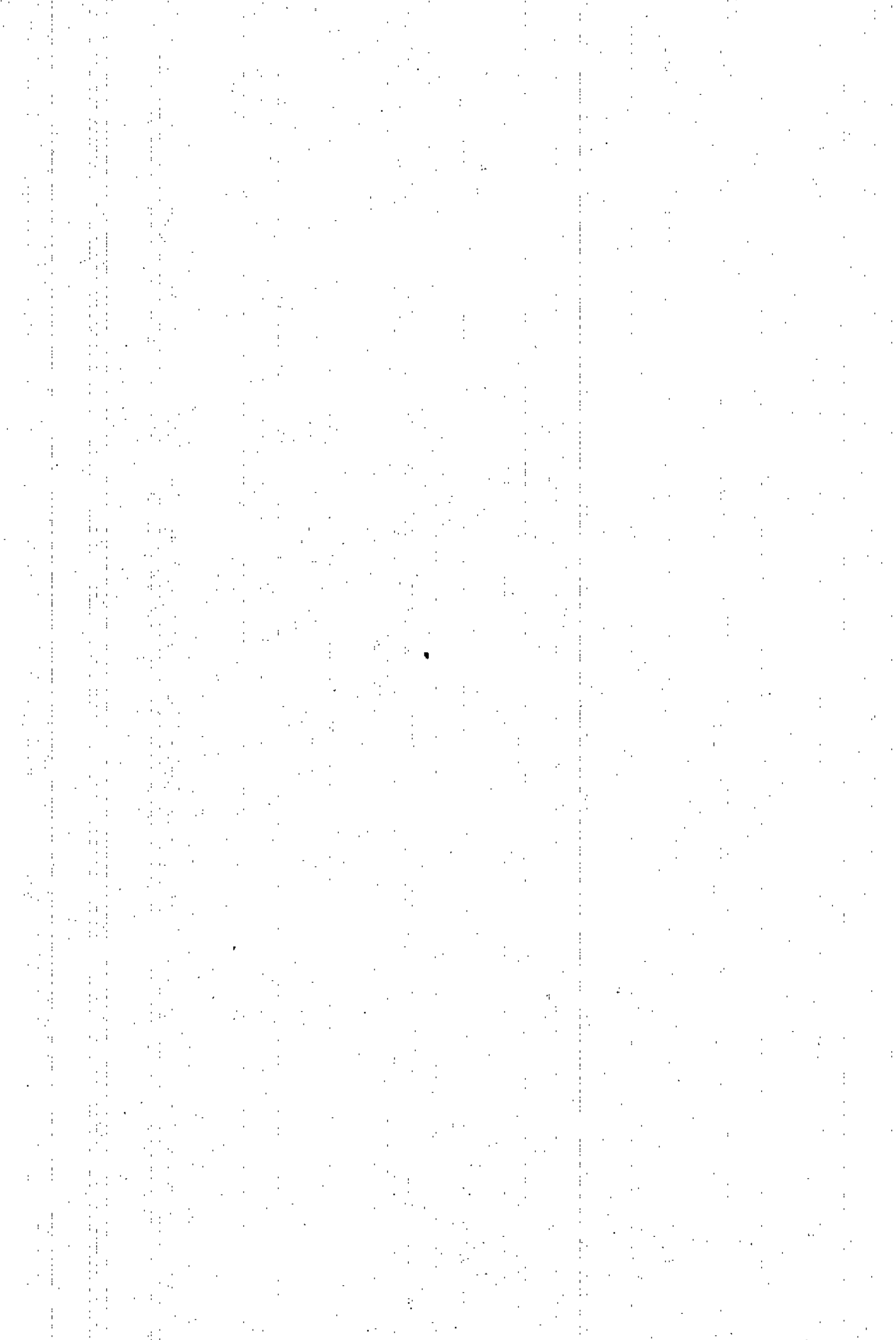
إلى من شارك والديّ في تربيتي، وتكفل بالقيام بمؤونة تعليمي، وأخذ بيدي دافعا بي إلى سبيل الخير.. إلى من اختار لنفسه في هذه الدنيا القيام بكفالة اليتامى والسهر على رعايتهم والتفاني في تربيتهم وتنشئتهم.

إلى خالي الاستاذ/ محمد بكر مدني

أقدم رسالتي هذه التي هي ثمرة غرسه، إعترافاً بفضل أجدني عاجزاً عن وفائه، سائلا الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

ابن اختك

عمـــر



شكر وثنـــاء

أحمد الله سبحانه وتعالى على عظيم فضله، وأشكره على جزيل إحسانه وأصلي وأسلم على أشرف رسله وأفضل أنبيائه. وبعد:

فإن من الواجب علي أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل الامتنان لكل من تفضل عليّ وقدم لي يد العون والمساعدة في سبيل إعداد هذه الرسالة وإنجازها وهم كثير. أخص منهم بالذكر:

صاحب الفضيلة الاستاذ الدكتور مصطفى أمين التازي الذي تفضل بالاشراف فأحاطني برعايته وعنايته وحنوه الأبوي زيادة على توجيهاته السديدة وإرشاداته القيمة التي كان لها اكبر الأثر في إنجاز هذا العمل في إخراجه على هذه الصورة فجزاه الله عني أحسن الجزاء، وأعظم له الأجر والمثوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من:

صاحب الفضيلة الاستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين وكيل كلية أصول الدين ورئيس قسم الحديث بالكلية.

وصاحب الفضيلة الاستاذ الدكتور السيد محمد السيد الحكيم.

اللذين تفضلا فقبلا الاشتراك في مناقشة الرسالة، وتجشما التعب في تقويمها، فجزاهما الله عني خير الجزاء، ووفقهما لكل خير.

وكذلك أتقدم بالشكر والعرفان بالفضل لصاحب الفضيلة الشيخ حماد بن محمد الأنصاري الذي أتاح لي الاطلاع على ما احتجت اليه من مكتبته ولم يبخل علي

بوقت، ولم يضن علي بتوجيه وإرشاد، فأحسن الله تعالى له المثوبة، وأجزل له العطاء ووفقه وسدد خطاه.

كما أقدم شكري وعظيم امتناني لجامعة الملك عبد العزيز التي هيأت لي هذه الفرصة، وتفضلت بوفادتي الى جامعة الأزهر لهذا الغرض النبيل وفق الله العاملين المخلصين فيها لكل خير.

كما أتقدم بخالص تقديري وعظيم امتناني لجامعة الأزهر التي شرفتني بالانتماء إليها، وأتاحت لي الفرصة لأنهل من معينها، جعلها الله منار هدى دائم.

وفي معرض الثناء والشكر لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري لسعادة المستشار التعليمي السعودي بالقاهرة، الذي جعلنا محل عنايته ورعايته، وأمدنا بتوجيهاته وبذل غاية جهده في تذليل ما واجهنا من صعاب، وكذلك سائر أعضاء المكتب المخلصين، فجزاهم الله عني أحسن الجزاء.

كما أتقدم بالشكر لسائر أساتذتي وزملائي وإخواني الذين مدوا لي يد العون والمساعدة وأمدوني بنصائحهم ومقترحاتهم. فأحسن الله اليهم.

وبعد ذلك فإنه لزام علي أن أقدم شكري للحاج صلاح الطوبجي وأسرة مكتبه الذين لم يألوا جهدا في سبيل إخراج هذه الرسالة في هذا الشكل الطيب، فلهم مني خالص الشكر راجيا لهم من الله تعالى العون والتسديد والحمد لله رب العالمين.

الرموز المستعملة:

وثمة رموزا استعملتها إبان البحث، رغبة في الاختصار، ونفورا من التكرار، وهذه الرموز إشارة إلى كتب معينة هي:

الرمز		اسم الكتاب
ت	:	جامع الترمذي
التاريخ	:	التاريخ الكبير للإمام البخاري
تقريب	:	تقريب التهذيب لابن حجر
تهذيب	:	تهذيب التهذيب لابن حجر
الجـــرح	:	الجرح والتعديل لابن أبي حاتم
جـه	:	السنن لابن ماجه.[1]
حــــم	:	المسند للامام أحمد
خ	:	الجامع الصحيح للبخاري
خـــت	:	البخاري تعليقا
د	:	السنن لأبي داود
دى	:	السنن لـلدرامي
ط	:	موطأ الإمام مالك
ع	:	أصحاب الكتب الستة
اللآلـــي	:	اللآلى المصنوعة للسيوطي
لســـان	:	لسان الميزان لابن حجر
م	:	صحيح مسلم
مجروحيـــن	:	معرفة المجروحين من المحدثين لابن حبان

---

(١) هذا الرمز الذي استخدمته في سائر الرسالة، تبعا لاستخدام المتقدمين ما عدا الباب الثالث عند الاشارة الى من اخرج للراوي في صدر الترجمة حيث استخدمت رمز القدماء (ق).

مق	:	مقدمة صحيح مسلم
ميـــزان	:	ميزان الاعتدال
ن	:	السنن (المجتبى) للنسائي[1]

(1) وهذا الرمز هو الذي استخدمته في سائر الرسالة باستثناء الإشارة الى من أخرج للراوي في الباب الثالث عند صدر الترجمة، حيث استعملت رمز المتقدمين ـس ـ.

«بسم الله الرحمن الرحيم»

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فلما كانت السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الاسلامي، بل هي القسم الثاني من أقسام الوحي الذي أنزل على رسول الله ﷺ، حيث جاءت تبين ما أبهم في القرآن وتفصل ما أجمل فيه، وتخصص عموماته، وتقيد مطلقاته فقد وجدت من العناية القصوى من علماء هذه الأمة، في سبيل حفظها وصيانتها وأدائها كما سمعت منه ﷺ. بل إن الله تعالى تكفل بحفظها كما تكفل بحفظ القرآن حيث قال «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»[1]، فحفظها دلت عليه الآية الكريمة إما اقتضاء، لأن لفظة الذكر عنى بها الوحي، فيقتضي السنة وإما لزوما، إذا قصر لفظ الذكر على القرآن فقط لأن السنة شارحة ومبينة للقرآن، ومن تكفل بحفظ المبَيَّن والمشروح قد تكفل بحفظ الشارح والمبين.

وحيث أن أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته تجسد فيها معنى القرآن حيث كانت الشارح الفعلي للقرآن، وأنها من الوحي الذي أنزل عليه ﷺ، وعرف باسم حديثه ﷺ، فقد ألزمنا الله تعالى وفرض علينا اتباعه والائتمار بأمره، والانتهاء بنهيه قال تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا. . .) الآية[2] بل قد صرحت آيات أخر بأن من أطاع الرسول، فقد أطاع الله، قال تعالى (ومن يطع الرسول فقد أطاع الله. . .) الآية[3].

(١) سورة الحجر آية رقم: ٩

(٢) سورة الحشر آية رقم: ٧

(٣) سورة النساء آية رقم: ٨٠

بل إن النبي ﷺ نبه الى أن ما جاء به مما ليس في القرآن هو من عند الله فقد اشتهر عنه ﷺ قوله: «لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته، يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: ما أدرى، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»[1].

فقد صرح الحديث بأن النبي ﷺ أوتي السنة وحيا وأن لها حكم القرآن في التشريع لهذا فقد لفت النبي ﷺ نظر أصحابه إلى ضرورة إلتزام سنته والتمسك بها كالتزامهم لأحكام القرآن وآدابه وقد ورد عنه ﷺ في هذا المعنى أحاديث كثيرة منها قوله المشهور: . . . فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ. . . الحديث[2].

ولمكانة السنة من التشريع الاسلامي فقد حث ﷺ أمته على حفظها وروايتها، كما جاءت عنه ﷺ، فقد اشتهر عنه حديث «نضر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها. . . » الحديث[3]، كما حضهم على أن يكون النقل عنه صحيحا، مضبوطا لا زيادة فيه ولا نقص، لأن كلا منهما يؤدي الى التقول عليه بما لم يقل، وهو ضرب من الكذب، يستوجب فاعله الوعيد المعد لذلك، وهو التبوأ في النار. قال ﷺ . . . من قال علي ما لم أقل، فليتبوأ مقعده من النار، وفي رواية: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[4] بل نبه إلى خطورة الكذب عليه حيث أن الأمر يتخذ دينا فتكون مفسدته أعظم، قال ﷺ: «ان كذبا علي ليس ككذب على أحد. . . » الحديث[5].

لكل هذه الأسباب وغيرها اهتم علماء الاسلام اهتماما شديدا به، وشمروا عن ساعد الجد في دراسته، ونتج من تلك الدراسات المستفيضة ذلك التراث الضخم الذي عرف بعلوم الحديث. فقد بدأوا دراستهم بجمعه وتدوينه، وتصنيفه، فاستتبع ذلك قيام دراسات تتعلق بشطريه، سنده ومتنه.

---

(١) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك ١ : ١٠٨ وقال: صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي. د. السنة ٢ : ٥٠٦.

(٢) الحديث أخرجه د. السنة ٢ : ٥٠٦.

(٣) الحديث أخرجه د. العلم ٢ : ٢٨٩، ت. العلم/ باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع

(٤) الحديث أخرجه خ. علم: ٣٨، مسلم علم ١٦٠.

(٥) الحديث أخرجه م. مقدمة. باب تغليظ الكذب على رسول الله. ١ : ١٠.

فمما يتعلق بسنده نشأ علم الجرح والتعديل، ألفاظه، ومراتبه، والكلام على الرواة من حيث ضبطهم وعـدالتهم.

وعلم الاسناد من حيث صيغه في التحمل والأداء، ومن حيث وقوعه اتصالا وانقطاعا.

وعلم الرجال، من حيث أسماؤ هم وكناهم وألقابهم، ومعرفتهم وجهالتهم ومواليدهم ووفياتهم وطبقاتهم، وغيرها من العلوم التي تتعلق بمعرفة سند الحديث.

أما ما يتعلق بالمتن، فقد وجدت الشروح لمتونه، والمعاجم لغريبه والمصنفات لعلله ولمختلفه وناسخه ومنسوخه وصحيحه وضعيفه، وموضوعه، وترتيب أطرافه، وتصنيف أبوابه، وجوامع لمتونه. وغيرها من العلوم التي تناولها العلماء ولها تعلق بمتن الحديث. كل هذه العلوم وغيرها مما تطرق إليه العلماء لخدمة السنة النبوية إما مباشرة وإما وسيلة. وفي الحقيقة أن هذه العناية من العلماء بالسنة لم تكن وليدة صدفة محضة أو رغبة في التأليف، وإنما استهدفت جمع حديث رسول الله ﷺ وتنقيته من كل شائبة مما قد تسرب إليه إما بقصد وإما بغير قصد خصوصا وانهم قد جعلوا نصب أعينهم أن ما يقومون به هو دين ولذا جاء في كلام كثير منهم: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، بل يعدونه عبادة قد تُعبِّدوا بها، لما جاء في قوله ﷺ نضر الله امـرأ سمع مقالتي فوعاها، فأداها كما سمعها[1].. الحديث، وقوله ﷺ: فليبلغ الشاهد منكم الغائب[2].

ومن المسائل التي أولاها علماء الحديث العناية القصوى بالبحث والتأليف، والتفتيش والتصنيف الأحاديث الموضوعة، والأخبار المكذوبة التي نسبت إلى النبي ﷺ ورفعت إليه، وهي مما لم يقل أو يفعل، فقد نتج من هذا البحث والتتبع والتفتيش الدقيق أن وجدت مؤلفات شتى بعضها أفرد للتأليف في هذا النوع من الحديث، وبعضها تناوله في طيات مؤلفاتها، وجاء كلامهم فيه مقرونا بغيره.

---

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) اخرجه خ. الحج: ١٢٣.

وهذه الدراسة التي بين أيدينا استهدفت جمع ما تفرق، ولم ما تشتت بين طيات تلك المؤلفات، وقد حاولت عرضه في ثوب قشيب، ونظمه في سلك بديع فأسفر محتواه في مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة.

المقدمــة: وقد اشتملت على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في بيان الدفع لاختيار الموضوع، ومنهج الرسالة والهدف من تأليفها.

المبحث الثاني: في التعريف بالسنة والحديث والأثر والخبر، وبيان وجه الاتفاق والاختلاف فيها.

المبحث الثالث: في تقسيم الحديث الى مقبول ومردود، وبيان ما يتعلق بكل قسم.

الباب الأول:

في التعريف بالوضع وأحكامه.

وقد اشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ويشمل المباحث الآتية:

تعريف الوضع.

الألفاظ المستعملة في الرمي بالوضع.

على من يطلق المحدثون وصف الكذب.

الفصل الثاني: ويتناول المباحث الآتية:

وقوع الوضع.

بداية الوضع ونشأته.

أسباب الوضع والحامل عليه.

ما يثبت به الوضع.

الفصل الثالث: ويضم المباحث الآتية:

ما قيل في الكذب على رسول الله وحكمه.

حكم الكاذب على رسول الله.

هل تقبل توبة الكاذب في حديث رسول الله.

حكم رواية الحديث الموضوع.

متى تسوغ رواية الحديث الموضوع أو كتابته.

حكم رواية الاسرائيليات.

حكم العمل بالحديث الموضوع.

إذا حكم على الحديث بالوضع فهل يقتضي ذلك أن يكون كذبا في نفس الأمر.

هل يكتفى في الحكم على الحديث بالوضع بظاهره، أو لا بد من الطعن في أحد رواته.

إذا حكم على حديث بالوضع فهل يكفي في إثباته أو صحته مطابقته للتجربة أو المكاشفة.

الباب الثانـــي:

في معرفة الموضوعات.

وقد اشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في الكلام على معرفة الموضوعات، ويضم المباحث التالية:

المبحث الأول: في كيفية معرفة الوضع في السند.

تعريف السند.

أهمية الاسناد ومكانته.

بداية الاسناد وشيوعه.

ما يعرف به الوضع في السند.

صور للوضع في السند.

المبحث الثاني: في كيفية معرفة الوضع في المتن

تعريف المتن

كيفية وقوع الوضع في المتن.

أنواع الموضوعات.

صور للوضع في المتن.

الفصل الثاني: في النسخ الموضوعة ويشمل المباحث الآتية:

معنى النسخة الموضوعة ومراد المحدثين منها.

معجم بالنسخ الموضوعة.

أنواع النسخ الموضوعة.

الفصل الثالث: في الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع، وقد جاءت في كتاب أو أكثر من الكتب الستة ويشمل المباحث الآتية:

أ ـ التعريف بالكتب الستة، وبيان شروط مؤلفيها.

ب ـ الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي في أحد الكتب الستة.

١) الأحاديث الواردة في صحيح البخاري.

٢) الأحاديث الواردة في صحيح مسلم.

٣) الأحاديث الواردة في سنن أبي داود.

٤) الأحاديث الواردة في جامع الترمذي.

٥) الأحاديث الواردة في سنن النسائي (المجتبى).

٦) الأحاديث الواردة في سنن ابن ماجه.

٧) الأحاديث الواردة في جامع الترمذي وسنن ابن ماجه.

الباب الثالث:

في معرفة الوضاعين.

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول في الرواة المتفق في الحكم عليهم بالوضع ويتناول المباحث الآتية:

المبحث الأول في الرواة المعتمدين للوضع.

الكذابون الذين ادعوا الصحبة.

الرواة المقرون بالوضع.

الرواة المتعمدون للوضع الذين أثبت النقاد كذبهم.

المبحث الثاني في الرواة الذين جرى الكذب على لسانهم دون قصد أو تعمد.

الجهلة.

الصالحون.

المختلطون.

فاحشو الغلط، كثيرو الوهم.

المغفلون.

الفصل الثاني في الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع ويشمل المباحث الآتية:

الأقران الذين رمى بعضهم بعضا بالكذب.

من دفع عنه العلماء تهمة الوضع والكذب.

المجهولون الذين رويت عنهم أحاديث موضوعة.

ما قيل فيهم فلان عن فلان بخبر موضوع.

الفصل الثالث في الرواة الذين رموا بالكذب، ولهم رواية في واحد أو أكثر من الكتب الستة.

الباب الرابع:

جهود العلماء في مقاومة الوضع.

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول في الجهود الوقائية ويتناول المباحث الآتية:

الحث على التثبت في الرواية وعدم اخذها إلا ممن كان أهلا لها.

منع الرواية عن أهل البدع والأهواء

منع الرواية عن القصاص.

كتابة حديث الضعفاء وحفظه خشية من التلبيس به على بعض الرواة بقلب أو سرقة.

الفصل الثاني: في الجهود العلاجية ويشمل المباحث التالية:

الامتناع من الرواية عن الكذابين.

كشف أحوال الكذابين وإظهار أمرهم.

تعنيف الكذابين.

تأليف الكتب فيهم.

الخاتمـــة:

هذا ما اشتملت عليه هذه الرسالة من مباحث، أرجو من الله تعالى أن اكون قد وفقت في عرض ما جاء فيها من مسائل.

المبحث الأول:

في سبب اختيار الموضوع:

عندما اتيحت لي فرصة الدراسة في شعبة الدكتوراه، تتابعت علي موضوعات أجلت فيها الفكر وصعدت فيها البصر وصوبته، فوجدت دافعا يدفعني الى اختيار هذا الموضوع، ويلفت نظري إليه كلما تولى عنه البصر، واتجه إلى غيره ولعلي في ذلك أكون سالكا نهج كثير من السلف الذين اشتهر عنهم أنهم كانوا أول ما يبدأون به في تعليم تلاميذهم من الحديث تعليم ما لا أصل له، وما لم يثبت عن النبي ﷺ، فرأيت أن أمتثل أمرهم وآخذ بنصيحتهم فأبدأ بدراسة هذا الصنف من الأحاديث.

هذا بالاضافة الى أن من ألقى نظرة فاحصة على الكتب المؤلفة في هذا النوع من الأحاديث يجدها تسير في أحد طريقين:

١ ـ بعضها سلك طريق الاقتصار في الكلام على الأحاديث الموضوعة، إما إقرارا بوضعها وإما دفاعا عنها، فالقصد من تأليفها بيان الأحاديث الموضوعة.

٢ ـ وتطرق بعضها الى الكلام عن نقلة تلك الأحاديث وعرض لهم من حيث إظهار ضبطهم أو عدالتهم، صدقهم أو كذبهم، فكان الغرض من تأليفها هو بيان أحوال رواتها.

وقد يعرض كل من المنهجين للآخر ويفيد منه إلا أن عرضهما إنما هو إما بمثابة التمهيد أو مقدمة للوصول الى الغرض المنشود، وإما ضرورة يقتضيها المقام في بعض الأحيان ومع تتبعي لأكثر هذه المؤلفات بشقيها لم أقف على كتاب حاول الجمع بين القسمين، فرجوت أن اجعل بحثي هذا جامعا بين الحسنين.

بالإضافة الى ذلك إن المتتبع لكثير من أقوال الأئمة المتقدمين والمتأخرين وخاصة من تكلم منهم في الجرح والتعديل، يراهم كثيرا ما يطلقون العبارات المعروفة في الرمي بالوضع على معاني لا تقتصر على المعنى المتبادر العام بل تتجاوزه إلى معاني أخر أصبح التعبير عنها بتلك العبارات مصطلحات، لم يلحظها فريق آخر ممن يشتغل بعلم الحديث، ولم يلح له مراد الفريق الأول فظن أنهم قصدوا المعنى المشهور، فكان ذلك مثار انتقاد، ونقطة اختلاف بل تهمة لهم بالافراط في الحكم وإلقاء التهمة لأدنى شبهة، فنتج عنه هذا الاختلاف في المراد، والتباين في الحكم، واستتبع ذلك انتقاد الفريقين بعضهم بعضا، ومنازعتهم بالافراط والتفريط، والغلو والتقصير. فكان صنيعهم هذا دافعا لي في اختيار هذا الموضوع، رغبة في الوصول الى الحق الذي هو نشدان الجميع بالاضافة الى تقريب وجهات الأنظار، وتضييق هوة الاختلاف، مستعينا في ذلك ببيان مراد كل من الفريقين، كاشفا عن مصطلحاتهم، مسفرا عما تنطوي عليه عباراتهم.

وزيادة على الأمرين السابقين، فإن ثمة ظاهرة ملموسة من تصرفات كثير ممن له ارتباط بالوظائف الدينية، الذين لم يكن الحديث صناعتهم، ولا غبروا فيه أقدامهم، حيث اقتحموا باب الرواية، ولم يقتصروا في الأخذ من الكتب التي جهد

مؤلفوها في انتقائها وتخليصها، وترتيبها وتقديمها في أجمل الصور، بل أخذت تطيش أبصارهم بين الصحائف ينقلون عنها من كل ضرب ويتبعون فيها كل ناعق غاية ما ينشدون هو تصدر الخبر أو الأثر بقال رسول الله ﷺ أو فعل، فنقلوا الموضوع، ورووا المكذوب، لا سيما وأنهم مغرمون بتتبع الغرائب والصحيح فيها يقل.

ومما زاد الأمر سوءا أنهم ينقلون ذلك للعامة حيث الصلة بهم والتعامل معهم من خلال المنابر وحلقات الوعظ أوغيرها من وسائل اعلام الناس وتعليمهم ودعوتهم الى الخير، والصلاح، فكانوا بصنيعهم هذا أداة إفساد أكثر مما يصلحون، حيث يلصقون بهذا الدين كثيرا من العجائب، وبنبي الإسلام كثيرا من البواطيل.

وفي مقابل هؤلاء جماعة أطلقوا لأنفسهم العنان في إلقاء التهمة على نقلة حديث رسول الله ﷺ، حتى بلغ بهم الأمر الى القول بهجر السنة، ونبذ آثار رسول الله ﷺ وراء ظهورهم، والمناداة بالاقتصار على القرآن.

وكلا طرفي الأمر ذميم، فكان صنيع هؤلاء وهؤلاء دافعا أيضا إلى اختيار هذا الموضوع تطلعا لبيان الحق والصواب، مبينا الدوافع التي حملت كلا إلى سلوك الطريق التي نهجها مظهرا أنه ليس كل ما أضيف إليه ﷺ صحت نسبته إليه، كما أنه ليس كل ما نقل عنه عبثت به أيدي الناس، وتطرق إليه الشك، كاشفا عن القواعد والضوابط التي وضعها علماء الحديث وجهابذته في تمييز حديث رسول الله ﷺ من غيره، وتفرده عما سواه وحفظه. نقيا من كل شائبة على مر العصور، وكر الأيام.

كل هذه الأسباب حببت إلي تناول هذا الموضوع، البارز تكلفه، الظاهر عناؤه، مستعذبا صعابه، ضاربا صفحا عما اعترضني من عقبات، راجيا من الله تعالى التوفيق والسداد.

الغرض من هذه الدراسة:

لقد استهدفت من هذه الدراسه المتواضعة لهذا الموضوع مسائل ثلاث:

١ - إبراز هذا الموضوع في صورة متكاملة، واطلاع القارىء على جوانبه المتعددة وذلك بلم شعثه المبثوث، وجمع متفرقاته من شتى المؤلفات، والبحوث، حيث أن العلماء الذين عرضوا للتأليف فيه كانت تلوح لهم ناحية من نواحيه، وجانبا من جوانبه يولونها اهتمامهم، ويصرفون إليها أبصارهم وأنظارهم، مجملين الكلام في سائر النواحي أو مغفلين لها، ولهذا جاء كلامهم أشتاتا، وبحوثهم كانت متفرقة، كل يمم شطرا استهدفه، وجانبا رعاه حق رعايته، وكان تناولهم للموضوع ذا شعب، فمنهم من تعرض لأحكامه، ومنهم من بحث في أحاديثه وأخباره ومنهم من وجه جل اهتمامه الى رجاله ورواته. فكانت الغاية هي جمع ما تفرق، ولم ما تشتت والسبيل في ذلك هو السبر لأقوالهم، والتتبع لما أثر عنهم.

٢ - كما أن من غرض هذه الدراسة الوصول الى الحقائق الثابته، والوقوف على النظريات المستنبطة، وكشف جوانب قوتها أو ضعفها، وترسيخ هذه الحقائق والنظريات ومحاولة إبرازها وتطبيقها وتجسيدها.

وحيث أن الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع نازعه فيها الكثير من الأئمة الحفاظ، لا سيما ما جاء منها في بعض الكتب الستة لذا رأيت أنها خير ميدان لتطبيق تلك الحقائق عايها، وتجريب تلك النظريات لمعرفة مدى صحتها من عدمه.

٣ - وحيث أن الحكم على حديث رسول الله ﷺ بالثبوت أو البطلان أمر يتطلب التحري والتفكير والتقدير، والقول على بصيرة، لأن إدخال ما ليس منه يستوي في الحكم مع إخراج ما هو منه لما لكل من خطورة على الأمة الاسلامية اذ تدين بما ليس دينا أو ترفض ما هو دين، لذا فقد أدرك الغيورون من علماء الأمة وجهابذة الحديث هذا الأمر وقدروه حق قدره، وعرفوا المواطن التي

يمكن أن يوثق الناس منها، فنبهوا إليها، ووضعوا القواعد والضوابط الدقيقة، والمعايير الحساسة التي تميز حديث رسول اللهﷺ من غيره وتنقيه مما شابه، وتصفيه مما كدره بل عرضت لبيان زيفه وكشفت عن المسالك والطرائق التي سلكت للدس فيه بما يدل على مدى يقظتهم، فرأيت أن أقابل ذلك الجهد بالتنويه بمكانته، وإبراز منزلته، حيث جعلت من مقصد الرسالة الاشادة بتلك الجهود وإظهار تلك العناية الفائقة بحديث رسول اللهﷺ من قبل هؤلاء الأئمة الفاضلين.

الصعوبات التي واجهت البحث:

إن من فضل الله تعالى على الباحث أنه لم يصادف صعوبات أثرت في نتائج البحث أو عاقت من السير فيه، إلا أن ما يمكن اعتباره عقبة اعترضت طريق البحث أن كثيرا من مصادر البحث ومراجعه هي من القسم الذي لا يزال ثاويا في كثير من زوايا المكتبات الاسلامية المنتشرة في أطراف بلدان العالم الاسلامي لما يطبع.

كما أن بعض هذه المصادر والمراجع، قد طبعت في أواخر القرن السالف، وأوائل القرن الحالي الذي نحن بصدد توديعه، وغالبها قد نفذ، حيث غدت نادرة وأصبحت عزيزة.

كما أن بعض المتوفر منها في المكتبات قلت الافادة منه لوجود كثير من الاجراءات الروتينية والادارية مما تعرقل على الباحث سيره.

وقد يسر الله تعالى وأعان على التغلب على هذه الصعاب.

أما بالنسبة للمخطوطات المتفرقة، فقد تمكنت بفضل الله من تصوير وتكبير كثير منها.

وأما بالنسبة لما عز وجوده وندر فقد يسر الله تعالى لي الوقوف عليها بالرحلة اليها حيث جمع جلها في مكتبة الشيخ حماد بن محمد الأنصاري التي عنى فيها بجمع كتب الحديث والرجال وما يتعلق بهما من مخطوط ومطبوع حيث يمكن اعتبارها من فرائد المكتبات.

ولقد أحاطني الشيخ حفظه الله بعنايته ورعايته وهيأ لي الجو المناسب للاطلاع والتتبع ولم يضن علي بشيء. فجزاه الله عني أحسن الجزاء.

وكما أن سعادة المستشار التعليمي بالقاهرة كان له دور بارز وهام في تذليل هذه العقبة، حيث قام بتأمين كثير من المصادر والمراجع، وخاصة الكتب الكبيرة والمراجع العامة حيث زود مكتبة البعثة بهذه الكتب ويسر على الباحثين الافادة منها اطلاعا وإعارة.

منهج الرسالة:

لقد أشرت عند بيان أهداف الرسالة والغرض منها، أن الوسيلة التي اتبعتها في إعداد هذا البحث هي التتبع والاستقراء وقد استلزم هذا الأمر عرض كثير من الكتب والمؤلفات التي تتعلق بهذا الموضوع بقصد الوقوف على أقوال السابقين والتقاطها، فقد كانت الخطوة الأولى هي محاولة لجمع كل من رمي بالكذب من الرواة والنقلة، وتدوين كل ما قيل فيهم مما له تعلق بالموضوع، والقصد من ذلك هو معرفة مراد المحدثين والوقوف على قصدهم وقد اعتمدت في ذلك على كتابي ميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر، حيث استخرجت منهما كل ما وصف بالكذب ورمي بالوضع.

وحيث أن تناول الموضوع كان متعدد الجوانب مختلف المسالك، قد طرق الباحث فيه نواحي شتى في سبيل جمعه فإني أرى من المناسب عرض منهج البحث حسب ما جاء به الكتاب وتمخض عنه ترتيبه.

أما المقدمة، فقد اشتملت على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول، أفرد لبيان منهج الباحث في الرسالة من حيث الدافع لاختيار الموضوع والهدف المنشود من هذا البحث، والطريقة التي سارت عليه.

المبحث الثاني، والثالث: هما عبارة عن مدخل للرسالة.

أفرد الأول منه لعـرض معنى السنة وما يرادفها من ألفاظ، وبيان أوجه استعمالات العلماء لهذه العبارة. وقد استهدف الباحث من ذلك بيان الاستعمال الذي سار عليه في استخدام هذه العبارة حيث سلك فيها طريق المحدثين.

وأما المبحث الثاني، فلما كان الحديث الموضوع في اعتبار المحدثين قسم من الأحاديث الموضوعة رأيت من المناسب التعرض لأقسام الحديث وبيان المقبول منه والمردود، والأمور الموجبة لقبول الحديث أورده، ومنشأ الضعف في الحديث وأنواعه، وحكم العمل به وروايته. وما يتقوى منه وما لا يتقوى، والقصد من ذلك تحديد

مكان الحديث الموضوع وبيان منزلته، بالاضافة الى اعطاء القارئ تصورا عاما متكاملا عن الجهد الذي بذله علماء الأمة في سبيل نقاء ما استحفظوا عليه وكانوا عليه شهداء.

فالمبحثان قد جاءا توطئة وتمهيدا للموضوع وانتقالا من العام الى الخاص فالأخص.

أما موضوع الرسالة (الوضع في الحديث) فقد حاولت في هذه الدراسة إعطاء صورة كاملة له في إطار الغرض الذي استهدفته وقد سبق التصريح به، وتبعا لذلك فقد قسمت المبحث الى مسائل ثلاث رئيسية:

المسألة الأولى: الإلمام بما يتعلق بالوضع وأحكامه من حيث التعريف به، ومعرفة ما يدل عليه من عبارات وألفاظ، ومجال اطلاق المحدثين له ومدى إمكان وقوعه ونشأته ودوافعه وما يثبت به، والأحكام المتعلقة بكل من واضعه وراويه والعامل به، وقد حاولت استيفاء ذلك كله في الباب الأول، ولذا جاء في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في التعريف بالوضع، وبيان الألفاظ المستعملة فيه، وعلى من يطلق المحدثون وصف الكذب.

الفصل الثاني: في وقوع الوضع ونشأته وأسبابه وما يثبت به.

الفصل الثالث: في أحكام تتعلق بالوضع من حيث حكمه وروايته والعمل به.

وقد تمخض عن هذه الدراسة قواعد ونظريات حاولت ضبطه وحصره.

المسألة الثانية:

وقد حاولت أن أبرز في هذه المسألة المنعرجات التي سلكها الكذابون والطرائق التي تتبعوها في محاولتهم للدخول بها الى صفوف الحديث، واقتحام قلاعه وجنباته وكذلك الوسائل التي استخدموها للوصول إلى غرضهم وأهدافهم، محاولا التعرف على الكيفية والهيئة التي يمكن الوقوف بها على الموضوعات، مستخدما في ذلك تطبيق

القواعد والنظريات، ولما كان الكلام عليها يتطلب النظر في الأحاديث الموضوعة والوقوف على رواتها، أفردت لكل بابا خاصا.

فالباب الثاني لمعرفة الموضوعات.
والباب الثالث لمعرفة الوضاعين.

وتطلعا لاستيفاء البحث، وإبرازه في صورة مكتملة، قسمت الباب الثاني وهو ما يتعلق بمعرفة الموضوعات إلى فصول ثلاثة:

الفصل الأول: في معرفة الموضوعات.

وحيث ان الكلام في معرفة الموضوعات متطرق إلى السند والمتن، فقد جعلته في مبحثين.

المبحث الأول: في كيفية معرفة الوضع في السند تعرضت فيه لتعريف السند ومكانته وضرورته وأهميته، ونشأته، ثم تناولت طرائق الوضع فيه، وختمته باعطاء صور من الوضع فيه.

والمبحث الثاني: قد خصصته لبيان كيفية معرفة الوضع في المتن. أوردت فيه تعريف المتن وكيفية وقوع الوضع فيه وأنواعها، وصور من الوضع في المتن.

الفصل الثاني: عرضت فيه لبيان مراد المحدثين من النسخ الموضوعة مع تعريف لها وذكر معجم بأسماء من نسبت لهم نسخا موضوعة، ومراد المحدثين من وصف النسخة بالوضع.

أما الفصل الثالث: فقد حاولت أن أجسد فيه قواعد المحدثين ونظرياتهم وتصوراتهم ومواقفهم من الحديث الموضوع، وقد اخترت لذلك الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي في أحد الكتب الستة، وكان الدافع لهذا الاختيار هو حساسية هذه الأحاديث وتعدد اختلاف وجهات النظر فيها ومكانة الكتب التي جاءت فيها في نفوس العلماء.

أما الشق الثاني وهو ما يتعلق بالوضاعين، فقد أفردت له الباب الثالث من

الرسالة، وتبعا لتعدد جوانب البحث فيهم فقد قسمت الباب أيضا إلى فصول ثلاثة:

الفصل الأول: في الرواة المتفق في الحكم عليهم بالوضع. ونظرا لأن هؤلاء الرواة قد أتوا بما حكم عليه المحدثون بالوضع، واتفقوا على أن ما ورد عنهم هو مما أضيف إلى النبي ﷺ مما لا تصح نسبته إليه، فقد تكشف لهم أن الرواة في ذلك لم يكونوا سواء، حيث وجد منهم المتعمد القاصد، كما وجد فيهم من جرى على لسانه دون قصد، حمله على ذلك الخطأ أو الغفلة لذا فقد قسمت الكلام فيهم في مبحثين:

المبحث الأول: في الرواة المتعمدين للكذب، القاصدين للوضع، نبهت فيه على أنواعهم والأغراض التي استهدفوها والطرائق التي سلكوها.

المبحث الثاني: عرضت فيه للرواة الذين وقعوا في الكذب دون قصد أو تعمد بل جرى على ألسنتهم. مبينا الأسباب والدوافع التي أوقعتهم في ذلك.

أما الفصل الثاني: فقد تناولت فيه الرواة الذين كان لعلماء الجرح والتعديل وأئمة النقد في الحديث فيهم أخذ ورد حيث اختلفوا في الحكم عليهم بالكذب، ورميهم بالوضع مستهدفا من ذلك بيان مواقف العلماء من هذا الصنف كاشفا عن مدى حساسية معايرهم ودقتها.

وأما الفصل الثالث: فقد كان بمثابة التطبيق لقواعد المحدثين ونظرياتهم في رمي الرواة بالكذب أو تبرئتهم منه، وقد رأيت أن خير مجال لتطبيق تلك النظريات الرواة الذين انتقبت مروياتهم، وحظيت بالاشتغال بها أكثر من غيرهم، اعني بها رواة الكتب الستة فذكرتهم مرتبين على حروف المعجم مبينا مالهم وما عليهم.

المسألة الثالثة:

إبراز دور أئمة الحديث وعلمائه، والإفصاح عما بذلوه من جهد وما صادقوه من عناء في سبيل القضاء على الأحاديث الموضوعة، ومقاومة الوضاعين وكشف ألاعيبهم، وإظهار زيفهم، مما أعاد الثقة الكاملة لحديث رسول الله ﷺ بعد أن تزعزعت بفعل هؤلاء الوضاعين، وصنيع هؤلاء المبطلين، وقد وفقوا رحمهم الله في ذلك أيما توفيق، فرأيت من المناسب إظهار هذا الدور وإعطاء القارى صورة ناصعة

عن مواقف هؤلاء الأئمة الكبار، وتحملهم في سبيل الحفاظ على حديث رسول الله ﷺ، نقيا مصفى، حيث ختمت بهم الرسالة. وقد جاء الباب الرابع مفردا للكلام عليهم، تحت عنوان جهود العلماء في مقاومة الوضع. وقد تناولت هذه الجهود في فصلين:

الفصل الأول: في الجهود الوقائية من العلماء وفي مقاومة الوضع، أشرت فيه لمدى بعد نظر النقاد رحمهم الله من حيث إدراكهم لمكانة حديث رسول الله ﷺ ومنزلته، ومعرفتهم بالمنافذ التي قد يتسرب منها الكذب إلى حديث رسول الله ﷺ، ومحاولتهم، بناء على ذلك، وصد كل سبيل يتطرق منه الكذب وذلك بمنعهم من الرواية عن الضعفاء وأهل البدع والأهواء والقصاص وأضرابهم وغيرها من المسالك التي استهدفت تجنب حديث رسول الله ﷺ من تطرق الكذب إليه، أو احتمال إلصاق الموضوع به.

الفصل الثاني: فقد أفردته لعرض جهود العلماء العلاجية في مقاومة الوضع حيث أنهم لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام الكذابين الوضاعين بل أنهم واصلوا السير في رد كذب هؤلاء وزيفهم بشتى الطرق إما بالامتناع من الأخذ عن الكذابين أو بكشف أحوالهم وإظهار أمرهم أو بتعنيفهم إذا اقتضى الأمر ذلك. وخاتمة المطاف هو التأليف فيهم وتخليد أسمائهم بما يشينهم في العاجلة، ويبقى شاهدا عليهم في الآجلة.

ثم ختمت الرسالة بذكر خاتمة لهذا المطاف حاولت فيها إظهار أهم النتائج التي انتهى إليها البحث.

هذا ما اشتمل عليه هذا العمل، المتواضع، الذي حاولت به الانطلاق من بداية الطريق، سائلا من الله تعالى فيه التوفيق والتسديد، فإن كنت قد أصبت الهذف فذلك من فضل الله، وإن كنت قد حدت عن ذلك وأخطأت الغرض، فمن زلات النفس فاستغفر الله، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين

* * *

المبحث الثاني:

في الكلام عن السنة تعريفها، والفرق بينها وبين الحديث والأثر، والخبر.

لقد تناول كثير من علماء الحديث والمشتغلين به الكلام عن السنة من حيث التعريف بها ومرادهم عند اطلاقها، والاحتجاج بها ومكانتها في التشريع الاسلامي ولهم في ذلك مقالات مسهبة، وبحوث قوية جيدة، وخاصة فيما يتعلق بحجية السنة ومكانتها في التشريع فقد أولوها عناية فائقة وألفوا فيها الكتب والبحوث، وقد كان لإمام السنة وشيخ الفقهاء الإمام الشافعي اليد الطولى في ذلك، في كتابه الرسالة، وقد تبعه العلماء واقتدى به الفضلاء قديما وحديثا في بيان مكانة السنة النبوية في التشريع الاسلامي، وضرورة الاحتجاج بها ووجوب العمل بما صح منها بمؤلفات خاصة أو في ثنايا بحوث ودراسات بما فيها الكفاية.

وسأحاول في هذا المبحث الاقتصار على بيان معنى السنة، والاستعمالات الخاصة التي استعملت فيها خاصة في المفهوم الاسلامي ومراد المحدثين منها عند الاطلاق أو التقييد، والألفاظ المرادفة لها في الاستعمال كالحديث والخبر والأثر.

فأقول وبالله التوفيق:

١ ـ تعريف السنــة:

أ ـ السنة في اللغة:

تطلق السنة في اللغة على معان عدة منها:

١ ـ ما يدل على الصقالة والملامسة، ومن ذلك اطلاقها على الوجه أو دائرته، أو صورته، لصقالته وملامسته.

قال الأعشى:

كـريمـا شـمـائله مـن بني   معـاويـة الأكـرمـين السنـن

والمعنى أي الأكرمين الوجوه، فأراد بالسنن الوجوه، ومفردها سنة أي الوجه.

وقال ذو الرمـــة:

تريك سنة وجه غير مقرفـة ملساء ليس لها خال ولا ندب

والمعنى تريك دائرة وجهها، فعنى بسنة الوجه أي دائرته.

وأنشد ثعلب:

بيضـاء في المـرآة سـنتـهـا في البيت تحت مواضع اللمس

أي في المرآة صورتها، فقصد بالسنة الصورة[1].

٢ ـ السيرة والطريقة، حسنة كانت أو قبيحة.

قال خالد بن عتبة الهذلي:

فلاتجزعن عن سيرة انت سرتها فأول راضي سنة من يسيرها[2]

والمعنى فأول راض طريقه.

وبهذا المعنى ورد قولهﷺ «من سن في الاسلام سنة حسنة فله أجرها، وأجر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الاسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء...» الحديث[3].

فكل من ابتدأ عملا أو أمرا عمل به قوم من بعده يقال هو الذي سنه قال نصيب:

كأني سننت الحب أول عاشق من الناس إذ أحببت من بينهم وحدي[2]

والمعنى كأني أول من ابتدأ الحب وأحدثه

(١) لسان العرب ١٣: ٢٢٤، وانظر القاموس المحيط ٤: ٢٣٩.

(٢) لسان العرب ٣: ٢٢٥.

(٣) اخرجه م. الزكاة. باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار. حديث رقم ١٠١٧، العلم. باب من سن سنة حسنة أو سيئة، ومن دعا إلى هدى أو ضلالة.

وخصها بعضهم بالطريقة الحسنة دون غيرها. قال الأزهري: والسنة الطريقة المستقيمة المحمودة، ولذلك قيل: فلان من أهل السنة[1].

٣ ـ تتابع الشي وتواليه، يقال: سن الماء إذا صبه ووالى في ذلك وتابعه[2]. من باب تشبيه السنة الحسنة لاضطراد العمل بها بالماء المصبوب لتواليه على مكان واحد[3]

٤ ـ العناية بالشي ورعايته،
يقال: سن الابل إذا أحسن رعايتها، وأظهر العناية بها.

قال شمر: السنة في الأصل، سنة الطريق، وهو طريق سنَّه أوائل الناس فصار مسلكا لمن بعدهم، وسن فلان طريقا من الخير يسنه اذا ابتدأ أمرا من البر لم يعرفه قومه، فاستنوا به وسلكوه، وهو يستن الطريق سنا وسننا، فالسَّن المصدر والسنن الاسم بمعنى المسنون.

ب ـ السنة في الاصطلاح:

إن المتتبع للاستعمالات الخاصة لكلمة السنة، يرى أن هذه اللفظة استعملت في أكثر من اصطلاح لدى علماء التشريع الاسلامي حيث أن كل فريق منهم يعطيها مدلولا خاصا بها، ويمكن عزو ذلك الى الاستعمال الاسلامي لها، حيث اصطبغت في الاسلام صبغة أكسبتها معانى استمد كل فريق من علماء الاسلام المدلول الخاص به من تلك الصبغة، إذ أنها من الكلمات التي خصصها المفهوم الاسلامي عن معناها اللغوي المطلق. مثل كلمة الصلاة والزكاة.

وأرى من المناسب عرض المعاني التي استعملت فيها كلمة السنة مبتدئا بالاستعمال الاسلامي، ثم الاستعمال الخاص بكل فريق.

---

(١) تهذيب اللغة ٤: ٢٩٨
(٢) القاموس ٥: ٢٣٩
(٣) البدعة: ١١٧

أولا: لقد استعملت كلمة السنة بمعنى تعاليم الشريعة الاسلامية وعلى هذا المعنى تشمل كافة التعاليم الواردة في القرآن والحديث أو المستنبطة منها مما هو حجة، ويحمل على هذا المعنى ما جاء من الأخبار والآثار التي تحث على التزام تعاليم الشريعة، وعدم التفريط فيها، وكذلك الاحاديث التي تبين أحكاما معينة لحوادث وقعت، أو تظهر الأمر الذي كان عليه عمل النبيﷺ وأصحابه ـ عند مخالفة ذلك ـ فكلها تستعمل السنة بمعنى تعاليم الشريعة.

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، سأحاول الاشارة الى بعضها، من ذلك قولهﷺ: «ما بال أقوام قالوا كذا وكذا، لكني أصلي وأنام وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»[١].

وقولهﷺ: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة[٢]».

وكذلك قول ابن مسعود: «من سره أن يلقى الله غدا مسلما فليحافظ على هؤلاء الصلوات حديث ينادي بهن، فإن الله شرع لنبيكمﷺ سنن الهدى، وانهن من سنن الهدى ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم...» الحديث[٣].

وقولهﷺ «إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا نصلي، ثم نرجع فننحر مَنْ فَعَله فقد أصاب سنتنا، ومن ذبح قبلُ، فإنما هو لحم قدمه لأهله...» الحديث[٤].

---

(١) الحديث أخرجه م. النكاح باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤونة واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم، حديث رقم ١٤٠١.

(٢) الحديث اخرجه د. السنة حديث رقم ٤٦٠٧، ٤: ٢٠١، ت العلم باب الأخذ بالسنة حديث رقم ٢٨١٦، ٤: ١٤٩/ ١٥٠، جه مقدمة ١: ١٥/ ١٦، حديث رقم ٤٢، ٤٣، ٤٤، دي باب اتباع السنة ١: ٤٣/٤٤.

(٣) الحديث أخرجه م. المساجد. حديث رقم ٦٥٤، ن الأمامة ٢: ١٠٨/١٠٩

(٤) الحديث أخرجه خ الأضاحي: باب سنة الأضحية ٧: ١٢٨.

إلى غير ذلك من الأحاديث، وقد أشار الى هذا المعنى التهانوي حيث قال في تعريف السنة، وفي الشريعة تطلق على معان منها: الشريعة وبهذا المعنى وقع قولهم «الأولى بالامامة أعلمهم بالسنة»[1].

وكذلك قول الشيخ أبي زهو، وبعض الأصوليين يطلق لفظ السنة على ما عمل عليه أصحاب رسول الله ﷺ: سواء كان ذلك في الكتاب العزيز أو عن النبي ﷺ، أولا كما فعلوا في جمع المصحف، وتدوين الدواوين ونحو ذلك، ويدل على هذا الاطلاق قوله ﷺ فيما رواه مسلم «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»، وذهب إلى هذا أيضا طائفة من المحدثين[2].

وفي هذا المعنى يقول د عجاج الخطيب: وتطلق السنة أحيانا عند المحدثين وعلماء أصول الفقه على ما عمل به أصحاب رسول الله ﷺ، سواء أكان ذلك في الكتاب الكريم أم في المأثور عن النبي ﷺ، أم لا، ويحتج لذلك بقوله ﷺ: «عليكم بسنتي...» الحديث. وقوله أيضا: «تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»، قالوا: ومن هم يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»[3].

وكذلك أوضح تصوير هذا المعنى د. عزت عطية فقال. وفي مجالنا هذا ـ مجال الحديث عن البدعة وتحديدها ـ تطلق السنة على ما يقابل البدعة استنادا الى المقابلة بينهما من الأحاديث، كحديث العرباض بن سارية رضي الله عنه وفيه: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين... وإياكم ومحدثات الأمور...» الحديث، وحديث

---

(١) كشاف اصطلاح الفنون ٣: ٧٠٣، والحديث الذي أشار اليه هو حديث أبي مسعود الانصاري قال، قال رسول الله ﷺ: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلما، ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه؟ والحديث أخرجه م. المساجد حديث رقم ٦٧٣، ن الصلاة ٢: ٧٦، د الصلاة. باب من أحق بالامامة حديث رقم ٥٨٥، لكن الناظر في هذا الحديث يرى أن كلمة السنة في الحديث لا تدل على معنى الشريعة، بل دلالتها على معنى الحديث المقابل للقرآن أولى وأقرب.

(٢) الحديث والمحدثون: ١٠/٩

(٣) الحديث أخرجه جه الفتن باب افتراق الأمم حديث رقم ٣٩٩١ من حديث أبي هريرة، و٣٩٩٢ ـ من حديث عوف بن مالك، و٣٩٩٣ من حديث أنس بن مالك.

«من أحيا سنة من سنتي... ومن ابتدع بدعة لا ترضي الله ورسوله...»[1] الحديث، ونحو ذلك فيقال فلان على سنة، إذا عمل على وفق ما عمل النبي ﷺ كان ذلك مما نص عليه الكتاب أم لا، وفلان على بدعة إذا عمل على خلاف ذلك، وعلى ذلك تشتمل السنة كل ما تشتمل عليه الشريعة من قرآن وغيره مما ورد من الرسول ﷺ، وقد تشتمل ما استند الى الشريعة عن طريق أقرته، كاجتهاد صحيح قال الشيخ الخضر حسين: وتطلق ـ أي السنة ـ على ما يقابل البدعة فيراد بها ما وافق القرآن أو حديث النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، سواء كانت دلالة القرآن أو الحديث على طلب الفعل مباشرة أو بوسيلة القواعد المأخوذة منها وينتظم في هذا السلك عمل الخلفاء الراشدين والصحابة الأكرمين للثقة بأنهم لا يعملون إلا على بينة من أمر نبيهم[2].

ومثل الفعل الترك، فما جاءت السنة بطلب تركه يعتبر الخروج عن هذا الطلب بدعة مخالفة للسنة، ومن هنا يمكننا أن نقول مع ابن حزم: السنة هي الشريعة نفسها، وأقسامها في الشريعة فرض أو ندب أو إباحة أو تحريم أو كراهة. كل ذلك قد سنه رسول الله ﷺ عن الله عز وجل[3].

ثانيا: في كثير من الأحاديث جاءت كلمة السنة في مقابلة القرآن أو معطوفة على كلمة الكتاب، والمقابلة والعطف يقتضيان المغايرة غالبا، فمن الطبيعي أن تحمل على معنى مستقل يغاير المعنى الأول ـ الذي هو تعاليم الشريعة وقد فسر بالوحي غير المتلو وغير المعجز الذي كان ينزل على رسول الله ﷺ والذي عرف لدى العلماء بالحديث.

وهذا التفسير أخص من التفسير الأول حيث أن التفسير الأول لكلمة السنة

---

(١) الحديث أخرجه ت. العلم. باب الأخذ بالسنة واجتناب البدعة حديث رقم ٢٨١٨ ٤: ١٥١/١٥٠، جه مقدمة. باب من أحيا سنة أميتت حديث رقم ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) عزت عطية. البدعة: ١٢١ نقلا عن رسائل الاصلاح ٣: ٨٤/٨٣.

(٣) البدعة: ١٢١، نقلا عن الأحكام ١: ٤٣.

يشمل القرآن والحديث، والمعنى الثاني يختص بالحديث فقط، وقد أشرت الى الموجب لهذا التفسير وهو ذكر السنة في مقابلة القرآن، أو معطوفة على الكتاب، ويمكن القول بأنه متى اجتمعا افترقا، وحيث يكتفى بذكر السنة تشمل الاثنين معا، وقد جاءت الأحاديث بالمعنى الثاني، كما جاءت بالمعنى الأول. ومن ذلك:

قوله ﷺ: «تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، كتاب الله، وسنة رسوله»[1].

وحديث معاذ رضي الله عنه، لما بعثه رسول الله ﷺ الى اليمن قال: «أرأيت إن عرض لك قضاء كيف تقضي»؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: «فإن لم يكن في كتاب الله»، قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم يكن في سنة رسول الله»؟ قال: أجتهد رأيي، لا آلو، قال: فضرب صدره ثم قال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي الله[2].

وكذلك قوله ﷺ «يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء...» الحديث[3].

ومن ذلك ما روى قبيصة بن ذؤيب أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأل ميراثها فقال لها أبو بكر: مالك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ فارجعي حتى أسأل الناس...» الحديث[4].

---

(١) الحديث أخرجه د. السنة باب في لزوم السنة ٤: ٢٠١ حديث رقم ٤٦٠٧، ت. العلم. باب الأخذ بالسنة واجتناب البدعة ٤: ١٤٩/١٥٠، حديث رقم ٢٨١٦، جه مقدمة. باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين ١: ١٥/١٧، حديث رقم ٤٢، ٤٣، ٤٤، دي مقدمة باب اتباع السنة ١: ٤٣/٤٤ حديث رقم ٩٦.

(٢) الحديث أخرجه حم ٥: ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٤٢، دي مقدمة. باب الفتيا وما فيه من الشدة١: ٥٥، حديث رقم ١٧٠.

(٣) الحديث سبق ذكر من أخرجه.

(٤) الحديث أخرجه ط الفرائض باب ميراث الجدة ٢: ٥١٣، د الفرائض باب في الجده ٣: ١٢١، حديث رقم ٢٨٩٤، ت. الفرائض. باب ما جاء في ميراث الجدة ٣: ٢٨٤، حديث رقم ٢٧٢٤. جه الفرائض باب ميراث الجدة ٢: ٩١٠ حديث رقم ٢٧٢٤.

ومن ذلك أيضا حديث حذيفة رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله ﷺ: أن الأمانة نزلت من السماء في جذور قلوب الرجال، ونزل القرآن، فقرأوا القرآن وعلموا السنة... الحديث[1].

وكذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: كيف أنتم إذا أنزل فيكم ابن مريم فأمكم، فقلت لابن أبي ذئب: إن الأوزاعي حدثنا عن الزهري عن نافع عن أبي هريرة «وامامكم منكم، قال ابن أبي ذئب: تدري ما أمكم منكم؟ قلت تخبرني، قال: فأمكم بكتاب ربكم تبارك وتعالى، وسنة نبيكم ﷺ...» الحديث[2] إلى غير ذلك من الأخبار والآثار التي نقلت عن الصحابة والتابعين حيث قرن فيها التصريح بالكتاب (القرآن) والسنة مما يدل على أن العطف فيها للمغايرة.

بهذين المعنيين عرفت كلمة السنة في الرعيل الأول، وبهما اصطبغت الكلمة في المفهوم الاسلامي في عصر النبي ﷺ وعصر الصحابة والتابعين، ثم بدأت كلمة السنة تأخذ مفهوما أخص، حيث أن علماء التشريع الاسلامي بدأت نظراتهم تختلف في مدلول كلمة السنة تبعا لاختلاف الموضوع الذي يبحث فيه كل فريق منهم.

فثم جماعة غايتهم اثبات أو تصحيح كل ما نقل عن النبي ﷺ من أقوال أو أفعال أو تقريرات أو صفات وشمائل أو سير، منذ ولادته ﷺ حتى انتقاله إلى جوار ربه.

وهناك قوم كان هدفهم رسول الله ﷺ من حيث أنه مشرع وأن أقواله وأفعاله وتقريراته حجة يستنبط منها الأحكام وهم علماء أصول الفقه.

---

(١) الحديث أخرجه خ الفتن باب إذا بقي في الناس حثالة من الناس ٩/٦٦، الاعتصام باب الاقتداء بسنة رسول الله ﷺ ٩/١١٤، م الايمان. باب رفع الامانة والايمان من بعض القلوب وعرض الفتن على القلوب ١: ١٢٦، حديث رقم ١٤٣، ت القدر، باب ما جاء في رفع الأمانة ٣: ١٢١ حديث رقم ٢٢٧٠ جه الفتن - باب ذهاب الامانة ٢: ١٣٤٦ حديث رقم ٤٠٥٣.

(٢) الحديث أخرجه م. الايمان. باب نزول عيسى بن مريم حاكما بشريعة نبينا محمد ﷺ ١: ١٣٧، حديث رقم ١٥٥.

وجماعة ثالثة كانت غايتها عرض ما يصدر من الناس من أعمال يتعبدون بها على ما جاء به النبي ﷺ من تعاليم، فما وافق ذلك كان سنة، وما أحدث مخالفا له فهو بدعة وهم علماء العقيدة.

وآخرون كانت نظرتهم إلى أفعال المكلفين وصبها في قوالب من جهة كونها واجبة أو مندوبة أو مباحة أو محرمة أو مكروهة وهم علماء الفقه.

لكل هذه النظرات المختلفة في استعمال كلمة السنة جاء تعريف كل طائفة مختلفا عن تعريف الطائفة الأخرى تبعا لوجهة النظر التي يعنى بها كل فريق، ويمكن توضيح تعريف كل فريق بإيجاز:

أ ـ تعريف السنة في اصطلاح المحدثين:

هي : ما أضيف الى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة، سواء كان ذلك قبل البعثة كتحنثه ﷺ في غار حراء أم بعدها[1].

وتعريفهم هذا مبني على عنايتهم بالبحث عن رسول الله ﷺ الامام الهادي الذي أخبر الله عنه أنه قدوة حسنة، وأسوة يجب على المسلمين أن يتأسوا به، لذا كان عملهم اثبات وتصحيح كل ما يتصل به من أقوال أو أفعال أو تقريرات وخلق وسيرة وشمائل، وأخبار، سواء أثبتت أحكاما شرعية أو لا، وسواء كان ذلك قبل الرسالة أو لا، وهي بهذا المعنى مرادفة للحديث، وقد استمد هذا الاصطلاح من الاستخدام النبوي للعبارة في مقابلة القرآن كما سبق بيانه، كذلك من تفسير السلف للسنة بأنها آثار رسول الله ﷺ، من ذلك ما أورده السيوطي قال: وأخرج اللالكائي عن أحمد بن حنبل قال: السنة عندنا آثار رسول الله ﷺ والسنة تفسير القرآن، وهي دلائل القرآن[2].

---

(١) تدريب الراوي: ١١٦/١١٧، إرشاد الفحول: ٣٣، السنة قبل التدوين: ١٦، أصول الحديث، عجاج الخطيب ١٩، الحديث والمحدثون: ١٠، البدعة: ١١٨، لمحات في أصول الحديث: ٢٧ السنة النبوية ومكانتها في التشريع ـ عباس متولي حمادة: ٢٣.

(٢) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: ٤٦.

ب ـ السنة في اصطلاح علماء أصول الفقـه:

هي كل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن الكريم من قول أو فعل أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلا لحكم شـرعـي[1].

وذهاب علماء أصول الفقه إلى هذا التعريف مبني على أن موضوع علم أصول الفقه عندهم متجه إلى الدليل، ومنه السنة التي هي عبارة عن أقوال النبي ﷺ، وأفعاله وتقريراته التي كانت طريقته في الدين بالبيان، وأمرنا باتباعها، ولذا يقول الأصولي: هذا الحكم ثابت بالسنة أي دليله السنة لا غيره من الأدلة.

جـ ـ السنة في اصطلاح الفقهاء:

هي الطريقة المتبعة في الدين من غير افتراض ولا وجـوب[2].

---

(١) ارشاد الفحول: ٣٣، السنة قبل التدوين: ١٦، أصول الحديث: ٢٠ البدعة: ١١٩، لمحات في أصول الحديث: ٣١، السنة النبوية ومكانتها في التشريع: ٢١، الحديث والمحدثون: ٩، كشاف اصطلاح الفنون ٣: ٧٠٣.

(٢) السنة قبل التدوين. وقد اختلف الفقهاء في تحديد السنة تبعا لاختلاف أنظارهم، وتفاوت أفهامهم، وقد ذكر اللكنوي في كتابه تحفه الأخبار في احياء سنة سيد الأبرار عدة تعريفات للسنة لدى الفقهاء، واعترض على كثير منها وارتضى منها تعريفا هو: ما في فعله ثواب وفي تركه عتاب لا عقاب، وجعلها بعض الفقهاء من قبيل المندوب كالبيضاوي، في منهاجه فقال: والمندوب ما يحمد فاعله ولا يذم تاركه، ويسمى سنة ونافلة، وقال البدخشي: والسنة عند الحنفية هي الطريقة المسلوكة في الدين، يطالب بإقامتها بلا افتراض ووجوب وقسموها إلى سنن الزوائد كسير النبي ﷺ في اللباس والقيام والجلوس وسنن الهدى كالأذان، والاقامة ونحوها، وأوجبوا على ترك الثانية الاساءة والكراهة دون الأولى. اهـ باختصار من البدعة: ١٢/١١٩. وقد أوضح ذلك التهاوندي أيضاً فقال في تعريف السنة في الاصطلاح: ومنها ما ثبت في السنة وبهذا المعنى وقع فيما روى عن أبي حنيفة أن الوتر سنة. . . ، ومنها ما يعلم النفل وهو ما فعله خير من تركه من غير افتراض ولا وجوب، ومنها النفل، وهو ما يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه، كذا في البرجندي في بيان سنن الوضوء. . ومنها الطريقة المسلوكة في الدين من غير وجوب ولا افتراض، ونعني بالطريقة المسلوكة، ما واظب عليه النبي ﷺ ولم يترك إلا نادرا، أو واظب عليه الصحابة كذلك، كصلات التراويح، فإن تعلقت بتركها كراهة أو اساءة فهي سنن الهدى: وتسمى سنة مؤكدة أيضا كالأذان والجماعة والسنن الرواتب كسنة الفجر. . . وإلا، أي وإن لم يتعلق بتركها كراهة أو اساءة تسمى سنن الزوائد أو الغير مؤكدة، فتارك المؤكدات يعاتب، وتارك الزوائد لا يعاتب، فالتقييد بالمسلوكة في الدين خرج النفل. اهـ مختصرا من كشاف اصطلاح الفنون ٣: ٧٠٤/٧٠٣ وانظر كذلك أصول الحديث لعجاج الخطيب: ٢٠، السنة ومكانتها في التشريع: ٦١، إرشاد الفحول: ٣٣، السنة النبوية ومكانتها في التشريع: ٢٣، لمحات في أصول الحديث: ٣١، الأحكام في أصول الأحكام ١: ٢٤١.

وتعريف علماء الفقه للسنة بهذا التعريف معتمد على أنهم بحثوا عن رسول الله ﷺ الذي تدل أفعاله على حكم شرعي، وهم يبحثون عن حكم الشرع في أفعال العباد وجوبا أو حرمة أو إباحة أو غير ذلك، وقد استمدوا هذا الاصطلاح من اطلاق بعض السلف السنة على ما طلب شرعا طلبا غير جازم، ذلك ما جاء عن علي رضي الله عنه أنه قال السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة[1].

وكذلك قول مكحول رحمه الله: السنة سنتان، سنة الأخذ بها فريضة، وتركها كفر وسنة الأخذ بها فضيلة، وتركها غير حرج[2].

وقول ابن الزبير: صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة[3].

وكذلك ما روي عن عبدالله بن مسعود أنه رأى رجلا يصلي قد صف قدميه فقال: أخطأ السنة، ولو راوح بينهما كان أعجب إلي[4].

د ـ السنة في اصطلاح علماء العقيدة والوعظ والارشاد:

هي ما وافقت الكتاب والحديث، وإجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات وتقابلها البدعة.

وهذا التعريف تبع لاشتغال علماء العقيدة والوعظ، والارشاد في حصر الأعمال التعبدية وضرورة موافقتها بما جاء عن النبي ﷺ، ورد كل ما خالف ذلك، وهذا الاستعمال، مستمد من الآثار التي جاءت فيها السنة في مقابلة البدعة.

من ذلك: ما روى ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «سيلي أموركم بعدي رجال يطفئون السنة ويعملون بالبدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها، فقلت: يا رسول الله: إن أدركتهم كيف أفعل؟ قال: تسألني يا ابن أم عبد، كيف تفعل؟، لا طاعة لمن عصى الله[5]»

---

(١) أخرجه د. الصلاة باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ١ : ٢٠١، حديث رقم ٧٥٦

(٢) أخرجه دي مقدمة. السنة قاضية على الكتاب ١ : ١٠٧ حديث رقم ٥٦٥

(٣) أخرجه د. الصلاة. باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ١ : ٢٠٠ حديث رقم ٧٥٤

(٤) أخرجه ن الصلاة. الصف بين القدمين في الصلاة ٢ : ١٢٨.

(٥) أخرجه جه الجهاد، باب لا طاعة في معصية الله ٢ : ٩٥٦، حديث رقم ٢٨٦٥

وكذلك ما روي أن عمران بن حصين سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها فقال: طلقت لغير سنة، وراجعت لغير سنة[1].

وكذلك ما جاء عن عبد الله بن مسعود: قال: القصد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة[2].

وما روى سفيان عن أبي رباح شيخ من آل عمر قال: رأى سعيدبن المسيب رجلا يصلي بعد العصر ركعتين يكثر فقال له: يا أبا محمد أيعذبني الله على الصلاة؟ قال: لا ولكن يعذبك الله بخلاف السنة[3].

هذه أهم الاصطلاحات المتفق عليها والتي ذهب اليها علماء الشريعة الاسلامية في استعمال كلمة السنة، وهي كما سلف مختلفة المراد تبعا لاختلاف الموضوع الذي يبحث فيه علما بأنه جاء استعمال آخر لكلمة السنة أطلقه بعض العلماء على معنى معين، قصد منه، ما كان عليه العمل في الصدر الأول، وهذا الاستعمال يختلف مع التعريفات السابقة وخاصة تعريف علماء الحديث للسنة، إذ أن تعريف السنة، بما كان عليه العمل المأثور في الصدر الأول قد يتعارض مع الحديث، بمعنى الخبر المروي عن الرسول ﷺ ولهذا جاءت عبارات عن بعض الأئمة ظاهرها تعارض السنة مع الحديث قال عبد الرحمن بن مهدي: لم أر أحدا قط أعلم بالسنة ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حمادبن زيد[4].

وقال أيضا عندما سئل عن سفيان الثوري والاوزاعي، ومالك: سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والاوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما[5].

---

(١) أخرجه د الطلاق. باب الرجل يراجع ولا يشهد ٢: ٢٥٧ حديث رقم ٢١٨٦.
(٢) دي مقدمة باب في كراهية أخذ الرأي ١: ٦٣، حديث رقم ٢٢٣
(٣) دي مقدمة باب ما يتقى من تفسير حديث النبي ﷺ وقول غيره عند قوله ١: ٩٦، رقم ٤٤٢.
(٤) الجرح والتعديل ١/٢: ١٣٨، أصول الحديث: ٢٥.
(٥) أصول الحديث: ٢٦.

وكذلك قول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لعبد الله بن جعفر عندما جلد شارب الخمر أربعين جلده: كف، جلد رسول الله ﷺ أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وكملهما عمر ثمانين، وكل سنة[1].

وحيث أنا نعني بالسنة في هذه الدراسة كما عرفها به المحدثون وهي: ما أضيف الى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة، سواء أكان ذلك قبل البعثة كتحنثه في غار حراء أو بعدها، وهي بهذا التعريف مرادفة للحديث النبوي، أرى من المستحسن التطرق لبيان معنى الحديث لغة واصطلاحا.

٢ ـ تعريف الحديث:

أ ـ الحديث لغة:

الجديد من الأشياء، ضد القديم، لأنه يحدث شيئا فشيئا، والجمع أحاديث كقطيع وأقاطيع، وهو شاذ على غير قياس، ويستعمل في قليل الكلام وكثيره[2].

قال في القاموس: حدث حدوثا وحداثة نقيض قدم، وتضم داله اذا ذكر مع قدم وحدثان الأمر بالكسر، أوله وابتداؤه كحداثته... والحديث الجديد، والخبر، كالحديثي جمعه أحاديث، شاذ[3] ويجمع على احدثه وحدث كأرغفة وقضب[4].

ويراد به أيضا كل كلام يتحدث به، وينقل ويبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي في يقظته أو منامه، من ذلك مثلا قوله تعالى «ومن أصدق من الله حديثا»[5] وقوله «فليأتوا بحديث مثله[6]» فقد سمى كتابه حديثا، وكذلك على الأصل اللغوي، وفي القرآن الكريم أيضا: «وإذ أسر النبي الى بعض أزواجه حديثا»[7]،

---

(١) حم بترتيب أحمد شاكر: ٢: ٤٨/٤٩ حديث رقم ٦٢٤، أصول الحديث: ٢٦.

(٢) الخلاصة في أصول الحديث: ٣٠، تدريب الراوي: ٦ كشاف اصطلاح الفنون ٢: ٢٧٩.

(٣) القاموس المحيط ١: ١٦٤.

(٤) محاضرات في علوم الحديث: ٣٥.

(٥) سورة النساء آية ٩٧

(٦) سورة الطور آية ٣٤

(٧) سورة التحريم آية ٣

«وعلمتني من تأويل الأحاديث»[1] أي ما يحدث به الانسان في نـومـه[2]

ب ـ الحديث في الاصطلاح:

وحيث أن المحدثين جعلوا الحديث مرادفا للسنة فتعريفه هو تعريف السنة، كما أن الأصوليين نظروا هذه النظرة المحديث فجعلوه مرادفا للسنة حسب اصطلاحها عندهم، وعرفوه أيضا حسب تعريف السنة، قال الشيخ طاهر الجزائري: الحديث أقوال النبيﷺ وأفعاله ويدخل في أفعاله تقريره، وهو عدم إنكاره لأمر رآه أو بلغه عمن يكون مضادا للشرع أما ما يتعلق به عليه الصلاة والسلام من الأحوال فإن كانت اختيارية فهي داخلة في الأفعال وإن كانت غير اختيارية كالحلية لم تدخل فيه إذ لا يتعلق بها حكم يتعلق بنا.

وهذا التعريف هو المشهور عند علماء أصول الفقه وهو الموافق لفنهم.

وذهب بعضهم إلى إدخال كل ما يضاف إلى النبيﷺ في الحديث فقال في تعريفه: علم الحديث أقوال النبيﷺ وأحواله، وهذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث وهو الموافق لفنهم، فيدخل في ذلك أكثر ما يذكر في كتب السيرة كوقت ميلاده عليه الصلاة والسلام ومكانه ونحو ذلك[3].

وذهب بعضهم في تعريفه: إلى أنه ما أضيف إلى النبيﷺ أو الصحابي أو التابعي فينطوي تحته ما رفع إلى النبيﷺ وهو الحديث المرفوع، وما أضيف إلى الصحابي، وهو الحديث الموقوف، وما وقف به عند التابعي، وهو الحديث المقطوع[4].

وعرف الندوي الحديث بأنه كل واقعة نسبت إلى النبيﷺ ولو كان فعلها مرة واحدة في حياته الشريفة أو رواها عند شخص واحد[5].

---

(١) سورة يوسف آية: ١٠١

(٢) لمحات في أصول الحديث.

(٣) توجيه النظر: ٢.

(٤) لمحات في أصول الحديث: ٢٧.

(٥) تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليهاللسيد سليمان الندوي: ١٨

وذهب بعضهم في تعريف الحديث إلى أنه ما أضيف إلى النبيﷺ من قول فقط، قال الجزائري: وأما السنة فتطلق في الأكثر على ما أضيف إلى النبيﷺ من قول أو فعل أو تقرير، فهي مرادفة للحديث عند علماء الأصول، وهي أعم منه عند من خص الحديث بما أضيف الى النبيﷺ من قول فقط[1].

وثمة كلمتان كثيرا ما تتردد على ألسنة المحدثين لها صلة بما نحن بصدده هما، الخبر، والأثر أرى من المناسب تعريفهما وبيان ما بينهما وبين الحديث من صلة.

أولا - الخبـــر:

الخبر في اللغة. قال الفيروز أبادي: الخبر محركة، النبأ، ج أخبار جج أخابير، ورجل خابر وخبير، وخبر ككتف وحجر، عالم به، وأخبره خبوره، أنبأه ما عنده[2].

وقال الطيبي: الخبر هو كلام يفيد بنفسه نسبة شي الى شي في الخارج، والكلام يشمل المفيد وغيره، فقوله: يفيد بنفسه، يخرج غيره، مثل قائم في زيد قائم، وقولك: الغلام الذي في قولك. الغلام لزيد. فعل كذا وكذا.

وقوله في الخارج، الانسانيات[3].

---

(١) توجيه النظر: ٣، ويلاحظ أن الاصطلاح في كلمة الحديث ـ مستمد من اطلاق النبيﷺ على أقواله وأفعاله، اسم الحديث، كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه سأل رسول اللهﷺ «من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة فقال له: لقد ظننت ألا يسالني عن هذا الحديث أحد أولى منك لما رأيت من حرصك على الحديث. . .» الحديث أخرجه البخاري. العلم. باب الحرص على الحديث ١: ٣٥/٣٦. وانظر كذلك نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي على حسن عبد القادر: ١١٦، السنة قبل التدوين: ٢١.
وكذلك ما روى أبو هارون العبدي قال: كنا إذا أتينا أبا سعيد الخدري قال: مرحبا بوصية رسول اللهﷺ قال، قلنا: وما وصية رسول اللهﷺ؟ قال، قال رسول اللهﷺ: «انه سياتي بعدي قوم يسالونكم الحديث عني، فإذا جاؤوكم فالطفوا بهم وحدثوهم. . .» الحديث. شرف أصحاب الحديث: ٢١ السنة قبل التدوين: ٤٤، وإذا أطلق الحديث لدى المحدثين فإنه ينصرف إلى السند والمتن معا، وقد يراد به السند دون المتن كما قال الدارقطني: دخلت على أبي محمدبن زبر وأنا إذ ذاك حدث وبين يديه كاتب له وهو يملي عليه الحديث من جزء، والمتن من جزء آخر، وظن اني لا أتنبه على هذا اهـ لسان الميزان ٣: ٢٥٣.

(٢) القاموس المحيط ٢: ١٧.

(٣) الخلاصة: ٣١ أي حديث النفس.

وقال الغزالي: الخبر، إنه القول الذي يتطرق اليه التصديق أو التكذيب[1].

الخبر في الاصطلاح:

ذهب بعض العلماء في تعريف الخبر، بأنه ما أضيف إلى النبي ﷺ أو الصحابي أو التابعي، وذهب آخرون إلى أن الخبر: ما أضيف إلى الصحابي أو التابعي، فعلى التعريف الأول يكون الخبر مرادفا للحديث. عند من عرف الأخير بالمرفوع والموقوف والمقطوع، أعم من الحديث عند من قصر الحديث على المرفوع فقط، أو المرفوع والموقوف.

أما على التعريف الثاني، فالخبر مباين للحديث، اذ الحديث خاص بالمرفوع، والخبر خاص بالموقوف والمقطوع[2].

قال الجزائري: قد عرفت أن الحديث ما أضيف إلى النبي عليه الصلاة والسلام فيختص بالمرفوع عند الاطلاق، ولا يراد به الموقوف إلا بقرينة. وأما الخبر فإنه أعم لأنه يطلق على المرفوع والموقوف فيشمل ما أضيف إلى الصحابة والتابعين، وعليه يسمى كل حديث خبرا، ولا يسمى كل خبر حديثا. وقد أطلق بعض العلماء الحديث على المرفوع والموقوف فيكون مرادفا للخبر، وقد خص بعضهم الحديث بما جاء عن النبي ﷺ، والخبر بما جاء عن غيره فيكون مباينا للخبر[3].

وقال ابن حجر: الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع، فيشمل ما جاء عن الرسول ﷺ، وعن الصحابة والتابعين، وقيل: بينهما عموم وخصوص، مطلق، فكل حديث خبر ولا عكس[4].

وقال عجاج الخطيب: وقيل الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن

---

(١) المستصفى: ١: ١٣٢.
(٢) تدريب الراوي: ٦، كشاف اصطلاح الفنون: ٢: ٢٨١
(٣) توجيه النظر: ٣
(٤) تدريب الراوي: ٦، السنة قبل التدوين: ٢١

غيره، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالسنة محدث، وبالتواريخ ونحوها اخباري[1]

قلت: هذا ما يتعلق بالخبر، وهي كما ترى مصطلحات يتسع لها المعنى اللغوي ولا يمكن ترجيح بعضها على بعض إذ لا مشاحة في الاصطلاح.

ثانيا: الأثـــر:

أـ الأثر في اللغة:

قال في القاموس: الأثر يحركه، بقية الشي، ج آثار وأثور..

... والاثار، الاعلام والأثر فرند السيف، ويكسر كالاثيرج أثور، ونقل الحديث وروايته كالاثارة[2].

وقال السيوطي، ويقال: أثرت الحديث بمعنى روايته، ويسمى المحدث أثريا نسبة للأثر[3].

ب ـ الأثر في الاصطلاح:

وأما في الاصطلاح فهو مرادف للخبر.

قال الجزائري: وأما الأثر فإنه مرادف للخبر، فيطلق على المرفوع والموقوف، وفقهاء خراسان يسمون الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر[4]

قلت فعلى الاصطلاح الأول يكون الأثر مرادفا للخبر. وعلى اصطلاح فقهاء خراسان يكونان متباينين.

قال السيوطي: ان المحدثين يسمون المرفوع والموقوف بالأثر، وأن فقهاء خراسان يسمون الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر[5].

---

(١) السنة قبل التدوين: ٢١.

(٢) القاموس المحيط ١: ٣٦٢

(٣) تدريب الراوي: ٦

(٤) توجيه النظر: ٣

(٥) تدريب الراوي: ٦

هذا بعض ما يتعلق بالأثر، وقبل أن أختم هذا المبحث يجدر بي أن أتناول بيان الفرق بين السنة وبين الحديث حسب تعريف علماء التشريع الاسلامي.

٣ - الفرق بين السنة وبين الحديث:

بعد تعريف كل من السنة والحديث نقول: انهما مترادفان لدى غالب المحدثين والأصوليين، وقد أشرت إلى أن بعض العلماء قد ذهب إلى التفريق بينهما وعرف السنة بأنها التطبيق العملي، أو العمل المتوارث عن النبيﷺ وأصحابه، أو النقل العملي المتواتر.

وعرف الحديث بأنه واقعات نسبت الى الرسولﷺ أو أنه ما أضيف إلى النبيﷺ من قول فقط. وأرى من المناسب عرض هذه الأقوال ومناقشتها وبيان ما يترجح لي منها.

قال التهانوي: وكثيرا ما يقع في كلام أهل الحديث، ومنهم العراقي ما يدل على ترادفهما والمفهوم من التلويح أن السنة أعم من الحديث حيث قال: السنة ما صدر عن النبيﷺ غير القرآن من قول، ويسمى الحديث. أو فعل أو تقرير[(١)].

وقال الندوي: كنا عقدنا مقالنا هذا لبيان السنة والدعوة إليها، ولكن اقتضت الحال أن نبحث أولا عن الحديث الذي هو أعم من السنة، وإذا انتهى ذلك فلنبحث عن معنى السنة ولنذكر الفرق بين السنة والحديث، فإن كثيرا من الناس لا يفرقون بينهما ويجعلونهما في منزلة واحدة وينشأ عن ذلك ضرر كبير[(٢)].

قلت: ثم عرف الحديث والسنة بقوله:

الحديث: كل واقعة نسبت إلى النبيﷺ، ولو فعلها مرة واحدة في حياته الشريفة أو رواها عنه شخص واحد.

وأما السنة فهي في الحقيقة اسم للعمل المتواتر، أعني كيفية عمل الرسولﷺ

---

(١) كشاف اصطلاح الفنون ١: ٢٧٩

(٢) تحقيق معنى السنة: ١٨.

ـالمنقولة ـ إلينا بالعمل المتواتر بأنه قد عمله النبيﷺ ثم من بعده الصحابة، ومن بعدهم التابعون وهلم جرا ولا يشترط تواترها بالرواية اللفظية فيمكن أن يكون الشي متواترا عملا ولا يكون متواترا لفظا كذلك يجوز أن تختلف الروايات اللفظية في بيان صورة أو واقعة فلا يسمى متواترا من جهة السند ولكن تتفق الروايات العملية على كيفية العمل العمومية، فيكون متواترا عمليا، فطريقة العمل المتواتر هي المسماة بالسنة، وهي المقرونة بالكتاب في قوله عليه السلام «تركته فيكم أمرين لن تضلوا ما أن تمسكتم بهما، كتاب الله وسنة رسوله»[1] وهي التي لا يجوز لأحد من المسلمين كائنا من كان تركها أو مخالفتها، وإلا فلا حظ له في الاسلام، مثلا إذا علمنا أن النبيﷺ من حين فرضت عليه الصلوات الخمس واظب عليها مدة حياته الشريفة في هذه الأوقات المعلومة وبهذه الهيئة المعروفة، وكذلك الصحابة بعده. والتابعون بعدهم ثم المسلمون إلى يومنا هذا سواء منهم الذين وجدوا قبل تدوين كتب الحديث أو الذين وجدوا بعدهم، واتفق المسلمون قرنا بعد قرن مع اختلاف أعصارهم وبلدانهم وأفكارهم ونحلهم على أن النبيﷺ والصحابة كانوا يصلون خمس مرات في اليوم والليلة في هذه الأوقات المعلومة بهذه الصورة المخصوصة، وبهذه الأركان، فهذا هو التواتر العملي، وإنكاره مكابرة بل جنون لا يتجرأ عاقل أن يقول: ان تعيين هذه الأوقات للصلاة أو هذه الأركان هو من وضع المحدثين أو الفقهاء، وقلدهم فيها المسلمون لأننا لو فرضنا أن كتب الحديث والفقه ما وجد منها شيء ففي تلك الحالة أيضا كانت الصلاة تكون معروفة بهذا الشكل منقولة إلينا بالتواتر العملي، وكذلك الأمر في الزكاة والصيام والحج وسائر الفروض والمحرمات. وتدوين كتب الحديث إنما هو بمنزلة تسجيل لتاريخ هذا العمل بصورة واضحة محفوظة، فهل هذا التسجيل لكونه وقع في القرن الثاني أو الثالث يسقط ذلك التواتر العملي عن درجة الاعتبار أو ينقص من قيمته؟ كلا، بل زادت قيمته ودرجته بهذا التسجيل الخالد الذكر العديم المثال.

---

(١) سبق تخريجه.

وقد ظهر مما تقدم أن بين الحديث والسنة فرقا كبيرا، فالحديث هو الزواية اللفظية لأقوال الرسول عليه السلام وأعماله وأحواله.

وأما السنة فهي الطريقة المتواترة للعمل بالحديث، بل بالقرآن أيضا مثلا ورد في القرآن الأمر بإقامة الصلاة وبين فيه بعض تفاصيلها أيضا، فالرسول عليه السلام صلى بموجب ذلك وقال لنا: صلواكما رأيتموني أصلي، واستمر على تلك الكيفية، وكذلك الصحابة فالتابعون وسائر المسلمين، وهكذا الأمر في الصيام والزكاة والحج وسائر الأوامر القرآنية فالصورة العملية التي رسمها الرسول عليه السلام لألفاظ القرآن هي السنة، وهي في الحقيقة تفسير عملي للقرآن وهي من هذه الحيثية أعلى من الروايات اللفظية بمراتب كثيرة[1].

وقال الدكتور محمد أديب صالح: ولا يفوتنا أن نذكر أنه قد ترتب على تنوع النظرة إلى السنة وتعدد تعريفاتها حسب هذا النوع نتيجة هامة في الفرق بين كونها قول الرسولﷺ وفعله وتقريره وبين كونها الواقع العملي المنقول عن الرسولﷺ وأصحابه في تطبيق مبادىءالدين وأحكامه فقد ينقل عن النبيﷺ حديث لفظي يتناول حكما من الأحكام، وفي ميدان البحث والنظر يثبت للعلماء أن الواقع الذي جرى عليه العمل من فعل الرسول وأصحابه مختلف عن المدلول الذي يعطيه ذلك الحديث اللفظي، وفي مثل هذه الحال نرى العلماء يعبرون بقولهم: جاء الحديث في كذا والسنة على كذا، أي أن الذي جرى عليه العمل في عهد الرسولﷺ وتناقله المسلمون من أصحابه هو على خلاف ما جاء في النص المنقول لفظا عنه ـ عليه السلام ـ وهذا كثير عن الإمام مالك رحمه الله تعالى والذي كان يقيم كبير وزن لعمل أهل المدينة باعتبارهم المؤتمنين على ميراث النبوة من التطبيق العملي للشريعة، ولم يترك العلماء هذا الأمر هدرا بل ضبطوه على أساس من قواعد المعارضة والترجيح، فلذا صلح هذا المأثور ـ وهو السنة ـ لمعارضة الحديث اللفظي بأن كان كل منهما صحيح الثبوت عمل المتجهد على التوفيق إن أمكن وإلا عمد إلى القرائن التي يمكن

(١) تحقيق معنى السنة: ١٨/٢٠.

أن ترجح واحدا منهما على الآخر، هذا إذا لم يعلم تاريخ كل منهما، أما إذا علم التاريخ كان المتأخر ناسخا للمتقدم، شأن أي حديثين لفظيين قد يبدو بينهما شيء من التعارض.

ومن هذا الباب في التفريق بين معنى الحديث والسنة في بعض الحالات وحسب الاستعمالات يحمل مثل قول عبد الرحمن بن مهدي -وهو من هو وثوقا ومعرفة بالرجال- حين سئل عن الأوزاعي وسفيان بن عيينة ومالك بن أنس أيهم أعلم؟ فقال: الأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، وسفيان إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، ومالك إمام فيهما معا[1].

وقيل مناقشة هذين القولين يجمل تلخيصهما فيما يلي:

أ- إن السنة أعم من الحديث، إذ الحديث خاص بقول النبي ﷺ، أما السنة فتشمل القول والفعل والتقرير، وهذا رأي البعض وذهب بعض إلى أن الحديث أعم من السنة لأن الحديث إنما هو بمثابة السجل التاريخي للسنة، فهو يشمل كل واقعة حدثت للنبي ﷺ، بخلاف السنة، فإنها العمل المتواتر المنقول عن النبي ﷺ وأصحابه. وأصحاب هذا القول إنما حملهم الأمر الى هذا التفريق بين السنة وبين الحديث أنهم وضعوا في اعتبارهم ما يلي:

١- كون السنة هي العمل المتواتر المنقول عن النبي ﷺ وأصحابه.

٢- كون الحديث لم يبلغ درجة التواتر لأنه لم يدون إلا في القرن الثاني أو القرن الثالث.

٣- تفريق بعض العلماء بين السنة وبين الحديث، وهو دليل على تغايرهما في الاصطلاح.

٤- وقوع التعارض بين السنة وبين الحديث. وسلوك العلماء فيهما مسلك

(١) لمحات في أصول الحديث: ٣٢/٣٣، وانظر السنة قبل التدوين: ١٩/٢٠.

التعارض بين الدليلين إما بالأعمال وإما بالاهمال. وذلك بالجمع أو الترجيح وهو دليل على تغايرهما.

المناقشة:

١ - إن قصر الحديث على أقوال النبيﷺ دون أفعاله وتقريراته اصطلاح لقائله لا يترتب عليه أي اختلاف، وإنما هو من باب المغايرة في الاسماء. فيطلق على الأقوال الحديث، وعلى غيرها السنة وغيره يطلق الحديث أو السنة على الأقوال والأفعال والتقريرات وكل اصطلاح لا مشاحة فيه.

٢- إن ما ذهب إليه الندوي من جعله الحديث أعم عن السنة، وتعريفه السنة بأنها العمل المتواتر المنقول عن النبيﷺ دون غيره، وتمثيله هذا العمل بالصلاة والزكاة والحج. فإن أراد، اثبات شرعيتها وأن النبيﷺ عملها واستمر على ذلك فمسلم أن ذلك نقل عنه بالتواتر.

أما كيفية الاداء لبعض الجزئيات فلا شك أن هناك أمورا اتفق الصحابة فمن بعدهم على نقلها، وهذا الاتفاق في النقل اكسبها التواتر أيضا، لكنهم اختلفوا في بعض الهيئات والصور والأداء، وهذا المختلف فيه لا يمكن أن يكون متواترا، وكل من المتفق عليه والمختلف فيه نقلته كتب الحديث، فإن قصد أن السنة هي المتفق عليه دون غيره فهو اصطلاح خاص به لم يسبق إليه، بل المنقول عن الصحابة وغيرهم أنهم يطلقون كلمة السنة أحيانا على الحكمين المختلفين، من ذلك ما جاء عن علي رضي الله عنه في قوله لعبد الله بن جعفر عندما جلد شارب الخمر أربعين: كف، جلد رسول اللهﷺ أربعين وأبو بكر أربعين وكملها عمر ثمانين، وكل سنة[1].

بل أنهم غالب ما يطلقون لفظ السنة على ما يرجحونه من الحكمين، كما جاء في حديث عطاء بن أبي رباح قال: صلى بنا ابن الزبير في يوم عيد في يوم جمعة أول النهار

(١) الحديث سبق تخريجه.

ثم رحنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وحدانا، وكان ابن عباس بالطائف، فلما قدم ذكرنا ذلك له فقال: أصاب السنة[1].

وكذلك ما روى سالم قال: كان ابن عمر ينكر الاشتراط في الحج يقول: حسبكم سنة رسول الله ﷺ «ان حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شيء حتى يحج عاما قابلا ويهدي أو يصوم إن لم يجد هديا»[2]

وكذلك ما روى طاوس قال: قلنا لابن عباس في الاقعاء على القدمين فقال: هي السنة، فقلنا: إنا لنراه جفاء بالرجل. فقال: هي سنة نبيكم[3].

بل جاءت أحاديث استعملت لفظ السنة لبيان حكم حادثة وقعت وليس العمل المتواتر المنقول عليها. من ذلك ما روى أبو سعيد الخدري قال: خرج رجلان في سفر، فحضرت الصلاة، وليس معهما ماء فتيمما صعيدا طيبا فصليا ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء، ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ، فذكرا ذلك له فقال للذي لم يعد: «أصبت السنة، وأجزأتك صلاتك...» الحديث[4].

وكذلك ما روى تميم الداري قال، قلنا: يا رسول الله: ما السنة في الرجل من أهل الكتاب يسلم على يدي الرجل؟ قال: هو أولى الناس بمحياه ومماته[5]

كل هذه الأحاديث والآثار وغيرها تدل على أن تخصيص السنة بالعمل المنقول بالتواتر هو اصطلاح خاص، لا مشاحة فيه. أما كونه اطلاقا عاما معروفا لدى

---

(١) الحديث أخرجه د. الصلاة باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد: ١: ٢٨١ حديث رقم ١٠٧١.

(٢) الحديث أخرجه ن المناسك. ما يفعل من حبس عن الحج ولم يكن اشترط: ١٦٩.

(٣) أخرجه م المساجد. باب جواز الاقعاء حديث رقم ٥٣٠. الصلاة باب الرخصة في الأقعاء ١: ١٧٥، حديث رقم ٢٨٢.

(٤) أخرجه د. الطهارة. باب في المتيمم يجد الماء بعدما يصلي في الوقت ١: ٩٣ حديث رقم ٣٣٨. ن. الغسل. التيمم لمن لم يجد الماء بعد الصلاة ١: ١٢٣. دي. الوضوء باب التيمم ١: ١٥٥. حديث رقم ٧٥٠.

(٥) أخرجه ت الفرائض باب ما جاء في الرجل يسلم على يدي الرجل ٣: ٢٨٩ حديث رقم ٢١٩٥. جه فرائض باب الرجل يسلم على يدي الرجل: ٩١٩ حديث رقم ٢٧٥٢.

العلماء وهو مما عناه، فهذا ما لا يسلم له.

٢ ـ أما كون الحديث هو الرواية اللفظية لأقوال الرسولﷺ وأعماله وأحواله، فهذا أمر لا شك فيه إلا أن ما ذهب اليه من أن الحديث لم يبلغ درجة التواتر كالسنة العملية فإن أراد الغالب فصحيح، وإلا فقد بلغت أحاديث درجة التواتر، ولا أدل على ذلك من تقسيم علماء المصطلح، الحديث إلى متواتر وآحاد. بل أن بعض العلماء جمع الأحاديث المتواترة في مؤلفات خاصة[١]، وشأن السنة في ذلك شأن الحديث الغالب فيهما الآحاد، وما نقل بالتواتر قليل بالنسبة لجميع المنقول، على أن المتفق عليه لدى العلماء أن الحديث المتفق على تواتره هو حديث لفظي لم يكن للعمل المتواتر فيه أي تأثير وهو حديث «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[٢].

وما ذهب إليه من أن الحديث لم يبلغ درجة التواتر لأنه لم يدون إلا في القرن الثاني أو الثالث، فالجواب عنه أن التدوين ليس هو طريق التواتر. بل أن التواتر يثبت من طرق التدوين أحدها، هذا إذا سلم أن الحديث لم يدون إلا في القرن الثاني أو الثالث، والذي يظهر لي أن الحديث دون كثير منه قبل ذلك بكثير، فقد دون منذ عهد النبيﷺ، وفي عهد الصحابة وكبار التابعين، والمقام لا يقتضي تناول ذلك تفصيلا[٣].

ولعل السبب فيما ذهب إليه أنه لم يتصور التفريق بين تدوين الحديث وبين تصنيفه حسب الأبواب.

---

(١) من تلك المؤلفات كتاب نظم المتناثر في الحديث المتواتر للكتاني. وقد أشار في مقدمته إلى من سبقه في إفراد التأليف في الحديث المتواتر. منهم الحافظ السيوطي في كتاب الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة ثم اختصره في كتاب الأزهار المتناثرة. ومنهم محمدبن طولون في كتاب اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة. ومنهم محمد مرتضى الزبيدي في كتاب لقط اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة، ومنهم صديق حسن خان في كتاب الحرز المكنون من لفظ المعصوم المأمون انظر مقدمة نظم المتناثر: ٤.

(٢) الحديث أخرجه أصحاب الصحيح والسنن وقلما يخلو مؤلف في الحديث منه وهو أشهر من أن يذكر مخرجه.

(٣) ومن أراد الوقوف على ما دون في هذا الموضوع فليراجع تقييد العلم: ٦٤ فما بعدها. القرآن والنبي للدكتور عبد الحليم محمود: ٣٢٤: ٣٣٩، تاريخ التراث العربي ١: ٢٢٧/٢٣٥، السنة قبل التدوين: ٢٩٣/٣٨١ سنة الرسولﷺ للحافظ التيجاني: ١٩/٧٧.

ثالثاً- تفريق بعض علماء السلف بين الحديث والسنة. وهو دليل على تغايرهما كما نقل ذلك عن عبد الرحمن بن مهدي في مقارنته بين سفيان بن عيينه وبين الأوزاعي وبين مالك.

قلت: الذي ظهر لي من قول عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله تعالى يدل على دقته رحمه الله تعالى في التعبير، إذ أن المترادفين يشتركان في أغلب الجزئيات التي يدلان عليها. كما ينفرد كل واحد منهما بجزء يختص به. وحيث أنه أراد رحمه الله أن يحدد جوانب الاتفاق والاقتران بين ابن عيينه وبين الأوزاعي رحمهما الله ذكر هذه العبارة الدقيقة. فالإمامان يشتركان في معرفة السنة والحديث، لكن المتتبع لأحوالهما يرى أن الأوزاعي أرسخ قدما في استنباط الأحكام. وتخريج الفروع. وتقعيد القواعد من الأحاديث وأن ابن عيينة أعلى كعبا في معرفة طرق الحديث وأسانيده وعلله وصحته أو ضعفه. فلذا وصف الأوزاعي بأنه أعلم بالسنة ووصف ابن عيينة بأنه أعلم بالحديث في حين أن كليهما يشتغل في عمل واحد. ولما كان الامام مالك رحمه الله تعالى قد جمع بين الاستنباط ومعرفة الأدلة. والوقوف على السند والعلة وغيرهما. مما عرف لدى علماء الحديث بعلم الحديث رواية ودراية. وصفه بأنه إمام فيهما.

والذي حدا بي إلى هذا التفسير. استخدام الرعيل الأول هذا الاصطلاح. فتارة يطلقون لفظ السنة ويقصدون بها الحكم والقاعدة في المسألة من ذلك قول عائشة رضي الله عنها: كان في بريرة ثلاث سنن فكانت إحدى السنن الثلاث أنها أعتقت فتخيرت في زوجها. وقال رسول الله ﷺ: الولاء لمن أعتق ودخل رسول الله ﷺ والبرمة تفور بلحم فقرب إليه خبز وادم من أدم البيت فقال رسول الله ﷺ «ألم أر البرمة فيها لحم، فقالوا: بلى يا رسول الله، ولكن ذلك لحم تصدق به على بريرة، وأنت لا تأكل الصدقة، فقال رسول الله ﷺ: هو عليها صدقة وهو لنا هدية[1]».

• وكذلك حديث تميم الداري السابق ذكره. وفيه: ما السنة في الرجل من أهل

---

(١) الحديث أخرجه ط. الطلاق. باب ما جاء في الخيار ٢: ١٥٦٢ ن الطلاق باب خيار الأمة ٦: ١٦٢.

الشرك يسلم على يدي رجل من المسلمين. . . الحديث[1] إلى غير ذلك من الآثار. كما أنهم كانوا يطلقون كلمة الحديث على السند دون المتن كما سبق ذكره عن الدارقطني[2] وعلى هذا فتفريق ابن مهدي بين السنة وبين الحديث لم يخرجهما عما ذهب اليه المحدثون من ترادفهما.

٤ ـ ان وقوع التعارض بين السنة وبين الحديث لا يدل على تغايرهما، فقد وقع التعارض بين آيات القرآن، ولم يقل أحد ان التعارض بين آياته دليل على تغاير بينها. بل أن مسلك العلماء رحمهم الله تعالى في دفع التعارض بالجمع إن أمكن أو بالترجيح بدليل خارجي دليل على تنزيلهما منزلة واحدة. وعدم التفريق بينهما. بل العمل يكون بالراجح منهما، وإن كان ما ذهب إليه الندوي رحمه الله أن السنة أعلى مرتبة من الحديث، وهو مشعر بالترجيح لأنها سنة لا غير. وقد وضح ما في قوله. والله أعلم.

* * *

(١) انظر تخريجه ص ٥١ جـ ١

(٢) انظر هامش صفحة ٤٣ جـ ١

المبحث الثالث:

في تقسيم الحديث وبيان أحكام كل قسم:

القسم الأول:

الحديث المقبول:

أ ـ الحديث الصحيح.

ب ـ الحديث الحسن.

القسم الثاني:

الحديث المردود. وهو الحديث الضعيف.

تعريفه، ومراد المحدثين منه.

متى يتقوى الحديث الضعيف ومتى لا يتقوى.

حكم العمل بالحديث الضعيف.

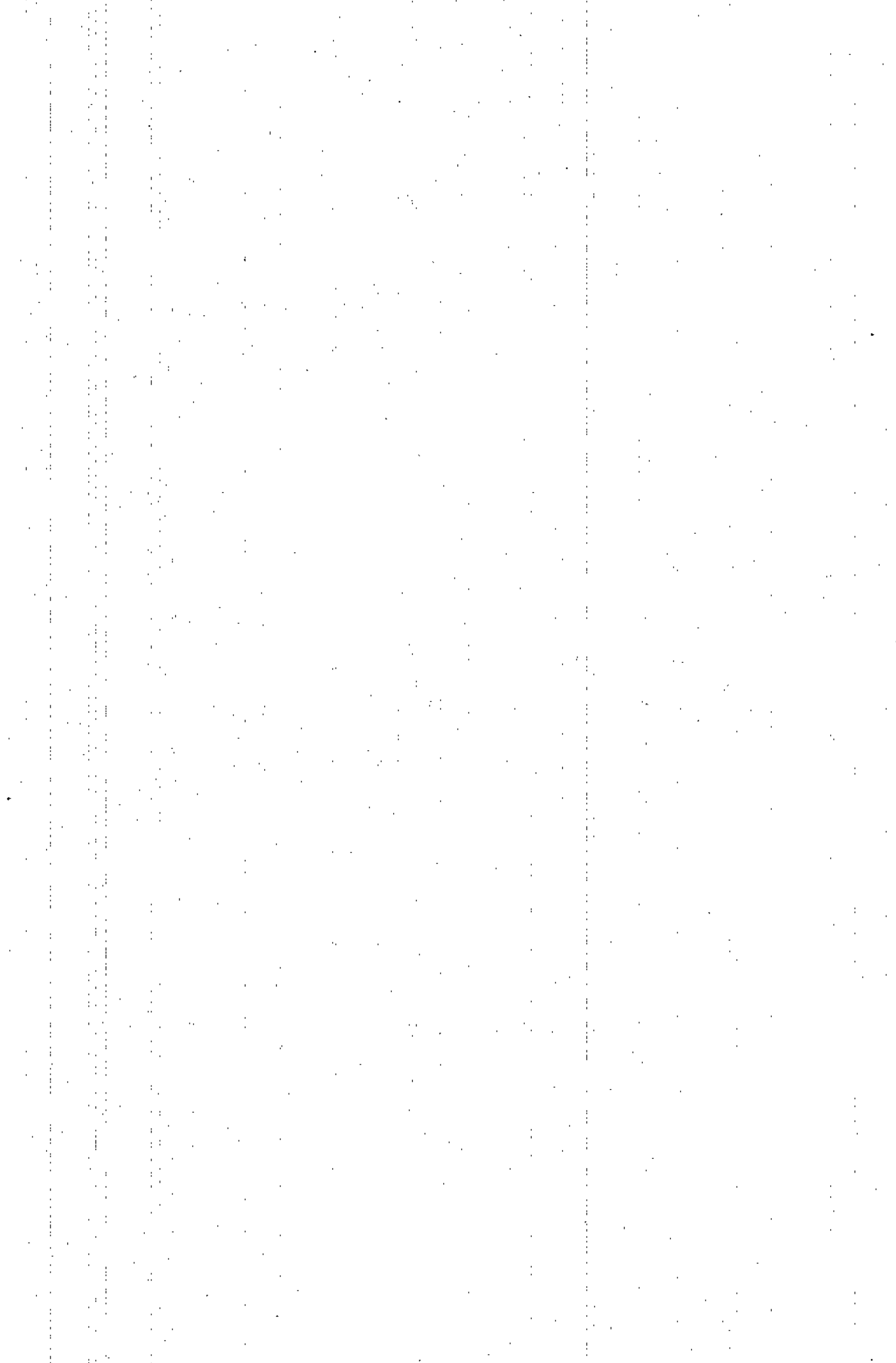
حكم رواية الحديث الضعيف.

أقسام الحديث الضعيف:

١ ـ ما كان الضعف ناشئا من قبل الطعن في ضبط الراوي.

٢ ـ ما كان الضعف فيه ناشئا من قبل الجهل بالراوي.

٣ ـ ما كان الضعف فيه ناشئا من جهة الطعن في عدالة الراوي.



تمهيـــد:

بعد أن عرفنا القول الحق هو أن السنة والحديث مترادفان، ووقفنا على تعريف كل لدى المحدثين وهو ما نعتني به في دراستنا، فسأتناول في هذا المبحث تقسيم الحديث من حيث قبوله ورده:

من المعلوم أن مصادر التشريع الاسلامي ترجع إلى أمرين هما الكتاب والسنة.

أما الكتاب وهو القرآن الكريم. فهو متواتر الثبوت والنقل. وقد نال من عناية الرسول الكريمﷺ فالصحابة الدرجة القصوى. إذ تلقوه ونقلوه نقلا متواترا محفوظا في الصدور، مكتوبا في السطور تنقله الكافة عن الكافة حيث يستحيل تواطؤهم على الكذب فيه، وهكذا ظل الشأن في تلقيه ونقله إلى يومنا هذا وإلى أن يرث الله ومن عليها، منقولا بالتواتر محفوظا بحفظ الله تعالى له إذ يقول (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)[1] لذلك بقي القرآن محفوظا من التغيير والتبديل والتحريف.

أما السنة النبوية، فهي القسم الثاني من أقسام الوحي، إلا أنها لم يتعبدنا الله تعالى بلفظها كالقرآن لذلك لم يباشر النبيﷺ تدوينها بنفسه كالقرآن. ورخص في روايتها بالمعنى. لأنه هو الهدف المقصود ووكل حفظها إلى أصحابه رضوان الله عليهم. بعد أن بين لهم مكانتها وحجيتها ومنزلتها من التشريع. فعلمهم إياها. وأمرهم بحفظها والعمل بها والتمسك بل العض عليها بالنواجذ، ووعد بالأجر (العميم) لمن أحياها بعد مماتها. ودعا بالنضرة والرحمة لمن بلغها بعدما سمعها. وأذن عن رغب في كتابتها وتدوينها.

---

(١) سورة الحجر آية رقم: (٨)

كما نهى عن تركها وعدم الالتزام بها، أو الابتداع فيها أو اتباع غيرها بل أوعد من كذب عليه فيها أوردها وطلب العمل في غيرها. كل هذه الأمور وغيرها مما ورد عنهﷺ أدى إلى حفظها ونقلها وإن لم يبلغ هذا الحفظ والنقل في الجملة تواتر وحفظ ونقل القرآن الكريم. وبالرغم من ذلك فإن الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم أولوا السنة غاية جهدهم، وبذلوا في سبيل حفظها كل ما يستطيعون من حيث جمعها ونقلها وتعليمها وشيوعها. حدا فاق الوصف وتجاوزه.

ولما كانت الطرق موصودة أمام أعداء الاسلام من النيل من القرآن الكريم بغيتهم، هرعوا إلى السنة محاولين النيل منها بالدس فيها، أو التقليل والحط من شأنها، سالكين في ذلك مختلف المسالك طارقين شتى الطرق، إلا أن كل محاولاتهم قد باءت بالفشل. وصدق الله وعده في حفظ ذكره من الزيف والدخل، حيث هيأ للسنة رجالا يذودون عن حياضها، يستخلصونها مما علق بها من زيف الدخلة والمغرضين. وكانت النتيجة الباهرة، والثمرة اليانعة التي اتت أكلها، كتب الحديث التي صنفت وجمعت كل ما نسب إلى النبيﷺ. ثم أفرد كل صنف حسب ما رآه المصنفون، فأفردوا الصحيح وما قاربه. وميزوا الضعيف على حدة، كما خصوا الموضوعات والمكذوبات بمؤلفات مفردة.

وتبعا لذلك التصنيف والتمييز ظهر علم مصطلح الحديث. وعلم الجرح والتعديل وتاريخ الرجال والطبقات والبلدان التي قصد من وضعها وتأليفها حفظ السنة النبوية وصيانة الأحاديث المصطفوية.

ومن نتائج هذا العمل الشاق المجهد المضني قسم العلماء حديث رسول اللهﷺ من حيث ثبوته أو عدمه إلى قسمين رئيسيين هما:

أولا- الحديث المقبول. وهو ما توافرت فيه شروط معروفة عندهم هي:

أ) اتصال السند.
ب) العدالة.
جـ) الضبط التام.

د) عدم الشذوذ.

هـ) عدم العلة.

ثانيا۔ الحديث المردود:

وهو ما فقد شرطا واحدا أو أكثر من هذه الشروط، ويتفاوت رده بحسب فقده لشروط القبول قلة وكثرة. فما فقد شرطين أو أكثر كان أدعى للرد مما فقد شرطا واحدا. كما أن هذه الشروط نفسها متفاوتة. فبعضها يمكن التساهل في فقده ـ كفقد تمام الضبط۔ ويحتمل الحديث بعدمه. وبعضها لا يمكن التساهل فيه، كالطعن في العدالة۔ فلا يمكن قبول الحديث بفقده مثل هذا الشرط.

وهذا التقسيم هو الذي كان عليه المتقدمون من المحدثين. فالحديث عندهم إما صحيح وإما ضعيف.

تعريف الحديث الصحيح:

فالحديث الصحيح يستوي تعريفه لدى المتقدمين والمتأخرين. فقد عرفه ابن الصلاح بقوله: هو الحديث المسند الذي يتصل اسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا. وهذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ وما فيه علة قادحة وما في راويه نوع جرح[1].

ودرجات الصحة في الحديث متفاوتة تبعا لتفاوت رواته من حيث الأضبط والأحفظ والأوثق وكثرة العدد، وإن كانوا مشتركين في الضبط والحفظ والتوثيق.

ويقسم العلماء الحديث الصحيح إلى قسمين، صحيح لذاته، وصحيح لغيره. فالصحيح لذاته هو الحديث الذي توافرت فيه الشروط السالف ذكرها[2].

وأما الصحيح لغيره، فهو في الأصل حديث نزل عن درجة الصحة لفقده شرط تمام الضبط أو نحوه، ثم جاء من طرق توبع فيها بأقوى منه أو بمثله أو بأقل منه

---

(١) علوم الحديث: ١٠

(٢) انظر قواعد في علوم الحديث: ٣٣/ ٣٤.

مع التعدد، حيث زالت العلة التي من أجلها قصر الحديث عن درجة الصحة، فيرتقي بمجموع طرقه الى درجة الصحة، ويسمى صحيحا لغيره قال السيوطي: وَحَدُّ شيخ الاسلام في النخبة الصحيح لذاته بما نقله عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ، ثم قال: فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته، فشرك بينه وبين الصحيح في الشروط الاتمام الضبط[1].

وأما الحديث الضعيف عند المتقدمين، فهو ما قصر عن درجة الصحيح.

وأما المتأخرون فقد قسموا الحديث الضعيف عند المتقدمين الى قسمين هما. الحديث الحسن، والحديث الضعيف، بخلاف المتقدمين فإنهم لم يراعوا في تقسيمهم الحديث الحسن حيث كان غالبهم يلحق الحديث الحسن بالحديث الضعيف، وبعضهم يلحق بعض أنواع الحديث الحسن بالحديث الصحيح. وقد أشار الى ذلك الجزائري حيث قال:

وأما المتقدمون فقد كان أكثرهم يقسم الحديث الى قسمين فقط صحيح وضعيف وأما الحسن فذكر بعض العلماء أنهم كانوا يدرجونه في الصحيح لمشاركته له في الاحتجاج به. وذكر العلامة ابن تيمية أنهم كانوا يدرجونه في الضعيف قال في منهاج السنة النبوية: أما نحن فنقول: ان الحديث الضعيف خير من الرأي، ليس المراد به الضعيف المتروك، لكن المراد به الحسن، كحديث عمروبن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث ابراهيم الهجري وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه، وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيح وإما ضعيف، والضعيف نوعان متروك وضعيف ليس بمتروك، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذي فسمع بعض قول الأئمة الحديث الضعيف أحب إلي من القياس فظن أنه يحتج بالحديث الضعيف الذي يضعفه مثل الترمذي[2].

---

(١) توجيه النظر: ٦٨ انظر تدريب الراوي: ٩١ فتاوى ابن تيمية ١٨: ٥٣

(٢) تدريب الراوي: ٩٠.

وإذا عرف هذا التفريق بين العلماء المتقدمين والمتأخرين في تعريف الحديث الضعيف فينبغي ذكر تعريف المتأخرين للحديث المردود عند المتقدمين حسب ما استقر عليه اصطلاحهم من أن الحديث المردود ينقسم إلى قسمين حسن وضعيف.

تعريف الحديث الحسن:

عرف الامام الترمذي الحديث الحسن بقوله: وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن إنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا ويروى عن غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حسن[١].

وعرفه الإمام أبو سليمان الخطابي بقوله: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء[٢].

كما جاءت تعريفات أخرى للحديث الحسن تغاير هذين التعريفين السابقين[٣] وسبب اختلاف هذه التعريفات للحديث الحسن هو اختلاف نظرة العلماء فيما يشمله حد الحديث الحسن.

وقد أجاد ابن الصلاح رحمه الله تعالى في محاولته لحصر هذا التباين في تعريف الحسن، فقسم الحديث الحسن إلى قسمين، وعرف كل قسم فقال: وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالهم، فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك

---

(١) التقييد والأضاح: ٤٥.

(٢) التقييد والايضاح: ٤٤/٤٣، انظر تدريب الراوي ١: ١٥٣.

(٣) انظر علوم الحديث: ٢٨/٢٦، التقييد والايضاح: ٤٥/٤٣، تدريب الراوي ١: ١٦٣/١٥٣.

قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا أو منكرا. وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والامانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان، ومع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا أو منكرا، سلامته من أن يكون معللا وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي[1].

وإن كان لا بد من قول، فإنه لما كان الحديث الحسن دائرا بين الصحيح والضعيف، فمن الطبيعي أن تتفاوت أطرافه، فإن كان قريبا من الحديث الصحيح حيث توافرت فيه شروط الحديث الصحيح إلا أن راويه لم يبلغ في الضبط والاتقان والحفظ درجة رجال الصحيح، فحينئذ يسمى هذا النوع من الحديث بالحسن لذاته[2].

أما إذا فقد الحديث شرطا أو أكثر من شروط الحديث الصحيح، لكن لم يتهم الراوي بالكذب أو الفسق أو الغلط الفاحش، وحفته من القرائن ما يترجح بها صدقه، كأن تعددت طرقه بالاضافة الى معرفة متنه وسلامته من الشذوذ أو العلة فحينئذ يسمى الحديث بالحسن لغيره[3].

فالأصل في الحديث الحسن لغيره أنه حديث ضعيف بالنظر إلى حسب أفراده، لكن وجود القرائن المذكورة ترجح صدقه ويغلب على الظن ثبوته فيرتقي الحديث من درجة الضعيف الى درجة الحسن.

---

(١) علوم الحديث: ٢٦/٢٨.
(٢) انظر قواعد في علوم الحديث: ٣٤، لمحات في أصول الحديث: ١٦٥/١٦٦.
(٣) انظر قواعد في علوم الحديث: ٣٤/٣٥، لمحات في أصول الحديث: ١٦٨/١٦٩.

ثانيا: الحديث المردود:

أشرت فيما سبق إلى أن المتقدمين من العلماء يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف، أو إلى مقبول ومردود. والمقبول هو ما توافرت فيه شروط القبول وكل ما قصر عن درجة القبول فهو المردود. وهو الضعيف. وهو عندهم قسمان، ضعيف متروك، وضعيف ليس بمتروك، كما سبق تقسيم ابن تيمية له. هذا تعريف الحديث الضعيف على رأي المتقدمين.

وأما على رأي المتأخرين، فقد عرفه ابن الصلاح بقوله: كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فهو حديث ضعيف[1].

وقد اعترض الجزائري على ابن الصلاح في تعريفه فقال، وقال بعضهم: الأولى في حده أن يقال هو ما لم يبلغ مرتبة الحسن، ولا يخفى أن ما يكون نازلا عن مرتبة الحسن يكون عن مرتبة الصحيح أنزل، فلا احتياج إلى ذكر الصحيح في حده[2].

ونتيجة الخلاف بين تعريف المتقدمين وتعريف المتأخرين، أن المتقدمين لم يلحظوا في تقسيمهم الحديث الحسن، لذا فهو مندرج عندهم تحت أحد القسمين.

أما بالنسبة للحديث الحسن لغيره فهم متفقون على أنه من أنواع الحديث الضعيف، إلا أن وجود القرائن المرجحة لقبوله أخرجته من دائرة الحديث الضعيف لدى المتأخرين.

وأما الحديث الحسن لذاته فغالب المتقدمين يلحقه بالحديث الضعيف باعتبار أنه فقد شرطا من شروط الصحة[3].

---

(١) علوم الحديث: ٣٧، تدريب الراوي: ١٠٥، الخلاصة: ٤٤، توجيه النظر: ٢٣٨.

(٢) توجيه النظر: ٢٣٨.

(٣) وهو ظاهر صنيع الامام احمدبن حنبل وابن مهدي وسفيان الثوري، وابن عيينة وابن المبارك وأبي زكريا العنبري، حيث نقل عنهم التشدد في حديث الاحكام فلم يقبلوا منها أمثال حديث بقيةبن مسلم، ومحمدبن اسحاق =

وبعضهم أدرجه في الصحيح لمشاركته له في الاحتجاج به، ثم جاء من أطلق عليه اسم الحسن وجعله قسما من أقسام الحديث كالصحيح والضعيف[1].

وممن ذهب إلى تقسيم الحديث إلى صحيح وضعيف، الإمام أحمد وغيره من المتقدمين، وقد أوضح ذلك الجزائري بقوله: وأما المتقدمون فقد كان أكثرهم يقسم الحديث إلى قسمين فقط، صحيح وضعيف، وأما الحسن فذكر بعض العلماء أنهم كانوا يدرجونه في الصحيح لمشاركته له في الاحتجاج به وذكر العلامة ابن تيمية أنهم كانوا يدرجونه في الضعيف. قال في منهاج السنة النبوية: أما نحن فنقول: ان الحديث الضعيف خير من الرأي، ليس المراد به الضعيف المتروك، ولكن المراد به الحسن، كحديث عمروبن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث إبراهيم الهجري وأمثالها ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه. وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيح وإما ضعيف، والضعيف نوعان، ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذي فسمع بعض أقوال أئمة الحديث: الضعيف أحب إلي من القياس فظن أنه لا يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي[2].

وقد زاد الأمر إيضاحا في موضع آخر فقال: وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف فهذا أول من عرف أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذي ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله، وقد بين أبو عيسى مراده بذلك، فذكر أن الحسن ما تعددت طرقه ولم يكن فيهم متهم بالكذب ولم يكن شاذا، وهذا دون الصحيح الذي عرفت عدالة ناقليه وضبطهم . . . إلى أن قال: والضعيف الذي عرف أن ناقله متهم

= وغيرهما. واعتبروا أحاديثهم في الفضائل والمغازي وما لا يحل حراما، واقتصروا في الأخذ في احاديث الأحكام على الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان وهم المعروفون بتمام الضبط.

انظر الكفاية: ٢١٢/٢١٣. مقاصد الحديث ٢: ١٢٦/١٢٧.

(١) وهذا صنيع الامامين البخاري ومسلم. وكذلك الترمذي حيث قسموا الحديث إلى ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف.

انظر مقاصد الحديث: ٢: ١٢٢.

(٢) توجيه النظر: ٦٨، قواعد التحدث للقاسمي: ٩٩.

بالكذب رديء الحفظ، فإنه إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذبا أو سيء الحفظ، فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه، عرف أنه لم يتعمد الكذب... ثم قال ابن تيمية: وأما من قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، ولكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان، ضعيف ضعفا لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي وضعيف ضعفا يوجب تركه، وهو الواهي، وهذا بمنزلة مرض المريض، قد يكون قاطعا لصاحبه، فيجعل التبرع من الثلث، وقد لا يكون قاطعا بصاحبه، وهذا موجود في كلام الإمام أحمد وغيره ولهذا يقولون: هذا فيه لين. فيه ضعف، وهو عندهم موجود في الحديث[1].

ومما يوضح مقصد الامام أحمد من أن الضعيف عنده ما اصطلح عليه بأنه الحسن ما حكاه عباس الدوري عنه قال: سمعت أحمدبن حنبل وهو شاب على باب أبي النضر فقيل له: يا أبا عبدالله، ما تقول في موسى بن عبيدة، ومحمد بن اسحاق؟، قال: أما محمد فهو رجل نسمع منه، ونكتب عنه هذه الأحاديث -يعني المغازي ونحوها- وأما موسى بن عبيدة، فلم يكن له بأس، ولكنه روى عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر أحاديث مناكير، فإذا جاء الحلال والحرام أردنا أقواما هكذا!!. قال العباس: وأرانا بيده، قال الخلال، وأرانا العباس فعل أبي عبدالله: قبض كفيه جميعا وأقام ابهاميه[2].

وقد أشار ابن القيم إلى مراد الامام أحمد رحمه الله تعالى من الحديث الضعيف فقال: وليس المراد بالضعف عنده[3] الباطل ولا المنكر، ولا ما في رواته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه، فالعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح. وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل الى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب[4].

---

(١) مجموعة الفتاوى ١٨: ٢٥/٢٣. باختصار.
(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح ٢: ٣٠٩.
(٣) أي الامام أحمد.
(٤) اعلام الموقعين ١: ٥٣١.

فجملة القول: أن المتقدمين من المحدثين ذهبوا إلى أن الحديث إما صحيح وإما ضعيف وأن الضعيف عندهم قسمان، ضعيف ضعفا لا يمتنع العمل به، وضعيف ضعفا يمتنع العمل به، وأن تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف تقسيم اشتهر لدى المتأخرين من المحدثين من لدن الترمذي، وأن غالب الحديث الحسن يندرج ضمن الحديث الضعيف لدى المتقدمين.

والموجب لرد الحديث والحكم عليه بالضعف عشرة أشياء هي:

١ـ الكذب.
٢ـ التهمة به.
٣ـ فحش الغلط.
٤ـ الغفلــة.
٥ـ الوهــم.
٦ـ المخالفــة.
٧ـ الفســق.
٨ـ الجهالة.
٩ـ البدعــة.
١٠ـ سوء الحفظ[1].

وهي كما يلاحظ متعددة الجوانب، منها ما يتعلق بالاسناد، من حيث الرواة معرفتهم وضبطهم وعدالتهم، ومنها ما يتعلق بالمتن. من حيث حفظه ومعرفته أو شذوذه ونكارته، وسلامته من العلل.

وقد تعددت مسميات الحديث الضعيف تبعا لتعدد موجبات الطعن فيه، وقد أطلق علماء الحديث على أغلب أنواعه اسماء خاصة إلا أنه يمكن حصرها تحت أقسام ثلاثة:

١ـ ما كان الضعف فيه ناشئا من قبل الطعن في ضبط الراوي.

---

(١) توجيه النظر: ٢٤٢.

٢ـ ما كان الضعف فيه ناشئا من قبل الطعن في عدالة الراوي.
٣ـ ما كان الضعف فيه ناشئا من قبل الجهل بالراوي.

وقبل تناول كل قسم من هذه الأقسام وبيان الأنواع التي تدخل تحته أرى من المناسب الكلام على مسائل تتعلق بالحديث الضعيف هي:

١ـ متى يتقوى الحديث الضعيف وينجبر ضعفه، ومتى لا يتقوى ولا ينجبر فقد ظهر مما تقدم أن الضعف يتعلق بالحديث من أنواع ثلاثة هي:

أـما كان الضعف فيه ناشئا من قبل الطعن في ضبط الراوي.
بـما كان الضعف فيه ناشئا من قبل الجهل بعدالة الراوي.
جـما كان الضعف فيه ناشئا من قبل الطعن في عدالة الراوي.

فإذا وردت رواية مطعون فيها من إحدى هذه النواحي كان الحديث ضعيفا، لكن تارة يكون الضعف ممكن الزوال، وتارة يتعسر زوال ضعفه.

فإن كان منشأ الضعف النوع الأول ـوهو الطعن في ضبط الراوي- وجاء من رواه من جهة أخرى. حيث وافق الرواة الحافظين الضابطين، عرفنا أنه قد حفظ هذه الرواية، ولم يختل ضبطه، فيزول الضعف، ويرتفع الحديث من درجة الضعف إلى درجة الحسن لغيره لخفة الضعف وقوة الجابر، وقد يكون الاحتجاج بمجموع طرقه لا بمفرده

أما إذا كان منشأ الضعف الجهالة بعدالة الراوي، ووردت الرواية من طريق أخرى غير الطريق الأولى وعرف الساقط من الاسناد ووضح المبهم، وانتفى احتمال الانقطاع في المرسل وكان الراوي مقبول الرواية، زال الضعف وارتفع الحديث إلى درجة الحسن أو الصحة، بحسب توافر الشروط فيه.

أما إذا كانت العلة في الضعف الطعن في عدالة الراوي، فإن ورد الحديث من طرق أخرى مثله أو أقل منه فإن الضعف باق ولا يزول، ولا تؤثر فيه المتابعة أو

الاعتبار لشدة الضعف وتقاعد الجابر[1].

أما إذا كان المتابع أقوى منه، فالعبرة بالرواية القوية، وتهمل الرواية المطعون في عدالة راويها، فلا تفيد موافقتها، كما لا تضر مخالفتها.

وذهب بعض الحفاظ إلى أن الحديث إذا كان راويه مطعون في عدالته بغير الكذب أو التهمة به كالطعن بالفسق أو فحش الغلط أو الغفلة، وتعددت طرق الحديث بمثله ارتفع الحديث عن درجة المنكر أو كونه لا أصل له إلى درجة الضعيف الذي لا يعمل به، وصار مثل حديث المستور سيء الحفظ[2].

٢ ـ حكم العمل بالحديث الضعيف:

اتفق العلماء على أن الحديث الضعيف إذا كان ضعفه لا ينجبر ولا يتقوى، ويتعسر إزالة ضعفه وذلك فيما إذا كان الضعف فيه ناشئا من جهة الطعن في عدالة الراوي، كرواية الكذاب أو المتهم بالكذب أو المغفل فاحش الخطأ، فإن حديث من هذا شأنه لا يجوز العمل به لشدة ضعفه، وتقاعد الجابر أو عدمه، وقد حكى الاتفاق على ذلك الحافظ العلائي[3].

أما إذا كان الضعف يمكن رفعه، وتقويته، كما سبق بيانه، فقد اختلف العلماء في جواز العمل بهذا النوع من الحديث إلى ثلاثة مذاهب:

أـ جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقا.

بـ منع العمل بالحديث الضعيف مطلقا.

---

(١) وقد ذهب الغماري إلى أن الحديث الضعيف اذا كان ضعفه شديدا بأن كان منكرا فإنه إذا تعددت طرقه ارتقى إلى درجة المستور، فإن جاء بعد ذلك من طريق أخرى الضعف فيها محتمل ممكن الزوال ارتقى إلى درجة الحسن لغيره، أما إذا كان في كل طرقه أو أكثرها ضعف قريب فإنه يرتقي بمجموعها إلى درجة الصحيح. انظر فتح الملك العلي: ٢٩ علوم الحديث: ٣١/٣٠، تدريب الراوي ١: ١٧٧/١٧٦، قواعد في علوم الحديث: ٧٩.

(٢) انظر تدريب الراوي ١: ١٧٧/١٧٦، توجيه النظر أصول الحديث ٣٤٧/٣٤٦، قواعد التحديث: ٩١/٨٩. هذا وقد خالف في ذلك ابن حزم حيث ذهب إلى أن الحديث الضعيف لا يتقوى مطلقا، وإن تعددت طرقه. انظر قواعد التحديث. وتوجيه النظر. فقد نقلا عن الفصل ٢: ٨٣.

(٣) تدريب الراوي: ١٨٩/ ١٩٩.

جــ جواز العمل بالحديث الضعيف بشروط.

أـ المذهب الأول: جواز العمل بالحديث الضعيف، سواء كان ذلك في العقائد والأحكام والقصص وفضائل الأعمال والمواعظ وغيرهما مما له تعلق بالدين، وقد عزى ذلك إلى الإمام أبي حنيفة[1] وأتباعه، وأنه صنيع الحافظ النسائي في سننه حيث لا يترك من الرواة إلا من اتفق على تركه[2] وهو مذهب أبي داود حيث، يخرج

---

(١) انظر القاسمي، قواعد التحديث: ٩٩، قواعد في علوم الحديث: ٩٥/٩٤، فقد نقل عن ابن حزم قوله: جميع الحنفية مجمعون على أن مذهب ابي حنيفة ان ضعيف الحديث عنده أولى من الرأي اهـ. وقال ابن القيم: وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه ـ أي الامام أحمد ـ على هذا الأصل من حيث الجملة، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس، فقدم أبو حنيفة حديث القهقهة في الصلاة على محض القياس وأجمع أهل الحديث على ضعفه. وقدم حديث الوضوء بنبيذ التمر على القياس، وأكثر أهل الحديث يضعفه، وقدم حديث: أكثر الحيض عشرة أيام وهو ضعيف، باتفاقهم على محض القياس، فإن الذي تراه في اليوم الثالث عشر مساو في الحد والحقيقة والصفة لدم اليوم العاشر، وقدم حديث «لا مهر أقل من عشرة دراهم» وأجمعوا على ضعفه، بل بطلانه على محض القياس، فإن بذل الصداق معاوضة في مقابلة بذل البضع، فما تراضيا عليه جاز قليلا كان أو كثيرا. وقدم الامام الشافعي خبر تحريم صيدوج مع ضعفه على القياس، وقدم خبر جواز الصلاة بمكة في وقت النهي مع ضعفه ومخالفته القياس غيرها من البلاد ـ وقدم في أحد قوليه ـ حديث من قاء أو رعف فليتوضأ وليبن على صلاته ـ على القياس مع ضعف الخبر وارساله. وأما مالك فإنه يقدم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس. اهـ أعلام الموقعين ١: ٣٢/٣١.

قلت: إن هذا القول، أعني اتفاق الأئمة على العمل بالحديث الضعيف مسلم به لو نقل نص صريح عن الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي يصرحون فيه بأنهم يأخذون بالحديث الضعيف، كما نقل ذلك عن الامام أحمد. أما أن يحكم عليهم بأنهم يقولون بالأخذ بالحديث الضعيف، ويقدمونه على القياس بمجرد استدلالهم بأحاديث ضعيفة. كالمرسل والمنقطع ونحوه فهو غير مسلم إلا اذا نقل عنهم أنهم حكموا على هذه الأحاديث بالضعف ثم استدلوا بها فحينئذ يقال: ان صنيعهم هذا يدل على أنهم يأخذون بالحديث الضعيف كما أن استدلالهم بالمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق ونحوه ليس دليلا على أخذهم بالحديث الضعيف لأن قبولهم لهذه الأحاديث من حيث وثوقهم برواتها، الا أنها أحاديث ضعيفة وهم يأخذون بالأحاديث الضعيفة. فليلاحظ ذلك.

(٢) ذكر الحافظ ابن منده مما سمعه عن محمدبن سعد الباوردي ان النسائي صاحب السنن لا يقتصر في التخريج على المتفق على قبولهم، بل يخرج عن كل من لم يجمع الأئمة على تركه.

قلت: وهذا لا يقتضي أنه يقول بالحديث الضعيف مطلقا اذ لا تلازم بينهما، لا سيما اذا عرفنا أنه يذكر الحديث بإسناده، ومن أسند فقد أحال، كما أن المشهور عن الامام النسائي أنه من المتعنتين المتشددين في الرجال، بل قالوا ان له شرطا أشد من شرط الامامين البخاري ومسلم قال محمدبن طاهر المقدسي: سألت الامام أبا القاسم سعدبن علي الزنجاني بمكة، عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت: أن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه، فقال: يابني ان لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطا أشد من شرط البخاري ومسلم. اهـ شروط الأئمة الستة: ١٨ ويقول الكوثري: والنسائي على تأخره زمنا ذكره بعضهم بعد الصحيحين في المرتبة لأنه أشد انتقادا للرجال من =

الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره وحجتهم في ذلك أن الحديث الضعيف عندهم، أحب إليهم من القياس ومن رأي الرجال[1].

ب ـ المذهب الثاني: منع العمل بالحديث الضعيف مطلقا سواء كان ذلك في العقائد أو الأحكام أو فضائل الأعمال من قصص ومواعظ وترغيب وترهيب مما له

= الشيخين، وأقل حديثا منتقدا بالنظر إلى من بعد الشيخين، ويحسن بيان العلل اهـ هامش شروط الأئمة الخمسة ٥٦ وكذلك يقول ابن رجب في شرح علل الترمذي: أما النسائي فشرطه أشد من ذلك ولا يكاد يخرج من يغلب عليه الوهم ولا من فحش خطؤه وكثر اهـ نقلا عن هامش شروط الأئمة الخمسة: ٥٦، بل ان الدارقطني يقدم حديثه على حديث ابن خزيمة مع إمامته، وإفراده مؤلفه بالصحيح، قال ابن طاهر المقدسي قرأت على أبي القاسم الفضل بن أبي حرب الجرجاني بنيسابور أخبركم أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي الصوفي فيما أذن لك قال: سألت أبا الحسن علي بن عمر الدارقطني الحافظ، فقلت: إذا حدث محمد بن اسحاق بن خزيمة، وأحمد بن شعيب النسائي حديثا من تقدم منهما؟ قال: النسائي لأنه أسند، على أني لا أقدم على النسائي احدا وان كان ابن خزيمة اماما ثبتا معدوم النظير. والذي يؤكد شدة مذهبه ما ذكره الدارقطني قال: سمعت أبا طالب الحافظ يقول: من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن النسائي، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة، فما حدث بها، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة ونختم المسألة بكلام النسائي نفسه في سننه اذ يقول: لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشي فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه بهم اهـ. انظر شروط الأئمة الستة: ١٨.

كل هذه النصوص، تدل على أن النسائي لم يكن يروي الحديث الضعيف في سننه مع إقراره بضعفه فضلا عن أن يجيز العمل به مطلقا. أما ما ورد من الأحاديث التي حكم عليها بالضعف في سننه فهي إما أن ينازع في تضعيف من ضعف من رجاله وأما أن يكون أوردها إظهارا لعلتها وبيانا لخطأ من احتج بها. وصنيعه في سننه يشير إلى ذلك وسيأتي مزيد تفصيل لها عند الكلام على شروط الكتب الستة إن شاء الله. وكذلك الشأن في أبي داود، وقد تناول ابن طاهر المقدسي الكلام على شروط النسائي وأبي داود في سننيهما وذكر ما يوضح ما أشرت اليه فقال: وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صحيح وهو من الجنس المخرج في الصحيحين.

القسم الثاني: صحيح على شرطهما.

القسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم وأوردوها لا قطعا منهم بصحتها، وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة.

قلت: والذي ظهر لي والله أعلم أنه لا يقول بهذا المذهب أحد من الأئمة، وقد تبين أن مرادهم خلاف ما حكى عنهم وقد ألحق بعضهم الامام أحمد فيمن يقول بجواز العمل بالضعيف مطلقا، ولكن غفل هؤلاء عن مراد الامام احمد بالحديث الضعيف والمواطن التي يستدل بها فيه، وسيأتي تفصيل ذلك في حينه.

(١) تدريب الراوي: ١٩٦/١٩٧، قواعد التحديث: ٩٤، مقاصد الحديث: ١٣٩، أصول الحديث: ٣٤٨/٣٤٩.

تعلق بالدين، وقد عزى هذا المذهب إلى الإمام يحيى بن معين[1] وأنه صنيع الإمامين البخاري ومسلم[2] وأبي بكر بن العربي[3] وهو مذهب بن حزم[4]. وما جنح إليه أبو شامة[5] والشوكاني[6].

وحجة منع العمل بالحديث الضعيف مطلقا: أن لدينا مما صح من الفضائل والترغيب والترهيب من جوامع كلم المصطفى ﷺ. ثروة يعجز البيان عن وصفها، وهي تغنينا عن رواية الأحاديث الضعيفة في هذا الباب، وخاصة أن الفضائل ومكارم الأخلاق من دعائم الدين، ولا فرق بينها وبين الأحكام من حيث ثبوتها بالحديث الصحيح أو الحسن. فمن الواجب أن يكون مصدرها جميعا الأخبار المقبولة[7].

المذهب الثالث: جواز العمل بالحديث الضعيف بشروط:

---

(١) حكاه عنه ابن سيد الناس انظر قواعد التحديث: ٩٤، مقاصد الحديث، ١٣٨، أصول الحديث: ٣٤٨، ويدل على ذلك ما أورده الخطيب في الجامع بسنده إلى أبي بكر محمد بن خلاد الباهلي قال: أتيت يحيى مرة فقال لي: أين كنت؟ فقلت كنت عند ابن داود فقال: اني لاشفق على يحيى من ترك هؤلاء الرجال الذين تركهم، فبكى يحيى وقال: لأن يكون خصمي رجلا من عرض الناس شككت فيه فتركته، أحب إلي من أن يكون خصمي النبي ﷺ يقول: بلغك عني حديث سبق إلى قلبك أنه وهم فلم حدثت به اهـ. الخطيب الجامع: ١٢٦/أ.

(٢) ويدل على ذلك شرط الامام البخاري في صحيحه، وتشنيع الامام مسلم على رواة الضعيف وعدم اخراجهما في صحيحهما شيئا منه. انظر قواعد التحديث: ٩٤، أصول الحديث: ٣٤٨، مقاصد الحديث: ١٣٨ لمحات في أصول الحديث: ١٩٦.

(٣) انظر تدريب الراوي: ١٩٦ قواعد التحديث: ٩٤، مقاصد الحديث ٢: ١٣٨، أصول الحديث: ٣٤٨. لمحات في أصول الحديث: ١٩٧.

(٤) واستدلوا على منعه العمل بالحديث الضعيف بما جاء عنه في كتابه الفصل من قوله: ما نقله أهل المشرق والمغرب أو كافة أو ثقة عن ثقة حتى يبلغ النبي ﷺ، إلا أن في الطريق رجلا مجروحا بكذب أو غفلة أو مجهول الحال، فهذا يقول به بعض المسلمين ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشي منه اهـ انظر قواعد التحديث: ٩٤، مقاصد الحديث ٢: ١٣٨، لمحات في أصول الحديث: ١٩٧.

وكلام ابن حزم لا يدل على ما عزى إليه إذ أنه خص الرد بالمجروح بالكذب والغفلة وجهالة الحال. وليست هي كل أنواع الضعيف إذ كان راويه مطعونا في عدالته، وكلام ابن حزم لا يتجاوز ذلك، وهو في غير محل النزاع بل مما اتفق عليه العلماء. أما موطن النزاع فهو ما إذا كان الضعف ممكن الزوال فليلاحظ.

(٥) لمحات في أصول الحديث: ١٩٧.

(٦) لمحات في أصول الحديث: ١٩٧.

(٧) مقاصد الحديث ٢: ١٣٨، أصول الحديث: ٣٤٨.

والقائلون بجواز العمل بالحديث الضعيف بشروط يتفقون مع أصحاب المذهب الثاني في أنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف في العقائد والأحكام ويخالفونهم في جواز العمل به في فضائل الأعمال والقصص والمواعظ.

وأصحاب المذهب الثالث: أعني القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف بشروط ينقسمون إلى قسمين:

القسم الأول: أجاز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال وكرائم الأخلاق وجميع الخصال وفي الترغيب والترهيب مطلقا، وهذا مذهب كثير من المتقدمين من المحدثين كالإمام أحمد[1]، وابن مهدي[2]، وابن المبارك[3]، وسفيان

---

(١) وقد نقل عنه ذلك الخطيب، قال: . . . سمعت النوفلي يقول: سمعت أحمدبن حنبل يقول: إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكما ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد. اهـ الكفاية: ٢١٣. وانظر الآداب الشرعية لابن مفلح ٢: ٣٠٩/٣١٠، وقال الخطيب أيضا: أخبرني الميموني قال، سمعت أبا عبد الله يقول: أحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم اهـ. الكفاية: ٢٠٣.

وأورد ابن مفلح قال، قال عباس بن محمد الدوري، سمعت أحمدبن حنبل وهو شاب على باب إلى النضر فقيل له يا أبا عبد الله، ما تقول في موسى بن عبيدة ومحمدبن اسحاق؟ قال: أما محمد، فهو رجل نسمع منه ونكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها. وأما موسى بن عبيدة فلم يكن به بأس، ولكنه روى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أحاديث مناكير. فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا أقواما هكذا. قال العباس: وأرانا بيده، قال الخلال: وأرانا العباس فعل أبي عبدالله، قبض كفيه جميعا وأقام إبهاميه اهـ. الآداب الشرعية ٢: ٣٠٩ وانظر مقاصد الحديث ٢: ١٣٧، قواعد التحديث: ٩٤/٩٥، إلا أنه ممن ذهب إلى أن الامام أحمد ممن يقول بجواز العمل بالحديث الضعيف مطلقا وهو خلاف ما نص عليه الامام.

(٢) وقد نقل عنه البيهقي في المدخل قال: إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال؛ انظر قواعد التحديث: ٩٥، وقال الخطيب . . . حدثنا محمد بن اسحاق بن راهويه قال: كان أبي يحكي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه كان يقول: إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد والرجال وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الرجال. اهـ الجامع لأحكام الراوي وأداب السامع: ١٢٥/ب قواعد التحديث: ٩٥.

(٣) نقل السيوطي قوله مع قول الامام أحمد وابن مهدي جميعا مختصرا دون عزو قال: وممن نقل عنه ذلك ابن حنبل وابن مهدي وابن المبارك قالوا: إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا اهـ تدريب الراوي: ١٩٦.

الثوري[1] وسفيان بن عيينة[2] وأبو زكريا العنبري[3]، ومن المتأخرين الحافظ السخاوي[4].

القسم الثاني: اجاز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ونحوها بشروط ثلاثة:

١ـ أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج ما انفرد به الكذابون والمتهمون بالكذب ومن فحش غلطه[5].

٢ـ ان يندرج تحت أصل معمول به[6]

---

(١) وقد حكى الخطيب قوله في ذلك، فقد روى بسنده إلى روادبن الجراح قال: سمعت سفيان الثوري يقول: لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤ ساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ اهـ الكفاية: ٢١٢، قلت هكذا النص في الكفاية، ولعل صوابه الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ.

(٢) وقد حكى الخطيب أيضا قوله بسنده إلى يحيى بن المغيرة قال سمعت ابن عيينة يقول: لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره. اهـ الكفاية: ٢١٢.

(٣) وقد أبان الخطيب مذهبه قال: أخبرنا محمدبن أحمدبن يعقوب قال أنا محمدبن نعيم قال سمعت أبا زكريا العنبري يقول: الخبر إذا ورد لم يحرم حلالا، ولم يحل حراما ولم يوجب حكما، وكان في ترغيب أو ترهيب أو تشديد أو ترخيص وجب الأغماض عنه والتساهل في رواته: الكفاية: ٢١٣، وانظر قواعد التحديث: ٩٤، مقاصد الحديث ٢: ١٣٧.

(٤) انظر قواعد التحديث: ٩٥، مقاصد الحديث ٢: ١٣٧، ١٣٨، أصول الحديث: ٣٤٨/ ٣٤٩.

(٥) تدريب الراوي: ١٩٦ مقاصد الحديث ٢: ١٣٧، أصول الحديث: ٣٤٨/ ٣٤٩.

لكن هذا الشرط فيما أرى تحصيل حاصل لأن المانعين للعمل بالحديث الضعيف وكذلك المجوزين متفقون على أنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف الشديد الضعف، وقد حكى الحافظ العلائي الاتفاق عليه، كما أوضحت ذلك من قبل.

(٦) وقد أوضح الشيخ التازي القصد من قولهم: أن يندرج تحت أصل معمول به بقوله: أما أن تكثر طرقه التي تصلح للاعتبار بها فلا يكفي مجيئه من طريق أو من طريقين. وأما أن يعضده اتصال للعمل به وإما أن يوافقه شاهد صحيح من السنة، وإما أن يوافقه ظاهر القرآن الكريم اهـ مقاصد الحديث: ٢: ١٧٢.

وقال د. عجاج الخطيب: والشروط التي قيد بها المتأخرون العمل بالضعيف، فإني أرى أن هذه الشروط إن تحققت لا تقوى على جعل الضعيف مصدر لاثبات حكم شرعي أو فضيلة خلقية، وفي نظري ان الحديث الضعيف الذي توفرت فيه هذه الشروط يثير شبهة استحباب العمل من باب الاحتياط، لا من باب الاثبات' اهـ. هامش أصول الحديث: ٣٥، قلت: أما إذا كان المراد بالاندراج تحت أصل معمول به، هو تعدد الطرق أو وجود شاهد له من القرآن أو السنة ونحو ذلك، فإنه بمجموع طرقه ونحوها يرتقي إلى درجة الحسن لغيره ويصير حجة يعمل به حسبما سبق بيانه ولا يسمى ضعيفا، فلا يحتاج إلى بقية الشروط، وهذا خاصة في مفهوم المتأخرين الذين اصبح الحديث في مصطلحهم صحيح وحسن وضعيف. نعم بالنسبة للسابقين الذين قسموا الحديث إلى صحيح وضعيف.. فالضعيف في اصطلاحهم هو الحسن في اصطلاح المتأخرين فيكون الخلاف حينئذ لفظيا، وتكون الشروط الواردة غير متوقف عليها.

٣- ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط[١].

وممن قال بهذا المذهب أبو الحسن بن القطان، والحافظ ابن حجر[٢].

٣ - حكم رواية الحديث الضعيف:

والكلام على هذه المسألة فرع عن الكلام على المسألة السابقة لها -أعني مسألة العمل بالحديث الضعيف- وقد جرى في المسألة الكلام الذي جرى في مسألة العمل بالحديث الضعيف اتفاقا واختلافا. وقد سبق تفصيل ذلك بما يغني عن الاعادة.

أما الآراء في هذه المسألة فيمكن إيجازها فيما يلي:

١- اتفق العلماء جميعا على منع رواية الحديث الموضوع أو الحديث الضعيف شديد الضعف الذي لا يمكن زوال ضعفه، وإذا روي فلا بد أن يقرن ببيان وضعه أو ضعفه، خروجا من الوقوع في الوعيد الوارد في الحديث الذي رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بإسناده إلى رسول الله ﷺ أنه قال: من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين[٣].
وكذلك حديث من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار[٤].

٢- كذلك اتفق العلماء على أنه لا يجوز رواية الحديث الضعيف الشديد الضعيف فيما يتعلق بالقرآن من وجوه قراءاته أو تفسيره أو أسباب نزوله أو نسخه أو تخصيصه، وكذلك فيما يتعلق بالعقائد وذلك فيما يتناول ما يجب وما يجوز وما يمتنع في حق الله تعالى بالنسبة لذات الله تعالى وأسمائه وصفاته أو أفعاله.

---

(١) قال السيوطي: إن هذا الشرط ذكره العز بن عبد السلام وابن دقيق العيد قبل الحافظ ابن حجر، ومنهما أخذه الحافظ.

انظر تدريب الراوي: ١٩٦، مقاصد الحديث ٢: ١٣٧/١٣٨، أصول الحديث: ٣٤٨.

(٢) مقاصد الحديث ٢: ١٣٨.

(٣) م. مقدمة ص٩

(٤) الحديث متواتر وقد أخرجه أصحاب الكتب الستة وغيرهم وهو أشهر من أن يشار إلى من أخرجه.

وكذلك ما يتعلق بالأمور الغيبية والأمور التوقيفية. وكذلك ما يتعلق بالأحكام من حيث الحل أو الحرمة[1].

٣- اختلف العلماء في رواية الحديث الضعيف فيما يتعلق بفضائل الأعمال ونحوها من القصص والمواعظ.

والترغيب والترهيب إلى فريقين:

١- منع رواية الحديث الضعيف في الفضائل ونحوها، وهم المانعون من العمل بالحديث الضعيف، وقد تبين وجهة نظرهم في ذلك.

٢- جواز رواية الحديث الضعيف في الفضائل ونحوها، وهم القائلون بجواز العمل بالحديث الضعيف كما سلف بيانه.

كيفية رواية الحديث الضعيف:

والحديث الضعيف إما أن يروى بسنده أو يروى بغير سند.

فإن روي بسنده فقد اتفق العلماء على جواز ذلك دون بيان لضعفه لأن الراوي بذكره الاسناد يحيل الناظر إلى البحث عن صحته وتتبع رواته، وقد اشتهر عند علماء الحديث قولهم: من أسند الحديث فقد أحالك على إسناده والنظر في أحوال رواته، والبحث عنهم، ومن أرسل منهم حديثا مع علمه ودينه وإمامته وثقته فقد قطع لك على صحته، وكفاك النظر فيه[2].

أما إذا روي الحديث بغير إسناد فللراوي أحد أمرين:

أ- أن يورد الحديث ويشير إلى ضعفه عقب ذكر الحديث.

ب- أن يذكر الحديث مصدرا له بصيغة التمريض كأن يقول: روي عن رسول الله ﷺ كذا وبلغنا عنه كذا أو ورد عنه كذا ونحو ذلك أما إذا رواه بصيغة الجزم في نسبته إلى رسول الله ﷺ فقد اتفق العلماء على منع ذلك والله أعلم.

---

(١) انظر تدريب الراوي: ١٩٦، مقاصد الحديث ٢: ١٢٦/ ١٢٧.

(٢) علوم الحديث: ٩٣/٩٤. تدريب الراوي ١: ٢٩٧/ ٢٩٨، مقاصد الحديث ٢: ١٣٣.

أقسام الحديث الضعيف:

أشرت فيما سبق إلى أن منشأ الضعف في الحديث وأسبابه يرجع إلى أمور ثلاثة هي الطعن في ضبط الراوي، أو الطعن في عدالته أو الطعن بجهالته[1]، وسأتناول في هذه العجالة الكلام على كل قسم مبينا ما ينطوي تحته من أنواع اشتهرت لدى علماء الحديث باسم خاص فأقول وبالله التوفيق.

القسم الأول: وهو ما كان الضعف فيه ناشئا من قبل الطعن في ضبط الراوي.

قبل أن أعرض لتفصيل هذا القسم أرى من المستحسن بيان معنى الضبط.

أصل الضبط الحفظ بالجزم[2]، وحيث أن الراوي يؤدي الحديث كما تحمله دون زيادة أو نقصان، دل ذلك على حفظه وإتقانه.

والضابط من الرواة هو الذي يقل خطؤه في الرواية، وغير الضابط هو الذي يكثر غلطه ووهمه فيها سواء كان ذلك لضعف استعداده أو لتقصير في اجتهاده[3].

والمراد بالضبط أن يكون حفظه لما يسمعه أرجح من نسيانه وعدم حفظه، وذكره له أرجح من سهوه، فلا يضره طرؤ النسيان والسهو والوهم أحيانا، فإن هذا لا يخلو منه أحد[4].

ويعرف كون الراوي ضابطا بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو

---

(١) وقد أرجع بعضهم أسباب الرد إلى أمرين فقط، قال الجزائري: وقد أرجع بعضهم في أسباب الرد إلى أمرين، عدم اتصال في السند ووجود أمر في الراوي يوجب طعنا. اهـ توجيه النظر: ٢٤١، فقوله وجود أمر في الراوي يوجب طعنا يشمل الطعن في الراوي أو الحكم بجهالة الراوي، لكن ما ذهبت إليه من تقسيم أكثر إيضاحا والله أعلم.

(٢) انظر القاموس المحيط ٢: ٣٧٠.

(٣) توجيه النظر: ٣٢.

(٤) انظر قواعد في علوم الحديث: ١٩٨.

موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه ولم يحتج بحديثه[1].

فإذا أخل الراوي بهذا الشرط في حديثه ضعف حديثه ولم تقبل روايته.

ولما كانت مراتب الضبط متفاوتة، والاخلال فيه متباين فتارة يكون عدم الضبط نادرا، وأحيانا يكون الغالب على حديث الراوي، وفي بعض الأحيان يكون عدم الضبط باسقاط بعض المتن، وأحيانا يكون بزيادة في المتن ليست منه وتارة يكون بتقديم أو تأخير، أو بتغيير في إسناد الحديث، أو بتبديل في شكل الكلمة أو نقطها ـاعجاما وإهمالاـ فقد راعى علماء الحديث كل ذلك وأطلقوا على كل نوع من هذه الأنواع مسميات معينة، تنحصر كلها تحت اسم الحديث الضعيف، وترجع كلها إلى عدم ضبط الراوي. وسأشير بإيجاز إلى هذه الأنواع حسب تعريف علماء الحديث لكل نوع:

أـ الحديث الشـــاذ:

والمعتمد في تعريفه لدى علماء أصول الحديث هو ما رواه الثقة مخالفا لمن هو ارجح منه[2] فمخالفة الراوي وإن كان ثقة لمن هو أوثق منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد

---

(١) انظر علوم الحديث: ٩٦/٩٥، تدريب الراوي: ٢٠١.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم: ١١٩، علوم الحديث: ٦٨، الخلاصة: ٦٩، تدريب الراوي: ١٤٩/١٤٦ توجيه النظر: ٢٢٢/٢٢٠ لمحات في أصول الحديث: ٢٦٠/٢٥٥، وقد اختلف علماء الحديث في تعريف الحديث الشاذ، فعرفه الشافعي رحمه الله، وكذلك جماعة من أهل الحجاز بأنه ما رواه الثقة مخالفا لما روى الناس. وعرفه أبو يعلى الخليلي بأنه الحديث الذي ليس له إلا اسناد واحد يشذ به شيخ ثقة كان أو غير ثقة. فما كان من غير الثقة فمتروك لا يقبل. وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به. وعرفه الحاكم بأنه الحديث الذي ينفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل يتابع ذلك الثقة فتلخص من أقوالهم تعريفان للحديث الشاذ.

أـ الحديث الشاذ: هو الحديث الذي تفرد به راو، وقد قيد الحاكم كون الراوي المتفرد بأنه ثقة، أما الخليلي فقد أطلق ذلك فالشذوذ في اعتبارهم هو مطلق التفرد، واعترض عليها بإفراد الثقات التي أخرجت في الصحيحين إذ يلزم من تعريفهم ردها لا سيما وقد قالا بعدم قبول الحديث الشاذ.

بـ التعريف الثاني: هو الحديث الذي خالف فيه الثقة من هو أوثق منه أو أرجح منه، ومن ذهب إلى هذا التعريف لم يكتف بالتفرد، بل لا بد من المخالفة، وهذا هو الذي استقر عليه علماء الحديث في تعريف الحديث الشاذ بحسب الاصطلاح، واشترطوا في صحة الحديث انتفاء الشذوذ لأن مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه مظنة الوهم وعدم الضبط.

أو غير ذلك من وجوه الترجيح مظنة لوهمه وعدم ضبطه لهذا الحديث بعينه، فيحكم عليه بالشذوذ ويوصف الراجح بالمحفوظ.

ويقع الشذوذ في المتن كما يقع في الاسناد.

ب- الحديث المنكـــر:

والمعتمد في تعريفه لدى غالب المحدثين لا سيما المتأخرين منهم أنه: ما رواه الضعيف مخالفا للثقات[1] وعلى هذا التعريف يظهر في الحديث علتان: الأولى كون راويه ضعيفا.

والثانية، كونه مخالفا للثقات، فيقال لمن هذا حديثه، منكر، ويوصف مقابله بالحديث المعروف، وتكون النكارة في الاسناد والمتن.

وعرفه بعضهم بأنه الحديث الذي ينفرد بروايته من فحش غلطه أو كثرت غفلته أو تبين فسقه بغير الكذب، وهذا على رأي من لم يشترط في المنكر مخالفة راويه للثقات[2].

جـ الحديث المضطرب:

هو الحديث الذي يروى من قبل راو أو رواة متعددين على أوجه مختلفة

---

(١) تدريب الراوي: ١٥٢، لمحات في أصول الحديث: ٢٦٠، توجيه النظر: ٢٢٢/ ٢٢٣.
ما أوردته من تعريف للمنكر هو ما استقر عليه الاصطلاح، وقد ذهب ابن الصلاح والطيبي إلى أن الشاذ والمنكر نوع واحد، وأنهما مترادفان، وله معنيان: الأول الحديث رواه ثقة أو غير ثقة وخالف من هو أرجح منه فإنه يسمى شاذا منكرا. والثاني: الحديث الذي تفرد به غير ثقة، سواء خالف أو لم يخالف فإنه يسمى شاذا ومنكرا، وقد عرف البرذيجي المنكر بأنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه ولا من وجه آخر.
والامام أحمد ممن يطلق كلمة منكر الحديث على التفرد أيضا. انظر إيضاح هذه المسألة في علوم الحديث: ٧١/ ٧٤، وتعليقات د. نور الدين العتر على مقدمة ابن الصلاح، وكذلك الرفع والتكميل: ١٤٣/ ١٥٢ وتعليقات أبي غدة: وكذلك توجيه النظر: ٢٢٠/ ٢٢٤ وتدريب الراوي: ١٥١/ ١٥٣، قواعد في علوم الحديث: ٢٥٨/ ٢٦٢، الامام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: ١٤٤/ ١٤٥ لمحات في أصول الحديث: ١٦٠/ ١٦٣.
(٢) توجيه النظر: ٢٥٣.

متساوية لا يمكن الترجيح بينها ولا الجمع. وهذا الاختلاف مشعر بعدم ضبط الراوي أو الرواة إذ يشترط في قبول الحديث كون الراوي ضابطا، وغالبا ما يكون الاضطراب في السند، وقد ٠ في المتن[1].

فإن أمكن الترجيح بين الروايات بأحد أوجه الترجيح، فلا يسمى الحديث مضطربا، بل يطلق على المقبول راجحا وعلى المردود مرجوحا[2].

د ـ الحديث المعلّ:

وهو الحديث الذي اطلع فيه على علة قادحة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، وسماه غالب المتقدمين بالمعلول[3]، وأطلق عليه المتأخرون اسم المعلل[4].

وتدرك العلة بتفرد الراوي أو بمخالفة غيره له. مع قرائن تنضم إلى ذلك يتنبه لها العارف بهذا الشأن، كإرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم أو غير ذلك بحيث يغلب على ظنه، فيحكم بعدم صحة الحديث أو يتردد فيتوقف فيه.

---

(١) ويعزو الجزائري ذلك إلى أن المحدثين إنما قل حكمهم على متن الحديث بالاضطراب لأن ذلك ليس من شأنهم، وإنما هو من عمل المجتهدين من الفقهاء، لذا كان جل اهتمامهم موجها إلى النظر في الأسانيد التي هي مجال بحثهم. انظر توجيه النظر: ٢٥٧.

(٢) انظر علوم الحديث: ٨٤/٨٥، تدريب الراوي: ١٦٩/ ١٧٠ الخلاصة: ٧٦، توجيه النظر: ٢٥٧، لمحات في أصول الحديث ٢٤٧/٢٥١ قواعد في علوم الحديث: ٤٤، ١٦٥/١٦٦، الامام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: ١٤٤/١٤٥. وهنا مسألة يجدر الاشارة اليها، فقد قال النووي: وقع في كلام شيخ الاسلام ان الاضطراب قد يجامع الصحة، وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد أو اسم أبيه أو نسبته ونحو ذلك، ويكون ثقة، فيحكم للحديث بالصحة، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة، وكذا جزم الزركشي بذلك في مختصره فقال: وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسمي الصحيح والحسن، قلت: وهذا فيما إذا كان الاختلاف في الأسماء مع معرفة الاشخاص وتوثيقهم إذا أمن اللبس في أن يكون المختلف فيه ضعيفا مردود الرواية ويلحق الاختلاف في بعض ألفاظ الحديث بحيث لا يؤثر الاختلاف في الحكم الناتج منه. والله أعلم.

(٣) مما جاء في كلامه المعلول، الامام البخاري والترمذي وابن عدي والدارقطني وابو يعلى الخليلي والحاكم وغيرهم. انظر توجيه النظر ٢٦٤، لمحات في أصول الحديث: ٢٦٤ هامش.

(٤) وممن عبر بالمعلل، الحافظ ابن حجر، انظر لمحات في أصول الحديث: ٢٦٤/ ٢٦٥ هامش.

وتعرف العلة بتتبع رواة الحديث وجمع طرقه وأسانيده، والنظر في اختلاف رواته واعتبار مكانتهم في الحفظ ومنزلتهم في الاتقان والضبط.

وفي الحقيقة ان الاعلال هو مطلق الطعن في الحديث على سبيل الاجمال، وبعد كشف العلة وبيانها يلحق الحديث بالنوع الذي يندرج تحته مما اتصف باسم خاص كالشذوذ والاضطراب والادراج والانقطاع والارسال والاعضال وغير ذلك. فأصل الاعلال مطلق الطعن، وقد حاول بعضهم تقييد العلة بكونها خفية حتى تغاير الأنواع التي لها مسميات خاصة وجعلوا اكتشاف العلة مما يختص به الجهابذة المتمرسون والأئمة والاعلام في هذا الشأن، إلا أن المتتبع لصنيعهم يرى كثيرا منهم يعلون الحديث بكل علة خفية كانت أو ظاهرة. بل تجاوز بعضهم حتى أعل بالعلة غير القادحة، فاعل الرواية المتصلة بالمرسلة، بل جعل بعضهم النسخ علة، حتى جاء قولهم من الصحيح صحيح معلول[1] والعلة كما تكون في السند تكون في المتن، إلا أن الغالب فيها كونها في السند.

هـ الحديث المدرج :

هو أن يورد في متن الحديث أو اسناده ما ليس منه على وجه يوهم أنه منه[2].

والادراج يكون في المتن ويكون في الاسناد، وإن كان الثاني مرده إلى الأول لأن الادراج في الحقيقة إنما يكون في المتن[3].

والادراج في المتن يكون على ثلاثة أنواع:

١ـ أن يكون الادراج في أول متن الحديث وهو قليل.
٢ـ أن يكون الادراج في وسط المتن، ونادرا ما يوجد
٣ـ أن يكون الادراج في آخر المتن وهو الغالب المشهور.

---

(١) انظر علوم الحديث: ٨١/٨٤، الخلاصة: ٧٠/٧٣، تدريب الراوي: ١٦١/١٦٦، توجيه النظر: ٢٦٤/٢٦٥ قواعد في علوم الحديث: ٤٣/ ٤٤، الامام الترمذي: ١٤٨/١٥٢ لمحات في أصول الحديث ٢٦٤/٢٧٣.
(٢) توجيه النظر: ١٧١
(٣) لمحات في أصول الحديث: ٢٩٩.

وغالب الادراج إنما يأتي لتفسير غريب أو لتوضيح مشكل أو لبيان مجمل.

والادراج في الاسناد على أربعة أضرب

١ـ أن يكون للراوي حديثان بإسنادين مختلفين، فيأتي شخص ويروي عنه أحد الحديثين بإسناده، ويدرج متن الحديث الآخر كله أو بعضه في الحديث الأول على أنهما حديث واحد.

٢ـ أن يكون بعض الرواة سمع الحديث بأسانيد مختلفة فيها ألفاظ متغايرة، فيأتي راو آخر سمع منه تلك الروايات المختلفة فيجمعها في إسناد واحد من غير بيان للاختلاف، فيدرج بعض الروايات في بعض.

٣ـ أما الضرب الثالث فله صورتان:

أ)أن يكون الحديث عند راويه بإسناد الا طرفا منه، فهو عنده بإسناد آخر، فيروي الراوي عنه الحديث جميعه بالاسناد الأول[١].

ب)أن يسمع الراوي الحديث من شيخه الا طرفا منه لم يسمعه من شيخه مباشرة، وإنما تحمله بواسطة ثم يروي الراوي الحديث جميعه عنه عن شيخه دون الاشارة الى الواسطة[٢].

٤ـ أن يذكر الرواي إسناده لحديث ثم يعرض له عارض ـ فيذكر كلاما من عند نفسه ليس للحديث فيه مدخل ـ فيظن بعض من سمعه أن هذا الكلام هو متن الاسناد الذي ذكره فيرويه عنه على أنه حديث[٣].

ويعرف الادراج بورود الحديث منفصلا في رواية اخرى موثقة، خالية من الزيادة أو بالنص على الادراج من قبل الراوي نفسه، أو من بعض الأئمة المطلعين،

---

(١) علوم الحديث: ٨٦/٨٨، تدريب الراوي: ١٧٣/١٧٨، توجيه النظر ١٧٠/١٧٣، لمحات في أصول الحديث: ٢٩٨/ ٣٠١، التقييد والايضاح: ١٢٧/ ١٣٠.

(٢) توجيه النظر: ١٧٣، وقد افرد هذا النوع بالذكر دون غيره.

(٣) لمحات في أصول الحديث: ٣٠٢، وقد أفرد هذا النوع بالذكر دون غيره ولم يشر إلى النوع الثالث. وكلهم قسموا مدرج الاسناد إلى ثلاثة وجمعا بين كلامهم قسمته إلى أربعة أقسام.

وقد يعرف أيضا باستحالة صدوره من النبي ﷺ[1] والحامل على الادراج في الحديث دافعان:

أـأن يقصد بالادراج تفسير غريب أو توضيح مشكل أو بيان مجمل أو الاستدلال بمتن الحديث على حكم شرعي أورده.

بـالدافع الثاني، وهو التمويه أو الخطأ أو الاغراب.

وحكم الادراج في الحديث الحرمة إذا تعمد، ويتسامح في الدافع الأول، وينبغي أن يفرق بين كلامه وبين كلام النبي ﷺ قال ابن السمعان: من تعمد الادراج فهو ساقط العدالة وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين[2].

أما المخطئ فلا يلحقه الاثم لخطئه، لكن هل يلحق الحديث المدرج بالحديث الموضوع أو لا، هذا ما سنبينه فيما يأتي إن شاء الله تعالى عند الكلام على التعمد في الوضع وعدم التعمد[3].

وـ الحديث المقلوب:

هو الحديث الذي وقعت فيه المخالفة بالتقديم أو التأخير أو التبديل أو التغيير[4].

وقال بعضهم في تعريفه: هو أن يعطي أحد الشيئين ما اشتهر للآخر[5].

وقيل: هو أن يكون الحديث على وجه فينقلب بعض ألفاظه على الراوي فيغير معناه[6].

---

(١) لمحات في أصول الحديث: ٣٠٢/٣٠٣.
(٢) تدريب الراوي: ١٧٣، توجيه النظر: ١٧٢.
(٣) انظر علوم الحديث: ٨٦/٨٩، التقييد والايضاح: ١٢٧/ ١٣٠ تدريب الراوي: ١٧٨، توجيه النظر: ١٧٠/ ١٧٣، لمحات في أصول الحديث: ٢٩٨/ ٣٠٣، الخلاصة: ٤٩/٥٠.
(٤) توجيه النظر: ٢٥٤، قواعد في علوم الحديث: ٤٤.
(٥) توجيه النظر: ٢٥٥.
(٦) توجيه النظر: ٢٥٦.

والقلب يكون في المتن ويكون في السند.

أما القلب في المتن فله نوع واحد، وذلك بتقديم أو تأخير في متن الحديث يؤدي إلى تغيير المعنى.

وأما القلب في الاسناد فأنواع.

أ ـ ما كان القلب فيه بتقديم أو تأخير في اسم الراوي واسم أبيه مثل كعب بن مرة، بمرة بن كعب، والوليد بن مسلم بمسلم بن الوليد.

ب ـ أن يكون الحديث مشتهرا براو من الرواة، فيأتي أحد الرواة فيبدل الراوي المشتهر بالرواية بآخر من طبقته لم تعرف عنه هذه الرواية.

جـ ـ أن يعمد إلى إسناد متن فيجعله لمتن آخر ويجعل من الاسناد الثاني إسناد المتن الأول.

والدافع للقلب إما الوهم وإما الخطأ، وهو دليل على عدم ضبط الراوي، ولذا يحكم على الحديث المقلوب بالضعف، هذا بالاضافة الى انه يخل بفهم السامع ويحمله على الخطأ.

وقد يكون الدافع لقلب الحديث التعمد والقصد، ولذلك أسباب منها:

١ ـ أن يقصد بقلبه الحديث اختبار حفظ المحدث، أو معرفة كونه ممن يقبل التلقين أو لا يقبله وقد أجاز العلماء تعمد القلب لهذا الغرض بشرط ألا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة، ولا يستقر حديثا.

٢ ـ أن يقصد بالقلب الاغراب ليرغب في روايته أو ليعدد طرقه للاحتجاج به لا سيما إذا قلب الاسناد على ثقة.

وقد اتفق علماء الحديث على أن هذا النوع من القلب حرام، وقد يطلق على فاعله أنه سارق للحديث، وهو من أنواع الوضع إذ اشتهر عن بعض الوضاعين فعله، وسيأتي مزيد تفصيل له في حينه إن شاء الله تعالى[1].

---

(١) انظر صفحة: ١٤٤ جـ ١.

ويدل على القلب أمران:

أولا: أن ترد رواية الثقات مخالفة للرواية المقلوبة، مبينة بذلك عدم ضبط الراوي فيما رواه.

ثانيا: أن يدل على القلب ما يقتضيه وجه الكلام ومعناه، إذ يدل الحديث على خلاف ذلك مما هو مستبعد من قول أو فعل النبي ﷺ، مثل قوله: حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، إذ المعهود أن الانفاق يكون باليد اليمنى دون الشمال. إلى غير ذلك[1].

ز- الحديث المصحف:

وهو ما وقعت المخالفة فيه بتغير النقط في كلمة منه مع بقاء صورة الخط[2].

والتصحيف يقع في المتن، ومثاله حديث «من صام رمضان واتبعه ستا من شوال...» الحديث[3] فقد صحفه الصولي فرواه «من صام رمضان واتبعه شيئا من شوال»[4].

وكما يقع التصحيف في المتن يقع في الاسناد مثاله: العوام بن مراجم فقد صحفه يحيى بن معين بالغوام بن مزاحم[5].

ح- الحديث المحرف:

هو ما وقعت فيه المخالفة بتغير في شكل الكلمة مع بقاء صورة الخط[6].

ويقع التحريف في المتن، ومثاله في حديث ثم يخرج من النار من قال: لا إله

---

(١) انظر علوم الحديث: ٩١/٩٢، الخلاصة: ٧١/٧٧، تدريب الراوي ١٩١/١٩٤، توجيه النظر: ٢٥٤/٢٥٦. لمحات في أصول الحديث: ٢٥١/٢٥٥.

(٢) انظر توجيه النظر: ٢٦١، قواعد في علوم الحديث: ٤٠.

(٣) اخرجه م. الصوم ٣٠: ١٩٦، ت ١: ٩٤، د ٢: ٣٤٢، جه ١: ٥٢٤.

(٤) علوم الحديث: ٢٥٥.

(٥) علوم الحديث: ٢٥٢

(٦) توجيه النظر: ٢٦١، قواعد في علوم الحديث: ٤١.

إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة، قال فيه شعبة: ما يزن ذرة، بالضم والتخفيف، فنسب فيه إلى التحريف[1].

وكذلك يقع التحريف في الاسناد، كأن يقال في بشير ـ بالفتح فالكسر ، بشير ـ بالضم فالفتح.

وقد يطلق كل من التصحيف والتحريف على ما يشمل الآخر، وقد يطلق كل منهما على كل تغيير يقع في الكلمة، ولو مع عدم بقاء صورة الخط[2].

وقد قسم ابن الصلاح التصحيف والتحريف إلى قسمين من حيث أن الخطأ ينشأ من جهة السمع، ومن جهة البصر فقال: وينقسم قسمة أخرى إلى قسمين: أحدهما تصحيف السمع والأخر تصحيف البصر[3].

كما قسمه تقسيما آخر من جهة اللفظ والمعنى فقال: وينقسم قسمة ثالثة إلى تصحيف اللفظ وهو أكثر وإلى تصحيف يتعلق بالمعنى دون اللفظ[4].

هذه أهم الأنواع التي أطلق عليها علماء الحديث أسماء معينة، وحكموا عليها بالضعف، ومنشأ الضعف فيها هو عدم ضبط الراوي.

القسم الثاني: ما كان الضعف فيه ناشئا بسبب الجهل في عدالة الراوي:

وإنما تكون الجهالة بعدم معرفة عين الراوي أو حاله أو إبهامه أو سقوطه من السند، سواء كان السقط من أول السند أو من وسطه أو من آخره، وسواء كان السقط على التوالي أو لا.

---

(١) علوم الحديث: ٢٥٣، والحديث أخرجه خ١: ١٣ مسلم ١: ١٢٥ وذكر مسلم تصحيف شعبة.

(٢) توجيه النظر: ٢٦١، وهو الذي صار عليه ابن الصلاح في كتابه حيث أطلق على الجميع اسم المصحف انظر علوم الحديث: ٢٥٢/٢٥٦ التقييد والايضاح: ٢٨٢/٢٨٥، تدريب الراوي: ٣٨٤/٣٨٦، ثم قال: تنبيه. قسم شيخ الاسلام هذا النوع إلى قسمين: أحدهما ما غير فيه النقط فهو التصحيف، والاخر ما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف فهو المحرف اهـ.

(٣) علوم الحديث: ٢٥٦

(٤) علوم الحديث: ٢٥٦

وقد وضع العلماء لكل نوع من هذه الأنواع اسما يخصه وإليك بيان ذلك بالتفصيل:

١ ـ المجهول:

وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ مجهول العين.

ب ـ مجهول الحال.

جـ ـ المَستور.

(أ) مجهول العين:

عرفه الجمهور بأنه من لم يرو عنه إلا واحد ولم يوثق.

فمدار جهالة العين ومعرفتها عندهم على الراوي عنه، فمن روى عنه واحد فقط فهو مجهول العين عندهم، إلا إذا زكاه واحد من أئمة الجرح والتعديل، فالتزكية ترفع عنه الجهالة، ويمكن الاحتجاج به في الصحيح، وبه يجاب على من اعترض على صاحبي الصحيح في إخراج رواية من لم يرو عنه إلا واحدا، وهم ليسوا من الصحابة بأن هؤلاء وإن تفرد بالرواية عنهم راو واحد، إلا أنهم وثقوا من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل، فمجرد التوثيق كاف في رفع جهالته.

أما من روى عنه اثنان فأكثر فقد ارتفعت جهالة عينه وإن لم تثبت له العدالة الباطنة.

وذهب الحنفية في تعريفه إلى أنه من لم يعرف إلا بحديث أو حديثين وجهلت عدالته، سواء انفرد بالرواية عنه واحد أم روى عنه اثنان فصاعدا، فالعبرة في جهالة العين عندهم قلة المروى عنه، لا قلة الرواة عنه[1].

وذهب أكثر علماء الحديث إلى عدم قبول روايته لعدم الوقوف على عدالته وهذا في عامة الرواة إلا الصحابة، فإن جهالتهم لا تضر لثبوت العدالة لهم بالصحبة مطلقا.

---

(١) انظر قواعد في علوم الحديث: ٢٠٧.

وهناك من يرى أن رواية مجهول العين تكون مقبولة إذا كان الراوي، عنه لا يروي إلا عن ثقة، وهو مذهب من لا يشترط التعدد في قبول الرواية، وقيل: يقبل حديثه إذا كان مشهورا في غير العلم بالزهد أو النجدة، وإلا فلا يقبل.

وذهب الحنفية إلى أن هذا المجهول إن كان صحابيا فلا تضر جهالته وإن كان غيره فإما أن يظهر حديثه في القرن الثاني أو لا، فإن لم يظهر جاز العمل به في الثالث لا بعده، وإن ظهر فإن شهد له السلف بصحة الحديث أو سكتوا عن الطعن فيه قبل، أو ردوه رد، أو قبله البعض ورده البعض مع نقل الثقات عنه، فإن وافق حديثه قياسا قبل، وإلا رد[1].

ب- **مجهول الحال، وهو مجهول الصفة**

وعرفوه بأنه من روى عنه اثنان فأكثر ولم يوثق.

فمدار جهالة صفته تتوقف على تزكية الأئمة له، فإن زكاه واحد ارتفعت جهالة حاله وإلا بقي مجهول الحال.

حكم روايته:

ذهب الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم إلى عدم قبول روايته، بل لا بد من خبرة باطنة بحاله.

وقال أبو حنيفة وأتباعه، يكتفى في قبول الرواية بظهور الاسلام والسلامة من الفسق ظاهرا أي أنه مقبول الرواية عنده، وقيل: إن كان من روى عنه فيهم من لا يروي إلا عن عدل قبل، وإلا فلا[2].

والفرق بين مجهول الحال ومجهول العين، أن مجهول الحال روى عنه اثنان فأكثر، وأن مجهول العين لم يرو عنه إلا راو واحد، وإن اشتركا في أن كلا منهما لم يوثق أو يجرح من قبل أئمة الجرح والتعديل.

---

(١) انظر قواعد في علوم الحديث: ٢٠٧

(٢) تدريب الراوي: ٢١١/٢١٠، قواعد في علوم الحديث: ٢٠٤/٢٠٣، ٣٣٠/٣٢٩.

جـ المستـــور:

وهو من جهلت عدالته باطنا وعرفت عدالته في الظاهر بأن روى عنه اثنان فأكثر ولم يجرّح، فعدم التجريح إنما يثبت عدالته في الظاهر، أما عدالته في الباطن فلا تثبت إلا بأقوال المزكين.

حكم روايتـــه:

ذهب كثير من العلماء إلى قبول روايته لأن أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر[1]

٢ـ المبهـــم:

وهو أن يروي الراوي عمن لا يسميه[2] بأن يقال: عن رجل ونحوه، أو يذكر بصيغة تعديل كقوله: عن ثقة، وقد أدرج كثير من العلماء الكلام على المبهم ضمن الكلام على مجهول العين، ولم يفرقوا بينهما، مع أن بينهما فرقا لأن مجهول العين سمي، لكنه غير معروف لدى المحدثين، بخلاف المبهم حيث لم يسم مطلقا، أو وصف بوصف لا يميزه.

حكمـــه:

والمبهم كما عرفت نوعان:

الأول: من لم يسم، وحكمه عند علماء الحديث حكم مجهول العين[3] وذلك لجهالة عدالته، لأن من أبهم اسمه لا تعرف عينه فضلا عن معرفة عدالته.

والثاني: أن يوصف بصفة تعديل كأن يقال: حدثني الثقة، أو حدثني من لا أتهم ونحو ذلك، فالأصح عدم قبوله، لأنه قد يكون ثقة عند الراوي لكن لو سماه

---

(١) علوم الحديث: ١٠١، تدريب الراوي: ٢١٠، التقييد والايضاح: ١٤٥، قواعد في علوم الحديث: ٢٠٨/٢٠٩، لمحات في أصول الحديث: ٣٢٩/٣٣٠.
(٢) حاشية الأجهوري على شرح منظومة البيقوني: ٦٧.
(٣) لمحات في أصول الحديث: ٣٣٠.

لظهر جرحه عند غيره، بل الاضراب عن تسميته ريبة توقف في القلب ترددا[1].

وقيل: إن كان الراوي الموثّق إماما أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه لا من يخالفه[2].

وقد ذهب جماعة إلى أن المبهم إذا كان في عصر التابعين أو القرون المشهود لها بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن[3].

٣- المرســــل:

أصح تعريف للحديث المرسل: هو ما قال فيه التابعي، قال رسول الله ﷺ.

وهذا التعريف الذي أوردته فيه تفريق بين الحديث المرسل وبين الحديث المنقطع والمعضل، والمعلق. وقد اختلف المحدثون والفقهاء والأصوليون في تعريف المرسل إلى أقوال هي:

أ- المرسل ما سقط من اسناده راو فأكثر.

ب- المرسل: هو قول التابعي الكبير قال رسول الله ﷺ.

جـ- ما سقط من اسناده راو واحد، سواء كان المرسل تابعيا أو غيره[4].

حكمــه:

وهو حديث ضعيف لدى غالب المحدثين إلا إذا كان التابعي المرسل ثقة ولا يروي إلا عن الثقات، فحينئذ يقبل مرسله، أو إذا اعتضد مرسله بقرينة تدل على أن للحديث أصلا، وذلك بأن يرد متصلا من طريق آخر أو يرد مرسلا من طريق غير

---

(١) علوم الحديث: ٩٩/١٠٠، التقييد والايضاح: ١٤٣.

(٢) علوم الحديث: ١٠٠، التقيد والايضاح: ١٤٣.

(٣) لمحات في أصول الحديث: ٣٣١، وقال التهانوي: اختلف في قبول حديثه والذي ينبغي أن يكون مذهبنا قبوله وان ابهم بغير لفظ التعديل، ولكن بمثل الشرط الذي اعتبرناه في المرسل، وهو أن يكون من القرون الثلاثة دون ما عداها.

اهـ قواعد في علوم الحديث: ٢٠٧.

(٤) انظر جامع التحصيل لأحكام المراسيل: ٢٢/٢١.

طريق المرسل الأول، أو يوافقه قول الصحابة بما لا مجال للرأي فيه[1]. فيقبل حينئذ.

والموجب لرد المرسل هو الجهل بعدالة الراوي لاحتمال أن يكون غير صحابي فيؤثر الجهل به لكن إذا ترجح كون الساقط صحابيا قبل مرسله ولذلك قبل العلماء مرسل الصحابي[2].

وهل يجوز تعمد الارسال أو لا؟ قال الحافظ ابن حجر: إن كان شيخه الذي حدثه به عدلا عنده وعند غيره فهو جائز بلا خلاف، أو لا فممنوع بلا خلاف، أو عد لا عنده فقط أو عند غيره فقط فالجواز فيهما محتمل بحسب الاسباب الحاملة عليها[3].

٤- المنقطع:

وأصح ما قيل في تعريفه: هو الحديث الذي سقط من إسناده راو أو أكثر لا

---

(١) ما أوردته هو مذهب غالب المحدثين في قبول الحديث المرسل، وقد اختلف العلماء في قبول المرسل إلى مذاهب عشرة كما أشار الى ذلك الحافظ العلائي والسيوطي، إلا أنه يمكن تلخيصها في ثلاثة مذاهب رئيسية هي:
١ـ قبول المرسل مطلقا، فقد قبل بعضهم مراسيل القرون الثلاثة الأولى، وتجوز البعض إلى قبول كل مرسل سواء قرب عهد مرسله أم بعد إذا كان الراوي عدلا، وذهب قوم إلى أن المرسل أعلى من المسند.
٢ـ رد المرسل مطلقا، فقد رد جماعة من العلماء المرسل مطلقا من أي عصر كان، بل ذهب بعضهم إلى رد مراسيل الصحابة.
٣ـ قبول المرسل بشروط، ورد ما خالف ذلك. فمنهم من خص القبول بمراسيل كبار التابعين دون غيرهم، ومنهم من ذهب إلى قبول مراسيل الثقات الذين لا يروون إلا عن ثقات دون غيرهم، وهذا الذي رجحته. انظر الكلام على مذاهب العلماء في قبول المرسل. جامع التحصيل لأحكام المراسيل: ٥٥/٥٣.

(٢) والمقصود بمرسل الصحابي. ما أخبر به الصحابي عن شي وقع للنبيﷺ ونحوه مما يعلم أنه لم يحضره لغيابه، أو لصغر سنه أو لتاخر اسلامه أو غير ذلك. فهذا النوع من الأحاديث قبلها الأئمة إلا ما نقل عن أبي اسحاق الاسفرائيني وطائفة يسيرة معه من رد مراسيل الصحابة، لا للطعن فيهم، وإنما لاحتمال أخذهم هذه الأحاديث عن التابعين، والجهالة بالتابعي تؤثر في قبول الحديث انظر التفصيل في ذلك في جامع التحصيل: ٣٣/٣١.

(٣) هامش قواعد في علوم الحديث: ١٥٥، وانظر بحث في المرسل في علوم الحديث: ٥١/٤٧، التقييد والايضاح: ٧٥/٧٠ تدريب الراوي ١٢٥/١١٧. الخلاصة: ٦٧/٦٥، جامع التحصيل: ٧، ٥٥ وانظر الهامش قواعد في علوم الحديث: ١٣٨/ ١٦٠، لمحات في أصول الحديث: ٢٢٦/ ٢٣٤.

على التوالي قبل الصحابي[1] وهو حديث ضعيف لجهالة الساقط وهي مؤثرة في حديثه[2].

ويعرف الانقطاع بمجيء الحديث من طريق آخر ذكر فيه الساقط أو بالوقوف على أن الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه ذلك الحديث. وينبغي أن يلاحظ أن عبارة التحمل تكون بغير السماع[3].

٥- المعضـــــل:

وهو ما سقط من وسط اسناده أو آخره راويان أو أكثر على التوالي[4].

وهو حديث ضعيف لجهالة الساقطين في إسناده، وهي مؤثرة في صحة الحديث[5].

والمعضل أسوأ حالا من المنقطع في مكان واحد، وإلا فيتساويان إذا كان الانقطاع في أكثر من موضع، والمنقطع في مكان واحد أسوأ حالا من المرسل.

ويعرف المعضل بورود الحديث بإسناد متصل فيظهر فيه الساقطين.

وبعضهم يطلق على المقطوع مما لا مجال للرأي فيه أنه معضل.

---

(١) هذا التعريف يفرق بين المنقطع وبين المرسل والمعضل والمعلق وقد اختلف العلماء في تعريفه، فقد جعله بعضهم هو والمرسل متساويان، وهما شاملان لكل ما لم يتصل. وخصه بعضهم في أن المنقطع يكون فيما دون الصحابي. وعرف بعضهم المنقطع بأنه ما سقط منه الراوي أو أبهم بأن ذكر بصيغة رجل أو شيخ أو نحو ذلك. وأطلق بعضهم المنقطع على ما أضيف الى التابعي، وما أوردته هو التعريف الذي استقر عليه الاصطلاح، كما أن اختصاص كل نوع من أنواع الانقطاع باسم أولى. انظر علوم الحديث: ٥١/٥٣، تدريب الراوي: ١٢٦/ ١٢٨، معرفة علوم الحديث: ٢٧/٢٩. قواعد في علوم الحديث: ١٦٣، لمحات في أصول الحديث ٢٣٤/ ٢٣٧.

(٢) ومذهب الحنفية أن منقطع القرون الثلاثة مقبول، وما بعد القرون الثلاثة إذا كان الراوي عد لا قبل، والا فلا. انظر قواعد في علوم الحديث: ١٦٣.

(٣) إذ لو صرح بالسماع وثبت عدم لقائه أو سماعه فهو مشعر بكذبه، ويعتبر ذلك ضربا من الوضع.

(٤) وهذا التعريف يخرج المنقطع والمرسل والمعلق. انظر علوم الحديث: ٥٤/٥٦، التقييد والايضاح: ٨١/٨٣، تدريب الراوي: ١٢٩/ ١٣٠ الخلاصة: ٦٥/٦٦، لمحات في أصول الحديث: ٢٣٧/ ٢٣٨.

(٥) وينبغي ان نشير هنا إلى القاعدة التي سار عليها الحنفية وهو قبول المعضل إذا كان الساقط من الاسناد من القرون الثلاثة كما هو مذهبهم في المرسل والمنقطع.

وذهب آخرون إلى إطلاق المعضل على المقطوع إذا كان للرأي فيه مجال، وورد الحديث من طريق آخر متصلا، فإن لم يرد من طريق آخر متصلا، سمي مرسلا، وإنما كان معضلا لسقوط الصحابي ورسول الله ﷺ منه.

٦- المعلق:

هو ما حذف من مبتدأ إسناده راو أو أكثر إلى آخر الاسناد[1]. وهو حديث ضعيف لجهالة الساقط، وهي مؤثرة في صحة حديثه[2].

ويلحق بالتعليق قول الراوي: يروى عن فلان، ويذكر عن فلان، وهو استعمال عرف بين المتأخرين[3].

٧- **المدلس**: وهو قسمان:

القسم الأول: تدليس الاسناد، ويسمى تدليس السماع، وتدليس الشيوخ[4].

وهو أن يروي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمعه منه بلفظ يوهم أنه سمعه منه[5].

وهو أنواع:

أ- تدليس التسوية: وهو أن يسمع المدلس حديثا عن ثقة عن ضعيف عن ثقة، فيسقط الضعيف، ويجعل الرواية عن الثقتين مباشرة، بلفظ يوهم الاتصال، ويشترط في تسميته بتدليس التسوية شرطان[6]:

---

(١) تدريب الراوي: ١٣٦/ ١٣٧، علوم الحديث: ٦١/ ٦٤، التقييد والايضاح: ٨٩/ ٩٣، لمحات في أصول الحديث: ٢٨٠/ ٢٨٣.

(٢) وذهب الحنفية الى أن تعليق القرون الثلاثة مقبول، وكذلك يلحق بالمقبول ما وقع من تعليق بصيغة الجزم في الصحيحين، انظر تفصيل ذلك في علوم الحديث: ٦١/ ٦٣، قواعد في علوم الحديث: ١٦٣/ ١٦٤

(٣) التقييد والايضاح: ٩٣/ ٩٤، لمحات في أصول الحديث: ٢٨٢/ ٢٨٣.

(٤) انظر جامع التحصيل: ١٥٨.

(٥) انظر علوم الحديث: ٦٦، التقييد والايضاح: ٩٥/ ١٠٠، تدريب الراوي ١٣٩/ ١٤٥.

(٦) وقد عرفه العلائي بقوله: أن يسمع الراوي من شيخه حديثا قد سمعه من رجل ضعيف عن شيخ سمع منه ذلك الشيخ غير هذا الحديث، فيسقط الراوي عنه الرجل الضعيف من بينهما ويروي الحديث عن شيخه عن الأعلى، لكنه سمع منه أو أدركه. جامع التحصيل: ١٥٨ التقييد والايضاح ٩٥/ ٩٦.

١ـ أن يكون الثقة الأول لقي الثقة الثاني ـ يعني شيخ شيخه ـ في غير هذه الرواية، وسمع منه مباشرة غير هذا الحديث، أما هذا الحديث فسماعه له عن طريق الضعيف، فإن لم يلقه فلا يسمى تدليسا، وإنما يسمى تسوية فقط ـ أو تجويدا[1].

٢ـ أن تكون لفظة التحمل توهم السماع، كعن، أو قال، أو نحو ذلك، فإن صرح بالسماع فلا يسمى تدليسا.

وهذا النوع من التدليس شر أنواع التدليس.

ب ـ تدليس القطع وله صورتان:

١ـ أن يسقط أداة الرواية وشيخه ثم يذكر بقية الحديث، وهذا التدليس لا يظهر إلا إذا حوقق الراوي في السماع، مثاله ما روى علي بن خشرم قال: كنا عند ابن عيينه فقال: الزهري فقيل له: حدثكم الزهري، فسكت، ثم قال: الزهري، فقيل له: سمعت من الزهري فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري[2].

قلت: ويشترط فيه أن يكون المدلس قد سمع من الشيخ المذكور غير هذا الحديث، وإلا كان تعليقا حيث حذف راو أو أكثر من بداية إسناده، ولا يسمى تدليسا.

٢ـ أن يقول الراوي: حدثنا وسمعت أي يذكر أداة التحمل، ثم يسكت برهة، ثم يورد الحديث، ومثاله: ما ذكر عن عمر بن علي المقدمي أنه كان يدلس تدليسا شديدا يقول: سمعت وحدثنا، ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة... الخ[3].

---

(١) انظر تدريب الراوي: ١٤١/١٤٢.

(٢) تدريب الراوي: ١٤٠

(٣) تدريب الراوي: ١٤٢

جـ - تدليس العطف: وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه ويكون المدلس قد سمع الحديث من أحدهما دون الآخر، فيصرح بالسماع من الأول، ويعطف الثاني عليه موهما أنه سمع منهما في حين أنه إنما سمع من أحدهما دون الآخر، فيوهم أنه حدث عن الآخر بالسماع منه أيضا.

ومثاله ما نقل الحاكم والخطيب عن هشيم أن أصحابه قالوا له: نريد أن تحدثنا اليوم شيئا لا يكون فيه تدليس فقال: خذوا ثم أملى عليهم مجلسا يقول في كل حديث منه: حدثنا فلان وفلان، ثم يسوق السند والمتن، فلما فرغ قال: هل دلست لكم اليوم شيئا قالوا: لا، قال: بلى، كل ما قلت فيه: وفلان، فإني لم أسمعه منه[1].

القسم الثاني: تدليس الشيوخ: وهو أن يصف شيخه الذي سمع منه الحديث بما لم يشتهر به من اسم أو كنية أو قبيلة أو بلدة أو صنعة أو نحو ذلك[2].

والفرق بين التدليس وبين الارسال في مفهوم الأصوليين، أن التدليس رواية الراوي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه، والارسال رواية الراوي عمن لم يلقه، سواء عاصره أم لا، فإن لم يعاصره فهو الارسال، وإن عاصره فهو الارسال الخفي[3].

والارسال أحسن، حالا من التدليس، حيث أنه مبين فيه الانقطاع، والتدليس موهم للاتصال وليس متصلا[4] ولهذا ذم التدليس كثير من العلماء وشنعوا على المدلسين حتى إن جماعة من العلماء ذهبوا إلى جرح المدلس مطلقا، لايهامه سماع ما لم يسمع، فلم يقبلوا حديثا منه وإن صرح بالسماع، وقال آخرون: إن كان الغالب عليه التدليس ممن عاصره ولم يلقه، ولا سمع منه لم تقبل روايته[5] وإن كان

---

(١) هامش تدريب الراوي: ١٤٢

(٢) تدريب الراوي: ١٤٢

(٣) لمحات في أصول الحديث: ٢٤١

(٤) جامع التحصيل: ١٥٩

(٥) قلت: هذا حسب الاصطلاح لدى الأصوليين وبعض المحدثين وهو ارسال وليس تدليسا لأن شرط التدليس كما أسلفت اللقي والسماع.

تدليسه عمن لقيه وسمع منه فيقبل منه ما صرح فيه بالسماع دون ما دلس.

والصحيح الذي عليه جمهور أئمة الحديث والفقه والأصول، الاحتجاج بما رواه المدلس الثقة بما صرح فيه بالسماع، دون ما رواه بلفظ محتمل، لأن جماعة من الكبار قد دلسوا، وقد اتفق الناس على الاحتجاج بهم، ولم يقدح التدليس فيهم، وأيضا فإن التدليس ليس كذبا صريحا، بل هو ضرب من الايهام، لذا لا يقبل من المدلس حديث حتى يقول: حدثنا أو سمعت[1].

والذي ينبغي أن ينزل عليه قول من جعل التدليس مقتضيا لجرح فاعله على من أكثر التدليس على الضعفاء وأسقط ذكرهم تغطية لحالهم، وكذلك من دلس اسم الضعيف، حتى لا يعرف[2].

والتدليس درجات، شرها تدليس التسوية لما فيه من غش وتغطية لحال الحديث الضعيف، ولما فيه من تلبيس على من أراد الاحتجاج به، ولأن المدلس يروي عن شيخه ما لم يحمله عنه، لأنه لم يسمع منه الحديث إلا بتوسط الضعيف، ولم يروه شيخه بدونه، ولأن المدلس تصرف على شيخه بتدليس لم يقع منه، وقد يلحق بشيخه وصمة التدليس إذا اطلع المحدثون على أنه رواه عن الواسطة الضعيف، ثم يوجد في هذه الرواية، فيظن أن شيخه هو الذي أسقط الضعيف ودلس الحديث[3].

ويليه في المرتبة تدليس الشيوخ بغرض التعمية على شيخه الضعيف، وعدم تبيين حاله للناس حتى لا يعرف.

ثم بقية أنواع التدليس، وأخفها ضررا من يدلس اسم شيخه كيلا يتكرر، لأنه كثير الرواية عنه، أو لكونه متأخر الوفاة قد شاركه فيه جماعة، فيدلسه للاغراب أو لكونه أصغر منه أو لشي وقع بينهما.

---

(١) جامع التحصيل: ١٦٠/ ١٦٢.
(٢) جامع التحصيل: ١٦٦.
(٣) جامع التحصيل: ١٧٠/ ١٧١، انظر تدريب الراوي: ١٤٣/ ١٤٤.

وغاية الضرر في هذا النوع هو تضييع المروى عنه، وتوعير طريق معرفته على من يروم ذلك.

والموجب لرد حديث المدلس هو الجهل بالراوي الساقط لاحتمال ضعفه.

ويحرم التدليس بقصد تغطية حال الراوي الضعيف سواء أسقطه كما في تدليس التسوية أو ذكره باسم لم يشتهر به حتى لا يعرف كما في تدليس الشيوخ، ولا شك أن فعل ذلك يقتضي جرح فاعله[1].

أما تدليس اسم الشيخ بكنية أو لقب ونحوهما، لا سيما إذا كان كثير الرواية. فقد تسامح فيه كثير من الفقهاء[2].

وجمهور المحدثين على أن الحديث المدلس حديث ضعيف، وذهب الحنفية إلى أن حكم المرسل يجري في المدلس على ما سبق بيانه[3].

القسم الثالث: ما كان الضعف فيه ناشئا من قبل الطعن في عدالة الراوي:

وقبل تناول الموضوع تفصيلا أرى من الخير بيان معنى العدالة، والمراد منها لدى علماء الحديث.

العدالة: مصدر عدل بالضم، يقال: عدل فلان عدالة، وعدولة، فهو عدل أى رضى ومقنع في الشهادة[4].

والتعديل: التقويم والتزكية والتسوية، يقال: عدل الحكم تعديلا إقامة، وفلانا زكاه والميزان: سواه، وتعديل الشي تقويمه يقال: عدله تعديلا فاعتدل، أي قومه فاستقام وكل مثقف معدل، وتعديل الشاهد نسبته إلى العدالة[5]

---

(١) جامع التحصيل: ١٦٦.

(٢) علوم الحديث: ٦٨ تدريب الراوي: ١٤٣

(٣) قواعد في علوم الحديث: ١٥٨.

(٤) توجيه النظر: ٢٨.

(٥) انظر توجيه النظر ٢٨، القاموس المحيط ٤: ١٣.

والعادل من الناس من يقضي بالحق، والعدل من الأشياء ما قام في النفوس أنه مستقيم والمرضي قوله وحكمه وجائز الشهادة[١].

والتعديل اصطلاحا: وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته[٢] وقيل: هي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التدين، والمحافظة على التقوى والأخلاق والمروءة مما يبعث على الثقة بصدقه وأمانته[٣].

وتتحقق العدالة بالاسلام والبلوغ والعقل، والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة[٤].

وتثبت العدالة بالاستفاضة فيمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه أو بتنصيص عدلين عليها، وذهب ابن عبد البر إلى أن كل حامل علم معروف العناية به محمول أبدا على العدالة حتى يتبين جرحه[٥].

والعدالة كالضبط تقبل الزيادة والنقصان والقوة والضعف[٦].

والعدالة والضبط إما أن ينتفيا عن الرواي أو توجد فيه العدالة وحدها، أو الضبط وحده، فإن انتفيا من الراوي لم يقبل حديثه مطلقا، وإن اجتمعا فيه، قبل حديثه وكان صحيحا، وإن وجدت فيه العدالة دون الضبط توقف فيه على شاهد منفصل يجبر ما فات من ضبطه، وإن وجد فيه الضبط دون العدالة لم يقبل حديثه لأن العدالة هي الركن الأكبر في الرواية[٧]. ولذا كان الطعن فيها لا ينجبر بخلاف الضبط فإنه ينجبر بورود المتابع أو الشاهد وذلك بأن ترد الرواية من طريق أخرى

---

(١) المختصر في علم رجال الأثر: ٤٣

(٢) المختصر في علم رجال الأثر: ٤٣

(٣) انظر توجيه النظر: ٢٦/ ٢٧، لمحات في أصول الحديث: ٣٢٣.

(٤) التقييد والايضاح: ١٣٦، لمحات في أصول الحديث: ٣٢٣.

(٥) علوم الحديث: ٩٥، التقييد والايضاح: ١٣٧ /١٣٨، تدريب الراوي ١: ٣٠١/ ٣٠٢، لمحات في أصول الحديث: ٣٢٤، المختصر في علم رجال الأثر: ٤٦ / ٤٧.

(٦) توجيه النظر: ٣٥.

(٧) توجيه النظر: ٣٠.

موافقة لرواية الراوي المطعون في ضبطه حيث يدل ذلك على ضبط في هذه الرواية.

أما الطعن في عدالة الراوي فهي موجبة لرد حديثه وعدم قبوله، كما أنه لا يفيد فيها المتابعة أو الاعتبار، إذ الطعن في عدالة الراوي إما أن تكون بكذب الراوي أو تهمته بالكذب أو بالفسق.

وتفاوت درجات العدالة أمر قد خفي على بعض العلماء فذهبوا إلى القول بعدم تفاوتها[1].

ولخفاء تفاوت العدالة بين الرواة جعل أئمة الحديث قلما يرجحون بها -أعني العدالة- وغالب ترجيحهم إنما هو بأمور تتعلق بالضبط. ولعل السبب في ذلك أن الترجيح بزيادة العدالة قد يوهم الناس أن الراوي المرجوع ليس عدلا. فيسيئوا الظن به. أو يشكون في سائر مروياته. وقد فرض أنه عدل ضابط، إلا أن غيره أعدل منه.

وكثيرا ما نراهم يلجأون الى الترجيح بأمور عارضة غالبا ما تتعلق بالضبط ولا أثر لها بالعدة ككـون الحديث الذي رواه أحد الراويين قد تلقاه عمن كثرت ملازمته له أو زيادته في ممارسة حديث شيخه أو نحو ذلك وهذا فيما إذا تفاوت الراويان في العدالة واتفقا في الضبط[2].

ومن هنا يتضح الفرق جليا بين الطعن في ضبط الراوي وبين الطعن في عدالة الراوي فالطعن في ضبط الراوي غالبا ما يتقوى، وذلك بورود الرواية من طريق أو طرق أخرى تدل على أن الراوي وإن كان غير ضابط في الغالب إلا أنه حفظ وضبط في هذه الرواية.

أما الطعن في العدالة، فإنه لا ينجبر ولا يتقوى ولا يفيد ورود الرواية من طريق أخرى. ولا تنفع الراوي المطعون في عدالته. بل أن تعدد الروايات من رواة

---

(١) توجيه النظر: ٣١.
(٢) توجيه النظر: ٣١

مطعون في عدالتهم تزيد الحديث نكارة لاحتمال تواطؤهم على الكذب أو سرقة بعضهم من بعض كما سيأتي تفصيله في حينه إن شاء الله تعالى.

أما الطعن في الرواية بالجهل في الراوي فيتوقف في قبولها أو ردها على ورود الخبر من طريق أو طرق أخرى تبين فيها الراوي الساقط، فإذا عرف الراوي الساقط فإما أن يكون ثقة فيقبل خبره، وإما أن يكون ضعيفا. وهذا الضعف إما أن يكون ناشئا من قبل ضبطه، فإذا احتفت بالخبر قرائن ترجح قبوله، قبلت روايته، وإلا ردت، أما إذا كان الضعف ناشئا من جهة الطعن في عدالة الراوي فيرد حديثه حينئذ ولا ينجبر. كما أطلق العلماء على أنواع الحديث الضعيف الذي نشأ ضعفه إما من جهة الطعن في ضبط رواته وإما من جهة الجهل برواته. كذلك أطلقوا على أنواع الحديث الضعيف الذي نشأ ضعفه من قبل الطعن في عدالة الرواة أسماء سأتناولها بالذكر مع شي من الايجاز.

١ـ الحديث المنكر:

سبق أن عرفت المنكر في القسم الأول من الحديث الضعيف. ولما كان المنكر ذا شقين، قسم يتعلق ضعفه بالضبط، وقسم يتعلق ضعفه بالطعن في العدالة لذا ساغ تكراره في القسمين وقد عرفته هناك حسب ما يقتضيه مقامه.

أما تعريفه في هذا المبحث فهو الحديث الذي ينفرد بروايته من فحش غلطه أو كثرت غفلته أو تبين فسقه بغير الكذب أو التهمة به.

فإذا تفرد الفاسق برواية حديث كان منكرا، وهذا النوع لو تعددت طرقه فإنه لا يتقوى لأن اجتماع الفاسقين في رواية لا يزيدها ثقة بل يزيدها نكارة. وذهب بعضهم إلى أن تعدد طرقه وإن لم يقو الحديث إلى درجة الاحتجاج فإنها تدل على أن للحديث أصلا.

٢ـ المتروك:

هو الحديث الذي في سنده راو متهم بالكذب على رسول الله ﷺ[١].

---

(١) توجيه النظر: ٢٥٢.

أو هو الحديث الذي يكون في رواته من اشتهر بالكذب في كلام الناس وإن لم يظهر كذبه في حديث رسول اللهﷺ، ويشترط في تسمية حديثه بالمتروك شرطان:

أـ أن ينفرد بالرواية، ولا تعرف إلا من جهته.
بـ أن يكون الحديث مخالفا للقواعد المعلومة من الشرع[1].

وبعض العلماء يطلق على الحديث المتروك اسم الحديث المطروح ويجعل المتروك مما له اسمان.

وذهب بعضهم الى التفريق بينهما، وعرف المطروح بأنه هو مانزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع[2].

والمتروك حديث ضعيف، وموجب ضعفه الطعن في عدالة راويه، واتهامه بالكذب في حديث رسول اللهﷺ، أو وقوعه في الكذب في حديث الناس. وهذا النوع من الحديث لا ينجبر ولا يتقوى مهما تعددت طرقه، بل أن تعدد طرقه على هذه المثابة يزيد الحديث نكارة وتركا.

٣ـ الموضـــوع:

والحديث الموضوع: هو الحديث المكذوب على رسول اللهﷺ، سواء كان عمدا أو خطأ[3].

وذهب بعضهم الى التفريق بين التعمد وعدمه. فسمى ما نسب إلى النبيﷺ كذبا تعمدا بالموضوع. وما أضيف إليهﷺ خطأ بالباطل[4].

---

(١) قواعد في علوم الحديث: ٤٣، تدريب الراوي ١: ٢٤٠ إلا أنه عرف المتروك بقوله: فالحديث الذي لا مخالفة فيه وراويه متهم بالكذب، بأن لا يروي إلا من جهته. وهو مخالف للقواعد المعلومة أو عرف به في غير الحديث النبوي أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة يسمى المتروك.

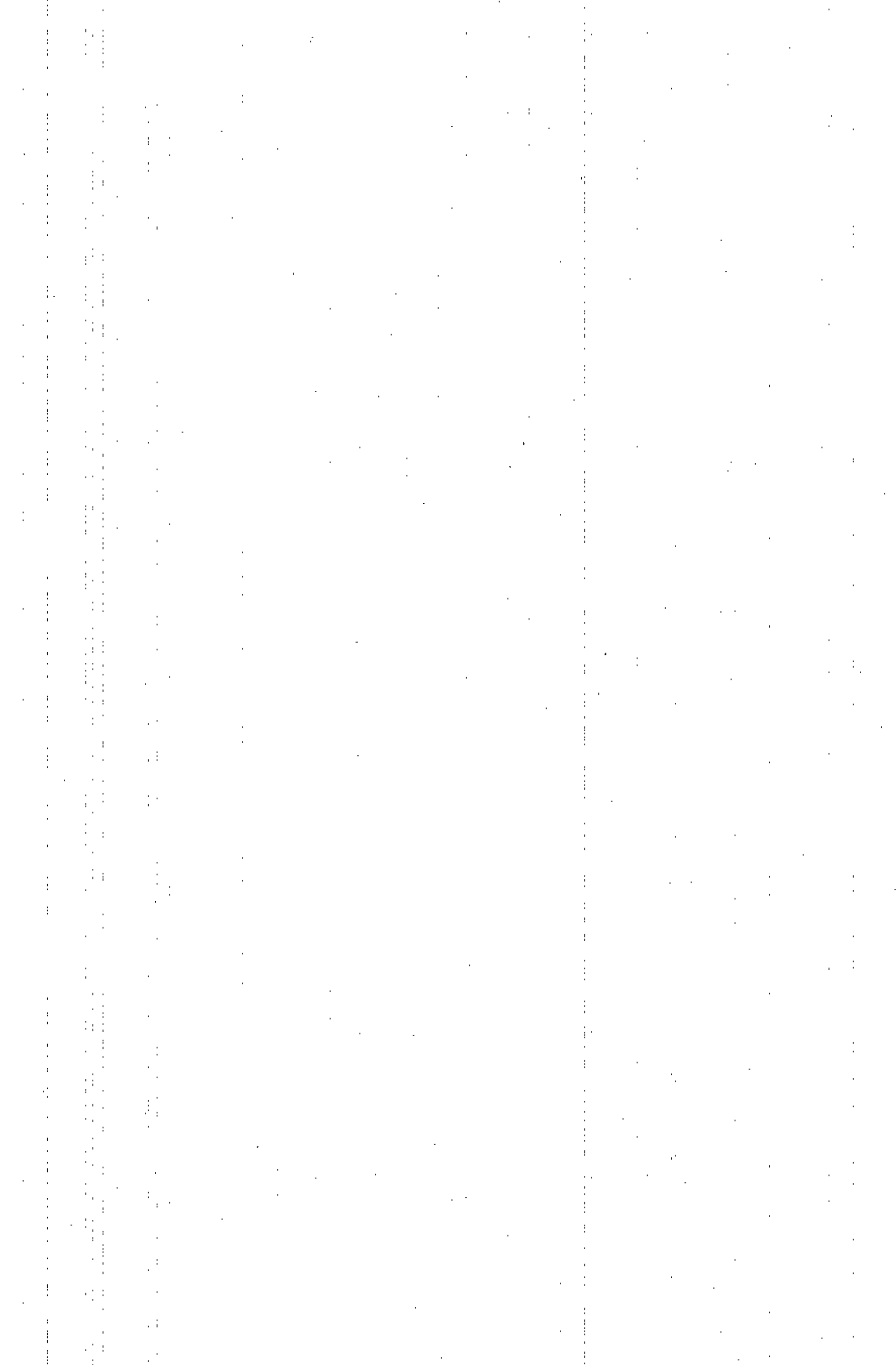
(٢) توجيه النظر: ٢٥٣.

(٣) توجيه النظر: ٢٥٢.

(٤) قال المعلمي رحمه الله: إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب على ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلى النبيﷺ فقد يقول: باطل أو موضوع، وكلا اللفظين يقتضي أن يكون الخبر مكذوبا عمدا أو خطأ، إلا أن المتبادر من الثاني الكذب عمدا، غير أن هذا المتبادر لم يلتفت إليه جامعو كتب الموضوعات. بل يوردون فيها ما يرون قيام الدليل على بطلانه وإن كان الظاهر عدم التعمد. اهـ مقدمة الفوائد المجموعة: ٥٧.

وهذا النوع هو مقصد الرسالة وسيأتي الكلام عليه مفصلا إن شاء الله.

وقد حان أوان الشروع في المقصود فأقول مستعينا بالله ومنه استمد العون والتوفيق.



الباب الأول

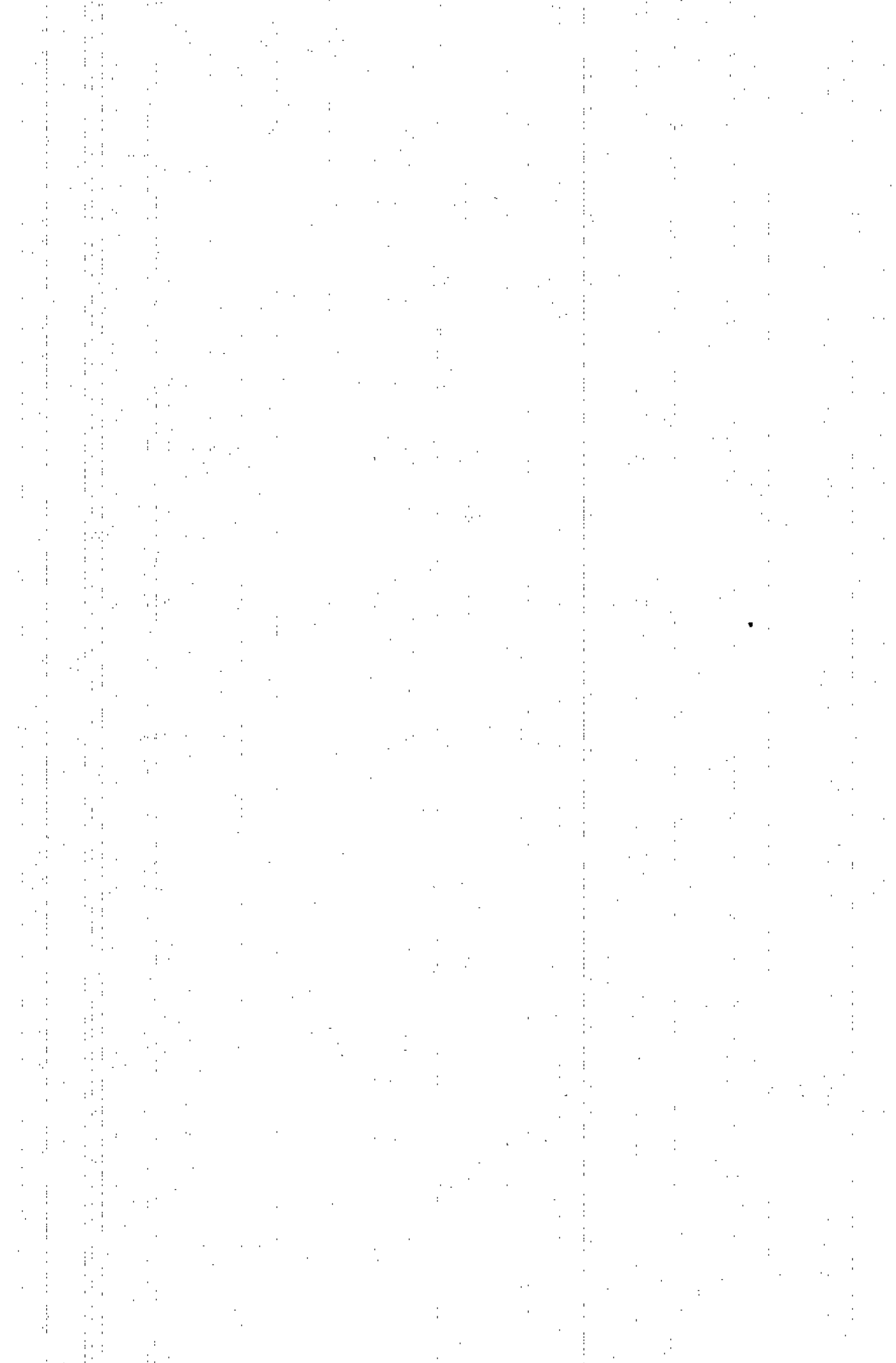
في التعريف بالوضع وأحكامه

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في التعريف بالوضع والألفاظ المستعملة في الدلالة عليه، وعلى من يطلق المحدّثون وصف الكذب.

الفصل الثاني: في بيان وقوع الوضع ونشأته وأسبابه وما يَثْبُت به.

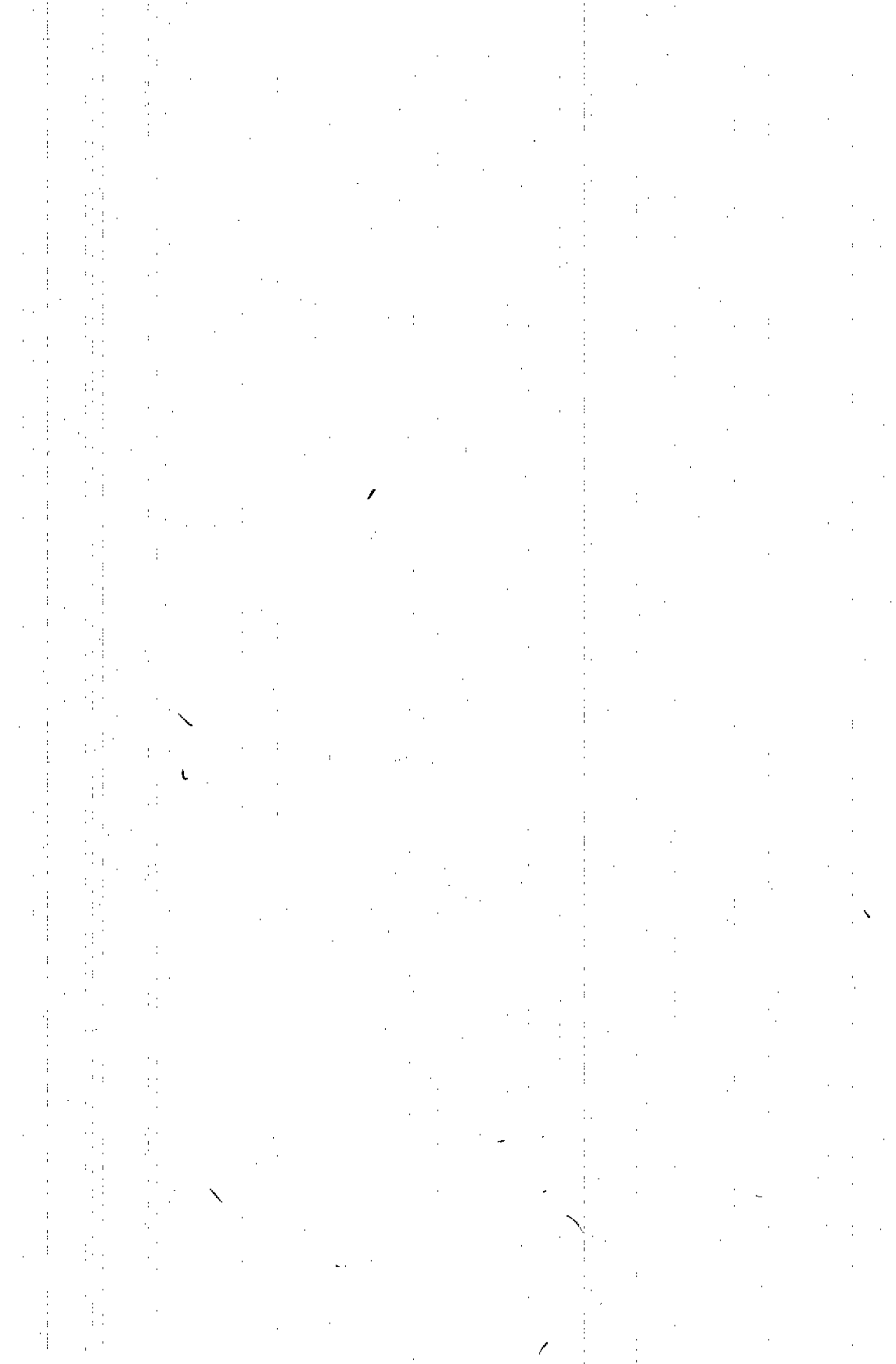
الفصل الثالث: في أحكام الوضع والوضاعين.



«الفصـــل الأول»

في التعريف بالوضع وبيان الألفاظ المستعملة في الدلالة عليه وعلى من يطلق المحدثون وصف الكذب ويشمل المباحث الآتية:

- الوضع في اللغة.
- الوضع في الاصطلاح.
- المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.
- هل الموضوع من الحديث ؟ ولم ساغ ذكره في كتبه؟
- الألفاظ المستعملة في الدلالة على الوضع والرمي بالكذب.
- على من يطلق المحدثون وصف الكذب.



١- الوضع في اللغـــة

يستعمل الوضع في اللغة لمعان عدة منها:

الحطُّ، يقال: وضعه، يضعه، وضعا، بمعنى حطّه، ووضع عنه، أي حطّ من قدره، ووضع عن غريمه، أي أنقص مما عليه شيئا[١] ومنه وضعت المرأة حملها إذا ولدت، ووضع في تجارته إذا خسر فيها[٢]، وانحط من رأس مالها.

ومنها الاسقاط، يقال: وضع عنقه، أي أسقطها، ووضع عنه الجناية أي أسقطها[٣].

ومنها الاختلاق. يقال: وضع الشي وضعا أي اختلقه[٤].

ومنها الالصاق، يقال: وضع فلان على فلان كذا، أي ألصقه به[٥].

والموضوع اسم مفعول من وضع، ومنه الحديث الموضوع، فيكون معناه: الحديث المنحط، أو المسقط، أو المختلق، أو الملصق.

٢- تعريف الحديث الموضوع في الاصطلاح:

عرفه علماء الحديث بأنه: الحديث المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ عمدا أو خطأ[٦].

---

(١) القاموس المحيط ٣:٩٣؛ وانظر معجم مقاييس اللغة ٦:١١٧.

(٢) القاموس ٣: ٩٣، معجم مقاييس اللغة ٦:١١٧؛ تهذيب اللغة ٣: ٧٤ المحْكم ٢: ٢١٢، تنزيه الشريعة ١: ٥.

(٣) القاموس ٣: ٩٣.

(٤) المحكم ٢: ٢١٢ وقد جعله الزبيدي من المجاز قال: ومن المجاز الأحاديث الموضوعة، هي المختلقة التي وضعت على النبي ﷺ وافتريت عليه، وقد وضع الشيء وضعا اختلقه أهـ. تاج العروس ٥:٥٤٥.

(٥) فتح المغيث ١: ٢٣٤، تنزيه الشريعة ١: ٥.

(٦) علوم الحديث: ٨٩، تدريب الراوي: ١٧٨، فتح المغيث ١: ٢٣٤، تنزيه الشريعة ١: ٥.

وخصّه بعضهم بالعمد دون الخطأ[1].

وعرفه بدر الدين محمدبن سلامة المارديني بأنه: ما صح أنه مكذوب[2] وهو يرجع في الحقيقة إلى الأول لأن المختلق المصنوع لا يكون إلا إذا صح كذبه.

وقد عرف شيخ الاسلام ابن تيمية الحديث الموضوع بتعريفين نظرا لاختلاف العلماء في مفهوم الحديث الموضوع، فعرّفه أولا بقوله: إن لفظ الموضوع قد يراد به المختلق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب.

وعرفه ثانية بقوله: ما يعلم انتفاء خبره وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب بل أخطأ فيه[3].

وكلا التعريفين في الحقيقة يرجعان الى التعريف الأول حيث يشمل كل ما ألصق بالنبيﷺ سواء تعمد في ذلك ملصقه أو لا[4].

وهذا التعريف هو الذي سأسير عليه بإذن الله في تناول مباحث هذه الرسالة حيث أتناول بموجب ذلك كل ما أسند إلى النبيﷺ مما لم يقله أو يفعله أو يقره، سواء كان ذلك عمدا أو خطأ إذ أن العلماء مجمعون على الأول، وتختلف نظرتهم للثاني حيث يتحرج بعضهم في وصمه بالكذب لعدم شموله الوعيد الذي توعد به من كذب على رسول اللهﷺ.

وذهب المعلِّمي رحمه الله تعالى إلى أن الموضوع خاص بما تعمد بوضعه، أما ما لم يتعمد في وضعه ونسب إلى النبيﷺ خطأ فقد سماه الباطل[5].

---

(١) قواعد في علوم الحديث : ٤٢ توجيه النظر : ٢٥٢.
(٢) تحذير المسلمين: ١٨
(٣) المصعد الأحمد: ٣٤/٣٥.
(٤) وقد زاد الشيخ أبو شهبة في تعريفه: أو على من بعده من الصحابة والتابعين، لكنه إذا أطلق ينصرف إلى الموضوع على النبيﷺ، أما الموضوع على غيره فيقيد، فيقال مثلا: موضوع على ابن عباس، أو على مجاهد مثلا اهـ.
الاسرائيليات والموضوعات: ٢٤.
(٥) مقدمة الفوائد المجموعة: ٧.

كما أن بعض علماء الحديث خص تسمية ما نسب إلى النبي ﷺ خطأ من غير قصد بأسماء خاصة، كالادراج، والقلب، والعلة، مما لا يعتبر موضوعا حسب اصطلاحهم وإن كان الحكم فيها الرد، كما أن البعض يرى أن الحكم على الحديث بالوضع وعدمه، إنما هو من الأمور الظنية التي لا ينبغي التسرع فيها، بل الاحتياط فيها ينبغي مراعاته، وعدم التسرع في الحكم بالوضع يقتضي عدم الحكم بالوضع على غير المتعمد. لكن هذا لا يمنع أن نلحق بالموضوع ما نسب إلى النبي ﷺ خطأ مما لم يقله وإن كان بعض الرواة عزاه إليه دون قصد.

والذي دفعني إلى أن الحق بالموضوع ما نسب إليه ﷺ خطأ مكانة ومنزلة حديث رسول الله ﷺ. إذ هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الاسلامي. وقد أوجب الله تعالى على هذه الأمة العمل به، والتثبت في تحمله وفي أدائه، فلا بد من التشدد في قبوله، والتثبت في أخذه، ورد ما غلب على الظن أنه ليس منه، وقد كان هذا هو منهج السلف من المحدثين، ورحم الله تعالى يحيى بن معين فقد كان إماما في ذلك: روى الخطيب بسنده إلى أبي بكر محمدبن خلاد الباهلي قال: أتيت يحيى مرة فقال لي: أين كنت؟ فقلت: كنت عند ابن داود فقال: إني لأشفق على يحيى من ترك هؤلاء الرجال الذين تركهم، فبكى يحيى وقال: لأن يكون خصمي رجلا من عرض الناس شككت فيه فتركته، أحب إلي من أن يكون خصمي النبي ﷺ يقول: بلغك عني حديث سبق إلى قلبك أنه وهم فلِم حدثت به[1]؟

٣ـ المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

عند المقارنة بين المعنى اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي نرى أن المناسبة بينهما ظاهرة ملائمة للمعاني المتعددة.

أما على المعنى الأول: فقد روعي فيه أن الحديث الموضوع: مطروح وملقى لا يستحق الرفع أصلا، بل هو منحط عن الاعتبار والاحتجاج لا ينجبر أصلا[2].

---

(١) الجامع: ١٢٦/٢.

(٢) تنزيه الشريعة ١: ٥، تحذير المسلمين: ١٩

وأما على المعنى الثاني: فالحديث الموضوع ساقط لا يجوز اعتباره ولا الاستدلال به أو رفعه.

وأما على المعنى الثالث: فلِما فيه من معنى التوليد والتسبب في الوجود والتصنيع.

وأما على المعنى الرابع: فالحديث الموضوع ملصق بالنبيﷺ وليس هو مما قاله أو فعله أو أقره[1].

والحديث الموضوع من حيث مادته ونصه ينقسم إلى قسمين:

١ـ أن يضع الواضع كلاما من عند نفسه ثم ينسبه إلى النبيﷺ.

٢ـ أن يأخذ الواضع كلام بعض الصحابة أو التابعين أو الحكماء أو الفقهاء أو غيرهم فينسبه إلى رسول اللهﷺ ليروج وينال القبول[2].

٤ـ هل يعد الموضوع من الحديث، ولم ساغ ذكره في كتبه؟

تبين لنا من تعريف الحديث الموضوع لغة واصطلاحا، أن الذات النبوية ليست مصدره، وإنما هو مختلق ومدسوس عليها وملصق بها، فكان هذا مقتضيا ألا يعدّ الموضوع من الأحاديث النبوية، وبمجرد الحكم عليه بالوضع ترتفع عنه الخصائص التي تعطى لسائر أحاديث المصطفى. وبالتالي فإن ذكره في كتب الحديث وإلحاق كتب الموضوعات بكتب الحديث أمر مخالف للأصل.

إلا أننا نرى أن العلماء خالفوا هذا الأصل وأوردوا كثيرا من الموضوعات بين طيات كتب الحديث بل عدوا كتب الموضوعات من كتب الحديث، ولعل السبب في ذلك أمور:

أولا: إن الحكم على الحديث بالوضع إنما هو حكم ظني يترجح للعالم عدم عزوه

(١) تنزيه الشريعة ١: ٥.

(٢) الاسرائيليات والموضوعات: ٢٤.

إلى النبيﷺ غالبا، ونادرا ما يقطع بأن النبيﷺ لم يقله أو يفعله أو يقره، والحكم بالظن وإن كان راجحا إلا أن احتمال كونه صدقا في نفس الأمر مسوغ لذكره في كتب الحديث واعتباره ضمن كتب الحديث.

ثانيا : إن إدراج الموضوعات في كتب الحديث وعد مؤلفاتها ضمن المؤلفات في الحديث إنما هو بالنظر إلى زعم واضعها.

ثالثا : إنه أُدرج ضمن الحديث واعتبر منه من أجل الوقوف على طرقه التي يتوصل بها لمعرفة كذبه فينفي عنه القبول ويحكم برده[1].

كل هذه الأمور جعلت العلماء يتجاوزون في إدراج الموضوعات ضمن الحديث واعتباره من الحديث وإن كان في الواقع ليس من أحاديث النبيﷺ.

٥- الألفاظ الدالة على الوضع لدى علماء الحديث:

اصطلح علماء الجرح والتعديل على ألفاظ معينة يعدلون بها الرواة، وأخرى يجرحونهم بها، وهي معروفة عندهم «بمراتب الجرح والتعديل» ولكل من القسمين درجات عليا ودنيا وبين ذلك. والذي يهمنا تناوله في هذا المبحث ما يتعلق بالألفاظ المستعملة في الرمي بالوضع والكذب.

وهذه الألفاظ منها ما هو متفق على الاصطلاح به لدى المحدثين، ومنها ما انفرد بها إمام خاص دون غيره إلا أن هذه الاصطلاحات بعضها صريح في دلالته، وبعضها يدل على الوضع بالكناية، لذا فإني أحاول إيراد هذه الألفاظ مبينا ما اتفق عليه منها لدى المحدثين، وما انفرد به بعض العلماء، مع بيان الصريح منها والكناية:

١) الألفاظ المتفق في دلالتها على الوضع، وهي نوعان:

آ- الألفاظ الدالة على الوضع صراحة، وهي مراتب :

المرتبة الأولى :ما كان التعبير فيها بصيغة أفعل كقولهم: أكذب الناس وما يلحق بها

---

(١) فتح المغيث ١: ٢٣٥، تحذير المسلمين: ١٩، لمحات في أصول الحديث: ٣٠٥.

كقولهم فلان أوضع الناس، أو منبع الكذب[1] أو ممن يضرب به المثل في الكذب. أو ممن يضرب المثل بكذبه[2] أو اليه المنتهى في الكذب أو إليه المنتهى في الوضع، أو فلان أحد أركان الكذب[3].

المرتبة الثانية: ما كان التعبير فيها بصيغة المبالغة من مادة الكذب أو الوضع، كقولهم فلان كذاب، فلان وضاع، فلان دجال[4] وفلان أفاك[5].

المرتبة الثالثة: ما كان التعبير فيها بصيغة الفعل، كقولهم فلان يضع الحديث، أو يكذب على رسول الله ﷺ ويلحق بها: فلان وضع حديثا، أو كذب في حديثه، أو فلان يختلق الحديث[6] أو يفتعل الحديث[7] ونحو ذلك كقولهم: رماه فلان بالكذب، وكذّبه فلان[8].

ب: الألفاظ الدالة على الوضع بالكناية:

ومن هذه الألفاظ: قولهم:

---

(١) المصباح في علوم الحديث. للسيد قاسم الأنديجاني: ١٣٩.

(٢) قال الذهبي في ترجمة أحمد بن عبد الله الجويباري: قلت الجويباري: ممن يضرب المثل بكذبه ١: ١٠٧.

(٣) فتح المغيث ١: ٣٤٣، المصباح في علوم الحديث: ١٣٩، أصول الحديث: ٢٧٦.

(٤) فتح المغيث ١: ٣٤٣، أصول الحديث: ٢٧٦.

(٥) قال الذهبي في ترجمة عمرو بن زياد الباهلي، قال أبو حاتم: كان كذابا أفاكا يضع الحديث اهـ ميزان ٣: ٢٦٠، لسان ٤: ٣٦٤، وانظر كذلك ميزان ١: (١٦٢/١١٦).

(٦) فتح المغيث ١: ٣٤٤/٣٤٣.

(٧) قال ابن أبي حاتم في ترجمة سهل بن عامر البجلي: .. سمعت أبي يقول ذلك ويقول: هو ضعيف الحديث روى أحاديث بواطيل أدركته بالكوفه وكان يفتعل الأحاديث. اهـ الجرح ١/٢: ٢١٢.

(٨) كثيرا ما يستخدم الامام البخاري تعبير: رماه فلان بالكذب، أو كذبه فلان لأنه رحمه الله كان يستخدم في التجريح عبارات خاصة سيأتي ذكرها قريبا، ولأنه كان لطيف العبارة في تجريحه، فقد نقل عنه أنه قال: لا يحاسبني الله أني اغتبت احدا اهـ مقدمة الضعفاء الصغير: ١، نقلا عن سير أعلام النبلاء للذهبي.

فلان يزرف الحديث[1]، وقولهم فلان يحدث بالأباطيل، ويحدث بالبواطيل[2] وله أحاديث باطلة[3]، ومن أباطيله. . .[4]، أتى بخبر باطل[5]

وقولهم: فلان له بلايا، ومن بلاياه. . . ، وهذا الحديث من بلاياه[6] لعل البلاء منه[7].

وقولهم: له مصائب، من مصائبه[8]، وقولهم: عنده عجائب[9]، عنده

---

(١) قال ابن أبي حاتم في ترجمة الكلبي، حدثنا أبي نانصر بن علي، وسليمان بن معبد المروزي قالا: حدثنا الأصمعي ناقرة بن خالد قال: كانوا يرون أن الكلبي يزرف -يعني يكذب-. اهـ الجرح ٣/٢: ٢٧١، وفي القاموس في مادة زرف، كقفز، وإليه، تقدم، وفي الكلام زاد، كزرف. . وازدرف اشترى، والناقة حثها، والرجل تقدم، وككناسة الكذاب. . القاموس ٣: ١٤٧.

(٢) قال الذهبي في ترجمة إبراهيم بن زكريا أبو اسحاق العجلي، قال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن عدي: حدث بالبواطيل اهـ ميزان ١: ٣١.

(٣) قال الذهبي: علي بن قتيبة الرفاعي، قال ابن عدي: له أحاديث باطلة عن مالك اهـ ميزان ٣: ١٥١.

(٤) قال الذهبي: في ترجمة العباس بن بكار الضبي: ومن أباطيله عن خالد بن أبي عمرو الأوزاعي عن الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: مكتوب على العرش: لا إله إلا الله وحده، محمد عبدي ورسولي أيدته بعلي اهـ. ميزان ٢: ٣٨٢، لسان ٣: ٢٣٨.

(٥) قال الذهبي في ترجمة أحمد بن عبد الله بن مسمار، عن أبي الربيع الزهراني بخبر باطل في مقتل معاوية اهـ ميزان ١: ١١٠.

(٦) قال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ومن ألفاظهم أيضا: فلان له بلايا، وهذا الحديث من بلاياه، قال البرهان الحلبي: هو كناية عن الوضع فيها أحسب اهـ. هامش تدريب الراوي: ٢٣٤، وقال الذهبي في ترجمة إبراهيم ابن زكريا أبو إسحاق العجلي. . . ومن بلاياه عن همام عن قتادة عن قدامة بن ضمرة، عن الأصبغ بن نباته عن علي مرفوعا اللهم اغفر لمتسرولات أمتي اهـ. ميزان ١: ٣١، وقال في ترجمة أبان بن سفيان المقدسي. . . ومن بلاياه ما روى عن عبد الله بن سعيد عن أيمن بن سفيان عن ضرار بن عمرو عن الحسن عن عمران بن حصين مرفوعا: من خرج يطلب بابا من العلم لينتفع به ويعلمه غيره. . الحديث. اهـ ميزان ١: ٨.

(٧) جاء في هامش كتاب الكشف الحثيث: ابراهيم بن بشر الكسائي. . والخبر أورده ابن عدي في ترجمة شريك القاضي وقال: ابراهيم ليس بذاك المعروف، ولعل البلاء منه اهـ هامش الكشف الحثيث: ١٤.

(٨) قال الذهبي في ترجمة العباس بن بكار الضبي: ومن مصائبه، حدثنا عبدالله بن زياد الكلالي عن الأعمش عن ذر عن حذيفة مرفوعا في المهدي فقال سلمان: يا رسول الله من أي ولدك؟، قال من ولدي هذا وضرب بيده على الحسين اهـ ميزان ٢: ٣٨٢، لسان ٣: ٢٣٧/ ٢٣٨.

(٩) قال أبو الفضل بن طاهر المقدسي: لو كان القرآن في اهاب ما مسته النار. الحديث، فيه عبد الوهاب بن الضحاك قال البخاري: عنده عجائب، اهـ تذكرة الموضوعات: ٤٩.

أوابد، فلان ذو أوابد[1]، من أوابده، هذا من افكه[2]، أو فلان له طامات، أو من طاماته. وقولهم: فلان أحاديثه لا يتابع عليها، لامتنا، ولا اسنادا[3]، وقولهم: يأتي عن الثقات بأشياء موضوعات كأنه المتعمد لها[4] وقولهم يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها[5].

وقولهم: كأنه مما عملت يداه[6] وقولهم: كان يرفع المراسيل، وينظر لها طريق الثقات[7] وقولهم: كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها[8]، وقولهم: ما في الاسناد من يُحمل عليه سواه[9]، وقولهم: آفته فلان، قال برهان الدين الحلبي: والظاهر أن قولهم آفته فلان كناية عن الوضع، ويحتمل أن يكون المراد آفته في رده أو نكارته[10].

---

(١) قال الذهبي في ترجمة أحمدبن اسحاقبن إبراهيمبن نبيطبن شريط شيخ الطبراني، ذو أوابد اهـ المغني ١ : ٣٤.

(٢) قال الذهبي في ترجمة أحمدبن نضر الذراع، قال الدارقطني: دجال، يكنى أبا بكر، فمن اباطيله.. ثم قال: .. فهذا من افك الذراع اهـ. ميزان ١ : ١٦١/١٦٢.

(٣) قال برهان الدين الحلبي في ترجمة خالدبن يزيدبن أسد القسري: ... قال ابن عدي: أحاديثه كلها لا يتابع عليها لا متنا ولا إسنادا اهـ الكشف الحثيث: ٨٢، وقال ابن طاهر المقدسي: حديث «أتاني جبريل فقال لي: أحبب من شئت فإنك مفارقه.» الحديث رواه مدركبن عبد الرحمن الطفاوي، يروي عن حميد ما لا يتابع عليه اهـ تذكرة الموضوعات: ٢.

(٤) قال برهان الدين الحلبي في ترجمة بزيعبن حسان، قال ابن حبان: يأتي عن الثقات بأشياء موضوعات، كأنه المتعمد لها اهـ الكشف الحثيث: ٥٢.

(٥) وقال أيضا في ترجمة بكر بن خنيس الكوفي، قال ابن حبان: يروي عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها. اهـ الكشف الحثيث: ٥٤.

(٦) وقال أيضا في ترجمة أيوببن حوط أبو أمية البصري. قال ابن حبان: منكر الحديث جدا يروي المناكير عن المشاهير كأنه مما عملت يداه اهـ الكشف: ٥١.

(٧) قال ابن طاهر المقدسي: حديث «ان خيار الناس أحسنهم قضاء» فيه يحيى بن محمدبن قيس، كان يرفع المراسيل وينظر له طريق الثقات اهـ تذكرة الموضوعات: ٢١.

(٨) قال ابن حبان في ترجمة محمدبن عبد الرحمن البيلماني: يروي عن أبيه، روى عنه أهل البصرة، كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها، حدث عن أبيه بنسخة شبيها بمائتي حديث كلها موضوعة اهـ المجروحين ٢ : ٦١، المنار المنيف: ٤٧.

(٩) قال برهان الدين الحلبي في ترجمة أحمدبن العباسبن حموية الخلال: متهم روى أبو بكربن شاذان عنه عن الزعفراني عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا، ملعون ملعون من سب أباه... فذكر حديثا طويلا، قال الخطيب: ما في الاسناد من يحمل عليه سواه، وهذا منه كالتصريح أنه وضعه، والله أعلم اهـ الكشف الحثيث: ٢٥.

(١٠) هامش تدريب الراوي: ٢٣٤.

وقال ابن عراق: إن قالوا: منكر، آفته فلان، فمرادهم آفته في نكارته، وإن قالوا: آفته فلان فهذا محل التردد[1]، والظاهر أن هذه العبارة تستخدم في المراتب الدنيا في التجريح، وحديث من وصم بها لا يتقوى ولا يعتضد به ولا يعتبر به ولا يستشهد به، إلا أن القرائن تحدد المراد به، كما أشار إلى ذلك برهان الدين الحلبي وابن عراق فحيث وجدت في كتب الموضوعات تعتبر من الألفاظ الدالة على الوضع وإذا ذكرت في غيرها فالمراد بها الجرح الشديد بغير الوضع.

ويلحق بهذه العبارة قولهم: فلان ساقط، فلان هالك، وفلان أرْم به، وفلان ذاهب أو ذاهب الحديث[2].

وقولهم: فلان يسرق الحديث، وسرقة الحديث لها صورتان:

أ- أن ينفرد محدث بحديث فيدّعي السارق أنه سمعه من شيخ ذلك المحدث وشاركه في روايته[3].

ب- أن يكون الحديث مشهورا براوٍ تفرد به فيسنده السارق لراو آخر من طبقة المحدث الذي انفرد بالحديث[4].

ويرى الإمامان الذهبي والسخاوي أن سرقة الحديث أهون في الاثم من وضعه واختلاقه[5].

الذي يبدو لي والله أعلم أنهما يستويان في الوضع إذ أن كلا من الاختلاق والسرقة نسبة قول لغير قائله، فيشتركان في اختلاق نسبة الحديث لغير قائله، وتختص السرقة بالنسبة لغير النبيﷺ. أما الوضع فيخُتص بالرسولﷺ.

وكذلك قولهم: شبه موضوع، أو كأنه موضوع، أو شبه حديث الكذابين.

---

(١) هامش تدريب الراوي: ٢٣٤

(٢) فتح المغيث ١: ٣٤٤؛ المختصر في علم رجال الأثر: ٦٤/٦٥.

(٣) فتح المغيث ١: ٣٤٤.

(٤) فتح المغيث ١: ٣٤٤.

(٥) فتح المغيث ١: ٣٤٤.

قال السيوطي في حديث: قلوب بني آدم تلين في الشتاء وذلك بأن الله تعالى خلق آدم من طين والطين يلين في الشتاء[1]: لا يصح، وإنما هو محفوظ من قول خالد، كما قال أبو نعيم، والمتهم برفعه عمروبن يحيى، وهو متروك ومحمدبن زكريا يضع، قلت، قال في الميزان: عمروبن يحيى متروك أتى بحديث شبه موضوع وهو هذا، قال: ولا نعلم لشعبة عن ثور رواية[2].

وقال القاوقجي: حديث «كان يشهد مع المشركين مشاهدهم فسمع ملكين أحدهما يقول لصاحبه اذهب حتى تقوم خلفه. . » الحديث، أنكره أحمدبن حنبل جدا وقال: موضوع أو شبيه بالموضوع وقال غيره: منكر، والمعروف عن النبيﷺ خلافه من قوله: «أبغضت إلي الأصنام»، وأنه لم يشهد مشاهدهم، نعم، أخرجه عمه إلى بعض أعيادهم فرجع مرعوبا[3].

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة سالمبن عبدالله الكلابي: روي عن أبي عبدالله القرشي عن ابن عمر عن النبيﷺ أنه قال: خضاب الصفرة للمؤمن، وخضاب الحمرة للمسلم، وخضاب السواد للكافر وهو حديث منكر شبه الموضوع وأحسبه من أبي عبدالله القرشي الذي لم يسَمَّ روىَ عنه اسماعيلبن عياش[4]

وقال الذهبي في ترجمة محمدبن عمر المخرمي بعد ذكر حديث له من طريق ابن عدي قال محمد: أشهد به على عطاء في قبره أنه حدثني به قلت -أي الذهبي- هذا كأنه موضوع[5].

وقال أيضا في ترجمة محمدبن الحارث القرشي: . . . عن ابن عباس، قال: لما حاصر رسول اللهﷺ الطائف، خرج رجل من الحصن واحتمل رجلا من الصحابة

---

(١) الحديث أخرجه أبو نعيم في الحلية ٥: ٢١٦ وقال عقبه: تفرد برفعه عن شعبة عمربن يحيى وهو متروك الحديث وصحيحه من قول خالد حدث به ابن أبي داود عن ابن زكريا. اهـ، انظر الموضوعات ١:١٥٢.

(٢) ميزان الشريفة: ٣: ٢٣٠، لسان ٤: ٣٣٧، اللآلي المصنوعة ١: ٩٨، تنزيه الشريعة ١: ١٧١.

(٣) اللؤلؤ المرصوع: ٥٩.

(٤) الجرح ٢/١: ١٨٥/١٨٦.

(٥) ميزان ٣: ٦٦٩، لسان ٥: ٣٢٠، زاد قوله: وإن لم يكن موضوعا فما في الدنيا حديث موضوع اهـ.

ليدخله الحصن فقال النبي ﷺ :من يستنقذه وله الجنة!!، فقام العباس فمضى فقال: امض ومعك جبريل وميكائيل، فمضى واحتملهما جميعا حتى وضعهما بين يدي النبيﷺ. وكأنه موضوع[1]

وقال الفتني: حديث النهي أن تقص الرؤيا حتى تطلع الشمس، قال النسائي: شبه حديث الكذابين[2].

وقولهم: هذا حديث لا أصل له:

قال السيوطي: قولهم: هذا الحديث لا أصل له، أو ليس له أصل، قال ابن تيمية: معناه أنه ليس له إسناد[3].

---

(١) ميزان ٣: ٥٠٤، لسان ٥: ١١١.

(٢) تذكرة الموضوعات: ١١٦.

(٣) تدريب الراوي: ١٩٥، انظر القاسمي قواعد التحديث: ١٠٣، وقال أبو غدة: قولهم: لا أصل له أو لا أصل له بهذا اللفظ، أو ليس له أصل، أو لا يعرف له أصل، أو لم يوجد له أصل، أو لم يوجد. أو نحو ذلك، هذه الألفاظ يريدون بها أن الحديث المذكور ليس له اسناد ينقل به، قال الحافظ السيوطي: ... وقولهم: هذا الحديث ليس له أصل أو لا أصل له، قال ابن تيمية معناه ليس له اسناد، اهـ، ثم قال: وإذا كان الحديث لا اسناد له، فلا قيمة له، ولا يلتفت إليه، إذا الاعتماد في نقل كلام سيدنا رسول اللهﷺ الينا إنما هو على الاسناد الصحيح وما لا اسناد له، لا صحة له اهـ مقدمة المنار المنيف: ٨.

ويشكل على ما ذهب إليه شيخ الاسلام ابن تيمية من تفسيره قولهم: لا أصل له أي ليس له اسناد من أن بعض الحفاظ تعقبوا أحاديث رويت مسندة بقولهم: لا أصل له، كما ذكر ذلك الذهبي في ترجمة محمدبن عمربن الخطاب العدوي العمري قال ذكره العقيلي وقال: لا يصح حديثه ولا يعرف بنقل الحديث، حدثناه أحمدبن الخليل، وقال حدثنا إبراهيمبن محمد الحلبي، حدثنا محمدبن عبد اللهبن عمربن القاسم، أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا: اقتدوا باللذين من بعدي أبو بكر وعمر. فهذا لا أصل له من حديث مالك، بل هو معروف من حديث حذيفةبن اليمان اهـ ميزان ٣: ٦١٠/٦١١، لسان ٥: ٢٣٧، وزاد وقال العقيلي بعد تخريجه: هذا حديث منكر لا أصل له، وأخرجه الدارقطني من رواية أحمدالخليليالضمري بسنده وساق بسند كذلك ثم قال: لا يثبت والعمري هذا ضعيف، ثم أخرجه عن العباسبن عقدة عن يونسبن سابق حدثنا محمدبن خالد العمري حدثنا مالك به. وقال: كذا قال محمدبن خالد العمري، وأشار إلى أنه واحد واختلف في اسم أبيه. اهـ، فالحديث روي بأسانيد إلى مالك ومع ذلك قال العقيلي والدارقطني: لا أصل له.

وكذلك ما ذكره ابن حجر في ترجمة عليبن قتيبة الرفاعي، قال، قال أحمدبن داود المكي، حدثنا عليبن قتيبة، حدثنا مالك عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنهما مرفوعا «بروا آباءكم تبركم أبناؤكم..» الحديث. وبه عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا «لا تكرهوا مرضاكم على الدواء». اهـ.

وأورد له الدارقطني في غرائب مالك الحديث الأول وقال: تفرد به عليبن قتيبة وكان ضعيفا، ولا يثبت هذا عن =

= أبي الزبير ولا عن مالك. . . وقال العقيلي: يحدث عن الثقات بالبواطيل، وبما لا أصل لـه، وأورد له الأول، وفي آخره «ومن يتصل اليه فلم يقبل لم يرد على الحوض» وأورد له أيضا عن مالك عن موسى الأحمر عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه لكل أمة فتنة، وفتنة أمتي المال. . الحديث، وقال: ليس لهما أصل من حديث مالك ولا من وجهه يثبت. اهـ لسان ٤ : ٢٥٠.

وقال ابن حبان في ترجمة الجارودبن يزيد: روى عن بهزبن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: أترعون عن ذكر الفاجر، أذكروه بما فيه كي يحذره الناس. حدثناه أبو بسطام وجماعة عن سلمةبن شبيب عنه، ثم قال: وأما حديث بهزبن حكيم فما رواه عن بهزبن حكيم إلا الجارود هذا، وقد رواه سليمانبن عيسى الشجري عن الثوري عن بهز، قدم نيسابور فقيل له: إن الجارود يروي هذا الحديث عن بهز، فقال: حدثنا سفيان الثوري عن بهز فصار حديثه، وسليمانبن عيسى تألف في الروايات، واتصل هذا الخبر بعمروبن الأزهر الحراني وكان مطلق اللسان فرواه عن بهزبن حكيم، ورواه العلاءبن بشر لما اتصل عن ابن عيينة عن بهز وقلب متنه، ورواه شيخ من أهل الأيلة يقال له: نوحبن محمد، رأيته وكان غير حافظ للسانه عن أبي الأشعث عن معتمر عن بهز، والخبر أصله باطل، وهذه الطرق كلها بواطيل لا أصل لها. اهـ مجروحين ١ : ٢١٤/٢١٥. قال ابن حجر: وأورد له العقيلي حديث بهز وقال: ليس له أصل من حديث بهز ولا من حديث غيره، ولا يتبع من طريق يثبت. اهـ لسان ٢ : ٩٠.

وقال ابن حبان في ترجمة الحسين بن علوان الكلبي: روي عن هشامبن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ «أربع لا يشبعن من أربع، أرض من مطر، وعين من نظر، وأنثى من ذكر، وطالب علم من علم» وبإسناده قال: كان رسول الله ﷺ إذا أدهن أحد بدهن جعل في راحته اليسرى وبدأ بحاجبيه ثم شاربه ثم لحيته ثم رأسه، وما يشبه هذا مما يكثر ذكره إذا سمعه من ليس الحديث من صناعته اتهمه بالوضع، وروى عن هشامبن عروة عن أبيه عن عائشة قالت «وقّت رسول الله ﷺ للنفساء أربعين يوما الا أن ترى الطهر قبل ذلك فتغتسل وتصلي ولا يقربها زوجها في الأربعين». وروى عن هشامبن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: السخاء شجرة كلها في الجنة أغصانها في الدنيا، فمن تعلق بغصن منها قاده ذلك الغصن إلى الجنة، والبخل شجرة في النار أغصانها في الدنيا، فمن تعلق بغصن منها قاده ذلك الغصن إلى النار. وروى عن هشامبن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء ثم خرج دخلت بعده فلا أرى شيئا إلا أني أجد ريح الطيب فذكرت ذلك له فقال: يا عائشة أما علمت أنا معاشر الأنبياء نبتت أجسامنا على أجساد أهل الجنة. فما خرج منا شيء ابتلعته الأرض.

قال ابن حبان: وليس لهذه الأحاديث كلها أصول، لأنها كلها موضوعة إلا حديث السخاء فإنه يعرف من حديث الأعرج عن عن أبي هريرةاهـ مجروحين ١ : ٢٣٩/٢٤٠.

وقال ابن حجر في ترجمة سليمان بن أحمد الواسطي الحافظ: وأورد له العقيلي عن سويدبن عبد العزيز عن الأوزاعي عن عبد الرحمنبن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها رفعه «من اغبرّت قدماه في سبيل الله فهو حرام على النار»، وقال: لا يتابع عليه، وليس له أصل من حديث الأوزاعي وجاء من غير حديثه بسند صالح اهـ لسان ٣ : ٧٢ فهذه الأحاديث كلها سيقت بأسانيد، ومع ذلك قال فيها العقيلي والدارقطني وابن حبان: أنها لا أصل لها. فدل ذلك على أن تفسير شيخ الاسلام ليس مرادا من قولهم: لا أصل له.

والذي ظهر لي والله أعلم، أن المراد بقولهم: لا أصل له ونحو ذلك، أن الحديث لم يرو بأسناد ثابت صحيح الى من أسند إليه، وإنما ألصق به من قبل الراوي المتهم، وقد تبين ذلك بتفرده في عزوه الرواية إلى من =

وكذلك قول الحافظ المشهور باطّلاعه في الحديث: لا أعرفه، أو لم أعرفه، أو لا يوجد، ونحو ذلك، ولم يتعقبه أحد من الحفاظ، كان ذلك حكما منه على الحديث بالوضع واعتبرت هذه الألفاظ من العبارات الدالة على الوضع.

قال السيوطي: إذا قال الحافظ المطّلع الناقد في حديث لا أعرفه، اعتمد ذلك

= اسندها إليه، وعدم مشاركة غيره له في هذه النسبة. وحيث أن الراوي متهم في ذلك فلا بد من طريق أخرى يثبت بها صحة هذه النسبة.

وهذه الطريق هي التي يعبر عنها بالأصل، وحيث لم يوجد الأصل فإنهم يحكمون على هذه النسبة بالبطلان، ويدل لذلك قول الذهبي: فهذا لا أصل له من حديث مالك. . الخ، أي ليس له اسناد صحيح من حديث مالك، بل هو معروف من طريق ثابت من حديث حذيفة بن اليمان وكذلك ما جاء من قول ابن حبان من قوله: وليس لهذه الأحاديث كلها أصول لأنها كلها موضوعة إلا حديث السخاء فإنه يعرف من حديث الأعرج عن أبي هريرة.

وقول الدارقطني عقب الكلام على أحاديث محمدبن عبد الله العمري: محمدبن عبد الله العمري هذا منكر الحديث يحدث عن مالك بالأباطيل اهـ لسان ٥: ٢٣٧، وقول ابن عدي في ترجمة علي بن قتيبة الرفاعي له أحاديث باطلة عن مالك، إلى غير ذلك من أقوال الأئمة في أن هذه الأحاديث باطلة النسبة إلى من عزيت إليه.

ويؤكد ما ذهبت إليه ما قاله ابن حبان في عبد الرحيم بن حبيب الفاريابي قال: كان يضع الحديث على الثقات وضعا، حدثنا عنه محمدبن اسحاق بن سعيد السعدي وغيره من شيوخنا، لا تحل الرواية عنه، ولا كتبة حديثه إلا للمتبحر في هذه الصناعة، روى ابن عيينة عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: من اجلال الله عز وجل إكرام ذي الشيبة المسلم. فهذا لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ ولا جابر حدث به، ولا أبو الزبير رواه، ولا ابن عيينة قال بهذا الاسناد اهـ مجروحين ٢: ١٥٤ أي أن هذه النسبة إليهم باطلة.

وكذلك ما اشتهر نقله عن الامام أحمدبن حنبل أنه قال: ثلاثة كتب لا أصل لها، المغازي، والملاحم، والتفسير، قال مرعى الحنبلي، قال المحققون: مراده أن الغالب ليس لها أسانيد صحاح متصلة قال السيوطي: الذي صح من ذلك قليل جدا، وقد روى عن ابن عباس في التفسير ما لا يحصى، وقد قال الشافعي رحمه الله: لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيها بمائة حديث. وقال أحمد تفسير الكلبي من أوله إلى آخره كذب، قيل له: فهل النظر فيه يحل؟، قال: لا، وسئل وكيع عن تفسير مقاتل فقال: لا ينظر فيه، فقال: ما أصنع به؟ قال: ادفنه. وليس يصح في ذكر الملاحم والفتن المنتظره إلا أحاديث يسيرة، وأما المغازي فكتب الواقدي قال الشافعي: كذب، وكتب ابن اسحاق أكثرها من أهل الكتاب حيث علمت اهـ رسالة في الموضوعات: ٨/أ/ب، فنرى ابن حبان جعل صنيع عبد الرحيم في عزوه الحديث إلى ابن عيينة وضعا كما أشار إلى ذلك بقوله: كان يضع الحديث على الثقات وضعا، وعبّر عنه بقوله: ليس له أصل، حيث لم يرد من طريق صحيحة معزوة إلى من نسبت إليه، وكذلك اعتبر الامام أحمد الأحاديث الواردة في المغازي والملاحم والتفسير لا أصل لها لعدم صحة أسانيدها إلى من عزيت إليه، لا لعدم وجود أسانيد لها. وكذلك يدل قول ابن حبان على ذلك، وتأويل قول الامام أحمد بتفسيره وتفسير الامام الشافعي أنهم يقصدون بقولهم: ليس له أسناد، إنما هو كناية عن الرمي بالوضع والله أعلم.

في نفيه، كما ذكر شيخ الاسلام[1].

وقال ابن عراق في بيان أمارات الوضع: ومنها ما ذكر الامام فخر الدين الرازي: أن يُرْوى الخبر في زمن قد استقرئت فيه الأخبار ودونت فيفتش عنه فلا يوجد في صدور الرجال ولا في بطون الكتب. فأما في عصر الصحابة، وما يقرب منه حين لم تكن الأخبار استقرئت فإنه يجوز أن يروي أحدهم ما ليس عند غيره، قال العلائي: وهذا إنما يقوم به أي التفتيش عنه الحافظ الكبير الذي قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو معظمه، كالامام أحمد وعلي بن المديني ويحيى بن معين ومن بعدهم كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة، ومن دونهم كالنسائي ثم الدارقطني، لأن المآخذ التي يحكم بها غالبا على الحديث بأنه موضوع إنما هي جمع الطرق والاطلاع على غالب المروى في البلدان المتنائية بحيث يعرف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم، وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة فكيف يقضي بعدم وجدانه للحديث بأنه موضوع، هذا مما يأباه تصرفهما قال ابن عراق: فاستفدنا من هذا أن الحفاظ الذين ذكرهم وأضرابهم إذا قال أحدهم في حديث لا أعرفه، أو لا أصل له كفى ذلك في الحكم عليه بالوضع[2].

وكذلك قولهم: لا يصح، أو لا يثبت.

كثير من العلماء يتعقبون الحديث بقولهم: لا يصح، أو لا يثبت[3] ويقصدون

---

(١) تدريب الراوي ١: ٢٩٧/٢٩٦، وقال أيضا: ومن المقطوع بكذبه ما نقب عنه من الأخبار ولم يوجد عند أهله من صدور الرواة وبطون الكتب اهـ تدريب: ٢٧٧، قال أبو غدة: قولهم في الحديث لا أعرفه أو لم أعرفه أو لم أقف عليه، أو لا أعرف له أصلا، أو لم اجد له أصلا، أو لم أقف له على أصل، أو لا أعرفه بهذا اللفظ أو لم يرد فيه شيء أو لا يعلم من أخرجه ولا اسناده ونحو هذه العبارات إذا صدر من أحد الحفاظ المعروفين ولم يتعقبه أحد كفى للحكم على ذلك الحديث بالوضع اهـ مقدمة المصنوع: ٠٩/٠٨

(٢) تنزيه الشريعة ١: ٨/٧، وانظر مقدمة المصنوع ٩/ ١٠، مع زيادات للشيخ أبي غدة، وقال القاسمي: إذا قال الحافظ الناقد المطلع في حديث: لا أعرفه اعتمد ذلك في نفيه لأنه بعد التدوين والرجوع الى الكتب المصنفة يبعد عدم اطلاعه على ما يورده غيره، فالظاهر عدمه اهـ قواعد التحديث: ١٠٣.

(٣) ومثله قولهم: لم يصح أو لم يثبت، أو ليس بصحيح، أو ليس بثابت، أو غير ثابت، أو لا يثبت فيه شيء انظر مقدمة المصنوع في الحديث الموضوع: ١٠

بذلك الحكم على الحديث بالوضع، وهذا الاطلاق خاص إذا ذكر قولهم في كتب الضعفاء والموضوعات أما إذا ذكر ذلك في كتب الأحكام والخلاف، فإنهم يريدون نفي الصحة الاصطلاحية، ولا يلزم من نفيها، إثبات الوضع بل يجوز فيه الحسن أو الضعف والله أعلم[1].

---

(١) استخدم هذه العبارات في الدلالة عليها على الوضع وأكثر من التعبير بها ابن الجوزي، كما أشار إلى ذلك أبو غدة اذ يقول: وقد عددت الأحاديث التي قال فيها ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، لا يصح فزادت على ثلاثمائة حديث اهـ مقدمة المصنوع: ١٢، وقد تبعه في هذا الاستعمال الحفاظ السيوطي وابن عراق والشوكاني، وكلهم يعنون بعدم الصحة، البطلان، والوضع اذ ان كلامهم دائر حول الأحاديث الموضوعة. وقد اعترض عليهم بعض العلماء بأن قولهم: لا يصح، إنما يعني نفي الصحة الاصطلاحية، ولا يلزم منه نفي الحسن والضعف، كما أن هناك فرقا بين قولهم: لا يصح وبين قولهم موضوع. قال الزركشي في نكته على ابن الصلاح: بين قولنا موضوع وبين قولنا لا يصح، بون كبير، فإن الأول اثبات الكذب والاختلاق والثاني اخبار عن عدم الثبوت، ولا يلزم منه إثبات العدم (هكذا جاء النص ولعل مراده والثاني اخبار عن عدم الصحة، ولا يلزم منه اثبات العدم)، وهذا يجيء في كل حديث قال فيه ابن الجوزي: لا يصح ونحوه اهـ. انظر اللآلي المصنوعة ١: ١١، تنزيه الشريعة١: ١٤٠، وقد تبع الزركشي في ذلك ابن حجر، فقد ذكر السخاوي عنه قوله: ان لفظ لا يثبت لا يلزم منه أن يكون موضوعا، فإن الثابت يشمل الصحيح فقط، والضعيف دونه. اهـ انظر تذكرة الموضوعات للفتني: ٧ قواعد التحديث: ١٠٣، وكذلك السمهودي عقب قول الامام أحمد على حديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء: لا يصح، قال السمهودي: لا يصح أن يكون باطلا، فقد يكون غير صحيح وهو صالح للاحتجا به، اذ الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف اهـ. انظر الرفع والتكميل: ١٣٨، نقلا عن السمهودي في ك... جواهر العقدين في فضل الشرفين. وكذلك الزرقاني في شرح المواهب اللدنيّة عند كلامه على حديث: يطلّ... ليلة النصف من شعبان. . . الحديث قال: ونقل القسطلاني عن ابن رجب أن ابن حبان صححه، فيه رد على قول ابن دحية: لم يصح في ليلة نصف شعبان شيء إلا أن يريد نفي الصحة الاصطلاحية، فإن حديث معاذ هذا حسن لا صحيح، اهـ الرفع والتكميل: ١٤٠ نقلا عن المواهب، وكذلك من ذهب الى التفريق بين قولهم موضوع، وبين قولهم: لايصح، على القاريء في كتابيه الموضوعات الكبرى، والمصنوع في الحديث الموضوع، قال في الأول عند حديث «من طاف بهذا البيت أسبوعا وصلى خلف المقام ركعتين، وشرب من ماء زمزم، غفرت له ذنوبه بالغة ما بلغت. قال السخاوي: لايصح، وقد ولع به العامة كثيرا لا سيما بمكة بحيث كتب على بعض جدارها الملاصق لزمزم وتعلقوا في ثبرته ...م وشبهه بما لا تثبت الأحاديث النبوية بمثله، قلت: وحيث أخرجه الواحدي في تفسيره والجندي في فضائل مكة، والديلمي في مسنده بلفظ من طاف بالبيت أسبوعا ثم أتى مقام ابراهيم فركع عنده ركعتين ثم أتى زمزم فشرب من مائها، أخرجه الله من ذنوبه كيوم ولدته أمه، لا يقال انه في موضوع، غايته انه ضعيف، مع أن قول السخاوي: لا يصح، لا ينافي الضعف والحسن، الا أن يريد به انه لا يثبت، وكأن المزي فهم هذا المعنى حتى قال في مختصره: انه باطل لا أصل له. اهـ الموضوعات الكبرى (الاسرار المرفوعة): ١٢١، وكذلك حكى القاريء قول الزركشي مؤيدا له في ديباجتي كتابه الموضوعات الكبرى (الاسرار المرفوعة)، وكذلك الموضوعات الصغرى (المصنوع) فقال في مقدمة الموضوعات الكبرى: ثم ما اختلفوا في أنه موضوع تركت ذكره للحذر من الخطر لاحتمال أن يكون موضوعا من طريق وصحيحا من ...حه

ومن الألفاظ التي استعملها العلماء في الرمي بالكذب والوصم بالوضع: ما يلي:

قولهم: فلان جراب الكذب.

وقولهم: فلان ينسبونه إلى الكذب.

= آخر، فإن هذا كله بحسب ما يظهر للمحدث من حيث نظرهم إلى الاسناد، وإلا فلا مطمع للقطع في مقام الاسناد لتجويز العقل أن يكون الصحيح في نفس الأمر ضعيفا أو موضوعا. والموضوع صحيحا مرفوعا، إلا الحديث المتواتر، فإنه في إفادة العلم اليقيني يكون مقطوعا، ولذا قال الزركشي: بين قولنا لم يصح، وقولنا موضوع بين بين، فإن الوضع إثبات الكذب، وقولنا لم يصح إنما هو إخبار عن عدم الثبوت، ولا يلزم منه إثبات العدم، والله سبحانه أعلم اهـ الموضوعات الكبرى: ٢٢/٢١، ونحوه من الموضوعات الصغرى: ١٨/١٧.

ومن يرى التفريق كذلك الفتني فقد ساق في مقدمة كتابه قول الزركشي وقول السيوطي في الوجيز فرق بين المنكر والموضوع. كذلك قول ابن حجر الذي أورده السخاوي، ثم أيد كل هذه الأقوال واستحسنها. انظر مقدمة تذكرة الموضوعات: ٧، وممن صار الى ذلك أيضا اللكنوي انظر الرفع والتكميل: ١٤٢/١٣٧، والقاسمي في قواعد التحديث: ١٠٤/١٠٣، والمعلمي في تعليقه على الفوائد المجموعة انظر: ٢٠، وقد حكى أقوالهم كلها الشيخ أبو غدة في مقدمة كتاب المصنوع لعلي قاري من ص١٣/١٢، فانظره. فكل هؤلاء ذهبوا إلى أن عبارة لا يصح أو لا يثبت لا يعبر بها عن الوضع والبطلان ولا تدل على أن المراد بالحديث الموصوف بها أنه موضوع مكذوب، بل غاية ما تدل عليه هو نفي الصحة الاصطلاحية، ولا يلزم من نفيها نفس الحسن أو الضعف، واعتبروا أقوال الأولين خطأ، بل شنعوا عليهم فيما ذهبوا إليه.

وقد جمع بعضهم بين أقوال الطائفتين، ونزل كل قول من أقوالهم على اطلاق معين بما ملخصه أنها إذا قيلت في كتب الأحكام والخلاف، قصد بها المعنى الاصطلاحي وهو نفي الصحة، أما اذا جاءت في كتب الموضوعات والضعفاء، فيراد بها البطلان والوضع.

وممن قال بذلك المسند الأوحد ابن همات الدمشقي، فقد نقل عنه الكوثري قوله من كتاب التنكيت والافادة في تخريج خاتم سفر السعادة: أعلم أن البخاري وكل من صنف في الأحكام يريد بقوله: لم يصح أو لم يثبت، المعنى الأعم، ولا يلزم من الأول نفي الحسن أو الضعف، ويلزم من الثاني البطلان اهـ أبو غدة مقدمة المصنوع ١١/١٠ نقلا عن الكوثري في مقدمة انتقاد المغني.

وكذلك الكوثري ذهب إلى ما ذهب اليه ابن همات فقال في مقدمة كتاب المقالات: ان قول النقاد في الحديث أنه لا يصح بمعنى أنه باطل في كتب الضعفاء والمتروكين لا بمعنى أنه حسن وإن لم يكن صحيحا كما نص على ذلك أهل الشأن بخلاف كتب الأحكام كما أوضحت ذلك في مقدمة انتقاد المغني اهـ مقدمة المصنوع: ١١ نقلا عن الكوثري.

وقد تعرض للمسألة بإسهاب الشيخ أبو غدة، وأورد أقوال الأئمة، ورجح القول الأخير وساق له من الأمثلة التي استخدم فيها الأئمة الذين عنوا بالكلام على الموضوعات عبارات لا يصح أو لا يثبت أو لم يصح أو لم يثبت أو ليس بصحيح أو ليس بثابت أو غير ثابت أو لا يثبت في شيء ونحو هذه التعابير إذا قالوها في كتب الضعفاء أو الموضوعات، فالمراد بها أن الحديث المذكور موضوع لا يتصف بشيء من الصحة، وإذا قالوها في كتب أحاديث الأحكام، فالمراد بها نفي الصحة الاصطلاحية اهـ مقدمة المصنوع: ١٠.

وقولهم: وجدت حديثه كذبا وزورا.
وقولهم: حديثه يدل على الكذب.
وقولهم: ليس بمحل أن يؤخذ عنه العلم لأنه كذاب.
وقولهم: لا أرى حديثه يشبه حديث أهل الصدق.
وقولهم: كأنه واضع هذه الخرافة.
وقولهم: أتى بحديث باطل لعله هو المتفضل بوضعه.
وقولهم: غالب ظني أن الحديث من عمل فلان.
وقولهم: حدث بموضوعات.
وقولهم: فلان عن فلان بخبر باطل فهو آفته.
وقولهم: خبيث الحديث
وقولهم: كان زيفا
وقولهم: ساقط
وقولهم: دامـــر
وقولهم: قد فرغ منه منذ دهـــر.

٢ـ العبارات التي تفرد بها بعض أئمة الجرح والتعديل وقصد بها الرمي بالوضع:

وثمة ألفاظ استخدمها بعض أئمة الحديث للتعبير بها في الطعن بالكذب والرمي بالوضع وهذه العبارات استعمالات خاصة لا تدل بظاهرها على الطعن بالكذب، إلا أن هؤلاء الأئمة استعملوها لمناسبة ما، وغالبهم آثر استعمال هذه الألفاظ غير الصريحة تجنبا للغيبة أو تكسية للألفاظ وتحسينا لها بالرغم من أن هذه العبارات استعملها سائر علماء الحديث في الدلالة على معان مغايرة للاستعمال الذي أطلقته الطائفة الأولى، إلا أن علماء الجرح والتعديل ميزوا بين الاستعمالين، وبينوا ذلك بالتفريق بين الاستعمالين، وحددوا مقصد كل إمام بما استخدم من ألفاظ، وإتماماً للفائدة أرى بيان هذه العبارات معزوة إلى قائليها بإيجاز:

١ـ قول أبي حاتم الرازي: فلان مود

قال السخاوي: وكذا ينبغي تأمل الصيغ، فرب صيغة يختلف الأمر فيها بالنظر إلى اختلاف ضبطها كقولهم: فلان مود، فإنه اختلف في ضبطها فمنهم من يخففها أي هالك، قال في الصحاح: أودي فلان، أي هلك، فهو مود، ومنهم من يشددها مع الهمز أي حسن الأداء أفاده شيخي في ترجمة سعدبن سعيد الانصاري في مختصر التهذيب نقلا عن أبي الحسن بن القطان الفاسي[1].

وقوله أيضا: بين يدي عدل، أو على يدي عدل.

قال ابن أبي حاتم في ترجمة جبارةبن المغلِّس: سألت أبي عن جبارة فقال: هو على يدي عدل، مثل القاسمبن أبي شيبة[2]. قال الحافظ السخاوي: وأفاد شيخنا أيضا أن شيخه الشارح كان يقول في قول أبي حاتم: هو على يدي عدل، انها من ألفاظ التوثيق، وكان ينطق بها هكذا بكسر الدال الأولى بحيث تكون اللفظة للواحد وبرفع اللام وتنوينها، قال شيخنا: كنت أظن ذلك كذلك إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال في ترجمة جبارةبن المغلس: سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث: ثم قال: سألت أبي عنه فقال: هو على يدي عدل، ثم

---

(١) فتح المغيث ١: ٣٤٩/٣٤٨: قال الذهبي: وقال أبو حاتم: سعدبن سعيد، مود، قال شيخنا ابن دقيق العيد، اختلف في ضبط مود، فمنهم من خففها أي هالك، ومنهم من شددها أي حسن الأداء اهـ ميزان ٢: ١٢٠ قلت: مما ينبغي أن يلاحظ ان الذي جاء في الجرح والتعديل ما يلي: حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي قال أبو محمد: يعني أنه كان لا يحفظ يؤدي ما سمع اهـ. الجرح ٢/١: ٨٤، قال الشيخ المعلمي تعليقا: سقط من م (يعني سقط من قوله، قال ابو محمد إلى قوله ما سمع) وذكر المزي حاصل ما تقدم، وذكر ابن حجر فيما زاده، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ذكر أبي عن اسحاق ابن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي، كذا قال، وإنما وقع في نسخته سقط فتدبر. اهـ هامش الجرح ٢/١: ٨٥/٨٤، وقال الحافظ ابن حجر: وقال ابن أبي حاتم، سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري يؤدي يعني أنه كان لا يحفظ ويؤدي ما سمع اهـ تهذيب ٣: ٤٧٠، وقال ابن أبي حاتم في الجرح: ذكر أبي عن اسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي، قال ابو الحسن ابن القطان الفاسي: اختلف في ضبط هذه اللفظة، فمنهم من يخففها أي هالك ومنهم من يشددها أي حسن الأداء اهـ تهذيب ٣: ٤٧١.

(٢) الجرح ١/١: ٥٥٠.

حكى أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف، ولم ينقل عن أحد فيه توثيقا[١] ومع ذلك فما فهمت معناها ولا اتجه لي ضبطها ثم بان لي أنها كناية عن الهالك، وهو تضعيف شديد[٢]

٢- قول معمر: كان يثَبِّج الحديث:

قال البخاري في ترجمة اسماعيل بن شروس، قال عبد الرزاق عن معمر، كان يثبج الحديث[٣].

قال المعلمي تعليقا: هكذا في الأصلين وبهامش كد[٤] أي لا يأتي به على الوجه، أقول: وفي الميزان ولسانه عن ابن عدي حكاية هذه الكلمة عن البخاري

---

(١) وترجمته كما أوردها ابن أبي حاتم: جبارة بن المغلس أبو محمد الحماني الكوفي، روى عن محمد بن طلحة وأبي بكر النهشلي وقيس بن الربيع، ضعيف الحديث، سمعت أبي يقول ذلك، قال أبو محمد: روى عن سعيد بن الحسن، روى عنه أبو سعيد الأشج حدثنا عبد الرحمن حدثنا حسين بن الحسن قال سمعت يحيى بن معين يقول: جبارة كذاب، قال أبو محمد: كان أبو زرعة حدث عنه في أول أمره، وكناه قال: حدثنا أبو محمد الحماني، ثم ترك حديثه بعد ذلك فلم يقرأ علينا حديثه.

حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبا زرعة ذكر جبارة بن المغلس فقال، قال لي ابن نمير: ما هو عندي ممن يكذب، قلت: كتبت عنه؟ قال: نعم، قلت: تحدث عنه؟، قال: لا، قلت: ما حاله؟ قال: كان يوضع له الحديث فيحدث به، وما كان عندي ممن يتعمد الكذب، سألت أبي عن جبارة فقال: هو على يدي عدل مثل القاسم بن أبي شيبة اهـ الجرح ١/١ : ٥٥٠.

(٢) وهو مثل يضرب لمن يتيقن هلاكه، ويئس منه، وقد أشار السخاوي إلى كتابي اصلاح المنطق لابن السكيت وأدب الكاتب لابن قتيبة في سبب ضرب هذا المثل، قال ابن السكيت: وقول الناس للشيء اذا يئس منه: هو على يدي عدل. قال ابن الكلبي. هو العدل بن جزء، وجزء جميعا ابن سعد العشيرة، وكان ولي شرط تبع فكان تبع اذا أراد قتل رجل دفعه إليه فقال الناس: وضع على يدي عدل. اهـ اصلاح المنطق: ٣١٥ وانظر فتح المغيث ١ : ٣٤٩.

وقال ابن قتيبة: ويقولون: هو على يدي عدل، قال ابن الكلبي، هو العدل بن جزء بن سعد العشيرة وكان ولى شرطة تبع، وكان تبع اذا أراد قتل رجل دفعه اليه فقال الناس: وضع على يدي عدل، ثم قيل ذلك لكل شيء قد يئس منه اهـ أدب الكاتب وانظر فتح المغيث: ١ : ٣٤٩ وقال السخاوي: وذكر أبو الفرج الأصبهاني بسند له أن أبا عيسى بن الرشيد وطاهر بن الحسين كانا يتغذيان مع المأمون، فأخذ أبو عيسى هندباه فغمسها في الخل وضرب بها عين طاهر، فانزعج وقال: يا أمير المؤمنين: احدى عيني ذاهبة، والأخرى على يدي عدل يفعل بي هذا بين يديك.. انظر فتح المغيث ١ : ٣٤٩.

(٣) التاريخ الكبير ١ / ١ : ٣٥٩ / ٣٦٠، ميزان ١ : ٢٣٤.

(٤) رمز الى احدى النسخ التي اعتمد عليها المعلمي في تحقيق كتاب التاريخ الكبير.

بلفظ «يضع» فلزم من ذلك ما لزم والله المستعان[1].

وقال الذهبي: اسماعيل بن شروس الصنعاني أبو المقدام، روى عبد الرزاق، عن معمر قال: كان يثبج الحديث. قلت: يروى عن عكرمة. وقال ابن عدي قال البخاري قال معمر: كان يضع الحديث، وقال عبد الرزاق قلت لمعمر: مالك لم تكتب عن ابن شروس؟ قال: كان يثبج الحديث[2].

وقال الفيروزابادي: الثبج محرّكه ما بين الكاهل الى الظهر، ووسط الشي ومعظمه، وصدر القطا، واضطراب الكلام، وتفتيته، وتعمية الخط وترك بيانه كالتثبج ا. هـ.[3].

٣- قول الامام الشافعي: حديثه ليس بشيء:

قال السخاوي: على أننا قد روينا عن المزني قال، سمعني الشافعي يوما وأنا أقول: فلان كذاب فقال لي يا إبراهيم: اكس الفاظك، حسنها، لا تقل كذاب، ولكن قل: حديثه ليس شيء، وهذا يقتضي أنها حيث وجدت في كلام الشافعي، تكون في المرتبة[4].

---

(١) هامش التاريخ الكبير ١/١ : ٣٥٩.

(٢) في نسخة الميزان التي بين أيدينا هكذا يثبج في الموضعين، وفي لسان الميزان: كلمة يضع بدلا عن يثبج في الموضعين، وتعليق الشيخ المعلمي على قول معمر يشعر بأن معمرا لم يقصد بقوله - يثبج بمعنى يضع وإنما هو بمعنى لا يأتي به على الوجه، وإنما فهم ذلك من إبدال ابن عدي كلمة يثبج بيضع، وتبعه على ذلك الذهبي وابن حجر.

والظاهر ان بعض نسخ الميزان جاءت فيها الكلمة يثبج، وبعضها -يضع- والأخرى هي التي وقعت للحافظ ابن حجر حيث لم يذكر في اللسان كلمة يثبج، لكن من المسلم به أن معمرا استعمل كلمة يثبج كما نقل عنه ذلك الإمام البخاري وكما جاء في بعض نسخ الميزان. والذي يظهر لي والله أعلم أن تفسير كلمة يثبج بمعنى: لا يأتي به على الوجه - هو من قبل أحد العلماء الذين كانت لهم تعليقات على التاريخ الكبير، كما أورد ذلك المعلمي، وهو فهم للمعلق وإن كان الظاهر أن معمرا يقصد بيثبج أنه يضع حيث صرح بذلك، كما نقله ابن عدي عنه، قال الذهبي، وقال ابن عدي: قال البخاري، قال معمر: كان يضع الحديث اهـ ميزان ٨/٢٣٤، لسان ١ : ٤١١.

(٣) القاموس المحيط ١ : ١٨٠،

(٤) وانظر هامش قواعد في علوم الحديث : ٥٥٢ حيث نقل الشيخ أبو غدة ذلك عن السخاوي من فتح المغيث ومن الاعلان بالتوبيخ.

قال الشيخ أبو غدة: وهذا يقتضي أنها حيث وجدت في كلام الشافعي أو المزني تكون من الرتبة الأولى، فهي عندهما من ألفاظ المرتبة السادسة التي هي أشد ألفاظ التجريح، ولكنها كناية وليست بالصريح[1].

وقوله أيضا: فلان الرواية عنه حرام.

قال الذهبي في ترجمة حرام بن عثمان، وقال الشافعي وغيره: الرواية عن حرام حرام[2].

٤ـ قول البخاري: منكر الحديث:

قال الذهبي: ونقل عن ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه[3].

قال الشيخ أحمد شاكر: وكذلك قوله: منكر الحديث، فإنه يريد به الكذاب[4].

---

(١) هامش قواعد علوم الحديث: ٢٥٢، قلت: وهذه العبارة لدى غالب المحدثين من عبارات التجريح، لكنها ليست من ألفاظ الرمي بالوضع، وإنما انفرد بها الامام الشافعي، وأما ابن معين، فإنه يقصد بها تضعيف الرواة في غالب اطلاقه ليس بشيء. وتارة يقصد بها قلة حديث الراوي. انظر تفصيل ذلك فيما ذكر اللكنوي في الرفع والتكميل: ١٥٣/١٥٢، وتعليق أبي غدة عليه هامش ١٥٣/١٥٢، وكذلك استدراكه فيما ألحقه بالكتاب من ٣٨٩/٣٨٢، وانظر قواعد في علوم الحديث: ٢٦٣.

(٢) ميزان ٤٦٨/١، لسان ٢: ١٨٢.

(٣) ميزان ١: ٦، في ترجمة أبان بن جبلة الكوفي ٢: ٢٠٢ في ترجمة سليمان بن داود اليمامي.

(٤) الباعث الحثيث: ١٠٦، وقد اختلفت عبارات المحدثين في التجريح بالنكارة، واختلف تبعا لذلك قصدهم ومرادهم، فجاء من عبارتهم: منكر الحديث، روى مناكير، روى أحاديث منكرة، أنكر ما روى فلان وهذا حديث منكر.

فالامام البخاري يعني بقوله: فلان منكر الحديث، إنه لا تحل الرواية عنه وهو الطعن بالرمي بالكذب كما أشار الى ذلك الشيخ أحمد شاكر واللفظة عينها يعني بها المتأخرون من المحدثين حديث الفاسق بغير الكذب أو المبتدع أو فاحش الغلط، وأما قولهم: روى مناكير، أو روى أحاديث منكرة، فالمنقول عن الامام أحمد أنه يقصد تفرد الراوي وإن كان ثقة، ويقصد بها غالب المحدثين مخالفة الراوي الضعيف لروايات الثقات وأما قولهم: أنكر ما روى، أما أن يراد به، أغرب مروياته، أو الأحاديث التي رواها مخالفا فيها من هو أوثق منه. وأما قولهم: هذا حديث منكر، فهو على قصد الامام أحمد: حديث فرد، وعلى ما ذهب اليه المتأخرون أنه حديث رواه ضعيف خالف فيه الثقات. فنرى أن المحدثين اختلفوا في مرادهم من هذه العبارات، والقرينة تحدد المقصود، وقد=

وقال السيوطي : ويطلق ـ أي البخاري ـ منكر الحديث على من لا تحل الرواية عنه[1].

وقوله أيضا : سكتوا عنه.

قال العراقي في شرح الفيته : فيه نظر، وسكتوا عنه، هاتان العباراتان يقولهما البخاري فيما تركوا حديثه[2].

وقال البخاري : يوسف بن خالد بن عمير البصري السمتي القرشي : سكتوا عنه، قال لي محمدبن المثنى مات عبدالأعلىبن عبد الأعلى سنة ١٨٩هـ، ومات فيها السمتي، قال ابن معين وعمروبن علي: يوسف يكذب كنيته أبو خالد[3].

وقال السخاوي : وكذا منها مجمع على تركه : وهو على يدي عدل، أو مود بالتخفيف، كما سيأتي معناهما أو فيه نظر وفلان سكتوا عنه، وكثيرا ما يعبر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه. بل قال ابن كثير أنهما أدنى المنازل عنده وأردأها[4].

وقال السيوطي : تنبيهات : البخاري يطلق: فيه نظر، وسكتوا عنه فيمن تركوا حديثه[5].

= اقتصر بعضهم على لفظ من هذه العبارات، كالامام البخاري في اقتصاره على منكر الحديث، وتعيينه قصده، وبعضهم استعمل أكثر من عبارة ولم يعين المراد من ذلك، إلا أن المتأخرين عينوا قصده ومراده وذلك باستقرائهم أقواله وتتبعها وبيان مراده منها وترجيحه. انظر الرفع والتكميل: ١٤٣/١٥٢، وانظر تعليق أبي غدة، فقد حاول استيفاء قصد المحدثين من هذه الألفاظ، وكذلك انظر قواعد استيفاء قصد المحدثين من هذه الألفاظ، وكذلك انظر قواعد في علوم الحديث: ٢٥٨.

(١) تدريب الراوي: ٢٣٥.

(٢) انظر مقدمة الضعفاء الصغير: ١، الرفع والتكميل: ٢٥٤.

(٣) التاريخ الكبير ٤/٢ : ٢٨٨، فبالرغم من نقله تصريح ابن معين وعمروبن علي تكذيبه ـ أي السمتي ـ إلا أنه قال فيه: سكتوا عنه.

(٤) تدريب الراوي: ٢٣٥.

(٥) اختصار علوم الحديث لابن كثير: ١٠٦، وانظر المصباح في علوم الحديث: ١٠٥/١٠٦ والرفع والتكميل: ٢٥٤، ونقله كلام الذهبي من كتابه سير أعلام النبلاء.

وقال ابن كثير: وثمّ اصطلاحات لاشخاص ينبغي الوقوف عليها من ذلك أنّ البخاري اذا قال في الرجل: سكتوا عنه أو فيه نظر فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح فليعلم ذلك.

وكذلك قوله: فيه نظر، أو في حديثه نظر.

قال الذهبي: حتى انه ـ أي البخاري ـ قال: إذا قلت: فلان في حديثه نظر هو متهم واه[1].

وقال في ترجمة عبد اللهبن داود الواسطي: قال البخاري فيه نظر[2] ولا يقول هذا الا فيمن يتهمه غالبا[3]، وقد مر معنا أيضا نقل العلماء عنه قوله: فيه نظر، أو في حديثه نظر ضمن الكلام على قوله: سكتوا عنه[4]

---

(١) الرفع والتكميل: ٢٥٤، مقدمة الضعفاء: ١.

(٢) التاريخ الكبير ٨٢:٣/١، ميزان ٢: ٤١٥.

(٣) ميزان ٢: ٤١٦.

(٤) قال التهانوي: البخاري يطلق فيه نظر أو سكتوا عنه فيمن تركوا حديثه اهـ. قواعد في علوم الحديث: ٢٥٤، قال أبو غدة: هذا هو المشهور المعروف في مراد البخاري من قوله: فيه نظر.. ثم قال: وقد كتب إليّ شيخنا العلامة المحدث النبيل حبيب الرحمن الأعظمي تعليقا على ما نقله اللكنوي عن العراقي والذهبي يقول سلمه الله: لا ينقضي عجبي حين أقرأ كلام العراقي والذهبي هذا ثم أرى أئمة هذا الشأن لا يعبأون بهذا فيوثقون من قال فيه، البخاري: فيه نظر ويدخلونه في الصحيح، ثم ساق أمثلة ذكر فيها تمامبن نجيح قال البخاري: فيه نظر، ووثقه ابن معين، وقال فيه البزار: صالح الحديث، وان البخاري روى له أثرا موقوفا معلقا في رفع عمربن عبد العزيز يديه حين يركع.

وراشد بن داود الصنعاني، قال البخاري فيه نظر: ووثقه يحيىبن معين ودحيم، وابن حبان، وروى له النسائي وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.

وثعلبه بن يزيد الحماني، قال البخاري: في حديثه نظر لا يتابع على حديثه، وقد وثقه النسائي وقال ابن عدي: لم أر له حديثا منكرا في مقدار ما يرويه، وقال ابن حجر: صدوق شيعي.

وجعدة المخزومي، قال البخاري: لا يعرف إلا بحديث فيه نظر، وروى له الترمذي. وقال ابن حجر: مقبول.

وجميع بن عمير التميمي، قال البخاري: في أحاديثه نظر، وقد وثقه العجلي، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال الساجي: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء ويتشيع، وروى له الأربعة.

وحبيب بن سالم، قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن عدي: ليس في متون أحاديثه، حديث منكر، بل قد أضطرب في أسانيدها، يروي عنه ووثقه أبو داود وابن حبان، وروى له مسلم والأربعة وقال ابن حجر: لا بأس به.

=

= وحريش بن خريت، قال البخاري: فيه نظر، قال أبوعبدالله: أرجو قال المعلمي تعليقا: كأنه يزيد أرجو أنه لا بأس به، وقال أبو حاتم الرازي: لا بأس به، وقال ابن حجر قال البخاري في تاريخه: أرجو أن يكون صالحا.
وسليمان بن داود الخولاني قال البخاري: فيه نظر، وقد أثنى عليه أبو زرعة، وقال أبو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ، قال ابن حجر: لا ريب أنه صدوق.
وطالب بن حبيب المدني الانصاري، قال البخاري: فيه نظر، وروى له أبو داود، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، ووثقه ابن حبان والهيثمي في مجمع الزوائد.
وصعصعة بن ناجية. قال البخاري: فيه نظر، وهو صحابي، ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب والاصابة.
وعبد الرحمن بن سليمان الرعيني. قال البخاري: فيه نظر وقد وثقه ابن يونس وقال أبو حاتم: ما رأيت في حديثه منكرا وهو صالح الحديث، وأخرج له مسلم حديثا، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: لا بأس به.
ثم قال: والصواب عندي أن ما قاله العراقي ليس بمطرد ولا صحيح على اطلاقه، بل كثيرا ما يقوله البخاري ولا يوافقه عليه الجهابذة، وكثيرا ما يقوله ويريد به اسنادا خاصا كما قال في التاريخ في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد رائي الأذان: فيه نظر لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعضهم، وكثيرا ما يقوله ولا يعني الراوي بل حديث الراوي، فعليك بالتثبت والتأني، اهـ كلام الأعظمي بتصرف.
قال أبو غدة: وقد أيقظ حفظه الله تعالى الى موضوع هام من العلم كان مأخوذا بالتسليم والمتابعة من العلماء فجزاه الله خيرا عن السنة وعلومها. وهذه الأمثلة التي ذكرها على كثرتها هي غيض من فيض مما في كلام البخاري في كتبه مثل التاريخ الكبير والضعفاء الكبير وغيرهما فيستحق هذا الموضوع أن يوليه بعض الباحثين الأفاضل تتبعا خاصا، رجاء أن يتوصل به الى تقعيد قاعدة مستقرة تحدد مراد البخاري من تعابيره المختلفة إذ يقول: فيه نظر، في حديثه نظر، وفي أحاديثه نظر، ونحو هذا اذ لا بد أن يكون هناك فرق بين تعبير وتعبير عنده، لما عرف عنه من الدقة البالغة في لفظه وعبارته.
وكذلك ينبغي تتبع مواطن قوله: في اسناده نظر، فقد جاء تعبيره على أكثر من معنى. انظر الرفع والتكميل وما علقته عليه ص٢١٣ اهـ. هامش قواعد التحديث: ٢٥٧/٢٥٤
وقال اللكنوي في بيان خطة ابن عدي في كامله وأن الذهبي ترجم لرجال ثقات في الميزان تبعا لكلام ابن عدي فيهم، فذكر رجالا ممن أوردهم ابن عدي في الكامل وتبعه الذهبي إلا أنه وثقهم فقال: وقال في ترجمة أويس القرني، قال البخاري: يماني مرادي، وفي اسناده نظر فيما يرويه، وقال البخاري أيضا في الضعفاء: في اسناده نظر (يروي عن أويس في اسناد ذلك) قلت: هذه عبارته يريد أن الحديث الذي روي عن أويس في الاسناد الى أويس نظر ولولا أن البخاري ذكر أويسا في الضعفاء لما ذكرته أصلا، فإنه من أولياء الله الصالحين اهـ الرفع والتكميل: ٢١٤/٢١٣، نقلا عن الميزان ١: ٢٧٩/٢٧٨.
قال أبو غدة معلقا: وقع في الأصلين: هذه العبارة تؤيد أن الحديث.. والذي أثبته هو نص الميزان واللسان وعبارتها يريد أن الحديث الذي... ولا يزال في العبارة غموض وتقعد ظاهر.
وقال الحافظ ابن حجر في هدى الساري في ترجمة أوس بن عبدالله الربعي: وذكر ابن عدي في الكامل، وحكى عن البخاري أنه قال في اسناده نظر، ثم شرح ابن عدي مراد البخاري فقال: يريد أن يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما لأنه ضعيف عنده، قلت أي ابن حجر أخرج البخاري له حديثا واحدا من روايته عن ابن عباس قال «كان اللات رجلا يلت السويق» وروى له الباقون اهـ هامش الرفع والتكميل: ٢١٤/٢١٣ نقلا عن هدى الساري ٢: ١١٧. =

٥- قول النسائي: متروك الحديث.

قلما يصرح النسائي في تجريح الرواة بالكذب، وبعد تتبع لكتابه الضعفاء والمتروكون لم أر من صرح بكذبه سوى ثلاثة نفر هم أحمدبن عبد الله الجويباري[١]، وأحمدابن أخت عبد الرزاق[٢] وأحمدبن عبدالرحمن ابن أخي ابن وهب[٣]. وبعد تتبع واستقراء وجد أنه يستخدم عبارة متروك الحديث للرمي بالوضع فقد جاء قوله: الكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة، ابراهيم بن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمدبن سعيد بالشام، يعرف بالمصلوب[٤].

ثم قال في ترجمته لهم في كتابه الضعفاء

= وهذا الاستشكال الوارد على الامام البخاري ملزم لو لم يصرح رحمه الله بمراده من العبارة، أو كانت القاعدة مأخوذة بالاستقراء لأقواله، أما أنه قد صرح بذلك، كما نقل الذهبي ذلك عنه، فقد قطع قوله كل احتمال وبقي النزاع في التزامه في تطبيق الحكم على الافراد.

أما كون الجهابذة النقاد لم يوافقوه في ذلك، بل خالفه بعضهم كابن معين وابن حبان، فلا يلزم منه أن يحمل كلامه على غير مراده، فالمعروف أن التوثيق والتجريح لم يقلد الأئمة فيه بعضهم بعضا، بل اجتهد كل واحد منهم في التجريح والتوثيق وحكم بما أداه اليه اجتهاده، كما أن ابن معين لا يمكن أن يتبع الامام البخاري بل الأصل لو كان في الأمر اتباع أو تقليد أن يتبع البخاري ابن معين لأنه شيخه، لكن اجتهاد البخاري أداه الى تجريح من يوثقهم ابن معين، وهو دليل على أن الأمر اجتهاد لا تلزم فيه الموافقة لا سيما إذ لاحظنا أن الحافظ ابن حجر لم يوثق من جرحهم البخاري كما صنع ابن معين وأبو حاتم، بل قال بعضهم: صدوق، وفي بعضهم: لا بأس به أو مقبول، والمعروف عن ابن حجر أنه إذا تعارضت أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجل حاول الجمع بينها وأعطى حكما وسطا كما هو صنيعه في التقريب، وأما توثيق ابن حبان فهو مبني على شرطه، في أن الأصل في الرواة العدالة، والجرح طارىء، وكم جرح الأئمة رجالا وثقهم ابن حبان. بل المعروف عنه أنه احيانا يوثق المجاهيل، وتساهله في التوثيق بينٌ فلا يلزم من توثيقه تغيير رأي البخاري في الرجل أو إعادة النظر في مفهوم اصطلاح اتخذه لنفسه.

وأما إخراج أهل السنن حديثا لراو لا يقتضي توثيقه لانهم لم يقتصروا على اخراج حديث الثقات دون غيرهم، بل أخرجوا الصحيح والحسن وغيره، وشرطهم معروف، فوجود حديث رجل طعن فيه البخاري في السنن لا يلزم منه حمل كلام البخاري على معنى مخالف لما نص عليه البخاري نفسه.

(١) قال النسائي: أحمد بن عبد الله الجويباري الهروي: كذاب اهـ الضعفاء: ٣٩.

(٢) وقال: أحمد ابن أخت عبد الرزاق، كذاب، الضعفاء: ٣٩.

(٣) وقال: أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب، كذاب، الضعفاء: ٣٩.

(٤) الضعفاء والمتروكون: ٨٦/ب.

ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى: متروك الحديث مدني[1]

محمد بن عمر الواقدي: متروك الحديث[2]

محمد بن عمر الواقدي: متروك الحديث[3]

فبعد أن صرح بكذبهم، وأنهم مشهورون بذلك اقتصر في ترجمته لهم على قوله: متروك الحديث، فدل ذلك على أنه يعني بها الرمي بالوضع[4] والله أعلم.

٦ـ على من يطلق المحدثون وصف الكذب:

إن الناظر في كتب تاريخ الرواة، والمؤلفات في الجرح والتعديل يرى أن أئمة الحديث يجرحون بعض الرواة برميهم بالكذب، ويصفونهم بأنهم وضاعون أو دجالون إلى غير ذلك من الألفاظ المستعملة في الرمي بالكذب والمين، وبسبر أحوال بعض الرواة يظهر الوصف بالكذب فيهم جليا حيث ينص أئمة النقد على أنهم كذبوا في أحاديث على رسول الله ﷺ لم يقلها، وألصقوا به أفعالاً لم يعملها، فالوصف في حق هؤلاء بينّ واضح لا مرية فيه، لكنا نجد آخرين من الرواة رموا بما رمي به الأولون، ووصموا بالكذب، والوضع في حديث سيد المرسلين، إلا ان التهمة في حقهم غير ظاهرة، والجريمة التي نسبت اليهم غير واضحة مما يجعل الباحث يتردد في بادىء الأمر في إدراك المراد من هذا التجريح، وهل هو مقبول أو مردود، وهل تصح نسبة هذا الطعن أو ترد، لا سيما أن الراوي المجروح لم ينص أحد من النقاد على أنه اختلق حديثا أو افترى على رسول الله ﷺ.

وبإمعان النظر، وتتبع أقوال أئمة هذا الشأن وتصور مصطلحاتهم والوقوف على استعمالاتهم يتبين المراد من ذلك، كما أنه من ناحية أخرى يظهر جليا حساسية معاييرهم التي يزنون بها الرواة ودقة المقاييس التي يقيسون بها من يتصدى لنقل

(١) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٣.

(٢) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٣.

(٣) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٢.

(٤) ويؤيد ما ذهبت اليه قوله في ترجمة يحيى بن سعيد قاضي شيراز: يروي عن الزهري أحاديث موضوعة متروك الحديث. اهـ الضعفاء: ٣٠٦.

حديث رسول الله ﷺ، إذ أنهم يعتبرون أن كل من أفرط في تحمله أو فرط في أدائه، ولم يؤد الأمانة، استحق الرمي بالخيانة، فالكذب عندهم ليس مقصورا فيمن يتعمد، بأن تقول على رسول الله ﷺ أو افترى أو ادعى سماع ما لم يسمع، أو أسند الرواية الى غير راويها، أو أخطأ في عزوها الى قائلها أو أدرج في كلام رسول الله ﷺ ما ليس منه أو تطاول بلسانه فنال من أصحابه ﷺ، أو تعرض لهم بالسب أو الشتم، أو بلغت به الغفلة فقبل التلقين، كل ذلك يعتبر في نظرهم كذب ومين يصم صاحبه، ويلحق به تهمة التقول على رسول الله ﷺ، لأن حامل حديث المصطفى عليه الصلاة والسلام، يحمل أمانة عظمى، فلا بد أن يكون أهلا لهذه الأمانة، لأن الأمر لا يقتصر على كونه حمل عن سلف وأدى إلى خلف، أو تحمل ثم أدى، بل هو بالدرجة الأولى ديانة يدان الله بها، وعبادة يتعبد بها، فلا بد أن يكون أهلا عند التحمل، ملتزما لآدابه، سالكا السبيل المشروعة في ذلك كما يجب أن يكون أهلا عند أدائه ملتزما لآدابه، سالكا السبيل المشروعة في ذلك مبينا الصيغة التي تحمل بها من سماع أو قراءة أو عرض أو إملاء أو كتابة، أو إجازة أو وجادة إلى غير ذلك من طرق التحمل، ومن المناسب عرض مراد المحدثين في قولهم: كذب ونحوه، وفيمن يقولون فيهم كذابون أو وضاعون ونحو ذلك، إذ يترتب على معرفة مرادهم من ذلك تجنب كثير من الأخطاء والأوهام التي وقع فيها بعض الباحثين الذين ظنوا أن اطلاقهم لا يتجاوز معنى واحدا، فأدى ذلك إلى وقوعهم في أخطاء لم تغفر لهم، واعتبرت من هناتهم وسقطاتهم، مستعينا في ذلك بما جاء من نصوص على ألسنتهم تبين مرادهم من اطلاق الكذب.

أولا: اطلاق الكذب على الاختلاق والوضع:

إذا رمى المحدثون الراوي بالكذب، فالأصل أنهم يقصدون بذلك أنه يتقول على رسول الله ﷺ ويختلق، وهو الغالب على استعمالهم، ويعبرون عنه بقولهم: كذاب أو وضاع أو روى حديثا كذبا أو وضع حديثا أو يكذب أو يضع.

قال ابن عدي في ترجمة أحمدبن محمد بن حرب الملحمي: يتعمد الكذب[1].

---

(١) الكامل لابن عدي: ٦٦/أ.

ومما تجدر الاشارة اليه أن المحدثين يكادون يجمعون على التعبير بيضع الحديث أو وضع أو وضاع على من تعمد الكذب والاختلاق، الا أن أبا حاتم بن حبان تارة يعبّر بقوله: يضع الحديث على الثقات ولا يقصد به الاختلاق بل يريد بذلك بعض المعاني التي يطلق فيها المحدثون الكذب على غير الاختلاق والوضع كقلب الاسناد وإلزاق الحديث ووصل المرسل والمنقطع، كما جاء ذلك وتكرر في كتابه المجروحين من المحدثين، ومن ذلك قوله: في الحارث بن عمران الجعفري: يضع الحديث على الثقات ثم قال مبينا نوع الوضع: روى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ «تخيروا لنطفكم وانكحوا الاكفاء وانكحوا لهم. . .» الحديث، حدثنا ابن خزيمة حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا الحارث بن عمران، وقد تابع عكرمة بن ابراهيم الحارث بن عمران في هذه الرواية عن هشام بن عروة، وهما جميعا ضعيفان أصل الحديث مرسل، ورفعه باطل اهـ[1]. فقوله: تابع عكرمة بن ابراهيم، الحارث بن عمران يدل على أن الحارث لم يختلق الحديث على هشام كما يظهر من اطلاقه عبارة يضع، بل عنى بها أن الحارث جعل الحديث مرفوعا والصحيح أنه مرسل. إلا أن هذا الاطلاق من ابن حبان قليل وغالبا ما يتفق في تعبيره مع اطلاق المحدثين.

ثانيا: اطلاق الكذب على ادعاء السماع:

كذلك يطلق المحدثون الكذب ويصفون الراوي بأنه كذاب إذا روى عن شيخ حديثا أو أحاديث مصرحا فيها بالسماع منه، في حين أنه لم يسمع منه، لوجود قرائن تدل على عدم سماعه منه، فاستحق الراوي الوصم بالكذب لتصريحه بالسماع، وهو خلاف الواقع، ولجرأته على اداء رواية لم يتحملها بالهيئة التي أدى بها مع أنه في الغالب قد تحملها، لكن بغير الطريقة التى أدى بها، لهذين الأمرين استحق الرمي بالكذب، وعد من الكذابين الذين ترد روايتهم علما بأن الحديث نفسه معروف من حديث الشيخ المروى عنه.

وينبغي أن يلاحظ أن عامة من يرمي بالكذب من أجل ادعاء السماع انما

---

(١) مجروحين ١ : ٢٢٠.

يكون ذلك فيمن صرح بالسماع من المروى عنه، كأن يقول: حدثني أو سمعت مما يدل على التصريح بالسماع أما إذا روى عمن لم يسمع منه بصيغة لا تقتضي التصريح بالسماع، فإن من المتفق عليه بينهم أنه لا يجرح مطلقا بروايته عمن لم يسمع منه، فضلا عن رميه بالكذب. والخلاف في قبول روايته أو ردها مشهور كما مر في الكلام على الحديث المرسل والمنقطع(١).

وعدم سماع الراوي حديث المروى عنه، واتهامه بالكذب في ادعائه سماعه يعرف من وجوه أجملها فيما يلي:

أـ أن يحدث عن قوم ثبت أنهم ماتوا قبل أن يولد، وممن رمي بالكذب من أجل ذلك:

أحمد بن أبي سليمان القواريري:

قال الخطيب في ترجمته، كذبه ظاهر يغني عن تعليل روايته بجواز دخولهم الوهم والسهو عليه، وذلك أن محمدبن اسحاق توفي سنة ١٥١ هـ أو ١٥٢هـ وقيل قبل ذلك، كيف يكتب هذا عنه، ومولده على ما ذكره سنة ١٥١هـ، وأعجب من هذا ادعاؤ ه سماعه منه بالكوفة، ثم بالمدينة، وابن اسحاق إنما قدم الكوفة في حياة الأعمش، وذلك قبل مولد هذا الشيخ بسنين كثيرة(٢).

عبد الله بن سلمة البصري الأفطس:

قال الفلاس: سمعته يقول: حدثني موسى بن عقبة... فذكرته ليحيى بن سعيد فقال: لم يسمع منه قدم معنا بالمدينة وقد مات موسى قبل ذلك(٣).

عمر بن هارون البلخي:

قال ابن أبي حاتم: حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد قال، سمعت يحيى ابن

---

(١) انظر صفحة: ٨٩ / ٩١ جـ ١.
(٢) تاريخ بغداد ٤: ١٧٦، لسان ١: ١٨٣.
(٣) لسان ٣: ٢٩٢.

معين يقول: عمربن هارون كذاب، قدم مكة وقد مات جعفربن محمد فحدث عنه[1].

وقال الحسين بن حبان، قال أبو زكريا: عمربن هارون البلخي كذاب خبيث، ليس حديثه بشيء، قد كتبت عنه، وبت على بابه، وذهبنا معه الى النهروان، ثم تبين لنا أمره فحرقت حديثه ما عندي منه كلمة، فقلت: ما تبين لكم من أمره، قال: قال عبد الرحمن بن مهدي: قدم علينا فحدثنا عن جعفربن محمد، فنظرنا الى مولده وإلى خروجه من مكة، فإذا جعفر مات قبل خروجه[2].

ب ـ أن يحدث الراوي عن قوم حكم النقاد بأنه لم يرهم، سواء عاصرهم أو لم يعاصرهم، وممن رمي بالكذب من أجل ذلك:

أحمد بن محمد بن مقسم المقري:
قال حمزة السهمي: حدث عمن لم يره[3].

أيوب بن مدرك الحنفي:

قال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير ويدعي شيوخا لم يرهم وتوهم أنه سمع منهم روى عن مكحول نسخة موضوعة، ولم يره[4].

الحسن بن علي أبو علي النخعي:
قال ابن حبان: رأيته ببغداد في الحلة، ولم أكتب عنه لأنه كان يكذب كذبا فاحشا يحدث عن قوم لم يرهم، ويلزق أحاديث قوم تفردوا به على قوم ليس عندهم[5].

---

(١) الجرح ٣/١: ١٤١، تهذيب ٧: ٥٠٣.
(٢) تهذيب ٧: ٥٠٤، الجرح ٣/١: ١٤١/١٤٠ مجروحين ٢: ٩١.
(٣) ميزان ١: ١٣٥، لسان ١: ٢٦١.
(٤) مجروحين ١: ١٥٧، ميزان ١: ١٢٣، لسان ٤٨٩/٤٨٨.
(٥) الكامل: ٢٦٥/ب.

جـ ـ ان يحدث الراوي عن شيخ معاصر له، ثم يصرح أحد الأئمة النقاد بأنه لم يسمع منه ومن رمي بالكذب لهذه العلة:

جعفر بن محمد بن الفضل الدقاق:

قال السهمي: جاء من مصر سنة أربع وثمانين، حدث عن ابن مجاهد وابن صاعد وأبي بكر النيسابوري، قال الدارقطني: يكذب، ما سمع من هؤلاء[1].

الفضل بن سخيت:

قال الذهبي، قال ابن معين: ما سمع من عبد الرزاق، لعن الله من يكتب عنه، وهو أبو العباس السندي كذاب[2].

خالد العبد:

قال الفلاس، سمعت أبا قتيبة يقول: أتيته فأخرج إلي درجا فجعل يقول: حدثنا الحسن. حدثنا الحسن.. فانقلب الدرج من يده، فإذا في أوله: حدثنا هشام بن حسان، وقد محاه، فقلت: ما هذا؟ قال: كنت أنا وهشام، فقلت: تكون أنت وهشام تكتب: حدثنا هشام!! واقبحاه!!، قال: ما أعرفني بك، ألست خرجت مع ابراهيم بن عبد الله وقال مبارك بن فضالة: لم أر خالد العبد عند الحسن قط[3].

د ـ أن يحدث الراوي بعد المائتين عن الصحابة، أو كبار التابعين مما علم يقينا أنه لم يسمع منهم لأنهم قد ماتوا وقد رمى جماعة من الرواة بالكذب من أجل ذلك منهم:

---

(١) لسان ٢: ١٢٤.

(٢) ميزان ٣: ٣٥١، لسان ٤: ٤٤١، وكذلك انظر ميزان ٢: ٢٤٠، لسان ٣: ١٢١، وقول ابراهيم بن سعدي في سهل بن عمار، ان سهل بن عمار يتقرب إلي بالكذب يقول: كتبت معك عند يزيد بن هارون، والله ما سمع معي منه. وكذلك قول ابن عدي في ترجمة محمد بن أحمد بن حسين الأهوازي الجريجي: يروي عمن لم يلقهم، قد كتبت عن بكنيس، وسألت عنه عبدان فقال: كذاب، كتب عني أحاديث ابن جريج وادعاها عن شيوخ اهـ ميزان ٣: ٤٥٥، لسان ٥: ٣٥.

(٣) لسان ٢: ٣٩٣، وانظر المجروحين ١: ٢٧٤/٢٧٣، وقد أورد القصة وسمى أبا قتيبة الحسن بن قتيبة.

الحسن بن زكروان الفارسي:

قال ابن حجر، قيل: حدث بواسط سنة ٣١٣هـ عن علي رضي الله عنه وزعم أنه ابن ثلاثمائة، وبضع وعشرين سنة، وروى متونا باطلة[١].

أبو خالد السقا:

قال الذهبي في ترجمته: طير غريب، قال لهم في سنة تسع ومائتين: رأيت ابن عمر وسمعت من أنس كذا وكذا. قال محمدبن عبد الوهاب الفراء: كنا عند أبي نعيم فذكروا هذا الرجل فقال أبو نعيم ابن كم يزعم، قالوا ابن خمس وعشرين ومائة؛ قال: فعلى زعمه ولد بعد موت ابن عمر بخمس سنين[٢].

أبو الدنيا:

قال الذهبي في ترجمته: كذاب طرقي، كان بعد الثلاثمائة وادعى السماع من علي‌بن أبي طالب[٣].

هـ - أن يدعي الراوي السماع من شيخ فإذا سئل عنه لم يعرفه، بل ربما كان التلميذ المحدِّث هو الشيخ المروى عنه، فإذا سئل الراوي عن شيخه ادعى أنه لقيه في مكان ما أو في زمان ما مما يدل على عدم صحة دعواه. ومن رمي بالكذب بسبب ذلك:

عبد الرحمن بن قطامي:

روى ابن عدي عن عمرو بن علي قال: رأيت في كتابه -يعني عبد الرحمن بن قطامي- بين سطرين: حدثنا عن عمروبن علي‌بن عطاءبن مقدم البصري، عن هشام‌بن عروة، عن أبيه، فذكر حديثا وكان عمروبن علي يومئذ في الحياة، فقلت له:

---

(١) لسان ٢: ٢٠٧.

(٢) ميزان ٤: ٥١٩، لسان ٧: ٤١.

(٣) ميزان ٤: ٥٢٢، لسان ٧: ٤٥، ومن ذلك أيضاً ما ذكره الذهبي في ترجمة جابربن عبدالله اليمامي قال: كذاب، حدث ببخارى بعد المائتين عن الحسن البصري، فنفاه خالد الأمير اهـ ميزان ١: ٣٧٨، لسان ٢: ٨٧. وكذلك قول المستغفري في عيسى بن عبدالله العثماني: يكفيه في الفضيحة أنه ادعى السماع من آمنة بنت أنس‌بن مالك لصلبه اهـ ميزان ٣: ٣١٧، لسان ٤: ٤٠١.

من عمروين علي هذا؟، فقال: شيخ لقيته قبل الطاعون[1].

عبد الله بن محمد أبو القاسم بن الثلاج:

قال الخطيب: حدثني أحمد بن محمد بن العتيقي قال: ذكر لي أبو عبدالله بن بكر أن أبا سعد الادريسي لما قدم بغداد قال لأصحاب الحديث: إن كان ههنا شيخ له جموع وفوائد وتخريج فدلوني عليه، فدلوه على أبي القاسم بن الثلاج، فما اجتمع معه، أخرج له طرق قبض العلم، فإذا فيه: حدثني أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الادريسي . . . فقال له الادريسي: أين سمعت من هذا الشيخ؟ فقال: هذا شيخ قدم علينا حاجا فسمعنا منه فقال: أيها الشيخ: أنا أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الادريسي، وهذا حديثي والله ما رأيتك ولا اجتمعت معك قط[2].

و- أن يحدث الراوي عن شيخ ويدعي أنه سمع منه في مكان معين، إلا أن أئمة النقد ينصون على أنه لم يدخل الشيخ ذلك المكان قط: وممن كذِّب بادعائه ذلك:

أحمد بن محمد بن حرب أبو الحسن الملحمي:

قال ابن عدي في ترجمته: حدثنا أحمد بن محمدبن حرب حدثنا ابراهيم بن الحكم بن أبان وزعم أنه كتب عنه بجرجان وكذب لأن ابراهيم ما دخل جرجان قط. ومات قبل أن يولد[3].

ز- أن يحدث الراوي عن شيخ سمع منه أحاديث لم يسمعها منه بصيغة يصرح فيها بالسماع، ويتبين ذلك بأن يصرح الراوي نفسه بأنه لم يسمع من شيخه إلا حديثا واحدا أو أحاديث، أو يصرح بذلك أحد أئمة الجرح والتعديل وممن رمي بالكذب لهذه العلة:

---

(١) ميزان ٢: ٥٨٣، لسان ٣: ٤٢٦.
(٢) لسان ٣: ٣٥٠/٣٥١.
(٣) الكامل: ٦٦/ب.

محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: أخبرني وهب القاضي قال: سمعت محمدبن خالد الواسطي يقول: لم أسمع من أبي إلا حديثا واحدا، خالد عن بيان عن الشعبي: لا أدري أيهما أكبر في الناس، البخل أو الكذب، ثم حدث عنه حديثا كثيرا[1].

ثم قال: سمعت أبا زرعة يقول: أخبرني أبو عون بن عمروبن عون قال: أخرج ابن خالد الواسطي عن أبيه عن الأعمش كتابا، قال أبو زرعة: ولم يسمع أبوه من الأعمش حرفا[2].

أحمدبن محمدبن حرب أبو الحسن الملحمي:

قال ابن عدي: . . . وأحمد بن محمدبن حرب يقول: كنا عند القواريري فدخل عليه عليبن الجعد مسلِّما وهو راكب بغلة، فلما خرج تعلقنا بلجام بغلته ليحدثنا فقال: كنا عند شريك، وشريك يصلي فلما فرغ استند وتحلقنا حوله فجاء شاب فتخطى حتى جلس إلى جنب شريك فالتفت اليه شريك فقال: من أنت؟ وما تريد، فانتسب الى محمدبن عماربن ياسر فقال شريك لغلام بين يديه خذ بيد هذا أو أخرجه، فالتفت الشاب فقال: أتفعل بي مثل هذا وأنا من ولد عمار، فأنشأ شريك يقول:

فجزت بأقوام مضوا سلفا ولقد صدقت ولكن بئس ما خلفوا

قال الشيخ ـ أي ابن عدي ـ قال لنا أحمد عقب هذه الحكاية: وليس عندي عن عليبن الجعد غير هذا، ثم أخرج إلينا جزءا بعد هذا عن عليبن الجعد وقال: يا بني: لي غرفة مظلمة فوجدت جزءا لعليبن الجعد وكان ذلك الجزء فيه أحاديث مشاهير لشعبة[3].

---

(١) الجرح ٢/٣: ٢٤٣، تهذيب ٩: ١٤١/١٤٢.
(٢) الجرح ٢/٣: ٢٤٣/٢٤٤، وانظر تهذيب ٩: ١٤١/١٤٢.
(٣) الكامل: ٦٦/ ب /٦٧/ أ.

ثالثا: اطلاق الكذب على من روى أحاديث دون أن يتحمل روايتها:

مما يطلق عليه المحدثون صفة الكذب، ويرمون الراوي من أجله بالكذب اذا روى حديثا أو أحاديث دون أن يتحملها. ومعنى ذلك أن رواية الحديث لا يجوز لأي شخص أن يباشرها الا إذا كان أهلا لها ـ ومن الأهلية ـ أن يكون قد تحمل الرواية التي يقول فيها: حدثنا أو سمعت أما أن يثب على كتب الناس أو يحصل على أحاديثهم من طريق غير مشروع ثم يرويها ـ دون أن يكون له حق روايتها بأحد من أوجه التحمل ـ فإن المحدثين مجمعون على اعتبار فاعل ذلك أنه كذاب تردُّ روايته من أجل ذلك، وقد وصم أئمة النقد كثيرا من الرواة بالكذب، وردوا مروياتهم لأنهم رووا أحاديث دون أن يتحملوها من هؤلاء.

أحمد بن عطاء الهجيمي البصري:

قال ابن المديني: أتيته يوما فجلست اليه فرأيت معه درجا يحدث به، فلما تفرقوا عنه قلت له: هذا سمعته قال: لا، ولكن اشتريته، وفيه أحاديث حسان أحدث بها هؤلاء ليعملوا بها، وأرغبهم، وأقربهم الى الله، ليس فيه حكم، ولا تبديل سنة، قلت له: أما تخاف الله تقرب العباد إلى الله بالكذب على رسول الله ﷺ(1).

أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس الحماني:

قال ابن عدي: ما رأيت في الكذابين أقل حياء منه، وكان ينزل عند أصحاب الكتب يحمل من عندهم رزما فيحدث بما فيها، وباسم من كُتِبَ الكتاب باسمه، فيحدث عن الرجل الذي اسمه في الكتاب ولا يبالي ذلك الرجل متى مات، ولعله قد مات قبل أن يولد، منهم من ذكرت ثابت الزاهد، وعبد الصمد بن النعمان، ونظائرهما، وكان تقديري في سنه لما رأيته سبعين سنة أو نحوه وأظن ثابت الزاهد قد مات قبل العشرين بيسير أو بعده بيسير، وعبد الصمد قريب منه، وكانوا قد ماتوا قبل أن يولد بدهر(2).

---

(1) لسان ١: ٢٢١.

(2) الكامل: ٦٥/ب ٦٧/أ، لسان ١: ٢٧٠.

عبد المنعم بن ادريس اليماني:

قال الساجي: كان يشتري كتب السيرة فيرويها، ما سمعها من أبيه ولا بعضها[1].

وقال عبد الخالق بن منصور عن يحيى بن معين: الكذاب الخبيث، قيل له: يا أبا زكريا بم عرفته؟ قال: حدثني شيخ صدوق أنه رآه في زمن أبي جعفر يطلب هذه الكتب من الوراقين، وهو اليوم يدّعيها فقيل له: انه يروي عن معمر فقال: كذاب[2].

وقال ابن المديني: ليس بثقة، أخذ كتبا فرواها[3].

موسى بن ابراهيم أبو عمران المروزي:

قال محمد بن الربيع الجيزي: رأيته وكان صاحب فقه، ثم جاء إلى الجامع فتفقه مع قوم هنا ثم جاء بكتاب فقه فقرأ في الجامع، فجاءه أصحاب الحديث فقالوا له: إمل علينا، فأملى عليهم عن ابن هيعة وغيره شيئا لم يسمعه قط، ولم يسمع هو قط حديثا، لا أدري ايش قصة ذاك الكتاب اشتراه أو استعاره أو وجده[4].

حفص بن سليمان الأسدي القاري:

قال ابن حبان: كان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع[5].

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يحيى القطان قال: ذكر شعبة حفص بن سليمان فقال: كان يأخذ كتب الناس وينسخها، أخذ مني كتابا فلم يرده[6].

---

(١) لسان ٤: ٧٤

(٢) لسان ٤: ٧٤/٧٣

(٣) لسان ٤: ٧٤

(٤) لسان ٦: ١١٢/١١١

(٥) مجروحين ١: ٢٥٠، ميزان ١: ٥٥٨

(٦) الضعفاء الصغير: ٢٥٧، الجرح ١/٢: ١٧٤ الكامل، ميزان ١/٥٥٨، تقريب ٢: ٤٠١، ١/٢٧٦ ٧٠/٢٧٦

عبد العزيز بن أبان أبو خالد الأموي:

قال ابن حبان. . . وكان ممن يأخذ كتب الناس فيرويها من غير سماع، تركه أحمد بن حنبل وكان شديد الحمل عليه، سمعت يعقوب بن اسحاق يقول: سمعت الدارمي يقول، سمعت يحيى بن معين يقول: عبد العزيز بن أبان القرشي ليس بثقة، قيل: من أين جاء ضعفه؟، قال: كان يأخذ كتب الناس فيرويها[1].

وقال ابن محرز عن ابن معين: ليس حديثه بشيء، كان يكذب، وقال مرة يحدث بأحاديث موضوعة وأتوه بحديث أبي داود الطيالسي عن الأسود بن شيبان فقرأه عليهم -يعني- ولم يكن سماعه[2].

العلاء بن خالد الواسطي:

قال ابن حبان: كان يعرف بأربعة أحاديث، ثم زاد الأمر وجعل يحدث بكل شيء يسأل عنه فلا يحل ذكره في الكتب الأعلى سبيل القدح فيه[3].

وقال ابن حجر: كان عنده أربعة أحاديث، ثم أخرج كتابا[4].

يحيى بن عبد الحميد الحماني:

قال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: قدمت الكوفة فنزلت بالقرب من يحيى الحماني، فذاكرته بأحاديث من حديث سليمان بن بلال فكان يستغربها ويقول: ما سمعت هذا من سليمان، قال الدارمي: ثم خرجت إلى الشام فأودعته كتبي، وختمت عليها، فلما انصرفت وجدت تلك الخواتيم قد كسرت ووجدت تلك الأحاديث التي كنت ذاكرته بها قد أخرجها من مصنفاته، ورواها ابن خراش عن الذهلي عن الدارمي وزاد قبلها: وكنت سمعت منه المسند، ولم يكن فيه من حديث

---

(١) مجروحين ٢: ١٣٤، وقد أورد الذهبي كلام الدارمي. انظر ميزان ٢: ٦٢٢

(٢) تهذيب ٦: ٣٢٩.

(٣) مجروحين ٢: ١٧٢، تهذيب ٨: ١٨٠.

(٤) تهذيب ٨: ١٨٠.

خالدبن عبد الله الواسطي وسليمانبن بلال حديث واحد، فقدمت فإذا كتبي على خلاف ما كنت تركتها وإذا به قد نسخ حديث خالد وسليمان ووضعه في المسند[1].

وقال أبو طالب، عن الحسنبن الربيع: جاءني يحيى الحماني فسألني عن حديثين من حديث ابن المبارك فأمليتهما عليه، ثم بلغني أنه حدث بهما عن ابن المبارك[2].

وقال السليماني: سمعت الحسينبن اسماعيل البخاري يقول، سمعت محمدبن عبيد يقول: سمعت شيخا يقال له: عيسى بن الجنيد يقول: خلفت عند ابن الحماني كتبا من أحاديث الواسطيين، وخرجت إلى مكة فلما قدمت وجدته قد انتسخ من كتبي أحاديث رواها أو كما قال:[3].

إلى غير هؤلاء من الرواة الذين رموا بالكذب في الحديث من أجل روايتهم أحاديث دون أن يتحملوها، وقد اكتفيت بما ذكرت، وما لم أذكر أكثر وإنما قصدت بذلك ترك التطويل إذ القصد التمثيل لما أردت بيانه، والله أعلم.

رابعا: اطلاق الكذب على قلب الاسناد:

ومما يعتبره المحدثون نوعا من الكذب يستحق مرتكبه الوصم به، قلب الحديث، ومرادهم بقلب الحديث الذي يرمى فاعله بالكذب ما يلي:

أ- أن يكون الحديث مشهورا برواية شخص ما، فيأتي الراوي ويبدل الشخص المشهور بالرواية براو آخر من طبقته لم تعرف عنه تلك الرواية.

ب- أن يعمد الراوي إلى حديثين، فيجعل اسناد كل منهما للآخر

ولقلب الحديث أسباب ودوافع، قد اشرت إلى بعضها عند الكلام عليه ضمن أقسام الحديث الضعيف[4].

---

(١) تهذيب ١١: ٢٤٧

(٢) تهذيب ١١: ٢٤٨

(٣) تهذيب ١١: ٢٤٨

(٤) انظر صفحة ٨٢ جـ١

وهذان النوعان من القلب يعرفان عند أئمة الحديث بقلب الاسناد، ويعتبر الراوي المتعمد له كذابا مردود الرواية، كما أن قلب الاسناد يعد نوعا من أنواع الوضع والكذب في الحديث وقد طعن في كثير من الرواة ورموا بالكذب لتعمدهم قلب الاسناد ومنهم:

أحمدبن الحسن بن أبان المصري:

قال ابن حبان: كذاب دجال يضع الحديث على الثقات، أخبرنا اسحاق بن عبد الله البلدي بالبصرة، حدثنا أحمدبن الحسن‌بن أبان المصري عن أبي عاصم عن سفيان وشعبة عن سلمةبن كهيل عن أبي سلمةبن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: جاء حارثة الى النبيﷺ، فقال له النبيﷺ: كيف أصبحت يا حارثة؟ قال: أصبحت يا رسول الله مؤمنا حقا... الحديث.

قال ابن حبان: والحديث إنما هو عند الثوري عن‌معمر عن صالح‌بن مسمار عن النبيﷺ ما حدث بهذا سلمةبن كهيل قط، ولا أبو سلمة ولا أبو هريرة[1].

وقال ابن حبان: أخبرنا اسحاق بن عبد الله البلدي بالبصرة حدثنا أحمدبن الحسن‌بن أبان المصري عن ابراهيم‌بن بشار عن أبي عيينة عن الزهري، عن سعيدبن المسيب قال، قال عبداللهبن مسعود، سمعت رسول اللهﷺ يقول: «لا يقبل الله قولا إلا بعمل، ولا يقبل قولا وعملا إلا بنية ولا يقبل قولا ولا عملا ولا نية إلا بما وافق الكتاب والسنة».

قال ابن حبان: والحديث هو قول الثوري، فقلبه ـ أي أحمدبن الحسن ـ على ابراهيم‌بن سعد[2] فجعل له اسنادا[3].

---

(١) مجروحين ١: ١٣٧/١٣٨.

(٢) هكذا في المجروحين، والصواب ابراهيم بن بشار إذ الرواية عنه.

(٣) مجروحين ١: ١٣٨.

اسحاق بن ادريس الاسواري :

قال ابن حبان : روى الحسن بن علي الحلواني عن اسحاق بن ادريس الاسواري عن عبدالله بن رجاء المكي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن السائب بن يزيد عن أبيه قال : نفلنا رسول الله ﷺ، نفلنا سوى نصيبنا من الخمس ، فأصابني شارف . . . الحديث ، قال ابن حبان : هذا مقلوب ، إنما معناه رواه الزهري عن سالم عن أبيه قال : بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فبلغ سهماننا اثني عشر بعيرا ، ونفلنا رسول الله ﷺ بعيرا بعيرا ، فأقلب متنه واسناده جميعا[1].

حفص بن عمر بن دينار الأيلي :

قال ابن حبان : يقلب الأخبار ويلزق بالأسانيد الصحيحة المتون الواهية ويعمد إلى خبر يعرف من طريق واحد فيأتي به من طريق لا يعرف .

حدثنا محمد بن جعفر البغدادي بالرملة ، حدثنا محمد بن سليمان بن الحارث حدثنا حفص بن عمر الرملي عن ابن أبي ذئب وابراهيم بن سعد ويزيد بن عياض ومالك بن أنس قالوا : حدثنا الزهري عن سعيد بن المسيب قال ، قلت لسعد : أنت سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي ، قال : نعم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول غير مرة : إن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك ، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي ، وليس هذا من حديث سعيد بن المسيب[2] ولا من حديث سعيد بن المسيب ، ولا من حديث الزهري ، ولا من حديث مالك ، وإنما عند مالك يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن سعيد بن المسيب عن سعد قال : جمع لي رسول الله ﷺ يوم أحد فقال : ارم فداك أبي وأمي .

حدثنا المفضل بن محمد الجندي بمكة ، حدثنا علي بن زياد اللحجي حدثنا أبو قرة قال : ذكر مالك عن يحيى بن سعيد فساقه ، فحمل حفص بن عمر الأيلي متن خبر زيد بن عياض على مالك بن أنس ، عن الزهري عن سعيد متوهما أو متعمدا ، وقرن

---

(١) مجروحين : ١ : ١٢٣ .
(٢) هكذا في المجروحين والظاهر أنه خطأ ، والصواب : وليس هذا من حديث سعد كما يدل عليه السياق .

إليه ابن أبي ذئب، وإبراهيم بن سعد، وليس هذا من حديثهما، وقوله: المدينة لا تصلح إلا بي أو بك، باطل، ما قال رسول الله ﷺ هذا قط، ولا سعد رواه، ولا سعيدبن المسيب حدث به، ولا الزهري قاله، ولا مالك رواه، ولست أحفظ لمالك ولا الزهري فيما رويا من الحديث شيئا في مناقب علي عليه السلام أصلا، فالقلب إلى الموضوع أميل[1].

وقال ابن عدي: حدثنا محمدبن أحمدبن هارون الدقاق، حدثنا محمدبن سليمانبن الحارث، حدثنا حفصبن عمر الأيلي حدثنا مسعر عن عبد الملكبن عمير، سمعت ربعي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لقد هممت أن أبعث رجالا يعلمون الناس السنن والفرائض، كما بعث عيسىبن مريم عليه السلام الحواريين من بني اسرائيل فقيل له: فأين أنت عند أبي بكر وعمر؟ قال: لا غنى لي عنهما، وإنهما من الدين كالسمع والبصر.

قال الشيخ -أي ابن عدي- وهذا الحديث عن مسعر ليس يرويه غير أبي اسماعيل، وإنما هذا الحديث عند مسعر بهذا الاسناد «اقتدوا باللذين من بعدي أبو بكر وعمر»[2].

قلت: فقد قلب حفصبن عمر هذا الحديث على مسعر.

عبادبن جويرية:

قال ابن أبي حاتم: حدثنا عبد اللهبن أحمدبن محمدبن حنبل فيما كتب إلي قال: سألت أبي عن عبادبن جويرية فقال: كذاب أفاك، أتيته، وعليبن المديني، وإبراهيم ابن عرعرة فقلنا له: أخرج الينا كتاب الأوزاعي، فأخرج إلينا فإذا فيه مسائل أبي اسحاق الفزاري: سألت الأوزاعي فإذا هو قد جعلها عن الزهري، وفيها: وقال خصيف عن الزهري مثله، فقال الأوزاعي: عن خصيف، فقال: هذا خصيف الكبير، فتركناه وكان كذابا[3].

---

(١) مجروحين: ١: ٢٥٣.
(٢) الكامل: ٢٨٠٠/١.
(٣) الجرح ٣/١: ٧٨، لسان ٣: ٢٢٨.

عمرو بن محمد الأعسم:

قال الدارقطني: روى عمروبن محمد الأعسم عن عديبن الفضل، عن حميد، عن أنس في النهي عن الاختصار في الصلاة، قال الدارقطني: وليس هذا من حديث حميد، وإنما رواه عدي وغيره عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه(١)

نصر بن طريف:

قال ابن أبي حاتم: حدثنا محمد بن عبادة بن البختري الواسطي، قال، سمعت يزيدبن هارون يقول: كانْ أبو جزي مرض مرضة ظن أنها الموت فتاب من أحاديث ادعاها لعمروبن دينار، فلما استقل من مرضه عاودها، فلم يقبل منه(٢).

قال ابن حجر: وأسند ابن عدي عن عبد الرحمنبن مهدي قال: مرض أبو جزي فدخلنا عليه نعوده فقال: أسندوني، فأسندوه فقال: كل ما حدثتكم عن فلان وفلان، فليس كذلك، إنما حدثني به فلان. قال ابن مهدي: فقلنا: جزاك الله خيرا، وخرجنا وانه لأجل الناس عندنا ثم عوفي بعد ذلك فحدثنا بتلك الأحاديث عن فلان وفلان التي قال: انه ليست عنده عنها(٣).

وقال أيضا: ومن طريق سيارين حسان الأنصاري: عمّر نصر فمرض، فجاءني على حمار فقال: أخرج كتاب فلان وفلان، فأخرجت الكتب فذكر نحو ما تقدم(٤).

وقال ابن مهدي: بعث إلى أبو جزي وهو مريض فقال: حديث كذا وكذا كيف كنت كتبته عني قلت: حدثتني عن قتادة، قال: اجعله عن سعيد عن قتادة حتى أملى علي أحد عشر حديثا قد كتبتها عن قتادة فأدخل بينه وبين قتادة رجلا فقلت له: جزاك الله عن نفسك خيرا، ما أحسن ما صنعت، فلما صح من مرضه أنكر

(١) لسان، ٤ : ٣٧٦.
(٢) الجرح ٤/١ : ٤٦٧.
(٣) لسان ٤ : ٢٥٣
(٤) لسان ٤ : ٢٥٣.

ذلك، وعاد في روايته عن قتادة فتركه عبد الرحمن وأخبر الناس بقصته فذهب[1].

حبيب بن أبي حبيب ـكاتب مالكـ :

قال ابن أبي حاتم : أنا عبد الله بن أحمدبن محمد بن حنبل فيما كتب الى قال : سمعت أبي ذكر حبيب الذي كان يقرأ لهم على مالكبن أنس فقال : ليس بثقة، قدم علينا رجل أحسبه قال من أهل خراسان كتب عن حبيب كتابا عن ابن أخي ابن شهاب الزهري عن عمه عن سالم والقاسم فإذا هي أحاديث ابن لهيعة عن خالدبن أبي عمران عن القاسم وسالم، قال أبي أحالها على ابن أخي ابن شهاب عن عمه، قال أبي : كان حبيب يحيل الحديث ويكذب، ولم يكن أبي يوثقه ولا يرضاه وأثنى عليه شرا وسوءاً[2].

الحسن بن مدرك بن بشير السدوسي :

روى أبو عبيد الآجري عن أبي داود قال : الحسن بن مدرك كذاب، كان يأخذ أحاديث فهدبن عوف فيقلبها على يحيىبن حماد[3].

عبد الرحمن بن عبد الله بن عمربن حفص بن عاصم بن عمربن الخطاب:

قال أبو طالب عن أحمد : ليس بشيء، وقد سمعت منه ومزقته، وكان يقلب حديث نافع عن ابن عمر يجعله عن عبداللهبن دينار.

وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه : أحاديثه مناكير، كان كذابا[4].

محمد بن حميد الرازي :

قال صالح بن محمد الأسدي ـجزرهـ : كان كلما بلغه عن سفيان يحيله على

---

(١) لسان ٤ : ٢٥٤.

(٢) الجرح ١/٢ : ١٠٠. تهذيب ٢ : ١٨١.

(٣) ميزان ١ : ٥٢٣، تهذيب ١ : ٢٢٢/٢٢١ إلا أنه قال : فيلقيها على يحيى بن حماد، الخلاصة : ٨١، تنزيه الشريعة ١ : ٥٠.

(٤) تهذيب ٦ : ٢١٤/٢١٣.

مهران، وما بلغه عن مهران يحيله على عمر بن أبي قيس[1]، كل شيء كان يحدثنا ابن حميد، كنا نتهمه فيه كانت أحاديثه تزيد، وما رأيت أحدا أجرأ على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض[2].

خامسا: اطلاق الكذب على إلزاق الحديث:

ومن الأمور التي يطلق عليها المحدثون الكذب ويعتبرون من يأتيها كذابا مردود الرواية أن يلزق الراوي حديثا أو أحاديث على شيخ أو يزيدها في كتابه أو يسقط الضعيف من الأسناد ويسوي حديثه، وهذه الأعمال يسميها أئمة النقد إلزاق الحديث، وهي قريبة من قلب الحديث إلا أن الغالب في إلزاق الحديث أن يكون مدار الحديث على ضعيف فيأتي الراوي وينسبه إلى شيخ ثقة مقبول الرواية، ولا يشترط أن يكون المنسوب إليه الحديث من طبقة الراوي الذي عليه مدار الحديث، وهذا هو الفارق بين قلب الحديث، وبين إلزاق الحديث، وإلزاق الحديث له طرق هي:

أ ـ أن يكون الحديث دائرا على رجلٍ ضعيف فيأخذ الراوي الحديث ويلزقه على ثقة ليقوي الحديث ويروجه، وقد ابتلي بعض الرواة بفعل ذلك، وعدوا من الكذابين وردت مروياتهم بسبب ذلك. وممن عرف من الرواة بذلك:

أحمدبن محمد بن حرب أبو الحسن الملحمي:

قال ابن عدي: حدثنا أحمد بن محمدبن حرب، حدثنا عبيد الله القواريري عن حمادبن زيد عن ثابت عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ: ساقي القوم آخرهم.

قال الشيخ: وكذب على القواريري، وإنما يروي هذا الحديث عبدالله بن أبي بكر المقدمي ـوهو ضعيفـ عن حمادبن زيد، فألزقه هو على القواريري، والقواريري ثقة، والمقري مع ضعفه، أخطأ على حمادبن زيد فقال: عن ثابت عن أنس، وكأن

(١) تهذيب ٩: ١٢٩.
(٢) تهذيب ٩: ١٢٩، انظر ميزان ٣: ٣٥٠.

هذا الطريق أسهل عليه وإنما هو ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة[1].

الحسن بن علي بن صالح بن زكريا بن يحيى بن زفر أبو سعيد العدوي:

قال ابن عدي: حدثنا الحسن، حدثنا صالح بن حاتم بن وردان، حدثنا سعد بن سعيد عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «ما جاء من الله فهو حق، وما جاء مني فهو السنة وما جاء عن أصحابي فهو سعة».

قال الشيخ: وهذا الحديث يروى عن شيخ مدني ليس بمعروف، يقال له: صالح بن جميل الزيات، أنا عنه ابن ناجية وغيره، فسمع العدوي بذكر صالح ما، ولم يعرف ابن جميل هذا فظن أنه صالح بن حاتم، فألزقه عليه، وتعمد الالزاق عليه، وصالح بن حاتم صدوق، وهذا منكر الحديث، وإنما جاء عن شيخ ليس بمعروف وهو صالح بن جميل[2].

وقال: حدثنا الحسن، حدثنا محمد بن حسان، حدثنا حماد بن زيد أبو عمرو بن العلاء عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «إذا أقيمت الصلاة فأتوها وعليكم السكينة والوقار، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا».

قال الشيخ: وهذا يرويه عن عبد الله بن محمد بن سنان الواسطي، عن عبد بن عبدة أو غيره عن حماد بن زيد، فألزقه العدوي على ابن حسان، وابن حسان ثقة، وابن سنان هذا ليس بثبت[3].

وقال: حدثنا الحسن، حدثنا هدبة، حدثنا همام، عن ثابت: عن أنس، أن ابا بكر الصديق حدثه، قلت للنبي ﷺ: «لو أن أحدهم نظر إلى قدميه لابصرنا تحتهما...» الحديث.

---

(١) الكامل: ٦٦/ب.
(٢) الكامل: ٢٦٣/ب.
(٣) الكامل: ٢٦٣/ب.

قال الشيخ: وهذا الحديث، حدث به عفان، وحبان ومحمدبن سنان عن همام فألزقه العدوي على هدبة، وليس الحديث عند هدبة وعندنا نسخة همام من رواية هدبة عنه عن جماعة شيوخ، وليس فيه هذا الحديث[1].

ب- أن يأخذ الراوي كتاب شيخ معروف فيزيد فيه أحاديث:

وثم جماعة من الرواة ألزقوا أحاديث في مصنفات لمشايخ معروفين فاستحقوا التعيير بالكذب والرمي بالوضع، منهم:

عبد الله بن محمد بن جعفر أبو القاسم القزويني الفقيه:

قال ابن يونس: وضع أحاديث على متون معروفة، وزاد في نسخ مشهورة فافتضح وحرّقت الكتب في وجهه[2].

وقال الحاكم عن الدارقطني: كذاب، ألّف كتاب سنن الشافعي وفيها نحو مائتي حديث لم يحدث بها الشافعي[3].

وقال الدارقطني: وضع القزويني في نسخه عمروبن الحارث أكثر من مائة حديث[4].

عبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التميمي:

قال الذهبي: من رؤساء الحنابلة، وأكابر البغاددة، إلا أنه آذى نفسه ووضع حديثا أو حديثين في مسند الامام أحمد. قال ابن رزقويه الحافظ: كتبوا عليه محضرا بما فعل، كتب فيه الدارقطني وغيره نسأل الله السلامة[5].

---

(١) الكامل: ٢٦٣/ب هذا وقد ذكر ابن عدي مجموعة من الأحاديث التي ألزقها العدوي على الثقات من الرواة وهي لا تعرف إلا عن الضعفاء. وللمزيد على ما ذكرت انظر الكامل: ٢٦٣/ب.

(٢) ميزان ٢: ٤٩٥، لسان ٣: ٣٤٥.

(٣) ميزان ٢: ٤٩٥، لسان ٣: ٣٤٥.

(٤) ميزان ٢: ٦٢٤، لسان ٤: ٢٧.

(٥) ميزان ٢: ٦٢٤، لسان ٤: ٢٧.

عمرو بن مالك:

قال الترمذي: قال محمد بن اسماعيل: هذا كذاب، كان استعار كتاب أبي جعفر المسندي فألحق فيه أحاديث[1].

الفضل بن أحمد اللؤلؤي:

قال أبو الشيخ: حضرت مع أصحابنا مجلسه فأخرج عن اسماعيل بن عمرو ثم ادعى عن سعيد بن سليمان الواسطي وبكر بن خلف إلى أن قال. . .: ثم حدث عن اسماعيل بن عمرو بأحاديث كثيرة كان يشتريها ويضعها على اسماعيل فاتفق أبو اسحاق وأبو أحمد ومشايخنا على ترك حديثه وإنه كذاب[2].

محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان أبو بكر البغدادي الطرازي:

قال الذهبي، قال الخطيب: روى مناكير، وزاد في نسخة خراش ما ليس منها[3]

قال ابن حجر: الذي في تاريخ الخطيب: كان فيها بلغني يظهر التقشف وحسن المذهب إلا أنه روى مناكير وأباطيل وقال: قد رأيت له أشياء مستنكرة تدل على وهاء حاله وذهاب حديثه، ومما ذكره الخطيب أنه زاد في نسخة خراش عن أنس وزعم بأن العدوي حدث به، حديث: التمسوا الخير عند حسان الوجوه.

وحديث: ما ضاق مجلس بمتحابين.

وحديث: ما حسن الله خلق امرىء واسمه وخلقه فيطعمه النار.

قال الخطيب: ونسخة خراش التي رواها العدوي ليس فيها شيء من هذه الأحاديث، وكأنه سلك في هذه الأحاديث السهولة، واتبع المخرج فإنه كان يحدث كثيرا من حفظه[4]

---

(١) ميزان ٣: ٢٨٦، لسان ٤: ٤٧٤.

(٢) لسان ٤: ٤٣٧.

(٣) ميزان ٤: ٢٨، لسان ٥: ٣٦٣.

(٤) لسان ٥: ٣٦٣، وانظر تاريخ بغداد: ٢٢٥/٢٢٦.

جـ - أن يروي أحاديث موضوعة عن مشايخ متهمين وضعوها على ثقات فيسقط مشايخه المتكلم فيهم ويسوي حديثهم بإلزاقه على الثقات مباشرة.

وقد وقع جماعة من الرواة في هذا فردت رواياتهم وعدوا من الكذابين من هؤلاء:

الحسن بن عمارة:

قال ابن حبان: كان بلية الحسن بن عمارة أنه كان يدلس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء كان يسمع من موسى بن مطير وأبي العطوف، وأبان بن أبي عياش وأضرابهم، ثم يسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخهم الثقات، فلما رأى شعبة تلك الأحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقات أنكرها عليه، وأطلق عليه الجرح ولم يعلم أن بينه وبينهم هؤلاء الكذابين، وكان الحسن بن عمارة هو الجاني على نفسه بتدليسه عن هؤلاء وإسقاطهم من الأخبار حتى التزقت الموضوعات به[1].

سادسا: اطلاق الكذب على سرقة الحديث:

ومما يعد عند أئمة الحديث من الكذب، ويلحق صاحبه بالكذابين، سرقة الحديث وهي أن يعمد السارق إلى حديث تفرد به راو فيدعي مشاركته له فيرويه عن شيخ من تفرد بالرواية إما مباشرة أو بواسطة، وهذا العمل ضرره عظيم جدا إذ أن غالب الأحاديث المسروقة تكون ضعيفة أو موضوعة وقد اتهم بها الراوي المتفرد بها وعدت من منكراته، وغالبا ما يكون الراوي متكلما فيه، فإذا جاءت هذه الروايات المسروقة ظن من ليس الحديث صناعته أن الراوي الأول لم يتفرد بها وأنه توبع في روايته من قبل الراوي الثاني الذي شاركه، والواقع أن الراوي الثاني لم يزد على أنه سطا على الرواية وادعى سماعها من شيخ الراوي الأول الذي تفرد بالرواية، فتلحق التهمة الشيخ، ويُجَرَّح بسبب الرواية الموضوعة، وغالبا ما يكون ثقة، ومن جهة

---

(١) اللسان ٥: ٣٦٣، انظر تاريخ بغداد: ٢٢٦/٢٢٥.

أخرى يتقوى حديث الراوي المتفرد الذي غالبا ما يكون ضعيفا أو متهما. وقد كُذِّب جماعة من الرواة في الحديث وردت رواياتهم لأنهم اتهموا بسرقة الحديث، ومن هؤلاء:

الحسن بن علي بن صالح بن زكريا بن يحيى العدوي:

قال ابن عدي: حدثنا العدوي، حدثنا حوثرة بن أشرس، حدثنا حمادبن سلمة عن شعبة عن هشام‌بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ في تور من ماء تختلف فيه أيدينا. قال الشيخ: فحدث به حوثرة، عبد الله‌بن أحمدبن حنبل، وعبدالله‌بن أيوب‌بن زاذان ولا أعرف لهما ثالثا، وسرقه العدوي منهما[1].

الحسين بن الفرج الخياط البغدادي:

قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن حسين‌بن الفرج فقال: تكلم الناس فيه والذي أنكر عليه حديث ابن أبيرق[2]، وذاك حديث لم يكن إلا عند ابن أبي شعيب، فرواه هو، وكان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين لا يرضيانه[3].

حميد بن الربيع بن حميد بن مالك بن سحيم:

قال ابن عدي: يسرق الحديث ويرفع الموقوف[4]

وقال الخليلي: طعنوا عليه في أحاديث تعرف بالقدماء من أصحاب هشيم رواها[5]

---

(١) الكامل: ١/٢٦٤.
(٢) الحديث في قصة ابن أبيرق في سبب نزول قوله تعالى: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما﴾ انظر تفسير ابن جرير ٥: ١٥١.
(٣) الجرح ١/٢: ٦٣.
(٤) ميزان ١: ٦١٢، لسان ٢: ٣٦٤.
(٥) لسان ٢: ٣٦٤.

محمد بن عبد السلام بن النعمان:

قال ابن حجر: ومن مصائب هذا الرجل أنه سرق الحديث الذي غلط فيه ثابت الزاهد عن شريك حين قال وهو يسمع: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار فظن ثابت أن هذا الكلام متن الاسناد الذي كان شريك ابتدأ به فحدث به عن شريك، وضعف ثابت بسببه فزعم هذا الرجل أن عبد الله بن شبرمة الشريكي حدث به أيضا عن شريك. فقرأت على أبي الحسن الجزري عن أحمدبن محمد المؤذن أن ابن خليل الحافظ أخبرهم أنا الجمال، أنا الحداد، أنا أبو نعيم حدثنا أبو عمرو عثمان بن محمدبن عمربن محمدبن عبد الملك بن العثماني قدم علينا من البصرة، حدثنا محمدبن عبد السلام حدثنا عبدالله بن شبرمة الكوفي، حدثنا شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»[1]

قلت: فادعى محمدبن عبد السلام أنه سمع الحديث من ابن شبرمة عن شريك في حين أن الحديث انفرد بالرواية به ثابت بن موسى الزاهد، وكل من رواه عن شريك غير ثابت فقد سرقه[2].

سابعا: اطلاق الكذب على من أُدخل عليه في حديثه أو زيد في كتابه فرواه:

وممن يطلق عليه المحدثون صفة الكذب. ويعتبرون مرتكبه كذابا أن يأخذ الراوي كتاب شيخه فيزيد فيه مما ليس من حديثه أثناء نسخه ثم يعرضه على شيخه أو يقرأ الشيخ عليه الكتاب، ويقره على تلك الزيادة، فيعتبر الشيخ كذابا، لاقراره بتلك الزيادة.

---

(١) لسان ٥: ٢٥٨/٢٥٩.

(٢) للمزيد من الأمثلة في معرفة سرقة الحديث وإطلاق اسم الكذب عليه يراجع الكامل في ترجمة كل من: حميدبن علي بن هارون العبسي والسري بن عاصم بن سهل وعبد الله بن حفص الوكيل وعلي بن الحسين المكتب وعلي بن قرين بن بيهس، وأسيدبن نجيح ومحمدبن سليمان بن هشام ابن بنت مطر الوراق.

وقد رمى المحدثون جماعة من الرواة بالكذب لأنه قد أدخل عليهم في حديثهم أحاديث لغيرهم. فأقروها، وعدوها من أحاديثهم. منهم:

خارجة بن مصعب:

قال الحسين بن محمد القباني: قال لي أبو معمر الهذلي: أتدري لم تُرِك حديث خارجة؟ فقال: لمكان رأيه، قال: لا ولكن كان أصحاب الرأي عمدوا إلى مسائل لأبي حنيفة فجعلوا لها أسانيد عن يزيدبن أبي زياد عن مجاهد، عن ابن عباس فوضعوها في كتبه فكان يحدث بها[1].

سفيان بن وكيع بن الجراح:

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا: بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم، وتركت سفيان بن وكيع أما كنت ترعى له في أبيه، فقلت لهم: أني أوجب له، وأحب أن تجري أموره على الستر، وله وراق قد أفسد حديثه، قالوا: فنحن نقول له: أن يبعد الوراق عن نفسه، فوعدتهم أن أجيئه فأتيته مع جماعة من أهل الحديث وقلت له: إن حقك واجب علينا في شيخك ونفسك، فلو صنت نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت؟، فقال: ما الذي يُنْقَم عليّ؟ فقلت: قد أُدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك فقال: كيف السبيل إلى ذلك، قلت: ترمي بالمخرجات وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك، وتنحي هذا الوراق عن نفسك، أو تدعو بإبن كرامة وتوليه أصولك فإنه يوثق به، فقال: مقبول منك، وبلغني أن وراقه كان قد أدخلوه بيتا يستمع علينا الحديث فما فعل شيئا مما قاله، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين يدي حديثه. اهـ[2].

وقال ابن حبان: كان شيخا فاضلا صدوقا إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل

---

(١) تهذيب ٣: ٧٧.

(٢) الجرح ٢/ ١: ٢٣١/ ٢٣٢، تهذيب ٤: ١٢٤، ميزان ٢: ١٧٣.

عليه الحديث وكان يثق به فيجيب فيما يقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك: في أشياء منها فلم يرجع فمن أجل إصراره على ما قيل له استحق الترك[1].

عبد الله بن زياد بن سمعان:

قال ابن أبي حاتم: حدثني أبي حدثنا اسحاق بن الصيف قال: سمعت أبا مسهر يقول، سمعت سعيدا يعني ابن عبد العزيز يقول، قدم عليهم ابن سمعان فأخرج إليهم كتبه فزادوا فيها فلما حدثهم بها قالوا: كذاب[2].

عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث بن سعد:

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروها عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية. وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث، ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب كان رجلا صالحا[3].

وقال ابن حبان: كان في نفسه صدوقا يكتب لليث بن سعد الحساب وكان كاتبا على الغلات وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له، رجل سوء سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبدالله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط شبيه بخط عبدالله بن صالح، ويطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبدالله فيحدث به فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره[4].

وقال ابن حجر، وقال البرذعي، قلت لأبي زرعة: رأيت بمصر أحاديث لعثمان بن صالح عن ابن لهيعة يعني منكره فقال: لم يكن عثمان عندي ممن يكذب، ولكن كان يسمع الحديث مع خالد بن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى

---

(١) مجروحين ١: ٣٥٥/٣٥٦، ميزان ٢: ١٧٣، تهذيب ٤: ١٢٤.
(٢) الجرح ٢/٢: ٦١، ميزان ٢: ٤٢٣، تهذيب ٥: ٢٢٠.
(٣) الجرح ٢/٢: ٨٧، الضعفاء لابن الجوزي: ٨٦/ب، ميزان ٢: ٤٤١، تهذيب ٥: ٢٥٩.
(٤) مجروحين ٢: ٤١، الضعفاء لابن الجوزي: ٨٦/ب ميزان ٢: ٤٤١، تهذيب ٥: ٢٦١.

عليهم ما لم يسمعوا قَبُلوا به، وبه بلي أبو صالح أيضا في حديث زهرةبن معبد عن سعيدبن المسيب عن جابر، ليس له أصل، وإنما هو من خالد بن نجيح، وكذا قال أحمدبن يحيى التستري عن أبي زرعة في حديث الفضائل وزاد: فكان خالد يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا، ويدلس لهم، وله غير هذا(١).

يزيد بن عياض بن يزيد بن جعدبة:

قال حسين بن حبان: قلت لابن معين: كيف قصته فقال: أفسدوه جعلوا يدخلون له الأحاديث فيقرأها وإذا كان لا يعقل ما سمع مما لم يسمع فكيف يكتب عنه(٢).

ثامنا: اطلاق الكذب على التلقين:

ومما يطلق عليه المحدثون وصف الكذب ويعدون من وصف به كذابا ـالتلقينـ وهو أن يعرض الراوي على شيخه حديثا أو احاديث ثم يسأله اجازتها له، فيقره الشيخ عليها ويجيزه في روايتها وهذه الأحاديث إما أن تكون كلها أو بعضها ليست من حديث الشيخ، فإذا أقرّ بروايتها سمي ذلك تلقينا، وقد اعتبر بعض المحدثين إدخال الحديث في كتب الشيخ من التلقين، والذي يظهر أن التلقين يخالف القسم الذي قبله أعني إدخال الحديث على الشيوخ في بعض الصور:

منها: أن أحاديث الشيخ التي يدخل فيها ما ليس منها هي من مروياته وله حق إجازتها إلا أن الراوي يزيد فيها بعض الأحاديث أو يرفع المرسل منها أو يوصل المنقطع ونحو ذلك. بخلاف التلقين فإنه غالبا ما يبتدر التلميذ الشيخ بأحاديث ليست من مروياته فيعرضها عليه على أنها من مسموعاته ثم يطلب إجازتها له، على أنه في كثير من الصور يتداخل التلقين وإدخال الحديث على الشيخ.

والتلقين مشعر بعدم ضبط الشيخ لحديثه أو إسرافه في سماع ما ليس من

---

(١) تهذيب ٥: ٢٥٨/ ٢٥٩.

(٢) تهذيب ١١: ٣٥٣.

حديثه، وكل من الأمرين يوجب رد روايته والطعن فيه.

على أنه قد جاء عن أئمة النقد اعتبار التلقين كذب، فقد جاء عن الخطيب قوله: أخبرنا أبو الحسين بن الفضل قال: أنا دعلج بن أحمد قال أنا أحمد بن علي الأبار قال حدثنا القاسم بن عيسى قال حدثنا حماد بن زيد قال: سألت سلمة بن علقمة عن شيء فرفع، ثم نظر إلي فقال: ان سرك أن يكذب صاحبك فلقنه ثم رجع[1].

وجاء في رواية أخرى قال حماد بن زيد: لقنت سلمة بن علقمة حديثا فحدثنيه ثم رجع عنه وقال: إن سرك أن يكذب أخاك فلقنه[2].

كما أن بعض الأئمة صرح برد حديث من يتلقن، فقد أورد الخطيب بسنده الى الحميدي فقال: ومن قبل التلقين ترك حديثه الذي لقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه، إذا علم ذلك التلقين حادثا في حفظه لا يعرف به قديما، وأما من عرف به قديما في جميع حديثه فلا يقبل حديثه ولا يؤمن أن، يكون ما حفظه مما لقن[3].

وقد أدخل جماعة من الرواة في عداد الكذابين، وردت مروياتهم لاشتهارهم بين الرواة بقبول التلقين. منهم:

أبان بن أبي عياش:

قال أبو عوانة: لما مات الحسن اشتهيت كلامه، فجمعته من أصحاب الحسن فأتيت أبان بن أبي عياش فقرأه علي عن الحسن، فما استحل أن أروي منه شيئا[4].

وقال أيضا: أتيت أبان بن أبي عياش بكتاب فيه حديث من حديثه، وفي أسفل الكتاب حديث رجل من واسط فقرأه علّي أجمع[5].

---

(١) الكفاية: ٢٣١

(٢) الكفاية: ٢٣٤/ ٢٣٥.

(٣) الكفاية: ٢٣٥.

(٤) التاريخ الكبير ١/١ : ٤٥٤، وانظر ميزان الاعتدال ١: ١٢، وقد ذكر نحوه عن أحمد بن حنبل.

(٥) الجرح ١/١ : ٢٩٥.

وقال يزيد بن زريع: إنما تركت أبان لأنه روى حديثا عن أنس فقلت له: عن النبي ﷺ؟ فقال: وهل يروي أنس إلا عن النبي ﷺ[1].

عطاء بن عجلان:

قال ابن حبان: كان قد سمع الحديث فكان لا يدري ما يقول، يتلقن كل ما لقن، ويجيب فيما يسأل حتى صار يروي الموضوعات عن الثقات لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار[2].

وقال ابن معين: كان يوضع له الحديث فيحدث به[3].

وقال أبو معاوية: وضعوا له حديثا من حديثي وقالوا له، قل: حدثنا محمدبن خازم، فقال: حدثنا محمدبن خازم، فقلت: يا عدو الله؟! أنا محمدبن خازم ما حدثتك[4].

وقال أحمدبن علي الابار، عن العوام بن اسماعيل، سمعت أبا بدر يقول: جاء عليبن غراب والسمتي وأبو معاوية فقال: يشكون في أمره، فأخذوا فكتبوا أنفسهم عن الرجال ودفعوا إليه فقرأ عليهم فقال: أتشكون في شيء، قال، قلت للعوام: كيف كتبوا؟ قال: كتبوا حدثنا أبو معاوية عن فلان، وحدثنا السمتي عن فلان[5].

وقال الساجي: منكر الحديث، حدث عن خالد الجصاص، وخالد هو أبو يوسف السمتي، فبلغني أن يوسفبن خالد كان يقول: ما حدث أبي بحديث قط[6].

---

(١) ميزان ١ : ١١.
(٢) مجروحين ٢ : ١٢٦، الضعفاء لابن الجوزي: ١٠٩/أ، تهذيب ٧ : ٢١٠.
(٣) ميزان ٣ : ٧٥.
(٤) تهذيب ٨ : ٢٠٩.
(٥) تهذيب ٨ : ٢٠٩.
(٦) تهذيب ٧ : ٢١٠

محمد بن معاوية النيسابوري:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن محمدبن معاوية نزيل مكة فقال: كان شيخا صالحا إلا أنه كلما لقن تلقن، وكلما قيل: ان هذا من حديثك حدث به، يجيئه الرجل فيقول: هذا من حديث معلى الرازي، وكنت أنت معه فيحدث بها على التوهم[1].

موسى بن دينار:

قال ابن عدي: كتب الى محمدبن الحسن البري، حدثنا عمروبن علي، سمعت يحيى بن سعيد يقول: كنا عند شيخ من أهل مكة، أنا وجعفربن غياث وإذا أبو شيخ جاريةبن هرم يكتب عنه، فجعل حفص يضع له الحديث فيقول: حدثتك عائشة بنت طلحة، عن عائشة بكذا، وكذا، ثم يقول له: وحدثك القاسمبن محمد عن عائشة بكذا، فيقول: حدثني القاسم عن عائشة، ويقول: حدثك سعيدبن جبير عن ابن عباس بمثله، فيقول: حدثني سعيدبن جبير عن ابن عباس بمثله. فلما فرغ ضرب حفص بيده ألواح جارية فمحاها منها فقال تحسدونني قال حفص: لا، ولكن هذا كذب، قلت ليحيى: من الرجل؟ فلم يسمه، فقلت له: يا أبا سعيد: لعل عندي من هذا الشيخ شيئا ولا أعرفه فقال: هو موسى بن دينار[2].

والملاحظ أن هذه الأنواع باستثناء الأول منها أعني اطلاق الكذب على الاختلاق والوضع إطلاق خاص، إذ أنهم لا يقصدون به المعنى العام المتبادر من كلمة الكذب أو الوضع، ولذا فإنا نرى بعض الأئمة يفرق في الاطلاق بين الوضع والكذب، كما سلف ذكره.

ويمكن إجمال اطلاق المحدثين الكذب على ادعاء السماع أو رواية ما لم يتحمل أو تعمد قلب الاسناد أو إلزاق أحاديث الضعفاء على الثقات أو سرقة الحديث أو

---

(١) الجرح ٤/١: ١٠٤، تهذيب ٩: ٤٦٥، ميزان ٤: ٤٥/٤٤.
(٢) الكامل: ٢٢٦/ا، ميزان ١: ٣٨٥/ ٣٨٦، لسان ٢: ٩٢/٩١ وكذلك ٦: ١١٧.

التلقين بأن هذا كذب في الاسناد، إذ العلة التي من أجلها رمي الراوي بالكذب تتعلق بأسناد الحديث دون متنه.

تاسعاً: اطلاق الكذب على أغراض أخرى هي:

على أنه من المحدثين من يطلق الكذب على بعض الرواة لأغراض لا تعلق لها بالرواية مطلقا بل تتعلق بصفاتهم أو سلوكهم، لأن حديث رسول الله ﷺ ينبغي أن لا تشوبه شائبة تكدر من صفوه، سواء كانت من جهة متنه أم من جهة نقلته، فكما يؤثر أي تغيير على صحته، فكذلك يؤثر على صحته أي خلل في رواته، ومن هذه الأمور التي اعتبرها أئمة الحديث مسوغة في وصم صاحبها بالكذب، وإلحاقها بكتب الموضوعات ما يلي:

١ـ الكذب في حديث الناس، وإن لم يعرف عن الراوي أنه كذب في حديث رسول الله ﷺ: ولما كان الكذب عادة مذمومة تنافي الايمان، فاتصاف الراوي به، واشتهاره بأنه يكذب في حديث الناس كاف لرد حديثه، فإن أئمة الحديث يردون روايته ولا يقبلونها، وإن لم يظهر كذبه في حديث رسول الله ﷺ لأنه ما دام متصفا بهذه الصفة القبيحة، لا تؤمن روايته لاحتمال أن يكذب في حديث رسول الله ﷺ، لتعوده على الكذب. وممن طعن فيهم أئمة النقد وتجنبوا حديثهم لأنهم عرفوا بالكذب في حديث الناس:

أحمد بن طاهر بن حرملة:

قال ابن حبان: سمعت أحمدبن الحسن المدائني بمصر وذكر أحمدبن حرملة فقال: كان أكذب البرية، كان يكذب بالكذب الذي لا يستحل للمسلم أن يذكره، قال: مررت يوما ببرادة ماء في دار عالية قال: وكان عطشانا فحذفت بحصاة كانت معي، فأصابت الكوز، فانفتح فشرب منه ثم بل الطين فسد تلك الثقبة، وزعم أنه رأى قردا بالرملة يصوغ ويضع على يده الناس الذي فيه الحلى، ويضرب بيده الأخرى، فإذا أراد أن ينفخ على الحلى أومأ إلى إنسان فنفخ له.

وذكر أنه كان على سطح، فمر به حمام فقال: يشبه أن يكون حمامنا الفلاني الذي طار فقال له إنسان: هذا في الهواء كيف تعرفه؟ فذرق الطير فإذا هو مكتوب:

«صدق» على الأرض بذرقه مع ما يشبه هذا، وذكر لي أحمدبن الحسن عنه أشياء كثيرة كرهت التطويل في ذكرها. ومن استحل مثل هذا لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار، فأما كتاب السنن التي رواها عن الشافعي فهي كلها صحيحة في نفسها من كتب حرملة من المبسوط أو سمع من جده تلك(١).

وقال ابن عدي: ضعيف جدا، يكذب في حديث رسول الله ﷺ اذا روى، ويكذب في حديث الناس إذا حدث عنهم(٢).

أنس بن عبد الحميد:

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: يحيى بن المغيرة، قال سألت جريرا عن أخيه أنس فقال: لا يكتب عنه، فإنه يكذب في كلام الناس، وقد سمع من هشام بن عروة وعبيد الله بن عمر ولكن يكذب في حديث الناس فلا يكتب عنه(٣).

الفضل بن سهل الاسفرائيني:

قال ابن الجوزي: كانوا يتهمونه بالكذب، فحكى شيخ الشيوخ اسماعيل بن أبي سعدة قال: كان عندي الشيخ أبو محمد المقرىء، فدخل الاشتر الحلبي فجعل يثني على أبي محمد فقال: من فضائله: أن رجلا أعطاني مالا فجئت به إليه فلم يقبله، فلما قام قال أبو محمد: والله ما جاءني بشيء ولا أدري ما يقول: الحمد لله اذ لم يقل عنده وديعة رجل(٤).

قال الذهبي: آخر من حدث عنه بالاجازة ابن المغير، سماعه صحيح، لكنه متهم بالكذب فيما يحكيه(٥).

---

(١) مجروحين ١: ١٣٩/ ١٤٠، الكامل: ٦٤/ ٥.
(٢) الكامل: ٦٤/ب، ميزان ١: ١٠٥، لسان ١: ١٨٩.
(٣) الجرح ١/١ : ٢٨٩/ ٢٩٠، انظر ميزان ١: ٢٧٧، لسان ١: ٤٩٦.
(٤) لسان ٤: ٤٤٢.
(٥) ميزان ٣: ٣٥٢، لسان ٤: ٤٤٢.

القاسم بن محمد بن حميد الغمري:

قال يحيى بن معين: كذاب خبيث، قال عثمان الدارمي: ليس هو كما قال يحيى، وما أدركته ببغداد قلت أي الذهبي : ما أظن عنده سوى حكاية الجعد، روى عنه أبو بكر الاعين والحسن بن الصباح وقتيبة، وهو راوي قصة الأضحية بالجعدين درهم[1].

٢ـ اطلاق الكذب على من شتم الصحابة رضوان الله عليهم، أو نال منهم أو تنقصهم.

وكذلك مما يطلق عليه المحدثون وصف الكذب من نال من صحابة رسول الله ﷺ أو جعلهم غرضا ينتقصهم أو يشتمهم أو يعرض لهم بسوء، إذ من المسلم به أن من حظي بشرف الصحبة، فقد جاوز القنطرة، ولا يحق لمن جاء بعدهم أن ينال منهم بل يجب عليه أن يقف حيث وقفه الله تعالى إذ يقول ﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم﴾[2] فحبهم ايمان وبغضهم نفاق وغل، وكل من عرض لهم بسوء فقد جانف الحق وكشف عن سريرته إذ النيل منهم وسيلة للنيل من الاسلام لأنهم حملته وأمناؤه، ولقد أحسن أئمة الحديث أيما احسان عندما أقفلوا هذا الباب في وجه كل مغرض تسول له نفسه للوصول إلى غايات خبيثة وأهداف سيئة. ولا أدري كم كان يعاني المسلمون اليوم لو تهاون أئمة المسلمين في هذا الجانب وفتحوا هذا الباب. ولكن الله سلم، وبالرغم من أنهم حالوا بين الصحابة رضوان الله عليهم، وبين ما يشتهيه هؤلاء المغرضون إلا أننا نسمع بين الفينة والفينة نباحا يدوي في جنبات الثرى يطمع في النيل من الثريا هدفه النيل من طائفة من خيار هذه الأمة وأوسطها. ويأبى الله إلا أن يتم نوره، ولو كره الكافرون. وكل من نال من أصحاب رسول الله ﷺ فهو بعيد عن الصدق غارق في الكذب مجروح العدالة، وحقا ما قال

---

(١) ميزان ٣: ٣٧٨.

(٢) سورة الحشر آية ١٠

إمام أهل النقد وسيد العارفين بالرجال أبو زكريا يحيى بن معين: وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ دجال لا يكتب عنه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين(١).

ولذا رد بعض أئمة النقد أحاديث رجال عرفوا بعدائهم لأصحاب رسول الله ﷺ وعدوهم في الكذابين، وضمنوا أحاديثهم كتب الموضوعات من هؤلاء:

تليد بن سليمان الحارثي:

قال أحمد بن حنبل: هو عندي كان يكذب(٢)

وقال يحيى بن معين: تليد بن سليمان كان كذابا، وكان يشتم عثمان بن عفان، وكل من شتم عثمان أو أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ دجال فاسق ملعون لا يكتب حديثه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين(٣).

عثمان بن مقسم البري:

قال العقيلي: حدثنا أحمد بن علي الابار، حدثنا مؤمل بن أهاب، حدثنا مؤمل بن اسماعيل سمعت عثمان البري يقول: كذب أبو هريرة، قلت: أي الذهبي فما ضر أبا هريرة تكذيب البري، ليس بشيء، وهو من المعروفين بالكذب ووضع الحديث(٤).

عمارة بن جوين أبو هارون العبدي:

قال ابن عدي: حدثنا الحسن بن سفيان، حدثني عبد العزيز بن سلام حدثني علي بن مهران سمعت بهز بن أسد، سمعت شعبة يقول: أتيت أبا هارون العبدي فقلت له: أخرج إلّي ما سمعته من أبي سعيد، فأخرج إلّي كتابا فإذا فيه: حدثنا أبو

---

(١) تهذيب ١: ٥١٠

(٢) الكامل: ١٨٩/١، تهذيب ١: ٥٠٩.

(٣) الكامل: ١٨٩/١، تهذيب ١: ٥١٠.

(٤) ميزان ٣: ٥٧، لسان ٤: ١٥٥/ ١٥٦.

سعيد أن عثمان أدخل حفرته، وإنه لكافر بالله فدفعت الكتاب في يده وقمت[1].

قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ضعيف الحديث، وقد تحامل بعضهم فنسبه إلى الكذب، روى ذلك عن حمادبن زيد، وكان فيه تشيع، وأهل البصرة يفرطون فيمن يتشيع بين أظهرهم لأنهم عثمانيون.

قلت -أي ابن حجر- كيف لا ينسبونه إلى الكذب وقد روى ابن عدي عن الحسن بن سفيان... الخ، قال: قلت تقر بهذا قال: هو كما ترى، قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت، فهذا كذب ظاهر على أبي سعيد[2].

ميناء بن أبي ميناء:

قال أبو حاتم: منكر الحديث، روى أحاديث مناكير في الصحابة لا يعبأ بحديثه كان يكذب[3].

وقال عباس الدوري، سمعت يحيى بن معين يقول: ومن ميناء الماص بظر أمه حتى يتكلم في الصحابة، وسمعته أيضا يقول: روى عبد الرزاق عن أبيه عن ميناء مولى عبدالرحمن بن عوف، وميناء ليس بثقة[4].

يونس بن خباب الأسدي:

قال يحيى بن سعيد: كان كذابا.

وقال الذهبي: ابراهيم بن زياد سيلان، حدثنا عبادبن عباد قال: أتيت يونس بن خباب فسألته عن حديث عذاب القبر فحدثني به، فقال: هنا كلمة أخفوها الناصبة، قلت: ما هي؟ قال: إنه ليسأل في قبره من وليك؟، فإن قال: علي، نجا!، فقلت: والله ما سمعت بهذا في آبائنا الأولين، فقال لي: من أين أنت قلت: من أهل البصرة، قال: أنت عثماني خبيث أنت تحب عثمان، وإنه قتل بنتي رسول

(١) ميزان ٣: ١٧٣.

(٢) تهذيب ٧: ٤١٣/٤١٤.

(٣) الجرح ٤/١: ٣٩٥، تهذيب ١٠: ٣٩٧.

(٤) ميزان ٤: ٢٣٧.

الله ﷺ، قلت: قتل واحدة فلم زوجه الأخرى. فأمسك[1].

وقال الحاكم أبو أحمد: تركه يحيى وعبدالرحمن وأحسنا في ذلك لأنه كان يشتم عثمان ومن سب أحدا من الصحابة فهو أهل أن لا يروى عنه[2].

وقال الدوري عن ابن معين: رجل سوء وكان يشتم عثمان[3].

٣- اطلاق الكذب على من يروي الموضوعات:

وكذلك ممن يطلق عليه المحدثون الكذب ويعدون من اتصف به من الكذابين الذين ترد مروياتهم، من عرف برواية الأحاديث الموضوعة دون بيان وضعها لأنهم يعتبرون رواية الحديث الموضوع من غير بيان كذبه جريمة يأثم بها الراوي ويعدّ مجروحا مردود الرواية، وقد اعتمد المحدثون ذلك امتثالا لما ورد عن النبي ﷺ من قوله: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين»[4] ولهذا شددوا في رواية الحديث الموضوع أيا كان موضوعه، وقد جاء عن أئمة الحديث ما يدل على تجريح رواة الحديث الموضوع من غير بيان لوضعه، فقد روى الثوري عن حبيب بن أبي ثابت أنه قال: من روى الكذب فهو الكذاب[5].

وكذلك ما جاء عن الخطيب من قوله: يجب على المحدث أن لا يروي شيئا من الأخبار المصنوعة والأحاديث الباطلة الموضوعة، فمن فعل ذلك باء بالإثم المبين ودخل في جملة الكذابين[6].

وقد ألحق جماعة من الرواة بالكذابين لأنهم رووا أحاديث موضوعة دون أن يشيروا إلى أنها مكذوبة، من هؤلاء:

---

(١) ميزان ٤: ٤٧٩/٤٨٠

(٢) تهذيب ١١: ٤٣٨

(٣) تهذيب ١١: ٤٣٨

(٤) م - مقدمة ١: ٩

(٥) فتح المغيث ١: ٢٣٥.

(٦) فتح المغيث ١: ٢٣٥

بشـر بن عبيـد :

قال الذهبي : كذبه الأزدي[1].

وقال ابن عدي بعد أن ساق له عدة أحاديث : بشربن عبيد هذا بين الضعف أيضا، ولم أجد للمتكلمين فيه كلاما، ومع ضعفه أقل حديثا من بشربن إبراهيم الأنصاري لأن بشربن ابراهيم إذا روى عن ثقات الأئمة أحاديث موضوعة، يضعها عليهم، وبشربن عبيد إذا روى، إنما يروي عن ضعيف مثله أو مجهول أو من محتمل يروي عمن يروي عن أمثالهم[2].

الحسن بن مسلم المروزي :

قال ابن حبان : روى عن الحسين بن واقد، عن عبد اللهبن بريدة، عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ :من حبس العنب زمن القطاف حتى يبيعه من يهودي أو نصراني أو ممن يعلم أنه يتخذه خمرا، فقد تقدم على النار على بصيرة، أخبرناه محمدبن عبد اللهبن الجنيد، حدثنا عبد الكريمبن عبدالله السكري حدثنا الحسنبن مسلم التاجر من أصحاب ابن المبارك، وهذا حديث لا أصل له عن حسينبن واقد، وما رواه ثقة، والحسنبن مسلم هذا يجب أن يعدل به عن سنن العدول إلى المجروحين برواية هذا الخبر المنكر[3].

خارجـة بن مصعب الضبعـي :

قال ابن حبان : كان يدلس عن غياث بن ابراهيم وغيره، يروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات، عن الثقات الذين رآهم، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الاثبات لا يحل الاحتجاج بخبره[4].

---

(١) ميزان ١ : ٣٢٠، لسان ٢ : ٢٦.

(٢) الكامل : ١٦١ /أ/ ١٦١ /ب

(٣) مجروحين ١ : ٢٣٠

(٤) مجروحين ١ : ٢٨٣.

٤- اطلاق الكذب على الخطأ:

وقبل أن أختم هذا المبحث أود أن أشير إلى نقطة هامة تلك هي أن بعض المحدثين يطلق عبارة كَذَبَ، أو كذاب، ويقصد بها أخطأ أو مخطيء دون أن يترتب على هذا الاطلاق جرح للراوي يلزم منه رد حديثه، وإنما يطلقون هذه العبارة تبعا لأهل الحجاز الذين تعني هذه العبارة في لهجتهم -الخطأ- كما في قولهم: كذب سمعي، وكذب بصري يعني أخطأ[١]، ومنه ما جاء من قوله ﷺ صدق الله وكذب بطن أخيك[٢].

قال ابن حبان: أهل الحجاز يطلقون كذب في موضع أخطأ[٣]، وقد استعمل بعض أئمة الجرح هذه العبارة، ووصف بها بعض الرواة قاصدا بذلك هذا المعنى -أعني الخطأ- لكن بعض النقاد اعتبر ذلك جرحا، اعترض به على مرويات ذلك الراوي الذي قيلت فيه هذه العبارة، ولم يلحظ مقصد من أطلق اللفظة، إلا أن المحققين من النقاد أدركوا مراد القائلين وميزوا بين معاني هذه العبارة، فلم يروا ذلك قد حاق الراوي، وغالبا ما تكون هذه العبارة إن قصد بها الخطأ مصحوبة بقرينة تكون مرجحة للمعنى المقصود.

وقد أطلقت هذه العبارة على جماعة من الرواة منهم:

---

(١) قال ابن منظور: وفي حديث صلاة الوتر: كذب أبو محمد أي أخطأ. سمي كذبا لأنه يشبهه في كونه ضد الصواب، كما أن الكذب ضد الصدق، وإن افترقا من حيث النية والقصد لأن الكاذب يعلم أن ما يقوله كذب والمخطيء لا يعلم، وهذا الرجل ليس بمخبر، وإنما قاله باجتهاد أدّاه إلى أن الوتر واجب، والاجتهاد لا يدخله الكذب، وإنما يدخله الخطأ وأبو محمد صحابي واسمه مسعودبن زيد، وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ. وأنشد بيت الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط ... غلس الظلام من الرباب خيالا

وقال ذو الرمة: وما في سمعه كذب.

وفي حديث عروة، قيل له: إن ابن عباس يقول: إن النبي ﷺ لبث بمكة بضع عشرة سنة فقال: كذب، أي أخطأ، ومنه قول عمران لسمرة حين قال: المغمى عليه يصلي مع كل صلاة صلاة حتى يقضيها فقال: كذبت ولكنه يصليهن معا، أي أخطأت اهـ. لسان العرب ١: ٧٠٩.

(٢) الحديث أخرجه ت. الطب. باب ما جاء في التداوي بالعسل حديث رقم ٢٠٨٢.

(٣) هدي الساري ١: ٤٢٧.

برد مولى سعيد بن المسيب:

قال ابن حبان في الثقات: كان يخطىء، وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذبا. قلت: أي ابن حجر: يعني قول مولاه: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس رضي الله عنهما[1].

ثابت بن موسى الضبيّ:

قال أبو معين الرازي: سمعت ابن معين يقول: ثابت أبو يزيد كذاب[2].

قال ابن حبان: كان يخطىء كثيرا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد هو الذي روى عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبيﷺ: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» وهذا قول شريك قاله في عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر «يعقد الشيطان قافية رأس أحدكم ثلاث عقد» فأدرج ثابتبن موسى في الخبر وجعل قول شريك كلام النبيﷺ[3].

قال ابن عدي بعد روايته لحديثه من طرق: وبلغني عن محمدبن عبد اللهبن نمير أنه ذكر له هذا الحديث عن ثابت فقال: باطل شبه على ثابت وذلك أن شريكا كان مزاحا وكان ثابت رجلا صالحا فيشبه أن يكون ثابت دخل على شريك، وكان شريك يقول: الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبيﷺ قال: فالتفت فرأى ثابت فقال يمازحه: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» فظن ثابت لغفلته أن هذا الكلام الذي قاله شريك هو من الاسناد الذي قرأه فحمله على ذلك، وما ذلك قول شريك بالاسناد الذي قرأ متنه حديث معروف[4].

جناده بن مروان الحمصي:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ليس يقوى، أخشى أن يكون كذب

(١) لسان ١: ٧.
(٢) ميزان ١: ٢٦٨.
(٣) مجروحين ١: ١٩٩.
(٤) الكامل: ١٩٣/ب..

في حديث عبد الله بن بسر، أنه رأى في شارب النبي ﷺ بياضا بحيال شفتيه[1].

قال ابن حجر، قلت: أراد أبو حاتم بقوله: كذب، أخطأ وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له هو والحاكم في الصحيح، وأما قول ابن الجوزي عن أبي حاتم أنه قال: أخشى أن يكون كذب في الحديث، فاختصار مفض إلى رد حديث الرجل جميعه، وليس كذلك إن شاء الله تعالى[2].

ويمكن إجمال ما جاء في هذا المبحث من أن أئمة الحديث يطلقون الكذب على معان هي:

١ـ الوضع والاختلاق هو الأصل المتبادر عند إيراده دون تقييد.

٢ـ يطلق الكذب لوجود علة تتعلق بالاسناد أهمها:

أ) إطلاق الكذب على من ادعى سماع حديث من شيخ لم يسمع منه.

ب) اطلاق الكذب على من روى أحاديث دون أن يتحملها بلفظ السماع ونحوه.

جـ) اطلاق الكذب على من تعمد قلب الاسناد.

د) اطلاق الكذب على من ألزق أحاديث الضعفاء على الثقات.

هـ) اطلاق الكذب على من سرق احاديث غيره.

اطلاق الكذب على من أقرّ بما أدخل عليه في حديثه أو زيد في كتابه مما ليس منه.

ز) اطلاق الكذب على من قبل التلقين.

٣ـ اطلاق الكذب على من كذب في حديث الناس وإن لم يعرف عنه أنه كذب في حديث رسول الله ﷺ.

٤ـ اطلاق الكذب على من شتم أصحاب رسول الله ﷺ أو نال منهم أو انتقص قدرهم أو تعرض لهم بسوء.

٥ـ اطلاق الكذب على الخطأ.

---

(١) الجرح ١/٧: ٥١٦، لسان ٢: ١٣٩/١٤٠

(٢) لسان ٢: ١٤٠

«الفصل الثانـــي»

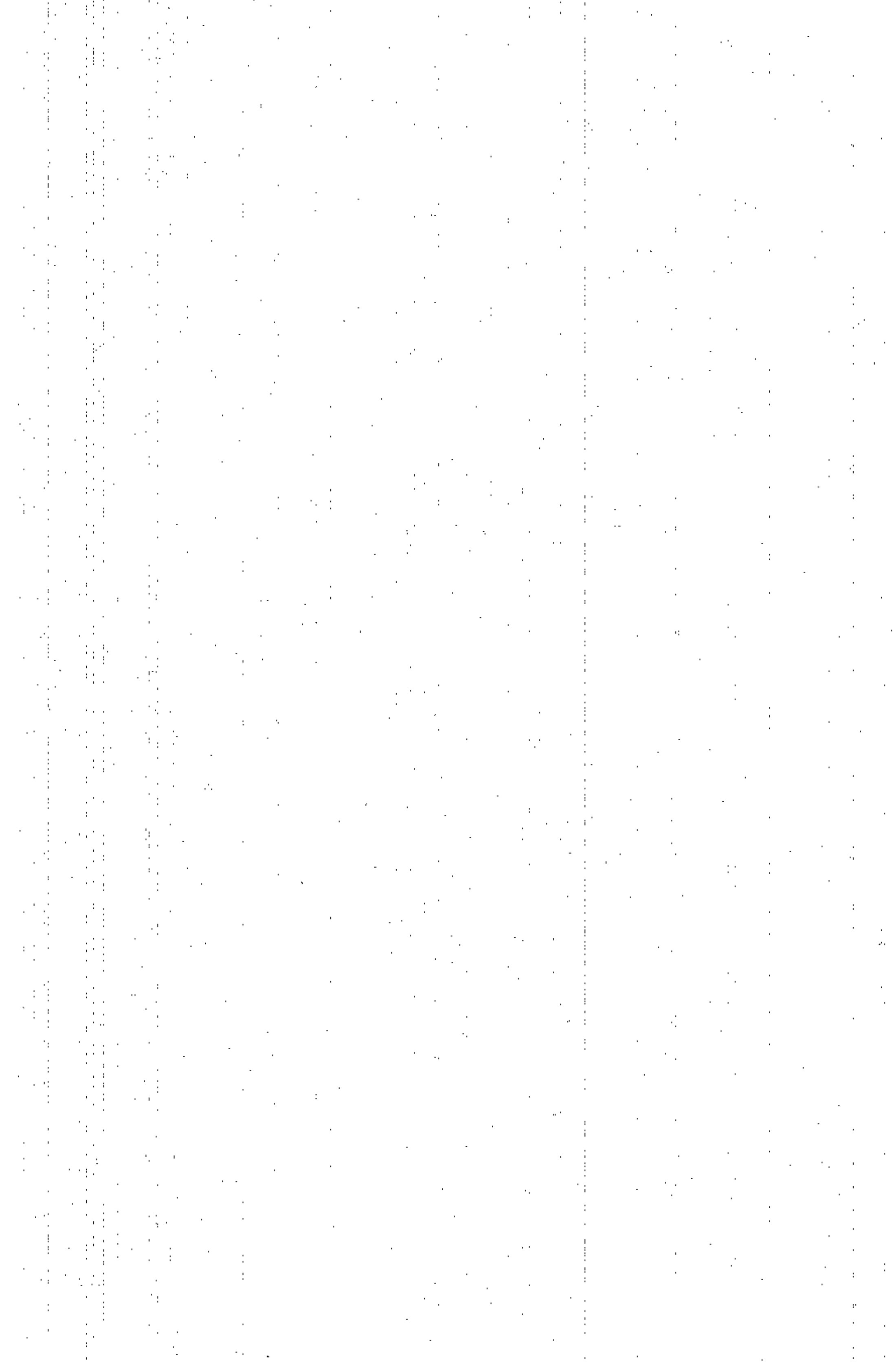
في وقوع الوضع في الحديث ونشأته وأسبابه وما يثبت به ويشتمل على مباحث أربعة:

المبحث الأول : في وقوع الوضع في الحديث.

المبحث الثاني : في نشأة الوضع في الحديث ومتى بدأ.

المبحث الثالث : في أسباب الوضع في الحديث والحامل عليه.

المبحث الرابع : فيما يثبت به الوضع في الحديث.



المبحث الأول: وقوع الوضع في الحديث:

هل وقع الوضع في الحديث:

يبدو أن طرح مثل هذا السؤال غريب، لا سيما إذا نظرنا إلى الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة، وكذلك تناول علماء أصول الحديث هذه المسألة وعقد الأبواب لها في كتبهم، كما أن هناك طائفة كبيرة من رواة الحديث جرحوا وردت مروياتهم لاتهامهم بالكذب والوضع في حديث رسول الله ﷺ، إلا أن الموجب لطرح هذا السؤال ما أورده الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى من أن بعض المتكلمين أنكر وقوع الوضع في الحديث بالكلية، غير أنه لم ينسبه إلى شخص بعينه، أو طائفة معروفة، وإنما ذكره عن بعض المتكلمين. ثم أنه رحمه الله تعالى تعقب ذلك بأن هذا القائل إما أنه لا وجود له أصلا، أو أنه في غاية البعد عن ممارسة العلوم الشرعية[1].

قلت: إن إنكار وقوع الوضع إنكار أمر محسوس، لا سيما إذا عرف أن هناك من الأدلة المحسوسة والشواهد الواقعة ما يدل على أن بعض ما ينسب إلى النبي ﷺ لا يمكن أن يصدر من مشكاة النبوة أو يتلفظ به رسول الله ﷺ، وقد حاول بعض العلماء الرد على من ادعى إنكار وقوع الوضع في الحديث محتجا بما روي عن النبي ﷺ من قوله: سيكذب علي، قالوا: فهذا الحديث إن كان صحيحا فهو يدل على أن الكذب على رسول الله ﷺ سيقع لا محالة، وإن كان الحديث كذبا فقد حصل المقصود بورود هذا الحديث نفسه.

وقد اعترض على الاستدلال، بأنه لا يلزم من الاخبار بوقوع الكذب أن يكون

(١) اختصار علوم الحديث: ٨٠، انظر الوضع في الحديث لأبي شهبة: ٩.

قد وقع الان إذ يبقى ليوم القيامة زمان يمكن أن يقع فيه ما ذكره، ثم قال الحافظ ابن كثير بعد رد القول والاستدلال له، والاعتراض على الدليل. وهذا القول والاستدلال عليه والجواب عنه من أضعف الأشياء عند أئمة الحديث وحفاظهم الذين كان يتضلعون من حفظ الصحاح، ويحفظون أمثالها وأضعافها من المكذوبات خشية أن تروج عليهم أو على أحد من الناس[1].

وقد بات من المسلم به لدى أئمة الحديث وعلماء النقد أن وقوع الوضع في الحديث من الأمور التي لا يصح أن يمترى فيها وأن من الجهل المركب ادعاء إنكارها.

يقول الشيخ أبو شهبة: إن السائر على نهج هؤلاء القوم في معرفة السنة يجزم كما جزموا بوقوعه، فهناك من الأحاديث الكثيرة ما لا يشك عاقل وهب هذه المنحة الربانية أنه مكذوب مختلق لاستحالة أن يأتي به الشرع، فإن الشرع لا يناقض العقل ولا يأتي على خلافه، وهذا الرأي -أي إنكار وقوع الوضع في الحديث- له خطره على الشريعة لأن التمسك به يقتضي تصحيح الباطل والمحال، واعتماد روايات تقلل الثقة بالأنبياء والمرسلين وتذهب بعصمتهم، وفي هذا من الخطر على الشرائع والأديان ما لا يمكن معه إقامة دين، وإثبات حق، فما أحق هذا الرأي أن يجعل دبر الأذنين[2].

وجملة القول بأن الوضع في الحديث والكذب على رسول الله ﷺ أمر حاصل واقع لا مرية فيه، وهو الدافع الأول لاهتمام أئمة الحديث والنقد في بذل الجهد وإفناء العمر في تنقية حديث رسول الله ﷺ من كل ما شابه مما ليس منه، وقد أسفر هذا الجهد الجهيد، والكفاح الدائم عن وجود هذا العدد الهائل من المؤلفات في حديث رسول الله ﷺ التي تميز صحيحه من ضعيفه وصدقه من كذبه مما يعجز الباحث عن حصر أسمائها فضلا عن جمعها واستيعابها.

وإذا كان الوضع في الحديث أمراً واقعاً لا يتطرق إليه احتمال فلا بد أن نتحدث

---

(١) اختصار علوم الحديث: ٨٠، انظر الوضع في الحديث: ٩.

(٢) الوضع في الحديث: ٩.

عن مبدأ نشأته وأسبابه، وما يثبت به، وهذا ما سنحاول بيانه في المباحث الآتية:

المبحث الثاني: في نشأة الوضع في الحديث ومتى بدأ:

من أهم التعاليم التي جاء بها رسول الله ﷺ الى أصحابه، وعودهم عليها، وأكد عليهم التمسك بها، ولم يتساهل في الاخلال بها. الصدق، فقد عرف ﷺ أنه كان يتحلى بالصدق ويتحراه، ويتصف به، وبلغ من التحلي به أن سمي قبل الرسالة بالصادق الأمين، وكذلك رغب ﷺ أصحابه في الصدق وحذرهم من الكذب حتى جعل الصدق من علامات الايمان، والكذب من علامات النفاق. فقد جاء عنه ﷺ أنه قال: أربع من كن فيه فهو منافق خالص، ومن كانت فيه خلة منهن كان فيه خلة من نفاق حتى يدعها، إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر[1]، وفي رواية: آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف وإذا اؤتمن خان[2] كما أنه علمهم أن المؤمن قد يجبل على بعض الخلال المشينة إلا الكذب فلا يتصف به المؤمن، فقد روى صفوان بن سليم أنه قال: قيل لرسول الله ﷺ، أيكون المؤمن جبانا قال: «نعم»، فقيل: أيكون بخيلا؟ قال: «نعم»، فقيل: أيكون المؤمن كذابا، قال: «لا»[3].

كل هذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث التي جاءت عنه ﷺ محذرا فيها من الكذب مطلقا جعلت الصحابة رضوان الله عليهم يتحرون الصدق في أقوالهم وأفعالهم، وحيث أن النبي ﷺ هو الأسوة التي يتأسى بها والقدوة التي يقتدى بها، وأنّ

---

(١) الحديث أخرجه خ الايمان، باب علامة المنافق ١ : ١٥، م الايمان: باب بيان خصال المنافق حديث رقم ٥٨، ط. الكلام. باب ما جاء في الصدق من قول ابن مسعود..؟ د. السنة. باب الدليل على زيادة الايمان ونقصانه حديث رقم ٤٦٨٨، ت. الايمان، باب ما جاء في علامة المنافق حديث رقم ٢٦٣٢، ن، الايمان علامة المنافق ٨ : ١١٦؛ جه مقدمة حم ١ : ٣٨٤، ٤٠٥، ٤٣٢.

(٢) خ الايمان. باب علامة المنافق ١ : ١٥، م الايمان باب بيان خصال المنافق حديث رقم ٥٩ ت. الايمان باب ما جاء في علامة المنافق حديث رقم ٢٦٣١ ن الايمان. علامة المنافق ٨ : ١١٧، حم ٢ : ١٨٩، ١٩٨، ٢٠٠، ٣٥٧، ٥٣٦.

(٣) الحديث أخرجه ط. الكلام باب ما جاء في الصدق والكذب.

كل ما يصدر عنه أمر مطلوب فيه التأسي والاتباع، فقد حرص على أن يبلغ ذلك عنه، يتناقله جيل بعد جيل ولذا حضهمﷺ على التبليغ عنه كقولهﷺ: «فليبلغ الشاهد منكم الغائب»[1]، ونحوه قولهﷺ «نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع»[2].

وخشية من أن يتجرأ شخص ما على رسول اللهﷺ فيقول ما لم يقل أو يكذب عليه، حذر الأمة من الكذب عليه، وبين العقوبة المعدة لمن يتعمد الكذب عليه فقال: «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[3]. بل لم يكتف بإظهار مجرد العقوبة، وإنما نبههم إلى أن الكذب عليهﷺ يختلف عن الكذب على غيره، لما يترتب على الكذب عليه من مفسدة تعم بها البلوى، ولما يلحق بالاسلام من انتقاص وتناقض هو منهما براء، بخلاف الكذب على غيره، فقد جاء قولهﷺ: «أن كذبا علي ليس ككذب على أحد . . »[4] الحديث.

لكل هذا عاش الرعيل الأول من أصحاب رسول اللهﷺ، وهم مجانبون للكذب هاجرون له، ولم يثبت أن أحدا منهم تجرأ عليه بكذب. ولما لحق رسول اللهﷺ بالرفيق الأعلى، واجتمع الناس على أبي بكر، أحكم أمر الناس في القرآن، إذ جمع المصحف، ووضع الأسس الحصينة لصيانة حديث رسول الله ﷺ من أن يتطرق إليه ما ليس منه مما قد يهم به البعض أو يخطىء، فكان رضي الله عنه لا يكتفي بقبول الرواية عن واحد من أصحاب رسول الله ﷺ مع تصديقه لهم، وانما كان يطلب شاهداً ومؤيداً، إذ باجتماعهما يرتفع احتمال الوهم والخطأ فضلاً عن التخرص والكذب.

---

(١) الحديث أخرجه خ. العلم. باب رقم ٩، ١٠، ٣٧، م حج، القسامة، د: التطوع ١٠ ت. الحج. ن الحج: جه مقدمة.

(٢) الحديث أخرجه ت. العلم. باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع حديث رقم ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، جه المقدمة باب من بلغ علما حديث رقم ٢٣٢، ابن حبان حديث رقم: ٦٥، ٦٧، ٦٨، حم ١: ٤٣٧.

(٣) سبقت الاشارة إلى تخريجه انظر صفحة ١٢ جـ ١.

(٤) م. مقدمة. باب تغليظ الكذب على رسول اللهﷺ حديث رقم ٤.

وسار الفاروق رضي الله عنه على نهج سلفه أبي بكر رضي الله عنه وزاد في الاحتياط والحذر، فكم من صحابي روّع وهو لا يتهمه، كما صرح بذلك[1] إلا أن الدافع لذلك هو صيانة حديث رسول الله ﷺ من أن يتطرق إليه شك، أو يختلط به غيره، وأسلمت روح عمر رضي الله عنه لربها وقد عظم في الناس أمر حديث رسول الله ﷺ، وسار عثمان رضي الله عنه على ما سار عليه صاحباه وأخذ أصحاب رسول الله ﷺ يعلمون من عايشهم ممن لم ير رسول الله ﷺ، ويربونهم على الصدق، ويحذرونهم من الكذب وعاقبته، وخاصة ما كان منه على رسول الله ﷺ وهكذا عاش الجيل الأول من التابعين محاذرا للكذب مجانبا له، لا يلوي على شيء مما يروى تحرصا وكذبا، إلى أن وقعت الفتنة الكبرى، وتفرق المسلمون شيعا وأحزابا، كل يرى الحق معه، والصواب بجانبه. كما أنه اندس في تلك الحقبة جماعة يكيدون للاسلام فانضموا تحت لوائه، وتستروا بمسوحه أذكوا نار الفتنة، وأخذوا يتصيدون في الماء العكر رغبة في السيادة وإكمالا لمركب النقص الذي اعتراهم عقب سقوط دولهم ومملكاتهم. ونتيجة لذلك الخلاف فقد بدأ أفراد الفرق الاسلامية لا يثق بعضهم في بعض، بل يطعن بعضهم في بعض، ويلعن بعضهم بعضا، فهرعوا الى القرآن يبحثون فيه عما يؤيد مذاهبهم وأهواءهم إما صراحة أو تحميلا، ولما أعياهم أن يجدوا في القرآن ماينشدون، يمموا شطر السنة رغبة في الحصول على أربهم وأنّ لهم ذلك، وهي والقرآن صنوان، ولما أعيتهم السنة الصحيحة أن يجدوا فيها ما يبحثون عنه وضاقت نفوسهم ذرعا أن يحصلوا على ما يطلبون، انقدح في زناد عقول الفاسقين منهم التقول على رسول الله ﷺ، وزين لهم الشيطان ما كانوا يعملون، فانغمسوا في

---

(١) كما جاء عنه ذلك في قصة أبي موسى رضي الله عنه، فقد روى أبو داود بسنده عن أبي سعيد قال: كنت جالسا في مجلس من مجالس الانصار فجاء أبو موسى فزعا فقلنا له: ما أفزعك؟ قال: أمرني عمر أن آتيه فأتيته فاستأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي، فرجعت فقال: ما منعك أن تأتيني قلت: قد جئت فاستأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي، وقد قال رسول الله ﷺ: إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع، قال: لتأتين على هذا بالبينة، قال فقال أبو سعيد: لا يقوم معك إلا أصغر القوم، قال: فقام أبو سعيد معه فشهد له اهـ. د. الأدب، باب كيف الاستئذان حديث رقم ٥١٨٠ وفي رواية فقال عمر لأبي موسى: أما أني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ، وفي رواية: فقال عمر لأبي موسى: أني لم أتهمك، ولكن الحديث عن رسول الله ﷺ شديد اهـ. د. الأدب حديث رقم ٥١٨٤، ٥١٨٣.

الكذب إلى أطراف آذانهم وما رعوا لرسول الله ﷺ حرمة، فكانت بداية الوضع في الحديث في تلك الحقبة من الزمان.

وفي الحقيقة إن كتب التاريخ الحريصة على تدوين كل واقعة جليلة كانت أو دقيقة، عظيمة أو حقيرة، لم تسجل لنا حادثة معينة نستطيع أن نحدد بها بداية الوضع في الحديث، وكل ما جاء من ذلك أمور عامة تشير إلى أن بعض الصحابة ممن تأخرت بهم الوفاة، وكذلك كبار التابعين بدأوا يتوقفون عن قبول كل حديث يروى، أو قبول رواية كل من قال، قال رسول الله ﷺ إذ الثقة بالرواة بدأت تتزعزع، فقد أخرج الامام مسلم بسنده إلى مجاهد قال: جاء بشيرين كعب العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول، قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف[1].

وجاء في رواية أخرى تصرح بأن ابن عباس لم يطعن في بشيرين كعب، بل قبل منه ما يعرفه وردّ ما لم يعرفه، إذ لم يثق فيما لم يعرف[2].

فقد روى مسلم بسنده إلى طاوس قال: جاء هذا إلى ابن عباس -يعني بشيرين كعب- فجعل يحدثه فقال له ابن عباس: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له ثم حدثه فقال له: عد لحديث كذا وكذا، فعاد فقال له: ما أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا، أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا؟ فقال له ابن عباس: «إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه»[3].

---

(١) م. مقدمة. باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ١ : ١٣.

(٢) وظاهر أنّ ابن عباس إنما رد بعض روايات بشيرين كعب التي لم يعرفها، لكون بشير أرسلها، ولم يذكر الواسطة بينه وبين رسول الله ﷺ، ويحتمل أن يكون الساقط غير ثقة. انظر جامع التحصيل: ٧٠

(٣) م، مقدمة. باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ١ : ١٢/١٣.

كما أنه جاء عن ابن سيرين ما يدل على أن علماء الصحابة والتابعين بدأوا يتحفظون فيما يروى عن النبيﷺ بعد قيام الفتنة حيث أخذوا يتأكدون ممن ينقل الحديث ويرويه فإن كان أهلاً للتحمل قُبل حديثه وإلا رد، فقد أخرج الامام مسلم بسنده إلى ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الاسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فننظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[1].

فقد نص ابن سيرين على أنه قد جرت العادة على قبول الحديث من أهله قبل وقوع الفتنة وأنه بوقوعها بدأت الريبة تسري إلى قلوب أئمة الحديث فلم يقبلوا الحديث إلا ممن توفرت فيه شروط الرواية[2].

هذه أهم الآثار التي اعتمد عليها كثير من الباحثين والمؤرخين في تحديد بداية الوضع في الحديث، وأنها بدأت بفتنة عثمان رضي الله عنه التي أدت إلى قتله، وبعضهم يرى أن الوضع بدأ بمقتل عثمان رضي الله عنه واختلاف الناس على علي ومعاوية رضي الله عنهما، وما نجم عن ذلك من وجود الخوارج والشيعة وأهل الشام، كل ذلك أدى إلى الوضع في الحديث[3].

---

(١) م. مقدمة. باب بيان أن الاسناد من الدين ١: ١٥.

(٢) وهذا العمل منهم أمر طبيعي فرضه الوقت، وذلك لإدراكهم مكانة السنة من الدين ومنزلتها من التشريع، وهذا يقتضيهم الأخذ بالحيطة والتثبت في قبول كل رواية، ولا يلزم من صنيعهم هذا أن يكون عملهم كرد فعل لوقوع الكذب، أو اكتشافهم له لا سيما وأن لهم سلفا في ذلك من صنيع الشيخين رضي الله عنهما.

(٣) انظر السنة قبل التدوين: ١٨٩، حيث يقول: ويجدر بنا أن نبين أن الوضع لم يصل إلى ذروته في هذا القرن لأنه نشأ قبل منتصف القرن الهجري الأول بقليل، وسرعان ما كان يعرف الحديث الموضوع لكثرة الصحابة والتابعين الذين عرفوا الحديث وحفظوه ولم يأخذوا بأراجيف الكذابين وأخبار الوضاعين، وهذا إلى أن أسباب الوضع في ذلك القرن لم تكن كثيرة، وكانت الأحاديث الموضوعة تزداد بازدياد البدع والفتن، وكان الصحابة وكبار التابعين وعلماؤهم في معزل عنها، اهـ ويقول د. نور الدين العتر: ثم برز فرق الفتنة التي أدت الى قتل الخليفة المظلوم عثمان بن عفان رضي الله عنه، وظهرت الفرق وراح المبتدعة تبحث عن مستندات من النصوص تعتمد عليها في كسب أعوان لهم، فعمدوا إلى الوضع في الحديث، فاختلقوا على رسول اللهﷺ ما لم يقل فكان بعد ظهور الوضع في الحديث منذ ذلك الوقت سنة ٤١ هـ اهـ مقدمة علوم الحديث: ٧، ويقول د. أبو شهبه ومما يؤسف له أن دعوته ـ أي عبد الله بن سبأ ـ وجدت آذانا صاغية من بعض الأمة وبخاصة أهل مصر، وقد نجح هذا اليهودي الماكر في إثارة الفتنة التي أطاحت برأس الخليفة الثالث عثمان رضي الله عنه، وما أن تولى =

والذي يظهر أن هذه أمور نظرية تفتقر إلى دليل مادي محسوس يثبت به حادثة تبين أن شخصا ما وضع حديثا بعينه في تلك الفترة، حتى يمكن بذلك تحديد بداية الوضع في الحديث بها. أما أن قيام تلك الفرق بعد مقتل عثمان لا يقتضي أن مبتدعي تلك الفرق هم الواضعون الحقيقيون، بل الظاهر من الأمر أن مقلدي وأتباع أصحاب هذه الفرق هم الذين أفرطوا في اثبات تلك النحل بوضعهم الحديث.

وقد حاول بعض الباحثين اثبات بداية الوضع بحوادث ذكرت في كتب التاريخ والرجال استنبطوا منها أن الوضع في الحديث بدأ قبل نهاية النصف الأول من القرن الأول، بل ذهب بعضهم إلى أنه حدث زمن النبوة.

وبعد إمعان النظر فيما ساقوا من حوادث وشواهد استدلوا بها إلى ما ذهبوا إليه، بدا لي والله اعلم أن ما اعتمدوا عليه فيه نظر، لذا فإني أحاول في هذا المبحث أن أعرض هذه الآراء وأناقشها، وأبدي ما ترجح لي والله أعلم.

١ـ ذهب الاستاذ أحمد أمين إلى أن الوضع حدث زمن النبوة، وأن هناك حادثة كانت السبب في قوله ﷺ. من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار، وقوله في ذلك: ويظهر أن هذا الوضع حدث حتى في عهد الرسول، فحديث «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» يغلب على الظن أنه إنما قيل لحادثة

=الخلافة سيدنا علي حتى وجد التركة مثقلة بالخلافات، فقد ناصبه أنصار عثمان العداوة من أول يوم واستفحلت الفتنة، ووقعت حروب طاحنة، فني فيها كثيرون من خيرة المسلمين، وظهرت طائفة أخرى، وهم الخوارج الذين لم يرتضوا التحكيم بين علي ومعاوية، وكانت النهاية أن أطاحت الفتنة ركنا آخر من أركان الاسلام وهو الخليفة الرابع، وأضحت الأمة الاسلامية في فرقة واختلاف ودب إليها داء الأمم قبلها. وتمخضت الفتنة عن شيعة يتنصرون لسيدنا علي، وعثمانية ينتصرون لسيدنا عثمان، وخوارج يعادون الشيعة وغيرهم. ومروانية ينتصرون لمعاوية وبني أمية، وقد استباح بعض هؤلاء لأنفسهم أن يؤيدوا أهواءهم ومذاهبهم بما يقويها، وليس ذلك إلا في الحديث بأنواعه من أحكام وتفسير وسير وغيرها، وكان ذلك حوالي سنة أربعين للهجرة، وما زالت حركة الوضع تسير وتتضخم حتى دخل بسببها على الحديث بلاء غير قليل، وهذا العصر هو ما يعرف بعصر صغار الصحابة وكبار التابعين اهـ الاسرائيليات والموضوعات: ٣٣ / ٣٤.

زوّر فيها على الرسول ـ وبعد وفاته ـ ﷺ كان الكذب عليه أسهل، وتحقيق الخبر عنه أصعب[1].

٢ـ يرى الدكتور أكرم العمري أن الوضع قد بدأ في النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه، وقد اعتمد فيما ذهب إليه إلى حادثة أوردها، يقول: وقد حدث في النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه اختلاف وشقاق كبير إذ انقسم البعض على عثمان فاشتعلت الفتنة وأسفرت عن مقتل عثمان ولكن ما أحدثته من تصدع للمجتمع الاسلامي ظل أثره باقيا، فقد ولّدت الأحقاد وأزالت الصفاء من نفوس الكثيرين، ومع ذلك فنحن لا نجد في خلافة عثمان روايات تشير إلى الوضع في الحديث إلا نادرا من ذلك ما حكاه أبو ثور الفهمي قال: قدمت على عثمان، فصعد ابن عديس المنبر وقال: ألا أن عبدالله بن مسعود حدثني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «إلا أن عثمان أضل من عبيدة على بعلها»، فأخبرت عثمان فقال: كذب والله ابن عديس، ما سمعها من ابن مسعود، ولا سمعها ابن مسعود من رسول الله ﷺ قط، فلعل ابن عديس هذا كان أول من وضع في الحديث. وقد حدث ذلك في خلافة عثمان[2].

٣ـ ذهب الشيخ أبو شهبة إلى أن الوضع بدأ حوالي سنة أربعين هجرية يقول: وقد انتهز أعداء الاسلام من المنافقين والزنادقة واليهود سماحة السيد الحيي عثمان بن عفان رضي الله عنه، ودماثة خلقه فبذروا البذور الأولى للفتنة. فكان ابن سبأ اليهودي الخبيث يطوف في الأقاليم ويؤلب عليه الناس، وقد أخفى هذه السموم التي كان ينفثها تحت ستار التشيع، وحب سيدنا علي وآل البيت الكرام فصار يزعم أن علياً رضي الله عنه ـ هو وصي النبي ـ والأحق بالخلافة حتى من أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ ووضع على النبي ﷺ حديثا،

---

(١) فجر الاسلام: ٢٥٨.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٤/٥.

لكل نبي وصي، ووصي علي...، وكان ذلك حوالي سنة أربعين للهجرة[1].

٤- ويتفق الشيخ أبو زهو مع الشيخ أبي شهبة في تحديد بداية الوضع، إذ يرى أن الوضع بدأ سنة إحدى وأربعين فيقول: ولما أن ولي عثمان رضي الله عنه، ووقعت الفتنة في زمنه، وجد الكذب على رسول الله ﷺ من أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أوقد نيران الفتنة وألّب الناس على خليفة المسلمين حتى قتلوه ظلما ثم ولي علي كرم الله وجهه الخلافة، وكان ما كان بينه وبين معاوية في صفين، افترق الناس إلى شيعة، وخوارج وجمهور، كما رأيت، وهنا ظهر الكذب على رسول الله ﷺ، واشتد أمره من الشيعة والخوارج ودعاة بني أمية، لذلك يعتبر العلماء مبدأ ظهور الوضع في الحديث من هذا الوقت سنة إحدى وأربعين هجرية وهذا التحديد، إنما هو لظهور الوضع في الحديث، وإلا فقد وجد الكذب على رسول الله ﷺ قبل ذلك حتى في زمنه ﷺ ومن أجل ذلك يقول ﷺ «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» فما قال النبي ﷺ ذلك إلا لحادثة وقعت في عصره كذب عليه فيها[2].

هذه هي أهم الآراء التي ذهب إليها الباحثون في تحديد بداية الوضع، ويمكن تلخيصها بما يلي:

١- بدأ الوضع في حياة رسول الله ﷺ. وكان نتيجة لذلك قوله من كذب عليّ متعمدا... الحديث.

٢- بدأ الوضع في الأيام الأخيرة من خلافة عثمان رضي الله عنه أو في النصف الأخير من خلافته.

٣- بدأ الوضع نتيجة للفتنة التي أودت بالخليفتين الثالث والرابع، وكانت سببا في انقسام الأمة الاسلامية شيعا وأحزابا.

---

(١) الاسرائيليات والموضوعات: ٣٤/٣٢.

(٢) الحديث والمحدثون: ٤٨٠.

وبعد إمعان النظر في هذه الآراء التي ذهب إليها الباحثون تبين لي أن ما ذهبوا إليه فيه نظر، وسأتناول مناقشة هذه الآراء بإيجاز غير مخل ثم أبين ما ظهر لي في المسألة والله أعلم:

١ـ بالنسبة لما ذهب إليه الاستاذ أحمد أمين، وكذلك ما يلوح من كلام الشيخ أبي زهو أنّ الكذب وقع في حياة النبيﷺ وقد اعتمد الاستاذ أحمد أمين، واستأنس الشيخ أبو زهو على ذلك بما روى سببا في ورود حديث من كذب عليّ متعمدا، من حديث بريدة[١].

والحديث الذي ذكراه سببا في ورود قوله ﷺ: من كذب علي متعمدا.. الحديث، إنما جاء من حديث بريدة وحديث عبدالله بن الزبير.

أما حديث بريدة، فقد أخرج ابن الجوزي من طرق[٢]، والطحاوي من طريقين[٣] بأسانيد إلى علي بن مسهر، عن صالح بن حبان، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، كان حي من بني ليث من المدينة على ميلين وكان رجل قد خطب منهم في الجاهلية فلم يزوجوه، فأتاهم وعليه حلة فقال: إن رسول اللهﷺ كساني هذه الحلة، وأمرني أن أحكم في أموالكم ودمائكم ثم انطلق فنزل على تلك المرأة التي كان يحبها، فأرسل القوم إلى رسول اللهﷺ فقال: «كذب عدو الله» ثم أرسل رجلا فقال: ان وجدته وما أراك تجده حيا فاضرب عنقه، وإن وجدته ميتا فاحرقه بالنار، قال: فجاء فوجده قد لدغته أفعى فمات، فحرقه بالنار قال: فذلك قول رسول اللهﷺ «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[٤].

وأما حديث ابن الزبير، فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى المعافى بن زكريا قال

(١) الحديث والمحدثون: ٤٨٠ وقد أورد الذهبي حديث ابن عدي عن طريق علي بن مسهر عن صالح بن حبان عن ابن بريدة عن أبيه. انظر ميزان ٢: ٢٩٣.
(٢) الموضوعات ١: ٥٥/٥٦.
(٣) مشكل الآثار.
(٤) الموضوعات ١: ٥٥/٥٦.

حدثنا محمدبن هارون أبو حامد الحضرمي قال، حدثنا السري بن يزيد الخراساني قال، حدثنا أبو جعفر محمدبن علي الفزاري قال، حدثنا داودبن الزبرقان قال: أخبرني عطاءبن السائب عن عبدالله بن الزبير قال، قال يوما لأصحابه أتدرون ما تأويل هذا الحديث «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» قال: عشق رجل امرأة فأتى أهلها مساء فقال: إن رسول الله ﷺ قد بعثني إليكم أن أتضيف في أي بيوتكم شئت قال: وكان ينتظر بيتوتة المساء، قال: فأتى رجل منهم إلى النبي ﷺ فقال: إن فلانا أتانا يزعم أنك أمرته أن يبيت في أي بيوتنا ما شاء فقال: «كذب، يا فلان انطلق معه، فإن أمكنك الله عز وجل منه فاضرب عنقه، واحرقه بالنار، ولا أراك إلا وقد كفيته»، فلما خرج الرسول، قال رسول الله ﷺ ادعوه، فلما جاء قال: إني كنت أمرتك أن تضرب عنقه وأن تحرقه بالنار، فإن أمكنك الله منه فاضرب عنقه ولا تحرقه بالنار، فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار، ولا أراك إلا قد كفيته، فجاءت السماء فصبت فخرج ليتوضأ فلسعه أفعى، فلما بلغ ذلك النبي ﷺ قال: «هو في النار»[1].

وبإمعان النظر في سندي الحديثين يتجلى ما يلي:

أما الحديث الأول: ـ أعني حديث بريدة ـ فمدار طرقه كلها على صالح بن حبان، وهو المتفرد به وصالح بن حبان قد اتفق الائمة على جرحه ولم يوثق، قال فيه البخاري: فيه نظر[2] وقال النسائي: ليس بثقة[3]، وقال ابن معين: ضعيف الحديث[4] وقال ابن حبان: يروي عن الثقات أشياء لا تشبه حديث الاثبات، لا

---

(١) الموضوعات ١: ٥٦.

(٢) التاريخ الكبير ٢/٢ : ٢٧٥، التاريخ الصغير ١: ١٧١، وقد سبق في مبحث الألفاظ المستعملة في الرمي بالوضع أن البخاري إذا قال في رجل فيه نظر فقد اتهمه، ولا تحل الرواية عنه. انظر صفحة ١٢٩ جـ١، وانظر ميزان ٢: ٢٩٢.

(٣) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٣، ميزان ٢: ٢٩٢، وقال الذهبي في المغنى: صالح بن حبان الكوفي عن ابن بريدة، قال النسائي وغيره متروك أهـ. المغنى ١: ٣٠٣.

(٤) الجرح ٢/١: ٣٩٨، ميزان ٢: ٢٩٢، والذي في الميزان: ضعفه الذهبي وقال مرة: ليس بذاك، تهذيب ٤: ٣٨٦، مجروحين ١: ٣٦٤.

يعجبني الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات[1] وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ[2] فعلماء الجرح والتعديل مجمعون على ضعفه، وقد أبلغ البخاري والسنائي وأبي حاتم وابن عدي القول فيه حيث حكموا على حديثه بالترك والنكارة. وقد سبق أن من كان هذا حديثه فلا يعتبر ولا يتقوى لأن راويه متهم[3].

وأما حديث ابن الزبير ففي طريقه:

السري بن يزيد الخراساني، ومحمد بن علي الفزاري أبو جعفر، لم أقف لهما على ذكر فيما بين يدي من كتب التراجم والرجال.

وأما داود بن الزبرقان[4]

فقال فيه أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث[5] وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء[6].

وقال النسائي: ليس بثقة[7] وقال الأزدي: متروك الحديث[8] وقال أبو داود: ترك حديثه[9] وقال الجوزجاني: كذاب[10]، وقال البخاري: حديثه مقارب[11] وقال ابن حبان: عندي صدوق فيما وافق الثقات إلا أنه لا يحتج به إذا انفرد[12]، وقال ابن

---

(١) مجروحين: ١: ٣٦٤، ميزان ٢: ٢٩٣.

(٢) ميزان ٢: ٢٩٣.

(٣) انظر صفحة: ٦٧ جـ ١.

(٤) داود بن الزبرقان الرقاشي أبو عمرو البصري ثم البغدادي عن أيوب وثابت وعنه سعيد وبقية وعلي بن حجر قال أبو زرعة: متروك توفي سنة ١٨٦هـ، تنق.

(٥) الجرح ١/٢: ٤١٣.

(٦) الجرح ١/٢: ٤١٣، ميزان ٢: ٧، تهذيب ٣: ١٨٥.

(٧) الضعفاء المتروكون: ٢٨٩، ميزان ٢: ٨، تهذيب ٣: ١٨٥.

(٨) الضعفاء لابن الجوزي: ٥٢/أ، تهذيب ٣: ١٨٦.

(٩) ميزان ٢: ٧، وفي التهذيب وقال أبو داود: ضعيف، وقال مرة: ليس بشيء وقال أيضا ترك حديثه. اهـ ٣: ١٨٥، الضعفاء لابن الجوزي: ٥٢/أ.

(١٠) ميزان ٢: ٧، تهذيب ٣: ١٨٥.

(١١) ميزان ٢: ٧، تهذيب ٣: ١٨٥.

(١٢) مجروحين ١: ٢٨٧، تهذيب ٣: ١٨٦.

المديني: كتبت عنه ورميت حديثه[1]، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه[2].

وقال ابن خراش ويعقوب بن سفيان والساجي والعجلي: ضعيف الحديث[3]، فضعف داود هذا إذا أضيف الى جهالة بقية الاسناد، يكفي لرد حديثه وعدم قبوله، وعليه فالحديث لا يصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج به وبالتالي لا يصلح أن يكون دليلا في اثبات وقوع الكذب في عهدهﷺ، ولا يمكن أن يكون دليلا على اثبات وقوع الوضع في الحديث في تلك الحقبة.

وقد يعترض على هذا بأن الحديث يتقوى بمجموع طرقه فيصلح للاحتجاج، فالجواب على ذلك بأن الطرق يمكن أن تتقوى لو كان الضعف محتملا، أما وقد انفرد في كل طريق راو متهم فحديثه لا ينجبر ولا يتقوى، بل أن مجموع الطرق على هذا الشأن تزيد الحديث نكارة كما سبق بيانه[4].

٢ـ ما ذهب إليه الدكتور أكرم ضياء العمري من أن الوضع بدأ في النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه، وقد اعتمد في ذلك على ما أورده من حديث أبي ثور الفهمي[5]، عن عبد الرحمن بن عديس[6].

---

(١) ميزان ٢ : ٨، والذي في التهذيب: كتبت عنه شيئا يسيرا ورميت به، وضعفه جدا. اهـ ٣: ١٨٥. الضعفاء ٢/٥٠.

(٢) ميزان ٢ : ٧، وفي التهذيب: عامة ما يرويه عن كل من روى عنه مما لا يتابع عليه أحد، وهو في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم ١هـ ٣: ١٨٥.

(٣) تهذيب ٣ : ١٨٦.

(٤) انظر الكلام على متى يتقوى الحديث الضعيف ومتى لا يتقوى ص ٦٧ جـ١

(٥) أبو ثور الفهمي له صحبة، لا يعرف اسمه ولا اسم أبيه، له حديث واحد يروي عنه أهل مصر. انظر ترجمته في فتوح مصر وأخبارها: ٣٠٣، الاستيعاب ٤ : ١٦١٨، الاصابة ٧: ٦٠/ ٦١

(٦) عبد الرحمن بن عديس البلوي أبو محمد مصري، صحابي شهد الحديبيه وممن بايع تحت الشجرة، وكان أمير الجيش القادم من مصر إلى المدينة عند حصر عثمان رضي الله عنه، توفي بالشام سنة ٣٦ هـ، الاستيعاب ٢ : ٨٤٠ الاصابة ٤ : ٣٣٤/٣٣٥.

والحديث أورده ابن الجوزي قال: أنبانا المباركبن علي قال: أنبأنا شجاعبن فارس قال أنبأنا أبو طاهر محمدبن أحمد الأشناني، أنبأنا عليبن أحمدبن عمر الحمامي، أنبأنا عليبن محمد أبي قيس حدثنا أبو بكربن عبيد القرشي قال: حدثت عن كاملبن طلحة، حدثنا ابن لهيعة، حدثنا يزيدبن عمرو المعافري، أنه سمع أبا ثور الفهمي قال: قدمت على عثمان، فصعد عبد الرحمنبن عديس منبر رسول الله ﷺ وقال: «ألا ان عبد الله بن مسعود حدثني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ألا أن عثمان أضل من عيبة على بعلها[1] فدخلت على عثمان فأخبرته فقال: كذب والله ابن عديس ما سمعها من ابن مسعود، ولا سمعها ابن مسعود من رسول الله ﷺ[2].

قال أكرم ضياء العمري: فلعل ابن عديس كان أول من وضع في الحديث وقد حدث ذلك في خلافة عثمان[3].

وبعد إمعان النظر في هذه الرواية ظهر لي والله أعلم أن بها هنات تستوجب ردها وعدم قبولها. وسأوجز ذلك فيما يلي:

١ـ إن هذه الرواية أثبتها ابن الجوزي في موضوعاته لبيان كذبها، وأنها مما وضع في مثالب الخليفة عثمان رضي الله عنه، وهذا أمر لا يختلف فيه، إلا أن المسألة الجديرة بالاهتمام أن ابن الجوزي رحمه الله ألصق تهمة الكذب في هذا الحديث بعبد الرحمنبن عديس، وجعلها من تخرصاته فقال: هذا حديث لا نشك في أنه كذب، ولسنا نحتاج إلى الطعن في الرواية، وإنما هو من تخرصات ابن عديس[4].

والجدير بالذكر أن عبد الرحمن بن عديس هذا من أصحاب رسول الله ﷺ الذين شملهم حد الصحبة المتفق عليها لا سيما وأنه ممن حضر صلح الحديبية وضرب

---

(١) هكذا في الموضوعات، وصححها المعلق ب عتبة على قفلها، وفي اللآلي المصنوعة عبيدة على بعلها انظر ١: ٣١٨، وفي تنزيه الشريعة عيبة على قفلها انظر ١: ٣٤٩.

(٢) الموضوعات ١: ٣٣٥، ترتيب الموضوعات للذهبي: ١٠٧/أ، اللآلي ١: ٣١٨، تنزيه الشريعة ١: ٣٤٩/٣٥٠

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٥.

(٤) الموضوعات ١: ٣٣٥.

على يمين رسول الله ﷺ عند شجرة الرضوان، وممن دخل في قوله تعالى «لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة، فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا»[1]، فمن المستبعد جدا بل من المحال أن يجرأ على التقول والاختلاق على رسول الله ﷺ، منفردا خاليا فضلا عن أن يتخرص على رسول الله ﷺ فوق منبره وعلى ملأ من صحابته ﷺ، ولا ينكرون عليه، حتى لو فرضنا أن بعضا منهم واجد على الخليفة عثمان رضي الله عنه إلا أن الأمر لم يقتصر على النيل من عثمان، وإنما تجاوزه إلى الكذب على رسول الله ﷺ الذي لا يجهل أحد منهم خطره على الأمة، بل لا يجهلون عظيم إثمه وإثم السكوت عليه.

ولا شك أن ابن عديس ممن خرج على عثمان رضي الله عنه وظاهر عليه وأدى ذلك الى قتله رضي الله عنه، بل كان من رؤساء القوم وعليتهم، إلا أن كل ما أتى به لم يدفعه الى الكذب على رسول الله ﷺ بل كان لديه من التبعات والهنات التي أخذت على عثمان رضي الله عنه، ما برر لهم في نظرهم أن يرتكبوا ما أتوا من الأفعال التي أدت الى قتل الخليفة الثالث رضي الله عنه.

لذا فإن ادعاء ابن الجوزي رحمه الله تعالى أن ابن عديس هو الذي تخرص الحديث دعوى تفتقر إلى دليل، ويغلب على الظن أن ابن الجوزي عفا الله عنه عندما أطلق هذه الدعوى لم يلحظ صحبة ابن عديس، بل غلب عليه إذ ذاك خروجه على عثمان وتأليبه عليه، وأنه في سبيل تبرير الخروج عليه تخرص بهذه الرواية، وكان الأولى به رحمه الله ألا يلقي حكما إلا بعد تثبت وتبين، لا سيما وأن قوله هذا يهدم ما اتفق عليه علماء الأمة الاسلامية ممن يعتد بهم إلى القول بعدالة الصحابة لا سيما البدريين منهم، وأهل بيعة الرضوان الذين جاءت الآيات والأخبار بأن الله تعالى قد رضي عنهم، ومنهم بلا شك عبد الرحمن بن عديس.

والذي آسف له أن ما ذهب اليه ابن الجوزي ردده بعض أئمة الحديث الذي ألّفوا في الموضوعات عند الكلام على هذا الحديث، وألقوا القول دون أن يتنبهوا

---

(١) سورة الفتح آية رقم ١٧.

لهذه الزلة العظمى في حق هذا الصحابي رضي الله عنه.

قال الذهبي بعد إيراد الحديث: لا يدري ممن أخذه ابن أبي الدنيا وابن لهيعة مع ضعفه فيه تشيع قوي، أو قد افتراه ابن عديس[1].

وقال السيوطي: صدق عثمان هذا من كذب ابن عديس[2].

وقال ابن عراق: وصدق عثمان رضي الله عنه في أن هذا من تخرص ابن عديس[3].

قلت، قال الذهبي في تلخيص الموضوعات: لا يدري ممن أخذه ابن أبي الدنيا، وابن لهيعة على ضعفه قوي التشيع أو قد افتراه ابن عديس[4].

فأنت ترى أن هؤلاء الأئمة الأعلام قد وقعوا من حيث لا يشعرون في هذا الخطأ الفاحش على أن الحافظ الذهبي، وإن كان قد نبه الى علل قوية أخرى تلحق التهمة في الحديث وتقضي برده وهي أولى وأقوى من تهمة ابن عديس إلا أنه لم ينج مما وقع فيه القوم، وإن كان قد أشار الى العلل الأخرى، فقد أشار رحمه الله إلى علتين أخريين في الحديث:

الأولى: الانقطاع الموجود في الحديث بين أبن أبي الدنيا[5] وبين كامل بن طلحة[6] حيث جاء في الرواية قول ابن أبي الدنيا، حدثت عن كامل بن طلحة. ولا شك أن الانقطاع في الرواية علة يرد لها الحديث، لجهالة الراوي الساقط.

---

(١) ترتيب الموضوعات: ١٠٧/أ.

(٢) اللآلي المصنوعة ١: ٣١٨.

(٣) تنزيه الشريعة ١: ٣٥٠.

(٤) ترتيب الموضوعات: ١٠٧/أ.

(٥) هو عبد الله بن محمد بن عبيدة بالفتح ـ ابن سفيان الأموي مولاهم ـ أبو بكر ابن أبي الدنيا. الحافظ، صاحب التصانيف، قال أبو حاتم صدوق، مات سنة ٢٨١ هـ الخلاصة: ٢١٣.

(٦) هو كامل بن طلحة الجحدري أبو يحيى البصري نزيل بغداد، وثّقه أحمد وابن حبان والدارقطني. وضعفه غيرهم. مات سنة ٢٣١هـ، الخلاصة: ٣١٩.

هذا بالاضافة الى أن كامل بن طلحة لم يسلم من تجريح بعض أئمة النقد، وإن كان قد رضيه بعض منهم، فقد قال فيه الامام أحمد: مقارب الحديث، وفي رواية الميموني: سألت أبا عبدالله عنه فقال: هو عندي ثقة، وفي رواية عن عبدالله عن أبيه أنه سئل عنه وعن أحمدبن محمدبن أيوب فقال: ما أعلم أحدا يدفعهما بحجة[1] وقال أبو حاتم الرازي: لا بأس به[2]، كما وثقه الدارقطني[3] وذكره ابن حبان في الثقات[4].

أما تجريحه والطعن فيه فقد جاء عن بعض الأئمة، روى الدوري عن ابن معين قال: ليس بشيء[5].

وقال الآجري: سألته -أي أبا داود- عن كامل‌بن طلحة فقال: رميت بكتبه[6]، فنحن نرى أنه في رأي أبي داود متروك الحديث ولذا رمى بحديثه الذي كتب‌عنه، كما أنّ ابن معين ضعفه ولم يرضه، ولذا جرحه بقوله: ليس بشيء وهي عبارة يستعملها ابن معين في التجريح، ومع ما فيه من تجريح فإني أرى أنه بريء من تهمة هذا الحديث، حيث أن هناك رواية أخرى موقوفة على ابن عديس تابع فيها الوليدبن مسلم كامل‌بن طلحة، فبرىء من تهمته.

أما العلة الثانية التي أشار اليها الذهبي، فهي -تفرد ابن لهيعة مع ضعفه وشدة تشيعه[7].

أما التشيع فليس سببا في التهمة إذ أن كثيرا من أئمة الحديث قبلوا روايات كثير من أهل البدع ولم يجرحوهم بسبب ذلك، خاصة إذا كان الراوي عدلا ولم يكن

---

(١) ميزان ٣: ٤٠٠، تهذيب ٨: ٤٠٨.

(٢) الجرح ٣/٢: ١٧٢.

(٣) تهذيب ٨: ٤٠٩.

(٤) تهذيب ٨: ٤٠٩.

(٥) ميزان ٣: ٤٠٠، تهذيب ٨: ٤٠٩.

(٦) ميزان ٣: ٤٠٠، تهذيب ٨: ٤٠٨.

(٧) ترتيب الموضوعات: ١٠٧.

داعية. وعلى سبيل المثال، فإن الإمام البخاري لم يجرح في كتابه الضعفاء بالتشيع بالرغم من أنه جرح ببعض البدع[1].

وابن لهيعة قد تضاربت فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل، والأكثر على ضعفه. وسأعرض لأقوالهم بإيجاز ليتسنى الحكم على الرجل حسب أقوالهم:

فقد أثنى عليه جماعة. قال ابن وهب: كان ابن لهيعة صادقا[2]، وقال مرة: حدثني الصادق البار -والله- عبد الله بن لهيعة[3].

وقال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طلّابا للعلم[4].

وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة[5].

وقال ابن حبان: كان ابن لهيعة صالحا لكنه يدلس عن الضعفاء ثم احترقت كتبه وكان أصحابنا يقولون سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة عبدالله بن وهب وابن المبارك وعبدالله بن يزيد المقرىء وعبدالله بن سلمة القعنبي، فسماعهم صحيح، وكان ابن لهيعة من الكتّابين للحديث والجمّاعين للعلم الرحّالين فيه[6].

وقال ابن قتيلة: حضرت موت ابن لهيعة فسمعت الليث يقول: ما خلّف مثله[7].

وقال أبو داود عن أحمد: ومن كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه واتقانه[8]. أمّا من جرحه.

---

(١) انظر الكلام على كتاب الضعفاء ص٣٩٠ جـ٣.
(٢) ميزان ٢: ٤٧٧.
(٣) ميزان ٢: ٤٧٧.
(٤) ميزان ٢: ٤٧٧.
(٥) ميزان ٢: ٤٧٨.
(٦) ميزان ٢: ٤٨٢، مجروحين ٢: ١٩.
(٧) مجروحين ٢: ١٩.
(٨) تهذيب ٥: ٣٧٥.

فقد قال الحميدي عن يحيى بن سعيد أنه كان لا يراه شيئا[1].

وقال يحيى بن سعيد القطان، قال لي بشربن السري: لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه[2].

وقال البخاري: تركه يحيى بن سعيد[3].

نعيم بن حماد قال، سمعت ابن مهدي يقول: لا أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة الا سماع ابن المبارك ونحوه[4].

وقال ابن المديني عن ابن مهدي قال: لا أحمل عن ابن لهيعة شيئا، وقد كتب إلّي كتابا فيه حدثنا عمروبن شعيب فقرأته على ابن المبارك فأخرجه إلّي ابن المبارك من كتابه قال: أخبرني اسحاق‌بن أبي فروه عن عمروبن شعيب[5].

أحمد بن محمد الحضرمي، سألت ابن معين عن ابن لهيعة فقال: ليس بقوي[6].

وقال أحمد بن زهير عن يحيى: ليس حديثه بذاك القوي[7].

وقال ابن معين: ضعيف لا يحتج به[8].

وقال معاوية بن صالح، سمعت يحيى يقول: ابن لهيعة ضعيف[9].

---

(١) التاريخ الكبير ٣/١: ١٨٢، التاريخ الصغير: ١٩٥، الضعفاء: ٢٦٦، ميزان ٢: ٤٧٦، تهذيب ٥: ٣٧٤، الجرح ٢/٢: ١٤٦.

(٢) الجرح ٢/٢: ١٤٦، مجروحين ٢: ٢٠، ميزان ٢: ٤٧٦، تهذيب ٣٧٨/٥.

(٣) تهذيب ٥: ٣٧٧.

(٤) الجرح ٢/٢: ١٤٦، ميزان ٢: ٤٧٦، تهذيب ٥: ٣٧٥.

(٥) الجرح ٢/٢: ١٤٦، مجروحين ٢: ٢٠/١٩، ميزان ٢: ٤٧٦، تهذيب ٥: ٣٧٤، مع اختلاف في العبارة.

(٦) ميزان ٢: ٤٧٦.

(٧) ميزان ٢: ٤٧٥.

(٨) الجرح ٢/٢: ١٤٧، ميزان ٢: ٤٧٧.

(٩) ميزان ٢: ٤٧٥.

وقال ابن معين: ابن لهيعة ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها[1] وقال أيضا: كان ابن لهيعة ضعيفا لا يحتج بحديثه، كان من شاء يقول له: حدثنا[2].

وقال ابن أبي حاتم، حدثنا حرب بن اسماعيل الكرماني فيما كتب إلي قال: سألت أحمد بن حنبل عن ابن لهيعة فضعفه[3].

وقال أحمد: كان ابن لهيعة كتب عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب فكان بعد يحدث بها عن عمرو نفسه[4].

وقال حنبل: سمعت أبا عبدالله يقول: ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيرا مما كتب لاعتبر به ويقوي بعضه بعضا[5].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة والافريقي [6]، أيهما أحب إليكما؟ فقالا: جميعا ضعيفان، بين الافريقي وابن لهيعة كثير، أما ابن لهيعة فأمره مضطرب يكتب حديثه على الاعتبار، قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتج به، قال: لا[7]. حدثنا عبد الرحمن قال: سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة: سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه من أجمل القول فيه[8].

وقال ابن أبي حاتم، سمعت أبي يقول: سمعت ابن أبي مريم يقول: حضرت

---

(١) ميزان ٢: ٤٧٧.
(٢) تهذيب ٥: ٣٧٨.
(٣) الجرح ٢/٢: ١٤٧.
(٤) ميزان ٢: ٤٧٦، تهذيب ٥: ٣٧٥/٣٧٤.
(٥) تهذيب ٥: ٣٧٥.
(٦) هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الافريقي.
(٧) الجرح ٢/٢: ١٤٧، تهذيب ٥: ٣٧٨، ميزان ٢: ٤٧٧.
(٨) الجرح ٢/٢: ١٤٨/١٤٧، تهذيب ٥: ٣٧٩، ميزان ٢: ٤٧٧

ابن لهيعة في آخر عمره وقوم من أهل بربر يقرأون عليه من حديث منصور والأعمش والعراقيين، فقلت له: يا أبا عبدالرحمن، ليس هذا من حديثك فقال: بل هذه أحاديث قد مرت على مسامعي فلم أكتب عنه بعد ذلك[١].

وقال النسائي: ضعيف[٢]، وقال عبد الكريم بن عبدالرحمن النسائي عن أبيه: ليس بثقة[٣].

وقال مسلم في الكنى: تركه ابن مهدي ويحيى بن سعيد ووكيع[٤].

وقال محمد بن سعد: كان ضعيفا، ومن سمع منه في أول أمره فأحسن حالا من روايته ممن سمع منه بآخره[٥].

وقال ابن خزيمة في صحيحه: وابن لهيعة لست ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا انفرد، وإنما أخرجته لأن معه جابر بن اسماعيل[٦].

وقال يحيى بن حسان: رأيت مع قوم جزءاً سمعوه من ابن لهيعة، فنظرت فإذا ليس هو من حديثه، فجئت إليه فقال: ما أصنع يجيئون بكتاب فيقولون هذا من حديثك فأحدثهم[٧].

وقال ابن قتيبة: كان يُقرأ عليه ما ليس من حديثه يعني فضعِّف بسبب ذلك[٨].

---

(١) الجرح ٢/٢: ١٤٦، ميزان ٢: ٤٧٧.

(٢) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٥.

(٣) ميزان ٢: ٤٧٨.

(٤) تهذيب ٥: ٣٧٩.

(٥) تهذيب ٥: ٣٧٩.

(٦) تهذيب ٥: ٣٧٧.

(٧) تهذيب ٥: ٣٧٨، وقد أورد ابن حبان القصة بأكمل مما في التهذيب، فقال: حدثني ابن المنذر، حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا نعيم بن حماد قال سمعت يحيى بن حسان يقول: جاء قوم ومعهم جزء فقالوا: سمعناه من ابن لهيعة، فقمت فجلست إلى ابن لهيعة فقلت: أي شيء ذا الكتاب الذي حدثت به ليس هاهنا في هذا الكتاب حديث من حديثك ولا سمعتها أنت قط قال: فما أصنع بهم يجيئون بكتاب فيقولون هذا من حديثك فأحدثهم به اهـ مجروحين ٢: ٢٠.

(٨) تهذيب ٥: ٣٧٨.

وحكى الساجي عن أحمدبن صالح كان ابن لهيعة من الثقات إلا أنه إذا لُقِّن شيئا حدث به[1].

وقال ابن خراش: كان يكتب حديثه، فاحترقت كتبه، فكان من جاء بشيء قرأه عليه حتى لو وضع أحد حديثا وجاء به إليه قرأه عليه[2].

وقال الجوزجاني: لا نور على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج به[3].

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث[4].

وقال الحاكم: لم يقصد الكذب، وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ[5].

وقال ابن عدي: حديثه كأنه نسيان، وهو ممن يُكْتب حديثه[6].

وقال ابن حبان: قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا، وما لا أصل له في رواية المتقدمين كثير، فرجعت الى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فألزق تلك الموضوعات بهم. . . ثم قال: وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيه مناكير كثيرة، وذاك كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه، سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه، لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيه مما ليس من حديثه.

---

(١) تهذيب ٥: ٣٧٨.
(٢) تهذيب ٥: ٣٧٨.
(٣) ميزان ٢: ٤٧٨، والذي في التهذيب: لا يوقف على حديثه ولا ينبغي أن يحتج به ولا يغتر بروايته اهـ تهذيب ٥: ٣٧٨.
(٤) تهذيب ٥: ٣٧٩.
(٥) تهذيب ٥: ٣٧٨.
(٦) تهذيب ٥: ٣٧٩.

فتبين مما أوردت من أقوال أئمة الجرح والتعديل أن الأكثر على تجريحه ، بل أن من أثنى عليه لم يوثقه بحيث تقبل روايته مطلقا وإنما قيد ذلك بمرويات جماعة عنه، والجمهور على قبول ما اعتضد من حديثه وان روايته تصلح للاعتبار، أما ما تفرد به من أحاديث فالأكثر على ردها وضعفها، والرواية التي بين أيدينا مما تفرد به ابن لهيعة، وتفردُ ابن لهيعة في الرواية مع ضعفه يجعل الرواية منكرة، وأنه هو آفتها والمتهم بها.

ولعل السبب فيما ذهب إليه أن ابن لهيعة كما تبين من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، أنه غير ضابط لحديثه، متساهل في الرواية، كثير التدليس عن الضعفاء، يقبل التلقين، كثيرا ما يرفع الموقوف[1] يقرأ كل ما جيء به وإن لم يكن من حديثه، كل هذا يُظْهِر أن من جرحه لقد فسّر تجريحه، بخلاف من عدّله وبهذا يترجح تجريحه على تعديله حسب قواعد علماء الجرح والتعديل، وهذا يجعله مظنة للتهمة، لا سيما إذا أضيف إلى ما سبق أن ابن كثير أورد القصة عن محمدبن عائذ الدمشقي[2] عن الوليدبن مسلم عن ابن لهيعة عن يزيدبن عمرو عن أبي ثور الفهمي موقوفة على ابن عديس، فزالت التهمة عمن دون ابن لهيعة.

قال ابن كثير: وقال محمدبن عائذ الدمشقي[3]، حدثنا الوليدبن مسلم حدثنا عبداللهبن لهيعة عن يزيدبن عمرو أنه سمع أبا ثور الفقيمي[4] يقول: قدمت على عثمان، فبينا أنا عنده فخرجت فإذا بوفد أهل مصر قد رجعوا، فدخلت على عثمان فأعلمته، قال: فكيف رأيتهم؟ فقلت: رأيت في وجوههم الشر، وعليهم ابن عديس البلوي، فصعد ابن عديس منبر رسول الله ﷺ، وتنقّص عثمان في خطبته،

---

(١) مجروحين ٢: ٢٠/١٩.

(٢) قال الذهبي: خالد بن خداش قال: رآني ابن وهب لا أكتب حديث ابن لهيعة فقال: إني لست كغيري في ابن لهيعة فاكتبها، وقال لي في حديث عقبة بن عمرو: لو كان القرآن في أهاب ما مسته النار، ما رفعه لنا ابن لهيعة قط في أول عمره اهـ ميزان ٢: ٤٧٦.

(٣) محمد بن عائذ القرشي الدمشقي صاحب الفتوح والمغازي، قال جزرة: ثقة قدري مات سنة ٢٣٤هـ. الخلاصة ٣٤٣.

(٤) هكذا في البداية والنهاية، والصواب الفهمي كما مرت ترجمته. وكما ورد اسمه في كتب الصحابة.

فدخلت على عثمان فأخبرته بما قال فيهم فقال: كذب والله ابن عديس ولولا ما ذكرتَ، ما ذكرتُ، إني رابع أربعة في الاسلام، ولقد أنكحني رسول الله ﷺ ابنته ثم توفيت فأنكحني ابنته الأخرى، ولا زنيت ولا سرقت في جاهلية ولا اسلام ولا تغنيت ولا تمنيت منذ أسلمت ولا مسست فرجي بيميني منذ بايعت رسول الله ﷺ، ولقد جمعت القرآن على عهد رسول الله ﷺ، ولا أتت علي جُمعة إلا أنا أعتق فيها رقبة منذ أسلمت، إلّا أن لا أجدها في تلك الجمعة فأجمعها في الجمعة الثانية، ورواه يعقوب بن سفيان عن عبدالله بن أبي بكر عن ابن لهيعة قال: لقد اختبأت عند ربي عشرا فذكرهن[1].

فهذه الرواية تَبينً فيها أن ابن عديس لما صعد المنبر وخطب تنقص عثمان، والظاهر أن ما تنقص به عثمان هو من قوله، فقد عُرف أنهم لقبوه بنعثل ، وليس بمستبعد أن مما انتقص به عبدُ الرحمن عثمانَ رضي الله عنه بقول: أن عثمان أضل من عيبة على بعلها، إذ أن الملاحظ من جواب عثمان رضي الله عنه لأبي ثور مشعر بذلك. وقد روى ابن لهيعة الحديث في أول أمره على الوجه كما ذكر ذلك عنه ابن عائذ في رواية ابن كثير، ثم أنه لما اختلط واحترقت كتبه وهم في ذلك، فأدخل حديثا في حديث أو فأقحم في الرواية ابن مسعود ورفع قول ابن عديس إلى رسول الله ﷺ خطأ دون قصد.

على أن شيخ ابن لهيعة هو يزيد بن عمرو المعافري، ذكره البخاري في تاريخه ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[2].

وقال فيه أبو حاتم الرازي: لا بأس به[3]، وقال الذهبي: صدوق[4] وذكره ابن حبان في الثقات[5].

---

(١) البداية والنهاية ٧: ١٨١.
(٢) التاريخ الكبير ٤/٢: ٣٤٩/٣٥٠.
(٣) الجرح ٤/٢: ٢٨١، تهذيب ١١: ٣٥١.
(٤) الكاشف ٣: ٢٨٤.
(٥) تهذيب ١١: ٣٥١.

وقد سبق أنْ مرّ معنا أن كلا من أبي ثور الفهمي وعبدالرحمن بن عديس صحابيان، فتعين أن تلحق التهمةُ ابنَ لهيعة في رفعه الرواية وإن كان للقصة أصل، وأنها موقوفة على ابن عديس، ولا يبعد أن يكون المتهم هو الساقط بين ابن أبي الدنيا وبين كامل بن طلحة فزاد في حديث ابن لهيعة ورفع كلام ابن عديس إلى رسول الله ﷺ وجعله من رواية ابن مسعود زيادة في قبوله، إلا أن القرينة في اتهام ابن لهيعة أقوى، والله أعلم.

فعلى هذا فإن ما اعتمد عليه أكرم العمري في أن الوضع بدأ في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه لا يقوي أن يكون دليلا.

٣- ما ذهب إليه الشيخان أبو شهبة وأبو زهو من أن الوضع بدأ سنة أربعين أو سنة إحدى وأربعين، وقد احتج الشيخ أبو شهبة بأن ابن سبأ وضع على النبي ﷺ حديث «لكل نبي وصيّ ووصيي علي..»[1].

أما الشيخ أبو زهو فقد اكتفى بقوله: لذلك يعتبر العلماء مبدأ ظهور الوضع في الحديث من هذا الوقت سنة إحدى وأربعين هجرية، وهذا التحديد إنما هو لظهور الوضع في الحديث[2].

وبإمعان النظر فيما ذهب إليه الشيخ أبو شهبة تبين أنه ذكر الرواية عن ابن سبأ دون عزها الى مصدرها وبتتبع مظان الرواية في مصادرها وجد أن جلَّ من تطرق لهذه المسألة اعتمد في ذلك على ما أورده ابن جرير الطبري في تاريخه ومن الأولى ذكر الرواية ليتسنى بيانها.

قال ابن جرير: فيما كتب إلى السري عن شعيب عن سيف عن عطية عن يزيد الفقعسي قال: كان عبدالله بن سبأ يهوديا من أهل صنعاء، أمه سوداء، فأسلم زمان عثمان ثم تنقَّل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز ثم بالبصرة ثم

---

(١) الاسرائيليات والموضوعات: ٣٢.

(٢) الحديث والمحدثون: ٤٧٩.

الكوفة، ثم الشام فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام فأخرجوه حتى أتى مصر، فاعْتَمَر فيهم فقال لهم فيما يقول: لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب بأن محمدا يرجع. وقد قال الله عز وجل: «إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد»[1] فمحمد أحق بالرجوع من عيسى، قال: فقيل ذلك عنه، ووضع لهم الرجعة، فتكلموا فيها ثم قال لهم بعد ذلك: انه كان ألف نبي، ولكل نبي وصي، وكان علي وصي محمد، ثم قال: محمد خاتم الأنبياء وعلي خاتم الأوصياء، ثم قال بعد ذلك: من أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله ﷺ. ووثب على وصي رسول الله ﷺ، وتناول أمر الأمة ثم قال لهم بعد ذلك: أن عثمان أخذها بغير حق، وهذا وصي رسول الله ﷺ فانهضوا في هذا الأمر فحركوه، وابدأوا بالطعن على أمرائكم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس وادعوهم إلى هذا الأمر[2].

فرواية ابن جرير يظهر منها أن ما جاء به ابن سبأ شبه من آراء ومعتقدات، وهي نظريات ادعاها واخترعها من قبل نفسه استنبطها من يهوديته أو افتعلها وجعلها وسيلة لغاية ينشدها وغرض يستهدفه. لكنه لم يعزها إلى رسول الله ﷺ، ولم يتجرأ برفعها إليه، وإنما جاء بها بقصد الدس في المجتمع الاسلامي بغية النيل من وحدته وإذكاء نار الفتنة وبذر بذور الشقاق والفرقة بين أوساطه، فكان مما نتج عن ذلك قتل أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، وتفرق الأمة الاسلامية شيعا وأحزابا، ولا يزال العالم الاسلامي يعاني من آثار هذه الدعوى إلى يومنا هذا.

وابن سبأ لم يجرأ أن يعزو دعواه إلى رسول الله ﷺ، وأنى ذلك وجمهور أصحاب رسول الله ﷺ له بالمرصاد يردون كذبه ويوقفونه عند حده، وغاية ما زعمه أنْ أتى بمقدمات صادقة وبنى عليها مبادىء فاسدة راجت لدى بعض الناس. وقد سلك في ذلك مسالك ملتوية لبَّس فيها على من حوله حتى اجتمعوا عليه، فطرق باب القرآن

---

(١) سورة القصص آية رقم ٨٥.

(٢) تاريخ الطبري ٤: ٣٤٠، وانظر الكامل في التاريخ لابن الأثير.

يتأوله على زعمه الفاسد حيث ادعى رجعة رسول الله ﷺ، كما سلك طريق القياس الفاسد في ادعاء اثبات الوصية لعلي رضي الله عنه، حتى إذا ما استقر الأمر في نفوس أتباعه انتقل إلى هدفه الآخر، وهو خروج الناس على الخليفة عثمان رضي الله عنه، فصادف ذلك هوى في نفوس بعض القوم فتمكنا والمهم من قصة ابن سبأ أن ما جاء به من آراء ومعتقدات ونظريات ادعاها واخترعها من غير أن يعزوها إلى رسول الله ﷺ، ولذا فإن ما أورده الشيخ أبو شهبة من أن ابن سبأ وضع على رسول الله ﷺ، أمر يحتاج إلى دليل واضح صريح في ذلك، وإذا كان الأمر على ما بينت فما ساقه من دليل لاثبات الوضع لا يصلح أن يكون دليلا على بداية الوضع في الحديث.

أما ما ذهب إليه الشيخ أبو زهو من أنّ سنة إحدى وأربعين هجرية هي بداية الوضع في الحديث حيث تفرقت الأمة الاسلامية إلى أهل سنة وخوارج وشيعة ودعاة للأمويين في الشام، فإن مجرد تفرق الأمة لا يلزم منه الكذب، لا سيما وأن بداية الاختلاف كانت في أمور اجتهادية تتعلق بأولوية الخلافة، وأحقيتها وصحتها ونحو ذلك، كتقويم أعمال قام بها الخليفتان عثمان وعلي رضي الله عنهما كان من نتائجها تكفيرهما وتفسيقهما لدى البعض، فالقطع بأن هذه السنة تعتبر بداية للوضع أمر يفتقر الى دليل، وكل ما أورده شبه لا تصلح أن تكون دليلا كما سبق بيانه.

والذي يظهر لي والله أعلم، أن الوضع في الحديث ـأعني الكذب على رسول الله ﷺـ بدأ متأخراً عن هذه الفترة، ويمكن تحديده بالثلث الأخير من القرن الأول، حيث الأدلة قامت على وجود محاولات للكذب على رسول الله ﷺ في تلك الحقبة، إلا أن هناك أموراً تفشت في الأمة الاسلامية عقب اختلافها وتمزقها يمكن اعتبارها توطئة وتمهيدا لهذه الجريمة البشعة النكراء التي انتهكت حرمة رسول الله ﷺ بالتقول عليه، والإخبار عنه بما لم يقل أو يفعل، وهذا ما أرجو توضيحه في هذه العجالة، وبالله التوفيق:

منها انتهاك حرمة أصحاب رسول الله ﷺ من الخلفاء، ومن تحمل منهم مسئولية في الدولة الاسلامية، ويتجلى ذلك في مسائل:

أـ إظهار ما عيب عليهم، كما عابوا على عثمان رضي الله عنه أمورا حكموا فيها بأنه خالف من سلفه من الأئمة والخلفاء مثل إتمام الصلاة في السفر وزيادته في الحِمَى، وجمعه الناس على مصحف واحد، وإحراق ما دون ذلك بعد أن كانت مصاحف، وإعادته طريد رسول الله ﷺ[1]. وأنه استعمل الأحداث، وآثر ذوي قرباه، وأنه أعطى الفيء غير مستحقيه ووهب رجالا من بني أمية أموالا طائلة من مال المسلمين دون سائر الناس[2].

كما عابوا على علي رضي الله عنه، مسألة التحكيم، وكانوا يردون عليه بقولهم: لا حكم إلا لله بعد أن أجبروه عليه[3].

ب ـ تأليب بعض المغرضين العامة على الأئمة والخلفاء.

ومن ذلك انتقاص ابن عديس عثمان رضي الله عنه على منبر رسول الله ﷺ[4].

وقيام محمد بن أبي بكر الصديق في الجيش إبّان غزوة ذات الصواري مؤلبا على عثمان رضي الله عنه، زاعما أن الله تعالى قد أباح دمه وأنه لا بد من الخروج عليه[5].

ومن الطرق التي سلكها البعض في التحريض على الخلفاء أو الوصول الى ما يرجون، تزوير الكتب على ألسنة كبار الصحابة، وبعض زوجات رسول الله ﷺ،

---

(١) هو الحكم بن أبي العاص، عم عثمان رضي الله عنه، كان رسول الله ﷺ قد سيّره من مكة الى الطائف، فلما ولي عثمان رضي الله عنه أعاده، وقد احتج عثمان رضي الله عنه على خصومه بأن النبي ﷺ رده بعد أن سيّره وقد ذهب بعضهم إلى أن عثمان شفع له عند رسول الله ﷺ فشفّعه، إلا أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما لم يأذنا له بالعودة، فلما ولي عثمان رضي الله عنه رده بناء على أمر رسول الله ﷺ. ولذلك احتج عليهم رضي الله عنه، بما احتج. انظر تاريخ الطبري ٤: ٣٤٧.

(٢) انظر تفصيل ما عيب به على عثمان رضي الله عنه، ورده على ذلك. تاريخ الطبري ٤: ٣٤٦/٣٤٨ وكذلك البداية والنهاية ٧: ١٧١

(٣) انظر الكامل في التاريخ ٣: ١٦١/١٦٦.

(٤) البداية والنهاية ٧: ١٨١.

(٥) الاصابة ٦: ١١.

يقول ابن حجر: أخرج ـأي الكندي ـ من طريق الليث عن عبدالكريم بن الحارث الحضرمي أن ابن أبي حذيفة كان يكتب الكتب على ألسنة أزواج النبي ﷺ في الطعن على عثمان، كان يأخذ الرواحل فيحصرها ثم يأخذ الرجال الذين يريد أن يبعث بذلك معهم، فيجعلهم على ظهور بيت في الحر، فيستقبلون بوجوههم الشمس ليلوحهم تلويح المسافر، ثم يأمرهم أن يخرجوا إلى طريق المدينه، ثم يرسلوا رسلا يخبروا بقدومهم فيأمر بتلقيهم، فإذا لقوا الناس قالوا لهم: ليس عندنا خبر، الخبر في الكتب فيتلقاهم ابن أبي حذيفة ومعه الناس فيقول لهم الرسل: عليكم بالمسجد فيقرأ عليهم الكتب من أمهات المؤمنين، إنّا نشكوا اليكم يا أهل ا... لام كذا وكذا، من الطعن على عثمان فيضجُّ أهل المسجد بالبكاء والدء

ومن ذلك ما كتب مروان بن الحكم على لسان عثمان رضي الله عنه، وختم الكتاب بخاتمة إلى عبدالله بن أبي السرح في قتل وتعزيز بعض الخارجين على عثمان رضي الله عنه من أهل مصر.

ومن ذلك أيضا الكتاب الذي وضع على لسان المهاجرين الأولين وبقية أهل الشورى إلى أهل مصر يحرضونهم على عثمان ويدعونهم للقدوم إلى المدينة والخروج عليه وحمله على خلع نفسه[١].

وكذلك ما كتب على لسان علي بن أبي طالب إلى أهل مصر، يقول صاحب الامامة والسياسة: وذكروا أن أهل مصر أقبلوا إلى عليّ فقالوا: ألم تر عدو الله ماذا كتب فينا، قم معنا إليه، فقد أحل الله دمه فقال علي: لا والله، لا أقوم معكم، قالوا: فلم كتبت إلينا؟ قال علي: لا والله، ما كتبت إليكم كتابا قط فنظر بعضهم إلى بعض[٢].

ومن ذلك ما كتب المختار بن أبي عبيد الثقفي على لسان محمد بن الحنفية،

---

(١) الامامة والسياسة ١: ٣٨/٣٧.
(٢) الامامة والسياسة ١: ٤٠.

فكان يطلع عليه الخاصة، ويدعو فيه لابن الحنفية، وكذلك ما كتبه إلى إبراهيم بن الأشتر على لسان محمد بن الحنفية[1].

وكذلك خروج طلحة والزبير وعائشة على علي رضي الله عنهم، مطالبين بدم عثمان، وكان من جراء ذلك وقعة الجمل التي انتهت برد عائشة إلى المدينة وقتل طلحة والزبير[2].

كما استغل معاوية ومن معه مقتل عثمان رضي الله عنه في خروج أهل الشام على علي رضي الله عنه ومطالبتهم بدم عثمان بعد أن حمّلوا عليا رضي الله عنه دم عثمان وأشركوه في قتله، وكان من نتيجة ذلك قيام وقعة صفين التي كان من ثمارها نشأة فرق الخوارج والشيعة والنواصب[3].

جـ - قتل الخلفاء:

لم ينته الأمر بالوقوف عند إظهار عيوب الخلفاء وتأليف العامة عليهم أو المناداة بخلعهم بل تجاوز الحد الى تلك النتائج السيئة التي مني بها المجتمع في تلك الحقبة وهي أولا قتل عثمان رضي الله عنه بعد حصار دام أكثر من أربعين ليلة منعوا أثناءها دخول أحد عليه أو خروجه هو من داره حتى أدى الأمر إلى منعه من الصلاة في المسجد، بل تجاوز بهم الأمر الى أن حالوا بينه وبين الماء ثم تسوروا عليه داره وانتهكوا حرمة المدينة، وحرمة الشهر الحرام، وحرمة الرجل الصالح الذي قتل صابرا صائما، تاليا.

وهذا ما حدث أيضا لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه إذ اتعد ثلة من الخوارج على قتله ومعاوية وعمرو بن العاص، فتمكنوا منه، وأخطأوا الآخرين

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٥: ٧٢ سير أعلام النبلاء ٣: ٣٥٤، تاريخ الطبري ٦: ١٦/١٧ وانظر نص الكتاب.

(٢) انظر تفصيل وقعة الجمل وأسبابها ونتائجها في تاريخ الطبري ٤: ٥٠٨/٥٣٢، البداية والنهاية ٧: ٢٣٠/٢٤٩، الكامل في التاريخ ٣: ١٠٥/١٣٤.

(٣) انظر تفصيل موقعة صفين ودوافعها وما نتج عنها. الكامل في التاريخ ٣: ١٤١/١٦٥، البداية والنهاية ٧: ٢٥٣/ ٢٨٥.

ومنها: تفرق المسلمين:

كان من نتائج الفتن التي أطاحت بالخليفة عثمان، ونصّبت عليا رضي الله عنهما أميرا على المؤمنين أن تفرق الناس عليه رضي الله عنه بين مؤيد مبايع مقرٍ له بالخلافة، وبين معارض، إما رافض لخلافته أو ناكث بعد أن بايع، وهم يرون إلقاء تبعة دم عثمان عليه، فبعضهم يدعي أنه مشارك أو محرض على قتله، وبعضهم يرى أنه قعد عن نصرته إبّان حصره، وذلك من أجل أن تفضي إليه الخلافة بعد مقتل عثمان، وذلك في نظرهم كاف في إلقاء التبعة عليه، لا سيما وأنه بعد تسلمه مقاليد الامارة لم يأخذ بدم عثمان ولم يتتبع قتلته، بل استعان ببعضهم واعتمد عليهم وقلدهم بعض المناصب الهامة، فالناس بعد مقتل عثمان رضي الله عنه فريقان، فريق مع علي رضي الله عنه، وهم عامة أهل المدينة وأهل مصر يؤيدونه، ويقرون له بالخلافة، بل منهم من كان يرى أنه أولى بها -أي الخلافة- من عثمان رضي الله عنه، بل أولى بها من الشيخين أبي بكر وعمر. وعامة الأمصار فيما عدا المدينة ومصر مع عائشة وطلحة والزبير ومعاوية، يعتبون على علي رضي الله عنه ويتهمونه بدم عثمان رضي الله عنه.

وبعد وقعة الجمل ومقتل طلحة والزبير استتب الأمر في الحجاز والعراق واليمن ومصر لعلي رضي الله عنه، وبقيت الشام تحت إمرة معاوية، فغدا الناس إذ ذاك فريقين: اتباع علي وهم غالب الناس، وأتباع معاوية وهم أهل الشام. والخصومة إذ ذاك مقصورة على المطالبة بثأر عثمان والاقتياد من قتلته، فالفريقان يريان عليا أحق بالخلافة وأولى بها -خصوصا بعد قتل طلحة والزبير- لكن معاوية ومن تبعه تذرعوا في معارضتهم له بالمطالبة بدم عثمان والأخذ بثأره الذي يزعمون أن عليا تقاعس عنه ويمكن القول: بأن دافع الخصومة بين علي ومعاوية رضي الله عنهما كان أمراً سياسيا، فعلي رضي الله عنه كان يهدف من خصومته لمعاوية المحافظة على وحدة المجتمع الاسلامي والقضاء على الفتنة التي أقلقت أفراد ذلك المجتمع.

أما بالنسبة لمعاوية فقد كان الظاهر من خصومته لعلي المطالبة بدم عثمان

والأخذ بثأره ممن قتله، وفي الباطن الرغبة في الوصول الى الخلافة لاعتقاده أنه أهل لها لا سيما وأنه استخلف من قبل الخلفاء من قبل.

ومختصر القول: إن الخصومة التي كانت بين الفريقين خصومة سياسية الغاية منها رعاية مصلحة الجماعة الاسلامية، حيث لم يستقر في نفوس الغالب من الناس اضفاء الصبغة الدينية على الخصومة التي أصبحت فيها بعد.

وبعد قيام وقعة صفين، تفرق الناس على علي رضي الله عنه الى فريقين: فريق خرج عليه، أنكر عليه التحكيم مخطئا له على قبوله، بل كفّره بعضهم حتى استشهد على يد رجل منهم، ثم ما لبث أن أصبح الفريق الواحد شيعا ومذاهب.

أما الطائفة التي بقيت معه لم تلبث أيضا أن تفرقت واختلفت فطائفة كانت ترى أنه الخليفة الشرعي بعد عثمان، حيث أقامه أهل الحل والعقد خليفة على المسلمين وأميرا للمؤمنين، وبايعه الناس طائعين مختارين، فلزمتهم بيعته وأصبحت باقية في أعناقهم، ليس لهم نقضها أو الاستقالة منها.

وطائفة ادعت أنه هو الاله فضلا عن كونه خليفة، وكلما تأخر بهم الزمان تشعّبت تلك الفرق إلى أوزاع وأحزاب وهكذا أضحت الأمة الاسلامية فرقاوأحزابا تزعم كل فرقة أنها على الحق، وأنها صاحبته وتطعن كل فرقة على من خالفها وهرعت كل فرقة إلى القرآن الكريم تؤيد بآياته دعاواها وترد بها على غيرها، سواء كان الاستدلال بالآيات ظاهرا أو مأولا حتى ولو كان التأويل متكلفا متعسفا، ولّما أعياهم البحث أن يجدوا من الآيات ما يحتجون به صراحة، يمموا شطر السنة المطهرة سالكين فيها سبيل القرآن.

والجدير بالملاحظة أنه في هذه الفترة بدأ الخلاف بين الفرق المتنافرة يتسم بالطابع الديني بعد أن كان متسما بالطابع السياسي إبان عصر علي ومعاوية رضي الله عنهما. لذا بدأ الخلاف في تلك الفترة توجهه العصبية المذهبية، ونصرة الهوى الذي يفتقر إلى ما يؤيده من القرآن أو السنة الصحيحة.

وخلاصة القول: أنه في هذه الحقبة ظهرت بوادر كثير من الفرق الاسلامية

التي عرفت فيما بعد بأهل السنة والجماعة والشيعة والخوارج والنواصب. ومنها شيوع كثير من النظريات الفاسدة والآراء والمبادىء الغريبة في المجتمع الاسلامي في تلك الحقبة تسربة إلى المجتمع الاسلامي نظريات غريبة، وأفكار غير مألوفة في تعاليم الاسلام طريق بعض من انتحل الملة الاسلامية وانضوى تحت لواء الأمة الاسلامية طوعا أو كرها، إما عمدا أو خطأ، حيث دخل كثير من الأمم في الاسلام وكان منهم من أظهر الاسلام وهو مبطن للكفر بغية محاربته بالدس فيه، والكيد له، وتشويه تعاليمه حيث لم يتمكنوا من الطعْن فيه علانية بعد أن قوض المسلمون دولهم، وأزالوا مملكاتهم وامبراطورياتهم.

ومن أبرز هذه النظريات التي تفشّت في تلك الحقبة ما أورده بعض المؤرخين من رجل يهودي أظهر إسلامه إبان خلافة عثمان رضي الله عنه ثم بدأ ينفث تلك النظريات والأفكار الغريبة في المجتمع الاسلامي، متنقلا بين الأقطار والأمصار، ذلك هو عبدالله بن سبأ[1]، فقد كان في اليمن حينما أظهر اسلامه إذ به يتنقل إلى الحجاز ثم البصرة فالكوفة فالشام ثم ألقى عصا الترحال بمصر حيث وجدها أخصب أرضا وأطيب مرتعا وكلما نزل قطرا من هذه الأقطار أنشأ بها مسجداً ضرارا يأوي إليه أتباعه يتلقون فيه تعاليمه التي يصدّرها إليهم، ويتولى أتباعه اذاعتها فيمن وقعوا فريسة في حبائله، وسقطوا في شراكه.

أما الوسيلة التي استخدمها للوصول الى غايته فهي وسيلة ظاهرها فيه الرحمة، وباطنها من قبله العذاب، وسيلة تجذب إليها القلوب، وتلعب بعواطفها، وتسري

---

(١) عبد الله بن سبأ يعرف بابن السوداء، رجل من أهل صنعاء، كان يهوديا ثم أظهر الاسلام، وكان له دور كبير في التأليب على عثمان، وفي إرساء قواعد التشيع، وقد ظهرت محاولات من بعض الباحثين وخاصة من الشيعة في إنكار وجوده، وأنه أسطورة أو خرافة، فقد ألف مرتضى العسكري كتابا في هذا الغرض، سماه عبدالله بن سبأ، وقد ذهب بعضهم إلى أن ابن سبأ هو عمار بن ياسر، وليس هذا مجال مناقشة هذه الأراء. انظر ما يتعلق بترجمته في تاريخ الطبري ٤: ٣٤٠، ميزان ٢: ٤٢٦، لسان ٣: ٢٨٩/٢٩٠..
وانظر ما يتعلق في نفي وجوده كتاب مرتضى العسكري عبد الله بن سبأ وتاريخ الامامية وأسلافهم من الشيعة للدكتور عبد الله فياض: ٩٥/٩٧ وأما من ذهب إلى أن ابن سبأ هو عمار بن ياسر فانظر كتاب الصلة بين التصوف والتشيع د. كامل مصطفى الشيبي: ٤٠/٤٥، تاريخ الامامية واسلافهم من الشيعة: ٩٨/٩٩.

في النفوس سريان النار في الهشيم، تلك هي آل بيت رسول الله ﷺ، حبهم ونصرتهم والتقرب إليهم، وقد استغل هذا الخبيث مكانة آل بيت رسول الله ﷺ حيث وضعهم الله، وحيث منزلتهم في قلوب المؤمنين. فادعى لهم أمورا كان آل البيت أول المنكرين لها، وقد جعل عليا رضي الله عنه فرسها المجلى ومن هذه المزاعم والترهات التي تعلق بها هذا اليهودي:

إثبات الرجعة لرسول الله ﷺ إلى الدنيا بعد التحاقه بالرفيق الأعلى، على ما سبق ذكره[1].

ومنها القول بالوصية وأنها سنة الأنبياء، وأن وصي محمد ﷺ هو علي، كما تقدم ذكره[2].

زعمه أن عليا استودع من العلم تسعة أمثال القرآن، يقول الذهبي: وزعم -أي ابن سبأ- أن القرآن جزء من تسعة أجزاء، وعلمه عند علي، فنهاه علي بعدما همّ به[3].

ادعاؤه أن عليا كان يضمر سوءا للشيخين.

قال ابن حجر: وقال أبو اسحاق الفزاري عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء. عن زيد بن وهب أن سويد بن غفلة دخل على علي في إمارته فقال: إني مررت بنفر يذكرون أبا بكر وعمر أي بسوء، يرون أنك تضمر لهما مثل ذلك، منهم عبدالله بن سبأ، وكان عبدالله أول من أظهر ذلك، فقال علي: مالي ولهذا الخبيث الأسود، ثم قال: معاذ الله أن أضمر لهما إلا الحسن الجميل ثم أرسل إلى عبدالله بن

---

(١) انظر صفحة ٢٠١ جـ١، وانظر تاريخ الطبري ٤: ٣٤٠، الكامل لابن الأثير ٣: ٧٧، وانظر الكلام على الرجعة عند الشيعة، في تاريخ الامامية واسلافهم من الشيعة: ١٧٢/١٦٩.

(٢) انظر صفحة ٢٠١ جـ١. وانظر تاريخ الطبري ٤: ٣٤١/٣٤٠، الكامل ٣: ٧٧.

(٣) ميزان ٢: ٤٢٦، لسان ٣: ٢٨٩، زاد ابن حجر: وقال أبو يعلى الموصلي في سنده حدثنا أبو كريب، حدثنا محمد بن الحسن الأسدي حدثنا هارون بن صالح عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي الجلاس، سمعت عليا يقول لعبد الله بن سبأ: والله ما أفضى إلي بشيء كتمته أحدا من الناس، ولقد سمعته يقول: ان بين يدي الساعة ثلاثين كذابا وإنك أحدهم. اهـ.

سنبأ فسيره إلى المدائن وقال: لا تساكني في بلدة أبدا ثم نهض إلى المنبر حتى اجتمع الناس فذكر القصة في ثنائه عليهما بطولها... الحديث، وفي آخره: ألا لا يبلغني عن أحد يفضلني عليهما. إلا جلدته حد المفتري[1].

ومنها تخرصه بأن عليا هو الاله:

يقول: فخر الدين الرازي: وكان عبد الله بن سبأ يزعم أن عليا هو الله تعالى، وقد أحرق علي رضي الله عنه منهم جماعة[2].

وقد اتخذ المختار الثقفي كرسيا ادعى أنه آية لنصره وأنه بمثابة التابوت في بني إسرائيل[3].

يقول الطبري: إنه -أي المختار- اتخذ كرسيا وأنه خطب الناس فقال: إنه لم يكن في الأمم الخالية أمر إلا وهو كائن في هذه الأمة مثله، وأنه كان في بني إسرائيل التابوت فيه بقية مما ترك آل موسى وآل هارون وأن هذا فينا مثل التابوت ... الخ[4].

إلى غير ذلك من النظريات الفاسدة والاراء الباطلة والأفكار الدخيلة التي مني بها المجتمع الاسلامي من حروب وبلايا ومحن، وكان من أبين نتائجها انتهاك حرمة بعض صحابة رسول الله ﷺ وخاصة البارزين منهم ذوي المسئوليات، الذين تلقوا منه ﷺ القرآن والسنة، فغدا المجتمع الاسلامي مجتمعا متحاربا، كل طائفة تعادي

---

(١) لسان ٣: ٢٩٠.

(٢) تاريخ الامامية: ١٠٠، نقلا عن كتاب اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي، ويقول الحافظ ابن حجر: وله أتباع يقال لهم السبئية معتقدون إلهة علي بن أبي طالب، وقد أحرقهم علي بالنار في خلافته اهـ لسان ٣: ٢٩٠.

(٣) تاريخ الطبري ٦: ٨٢/ ٨٣، وقد أورد ابن جرير قصة هذا الكرسي وسبب انتصار المختار به ويتلخص في أن طفيل بن جعدة بن هبيرة أعدم مرة فوجد كرسيا لدى زيات كان يستخدمه وقد اتسخ من كثرة ما صب عليه من الزيت. وما علق به من التراب، فأتى المختار الثقفي وادعى أن الكرسي من آثار أبيه جعدة بن هبيرة وأن فيه إثارة من علم فأخذ المختار ونفق عليه تلك التهمة، وكان يأمر بحمله بين يدي جيشه يستنصر به: انظر تفصيل القصة في تاريخ الطبري.

(٤) تاريخ الطبري ٦: ٨٣.

الطوائف الأخرى، وبين ثنايا تلك الحروب الطاحنة سقط جمهور أصحاب رسول الله ﷺ قتلى وصرعى، شهداء لتلك الفتنة الحالكة التي لم ينج منها إلا من عصم الله تعالى، فقد أخذت تلك الفتن بمجامع القلوب والألباب.

وما أن تنفس الناس الصعداء بتنازل الحسن بن علي رضي الله عنهما عن الخلافة، لمعاوية واستتب الأمر للأخير، ووضعت الحرب أوزارها حتى عاد أوار الفتن يشتعل من جديد إثر حمل الناس على البيعة ليزيد، وما حدث إثر موت معاوية من قيام الحسين بن علي وابن الزبير على يزيد بن معاوية والذي أدى إلى استشهاد الحسين رضي الله عنه، واستباحة مدينة رسول الله ﷺ إبان موقعة الحرة وهدم الكعبة وحرقها بعد قذفها بالمنجنيق.

الكذب على الصحابة:

وبرزت في هذه الحقبة أيضا ظاهرة التقول على الصحابة، وإلصاق بعض الفتاوى بهم لتروج في الناس، وتؤخذ ممن اشتهر منهم بالفتوى، وأكثر ما ابتلى بذلك الامام علي رضي الله عنه فقد أخرج الإمام مسلم في مقدمة صحيحه قال: حدثنا عمرو الناقد، حدثنا سفيان بن عيينة عن هشام بن حجيرة عن طاوس، قال: أُتِي ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي رضي الله عنه فمحاه إلا قدر، وأشار سفيان بن عيينة بذراعه[1].

وقد ذكر مسلم أيضا رواية أخرى أظهر فيها سبب محو ابن عباس بعض ما في الصحيفة، فقد روى في مقدمة صحيحه بسنده إلى ابن أبي مليكه قال: كتبت إلى ابن عباس أسأله أن يكتب لي كتابا ويخفى عني، فقال: ولد ناصح أنا أختار له الأمور اختيارا وأخفي عنه قال: فدعا بقضاء علي فجعل يكتب منه أشياء ويمر بالشيء فيقول: والله ما قضى بهذا علي إلا أن يكون ضل[2].

---

(١) م. مقدمة: ١٤

(٢) م. مقدمة: ١٣

وروى باسناده عن الأعمش عن أبي اسحاق، قال: لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي رضي الله عنه قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله أي علم أفسدوا[1].

ولذا رد كثير من علماء السلف ما يروى عن علي رضي الله عنه من طريق أصحابه الذين اتهموا بالتزيد عليه وقبلوا ما جاء عنه من طريق أصحاب ابن مسعود، يقول المغيرة: لم يصدق على علي رضي الله عنه في الحديث عنه إلا أصحاب عبدالله بن مسعود[2].

كل هذه الفتن إلى غيرها مما ماج بالعالم الاسلامي في تلك الفترة كانت أمورا مهيئة وموطئة لارتكاب جريمة أفظع وأشنع، وكانت بمثابة المقدمة لظاهرة الوضع في الحديث حيث تجرأ بعض من لا خلاق له على رسول الله ﷺ، وتقوّل عليه كذبا، وقد بدأت في هذه الفترة تتحول الخلافات بين الطوائف المختلفة من الصيغة السياسية إلى الصيغة الدينية وذلك بجعل آرائهم شرعية، آراء يخضعون لها آيات القرآن الكريم تعزيزا لأهوائهم، وكذلك السنة النبوية لما لها من المنزلة والحجية لديهم.

والذي يفرض علينا القول بأن تلك الفترة كانت مقدمة وموطئة لظهور جريمة الكذب على رسول الله ﷺ أن مؤلفي كتب التاريخ الاسلامي والمهتمين بتدوين حوادث تلك الحقبة بالرغم من اهتمامهم وتدوينهم لما دق وجل من الحوادث تفصيلا وإجمالا، فإني لم أقف على حسب ما تيسر لي من استقراء وتتبع على حادثة تثبت من وجه مقبول تجرأ أحد من لدن انتقال الرسول الكريم ﷺ الى الرفيق الأعلى حتى بداية الثلث الأخير من القرن الأول بالكذب على رسول الله ﷺ مما يمكن اعتباره بداية للوضع في الحديث.

وأن أول حادثة دلت على ذلك ما أورده ابن الجوزي بسنده الى الخطيب قال أنبأنا القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب قال حدثنا محمد بن المعلى الأزدي

---

(١) م. مقدمة: ١٤

(٢) م. مقدمة: ١٤.

قال: حدثنا محمدبن حمدان قال حدثنا أبو العيناء عن أبي أنس الحراني قال قال المختار -يعني ابن أبي عبيد الثقفي- لرجل من أصحاب الحديث: ضع لي حديثا عن النبيﷺ أني كائن بعده خليفة، وطالب له بترة ولده، وهذه عشرة آلاف درهم، وخلعه ومركب وخادم فقال الرجل: أما عن النبيﷺ، فلا ولكن اختر من شئت من الصحابة، وأحطك من الثمن ما شئت؟ قال: عن النبيﷺ أوكد، قال: والعذاب أشد[1].

كما قد جاءت رواية أخرى أوضح من هذه الرواية إذ بينت اسم الرجل الذي طلب منه المختار الكذب على رسول الله كما أوضحت بأن الرجل رفض، ذلك ولم يجبه إلى طلبه، فقد أخرج البخاري قال: أخبرنا سليمانبن داود الهاشمي، حدثنا ابراهيمبن سعد أخبرني سلمةبن كثير عن ابن الربعة الخزاعي وكان جاهليا، وكان للمختار مسلحة بالعذيب يحبسون الناس حتى يأتوا بأخبارهم، وكتب إليه يقادمه، فلما قدمت الكوفة إذا هم يقولون: هذا الراكب ألدَّ عليه، فأدخلت عليه فقال: إنك يا شيخ أدركت النبيﷺ، ولا تكذِّب بما حدثت عنه، فقونا بحديث النبيﷺ، وهذه سبعمائة دينار، قلت: الكذب على النبيﷺ النار، وما أنا بفاعل[2].

والظاهر أن المختار طلب وضع أحاديث على رسول اللهﷺ ليقوي بها أمره من أكثر من شخص، فقد روى عنه أنه طلب ذلك أيضا من محمدبن عماربن ياسر، فأبى فقتله.

قال ابن أبي حاتم: روى -أي محمدبن عمار- عن أبيه، روى عنه ابنه أبو عبيدة، قتله المختار، وسأله المختار أن يحدث عن أبيه بكذب فلم يفعل فقتله[3].

وقال البخاري: حدثنا بشربن محمد عن عبدالله عن جعفربن برقان عن يزيدبن الأصم قال: قال لي المختار: هذا محمدبن عامربن ياسر[4] قد أظلني فأين

---

(١) الجامع: ١٧/أ، الموضوعات ١: ٣٩، اللآلي ٢: ٤٦٨/٤٦٩.
(٢) التاريخ الصغير: ٧٥
(٣) الجرح ٤/١: ٤٣
(٤) هكذا في التاريخ الصغير وهو خطأ وصوابه محمدبن عماربن ياسر.

أنزله؟ قال يزيد: فدخلت على محمد فقال: قدمت على رجل يفتري على الله ورسوله، ثم رأيته أخرجه فضرب عنقه[1].

ومن المعروف ان المختار لم يلجأ إلى ذلك إلا عندما ظهر في الكوفة ودعا لبيعة محمدبن الحنفية والأخذ بثأر الحسين وتتبع قتلته، والخروج على ابن الزبير وعبد الملكبن مروان حتى قتل سنة سبع وستين هجرية[2].

فهذه الأخبار كلها صرحت بأن المختار الثقفي قد حاول أن يحمل بعض الناس على الوضع والكذب في حديث رسول اللهﷺ، إلا أن الروايات وإن أفادت بأنه لم يجبه أحد على طلبه يمكن اعتبارها بداية للوضع في الحديث حيث اتجه التفكير في ذلك، كما ثبت أن الوضع لم يكن قبل ذلك وإنما يظن وقوعه بعد تلك المحاولات بزمن قريب.

ولذا فإني أرجح بأن الوضع في الحديث إنما بدأت المحاولة فيه في الثلث الأخير من القرن الأول، حيث مات جل الصحابة رضي الله عنهم، ولم يبق منها إلا ثلة من صغارهم اعتزلوا المجتمع ولم يكن لهم دور بارز في المجتمع تلك الحقبة، بل غاية ما يؤمل منهم اللقاء بهم، والتلقي عنهم، ومحاولة استرضائهم وكان يكفي من عاصرهم شرف لقاء الواحد منهم، هذا بالاضافة الى ما أسلفت من وجود الأمور التي كانت مهيئة ومقدمة للوضع.

وقد يعترض على ما ذهبت اليه: بأن ثمة نصوصا تروى عن ابن عباس وابن سيرين ظاهرها أن الكذب وقع إبان الفتنة حيث توقف أئمة الحديث من الأخذ إلا عن الثقات، ورد حديث غيرهم، والموجب لذلك هو وقوع الكذب. فقد روى الامام مسلم في مقدمة صحيحه قال: حدثنا أبو جعفر محمدبن الصباح، حدثنا اسماعيلبن زكريا عن عاصم الأحول عن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن

---

(١) التاريخ الصغير: ٧٥.

(٢) انظر تفصيل ذلك في تاريخ الطبري ٦: ١١/٦، البداية والنهاية ٨: ٢٩٢/٢٨٧، أنساب الأشراف ٥: ٢٧٣/٢١٧.

الاسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر الى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم[1].

فابن سيرين جعل قيام الفتنة بداية التفتيش عن الاسناد، وقبل ذلك لم يكن الناس متشددين في السؤال عن الاسناد، بل كانوا يقبلون الرواية وإن كانت مرسلة ثقة بالراوي.

وكذلك روى مسلم بسنده إلى طاوس قال: جاء هذا الى ابن عباس -يعني بُشَيْرين كعب- فجعل يحدث فقال له ابن عباس: عد لحديث كذا وكذا فعاد له، ثم حدثه فقال له: عد لحديث كذا وكذا فعاد له فقال: ما أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا؟ فقال له ابن عباس: إنا كنّا نحدِّث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكْذَب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه[2].

فهذا ابن عباس يبين أنه قد كذب على النبي ﷺ بعد وقوع الفتنة وهو ما عبر عنه بركوب الناس الصعب والذلول، ولذا لم يقبل إلا ما يعرف. ولا شك أن وقوع الفتنة كان قبل الثلث الأخير من القرن الأول بكثير إذ بدأت الفتنة في بداية الثلث الثاني من القرن الأول.

ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض بما يلي:

إن أثر ابن سيرين لا يدل على أن الكذب حدث بوقوع الفتنة، بل غايته أن احتياط أئمة الحديث في الرواية وتشددهم في قبولها جعلهم يردون رواية المبتدع إما تنكيلا وتقريعا على سلوكه طريقا خالف فيها الرعيل الأول، وإما خوفا من أن يدفعه دخوله في البدعة وتمسكه بها إلى التساهل في قبول الرواية عن الضعفاء أو الوقوف في الكذب خصوصا إذا كانت الرواية تؤيد بدعته، وهكذا يظهر أن أثر ابن سيرين لا

---

(١) م. مقدمة باب بيان أن الأسناد من الدين ١: ١٥.

(٢) م. مقدمة. باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ١: ١٢/١٣.

يدل على أن الكذب وقع ببداية الفتنة بل يدل على أن أئمة الحديث كانوا أكثر يقظة وأشد حيطة.

أما أثر ابن عباس فهومحمول على أخريات حياته حيث توفي رضي الله عنه في بداية الثلث الأخير من القرن الأول، فلا يتنافى ذلك مع ما رجحته من أن الكذب وقع في تلك الفترة أعني الثلث الثالث من القرن الأول.

وعلاوة على ذلك يمكن القول بأن أثر ابن عباس قد جاء بروايات مختلفة منها الرواية السالفة الذكر، ومنها رواية أخرى أخرجها مسلم أيضا فروى بسنده إلى طاوس قال: جاء هذا الى ابن عباس -يعني بشيربن كعب- فجعل يحدثه فقال له ابن عباس عد لحديث كذا وكذا، فعاد له، ثم حدثه فقال: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له، فقال له: ما أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا، أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا فقال ابن عباس: إنا كنا نحدث عن الرسولﷺ إذا لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه[1].

وفي رواية ثانية عن ابن طاوس من أبيه عن ابن عباس قال: إنما كنا نحفظ الحديث والحديث يحفظ عن رسول اللهﷺ، فأما إذ ركبتم كل صعب وذلول فهيهات[2].

وفي رواية ثالثة: عن مجاهد قال: جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول اللهﷺ، قال رسول اللهﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال: يا ابن عباس: مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول اللهﷺ ولا تسمع فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول اللهﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف[3].

---

(١) م. مقدمة. باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ١: ١٣/١٢.
(٢) م. مقدمة باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ١: ١٣.
(٣) نفس المصدر.

فهذه الروايات الثلاثة كلها تحكي قصة ابن عباس مع بشيرين كعب العدوي، ومما لا شك فيه أنها قصة واحدة، لكنا نرى في رد ابن عباس له اختلافا في الروايات مرجعه بلا مرية إلى الرواية بالمعنى في البعض، وبإمعان النظر في هذه الروايات عن ابن عباس نستنتج ان ابن عباس يقرر أن العلة في انشغاله عن سماع حديث بشيرين كعب هي ركوب الناس الصعب والذلول ويظهر والله أعلم أن المراد من هذه العبارة هو تفرق الناس واختلافهم تبعا للحوادث التي عمت، والفتن التي فُرضت عليهم حيث انقسموا إلى خوارج وشيعة وأتباع لبني أمية وغير ذلك، لا كما فسره بعض الرواة من أن الناس كذبوا على رسول اللهﷺ، إذ لو كان مراد ابن عباس ذلك لما قبل من بشيرين كعب حديثا مطلقا إذ من المسلم به عدم قبول رواية الكذاب، علما بأن الرواية الأولى تشير إلى أنه سمع منه حيث استعاده أحاديث من حديثه، فسماعه بعض الحديث ورده البعض الآخر يدل على أنه لم يكذِّبه، إذ لو كذَّبه لما سمع منه حديثا قط.

أما ما جاء في الرواية الأولى من أن العلة من رد حديث بشيرين كعب كذب الناس على رسول اللهﷺ فذلك ما فهمه الراوي، فأداه بالمعنى الذي فهم من قوله: فلما ركب الناس الصعب والذلول، ويؤيد ما ذهبت إليه أنه جاء في الرواية الأولى عنه أنه ترك الحديث عن الرسولﷺ، وهذا ينافي صنيع ما جاء في الرواية حيث أخذ بعض الحديث، وانشغل عن بعضه، ويؤيده قوله في الرواية الأخرى «لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف» وعلى ذلك فيكون مراد ابن عباس أنه لما اختلف الناس وتفرقوا لم نقبل من الناس إلا ما نعرف مَن حديث رسول اللهﷺ، وهو نفسه قصد ابن سيرين من أن قيام الفتنة كان البداية في التثبت وعدم قبول الحديث مطلقا إلا ما كان من أهل السنة، أو ما كان معروفا لدى ابن عباس الذي كان في تلك الفترة حبر الأمة، لا سيما وأنه في تلك الحقبة كان قد جمع الكثير من الحديث كما عرف ذلك عنه. والله أعلم.

المبحث الثالث: أسباب الوضع في الحديث:

بعد أن نحدد لدينا بداية الوضع في الحديث، وأنها كانت في الثلث الأخير من القرن الأول، أرى من المناسب أن أعرض للدوافع والأسباب التي حدت بالكذابين والوضاعين إلى أن يفتئتوا على رسول الله ﷺ، ويتقولوا عليه ما لم يقل.

فمن المعروف لدى الأمة الاسلامية أن القرآن الكريم والسنة المحمدية هما الوحي الذي أُنْزل على محمد ﷺ، ويوضح ذلك قوله ﷺ: «ألا وأني أوتيت الكتاب ومثله معه»[1] الحديث. فهما مصدر التشريع ومناط الأحكام، منهما تُسْتَمد التشريعات، وإليهما يختصم المختلفون هكذا سار الناس في عصر الخلافة الراشدة يبحثون عن حكم النازلة إذا وقعت في القرآن. فإذا لم يجدوا فيه الحكم لجأوا إلى السنة، وذلك حسب تعليم رسول الله ﷺ.

فلما وقعت الفتن واختلف الناس، وغدوا فرقا وأوزاعا. وكانت بداية الخلاف كما أسلفت خلافا سياسيا الغاية منه رعاية مصلحة واقع المسلمين المتمثلة في شخصية الخليفة، ثم ترسب هذا الخلاف على مر الزمان حتى اتخذ الصبغة الدينية، وأقامت كل فرقة على ذلك الخلاف نظريات وآراء ركنت إليها ثم اتجهت إلى القرآن تفتش فيه عما يؤيد مذهبها، فلما لم تحصل على إربها اتجهت إلى السنه، ولما أعياها أن تجد في السنة بغيتها اتجه بعض الفسقة إلى الكذب والوضع على رسول الله ﷺ وتقويله ما لم يقل.

ولما اتسعت رقعة الاسلام، دخل كثير من الناس فيه أفواجا طائعين ومكرهين اندس فيهم من لم ينشرْح للاسلام صدره، فبدأوا يكيدون له، وحيث أن الله تعالى قد تكفّل بحفظ القرآن منْ أي تحريف أو تغيير أو تبديل، ظن هؤلاء أنهم باستطاعتهم الوصول الى غرضهم عن طريق السنة وذلك بالزيادة فيها، والكذب على رسول الله ﷺ.

---

(١) الحديث أخرجه د. السنة، باب في لزوم السنة ٤: ٢٠٠ حديث رقم ٤٦٠٤.

هذا بالاضافة الى أنه قد انتقل مع تراث الامبراطوريات التي تقوضت، والمملكات التي انهارت ودانت للاسلام كثير من علومهم ونظرياتهم وحكمهم وبعض عاداتهم وتقاليدهم، ولما رأى المتحمسون لهذه الآراء أنه لا يمكن قبولها إلا إذا أضفيت عليها هالة التقديس، حيث يكون لها أصل في دين الله لجأ بعضهم إلى إضفاء تلك الصبغة عليها، فعزاها كذبا ومينا إلى رسول الله ﷺ.

زيادة على ذلك ما انتشر في تلك العصور من مجالس التذكير والقصص، والوعظ، فقد انخرط في نظمها قوم ليسوا أهلا لذلك، وغلت طائفة منهم فيما تعظ به العامة، ورغبة في أعطيات الناس، وجريا وراء كل غريب وجد البعض منهم إشباع نهمهم ذلك بالتخرص على رسول الله ﷺ.

كما دفع قيام التنافس والتعصب بين القبائل وأهل المدن وأصحاب المذاهب، فلجأ من لا خلاق له من القوم إلى دعم تفضيل بعض الشعوب أو القبائل أو المدن أو اللون أو الجنس أو الصناعة على بعض بما زعموه على لسان رسول الله ﷺ.

ومما زاد الطين بلّة أنه وجد بين الأمة قوم انتحلوا الزهد على جهل، وتعلقوا بالتقشف وظلف العيش على غير علم، عاشوا في مجتمع مترف، ورأوا الناس قد انشغلوا عن القرآن والتهوا في دنياهم عن الاعداد لآخرتهم، فوضعوا لهم أحاديث رغبة منهم في حمل الناس على الخير فضلوا وأضلوا.

هذا إلى ماجبلت عليه بعض الطبائع، واتصف به بعض الرواة من قصور في الاستعداد للتحمل فقصروا في الحفظ، وأخطأوا في الفهم، فزلّت بهم الأقدام في الأداء، وقالوا على رسول الله ﷺ ما لم يقل، فغدوا من الكذابين دون قصد أو تعمد.

كل ما ذكرت بالاضافة الى دوافع أخرى كانت الحامل لبعض الرواة على الكذب على رسول الله ﷺ. وسأعرض لهذه الأغراض بشيء من التفصيل مبينا فيها مقصد كل طائفة، مشيرا إلى يقظة أئمة الحديث والنقد الذين لم يقفوا مكتوفي الأيدي. بل كشفوا عن نواياهم وفضحوهم، وكشفوا عن مخططاتهم بما لا يدع مجالا للشك فيهم، فأقول وبالله التوفيق:

أولا- الزندقة والالحاد في الدين:

الزندقة لفظة فارسية معرّبة، قيل أصلها زندوين، أي دين المرأة[1] وقيل زَنْد معناها التفسير أو التأويل[2]، فالزندقة معناها: التفسير الخارج عن الحدود الطبيعية للتأويل، وقد أطلقت عند تعريبها على تأويل نصوص القرآن أو الحديث تأويلا يخالف المعنى المقصود مخالفة غير معقولة، أو تأويلا منافيا للأصول الاعتقادية[3].

والزنادقة هم الذين يأولون القرآن والسنة تأويلا فاسدا منافيا لأصول العقيدة الاسلامية.

وقيل هم الذين يبطنون الكفر ويظهرون الاسلام أو الذين لا يتدينون بدين، يفعلون ذلك استخفافا بالدين يتقون به الناس[4].

وقد اندس الزنادقة بين صفوف المسلمين عندما أكرهوا على الدخول في دين الله، فأظهر جماعة منهم الاسلام، ولم تنشرح صدورهم له، وقد كان بعض هؤلاء الزنادقة ذوي مكانة في مجتمعاتهم قبل الفتح الاسلامي لبلدانهم، وبسقوط امبراطورياتهم ومملكاتهم أضحوا نسياً منسياً فدفع بهم الحقد الدفين في نفوسهم إلى الكيد للاسلام والمسلمين، وقد أجهدوا أنفسهم للوصول إلى أغراضهم، ولما كان باب القرآن قد أُوصِد أمامهم، منذ جُمع الناس على مصحف واحد، لجأوا إلى باب السنة منه يدخلون وعلى السذج من المسلمين يلفقون، فأذكوا نار الفتنة ووسعوا دائرة الخلاف بين المسلمين، وأدرجوا في الشريعة السمحاء من معتقداتهم الباطلة يعززونها بوضع الحديث على رسول الله ﷺ.

وقد تعددت طرقهم في كيفية بث سمومهم ونشر مفترياتهم، فمنهم من اتخذ التشيع له شعارا ينشر منه مفترياته كما فعل ابن سبأ[5]

---

(١) القاموس المحيط مادة زندقة ٣: ٢٤٢، وكذلك انظر الكلام على الزندقة وأصلها وما تعربت وفيها استخدمها المسلمون، دائرة المعارف الاسلامية مادة زنديق، ١٠: ٤٤٥.

(٢) هامش دائرة المعارف الاسلامية ١٠: ٤٤٥.

(٣) هامش دائرة المعارف الاسلامية ١٠: ٤٤٥.

(٤) فتح المغيث ١: ٢٣٩.

(٥) انظر مبحث متى بدأ الوضع في الحديث ص ١٧٧ جا.

وكما نقل عن بيان بن سمعان[1]، أنه ادعى إلهية علي وأن فيه جزءا إلهيا متحدا بناسوته، وأن ذلك في محمدبن الحنفية بعده ثم في أبي هاشم بن محمدبن الحنفية من بعد أبيه ثم انتقل الأمر من بعدهم إلى بيان نفسه، ثم ادعى النبوة في كتاب كتبه إلى ابن أبي جعفر الباقر[2].

ومنهم من كان يدس الأباطيل والأكاذيب السخيفة على رسول الله ﷺ قاصدين بذلك تشويه صورة الاسلام الناصعة في عقائده وعباداته ومقاصده، فقد وضعوا أحاديث تتعلق بذات الله وصفاته تتناقض مع عقيدة الاسلام الصحيحة، وهي تنم عما تنطوي عليه بواطنهم، بالاضافة الى ما يقصدون من وراء ذلك من تنفير العامة عن الاسلام وإظهاره بمظهر الدين المتناقض الذي يشتمل على كثير من الأمور المتناقضة وغير المعقولة. ومن أمثلة ما وضعوا في ذلك.

ما روى ابن الجوزي بسنده من طريق الحاكم إلى أبي هريرة قال: قيل: يا رسول الله مم ربنا؟ قال: من ماء مرور لا من أرض ولا من سماء، خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق[3].

وكذلك ما أخرجه أيضا بسنده من طريق الخطيب والعقيلي وغيرهما من حديث معاذ أن النبي ﷺ لما بعثه الى اليمن قال: إنهم سائلوك عن المجرة فقال: إنها من عرق الأفعى التي تحت العرش[4]، قال أبو القاسم البلخي: وما يستجيز أن يروى مثل هذا عن رسول الله ﷺ إلا من لا يبالي بدينه، ومتى قال المسلمون: إن تحت العرش أفعى؟! وهل يجوز أن يكون هذا إلا من دسيس الزنادقة ليقبحوا الاسلام[5].

ومما تجدر الاشارة إليه أن هؤلاء الزنادقة كثيرا ما نراهم يُقرون بالوضع بل أن غالبهم كان يقربانه وضع أحاديث كثيرة تركها تجول بأيدي العامة من الناس.

فهذا عبد الكريم بن أبي العرجاء، لما أراد محمد بن سليمان بن علي ضرب

---

(١) بيان بن سمعان النهدي. من بني تميم، ظهر بالعراق بعد المائة وقال بإلهية علي، قتله خالدبن عبدالله القسري وأحرقه بالنار. انظر ترجمته في ميزان ١: ٣٥٧، لسان ٢ ٦٩/٧٠.

(٢) ميزان ١: ٣٧٥، لسان ٢: ٦٩/٧٠.

(٣) الموضوعات ١: ١٠٥، اللآلي ١: ٣، تنزيه الشريعة ١: ١٣٤.

(٤) موضوعات ١: ١٤١/١٤٢، اللآلي ١: ٨٥.

(٥) قبول الاخبار ومعرفة الرجال للبلخي: ١٤، وانظر السنة قبل التدوين: ٢٠٧

عنقه قال: والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرّم فيها الحلال، وأحل فيها الحرام، ولقد فطرتكم في صومكم، وصومتكم في يوم فطركم[1].

وهذا المهدي يقول: أقرّ عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث فهي تجول في أيدي الناس[2].

ويقول حمادبن زيد: وضعتْ الزنادقة على رسول اللهﷺ أربعة عشر ألف حديث[3].

ويقول ابن لهيعة: دخلت على شيخ وهو يبكي فقلت: ما يبكيك؟ قال وضعت أربعمائة حديث أدخلتها في برنامج الناس فلا أدري كيف أصنع[4].

ويرى بعض الباحثين أن اقرار الزنادقة بوضع الحديث وإصرارهم على ذلك إنما هو من تحديهم للمسلمين وإصرارهم على زندقتهم[5].

وقد بدا لي والله أعلم أن إقرار بعضهم واعترافهم بالوضع في الحديث بصور هائلة وأرقام خيالية هو جزء من مخططهم الرهيب، فقد ابت زندقتهم إلا تنفير الناس من معتقداتهم والطعن عليهم في دينهم، وقد بذلوا جهدهم في ذلك حال تمتعهم بحرياتهم، فلما أخذوا وأيقنوا بالهلاك عملوا على تنفيذ مخططاتهم بالتشكيك فيما في أيدي الناس من الأحاديث والروايات، وليس معنى هذا أنهم لم يكذبوا مطلقا، بل إنهم كذبوا على رسول اللهﷺ بعض الأحاديث، وهم بذلك يُعَدُّون كذابين وضاعين إلا أنه لا ينبغي أن يسلم لهم وضع هذه الأعداد الهائلة لا سيما وأن بعضهم حصرها في تحليل الحزام أو تحريم الحلال ولو تتبعنا الكتب التي عنيت بجمع الأحاديث الموضوعة لم تبلغ هذا العدد فضلا عن أن تبلغ أحاديث الأحكام هذا الرقم، فالزنادقة كما أفسدوا حال حياتهم أرادوا أن يفسدوا أيضا بعد أخذهم وتقتيلهم، فألقوا القول رغبة في تشكيك الناس في سنة رسولهمﷺ ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون.

---

(١) الموضوعات ١: ٣٧. (٢) الموضوعات ١: ٣٧/ ٣٨.

(٣) الموضوعات ١: ٣٨.

(٤) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ١٧ نقلا عن الكامل لابن عدي: ٥٠/أ

(٥) السنة ومكانتها في التشريع: ١٠٠.

وقد أحسن الخلفاء صنعا حينما أخذوهم وقعدوا لهم كل مرصد وأراحوا الأمة الاسلامية منهم بإنزال أشد العقوبة بهم، وكفوا المسلمين شرهم فقد سنّ الوالي خالدبن عبد الله القسري(١) سنة حسنة فيهم حينما ضحى بالجعدبن درهم سنة ١٥٢هـ ثم صار خلفاء بني العباس على سنته لما أحسوا بخطرهم على كيان الاسلام فتعقبوهم قتلا وتشريدا، وأشهر من أعمل في رقابهم التأديب الخليفة المهدي الذي أنشأ ديوانا خاصا للزنادقة يتتبع فيه أوكارهم ويقضي على رؤسائهم(٢).

ثانيا: نصرة المذاهب والأهواء:

حرص النبيﷺ على ترك أمته مجتمعا واحدا يسوده الاتفاق، ولا يجد الاختلاف إليه سبيلا، ففي كل مناسبة كانﷺ يحض على الاتفاق وجمع الكلمة وينفّرهم من الاختلاف وتفرق الناس، وقد سد كل سبيل يتطرق منه إلى الأمة الافتراق، ولما انتقلﷺ الى الرفيق الأعلى، واستخلف الناس أبا بكر رضي الله عنه، سار على نهجهﷺ وكان من أوائل أعماله رضي الله عنه إعادة المرتدين إلى حظيرة المسلمين، وجمع كلمة المسلمين، وقلع بذور الفتنة وخشية من تفرق كلمة المسلمين عهد بالأمر من بعده إلى عمربن الخطاب رضي الله عنهما، فسار الأخير على طريق الأول، يستشير كبار الصحابة فيما ينزل، ولا يقطع أمراً دونهم، ويقضي على الفتنة حيث تبدأ، ثم أسلم رضي الله عنه القياد لثلة هم خير الأمة، على أن يختاروا أحدهم، فسلموا زمامهم رضي الله عنهم لعثمانبن عفان، فسار فيهم سيرة الشيخين شطر خلافته الأولى، ثم نقم عليه بعضهم أمورا رأوها مخالفة لما كان عليه الأمر الأول، ومع ذلك، فقد كانت كلمتهم مجتمعة، فلم يتوقف الغزو، ولم تُطْوَ ألوية الفتوح، حتى بلغت الفتنة أقصاها، وعلا حبابها، واشتد أوارها بقتل عثمان رضي الله عنه، ونجم من جراء ذلك تفرق المسلمين ومقاتلة بعضهم بعضا فكانت موقعة الجمل ثم موقعة صفين ثم أخذت الفتن تقع بالمسلمين تترى كلما استقرت

---

(١) خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري، أمير الحجاز ثم الكوفة، قتل سنة ستة وعشرين ومائة روى له أبو داود. تقريب ١: ٢١٥.

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع: ١٠٠.

فتنة واشتد إنكار الجماعة لها، لاحت في الأفق فتنة أخرى، ومما يؤسف له أن كل فتنة تجد من يتبناها وينتصر لها، ويدعي أنها الحق الذي جاء به محمدﷺ ويخطّىء أو يكفِّر من لم يقل بها. وهكذا بدأ ظهور الفرق والمذاهب يعم أرجاء العالم الاسلامي، وأخذ كل قوم ينتصر لمذهبه، ومن الطبيعي أن يمم القوم شطر الكتاب والسنة، إذ عليهما المعول وإليهما الملجأ.

وقد أوجز شيخ الاسلام ابن تيمية الحوادث والبدع التي حدثت منذ مقتل عثمان رضي الله عنه حتى نهاية القرن الأول فقال: والصحابة رضي الله عنهم كانوا أقل فتنا من سائر من بعدهم، فإنه كلما تأخر العصر عن النبوة كثر التفرق والخلاف، ولهذا لم يحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة، فلما قتل وتفرق الناس حدثت بدعتان متقابلتان، بدعة الخوارج المكفرين لعلي، وبدعة الرافضة المدعين لإمامته وعصمته، ونبوته أو إلهيته، ثم لما كان آخر عصر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبد الملك حدثت بدعة المرجئة والقدرية، ثم لما كان في أول عصر التابعين في أواخر الخلافة الأموية، حدثت بدعة الجهمية والمشبهة الممثلة، ولم يكن على عهد الصحابة شيء من ذلك، وكذلك فتن السيف، فإن الناس كانوا في ولاية معاوية رضي الله عنه متفقين يغزون العدوّ، فلما مات معاوية قتل الحسين، وحوصر ابن الزبير بمكة، ثم جرت فتنة الحرة بالمدينة ثم لما مات يزيد جرت فتنة بالشام، بين مروان والضحاك بمرج راهط، ثم وثب المختار على ابن زياد فقتله، وجرت فتنة، ثم جاء مصعب بن الزبير فقتل المختار وجرت فتنة، ثم ذهب عبدالملك إلى مصعب فقتله، وجرت فتنة، وأرسل الحجاج إلى ابن الزبير فحاصره مدة ثم قتله وجرت فتنة، ثم لما تولى الحجاج العراق خرج عليه محمد بن الأشعث مع خلق عظيم من العراق وكانت فتنة كبيرة، فهذا كله بعد موت معاوية، ثم جرت فتنة ابن المهلب بخراسان وقتل زيد بن علي بالكوفة وقتل خلق كثير آخرون ثم قام أبو مسلم بخراسان وجرت حروب وفتن يطول وصفها[1].

بعد هذا العرض السريع للفتن التي حدثت في المجتمع الاسلامي إبان القرن الأول نرى أن الخلاف الذي برز في تلك الحقبة يمكن حصره في نقطتين:

---

(١) السنة قبل التدوين: ١٨٩/ ١٩٠، نقلا عن المنتقى من منهاج السنة النبوية ٣٨٦/ ٣٨٧.

النقطة الأولى:

الخلاف السياسي، وأعني به الخلاف الناجم عن مسألة الخلافة والولاية ومن أحق بها، والذي تولد منه قيام طوائف الشيعة والخوارج والنواصب وأهل السنة والجماعة، والتي عرفت فيما بعد بالفرق الاسلامية، وقد عنى المؤرخون بالكلام على هذه الفرق ومنشئها ومنازلها إلى غير ذلك مما يتعلق بها.

النقطة الثانية:

الخلاف العَقَدي، وأعني به الخلاف الناجم عن بعض الآراء والمعتقدات المتعلقة ببعض صفات الله وأسمائه والرسل والكتب والبعث والقدر ونحو ذلك، والذي تولد منه قيام الفرق الكلامية التي تتمثل في معتقد أهل السنة والقدرية والمرجئة والجهمية والمشبهة الممثلة، والمعتزلة وغيرها من الفرق الكلامية.

والجدير بالذكر أن هاتين النقطتين تداخلت فيما بينها حيث تبنّت كل فرقة سياسية مبدأ أو مبادىء عقدية معينة وأصبحت ملازمة لها يتعذر التفريق بينها حتى أصبحت كل طائفة تتبنى معتقدا معينا تتسم به.

كما أنه ببداية القرن الثاني لاح في الأفق الاختلاف الفقهي، وأعني به اختلاف العلماء في بعض الأحكام الفرعية وأخذ كل مذهب يتسم بطابع معين، عرف فيما بعد بالمذاهب الفقهية.

وتفرق الناس تبعا لهذا الاختلاف، وأصبح هم كل فريق مناصرة ما ذهب إليه وتأييده واعتقاد أنه هو الحق الذي جاء محمدﷺ بنصه أو بروحه، ومن الطبيعي أن يدعم كل قوم رأيهم بالدليل، إما من القرآن أو من السنة، وحيث أنه لا يتسنى للضدين الاستدلال بالشيء الواحد، كما أنه لا يحتمل القرآن أو السنة الصحيحة تضاد هذه المذاهب إذ الحق واحد لا يتعدد[1]، كل ذلك دفع بعض مقلدي هذه

---

(١) ينبغي توضيح نقطة هامة كثيرا ما تدور في أذهان بعض طلبة العلم، ذلك أن من المسلم به أن دين الله تعالى واحد، وأن الله تعالى أرسل رسولا واحدا، وأن الشريعة الاسلامية شريعة واحدة، ومع ذلك فقد جاء في بعض=

المذاهب والمتعصبين لهذه الآراء أن يلجأوا إلى الكذب على رسول الله ﷺ، وسأحاول في هذه العجالة أن أبين أثر هذا التعصب واتباع الهوى في الوضع في الحديث، وقبل أن أضرب الأمثلة لذلك أرى من الإيضاح للمسألة حصر الخلاف الذي تفرق الناس، تبعا له إلى ثلاثة أقسام:

١ـ المذاهب السياسية.
٢ـ المذاهب العقدية الكلامية.
٣ـ المذاهب الفقهية.

١ـ المذاهب السياسية:

سبقت الاشارة الى أنه بمجرد إلقاء حرب صفين أوزارها، انقسم الناس إلى فرق ثلاث، فرقة خرجت على علي رضي الله عنه، واعتزلته لقبوله مبدأ التحكيم، وأخرى جددت بيعتها له على أن تكون سِلْما لمن سالم، وحربا لمن حارب، والثالثة أتباع معاوية الذين رفعوا المصاحف. هذا بالاضافة إلى وجود طائفة اعتزلت الفتنة ولزمت دورها مثل ابن عمر وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وغيرهم، ثم تطورت هذه الفرق فيما بعد حتى اشتهرت بالخوارج والشيعة والمروانية أو أهل الشام، وأهل السنة والجماعة، وقد كان للجهلة من مقلدي هذه الطوائف ومن لاخلاق لهم أثر في وضع الحديث انتصارا وتعصبا لآراء هذه المذاهب، وهذا ما أحاول عرضه في هذا المبحث.

- تعاليمها ما يؤذن بأن الاختلاف فيها مقصود، وأن التفرق فيها ملحوظ، كما جاء من إقراره ﷺ اختلاف أصحابه في أداء صلاة العصر يوم بني قريظة، وإقراره لاختلافهم في أداء أعمال يوم النحر وتشريعة الحج على أنساك ثلاثة وغيرها من المسائل التي يتعذر حصرها.

هذا السؤال كثيراً ما يرد في الأذهان، ويمكن الاجابة عنه بأنه مما لا شك فيه أن تعاليم الاسلام نهت عن الخلاف وأمرت الأمة الاسلامية بالاتفاق وأن تكون أمة واحدة تدين لإله واحد وتعبد ربا واحدا وتتبع نبيا واحدا، وأن الأمثلة التي ضربت فيما يشعر ظاهره أنّ الاختلاف فيها مقصود ملحوظ غير مسلم، إذ أن هذا الترخيص في الاختلاف إنما كان في الوسيلة التي هي كيفية الأداء، وتنوع العبارات لا في العبادات نفسها وذلك بغرض دفع الحرج عن المسلمين ورفع الإصر عنهم فالاختلاف على ذلك ليس مقصودا لذاته.

١- الخوارج وأثرهم في وضع الحديث:

الخوارج- جمع خارج- وهو الذي خلع طاعة الامام الحق، وأعلن عصيانه وألب عليه[١]، فكل من خرج على الامام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين لهم بإحسان أو الأئمة في كل زمان[٢].

وعند الاطلاق يقصد بهم: القوم الذين خرجوا على الامامعلي رضي الله عنه في وقعة صفين عقب قبوله التحكيم، ويسمونهم بالحرورية، والنواصب، والشراة، والمحكمة.

والخوارج فرق كثيرة ورؤوسهم تسع فرق يتشعب من بعضها فرق عدة، وهذه الفرق الرئيسية هي: المحكمة[٣] والأزارقة[٤] والنجدات[٥] والبيهسية[٦]

---

(١) هامش مقالات الاسلاميين لمحي الدين عبد الحميد ١: ١٦٧.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١١٤.

(٣) هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حين جرى أمر الحكمين، واجتمعوا بحروراء ورأسهم عبد اللهبن الكواء وعتاببن الأعور وعبد اللهبن وهب الراسبي، وعروةبن جرير ويزيدبن أبي عاصم المحاربي، وحرقوصبن زهير البجلي المعروف بذي الثدية، وكانوا يوم النهر وان اثني عشر الف رجل. انظر الملل والنحل ١: ١١٥، الفرق بين الفرق ٥٦/٥٧.

(٤) هم أتباع أبي راشد نافع بن الأزرق الذين خرجوا مع نافع من البصرة إلى الاهواز فغلبوا عليها وعلى كدرها، وما وراءها من بلدان فارس وكرمان في أيام عبداللهبن الزبير، ولم تكن للخوارج قط فرقة أكثر عددا ولا أشد منهم شوكة، وقد انفردوا عن الخوارج بقولهم: ان من أقام من المسلمين في دار الكفر فهو كافر، كما أنهم يرون قتل النساء والأطفال. انظر مقالات الاسلاميين ١: ١٦٨، الفرق بين الفرق: ٦٢/٦٦، الملل والنحل ١: ١١٨/١٢٢.

(٥) هم اتباع نجدة بن عامر الحنفي، ويسمون بالعاذرية، وهم يقولون بأن الدين أمران، أحدهما معرفة الله تعالى، ومعرفة رسله وتحريم دماء المسلمين يقصدون المسلمين من وافقهم، والاقرار بما جاء من عند الله جملة فهذا واجب من الجميع، والجهل به لا يعذر منه.

ثانيهما: ما سوى ذلك فالناس معذورون فيه -أي بجهلهم- إلى أن تقوم الحجة عليهم في الحلال والحرام ولهم آراء أخرى غير ذلك. انظر مقالات الاسلاميين ١: ١٧٤/١٧٦، الفرق بين الفرق ٦٦/٧٠، الملل والنحل ١: ١٢٢/١٢٥، شرح الحور العين، لنشوان أبي سعيد الحميري: ١٧٠.

(٦) وهم أصحاب أبي بيهس الهيصم بن جابر وهو أحد بني سعدبن ضبيعة وقد كان الحجاج طلبه أيام الوليد، فهرب إلى المدينة فطلبه بها عثمان بن حيان المزني فظفر به وحبسه وكان يسامره إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه

والعجاردة[1] والثعالبة[2] والأباضية[3] والصفرية[4].

وتجتمع آراء الخوارج في القول بكفر علي رضي الله عنه[5]، والتبري من عثمان وعلي رضي الله عنهما وأصحاب الجمل والحكمين، وكذلك من رضي بالتحكيم، ويقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك، ويكفرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الامام إذا خالف السنة حقا واجبا[6].

= ورجليه ثم يقتله، ففعل به ذلك، وقد تفرع من هذه الفرقة العوفية وأصحاب التفسير، وأصحاب السؤال، انظر مقالات الاسلاميين ١: ١٩١، الفرق بين الفرق ٨٧/٨٨، الملل والنحل ١: ١٢٥/١٢٧، شرح الحور العين: ١٧٦.

(١) وهم أصحاب عبد الكريم بن عجرد، وقد كان موافقا للنجدات في بدعهم، وقيل: إنه كان من أصحاب أبي بيهس ثم خالفه وقد انفرد ببدع منها: تجب البراءة عن الطفل حتى يدعى إلى الاسلام، ويجب دعاؤه إذا بلغ وأطفال المشركين في النار مع آبائهم، ولا يرى المال فيئا حتى يقتل صاحبه، ويحكى عنهم أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن، ويزعمون أنها قصة من القصص، وقد افترق من العجاردة أصناف انفرد كل صنف بمذهب، وقول، وهم الصلتية، والميمونية، والحمزية والخلفية، والاطرافية، والشعيبية، والخازمية، والمعلومية والمجهولية. انظر مقالات الاسلاميين ١: ١٧٧/١٨٣، الفرق بين الفرق ٧٢/٨٠، الملل والنحل ١: ١٢٨/١٣١، الحور العين: ١٧١/١٧٢.

(٢) وهم أصحاب ثعلبة بن عامر، وكان مع عبد الكريم بن عجرد يدا واحدة ثم اختلفا في أمر الأطفال فقال ثعلبة: أنا على ولايتهم صغارا وكبارا حتى نرى فيهم إنكارا للحق، ورضا بالجور، فبرأت العجاردة من ثعلبة. وقد انقسم من هذه الفرقة فرق هي الأخنسية، والمعبدية، والرشيدية، والشيبانية، والمكرمية، والبدعية. انظر مقالات الاسلاميين ١: ١٧٩/١٨١، وقد جعلها من العجاردة، الفرق بين الفرق: ٨٠/٨٢، الملل والنحل ١: ١٣١/١٣٤.

(٣) وهم أتباع عبد الله بن أباض، خرج أيام مروان بن محمد، فوجه إليه عبد الله بن محمد بن عطية فقتله وأهم مبادئهم أن مخالفيهم من أهل القبلة كفار غير مشركين، ومناكحتهم جائزة، وموارثهم حلال وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب، وما سواه حرام، وحرام قتلهم وسبيهم في السرغيلة إلا بعد نصب القتال وإقامة الحجة، وهم فرق هي الحفصية، والحارثية واليزيدية، وأصحاب طاعة لا يراد الله بها انظر مقالات الاسلاميين ١: ١٨٣/١٨٩، الفرق بين الفرق: ٨٢/٨٥، الملل والنحل ١: ١٣٤/١٣٦، الحور العين: ١٧٣/١٧٥.

(٤) وهم أتباع زياد بن الأصفر وقد انفردوا ببدع خالفوا فيها سائر الخوارج منها أنهم لم يكفروا القعدة عن القتال إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد، ولم يسقطوا الرجم، ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليدهم في النار، وقالوا: التقية جائزة في القول دون العمل إلى غير ذلك من المسائل. انظر مقالات الاسلاميين ١: ١٨٢/١٨٣، الفرق بين الفرق: ٧٠/٧١، الملل والنحل ١: ١٣٧.

(٥) مقالات الاسلاميين ١: ١٦٧.

(٦) الملل والنحل ١: ١١٥.

كما أن هناك مسائل اختلفوا فيها كانت سببا في تعدد فرقهم، وكلها تدور في فلك هذه الأصول التي بنوا عليها مذهبهم.

هذه أهم المسائل التي انفردوا بها، وعليها قام مذهبهم، أما ما يتعلق بالمذاهب العقدية فلم يكن لهم فيها مذهب مستقل، وإنما يتفقون مع بعض الفرق الاسلامية في عقائدهم، فهم يقولون بخلق القرآن، والقدر، وأن الإمامة لا تختص بقريش وغير ذلك[1].

أما المسائل الفرعية الفقهية فقد عرفت لبعضهم آراء تفرد بها، كالقول بعدم رجم الزاني المحصن[2]،وقول طائفة منهم: بأن المفروض من الصلاة ركعتان في الغداة وركعتان في العشي[3].

دور الخوارج في وضع الحديث:

اختلفت نظرة الباحثين في دور الخوارج في وضع الحديث إلى فريقين:

الفريق الأول: يرى أن الخوارج كغيرهم من الفرق الاسلامية، كان لبعض جهلتهم والمتعصبين منهم دور في الكذب على رسول اللهﷺ، انتصارا أو تعصبا للآراء التي ينتحلونها، وقد استدلوا فيما ذهبوا إليه بأدلة هي:

١ -قال الرامهرمزي، حدثني الحسينبن عبدالله الجشمي من ولد مالك بن جشم، حدثنا عبيدبن هشام حدثنا عبيد اللهبن عمرو، عن عبد الكريم قال: قال لي رجل من الخوارج: إن هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم إنا كنا إذا هوينا أمرا جعلناه في حديث[4].

---

(١) انظر آراءهم العقدية، والآراء التي اختلفوا فيها، وتنوع فرقهم، وأشهر آرائهم الفقهية والمشاهير ممن اتهم برأي الخوارج في مقالات الاسلاميين ١: ٢١٢/١٦٦، الفرق ٩٢/٥٤، الملل والنحل١:

(٢) الملل والنحل ١: ١٢١، وهو ما ذهب إلى الأزارقة.

(٣) الحور العين: ١٧٨، وقد عزا هذا المذهب إلى طائفة تسمى البدعية قال: ومن الخوارج البدعية وهم يقولون: إن الصلوات ركعتان بالعشي وركعتان بالغداة لا غير ذلك بقوله تعالى ﴿وأقم الصلاة طرفي النهار:﴾.. الآية.

(٤) المحدث الفاصل: ٤١٦/٤١٥، وانظر بحوث في تاريخ السنة المشرقة: ١٤/١٣.

وكذلك ما رواه الخطيب بسنده إلى أبي نعيم الحلبي قال: حدثنا أبو عبد الرحمن المقري ، عن ابن لهيعة قال سمعت شيخا من الخوارج وهو يقول : إن هذه الأحاديث دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم فإنا كنا إذا هو أمرا صيرناه حديثاً[1] .

فقد أشارت الروايتان إلى أن الخوارج كانوا يضعون الحديث فيما يؤيد آراءهم .

٢ ـ قال الرامهرمزي : حدثنا الحضرمي حدثنا ابن نمير ، حدثنا ابن ادريس عن الأعمش قال : جالست اياس بن معاوية فحدثني بحديث ؛ قلت : من يذكر هذا . ، فضرب لي مثل رجل من الحرورية . ، فقلت : إلّي تضرب هذا المثل ، تريد أن أكنس الطريق بثوبي فلا أدع بعرة ولا خنفساء إلا حملتها[2] .

فقد دل كلام الأعمش على أن الخوارج يجانفون الصدق في مروياتهم ، ولذا مثل رواياتهم بالبعر والخنفساء تحقيرا واستهانة ، ولو لم يظهر له من كذبهم ما شبّه حديثهم بما شبّه[3] .

الفريق الثاني : ويرى هذا الفريق أن الخوارج لم يكن لهم دور في وضع الحديث ، ولم يقم دليل يثبت به أنهم وضعوا حديثا ، وقد صور هذا الرأي أصدق تصوير الدكتور عجاج الخطيب ، فقال : إلا أننا لم نجد دليلا يثبت عليهم ـ أي الخوارج ـ هذا بين الأحاديث الموضوعة ، وربما كان عدم كذبهم هذا لاعتقادهم أن مرتكب الكبيرة كافر ، والكذب من الكبائر[4] ثم نقل أقوالا عن بعض العلماء يُثنون فيها على صدق الخوارج ، وخلو مروياتهم منالكذب من ذلك ما روى الخطيب بسنده إلى أبي عبيد محمد بن علي الآجري قال : سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يقول : ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثا من الخوارج[5] .

وكذلك ما نقل عن شيخ الاسلام في رده على الشيعة قال: ونحن نعلم أن

---

(١) الكفاية : ١٩٨ .
(٢) المحدث الفاصل : ٢٠٩
(٣) الحديث والمحدثون : ٨٦/٨٧ ، السنة قبل التدوين : ٢٠٤ بحوث في تاريخ السنة المشرقة : ١٣/١٤
(٤) السنة قبل التدوين : ٢٠٤ ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة : ١٣ .
(٥) الكفاية : ٢٠٧ ، السنة قبل التدوين : ٢٠٥ ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة : ١٤ .

لخوارج شرّ منكم ومع هذا فما نقدر أن نرميهم بالكذب لأننا جربناهم فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم[1]. وكذلك قوله: ومن تأمل كتب الجرح والتعديل. رأي المعروف عند مصنفيها بالكذب، الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف، والخوارج مع مروقهم من الدين فهم من أصدق الناس حتى قيل: إن حديثهم من أصح الحديث[2].

ولم يكتف الدكتور بتأييد هذا الرأي، بل تولى الرد على الفريق الأول فقال: لابد لنا من مخرج لما روي عنهم من الكذب، فالأخبار الأولى تدل على وقوع الوضع منهم باعتراف أحد شيوخهم، إلا أننا لم نعرف هذا الشيخ، وقد روى الخطيب عن حمادبن سلمة نحو حديث ابن لهيعة عن شيخ من الرافضة فيمكن أن يحمل على أنه خطأ من الكاتب أو الراوي. وإذا فرضنا أنه أخطأ فما موقفنا من الخبرين الآخرين اللذين لا سبيل إلى تسرب الخطأ إليهما، إلا أن الأخبار التي تدل على صدقهم تعارض هذه الروايات والبحث لا يؤدي إلى دليل يدين الخوارج بالوضع، فلا بد من حمل تلك الأخبار وهم على الراوي أن الشيخ خارجي، وهو كذلك، وارجح من هذا أن الخبرين ضعيفان لجهالة الشيخ[3].

مناقشة آراء الفريقيـــن:

بعد عرض آراء الفريقين وبيان ما استدل به كل فريق منهم، وقبل أن أسطِّر ما ترجح لي، أرى من اللازم مناقشة هذه الأدلة والقرائن التي اعتمد عليها كل فريق فأقول، وبالله **التوفيق**:

١ـ بالنسبة لأثر ابن لهيعة، فقد جاء بطرق مختلفة.

أـ قال الخطيب أنا عليبن أبي علي المعدل، أنا عبد اللهبن محمدبن سليمان

(١) السنة قبل التدوين: ٢٠٤/٢٠٥، نقلا عن المنتقى من منهاج السنة.
(٢) السنة قبل التدوين: ٢٠٥، نقلا عن المنتقى من منهاج السنة.
(٣) السنة قبل التدوين: ٢٠٦.

المخرمي ، ثنا أبو بكر جعفر بن محمد الفريابي ، نا يوسف بن الفرج ثم حدثني أبو نعيم الحلبي ، ثم حدثني إسحاق بن بهلول الانباري قالوا جميعا : حدثنا عبد الله بن يزيد المقري ، حدثنا ابن لهيعة قال : سمعت شيخا من الخوارج تاب ورجع وهو يقول : إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، فإنا كنا إذا هوينا أمرا صيرناه حديثا(١) وكذلك روى الخبر ابن الجوزي بسنده الى جعفر بن محمد الفريابي به .

ورواه الخطيب أيضا بسنده إلى أبي نعيم الحلبي قال حدثنا أبو عبد الرحمن المقري عن ابن لهيعة قال : سمعت شيخا من الخوارج وهو يقول ... الخ(٢) . فحاصل هذه الرواية تنص على أن الشيخ التائب كان من الخوارج ، كما أنها تلتقي في أبي نعيم الحلبي ، وهو عبيد بن هشام ، وقد تابعه في رواية الخطيب الأولى ورواية ابن الجوزي كل من يوسف بن الفرج واسحاق بن بهلول الأنباري .

وهناك رواية عن عبد الكريم الجزري من غير طريق ابن لهيعة ، وهي من طريق أبي نعيم أيضا .

قال الرامهرمزي : حدثني الحسين بن عبد الله الجشمي من ولد مالك بن جشم ، حدثنا عبيد بن هشام حدثنا عبيد الله بن عمرو ، عن عبد الكريم قال ، قال لي رجل من الخوارج ، إن هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، فإنا كنا إذا هوينا أمرا صيرناه حديثا(٣) .

فهذه الرواية تشهد لرواية ابن لهيعة في أن الشيخ التائب من الخوارج .

إلا أنه قد جاءت رواية أخرى عن أبي لهيعة تذكر أن الشيخ التائب من أهل البدع ، ومن غير طريق أبي نعيم الحلبي فقد روى الخطيب قال : أخبرنا أبو الفضل عمر بن أبي سعد الهروي ، حدثنا عبد العزيز بن جعفر الحريري ببغداد حدثنا أحمد بن اسحاق بن بهلول ، حدثنا أبي قال : حدثنا أبو عبد الرحمن المقري قال :

---

(١) الجامع لأحكام الراوي وآداب السامع : ١٨/ب .
(٢) الموضوعات ١ : ٣٨/٣٩ .
(٣) المحدث الفاصل : ٤١٥/ ٤١٦ .

سمعت ابن لهيعة يذكر أنه سمع رجلا من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول : انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه فإنا كنا إذا رأينا رأيا جعلناه حديثا[١] .

فقد صرحت هذه الرواية على أن الشيخ من أهل البدع، ولم تخصه بأنه من الخوارج، إذ البدع أعم من أن تكون بدعة الخوارج.

وروى ابن حبان قال: سمعت عبدالله‌بن علي الجبلي، بجبل يقول: سمعت محمدبن أحمدبن الجنيد الدقاق يقول سمعت عبدالله‌بن يزيد المقري يقول: عن رجل من أهل البدع رجع عن بدعته، جعل يقول: انظروا هذا الحديث ممن تأخذون، فإنا كنا إذا رأينا رأيا جعلنا له حديثا[٢].

فهذه الرواية صرحت بأن الشيخ من أهل البدع، وهي موقوفة على عبدالله‌بن يزيد المقري، ولم يسندها إلى ابن لهيعة. وإذا تأملنا هذه الروايات يتبين لنا مايلي :

أ- أن النقل عن ابن لهيعة مختلف، فرواية أبي نعيم الحلبي عن ابن لهيعة وعن عبد الكريم الجزري تذكر أن الشيخ من الخوارج.

ب- إن رواية اسحاق بن بهلول مختلفة عنه أيضا، فرواية جعفر الفريابي التي قرن فيها مع أبي نعيم الحلبي، ويوسف‌بن الفرج ذكر فيها أن الشيخ خارجي، أما رواية ابنه أحمدبن اسحاق‌بن بهلول عنه فقد ذكر فيها أن الشيخ من أهل البدع.

اما رواية ابن حبان فقد تابع فيها محمدبن أحمدبن الجنيد اسحاق‌بن بهلول هذا في أن الشيخ من أهل البدع لكن الرواية موقوفة على عبد الله بن يزيد المقري.

وبإمعان النظر في هذه الروايات وتتبع لبعض رواتها تبين لي ما يلي:

إن رواية ابن لهيعة من طريق الخطيب وابن الجوزي قد التقتا في جعفربن محمد

---

(١) الكفاية: ١٩٨.

(٢) مجروحين ١: ٦٩.

الفريابي وهو ثقة حافظ إمام[1]. وقد رواها مقرونة عن يوسف بن الفرج وإسحاق بن بهلول وعبيد بن هشام عن عبدالله بن يزيد المقري عن ابن لهيعة أن شيخا من الخوارج. . . الخ.

أما يوسف بن الفرج فلم أعثر له على ترجمة فيما بين يدي من مراجع.

أما اسحاق بن بهلول، فقد قال فيه ابن أبي حاتم: صدوق[2] وقال السيوطي: كان ثقة[3].

وأما عبيد بن هشام أبو نعيم الحلبي: فقد قال فيه ابن أبي حاتم صدوق[4] وروى عنه أبو داود حديثا واحدا من رواية ابن داسة، وقال: ثقة إلا أنه تغير في آخر أمره، لقِّن أحاديث ليس لها أصل، وقال أبو أحمد الحاكم حدث عن ابن المبارك عن مالك بن أنس أحاديث لا يتابع عليها، وقال صالح جزرة: صدوق ولكنه ربما غلط وقال أبو العرب القيرواني: ضعيف، وقال الخليلي: صالح[5].

أما رواية ابن حبان، فقد تابع محمد بن أحمد بن الجنيد فيها اسحاق بن بهلول عن عبدالله بن يزيد المقري في أن الرجل من أهل البدع. ومحمد بن أحمد بن الجنيد هذا قال فيه ابن أبي حاتم: صدوق[6].

والخلاصة أن محمد بن أحمد بن الجنيد واسحاق بن بهلول لم يتكلم فيهما، في حين أن عبيد بن هشام أبا نعيم الحلبي، متكلم فيه، وليس معنى هذا أن أبا نعيم وهم في روايته، بل الظاهر أنه روى عن ابن لهيعة بالمعنى حيث ظن أن المراد بأهل

---

(١) قال السيوطي: وكان ثقة، مأمونا. وقال الخطيب: كان من أوعية العلم من أهل المعرفة والفهم، طوف شرقا وغربا اهـ طبقات الحفاظ: ٣٠٢/٣٠١.

(٢) الجرح ١/١: ٢١٤: ٢١٥.

(٣) قال السيوطي: الحافظ الناقد الامام أبو يعقوب الانباري، ألف المسند الكبير وكتابا في الفقه وفي القراءات وكان ثقة وله أقوال اختارها وحدث ببغداد بخمسين ألف حديث من حفظه لم يخطىء في أحد منها اهـ طبقات الحفاظ: ٢٢٦/ ٢٢٧.

(٤) الجرح ١/ ٣: ٥.

(٥) تهذيب ٧: ٧٦/٧٧، وانظر ميزان ٣: ٢٤.

(٦) الجرح ١/٣: ١٨٣، وقد أثنى عليه الخطيب. انظر تاريخ بغداد ١: ٣٨٥.

البدع ـالخوارج ـ ويؤيد ذلك روايته عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الكريم، كما أن جعفربن محمد الفريابي لما قرن روايته مع رواية يوسفبن الفرج ورواية اسحاقبن بهلول لاحظ زيادة المعنى في عبارة من الخوارج من رواية عبيدبن هشام، وعدم تعارضها مع عبارة ـمن أصحاب البدعـ في رواية اسحاقبن بهلول، فروى ذلك بالمعنى.

وبهذا يمكن القول بأن رواية من أهل البدع هي الأصل، وأن رواية من ـالخوارجـ قد جاءت بالمعنى حسب فهمه، وهكذا يرتفع الخلاف الظاهر في رواية ابن لهيعة والله أعلم.

وكذلك القول في رواية عبد الكريم التي أوردها الرامهرمزي فهي من رواية عبيدبن هشام حيث رواها بالمعنى باعتبار أنها موافقة لرواية ابن لهيعة والله أعلم.

هذا ما يتعلق برواية ابن لهيعة، فقد ترجح لدي والله أعلم من رواية ابن لهيعة حيث قال: سمعت شيخا من أهل البدع تاب ورجع وهو يقول... الخ. إنّ من صرح بإن الشيخ من الخوارج فقد روى ذلك حسب المعنى الذي فهم، وعلى ذلك فأثر ابن لهيعة لا يصلح أن يكون دليلا على أن الخوارج وضعوا الحديث أو كذبوا على رسول الله ﷺ، على أنه قد جاء ما يعارض هذه الرواية، وأن الشيخ الذي أقرّ بالكذب والوضع كان من الرافضة.

قال الخطيب أنبأنا أبو الحسن عليبن أحمدبن ابراهيم البزار، قال: حدثنا يزيدبن اسماعيل الخلال، حدثنا أبو عوف البزوري، قال: حدثنا عبداللهبن أبي أمية، قال: حدثني حمادبن سلمة قال، حدثني شيخ لهم يعني الرافضة، قال: كنا إذا اجتمعنا استحسنا شيئا جعلناه حديثا.

فهذه الرواية صرحت بأن الشيخ تائب من الرافضة، وهي معارضة للروايات السابقة.

هذا ما يتعلق برواية ابن لهيعة.

٢ـ أما أثر الأعمش الذي أورده الرامهرمزي، فلا يدل على أن الخوارج

كانت تضع الحديث، وكل ما تشير إليه الرواية، أن الأعمش لا يقبل الرواية عن كل أحد، بل لا بد من التثبت فيما يتحمل، ولا يلزم من ذلك أن يكون الخوارج كذبة، بل إن قول الأعمش «فضرب لي مثل رجل من الحرورية» لا يشير من قريب ولا من بعيد إلى أنهم يكذبون.

أما أدلة الفريق الثاني فكلها نقول عن العلماء في الثناء على الخوارج من حيث صدقهم وتوفر شروط الصحة في حديثهم.

والذي يظهر لي والله أعلم، أن الخوارج لم يكن لهم أثر في وضع الحديث:

أ) إذا أمعنا النظر في الكتب المؤلفة لجمع الأحاديث الموضوعة والتي تناولت كل الجزئيات التي تطرق إليها الوضع بما في ذلك أحاديث الفرق والمذاهب التي وضعت تأييدا أو انتصارا لتلك المذاهب، فإنا لا نرى لآراء الخوارج التي بنوا عليها مذهبهم ذكرا في تلك المؤلفات مما يدل على أن الخوارج لم يكذبوا على رسول اللهﷺ، وهي لا شك شهادة تثبت أن الخوارج لم يسلكوا هذا السبيل انتصارا لمذهبهم أو للدعوة إلى آرائهم، وإذا ثبتت براءتهم فيما انفردوا به مع إعوازهم إلى الانتصار والتأييد، فإن تبرئتهم فيما شاركوا فيه غيرهم أولى وألزم.

ب) إن كثيرا من طوائف الخوارج يقتصرون في الاحتجاج على ظواهر القرآن، ولا يحتجون بالسنة[1]، ولذا فقد خالفوا المشهور من السنة، بل المتواتر في بعض ما ذهبوا إليه كقولهم، بإسقاط الرجم عن الزاني إذ ليس في القرآن ذكره، وإسقاط حد القذف عمن قذف المحصن من الرجال، مع وجوب الحد على قاذف المحصنات من النساء لأن القرآن نص عليهن دون الرجال، وكقولهم: إن الصلوات ركعتان بالعشى وركعتان بالغداة لا غير ذلك لقوله تعالى ﴿أقم

---

(١) وقد أشار إلى ذلك الأشعري قال: واختلفت الخوارج في اجتهاد الرأي وهم صنفان: فمنهم من يجيز الاجتهاد في الاحكام كنحو النجدات وغيرهم، ومنهم من ينكر ذلك ولا يقول إلا بظاهر القرآن وهم الأزارقة اهـ مقالات الاسلاميين ١: ٢٠٦.

الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل﴾.. الآية[1]. وحيث أنهم لا يقولون بحجية السنة فمن الطبيعي أنهم لا يلجأون إلى الوضع في الحديث لعدم حاجتهم إلى ذلك[2].

جـ) إن من أصول الخوارج أن مرتكب الكبيرة من الذنب كافر، والكذب عندهم من الكبائر، ولذا فهم يكفرون الكاذب.

د) إتصافهم بالشدة والغلظة والغلو الشديد لما يعتقدون مما لا يحتاجون فيه إلى ما قالوا برهانا مع عدم قولهم بالتقية، واعتمادهم على السيف والقوة في إدخال الناس إلى بدعهم حيث لم يعرف الجدل والمناقشة اليهم سبيلا.

هـ) كونهم أعرابا أقحاحا إذ لم يكن للموالي والعجم أثر أو تأثير عليهم في بدعتهم، مع اتصافهم بالبداوة والحياة المجانفة للمدنية والحضارة التي من شأنها المداهنة والملق الدافع إلى الكذب وتبريره.

و) شهادة جماعة من أئمة الحديث وعلماء الأمة بصدق الخوارج وترفعهم عن الكذب وصحة حديثهم مع مخالفتهم لهم، والحق ما شهدت به الأعداء، وقد اختص الخوارج عامة بهذه الميزة بخلاف غيرهم من الطوائف.

قال أبو داود: ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثا من الخوارج[3].

وقال ابن تيمية، ونحن نعلم أن الخوارج شر منكم، ومع هذا فما نقدر أن نرميهم بالكذب لأننا جربناهم فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم[4].

وقال الذهبي: ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف، والخوارج مع مروقهم من الدين

---

(1) الملل والنحل ١: ١٢١، شرح الحور العين: ١٧٨.
(2) انظر الحديث والمحدثون: ٨٦/٨٧، السنة قبل التدوين: ٢٠٤/٢٠٦ بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ١٣/١٤.
(3) الكفاية: ٢٠٧، السنة قبل التدوين: ٢٠٥
(4) السنة قبل التدوين ٢٠٤/٢٠٥، نقلا عن المنتقى من منهاج الاعتدال ٤٨٠.

فهم أصدق الناس حتى قيل: إن حديثهم من أصح الحديث[1].

وكل هذه الأمور مجتمعة تظهر لنا أن الخوارج لم يقعوا في حمأة الكذب ولم يعرف عنهم التجرؤ على رسول الله ﷺ أو التقول عليه والله أعلم.

٢ـ الشيعة وأثرهم في وضع الحديث:

الشيعة مأخوذة من المشايعة، وهي الموالاة والمناصرة، والشيعة هم الأولياء والأنصار والأحزاب والأصحاب، وتطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث[2].

وفي الاصطلاح: من يعتقدون أن عليا أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ مطلقا، وهو الإمام من بعده بوصيّة منه ـجلية أو خفيةـ وأن الإمامة في ولده خاصة من بعده، ولا تخرج عنهم إلا بظلم من غيرهم أو بتقية منهم[3].

وهذا التعريف هو ما ترتضيه الشيعة، ولعلماء السنة تعريفات تغاير ذلك.

فالشيعة لدى المتقدمين: من يقدِّم عليا على عثمان[4] وينال ممن حارب عليا كطلحة والزبير ومعاوية وعائشة ـمع تفضيل الشيخين وتقديمهماـ وهذا يعد عندهم غلوا[5].

أما لدى المتأخرين ـفهو الرفض المحضـ وهو تفضيل عليٍّ على الشيخين رضي الله عنهم[6].

---

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال: ٢٣/٢٢.

(٢) انظر شرح الحور العين: ١٧٨/ ١٧٩، تاريخ الامامية وأسلافهم من الشيعة: ٣٢/٣١.

(٣) انظر تعريف الشيعة في مقالات الأسلاميين ١: ٦٥، الملل والنحل ١: ١٤٦، تاريخ الامامية: ٣٤/٣١.

(٤) حكى الجاحظ أنه كان في الصدر الأول لا يسمى شيعيا إلا من قدم عليا على عثمان، ولذلك قيل: شيعي وعثماني، فالشيعي: من قدم عليا على عثمان، والعثماني من قدم عثمان على علي. اهـ الحور العين: ١٨٠.

(٥) يقول الذهبي: فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضي الله عنه وتعرض لسبهم اهـ ميزان ١: ٦ ويقول ابن حجر: فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطىء مع تقدم الشيخين وتفضيلهما اهـ تهذيب ١: ٩٤.

(٦) ميزان ١: ٦، تهذيب ١: ٩٤.

وذهب أبو سعيد نشوان الحميري إلى أن الشيعة كانوا في عصر عليّ على ثلاثة أضرب، وتقسيمه يوافق تقسيم أهل السنة في تعريف التشيع جملة مع اختلاف يسير قال: وكانت الشيعة الذين شايعوا عليا عليه السلام على قتال طلحة والزبير وعائشة ومعاوية والخوارج في حياة علي عليه السلام ثلاث فرق:

١- فرقة منهم، وهم الجمهور الأعظم الكثير، يرون إمامة أبي بكر وعمر وعثمان إلى أن غير السيرة وأحدث الأحداث.

٢- وفرقة منهم أقل من أولئك عددا يرون الامام بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم علي ولا يرون لعثمان إمامة.

٣- وفرقة منهم يسيرة العدد جدا يرون عليا أولى بالامامة بعد رسول الله ﷺ، ويرون إمامة أبي بكر وعمر كانت في الناس على وجه الرأي والمشورة ويصوبونهم في رأيهم ولا يخطئونهم إلا أنهم يقولون: إن إمامة علي كانت أصوب وأصلح[١].

وهذه التعريفات التي ذهب إليها أهل السنة تختلف مع التعريف الذي يراه الشيعة، حيث أن علماء أهل السنة يقصرون التشيع على التفضيل فحسب بخلاف الشيعة.

أما المبادىء التي بنى عليها الشيعة مذهبهم فهي:

١- اعتقاد أن الإمام أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، وأن عليا رضي الله عنه أفضل من سائر الصحابة بما في ذلك الشيخان[٢].

٢- اعتقاد إمامته رضي الله عنه وإثباتها بوصية منصوص عليها من رسول الله ﷺ بأمر -خفي أو جلي-[٣] من الله تعالى، وأن الامامة ليست قضية مصلحية تناط

---

(١) شرح الحور العين: ١٨٠/ ١٨١.

(٢) مقالات الاسلاميين: ١: ٨٩، أصل الشيعة وأصولها لمحمد محمد الحسين آل كاشف الغطاء: ١٠٢.

(٣) الملل والنحل ١: ١٤٦، أصل الشيعة وأصولها: ١٠٧/ ١١٠.

باختيار العامة وينتصب الامام لها بتنصيب الناس له، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله أو إهماله ولا تفويضه للعامة وإرساله.

٣- توارث الامامة وحصرها في أبناء علي رضي الله عنه خاصة، ولا يجوز خروجها عنهم إلا بظلم لهم وأن كل إمام منهم ينص على من بعده حيث لا يمكن خلو الأرض منهم[١].

٤- القول بعصمة الأئمة وجوبا عن الكبائر والصغائر، فهم يرون أن عليا رضي الله عنه كان مصيبا في جميع أحواله وأنه لم يخطىء في شيء من أمور الدين[٢].

٥- القول بغيبة بعض أئمتهم واختفائهم ثم ظهورهم مرة أخرى لتجديد الدعوة وملء الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا، وتختلف الفرق فيما بينها في تحديد الإمام الغائب اختلافا لا يسع المجال لذكره[٣].

٦- يرى الشيعة أن كافة أعمال المكلفين من حركة وسكون لها حكم شرعي، يدور بين الأحكام وجوبا وحرمة وندبا وكراهة وإباحة، وصحة وفسادا، وأن الله تعالى قد أودع أحكام هذه الأفعال نصا عند نبيه، وعَرفها النبي بالوحي من الله تعالى، وأن النبي ﷺ أودعها عند أوصيائه كل وصي يلقّنها بعده سواء احتيج إليها أم لا -ينشرها الوصي في الوقت المناسب لها- وهم يعنون بذلك أن الأحكام الشرعية كلها منصوص عليها وأن مصدرها الأئمة فقط ولذا فهم لا يقبلون من السنة إلا ما جاء عن طريق أئمتهم ويردون ما خالف ذلك[٤].

هذه هي المبادىء المتفق عليها إجمالا لدى الشيعة، وإن اختلفوا فيما بينهم في تفصيلاتها كما أن لهم مبادىء أخرى يوافقون فيها غيرهم أو ينفرد بها بعض طوائفهم دون بعض، وتلك المسائل لا يعنينا ذكرها في هذه العجالة.

---

(١) الملل والنحل ١: ١٤٦، مقالات الاسلاميين ١: ٩٠، أصل الشيعة وأصولها: ١٠٩/ ١١٠.

(٢) مقالات الاسلاميين ١: ٨٩، أصل الشيعة وأصولها: ١٠٢/ ١٠٣.

(٣) أصل الشيعة وأصولها: ١١٠/ ١١١.

(٤) أصل الشيعة وأصولها: ١١٨/ ١٢١.

وتختلف وجهة نظر الباحثين في بداية التشيع ونشأته، وظهوره إلى آراء يمكن إجمالها فيما يلي:

١ـ إن التشيع ظهر في حياة النبيﷺ، حيث أن النبيﷺ حضّ على الالتفاف بعلي، وأشاد بمن شايعه ووعدهم بفضل لا يكون لسواهم. فالتف بعلي رضي الله عنه جماعة من الصحابة واحتفوا به ولازموه، وعُرفوا بموالاتهم له، وفي طليعتهم سلمان الفارسي وعماربن ياسر وأبو ذر الغفاري والمقدادبن الأسود[١].

٢ـ ظهر التشيع عقب وفاة النبيﷺ حيث تبع جماعة من الصحابة عليا في الامتناع عن مبايعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ويعللون ذلك بادعاء على أولويته وأحقيته في الخلافة[٢].

٣ـ بدأ التشيع بعد مبايعة عثمان رضي الله عنه، ويحكون في ذلك أقوالا تنسب إلى عماربن ياسر والمقدادبن الأسود[٣].

٤ـ إنما ظهر التشيع إثر قبول علي رضي الله عنه التحكيم، واختلاف أصحابه، فمن وافقه وأقر عليا على قبول التحكيم هم الشيعة، ومقابلهم الخوارج[٤].

والذي يظهر لي والله أعلم، أن ظهور التشيع حسب مبادىء الشيعة التي أشرت إليها قبل لم يحدث إلا بعد وقوع الفتن وحصول التحكيم.

أما ما سبق قبل ذلك من التشيع لعلي إنما هو تشيع بمعناه اللغوي وليس بالمعنى المصطلح عليه.

---

(١) أصل الشيعة وأصولها: ٨٧/٩١، الصلة بين التصوف والتشيع: ١٧/١٨ تاريخ الامامية: ٣٥/٣٦، الزينة ـ لابي حاتم الأثري: ٢٥٩.

(٢) الصلة بين التصوف والتشيع: ١٨، تاريخ الامامية: ٣٦.

(٣) ذكر المسعودي أن عمار بن ياسر لما بلغته مقالة لأبي سفيان يحرض فيها بني أمية على الحرص على الخلافة، والاستئثار بها دون الناس قال: يا معشر قريش: أما إذا صرفتم هذا الأمر عن أهل بيت نبيكم ههنا مرة، وههنا مرة، فما أنا بآمن ان ينتزعه الله منكم فيضعه في غيركم كما نزعتموه من أهله ـ ووضعتموه في غير أهله اهـ، ويذكر المسعودي نفسه ما ينسب إلى المقداد فيقول: وقام المقداد فقال: ما رأيت مثل ما أوذي، أهل هذا البيت بعد نبيهم، فقال له عبد الرحمن بن عوف: وما أنت وذاك يا مقدادبن عمرو... الخ مروج الذهب ٢: ٣٤٣، وانظر الصلة بين التصوف والتشيع: ١٩.

(٤) تاريخ الامامية وأسلافهم من الشيعة: ٣٧.

وبالرغم من اتفاق الشيعة على هذه المبادىء التي ذكرتها آنفا إلا أنهم فرق وطوائف يختلفون تبعا لاقترافهم في بعض الآراء، ومع ذلك فيمكن تصنيفهم إلى أربع طوائف رئيسية، تحت كل طائفة مجموعة فرق صغيرة وهي كالتالي:

١ـ غلاة الشيعة، وهم الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقة وأنزلوهم منزلة الآلهة، وزعموا أنهم مزيج من اتحاد اللاهوت بالناسوت، وقد استمدوا شبهاتهم من مذاهب الحلولية والقائلين بالتناسخ. وبدع الغلاة محصورة في أربعة مسائل هي: التشبيه، والبداء، والرجعة والتناسخ، وهم فرق مختلفة، وطوائف متفرقة أشهرها: السبئية[١] والكاملية[٢] والعلبائية[٣] والمغيرية[٤]، والمنصورية[٥]، والخطابية[٦] والكيالية[٧]

---

(١) هم أصحاب عبد الله بن سبأ الذي ادعى إلهية علي رضي الله عنه وهو أول من اظهر القول بالنص في إمامة علي، وقد زعم أن عليا حي لم يمت، وفيه جزء إلهي لا يجوز أن يستولى عليه، وهو الذي يجيء في السحاب، والرعد صوته والبرق تبسمه وأنه ينزل إلى الأرض بعد ذلك فيملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا. الملل والنحل ١: ١٧٤.

(٢) أصحاب أبي كامل ، وهو الذي كفر الصحابة رضوان الله عليهم بتركهم بيعة علي وطعن في علي لتركه المطالبة بحقه كما يزعم ولم يعذره في القعود ، وكان يرى أن الإمامة نور يتناسخ من شخص إلى شخص ، وذلك النور قد يكون نبوة وقد يكون إمامة . انظر الملل والنحل : ١٧٤ / ١٧٥ .

(٣) وهم أتباع العلباء بن ذراع الدوس كان يزعم أن عليا أفضل من رسول الله ﷺ. وزعم أن عليا هو الذي بعث محمدا وادعى أنه الاله، وكان يقول بذم محمد ﷺ وبعض أتباعه، كان يقول: بإلهية محمد وعلي وبعضهم يزعم أن الالهية لاصحاب الكساء محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وقالوا خمستهم شيء واحد والروح حالة فيهم بالسوية. انظر الملل والنحل ١: ١٧٦/١٧٥.

(٤) هم أتباع المغيرة بن سعيد العجلي، ادعى الامامة بعد محمد عبدالله بن الحسن النفس الزكية، ثم ادعى النبوة وغلا في علي غلوا لا يعتقده عاقل، ثم قال بإلهية الباقر وقال برجعته. انظر الملل والنحل ١: ١٧٨/١٧٦.

(٥) هم أصحاب أبي منصور العجلي وهو الذي عزا نفسه إلى أبي جعفر الباقر، فلما تبرأ الباقر منه وطرده ادعى الإمامة لنفسه وهو الذي يزعم أن عليا رضي الله عنه هو الكسف الساقط في السماء إلى غير ذلك من ترهاته. انظر الملل والنحل ١: ١٧٨ /١٧٩.

(٦) هم أتباع محمد بن أبي زينب الأسدي أبو الخطاب، ادعى الإمامة لنفسه بعد أن تبرأ منه جعفر الصادق، وزعم أن الأئمة أنبياء ثم زعم أنهم آلهة وقال بإلهية جعفر الصادق وإلهية آبائه وأنهم أبناء الله وأحباؤه، والالهية نور في النبوة والنبوة نور في الامامة، والعالم لا يخلو من هذه الآثار والانوار، وله مزاعم أخرى. انظر الملل والنحل ١: ١٨١/١٧٩.

(٧) اتباع أحمد بن الكيال، وكان من دعاة أحد الأئمة المستورين، ثم أبدع مقاله في كل باب علمي على قاعدة غير مسموعة ولا معقولة، ادعى الامامة لنفسه بعد أن تبرأوا منه ولعنوه، وأمروا شيعتهم بمنابذته ثم ادعى أنه القائم وله مذهب فاسد لا يساوي ذكره المداد الذي يكتب به. انظر الملل والنحل ١: ١٨١/ ١٨٤.

والهشامية(١)، والنعمانية(٢)، واليونسية(٣)، والنصيرية الاسحاقية(٤).

٢- الكيسانية، وهم طائفة من الشيعة يقولون بإمامة محمدبن الحنفية ويعتقدون فيه إعتقادا فوق حده ودرجته، من احاطته بالعلوم كلها، واقتباسه من الحسنين الاسرار بجملتها من علم التأويل والباطل وعلم الافاق والأنفس، ويجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل حتى أنهم فسروا الأركان الشرعية من صلاة وصيام وزكاة وحج بأنها رجال تلزم طاعتهم، فأدى ذلك بعضهم إلى ترك القيام بالعبادة بعد الوصول إلى طاعة الرجل، وهم فرق أشهرها: المختارية(٥) والهاشمية(٦) والبيانية(٧) والرزامية(٨).

٣- الامامية: وهم طائفة من الشيعة ويعرفون بالاثني عشرية نسبة إلى عدد أئمتهم، ويقولون بإثبات الإمامة لعلي نصا ظاهراً وتعيينا صادقا من غير

---

(١) هم أتباع هشام بن الحكم، وأتباع هشام بن سالم الجواليقي، وقولها في التشبيه غني عن ذكره، وقد غلا هشام بن الحكم في علي فادعى أنه إله واجب الطاعة، أما هشام بن سالم فكان يجوز الخطأ على الأنبياء ولا يجوزه على الأئمة، انظر تفصيل ذلك في الملل والنحل ١: ١٨٤/ ١٨٦.

(٢) هم اصحاب محمد بن النعمان أبو جعفر الاحوال الملقب بشيطان الطاق، وأتباعه يسمون بالشيطانية أيضا والشيعة تقول: مؤمن الطاق. انظر الملل والنحل١: ١٨٦/١٨٧.

(٣) اصحاب يونس بن عبد الرحمن القمي، وهو من المشبهة، وقد صنف كتبا في ذلك ويزعم أن الملائكة تحمل العرش والعرش يحمل الرب، انظر الملل والنحل ١: ١٨٨/ ١٨٩.

(٤) أتباع محمد بن نصير النميري وهم من جملة غلاة الشيعة، ويقولون بالهية علي وبعضهم بنبوته وشركته للنبي (ص) في رسالته.

(٥) ينسبون الى المختار الثقفي، وكان خارجيا ثم صار زبيريا ثم صار شيعيا، وقال بإمامة محمد بن الحنفية، وكان يقول بالبداء وبغيبة محمدبن الحنفية وبرجعته. وقد ادعى النبوة وأنه يوحى إليه، وله سجع متكلف، كان يلبس على الناس فيما يدعي. انظر الملل والنحل ١: ١٤٨/ ١٥٠.

(٦) وهم القائلون بإمامة أبي هاشم بن محمدبن الحنفية انتقلت إليه من أبيه، وقد بنوا مذهبهم على القول بالظاهر والباطن وأن لكل شخص روحا ولكل تنزيل تأويلا... إلى غير ذلك، وقد اختلفت هذه الطائفة بعد أبي هاشم وتنازعوا الإمامة من بعده كل يزعم أنه الموصى له ولم تثبت الوصية على قاعدة تعتمد. انظر الملل والنحل: ١٥٠/١٥٢.

(٧) هم أتباع بيان بن سمعان التميمي، وقد زعم أن الامامة انتقلت إليه من أبي هاشم، ويعد من الغلاة الذين قالوا بإلهية علي رضي الله عنه وقد ادعى النبوة وكانت نهايته على يد خالد بن عبد الله القسري. انظر الملل والنحل ١: ١٥٢/١٥٣.

(٨) أصحاب رزام بن رزم، ادعوا أن أبا هاشم بن محمدبن الحنفية أوصى بالإمامة لعلي بن عبدالله بن عباس ثم إلى محمدبن علي وأوصى محمد إلى ابنه إبراهيم الإمام وهو صاحب أبي مسلم الخراساني الذي دعا إليه وقال بإمامته. وهم أيضا من الغلاة الذين قالوا بإلهية أئمتهم وقالوا بتناسخ الأرواح. انظر الملل والنحل ١: ١٥٣/ ١٥٤.

تعريض بالوصف بل إشارة له بالعين، ويقولون بأن الإمامة في أولاد الحسين خاصة، إلا أنهم يختلفون اختلافا كبيرا في تعيين الأئمة بعد علي بن الحسين كما يقولون بأنه ليس في الدين أمر أهم من تعيين الإمام، ولهم أدلة يثبتون بها دعواهم وهم فرق أشهرهم: الباقرية[1] والناووسية[2] والاقطحية[3] والشمطية[4]، والاسماعيلية[5] والموسوية[6] والاثناعشرية[7].

٤- الزيدية، وهم المنتسبون إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم، وهم يرون الامامة في أولاد علي من فاطمة ويجوزون لكل فاطمي عالم شجاع سخي خرج وطالب بالإمامة أن يكون إماما واجب الطاعة سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين، كما يجوزون خروج إمامين في قطرين ما داما يستجمعان الشروط المطلوبة ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة، ويرون جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل، ويقولون: بأن عليا رضي الله عنه أفضل الصحابة، إلا أنّ الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها وقاعدة دينية راعوها، وكان قوله بصحة إمامة أبي بكر وعمر سببا في تبريء شيعة

---

(١) هم أتباع محمد الباقر بن علي زين العابدين، ويعرفون بالجعفرية نسبة إلى جعفر الصادق بن محمد الباقر حيث قالوا بإمامتهما بعد علي بن الحسين، ومن توقف عند الباقر وقالوا برجعته عرفوا بالباقرية ومن قال برجعة جعفر وتوقف عنده سموا بالجعفرية. ويطلق عليهم الواقفية لتوقفهم عند الباقر والصادق. انظر الملل والنحل ١: ١٦٥/ ١٦٦.

(٢) هم أتباع رجل يقال له ناووس، وقيل نسبوا إلى قرية ناوسا وهم يقولون إن الصادق حي لا يموت حتى يظهر أمره وهو المهدي القائم. الملل والنحل ١: ١٦٦/ ١٦٧.

(٣) نسبوا إلى عبدالله بن جعفر الصادق المعروف بالأفطح، ونسبوا إليه لأنهم يرون إمامته بعد أبيه جعفر الصادق لأنه أسنّ أولاده.

(٤) هم أتباع يحيى بن أبي شميط وهم يرون الامام بعد جعفر الصادق هو ابنه محمد. انظر الملل والنحل ١: ١٦٧.

(٥) هم القائلون بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق بعد أبيه بنص منه واتفاق من أولاد جعفر، وقد اختلفوا في موته فادعى بعضهم أنه لم يمت، وأنه إنما أظهر موته تقية من خلفاء بني العباس. انظر الملل والنحل ١: ١٦٧.

(٦) وهم القائلون بإمامة موسى بن جعفر بعد أبيه، وأن جعفرا نص على إمامته وقد توقف بعضهم في موته وقالوا لا ندري أمات أم لم يمت وسيخرج بعد الغيبة ويقال هم الواقفة. انظر الملل والنحل ١: ١٦٨/ ١٦٩.

(٧) هم طائفة من الشيعة الامامية، سموا بذلك لقولهم باثني عشر إماما، وهم متفقون على سوق الامامة إلى موسى الكاظم بن جعفر الصادق ثم يختلفون بعد ذلك فيمن بعده اختلافا كبيرا وصل بالاستقراء إلى إحدى عشرة جماعة. انظر تفصيل أقوالهم في الملل والنحل ١: ١٦٩/ ١٧٣.

الكوفة منهم ورفضهم له فسموا بالرافضة، وقد افترق أصحابه إلى ثلاثة فرق: الجارودية[1] والسليمانية[2] والصالحية والبترية[3].

هذه هي أهم فرق الشيعة أو المنسوبون إلى التشيع.

أما أثرهم في وضع الحديث، فقد أطبق العلماء على أن للشيعة أثرا بارزا في الكذب ووضع الحديث ولم يخالف في ذلك أحد، بل أن نفرا من الشيعة أنفسهم يقرون بأن بعض من انتسب إليهم كان يفتري ويتقول على رسول الله ﷺ وآل بيته، والاعتراف كما يقال: سيد الأدلة، يقول ابن أبي الحديد: إن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم حملهم على وضعها عداوة خصومهم، فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها في مقابلة هذه الأحاديث[4].

وهاك أقوال بعض أئمة الحديث المعتد بأقوالهم يصرحون بدور الشيعة في وضع الحديث.

يقول الإمام الشافعي: وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم، وحُكِيَ أن هذا مذهب ابن أبي ليلى وسفيان الثوري، ورُوِي مثله عن أبي يوسف القاضي[5].

---

(١) الجارودية أصحاب أبي الجارود زياد بن أبي زياد، وهم يزعمون أن رسول الله ﷺ نص على إمامة علي بالوصف دون التسمية، ويخالفون مذهب الزيدية في تكفير الصحابة لمبايعة أبي بكر. الملل والنحل ١: ١٥٧/ ١٥٨.

(٢) أتباع سليمان بن جرير وهم يقولون أن الامامة شورى ويصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين وتصح للمفضول مع وجود الأفضل ويثبتون إمامة أبي بكر وعمر وإن كان الصحابة قد أخطأوا في تولية أبي بكر رضي الله عنه إلا أنهم لا يؤاخذون على خطئهم كما أنهم كفروا عثمان رضي الله عنه للأحداث التي أحدثها وكفروا عائشة وطلحة والزبير لمحاربتهم عليا، وخالفوا سائر الشيعة في القول بالبداء والتقية. انظر الملل والنحل ١: ١٥٩/ ١٦٠.

(٣) أما الصالحية فهم أصحاب صالح بن الحسين بن حي، وأما البترية فهم أتباع كثير النوى الابتر، وهم متفوقون في المذهب ويوافقون السليمانية في كثير مما ذهبوا إليه ويخالفونهم في أمر عثمان رضي الله عنه. فهم متوقفون فيه للتعارض بين فعله وما ورد عن النبي ﷺ في فضله. انظر الملل والنحل ١: ١٦١/ ١٦٢.

(٤) السنة ومكانتها في التشريع: ٨٩/ ٩٠، السنة قبل التدوين: ١٩٥، نقلاً عن شرح نهج البلاغة.

(٥) الكفاية: ١٩٤/ ١٩٥.

وأخرج الخطيب بأسناده إلى حرملةبن يحيى قال، سمعت الشافعي يقول: لم أر أحدا من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة[1].

وروى أيضا باسناده إلى عليبن الجعد قال، سمعت أبا يوسف يقول: أجيز شهادة أهل الأهواء أهل الصدق منهم إلا الخطابية والقدرية، قال أبو أيوب، سئل إبراهيم عن الخطابية فقال: صنف من الرافضة[2].

كما روى الخطيب أيضا بسنده إلى ابن المبارك قال: سأل أبو عصمة أبا حنيفة ممن تأمرني أن أسمع الآثار، قال: من كل عدل في هواه إلا الشيعة، فان أصل عقدهم تضليل أصحاب محمدﷺ[3].

وقال يونس بن عبد الأعلى، قال أشهب: سئل مالك رضي الله عنه عن الرافضة؟ فقال: لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون[4].

وقال يزيدبن هارون: يُكتَب عن كل مبتدع إذا لم يكن داعية إلا الرافضة فإنهم يكذبون[5].

وقال شريك: أحمل العلم عن كل من لقيته، إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا[6].

وقال أيضا: أدركت الناس وما يسمونهم إلا الكذابين -يعني- أصحاب المغيرةبن سعيد[7].

وقال الذهبي: والرافضة يقرون بالكذب حيث يقولون: ديننا التقية وهذا هو النفاق ثم يزعمون أنهم هم المؤمنون ويرمون السابقين الأولين بالردة والنفاق، كما قيل: رمتني بدائها وانسلت[8].

---

(١) الكفاية: ٢٠٢، المنتقى: ٢١.
(٢) الكفاية: ٢٠٢
(٣) الكفاية: ٢٠٣
(٤) المنتقى: ٢١
(٥) المنتقى: ٢٢.
(٦) المنتقى: ٢٢.
(٧) المنتقى: ٢٢ والمراد بهم المغيرية وهم طائفة من الغلاة سبقت الاشارة اليهم قريبا.
(٨) المنتقى: ٢٣.

هذه بعض الآثار الواردة عن سلف الأمة وخلفها تجاه الشيعة وأثرهم في وضع الحديث، ولو أمعنا النظر لرأينا أن ثمة مؤثرات حدت بكثير من منتسبي الشيعة إلى الوضع في الحديث، وهذه المؤثرات يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أـ مؤثرات خارجية.

بـ مؤثرات داخلية.

أـ المؤثرات الخارجية وتتمثل فيما يلي:

١ـ انخراط الكثير من أعداء الاسلام بعد أن تظاهروا بالدخول فيه في صفوف كثير من الشيعة، وانتحلوا مذهبهم وتظاهروا بحب آل بيت رسول اللهﷺ، وهم يهدفون بذلك نشر آرائهم الباطلة وبث نظرياتهم المعادية للاسلام، فاتخذوا التشيع ستارا يعملون من خلفه لتحقيق أهدافهم والوصول إلى مآربهم وقد استغلوا مكانة آل بيت رسول اللهﷺ في نفوس المسلمين، وبعدهم عن السلطة بعد تنازل الحسن عن الحكم، فأشعلوا نار الفتنة وأذكوها حتى اشتد أوارها باسم آل البيت ليبلغوا ما أرادوا فلم يكتفوا بتفريق كلمة المسلمين حيث غدوا يشتم بعضهم بعضا، ويلعن بعضهم بعضا، بل يضرب بعضهم رقاب بعض. حتى بثوا تعاليمهم المخالفة صراحة للاسلام، فسووا بين الأئمة وبين الأنبياء بل جعل بعضهم الأئمة آلهة عبدوها من دون الله، وطعنوا في الذات العلية، وجعلوها مكانا للجهل والتناقض.. وما تعدد طوائف غلاة الشيعة والمبادىء التي نادوا بها إلا دليل قاطع على أن دعاة هذه الطوائف قوم انتحلوا الاسلام بقصد هدمه وإفساده، ولما كان من الصعب الجهر بهذه الآراء ابتداءاً فقد زملوها ثوب التشيع، ودثروها حب آل البيت، فتقولوا على رسول اللهﷺ، وعلى أئمة أهل البيت ما لم يقولوا، وألصقوا بهم ما برأهم الله منه مما صدح به اليهود، ودعا إليه النصارى واعتقده أصحاب الأديان الوثنية ولا أدل على ما أقول، من تزعم ابن سبأ والمغيرةبن سعيد، ومحمدبن أبي زينب أبي الخطاب وغيرهم من أمثالهم ممن كانوا طالع سوء على الشيعة الذين اتبعوهم وجعلوهم أئمة لهم بهم يهتدون وعلى سننهم يستنون.

٢ـ انتحال بعض الكذابين والفسقة مذهب التشيع والقيام بالدعوة لبعض أئمة آل البيت والأخذ بترتهم، وإنما غرضهم من ذلك الوصول الى السلطة والحياة في ظل الأمرة، وقد سوغوا لأنفسهم الكذب ووضع الحديث والحض عليه، بل تجاوزوا الأمر في ذلك حتى ادعوا الامامة، بل النبوة، ويكفي في ذلك مثالا قيام المختار الثقفي الكذاب الذي طلب من بعض الصحابة وأبنائهم أن يقوّوه بأحاديث يضعونها على لسان الرسولﷺ ليبلغ بها الوصول إلى الامارة والسلطة. وقد سبقت الاشارة إلى ذلك عند الكلام على بداية الوضع[1].

ب ـ المؤثرات الداخلية:

وهي تتمثل في بعض آراء انفرد بها الشيعة ومحور هذه الآراء يتعلق بالامامة وغيرها، إذ يترتب على ادعائها لبعض رجال آل البيت الوقوع في الكذب من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

١ـ فقد جعلوا شرط الإمامة الأفضلية، وقالوا بفضل علي رضي الله عنه على الاطلاق بعد رسول اللهﷺ، ولم يكتفوا بما صح من الآثار في فضله حتى اختلقوا أحاديث يؤكدون فيها ذلك فوضعوا أحاديث تبين المادة التي خلق منها تدل على ميزته وفضله[2] كما وضعوا أحاديث في سبقه للاسلام واستقرار الايمان في قلبه قبل غيره[3]، ووضعوا أحاديث تنص على أنه خير الناس مطلقا ويكفّرون من ينكر ذلك[4] ووضعوا أحاديث توعِد من لا يحبه فضلا عمن يبغضه ويشنأه[5].

٢ـ كما اقتضى اثباتهم الوصية له من رسول اللهﷺ التقول عليه بأن وضعوا أحاديث تنص على أنه وارثه وأنه وصيه من بعده[6]، ولما عورضوا في دعواهم

---

(١) انظر صفحة: ٢١٢ / ٢١٣ جـ ١.

(٢) انظر الموضوعات ١: ٣٣٩/ ٣٤٠، اللآلي المصنوعة ١: ٣٢٠/ ٣٢١.

(٣) الموضوعات ١: ٣٤٠/ ٣٤١.

(٤) الموضوعات ١: ٣٤٧/ ٣٤٩.

(٥) الموضوعات ١: ٣٨٥/ ٣٨٦.

(٦) الموضوعات ١: ٣٤٦/ ٣٤٧، اللآلي ١: ٣٧٤/ ٣٧٨.

هذه بإجماع الصحابة على أبي بكر وعمر ومبايعتهم لهما حكموا بتخطئة الصحابة أو بكذبهم، بل تجرأ بعضهم فحكم بكفرهم -مع أن الله تعالى صرح بأنه رضي عنهم- وأن عليا رضي الله عنه نص بالوصية لمن بعده، وكذلك كل إمام ينص على من بعده.

٣- كما أن دعواهم بأن الأئمة محيطون بالأحكام المتعلقة بأفعال العباد، وأن النبي ﷺ لقنهم إياها سواء فيما وقع أو فيما سيقع، وأن معرفة هذه الأحكام مما استأثر الأئمة به، فلا يعلمها غيرهم إلا من طريقهم، كل هذا سوغ لبعض من انتسب إليهم أن يضع في ذلك أحاديث ينسبها إليهم، ويسلسل اسناده بأئمتهم، فقد اشتهر لدى أئمة الحديث نسخا موضوعة، ألصقت بآل البيت، من ذلك:

١- نسخة أحمد بن عامر بن سليمان الطائي عن آل البيت.

٢- نسخة محمد بن سهل بن عامر البجلي عن موسى الرضا عن آبائه.

٣- نسخة أحمد بن علي بن صدقة عن علي بن موسى الرضا عن آبائه.

وغير ذلك من النسخ التي حكم عليها الجهابذة بالوضع والكذب[١].

٤- كما أن قول الشيعة بالبداء قد سوغ لبعض المنتسبين منهم بالوضع والكذب على الله عز وجل، وعلى رسول الله ﷺ، فإذا كشف أمره، وبدت عورته، وأُسْقط في يده، زعم أنه بدا لله غير ما أخبر[٢].

٥- زيادة على ذلك قول بعضهم أن الأئمة يحيطون بعلم الظاهر والباطن، سوغ لبعض أدعيائهم أن ينسبوا إلى أئمتهم كل تفسير للقرآن الكريم متعسف أو تأويل متكلف، زعما منهم أن ذلك تأويل الباطن المتلقى عن أئمتهم.

كل هذه المبادىء وغيرها مما انفرد به الشيعة سوغت لبعضهم الوضع في

(١) انظر الموضوعات ١: ١٢٩، اللآلي ١: ٣٧٧، وانظر المبحث الذي أفردته للكلام على النسخ الموضوعة.
(٢) انظر الملل والنحل ١: ١٤٨/١٤٩، في تفسير البداء، وقد أشار إلى الأسباب التي حملتهم على القول بالبداء.

الحديث والتقول على رسول الله ﷺ وعلى أئمة آل البيت، ولم يقتصر وضع الشيعة على هذه المسائل بل تجاوز الأمر إلى مسائل أخرى يتلخص أهمها فيما يلي:

أ) الوضع في مثالب الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وقذفهما بالظلم والحط من قدرهما وفضلهما وادعاء إساءتهما لعلي وآل بيته مما لا يخفى كذبه، وقد أشار ابن أبي الحديد إلى كذب الشيعة في ذلك فقال: فأما الأمور الشنعية المستهجنة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة... وأن عمر ضغطها بين الباب والجدار وجعل في عنق علي حبلا يقاد به، فكله لا أصل له عند أصحابنا ولا يثبته أحد منهم، ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله[1] وقد أُلِّفت كتب في مثالب الشيخين لو بحثنا عن مؤلفيها لوجدناهم من الشيعة.

ب) لم يكتف الشيعة من النيل من معاوية بلعنه أو شتمه أو الطعن فيه لخروجه على علي رضي الله عنه ومحاربته له، حتى وضعوا أحاديث على لسان رسول الله ﷺ، يأمر فيها بقتله[2] ويوعده على ولايته[3]، ويدعو عليه وعلى عمروبن العاص بالاركاس والدَّع في النار[4]، بل لم يقتصروا على ذلك حتى ألحقوا بني أمية كلهم، وتقولوا عن رسول الله ﷺ أنه قال: إن الله عناهم بقوله: «والشجرة الملعونة في القرآن»[5].

كل هذا وغيره يبين لنا دور الشيعة وأثرهم في الوضع في الحديث وأجدني غير غال إذا قلت: إن الشيعة كان لها نصيب وافر في ذلك، وكتب الموضوعات أكبر شاهد على هذا القول والله أعلم.

---

(١) السنة قبل التدوين ١: ١٥٨/ ١٥٩. نقلا عن شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد.
(٢) والحديث هو: إذا رأيتم معاوية يخطب على منبري هذا فاقتلوه. انظر الموضوعات ٢: ٢٤/ ٢٦.
(٣) الحديث طويل، والمقصود منه قوله: كيف بك إذا وليت حقبا تتخذ السيئة حسنة والقبيح حسنا يربو فيها الصغير، ويهرم فيها الكبير أجلك يسير وظلمك عظيم اهـ الموضوعات ٢: ٢٨.
(٤) الموضوعات ٢: ٢٨.
(٥) سورة الاسراء آية رقم «٦٠».

٣- دور الحزب المعارض للشيعة في وضع الحديث:

وإنما أعني بالحزب المعارض للشيعة الجمهور الذي عرف فيما بعد بأهل السنة، إذ سبق الكلام على الخوارج ودورهم في وضع الحديث

أما دور هذه الطائفة من الناس فالمتتبع لكتب الحديث، خاصة ما اختصت بتدوين الأحاديث الموضوعة والمكذوبة فيرى أن بعض الجهلة والفسقة منهم ممن أخذته العزة بالاثم قابلوا الشر بمثله، قد ولجوا في حمأة الوضع ومستنقعات الكذب فقابلوا الشيعة في ثلبها الشيخين والنيل من معاوية ومن دار في فلكه من الصحابة، فوضعوا أحاديث في فضل الشيخين، حيث رأوا أن الفضائل الثابتة لهما غير كافية لمجابهة ذلك السيل من بهت الشيعة وانتقاصهم أبا بكر وعمرو، فتقولوا على رسول الله ﷺ ما لم يقل، ووضعوا أحاديث أفردت في فضائل أبي بكر، وأخرى في فضائل عمر، وثالثة في فضلهما معا ورابعة في فضلهما مع عثمان رضي الله عنه.

ومن ذلك ادعاؤهم في أبي بكر أنه فُضِّل في المادة والروح التي جبل منها[١] وأن الله تعالى يتجلى له خاصة، وأن حبه سبب في دخوله الجنة[٢] وأن النبي ﷺ نص على خلافته من بعده وحض العباس وعليا رضي الله عنهما على طاعته والامتثال له[٣] إلى غير ذلك مما وضعوه انتصارا لأبي بكر مع أنه رحمه الله غني عن ذلك كله[٤].

كما وضعوا أحاديث في فضائل عمر رضي الله عنه[٥]، وأحاديث في فضائل عثمان رضي الله عنه[٦] وقد حاول بعضهم رأب الصدع بين أهل السنة والشيعة في جعلهم الخلفاء الراشدين غرضا يصوبون لهم سهام الشتم ويكيلون لهم اللعن

---

(١) الموضوعات ١: ٣١٠/٣١٢.

(٢) الموضوعات ١: ٣٠٤/٣٠٨.

(٣) الموضوعات ١: ٣١٢/٣١٣.

(٤) الموضوعات ١: ٣١٥/٣١٧.

(٥) انظر الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي مما وضع في فضائل أبي بكر غير ما أشرت إليه. الموضوعات ١: ٣١٧/٣١٩.

(٦) الموضوعات ١: ٣٢٠/٣٢١.

والسب لا سيما بعد أن سن الأمويون لعن علي على منابرهم، وجعلوا ذلك شعارا للولاء لهم، فسوَّغ لهم أن يضعوا في فضائل الخلفاء الأربعة مجتمعين، وقد حسبوا أنهم بذلك يحسنون صنعا، والحال أنهم وقعوا في هاوية الكذب، وافتأتوا على رسول الله ﷺ، فأفسدوا أكثر مما أصلحوا، وأُتوا من حيث لم يحتسبوا، ومما وضعوه عليه ﷺ «يا علي: إن الله أمرني أن أتخذ أبا بكر والدا وعمر مشيرا وعثمان سندا وأنت يا علي ظهيرا أنتم أربعة قد أخذ الله لكم الميثاق في أم الكتاب، لا يحبكم إلا مؤمن تقي، ولا يبغضكم إلا منافق شقي، أنتم خلفاء أمتي، وعقد ذمتي، وحجتي على أمتي»[1]. ومن ذلك قوله: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد تحت العرش: أين أصحاب محمد؟ فيؤتى بأبي بكر وعمربن الخطاب وعثمانبن عفان وعليبن أبي طالب رضي الله عنهم. فيقال لأبي بكر: قف على باب الجنة فأدخل من شئت برحمة الله وردّ من شئت بعلم الله عز وجل، ويقال لعمر: قف على الميزان فثقل من شئت برحمة الله، وخفف من شئت بعلم الله، قال: ويكسى عثمانبن عفان حلتين، فيقال له: البسهما فإني خلقتهما وادخرتها حين أنشأت خلق السموات والأرض، ويعطى عليبن أبي طالب رضي الله عنه، عصا عوسج من الشجرة التي خلقها الله تعالى بيده في الجنة فيقال له: ذد الناس عن الحوض»[2]، إلى غير ذلك من الافتراءات التي هي من أبرد الكذب[3].

كما أن بعض الجهلة والفسقة من المنتسبين لأهل السنة قابل ما وضعته الشيعة في ذم معاويةبن أبي سفيان فزعموا أن رسول الله ﷺ جعله ثالث الأمناء بعده وجبريل[4] وأن الله تعالى خصه بقلم من ذهب دون سائر كتبة الوحي، أهداه إليه[5] كما زعموا أن النبي ﷺ أعطاه سهاما[6] وقيل سفرجلا[7] ووعده أن يلقاه بهن في

---

(١) الموضوعات ١: ٣٢٩/ ٣٣٥.
(٢) الموضوعات ١: ٤٠٣.
(٣) الموضوعات ١: ٤٠٣/ ٤٠٥.
(٤) الموضوعات ٢: ١٦/ ٢٠.
(٥) الموضوعات ٢: ١٥/ ١٦.
(٦) الموضوعات ٢: ٢٠/ ٢٢.
(٧) الموضوعات ٢: ٢٢/ ٢٣.

الجنة، إلى غير ذلك من الأحاديث التي يلمح فيها الناظر أنها افتراء محض[1].

وهكذا نرى أن الخصومات السياسية كان لها أثر بينٌ في وضع الحديث والكذب على رسول الله ﷺ.

٤ - الخلافات والمذاهب العقدية:

جاء النبي ﷺ إلى الناس بالحجة البيضاء، ودعاهم إلى العقيدة السمحاء، وعوّد أصحابه على الايمان بما جاء من الله تعالى إيمانا مطلقا، وخاصة فيما يتعلق بذات الله تعالى وأسمائه وصفاته، وحضهم على التسليم والرضا بما قدر الله وقضى، ونهاهم عن التكلف والخوض فيما سكت عنه رحمة بهم من غير نسيان، وهكذا انتقل ﷺ إلى الرفيق الأعلى والصحابة رضوان الله عليهم على ما عوّدهم عليه رسول الله ﷺ سائرون، ولتعاليمه متبعون، ويؤمنون بما جاء في كتاب الله، وما جاء عن رسول الله ﷺ جملة وتفصيلا، يثبوت لله ما أثبته لنفسه، وينفون عنه ما نفاه، ولا يقفون ما ليس لهم به علم، ولا يتكلفون في بحث ما لم يؤمروا ببحثه، ولا يحكمون في المسألة حتى تقع، وهكذا سار السلف حتى إذا اتسعت رقعة الاسلام، ودخل الناس فيه جماعات ووحدانا سوقة وملوكا، جهلة ومتعلمين، وانتقلت بعض حضاراتهم ومعارفهم الى الأوساط الاسلامية، فأثر المسلمون فيمن انضم الى صفوفهم كما تأثروا ببعض معارفهم، وبدأت بعض البدع تظهر على الصعيد الاسلامي، وكل ما استقرت بدعة واتسعت رقعتها أعقبتها بدعة أخرى، ففي أواخر عصر الصحابة أيام إمرة ابن الزبير، وعبد الملك بن مروان ظهرت بدعة القدرية المرجئة، ثم بزغت بدعة الجهمية المشبهة الممثلة مع بداية عصر التابعين، ثم أتبع ذلك بدعة القول بخلق القرآن إلى غيرها من البدع التي كان ميدانها العقيدة الاسلامية والتي عرفت بعلم الكلام، ومما زاد في سعيرها واشتداد أوارها تبني بعض الخلفاء والأمراء والولاة لهذه البدع، وحمل الناس عليها، وعقد المناظرات العميقة بين فرسانها، وهذه المناظرات وإن كان فيها شحذ للأذهان وصقل للعقول، وتفتق

---

(١) الموضوعات ٢: ٢٣/٢٦.

للأفكار، وسعة أفق للألباب إلا أنها فتحت على المجتمع الاسلامي باباً من الفتن وساهمت في تمزيق كيانه، كما أنها ضخمت الجانب النظري المجرد على الجانب العملي الذي كان منهج الصحابة والرعيل الأول حيث وقفوا عند النصوص، وامتثلوا أمر الله تعالى، عملوا بالمحكم، وآمنوا بالمتشابه، وفوضوا أمره إلى الله تعالى دون تأويل أو تمثيل أو تشبيه أو تعطيل، فحافظوا بذلك على صفاء العقيدة وإشراقها في حين أضاع أرباب الكلام ذلك الوضوح والصفاء بجدالهم الذي لم يزده توضيحهم إلا غموضا وتعليلهم إلا تخبطا.

وهرع كل فريق إلى القرآن يلتمس فيه بغيته، ويفتش فيه عن حاجته، فلما أعوزهم أن يجد كل فريق طِلْبَته، نقبوا في السنة لعلهم يهتدون، ولجأ قليلو الورع منهم والفاسقون إلى الوضع في الحديث تأييدا لبدعتهم، وانتصارا لمذهبهم. والبدع التي أحدثت كثيرة، إلا أنه يمكن حصر أصحابها في ثلاثة طوائف رئيسية هي:

أـ المعتزلة[١]

ب ـ الجبرية[٢].

---

(١) نسبوا إلى ذلك لاعتزال رئيسهم واصل بن عطاء مجلس شيخه الحسن البصري، ويسمون بأصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية، وأهم مبادئهم القول بأن العبد خالق لأفعاله، وأن كلام الله مخلوق وأن مرتكب الكبيرة مخلد في النار، وأن أصول المعرفة وشكر النعمة والحسن والقبح تجب معرفتها بالعقل، وهم فرق أهمها الواصلية نسبة إلى واصل بن عطاء، والهذيلية، أصحاب أبي الهذيل العلاّف، والنظامية أصحاب إبراهيم بن سيار النظام، والخابطية أتباع أحمد بن خابط، والحدثية أصحاب الفضل الحدثي والبشرية أتباع بشر بن المعتمر، والمعمرية، أصحاب معمر بن عباد السلمي، والمردارية: أصحاب عيسى بن صبيح أبو موسى المردار والثمامية، ينسبون إلى ثمامة بن أشرس النميري، والهشامية، أصحاب هشام بن عمرو القوطي، والجاحظية نسبة إلى أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، والخياطية، أصحاب أبي الحسن ابن أبي عمرو الخياط، والجبائية أصحاب أبي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، والبهشمية نسبة إلى أبي هاشم عبد السلام الجبائي، انظر تفاصيل مذاهبهم، والكلام على طوائفهم في الملل والنحل ١: ٤٣/ ٨٥.

(٢) سموا بذلك لأنهم ينفون الاختيار في فعل العبد، ويضيفون أفعاله إلى الرب، ويرون أن العبد مجبور في أفعاله كما يذهبون إلى نفي صفات الباري جل وعلا، لانه في رأيهم لا يجوز أن يوصف بصفة يوصف بها خلقه، وأن حركات أهل الخلود تنقطع، وأن الجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلها فيها، وأنه يكفي في الايمان الاقرار بالقلب، وأن الايمان لا يتبعض ولا يتفاضّل، وهم شيع أهمهم الجهمية، نسبة إلى جهم بن صفوان، والنجّارية أتباع الحسين بن محمد النجّار والضرارية، أتباع ضرار بن عمرو، وحفص القرد. انظر الملل والنحل: ١: ٨٥/ ٩١.

جـ الصفاتية[1].

وكل طائفة منهم شيع وأحزاب، وقد تجلى أثرهم في وضع الحديث في نقاط ثلاث:

١ـ وضع أحاديث تؤيد مذهبهم، وتنص على صحة بدعتهم، فقد وضعت القدرية حديث، «إذا كان يوم القيامة، جمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد، فالسعيد من وجد لقدمه موضعا فينادي مناد من تحت العرش، إلا من برّأ ربه من ذنبه فليدخل الجنة»[2].

وقد وضع في مقابلة هذه الأحاديث من المخالفين لهم أحاديث يؤيدون بها مذهبهم منها حديث طويل ذكروا فيه خصومة لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما في القدر، وأن النبيﷺ أخبرهم بأن جبريل وميكائيل وقعا في الخصومة نفسها وأنهﷺ قضى فيها بين أبي بكر وبين عمر رضي الله عنهما بقضاء إسرائيل بين جبريل وبين ميكائيل فقال: أوجب القدر خيره وشره وضره ونفعه وحلوه ومره، فهذا قضائي بينكما ثم ضرب على كتف أبي بكر أو فخذه وكان إلى جنبه فقال: يا أبا بكر إن الله لو لم يشأ أن يعصى ما خلق إبليس، فقال أبو بكر: أستغفر الله، كانت مني يا رسول الله زلة أو هفوة، لا أعود لشيء من هذا... الحديث[3].

وغير ذلك من الأحاديث التي على سيرة هذا.

كما وضعت المرجئة أحاديث تقوي بها بدعتها، مثل حديث «قدم وفد ثقيف على رسول اللهﷺ فقالوا جئناك نسألك عن الايمان أيزيد أو ينقص؟ قال: الايمان

---

(١) ونسبوا إلى الصفات لأنهم يثبتون الصفات الأزلية لله تعالى، وهم فرق منهم أهل السنة، وهم السائرون على نهج السلف لأنهم يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه من غير تأويل ولا تحريف ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل، ومنهم من يثبت له بعض الصفات ويأول بعضها، ومنهم من قال بتشبيه الباري تعالى ببعض مخلوقاته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. وأهم فرقهم الأشعرية نسبوا إلى أبي الحسن الأشعري والمشبهة، والكرامية أصحاب أبي عبدالله محمدبن كرام، انظر تفصيل أقوالهم في الملل والنحل ١: ٩٢/ ٩٣.

(٢) الموضوعات ١: ٢٧٢.

(٣) الموضوعات ١: ٢٧٣/ ٢٧٤.

مثبت في القلب كالجبال الرواسي، وزيادته كفر، ونقصانه كفر[1]، ونحوه في الأحاديث[2].

وقد جاراهم مخالفوهم فوضعوا أحاديث على النقيض من ذلك، فقد وضعوا على رسول الله ﷺ حديث «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»[3].

ووضعوا أحاديث في الرد على الجهمية الذين قالوا بخلق القرآن من ذلك «كل ما في السموات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير الله والقرآن ذلك أنه كلامه منه بدأ وإليه يعود، وسيجيء أقوام من أمتي يقولون القرآن مخلوق، فمن قاله منهم كفر بالله العظيم، وطلقت امرأته من ساعته، لأنه لا ينبغي أن تكون تحت كافر إلا أن تكون سبقته بالقول»[4].

كما وضعت طائفة منهم حديث «إن من تمام إيمان العبد الاستثناء، أن يستثني فيه»[5].

وقد وضع المخالفون لذلك حديث «إن أمتي على الخير ما لم يتحولوا عن القبلة، ولم يستثنوا في إيمانهم»[6]. . . الحديث.

وحديث «كما لا ينفع مع الشرك شيء، كذلك لا يضر مع الايمان شيء»[7].

٢ ـ ذهب بعضهم إلى وضع أحاديث في ذم أصحاب تلك البدع التي نصوا عليها، وقذف أهلها بالكفر ووصفهم بأقذع الصفات، وإيعادهم بالخلود في النار، فمما وضعوا الحديث السابق ذكره آنفا فيمن قال بخلق القرآن، وكذلك حديث

---

(١) الموضوعات ١ : ١٣١.
(٢) الموضوعات ١ : ١٣١/١٣٣.
(٣) الموضوعات ١ : ١٢٩/ ١٣٠.
(٤) الموضوعات ١ : ١٠٧.
(٥) الموضوعات ١ : ١٣٥.
(٦) الموضوعات ١ : ١٣٥.
(٧) الموضوعات ١ : ١٣٦.

«صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي، المرجئة والقدرية»، قيل: يا رسول الله من القدرية، قال: «قوم يقولون لا قدر»، قيل فمن المرجئة، قال: «قوم يكونون في آخر الزمان إذا سئلوا عن الايمان يقولون: نحن مؤمنون إن شاء الله»[1].

وكذلك حديث «من قال: الايمان يزيد وينقص، فقد خرج من أمر الله، ومن قال أنا مؤمن إن شاء الله فليس له في الاسلام نصيب»[2].

وكذلك حديث «ما كانت زندقة إلا وأصلها التكذيب بالقدر»[3].

وحديث «إن لكل أمة مجوسا، وإن مجوس هذه الأمة القدرية، فلا تعودوهم إذا مرضوا ولا تصلوا عليهم إذا ماتوا»[4].

وحديث «إن لكل أمة يهودا، ويهود أمتي المرجئة»[5].

وحديث «سئل رسول الله ﷺ عن المرجئة فقال: لعن الله المرجئة قوم يتكلمون على الايمان بغير عمل، وأن الصلاة والزكاة والحج ليست بفريضة، فإن عمل فحسن وإن لم يعمل فليس عليه شيء»[6].

كما أن بعض مخالفي هذه البدع وضعوا أحاديث عن النبي ﷺ يبين فيها ما تختص به كل طائفة من قول، وسوى بينهم في الوعيد والعقوبة. فقد رووا عن أبي سعيد الخدري قال، قال رسول الله ﷺ «إن الله لعن أربعة على لسان سبعين نبيا»، قلنا من هم يا رسول الله، قال: «القدرية والجهمية والمرجئة والروافض»، قلنا يا رسول الله، ما القدرية؟ قال: «الذين يقولون الخير من الله، والشر من إبليس، إلا أن الخير والشر من الله»، قال: «فمن قال غير ذلك فعليه لعنة الله»، قلنا: يا رسول

---

(١) الموضوعات ١: ١٣٤.
(٢) الموضوعات ١: ١٣٥.
(٣) الموضوعات ١: ٢٧٤.
(٤) الموضوعات ١: ٢٧٥.
(٥) الموضوعات ١: ٢٧٦.
(٦) الموضوعات ١: ٢٧٦/ ٢٧٧.

الله، فما الجهمية؟ قال: «الذين يقولون: إن القرآن مخلوق ألا أن القرآن غير مخلوق، فمن قال غير ذلك فعليه لعنة الله»، قلنا: يا رسول الله، فما المرجئة: قال: «الذين يقولون: الايمان قول بلا عمل»، قلنا يا رسول الله، فما الروافض؟ قال: «الذين يشتمون أبا بكر وعمر، ألا فمن أبغضهما فعليه لعنة الله»[1].

وكذلك وضعوا حديث «المرجئة والقدرية والروافض والخوارج يُسلَبُ منهم ربع التوحيد فيلقون الله عز وجل كفارا خالدين مخلدين في النار[2] إلى غير ذلك من الأحاديث التي لا يشك من له أدنى مسكة من عقل أنها منقولة عن رسول الله ﷺ، وما أوردته فيض من غيض، كل ذلك يدل على أن الخلافات الكلامية، والمذاهب العقدية كان لها أثر واضح على الوضع في الحديث والتخرص على رسول الله ﷺ.

٥ - الخلافات والمذاهب الفقهية:

كما ظهر لنا مما سبق اختلاف الناس وتفرقهم في بعض المسائل العقدية، فقد كان اختلافهم في المسائل الفرعية والتطبيقات العملية أكثر، لا سيما وأن الشارع وكل إلى الفقهاء المجتهدين استنباط بعض المسائل الفرعية، بعد أن وضع لهم الأصول الكلية حسب وسائل يتبعونها، ومسائل يراعونها، فأدى ذلك إلى وجود اختلاف في بعض المسائل، الفرعية التي أجاز الشارع فيها ذلك الإختلاف وعدّها من تنوع العبادات خصوصا إذا كان في ذلك مصلحة للأمة الاسلامية، ودفعٌ لعنت يلحقها، وجرح يصيبها، ولكن الجهلة المقلدين الذين ضاق أفقهم، وَوَخِم عطنهم، جعلوا الانتصار للمذهب غايتهم، وحمل الناس على رأيهم هو هدفهم، فدفع ذلك الفسقة منهم إلى طرق باب الوضع في الحديث للوصول إلى مآربهم، ولإضفاء القدسية على مذهبهم، وسلكوا في سبيل الوصول إلى ذلك طريقين:

أـ الطريقة الأولى:

وضعوا أحاديث في مناقب أئمتهم، وأخرى في مثالب أئمة مخالفيهم زعما منهم

() الموضوعات ١: ٢٧٦، اللآلي المصنوعة ١: ٢٦٢

(٢) الموضوعات ١: ٢٧٨، اللآلي ١: ٢٦٣.

أن في الاشادة والمنقبة لإمامهم أو أئمتهم دليلا على صحة كل ما ذهبوا إليه أو قالوه، كما أن في الأخرى دليلا على انتقاص ما ذهب إليه غيرهم وعدم صحته. فمما وضع هؤلاء الفسقة في مناقب بعض الأئمة حديث «يكون في أمتي رجل يقال له النعمان بن ثابت يكنى أبا حنيفة، يجُري الله على يديه ديني وسنتي»(١). وفي رواية أخرى «سيكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي»(٢).

أما أحاديث المثالب فمنها حديث «يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس، أضر على أمتي من إبليس»(٣) وغير ذلك من الأحاديث الواردة في ذلك.

ب- الطريقة الثانية:

فقد لجأ بعضهم إلى وضع حديث أو أحاديث يؤيد بها رأي إمام في مسألة بعينها، قال فيها الإمام قولا، فيعزز هؤلاء المتعصبون لهذا الامام قوله بحديث يختلقونه على رسول الله ﷺ، ومما وضعوا انتصارا لمذاهبهم حديث «إذا كان في الثوب قدر درهم من الدم غسل وأعيدت الصلاة»(٤).

وكذلك حديث يروى عن ابن مسعود «صليت مع النبي ﷺ، ومع أبي بكر وعمر، فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة»(٥).

وكذلك حديث يروى عن أبي هريرة، وأنس بن مالك «من رفع يديه في الصلاة، وفي رواية في التكبير فلا صلاة له»(٦).

وقد وضع المخالفون لهم حديثا آخر يؤيد ما ذهبوا إليه حيث لم يكتفوا بما ورد

---

(١) الموضوعات ٢: ٤٩، اللآلي ١: ٤٥٨.
(٢) الموضوعات ٢: ٤٨، اللآلي ١: ٤٥٧.
(٣) الموضوعات ٢: ٤٨/٤٩، اللآلي ١: ٤٥٧.
(٤) الموضوعات ٢: ٧٥/٧٦، اللآلي ٢: ٣/٤.
(٥) الموضوعات ٢: ٩٦.
(٦) الموضوعات ٢: ٩٧.

من أحاديث صحيحة[1]. وما الدافع لذلك إلا التعصب والجهل، والحديث الذي وضعوه عن علي رضي الله عنه قال: لما نزلت إنا أعطيناك الكوثر، قال النبي ﷺ لجبريل: «لِمَ هذه النحيرة التي يأمرني بها الله عز وجل»، قال: ليست بنحيرة، ولكنه يأمرك إذا تحرك للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت وإذا ركعت وإذا رفعت رأسك من الركوع، فإنه من صلاتنا وصلاة الملائكة الذين في السموات السبع. إن لكل شيء زينة، وزينة الصلاة رفع الأيدي عند كل تكبيرة. قال، وقال النبي ﷺ «رفع الأيدي في الصلاة من الاستكانة...» الحديث[2].

كما وضعوا حديث «لا يجتمع على مؤمن خراج وعشر»[3].

إلى غير ذلك من الأحاديث التي وضعت انتصارا لأراء بعض الأئمة وتأييدا لمذاهبهم وما ذكرته هو مما وضع في مذاهب أهل السنة أما بالنسبة للشيعة، فقد سبقت الاشارة إلى انهم لا يقبلون من الحديث إلا ما روي عن طريق أئمتهم، وقد حمل ذلك قليلو الورع منهم على وضع أحاديث على أئمتهم[4].

كل ذلك يشير إلى أنّ التعصب لبعض الآراء والمذاهب الفقهية الفرعية حمل بعض الفساق على المين في الحديث، والكذب على رسول الله ﷺ.

ويلحق بالتعصب للمذاهب، والآراء ما تجرأ به بعض من لا خلاق له من الكذب على رسول الله ﷺ تفضيلا لقبيلة على أخرى، أو لجنس على جنس آخر أو

---

(١) قال ابن الجوزي: وما أبله من وضع هذه الأحاديث الباطلة ليقاوم بها الأحاديث الصحيحة، ففي الصحيحين من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى تحاذي منكبيه وإذا أراد أن يركع، وبعدما يرفع رأسه من الركوع، قال ابن المديني: حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم لهذا الحديث، قال المصنف -أي ابن الجوزي- قلت: وهذه حسنة قد رواها عن رسول الله ﷺ أبو بكر عثمان وعلي، وعبد الرحمن بن عوف وحسين بن علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وعمار بن ياسر وأبو موسى الأشعري وعمران بن حصين وابن عمرو بن عمرو وابن عباس وجابر وأنس وأبو هريرة ومالك بن الحارث وسهل بن سعد وبريده ووائل بن حجر، وعقبة بن عامر وأبو سعيد الخدري وأبو حميد الساعدي وأبو إمامة الباهلي وعمر بن قتادة وعائشة واتفق على العمل بها مالك والشافعي وأحمد بن حنبل اهـ الموضوعات ١: ٩٨.

(٢) الموضوعات ٢: ٩٩، اللآلي ٢: ٢٠.

(٣) الموضوعات ٢: ١٥١، اللآلي ٢: ٧٠.

(٤) انظر صفحة: ١٧٠/ ١٧١.

لشعب على شعب مقابل أو للون على لون، دون أن يكون هناك دافع للتفصيل سوى اتصافهم ببعض الصفات الجبليّة، ككونهم عربا أو فرسا، أو كونهم من ربيعة أو مضر، أو كونهم سامين أو غيرهم. بل تناول الأمر تفضيل بعض البلدان، وذم بعض المدن والأمصار، ضاربين عرض الحائط للمبادىء التي جاء بها الاسلام ونص فيها على المساواة بين الناس، وأنهم كأسنان المشط، وأنه لا فرق بين عربي وعجمي وبين أبيض وأسود إلا بالتقوى.

وقد زاد من تلك النعرات، وأمكن من رفع تلك الشعارات إيثار بعض الخلفاء في الدولة الأموية والعباسية بعض القبائل أو الشعوب وتفضيل بعض الأجناس، وقصر العمل عليهم دون غيرهم، وتوليتهم مهام أمور الدولة، فأدى ذلك إلى فخر القبائل العربية والدعوة إلى الشعوبية، والمناداة بفضل السودان، وادعاء المزية لأبناء فارس أو أبناء الرومان، ولعب فسقة كل طائفة دورهم في تأييد دعواهم بالتقول على رسول الله ﷺ بما لا يخفى كذبه، ولا يجهل وضعه، فمما وضعوا في فضل العربية وذم غيرها من اللغات حديث «أبغض الكلام إلى الله تعالى الفارسية وكلام الشيطان الخوزية، وكلام أهل النار البخارية، وكلام أهل الجنة العربية»[1].

كما وضع الشعوبيون مقابل ذلك حديث «إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية، وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية»[2].

كما وضعوا حديث «إن كلام الذين حول العرش بالفارسية، وأن الله إذا أوحى أمرا يسر أوحاه بالفارسية، وإذا أوحى أمرا فيه شدة أوحاه بالعربية[3].

كما وضع بعضهم في ذم السود حديث ذُكر السودان عند رسول الله ﷺ فقال: «دعوني من السودان، إنما الأسود لبطنه وفرجه»[4].

---

(١) الموضوعات ١: ١١١، اللآلي ١: ١١.
(٢) الموضوعات ١: ١١١، اللآلي ١: ١١.
(٣) الموضوعات ١: ١١١، اللآلي ١: ١٠.
(٤) تنزيه الشريعة ٢: ١٣.

وحديث رأى رسول الله ﷺ طعاما فقال: لمن هذا؟ فقال العباس: للحبشة أطعمهم وأكسوهم فقال: «يا عم لا تفعل، لأنهم إن جاعوا سرقوا، وإن شبعوا زنوا»[1].

أما الأحاديث التي وضعت في فضائل البلدان أو ذمها فهي كثيرة ولا تكاد مدينة من مدن الدولة الاسلامية إلا وضع فيها حديث يشيد بفضلها أو يظهر ذمها والحط منها أو يحذر من السكنى بها أو يرغب في ذلك ولعل تنقل مقر السلطة بين الحجاز وبين الشام وبين العراق كان له دور في ذلك، فقد وضعت أحاديث في فضائل مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق[2]، وجده[3]، والاسكندرية وعسقلان[4] وقزوين[5] ونصيبين[6] وخراسان[7].

كما وضعت أحاديث في ذم القسطنطينية، وطبرية وانطاكية وصنعاء[8] ومصر [9] والبصرة[10] وبغداد[11] والسودان[12] إلى غيرها من الأحاديث التي تشير إلى أن العصبية القبلية، والفخر بالجنس أو اللون أو الدم أو المدن كان له أثر بارز في وضع الحديث والاختلاق على رسول الله ﷺ.

وقريب من هذا النوع ـ أعني التعصب ـ ما حمل بعض الكذبة على الوضع في الحديث انتصارا لكذاب، فقد روى ابن الجوزي أن محمدبن عبد الواحد، وضع

---

(١) تنزيه الشريعة ٢: ٣١.
(٢) الموضوعات ٢: ٥١، اللآلي ١: ٤٥٩.
(٣) الموضوعات ٢: ٥١ اللآلي ١: ٤٦٠.
(٤) الموضوعات ٢: ٥١/ ٥٢، اللآلي ١: ٤٦٠/ ٤٦٣.
(٥) الموضوعات ٢: ٥٥/ ٥٦ اللآلي ١: ٤٦٣/ ٤٦٤.
(٦) الموضوعات ٢: ٥٦ اللآلي ١: ٤٦٤.
(٧) الموضوعات ٢: ٥٨/ ٦٠.
(٨) الموضوعات ٢: ٥١، اللآلي ١: ٤٥٩.
(٩) الموضوعات ٢: ٥٧، اللآلي ١: ٤٦٥.
(١٠) الموضوعات ٢: ٦٠، اللآلي ١: ٤٦٨.
(١١) الموضوعات ٢: ٦٠/ ٧٠، اللآلي ٤٦٩/ ٤٧٨.
(١٢) الموضوعات ٢: ٧٠/ ٧١، اللآلي ١: ٤٧٨.

حديث معاذ «دخلت يوما على النبيﷺ، وقد فات وقت الصلاة، فجاء أبو بكر إلى عند رسول اللهﷺ، وكان رسول اللهﷺ مع عائشة نائمين، ففتح أبو بكر الباب بيده، ودخل الحجرة، وكان ساق النبيﷺ ملتفا بساق عائشة، ففتحت عائشة عينها فرأت أباها قائما فقالت: يا أبتاه ما وراءك، وبكت، فوقع دمعها على وجه النبيﷺ. . .» الحديث، قال ابن الجوزي، «بلغني عن أبي الفتح ابن أبي نصربن ماجه أنه قال: لما وضع محمد الجوهري حديث معاذ في التيمم وأخرجه ورواه أنكر عليه أهل العلم، فبلغ ذلك محمدبن عبد الواحد، فدخل البيت، ووضع هذا الحديث وركّبه على هذا الاسناد، وكتبه على ظهر جزء، وأخرجه إعانة لمحمد الجوهري[1].

ومن ذلك ما وضعه بعض الكذبة ردا على كذاب، فعالج الكذب بمثله كما فعل أحمدبن عبدالله بن كادش، قال ابن عساكر، قال لي أبو العز بن كادش وسمع رجلا وضع في حق علي حديثا: وضعت في حق أبي بكر حديثا أليس فعلت جيدا[2].

ثالثا: الرغبة في الدعوة إلى الخير بالترغيب والترهيب مع الجهل ونقص في الأهلية:

بعد أن تبين جليا دور الخلافات المذهبية بنواحيها المختلفة في وضع الحديث والكذب على رسول اللهﷺ فإن من الضروري الاشارة إلى دور آخر لا يقل أهمية عما سبق، بل يمكن القول بأنه أهم دور كان له الأثر البارز والخطير في وضع الحديث، أما بروزه فيبدو في العدد الكثير من الأحاديث التي اختلقت من قبل هذه الطائفة حتى أنها لتمثل الغالبية العظمى من الأحاديث الموضوعة، فهي تتناول حياة الناس اليومية إذ لم يخل جانب من جوانب العبادة أو سجية من أخلاق الناس إلا تناولته بحديث أو أكثر.

وأما خطورته فيتجلى أهمها فيما يلي:

١ـ إنتساب رواده إلى الصلاح والزهد والانكباب على العبادة بل الغلو فيها مما غرر

---

(١) الموضوعات ٢: ٨٣/ ٨٤، اللآلي ٢: ٨، تنزيه الشريعة ٢: ٦٨.

(٢) لسان ١: ٢١٨.

بالكثير من الخاصة فضلا عن العامة في قبول أقوالهم، وتصديق أحاديثهم وأخبارهم.

٢- احتساب هؤلاء الكذابين الأجر والثواب عند الله فيما وضعوا واختلقوا زعما منهم أن حمل الناس على العبادة وشغلهم بها وتوجيههم لقراءة القرآن وقيام الليل وصيام النهار ولو كان ذلك الحمل بأحاديث موضوعة مكذوبة ملفقة فيه ثواب عظيم عند الله تعالى حيث أنهم بعملهم هذا صرفوا الناس عن الاشتغال بما لا فائدة فيه في نظرهم، وإن كان هذا الشغل مثل فقه أبي حنيفة ومغازي محمدبن اسحاق، فأدى ذلك الاعتقاد والاحتساب إلى الاسراف في الكذب والإغراق فيه.

٣- إفراطهم في الوعد حيث رتبوا على العمل اليسير الذي لا يتجاوز كونه نافلة في حكم الشرع، ثوابا عظيمافوق ثواب الفرض الواجب حتى أن بعض الجهلة الذين خدعوا يكذب هؤلاء يتركون عمل الفرائض اكتفاء بالثواب العظيم المؤمل من أداء العبادة اليسيرة التي تكفّل لهم ذلك الحديث بالحصول عليه. وقد أحسن صنعا من جلىّ أثر المنتسبين للزهد والصلاح والدعوة إلى الله فيمن اغتر بهم وأصغى لكذبهم فقال: كم لون قد اصفرّ بالجوع، وكم هائم على وجهه بالسياحة، وكم مانع نفسه ما قد أبيح، وكم تارك رواية العلم زعما منه مخالفة النفس في هواها في ذلك، وكم مؤتّم أولاده بالتزهد وهو حي، وكم معرض عن زوجته لا يوفّيها حقها، فهي لا أيّم ولا ذات بعل[١].

كما أفرطوا في الوعيد حيث رتبوا على أعمال يعتبرها الشارع من صغائر الذنوب، عذابا عظيما يستوجب الخلود في النار، واليأس من رحمة الله مما لم يوعد مثله مقترفو الكبائر، فأخلوا بموازين الأعمال وأفسدوا مقادير الوعد والوعيد.

هذه هي أهم الجوانب التي تشير إلى خطورة هذا الدور في وضع الحديث، وأعني به دور بعض من انتحل سجية الزهد، أو صفة الدعوة إلى الخير، دون أن

---

(١) الموضوعات ١: ٣٢.

يكون أهلا لها، لأنهم فقدوا أهم شرطين فيها هما العلم بحقيقة الزهد وما يقوم عليه، ومعرفة أصول الدعوة وكيفية القيام بها، والصدق الذي يجب أن يتحلى به هؤلاء، فلا يعدون ما جاء عن رسول الله ﷺ فيما يريدون أن يدعو الناس إليه، أما أن يطلقوا لأنفسهم العنان، وَيَقْفُوا على الله ورسوله ما ليس لهم به علم، فإنه لا يبرر لهم ذلك مهما ارتفعت نتيجة دعوتهم في إصلاح الناس.

ولقد تيقظ أئمة الحديث رحمهم الله تعالى إلى خطورة هذه الطائفة على حديث رسول الله ﷺ، فأظهروا أمرهم، وأبدوا عوارهم، قال يحيى بن سعيد القطان: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث[1].

وفي رواية أخرى: لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث[2].

ولقد سلك هؤلاء الزهاد والدعاة إلى الخير بغير علم، سبلا في وضع الحديث أهمها:

١- اهتمت طائفة منهم بوضع أحاديث في فضائل القرآن وثواب قارئيه إذ لم يروا فيما جاء عن النبي ﷺ في فضائله كفاية تحمل الناس على قراءته، فوضعوا أحاديث في فضل من قرأ سور القرآن سورة سورة، وكان فرسان هذا الضرب من الكذب، أبا عصمة نوح بن أبي مريم، وميسرة بن عبد ربه، ورجل آخر.

فقد أخرج الحاكم بسنده إلى ابن عمار المروزي قال، قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة

---

(١) م. مقدمة. باب بيان أن الاسناد من الدين ١: ١٧.

(٢) م. مقدمة باب بيان أن الاسناد من الدين ١: ١٨، وقد جاء في موضوعات ابن الجوزي قوله: ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد اهـ ١: ٤١، وإن كان بعض العلماء حمل الكلام على الوهم، فقد فسر الامام مسلم ذلك بأن الكذب يجري على لسانهم ولا يتعمدون.
وقال العراقي: يريد والله أعلم: المنسوبين للصلاح بغير علم، يفرقون به بين ما يجوز لهم، ويمتنع عليهم أو أن الصالحين عندهم حسن ظن وسلامة صدر فيحملون ما سمعوه على الصدق ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب اهـ. بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٢٤، نقلا عن فتح المغيث للعراقي، والظاهر أن تأويل العراقي أقرب إلى الموضوع.

سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا فقال: اني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن اسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة[١].

وقد روى ابن حبان بسنده إلى ابن مهدي قال لميسرةبن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا، فله كذا ؟ قال: وضعتها أرغِّب الناس فيها[٢].

وأخرج ابن الجوزي بأسانيد عن طريق الخطيب وغيره إلى محمودبن غيلان قال، سمعت مؤملا يقول: حدثني شيخ بفضائل سور القرآن الذي يروي عن أبيبن كعب، فقلت للشيخ: من حدّثك؟ قال: حدثني رجل بالمدائن وهو حي، فصرت إليه، فقلت: من حدثك؟ فقال: حدثني شيخ بواسط، وهو حي، فصرت إليه فقال: حدثني شيخ بالبصرة، فصرت إليه فقال: حدثني شيخ بعبدان، فصرت إليه فأخذ بيدي فأدخلني بيتا فإذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ فقال: هذا الشيخ حدثني، فقلت: يا شيخ من حدثك؟ فقال: لم يحدثني أحد، ولكنا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا وجوههم إلى القرآن[٣].

وفي رواية أخرى فقال: إنا اجتمعنا فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن وزهدوا فيه، وأخذوا في هذه الأحاديث فقعدنا فوضعنا لهم هذه الفضائل حتى يرغبوا فيه[٤].

٢ـ سلكت طائفة ثانية طريقا آخر في وضع الأحاديث، بأن وضعت أحاديث تشرع صلوات متعددة في أوقات معلومة، وأيام مخصوصة، لأغراض شتى، ورتبوا على كل صلاة ثوابا عظيما، وغالبا ما يفضل ثواب الفريضة، بل يغني عنها

---

(١) الموضوعات ١: ٤١، تدريب الراوي ١: ٢٨٢.

(٢) مجروحين ١: ٥٤، تدريب ١: ٢٨٣.

(٣) الموضوعات ١: ٢٤١.

(٤) الموضوعات ١: ٢٤٢/٢٤١، تدريب الراوي ١: ٢٨٩/٢٨٨، وقال، قلت: ولم أقف على تسمية هذا الشيخ، إلا أن ابن الجوزي أورده في الموضوعات من طريق بزيعبن حسان عن عليبن زيدبن جدعان وعطاءبن أبي ميمونة عن زربن حبيش عن أبي، وقال: الآفة فيه من بزيع ثم أورده من طريق مخلدبن عبد الواحد عن علي وعطاء وقال: الآفة فيه من مخلد، فكان أحدهما وضعه والآخر سرقه أو كلاهما سرقه من ذلك الشيخ الواضع اهـ. وانظر الحديثين في الموضوعات ١: ٢٤١/٢٣٩.

أحيانا، ووضعوا أحاديث لصلوات مخصوصة في كل يوم وليلة فليوم السبت وليلته صلاة[1]، وليوم الأحد وليلته صلاة[2]، وهكذا بقية أيام الأسبوع ولياليه[3].

كما وضعوا أحاديث في فضل صلواتٍ في مناسبات خاصة، كليلة عاشوراء ويومها[4] وأول ليلة من شهر رجب[5] وليلة النصف منه[6]، وليلة النصف من شهر شعبان[7]، وليلة عيد الفطر ويومه[8]، ويوم عرفة وليلة النحر[9]، كما اختلقوا أحاديث تشرع صلوات لأغراض خاصة، كصلاة التوبة[10]، وصلاة إضاعة الصلاة[11]، وصلاة لرؤية الانسان مكانه في الجنة[12]، وأخرى لرؤية الانسان ربه[13]، وثالثة لرؤية رسول الله ﷺ[14] إلى غيرها من الأغراض التي وضعت لها صلاة على كيفية مخصوصة، تؤدى على طريقة مخصصة[15] وسأكتفي بذكر حديثين مما صنعت أيدي هؤلاء لتدل على غيرها، ويظهر فيها كذب واضعيها، فقد أورد ابن الجوزي باسناده إلى أبي هريرة قال، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صلى يوم السبت أربع ركعات يقرأ في كل ركعة الحمد مرة، وقل يا أيها الكافرون ثلاث مرات، وقل هو الله أحد ثلاث مرات، فإذا فرغ من صلاته، قرأ آية الكرسي مرة، كتب الله بكل يهودي ويهودية عبادة سنة، صيام نهارها، وقيام ليلها، وبنى الله له بكل يهودي ويهودية مدينة في الجنة، وكأنما أعتق بكل يهودي ويهودية رقبة من ولد اسماعيل، وكأنما قرأ التوراة والانجيل والزبور والفرقان، وأعطاه بكل يهودي ويهودية ثواب ألف شهيد، ونور الله قلبه وقبره بألف نور، وألبسه حلة، وستر عليه في الدنيا والآخرة، وكان يوم القيامة تحت ظل عرشه مع النبيين والشهداء، يأكل

(١) انظر الموضوعات ٢: ١١٣/ ١١٥.
(٢) انظر الموضوعات ٢: ١١٥/ ١١٦.
(٣) انظر الموضوعات ٢: ١١٧/ ١٢٢.
(٤) انظر الموضوعات ٢: ١٢٢.
(٥) انظر الموضوعات ٢: ١٢٣/ ١٢٤.
(٦) انظر الموضوعات ٢: ١٢٦.
(٧) انظر الموضوعات ٢: ١٢٧/ ١٣٠.
(٨) انظر الموضوعات ٢: ١٣٠/ ١٣٢.
(٩) انظر الموضوعات ٢: ١٣٢/ ١٣٤.
(١٠) انظر الموضوعات ٢: ١٣٤/ ١٣٥.
(١١) انظر الموضوعات ٢: ١٣٥.
(١٢) انظر الموضوعات ٢: ١٣٦.
(١٣) انظر الموضوعات ٢: ١٣٦/ ١٣٧.
(١٤) انظر الموضوعات ٢: ١٣٧.
(١٥) انظر الموضوعات ٢: ١٣٨/ ١٤٨، فقد وضعوا أحاديث في صلاة قضاء الحوائج، وأحاديث لصلوات مطلقة وأحاديث لصلاة التسبيح، وأحاديث لصلاة أخذ البراءة للمصلين.

ويشرب معهم، ويدخل الجنة معهم وزوّجه الله بكل حرف حوراء وأعطاه الله بكل آية ثواب ألف صديق، وأعطاه بكل سورة من القرآن ثواب ألف رقبة من ولد اسماعيل، وكتب له بكل يهودي ونصراني حِجّة وعمرة»(١)

أما الحديث الثاني فقد أخرج ابن الجوزي بأسناده إلى أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: دخل شاب من أهل الطائف على رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني عصيت ربي، وأضعت صلاتي فما حيلتي؟، قال: « حيلتك بعدما تبت وندمت على ما صنعت أن تصلي ليلة الجمعة ثمان ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة، وخمسا وعشرين مرة قل هو الله أحد، فإذا فرغت من صلاتك فقل؛ بعد التسليم ألف مرة صلى الله على محمد النبي الأمي، فإن الله عز وجل يجعل ذلك كفارة لصلواتك ولو تركت الصلاة مائتي سنة، وغفر الله لك الذنوب كلها، وكتب الله لك بكل ركعة مدينة في الجنة، وأعطاك بكل آية قرأتها ألف حوراء، وتدخل الجنة بغير حساب، ومن صلى بعد موتي هذه الصلاة يراني في المنام من ليلته، وإلا فلا تتم من الجمعة القابلة حتى يراني في المنام، ومن رآني في المنام فله الجنة»(٢).

٣ـ كما سلكت طائفة أخرى مسلكاً آخر في وضع الحديث لحمل الناس على الطاعة والزهد، والتحلي بكريم الخصال، وفضائل الأعمال، فكان بعضهم يضع الحديث في الرقائق؟ يحتسب بذلك، فقد روى ابن عدي قال: سمعت أبا عبد الله النهاوندي قال، قلت لغلام خليل: هذه الأحاديث التي تحدث بها من الرقائق؟ فقال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة(٣).

وكان بعضهم يضع الحديث ولا يضع إلا ما فيه زهد وأدب.

قال ابن المديني: كان عبد الله بن المسور الذي يحدث عن خالد بن أبي كريمة

---

(١) الموضوعات ٢/١١٣/ ١١٤، اللآلي ٢: ٤٩، وهذا الحديث وضع في فضل صلاة ليلة السبت.

(٢) الموضوعات ٢: ١٣٥/ ١٣٦، اللآلي ٢: ٦٤، وهذه الصلاة تعرف بصلاة إضاعة الصلاة.

(٣) الموضوعات ١: ٤٠، ميزان ١: ١٤١، وغلام خليل هو أحمدبن محمدبن غالب الباهلي، هو زاهد ببغداد كان يتقوت الباقلاء صرفا، وكان يحفظ علما كثيرا وكان مشهورا بزهده حتى أن أسواق بغداد غلقت لموته وحمل في تابوت إلى البصرة، وبنيت عليه قبة توفي سنة ٢٧٥هـ.

يروي عنه جريربن عبد الواحد، يضع الحديث على رسول الله ﷺ، ولا يضع إلا ما فيه أدب وزهد، فيقال له في ذلك فيقول: إن فيه أجرا[1].

إلى غير ذلك من الأخبار التي تظهر أثر المنتسبين إلى الزهد والصلاح والدعاة إلى الخير في وضع الحديث والكذب على رسول الله ﷺ.

ومما يؤسف له أن هؤلاء الزهاد والصالحين قد استفزهم الشيطان في وضع الحديث والكذب على رسول الله ﷺ رغبة في حث الناس على الخير، وحملهم على الطاعة، واتصافهم بالفضائل، وزجرهم عن المعاصي، وقد توهموا في فعلهم هذا أنهم مأجورون، ولما عند الله تعالى من الثواب محتسبون.

ولما عورضوا بأن فعلهم هذا كذب على رسول الله ﷺ يستوجب الوعيد المنصوص عليه من قِبَله ﷺ حيث قال: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» تأولوا هذا الحديث وتعلقوا بأوهام توهموا بها أنهم غير مقصودين بالوعيد، ويتلخص ذلك الوهم في أربع نقاط:

أـإن المراد بالكذب أن يقال: ساحر أو مجنون.
بـ إن المراد بقوله: من كذب علي، أي يقصد إساءته وعيب دينه ﷺ.
جـ ـ المراد بذلك، إذا كان الكذب لا يوجب ضلالا جاز، وإلا فلا.
دـ إن المراد بذلك أن هذا الوعيد لمن كذب عليه، ونحن نكذب له ونقوّي شرعه ولا نقول ما يخالف الحق، فإذا جئنا بما يوافق الحق، فكأن الرسول ﷺ قاله.

وقد تعلقوا في كل تأويل تأولوه بروايات لا تقوى على تقييد الاطلاق الوارد في الحديث مما يدل على وهن المتعلَّق، وخطأ المتعلِّق[2].

رابعا: الأغراض الدنيوية:

كذلك من الدوافع التي حملت البعض على الوضع في الحديث أغراض

---

(١) قبول الأخبار: ٨/٧، لسان ٣: ٣٦١، وهو عبد الله بن المسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب أبو جعفر الهاشمي.
(٢) انظر الموضوعات ١: ٩٤/٩٨، فقد أورد الروايات التي تشتمل على زيادات ظن المسوغون لأنفسهم الكذب على رسول الله ﷺ أن لها مفهوما يخرجهم من الوعيد، وقد أوردها ثم تولى الرد عليها مبينا ضعفها وعدم صحتها.

نيوية، أعني بذلك أن الرواة كانوا يتطلعون بوضعهم إلى فوائد مادية، أو معنوية يعود نفعها عليهم على عكس الدوافع الأخرى التي سبق بيانها حيث كان هدف الوضاعين إما إفساد عقيدة أو انتصار لرأي أو دعوة إلى خير، وفي كل ذلك كانوا محتسبين الأجر والثواب في فعلهم، مؤملين في إرضاء ضمائرهم، أما في هذا الدافع فإن الكذابين إنما يحملهم دافع مادي أو معنوي يعود عليهم في دنياهم، كحطام يجمعونه أو مكانة ومنزلة ينشدونها، أو شهرة يكتسبونها، ولهم طرق ووسائل سلكوها للوصول إلى أهدافهم يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- التقرب إلى الحكام، والتزلف إليهم رغبة فيما عندهم، وطمعا في صلتهم، أو تطلعا إلى منصب قريب منهم، وقد حفظت لنا كتب التواريخ حوادث حاول فيها بعض الجهلة والمتسببين ظلما إلى العلم أو من أغراه الشيطان فاشترى دنياه بآخرته، أن يتقرب إلى الحكام ويجاريهم في أهوائهم بالكذب على رسول الله ﷺ، ومن العجب أن هذه الأخبار كلها كانت مع بعض خلفاء الدولة العباسية، ولم يثبت من طريق صحيح أن أحدا من العلماء أو المنتسبين إلى العلم تقرّب إلى خلفاء الدولة الأموية بكذب على رسول ﷺ، ولعل السبب في ذلك هو أن غالب العلماء كانوا مبتعدين عن خلفاء بني أمية، منحرفين عنهم، إن لم يكونوا مناصبين لهم العداء.

وقد اشتهر عن جماعة من الرواة أنهم وضعوا أحاديث أو همّوا أن يضعوها إرضاء لبعض الولاة والحكام، إلا أن هذا الصنف من الوضاعين قليلون بالنسبة لغيرهم من الأصناف وكتب التاريخ مع اهتمامها بمثل هذه الأخبار لم تدون لنا إلا حوادث لا تبلغ عدد أصابع اليد الواحدة وهذا يدل على ندرة من يلجأ إلى هذا السبيل في الوضع في الحديث، ولولا أن كثيرا ممن كتب في أسباب الوضع في الحديث اهتم بهذه النقطة وأولاها مزيدا من العناية لما رأيت إيرادها، وممن عرف بذلك ممن انتسب إلى العلم:

غياث بن ابراهيم النخعي الكوفي أبو عبد الرحمن:

روى الخطيب باسناده إلى زهير بن حرب، قال: قُدم على المهدي بعشرة

محدثين فيهم الفرج بن فضالة وغياث بن ابراهيم وغيرهم، وكان المهدي يحب الحمام ويشتهيها، فأدخل عليه غياث بن إبراهيم فقيل له: حدث أمير المؤمنين، فحدثه بحديث أبي هريرة لا سبق إلا في حافر أو نصل وزاد فيه أو جناح، فأمر له المهدي بعشرة آلاف، فلما قام قال: أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ، وإنما استجلبت ذاك أنا، فأمر بالحمام فذبحت، فما ذكر غياثا بعد ذلك[1].

وروى أيضا بسنده إلى داود بن رشيد قال: دخل غياث بن ابراهيم على المهدي، وكان يحب الحمام التي تجيء من البعد، قال: فحدثه -يعني حديثا رفعه إلى النبي ﷺ- قال: لا سبق إلا في حافر أو خف أو جناح، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما قام قال: أشهد أن قفاك كذاب على رسول الله ﷺ. ما قال رسول الله ﷺ «جناح»، ولكنه أراد أن يتقرب إلي[2].

مقاتل بن سليمان بن بشر أبو الحسن البلخي:

روى الخطيب بسنده إلى أبي عبيد الله قال، قال لي أمير المؤمنين المهدي لما أتانا نَعْي مقاتل، اشتد ذلك علي، فذكرته لأمير المؤمنين أبي جعفر فقال: لا يكبر عليك، فإنه كان يقول: انظر ما تحب أن أحدثه فيك حتى أحدثه[3].

وروى أيضا بسنده إلى أبي عبيد الله قال، قال لي المهدي: ألا ترى ما يقول هذا -يعني مقاتلا- قال: إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس، قال: قلت: لا حاجة لي فيها[4].

وهب بن وهب أبو البختري:

روى الخطيب بسنده إلى أبي سعيد العقيلي قال: لما قدم الرشيد المدينة أعظم أن

---

(١) تاريخ بغداد ١٢: ٣٢٣/ ٣٢٤.

(٢) تاريخ بغداد ٢: ٣٢٤، وانظر السنة قبل التدوين، وقد عزا القصة إلى المدخل، والباعث الحثيث، وتدريب الراوي وتوضيح الأفكار، وانظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٢٧، وقد علق على القصة بقوله: وكان الأولى أن يعاقب هذا الكذاب بدلا من أن يصله بجائزة.

(٣) تاريخ بغداد ١٣: ١٦٧.

(٤) تاريخ بغداد ١٣: ١٦٧.

يرقى منبر رسول الله ﷺ في قِبَاء أسود ومنطقة، فقال أبو البختري: حدثني جعفربن محمد عن أبيه قال: نزل جبريل على النبي ﷺ وعليه قباء ومنطقة مخنجرا فيها بخنجر[1].

وروى البرقاني بسنده إلى زكريا الساجي قال: بلغني أن أبا البختري دخل على الرشيد -وهو قاض- وهارون إذ ذاك يطير الحمام فقال: هل تحفظ في هذا شيئا فقال، حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ كان يطير الحمام فقال: أخرج عني لولا أنه رجل من قريش لعزلته[2].

وهكذا نرى هؤلاء اتخذوا الكذب سبيلا يتزلفون به إلى الحكام، ويدنون به إلى الأمراء، فلم يزدهم ذلك إلا بعدا وتحقيرا وذلا.

٢- القصص والقصاص:

القصص مصدر -قص- بمعنى تتبع أثر الشيء، والقصص هو تتبع الأثر شيئا بعد شيء والقصة الجملة من الكلام.

والقاص: هو من يأتي بالقصة، وسمي بذلك لاتباعه خبرا بعد خبر وسوقه الكلام سوقا[3].

وفي الاصطلاح: هو الذي يتبع القصص الماضية بالحكاية عنها، والشرح لها، وهو من يروي أخبار الماضين[4].

وهناك ثلاثة أمور يتداخل بعضها في بعض هي: القصص والتذكير والوعظ، أما القصص فقد تم بيانه.

وأما التذكير فهو تعريف الخلق نعم الله عز وجل عليهم، وحثهم على شكره وتحذيرهم من مخالفته.

---

(١) تاريخ بغداد ١٣: ٤٥٢.
(٢) تاريخ بغداد ١٣: ٤٥٣.
(٣) تهذيب اللغة ٨: ٢٥٦.
(٤) تحذير الخواص للسيوطي: ٢٢٠.

وأما الوعظ فهو تخويف يرق له القلب[1].

ونظرا لتداخل هذه الأمور وعدم انفكاك بعضها عن بعض، أطلق الناس اسم القصص عليها جميعا، وكذلك سمي من يقوم بذلك القاص، أو المذكر، أو الواعظ، إلا أن الغالب إطلاق اسم القاص. ويتضح من التعريف للقصص والقاص، أن المادة التي يعتمد عليها هي الأمم السابقة من حيث أخبارها وأحوالها ومواقفهامن أنبيائها ورسلها، وأنباء ملوكها وسلاطينها، لكنه حسب عرف الناس وما غلب عليهم إطلاقه، هو من يجمع الأمور الثلاثة حيث يهدف تخويف الناس، وتذكيرهم نعم الباري جل وعلا عليهم، وحثهم على اتباع أمره وعدم معصيته ومخالفة أوامره بأخبار الأمم الماضية وأثر امتثالهم لأمر ربهم واتباعهم لأنبيائهم ورسلهم، وعاقبة معصيتهم ونتيجة عنادهم وكفرهم.

ويبدو أن القصص بمعناه الغالب بدأ في عهد عمر رضي الله عنه، فقد أخرج الطبراني بسند جيد عن عمروبن دينار أن تميما الداري استأذن عمر رضي الله عنه في القصص فأبى أن يأذن له ثم استأذنه فأبى أن يأذن له ثم استأذنه فقال: إن شئت وأشار بيده يعني الذبح[2].

وفي رواية أخرجها ابن عساكر عن حميدبن عبدالرحمن أن تميما الداري استأذن عمر في القصص سنتين فأبى أن يأذن له فاستأذنه في يوم واحد، فلما أكثر عليه قال له: ما تقول؟ قال: أقرأ عليهم القرآن، وآمرهم بالخير، وأنهاهم عن الشر، قال عمر: ذلك الذبح، ثم قال: عظ قبل أن أخرج في الجمعة، فكان يفعل ذلك يوما واحدا في الجمعة[3].

---

(١) تحذير الخواص: ٢٢٢.

(٢) تحذير الخواص: ١٨٨.

(٣) تحذير الخواص: ١٨٨، ويظهر من النص أن ما قام به تميم الداري هو الوعظ حيث كان يعتمد على القرآن والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن قول عمر رضي الله عنه: عظ قبل أن أخرج إلى الجمعة، لكن كما أشرت إلى أن اطلاق كلمة القصص غلب على ذلك، على أن عمر رضي الله عنه لم يخص بالنهي تميما، بل كان ذلك شأنه، فقد روى الامام أحمد بسنده إلى الحارثبن معاوية الكندي أنه ركب إلى عمربن الخطاب فسأله عن القصص، فقال: ما شئت، قال: إنما أردت أن أنتهي إلى قولك، قال أخشى عليك أن تقص فترتفع، ثم تقص فترتفع=

على أن هناك روايات أخرى تشير إلى أن القصص إنما كان بعد عصر عمر رضي الله عنه، فقد روى ابن ماجه بسنده إلى عبيد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: لم يكن القصص في زمن رسول الله ﷺ ولا زمن أبي بكر، ولا زمن عمر[1].

وفي رواية أخرجها الامام أحمد والطبراني عن السائب بن يزيد قال: أنه لم يكن يقص على عهد رسول الله ﷺ، ولا زمن أبي بكر ولا زمن عمر[2].

كما جاءت روايات أخرى تشير إلى أن القصص إنما بدأ حين وقعت الفتنة.

قال السيوطي: أخرج ابن أبي شيبة، والمروزي -يعني محمد بن نصر- عن ابن عمر قال: لم يقص على عهد النبي ﷺ ولا عهد أبي بكر ولا عهد عثمان، إنما كان القصص حيث كانت الفتنة[3].

وفي الحقيقة إن عمر رضي الله عنه لم يكن المنفرد بهذا الموقف من القصص والقصاص، وإنما وافقه في ذلك الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم في إنكارهم على القصاص، وتنفير الناس منهم ومنعهم من مجالستهم والاستماع إليهم، وسيأتي شيء من ذلك عند الكلام على جهود العلماء في مقاومة الوضع[4].

والقصص لم يذم لنفسه، لأن في أخبار السابقين عبرة لمعتبر وعظة لمزدجر، واقتداء بصواب لمتبع، وإنما كره السلف القصص لأمور منها:

أ- إن القصص وظيفة دينية تختص بالحاكم، وتفتقر إلى اذن منه ولذا لم يبح التطفل

= حتى يخيل إليك أنك فوقهم بمنزلة الثريا فيضعك الله تحت أقدامهم يوم القيامة بقدر ذلك اهـ تحذير الخواص: ١٨٢، وإنما كان نهي عمر رضي الله عنه من القصص خشية من الغرور والرياء الذي قد يطرأ على الواعظ أو المذكر فيكون سببا لاحباط عمله، كما يظهر ذلك من تعليل عمر رضي الله عنه للحارث بن معاوية الكندي، وقد وردت رواية أخرجها ابن عساكر يشير فيها إلى أن عمر علل لتميم الداري السبب في نهيه عن القصص، فقد روى بكير أن تميما الداري استأذن عمر في القصص فقال له عمر: أتدري ما تريد؟ إنك تريد الذبح، ما يؤمنك أن ترفعك نفسك حتى تبلغ السماء ثم يضعك الله اهـ تحذير الخواص: ١٨٨/ ١٨٩.

(١) تحذير الخواص: ١٧١، جـ ه الأدب. باب القصص، حديث رقم ٣٧٥٤.

(٢) تحذير الخواص: ١٧١/ ١٧٢.

(٣) تحذير الخواص: ١٩٥.

(٤) انظر صفحة: ٣٥٣ جـ ٣.

عليها، فقد ثبت عن النبي ﷺ قوله: «لا يقص على الناس إلا أمير أو مأمور أو مختال»[1].

ب- اعتبار السلف أن القصص بدعة دينية إذ لم تكن على عهد رسول الله ﷺ وموقفهم من البدع أشهر من أن يذكر، لذا كان إنكارهم شديدا على القصاص، فقد روى الطبراني عن عمربن زرارة، قال: وقف عليّ عبدالله بن مسعود وأنا أقص، فقال: يا عمرو: لقد ابتدعت بدعة ضلالة أَو أنك لأهدى من محمد ﷺ وأصحابه؟ فقال عمروبن زرارة: فلقد رأيتهم تفرقوا عني حتى رأيت مكاني ما فيه أحد[2].

وأخرج ابن أبي شيبة عن جريربن حازم أبي النضر قال: سأل رجل محمدبن سيرين، ما تقول في مجالسة هؤلاء القصاص؟! فقال: لا آمرك به، ولا أنهاك عنه، القصص أمر محدث، أحدثه هذا الخلق من الخوارج[3].

وأخرج الخطيب عن الخواص أنه قال: سمعت بضعة عشر من مشايخ الصنعة أهل الورع والدين والتمييز وترك الطمع كلهم مجمعون على أن القصص في الأصل بدعة[4].

جـ- إن القصص عن المتقدمين وحكاية أخبارهم يندر صحتها خاصة ما يتعلق منها

---

(١) جاء هذا الحديث بروايات عدة، فقد روى ابن ماجه بسنده الى عمروبن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال لا يقص على الناس إلا أمير او مأمور أو مراء جـه. الأدب باب القصص حديث رقم ٣٧٥٣، وانظر تحذير الخواص: ١٧٢، وروى أبو داود عن عوف بن مالك قال، سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يقص إلا أمير أو مأمور أو مختال. د.

انظر تحذير الخواص: ١٧٣. وروى الامام أحمد بسنده إلى عبد الجبار الخولاني قال: دخل رجل من أصحاب رسول الله ﷺ المسجد، فإذا كعب يقص، قال: من هذا؟ قال: كعب يقص، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يقص إلا أمير أو مأمور أو مختال. قال: فبلغ ذلك كعبا فما رؤي يقص بعد. انظر تحذير الخواص: ١٧٤، وقال السيوطي: وروى الطبراني بسند جيد عن كعب ابن عياض عن النبي ﷺ قال القصاص ثلاثة، أمير أو مأمور أو مختال، وقال أيضا: وروى الطبراني عن عبادةبن الصامت عن النبي ﷺ قال: لا يقص إلا أمير أو مأمور أو متكلف اهـ تحذير الخواص: ١٧٣

(٢) تحذير الخواص: ١٧٧.

(٣) تحذير الخواص: ١٩٦/ ١٩٧.

(٤) تحذير الخواص: ١٨٨.

بني اسرائيل إذ دخله التحريف والتلفيق لا سيما ما يتعلق بالأنبياء مما يعتبر محالا كالقصص التي تُذْكَر عن داود ويوسف عليهما السلام، فيجب أن ينزه الأنبياء عن ذلك، كما أن حكاية تلك الأخبار عنهم تهون على الجاهل ارتكاب المعاصي.

د- إن التشاغل بقصص السابقين مشغلة عن المهم كقراءة القران ورواية الحديث والتفقه في الدين.

هـ- إن في القرآن والحديث من القصص والعظة ما يكفي عن غيره مما لا يتيقن صحته، ولذا فقد كان بعض السلف ينبّه القصاص إلى الاكتفاء في القصص بما جاء في القرآن وعدم تجاوزه، فقد روي عن ابن سيرين: بلغ عمر أن رجلا يقص بالبصرة فكتب إليه: ﴿ألر تلك آيات الكتاب المبين، إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون، نحن نقص عليك أحسن القصص﴾. الآيات[1]. قال: فعرف الرجل فتركه[2]

وروي عن ابن عباس أنه جاء حتى قام على عبيدبن عمير، وهو يقص فقال: ﴿واذكر في الكتاب إبراهيم إنه كان صديقا نبيا﴾.. الآيات ﴿واذكر في الكتاب اسماعيل﴾، ﴿واذكر في الكتاب ادريس﴾... الآيات، ذكر بأيام الله، واثن على من أثنى عليه الله[3].

و- إن عموم القصاص وغالبهم لا يتحرون الصواب، ولا يتحرزون من الخطأ لقلة علمهم وتقواهم ولتتبعهم الغريب من الحديث، وخوارق العادات، رغبة فيما عند الناس وتطلعا لما في أيديهم، فوقعوا فيما هو أعظم، وأفسدوا قلوب العامة بكذبهم[4].

---

(١) سورة يوسف من آية رقم ١ إلى رقم ٤.

(٢) تحذير الخواص: ١٩٩ قال: أخرج ابن أبي شيبة والمروزي عن ابن سيرين... الخ.

(٣) سورة مريم من آية رقم ٤١ إلى آية رقم ٥٦.

(٤) انظر تحذير الخواص؟ ١٢٠/ ١٢١، فقد أورد بعض الأسباب التي حملت السلف على إنكار القصص.

والأدلة على ذلك كثيرة، سأعرض لبعضها عند الكلام على دور القصاص في وضع الحديث.

والأصل أن يلحق القصاص بطائفة الزهاد والدعاة إلى الخير، إلا أنه لما غدا القصص مهنة يرتزق منها، وأصبحت وسيلة لجمع العطيات والحصول على ما في أيدي الناس، كان إلحاقها بالأغراض الدنيوية أولى.

دور القُصّاص وأثرهم في وضع الحديث:

أما الدور الذي لعبه القصاص في الكذب على رسول الله ﷺ، فقد كان كبيرا، والقصص التي تنقل عنهم، تشعر بذلك حتى أدى ذلك إلى اتهام غالب القصاص، حيث جمع المال غايتهم والكذب على رسول الله ﷺ أداتهم ووسيلتهم، ولقد رويت عنهم أخبار تحاكي الخيال وحوادث تشبه الخرافات والأساطير، من ذلك ما روي أن أحمدبن حنبل ويحيى بن معين، صليا في مسجد الرصافة فقام بين أيديهم قاص فقال: حدثنا أحمدبن حنبل ويحيى بن معين قالا: حدثنا عبد الرزاق قال: أنبأنا معمر عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ، من قال: لا إله إلا الله، يخلق من كل كلمة منها طير، منقاره من ذهب وريشه من مرجان... الخ، وأخذ في قصة نحو عشرين ورقة فجعل أحمد ينظر إلى يحيى، ويحيى ينظر إلى أحمد فقال: أنت حدثت بهذا؟، فقال والله: ما سمعت به قط إلا الساعة؟ قال: فسكتوا جميعا حتى فرغ من قصصه، وأخذ العطيات ثم قعد ينتظر بقيتها فقال له يحيى بن معين بيده: أن تعال فجاء متوهما لنوال عنده، فقال له يحيى: من حدثك بهذا؟ فقال أحمدبن حنبل ويحيى بن معين، قال: أنا يحيى بن معين وهذا أحمدبن حنبل، ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ، فإن كان لا بد والكذب فعلى غيرنا، فقال له: أنت يحيى بن معين؟ قال: نعم قال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما علمته إلا الساعة، فقال له يحيى: وكيف علمت أني أحمق؟ قال: كأنْ ليس في الدنيا يحيى وأحمد غيركما، كتبت عن سبعة عشر أحمدبن حنبل غير هذا قال: فوضع أحمدبن حنبل كمه على وجهه وقال: دعه يقوم مقام كالمستهزىء بهما[1].

---

(١) مجروحين ١: ٧١/ ٧٢، الموضوعات ١: ٤٦.

ومن كذبهم أيضا ما قال ابن حبان: دخلت تاجروان مدينة بين الرقة وحران، فحضرت مسجد الجامع، فلما فرغنا من الصلاة قام بين أيدينا شاب فقال: حدثنا أبو خليفة حدثنا الوليد، حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ، من قضى لمسلم حاجة فعل الله به كذا... وذكر كلاما طويلا، فلما فرغ من كلامه دعوته فقلت: من أين أنت؟ قال: من أهل بردعة، قلت: دخلت البصرة؟ فقال: لا، قال: رأيت أبا خليفة؟ قال: لا، قلت: فكيف تروي عنه وأنت لم تره؟ فقال: إن المناقشة معنا من قلة المروءة، أنا أحفظ هذا الاسناد الواحد، فكلما سمعت حديثا ضممته إلى هذا الإسناد فرويته، فقمت وتركته[1].

إلى غير ذلك من أخبار القصاص التي تعكس مدى تجرئهم على الله ورسوله ووقوعهم في الكذب والتخرص ولم يكتف هؤلاء القصاص بالقيام عقب الصلوات وإراقة ماء الوجه والاسترزاق بالكذب حتى طرقوا باب التأليف وصناعة الكتابة في تنفيق كذبهم ونشر أباطيلهم. فقد ذكر ابن الجوزي أن قصاصا معاصرا له صنف كتابا في تلك الترهات، وذكر من كذبه: أن الحسن والحسين دخلا على عمربن الخطاب رضي الله عنه وهو مشغول، فلما فرغ من شغله رفع رأسه فرآهما فقام فقبلهما ووهب لكل واحد منهما ألفا وقال: اجعلاني في حل، فما عرفت دخولكما، فرجعا وشكرا بين يدي أبيهما علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقال علي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: عمربن الخطاب نور في الاسلام، وسراج لأهل الجنة فرجعا فحدثاه فدعا بدواة وقرطاس وكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، حدثني سيدا شباب أهل الجنة عن أبيهما المرتضى عن جدهما المصطفى أنه قال: عمر نور في الاسلام في الدنيا وسراج أهل الجنة وأوصى أن تجعل في كفنه على صدره، فوضع، فلما أصبحوا وجدوه على قبره وفيه: صَدَق الحسن والحسين، وصَدَق أبوهما وصدق رسول الله ﷺ: عمر نور الاسلام وسراج لأهل الجنة[2].

---

(١) مجروحين ١: ٧٢، الموضوعات ١: ٧٤، وقد أورد الخبر مختصرا.
(٢) الموضوعات ١: ٤٤/ ٤٥.

ومن العجب أن تبلغ الوقاحة بمثل هؤلاء القصاص حتى يسودوا الصحائف بمثل هذا الكذب البارد، الذي يشير كل حرف منه الىٰ منزلة مؤلفه، وأعجب منه أن يتجرأ هذا الكاذب فيعرض كتابه على كبار فقهاء عصره ليكتبوا عليه تصويب ذلك المصنف، وصدق ابن الجوزي إذ يقول: فلا هو عرف أن مثل هذا محال ولا هم عرفوا، وهذا جهل متوفر عُلِم به أنه من أجهل الجهال الذين ما شموا ريح النقل[1].

هذه بعض بصمات القصاص التي يظهر فيها الكذب على رسول الله ﷺ، والوضع في الحديث، وقد تركت أثرا سيئا على المجتمع مما استنفذ جهدا لسلف في كشفها وبيان عُوارها، وسأتناول توضيح ذلك في فصل جهود العلماء في مقاومة الوضع إن شاء الله تعالى.

٣ـ الوضع من أجل تنفيق سلعة وترويجها وعكسه، أو الثناء على عمل أوذمه :

كذلك من الدوافع التي حملت بعض الفسقة على الوضع في الحديث، الترويج لسلعة أو إعطائها فوائد طبية خاصة، فقد وضع من هذا النوع أحاديث كثيرة، منها ما وضعه محمدبن حجاج اللخمي في فوائد الهريسة، عن حذيفة مرفوعا «أطعمني جبريل الهريسة لأشد بها ظهري لقيام الليل»[2].

وحديث معاذ: قلت: يا رسول الله هل أُتيت من الجنة بطعام؟ قال: نعم، أتيت بالهريسة فأكلتها فزادت في قوتي قوة أربعين، وفي نكاحي نكاح أربعين قال: فكان معاذ لا يعمل طعاما إلا بدأ بالهريسة[3].

وحديث جابر بن سمرة: أمرني جبريل بالهريسة أشد بها ظهري لصلاة الليل[4]

ونحوه من حديث علي[5]:

وكذلك حديث وضعه فضالة بن حسين الضبي، «ما عرض على النبي ﷺ

---

(١) الموضوعات ١: ٤٥.
(٢) الموضوعات ٣: ١٧.
(٣) الموضوعات ٣: ١٦.
(٤) الموضوعات ٣: ١٧.
(٥) الموضوعات ٣: ١٨

طيب فرده» قال ابن عدي: انفرد بروايته فضالة، وكان عطارا، فاتهم بهذا الحديث لينفق العطر[1].

كما وضع هناد بن ابراهيم النسفي أحاديث في فضل البطيخ منها حديث طويل عن ابن عباس وفيه: أما أنه طعام أكله آدم في الجنة فزن ابليس زنة تحت تخوم الأرض السابعة لما علم أن آدم أكلها وقال: أخاف أن لا يبقى معي أحد من ذريته في النار إلا وخرج منها، فإن الله بارك عليها وعلى من أكل منها، فكيف يكون في النار من تبارك عليه الجبار، وسمعت رسول الله ﷺ يقول «ماؤها رحمة، وحلاوتها مثل حلاوة الجنة»[2].

قال ابن الجوزي: وأنا أتهم به هنادا فإنه لم يكن بثقة، وقد سمعنا عنه أحاديث كثيرة منها مرفوع ومنها عن الصحابة والتابعين كلها في فضائل البطيخ لم نجدها عند غيره[3].

وكذلك سائر الأحاديث التي وضعت في فضائل وفوائد بعض الأطعمة كالعدس[4]، والباذنجان[5]، وبعض الفاكهة كالرمان[6]، والعنب[7]، وبعض الحبوب كالحلبة[8]، والبقول كالهندباء[9] والجرجير[10] وبعض أنواع الحلوى كالفالوذج[11] إلى غيرها من الأطعمة.

كما وضعت أحاديث في فضائل وفوائد بعض الأشربة[12].

كما وضعوا أحاديث في فضائل بعض الصناعات كحديث: عمل الأبرار من رجال أمتي الخياطة وأعمال الأبرار من النساء الغزل[13]، وحديث «الناس أكفاء الا

---

(١) لسان ٤: ٤٣٥.
(٢) الموضوعات ٢: ٢٨٥/ ٢٨٦.
(٣) الموضوعات ٢: ٢٨٦.
(٤) الموضوعات ٢: ٢٩٤.
(٥) الموضوعات ٣: ٣١.
(٦) الموضوعات ٢: ٢٨٥.
(٧) الموضوعات ٢: ٢٨٦، اللالي ٢: ٢٩٠/ ٢٩١.
(٨) الموضوعات ٢: ٢٩٧.
(٩) الموضوعات ٢: ٢٩٨/ ٢٩٩.
(١٠) الموضوعات ٢: ٢٩٩.
(١١) الموضوعات ٣: ٢١/ ٢٢.
(١٢) الموضوعات ٣: ٤٠.
(١٣) الموضوعات ٢: ٥٣٤.

حائكا وحجاما» وحـديث اكذب الناس الصباغون والصواغون[1] وغيرها من الأحاديث التي يظهر فيها جليا أنها من عمل يد بعض المستفيدين منها.

٤- وضع الحديث دفعا للخصم، أو كسبا للمناظرة أو إجابة لسؤال:

فقد تجرأ بعض من لاخلاق له من أدعياء العلم، أن يكذبوا على رسول الله ﷺ لتأييد رأي ذهبوا إليه، إذا ما عورضوا فيما ذهبوا إليه، فيلجأ إلى التقول على رسول الله ﷺ ليدفع بذلك الكذب خصمه، ويقوي رأيه، وممن ذكر عنه ذلك:

عبد العزيزبن الحارث التميمي:

أورد الخطيب أن عمربن المسلم قال: حضرت مع عبد العزيز بعض المجالس فسئل عن فتح مكة أكان صلحا أو عنوة؟ فقال: عنوة، قيل: فما الحجة في ذلك؟ قال: حدثنا أبو علي... عن أنس أن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في فتح مكة أكان صلحا أو عنوة، فسألوا عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: كان عنوة. قال ابن المسلم، فلما خرجنا من المجلس قلت له: ما هذا الحديث؟ قال: ليس بشيء، وإنما وضعته في الحال أدفع به عني حجة الخصم[2]

محمد بن اسحاق بن حرب اللؤلؤي:

ذكر عنه أنه كان عند المناظرة يضع في الحال[3] الى غيرهم من الكذابين الذين

---

(١) الاسرار المرفوعة: ٣٢٨.

(٢) تاريخ بغداد ١٠: ٤٦١/٤٦٢، ميزان ٢: ٦٥٥، لسان ٤: ٢٧

(٣) لسان ٥: ٦٦، وقال:.. وأخبرني أبو حاتم والجوزجاني أنه كان عند المناظرة يضع في الحال، وزعموا أنه ناظر ابن الشاذكوني فكان كل واحد ينصف من صاحبه، وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي: سألت صالح بن محمد عن ابن أبي الدنيا فقال: صدوق، إلا أنه كان يسمع من إنسان يقال له: محمدبن اسحاق البلخي كان يضع للكلام اسنادا، وكان كذابا يروي أحاديث مناكير.

وقال الخطيب، قال أحمد -أي ابن سيار- وأخبرني أبو حاتم والجوزجاني أن ابن أبي يعقوب كان إذا نظر إلى العربي يقول: ممن الرجل،... وإن ناظره صاحب عربيه قال: فيحدث كلمة فيقول: تعرف كذا وكذا فإن قال: ليست هذه عربية قال: يقول فيها الشاعر كذا وكذا، وقال فلان كذا وكذا فيضع شعرا على تلك الكلمة وإن لقي صاحب حديث فيذاكره فيسأله عن أبواب لا يعرف فيها حديث فيقول: فيه كذا وفيه كذا اهـ تاريخ بغداد ١: ٢٣٥/٢٣٦.

اتخذوا الكذب وسيلة للشهرة والظهور.

٥ـ الوضع في الحديث لمصالح تتعلق بالكذاب:

فقد وضع بعض الكذابين أحاديث تتعلق بمصالحه، فقد وضع محمدبن عبد الملك الأنصاري ـوكان رجلا أعمىـ أحاديث في فضل قيادة الأعمى. منها حديث من قاد أعمى أربعين خطوة وجبت له الجنة [١].

وكذلك وضع سعدبن طريف الاسكاف حديثا عندما جاءه ابنه من الكتاب يبكي، فقال مالك؟ قال: ضربني المعلم، فقال: أما والله لأخزينهم، حدثني عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول اللهﷺ: معلمو صبيانكم شراركم أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المساكين [٢].

وكذلك وضع نفيع بن الحارث أبو داود الأعمى، فقد كان سائلا يتكفف الناس حديث «ما من غني إلا سيود أنه كان أعطى قوتا في الدنيا» [٣].

ووضع أبوعبد الله بن عطاء الابراهيمي، حديث «أدوا الزكاة وتحروا بها أهل العلم فإنهم أبر وأتقى» قال هبة الله السقطي: كان الابراهيمي يركب الاسانيد على المتون، وربما كانت موضوعة، وساق هذا الحديث ثم قال: «هذا حديث منكر المتن، فإنه لا يعرف ابن عتبة ولا ابن شنبة، ورجال الاسناد كلهم مجاهيل، والاسناد ركب إلى سفيانبن وكيع، وأما المتن فلا يعرف، وانما وضعه الابراهيمي مستطعما للعوام [٤]

إلى غير هؤلاء الذين كانوا يلفقون الكذب ويسندونه إلى رسول اللهﷺ طمعا في الوصول الى غاياتهم ورغباتهم، وحرصا منهم على قضاء مصالحهم ومتطلباتهم.

---

(١) تذكرة الموضوعات: ١٢٦.
(٢) مجروحين ١: ٥٥/٥٦.
(٣) انظر تهذيب ١٠: ٤٧١/٤٧٢.
(٤) لسان ٢: ٢٥٥.

٦ـ الوضع بقصد الاغراب وادعاء الانفراد بأحاديث أو طرق:

لقد دفع الشره بعض الكذابين من المحدثين إلى أن يعمد إلى أحاديث مشهورة من طريق بعينها فيقلبها على شيخ آخر، كخبر مشهور عن سالم عن عبدالله بن عمر يجعله عن نافع أو رواية معروفة لمالك عن نافع، يجعلها لعبيدالله بن عمر عن نافع مدعيا بذلك تفرده بتلك الطريق، وانفراده بذلك الاسناد، وقد سبقت الاشارة مرة إلى ذلك في مبحث على أي شيء يطلق المحدثون الكذب[1].

كما كان بعضهم يعمد إلى شيخ له مجروح، فيكنيه بكنية اشتهر بها غيره ليوهم الناس أن ما يرويه هو من حديث المشهور بتلك الكنية، وممن كان يفعل ذلك:

عطية بن سعيد العوفي:

فقد كان يروي عن الكلبي ويكنيه أبا سعيد موهما غيره أنه أبو سعيد الخدري[2].

٧ـ الوضع بقصد الامتحان:

كان بعض أئمة الحديث يضع بعض الأحاديث أو يقلبها بقصد امتحان بعض الرواة والوقوف على معرفتهم ويقظتهم، ومن ذلك ما اشتهر عن علماء بغداد، وقلبهم الحديث لأمير المؤمنين في الحديث، الامام البخاري، وقد سبق إيراد القصة[3].

ومن ذلك أيضا ما روى ابن حبان بسنده إلى يحيى بن سعيد قال: كنا عند شيخ من أهل مكة أنا وحفص بن غياث، وإذا أبو شيخ حارثة بن هرم يكتب عنه، فجعل حفص يضع له الحديث ويقول: حدثتك عائشة بنت طلحة، عن عائشة بكذا، فيقول: حدثني القاسم بن محمد عن عائشة بكذا، ويقول: حدثك سعيد بن جبير عن

---

(١) انظر صفحة: ١٤٤ جـ ١ .
(٢) المجروحون ١: ٦٨، ميزان ٣: ٧٩/ ٨٠، تهذيب ٧: ٢٢٥/ ٢٢٦
(٣) انظر صفحة: ٨٣ جـ ١ .

ابن عباس بمثله فيقول: حدثني سعيدبن جبير عن ابن عباس، فلما فرغ، ضرب حفص بيده إلى ألواح حارثه فمحاها، فقال: تحسدوني!! فقال له حفص: لا، ولكن هذا كذب[1].

هذه أهم الأسباب والدوافع التي حملت بعض الناس على الكذب في حديث رسول الله ﷺ وهناك غيرها من الأسباب التي ضربت عنها صفحا خشية التطويل إذ أنه يمكن أن تندرج تحت هذه الأحوال التي أشرت إليها.

هذا وقد قابل الجهابذة من العلماء والغيورون من حملة حديث رسول الله ﷺ هذا العمل المشين، بأن كشفوا أمر هؤلاء الكذابين وفضحوهم، ونبهوا إلى غاياتهم ووسائلهم وأشهروا كذبهم واختلاقهم، فكانوا عظة وعبرة لغيرهم ممن تسول لهم أنفسهم أن ينتهكوا حرمة رسول الله ﷺ أو يقاربوا ذلك.

وكل هذه الدوافع والأسباب التي حملت الكذابين على الوضع محرمة ممقوتة إلا النوع الأخير وأعني به الوضع من أجل الامتحان شريطة كشفه وبيانه بمجرد انتهاء الغرض منه فقد سمح به بعض العلماء.

المبحث الرابع: ما يثبت به الوضع:

مسألة إثبات الوضع مسألة عسرة إذ هي قائمة على قرائن ظنية لا يمكن القطع بها إلا في حالات خاصة تتضافر فيها هذه القرائن حتى تبلغ درجة العلم واليقين.

والقرائن التي يثبت بها كون الحديث موضوعا منها ما يثبت به الحكم على الحديث بالوضع جملة دون تحديد المتهم بالكذب ومنها ما يثبت به الحكم على الحديث تفصيلا ـ أي بحسب إفراده، وفيه تحديد للراوي المتهم بالكذب.

أما القرائن الأولى التي تتعلق بإثبات الوضع في الحديث جملة فهي ماسأحاول بسطها هنا إذ غايتها إظهار أن الحديث موضوع مكذوب على رسول الله ﷺ، من غير

---

(١) مجروحون ١: ٥٨.

قصد لتعيين الراوي المتهم بالكذب، بخلاف القسم الثاني فهو كالصريح في طعن الراوي وإلقاء تهمة الكذب عليه.

والقرائن التي سأعرض لها متعددة يمكن إجمالها فيما يلي:

١- إقامة البنية على وضع الحديث وذلك بأن يشهد عدلان على أن هذا الحديث أو الأحاديث موضوعة سواء كانت مصنفة مخترعة محدثة من الواضع ونسبت إلى رسول الله ﷺ أو أخذت من كلام غيره وجعلت من كلامه ﷺ، وقد ذهب الإمام الزركشي إلى أن إقامة البنية في إثبات الوضع يتردد فيها بين القبول وعدمه قياسا على شهادة الزور، فإن التردد فيها قائم في ثبوتها بالبينة[١] والظاهر أن البينة يثبت بها الوضع حيث أنها حكم على أمر محسوس بخلاف شهادة الزور التي هي أمر خفي يفتقر إلى قرينة تضم إلى البينة، والحكم يثبت بالبينة بل يعد من أقوى درجات الاثبات، وبالرغم من قول الزركشي بالتردد في إثبات الوضع بالبينة إلا أنه يوافق الاجماع المنعقد على رد الحديث الثابت وضعه بالبينة وعدم العمل به[٢].

٢- إقرار الراوي بالوضع: وذلك بأن يعترف الراوي بأنه وضع حديثا أو أحاديث على رسول الله ﷺ وقد اعتبر أئمة الحديث إقرار الراوي بالوضع من أقوى القرائن في إثبات وضع الحديث، إلا أن الشيخ ابن دقيق العيد اعترض على ذلك بما حاصله: إن إقرار الراوي بالوضع يلزم منه إثبات القطع بالوضع بمجرد الاقرار في حين أن الراوي يحتمل أن يكون كاذبا في إقراره فيلزم منه القطع بالوضع كذبا[٣].

كما أن جماعة من العلماء فهموا من اعتراض ابن دقيق العيد ما حاصله أن إثبات الوضع بإقرار الراوي على نفسه بالكذب عمل بقوله بعد اعترافه على نفسه

---

(١) تدريب الراوي: ١٨٠، تنزيه الشريعة المرفوعة ١: ٨، المصباح في علوم الحديث: ٩٩.

(٢) انظر تدريب الراوي: ١٨٠، تنزيه الشريعة المرفوعة ١: ٨، المصباح: ٩٩

(٣) فتح المغيث ١: ٢٥٠/ ٢٥١، المصباح: ٩٧.

بالكذب، ويلزم من قبول قوله العمل بكذبه[1].

كما ذهب بعضهم إلى أن مراد ابن دقيق العيد، لا يعمل بالاقرار بالوضع أصلا[2].

وقد أجيب على هذا الاعتراض وما تفرع منه: من أن قبول اعتراف الراوي بالكذب بمجرد الاعتراف من غير قرينة معه، مع قيام احتمال كذبه في إقراره بعينه، ليس فيه القطع بقوله في إثبات الوضع أو قبول قوله، ويمكن توضيح ذلك بما يلي:

أـ إن القطع في إثبات الوضع بإقرار الراوي لا يلزم منه أن يكون الدليل قاطعا، بل يكفي في ذلك غلبة الظن المأخوذة من قوله، وإنما رجحنا احتمال الصدق لأنه يبعد عادة أن ينسب مسلم إلى نفسه مثل هذا الأمر الشنيع الذي اتفق علماء الأمة على أنه كبيرة ـحتى ذهب بعضهم إلى أنه يكفِّر فاعلهـ من غير باعث ديني أو دنيوي، على أن الغالب الدافع إلى الاقرار في مثل هذه الحالات هو التوبة. وحينئذ يبعد أن يكون الاقرار كذبا، بل أن مجرد الباعث على الاقرار ـوهو التوبة غالباـ بالاضافة الى قرائن أخرى قد تبلغ به درجة اليقين، إذ الأدلة إذا تواردت على شيء أدت به الى القطع[3].

بـ ويحتمل أن يكون الباعث على إقراره كذبه وجرأته على الله أو قلة حيائه من الخلق أو قصد إفساده في الرواية أو التشكيك في دين الأمة[4] ونحو ذلك، فحينئذ يكتفى بإقراره مؤاخذة له، بصرف النظر عن صدقه، كما يؤخذ الزاني والقاتل والسارق بمجرد إقراره معاقبة له، وإن كان كاذبا في الواقع[5].

جـ أما ما ذكر من أن مراد ابن دقيق العيد أنه لا يعمل بإقراره أصلا، فليس هذا

---

(١) تدريب الراوي ١: ٢٧٥.

(٢) فتح المغيث ١: ٢٥١، المصباح: ٩٧.

(٣) انظر الوضع في الحديث لأبي شهبة: ٣٨/ ٣٩، فتح المغيث ١: ٢٥٠/ ٢٥١.

(٤) قلت وهذا الذي يغلب على ظني، في إقرار جماعة من الزنادقة بأنهم وضعوا آلاف الأحاديث عندما يساق بهم إلى الموت وقد أشرت إلى ذلك عند الكلام عليهم، انظر صفحة ٢٢١ جـ ١.

(٥) الوضع في الحديث: ٣٩.

مراده، وإنما دل قوله على معنى قطع الوضع بإقراره، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم، لأن الحكم يقع بالظن الغالب، وهو هنا كذلك[1].

هذا وقد حكم علماء الحديث على عدد من الرواة بالكذب لأنهم أقروا واعترفوا بوضعهم الحديث على رسول الله ﷺ منهم:

عمر بن صبح:

قال البخاري: حدثني يحيى الأشكري عن علي بن جابر قال، سمعت عمر بن صبح يقول: أنا وضعت خطبة النبي ﷺ[2]. وثمة مجموعة من الرواة سأفرد ذكرهم في مبحث خاص عند الكلام على الوضاعين إن شاء الله تعالى[3]

٣ـ ما يتنزل منزلة إقرار الراوي بالكذب:

هناك قرائن شتى جعلها أئمة الحديث والنقد مثبتة للوضع والكذب في حديث الراوي حيث أنهم أنزلوها منزلة إقرار الراوي بالكذب في حديثه لما فيها من الشواهد البينة الدالة على عدم صدق الراوي وعلى تعمده الكذب فيما يدّعيه. وهذه القرائن منها ما يعرف بها كذب الراوي فيما يدعيه من السماع من مشايخه.

ومنها ما يعرف بها كذبه فيما يسنده إليهم من أحاديث.

ومنها ما يدل على كذبه فيما يخبر به.

ولذا نرى أئمة الحديث كثيرا ما يفتشون عن هذه القرائن في أحاديث الرواة إذ بها يتبين صدق الراوي من كذبه، وصحة دعواه من غيرها، على أن هذه القرائن لا يلجأ إليها أئمة النقد إلا إذا شكوا في الراوي أو في صحة حديثه فهي بمثابة مرجحات للشك الوارد في صدق الراوي أو كذبه.

وقد بذل أئمة الحديث جهدهم في كشف كثير من عوار الكذابين وعرفوا

---

(١) فتح المغيث ١: ٢٥١، المصباح في علوم الحديث: ٩٨.
(٢) تدريب الراوي: ١٨٠، نقلا عن التاريخ الاوسط للبخاري.
(٣) انظر صفحة: ٢٨ جـ ٣.

بواطن أمورهم وذلك بتتبع أحوالهم وشئونهم حتى أن الانسان يذهل في أول أمره عندما يرى إماما يحكم على مجموعة من الرواة بالكذب أو بالضعف أو بعدم السماع من مشايخ أو جماعة، كيف استطاع أن يصل إلى معرفة ذلك، ولم يكن ذلك الامام لهؤلاء معاصرا أو مساكنا، لكن إذا تتبع الطرق التي يسلكونها، والشباك التي يتصيدون بها عرف أن الحكم مبني على غاية متناهية في الدقة، وليس الأمر كما يظن البعض أنه تخرص أو مجازفة.

وقد أشرت إلى أن هذه القرائن تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية تحت كل قسم منها أنواع سأجملها فيما يلي:

١ـ قرائن يعرف بها كذب الراوي فيما يدعيه من السماع وهي أنواع منها:

أـ أن يروي الراوي عن شيخ أو مشايخ، ويدعي السماع منهم مباشرة فإذا حوقق عن سماعه منهم يتبين كذبه لأن الشيوخ الذين يروي عنهم ماتوا قبل أن يولد بدهر، وممن عرف بذلك:

اسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري:

قال الخطيب: أنا الحسن بن محمد الدربندي أنا محمدبن أحمدبن محمدبن عمر المنكدري أنا اسحاق بن أحمدبن خلف قال، سمعت خالي عبدالله بن محمدبن أبي السري يقول: سمعت أبي يقول: قدم أبو حذيفة البخاري مكة، وجعل يروي عن ابن جريأ وابن طاوس فقيل لسفيان: أن رجلا من أهل خراسان قدم، يروي عن ابن طاوس، فقال: سلوه في أي سنة سمع، قال: فسألوه فأخبر أنه سمع في سنة كذا، فقال سفيان، سبحان الله، مات عبد الله بن طاوس قبل مولده بسنتين[1].

الحسين بن داود أبو علي البلخي:

قال الحاكم في تاريخه: روى عن جماعة لا يحتمل سنّه السماع منهم، مثل ابن

---

(١) الجامع لآداب الراوي والسامع: ١٦٠/أ.

المبارك وأبي بكر بن عياش وغيرهما، وله عندنا عجائب يستدل بها على حاله[1].

محمد بن اسماعيل بن موسى بن هارون أبو الحسن الرازي:

قال الذهبي بعد أن روى حديث: «النظر إلى وجه علي عبادة» من طريقه، قلت: المتهم بوضعه الرازي، ثم أن محمدبن أيوب الضريس لم يدركه هوذة، ولا ابن جريج ولا أبا صالح، وقد ساق الخطيب في ترجمة هذا ـ أي محمدبن اسماعيل ـ عدة أحاديث من وضعه وعاش إلى بعد «٣٥٠هـ» وذكر أنه سمع من موسى بن نصير الرازي صاحب جرير، فما صدق ولا لحقه[2].

ب ـ أن يروي الراوي عن شيخ لم يره بلفظ السماع وتصريح الراوي بالسماع من غير لقي للشيخ دليل لا شك على كذبه، وممن أثبت المحدثون كذبه بتصريحه السماع من شيخ لم يره:

أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث السجستاني أبو العباس الأزهري:

قال ابن حبان: قدروى عن محمد بن المصفى أكثر من خمسمائة حديث، فقلت له: يا أبا العباس: أين رأيت محمدبن المصفى؟! فقال: بمكة، فقلت: في أي سنة؟ قال: سنة ست وأربعين قلت: وسمعت هذه الأحاديث منه في تلك السنة بمكة، قال: نعم فقلت: يا أبا العباس سمعت محمدبن عبيد اللهبن الفضل الكلاعي عابد الشام بحمص يقول: عادلت محمدبن المصفى من حمص إلى مكة سنة ست وأربعين، فاعتل بالجحفة علة صعبة، ودخلنا مكة فطيف به راكبا، وخرجنا في يومنا إلى منى، واشتدت به العلة، فاجتمع عليّ أصحاب الحديث وقالوا: أتأذن لنا حتى ندخل عليه؟ قلت: هو لما به، فأذنت لهم فدخلوا عليه، وهو لما به لا يعقل شيئا فقرأوا عليه حديث ابن جريج عن مالك في المغفر، وخرجوا من عنده، ومات فدفناه، فبقي أبو العباس ينظر إلي[3].

---

(١) لسان ٢: ٢٨٣.

(٢) ميزان ٣: ٤٨٤/ ٤٨٥، لسان ٥: ٨٠/ ٨١.

(٣) مجروحين ١: ١٥٢/١٥٣، ميزان ١: ١٣١، لسان ١: ٢٥٣.

ثم قال ابن حبان: وكنت عنده يوما فذكر حديث عمروبن الحارث عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد «لا حليم إلا ذو عثرة» فقلت له: يا أبا العباس، هذا حديث مصري، ما رواه مصري ثقة عن ابن وهب، وإنما حدث عنه الغرباء، قال: حدثنا يزيدبن موهب عن ابن وهب فقلت له: اين رأيت يزيدبن موهب؟ قال: بمكة سنة ست وأربعين، فقلت له: سمعت ابن قتيبة يقول: دفنا يزيدبن موهب بالرملة سنة اثنتين وثلاثين، فبقي ينظر إلي[1].

العباس بن عبد الله بن عصام الفقيه:

قال ابن حجر، قال سهل‌بن بشر: أخبرنا علي‌بن عبدالله الكسائي، الهمداني، سمعت أبا نصر عبد الرحمن‌بن أحمدبن الحسين الانماطي يقول: قدم علينا العباس سنة ٣١٥هـ وكان كذابا، واستعدوا عليه بقزوين، فخرج إلى أذربيجان، فروى عن ابن ديزل، وما رآه إلا في نومه[2].

عمر بن هارون البلخي:

قال ابن أبي حاتم: حدثنا علي بن الحسين الهستجاني، قال سمعت يحيى‌بن المغيرة، قال: سمعت ابن المبارك يغمز عمربن هارون في سماعه من جعفربن محمد، وكان عمر يروي عنه ستين حديثا أو نحو ذلك[3].

وقال: سألت أبي عن عمربن هارون البلخي فقال: تكلم ابن المبارك فيه فذهب حديثه، قلت لأبي: إن أبا سعيد الأشج حدثنا عن عمربن هارون البلخي فقال: هو ضعيف الحديث نخسه ابن المبارك نخسه فقال: ان عمربن هارون يروي عن جعفربن محمد وقد قدمت قبل قدومه، وكان قد توفي جعفربن محمد[4].

وقال أيضا: حدثنا علي‌بن الحسين بن الجنيد، قال، سمعت يحيى‌بن معين

---

(١) مجروحين ١: ١٥٣، ميزان ١: ١٣١، لسان ١: ٢٥٣.
(٢) لسان ٣: ٢٤٢.
(٣) الجرح ١/٣: ١٤١.
(٤) الجرح ١/٣: ١٤١، تهذيب ٧: ٥٠٣.

يقول: عمربن هارون كذاب قدم مكة وقد مات جعفربن محمد فحدث عنه[1]

وقال الحسين بن حبان، قال أبو زكريا[2]: عمربن هارون البلخي كذاب خبيث ليس بشيء قد كتبت عنه، وبت على بابه، وذهبنا معه إلى النهروان ثم تبين لنا أمره فحرقت حديثه ما عندي عنه كلمة، فقلت: ما تبين لكم من أمره؟ قال، قال عبد الرحمن بن مهدي، قدم علينا فحدثنا عن جعفربن محمد، فنظرت إلى مولده وإلى خروجه من مكة فإذا جعفر مات قبل خروجه[3]

جـ- أن يروي الراوي عن شيخ بلفظ السماع أو لفظ مصرح باللقاء فإذا سئل أن يصف الشيخ لم يعرفه، بل ربما يكون السائل له هو الشيخ الذي ادعى السماع منه ولا شك أن هذا الأمر يكشف كذب الراوي في ادعائه، وقد حكم على جماعة من الرواة بالكذب لأنهم ادعوا السماع من مشايخ، فلما سئلوا عنهم لم يعرفوهم، ومن هؤلاء:

سهيل بن ذكوان أبو السندي:

قال الذهبي، وقال عبد بن العوام، قلت لسهيل بن ذكوان: رأيت عائشة؟ قال: نعم قلت: صفها لي، قال: كانت أدماء[4].

وقال ابن المديني: حدثنا محمدبن الحسن الواسطي، عن سهيل بن ذكوان قال: لقيت عائشة بواسط، قال الذهبي: وهكذا يكون الكذب فقد ماتت عائشة قبل أن يخط الحجاج مدينة واسط بدهر[5].

عبد الله بن زياد بن سمعان:

قال أبو بكر بن أبي أويس. حدث ابن سمعان مرة فقال: حدثني شهربن

---

(1) الجرح ٣/١: ١٤١، مجروحين ٢: ٩١، إلا أنه جاء في عبارته، كذاب دخل المدينة وقد مات بدلا من قوله: قدم مكة، تهذيب ٧: ٥٠٣.

(2) يعني يحيى بن معين

(3) تهذيب ٧: ٥٠٤.

(4) ميزان ٢: ٢٤٣، لسان ٣: ١٢٥.

(5) ميزان ٢: ٢٤٣، لسان ٣: ١٢٥.

حوشب، فقلت: من هذا؟ قال: بعض العجم من أهل خراسان، قدم علينا، فقلت: لعلك تريد شهربن حوشب فسكت[1].

وقريب من هذا النوع ما إذا روى الراوي عن شيخ ثم سئل الشيخ عن حديث التلميذ الذي رواه عنه، أنكر الشيخ أن يكون قد حدث التلميذ ذلك الحديث أو الاحاديث. إلا أنه مما يجدر ذكره أنه ينبغي أن يكون إنكار الشيخ صريحا، كما يشترط أن يكون الراوي ـأعني التلميذـ متكلما فيه، ضعيفا فإذا اجتمعت هذه الأمور دل ذلك على كذب الراوي وعدم صدقه في دعواه.

ومن الرواة الذين أثبت الأئمة كذبهم لأنهم رووا عن مشايخ أنكروا تحديثهم بها:

الحسن بن عمارة:

قال ابن أبي حاتم، أنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إلى قال حدثنا ابن أبي رزمة، حدثنا عبدان عن أبيه عن شعبة قال: روى الحسن بن عمارة عن الحكم عن يحيى الجزار عن علي سبعة أحاديث، فلقيت ـأراه الحكمـ فسألته عنها فقال: ما حدثت بشيء منها[2].

وقال الذهبي، وقال شعبة: روى الحسن بن عمارة أحاديث عن الحكم فسألنا الحكم عنها فقال: ما سمعت منها شيئا[3].

علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن:

قال يزيد بن زريع قال حدثنا علي، عن خالد ببضعة عشر حديثا فسألنا خالدا

---

(١) تهذيب ٥ : ٢٢٠ قلت: وشهر بن حوشب هو أبو سعيد ويقال أبو عبدالله ويقال أبو عبد الرحمن الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد، من التابعين انظر ترجمته في تهذيب ٤ : ٣٦٩/٣٧٢.

(٢) الجرح ٢/١ : ٢٨.

(٣) ميزان ١ : ٥١٤.

عن حديث فأنكره ثم آخر فأنكره، ثم ثالث فأنكره فأخبرناه فقال: كذاب فاحذروه[1].

وفي رواية أخرى قال يزيدبن زريع قال: أفادني عليبن عاصم أحاديث عن خالد الحذاء فأتيت خالد الحذاء فأنكرها وما عرف منها واحدا، وأفادني عن هشامبن حسان فأتيت هشاما فسألته عنه فأنكره وما عرف[2].

وقال ابن حبان: كان شعبة يقول: أفادني علي بن عاصم عن خالد الحذاء أشياء سألت خالدا عنها فأنكرها[3].

يحيى بن عبد الحميد الحماني:

قال محمد بن إبراهيم البوشنجي حدثنا يحيى الحماني حدثنا أحمدبن حنبل قال البوشنجي، وحدثناه أحمدبن حنبل حدثنا إسحاق الأزرق عن شريك عن بيان عن قيس عن المغيرة، حديث «أبردوا بالصلاة...» الحديث، وقال حنبل، قلت لأحمد: إن ابن الحماني حدثنا عنك بهذا الحديث فقال: ما أعلم أني حدثته به، ولا أدري لعله في المذاكره حفظه، وأنكر أن يكون حدثه به. فقال المروزي، قلت لأحمد: إن ابن الحماني روى عنك حديث الاوزاعي وزعم أنه سمعه منك على باب ابن علية، فأنكر أن يكون سمعه وقال: ليس من رأسي، قلت: ادعى أن هذا على المذاكرة، فقال: وأنا علمت في أيام اسماعيل أن هذا الحديث ليس عندي -يعني- إنما أخرجه بآخره، وقال: قولوا لهارون الحمال: يضرب على حديث الحماني، وقال الأجري عن أبي داود: حدث يحيىبن عبد الحميد عن أحمد بحديث اسحاق الأزرق، فأنكره أحمد، وقال يحيى: حدثنا به على باب أسماعيلبن علية، فقال أحمد: ما سمعناه من اسحاق إلا بعد موت اسماعيل[4].

---

(١) التاريخ الكبير ٢/٣: ٢٩٠/ ٢٩١.
(٢) الجرح ١/٣: ١٩٨، مجروحين ٢: ١١٠، ميزان ٣: ١٣٦.
(٣) مجروحين ٢: ١١٠.
(٤) تهذيب ١١: ٢٢٤.

٢- قرائن يعرف بها كذب الراوي فيما يسنده وينسبه إلى شيوخه مما يعتبرون منه براء وذلك بأن يلزق بهم أحاديث ليست من حديثهم يدعيها عليهم، فقد استطاع جهابذة النقد من المحدثين كشف هذه الألاعيب وبيان زيفها وكذب نسبتها واستخدموا في ذلك طرقا منها:

أ- أن يروي الراوي كتاب شيخه فيزيد فيه، فيعمد الحفاظ الى الرجوع الى كتاب الشيخ ويستعرضونه، فلا يجدون فيه تلك الأحاديث التي انفرد ذلك الراوي بعزوها إلى كتاب شيخه، فيحكمون عليه بالكذب. وممن عرف بذلك وألحق بالكذابين:

الحسن بن علي بن صالح بن زكريا بن يحيى العدوي:

قال ابن عدي: حدثنا الحسن، حدثنا لولو بن عبد الله أبو بكر، وكان ابن طلحة[1]، قالا: حدثنا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ قال: «ما حسن الله عز وجل خلق رجل وخلقه فأطعمه النار».

قال الشيخ: وهذا الحديث باطل بهذا الاسناد، وعندنا نسخة الليث عن نافع عن ابن عمر، وما فيه شيء من هذا[2]

وقال: حدثنا الحسن، حدثنا هدبة بن همام، عن ثابت عن أنس أن أبا بكر الصديق حدثه قلت للنبي ﷺ «لو أن أحدهم نظر إلى قدميه لأبصرنا تحتها...» الحديث فقال: يا أبا بكر ما ظنك باثنين الله ثالثهما.

قال الشيخ: وهذا حديث حدّث به عفان وحبان ومحمد بن سنان عن همام، فألزقه العدوي على هدبة، وليس الحديث عند هدبة، وعندنا نسخة همام من رواية هدبة عنه عن جماعة شيوخ، وليس فيه هذا الحديث[3].

---

(١) هكذا جاءت العبارة في الكامل ولعل صوابها وكامل بن طلحة.
(٢) الكامل: ٢٦٣/أ.
(٣) الكامل: ٢٦٣/ب.

العباس بن الفضل الأزرق البصري:

قال عبد الله بن علي بن المديني، سمعت أبي وسئل عن حديث رواه عباس الأزرق عن أبي الأسود عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ استبرأ صفية بحيضة، فأنكره وقال: ليس هذا في كتب أبي الأسود، وضعف عباسا جدا[1].

محمد بن أيوب بن هشام الرازي:

قال ابن أبي حاتم: روى عن الحميدي عن ابن عيينه «جوابات القرآن» وروى عن الأصمعي، سألت أبي عنه فقال: هذا كذب، لم يكن عند الحميدي من هذا شيء، وهذا شيخ كذاب[2].

محمد بن عبد الله بن القاسم أبو الحسين الحارثي النحوي الرازي:

قال الشيرازي في الألقاب، سمعت محمدبن عبد الواحد الخزاعي يقول، سمعت منه رأي محمدبن غبد الله بن القاسم... حدثنا أبو حاتم قال: حدثنا شاذان وعفان وعارم قالوا: حدثنا شعيب عن قتادة عن أنس رضي الله عنه رفعه يوزن مداد العلماء ودم الشهداء، فيرجح مداد العلماء على دم الشهداء فعرضناه على شيخنا أبي علي بن عبد الرحيم فقال: كذب، فلم يكن عند أبي حاتم عن شاذان شيء، ولكن قولوا: حدثنا جراب الكذب في زاوية الكذب بحديث كذب[3].

ب- أن يروي الراوي عن شيخ نسخة يشاركه في سماعها رواه عدول وبمقارنة نسخة الراوي بنسخ الرواة الاخرين نجده ينفرد بأحاديث ليست موجودة في نسخ الرواة الآخرين فيعتبر الراوي قد ألزق بشيخه تلك الأحاديث وأدخلها في حديثه وهذا العمل كما سبق بيانه يعد لدى أئمة الحديث كذبا ترد به رواية مقترفه،

---

(١) تهذيب ٥: ١٢٨.
(٢) الجرح ٢/٣: ١٩٨، وانظر لسان ٥: ٨٧.
(٣) لسان ٥: ٢٢٥/٢٢٦.

وقد اتهم جماعة من الرواة بالكذب بهذا الصنيع، وعدوا من الكذابين، وممن وسم بذلك:

خالد بن عمرو القرشي الأموي السعيدي:

قال ابن عدي: له عن الليث وغيره مناكير.

أبو نعيم الحلبي، حدثنا خالدبن عمرو عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي قبيل عن أبي هريرة وابن عمر قالا: ابتاع رسول الله ﷺ من أعرابي قلائص إلى أجل فقال: أرأيت إن أتى عليك أمر الله، قال أبو بكر يقضي ديني وينجز موعدي، قال: فإن قبض؟ قال: «عمر يحذوه ويقوم مقامه لا تأخذه في الله لومة لائم» قال: فإن أتى على عمر أجله، قال: «فإن استطعت أن تموت فمت».

وبه عن يزيد عن أبي الخير عن أبي هريرة مرفوعا قال: «ألا أدلك على صدقة يحبها الله؟ قلت: بلى، قال: ابنتك مردودة عليك لا تجد ملاذا غيرك.

وبه عن يزيد عن أبي عبدالله الصنابحي عن أبي بكر مرفوعا يقول الله: «إن كنتم تريدون رحمتي فارحموا خلقي».

وبه عن يزيد، عن سالم، عن أبيه مرفوعا: يا نساء الأنصار اختضبن غمسا واختفضن ولا تنهكن، فإنه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج.

قال ابن عدي: عندي أنه وضع هذه الأحاديث، فإن نسخة الليث عن يزيدبن أبي حبيب عندي من رواية يحيى بن خالد وقتيبة، ويزيدبن موهب وزعبة، ما فيها من هذا شيء[1]

خالد بن القاسم المدائني:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن خالدبن القاسم المدائني فقال: متروك الحديث صحب الليث من العراق إلى مكة وإلى مصر، فلما انصرف كان يحدث عن

---

(١) ميزان ١: ٦٣٦، انظر تهذيب ٣: ١٠٩/ ١١٠.

الليث بالكثير فخرج رجل من أهل العراق يقال له: أحمدبن حماد الكذوا بتلك الكتب إلى مصر فعارض بكتب الليث، فإذا قد زاد فيه الكثير وغيّره، فترك حديثه[1].

وقال ابن حجر: أخرج العقيلي من طريق مجاهد بن موسى قال: رأيت خالدبن القاسم يحدث هذا بشيء، وهذا بشيء، وجاءوا بحديث الليث يعني من رواية خالد هذا إلى يونس‌بن محمد فقابلوها فإذا هي لا تتفق[2].

وقال الحاكم وأبو الحسن محمدبن أحمدبن سفيان الكوفي الحافظ: كان يدخل على الليث زاد الكوفي من حديث ابن لهيعة[3].

العباس بن الضحاك البلخي:

قال ابن حبان: روى عن عبد اللهبن عمربن الرماح، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال، قال رسول اللهﷺ، من كتب بسم الله الرحمن الرحيم، ولم يعور الهاء التي في الله كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة ورفع له ألف ألف درجة.

حدثنا محمد بن عبدوس النيسابوري بالرملة من أهل كنانة، حدثنا عباس‌بن الضحاك البلخي حدثنا عبداللهبن عمربن الرماح وهذا شيء موضوع لا شك فيه ولقد كتبت كل شيء عن ابن الرماح عن أبي معاوية عن الأعمش على الوجه، وليس هذا فيه، حدثنيه محمدبن شاذان الهاشمي حدثنا ابن الرماح، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش بتلك النسخة[4].

٣ـ قرائن تتعلق بذات الراوي تؤكد وضعه للحديث، وذلك بأن تشير إلى

---

(١) الجرح ٢/١: ٣٤٧، لسان ٢: ٣٨٤.

(٢) لسان ٢: ٣٨٤.

(٣) لسان ٢: ٣٨٤.

(٤) مجروحين ٢: ١٨٠.

سبب كذبه أو الدافع الذي حمله على اختلاق الحديث ووضعه مما لا يترك مجالا للشك في كذب الراوي.

ونظرة العلماء إلى هذه القرائن متفاوتة، فمن متوسع مفرط فيها بحيث أنه جعل كل حديث يخالف قواعد معينة في نظره موضوعا، ومن متحفظ مفرط فيها حتى أنه كثيرا ما يتوقف في أحاديث حكم أئمة الحديث عليها بالوضع بحجة عدم ظهور القرينة فيها بشكل جلي لا يبقى معه أي تطرق للشك في صحة الحديث.

ومن متوسط محقق بذل جهده، وتحرى الدقة في الحكم على الحديث بالوضع أو بالثبوت لما للحديث من أهمية وحساسية، يخشى منها الانسان أن يدخل ما ليس من الحديث فيه أو يخرج منه ما هو منه[1].

على أني سأكتفي بذكر ما اتفق عليه الأئمة من القرائن التي يعتمد عليها في إثبات الوضع في الحديث فيما يتعلق بذات الراوي دون غيرها. فمنها:

أ- إخبار الراوي عن أمر مستحيل عن نفسه، وهو وإن لم يكن فيه تصريح بالكذب في حديث رسول الله ﷺ لكن كما سبق بيانه أنه إذا عرف الراوي بالكذب في غير حديث رسول الله ﷺ، فإنه يرد حديثه الذي يرويه عن رسول الله ﷺ صيانة له من أن يؤخذ من معادن الكذب، وهذا فيما شاركه فيه الثقات. ناهيك عما تفرد به، أو خالف فيه غيره.

وقد رد أئمة النقد حديث جماعة من الرواة عرفت عنهم روايات عن أنفسهم ظاهرها الكذب لاستحالة وقوعها. منهم:

أحمد بن طاهر بن حرملة:

---

(١) فمن القسم الأول ابن بدران الموصلي، وابن الجوزي حيث حكموا على كثير من الأحاديث بالوضع لأدنى علة. ومن القسم الثاني: الامام السيوطي حيث حاول اثبات كثير من الأحاديث وأنها ترتفع عن درجة الوضع بكل وسيلة، وخاصة ما كان من الأحاديث في الكتب الستة أو طرف منها، وقبله الحافظ ابن حجر إذ صنع ذلك في كتاب القول المسدد، ومن القسم الثالث الحافظ الامام أبو بكر بن القيم في كتابه المنار وسنرى تفصيل ذلك عند الكلام على الكتب المصنفة في الموضوعات إن شاء الله تعالى.

وقد سبق ذكره وبيان قصته وكذبه(١).

محمد بن السائب الكلبي :ـ

قال الخطيب: أخبرنا محمدبن أحمدبن رزق قال، أنا عثمانبن أحمد قال: حدثنا حنبلبن اسحاق قال حدثنا يحيىبن معين قال حدثنا يحيىبن يعلى قال، قلت لزائدة: ثلاثة لا تحدث عنهم، فلم لا تروي عنهم؟ قال: ومن هم؟ قلت: ابن أبي ليلى، وجابر الجعفي، والكلبي، قال: أما ابن أبي ليلى، فبيني وبينهم ـيعني بني أبي ليلىـ حسن، فلست أذكره.

وأما جابر الجعفي فكان والله كذابا.

وأما الكلبي، فمرض مرضة، وكنت أختلف إليه، فسمعته يقول: مرضت فنسيت ما كنت أحفظه، فأتيت آل محمد ﷺ فتفلوا في فيّ فحفظت كل ما نسيت فقلت: لله علي ألا أروي عنك شيئاً بعد هذا فتركته(٢).

ويلحق بهذا فيما إذا روى الراوي حادثة أو واقعة يستحيل وقوعها، فهي لا مناص مشعرة بكذبه فيما روى، ومن ذلك ما روى البيهقي في المدخل بسنده الصحيح أنهم اختلفوا بحضور أحمدبن عبدالله الجويباري في سماع الحسن من أبي هريرة، فروى لهم بسنده إلى النبي ﷺ أنه قال: سمع الحسن من أبي هريرة(٣).

وهذا لا شك عين الكذب، إذ من المستحيل أن يقول النبي ﷺ ذلك وهذا الحديث مؤكد كذب واضعه.

ب ـ مجاراة الراوي لهوى بعض الحكام أو الرغبة فيما عندهم من عرض وذلك بأن يرى الحاكم على أمر قد لا يليق بمثله، فيضع له حديثا يقره على أمره، ويوافقه فيه على هواه، وممن وقع في مثل هذا وثبت بذلك كذبه:

---

(١) انظر مبحث على أي شيء يطلق المحدثون الكذب ص: ١٦٣ جـ ١

(٢) الكفاية: ١٩٣/ ١٩٤.

(٣) تنزيه الشريعة ١: ٦.

غياث بن ابراهيم:

قال السيوطي: غياث بن ابراهيم خبيث، وضع للمهدي في حديث «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر، فزاد فيه أو جناح»، وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام فتركها بعد ذلك، وأمر بذبحها وقال: أنا حملته على ذلك، وذكر أنه لما قام قال: أشهد أن قفاك قفا كذاب[1].

٤- قرائن تتعلق بذات المروي، إذ ترد فيه أشياء تشير إلى كذب الراوي فيما أتى، وذلك بأن تحمل العبارة الواردة، أو المعنى الذي يشير إليه الحديث تصريحا بالكذب على رسول الله ﷺ في قول شيء لم يقله، أو فعل أمر لم يفعله، أو باستحالة أن يرد على لسان رسول الله ﷺ مثل تلك المعاني أو العبارات، لأن من المسلم به أن الاسلام دين متكامل مصدره القرآن والسنة. وهما من الله تعالى، والسنة شارحة وموضحة للقرآن، فمن البديهي أن يتطابقا، ولا يتناقضا، لأن مصدرهما واحد، والتناقض موجب اختلاف المصدر.

كما أن الاسلام اعتبر العقل السليم إذ جعله مناط التكليف والخطاب، وما دام هو قد راعى العقل حق رعايته، فمن غير المعقول أن يأتي بما يخالفه فضلا عن أن يلغيه.

كذلك من المسلم به أن الله تعالى تحدى العرب بل فصحائهم عن أن يجاروا القرآن فصاحة وسلاسة، وهيأ رسوله ﷺ بأن جعله خير من ينطق بالضاد وسيد الفصحاء، فليس من المعقول أن يعجز من كانت هذه حاله من إقامة جمل قصيرة أو تصوير معنى متناولا يفوقه في ذلك من اكتسب اللغة اكتسابا، في حين أنه سيد الفصحاء سليقة وجبلة.

كل هذه القرائن تشعر بالمين الملصق به ﷺ وهو منه براء، وكم كانت نظرة الجهابذة العارفين مصيبة حينما وضعوا هذه المعايير في التفريق بين ما نسب إليه ﷺ من

---

(١) تدريب الراوي ١: ٥٥، أنظر الموضوعات ١: ٤٢، السنة قبل التدوين ٢١٧، المجروحين ١: ٥٥.

حق ومن باطل، ولذا نراهم يحكمون على راو بالكذب، ويعتبرون حديثه باطلا ويأخذون الدليل والشاهد عليه مما قال وروى، ويمكن إجمال هذه القرائن فيما يلي:

١ـ مخالفة المروى لنص القرآن:

من ذلك حديث مقدار الدنيا، وأنها سبعة آلاف سنة، وأن النبيﷺ بُعِثَ في الألف السابعة، قال ابن القيم: وهذا من أبين الكذب لأنه لو كان صحيحا لكان كل واحد عالما أنه بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وخمسون سنة والله تعالى يقول: ﴿يسألونك عن الساعة أيّان مرساها قل إنما علمها عند ربي، لا يجلّيها لوقتها ألا هو ثقلت في السموات والأرض، لا تأتيكم إلا بغتة، يسألونك كأنك حفي عنها، قل إنما علمها عند الله . . .﴾ الآية[1]. وقال تعالى ﴿إن الله عنده علم الساعة . . .﴾ الآية[2].

٢ـ مخالفة الحديث للسنة المتواترة أو الصحيحة ـمخالفة صريحة بحيث يتعذر الجمع أو الترجيح بينهما من كل وجه ولا يثبت النسخ وقد حكم أئمة الحديث على مرويات بالكذب لمناقضتهاـ صريح سنة رسول اللهﷺ الصحيحة.

فمن ذلك الأحاديث التي اختلقت في تحريم النار على من تسمى بمحمد أو بأحمد، فمن المعلوم أن النار لا يجار منها بالاسماء، وإنما تتقى بالأعمال.

قال ابن القيم في بيان القرائن التي تدل على كذب الحديث: ومنها مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بيّنة، فكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل أو ذم حق أو نحو ذلك فرسول الله ﷺ منه بريء، ومن هذا الباب، أحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار، وهذا مناقض لما هو معلوم من دينهﷺ أنّ النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالايمان والأعمال الصالحة[3].

---

(١) سورة الأعراف آية رقم: ١٨٧.
(٢) سورة لقمان آية رقم: ٣٤، انظر المنار المنيف: ٨٠.
(٣) المنار المنيف: ٥٦/ ٥٧.

٣ـ مناقضة الحديث للعقل الصحيح، وقد سلف أن الاسلام جاء ليرعى العقل ويُعْملَه، ولذا فمن غير الحق أن يغفله أو يهمله، وقد اعتبر الأئمة مما يثبت به الوضع ويعرف به كذب الراوي في حديثه إيراده لحديث يناقض العقل الصحيح ويناهضه، ويلغيه ولا يعتبره، ومما حكم عليه بالكذب لأجل ذلك:

حديث: مما خلق الله تعالى نفسه.

فقد أخرج ابن الجوزي بسنده إلى أبي هريرة قال، قيل يا رسول الله مما ربنا؟ قال: من ماء مرو، لا من أرض ولا من سماء، خلق خيلا فأجراها فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق.

وقد رواه عبد العزيزبن محمد بن أحمد بن مندة عن محمدبن شجاع فقال فيه: إن الله عز وجل خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها[1] فمن عنده مسكة من عقل يعلم بأن هذا الحديث باطل موضوع، إذ كيف يخلق قبل أن يخلق أو كيف يخلق نفسه، لكن الحمد لله على نعمة العقل بعد نعمة الاسلام.

٤ـ ومن القرائن التي أثبت بها المحدثون كذب الراوي، وعدوها شاهدا على كذب حديثه: أن يشتمل الحديث على ركة في لفظه ومعناه أو تفاهة في معناه أو في لفظه، إذا ادعى أن ذلك هو لفظ رسول الله ﷺ لاستبعاد أن يكون رواه بالمعنى. إذ من البديهي ألا تصدر الركة ممن أوتي جوامع الكلم وسخرت له البلاغة والفصاحة، ثم يصدر عنه كلام يمجه السمع ويمقته الذوق، والدين الاسلامي كله محاسن، وذلك يقتضي ألا يرد منه ما يناقض ذلك. ومن الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالوضع لركتها، ما روى ابن الجوزي بسنده عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ من صلى الضحى يوم الجمعة أربع ركعات يقرأ في كل ركعة بالحمد عشر مرات، وقل أعوذ برب الفلق عشر مرات، وقل أعوذ برب الناس عشر مرات وقل هو الله أحد عشر مرات وقل يا أيها الكافرون عشر مرات، وآية الكرسي يقرأها في كل ركعة، فإذا صلى الأربع

---

(١) الموضوعات ١: ١٠٥، اللآلي ١: ٣، تنزيه الشريعة ١: ١٣٤.

ركعات فتشهد ثم سلم ثم يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم سبعين مرة ثم يقول: استغفر الله الذي لا إله إلا هو غافر الذنوب وأتوب إليه سبعين مرة، فمن صلى هذه الصلاة وقال هذا القول على ما وصف دفع الله عنه شر الليل والنهار وشر أهل السماء وشر أهل الأرض وشر الانس وشر كل سلطان جائر وشيطان مارد والذي بعثني بالحق، لو كان عاقا لوالديه لرزقه برهما وغفر له ويقضي له سبعين حاجة من حوائج الآخرة وسبعين حاجةمن حوائج الدنيا، وذكر من هذا الجنس ثوابا طويلا لا نضيع الزمان بذكره. . . إلى أن قال: والذي بعثني بالحق إن له من الثواب كثواب إبراهيم وموسى ويحيى وعيسى، ولا يقطع له طريق ولا يغرق له متاع.

قال ابن الجوزي: وهذا موضوع على رسولﷺ ﷺ بلا شك، فلا بارك الله فيمن وضعه، فما أبرد هذا الوضع وما أسمجه، وكيف يحسن أن يقال: من صلى ركعتين فله ثواب موسى وعيسى، وفيه مجاهيل أحدهم قد عمله[1].

قال ابن القيم: وكأن هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبي واحد[2] فضلا عن أن يعطى ثواب هؤلاء الأنبياء جميعا.

إلى غير هذا من الأحاديث التي تنطق بكذبها استحالة صدورها من مشكاة النبوة لما تحمل في جنباتها من سماجة وتفاهة معنى يبرأ منها رسول اللهﷺ، ولولا خشية الإطالة لسقت منها جملة.

٥ـ ومن القرائن التي تدل على كذب الحديث ووضعه، أن يرد الحديث في الكتب بدون اسناد ويضاف إلى النبيﷺ من غير بيان الطريق إليه، والاسناد له درجة هامة فهو بمنزلة الباب في الدار أو بمنزلة السلم إلى السطح عليه تتوقف صحة الحديث، ولهذا اهتم علماء الحديث به، وردوا كل حديث خلا منه لضرورته، وقد

---

(١) الموضوعات ٢: ١١٢

(٢) المنار المنيف: ٥٠.

نبهوا كثيرا على أهميته كما جاء ذلك عن أئمتهم منهم الزهري، قال سفيان بن عيينة: حدث الزهري يوما بحديث، فقلت له: هاته بلا اسناد فقال: أرتقي السطح بلا سلم[١]؟

وقال سفيان الثوري: الاسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبم يقاتل[٢]؟

وقال شعبة: كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل[٣].

وقال عبد الله بن المبارك: الاسناد عندي من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء[٤] وقال: بيننا وبين القوم، القوائم. أي الأسناد[٥].

وقال: مَثَل الذي يطلب أمر دينه بلا اسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم[٦].

وأخرج الخطيب بسنده إلى أبي عيسى أحمد بن يحيى بن محمد بن شاذان الجوهري قال: حدثني جدي قال: سألت علي بن المديني عن اسناد حديث سقط علي فقال: تدري ما قال أبو سعيد الحداد قال: الاسناد مثل الدرج، ومثل المراقي، فإذا زلت رجلك عن المرقاة سقطت، والرأي مثل الموج[٧].

كل هذه الأقوال دفعت المحدثين إلى أنهم يتوقفون في قبول كل حديث خلا في الاسناد، واعتبروا الحديث الذي يذكر بدون اسناد في دواوين السنة حديثا ملصقا بالنبي ﷺ، إذ الاسناد من خصيصة هذه الأمة، وعليه مدار نقل آثار الرسول

---

(١) جامع التحصيل: ٧٠.
(٢) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي: ٤٢، جامع التحصيل: ٧١
(٣) الكفاية: ٢٨٣، شرح علل الحديث لابن رجب الحنبلي: ٧٩/أ، جامع التحصيل: ٧١.
(٤) م مقدمة باب الاسناد من الدين ١: ١٥، شرف أصحاب الحديث: ٤١، معرفة علوم الحديث: ٦. الالماع للقاضي عياض: ١٩٤، جامع التحصيل: ٧٢.
(٥) م. مقدمة باب بيان الاسناد من الدين ١: ١٥.
(٦) شرف أصحاب الحديث: ٤٢.
(٧) شرف أصحاب الحديث: ٤٢.

الكريمﷺ ولا يمكن بقاء أخباره بغير نقلة، لذا عدوا كل حديث ليس له اسناد هو حديث موضوع مكذوب عليهﷺ، إلا أنهم لا يصدرون هذا الحكم إلا بعد استقراء وتتبع، ولذا فإن الحكم على الحديث بالوضع لعدم وجود اسناد له قليل في كلامهم، إذ لا يصدر ذلك إلا من إمام مطلع، جامع لغالب دواوين السنة.

ومن الأحاديث التي حكم عليها بالوضع لورودها بغير اسناد:

حديث «كل الأعمال فيها المقبول والمردود إلا الصلاة علي فإنها مقبولة غير مردودة».

قال ابن حجر: لم يذكره من المخرّجين أحد، ولا ظهر له اسناد ليكون سندا معتمدا[1].

وكذلك حديث: «كنت كنزا مخفيا لا أعرف، فأحببت أن أعرف فخلقت خلقا وتعرفت إليهم فعرفوني».

قال ابن تيمية: ليس من كلام النبيﷺ، ولا يعرف سند صحيح ولا ضعيف، وتبعه الزركشي وابن حجر[2].

---

(١) اللؤلؤ المرصوع للقاوقجي: ٦٠، قال السخاوي: حديث كل الأعمال فيها المقبول والمردود.. الخ قال شيخنا: إنه ضعيف جدا، قلت: وقد سلف كون الصلاة عليهﷺ مقبولة اهـ المقاصد الحسنة: ٣٢٢، وانظر كشف الخفا ٢: ١٧٤. وقال أيضا في حرف الصاد: الصلاة على النبيﷺ لا ترد، هو من كلام أبي سليمان الداراني، ولفظه الصلاة على النبيﷺ مقبولة، وفي لفظ إن الله يقبل الصلاة على النبيﷺ، أخرجه باللفظ ابن النميري، كما بينته في القول البديع، بل في الأحياء مرفوعا، مما لم أقف عليه، وإنما هو عن أبي الدرداء من قوله إذا سألتم الله حاجة فابدأوا بالصلاة على النبي ﷺ، فإن الله أكرم من أن يسأل حاجتين فيقضي احداهما ويرد الأخرى اهـ المقاصد الحسنة: ٢٢٦، وانظر كشف الخفا ٢: ٣٩، قلت: ومع أن المعنى صحيح إلا أن الأئمة حكموا عليه بالوضع لوروده بغير سند.

(٢) المقاصد الحسنة: ٣٢٧، اللؤلؤ المرصوع: ٦١، وزاد قوله: ولكن معناه صحيح ظاهر وهو بين الصوفية دائر وقال العجلوني، وتبعه الزركشي والحافظ ابن حجر في اللآلي للسيوطي وغيرهم، وقال القاري: لكن معناه صحيح مستفاد من قوله تعالى: «وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون» أي ليعرفون، كما فسره ابن عباس رضي الله عنهما، والمشهور على الألسنة كنت كنزا مخفيا، فأحببت أن أعرف فخلقت خلقا بي عرفوني، وهو واقع كثيرا في كلام الصوفية، واعتمدوه، وبنوا عليه أصولا لهم. اهـ كشف الخفا ٢: ١٩١، وانظر الموضوعات الكبرى. الأسرار المرفوعة: ٩٣، وكذلك المصنوع: ١١٠، إلا أنه اقتصر على رد الأئمة له. علما بأن شرطه في هذا الكتاب إثبات ما ترجح وضعه فيه، قلت: وظاهر أن المعرفة ليست هي العبادة، وسياق الآية لا يشير إلى ذلك إذ قصرت العلة في خلق الجن والانس -على العبادة- ولا يقتضي أن يكون العارف عابدا. بل العكس.

٦- ومن القرائن التي يُثْبِت بها أئمة الحديث الكذب والوضع في الروايات أن يورد المتأخرون حديثا أو أحاديث لا توجد في دواوين السنة التي دونت حتى زمن استقرار كتابة الحديث فإن من الأحاديث التي يحكم عليها بالكذب أن يجاء بحديث لا يوجد في كتب الحفاظ في المحدثين، لأن خلو مجموع كتب الحديث منه دليل على عدم صدقه، فالكتب وإن لم ينفرد كل واحد منها بحصر جميع الأحاديث إلا أن مجموعها تجمع أفراد الحديث النبوي، ومما هو مسلم به أن الحديث النبوي محفوظ بحفظ الله تعالى له أيضا، إذا اعتبرنا أن الذكر مطلق الوحي أو اقتضاء إذا قصرنا الذكر على القرآن في قوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾[1].

فمجيء حديث في زمن قد استقرت فيه الأخبار ودونت في الكتب والأسفار، ويفتش فيها فلا يوجد في واحد منها، قرينة تكفي في اثبات كونه كذبا وإفكا.

قال البيهقي: فمن جاء بحديث لا يوجد عند جميعهم لم نقبله منه[2].

وقال السيوطي: وأما الآن فالعمدة على الكتب المدونة فمن جاء بحديث غير موجود فيها -أي الكتب- فهو رد عليه وإن كان من أتقى المتقين وإن كان فيها لم يتصور الرد وإن كان من أفسق الفاسقين[3]

هذه هي القرائن التي ينزلها العلماء منزلة إقرار الراوي بالوضع، ويعتبرونها وسيلة من وسائل إثبات الكذب في حديث الراوي وعدم صدقه وهي لا شك قرائن قوية يترجح بها كذب الراوي وإن كان كل واحدة منها ظنية إلا أن وجودها مع الطعن في الراوي ترجح عدم صدقه وكلما تضافرت القرائن على حديث، قويت التهمة بكذبه، حتى تبلغ في بعض الأحيان إلى درجة اليقين والله أعلم.

---

(١) سورة الحجر آية رقم: ٩.

(٢) علوم الحديث: ١٠٩.

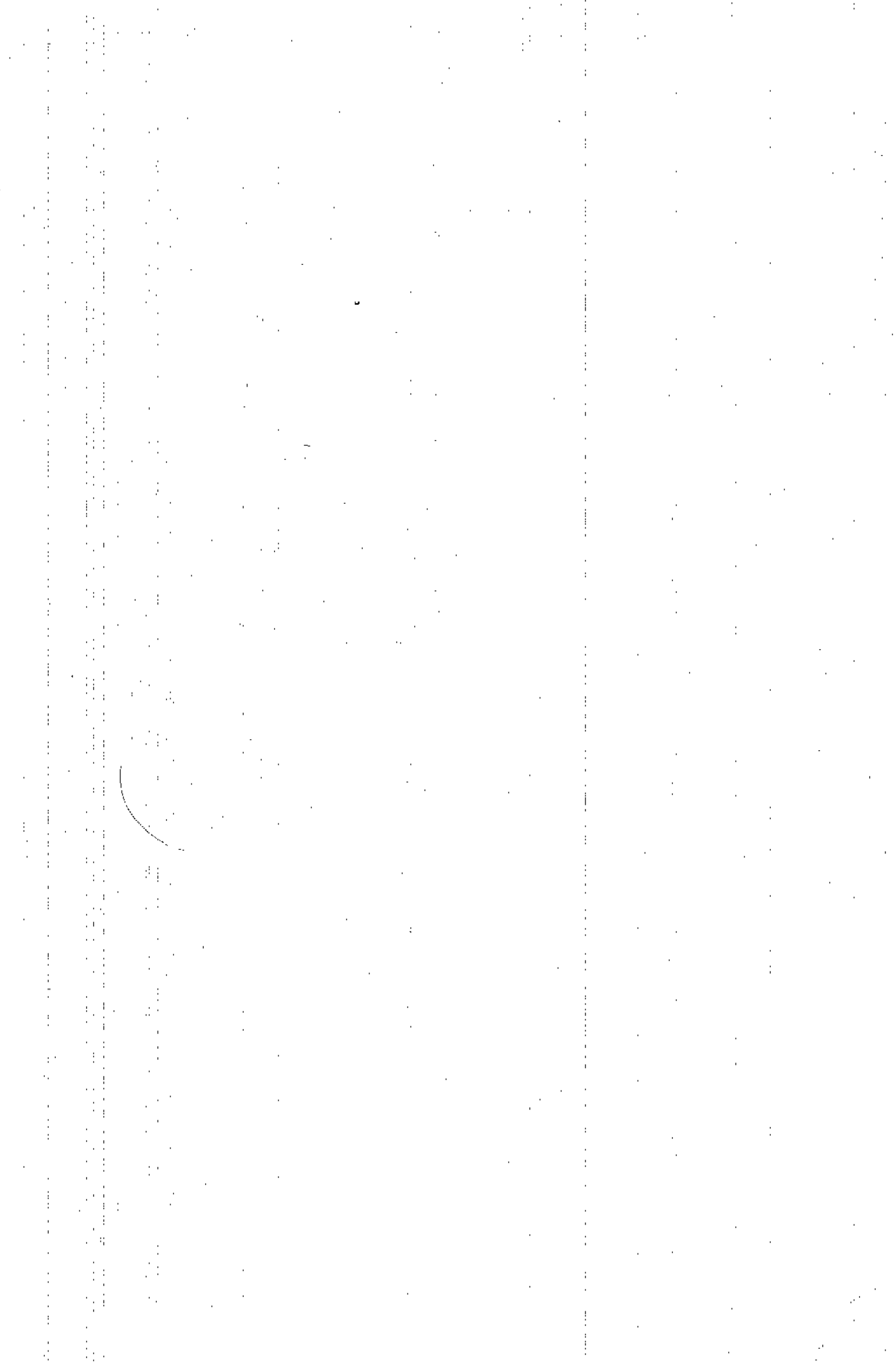
(٣) رسالة في الموضوعات لمرعي الحنبلي: ٦/أ.

«الفصــل الثالــث»

في أحكام تتعلق بالوضع والوضاعين

ويشمل المباحث الآتية:

- ما قيل في الكذب على رسول الله وحكمه.
- حكم الكاذب على رسول الله.
- هل تقبل توبة الكذاب في حديث رسول الله.
- حكم رواية الحديث الموضوع.
- متى تسوغ رواية الحديث الموضوع أو كتابته.
- حكم رواية الاسرائيليات.
- حكم العمل بالحديث الموضوع.
- إذا حكم على الحديث بأنه موضوع فهل يقتضي ذلك أن يكون كذبا في نفس الأمر أو لا؟
- هل يكتفى في الحكم على الحديث بالوضع بظاهره أو لا بد من الطعن في أحد رواته؟
- إذا حكم على حديث بالوضع فهل يكفي في إثباته أو صحته مطابقته للتجربة أو المكاشفة.



تمهيد

بعد أن تعرضت في الفصل السابق للكلام على إثبات الوضع وبدايته وأسبابه، أرى من المناسب تخصيص هذا الفصل للكلام على أحكام تتعلق بالوضع، من حيث جوازه ومنعه، ومن حيث حكم الكذب على رسول اللهﷺ، ورواية الحديث الموضوع، وهل الحكم على الحديث بالكذب يقتضي كونه كذبا في الواقع، وهل يمكن تصحيح الحديث المحكوم عليه بالوضع.

ومن حيث حكم الكاذب على رسول اللهﷺ، وهل تقبل توبة المختلق في الحديث. كل هذه المسائل أحاول أن أعرض لها في هذا الفصل بشيء من الايجاز غير المخل أو الاطناب الممل فأقول وبالله التوفيق:

١- ما قيل في الكذب على رسول الله وحكمه:

اتفق أئمة الحديث ومن يعتد برأيه على أنه لا يجوز الوضع في الحديث مهما كانت الدوافع والاسباب، إلا أنه عند الكلام على أسباب الوضع في الحديث ظهر أن جماعة وضعوا أحاديث حسبة لله تعالى، وهذا مشعر بأنهم يجيزون ذلك في رأيهم، إذ لا يمكن الاحتساب في إتيان محرم، ومن هؤلاء أبو عصمة نوح‌بن أبي مريم، وميسرةبن عبد ربه وغيرهما، كما أسلفت الكلام على ذلك[١].

كما جوز الكرامية[٢] الوضع في الحديث، وخصوا ذلك بالترغيب والترهيب[٣].

---

(١) انظر صفحة: ٢٦٣ جـ ١

(٢) أصحاب محمدبن كرام، يزعمون أن الايمان هو الاقرار والتصديق باللسان دون القلب. وأنكروا أن تكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيمانا، وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول اللهﷺ كانوا مؤمنين على الحقيقة، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والانكار باللسان. مقالات الاسلاميين ١: ٢٢٣، الفرق الاسلامية للكرماني: ٩٣/ ٩٤.

(٣) قال أبو بكر محمد بن المنصور السمعاني: ذهب الكرامية إلى جواز وضع الأحاديث على النبيﷺ فيما لا يتعلق به=

وجوز جماعة اسناد كل كلام حسن إلى رسول الله ﷺ، فقد أخرج ابن الجوزي بسنده عن طريق العقيلي إلى محمدبن سعيد[1]، قال: لا بأس إذا كان كلام حسن أن تضع له اسنادا[2].

وذكر الترمذي في العلل التي بآخر جامعه عن أبي مقاتل الخراساني أنه حدث عن عون بن أبي شداد بأحاديث طوال في وصية لقمان: فقال له ابن أخيه: يا عم: لا تقل حدثنا عون، فإنك لم تسمع منه هذا؟ فقال: يا ابن أخي، إنه كلام حسن[3].

وهذا العمل من هؤلاء خلاف ما اتفق عليه العلماء، وخرق للاجماع ممن يعتد به على منع الوضع في الحديث والكذب على رسول الله ﷺ.

وقد سوغ هؤلاء لأنفسهم ما صنعوا، وجوزوا لها الكذب على رسول الله ﷺ بأدلة توهموا أنها تبيح لهم صنعهم، وهذه الأدلة هي:

١ـ أنه جاءت روايات لحديث من كذب علي متعمدا تقيد إطلاق الوعيد الوارد في آخره، وتحمله على حالات خاصة، وهي:

أـ إذا ما أريد بالكذب إضلال الناس، ومما ورد من ذلك:

حديث البراءبن عازب قال، قال رسول الله ﷺ «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»، ثم قال بعد: «من كذب علي متعمدا ليضل الناس، فليتبوأ مقعده من النار»[4].

=حكم من الثواب والعقاب ترغيبا للناس في الطاعة، وزجرا لهم عن المعصية واغتروا بأحاديث اهـ الموضوعات ١: ٩٦، وانظر فتح المغيث ١: ٢٤٣، تدريب الراوي ١: ٢٨٣.

(١) قال السخاوي: كأنه المصلوب.

(٢) الموضوعات ١: ٤١/٤٢، فتح المغيث ١: ٢٤٥، الكشف الحثيث: ١٠

(٣) ت العلل ٥: ٧٤٣، فتح المغيث ١: ٢٤٥.

(٤) الحديث أخرجه ابن عدي قال: أنبأنا محمدبن يحيى بن سليمان المروزي قال: أنبأنا الحكم بن موسى، قال حدثنا محمدبن سالم الحرازني، عن الفزاري عن طلحةبن مصرف عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراءبن عازب قال قال رسول الله ﷺ... الحديث.

قال ابن الجوزي: وهذا لا يرويه عن طلحة غير الفزاري، وإنما كني به محمدبن مسلمة لضعفه، قال يحيى: يكتب حديث العرزمي، وقال النسائي: متروك اهـ الموضوعات ١: ٩٧.

قلت: والفزاري هو محمد بن عبيد الله بن ميسرة العرزمي الكوفي روى له ت، د، ميزان ٣: ٦٣٥/٦٣٦.

وحديث جابر قال، قال رسول اللهﷺ «من كذب علي متعمدا ليضل الناس فليتبوأ مقعده من النار»[1] وفي رواية «من كذب علي متعمدا ليحل حراما ويحرم حلالا أو يضل الناس بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»[2]

وكذلك حديث عبد الله بن مسعود أن النبيﷺ قال: «من كذب علي متعمدا ليضل به الناس فليتبوأ مقعده من النار»[3].

ونحوه حديث يعلى بن مرة[4].

وحديث عبد الله بن عمر قال، قال رسول اللهﷺ: «من قال علي كذبا ليضل الناس بغير علم، فإنه بين عيني جهنم يوم القيامة» وما قال: من حسنة فالله ورسوله يأمران بها. قال الله عز وجل ﴿إن الله يأمر بالعدل والاحسان﴾[5]

---

(١) أما حديث جابر فقد رواه ابن عدي أيضا من طريقين، قال: حدثنا بهلول‌بن اسحاق، قال حدثنا محمدبن عمروبن حبان قال: أنبأنا بقية قال: أخبرني محمد الكوفي عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال، قال رسول اللهﷺ... الحديث. وقال ابن عدي: حدثنا محمدبن عبد اللهبن فضيل الحمصي قال: حدثنا محمدبن مصفى، حدثنا بقية عن محمد الكوفي عن الأعمش... بمثله.

قال ابن الجوزي: فيها محمد الكوفي، قال ابن عدي: كان بقية يروي عن الضعفاء ويدلسهم، والكوفي مجهول وأنا لا أراه إلا العرزمي أيضا. اهـ الموضوعات ١: ٩٧.

(٢) الموضوعات ١: ٩٦/٩٧.

(٣) الحديث أخرجه ابن عدي قال: حدثنا العباس بن أحمدبن أبي محمد الحسلي قال: حدثنا محمدبن أبان، قال حدثنا يونس‌بن بكير عن الأعمش عن طلحة هو ابن مصرف من عمروبن شرحبيل عن عبد الله أن النبيﷺ قال: من كذب علي.. الحديث.

قال ابن الجوزي: فقد روى من طريق آخر وليس فيه: يضل به، قال أبو عبد الله الحاكم، وهم يونس بن بكير في هذا الحديث في موضعين، أحدهما أنه أسقط بين طلحة وعمروبن شرحبيل أبا عمار، والثاني أنه أسنده، والمحفوظ أنه مرسل عن عمروبن شرحبيل عن النبيﷺ من غير ذكر ابن مسعود اهـ الموضوعات ١: ٩٧/٩٨.

(٤) وأما حديث يعلى بن مرة فقد أورده ابن عدي قال: أنبأنا علي‌بن سعدبن بشير قال، حدثنا سهل‌بن زنجلة قال: حدثنا الصباح‌بن محارث عن عمروبن عبد اللهبن يعلى بن مرة عن أبيه عن جده قال قال رسول اللهﷺ «من كذب علي..» الحديث قال ابن الجوزي: ليس يرويه غير الصباح، قال العقيلي: الصباح يخالف في حديثه اهـ ابن الجوزي ١: ٩٧/٩٨.

(٥) الحديث أورده ابن عدي قال، حدثنا محمدبن سانح‌بن أبي عصمة الدمشقي قال: حدثنا هشام‌بن عمار قال، حدثنا محمدبن عيسى‌بن سميع قال حدثنا محمدبن أبي الزعيزعة قال، سمعت نافعا يقول: قال ابن عمر قال رسول اللهﷺ... الحديث اهـ الموضوعات ١: ٩٦.

قال ابن الجوزي: ابن أبي الزعيزعة ليس بشيء، قال البخاري: لا يكتب حديثه، وقال ابن حبان: دجال من الدجاجلة يروي الموضوعات اهـ. الموضوعات ١: ٩٧.

بـ إن الوعيد خاص بمن كذب عليه، بأن قال ساحر أو مجنون:

فقد استدلوا في ذلك بحديث يروى من أعين مولى مسلم بن عبد الرحمن رفعه قال: لما قال رسول الله ﷺ: من كذب علي متعمدا... الحديث، قالوا: يا رسول الله، نسمع منك الحديث فنزيد فيه، وننقص، فهذا كذب عليك؟ قال: لا ولكن من حدث[1] علي يقول: أنا كذاب أو ساحر[2].

جـ - إن الوعيد خاص بمن كذب على رسول الله ﷺ بقصد عيبه ﷺ أو شين الاسلام[3]:

واحتجوا لهذا بحديث عن أبي إمامة عن النبي ﷺ أنه قال: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده بين عيني جهنم» فشق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله، إنا نحدث عنك بالحديث فنزيد وننقص فقال: ليس ذاكم، إنما أعني الذي يكذب علي يريد عيبي وشين الاسلام[4].

٢- إن الكذب في الترغيب والترهيب هو كذب للشارع ﷺ لا عليه، لكونه مقويا لشريعته وليس فيه ما يخالف الحق، بل يوافقه وما يوافق الحق فكأن الرسول ﷺ قاله، وهذا النوع من الكذب لا تعلق له بالأحكام فيحظر[5].

وقد احتج لهذا الرأي بحديث يروى عن رسول الله ﷺ قال: من حدث عني حديثا هو لله رضا فأنا قلته وبه أرسلت[6].

---

(١) هكذا في الموضوعات ويظهر أنه خطأ والصواب «من كذب علي».

(٢) الحديث أورده ابن الجوزي قال: أنبأنا أبو سعد أحمد بن محمد البغدادي قال، أنبأنا عبد الوهاب بن أبي عبدالله بن منده قال أنبأنا أبي قال، أنبأنا خيثمة قال، حدثنا عمران بن بكار قال: حدثنا يزيد بن عبد ربه قال، حدثنا بقية قال حدثني ابراهيم بن أدهم قال: حدثني ابن مولى مسلم بن عبد الرحمن يرفعه قال، قال رسول الله ﷺ... الحديث، قال ابن الجوزي: اعين مجهول، ولا حجة فيه لمن يريد الوضع لأنه لو صح كان معنى قولهم: نزيد وننقص أي في الألفاظ التي لا تخل بالمعنى، وهو جائز فليس فيه مندوحة لمن يقصد الكذب عليه اهـ الموضوعات ١: ٩٥.

(٣) انظر الموضوعات ١: ٩٥، فتح المغيث ١: ٢٤٤، الكشف الحثيث: ١٠.

(٤) موضوعات ١: ٩٥.

(٥) الموضوعات ١: ٩٨، فتح المغيث ١: ٢٤٣/٢٤٤، الكشف الحثيث: ١٠، تدريب الراوي: ١: ٢٨٣.

(٦) الموضوعات ١: ٩٨.

٣ـ إن الحديث ورد لسبب خاص، وهو مقصور على سببه ولا يتعداه إلى غيره[1] :

وقد أجاب الأئمة على هذه الشبهات وفندوها وبينوا توهم المستمسكين بها بما يلي:

بالنسبة للزيادة الواردة في الحديث، والتي قيدت الكذب بقصد الاضلال ونحوه كأنه يقال ساحر أو مجنون أو الكذب بقصد عيب النبي ﷺ، أو شين الاسلام، كل هذه الزيادات لم تثبت من طريق صحيح، ولو سلم ثبوتها فإنها لا مفهوم لها، كما يقال: إن من شأن الكاذب على رسول الله ﷺ تضليل الناس ومن أمثلة التضليل أن يقال ساحر أو مجنون، كما أن الكذب على رسول الله ﷺ مهما كان فيه عيبه وشين الاسلام، إذ أنه ﷺ جاء بالدين كاملا لا نقص فيه ولا لبس، والكاذب عليه مهما كان غرضه فهو عائب له وشائن للدين إذ يرى أن الدين مفتقر لمثل كذبه، كما أن كثيرا من الأحاديث التي وضعها محتسبوها هي مما يسيء إلى الدين أكثر من إصلاحها، لا سيما الأحاديث التي جاءت مغرقة في وصف ما أعد الله لعباده في الجنة ولذائذها ومتعها وما وعد به داخلها حتى يخيل للانسان أنها لا تعدو أن تكون ملهى مقصورا على الشهوات البهيمية التي تجاوزت في أدنى حالاتها كل إسراف.

كما أجابوا على قيد ليضل به الناس ـأنه لا مفهوم لهـ وأن اللام ليست للتعليل، وإنما هي للعاقبة ـبمعنى ليصير كذبهم للاضلالـ كما في قوله تعالى ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا﴾[2] فهم لم يلتقطوه من أجل ذلك، بل التقطوه فصار لهم، وكذلك الكذب عليه ﷺ طريق لإضلال الناس وإن لم يقصد الكاذب ذلك.

وقيل: إن اللام للتأكيد بمعنى: إن الكذب عليه ﷺ مضل للناس سواء قصد به ذلك أم لا، كقوله تعالى ﴿فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس بغير

---

(١) فتح المغيث ١: ٢٤٤، قد سبق ذكر الحديث في مبحث بداية الوضع انظر صفحة:١٧٧ وما بعدها جـ١.

(٢) سورة القصص آية رقم ٨.

علم. . . ﴾ الآية[1] فافتراء الكذب على الله محرم مطلقا سواء قصد به الاضلال أم لا[2].

وأما رواية من كذب علي يقول: أنا كذاب أو ساحر، فقد عرفنا أن الرواية لم تصح لجهالة أعين الخوارزمي مع كونها مرسلة[3].

وأما رواية: ليس ذاكم، إنما أعني الذي يكذب عليّ يريد عيبي وشين الاسلام، فالرواية من مفردات محمدبن الفضل، وقد كذبه يحيى بن معين والفلاس وغيرهما، وقال أحمدبن حنبل: ليس بشيء، وإنما وضع هذا من في نيته الكذب[4].

وأجابوا عن الدليل الثاني، وهو أن الكذب في الترغيب والترهيب كذب له، وأنه لا تعلق به بالاحكام فيكون محظورا.

إن هذا جهل منهم باللسان العربي لأن عملهم هذا كذب عليه لاستوائهما في المعنى، كما أن ذلك متعلق بالأحكام، لأن أقل ما يثبت من الترغيب الندب، ومن الترهيب الكراهة. والمندوب والمكروه من الأحكام الشرعية، فيكون الكذب فيهما كذب عليه في الأحكام، هذا بالاضافة إلى انتقاصهم لهﷺ بظنهم قصور الشريعة وافتقارها إلى مثل تراهاتهم وتخليطهم كما أن في ذلك إفسادا لموازين مقادير الأعمال التي أوضحتها الشريعة الاسلامية فكثيرا ما يضعون لنوافل العبادات من الثواب والأجر ما يفوق الفرائض بكثير، بل أحيانا يفوق ثواب الأنبياء والمقربين كما سبق بيانه.

أما زعمهم أن الحديث ورد لسبب ولا يتعداه إلى غيره، فمردود من ناحيتين:

---

(١) سورة الأنعام آية ١٤٤.
(٢) فتح المغيث ١: ٢٤٤، الكشف الحثيث: ١٠.
(٣) الموضوعات ١: ٩٥.
(٤) الموضوعات ١: ٩٥.

الناحية الأولى: أن السبب الذي تعلقوا به لم يثبت، وقد سبقت الاشارة إلى ذلك[1].

الناحية الثانية: لو سلمنا ثبوت السبب، فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما هو مقرر لدى أهل الشأن.

وبهذا يظهر جليا فساد ما ذهب إليه من أجاز الوضع في الحديث مهما كان الحامل عليه.

وإذا تبين هذا فما حكم الكذب على رسول الله ﷺ، وقبل أن أخوض في تناول هذه المسألة أود الاشارة الى نقطة جديرة بالملاحظة أوردها السخاوي بقوله: وأغرب من هذا كله ما عزاه الزركشي، تبعه شيخنا لأبي العباس القرطبي صاحب المفهم قال: استجاز بعض فقهاء أصحاب الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية فيقول في ذلك، قال رسول الله ﷺ كذا، ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ولا تليق بجزالة كلام سيد المرسلين، ولأنهم لم يقيموا لها سندا صحيحا[2].

وقد أورد السيوطي هذا الكلام مجملا فقال: وقال بعض أهل الرأي فيما حكاه القرطبي: ما وافق القياس الجلي جاز أن يعزى إلى النبي ﷺ[3]، وقال البرهان الحلبي: كما استجاز بعض فقهاء الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية، وحكاية نقلية فيقول في ذلك، قال رسول الله ﷺ. كذا وكذا[4].

---

(١) انظر الفصل الثاني مبحث: متى بدأ الوضع في الحديث: ١٧٧ وما بعدها جـ ١

(٢) فتح المغيث ١: ٢٤٥.

(٣) تدريب الراوي ١: ٢٨٤.

(٤) الكشف الحثيث: وهذا القول إن ثبت فهو أمر خطير يلزم منه إعادة النظر في كافة الاحاديث التي تفرد بالاستدلال بها أصحاب هذا المذهب.

والذي يظهر لي والله أعلم، أن هذا القول فيه نظر، ولا يبعد عن أحد أمرين:

إما أن يكون الدافع إلى هذا القول التحامل والتعصب المذهبي، وهذا ما أرجو أن يكون مستبعدا خاصة من=

=أمثال أبي العباس القرطبي الذين قطعوا شوطا كبيرا في العلم والفهم وذلك كفيل بأن ينزههم عن مثل هذا التعصب الوخيم العطن، ويجعلهم مترفعين عن مثل هذا التعصب المذهبي وإما أن يكون عدم إدراك المراد من مذهب أصحاب الرأي، وتناولهم لهذه المسألة، لأن الحنفية يجعلون ما دل عليه القياس الجلي عند غيرهم مما ثبت بدلالة النص لا بالقياس، ويوردونه ضمن دلالة الألفاظ، لا في باب القياس، فهم يرون النص يدل عليه دلالته على ما ورد عليه النص بمعنى كأن النبي ﷺ قاله، لا أن النبي ﷺ قاله، قال في كشف الأسرار: (وأما الثابت بدلالة النص فما ثبت بمعنى النص لغة، لا اجتهادا ولا استنباطا مثل قوله تعالى ﴿فلا تقل لهما أف﴾ هذا قول معلوم بظاهره، معلوم بمعناه وهو الأذى). قوله بمعنى النص لغة: أي بمعناه اللغوي، لا بمعناه الشرعي، ولغة تمييز، لا اجتهادا ولا استنباطا ترادف، وهذا نفي كونه قياسا، واعلم أن الحكم إنما يثبت بالدلالة إذا عرف المعنى المقصود من الحكم المنصوص، كما عرف أن المقصود من تحريف التأفيف والنهر، كف الأذى عن الوالدين، لأن سوق الكلام لبيان احترامهما، فيثبت الحكم في الضرب والشتم بطريق التنبيه، وكما عرف أن الغرض من تحريم أكل مال اليتيم في قوله تعالى ﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما﴾ ترك التعرض لها مثبت الحكم في الاحراق والاهلاك أيضا، ولولا هذه المعرفة لما لزم تحريم التأفيف تحريم الضرب، إذ قد يقول السلطان للجلاد إذا أمره بقتل ملك منازع لا تقل له أف، ولكن اقتله لكون القتل أشد في دفع محذور المنازعة من التأفيف، ويقول الرجل: والله ما قلت لفلان: أف وقد ضربه، والله ما أكلت مال فلان، وقد أحرقه فلا يحنث، ثم إن كان ذلك المعنى المقصود معلوما قطعا كما في تحريم التأفيف فالدلالة قطعية وان احتمل أن يكون غيره المقصود كما في إيجاب الكفارة على المفطر بالأكل والشرب فهي ظنية، ولما توقف ثبوت الحكم بالدلالة على معرفة المعنى، لابد في معرفته من نوع نظر، ظن بعض أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي وغيرهم ان الدلالة قياس جلي، فقالوا: لما توقف على ما ذكرنا وقد وجد أصل كالتأفيف مثلا، وفرع كالضرب وعلة جامعة مؤثرة، كدفع الأذى يكون قياسا إذ لا معنى للقياس إلا ذلك، إلا أنه لما كان ظاهرا سميناه جليا، وليس كما ظنوا على مذهب الجمهور، لأن الأصل في القياس لا يجوز أن يكون جزءاً من الفرع بالاجماع وقد يكون في هذا النوع ما تخيلوه أصلا جزءا مما تخيلوه فرعا كما لو قال السيد لعبده: لا تعط زيدا ذرة فإنه يدل على منعه من إعطائه ما فوق الذرة، مع أن الذرة المنصوصة داخلة فيما زاد عليها، ولأنه كان ثابتا قبل شرع القياس، فعلم أنه من الدلالات اللفظية، وليس بقياس، ولهذا اتفق أهل العلم على صحة الاحتجاج به من مثبتي القياس ونفاته، إلا ما نقل عن داود الظاهري لفهم المعنى منه على سبيل القطع أو الظن (وهذا معنى يفهم منه لغة، حتى شارك فيه غير الفقهاء أهل الرأي والاجتهاد، كمعنى الايلام من الضرب، ثم يتعدى حكمه إلى الضرب والشتم بذلك المعنى، فمن حيث أنه كان معنى لا عبارة لم نسمه نصا، ومن حيث أنه ثبت به لغة لا استنباطا يسمى دلالة، وإنه يعمل عمل النص. . .).

فأما إذا كان المعنى ثابتا بالنص وعرف قطعا أن الحكم متعلق به فالحكم يدور على هذا المعنى لا غير كطهارة سؤر الهرة لما تعلقت بالطواف، وحاصل فرق المصنف أن المفهوم بالقياس نظري، ولهذا شرط في القياس أهلية الاجتهاد بخلاف ما نحن فيه لأنه ضروري بمنزلته، لأنا نجد أنفسنا ساكتة إليه في أول سماعنا هذه اللفظة ولهذا شارك أهل الرأي غيرهم فيه، فلا يكون قياسا لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط. وقوله «أنه يعمل عمل النص» أي هذا النوع وهو دلالة النص يثبت به عند المصنف ما يثبت بالنصوص حتى الحدود والكفارات وكذا عند من جعله قياسا من أصحاب الشافعي، لأنها تثبت بالقياس عندهم فأما عند من جعله قياسا من أصحابنا فلا يثبت به الحدود والكفارات لأنها لا تثبت بالقياس عندنا فهذا هو فائدة الخلاف، وإليه أشار المصنف فيما بعد، وسمعت عن شيخي قدس الله روحه، وهو كان أعلا كعبا من أن يجازف أو يتكلم من غير تحقيق أنها تثبت بمثل هذا القياس عندهم، كما ثبت بالقياس الذي علته منصوصة فعلى هذا لا يظهر فائدة الخلاف، ويكون الخلاف=

أما حكم الكذب على رسول اللهﷺ:

أجمع الأئمة على أن تعمد الكذب على رسول اللهﷺ كبيرة من الكبائر لأنه ذنب توعد فاعله بالتبؤ في النار، فقد تواتر النقل عنهﷺ قوله: من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار[1] وقولهﷺ «لا تكذبوا علي،فإنه من يكذب علي يلج النار[2]» فلا يجوز بحال من الأحوال الكذب عليهﷺ مهما كان الموجب لذلك إذ يترتب على الكذب عليه مفسدة عامة تلحق ضررا بالدين ولا تقتصر عليهﷺ لأن كل ما يتعلق به يتخذ شريعة، ولذا أشارﷺ إلى ذلك بقوله «ان كذبا علي، ليس ككذب على أحد..» الحديث[3].

٢ ـ حكم الكاذب على رسول الله ﷺ:

اتفق الأئمة وعلماء الأمة على أن الكاذب على رسول اللهﷺ متعمدا مرتكب كبيرة من الكبائر، لأقترافه إثما تُوعد فاعله بالتبوء في جهنم، وقد بالغ والد إمام الحرمين ومن تبعه فحكم بكفر من تعمد الكذب عليهﷺ كفرا يخرجه عن الملة ويبيح دمه[4] وقد خالف الجمهور في ذلك حتى أن امام الحرمين أبا المعالي الجويني، اعتبر

= لفظيا، ويؤيده ما ذكره الغزالي في المستصفى، وقد اختلفوا في تسمية هذا القسم قياسا اعترف بأنه مقطوع به، ولا مشاحة في الأسامي، فمن كان القياس عنده عبارة عن نوع من الالحاق يشمل هذه الصورة ولا مشاحة في عبارة. اهـ كشف الأسرار ١: ٧٣/٧٥.

(١) الحديث كما أشرت إلى أنه متواتر، وقد أخرجه أصحاب الكتب الستة، وانظر على سبيل المثال م. مقدمة باب تغليظ الكذب على رسول اللهﷺ حديث رقم ٣٢٢، ص١: ١٠

(٢) م. مقدمة باب تغليظ الكذب على رسول الله. حديث رقم ١: ص٩.

(٣) م. مقدمة باب تغليظ الكذب على رسول الله. حديث رقم ٤ ص١: ١٠

(٤) وممن ذهب إلى هذا الرأي والد إمام الحرمين أبو محمد الجويني من الشافعية فقال: يكفر من تعمد الكذب على رسول اللهﷺ ومال إلى ذلك الإمام ناصر الدين بن المنير من المالكية، ووجهة الرأي عنده، أن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلا لا ينفك عن استحلال ذلك الحرام أو الحمل على استحلاله، واستحلال الحرام كفر والحمل على الكفر كفر. اهـ انظر فتح الباري ١: ١٦٤، وانظر تحذير الخواص: ٦٤/٦٥ ومال إلى ذلك أبو بكر ابن العربي انظر فتح الباري ٦: ٣٨٩، كما ذهب الى القول بكفر الكاذب المتعمد أبو الفضل الهمداني شيخ ابن عقيل من الحنابلة ومال إلى ذلك الحافظ الذهبي فيما إذا كان الكذب يحل حراما أو يحرم حلالا فقال: قد ذهبت طائفة من العلماء إلى أن الكذب على النبيﷺ كفر ينقل من الملة، ولا ريب أن تعمد الكذب على الله تعالى ورسوله في تحليل حرام أو تحريم حلال كفر محض. اهـ الكشف الحثيث: ٦.

ذلك من هفوات والده[1].

والذي يظهر لي والله تعالى أعلم، أن من تعمد الكذب على رسول الله ﷺ دون أن يستحل ذلك مع علمه بحرمة الكذب والوضع عليه ﷺ، وإقراره بالمعصية، فهو فاسق مستوجب للوعيد لاقترافه كبيرة من الكبائر.

أما إذا استحل الكذب عليه ﷺ دون تأويل ولو فاسدا، ولم يعتقد حرمة الكذب عليه ﷺ فهو كافر حلال الدم لا لمجرد الكذب، بل لاستحلاله واستباحته فعل الكبيرة، ولا يقتصر ذلك على الوضع في تحريم الحلال أو تحليل الحرام، بل يتعداه إلى مطلق الكذب عليه ﷺ، ويؤيد ذلك صنيع السلف وأئمة الحديث رحمهم الله تعالى حيث استباحوا دم الكذبة على رسول الله ﷺ. قال يحيى بن معين في سويد الأنباري: هو حلال الدم[2].

وفي رواية أخرى قال: لو وجدت درقة وسيفا لغزوت سويدا الأنباري[3]

وقال سفيان بن عيينة، لما حدث معلي بن هلال عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد عن عبد الله قال: التقنع من أخلاق الأنبياء، قال ابن عيينة: إن كان لعلي أن يحدث بهذا الحديث عن ابن أبي نجيح ما احوجه أن تضرب عنقه[4].

وقال الشعبي لداود بن يزيد الأزدي، وجابر الجعفي: لو كان لي عليكما سبيل ولم أجد إلا تبرا لسبكته ثم غللتكما به[5].

وروى ابن عدي بسنده إلى حسين بن محمد بن حاتم قال: كنت مع جعفر بن الهذيل عند أبي هشام الرفاعي فأملى علينا حديث ابن ادريس، عن اسماعيل، عن

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: وفيما قاله نظر لا يخفى، والجمهور على أنه لا يكفر إلا إذا اعتقد على ذلك اهـ فتح الباري ١: ١٦٤. وقال البرهان الحلبي: وقد ضعف ذلك ولده الامام وعده من هفوات والده اهـ الكشف الحثيث: ٥

(٢) ميزان ٢: ٢٤٩، تحذير الخواص: ١١٢

(٣) ميزان ٢: ٢٥٠، تحذير الخواص: ١١٢

(٤) ميزان ٤: ١٥٣. تحذير الخواص: ١١٢/١١٣

(٥) تحذير الخواص: ١١٦، نقلا عن ابن عدي.

قيس عن جرير أتاني خبر باليمن . . . الحديث، فقال له ابن الهذيل: لا أسمعك تحدث بهذا فأصلبك[1].

إلى غير ذلك من الأقوال الواردة عنهم في كتب الجرح والتعديل والتي صرحوا فيها بإباحة دم الكذابين على رسول اللهﷺ، ومن المعلوم أنه لم يصرح أحد من العلماء بأن الكاذب على رسول اللهﷺ يقتل حدا، أو أن الكذب على رسول اللهﷺ حده القتل، فدل صنيعهم على أن إباحة دمائهم اقتضاء لتكفيرهم.

أما من استجاز الكذب على رسول اللهﷺ متأولا لذلك، ولو كان التأويل فاسدا، فإنه ترد روايته، ويستوجب الوعيد لكذبه، ولا يفسق لتعلقه بشبهة تدرأ عنه الفسق.

أما من أخطأ فكذب في الحديث أو جرى الكذب على لسانه دون أن يتعمد ذلك فإنه مخطىء ترد روايته صيانة لحديث رسول اللهﷺ ولا يستوجب الوعيد لتعلقه بالتعمد، ولا يأثم فضلا عن رميه بالفسق لأن الخطأ مرفوع عن الانسان تبعاته. وغاية ما يترتب عليه رد حديثه لأنه مشعر بعدم ضبطه. وإذا عرف حكم الكذب على رسول اللهﷺ وأن ذلك كبيرة فهل تقبل توبة مقترف هذه الكبيرة أو لا، هذا ما سأعرض له في هذا المبحث.

٣ ـ هل تقبل توبة الكذاب في حديث رسول الله ﷺ:

أ) اتفق العلماء على أن الكاذب في حديث الناس إذا تاب تقبل توبته وتصح روايته.

ب) كما اتفقوا على أن الراوي إذا كذب على رسول اللهﷺ خطأ، بأن رفع حديثا موقوفا أو أسند حديثا مرسلا أو جرى الكذب على لسانه، ثم تبين له خطؤه أو نبه إليه فتاب ورجع فإنه تقبل توبته.

قال الخطيب: فأما إذا قال: كنت أخطأت فيما رويته ولم أتعمد الكذب فإن

---

(١) تحذير الخواص: ١١٦، نقلا عن ابن عدي.

ذلك يقبل منه وتجوز روايته بعد توبته[1].

وقال القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري: إذا روى المحدث خبرا ثم رجع عنه وقال: كنت أخطأت فيه وجب قبوله لأن الظاهر من حال العدل الثقة الصدق في خبره، فوجب أن يقبل رجوعه عنه، كما تقبل روايته[2].

جـ ـ ذهب المتأخرون إلى أن الراوي إذا استجاز الكذب على رسول الله ﷺ لشبهة كالكذب عليه في الترغيب والترهيب مثلا معتقدا أن هذا لا يضر، أو كذب في حديث لضر يلحقه من عدو[3]، ثم عرف ضرر كذبه أو أمن عدوه فتاب ورجع، فإنه تقبل توبته[4].

د ـ أما من كذب عليه ﷺ متعمدا دون شبهة، أو من أخطأ فكذب عليه، أو جرى الكذب على لسانه وصمم على خطئه بعد بيان ذلك له ممن يوثق بعلمه، لمجرد عناد، فقد اختلفت وجهة نظر العلماء في قبول توبته[5].

فذهب الجمهور إلى أنه لا تقبل توبته مطلقا، وترد روايته، وإن حسنت طريقته.

وممن صرح بهذا القول: الإمام أحمد[6]، وعبدالله بن المبارك[7] وأبو بكر

---

(١) الكفاية: ١٩١.

(٢) الكفاية: ١٩١/١٩٢.

(٣) كما وقع ذلك مع الشعبي في حادثة مسجد تدمر التي يأتي ذكرها مفصلة في الباب الرابع عند الكلام على جهود العلماء في مقاومة الوضع، انظر صفحة: ٣٥٧ جـ ٣.

(٤) فتح المغيث ١: ١١٣، تدريب الراوي هامش: ٢٢١.

(٥) قال الحافظ ابن كثير: وأما من غلط في حديث فبين له الصواب فلم يرجع إليه فقال ابن المبارك وأحمدبن حنبل والحميدي لا تقبل روايته أيضا، وتوسط بعضهم فقال: إن كان عدم رجوعه إلى الصواب عنادا فهذا يلحق بمن كذب عمدا، وإلا فلا اهـ مختصر علوم الحديث: ١٠٣.

(٦) قال الخطيب: حدثت عن عبد العزيزبن جعفر الحنبلي قال: حدثنا أحمدبن محمدبن هارون الخلال، قال: أخبرنا موسى بن محمد الوراق، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن عبيد اللهبن أحمد الحلبي قال: سألت أحمدبن حنبل عن محدث كذب في حديث واحد ثم تاب ورجع قال: توبته فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يكتب حديثه أبدا. اهـ الكفاية: ١٩٠.

(٧) روى الخطيب بسنده إلى عبد العزيزبن أبي رزمة قال: قال عبد اللهبن المبارك، ومن عقوبة الكاذب أن يرد عليه صدقة. اهـ الكفاية: ١٩١

عبدالله بن الزبير الحميدي[1] وأبو بكر محمد بن عبدالله الصيرفي[2] ويحيى بن معين[3] وأبو المظفر بن السمعاني[4]، والخطيب البغدادي[5].

وهم يعنون بقبول التوبة ظهور أثرها على حديث الراوي حيث تقبل روايته ويؤخذ عنه وليس المراد بقبول التوبة هو رفع عقوبة الكذب وعفو الله تعالى وتجاوزه، فهو مما اختص الله تعالى به، ولا يمكن الحكم فيه إلا بنص، ولذا قال الإمام أحمد عندما سئل عن محدث كذب في حديث واحد ثم تاب ورجع، قال: توبته فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يكتب حديثه أبدا[6].

وذهب الامام النووي إلى أن التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ تقبل توبته مطلقا فقال في التقريب بعد أن حكى قول الصيرفي والسمعاني: قلت: هذا كله مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا ولا نقوي الفرق بينه وبين الشهادة[7].

---

(١) وكلامه أورده الخطيب بإسناده إلى بشر بن موسى قال: قال عبدالله بن الزبير الحميدي: فإن قال قائل فما الذي لا يقبل به حديث الرجل أبدا، قلت: هو أن يحدث عن رجل أنه سمعه ولم يدركه، أو عن رجل أدركه ثم وجد عليه أنه لم يسمع منه أو بأمر يتبين عليه في ذلك كذب فلا يجوز حديثه أبدا لما أدرك عليه من الكذب فيما حدث به اهـ الكفاية: ١٩١.

(٢) وقوله: كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر. اهـ التقييد والايضاح ١: ١٥١، تدريب الراوي: ٢٢١، المصباح: ١٣٤، وقال أيضا: وليس يطعن على المحدث إلا أن يقول تعمدت الكذب فهو كاذب في الأول أي في الخبر الذي رواه واعترف بالكذب فيه، ولا يقبل خبره بعد ذلك، أي مؤاخذة له بإقراره على ما قرر في الموضوع اهـ فتح المغيث ١: ٣١٢، نقلا عن الصيرفي.

(٣) روى الخطيب بسنده الى حسين بن حبان قال: قلت ليحيى بن معين: ما تقول في رجل حدث بأحاديث منكرة فردها عليه أصحاب الحديث، إن هو رجع عنها وقال: ظننتها، فأما إذا أنكرتموها ورددتموها علي فقد رجعت عنها فقال: لا يكون صدوقا أبدا، إنما ذلك الرجل يشتبه له الحديث الشاذ أو الشيء فيرجع عنه، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه لأحد فلا. فقلت ليحيى: ما يبرؤه؟ قال: يخرج كتابا عتيقا فيه هذه الأحاديث فإذا أخرجها في كتاب عتيق فهو صدق، فيكون شبه له فيها وأخطأ كما يخطىء الناس فيرجع عنها، قلت: فإن قال: قد ذهب الأصل، وهي في النسخ؟ قال: لا يقبل ذلك عنه، قلت له: فإن قال: هي عندي في نسخة عتيقة وليس أجدها؟ قال: هو كذاب أبدا حتى يجيء بكتابه العتيق ثم قال: هذا دين، ولا يحل فيه غير هذا اهـ. الكفاية: ١٩٢.

(٤) قال: من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه اهـ. مختصر علوم الحديث: ١٠١، التقييد والايضاح: ١٥١، تدريب الراوي: ٢٢٠.

(٥) قال الخطيب بعد أن أورد قول الحميدي السابق: هذا هو الحكم فيمن إذا تعمد الكذب وأقرّ به.ا هـ الكفاية: ١٩١.

(٦) الكفاية: ٧٠.

(٧) تدريب الراوي ١: ٣٣٠.

وقال في شرح صحيح مسلم بعد أن حكى قول الصيرفي: ولم أر دليلا لمذهب هؤلاء، ويجوز أن يوجه بأن ذلك جعل تغليظا وزجرا بليغا عن الكذب عليهﷺ لعظم مفسدته فإنه يصير شرعا مستمرا إلى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتها قاصرة ليست عامة، قلت: وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية، والمختار القطع بصحته في هذا وقبول روايته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة وهي الاقلاع عن المعصية والندم على فعلها، والعزم على أن لا يعود إليها فهذا هو الجاري على قواعد الشرع، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافرا فأسلم، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصيغة، وأجمعوا على قبول شهادته ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا[1].

قلت: والراجح ما ذهب إليه الجمهور، لأن في الكذب عليهﷺ مفسدة عظيمة لا تتوقف بتوبة الكاذب، بل يصير كذبه شرعا مستمرا إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب أو الشهادة على غيره، فإن مفسدتها قاصرة على من كذب عليه، وليست عامة، ويزول ضررها بتوبته.

ولأن في رد روايته صيانة لحديث رسول اللهﷺ من احتمال اختلاط حديث الراوي قبل توبته بحديثه بعدها، لا سيما وأن كذبه لا يظهر من المرة الأولى. أو لا يمكن تمييز حديثه من قبل التوبة ومن بعدها.

وأما ذكره للتوبة التي تقبل إذا توافرت فيها الشروط المذكورة فهذه يحكم فيها بتوبته فيما بينه وبين ربه، ولا تعلق لها فيما نحن بصدده، بل نص الامام أحمد على قبولها كما سلفت الاشارة إلى ذلك.

وأما قياسه التائب من الكذب على الكافر، إذا أسلم، فيه نظر، لأنه يصح للكافر التحمل إذا توافرت فيه شروطه ولا يصح له الاداء، كما أنه قد زالت كل الموانع عند أدائه بخلاف التائب من الكذب في حديث رسول اللهﷺ حيث أن تجرأه

---

(١) شرح صحيح مسلم ١: ٧٠، وانظر تدريب الراوي ١: ٣٣٠، الكشف الحثيث: ٦٠. فتح المغيث ١: ٣١٤، وقد أورد قول النووي مختصرا.

بالكذب عليهﷺ يبقى ثلمة تلحق حديثه بعد توبته وذلك تغليظا له لكذبه على رسول اللهﷺ، وزجرا بليغا لمن تسول له نفسه بذلك، وأما قوله: ولم أر دليلاً لمذهب هؤلاء، فإن لرد حديث الكاذب بعد توبته نظائر فقد رد الإمام مالك شهادة شاهد الزور بعد توبته، وقال الإمام أبو حنيفة والشافعي: إن من ردت شهادته بالفسق أو العداوة ثم تاب وحسنت حاله لا تقبل منه إعادة الشهادة لما يلحقه من التهمة في تصديق نفسه(١).

قال السيوطي: وقد وجدت في الفقه فرعين يشهدان لما قاله الصيرفي والسمعاني، فقد ذكروا في باب اللعان أن الزاني إذا تاب وحسنت توبته لا يعود محصنا، ولا يحد قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلمة عرضه، فهذا نظير الكاذب، لا يقبل خبره أبدا، وذكروا أنه لو قذف ثم زنى قبل أن يحد القاذف لم يحد، لأن الله تعالى أجرى العادة أنه لا يفضح أحدا من أول مرة، فالظاهر تقدم زناه قبل ذلك، فلم يحد له القاذف، وكذلك نقول فيمن تبين كذبه، الظاهر تكرر ذلك منه حتى ظهر لنا ولم يتعين لنا ذلك فيما روى من حديثه فوجب اسقاط الكل(٢).

هذا ما يتعلق بقبول توبة الكاذب على رسول اللهﷺ، ومن الجدير بالذكر الاشارة إلى مسألة لها تعلق بحكم الكذب على رسول اللهﷺ وهي: حكم رواية الحديث المكذوب على رسول اللهﷺ، وهذا ما سأتناوله في البحث القادم إن شاء الله تعالى:

٤ ـ حكم رواية الحديث الموضوع:

لا ينفك راوي الحديث الموضوع إما أن يكون جاهلا بأنه موضوع، وإما أن

---

(١) الكشف الحثيث: ٦/٧، فتح المغيث ١: ٣١٣.

(٢) تدريب الراوي: ٢٢١، الباعث الحثيث: ١٠٢، وانظر الكلام على قبول توبة الكاذب على رسول اللهﷺ وعدمها. علوم الحديث: ١٠٤/ ١٠٥، الكفاية: ١٩٠/ ١٩٢، التقييد والايضاح: ١٥٠/ ١٥١ تدريب الراوي: ٢٢٠/٢٢١، فتح المغيث ١: ٣١١، ٣١٤، الباعث الحثيث: ١٠١/٢٠٢، الكشف الحثيث: ٦/٧، المصباح: ١٣٣/ ١٣٤.

يكون عالما بذلك فإن روى الحديث الموضوع وهو يجهل أنه موضوع فلا إثم عليه وإن كان يعتبر مقصرا في البحث عنه لجهله، ولعدم تثبته فيما يروي.

وأما الذي يعلم أنه موضوع:

أ ـ فإما أن يرويه ليبين أنه مختلق مصنوع، فقد اتفق العلماء على جواز روايته له على هذه الحال، بل يثاب على صنيعه هذا، لأن في ذلك دفع ضرره وخطره عن المسلمين، وهو واضح في صنيع علماء الحديث وروايتهم للحديث الموضوع من أجل الاستشهاد به على غظيم ما جاء به والتعجب منه، والتنفير عنه، وهو بمثابة إظهار جرح الشاهد والحاجة إلى كشفه والابانة عنه.

ب ـ وأما أن يرويه لا بقصد بيانه وكشفه، فقد أطبق العلماء على أنه تحرم رواية الحديث الموضوع لمن علم حاله في أي معنى كان سواء كان في العقائد أو الأحكام أو الفضائل، بل اعتبروا الراوي للحديث المكذوب شريكا لواضعه في الأثم لقولهﷺ «من حدث عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[1].

وقد نقل أبو سعيد محمد الحازمي عن أحمدبن محمد الفازابادي في رسالته أنه قال: ان نقل الأحاديث الموضوعة في الاعتقادات لا يجوز قطعا، سواء اعترف بموضوعيتها أو لم يعترف، ويجوز في الأحكام الشرعية الفرعية، مع اعتراف الموضوعية، وأما في فضائل الأعمال فيجوز مطلقا، بالاعتراف أو بغدمه[2]، وهذا قول شاذ مردود على قائله، لما فيه من مخالفة صريحة لما صح عن النبيﷺ وخرق لما

---

(١) الحديث أخرجه م. مقدمة باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ١: ٩، وقوله: يرى: هو بضم الياء بمعنى الظن، وفي الكاذبين روايتان، فتح الموحدة على إرادة التثنية، وكسرها على إرادة الجمع.

(٢) مقدمة رسالة فضائل القرآن لأبي عبيد للاستاذ التيجاني جوهري: ٧٠ نقلا عن رسالة في الحديث الضعيف، وقال عقب ذلك: فإذا كان مراده جواز رواية الأحاديث الموضوعة في الفضائل فهذا خلاف جمهور العلماء، وإذا كان مراده مما اعتاد عليه بعض المحدثين القدامى، فيما قبل القرن الثاني من الاكتفاء بالأسانيد عن البيان فهذا سائغ مع عدم سلامتهم من لوم العلماء النقاد المتقنين اهـ مقدمة فضائل القرآن.

قلت: وهذا القول متفرع عن القول بجواز الوضع في الفضائل وخاصة في الترهيب والترغيب، الذي سبق بيانه وفساده وإظهار بطلانه.

أجمع عليه علماء الأمة الاسلامية من قبل ومن بعد وما أوردته إلا لأبين بطلانه.

قال الخطيب: يجب على المحدث ألا يروي شيئا من الأخبار المصنوعة والأحاديث الباطلة الموضوعة، فمن فعل ذلك باء بالاثم المبين، ودخل في جملة الكذابين، كما أخبر الرسولﷺ[1].

وقال النووي: تحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعا أو غلب على ظنه وضعه فمن روى حديثا علم أو ظن وضعه ولم يبين حال روايته ـوضعهـ فهو داخل في هذا الوعيد، مندرج في جملة الكاذبين على رسول اللهﷺ لقولهﷺ من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين[2]، وقال قبل ذلك: لا فرق في تحريم الكذب عليهﷺ بين ما كان من الأحكام وما لا حكم فيه كالترغيب والترهيب والمواعظ وغير ذلك فكله حرام من أكبر الكبائر وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم في الاجماع[3].

وقال القاضي عياض في شرح مسلم في حديث «من حدث عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» وكلامه داخل تحت حد الكذب[4].

وقال أبو جعفر الطحاوي: هو داخل في وعيد الحديث فيمن كذب على النبيﷺ[5].

وقال أبو عبد الله الحاكم: هذا وعيد للمحدث إذا حدث بما يعلم أنه كذب، وإن لم يكن هو الكاذب[6]. إلى غير ذلك من أقوال الأئمة الاعلام الذين أطبقوا على حرمة رواية الحديث الموضوع إلا إذا كان مقرونا بما يكشف زيفه ويظهر كذبه[7].

---

(١) الجامع: ١٢٧/ب/١٢٨/أ. وانظر فتح المغيث ١: ٢٣٥/٢٣٦.

(٢) شرح صحيح مسلم ١: ٧١، وانظر تحذير الخواص: ٦٩.

(٣) شرح صحيح مسلم ١: ٧٠ تحذير الخواص: ٧٠.

(٤) تحذير الخواص: ٧٠.

(٥) تحذير الخواص: ٧١.

(٦) تحذير الخواص: ٧١.

(٧) قال السيوطي: وقد أطبق على ذلك ـأي تحريم رواية الحديث الموضوعـ علماء الحديث فجزموا بأنه لا تحل رواية الموضوع في أي معنى كان إلا مقرونا ببيان وضعه بخلاف الضعيف، فإنه تجوز روايته في غير الأحكام والعقائد، =

وذهب السخاوي إلى أن المتأخرين لا يبرأون من العهدة بالاقتصار على رواية الحديث الموضوع بإسناد دون التصريح بكونه موضوعا، وإن كان المتقدمون أجازوا ذلك مع لحوق اللوم بهم، ذلك لعدم الأمن من المحظور الذي من أجله حرمت رواية الحديث الموضوع[1].

وما ذهب إليه رحمه الله تعالى متجه، لأن المتقدمين من المحدثين كانوا يعدون ذكر الاسناد نوعا من البيان بخلاف المتأخرين، لاندثار علم الجرح والتعديل ومعرفة الرجال، ولكون الغاية من الاسناد عندهم هو التبرك وإبقاء الخصوصية لهذه الأمة.

كما ذهب رحمه الله إلى أنه لا ينبغي عن بيان كذب الحديث وإظهار زيفه الاقتصار على قوله: موضوع، لاحتمال عدم معرفة الاصطلاح، وقد أشار إلى حكاية ذكر فيها أن بعض علماء العجم لم يعرف الموضوع ولا الكتب التي أفردته بالتأليف[2] وما ذكره رحمه الله تعالى بعيد ونادر.

= وممن جزم بذلك شيخ الاسلام النووي في كتابيه الارشاد والتقريب، وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة في المنهل الروي والطيبي في الخلاصة وشيخ الاسلام سراج الدين البلقيني في محاسن الاصطلاح، وحافظ عصره الشيخ زين الدين عبد الرحيم العراقي في الفتية وشرحها، والامام بدر الدين الزركشي في نكته على مختصر ابن الصلاح، وحافظ العصر قاضي القضاة شهاب الدين بن حجر في شرح النخبة، وفي نكته على ابن الصلاح اهـ باختصار وتصرف، تحذير الخواص: ٧٤/ ٧٨.

وقال الحافظ أبو الخطاب بن دحية: فتحفظوا عباد الله من مفتر يروي لكم حديثا موضوعا يسوقه في معرض الخير فاستعمال الخير ينبغي أن يكون مشروعا عن النبيﷺ، فإذا صح أنه كذب، خرج من المشروعية، وكان مستعمله من خدم الشياطين لاستعماله حديثا على رسول اللهﷺ لم ينزل به سلطان اهـ. تحذير المسلمين: ٢٥/ ٢٦ نقلا عن الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة. وانظر في الكلام على ذلك الجامع: ١٢٧/ب/١٢٨/ أ، علوم الحديث: ٨٩، تذكرة الموضوعات للفتني: ٨٠٦، تدريب الراوي: ١٧٨، تحذير المسلمين: ٢٥/ ٢٦.

(١) انظر فتح المغيث ١: ٢٣٦، قال: وكذا لا يبرأ من العهدة في هذه الأعصار بالاقتصار على إيراد اسناده بذلك لعدم الامن المحذور به، وإن صنعه أكثر المحدثين في الاعصار الماضية في سنة مائتين وهلم جرا خصوصا الطبراني وأبو نعيم وابن منده فإنهم إذا ساقوا الحديث بأسناده واعتقدوا أنهم برئوا من عهدته حتى بالغ ابن الجوزي فقال في الكلام على حديث أبي الآتي: إن شره جمهور المحدثين يحمل على ذلك، فإن من عادتهم تنفيق حديثهم ولو بالباطل، وهذا قبيح، قال شيخنا: وكان ذكر الاسناد عندهم من جملة البيان، هذا مع إلحاق اللوم لمن سمينا بسببه. اهـ.

(٢) قال السخاوي: وفي الاقتصار على التعريف بكونه موضوعا نظر، فرب من لا يعرف موضوعه، كما قدمت الحكاية فيه، والحكاية التي أشار إليها هي: وقد بلغنا عن بعض علماء العجم أنكر على الناظم قوله في حديث سئل=

٥ ـ متى تسوغ رواية الحديث الموضوع أو كتابته:

على أن هناك حالات استجاز فيها علماء الحديث كتابة ورواية الأحاديث الموضوعة، وإن لم يصرح فيها بأنها موضوعة وذلك لأسباب:

أ) إذا كتبت أو رويت بقصد معرفتها وحفظها، وخاصة إذا كان ذلك من قبل الحفاظ وأئمة النقد حتى لا يتجرأ شخص فيروجها، فمن ذلك ما رواه الخطيب بسنده إلى أبي بكر الأثرم قال: رأى أحمدبن حنبل يحيى بن معين بصنعاء في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطّلع عليه انسان كتمه فقال له أحمدبن حنبل: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة. فلو قال لك قائل إنك تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبدالله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعد انسان فيجعل بدل أبان ثابتا[١]، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك فأقول له: كذبت، إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت[٢].

وكذلك روى ابن حبان والخطيب كل بسنده إلى محمدبن رافع قال: رأيت أحمدبن حنبل في مجلس يزيدبن هارون ومعه كتاب زهير عن جابر، وهو يكتبه، قلت: يا أبا عبدالله أنت تنهانا عن جابر وتكتبه؟ قال: نعرفه[٣].

وروى الخطيب بسنده إلى أبي غسان الكوفي قال: جاءني علي بن المديني وكتب عني أحاديث اسحاق بن أبي فروة، من حديث عبد السلام بن حرب، فقلت له: ما تصنع بكتابي هذا، قال: لا تُقْلب علينا[٤].

= عنه: أنه كذب، محتجا بأنه في كتاب من كتب الحديث، ثم جاء به من الموضوعات لابن الجوزي، فعجبوا من كونه لا يعرف موضوع الموضوع اهـ فتح المغيث ١: ٢٣٥.

(١) أي ثابت البناني.

(٢) الجامع: ١٥٧/ب.

(٣) مجروحين ١: ٢٠٣، الجامع: ١٥٧/ب.

(٤) الجامع: ١٥٧/ب.

وروى كذلك بأسناده إلى وكيع قال، قال الثوري: إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه، فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه[1].

ب) إذا كان القصد من الرواية هو التعجب:

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أحمدبن سليمان الرهاوي فيما كتب إلي قال: سمعت زيدبن حباب يقول، سمعت سفيان الثوري يقول: عجبا لمن يروي عن الكلبي. قال ابن أبي حاتم: فذكرته لأبي وقلت له: إن الثوري يروي عن الكلبي. قال: كان لا يقصد الرواية عنه، ويحكى حكاية تعجبا فيعلقه من حضره ويجعلونه رواية عنه[2].

ج) إذا كان الراوي عارفا بحديث الشيخ المتهم يميز بين صدقه وكذبه فيروي عنه ما يعلم صدقه دون غيره.

فقد ذكر الذهبي عن يعلى بن عبيد قال: قال الثوري: اتقوا الكلبي؟! فقيل له: فإنك تروي عنه؟ قال: أنا اعرف صدقه من كذبه[3].

د) أن يضطر الراوي الى الرواية عن المتهم حيث ينفرد برواية حديث أو نسخة عن شيخ يكون الحديث معروفا عنده، قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثني مقاتل بن محمد الرازي، حدثنا أبو داود، حدثنا حمادبن سلمة قال: لولا الاضطرار ما حدثت عن محمدبن اسحاق[4].

وقال الذهبي، قال ابراهيم بن أبي طالب قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة[5].

وروى ابن حبان وابن عدي بسنديهما إلى وكيع قال، قلت لشعبة: مالك

---

(١) الجامع: ١٥٧/ب/١٥٨/أ.
(٢) الجرح ٢/٣: ٢٧٠
(٣) ميزان ٣: ٥٥٧.
(٤) الجرح ٢، ٢: ١٩٣، ميزان ٣: ٤٩٦.
(٥) ميزان ٢: ٢٥٠، تهذيب ٤: ٢٧٥.

تركت فلانا وفلانا ورويت عن جابر؟ قال: روى أشياء لم نصبر عليها[1].

قال الذهبي: قال يزيد بن هارون، قال شعبة: داري وحماري في المساكين صدقة إن لم يكن أبان بن أبي عياش يكذب في الحديث، قلت له: فلم سمعته منه؟ قال: ومن يصبر عن ذا الحديث، يعني حديثه عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله عن أمه أنها قالت: رأيت رسول الله ﷺ قنت في الوتر قبل الركوع[2].

قلت: أما النوعان الأولان فقد اتفق العلماء على جواز فعل ذلك عن عرف ذلك وأمن اللبس، وأما النوعان الآخران فهما محل نظر، ويغلب على الظن أنها آراء لفاعليها حيث ثبت لهم أن الحديث صحيح ولم يتمكنوا من تحمله من غير هذه الطريق، فلما أمنوا الوقوع في المحظور أجازوا لأنفسهم ذلك، والجمهور على خلاف ذلك حيث يحظرون الرواية عن الكذابين أو الأخذ عنهم مطلقا مهما كان الدافع إلى ذلك، بل يرون وجوب اسقاط حديثهم وعدم الاعتبار به، فكذب الراوي يوجب طرح حديثه. ولذا اشتهرت الرواية عنهم بترك حديث الكاذب.

روى الخطيب بسنده إلى اسحاق بن عيسى قال، سمعت ابن المبارك يقول: يُكتَب الحديث إلا عن أربعة، غلاط لا يرجع، وكذاب، وصاحب بدعة هوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه[3].

وروى أيضا بسنده إلى الحسين بن منصور قال، سئل أحمدبن حنبل عمن يُكْتَب العلم؟ فقال عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة، صاحب هوى يدعو إليه أو كذاب، فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل[4].

وروى الخطيب بسنده أيضا إلى معن بن عيسى قال: كان مالكبن أنس يقول: لا يؤخذ العلم عن أربعة وخذ عمن سوى ذلك، لا تأخذ عن سفيه معلن

---

(١) مجروحين ١: ٢٠٣، الكامل ٢٠٠/ب، ميزان ١: ٣٨١.

(٢) ميزان ١: ١١، وقال: ورواه خلادبن يحيى قال: حدثنا الثوري عن أبان اهـ.

(٣) الكفاية: ٢٢٧.

(٤) الكفاية: ٢٢٨.

بالسفه وإن كان أروى الناس ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس، إذا جرب ذلك عليه وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث[1].

فهذا الامام مالك ينهى عن الأخذ بمن يكذب في حديث الناس، فمن كان يكذب في حديث رسول الله ﷺ فيرد حديثه من باب أولى. إلى غير ذلك من أقوال الأئمة التي تصرح بأن الكذاب يجب طرح حديثه وترك روايته، وكما أسلفت: إن الكذب عندهم ليس مقصورا على من يضع متن الحديث بل يتجاوزه إلى من يركب الاسناد أو يقلبه إلى آخر الاسباب التي يطلق عليها المحدثون الكذب.

٦ ـ حكم رواية الاسرائيليات:

الاسرائيليات ج اسرائيلية، نسبة إلى بني اسرائيل، والنسبة في مثل هذا تكون لعجز المركب الاضافي لا لصدره، واسرائيل هو يعقوب عليه السلام، وبنو اسرائيل هم ابناؤه[2].

والمراد بالاسرائيليات الأخبار المتعلقة بأخبار أهل الكتاب اليهود والنصارى- التي نقلت الى المجتمع الاسلامي. وقد فهم الصحابة رضوان الله عليهم من واقعة عمر رضي الله عنه[3] منع الأخذ والرواية عن بني اسرائيل، ولذا كانوا يتحرجون من ذلك حتى أذن لهم الرسول ﷺ في الرواية عنهم وسمح لهم بالتحديث عنهم ورفع عنهم الحرج الذي حسبوه فقال ﷺ: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[4].

---

(١) الجامع: ١٩/أ.

(٢) انظر الاسرائيليات والموضوعات: ٢١/ ٢٣.

(٣) روى الامام أحمد في مسنده قال: حدثنا عبد الرزاق قال أنبأنا سفيان عن جابر عن الشعبي عن عبد الله بن ثابت قال: جاء عمر بن الخطاب إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: إني مررت بأخ لي من قريظة فكتب إليّ جوامع من التوراة ألا أعرضها عليك، قال: فتغير وجه رسول الله ﷺ قال عبد الله، فقلت له ألا ترى ما بوجه رسول الله ﷺ، فقال عمر: رضينا بالله ربا وبالاسلام دينا وبمحمد ﷺ رسولا، قال: فسرى عن النبي ﷺ ثم قال: والذي نفسي بيده لو أصبح فيكم موسى ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم، إنكم حظي من الأمم، وأنا حظكم من النبيين. اهـ ٣: ٤٧٠/ ٤٧١.

(٤) الحديث أخرجه ت. العلم. باب ما جاء في الحديث عن بني اسرائيل حديث رقم ٢٦٦٩

إلا أنه قيد الاذن بالتوقف في تصديق حديثهم أو تكذيبه، لأن ما نقل عنهم شابه الكذب والتحريف والزيادة والنقصان، ولذا منعهم من قبول رواياتهم أوردها وإنما يسار فيها سير الأخبار المحتملة للصدق والكذب، ولذا قالﷺ: «ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله ورسله فإن كان باطلا لم تصدقوه وإن كان حقا لم تكذبوه[1].

وعلى هذا سار العلماء، فوقفوا من الاسرائيليات موقف الأخبار فما ترجح صدقه بتأييد مما ورد في القرآن أو السنة قبلوه، وما ترجح لديهم أنه يناقض الوحي أو يضاده أو يخالفه ردوه. وما جاء مما لا يوافق أو يخالف توقفوا فيه، وهي في كل الأحوال لا تثبت حكما، ولا تكون مكانا للاستنباط، بل غايتها الاستئناس والاستشهاد. قال ابن كثير: ولكن هذه الأحاديث الاسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتضاد، فإنها على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته مما في أيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه مما عندنا ما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجوز حكايته لما تقدم[2].

وعلى هذا سار السلف رضوان الله عنهم يتحملون أخبار أهل الكتاب ويؤدونها دون أي حرج روى ابن عدي باسناده إلى المزني قال، قال الشافعي: قال رسول الله ﷺ: حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي قال: معناه أن الحديث عن بني اسرائيل إذا حدثت به فأديته على ما سمعته حقا كان أو غير حق لم يكن عليك حرج، والحديث عن رسول الله ﷺ لا ينبغي أن يحدث به إلا عن ثقة. وقد قال: من حدث حديثا وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين[3].

---

(١) الحديث أخرجه د. العلم. باب رواية حديث أهل الكتاب ٢: ٢٨٥/٢٨٦، خ. الأنبياء باب ما ذكر عن بني اسرائيل ٤: ٢٠٧.

(٢) تفسير ابن كثير، مقدمة ١: ٤.

(٣) تحذير الخواص: ٧١/٧٣ نقلا عن الكامل لابن عدي.

إلا أنه لما اقترن برواية الاسرائيليات كثير من الخرافات والكذب، بل أسند كثير منها عمدا أو خطأ إلى رسول اللهﷺ كان موقف العلماء منها موقف الأحاديث الموضوعة، فحظروا روايتها، وطعنوا في رواتها وحكموا على حديثهم بالكذب.

والحق أن هذا الحكم ينطبق على من أسند هذه الأخبار الى رسول اللهﷺ، وعدها من حديثه لأنه قلب أسانيدها وركبها، فالكذب ناشيء من القلب والتركيب، ومنه صدر الحكم من العلماء على حرمة روايتها، والنهي عن تحملها وأدائها، لا من جهة كونها أخبار اسرائيليات، ولهذا جاء الانكار من العلماء قال العلامة حسن صديق خان بعد أن نقل حديثا مما يرويه القصاص المولعون بالخرافات ما نصه: والأقرب في مثل هذه السياقات أنها متلقاة من أهل الكتاب مما يوجد في صحفهم كروايات كعب الأحبار ووهب سامحهما الله فيما نقلا إلى هذه الأمة من بني اسرائيل من الأوابد والغرائب والعجائب مما كان ومما لم يكن ومما حرف وبدل ونسخ[1].

أما من رواها على أنها من الاسرائيليات وأنها من أخبار الأمم السابقة وحكاياتهم وأوقفها أو قطعها على رواتها فليس في ذلك خطر ولا يلحق الراوي إثم، وإن كان الاشتغال بغيرها مما له نفع، وإليه حاجة المسلمين أولى وأجدى، والله أعلم.

٧ ـ حكم العمل بالحديث الموضوع:

سبق أن أشرت إلى أن العلماء مجمعون على أن الحديث الضعيف الذي لا ينجبر ولا يزول ضعفه لا يجوز العمل به، وهو مشعر ضمنا بأن الحديث الموضوع لا يجوز العمل به من باب أولى بل صرحوا بتحريم لازمه وهو رواية الحديث الموضوع كما سبق بيانه، وهو إجماع ضمني آخر على تحريم العمل بالموضوع، إذ الغالب من روايته وتحمله العمل به، بل جاء التصريح بتحريم العمل به، قال الزركشي عند الكلام على ثبوت الوضع بقيام البينة على الراوي: يشبه أن يكون فيه التردد في أن

(١) تحذير المسلمين: ٢٧، نقلا عن صديق حسن خان من كتابه حسن الأسوة.

شهادة الزور تثبت بالبينة مع القطع بأنه لا يعمل به[1]. بل جاء الإنكار منهم على من عمل بالحديث الموضوع، قال زيدبن أسلم: من عمل بخبر صح أنه كذب فهو من خدم الشيطان[2].

ويبنغي أن يستثنى من هذا الاتفاق القائلون بجواز الوضع في الحديث للترغيب والترهيب فهم على حسب مذهبهم يقولون بجواز العمل به، إذ لا فائدة من قولهم بجواز الوضع في الحديث لو قالوا بمنع العمل بالموضوعات.

٨- إذا حكم على الحديث بأنه موضوع، فهل يقتضي أن يكون كذبا في نفس الأمر أم لا:

الأصل أن يكون الحديث الصحيح صادقا في نفس الأمر، والحديث الموضوع كذبا في نفس الأمر، لأن الحديث إما أن يكون النبيﷺ نطق به أو لا، ولا ثالث بينهما. هذا بالنسبة للجديث في واقع الأمر إلا أن الوصول إلى هذا الحكم متعذر حيث انقطع السبيل الى معرفة صدق الحديث وكذبه في نفس الأمر بموتهﷺ مما اضطر علماء الحديث إلى وضع قواعد يحكم بموجبها على الحديث بالصحة أو الكذب، لكن هذه الأحكام هي بحسب الظاهر، لا في نفس الأمر لاعتمادها على قرائن تحف بالحديث، فتارة تغلِّب جانب ثبوته، وأحيانا ترجح جانب كذبه، وتارة يستوي في ذلك الأمران فيبقى الحدبث في دائرة الشك.

وأيضا فإن هذه القرائن التي ترجح جانب ثبوت الحديث وصحته أو تغلّب جانب وضعه وكذبه متفاوتة الدرجات، فتارة تحف الحديث قرائن قوية تقطع بصحته وثبوته، أو بكذبه ووضعه، وفي هذه الحالات يحكم على الحديث بصدقه أو بكذبه في نفس الأمر المطابق للظاهر. والقرائن التي يقطع بها على كون الحديث موضوعا في نفس الأمر كثيرة منها:

أـ تواتر النقل عن العلماء في حديث إما لفظا أو معنى بأنه موضوع مختلق على رسول

(١) تدريب الراوي: ١٨٠ نقلا عن الزركشي، وانظر تنزيه الشريعة ١: ٨

(٢) تذكرة الموضوعات للفتني: ٧ نقلا عن الرسالة.

الله ﷺ، فيكون الحديث موضوعا في نفس الأمر لأن قرينة التواتر تحيل الكذب على النقلة عادة.

ب ـ انعقاد الاجماع المعتد به على حديث بأنه موضوع على رسول الله ﷺ، فيكون موضوعا في نفس الأمر ايضا، لأن الاجماع المعتد به معصوم عن الخطأ.

جـ ـ مناقضة الحديث صراحة للقرآن والسنة الصحيحة أو العقل من كل وجه، فيحكم على الحديث بالوضع في نفس الأمر لاستحالة مناقضة السنة للقرآن أو لسنة مثلها، إذ مصدرهما واحد، كما أن من المحال مناقضة السنة الصحيحة للعقل الصحيح. فكل هذه القرائن تقطع بكذب الحديث في نفس الأمر، مع الحكم بكذبه حسب الظاهر.

أما إذا تطرق إليها ـ أي القرائن ـ الاحتمال، فإنها لا تقوى على القطع بكون الحديث موضوعا في نفس الأمر لقيام احتمال صدق الكذوب أو ضبط سيء الحفظ، أو تيقظ المغفل أو تذكر الناسي، أو سقوط عبارة من متن الحديث أخلت به، أو قصور في أداء معنى الحديث لمن روى بالمعنى كل ذلك بالاضافة الى ورع علماء الحديث وجعلهم يحكمون في الغالب على الحديث بحسب الظاهر لا في نفس الأمر.

ولقد صور شيخ الاسلام ابن تيمية هذه المسألة تصويرا بينا وإن كان تناوله لمسألة صحة الحديث يقتضي كونه صدقا فقال جوابا على سؤال: إن الصحيح أنواع، وكونه صدقا، يعني به شيئان فمن الصحيح ما تواتر لفظه كقوله «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» ومنه ما تواتر معناه كأحاديث الشفاعة وأحاديث الرؤية وأحاديث الحوض وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه وغير ذلك. فهذا يفيد العلم، ويجزم بأنه صدق، لأنه متواتر إما لفظا وإما معنى.

ومن الحديث الصحيح ما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به كما عملوا بحديث الغرة في الجنين وكما عملوا بأحاديث الشفعة وأحاديث سجود السهود ونحو ذلك، فهذا يفيد العلم، ويجزم بأنه صدق لأن الأمة تلقته بالقبول تصديقا وعملا بموجبه، والأمة لا تجتمع على ضلالة. فلو كان في نفس الأمر كذبا لكانت الأمة قد اتفقت على

تصديق الكذب والعمل به، وهذا لا يجوز عليها[1].

وذهب ابن حزم رحمه الله إلى أن الحديث المحكوم عليه بالوضع مكذوب في نفس الأمر لتلازمهما عنده فقال: إننا قد أمِنا ولله الحمد أن تكون شريعة أمر بها رسول الله ﷺ، أو ندب إليها، أو فعلها عليه الصلاة والسلام فتضيع ولم تبلغ إلى أحد من أمته، إما بتواتر، أو بنقل الثقة عن الثقة حتى تبلغ إليه، وأَمِنا أيضا قطعا أن يكون الله تعالى يفرد بنقلها من لا تقوم الحجة بنقله من العدول.

وأَمِنا أيضا قطعا أن تكون شريعة يخطىء فيها راويها الثقة، ولا يأتي بيان جلي واضح بصحة خطئه فيه، وأَمِنا أيضا قطعا أن يطلق الله عز وجل من قد وجبت الحجة علينا بنقله على وضع حديث فيه شرع يسنده إلى من تجب الحجة بنقله حتى يبلغ به إلى رسول الله ﷺ وكذلك نقطع ونبت بأن كل خبر لم يأت قط إلا مرسلا، أو لم يروه قط إلا مجهول أو مجروح ثابت الجرحة فإنه خبر باطل بلا شك موضوع، لم يقله رسول الله ﷺ إذ لو جاز أن يكون حقا لكان شرعا صحيحا غير لازم لنا لعدم قيام الحجة علينا فيه[2].

وقول ابن حزم هذا مبني على مذهبه في أن خبر الآحاد يفيد العلم اليقيني، وهو خلاف ما عليه الجمهور من العلماء من أن خبر الآحاد لا يفيد العلم بمفرده. بل لا بد من قرائن تحف به تكسبه ذلك.

٩ - هل يكتفى في الحكم على الحديث بالوضع بظاهره، أو لا بد من الطعن في أحد رواته:

يعتمد علماء النقد في الحديث في الحكم على الحديث بالوضع على قرائن تتعلق بمتنه أو سنده، وهذه القرائن يمكن إجمالها في أمرين:

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٨: ١٦/١٧.

(٢) توجيه النظر: ٢٩٠ نقلا عن ابن حزم.

١ـ تفرد الكذاب برواية لا تعرف إلا من طريقة أو متابعه مثله، أو بهالك لا يعتبر بحديثه.

٢ـ وجود النكارة في متن حديث، وذلك إما بركته، أو مناقضة للدمعنى المعروف الثابت، أو غرابته في الأمر المألوف، وحكم النقاد على الحديث المشتمل للقرينتين ظاهربين، أما إذا ظهرت في الحديث إحدى القرينتين فهنا تختلف وجهة نظرهم، ويكون الحكم في محل نظر وتردد بينهم.

فبعض النقاد لا يكتفي في الحكم على الحديث بالطعن في متنه، وإن كان يرى ذلك مسوغا للحكم بل لا بد من الطعن في أحد رواته، واتهامه بوضعه حتى ولو كان الوضع ظاهرا في متنه، وعلى هذا سار غالب المؤلفين في الموضوعات، فإنهم يوردون الحديث ويحكمون بوضعه، ويتهمون به راويا معينا، وأكثر المؤلفين التزاما لذلك ابن الجوزي، ويرى أن عدم الطعن في أحد رواة الحديث مسوغ لروايته، وقد ذكر حديث «يجيء في آخر الزمان رجل يقال له محمدبن كرام يحيي السنة والجماعة هجرته من خراسان إلى بيت المقدس كهجرتي من مكة إلى المدينة» ثم قال: هذا حديث موضوع، والمتهم به اسحاقبن محمشاذ، قال أحمدبن عليبن مهيار: كان اسحاقبن محمشاذ كذابا يضع الحديث على مذهب الكرامية، وله كتاب مصنف في فضائل محمدبن كرام كله كذب موضوع واعلم أن من شم ريح العلم يعلم أن هذه الأحاديث في مدح أبي حنيفة وابن كرام، وذم الشافعي ونحوها موضوعة، غير أنا نخاف من عامي جاهل يقول: هو في كتاب بإسناد، فلهذا نقدح في رواتها[1].

وذهب بعضهم إلى أنه يمكن الحكم على الحديث بالوضع لمعنى ينقدح في نفس الناقد عند سماعه للحديث، فتنفر عند ذكره اسماعهم، وتنكره قلوبهم، وتقشعر منه أشعارهم وأبشارهم، ولا يحتاجون إلى الطعن في أحد رواته وإلصاق التهمة به، بل ربما حكموا على الحديث بالوضع مع أن ظاهر سنده الصحة والسلامة، إلا أن هذا الحكم يختص بمن مارس الحديث وحذقه وذاق حلاوة اللفظ النبوي، وامتزج به

---

(١) الموضوعات.

دمه ولحمه، فأصبح يميز بين صحيح الحديث وسقيمه، وصوابه وباطله أو خطئه، فيقبل على الصحيح ويميل إليه بمجرد سماعه، وينفر من الحديث الموضوع أو الباطل وينكره قبل النظر في اسناده، ويستند هؤلاء فيما ذهبوا إليه إلى الحديث المروى عن النبي ﷺ «إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم قريب فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم بعيد، فأنا أبعدكم منه»[1].

وقال الربيع بن خثيم: إن للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره[2].

والظاهر والله أعلم أنه لا تنافي بين ما ذهب إليه الفريقان، فصنيع ابن الجوزي ومن دار في فلكه إنما هو زيادة في إثبات الحكم وتأكيده ودفع الاحتمال الوارد على من طعن في الرواية دون إبداء الدليل المادي، مع أن الوضع يثبت بقيام القرينة وهي النفور عند السماع والانكار بالقلب في نفس الناقد، كما أن النفور والانكار قرينة غير منضبطة لتفاوت درجة المشتغلين بالحديث وتمكنه في نفوسهم، وتمكنهم منه، فلا ينضبط الحكم، ولذا فإن ما ذهب إليه الفريق الثاني إنما هو بمثابة المؤشر الذي يسوغ التوقف في قبول الحديث والتنقيب عنه وإمعان النظر في متنه وسنده. فإذا قامت القرينة المادية على الوضع وذلك بوجود المتهم في سنده أو قيام النكارة في متنه حكم على الحديث بالوضع، أما الحكم على الحديث بالوضع بمجرد أن ينفر منه السمع أو ينكره القلب أو يقشعر منه الشعر فغير كاف في الحكم والله أعلم.

١٠- إذا حكم على الحديث بالوضع فهل يكفي في إثباته أو صحته مطابقته للتجربة أو المكاشفة:

قال القاوقجي في كتابه: اللؤلؤ المرصوع: حديث «ما من مسلم دنا من

(١) الحديث أخرجه حم ٣: ٤٩٦.
(٢) تدريب الراوي ١: ٢٧٥، وانظر المغير على الجامع الصغير: ١٠٢، ١٠٤ للوقوف على مزيد لتفصيل هذا الرأي.

إزوجته وهو ينوي إن حبلت منه أن يسميه محمداً، إلا رزقه الله ولداً ذكراً».
موضوع، قال ابن القيم: وفي ذلك جزء كله كذب[1] قلت -أي القاوقجي- لكن
جربته فوجدته كذلك، والله أعلم[2].

والحديث أورده ابن الجوزي في موضوعاته، قال: أنبأنا ابن ناصر قال، أنبأنا عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن منده قال: أنبأنا عبد الصمد بن محمد العاصمي قال، أنبأنا إبراهيم بن أحمد المستملي قال: حدثنا محمد بن أحمد بن شبيب قال: حدثنا محمد بن عتاب قال: حدثنا سليمان بن داود قال حدثنا عبثر بن الحسن قال حدثنا يحيى بن سليم الطائفي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن المسور بن مخرمة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «ما من مسلم دنا من زوجته وهو ينوي إن حملت منه أن يسميه محمداً إلا رزقه الله تعالى ذكراً، وما كان اسم محمد في بيت إلا جعل الله تعالى في ذلك البيت بركة».

قال ابن الجوزي: وهذا لا يصح، قال أبو حاتم الرازي: يحيى بن سليم لا يحتج به، وسلمان مجروح وعبثر مجهول، وقد رُوِيَ في هذا الباب أحاديث ليس فيها ما يصح[3].

وقال الذهبي: حديث موضوع وسـ

وقد أورده السيوطي في اللآلي وأقر بوضعه[5]

فالحديث كما يظهر محكوم عليه من قبل العلماء بالوضع، إلا أن قول القاوقجي: لكن جربته فوجدته كذلك مشعر بإثباته، وأنه اعتمد في ذلك على التجربة. وعلماء الحديث إنما يعتمدون في الحكم على الحديث صحة وضعفاً على قرائن تتعلق بسند الحديث ومتنه.

---

(١) المنار: ٦١.
(٢) اللؤلؤ المرصوع: ٧١.
(٣) الموضوعات ١: ١٥٧/١٥٨.
(٤) تلخيص الموضوعات: ٨٩/ب. وانظر تنزيه الشريعة ١: ١٧٤.
(٥) اللآلي المصنوعة ١: ١٠٦.

أما الاعتماد على التجربة ونحوها فهو دليل قاصر، لا سيما مع مجيء الرواية من طريق تفرد بها مجروحون أو مجهولون لو ردد الاحتمالات الكثيرة عليه، كما أن في قبول مثل هذه القرائن -أعني التجربة، أو المكاشفة ونحوهما- فتح باب يتسرب منه كثير من الموضوعات والمختلقات الى حديث رسول الله ﷺ.

كما أن أقوال بعض الحكماء وآراء لبعض الأطباء وأمثال لبعض الأدباء هي في حقيقتها صحيحة قيلت عن تجربة ودراية، نسبت إلى رسول الله ﷺ خطأ، فلو اعتمد على التجربة في صحة الحديث واثباته للزم من ذلك صحة نسبة هذه الأحاديث إلى رسول الله ﷺ وهو منها بريء. والله أعلم. ففي هذا فساد لمقاييس العلماء الذين بذلوا جهدهم وأفنوا أعمارهم في خدمة السنة النبوية، وتنقيتها من الشوائب الطفيليات التي تحاول التعلق بها، فلذا لا يمكن أن يصح حديث حكم عليه النقاد بالوضع لطعن في سنده، أو نقد في متنه بالتجربة ونحوها والله أعلم.

على أن ما وقع للقاوقجي من الموافقة لا يدل على التجربة إذ التجربة أن يتفق مع الواقع عند كل الناس. والله أعلم.

الوضع في الحديث

رسالة مقدمة للحصول على درجة العالمية «الدكتوراه»
من قسم الحديث - كلية أصول الدين - جامعة الأزهر

تأليف

الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاتة

الاستاذ المساعد ورئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
بكلية التربية - المدينة المنورة - جامعة الملك عبد العزيز

الجزء الثاني

مؤسسة مناهل العرفان
بيروت - ص.ب ١٤/٥٩٣١

مكتبة الغزالي
دمشق - ص.ب ٤٤٨

نُوقِشَتْ هٰذِهِ الرِّسَالَةُ مِنَ اللّجْنَةِ المُشَكَّلَةِ في كُلّيّةِ أُصُولِ الدِّين - جَامِعَة الأزهَر في يَومِ الأحَدِ المُوافِق ٢٨ رَمَضَان عَام ١٣٩٧هـ، وَحَصَلَتْ عَلَى تَقْدِيرِ مَرْتَبَةِ الشَرَفِ الأولى مَعَ التوصِيَةِ بالطبَاعَةِ وَالتَبَادل بَيْنَ الجَامِعَات.

الباب الثاني

في معرفة الموضوعات

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

في الكلام على معرفة الموضوعات.

الفصل الثاني:

في الكلام على النسخ الموضوعة.

الفصل الثالث:

في الكلام على الأحاديث التي حكم عليهاابن الجوزي بالوضع وهي في أحد الكتب الستة.

الفصل الأول : في معرفة الموضوعات ويشمل المباحث الآتية:

المبحث الأول: في كيفية معرفة الوضع في السند.

١ـ تعريف السند.

٢ـ أهمية الاسناد ومكانته.

٣ـ بداية الاسناد وشيوعه.

٤ـ ما يعرف به الوضع في السند.

٥ـ صور للوضع في السند.

المبحث الثاني: في كيفية معرفة الوضع في المتن.

١ـ تعريف المتن.

٢ـ كيفية وقوع الوضع في المتن.

٣ـ الضوابط التفصيلية للوضع في المتن.

٤ـ أنواع الموضوعات:

٥ـ صور للوضع في المتن.

تمهيد

تناولت في الباب السابق الكلام على مسائل تتعلق بتعريف الوضع، والألفاظ الدالة عليه، وبداية الوضع، وكيفية إثباته، وأسبابه، وأحكامه والعمل به، وروايته

وسأفرد هذا الباب للكلام على الموضوعات من حيث أسانيدها ومتونها، وكيفية معرفتها، والنسخ المحكوم عليها بالوضع والمراد منها والأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي في الكتب الستة ويقتضينا البحث إلى تقسيم هذا الباب إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في الكلام على معرفة الموضوعات.
الفصل الثاني: في الكلام على النسخ الموضوعة.
الفصل الثالث: في الكلام على الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع، وهي في بعض الكتب الستة أو أحدها وسأحاول تناول هذه المسائل بشيء من الايجاز سائلا الله تعالى التوفيق، طالبا منه العون والسداد، فأقول وبالله التوفيق.

الفصل الأول:

كيف تعرف الموضوعات.

ليس خافيا أن العلماء حينما يحكمون على حديث بالوضع إنما يقصدون به في الأصل الحكم على المتن إذ هو الغاية، وعليه مدار النزاع بينهم، وهم لا يطلقون هذا الحكم إلا إذا قامت القرينة على كذب الحديث إما تصريحا وإما تلويحا في متن الحديث، أو في سنده، أو فيهما معا، إذ هما السبيل إلى معرفة كذب الحديث ووضعه

كما سبقت الاشارة إلى ذلك في مبحث هل يمكن تصحيح الحديث المحكوم عليه بالوضع[1].

ورغبة في تناول هذا الموضوع بشيء من الاسهاب والتفصيل، فلا بد من تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : كيفية معرفة الوضع في السند.

المبحث الثاني: كيفية معرفة الوضع في المتن.

وقد سرت إلى هذا التقسيم حسب ما اعتاد عليه المحدِّثون في تناولهم المسائل الحديثية فهم يقسمون الكلام فيها إلى قسمين، قسم يتعلق بالاسناد، وقسم يتعلق بالمتن، وهذا التقسيم تبعا لتقسيم الحديث إلى سند ومتن، ولما في هذا التقسيم من توضيح للمسائل المتعلقة بكل منها مجتمعين ومنفردين، والوضع كما سرى إلى المتن، فقد سرى إلى الاسناد، وإن كان الوضع في المتن هو الأصل.

المبحث الأول: الوضع في السند:

سبق تعريف كلمة الوضع إبّان الكلام عليها في الباب الأول، ومراد المحدثين منها بما يغني عن إعادتها.

وأرى من المناسب قبل الكلام على الوضع في السند وأنواعه، تعريف السند في اللغة وفي الاصطلاح، وبيان مكانته وأهميته عند المحدثين، وبداية استعماله ومدى التزام المحدثين به:

١- تعريف السند:

السند في اللغة: هو ما ارتفع من الأرض من قبل جبل أو واد[2]، أو هو معتمد الانسان[3] وكل ما استندت إليه من جدار وغيره[4]، يقال سند إلى الشيء يسند

---

(١) انظر صفحة: ٣٣٣ جـ ١ .

(٢) تهذيب اللغة ١٢ : ٣٦٥، قال في القاموس: السند ما قابلك من الجبل وعلا من السفح. اهـ ١: ٣٠٣، انظر الافصاح: ١٠٢٣.

(٣) القاموس المحيط ١ : ٣٠٣.

(٤) توجيه النظر: ٢٥

سنودا، وأسند إليه، واستند إليه، وتساند إليه ركن إليه واعتمد عليه، ومن ذلك يقال لصك الدين وغيره سند[1].

وجمعه أسْناد[2] وقيل: السند يثنى ولا يجمع، تقول: هذا حديث له سندان، ولا يقال: هذا حديث له اسناد بوزن أوتاد كأنهم استغنوا بجمع الاسناد ـ بمعنى السند ـ عن جمعه[3].

السند في الاصطلاح:

وفي الاصطلاح: هو الاخبار عن طريق المتن[4].

وقيل: هو الطريق الموصل إلى المتن[5].

شرح التعريف ومناسبة المعنى اللغوي للمعنى الاصطلاحي:

ومعنى الاخبار عن طريق المتن، أن الحديث إنما يروى من طريق سلسلة من الرواة تبدأ بالراوي الذي يحدث بالحديث وينتهي إلى النبي ﷺ[6] كأن يقول يحيى بن يحيى الليثي، أحد رواة الموطأ: أخبرنا مالك عن نافع، عن عبدالله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال... الحديث، فقول يحيى: أخبرنا... هو سند الحديث، ويقال له: الطريق لأنه يوصل إلى المقصود وهو ـ متن الحديث ـ كما يوصل الطريق المحسوس إلى ما يقصده السالك، وقد يقال له: الوجه، تقول: هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه. أي السند[7].

---

(١) الافصاح: ١٢٠٨.

(٢) القاموس ١: ٣٠٣، وقال أو الجمع كالواحد اهـ قال الجزائري: وقد ذكر بعض اللغويين أن السند بمعانيه اللغوية لم يجمع أيضا اهـ. توجيه النظر: ٢٥.

(٣) توجيه النظر: ٢٥.

(٤) الخلاصة: ٣٠، تدريب الراوي: ٦ نقلا عن ابن جماعة والطيبي.

(٥) المعتصر من مصطلحات أهل الأثر: ١٠ للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٢٩.

(٦) انظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٢٩، وقال عجاج الخطيب في تعريف السند هو طريق المتن أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول انظر أصول الحديث: ٣٣.

(٧) توجيه النظر: ٢٥، ويقول د. العتر: هو حكاية رجال الحديث الذين رووه واحدا عن واحد إلى رسول الله ﷺ. اهـ مقدمة علوم الحديث: ١٢.

أما مناسبة المعنى اللغوي للمعنى الاصطلاحي فظاهر من قولهم: فلان سند أي معتمد، فسمى الأخبار عن طريق المتن سندا لاعتماد الحفاظ عليه في صحة الحديث وضعفه[1].

وأما على المعنى الأول: وهو ما علا وارتفع من الأرض، فكأن المسند يرفع المتن إلى قائله[2]. والمعنى الأول أدخل، وأود أن أشير إلى أن كثيرا من المحدثين يستعملون كلمة الاسناد بمعنى السند، وهي مصدر للفعل أسند، أو اسم مصدر للفعل سند، فعلى الأول لا تثنى ولا تجمع، وعلى الثاني تثنى وتجمع فيقال: هذا حديث له اسنادان، وهذا الحديث له أسانيد، وعليه يحمل استعمال المحدثين له بمعنى السند[3].

ومعناه لغة: مطلق الاخبار، وفي العرف: هو رفع الحديث إلى قائله[4] فيتساوى في المعنى مع السند لأن في كلٍ رفعَ الحديث وعزوه إلى قائله.

وقد أشار ابن جماعة والطيبي إلى استعمال العلماء لهما بمعنى واحد[5].

ووجه ذلك أن الرفع والأخبار والحكاية بمعنى الحدث، وأن الطريق هم الرواة، وكلاهما يعتمد عليه الحفاظ في صحة الحديث وضعفه[6].

---

(١) الخلاصة: ٣٠، تدريب الراوي: ٦ نقلا عن ابن جماعة، المعتصر: ١٠، توجيه النظر: ٢٥.

(٢) قال ابن جماعة: وأخذه إما من السند وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل لأن المسند يرفعه إلى قائله اهـ. تدريب الراوي: ٥.

(٣) توجيه النظر: ٢٥.

(٤) المختصر: ١٦.

(٥) قال ابن جماعة: المحدثون يستعملون السند والاسناد بشيء واحد تدريب الراوي: ٥، وقال الطيبي: الاسناد رفع الحديث إلى قائله وقال عبدالله بن المبارك الاسناد من الدين، ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء وهو يقصد به السند فعلى هذا السند والاسناد يتقاربان في معنى الاعتماد اهـ الخلاصة: ٣٠، وانظر المعتصر: ١٠.

(٦) المختصر: ٢٥، وقال قبل ذلك: الاسناد لغة، هو مطلق الأخبار واصطلاحا هو رفع الحديث إلى قائله، وقيل: هو الاخبار عن طريق المتن، وقيل: هو: حكاية طريق المتن وهذه التعريفات متقاربة في المعنى، وقيل: هو الطرق الموصلة إلى المتن والطريق هم الرجال والرواة، وذكر ابن جماعة أن رفع الحديث اسناد، وأن الاخبار عن طريق المتن سند، وذكر السخاوي أن الطريق الموصلة إلى المتن أشبه بالاسناد، وقال الشيخ زكريا: والمحدثون يستعملونها بشيء واحد اهـ.

٢ـ أهمية الاسناد ومكانته:

يتجلى من تعريف الاسناد، أهميته ومكانته لدى علماء الحديث، فهو يمثل شطر الحديث إذ الحديث سند ومتن، والسند بمثابة الدعامة التي يعتمد عليها ويتوقف عليه غالبا قبول الحديث أو رده، ولذا جعله ابن المبارك بمثابة القوائم فقال: بيننا وبين القوم القوائم[١] ـيعني الاسنادـ فاعتماد المحدثين على الاسناد كاعتماد الحيوان على القوائم بحيث يتوقف القبول عليها كما يتوقف نهوض الحيوان على قوائمه. بل جعله بعضهم بمثابة السلاح حيث لا غنى للمقاتل عنه، قال سفيان الثوري: الاسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فيم يقاتل[٢]؟

ويرى البعض أن طلب الاسناد والتفتيش عنه أمر ديني يلزم كل مشتغل بالحديث الأخذ به لما فيه من حفظ الشريعة من الخلط والدس، قال ابن المبارك: الاسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء[٣].

قال الحاكم متعقبا: فلولا الاسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الاسلام ولتمكن أهل الالحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد كانت بتراء[٤].

= وقال عجاج الخطيب: الاسناد هو رفع الحديث إلى قائله والسند بيان طريق المتن برواية الحديث مسندا، وقد يستعملون السند والاسناد بمعنى واحد، وقلما يقولون: هذا الحديث يروى بأسناد ـجمع سندـ صحيحة، بل يقولون بأسانيد ـجمع أسنادـ اهـ أصول الحديث: ٣٣، وقال د. العتر: وقد يطلق أحدهما أي السند والاسناد، على الآخر كما أنهما قد يطلقان على رجال الحديث أنفسهم ويعرف المراد بالقرائن اهـ مقدمة في علوم الحديث: ١٢.

قلت: وهذا التعريف للاسناد المقيد بالحديث، اما إذا أطلق الاسناد او اضيف إليه العلم بأن يقال علم الاسناد فله تعريف آخر، وهو علم يُبْحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه من حيث صفات رواته وصيغ أدائهم ليعمل به أو يترك اهـ انظر توجيه النظر: ٤٩.

(١) أخرجه م. المقدمة. باب بيان أن الاسناد من الدين ١: ١٥.

(٢) مجروحين ١: ١٩، شرف أصحاب الحديث: ٤٢، المختصر: ١٧.

(٣) م. مقدمة. باب بيان أن الاسناد من الدين ١: ١٥، معرفة علوم الحديث: ٦.

(٤) معرفة علوم الحديث: ٦.

كما اشتهر النقل عن محمدبن سيرين[1]، وأنس بن سيرين[2] والضحاك بن مزاحم[3] وعقبة بن نافع[4] قولهم «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم».

فهم لم يكتفوا في حث طلابهم على مجرد الالتزام بالاسناد، بل لا بد من التثبت في الأخذ والاعتماد على الثقات في التحمل.

وقال مالك بن أنس: إن هذا العلم هو لحمك ودمك، وعنه تسأل يوم القيامة، فانظر عمن تأخذه[5].

وقال زائدة: إن هذا العلم دين فانظروا من تودعونه[6] فزائدة لم يكتف في طلبه بالتحمل عن الثقة بل لا بد له عند الاداء أن يتخير من هو أهل للتحمل من حيث العدالة والضبط كما يتخير الانسان الأمين لودائعه.

بل جعل بعضهم الاسناد بمثابة الشهادة، فلا يقبل إلا من ثقة، ويشترط في الشاهد التحري والدقة قال سفيان: الاسناد في الحديث بمنزلة الشهادة[7] فكذلك يلزم الراوي أن يكون ثقة ضابطا متحريا. وقال عبدالله بن المبارك: سمعت أبا نعيم الفضل بن دكين يقول: إنما هي شهادات، وهذا الذي نحن فيه -يعني الحديث- من أعظم الشهادات[8] إلى غير ذلك من الآثار التي تدل على مكانة الاسناد وأهميته في علم الحديث وروايته، ولذا جاء عنهم أيضا: أن الحديث الذي يخلو من الاسناد، لا يعتبر مهما كان قائله.

قال شعبة: كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل

---

(١) المحدث الفاصل للرامهرمزي: ٤١٤.
(٢) المحدث الفاصل: ٤١٤/ ٤١٥.
(٣) المحدث الفاصل: ٤١٥.
(٤) المحدث الفاصل: ٤١٥.
(٥) المحدث الفاصل: ٤١٦.
(٦) المحدث الفاصل: ٤١٦.
(٧) الجامع: ١٦٠/ب.
(٨) الجامع: ١٦٠/ب.

قال ابن المبارك[1]: مثل الذي يطلب أمر دينه بلا سند كمن يرتقي السطح بغير سلم[2].

وقال الشافعي: مثل من يطلب الحديث بلا اسناد، كمثل حاطب ليل ربما احتطب في حطبه الأفعى[3] إلى غيرها من الآثار التي تدل على عنايتهم بالاسناد واهتمامهم به.

والاسناد بنقل الثقة عن مثله إلى النبي ﷺ، خصوصية لهذه الأمة المحمدية، امتازت به عن سائر الأمم؛ فإن اليهود ليس لهم إلى نبيهم إلا الاسناد المعضل ولا يقربون به إلى موسى عليه السلام قربنا لنبينا ﷺ، بل الانقطاع بينهم وبينه بأكثر من ثلاثين نفساً، فغاية أسانيدهم تبلغ إلى شمعون ونحوه.

أما النصارى فلا يعرفون الاسناد إلا ما يقال في تحريم الطلاق[4].

وقد اهتم علماء الحديث بهذه الخصوصية، وأولوها العناية الفائقة التامة التي كان من ثمارها حفظ حديث رسول الله ﷺ على مر الدهور والأزمنة، كما جاء عنه دون أن يشوبه دخل أو دخن وفيما يلي سأتناول مبحث بداية الاسناد وشيوعه لدى المحدثين، كبرهان على تلك العناية وذلك الاهتمام:

٣- بداية الاسناد وشيوعه:

أ) ذهب كثير من الباحثين إلى أن الاسناد بدأ عقب قيام الفتنة مستندين في ذلك إلى قول ابن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الاسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا:

---

(١) الكفاية ٢٨٣، شرح علل الترمذي لابن رجب: ٧٩/١.

(٢) المختصر: ١٧.

(٣) المختصر: ١٧.

(٤) المختصر: ١٧، قال محمد بن حاتم بن المظفر: أن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالاسناد، وليس لأحد من الأمم قديمها وحديثها اسناد موصول، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والانجيل وبين ما ألحقوا بكتبهم من الأخبار التي اتخذوها عن غير الثقات، وهذه الأمة الشريفة زادها الله شرفا بنبيها، إنما تنص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقصر، ثم يكتبون الحديث عن عشرين وجها وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل ويضبطوا أحرفه ويعدوه عدا. اهـ. المختصر: ١٧/ ١٨.

سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم[1]، إلا أنهم اختلفوا في المراد بالفتنة إلى أقوال أجملها فيما يلي:

١ - ذهب الدكتور أكرم ضياء العمري ومن نحى نحوه إلى أن المراد بالفتنة التي أودت بقتل عثمان الخليفة الراشد رضي الله عنه، وفي ذلك يقول: وقد بدأ الاهتمام بالاسناد والسؤال عنه في فترة مبكرة وذلك في أعقاب الفتنة التي بدأت منذ خلافة عثمان رضي الله عنه وأدت إلى التمزق والانفلاق الضخم في كيان المجتمع الاسلامي وظهور الأهواء السياسية المتعارضة، والاراء المتعصبة المتدافعة مما أدى إلى ظهور الكذب في الحديث. . . وهكذا اعتبر ابن سيرين الفتنة زمن عثمان بداية السؤال عن الاسناد لظهور الوضع وبروز الانشقاقات عن الجماعة حيث عبر ابن سيرين عن المنشقين باسم أهل البدع[2].

٢ - وزعم شاخت أن المراد بالفتنة هي فتنة قتل الوليدبن يزيدبن عبد الملكبن مروان، واعتماده في ذلك أن ابن جرير الطبري ذكر قيام الفتنة في حوادث سنة ١٢٦ هـ[3].

٣ - وذهب روبسون إلى أن المراد بالفتنة هي فتنة ابن الزبير، وقد استند في تفسيره هذا إلى ما رواه الامام مالك في موطأه حيث ذكر فتنة ابن الزبير[4].

---

(١) م مقدمة - باب بيان أن الاسناد من الدين ١: ١٤.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٢٩/ ٣٠.

(٣) والنص الذي اعتمد عليه هو قول ابن جرير: وفي هذه السنة أي سنة ١٢٦ هـ اضطرب حبل بني مروان وهاجت الفتنة، ذكر الخبر عما حدث فيها من الفتن اهـ تاريخ الطبري ٧: ٢٦٢، وقد لخص الدكتور أكرم ضياء العمري قول شاخت فقال: وقد رأى شاخت أن المقصود ليس الفتنة زمن عثمان، بل فتنة مقتل الوليدبن يزيد معتمدا على التوافق في استعمال كلمة الفتنة بين قول ابن سيرين ونص ورد في الطبري حيث قال في حوادث سنة ١٢٦هـ: اضطرب أمر بني مروان وهاجت الفتنة، وقد جر هذا الافتراض شاخت إلى اعتبار كلام ابن سيرين موضوعا عليه، لأنه توفي سنة ١١٠ أي قبل الفتنة اهـ بحوث في تاريخ السنة: ٣٠.

(٤) أخرج مالك في الموطأ قال: عن نافع عن عبد اللهبن عمر أنه قال حين خرج إلى مكة معتمرا في الفتنة: إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ، فأهل بعمرة من أجل أن رسول الله ﷺ أهل بعمرة عام الحديبية، ثم أن عبدالله نظر في أمره فقال: ما أمرهما إلا واحد، ثم التفت إلى أصحابه فقال ما أمرهما إلا واحد، ثم التفت إلى أصحابه فقال ما أمرهما إلا واحد، أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة، ثم نفذ حتى جاء البيت فطاف =

ب) وذهب البعض الأخر من الباحثين إلى أن الاسناد إنما بدأ في الربع الأخير من القرن الأول، وأول من عرف الاسناد واستعمله هو الزهري، ويمثل هذا القول سزكين[1]. وكايتاني[2] وقد حكاه هوروفتس عن روبسون[3].

وقد اعتمد القائلون بهذا المذهب على ما روى عن مالك قال: أول من اسند الحديث ابن شهاب[4] فقول مالك نص في أن الزهري هو أول من استخدم الاسناد في الحديث.

هذه أهم الأقوال المنقولة عن الباحثين في بداية استعمال الأسناد واستخدامه، وبإمعان النظر في هذه الأقوال، وتشخيص البصر في الأمر وتصويبه يبدو لي والله تعالى أعلم: أن الاسناد بدأ استعماله قبل ذلك بكثير فقد بدأ مع بداية رواية الحديث، ورواية الحديث وجدت منذ حياة النبي ﷺ حيث كان الشاهد يبلغ الغائب، وحيث كان الصحابة رضوان الله عليهم يتناوبون في حضور مجلسه ثم ينقل كل منهم للآخر ما سمع من رسول الله ﷺ[5] فكان الصحابي رضي الله عنه إذا سمع من رسول

= طوافا واحدا ورأى ذلك مجزيا عنه وأهدى. اهـ ط. الحج. باب ما جاء فيمن أحصر بعد وحديث رقم ٩٩. فحمل روبسون الفتنة في كلام ابن سيرين على فتنة الزبير، وحجته في ذلك أن ابن سيرين عاصر فتنة ابن الزبير، فيحمل كلامه عليها وقد أوجز الدكتور العمري مذهبه فقال: وذهب إلى أن المقصود فتنة ابن الزبير في حدود سنة ٧٢هـ عندما أعلن نفسه خليفة، ويستند روبسون على اطلاق مالك كلمة الفتنة على حركة ابن الزبير، وهذا التفسير في رأيه يتفق مع عمر ابن سيرين الذي كانت ولادته سنة ٣٣ هـ مما يجعله عند حدوث فتنة ابن الزبير بعمر يمكنه من الكلام بإدراك واطلاع عما حدث في هذه الفترة. اهـ بحوث في تاريخ السنة: ٣٣.

(١) وقد ذكر رأيه أكرم ضياء العمري في بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٣٤.

(٢) انظر مذهبه في بحوث في تاريخ السنة: ٣٤.

(٣) قال أكرم ضياء العمري: وأما رأي هوروفتس الذي خصه روبسون فهو يتفق مع رأي كايتاني الذي يعتقد أن الاسناد لم يكن موجودا قبل سنة ٧٥هـ، وقد تابعهما في ذلك سزكين عندما قرر أن الاسناد بدأ بالزهري إلا أن روبسون يعود فينقل في موضع اخر رأي هوروفتس أيضا في أن الاسناد بدأ قبل الزهري. بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٣٤.

(٤) مقدمة الجرح: ٢٠، وانظر بحوث في تاريخ السنة: ٣٢.

(٥) من ذلك ما أخرج الامام البخاري في صحيحه قال: حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أبوعبدالله وقال ابن وهب أخبرنا يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبدالله بن أبي ثور عن عبدالله ابن عباس عن عمر قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، وسلم ينزل يوما وأنزل يوما فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل =

اللهﷺ قولا، أو رأى فعلا وأراد أن يبلغه غيره قال: سمعت رسول اللهﷺ يقول. . . ، أو رأيت رسول اللهﷺ يفعل. . . أو كنت جالسا عند النبيﷺ ففعل كذا بحضرته. . . إلى غير ذلك من أوجه الاخبار التي تصرح بالتحمل منهﷺ مباشرة دون احتمال واسطة، بل نرى في بعض الأحيان ترد في عبارة الصحابي ألفاظ تؤكد أنه تلقى ذلك الحديث عن رسول اللهﷺ مباشرة كأن يقول: أحدثكم عن رسول اللهﷺ حديثا سمعته أذناي، ووعاه قلبي. . . ونحو ذلك من الروايات التي نقلها لنا الرواة وفيها من العبارات التي تقطع بالسماع منهﷺ وتؤكده.

وتارة ينقل الرواة عن الصحابي حالة أو هيئة أو صفة صاحبت تحمله للحديث عن رسول اللهﷺ ويلتزم الرواة طبقة عن طبقة، حكاية تلك الحالة أو الهيئة أو الصفة حتى أن علماء الحديث أطلقوا على هذا النوع من الأحاديث اسما خاصا هو الحديث المسلسل[1].

لكن لما كانت بداية الاسناد قصيرة حيث يقتصر في الغالب على الصحابي ـمع تركهم في بعض الأحيان ذكر الاسناد لم تتضح مسألة استعماله لبعض الباحثين فظن أن الصحابة والرعيل الأول لم يستعملوا الاسناد. فأدى ذلك إلى اختلافهم في تحديد بداية الاسناد لدى المحدثين. وساعد على هذا الاتجاه من هؤلاء الباحثين أنهم مزجوا بين مسائل مختلفة حسبوها أمرا واحدا في حين أنها مسائل مختلفة، وإن كانت كلها تتعلق بالاسناد، وهذه المسائل:

بداية استعمال الرواة للاسناد.
بداية الزام الرواة بذكر أسانيدهم.
بداية التزام الرواة انفسهم في ذكر أسانيدهم.

= ذلك. فنزل صاحبي الانصاري يوم نوبته فضرب بابي ضربا شديدا فقال: اثم هو، ففزعت فخرجت إليه فقال: قد حدث أمر عظيم. الحديث خ. العلم باب التناوب في العلم ١: ٣٣.

(١) قال ابن الصلاح في تعريف الحديث المسلسل: هو عبارة عن تتابع رجال الاسناد وتواردهم فيه واحدا بعد واحد على صفة أو حالة واحدة، وينقسم إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة، أو حالة لهم. . . اهـ علوم الحديث: ٢٤٨.

فكان تبعا لهذا المزج بين هذه المسائل ظهور تلك الآراء المختلفة في تحديد بداية استعمال الاسناد واستخدامه حسب ما ذكرته آنفا:

وإذا أردنا إظهار هذه المسألة فلا بد لنا من تناول الموضوع حسب هذا التقسيم الذي أوردته من قبل حتى لا تقع في الاختلاط واللبس اللذين وقع فيهما بعض هؤلاء الباحثين.

١ ـ بداية استعمال الاسناد:

سبقت الاشارة إلى أن الاسناد إنما بدأ استعماله مع بداية رواية الحديث، فكان الصحابة رضي الله عنهم إذا رووا الحديث عن رسول الله ﷺ. صدّروه بعبارة تشعر بتحمله وقد تكون العبارة صريحة في أخذه عنه ﷺ مباشرة، وأحيانا لا تتسم بالصراحة فيحتمل قيام الواسطة، وهذا يظهر في أحاديث صغار الصحابة كأنس بن مالك وابن عباس وغيرهما أو ممن يروي وقائع حدثت قبل دخوله في الاسلام أو عدم حضوره لها، كالأحاديث المروية عن أبي هريرة رضي الله عنه مما يتعلق بأحاديث البعثة والهجرة وبعض الغزوات التي وقعت قبل غزوة خيبر مما لم يشهده أبو هريرة ـفاحتمال قيام الواسطة فيها قوي ـ مع إمكان تحمل بعضها من الرسول ﷺ مباشرة بسؤاله أو استعادة ذكر الحادثة ـوإن كان فيه بعدـ وحيث أن الغالب في الواسطة صحابي شهد تلك الواقعة أو كان طرفا فيها ساغ لهؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم رفع ذلك إلى النبي ﷺ دون ذكر الواسطة ثقة به، وهذا النوع من الروايات يمثل الجانب الأقل إذ الغالب في مرويات الصحابة عن النبي ﷺ مباشرة، وهو يمثل الجانب الأكثر.

كذلك ينبغي التنبيه إلى أن هناك مجموعة من الأحاديث دونت في عصر الصحابة، منها ما دون في حياته ﷺ، كصحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص التي كان يسميها الصادقة، وكان يرّغب في الحياة من أجلها، فكان يفخر بها حيث سمعها من رسول الله ﷺ مباشرة لم يكن بين النبي ﷺ وبينه أحد. قال مجاهد: رأيت عند عبدالله بن عمرو بن العاص صحيفة فسألته عنها فقال: هذه الصادقة، فيها ما

سمعت من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه فيها أحد[1]، فقد استأذن رسول الله ﷺ في الكتابة فأذن له، يقول عبد الله بن عمرو: استأذنت النبي ﷺ في كتاب ما سمعت منه فأذن لي فكتبته[2].

ومن كتب عنه ﷺ من الصحابة، علي رضي الله عنه، فقد أخرج البخاري بسنده إلى أبي جحيفة قال، قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة، قال، قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر[3].

وكذلك ابن عباس، فقد كانت له كتب كثيرة قدرت بوقر بعير، وقد رويت عن طريق ابنه علي، ومولاه كريب، قال موسى بن عقبة: وضع عندنا كريب حمل بعير أو عدل بعير من كتب ابن عباس، قال: فكان علي بن عبدالله بن عباس إذا أراد الكتاب كتب إلي أبعث إلي بصحيفة كذا وكذا قال: فننسخها فنبعث إليه بإحداهما[4].

ومن كتب عن النبي ﷺ: أنس بن مالك، فقد روى الخطيب بأسناده إلى هبيرة بن عبد الرحمن قال: كانوا إذا كثروا عن أنس بن مالك في الحديث أتاهم بمجال فقال: هذه كتبتها ثم قرأتها على رسول الله ﷺ، وفي رواية قال: كان إذا حدث فكثر عليه الناس جاءنا بمجال فألقاها ثم قال: هذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول الله ﷺ، وعرضتها عليه[5].

ومن كانت عنده صحف دون فيها الحديث أبو هريرة، فقد جاء عن عمرو بن أمية الضمري أنه قال: تحدثت عند أبي هريرة بحديث، فأنكره، فقلت: أني قد

---

(١) الطبقات الكبرى ٢/ ٧: ١٨٩.

(٢) الطبقات الكبرى ٢/ ٧: ١٨٩، وقد أشار ابن الجزري إلى أن عدد أحاديث هذه الصحيفة ألف حديث: انظر أسد الغابة ٣: ٢٣٣.

(٣) خ. العلم. باب كتابة العلم ١: ٣٨، تقييد العلم: ٨٨/ ٨٩.

(٤) الطبقات الكبرى ٥: ٢١٦.

(٥) تقييد العلم: ٩٥.

سمعته منك فقال: إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي، فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتبا كثيرة من حديث رسول الله ﷺ فوجد ذلك الحديث[1].

وكتب عبد العزيزبن مروان إلى كثيربن مرة الحضرمي: أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم، إلا حديث أبي هريرة فقد ذكر أنه عنده[2].

وهذا بشيربن نهيك يقول: كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة، فلما أردت أن أفارقه أتيته بكتابة فقرأته عليه وقلت له: هذا ما سمعت منك؟ قال: نعم[3].

فهذه الآثار تدل على أن حديث أبي هريرة كان مكتوبا عنده، إلى غير ذلك من الآثار التي تذكر أن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم كتبوا حديثهم في صحف، وأن هذه الصحف انتقلت من بعدهم إلى ابنائهم أو مواليهم أو رواتهم، وقد حفظت لنا مدونات السنة كالمسانيد والسنن هذه الأحاديث ونقلتها بأسانيدها، إلا أن بعض هذه الكتب اشتهرت عند المحدثين منسوبة إلى رواتها، وهي في الحقيقة مرويات لهم عمن قبلهم، لكنها عرفت بهم ونسبت إليهم فصحيفة عمروبن شعيب ما هي إلا صادقة عبداللهبن عمرو، لكنها اشتهرت لدى علماء الحديث بصحيفة عمروبن شعيب، وهكذا غالب الصحف المنسوبة إلى كثير من التابعين ما هي إلا أحاديث بعض الصحابة التي دونوها هم، أو دونت عنهم ثم انتقلت إلى هؤلاء الرواة واشتهروا بروايتها فنسبت إليهم، وبالوقوف على هذه الصحف نرى أنها مسندة الى الصحابي الذي رويت عنه مما يؤكد أنها حديثة.

ولولا خشية الإطالة لتعرضت لذكر مجموعة من ذلك. كل هذا يؤيد ما ذهبت

---

(١) مصادر الشعر الجاهلي. ناصر الدين الاسد: ١٤٥، نقلا عن جامع بيان العلم ١: ٧٤.

(٢) الطبقات ٢/ ٧: ١٥٧، انظر مصادر الشعر الجاهلي: ١٤٥.

(٣) دى ١: ١٢٧، وانظر الطبقات الكبرى١ / ٧ : ١٦٢، وقد روى لدى العلماء الحديث نسخة أبي اليمان الحكمبن نافع عن شعيببن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ونسخة يزيدبن زريع عن روحبن القاسم، عن العلاءبن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ونسخة عبد الرزاق عن معمربن راشد عن همامبن منبه عن أبي هريرة الكفاية: ٣٢١.

إليه من أن الاسناد استعمل واستخدم مع روايه الحديث إلا أن قصر الاسناد في هذه الاحاديث واستحضارها بالتابعين أو تابعيهم(١) أو هم البعض بأن الاسناد لم يستخدم إلا في وقت متأخر حدد بزمن الفتنة.

وليس معنى هذا أن كل مرويات الصحابة رضي الله عنهم والتابعين كانت تلتزم ذكر الاسناد والتصريح به، فقد صرح بعضهم بأنه قد يرفع الحديث إلى النبيﷺ، وهو لم يتحمله منه مباشرة.

يقول البراء بن عازب رضي الله عنه: ليس كلنا سمع حديث رسول اللهﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب(٢).

ويقول أنس بن مالك: ليس كل ما نحدثكم عن رسول اللهﷺ سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضا(٣).

بل أن بعض الصحابة رضي الله عنهم رووا عن رسول اللهﷺ أحاديث أرسلوها عنه فلما روجعوا فيها صرحوا بعدم سماعها منهﷺ مباشرة، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه مع كثرة ملازمته للنبيﷺ وأخذه عنه جل حديثه وعنايته فيما حفظ عنه، روى حديث «من أصبح جنبا فلا صيام له» فلما روجع فيه قال: سمعته من الفضل بن العباس(٤).

---

(١) من الأمثلة التي أوردناها نجد أن أحاديث بعض الصحابة اشتهر بها بعض التابعين وتابعيهم فقد أشرت إلى أن أحاديث عبد الله بن عمرو اشتهر بها حفيده عمرو بن شعيب، وأحاديث أبي هريرة اشتهرت بأحاديث بشير بن نهيك، وأحاديث أنس، بصحيفة ثابت وصحيفة أبان وغيرها، وكذلك أحاديث ابن عباس، فقد نسبت إلى كريب وعكرمة ومجاهد وغيرهم، ولو ألقينا نظرة فاحصة على مسند الامام أحمد لوجدنا مجموعة من هذه الأحاديث مروية من طريق هؤلاء الرواة الذين رووا كتبهم.

(٢) الكفاية: ٥٤٨.

(٣) الكفاية: ٥٤٨.

(٤) الحديث أخرجه خ الصوم. باب الصائم يصبح جنبا، حديث رقم ١٩٢٦، م الصوم. باب ما جاء في صيام الذي يصبح جنبا في رمضان حديث رقم ١١ جه الصوم. باب ما جاء في الرجل يصبح جنبا وهو يريد الصيام حديث رقم ١٧٠٢ حم ١: ٢١١، ٢١٣، ٢: ٨٦، ٦: ٩٩، ١٨٤، مشكل الآثار ١: ٢٢٤/ ٢٣٠.

وابن عباس رضي الله عنهما روى حديث «إنما الربا في النسيئة» عن النبي ﷺ مرسلا، فلما حقق في سماعه ذلك الحديث من النبي ﷺ ذكر أنه سمعه من أسامة بن زيد[1].

وكذلك قد روى بعض الصحابة احاديث لم يشهدوا وقوعها، فقد روت عائشة[2] وجابر بن عبد الله[3]، وانس بن مالك[4] وغيرهم أحاديث بدء الوحي والاسراء وغير ذلك مما لم يكن بالمدينة، ولم يصرحوا فيها بسماعهم من النبي ﷺ. فكان ضيع هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم من الأدلة التي ساقها بعض الباحثين على أنهم لم يستعملوا الاسناد، بل كان الارسال شأنهم، وهو الأمر الشايع بينهم حتى قامت الفتنة فبدأ الرواة في ذكر الاسناد واستعماله بناء على سؤال الناس لهم.

وإذا أمعنا النظر في هذا القول، واستقرأنا الأحاديث التي رواها الصحابة عن النبي ﷺ وكان بينه وبينهم وسائط لم يذكروها نجدها قليلة بالنسبة للروايات المصرح فيها بالسماع والتلقي المباشر عنه ﷺ مما يدل على أن ما ذهب إليه هؤلاء الباحثون فيه نظر، ويترجح ما ذهبت إليه من أن الأسناد بدأ مع بداية الرواية والله أعلم.

لقد اتضح مما سبق بداية استعمال الرواة للاسناد، وكشفت عن الملابسات التي توهم منها البعض أن الاسناد لم يبدأ استعماله إلا عقب الفتنة، أرى من المستحسن تناول مسألة بداية إلزام الرواة بذكر الاسناد وأعني ببداية إلزام الرواة بذكر الاسناد الفترة التي فرض فيها السامعون على الرواة ذكر أسانيدهم وهل سمعوا الحديث من النبي ﷺ مباشرة أم بواسطه.

---

(١) الحديث أخرجه خ. البيوع. باب بيع الدينار بالدينار نساء حديث رقم ٢١٧٨، ٢١٧٩، م المساقاه والمزارعة باب الربا. ن البيع. باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة، جه التجارات باب من قال لا ربا إلا في النسيئة حديث رقم ٢٢٥٧، دي البيوع. باب لا ربا إلا في النسيئة ٢/٢٥٩، حم ٥: ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٠٩.

(٢) الحديث أخرجه خ حديث رقم ٢، ٣، ٤٣١٥، ٤٩٥٣، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧. م باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١: ٩٧- ٩٨، ت المناقب حديث رقم ٣٦٣٤.

(٣) الحديث أخرجه خ. حديث رقم ٤: ٣٢٣٨، ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، ٤٩٢٥، ٤٩٥٤، م ١: ٩٨/٩٩.

(٤) الحديث أخرجه م ١: ٩٩- ١٠٥، باب الاسراء برسول الله ﷺ.

٢ ـ إلزام الرواة بذكر الإسناد :

وأول من بدأ بإلزام الرواة بذكر أسانيدهم وحمل لواءه أبو بكر الصديق رضي الله عنه حيث سن أمر التثبت من الراوي فلم يقبل من أحد الصحابة رضي الله عنهم حديثا يرفعه الى النبيﷺ حتى يشهد معه غيره بأنه سمعه من النبيﷺ، فقد روى قبيصةبن ذؤيب قال :جاءت الجدةإلى أبي بكر الصديق تسأل ميراثها فقال لها أبو بكر : ما لكِ في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئا فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فقال المغيرةبن شعبة : حضرت رسول اللهﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمدبن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرةبن شعبة، فأنفذه أبو بكر[١].

وقد سار عمر رضي الله عنه على سنة أبي بكر، فقد روى أبو سعيد الخدري أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له، فرجع، فأرسل عمر في أثره فقال: لم رجعت، قال: سمعت رسول اللهﷺ يقول: «إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع» قال: لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك فجاءنا أبو موسى منتقعا لونه ونحن جلوس فقلنا: ما شأنك فأخبرنا وقال: فهل سمع منكم أحد، فقلنا كلنا سمعه، فأرسلوا معه رجلا منهم حتى أتى عمر فأخبره[٢].

وروى المغيرة بن شعبة أن عمر استشارهم في إملاص المرأة ـيعني السقطـ فقال له المغيرة: قضي فيه رسول اللهﷺ بغرة فقال له عمر: إن كنت صادقا فأت أحدا يعلم ذلك، قال: فشهد محمدبن مسلمة أن رسول اللهﷺ قضى بذلك[٣].

فصنيع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في هذه الأمثلة التي أوردتها عنهما يتضمن الكشف عن أسانيد الرواة وإلزامهم بذكرها، وإن كان غاية أمرهما التثبت من صحة

---

١) الحديث أخرجه ت. فرائض باب ما جاء في ميراث الجدة حديث رقم ٢١٠٠، ٢١٠١، جه فرائض باب ميراث الجدة. حديث رقم ٢٧٢٤، ط فرائض باب ميراث الجدة حديث رقم ٤، وانظر تذكرة الحفاظ ١ : ٢/٣

(٢) الحديث أخرجه حم ٤: ٢٩٣.
تذكرة الحفاظ ١: ٦.

(٣) الحديث أخرجه م. القسامة. باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني. حديث رقم ١٦٨٩.
تذكرة الحفاظ ١: ٨.

الرواية ونسبتها إلى رسول الله ﷺ وحيث كان هذا دأبهما فيمكن اعتبار عصرهما بداية إلزام الرواة بذكر الاسناد.

وقد اقتفى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أثرهما وسار على نهجهما وتوصل إلى الغاية التي كانا ينشدان بوسيلة وضعها لنفسه، فكان يستحلف الراوي، أسمع حديثه من النبي ﷺ. أم لا. فقد روى الخطيب بسنده إلى أسماءبن الحكم الفزاري عن عليبن أبي طالب رضي الله عنه قال: كنت إذا سمعت من النبي ﷺ حديثا نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيري عن النبي ﷺ لم أرض حتى يحلف لي أنه سمعه من النبي ﷺ وحدثني أبو بكر، وصدق أبو بكر أن النبي ﷺ قال: ما من إنسان يصيب ذنباً فيتوضأ ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله فيهما إلا غفر له[1].

فهذا مذهب علي رضي الله عنه ظاهر في إلزامه الراوي بذكر مسنده لأنه اللازم من استحلاف الراوي.

كل هذه الآثار تبين لنا أن الاسناد قد تخطى مرحلة استخدامه واستعماله إلى مرحلة إلزام الراوي بذكر اسناده، كما هو ظاهر من صنيع أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم، وهم علية القوم والناس تبع لهم كما يظهر جليا بأن الاسناد لم يظهر استعماله إلا بعد قيام الفتنة.

وهكذا دأب الناس على نهج الخلفاء الراشدين يتثبتون في سماع الرواية ويطلبون ذكر الطريق الذي تحمل منه الراوي الحديث لا سيما عقب قيام الفتنة التي أودت بقتل الخليفتين عثمانبن عفان وعليبن أبي طالب، وظهرت الفرق الاسلامية السياسية والعقدية والفقهية الفرعية، وانتشر بين الناس عدم الثقة، ولاح في الأفق كذب بعض الرواة، حيث أصبح التفتيش عن الاسناد ضرورة ملحة والبحث عن الرواة وتعريضهم للنقد، وقد صور ابن سيرين موقف المحدثين في تلك الحقبة أحسن تصوير بقوله: لم يكونوا يسألون عن الاسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا

---

(١) الحديث أخرجه د. الصلاة. باب الاستغفار حديث رقم ١٥٢١، ت تفسير باب تفسير سورة البقرة حديث رقم ٣٠٠٦، جه الصلاة. باب ما جاء في أن الصلاة كفارة، حديث رقم ١٣٩٥.

لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[1].

فحاصل كلام ابن سيرين أنه أصبح من عادة المحدثين سؤال الرواة، وأن السؤال اشتهر بينهم عقب قيام الفتنة، ولا يلزم منه أن السؤال كان منعدما قبل قيام الفتنة، فلا منافاة بين قول ابن سيرين وبين ما تقرر من أن إلزام الرواة بذكر الاسناد بدأ منذ عهد الصديق رضي الله عنه، وقد حفظت لنا كتب الحديث والتاريخ ونقد الرجال كثيرا من الوقائع التي ألزم فيها الرواة بذكر أسانيدهم والافصاح عمن تلقوا عنهم فقد روى الخطيب بإسناده إلى عبدالله بن حنين أنه قال، قال رجل من أهل العراق لعبد الله بن عمر: إن ابن عباس قال وهو أمير «من أعطي بدينار مائة دينار فليأخذها»، فقال ابن عمر: سمعت عمر بن الخطاب يقول: كان رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «الذهب بالذهب ربا إلا مثلاً بمثل، لا زيادة فيه، وما زاد فهو ربا» فقال ابن عمر: فإن كنت في شك فسل أبا سعيد الخدري عن ذلك فانطلق فسأل أبا سعيد، فقيل لابن عباس ما قال ابن عمرو أبو سعيد، فاستغفر ابن عباس الله وقال: هذا رأي رأيته[2].

وروى ابن أبي عاصم باسناده إلى بردة قال: وفدت إلى الوليد بن عبد الملك فكان الذي يعمل في حوائجنا عمر بن عبد العزيز، فلما قضيت حوائجي رجعت إليه فقال: ما رد الشيخ، فلما قربت منه قلت له: إني ذكرت حديثا حدثني به أبي عن رسول الله ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا كان يوم القيامة ذهب كل قوم إلى ما كانوا يعبدون في الدنيا وبقي أهل التوحيد فيقال لهم: ما تنتظرون ..» الحديث، فقال عمر بن عبد العزيز لبردة: آلله الذي لا إله إلا هو لسمعت أباك حدثك عن رسول الله ﷺ هذا، فاستحلفه على ذلك ثلاثة أيمان[3].

وروى الرامهرمزي باسناده إلى الربيع بن خثيم قال: من قال لا إله إلا الله

---

(١) مقدمة ١: ١٥، ما الكامل: ٣٩/أ، المحدث الفاضل: ٢٠٨/ ٢٠٩

(٢) الكفاية: ٦٨.

(٣) السنة لابن أبي عاصم: ٥٤/ب.

وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير، فله كذا وكذا، وسمى من الخير، قال الشعبي، فقلت: من حدثك؟ قال عمروبن ميمون، وقلت: من حدثك فقال أبو أيوب صاحب رسول الله ﷺ. قال يحيى بن سعيد: وهذا أول من فتش عن الاسناد[1].

وروى الخطيب بسنده إلى الأصمعي قال: حضرت ابن عيينة وأتاه أعرابي فقال: كيف أصبح الشيخ يرحمه الله؟ فقال سفيان: بخير بحمد الله، قال: ما تقول في امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فقال: تفعل ما يفعل الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت فقال: هل من قدوة؟ قال: نعم عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها النبي ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف، قال: هل من بلاغ عنها؟ قال: نعم، حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة بذلك، قال الاعرابي: لقد استسمنت القدوة وأحسنت البلاغ والله لك بالرشاد[2] إلى غير ذلك من الآثار التي تدل على شيوع إلزام الرواة بذكر أسانيدهم، وطرقهم التي يروون بها أحاديثهم، وبالرغم من كثرة سؤال المحدثين الرواة عن أسانيدهم، وإلزامهم بذكرها فقد كان بعض الصحابة والتابعين لا يرى ضرورة من ذكر الإسناد طالما أنه قد وجد الغرض الذي من أجله ينقر عن الاسناد ويكشف عن الرواة، وهو حصول الثقة والطمأنينة في رجال إسناد الحديث، ولذا فقد كانوا يجيبون على استشكال المحدثين بعدم ذكر السند بأنهم سمعوه من صحابي أو من ثقة لم يكن الكذب من شأنه، يقول البراء بن عازب: ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب[3].

ويقول أنس بن مالك: ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه،

---

(1) المحدث الفاصل: ٢٠٨ قلت: وهذه الأولية فيها نظر، إذ ظهر مما سبق من الأمثلة أن التفتيش عن الأسناد فيها ظاهر، وقد وقعت قبل حادثة الشعبي والله أعلم. انظر بحوث في تاريخ السنة: ٣٢، مقدمة التمهيد: ٥١٤.

(2) الكفاية: ٥٧٠، بحوث في تاريخ السنة: ٣٦/٣٧، هكذا الرواية في الأصل بالسين، ولعلها استثمنت بالثاء.

(3) الكفاية: ٥٤٨.

ولكن حدثنا أصحابنا ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضا[1].

وقال الأعمش، قلت لابراهيم النخعي: إذا حدثتني فاسند[2]، فقال: إذا قلت لك قال عبد الله فقد حدثني جماعة، وإذا قلت: حدثني فلان عن عبدالله فهو الذي حدثني[3].

وروى عروة بن الزبير لعمربن عبد العزيز عن النبي ﷺ قوله «من أحيا أرضا ميتة فهي له»[4] فقال له عمربن عبد العزيز: أتشهد على رسول الله ﷺ بذلك؟ قال: نعم: أخبرني بذلك العدل الرضا[5].

-فهذه الأقوال من البراءبن عازب وأنس بن مالك وابراهيم النخعي وعروةبن الزبير تصرح بأنهم إنما جنفوا عن ذكر الاسناد ثقة بالرواة الذين أرسلوا عنهم، ولذا اكتفى السائلون لهم بأقوالهم، واقتنعوا بإرسالهم.

وقد كان لشعبة بن الحجاج، دور كبير ومواقف جليلة في إلزام الرواة بذكر أسانيدهم وحملهم على كشفها فكم من راو استوقفه ليظهر له إسناده، ويثبت له سماعه.

روى ابن أبي حاتم بإسناده إلى شعبة قال: أخبرني جعدةبن هبيرة -يعني من

---

(١) الكفاية: ٥٤٨ بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٣١ وقد أورد هذا الأثر والذي قبله في معرض الاستدلال على أن الصحابة لم يكونوا يلتزمون ذكر الإسناد عندما لا يكون الصحابي سمعه من النبي ﷺ مباشرة، بل من صحابي آخر، وقال: ولكن السؤال عن الإسناد في البدء لم يكن مستساغا، بل قد يكون مدعاة لغضب الصحابي وكان أنس بن مالك إذا سئل عن حديث أسمعه من رسول الله ﷺ يغضب ويقول: ما كان بعضنا يكذب على بعض اهـ وقد عزا النص إلى ابن الصلاح، علوم الحديث: ٣٨، فتح المغيث ١: ١٢٥، والنص الذي سقته من الكفاية ليس فيه إشارة إلى غضب أنس، فإن كان النص واحدا فحمله على الاعتذار وعدم قيام الموجب لذكر الاسناد كما هو ظاهر من النص أولى من حمله على الغضب والله أعلم.

(٢) قول الأعمش يؤيد ما ذهبت إليه من أن شأن المحدثين كان في تلك الفترة يلزم الرواة بذكر أسانيدهم وبيان الطرق التي تحملوا عنها.

(٣) التمهيد لابن عبد البر ١: ٣٧/ ٣٨، جامع التحصيل: ٩٧.

(٤) الحديث أخرجه د. باب في إحياء الموات، حديث رقم: ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ط الأقضية. باب القضاء في عمارة الموات حديث رقم ٢٦/ ٢٧.

(٥) جامع التحصيل: ٩٧.

ولد أم هاني- يعني بنت أبي طالب- وكان سماك بن حرب يحدثه يقول: أخبرني أيتام أم هاني قال شعبة فلقيت أنا أفضلها جعدة فحدثني عن أم هاني أن رسول الله ﷺ دخل عليها فناولته شرابا فشرب ثم ناولها فشربت قالت: يا رسول الله: كنت صائمة فقال رسول الله ﷺ «الصائم المتطوع أمين نفسه أو أمير نفسه، إن شاء صام وإن شاء أفطر»، قال شعبة: فقلت لجعدة: سمعته أنت من أم هاني؟ قال: أخبرنا أهلنا وأبو صالح مولى أم هاني، عن أم هاني[1].

وروى أيضا بسنده إلى شعبة عن أبي اسحاق عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي أنه كان يصلي بعد الجمعة ستا، قال: فقلت -أي شعبة- لأبي اسحاق: سمعته من أبي عبد الرحمن فقال: ما أدري سمعته منه أم لا ولكن حدثنيه عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن[2].

وكان شعبة لا يكتفي في بعض الأحيان بتصريح الراوي بسماعه ممن روى، بل يستحلفه فقد روى ابن أبي حاتم باسناده إلى أبي داود قال: حدثنا شعبة عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته، قال شعبة، قلت لعبدالله بن دينار: أأنت سمعته منه؟ قال: نعم، سأله ابنه عنه[3] ثم قال -أي ابن أبي حاتم- سمعت أبي وذكر حديثه عبدالله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته، قال شعبة: استحلفت عبدالله بن دينار هل سمعتها من ابن عمر، فحلف لي[4].

وقال في موضع آخر: قيل لسفيان: إن شعبة استحلف عبدالله بن دينار يعني في حديث ابن عمر نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته، قال سفيان: لكنا لم نستحلفه، سمعناه مرارا[5].

---

(١) تقدمة الجرح: ١٦٣.
(٢) تقدمة الجرح: ١٦٧.
(٣) تقدمة الجرح: ١٦٣/ ١٦٤.
(٤) تقدمة الجرح: ١٧٠.
(٥) تقدمة الجرح: ١٦٤.

وتارة كان شعبة لا يكتفي بتصريح سماع الراوي بل يتتبع مشايخ الراوي فيسألهم عن أسنادهم ليتأكد من صحة ذلك الإسناد. فقد روى ابن أبي حاتم بإسناده إلى يحيى بن كثير العنبري، حدثنا شعبة عن قتادة عن سعيدبن جبير عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن نبيذ الجر. قال شعبة فقلت لقتادة: ممن سمعته، قال: حدثنيه أيوب السختياني قال شعبة فأتيت أيوب فسألته فقال: حدثنيه أبو بشر قال شعبة: فأتيت أبا بشر فسألته فقال: أنا سمعت سعيدبن جبير عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه نهى عن نبيذ الجر[1].

وروى أيضا بسنده إلى شعبة قال: سألت الحكم عن دية اليهودي النصراني فقال: قال سعيدبن المسيب: إن عمر جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف، ودية المجوس ثمانمائة، فقلت للحكم: أنت سمعته من سعيدبن المسيب؟ فقال: لو شئت سمعته من ثابت الحداد، قال شعبة: فأتيت ثابتا الحداد فحدثني عن سعيدبن المسيب عن عمر مثله[2].

إلى غيرها من الأمثلة التي تدل على أن شعبة رحمه الله كان يهتم بأمر الإسناد، ويلزم الرواة بذكر الطرق التي تحملوا عنها، كل ذلك دليل على اهتمامه بأمر الإسناد، والالتزام به كيف لا وهو القائل: كل حديث ليس فيه: حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل[3].

وممن كان يتتبع الرواة، ويلزمهم بذكر الإسناد وكشف السماع، سفيان الثوري، فقد روى ابن المديني قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، قال كنت مع سفيان الثوري عند عكرمة فجعل يوقفه على كل حديث على السماع[4].

وروى ابن المديني عن ابن مهدي أيضا قال: شهدت سفيان عند العمري،

---

(١) تقدمة الجرح: ١٦٩.

(٢) تقدمة الجرح: ١٧٠.

(٣) شرح علل الترمذي: ٧٩/أ، جامع التحصيل: ٧١.

(٤) تقدمة الجرح والتعديل: ٦٨.

فجعل بوقفه في كل حديث توقيفا شديدا[1].

كل هذه الآثار وغيرها تدل على أن كثيرا من المحدثين كانوا يلزمون الرواة بذكر أسانيدهم وكشف سماعهم. بل بلغ بالمحدثين الأمر في هذه المرحلة إلى الانكار على من يعلق حديثه ولا يسنده. فقد حدّث عقبةبن أبي حكيم أنه كان عند اسحاقبن أبي فروة وعنده الزهري قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة ما أجرأك على الله، ألا تسند حديثك، تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة[2].

٣- التزام الرواة بذكر الاسناد:

بعد أن انتشر مبدأ الزام الرواة بذكر أسانيدهم، وأصبح الطلاب لا يجدون الحرج في ذلك، وتبين للناس مكانة الاسناد وضرورة ذكره خصوصا بعدما تسرب الشك إلى عدالة بعض الرواة، وجد الرواة أنهم من الأولى أن يكفوا الطلاب مهمة السؤال عن الاسناد أو الاستفسار عن الرجال بإلزام أنفسهم بذكر الاسناد قبل أو بعد ذكر متن الحديث، فهذا أبو داود يقول: رأيت رجلا يقول لشعبة: قل: حدثني وأخبرني، فقال له شعبة، فقدتك أو عدمتك وهل جاء بهذا أحد قبلي[3] فقول شعبة مشعر بأنه كان يلتزم ذكر الاسناد.

وكان الأعمش ربما حدث بالحديث ثم يقول: بقي رأس المال: حدثني فلان، قال: حدثنا فلان[4] فالأعمش كان يلتزم ذكر الاسناد، وللاهتمام به كان يؤخر ذكره ويسميه رأس المال ليلفت نظر الطلاب إليه.

ويقول حماد بن سلمة: كنا نأتي قتادة فيقول: بلغنا عن النبي ﷺ، وبلغنا عن عمر، وبلغنا عن علي ولا يكاد يسند، فلما قدم حماد بن أبي سليمان البصرة جعل

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل: ٦٨.

(٢) معرفة علوم الحديث: ٦، شرح علل الترمذي: ٦١/أ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٣٢.

(٣) تقدمة الجرح والتعديل: ١٦٦.

(٤) مجروحين ١: ١٩.

يقول: حدثنا ابراهيم وفلان وفلان، فبلغ قتادة ذلك فجعل يقول: سمعنا مطرفا، وسألت سعيدبن المسيب، حدثنا أنس بن مالك، فأخبر بالاسناد[1].

وظاهر من هذا النص أن حمادبن أبي سليمان كان ملتزما بذكر الاسناد، وأن قتادة رحمه الله بدأ يلتزم ذكر الاسناد بعد أن لم يكن، وأنه عندما تحمل هذه الروايات تحملها مسنده إلا أنه كان يرسلها ثم استحسن ذكرها وإيرادها لما رأى من صنيع حمادبن أبي‌سليمان

وقال عبد الرحمن‌بن مهدي قال شعبة يوما حدثني رجل عن سفيان عن منصور عن ابراهيم بكذا ثم قال: ما يسرني أني قلت: قال منصور وأن لي الدنيا كلها[2].

وقال أيضا سمعت شعبة أو حدثني رجل عن شعبة أنه قال: كل شيء حدثتكم به فذلك الرجل حدثني به، أنه سمعه من فلان إلا شيئا أبينه لكم[3].

وكلام شعبة وإن كان القصد منه أنه لا يدلس مطلقا إلا أنه صريح في التزامه للاسناد وذكره.

وذكر الوليد بن مسلم أن الزهري قال: يا أهل الشام: مالي أرى أحاديثكم ليس لها أزمة ولا خطم، وتمسك أصحابنا بالاسانيد من يومئذ[4]، وهو صريح في أن أصحاب الوليد التزموا ذكر الأسناد بعد تنبيه الزهري لهم بعد أن لم يكونوا ملتزمين ذلك، كما أنه يدل على أن غير أهل الشام كانوا ملتزمين بذكر أسانيدهم.

ولم يقتصر المحدثون في هذه المرحلة على التزامهم بذكر الاسناد، بل أنكر بعضهم على من يطلب سماع الحديث بدون ذكر الاسناد، قال سفيان‌بن عيينة: حدث الزهري يوما بحديث فقالت له: هاته بلا اسناد؟، فقال: أرتقي السطح بلا

---

(١) الطبقات الكبرى ٢: ٢٠٧.
(٢) تقدمة الجرح: ١٧٣.
(٣) تقدمة الجرح: ١٧٣.
(٤) السنة ومكانتها في التشريع: ٣٩٣ نقلا عن تاريخ دمشق لابن عساكر وانظر بحوث في تاريخ السنة: ٣٢.

سلم؟[1]، فقد جعل الزهري الاسناد بمثابة السلم الذي لا يمكن الوصول إلى السطح بدونه، وفي هذا المعنى يقول أبو سعيد الحداد: الحديث درج، والرأي مرج، فإذا كنت في المرج فاذهب كيف شئت، وإذا كنت في درج فانظر أن لا تزلق فتدق عنقك[2].

وقال ابن المبارك: مثل الذي يطلب أمر دينه بلا اسناد، كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم[3].

وقد شبه بعضهم الاسناد بمثابة السلاح، فكما يعتبر السلاح ضرورة للمقاتل، كذلك يعد الاسناد ضرورة للمحدث، يقول سفيان الثوري: الاسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل[4].

وقد شبه شعبة الاسناد بمثابة الراحلة للمسافر، عليها يعتمد وبها يتمكن من مواصلة سفره وبدونها يتعرض للهلاك، يقول في ذلك «كل حديث ليس فيه حدثنا وحدثنا فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس لها خطام»[5].

بل نقل عنه تشبيه آخر لذكر الاسناد في الحديث، إذ جعل الحديث الخالي من الاسناد بمثابة الطعام الخالي من العناصر الغذائية التي يقوم عليها الجسم فقال: كل حديث ليس فيه حدثنا وحدثنا فهو خل وبقل[6].

بل صرح بعضهم برد الحديث الذي لا يلتزم الراوي فيه بذكر اسناده ويعتبره مرفوضا، قال بهزبن أسد: لو تأخذوا الحديث عمن لا يقول: حدثنا[7].

---

(١) جامع التحصيل: ٧٠.

(٢) مجروحين ١: ١٨، شرف أصحاب الحديث: ٤٢، وجاء النص فيه كالتالي: سألت علي بن المديني عن اسناد حديث سقط علي فقال: تدري ما قال أبو سعيد الحداد، قال: الاسناد مثل الدرج ومثل المراقي: فإذا زلت رجلك عن المرقاة سقطت، والرأي مثل المرج اهـ.

(٣) شرف أصحاب الحديث: ٤١/٤٢.

(٤) مجروحين ١: ١٩، شرف أصحاب الحديث: ٤٢.

(٥) مجروحين ١: ١٩.

(٦) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٣٦.

(٧) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٣٦.

مما سبق يتضح لنا بما لا مرية فيه أن المحدثين التزموا ذكر الاسناد وإظهاره، ونتيجة لهذا الالتزام ظهرت المصنفات في الحديث متضمنة ذلك، بل أنها من شدة إلتزامها بذلك سميت بالمسانيد.

بل لم يقتصر ذكر الاسناد والالتزام به على المحدثين وحدهم فقد تجاوزهم إلى غيرهم من أصحاب المعارف والعلوم الأخرى. كالفقه والعقيدة والتاريخ واللغة والأدب، ويظهر ذلك من المؤلفات التي تناولت تلك المعارف في تلك الفترة إذ تصدرت أخبارها ومسائلها الأسانيد في الغالب، لكن الملاحظ أن هذه الأسانيد في تلك الكتب لم تكن بالدقة والالتزام الذي سارت عليه كتب الحديث.

وخلاصة القول: إن استخدام الاسناد وشيوعه والتزام الرواة به مر بمراحل ثلاثة هي:

١- بدء الاسناد، فقد صحب الرواية منذ بدايتها.
٢- إلزام الرواة بذكر الاسناد، وقد ظهر منذ مرحلة مبكرة حيث قاد لواءه الصديق أبو بكر رضي الله عنه.
٣- التزام الرواة بذكر أسانيدهم، وهذا ظهر عقب الأمرين الأولين.

وبهذا يمكن الجمع بين متفرق آراء الباحثين واختلافهم في بداية الاسناد والالتزام به نتيجة للمزج والخلط الذي فهموه من النصوص، لكن ما ذهب إليه كل من شاخت وروبسون مستبعد جدا والله أعلم.

٤- ما يعرف به الوضع في السند:

أشرت في فصل سابق إلى أن علماء الحديث وضعوا ضوابط وعلامات يعرف بها كذب الحديث ووضعه وأن هذه الضوابط إجمالية وتفصيلية.

أما الاجمالية فقد سبق ذكرها عند الكلام على مبحث «ما يثبت به الوضع»[1].

---

(١) انظر صفحة: ٢٨٤ جـ ١.

وفي هذا المبحث أتناول الكلام عن الضوابط التفصيلية والتي تعرف بعلامات الوضع في الحديث.

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على صنيع علماء الحديث تجاه هذه الضوابط والعلامات ترى أن ما يتعلق بمتن الحديث أكثر مما يتعلق بالسند وهو لا يعني أن المحدثين لم يعنوا بالسند عنايتهم بالمتن. بل أن صنيعهم ذلك نتيجة طبيعية لهذا النوع من الدراسة، فالمتن هو الغاية والهدف، ولذا تتبع المحدثون متون الأحاديث التي وصلت إليهم، وعرضوها على أصول الشريعة ومقاصدها، وقاسوها بمقياس كلمهﷺ، وأخضعوها للنقد الذاتي داخليا وخارجياً، فكان ثمرة ذلك تلك الضوابط والعلامات التي تميز الصحيح من الباطل، والصدق من الكذب.

أما السند فلم تقلّ نظرتهم فيه عن نظرتهم في المتن لأنه الوسيلة والطريقة التي يتوصل بها إلى المتن، والوسيلة لها حكم الغاية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ومع هذه النظرة الفاحصة والدراسة العميقة منهم، فقد كانت هذه العلامات المتعلقة بالسند أقل بكثير من العلامات المتعلقة بالمتن لأن العلماء حصروا متون الأحاديث حسب ما وصلت إليهم وعرضوها على أصول الشريعة ومقاصدها وقاسوها بالمقاييس الدقيقة، والمعايير الحساسة، فحصل لهم من كثرة مزاولتهم ألفاظ النبيﷺ هيئة نفسانية وملكة قوية، عرفوا بها ما يجوز وينبغي، وما لا يجوز ولا ينبغي أن يكون من كلمهﷺ، فقبلوا ما انضوى تحت لوائها، وردوا ما تعارض معها، ووضعوا قواعد ثابتة يمكن بموجبها الحكم على الأحاديث بالقبول والرد أو الصدق أو الكذب بمجرد النظر إلى متونها من غير تتبع لأسانيدها، وسأذكر نماذج منها عند الكلام على الوضع في المتن[١] إن شاء الله تعالى.

أما السند فقد وضعت له الضوابط الاجمالية، كما مر معنا ذلك عند مبحث ما يثبت الوضع[٢].

---

(١) انظر صفحة: ٦٤ وما بعدها جـ ٢.

(٢) انظر صفحة: ٢٨٨ / جـ ١.

أما الضوابط التفصيلية فتتجلى في مسألتين:

أ- الحكم على أسانيد بأنها أو هى الأسانيد، وهي وإن لم ينص عليها بالوضع إلا أنها تشتمل على كثير من الأسانيد الموضوعة لاشتمالها على رواة حكم عليهم بالكذب، وهذه الأسانيد منها ما يتصل بصحابي معين، ومنها ما يتصل بمدينة معينة.

أما ما يتصل بصحابي معين فقد أشار النقاد إلى جملة أسانيد تُعْزَا إلى بعض الصحابة بأنها لا تصح ولا تثبت عنهم. من ذلك:

قال الحاكم: أو هى الأسانيد إلى الصديق- رضي الله عنه- صدقة الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مرة الطيب عن أبي بكر رضي الله عنه(١).

وأوهى الأسانيد عن عمر رضي الله عنه: محمدبن عبداللهبن القاسمبن عمربن حفصبن عاصم عن أبيه عن جده(٢) قال الحاكم: فإن محمدا والقاسم، وعبدالله، لم يحتج بهم(٣).

وأوهى الأسانيد عن علي رضي الله عنه: عمروبن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن علي(٤).

قال الحاكم: سمعت عليبن عمر الحافظ يحكي عن بعض شيوخهم قال: حضر نضلة مجلس أبي همام السكوني فقال أبو همام: حدثنا أبي قال حدثنا عمروعن جابر فقام نضلة فقال: أنت وأبوك وعمرو وجابر، الله الله إن صبرنا؟! وخرج من المجلس(٥)

---

(١) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي١: ١٨٠.
(٢) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١: ١٨٠.
(٣) معرفة علوم الحديث: ٥٧.
(٤) معرفة علوم الحديث: ٥٦، تدريب الراوي ١: ١٨٠.
(٥) معرفة علوم الحديث: ٥٦/ ٥٧.

وأوهى الأسانيد عن ابن مسعود: شريك عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عن ابن مسعود[1].

وأوهى الأسانيد عن أبي هريرة: السري بن اسماعيل، عن داودبن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة[2].

وأوهى الأسانيد عن ابن عباس: محمدبن مروان السدي ـالصغيرـ عن الكلبي، عن أبي صالح عن ابن عباس. قال ابن حجر: هذه سلسلة الكذب، لا سلسلة الذهب[3].

وأوهى الأسانيد عن أنس، داودبن المحبر، عن قحذم، عن أبيه، عن أبانبن أبي عياش، عن أنس[4].

وأوهى الأسانيد عن عائشة: الحارثبن شبل، عن أم النعمان عن عائشة رضي اللهعنها[5].

أما ما يتصل بالمدن، فقال الحاكم أيضا:

أوهى أسانيد المكيين: عبد اللهبن ميمون القداح، عن شهاببن خراش، عن ابراهيمبن يزيد الخوزي، عن عكرمة عن ابن عباس[6].

وأوهى أسانيد اليمانيين: حفصبن عمر العدني، عن الحكمبن أبان عن عكرمة، عن ابن عباس[7].

وأوهى أسانيد المصريين أحمدبن محمدبن الحجاجبن رشدين، عن أبيه، عن

---

(١) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١ : ١٨٠، قال الحاكم: إلا أن أبا فزارة راشدبن كيسان كوفي ثقة.
(٢) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١ : ١٨٠.
(٣) تدريب الراوي ١: ١٨١.
(٤) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١: ١٨٠.
(٥) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١: ١٨٠.
(٦) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١ : ١٨٠.
(٧) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١: ١٨٠.

جده، عن قرەبن عبد الرحمن بن حيويل عن كل من روى عنه، فإنها نسخة كبيرة[1].

وأوهى أسانيد الشاميين: محمدبن قيس المصلوب، عن عبيدالله بن زحر عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة[2]

وأوهى أسانيد الخراسانيين: عبد الرحمن بن مليحة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك عن ابن عباس[3].

ويلاحظ أن هذه الأسانيد وإن نسبت إلى المدن، فهي أيضا تشير إلى أنها مما لا يثبت عن الصحابي الذي عزيت إليه. هذه وغيرها من الأسانيد التي حكم عليها بالوضع أو أنها أوهى ما روي عن الصحابي، وعن أهل البلد الذي نسبت إليه.

ب- الحكم على أحاديث أو نسخ لبعض الرواة بأنها موضوعة، وسيأتي الكلام عليها مفصلا في فصل النسخ الموضوعة إن شاء الله تعالى[4].

هذه هي العلامات والضوابط التفصيلية التي يعرف بها الوضع في السند أو كون السند موضوعا.

٥ - صور للوضع في السند:

أرى من المناسب ذكر بعض الصور التي يقع فيها الوضع في السند، وهي عبارة عن علل تتعلق بالسند، تؤثر على المتن لأن صحته وقبوله -أي المتن- متوقف على صحة الاسناد وقبوله، وهذه العلل تتعلق بالرواة أنفسهم أو بطريقة التحمل أو الأداء في الرواية، فكما يحكمون على المتن، كذلك يحكمون على السند وكثيرا ما يطلقون الحكم على حديث بأنه باطل وكذب أو لا يثبت، ومتن الحديث قد يكون متواترا أو مشهورا، صحيحا مخرجا في الصحيحين أو أحدهما، وهم يقصدون في هذه الحالة سندا معينا، وفي هذا يقول السيوطي: واعلم أنه جرت عادة الحفاظ أنهم

---

(١) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١: ١٨١.

(٢) معرفة علوم الحديث: ٥٨، تدريب الراوي ١: ١٨١.

(٣) معرفة علوم الحديث: ٥٨، تدريب الراوي ١: ١٨١.

(٤) انظر صفحة: ٨٧ وما بعدها جـ ٢.

يحكمون على حديث بالبطلان من حيثيته لسند مخصوص لكون راوية اختلق ذلك السند لذلك المتن، ويكون المتن معروفا من وجه آخر، ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يجرحونه به[1]

ومن الأحاديث التي حكم عليها النقاد بالوضع والبطلان مع أن متونها صحيحة ثابتة ما ذكره الذهبي في ترجمة موسى بن ابراهيم الدمياطي قال، قال أبو القاسم بن عساكر: مجهول، قلت: وخبره باطل عن نافع عن ابن عمر[2] قال الحافظ ابن حجر: والمتن «من بدل دينه فاقتلوه» وليس المتن باطلا، وإنما أطلق المصنف ذلك بالنسبة إلى الاسناد[3].

قلت: الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس قال: حدثنا علي بن عبدالله، حدثنا سفيان عن أيوب عن عكرمة، أن عليا رضي الله عنه حرّق قوما فبلغ ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لأن النبي ﷺ قال: لا تعذبوا بعذاب الله، ولقتلتهم كما قال رسول الله ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه»[4].

ورواه من طريق اخر: حدثنا محمدبن الفضل أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب به[5].

ورواه الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس من طرق.

فرواه من طريق عفان حدثنا حماد بن زيد عن أيوب به[6].

ومن طريق عفان أيضا قال حدثنا وهيب عن أيوب به[7].

---

(١) اللآلي المصنوعة ١: ١١٧.
(٢) ميزان ٤: ١٩٩، لسان ٦: ١١٢.
(٣) لسان ٦: ١١٢.
(٤) خ جهاد. باب لا يعذب بعذاب الله. ٤: ٧٥.
(٥) خ. استتابة. باب حكم المرتد والمرتدة ٩: ١٨/ ١٩
(٦) حم ١: ٢٨٢.
(٧) حم ١: ٢٨٢/ ٢٨٣

ومن طريق عبد الصمد، حدثنا هشام بن أبي عبد الله، عن قتادة عن أنس أن عليا أتى بأناس من الزط يعبدون وثنــاً فأحرقهم فقال ابن عباس: إنما قال رسول الله ﷺ: من بدل دينه فاقتلوه(١).

وأخرجه أبو داود قال: حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثنا اسماعيل بن إبراهيم، أخبرنا أيوب به(٢).

ورواه الترمذي قال: حدثنا أحمد بن عبدة الضبي البصري، حدثنا عبد الوهاب الثقفي به(٣).

ورواه النسائي من طريق إلى أيوب عن عكرمة عن ابن عباس(٤).

ورواه ابن ماجه قال: حدثنا محمد بن الصباغ أنبأنا سفيان بن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه»(٥).

فمتن الحديث كما ترى صحيح، مخرج في الصحيح والسنن، من طريق ابن عباس، إلا أن الحكم على الخبر بالبطلان يتعلق بسند حديث موسى بن ابراهيم

---

(١) حم ١: ٣٢٢/٣٢٣.

(٢) د. الحدود. باب الحكم فيمن ارتد ٢: ٤٤٠.

(٣) ت. حدود. باب ما جاء في المرتد حديث رقم ١٤٥٨، ٤: ٥٩.

(٤) ن. تحريم. الحكم في المرتد ٧: ٩٦/٩٧ قال النسائي: أما الطرق التي روى الحديث فيها عن أيوب فهي: أخبرنا عمران بن موسى قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا أيوب عن عكرمة قال: قال ابن عباس قال رسول الله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه. وقال: أخبرنا محمد بن عبدالله بن المبارك حدثنا أبو هشام قال حدثنا وهيب قال: حدثنا أيوب به.

وقال: أخبرنا محمود بن غيلان قال: حدثنا محمد بن بكر قال: أنبأنا إسماعيل عن معمر عن أيوب به.

كما رواه من طريق أخرى عن عكرمة قال أخبرني هلال بن العلاء قال حدثنا إسماعيل بن عبدالله بن زرارة قال حدثنا عباد بن العوام قال: حدثنا سعيد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه.

ورواه عن الحسن مرسلا قال: أخبرنا موسى بن عبد الرحمن قال: حدثنا محمد بن بشر قال: حدثنا سعيد عن قتادة عن الحسن قال، قال رسول الله ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه» قال أبو عبد الرحمن: وهذا أولى بالصواب من حديث عباد.

كما أخرجه عن أنس، أن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه اهـ.

(٥) جه. حدود. باب المرتد عن دينه حديث رقم ٢٥٣٥، ٢: ٨٤٨.

الدمياطي، عن مالك عن نافع عن ابن عمر، دون المتن.

ومنها أيضا، ما ذكر الذهبي قال في ترجمة رزق الله بن الأسود، قال العقيلي: حديثه منكر، قلت: لكن المتن صحيح وهو: الولد للفراش، رواه عنه بكر بن محمد[1].

قال ابن حجر: ولفظ العقيلي بعد أن أخرجه من طريق بكر بن محمد عنه عن ثابت عن أنس رضي الله عنه... الخ: حديثه منكر غير محفوظ لم يروه إلا هذا الشيخ[2].

قلت: ومتن الحديث صحيح مشهور مخرج في الصحيحين ومسند أحمد والسنن، فقد روى الحديث بطرق مختلفة إلى ابن شهاب عن عروة عن عائشة في منازعة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة، وقضاء النبي ﷺ لعبد بن زمعة بالولد وقوله: الولد للفراش وللعاهر الحجر. رواه البخاري[3]، ومسلم[4]، وأبو داود[5]، والنسائي[6]، وابن ماجه[7] والدارمي[8]، وأحمد[9].

---

(١) ميزان ٢: ٤٧/ ٤٨، لسان ١: ٤٥٨.

(٢) لسان ١: ٤٥٨، والذي في الضعفاء للعقيلي قال: رزق الله بن الأسود القرشي: عن ثابت، حديثه منكر غير محفوظ بصري ثم ساق الحديث بسنده إلى بكر بن محمد قال حدثنا رزق الله بن الأسود القرشي قال حدثنا ثابت عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: الولد للفراش وللعاهر الحجر. لا يحفظ عن ثابت إلا عن هذا الشيخ والحديث قد رواه عن النبي ﷺ جماعة من أصحابنا بأسانيد جياد اهـ الضعفاء: ١٣٧.

(٣) أخرجه في البيوع باب تفسير المشتبهات ٣: ٧٠، وباب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه ٣: ١٠٦، الوصايا. باب قول الموصي لوصيه: تعاهد ولدي، وما يجوز للموصي من الدعوى ٤: ٤، المغازي. باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح ٥: ١٩٢، الفرائض باب الولد للفراش ٨: ١٩١، باب من ادعى أخا أو ابن أخ ٨: ٩٤. الحدود والمحاربين ٨: ٢٠٥، الأحكام باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه ٩: ٩٠، الخصومة. باب دعوى الوصي للميت ٣: ١٦١.

(٤) م الرضاع. باب الولد للفراش وتوقي الشبهة حديث رقم ١٤٥٧، ٣: ١٠٨٠.

(٥) د. الطلاق. باب الولد للفراش ١: ٥٢٨/ ٥٢٩.

(٦) ن. الطلاق. باب إلحاق الولد بالفراش ٦: ١٤٨، باب فراش الأمة ٦: ١٤٩.

(٧) جه النكاح. باب الولد للفراش وللعاهر الحجر حديث رقم ٢٠٠٤، ١: ٦٤٦.

(٨) دي النكاح. باب الولد للفراش ٢: ١٥٢/ ١٥٣.

(٩) حم ٦: ٣٧، ١٢٩، ٢٠٠، ٢٢٦، ٢٣٧.

كما روى الحديث من طريق عمر رضي الله عنه، رواه أحمد في مسنده[1] وابن ماجه[2].

ومن حديث عثمان رضي الله عنه رواه أحمد في مسنده[3] وأبو داود في سننه[4].

ومن حديث علي رضي الله عنه: أخرجه أحمد في مسنده[5].

ومن حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رواه أحمد[6] وأبو داود[7].

ومن حديث أبي هريرة رواه البخاري[8] ومسلم[9] والترمذي[10] والنسائي[11] وابن ماجه[12] والدارمي[13] وأحمد[14]

ومن حديث عمرو بن خارجة، رواه الترمذي[15] وابن ماجه[16] وأحمد[17].

وكذلك من حديث أبي أمامة الباهلي، رواه ابن ماجه[18] وأحمد[19]

---

(١) حم ١: ٢٥.
(٢) جه النكاح. باب الولد للفراش حديث رقم ٢٠٠٥.
(٣) حم ١: ٥٩، ٦٥، ٦٩.
(٤) د. الطلاق. باب الولد للفراش ١: ٥٢٩.
(٥) حم ١: ١٠٤.
(٦) حم ٢: ١٧٩، ٢٠٧.
(٧) د الطلاق باب الولد للفراش ١: ٥٢٨.
(٨) خ فرائض. باب الولد للفراش ٨: ١٩١، حدود ومحاربين ٨: ٢٠٥.
(٩) م الرضاع. باب الولد للفراش وتوقي الشبهة حديث رقم ١٤٥٨، ٣: ١ ١٨٠.
(١٠) ت الرضاع. باب ما جاء أن الولد للفراش حديث رقم ١١٥٧، ٣: ٤٥٤.
(١١) ن الطلاق، باب الحاق الولد بالفراش إذا لم ينفه صاحب الفراش ٦: ١٤٨.
(١٢) جه. النكاح. باب الولد للفراش وللعاهر الحجر رقم ٢٠٠٦.
(١٣) دي النكاح. باب الولد للفراش ٢: ١٥٢/١٥٣.
(١٤) حم ٢: ٢٣٩، ٢٨٠، ٣٨٦، ٤٦٦، ٤٧٥، ٤٩٢.
(١٥) ت. الوصايا باب ما جاء لزوجة الوارث حديث رقم ٢١٥١.
(١٦) جه. النكاح. باب الولد للفراش حديث رقم ٢٧١٢.
(١٧) حم ٤: ١٨٦/ ١٨٧، ٢٣٨، ٢٣٩.
(١٨) جه. النكاح. باب الولد للفراش حديث رقم ٢٧١٢.
(١٩) حم ٥: ٢٦٧.

ومن حديث عبادة بن الصامت رواه أحمد أيضا[1] .

ومن حديث عبد الله بن الزبير رواه النسائي[2] .

وكل هذه الطرق غير الطريق التي تكلم عنها العقيلي، كما نقله الذهبي مع أن المتن واحد، فدل على ذلك أن الحكم متعلق بالسند دون المتن والله أعلم.

وهذا الحكم يرد كثيرا في كلام النقاد من أهل الجرح والتعديل، ولذا تعقب الحفاظ ابن حجر كلام الذهبي بقوله: واستدراك الذهبي المذكور يلزمه في أحاديث لا تحصى في كتابه هذا فإنهم يضعفون الرجل برواية تتعلق بالاسناد دون المتن، أما أن يكون مقلوبا أو مركبا أو نحو ذلك مما يدل على ضعف الراوي وسوء حفظه[3].

وإطلاق الوضع على السند هو إطلاق خاص ينفرد بمعرفته المشتغلون بعلوم الحديث لاختلافه عن المفهوم العام المتبادر عند الاطلاق.

ومن المسائل التي تدخل ضمن إطار الوضع في السند: سرقة الاسناد وقلب الاسناد، وتركيب الاسناد بالاضافة الى مصطلحات أخرى معروفة لدى المشتغلين بهذا الفن سأتناولها في هذا المبحث بإيجاز فأقول:

أولا: سرقة الاسناد: وهو أن يعمد الراوي إلى حديث أو أحاديث معروفة براو تفرد بها عن شيخ فيدعي راو آخر مشاركته في روايتها عن ذلك الشيخ إما مباشرة أو بواسطة. وغالبا ما تكون سرقة الاسناد في الأحاديث الضعيفة أو المنكرة. أو الموضوعة. ويقصد السارق بعمله هذا متابعة الراوي المتفرد وتقوية حديثه إلا أن جهابذة النقد حالوا بينه وبين غايته، وكشفوا عن سرقته، فلم تزد متابعته للحديث إلا نكارة ولا تعزيز روايته للحديث إلا ضعفا، ولذا فهم يحكمون على الرواية المسروقة بالوضع والكذب، ويعدونها من الموضوعات وقد ضمن جماعة منهم تلك

---

(١) حم ٥: ٣٢٦.
(٢) ن الطلاق. باب إلحاق الولد بالفراش: ١٤٨/ ١٤٩.
(٣) لسان الميزان: ١: ٤٥٨/ ٤٥٩.

الأحاديث كتب الموضوعات، وهم يقصدون بذلك الحكم عليها من جهة السند بصرف النظر عن المتن، وتعرف سرقة الراوي بأحد الطرق التي سبق ذكرها عند الكلام على مبحث ما يثبت به الوضع[1].

ومن الأحاديث التي حكم عليها بعض رواتها سرقها ما رواه أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ «نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام»[2].

فقد تفرد بهذه الرواية أبو الربيع السمان عن هشام بن عروة، وقد عرف الحديث واشتهر به[3].

وقد سرقه منه جماعة فرووه عن هشام بن عروة عن أبيه. قال ابن عدي: وهذا الحديث قد سرقه من أبي الربيع السمان جماعة من الضعفاء منهم نعيم ابن مورع، ويعقوب بن الوليد الأزدي، ويحيى بن هاشم الغساني وغيرهم[4].

وكذلك حديث أنس: تفترق أمتي على سبعين أو إحدى وسبعين فرقة كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة، قالوا يا رسول الله من هم، قال: الزنادقة وهم القدرية.

فقد رواه الأبرد بن الأشرس عن يحيى بن سعيد عن أنس[5].

---

(١) انظر صفحة ١٥٤ جـ١ الفصل الأول. الباب الأول. مبحث على أي شيء يطلق المحدثون الكذب.

(٢) الحديث رواه ابن عدي في الكامل: ١٣٣/أ، وابن حبان في المجروحين ١: ١٦٣.

(٣) قال ابن عدي: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز حدثنا كامل بن طلحة وشيبان، وأخبرنا محمد بن يحيى العمي البصري، وحدثنا عبد الله بن معاوية قالوا: حدثنا أبو الربيع السمان حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت، قال رسول الله ﷺ «نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام» وقد رواه عنه جماعة من الكبار منهم يحيى بن حسان.

حدثنا الحسين بن بندار بن سعد أنا سألته في سنة نيف وتسعين، حدثنا يونس بن عبد الأعلى حدثنا يحيى بن حسان عن أشعث عن هشام بن عروة فذكر الحديث. الكامل: ١٣٣/أ.

وقال ابن حبان: حدثنا أبو يعلى حدثنا سعيد بن أبي الربيع عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال: نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام: مجروحين ١: ١٦٣.

(٤) الكامل: ١٣٣/ب، الموضوعات ١: ١٧١، اللآلي ١: ١٢٣.

(٥) أخرجه العقيلي عنه قال، حدثنا محمد بن مروان القرشي، حدثنا محمد بن عبادة الواسطي قال، حدثنا موسى بن اسماعيل قال: حدثنا معاذ بن ياسين الزيات قد حدثنا الأبرد بن الأشرس به. انظر الموضوعات ١: ٢٦٧، اللآلي ١: ٥٤٨.

وقد سرقه منه ياسين بن معاذ الزيات عن سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد عن أنس[1].

كما سرقه منه عثمان بن عفان القرشي، فرواه عن حفص بن عمر الأيلي عن مسعر عن سعد بن سعيد به[2].

فالحديث معروف بالأبرد بن الأشرس، وقد تفرد به عن يحيى بن سعيد، فسرقه كل من ياسين بن معاذ الزيات وقد اضطرب في روايته فتارة رواه عن يحيى بن سعيد عن الجادة، وتارة قلبه فرواه عن سعد بن سعيد.

أما عثمان بن عفان القرشي فقد سرقه وقلبه فرواه عن سعد بن سعيد.

وكذلك حديث ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «مافي الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة منها محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، عمر الفاروق، عثمان ذي النورين».

فقد تفرد بهذا الحديث علي بن جميل الرقي، عن جرير بن عبد الحميد عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس[3]

= ورواه أيضا ابن عدي من طريق علي بن أحمد الجواري قال حدثنا موسى بن اسماعيل «حدثنا خلف بن ياسين حدثنا أبرد بن أشرس عن يحيى بن سعيد عن انس به. اللآلي ١: ٢٤٨/ ٢٤٩.

(١) وقد روى حديثه العقيلي قال حدثنا الحسن بن علي بن خالد الليثي حدثنا نعيم بن حماد حدثنا يحيى بن اليمان عن ياسين الزيات عن سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث. أنظر الموضوعات ١: ٢٧٦، اللآلي ١: ٢٤٨، وقد رواه الحسن بن عرفة عن ياسين بن معاذ الزيات إلا أنه اضطرب في أسناده فرواه تارة عن يحيى بن سعيد، وتارة عن سعد بن سعيد عن أنس به. انظر اللآلي ١: ٢٤٨/ ٢٤٩.

(٢) الحديث رواه الدارقطني قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عثمان الصيدلاني قال: حدثنا أحمد بن داود السجستاني حدثنا عثمان بن عفان القرشي... الحديث انظر الموضوعات ١: ٢٧٦ اللآلي ١: ٢٤٨.

(٣) الحديث رواه الطبراني قال: حدثنا سعيد بن عبد ربه الصفار البغدادي حدثنا علي بن جميل الرقي، حدثنا جرير بن عبد الحميد عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعا ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة منها: لا إله إلا الله محمد رسول الله. أبو بكر الصديق، عمر الفاروق، وعثمان ذي النورين. حدثنا علي بن جميل الرقي عن جرير بن عبد الحميد به انظر المجروحين ٢: ١١٤ ورواه الخطيب بأسناده إلى أحمد بن محمد القاضي البوراني قال، حدثنا الاحتياطي، حدثنا علي بن جميل عن جرير به. تاريخ بغداد ٥: ٤، ورواه أبو نعيم قال حدثنا القاضي أبو أحمد محمد، حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الملك، حدثنا علي بن جميل به، انظر اللآلي ١: ٣١٩.

وقد سرقه منه معروف بن أبي معروف فحدث به عن جرير[1]

وكذلك سرقه من علي بن جميل عبد العزيز بن عمرو الخراساني فرواه عن جرير عن ليث به[2].

فنرى من الأمثلة السابقة أن الحديث ينفرد به الراوي بروايته عن شيخ، فيأتي رواة آخرون ويسطون على الحديث فيروونه عن الشيخ باسناده، فيحكم على الاسناد المسروق بالوضع، وعلى الرواة السارقين بأنهم كذابون وضاعون.

ثانيا: قلب الاسناد:

سبق الكلام عند تعريف الحديث المقلوب أن القلب يكون في المتن ويكون في السند، وأن قلب الاسناد قد يكون بتقديم أو تأخير في اسم الراوي، وقد يكون بتغيير أو تبديل في الاسناد كله أو بعضه[3].

وقد عرف القلب في الاسناد بما يلي: أن يكون الحديث مشهورا براو فيأتي راو آخر فيبدل الراوي المشهور في الرواية بآخر من طبقته لم تعرف عنه تلك الرواية.

أو أن يعمد الراوي إلى اسناد متن معروف فيبدله باسناد آخر.

وهذا العمل يعده المحدثون كذبا ووضعا إذا تعمد الراوي فعله، ويحكمون على الحديث بالوضع لسببه ولذا تضمنت كتب الموضوعات مجموعة من الأحاديث المقلوبة الاسناد. مع أن متونها تثبت من طرق أخرى وهي مخرجة في كتب الصحاح أو السنن أو المسانيد.

ومن الأحاديث التي وسمت بالوضع لوقوع القلب في اسنادها.

---

(1) روى حديثه ابن عدي قال: حدثنا أحمد بن عامر البرقعيدي حدثني معروف البلخي بدمشق، حدثنا جرير عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس به، انظر ميزان ٤: ١٤٥/١٤٦، لسان ٦: ٦١/٦٢ زاد ابن حجر: قال ابن عدي: معروف هذا غير معروف وأصله سرقه من علي بن جميل الرقي وانظر اللآلي ١: ٣١٩، وقال. قال ابن عدي: معروف هذا غير معروف ولعله سرقه من علي بن جميل اهـ.

(2) وقد روى حديثه اسحاق بن ابراهيم الختلي في الديباج قال: حدثني القاسم بن علي الكوفي قال، حدثنا عبد العزيز بن عمرو الخراساني عن جرير فذكره. انظر الموضوعات ١: ٣٣٧، اللآلي ١: ٣١٩.

(3) انظر ص: ١٤٤ وما بعدها جـ ١.

حديث: «أن النبي ﷺ حبس رجلا في تهمة».

رواه ابراهيم بن زكريا الواسطي عن أبي بكر بن عياش، عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس بن مالك[١].

أورده ابن طاهر المقدسي في تذكرة الموضوعات وقال: فيه إبراهيم بن زكريا الواسطي وهو منكر الحديث وليس هذا من حديث أنس ولا يحيى، وإنما المعروف من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، انفرد بها معمر[٢].

قلت: وحديث بهز، أخرجه أبو داود[٣]، والترمذي[٤]، والنسائي[٥]، بأسانيدهم إلى معمر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ حبس رجلا في تهمة... الحديث، فقلبه ابراهيم بن زكريا الواسطي على أبي بكر بن عياش عن يحيى بن سعيد عن أنس.

وكذلك حديث: «أن النبي ﷺ صلى العصر خمسا فسجد سجدتي السهو وهو جالس».

رواه سعيد بن بشير عن منصور عن الحكم بن عتيبة عن الحسن العرني عن ابن عباس[٦].

---

(١) وقد ذكر روايته هذه ابن حبان في المجروحين ١: ١٠٢، ونقل ابن حجر أن العقيلي أورده في الضعفاء. انظر لسان ١: ٦٠.

(٢) تذكرة الموضوعات: ١٧.

(٣) د. الأقضية. باب في الحبس في الدين وغيره. وقد رواه عن ابراهيم بن موسى الرازي قال: أخبرنا عبد الرزاق عن معمر به اهـ ٢: ٢٨٢.

(٤) ت. الديات، باب ما جاء في الحبس في التهمة حديث رقم ١٤١٧، وقد رواه عن علي بن سعيد الكندي حدثنا ابن المبارك عن معمر به. اهـ ٤: ٢٨.

(٥) ن كتاب قطع السارق. باب امتحان السارق بالضرب والحبس ٨: ٥٩/٦٠، وقد رواه عن عبد الرحمن بن محمد بن سلام حدثنا أبو أسامة أخبرني ابن المبارك عن معمر به، ورواه أيضا عن علي بن سعيد بن مسروق عن ابن المبارك به.

(٦) وقد روى حديثه ابن حبان قال: وقد روى ـأي سعيدـ عن منصور عن الحكم بن عتيبة عن الحسن العرني عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى العصر خمسا فسجد سجدتي السهو وهو جالس، حدثناه ابن مكرم حدثنا ابراهيم بن هانئ حدثنا محمد بن بكار حدثنا سعيد بن منصور، وهذا أسناد مقلوب، إنما هو الحكم عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله هكذا رواه أصحاب الحكم. اهـ مجروحين ١: ٣١٦.

وأورده المقدسي أيضا في تذكرة الموضوعات وقال: رواه سعيدبن بشير عن منصور عن الحكمبن عتيبة عن الحسن العرني، وهذا اسناد مقلوب، وإنما رواه الحكم عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله هكذا[1]. وحديث ابن مسعود أخرجه البخاري[2] ومسلم[3] والترمذي[4] والنسائي[5] بأسانيد مختلفة إلى الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود... الحديث.

وكما يقع القلب في كامل السند يقع في جزئه، ويحكم عليه بما يحكم على القلب في السند كله.

ومما وقع القلب في بعض سنده وحكم عليه بالوضع حديث «انصر أخاك ظالما أو مظلوما».

فقد قلبه طاهر بن الفضل الحلي على سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس بن مالك قال، قال رسول الله ﷺ «انصر أخاك ظالما أو مظلوما...» الحديث[6].

وأورده ابن طاهر المقدسي في تذكرة الموضوعات قال: قد صح من حديث حميد الطويل عن أنس، وطاهر هذا جعله عن ابن عيينة عن الزهري عن أنس[7].

والحديث من طريق حميد أخرجه الترمذي[8] وأحمد.[9]

فالحديث معروف من طريق حميد الطويل عن أنس، فقلب طاهربن الفضل

---

(١) تذكرة الموضوعات: ١٧.

(٢) خ. الصلاة. باب ما جاء في القبلة ومن لا يرى الاعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة ١: ١١١، السهو. باب إذا صلى خمسا ٢: ٨٥.

(٣) م المساجد ومواضع الصلاة. باب السهو في الصلاة والسجود له. حديث رقم ٩١.

(٤) ت الصلاة. باب ما جاء في سجود السهو بعد السلام والكلام حديث رقم ٣٩٢، ٢: ٢٣٨.

(٥) ن. السهو. باب ما يفعل من صلى خمسا ٣: ٢٦/٢٧.

(٦) الحديث رواه ابن حبان في ترجمة طاهر بن الفضل. انظر المجروحين ٢: ٩.

(٧) تذكرة الموضوعات: ٢٥

(٨) ت. الفتن. باب حديث رقم ٢٢٥٥، ٤: ٥٢٣.

(٩) حم ٣: ٢٠١.

بعض أسناده وجعله عن سفيانبن عيينة عن الزهري عن أنس[1].

وكذلك حديث «الأرواح جنود مجنده فما تعارف منها ائتلف، وما تنافر منها اختلف».

قلبه عليبن سليمان بن شهريار الرقي على محمدبن عبدالله الأنصاري عن أم عوف عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال، الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف[2]

وأورده ابن طاهر المقدسي في تذكرته وقال: فيه عليبن سعيدبن شهريار قلبه، والمتن صحيح[3].

قلت: الحديث معروف من طريق عبد العزيزبن محمد، عن سهلبن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة[4].

ومن طريق جعفر بن برقان، عن يزيد بن الأصم، عن أبي هريرة[5]

فحكم المقدسي عليه بالوضع وإيراده في تذكرته إنما يعني بذلك السند دون المتن كما صرح بقوله: والمتن صحيح.

إلى غير ذلك من الأحاديث التي حكم عليها بالوضع لوقوع القلب في بعض أسانيدها مع ورود متونها من طرق أخرى ثابتة.

وقد صرح البرهان الحلبي بأن تعمد القلب، وضع، فقال في ترجمة عبد اللهبن

---

(١) وقد رواه أيضا عن أنس عبيد الله بن أبي بكربن أنس عن أنس أخرجه خ. الاكراه. باب يمين الرجل لصاحبه أنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه، وكذلك كل مكره يخاف فإنه يذب عنه المظالم ٩: ٢٨/٢٩ حم ٣: ٩٩ ولم يعرف هذا الحديث من رواية الزهري عن أنس.

(٢) أورده ابن حبان في ترجمة عليبن سليمان المذكور وقال بعد ذكر الحديث: حدثناه أبو قريش محمدبن جمعة الفهستاني.

(٣) تذكرة الموضوعات: ٢٨.

(٤) الحديث أخرجه م. البر والصلة والآداب. باب الأرواح جنود مجندة حديث رقم ٢٦٣٨.

(٥) أخرجه م أيضا البر والصلة والآداب. باب الأرواح جنود مجندة حديث رقم ٢٦٣٨، د. الأدب باب من يؤمن أن يجالس ٢: ٥٥٩.

محمدبن يعقوب الحارثي الفقيه، قال ابن الجوزي: أبو سعيد الرواس متهم بوضع الحديث. قال أحمد السليماني: كان يضع هذا الاسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الاسناد، وهو ضرب من الوضع[1].

وقال أيضا في ترجمة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي: وضعفه أحمد أيضا فقال: قلب أحاديث شهر بن حوشب فجعلها من حديث الزهري، وأعلم أن القلب عامدا وضع كما تقدم أنه ضرب من الوضع غير أنه أخف، وإن عمل هذا تغفلا لم يكن حجة[2].

وقال الجزائري: وجعلوا القلب في الاسناد قسمين: أحدهما أن يكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه راو آخر من طبقته ليصير بذلك غريبا مرغوبا فيه... ويقال: إن فاعل ذلك هو الذي يطلق عليه أن يسرق الحديث، وربما قيل في الحديث نفسه أنه مسروق، وإطلاق السرقة في ذلك لا يظهر إلا فيما إذا كان الراوي المبدل به منفردا وحينئذ لا يستغرب أن يقال: أن المبدل قد سرق منه[3].

قلت: المشهور فيما ذكره الجزائري هو قلب الاسناد وهو غير السرقة لكن بعض المحدثين لا يرى فرقا بين السرقة وبين القلب، فيطلق كلا منهما على الآخر، كما فعل الجزائري. والله أعلم.

ثالثا: تركيب الاسناد:

أما تركيب الاسناد فيطلق عندهم على كل وضع للاسناد، وبينه وبين سرقة الاسناد وقلب الاسناد عموم وخصوص مطلق، فكل سرقة أو قلب للاسناد تركيب وليس العكس.

قال ابن طاهر المقدسي في حديث: «نظر إلى رجل لا يقيم صلبه في

---

(١) الكشف الحثيث: ١٢٨.

(٢) الكشف الحثيث: ١٣٥.

(٣) توجيه النظر: ٢٥٤.

الركوع» . . . . الحديث فيه أحمدبن محمد الأنصاري ركبه والمتن صحيح[1].

قلت: إنما عنى قلب الاسناد[2].

قال الخطيب: وقد حدثني محمدبن علي الصوري قال: سمعت عبد الغني بن سعيد الحافظ يقول، قال لنا أبو الحسن علي بن عمر -أي الدارقطني- كتاب العقل وضعه أربعة، أولهم ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داودبن المحبر فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسره، وسرقه عبد العزيزبن أبي رجاء فركبه بأسانيد أخر ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد أخر أو كما قال الدارقطني[3].

وقال الخطيب في حديث أنس يرفعه: يقول الله تعالى: يا ابن آدم أنا بدك اللازم، فاعمل لبدك كل الناس لك منهم بد، وليس لك مني بد[4]

قال الخطيب: هذا الحديث موضوع المتن، مركب الاسناد ورجاله مشهورون معروفون بالصدق إلا أن ابن الجارود فإنه كذاب، ولم نكتبه إلا من حديثه[5].

فالمراد بقوله: مركب الاسناد، أي موضوع الاسناد مختلقه.

ومن صور تركيب الاسناد:

١ـ اختلاق الاسناد. وممن عرف به:

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٧٠.

(٢) كلام المقدسي مأخوذ من كلام ابن حبان. فقد ترجم لأحمدبن محمد الأنصاري في كتابه المجروحين فقال: يأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به، روى عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن هشام بن حسان عن عمروبن دينار عن جابر قال: نظر النبي ﷺ إلى رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، فلما قضى صلاته قال: إرجع فصل فإنك لم تصل، وبإسناده عن النبي ﷺ قال: مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار، ثم قال: ابن حبان معناهما صحيحان من طريق غير هذين الطريقين واسنادهما مقلوبان، ليس هذا من حديث هشام بن حسان ولا من حديث عمروبن دينار اهـ مجروحين ١: ١٢٩.

(٣) تاريخ بغداد ٨: ٣٦٠.

(٤) رواه الخطيب قال: حدثنا الحسن بن أبي طالب، حدثنا أبو عمر محمدبن الحسين البسطامي، حدثنا أحمدبن عبد الرحمن بن الجارود حدثنا محمدبن عبد الملك الدقيقي، وعثمان بن خرداد الانطاكي وعباس بن محمد الدوري؛ قالوا: حدثنا عفان بن مسلم، حدثنا شعبة عن أبي التياح عن أنس مرفوعا اهـ اللآلي ٢: ٣٢١.

(٥) اللآلي ٢: ٣٢١.

أ- عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن زبر القاص:

قال الدارقطني: دخلت على أبي محمد بن زبر وأنا إذ ذاك، حدث، وبين يديه كاتب له وهو يملي عليه الحديث من جزء، والمتن من آخر وظن أني لا أتنبه إلى هذا[1].

ب- علي بن هلال الأحمسي:

روى عن شريك عن الأعمش عن سعيدبن حبير عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ فذكر حديثا طويلا ركيك الألفاظ فيه أن النبي ﷺ وعليا ينصب لهما منبر فيه ألف مرقاة فيصعد النبي ﷺ على أعلى مرقاة ويصعد على دونه بمرقاة فلا يـزالان يسألان الله تعالى حتى يأذن لعلي أن يكون معه... الحديث. قال ابن حجر: فهذا المتن مركب على هذا الاسناد ولا يحتمل شريك هذا ولا أحد من رجاله، فالآفة عليبن هلال فيما أرى[2].

جـ - محمد بن عبد الواحد بن الفرج الأصبهاني:

روى حديث معاذ قال: دخلت يوما على النبي ﷺ، وقد فات وقت الصلاة فجاء أبو بكر فذكر قصة أنه أنبه النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أشرقت الشمس وفات وقت الصلاة فقام وهمّ أن يغتسل ويتوضأ للصلاة فجاء جبريل فقال: لا تغتسل وتيمم وصل فإنه جائز[3].

قال الجـوزقـاني: هـذا حديث موضوع مركب على هذا الاسناد ورواته براء منه، قال: وسمعت أبا الفتح بن نصربن ماجه الأصبهاني يقول: لما وضع محمد الجوهري حديث معاذ في التيمم ورواه. أنكر عليه أهل العلم فبلغ ذلك محمدبن

---

(١) لسان ٣: ٢٥٣.

(٢) لسان ٤: ٢٦٦/٢٦٧.

(٣) وقد رواه محمدبن عبد الواحد بن الفرج الأصبهاني عن عبدالكريمبن محمدبن أحمدبن حمدان، أنا عبد اللهبن عمر الجوهري، أنا أحمدبن أفلح، أنا قتاتبن حفص، حدثنا صالحبن عبدالله الترمذي، حدثنا محمدبن الحسن البصري عن خصيفبن جحدر عن النعمانبن نعيم عن عبد الرحمنبن تميم عن معاذ قال: دخلت يوما على النبي ﷺ... الحديث.

عبد الواحدبن الفرج فدخل البيت ووضع هذا الحديث وركبه على هذا الأسناد وكتبه على ظهر جزء فأخرجه ورواه قوة وعونا لمحمدبن الجوهري. فأنكروا عليه أشد الانكار وصنف يحيى بن منده جزءا في رده وكيفية وضعه وبيان اسم واضعه[1] وقد سبق ذكر ذلك.

٢- تسوية الاسناد: وممن عرف بذلك:

غياث بن ابراهيم النخعي:

قال صالح جزرة: كان يضع الحديث. روى عن غياث قال: كان يكون الحديث الحسن عند الشيخ الذي لا يجوز حديثه. فآتي بالشيخ إلى الأعمش فيسمع الحديث، فأرويه عن الأعمش وأخرج الحديث[2].

٣ - وصل الاسناد: وذلك أن يعمد الراوي الى الأحاديث المنقطعة فيوصل أسانيدها وهذا العمل يعد وضعا يحكم على فاعله بالكذب، وممن كذّب بهذا الفعل:

خالد بن القاسم أبو الهيثم المدائني:

قال اسحاق بن راهويه: كان كذابا، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن خالد بن القاسم المدائني فقال: هو كذاب، كان يحدث الكتب عن الليث عن الزهري، فكل ما كان عن الزهري عن أبي هريرة جعله عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وكل ما كان عن الزهري عن عائشة جعله عن عروة عن عائشة متصلا[3].

وقال مؤمل بن أهاب، سمعت يحيى بن حسان يقول: خالد المدائني يلزق أحاديث الليث إذا كان عن الزهري عن ابن عمر، أدخل سالما وإذا كان عن الزهري عن عائشة، أدخل عروة، فقلت له: اتق الله؟، قال: ويجيء أحد يعرف هذا[4].

---

(١) لسان ٥: ٢٦٩.
(٢) لسان ٤: ٤٢٢.
(٣) الجرح ٢/١: ٣٤٧/٣٤٨.
(٤) ميزان ١: ٦٣٧، لسان ٢: ٢٨٣، الكشف الحثيث: ٨١ وقال وهذا يقتضي الوضع.

وقال النسائي: متروك الحديث، أجمع أهل الحديث على ترك حديثه، كان يعمد إلى الحديث المنقطع فيسنده[1].

كل هذه الصور وغيرها يطلق عليها علماء الجرح والتعديل تركيب الاسناد.

رابعاً: وجود الكذاب في سند الحديث:

ومن الصور التي يحكم فيها على الحديث بالوضع، باعتبار سنده بصرف النظر عن متنه أن يكون في سند الحديث راو كذاب، فيطلق على الطريق التي فيها الراوي الكذاب بأنها موضوعة، وعلى الحديث بأنه موضوع، علما بأنه ورد من طرق أخرى من غير طريق هذا الكذاب، فإطلاقهم الوضع على الحديث إنما يقصدون به السند الذي فيه الكذاب دون غيره.

فمن ذلك ما أورد ابن طاهر المقدسي في تذكرته حديث «ساقي القوم اخرهم شربا» قال: فيه أحمدبن محمدبن الفضل، كان يضع، وكان كذابا، وقد رُوِيَ من وجه صحيح[2].

قلت: الحديث صحيح من غير طريق أحمدبن محمدبن الفضل هذا، فقد أخرج مسلم[3] وابن ماجه[4] وأحمد[5] والدارمي[6] من طريق ثابت البناني عن عبدالله بن رباح عن أبي قتادة قال، قال رسول الله ﷺ «ساقي القوم آخرهم شربا».

وأخرج أبو داود[7]، وأحمد[8] من طريق شعبة، قال: سمعت أبا المختار من بني أسد قال: سمعت عبد الله بن أبي أوفى قال: أصاب رسول الله ﷺ وأصحابه

---

(١) لسان ٢: ٢٨٤.

(٢) تذكرة الموضوعات: ٣٧، وقد سبق ذكره عند الكلام في مبحث على أي شيء يطلق المحدثون وصف الكذب وإنما اعدت ذكره لاختلاف المناسبة.

(٣) م. المساجد. باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها حديث رقم ٦٨١، ١: ٤٧٢/ ٤٧٤.

(٤) جه الأشربة. باب ساق القوم آخرهم شربا حديث رقم ٣٤٣٤، ٢: ١١٣٥

(٥) حم ٥: ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٥، إلا أنه في هذه الرواية قال: رواه عن هاشم بن المبارك عن بكر بن عبدالله عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة به.

(٦) دي. الأشربة. باب في ساقي القوم آخرهم شربا ٢: ١١٢.

(٧) د الأشربة. باب في الساقي متى يشرب ٢: ٣٠٣.

(٨) حم ٤: ٣٥٤، ٣٨٢.

عطش. . . فقال رسول الله ﷺ «ساقي القوم آخرهم» حتى سقاهم كلهم.

وكذلك حديث «من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال كان كمن صام الدهر».

أورده ابن طاهر في تذكرته[1] وعنى بذلك طريق يحيى بن شبيب اليماني فقد رواه عن سفيان الثوري عن حميد عن أنس مرفوعا «من صام رمضان وأتبعه بست من شوال. . .» الحديث[2].

فقد أخرجه مسلم[3] وأبو داود[4] وأحمد[5] والدارمي[6] من طريق سعدبن سعيد قال: أخبرنا عمربن ثابتبن الحارث الخزرجي قال سمعت أبا أيوب الأنصاري قال، سمعت رسول الله ﷺ يقول «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كمن صام الدهر».

وأخرجه الدارمي من حديث ثوبان قال: حدثنا يحيى بن حسان حدثنا يحيى بن حمزة حدثنا يحيى بن الحارث الذماري عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال صيام شهر بعشرة أشهر وستة أيام يعدل شهرين، وذلك تمام سنة يعني شهر رمضان وستة أيام بعده[7].

ورواه أحمد من حديث جابربن عبدالله الأنصاري قال: عبد الله بن يزيد، حدثنا سعيدبن أبي أيوب حدثني عمروبن جابر الحضرمي، قال سمعت جابربن عبد الله الأنصاري يقول، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صام رمضان وستا من شوال فكأنما صام السنة كلها»[8].

---

(١) تذكرة الموضوعات : ٦٣.
(٢) ميزان ٤ : ٣٨٥، لسان ٦: ٣٢١/٣٢٢ نقلا عن ابن حبان.
(٣) م الصيام. باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعا لرمضان حديث رقم ١١٦٤.
(٤) د. الصيام باب في صوم ستة أيام من شوال ١: ٥٦٧.
(٥) حم ٥: ٤١٧، ٤١٩.
(٦) دي. الصيام. باب صيام الستة من شوال ٢: ٢١.
(٧) دي. الصيام. باب صيام الستة من شوال ٢: ٢١.
(٨) حم ٣: ٣٠٨، ٣٢٤.

ومن صور الوضع في السند :

أن يروى متن حديث من عدة طرق مختلفة، وهذه الطرق قد يضعها راو واحد، أو يشترك جماعة في وضع تلك الأسانيد إما بالاتفاق أو بسرقة الاسناد أو قلبه وتركيبه، وهذا الصنيع من الرواة غالبا ما يكون في الأحاديث الموضوعة أو المنكرة، وهم بعملهم هذا إنما يقصدون ترويجه ونشره بين الناس ليلقى القبول، ويعتقد أن له أصلا لا سيما وأن الرواة قد تابع بعضهم بعضا، وكثيرا ما يتنازع العلماء في هذا النوع من الأحاديث بين مثبت لها وبين ناف.

وتختلف وجهاتهم فيها، ومنشأ ذلك هو تعدد طرق الحديث وتنوع أسانيده، فالجهابذة النقاد المتمرسون العارفون بعلل الأحاديث وسقم أسانيدها، والتواء الكذابين وحيل الوضاعين يكشفون ذلك، فلا يخفى عليهم، ولا يزيدهم تعدد الطرق وتنوع الأسانيد إلا شكا أو تأكيدا في الحكم بوضعها وكذبها، فهم لا يبالون بتلك المتابعات، ولا يعتبرون بما للحديث من شواهد لأنه غالبا ما يكون في كل طريق كذاب أو متهم أو ضعيف أدخل عليه الحديث أو لقنه.

أما غير المتمرسين ومن كان جل اهتمامه السند، وتعدد الطريق يظن أن تنوع الطرق وتعدد الأسانيد كاف في إثبات أن للحديث أصلا على أقل تقدير، وأسوأ احتمال، إن لم يحكم على الحديث بالحسن أو الصحة.

ومن الأحاديث التي حكم عليها بالوضع بالرغم من تعدد طرقها وتنوع أسانيدها حديث :

«لما مات ولدي من خديجة أوحى الله إلى أن أمسك عن خديجة وكنت لها عاشقا، فسألت الله أن يجمع بيني وبينها فأتاني جبريل في شهر رمضان ليلة أربع وعشرين ومعه طبق من رطب الجنة فقال: يا محمد: كل من هذا وواقع خديجة الليلة، ففعلت فحملت بفاطمة، فما لثمت فاطمة إلا وجدت ريح ذلك الرطب وهو في عترتها إلى يوم القيامة.

وفي رواية أن عائشة قالت: يا رسول الله: مالك إذا جاءت فاطمة قبلتها حتى تجعل لسانك في فيها كله، كأنك تريد أن تلعقها عسلا قال: نعم يا عائشة، إني لما أسري بي إلى السماء، أدخلني جبريل الجنة فناولني منها تفاحة، فأكلتها فصارت نطفة في صلبي، فلما نزلت واقعت خديجة، ففاطمة من تلك النطفة وهي حوراء أنسية، كلما اشتقت الى الجنة قبلتها.

فقد أورده ابن الجوزي في موضوعاته من حديث عمربن الخطاب وابن عباس وعائشة، وحديث عمر ذكر له طريقان.

الأول ساقه بسنده إلى أبي بكر الشافعي، حدثتني سمانة بنت حمدان، ابن موسى الأنباري، حدثنا أبي، حدثنا عمروبن زياد الثوباني، حدثنا عبد العزيزبن محمد الدراوردي، حدثني زيدبن أسلم عن أبيه عن عمر.. الحديث[1].

أما الطريق الثاني فذكر اسناده إلى قاسم بن الحسن، حدثنا عمرو بن زياد الثوباني به[2].

وأما حديث ابن عباس، فأورده بسنده إلى الحسن بن عبيد الله الأبزاري، حدثني ابراهيم بن سعيد حدثني المأمون عن الرشيد عن المهدي عن المنصور عن أبيه عن جده عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ يكثر قُبَلَ فاطمة... الحديث[3].

وأما حديث عائشة فذكره من طرق أربعة:

الطريق الأول أورده بسنده إلى هشام بن عروة عن أبيه عنها.. الحديث[4]

الطريق الثاني ساقه بسنده عن طريق الخطيب إلى هشام بن عروة به[5].

---

(١) الموضوعات ١: ٤٠٩/ ٤١٠، اللآلي ١:-٣٩٢.

(٢) الموضوعات ١: ٤١٠.

(٣) الموضوعات ١: ٤١٠/٤١١، اللآلي ١: ٣٩٤.

(٤) موضوعات ١: ٤١١، اللآلي ١: ٣٩٣.

(٥) الموضوعات ١: ٤١١/٤١٢.

أما الطريق الثالث فساقه بسنده إلى هشام بن عروة من طريق آخر غير الطريقين به[١].

وكذلك الطريق الرابع أورده باسناده من طريق ابن حبان إلى هشام به[٢].

ثم قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يشك المبتدأ في العلم في وضعه فكيف بالمتبحر، ولقد كان الذي وضعه أجهل الجهال بالنقل والتاريخ فإن فاطمة ولدت قبل النبوة بخمس سنين، وقد تلقفه منه جماعة أجهل منه فتعددت طرقه، وذكره الاسراء كان أشد لفضيحته فإن الاسراء كان قبل الهجرة بسنة بعد موت خديجة، فلما هاجر أقام بالمدينة عشر سنين فعلى قول من وضع هذا الحديث يكون لفاطمة يوم مات النبي ﷺ عشر سنين وأشهر، فأين الحسن والحسين وهما يرويان عن رسول الله ﷺ وقد كان لفاطمة من العمر ليلة المعراج سبع عشرة سنة، فسبحان من فضح هذا الجاهل الواضع على يد نفسه[٣]. ثم ذكر الآفة في كل طريق فقال: أما الطريق الأول والثاني عن عمر ففيهما الثوباني، وكان كذابا قال الدارقطني: كان يضع الحديث، وقال ابن عدي: كان يحدث بالبواطيل ويسرق الحديث[٤].

وأما حديث ابن عباس ففيه الأبزاري، وقد ذكرنا فيما تقدم أنه كذاب يضع الحديث[٥].

وأما حديث عائشة فالطريق الأول لا يعرف إلا من رواية أحمد بن الأحجم وقد كذبه علماء النقل، وفي الطريق الثاني محمد بن الخليل. قال ابن حبان: كان يضع الحديث لا يحل ذكره. وفي الطريق الثالث غلام خليل، وقد ذكرنا فيما مضى أنه كذاب يضع الحديث. وفي الطريق الرابع أبو قتادة وقد كانت تغلب عليه السلامة

---

(١) الموضوعات ١: ٤١٢، اللآلي ١: ٣٩٢/٣٩٣.

(٢) الموضوعات ١: ٤١٢/٤١٣، اللآلي ١: ٣٩٣/٣٩٤.

(٣) الموضوعات ١: ٤١٣.

(٤) الموضوعات ١: ٤١٣.

(٥) الموضوعات ١: ٤١٣.

والغفلة فقد دس في حديثه، وقد قال يحيى بن معين: أبو قتادة ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث وقال البخاري: تركوه[1].

وقد زاد السيوطي للحديث طريقين آخرين من حديث أبي وقاص، وحديث أم سليم.

أما حديث أبي وقاص فقد ذكر أن الحاكم أخرجه في المستدرك قال: حدثنا عبد الصمد بن علي بن مكرم حدثنا مسلم بن عيسى الصفار، حدثنا عبد الله بن داود الحربي، حدثنا شهاب بن حرب، عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص مرفوعا: أتاني جبريل بسفرجلة من الجنة، فأكلتها ليلة أسري بي... الحديث. وقال - أي الحاكم - حديث غريب، وشهاب مجهول وباقي رواته ثقات[2].

قال الذهبي في تلخيص المستدرك: هذا كذب جلي، وهو من وضع مسلم الصفار لأن فاطمة ولدت قبل النبوة فضلا عن الاسراء[3].

أما حديث أم سليم، فرواه من طريق ابن عساكر بسنده إلى أنس عن أم سليم زوجة أبي طلحة الأنصاري أنها قالت: لم تر فاطمة بنت رسول الله ﷺ دما قط في حيض ولا نفاس وكان يصب عليها من ماء الجنة، وذلك أن رسول الله ﷺ لما أسري به دخل الجنة... الحديث[4].

والحديث مع تعدد طرقه وتنوع أسانيده ومتابعة رواته بعضهم لبعض فقد حكم عليه النقاد بالوضع والكذب، وهو مثال أيضا للوضع في السند والمتن معا،

---

(١) الموضوعات ١: ٤١٤، اللآلي ١: ٣٩١، وقال: عبدالله بن واقد متروك ثم وجدت له اسنادا آخر عنه. رواه الطبراني عن عبيد الله بن سعد الرقي عن أحمد بن أبي شيبة الرهاوي عن أبي قتادة، فهو الآفة اهـ انظر ميزان ٢: ٥١٩/ ٥١٩.

(٢) المستدرك ٣: ١٥٦: اللآلي ١: ٣٩٤/ ٣٩٥.

(٣) تلخيص المستدرك ٣: ١٥٦. اللآلي ١: ٣٩٥.

(٤) اللآلي ١: ٣٩٥.

والظاهر أن أحد الكذابين المذكورين في سنده اختلقه والآخرين سرقوه منه، وقلبوا اسناده وركبوه.

وكذلك حديث: «من قاد أعمى أربعين خطوة وجبت له الجنة» وفي رواية «من قاد أعمى أربعين خطوة غفر له ما قدم من ذنبه وما تأخر»

فقد أورد هذا الحديث ابن الجوزي في موضوعاته، وساقه من حديث عبد الله ابن عمر، وعبد الله بن عمر بن العاص، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

أما حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فأورده من خمسة طرق:

الأول ذكره بسنده من طريق أبي نعيم إلى سلم بن سالم عن عروة بن علي عن محمد بن المنكدر عن ابن عمر[1].

ومن طريق ابن شاهين عن عبد الكريم بن أحمد الرواس، حدثنا أحمد بن المقدام، حدثنا أحرم بن حوشب عن علي بن عروة به[2].

وأما الطريق الثاني فساقه باسناده إلى ابن شاهين، حدثنا علي بن محمد البصري حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن بحير، حدثنا خالد بن نزار حدثنا سفيان الثوري عن عمرو، عن أبي وائل عن ابن عمر[3].

وأما الطريق الثالث فساقه بسنده من طريق ابن عدي إلى عامر بن سيار حدثنا محمد بن عبد الملك عن محمد بن المنكدر به[4].

والطريق الرابع قد أورده من طريق الخطيب بسنده إلى المعلي بن مهدي حدثنا سفيان بن البختري عن عبيد الله بن أبي حميد عن نافع عن ابن عمر[5].

---

(١) موضوعات ٢: ١٧٣.
(٢) موضوعات ٢: ١٧٣.
(٣) موضوعات ٢: ١٧٤.
(٤) موضوعات ٢: ١٧٤.
(٥) موضوعات ٢: ١٧٤.

وأما الطريق الخامس، فساقه من طريق ابن عدي حدثنا اسماعيل بن محمد، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن حدثنا محمد بن عبد الرحمن القشيري حدثنا ثور بن يزيد عن محمد بن المنكدر به[١].

وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فأورده بسنده من طريق بن الخطيب إلى الحسن بن عرفة قال حدثنا سلم بن سالم البلخي عن علي بن عروة عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو به[٢].

وأما حديث ابن عباس فرواه بسنده إلى ابن عدي قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف المكي، حدثنا عبد الله بن أبان الثقفي، حدثنا سفيان الثوري، حدثني عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال... الحديث[٣].

وأما حديث أبي هريرة فرواه بسنده إلى ابن شاهين حدثنا أحمد بن عمرو الزبيدي، حدثنا أحمد بن عبد الرحيم الرقي، حدثنا عمرو بن أبي سلمة حدثنا ابراهيم بن عمير البصري عن علي بن ثابت عن ابن سيرين عن أبي هريرة[٤].

وأما حديث جابر بن عبد الله فساقه من طريقين:

الطريق الأول: أورده بسنده إلى العقيلي قال: حدثنا عبد الله بن الحسن الحراني، حدثنا يزيد بن مروان الخلال، حدثنا محمد بن عبد الملك الأنصاري عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله به[٥].

وأما الطريق الثاني فرواه بسنده إلى ميمون بن سلمة، حدثنا المسيب بن واضح

---

(١) الموضوعات ٢: ١٧٤.

(٢) الموضوعات ٢: ١٧٤/١٧٥، اللآلي. والظاهر أن سلمبن سالم أو شيخه قلب اسناده أو أخطأ فرواه عن ابن عمروبن العاص بدلا من ابن عمر.

(٣) الموضوعات ٢: ١٧٥، ويظهر أن عبد الله بن أبان الثقفي سرقه من خالدبن نزار وقلب اسناده وركبه عن ابن عباس.

(٤) الموضوعات ٢: ١٧٦.

(٥) موضوعات ٢: ١٧٦، وظاهر في هذا الطريق أن محمدبن عبد الملك الأنصاري قلبه فرواه عن ابن المنكدر عن جابر وقد مر أنه رواه عن ابن المنكدر عن ابن عمر.

حدثنا أبو البختري عن محمد بن أبي حميد عن ابن المنكدر عن جابر به[١].

وأما حديث أنس فرواه من طرق ثلاثة :

الطريق الأول رواه من طريق البغوي، ومن طريق اسحاق بن ابراهيم الختلي عن خالد بن مرداس عن معلى بن هلال عن سليمان التيمي عن أنس[٢].

والطريق الثاني رواه من طريق المخلص، حدثنا محمد بن هارون الحضرمي، حدثنا عيسى بن مساور حدثنا نعيم سالم قال: قال لي أنس بن مالك، قال رسول الله ﷺ . . . الحديث[٣].

والطريق الثالث، رواه بسنده إلى محمد بن مسلم بن واره، سمعت أبا الوليد يقول: أتيت سليمان بن عمرو فجلست إليه فقال: حدثنا سليمان التيمي عن أنس قال: من قاد أعمى أربعين خطوة. . . الحديث. فقلت: قوموا من عند هذا الكذاب[٤].

فهذا الحديث مع تعدد طرقه حكم عليه بالوضع لوجود الكذابين والمتهمين في كل طريق من طرقه، لأن بعضهم اختلقه ووضعه، والآخرين سرقوه وقلبوه، كما أشرت إلى شيء من ذلك.

إلى غير ذلك من الأحاديث الموضوعة التي تعددت أسانيدها وتنوعت طرقها، وقد لجأ الوضاعون إلى ذلك لترويج ما وضعوه، ولتنفيق سلعتهم، إلا أن صنيعهم لم يخف على العلماء فكشفوه وبينوا أمره، وخشية من التطويل اقتصرت على ما وردت من أمثلة.

---

(١) موضوعات ٢ : ١٧٦، والذي يبدو لي أن الرواية التي أوردها من طريق ابن عمرو فيها سفيان البختري خطأ والصواب أبو البختري ويكون أبو البختري هو قلب هذه الرواية على جابربن عبدالله كما دلس اسم محمد بن أبي حميد في الرواية السابقة وسماه عبيد اللهبن أبي حميد.

(٢) موضوعات ٢ : ١٧٥.

(٣) موضوعات ٢ : ١٧٥، اللآلي ٢ : ٨٨/ ٨٩.

(٤) موضوعات ٢ : ١٧٥/ ١٧٦، اللآلي ٢ : ٨٩.

هذه أهم صور الوضع في السند وهي لا يخفى لا تقل خطورة عن الوضع في المتن لما فيها من إيراد الرواية على غير ما هي عليه، وخطورتها تقل وتكثر حسب اختلاف الهدف والغاية التي وضعت من أجلها. والله أعلم.

المبحث الثاني: في معرفة الوضع في المتن:

أولا: تعريف المتن في اللغة:

قال ابن فارس: الميم والتاء والنون، تدل على صلابة في الشيء مع امتداد طوله وَمَتَن الشيء اشتد وقوي، فهو متين، والمتن ما صلب من الأرض وارتفع، والجمع مِتَان، كسهم وسهام، والمتن الظهر، وقيل مكتنفا الصلب من عصب ولحم، ومَتَنْتُه، ضربت متنه، ومتن الدابة، شق صنفها واستخرج بيضته، والمماتنة المباعدة في الغاية[١].

وقال الطيبي: المتن هو ما اكتنف الصلب من الحيوان، وبه شبه المتن من الأرض، ومتن الشيء قوي متنه، ومنه حبل متين، فمتن كل شيء ما يتقوم به ذلك الشيء، كما أن الانسان يتقوم بالظهر ويتقوى به[٢].

تعريف المتن في الاصطلاح:

قال الطيبي: متن الحديث ألفاظه التي تتقوم بها المعاني[٣] وقال ابن جماعة: هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام[٤].

المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

تظهر المناسبة على المصطلح الثاني الذي ذهب إليه ابن جماعة وهو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، مأخوذا من المماتنة، وهي المباعدة من الغاية لأن المتن غاية السند، وأما متَنَ الكبش إذا شق جلدة بيضته واستخرجها منها، فكأن المسند استخرج المتن من السند. وإما من المتن، وهو ما صلب وارتفع من الأرض، لأن

---

(١) ميم مقاييس اللغة. مادة متن ٥: ٢٩٤/٢٩٥، المصباح المنير ٢: ٢٢٦.

(٢) الخلاصة: ٣٠.

(٣) الخلاصة: ٣٠، تدريب الراوي: ٦.

(٤) تدريب الراوي: ٦، وانظر المعتصر: ٥.

المسند يقويه بالسند، ويرفعه إلى قائله، وأما من تمتين القوس، إذا شدها بالعصب، لأن المسند يقوي الحديث بسنده[1].

واختلف في متن الحديث أهو قول الصحابي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا أم هو قول الرسول ﷺ فحسب، والأول أظهر لما تقرر من أن السنة إما قول أو فعل أو تقرير[2] إذ لا يقتصر إطلاق الحديث على القول فقط.

ثانياً: وقوع الوضع في المتن:

يقع الوضع في المتن على ضربين:

أ- أن ينشيء الواضع كلاما من عند نفسه ثم ينسبه إلى النبي ﷺ، وروى البخاري في التاريخ الأوسط عن عمربن صبح بن عمران التميمي أنه قال أنا وضعت خطبة النبي ﷺ[3].

وقال محمدبن عيسى الطباع، قلت لميسرة بن عبد ربه من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا كان له كذا،؟ قال: وضعته أرغب الناس[4].

وقال الحاكم: وضع أبو عصمة نوح بن أبي مريم حديث فضائل القرآن الطويل[5].

وقال اسماعيل بن محمد الصفار، سمعت أبا العيناء يقول: أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك، وأدخلناه على الشيوخ ببغداد فقلبوه إلا أن ابن شيبة العلوي، فإنه أباه وقال: هذا كذب[6].

---

(١) تدريب الراوي: ٦.

(٢) الخلاصة: ٣٠.

(٣) الضعفاء لابن الجوزي: ١١٦/أ، تهذيب ٧: ٤٦٣/ ٤٦٤، الخلاصة للخزرجي: ٢٨٤.

(٤) ميزان ٤: ٢٣٠، لسان ٦: ١٣٨، كما أقر بأنه وضع في فضل على سبعين حديثا انظر الباعث الحثيث: ٨١.

(٥) الضعفاء لابن الجوزي: ١٨٠/أ، المغنى ٢: ٧٠٣، الضعفاء: ٣٢٠، ميزان ٤: ٢٧٩، وقال أحمد شاكر: أبو عصمة نوح بن أبي مريم أنه وضع على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة اهـ. الباعث الحثيث: ٨١.

(٦) لسان ٤: ٣٥٦.

وقال الفلاس : عاصم بن سليمان أبو شعيب التميمي الكوثري : كان يضع الحديث ما رأيت مثله قط، سمعته يحدث عن هشام عن محمد، عن أبي هريرة مرفوعا «شرب الماء على الريق يعقد الشحم» فقال له رجل : الرجل يبزق في الدواة ثم يكتب منها، فقال: حدثنا سعيد عن قتادة عن أبي سنان الأعرج، عن ابن عباس أنه كان يبزق في الدواة ثم يكتب منها، فقال له: فإبن عباس كان أعمى، قال: كان لا يرى به بأسا[1].

ب- أن يأخذ الواضع كلاما لبعض الصحابة أو التابعين أو الحكماء أو ما يروى من الاسرائيليات وغيرها فينسبه إلى النبيﷺ، ويجعله من المسند المرفوع، وذلك ترويجا له لينال القبول.

ومن الأحاديث التي نسبت إليهﷺ، وضمنت كتب الموضوعات، وهي ثابتة عن الصحابة حديث: الناس بزمانهم أشبه منهم بابائهم.

أورده ملا علي القاري وقال: قيل أنه من كلام عمر رضي الله عنه، وقيل أنه قول علي وهو الأشهر الأظهر[2].

قال السخاوي : أورده الحافظ الصريفيني في بعض أجزائه من قول عمربن الخطاب، وقال، قال محمدبن أيوب: ارتحلت إلى يحيى بن هشام الغساني من أجله[3].

وكذلك حديث المعدة بيت الداء، والحمية رأس كل دواء.

قال القاري : هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب، ولا يصح رفعه إلى النبيﷺ[4].

وإطلاق الوضع عليها إنما هو لنسبتها إلى رسول اللهﷺ وفي هذا يكمن الخطر

---

(١) برافع في الميزان.

(٢) الاسرار المرفوعة: ٣٦٧.

(٣) المقاصد الحسنة: ٤٤١، كشف الخفا ٢: ٤٣٠/ ٤٣١، تميز الطيب من الخبيث لابن الديبع: ١٥١.

(٤) الأسرار المرفوعة: ٣٢٠، المقاصد الحسنة: ٣٨٩، كشف الخفا ٢: ٢٩٧/ ٢٩٨.

لأن هذه الأقوال تعبر عن آراء قائليها واحتمال الخطأ والباطل أو مخالفتها ومناقضتها لصريح القرآن أو السنة الصحيحة قائم، فيحكم تبعا لذلك على الشريعة المحمدية بالتناقض وعلى السنة النبوية بالتضارب، وحاشاها من ذلك، وإن كان المتأخرون من العلماء قد اهتموا بجمع هذه الآثار وعزوها إلى قائليها، فقد جمع أبو حفص بن بدر الموصلي كتابا سماه معرفة الوقوف على الموقوف أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في مؤلفاتهم فيها، وهو صحيح عن غير النبي ﷺ أما عن صحابي أو تابعي فمن بعد. وقال: إن إيراده في الموضوعات غلط، فبين الموضوع والموقوف فرق[1].

كما بين بعض المؤلفين المتأخرين في الموضوعات كثيرا من هذه الأحاديث ونسبوها إلى قائليها[2].

ومن المؤلفات التي اهتمت بالتفريق بين المرفوع وبين غيره، الكتب التي تناولت الأحاديث المشتهرة والدائرة على الألسنة، فقد عزت كثيرا من هذه الأحاديث إلى قائليها، وأشارت إلى المرفوع وغيره فعمل هؤلاء بالاضافة إلى أنه ميز بين المرفوع وغيره من الآثار قد قلل من عدد الأحاديث الموضوعة[3].

وقد حمل لواء هذا النوع من الوضع أعني نسبة كثير من الكلام إلى رسول الله ﷺ جماعة من الرواة وصفوا بالوضع والكذب لذلك منهم:

محمد بن سعيد الشامي المصلوب:

---

(١) الوقوف على الموقوف: تدريب الراوي: ١١٧، توجيه النظر: ٦٨، وفي هذا أيضا تقليل لعدد الأحاديث المحكوم عليها بالوضع بالمفهوم العام، وإن كان مفهوم الوضع بمعنى خاص يشمل هذا النوع.

(٢) منهم العلامة ملا علي القاري في كتابيه الموضوعات الكبرى المسمى بالأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، والموضوعات الصغرى المسمى بالمصنوع في معرفة الموضوع، وكذلك الشوكاني في كتابه الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة.

(٣) منها كتاب السخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة، وكتاب العلامة عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الديبع الشافعي المسمى بتمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، وكتاب محمد بن السيد درويش الشهير بالحوتي المسمى أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب. وكتاب كشف الخفاء ومزيل الألباس للعجلوني.

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو زرعة قال، سمعت عبد الرحمن بن ابراهيم الدمشقي يقول: سمعت خالدبن يزيد الأزدي يقول، سمعت محمدبن سعيد الشامي يقول: إذا كان الكلام حسنا لم أر بأسا أن أجعل له اسنادا[1].

ومنهم أبو مقاتل السمرقندي:

قال الترمذي، أخبرنا موسى بن حزام قال، سمعت صالح بن عبد الله يقول: كنا عند أبي مقاتل السمرقندي فجعل يروي عن عون بن أبي شداد الأحاديث الطوال الذي كان في وصية لقمان، وقتل سعيدبن حبير وما أشبه هذه الأحاديث فقال له ابن أخي أبي مقاتل: يا عم، لا تقل حدثنا عون، فإنك لم تسمع هذه الأشياء، قال: يا بني هو كلام حسن[2].

ثالثاً : ضوابط الوضع في المتن:

ذكرت في المبحث السابق عند الكلام على الضوابط التفصيلية للوضع في السند، أن المحدثين وقد وضعوا ضوابط إجمالية وتفصيلية للوضع في المتن، وأن ضوابط المتن كانت أجلى وأدق من ضوابط السند، وهذا يدل على عظيم عنايتهم بالمتن، كما عنوا بالسند، ولا غرابة في ذلك، فالمتن هو الغاية والهدف، وكان صنيعهم في إحكام تلك الضوابط أن تتبعوا متون الأحاديث وحصروها وعرضوها على أصول الشريعة ومقاصدها وقاسوها بمقاييس دقيقة، ووزنوها بمعايير منضبطة، ثم أخضعوها للنقد الداخلي والخارجي فكان ثمرة هذا الجهد تلك الضوابط التي يمكن بمعرفتها الحكم على الحديث بالوضع دون الحاجة إلى النظر في سنده.

وهذه الضوابط كما ذكرت إجمالية وتفصيلية، وقد أوردت بعضها عند الكلام على مبحث ما يثبت به الوضع، وأرى من المناسب أن أزيد الأمر وضوحا بذكر أمثلة لم يسبق ذكرها من قبل:

---

(١) الجرح ٢/٣: ٢٦٣، وانظر فتح المغيث ١: ٢٤٥.
(٢) ت. العلل ٥: ٧٤٣، وانظر فتح المغيث ١: ٢٤٥.

أ- الضوابط الاجمالية:

١- أن يكون الحديث مخالفا لصريح القرآن، لأن القرآن الكريم والسنة النبوية مصدرهما واحد، وهما وحي من الله تعالى كما أن السنة النبوية شارحة للقرآن تبين مجملة وتوضح مشكلة وتفسر غريبه، ولذا فمن المحال أن تخالفه أو تناقضه، وكل ما جاء منها مناقضا للقرآن فهو كذب باطل، ألصق بها ومن الأحاديث التي حكم العلماء عليها بالوضع لمخالفتها صريح القرآن حديث: مقدار الدنيا، وأنها سبعة آلاف سنة، وأن الأمة المحمدية في الألف السابعة[1].

قال ابن القيم: وهذا من أبين الكذب لأنه لو كان صحيحا لكان كل أحد عالما أنه بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وإحدى وخمسون سنة، والله تعالى يقول﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها، قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو، ثقلت في السماوات والأرض لا تأتيكم الا بغتة، يسألونك كأنك حفي عنها، قل إنما علمها عند الله..﴾ الآية[2]. وقوله تعالى ﴿إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غدا، وما تدري نفس بأي أرض تموت أن الله عليم خبير﴾[3].

والحديث مناقض صراحة لنص القرآن كما هو واضح. إلى غيره من الأحاديث التي حكم النقاد بوضعها لمخالفتها صريح القرآن.

٢- أن يكون الحديث مخالفا لصريح السنة المتواترة الصحيحة، ذلك لأن السنة مصدرها رسول الله ﷺ وهو لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى «ومن كان هذا شأنه فالتناقض محال عليه، فكل ما روي عنه مما هو مخالف لسنته ﷺ صراحة، فهو باطل كذب، ورسول الله ﷺ منه بريء[4].

---

(١) والمراد بذلك الحديث الذي أورده ابن الجوزي في موضوعاته بأسناده إلى أنس قال قال رسول الله ﷺ: عمر الدنيا سبعة أيام من أيام الآخرة قال الله تعالى «وأن يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون.» الحديث. انظر الموضوعات ٣: ٢٤٣.

(٢) سورة الأعراف آية رقم ١٨٧.

(٣) سورة لقمان آية رقم ٣٤. انظر المنار المنيف: ٨٠.

(٤) قال ابن حجر: وتقييد السنة بالمتواترة احتراز عن غير المتواترة، فقد أخطأ من حكم بالوضع بمجرد مخالفة السنة.

ومن ذلك حديث «يوقف عبدان بين يدي الله تعالى فيؤمر بهما إلى الجنة، فيقولان ربنا بم نستأهل ولم نعمل عملا تجازينا؟فيقول لهما: عبدي أدخلا الجنة فإني آليت على نفسي ألا يدخل النار من أسمه أحمد، ولا محمد[1]».

وكذلك حديث «من ولد له مولود فسماه محمداً تبركا به، كان هو ومولوده في الجنة»[2].

وهكذا الأحاديث التي يذكر فيها أن من تسمى بمحمد أو بأحمد فإنه لا يدخل النار، لأن هذه الأحاديث مناقضة لما هو معلوم من سنتهﷺ أن النار لا يجار منها بالأسماء، أو بالألقاب، وإنما النجاة منها بالايمان والأعمال الصالحة[3].

٣ـ أن تكون ألفاظ الحديث أو معانيه ركيكة يمجها السمع ويدفعها الطبع ،ويسمج معناها للفطن، والمدار كله على ركة المعنى، فحيث وجدت دلت على الوضع سواء انضم إليها ركة اللفظ أم لا، لأن الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة فبينها وبين مقاصد الدين مباينة، وركة اللفظ وحدها قد لا تدل على الوضع لاحتمال أن يكون الراوي قد رواه بالمعنى، فعبر بألفاظ غير فصيحة من غير أن يخل بالمعنى، أما إذا صرح الراوي بأن هذا هو لفظ النبيﷺ فركة اللفظ حينئذ تدل على الوضع[4].

ومن الأحاديث التي حكم النقاد عليها بالوضع لركاكتها، حديث «من فارق الدنيا وهو سكران دخل القبر سكرانا، وبعث من قبره سكرانا وأمر به إلى النار سكرانا إلى جبل يقال له سكران فيه عين تجري فيها القيح والدم، وهو طعامهم وشرابهم ما دامت السموات والأرض»[5].

٤ـ أن يكون الحديث مخالفا لمقتضى العقل بحيث لا يقبل التأويل أو يشتمل على ما

---

(١) الحديث رواه ابن الجوزي في موضوعاته ١: ١٥٧.
(٢) الحديث رواه ابن الجوزي في موضوعاته ١: ١٥٧.
(٣) المنار المنيف: ٥٧.
(٤) انظر المنار المنيف: ٩٩، تنزيه الشريعة ١: ٧.
(٥) الموضوعات ٣: ٤٣ : ١٠٠

يدفعه الحسن ويحكم بكذبه، أو يكون منها الحديث مما تقوم الشواهد على بطلانه وزيفه.

فوجود هذه القرائن في الحديث تدل على كذبه ووضعه.

فمن الأول حديث معاذ «لما أراد النبيﷺ أن يبعثني إلى اليمن قال: إنهم سائلوك عن المجرة، فإذا سألوك فقل: أنها من عرق الأفعى التي تحت العرش[1]».

ومن الثاني: حديث الباذنجان شفاء من كل داء، ولا داء فيه[2].

قال ابن القيم: قبح الله واضعه، فإن هذا لو قاله يوحنى أمهر الأطباء لسخر الناس منه ولو أكل الباذنجان للحمى السوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزدها إلا شدة ولو أكله فقير يستغني لم يفده الغنى أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم[3].

ومن القسم الثالث: حديث عوج بن عنق الطويل، وأن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة وثلاثين وثلثا، وإن نوحا لما خوفه الغرق قال له: احملني في قصعتك، وأن الطوفان لم يصل إلى كعبه، وأنه خاض البحر فوصل إلى حجزته وأنه كان يأخذ الحوت من قرار البحر فيشويه في عين الشمس إلى غير ذلك من أخباره التي اختلقها الكذابون[4].

قال الربيع بن خثيم: إن للحديث ضوءا كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره[5].

---

(١) الموضوعات ١: ١٤١/١٤٣.

(٢) الحديث أورده ابن الجوزي بسنده إلى ابن عباس ٢: ٣٠١، وقال، هذا حديث موضوع على رسول اللهﷺ، فلا سقى الغيث قبر من وضعه لأنه قصد شين الشريعة بنسبة رسول اللهﷺ إلى غير مقتضى الحكم والطب ثم نسبه إلى ترك الأدب في أكل باذنجانة في لقمة، والباذنجان من أردأ المأكولات خلطة يستحيل مرة سوداء ويفسد اللون ويكلف الوجه، ويورث البهق والسدد والبواسير وداء السرطان والمتهم بهذا الحديث أحمد بن محمد بن حرب اهـ.

(٣) المنار: ٥١.

(٤) المنار: ٧٦/٧٧ وقال: وليس العجب من جرأة مثل هذا الكذاب على الله إنما العجب ممن يدخل هذا الحديث في كتب العلم من التفسير وغيره لا يبين أمره، وهذا عندهم ليس من ذرية نوح، وقد قال الله تعالى وجعلنا ذريته هم الباقين، فأخبر أن كل من بقي على وجه الأرض فهو من ذرية نوح، فلو كان لعوج هذا وجود لم يبق بعد نوح اهـ.

(٥) تدريب الراوي ١: ٢٧٥، الباعث الحثيث: ٨٢، الكشف الحثيث: ١٢.

وقال ابن الجوزي: الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعمل، وينفر منه قلبه في الغالب(١).

٥ـ أن يشتمل الحديث على كلام لا يشبه كلام الأنبياء فضلا عن كلام رسول الله ﷺ، وهو من هو فصاحة وبلاغة، بالاضافة الى أن ما ينطق به هو وحي يوحى، أو أن يشتمل الحديث على كلام هو بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق.

وقد حكم العلماء على أحاديث بالوضع لخلوها من المسحة النبوية، وبعدها من الحكمة المحمدية، ومن هذه الأحاديث حديث «ثلاثة تزيد في البصر، النظر إلى الخضرة والماء الجاري والوجه الحسن»(٢).

ومنها حديث «جاء رجل إلى النبي ﷺ فشكا إليه قلة الولد فأمره أن يأكل البيض والبصل»(٣).

٦ـ أن يرد في الحديث تاريخ معين لوقوع فتنة أو زوال نعمة أو هلاك أمة أو نحو ذلك.

ومما حكم عليه العلماء بالوضع من هذا الضرب حديث «ترفع زينة الدنيا سنة خمس وعشرين ومائة»(٤).

---

(١) تدريب الراوي ١: ٢٧٥، الباعث الحثيث: ٨٢، الكشف الحثيث: ١٢.

(٢) الحديث أورده ابن الجوزي في موضوعاته من حديث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وقال: هذا باطل ووهب بن وهب لا يختلف في أنه كذاب، وقد كذب في الأخبار بمواجهة الرشيد بمثل هذا الكلام في حق ابنه، هذا إن ثبت الحديث عن وهب وإنما فيه محنة أخرى وهو أبو بكر الشافعي فإنه ليس بشيء ويغلب على ظني أنه هو الذي وضع هذا. الموضوعات ١: ١٦٣، وانظر المنار المنيف: ٦٢.

(٣) الحديث ذكره ابن الجوزي بسنده إلى ابن عمر ٣: ١٦، وقال: قال أبو حاتم: محمد بن يحيى يروي المقلوبات والملزقات لا يجوز الاحتجاج بخبره قال: وهذا الحديث سرقه منه جماعة فحدثوه وأدخل على أحمد بن الأزهر عن أبي الربيع فحدث به، وأدخل على محمد بن أبي طاهر البلدي عن أبي الربيع فحدث به، وقال: والخبر لا نشك أنه موضوع لا يحل ذكر مثل هذا في الكتب اهـ. وانظر المنار: ٦٤.

(٤) الحديث ذكره ابن الجوزي بسنده إلى عبد الرحمن بن عوف قال: وقد رواه بركه عن الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، ورواه حبيب بن أبي حبيب عن مالك عن الزهري، والحديث موضوع على رسول الله ﷺ قال الدارقطني: بركه الحلبي كان كذابا قال أحمد بن حنبل: وحبيب بن أبي حبيب كان يكذب، وقال الدارقطني: وسعيد ضعيف، ولا يصح عن مالك وليس محفوظا عن الزهري اهـ. الموضوعات ٣: ١٩٣.

٧- أن يرد في الحديث أن النبيﷺ فعل أمرا ظاهرا بمحضر من الصحابة كلهم أو كثير منهم وأنهم اتفقوا على كتمانه، وفعْل خلافه، كالأحاديث التي تروي أن النبيﷺ أخذ بيده علي بن أبي طالب أمام جمع وملأ من الصحابة، ونص على أنه الخليفة من بعده، ثم أن الصحابة بعد موته اتفقوا على كتمانه وعملوا بخلافه[1].

٨ - أن يكون الحديث خبرا عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على فعله بحضرة الجمع الغفير أو يكون الحديث فيما يلزم المكلفين عمله، وقطع العذر فيه ثم ينفرد بروايته واحد منهم أو لا ينقله إلا الواحد منهم[2].

٩- أن يشتمل الحديث على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول اللهﷺ وذلك بأن يفرط بالوعيد الشديد، أو الوعد العظيم على الفعل اليسير، وهذا كثير في حديث القصاص والزهاد ونحوهم[3].

١٠- أن يروى الخبر في زمن قد استقرئت فيه الأخبار ودونت فيفتش عنه فلا يوجد في صدور الرجال ولا في بطون الكتب[4].

---

(١) تنزيه الشريعة١: ٧، تدريب الراوي: ١٨٠.

(٢) تدريب الراوي: ١٨٠، تنزيه الشريعة ١: ٧، من ذلك حديث أسماء بنت عميس قالت: كان رسول اللهﷺ يوحى إليه ورأسه في حجر علي رضي الله عنه، فلم يصل العصر حتى غربت الشمس فقال رسول اللهﷺ أنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس، قالت أسماء فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعدما غربت اهـ موضوعات ٣: ٣٥٥، قال ابن القيم. وكذلك روايتهم أن الشمس ردت لعلي بعد العصر والناس يشاهدونها ولا يشتهر هذا أعظم اشتهار ولا يعرفه إلا أسماء بنت عميس اهـ المنار: ٥٧/ ٥٨.

(٣) تدريب الراوي: ١٨٠.

(٤) تنزيه الشريعة ١: ٧، نقلا عن فخر الدين الرازي وقال: فأما في عصر الصحابة وما يقرب منه حين لم تكن الأخبار استقرئت فإنه يجوز أن يروي أحدهما ما ليس عنده غيره. قال الحافظ العلائي: وهذا إنما يقوم به الحافظ الكبير الذي قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو معظمه كالإمام أحمد وعلي بن المديني ويحيى بن معين، ومن بعدهم كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة ومن دونهم كالنسائي والدارقطني لأن المآخذ التي يحكم بها غالبا على الحديث بالوضع إنما هي جمع الطرق والاطلاع على غالب المروى في البلدان المتنائية بحيث يعرف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم، وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة، فكيف يقضي بعدم وجد انه للحديث بأنه موضوع. هذا ما يأباه تصرفهم ١ هـ. تدريب الراوي ١ : ٢٧٧.

١١ـ أن يكون الحديث في فضائل آل البيت أو في ذم غيرهم، وينفرد بروايته رافضي.

١٢ـ أن يروى عن شيخ حديث، وقد حفظ واشتهر عنه خلافه وضده فيكون ذلك قرينة تدل على وضع الحديث، فمن ذلك. ما رواه الخطيب بسنده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي، حدثنا سليمان بن حرب قال، قال رجل لأيوب: إن عمرا روى عن الحسن: لا يجلد السكران من النبيذ. قال أيوب: كذب، أنا سمعت الحسن يقول: يجلد السكران من النبيذ[1].

وكذلك ما رواه الخطيب بسنده إلى محمد بن اسماعيل ومحمد بن يوسف، ابن الحكم قالا: لما قدم عبدالله بن عبد الرحمن الأسامي المديني بخارى، كنا نختلف إليه وهو يحدثنا، فحدثنا يوما بحديث عن النبي ﷺ أنه كان يحتجم يوم السبت، ثم قال: رأيت سفيان بن عيينة يحتجم يوم السبت غير مرة قال محمد بن يوسف، فأتينا أبا جعفر المسندي فذكرنا له ذلك فقال: أقيموني، أقيموني: إني سمعت سفيان بن عيينة يقول: ما احتجمت قط إلا مرة واحدة فغشى علي، قال فعلمت حينئذ أنه كذب. قال أبو معشر، فلذلك كذبوه[2].

ومن ذلك ما أورده الحاكم عن محمد بن عكاشة الكرماني قال: بلغني أنه كان ممن يضع الحديث حسبة فقيل له: إن قوما يرفعون أيديهم في الركوع وعند الرفع منه فقال: حدثنا المسيب بن واضح قال: حدثنا عبدالله بن المبارك عن يونس بن يزيد، عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ «من رفع يديه قبل الركوع فلا صلاة له» فهذا مع كونه كذبا من أنجس الكذب فإن الرواية عن الزهري بهذا الاسناد بالغة مبلغ القطع بإثبات الرفع عند الركوع وعند الاعتدال، وهي في الموطأ وسائر كتب الحديث، والأمر فيها أسهل من أن يستدل له[3].

---

(١) الجامع: ١٨/أ/١٨/ب.

(٢) الجامع: ١٨/ب.

(٣) لسان ٥: ٢٨٨/ ٢٨٩، وانظر الباعث الحثيث: ٨٢.

هذه هي أهم الضوابط الاجمالية التي يعرف بها كون متن الحديث موضوعا، وقد أجمل ابن الجوزي هذه الضوابط فقال: ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع. قال: ومعنى مناقضته الأصول أن يكون خارجا عن دواوين الاسلام من المسانيد والكتب المشهورة[١].

قال البلقيني: وشاهد هذا أن إنسانا لو خدم إنسانا سنين وعرف ما يحب وما يكره فادعى إنسان أنه كان يكره شيئا يعلم ذلك أنه يحبه، بمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه[٢].

ب - الضوابط التفصيلية:

لقد حصل لكثير من المحدثين من مزاولتهم ألفاظ النبيﷺ وتتبع أحواله وهديه وكلامهﷺ وتضلعهم في ذلك حتى اختلط بدمائهم ولحومهم، كل ذلك أوجد عندهم ملكة قوية وهيئة نفسانية عرفوا بها ما يجوز أن يخبر بهﷺ وما لا يجوز وميزوا بذلك بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح، وهذا كله نتيجة لاستقرائهم أحاديث رسول اللهﷺ وسبرهم دواوين سنته، وانكبابهم على متونها، وتتبع لأبوابها، ونقد ألفاظها ومراعاة الظروف التي قيلت فيها والاسباب التي وردت من أجلها والوقوف على أحوال رواتها، ومعرفة صحيحها من ضعيفها، أو صدقها من كذبها فكان من نتيجة هذا العمل المتواصل والتتبع المضني أن وضعوا ضوابط تفصيلية نقت حديث رسول اللهﷺ من كل شائبة وأبعدت الطفيليات التي كانت به عالقة، وصاغوها في قواعد كلية يعرف من خلالها الأحاديث الموضوعة في كل باب أو مسألة من غير حاجة في الرجوع إلى سندها، ولا كشف عن أحوال رواتها وسأورد بعض هذه الضوابط ليعرف بذلك مدى الجهد الذي بذله هؤلاء الأئمة:

---

(١) تدريب الراوي ١: ٢٧٧، الباعث الحثيث: ٧٨.

(٢) تدريب الراوي ١: ٢٧٦، الباعث الحثيث: ٨٢.

١- كل حديث جاء فيه أن الايمان يزيد أو ينقص، أو جاء فيه أن الايمان لا يزيد ولا ينقص فهي مكذوبة وموضوعة.

٢- كل حديث جاء فيه: أن القرآن مخلوق، أو أنه غير مخلوق، وكذلك الأحاديث الواردة في الوعد أو الوعيد فيمن قال بخلق القرآن فهي أحاديث مكذوبة.

٣- كل حديث فيه اثبات مشروعية التنشيف بعد الوضوء فإنه لا يصح.

٤- كل الأحاديث التي يذكر فيها أقل مدة الحيض أو أكثرها لا تصح عن النبي ﷺ.

٥- كل حديث جاء فيه: من فعل كذا وكذا أعطي ثواب نبي أو أكثر فهو كذب[١].

٦- كل الأحاديث الواردة في مشروعية صلوات الأيام والليالي، كصلاة يوم الأحد أو ليلة الأحد أو يوم الأثنين أو ليلة، وهكذا سائر ليالي الأسبوع كلها موضوعة. لا يصح منها شيء عن النبي ﷺ.

٧- أحاديث صلاة الرغائب أول ليلة من شهر رجب كلها كذب مفترى على النبي ﷺ.

٨- الأحاديث المذكورة في مشروعية صلاة ليلة النصف من شعبان كلها أحاديث باطلة.

٩- الأحاديث الواردة في مشروعية الصلاة يوم عاشوراء، وكذلك الاكتحال فيه والتزين من أجله، والتوسعة على العيال فيه، إلى غير ذلك من الفضائل التي ألصقت به، كلها كذب مختلق على رسول الله ﷺ، ولا يصح منها شيء، ولا يثبت عن النبي ﷺ إلا أحاديث صيامه وما عداها فباطل.

---

(١) قال ابن القيم: وكأن هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبي واحد. اهـ. المنار: ٥٠.

١٠ـ كل الأحاديث الواردة في ذكر صوم شهر رجب، والصلاة في بعض لياليه فهي كذب مفترى.

١١ـ الأحاديث الواردة في النهي عن النكاح، ومدح العزوبة، كلها كذب باطلة.

١٢ـ الأحاديث التي يذكر فيها الحض على اتخاذ السراري، وأنهن مباركات الارحام، لا يصح منها شيء عن النبيﷺ.

١٣ـ كل الأحاديث الواردة في ذم الأولاد والحث على عدم الانجاب وأنه لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة.

١٤ـ جميع الأحاديث التي يذكر فيها الخضر ولقائه النبيﷺ واجتماعه بإلياس وجبريل كل عام بعرفة.

١٥ـ كل حديث يذكر فيه أن النبيﷺ نص على اثبات الخلافة لشخص بعينه بعده.

١٦ـ كل حديث جاء فيه: يا حميراء أو ذكر فيه لفظ الحميراء.

١٧ـ الأحاديث التي فيها مناقب معاوية أو الأحاديث التي يذكر فيها مثالبه أو ذم عمروبن العاص.

١٨ـ الأحاديث الواردة في ذم أبي موسى الأشعري.

١٩ـ الأحاديث التي تنص على ذم مروانبن الحكم أو الوليدبن عبد الملك.

٢٠ـ الأحاديث التي جاء فيها إثبات خلافة ولد العباس أو تحريم ولد العباس على النار أو جاء فيها مدح أهل خراسان الخارجين مع عبداللهبن عليبن العباس أو ذكر فبها عدد خلفاء بني العباس أو ورد فيها مدح للمنصور أو السفاح أو الرشيد.

٢١ـ كل الأحاديث الواردة في مناقب الأئمة الأربعة التي نصت عليهم وسمتهم باسمائهم، وكذلك الأحاديث الواردة في ذمهم.

٢٢- كل حديث جاء في مدح بغداد أو في ذمها وكذلك البصرة والكوفة ومرو وعسقلان والاسكندرية ونصيبين وانطاكية، وكذلك الأحاديث التي يذكر فيها: أن مدينة كذا من مدن الجنة أو أن مدينة كذا من مدن النار.

٢٣- كل الأحاديث الواردة في فضل الخليل، وكذلك الأحاديث الواردة في فضل الصخرة.

٢٤- الأحاديث الواردة في ذكر فضائل سور القرآن سورة سورة، أو الأحاديث التي أولها: من قرأ كذا فله كذا هي كذب من بعض الجهلة المتزهدين[١].

٢٥- كل حديث فيه دم الحبشة والسودان، أو ذم الترك والمماليك والخصيان.

٢٦- الأحاديث الواردة في فضل الديك والثناء عليه والأمر باقتنائه كلها باطلة، ولم يثبت عن النبيﷺ من الأحاديث في الديك إلا حديثان[٢]. وما عدا ذلك فكذب. وكذلك أحاديث الحمام، واتخاذ الدجاج.

٢٧- الأحاديث التي وردت في مدح العدس أو الأرز أو الباقلاء أو الباذنجان أو الرمان أو الزبيب أو الهندباء أو الكراث أو البطيخ[٣]، أو الجزر أو الجبن أو الهريسة[٤]

---

(١) ليس كل أحاديث فضائل السور موضوعة، فقد ثبت منها شيء يسير من ذلك ما جاء في فضائل سورة الفاتحة والبقرة وآل عمران والآيات العشر الأول من سورة الكهف وسورة الملك وإذا زلزلت، ويا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد والمعوذتين. انظر المنار: ١١٣/ ١١٤.

(٢) أما الأول فقولهﷺ: «لا تسبوا الديك فإنه يوقظ للصلاة، وفي رواية، فإنه يدعو إلى الصلاة، رواه أبو داود. الأدب. باب ما جاء في الديك والبهائم ٢: ٦٢١، وأخرجه حم ٤، ٥: ١٩٣.

أما الثاني فقولهﷺ: «إذا سمعتم صياح الديك فسلوا الله تعالى من فضله فإنها رأت ملكا، وإذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان فإنها رأت شيطانا».

الحديث أخرجه ح. بدء الخلق. باب ٤: ١١٥، م. ذكر استحباب الدعاء عند صياح الديك حديث رقم ٢٧٢٩، ٤: ٢٠٩٢، د. الأدب. باب ما جاء في الديك والبهائم ٢: ٦٢١. ت. الدعوات. باب ما يقول إذا سمع نهيق الحمار، حديث رقم ٣٤٥٩، ٥: ٥٠٨، حم ٢: ٣٠٦/ ٣٠٧، ٣٢١، ٣٦٤.

(٣) قال ابن القيم: ومن ذلك أحاديث البطيخ وفضله، وفيه جزء قال الامام أحمد لا يصح في فضل البطيخ شيء إلا أن رسول اللهﷺ كان يأكله اهـ المنار: ١٣٠.

(٤) فيها جزء كله كذب من أوله إلى آخره. انظر المنار: ١٣٨.

٢٨- الأحاديث الواردة في فضل الأزهار كالنرجس والورد والمرزنجوش والبنفسج، والبان.

٢٩- أحاديث الحناء وفضلها والترغيب في استعمالها كلها موضوعة، إلا حديث أن أحسن ما غير هذا الشيب الحناء والكتم[1].

٣٠- كل الأحاديث الواردة في ذكر حسان الوجوه والثناء عليهم، والأمر بالنظر إليهم أو التماس الحوائج منهم، أو أن النار لا تمسهم.

٣١- الأحاديث الواردة في التحذير من التبرم عند أداء حوائج الناس.

٣٢- كل الأحاديث التي يذكر فيها النهي عن سب البراغيث.

٣٣- الأحاديث الواردة في أن من أهدي إليه شيء فجلساؤه شركاء له في هديته.

٣٤- الأحاديث التي يذكر فيها الحث على التختم بالعقيق.

٣٥- الأحاديث الواردة في إباحة أو حرمة اللعب بالشطرنج.

٣٦- جميع الأحاديث التي يذكر فيها الابدال والأقطاب والأغواث والنقباء والنجباء والأوتاد مما عرف بين أوساط الصوفية.

٣٧- الأحاديث الواردة في فضل العقل[2].

٣٨- الأحاديث التي يذكر فيها طنين الأذنان.

٣٩- كل الأحاديث التي يرد فيها ذكر التواريخ المستقبلة، أو اشتملت على مثل إذا كانت سنة كذا وكذا، أو إذا وقع كذا وكذا أو إذا كان شهر كذا وكذا وقع كذا وكذا، فهذه الأحاديث كلها موضوعة وكذب مفترى.

---

(١) الحديث أخرجه د. الترجل. باب ما جاء في الخضاب ٢: ٤٠٣، ت. اللباس باب في الخضاب حديث رقم ١٧٥٢، ٤: ٢٣٢، جه اللباس، باب الخضاب بالحناء حديث رقم ٣٦٢٢، حم ٥: ١٤٧، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٩.

(٢) قال الدارقطني: إن كتاب العقل وضعه أربعة، أولهم ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحبر فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء فركبه بأسانيد أخر ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد أخر. اهـ انظر تاريخ بغداد ٨: ٣٦٠، المنار المنيف: ٦٦.

إلى غير ذلك من الضوابط الكثيرة التي هي نتيجة استقراء تام وتتبع دقيق من علماء الحديث وجهابذته، فهي ترشد إلى الأحاديث الموضوعة بمجرد النظر فيها من غير أن يبحث في سندها، وهي وإن دلت على شيء فإنما تدل على مدى الجهد المبذول من قبل هؤلاء الأعلام لتنقية السنة النبوية من كل دخيل، وتخليصها من كل ما علق بها ودس فيها.

كما أنها دليل كاف في الرد على من زعم أن علماء الحديث إنما وجهوا عنايتهم لنقد السند، وإنهم لم يعنوا بنقد المتن مثل عنايتهم بنقد الاسناد وسيأتي مزيد تفصيل لهذه المسألة عند الكلام على نقد المتن. في فصل جهود العلماء في مقاومة الوضع إن شاء الله تعالى.

وقد أفرد بعض العلماء مؤلفات لهذه الضوابط التفصيلية منهم الجوزقاني في كتابه الأباطيل وابن بدر الموصلي في كتابه المغني عن الحفظ والكتاب، وابن القيم في كتابه المنار المنيف. وسيأتي الكلام على هذه المؤلفات ومميزات كل كتاب في المبحث المخصص للكلام على الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة إن شاء الله تعالى.

رابعاً: أنواع الموضوعات:

أشرت فيما سبق إلى أن الوضع في المتن قد يكون إما بإنشاء المتن، وإما أن ينسب إليه قولا لغيره.

كما أشرت إلى أن الوضع قد يكون مقصودا متعمدا.

وقد يكون الوضع غير مقصود وذلك بأن يأتي الراوي بالحديث على غير ما هو عليه فيقع في الوضع من غير شعور ولا قصد، وسبب ذلك هو الوهم أو الغفلة أو سوء الحفظ، وذلك بأن يرفع الموقوف ويوصل المرسل والمنقطع أو يقلب المتن.

وقد اختلف العلماء في هذا النوع من الحديث؛ أيعد من الموضوع أم لا

فذهب ابن معين إلى أنه موضوع[1] والظاهر أنه رأي ابن حبان[2] وهو مذهب ابن الجوزي، فقد أكثر من ذكر الأحاديث المقلوبة والأحاديث التي وهم فيها الرواة فوصلوا مرسلها ومنقطعها، ورفعوا موقوفها ومقطوعها ونحو ذلك في كتابة الموضوعات[3] كما هو صنيع ابن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني، في كتابه الشهير بتذكرة الموضوعات.

وذهب الحافظ ابن حجر إلى أن مقلوب المتن خاصة لا يسمى موضوعا بل يلحق بالمدرج، كما أشار إلى ذلك الاستاذ أحمد شاكر[4].

---

(١) قال يحيى بن معين في ثابت بن موسى الضبي الذي روى حديث «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» قال فيه كذاب لأنه وهم في روايته، وانقلب عليه اسناده ولم يتعمد الكذب. انظر الميزان ١: ٣٦٧/٣٦٨.

(٢) انظر مجروحين ١: ٥٧/٥٨، فقد عد من الكذابين رواة اشتهروا بقلب الحديث ووصل المرسل والمنقطع ومن قبل التلقين قال أيضا: ومنهم -أي من المجروحين- من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب إذ العلم لم يكن من صناعته، ولا غبر فيه قدمه، كما قال بعض أهل البصرة: كان بالكوفة شيخ عنده صحيفة عن حميد عن أنس وكان مؤذنهم، فلما مات قيل لي: إن في ذلك المسجد شيخا يحدث بتلك الصحيفة عن حميد نفسه قال: فأتيته فإذا شيخ عليه سجادة وأثر الخير فيه بين، فقلت: صحيفة حميد، فأخرجها إلي، وإذا هي تلك الصحيفة بعينها. فقلت: إقرأ، فأخذ يقول: حدثنا حميد حتى أتى على آخرها، فقلت له: أي موضع رأيت حميد فقال: لم أره، قلت: فكيف تحدث عمن لم تره، فقال: هذا لا يجوز؟! قلت: لا قال كان في هذا المسجد شيخ يؤذن ويحدث بهذه الصحيفة، فلما مات ولوني الأذان مكانه، وأعطوني الصحيفة وقالوا: أذن كما كان يؤذن، وحدث كما كان يحدث، فانا أؤذن كما كان يؤذن وأحدث كما كان يحدث اهـ.

(٣) بل صرح ابن الجوزي في مقدمة كتابه بذلك فقال: واعلم أن الرواة الذين وقع في حديثهم الموضوع والكذب والمقلوب انقسموا خمسة أقسام. القسم الأول: قوم غلب عليهم الزهد والتقشف فتغفلوا عن الحفظ والتمييز ومنهم من ضاعت كتبه أو احترقت أو دفنها ثم حدث من حفظه فغلط، فهؤلاء تارة يرفعون المرسل وتارة يسندون الموقوف، وتارة يقلبون الاسناد، وتارة يدخلون حديثا من حديث.
والقسم الثاني: قوم لم يعانوا على النقل فكثر خطؤهم وفحش على نحو ما جرى للقسم الأول.
والقسم الثالث: قوم ثقاة لكنهم اختلطت عقولهم في آخر أعمارهم فخلطوا في الرواية.
القسم الرابع: قوم غلب عليهم السلامة والغفلة ثم انقسم هؤلاء فمنهم من كان يلقن فيتلقن ويقال له قل، فيقول: وقد كان بعض أولاد هؤلاء أو ربائبهم يضع له الحديث فيرويه ولا يعلم، ومنهم من كان يروي الأحاديث وإن لم تكن سماعا له ظنا منه أن ذلك جائز، وقد قيل لبعض متغفليهم: هذه الصحيفة سماعك قال: لا ولكن مات الذي رواها فرويتها مكانه. اهـ. فقد ضمن أحاديث هؤلاء كلهم كتاب الموضوعات.

(٤) قال أحمد شاكر: وهذا القسم ذكره ابن الصلاح في نوع الموضوع، وجعله شبه موضوع من غير تعمد وتبعه على ذلك النووي والسيوطي وذكره في المدرج أولى، وهو به أشبه، كما صنع الحافظ ابن حجر اهـ. الباعث الحثيث: ٧٧

وتوسط ابن الصلاح فسماه شبه الموضوع قال: وربما غلط غالط فوقع في شبه الوضع من غير تعمد(١).

وتبعه في ذلك النووي(٢) والسيوطي(٣).

فمن اعتبر هذا النوع من الموضوع لاحظ أن الحديث أورده الراوي على خلاف ما هو.

ومن لم يجعله من الموضوع راعى جانب قصد الراوي وتعمده.

خامساً: صور للوضع في المتن:

وللوضع في المتن صور منها:

أن يعمد الراوي الى متن حديث معروف فيزيد فيه لفظة أو جملة، فيحكم على الحديث بالوضع من أجل تلك الزيادة التي أُلحِقَت بالحديث وهي ليست منه، ومن الأحاديث المحكوم عليها بالوضع لزيادة ألحقت بها ما ذكره العقيلي من حديث عبدالله بن داهر الرازي عن أبيه عن الأعمش عن عباية الأسدي عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال لأم سلمة: إن عليا من لحمي، وهو بمنزلة هارون من موسى مني غير أنه لا نبي بعدي، قال ابن عباس، ستكون فتنة فمن أدركها فعليه بخصلتين، كتاب الله وعلي بن أبي طالب، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: وهو آخذ بيد علي: هذا أول من آمن بي وأول من يصافحني يوم القيامة، وهو فاروق هذه الأمة يفرق بين الحق والباطل، وهو يعسوب المؤمنين والمال يعسوب الظلمة وهو الصديق الأكبر وهو خليفتي من بعدي(٤).

وفي رواية أخرى أنه قال: يا علي ، المدينة لا تصلح إلا بي أو بك، وأنت مني

---

(١) علوم الحديث: ٩٠.

(٢) تدريب الراوي ١: ٢٨٧، قال النووي في التقريب: وربما وقع في شبه الوضع لغير قصد اهـ.

(٣) قال السيوطي: وربما وقع الراوي في شبه الوضع غلطا منه بغير قصد، فليس بموضوع حقيقة. بل هو بقسم المدرج أولى، كما ذكره شيخ الاسلام في شرح النخبة اهـ تدريب الراوي ١: ٢٨٧.

(٤) ميزان ٢: ٣، لسان ٢: ٤١٣/٤١٤، موضوعات ١: ٣١٥.

بمنزلة هارون من موسى». فقوله: المدينة لا تصلح إلا بي أو بك، باطل[1].

وقال ابن حجر: ذكره العقيلي وقال: قوله أنت مني بمنزلة هارون من موسى، صحيح وأما سائر الحديث فليس بمعروف[2].

وقوله ﷺ: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي، بدون الزيادة أخرجه مسلم[3] والترمذي[4] وابن ماجه[5]

ومن ذلك حديث بين كل أذانين صلاة.

فقد رواه الفتني في تذكرته ثم قال: في الوجيز بين كل أذانين صلاة إلا المغرب. قال: فيه حيان بن عبد الله كذاب[6]، والحديث معروف بدون زيادة «إلا المغرب» فقد رواه البخاري[7] ومسلم[8] وأبو داود[9] والترمذي[10] والنسائي[11] وابن ماجه[12] والدارمي[13] وأحمد[14] من حديث عبدالله بن مغفل قال قال النبي ﷺ

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٣٤.

(٢) لسان ٢: ٤١٤.

(٣) أخرجه في فضائل الصحابة، باب فضل علي بن أبي طالب حديث رقم ٢٤٠٤، من حديث سعد بن أبي وقاص قال، قال رسول الله ﷺ لعلي «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي» وفي رواية قال سعد: خلف رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب في غزوة تبوك فقال: يا رسول الله تخلفني في النساء والصبيان فقال: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي اهـ: ١٨٧٠/١٨٧١.

(٤) أخرجه ت في المناقب من حديث سعد حديث رقم ٣٧٢٤ أيضا قال: آمر معاوية سعدا فقال ما يمنعك أن تسب أبا تراب؟ قال: أما ما ذكرت ثلاثا قالهن رسول الله ﷺ فلن أسبه لأن تكون واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي وخلفه في بعض مغازيه فقال له علي: يا رسول الله تخلفني مع النساء والصبيان فقال رسول الله ﷺ أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبوة بعدي... الحديث ٥. ٦٣٨.

(٥) جه من حديث سعد أيضا. المقدمة فضل علي بن أبي طالب حديث رقم ١١٥.

(٦) تذكرة الموضوعات: ٣٦.

(٧) خ. الأذان. باب بين كل أذانين صلاة ١: ١٧١/١٦٢.

(٨) م. صلاة المسافرين وقصرها. باب بين كل أذانين صلاة حديث رقم: ٨٣٨، ٥٧٣.

(٩) د. أبواب التطوع. باب الصلاة قبل المغرب ١: ٢٩٥.

(١٠) ت. الصلاة. باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب حديث رقم ١٨٥، ١: ٣٥١.

(١١) ن. الأذان.

(١٢) جه إقامة الصلاة والسنة فيها. باب ما جاء في الركعتين قبل المغرب حديث رقم ١١٦٢، ٣٦٨.

(١٣) دي. الصلاة باب الركعتين قبل المغرب ١: ٣٣٦.

(١٤) حم ٤: ٨٦، ٥: ٥٤، ٥٦، ٥٧.

«بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء». فحكم على الحديث بالوضع بسبب الزيادة التي ألحقت به.

وكذلك حديث «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة».

أورده الفتني في تذكرته بلفظ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة إلا ركعتي الصبح وقال البيهقي: هذه الزيادة لا أصل لها، وفيه حجاج بن نصير وعباد بن كثير، ضعيفان(١).

قلت: والحديث بدون الزيادة معروف أخرجه مسلم(٢) وأبو داود(٣) والترمذي(٤) والنسائي(٥) وابن ماجه(٦) والدارمي(٧) وأحمد(٨) من حديث عمرو بن دينار، قال سمعت عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة». ومع ذلك فقد حكم عليه بالوضع من أجل الزيادة التي ألصقت به.

ومنها، أن يرد متن الحديث بعبارات وألفاظ مغايرة للألفاظ المعروفة المشهورة فيحكم عليه بعض المحدثين بالوضع لذلك التغيير في الألفاظ مع العلم أن معناهما قد يكون واحد.

من ذلك حديث لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.

فقد رواه المقدسي بلفظ «لا يلسع المؤمن من جحر مرتين» وقال: وفيه عبد السلام بن أبي فروة النصيبي هو سرقه وركبه.

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٤٠.

(٢) م. الصلاة المسافرين وقصرها. باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن حديث رقم ٧١٠، ص٤٩٣.

(٣) د. الصلاة باب إذا أدرك الامام ولم يصل ركعتي الفجر ١: ٢٩١.

(٤) ت. الصلاة باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة حديث رقم ٤٢١، ٢: ٢٨٢.

(٥) ن. الامامة. باب ما يكره من الصلاة عند الاقامة ٢: ٩٠.

(٦) جه إقامة الصلاة. باب ما جاء في إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة حديث رقم ١١٥١، ٤: ٣٦٤.

(٧) دي. الصلاة باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ١: ٣٣٧/ ٣٣٨.

(٨) حم ٢: ٣٣١، ٤٥٥، ٥١٧، ٥٣١.

والحديث مشهور بلفظ لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين. فقد رواه الامام البخاري[1] ومسلم[2] وأبو داود[3] وابن ماجه[4] والدارمي[5] وأحمد[6] من حديث الليث عن عقيل عن الزهري عن سعيدبن المسيب عن أبي هريرة عن النبيﷺ أنه قال: لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين. ويروى عن الزهري عن سالم عن ابن عمر.

فحكم على الحديث بالوضع لتغيير لفظه ولأنه سرقه وركبه.

وكذلك حديث: اعتمر رسول اللهﷺ واعتمرنا معه، فلما دخل مكة طاف وطفنا معه، وأتى الصفا والمروة وأتيناها معه، وكنا نستره من أهل مكة أن يرميه أحد... الحديث.

فقد رواه ابن طاهر المقدسي في تذكرته بلفظ: دخل رسول اللهﷺ مكة في بعض عُمَره فجعل أهل مكة يرمونه بالبناء الفاسد. وقال: فيه اسحاقبن ابراهيم الطبري منكر الحديث، والمشهور، طاف بالبيت ونحن نستره من أهل مكة أن يرميه أحد، وأما ذكر البناء الفاسد افتعله اسحاق.

والحديث معروف بلفظ لما دخل النبيﷺ مكة طاف وطفنا معه، وأتى الصفا والمروة وأتيناها معه، وكنا نستره من أهل مكة أن يرميه أحد. وقد أخرجه البخاري[7] وابن ماجه[8] والدارمي[9] وأحمد[10] من حديث عبداللهبن أبي أوفى

---

(١) خ. الأدب. باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ٨: ٣٨.
(٢) م. الزهد والرقائق. باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين حديث رقم ٢٩٩٨ ص ٢٢٩٥.
(٣) د. الأدب. باب الحذر من الناس ٢: ٢٦٥.
(٤) جه الفتن. باب العزلة حديث رقم ٣٩٨٢، ٣٩٨٣ ص١٣١٨.
(٥) دي. الرقاق. باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ٢: ٣١٩.
(٦) حم ٢: ١١٥، ٣٧٩.
(٧) خ. العمرة. باب متى يحل المعتمر ٣: ٧.
(٨) جه المناسك باب العمرة حديثه رقم ٢٩٩٠ ص٩٩٥.
(٩) دي المناسك. باب في السعي بين الصفا والمروة ٢: ٦٩.
(١٠) حم ٤: ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٨١.

قال: اعتمر رسول الله ﷺ واعتمرنا معه، فلما دخل مكة طاف وطفنا معه . . . الحديث.

إلى غير ذلك من الأحاديث التي حكم عليها بالوضع، وضمنت كتب الموضوعات لتغيير في ألفاظها مع أن أصولها ثابتة صحيحة. والذي يبدو لي والله أعلم أن إلحاقها ليس مقتصرا على حدوث التغيير في ألفاظها إنما يضاف إلى ذلك رواية تلك اللفظة المبدلة من راو منهم بالوضع وإلا فينسحب الاشكال على كل المرويات بالمعنى خصوصا وأن بعض العبارات المغيرة تدل على نفس المعنى مثل كلمة يلسع ويلدغ في المثال السابق.

ومنها: أن يعمد الراوي إلى مجموعة من الأحاديث لرواة مختلفين فيجمعها ويجعلها حديثا واحدا يرويه بطريق واحد مع أن جمل الحديث أو أكثرها ثابتة من غير ذلك الطريق، فيحكم النقاد على الحديث بالوضع بالنظر للمجموع دون مراعاة لثبوت أفراد جمله من طرق أخرى.

ومما حكم عليه النقاد بالوضع من هذا النوع حديث:

«نعم الأدام الخل، وكفى بالمرء شرا أن يتسخط ما قدم إليه».

فقد أورده ابن طاهر المقدسي في تذكرته وقال: فيه يحيى بن يعقوب أبو طالب القاضي خال أبي يوسف القاضي هو ركبه[1].

وأورده الذهبي في ترجمته فقال: ابراهيم بن عيينة عن أبي طالب عن محارب عن جابربن عبدالله مرفوعا «نعم الأدام الخل، وكفى بالمرء إثما أن يسخط ما قرب إليه»[2].

قلت: صدر الحديث وهو قوله «نعم الأدام الخل» قد روي من حديث سفيان عن محارب عن دثار عن جابربن عبدالله عن النبي ﷺ قال «نعم الأدام الخل»

---

(١) تذكرة الموضوعات: ١٣٤

(٢) ميزان ٤: ٤١٥، لسان ٦: ٢٨٢/٢٨٣.

والحديث أخرجه أبو داود[1]، والترمذي وقال عقبة: وهذا أصح من حديث مباركبن سعيد[2] وابن ماجه[3].

وكذلك رواه المثنىبن سعيد عن طلحةبن نافع أبي سفيان عن جابر عن النبيﷺ قال: نعم الأدام الخل، أخرجه مسلم[4] وأبو داود[5] والدارمي[6]، وأحمد[7] وقد تابع المثنى جماعة فرووه عن أبي سفيان عن جابر[8]، واقتصروا على قوله: نعم الأدام الخل.

وأما قوله «وكفى بالمرء شرا أن يسخط ما قدم إليه».

فقد رواه السيوطي في الجامع الصغير بلفظ «كفى بالمرء شرا أن يتسخط ما قرب إليه» وعزاه إلى ابن أبي الدنيا في قرى الضيف، وأبي الحسنبن بشران في أماليه[9].

فحكم على الحديث بالوضع للمجموع وإن كان الحديث ثابتا بحسب أفراده.

وممن كان يصنع ذلك وهببن وهب أبو البختري. قال ابن عدي: وأبو البختري من الكذابين الوضاعين، كان يجمع في كل حديث يرويه أسانيد من جسارته على الكذب ووضعه على الثقات. قال ابن حجر: ثم أخرج له -أي ابن عدي- حديثا متنه: «تسموا بخياركم، واطلبوا الخير عند حسان الوجوه، وإذا أتاكم

---

(١) د. الأطعمة. باب في الخل ٢: ٣٢٣.

(٢) د. الأطعمة. باب ما جاء في الخل حديث رقم ١٨٤٢، ٤: ٢٧٩.

(٣) جه. الأطعمة باب الائتدام بالخل حديث رقم ٣٣١٧ إلا أنه عن قيسبن الربيع عن محارب بدلا من سفيان عن محارب ص٢١٠٢.

(٤) م. الأشربة. باب فضيلة الخل والتأدم به حديث رقم ٢٥٠١ ورقم ١٦٧، ١٦٨ من كتاب الأشربة ص١٦٢٢.

(٥) د. الأطعمة. باب في الخل ٢: ٣٢٣.

(٦) دي الأطعمة باب أي الأدام كان أحب إلى رسول اللهﷺ ٢: ١٠١.

(٧) حم ٣: ٣٠١، ٤٠٠.

(٨) فقد رواه أبو بشر وحجاج بن أبي زينب ومبارك بن سعيد أخو سفيانبن سعيد الثوري كلهم عن أبي سفيان طلحةبن نافع.

(٩) انظر الفتح الكبير ٢: ٣١٧.

كريم قوم فأكرموه» وقال: هذا نوع آخر من الجسارة أن يجمع في متن واحد عدة أحاديث[1].

ومنها: أن يعمد الراوي إلى حديث فيقلب متنه فيحكم على الحديث بالوضع لذلك.

ومن الأحاديث التي حكم عليها بالوضع وأوردت في كتب الموضوعات لقلب متونها حديث «لا يصلح الكذب إلا في ثلاث، كذب الرجل امرأته ليرضيها، وإصلاح بين الناس، وكذب في الحرب»[2].

فقد أورده ابن طاهر المقدسي في تذكرته فقال «رخص في الكذب إلا في ثلاث، الرجل يريد الاصلاح...» الحديث.

والحديث معروف بلفظ «لا يصلح الكذب إلا في ثلاثة، كذب الرجل امرأته ليرضيها...» الحديث. فقد روى من حديث أم كلثوم بنت عقبة، أخرجه أبو داود[3] والترمذي[4] وأحمد[5] ومن حديث أسماء بنت يزيد أخرجه الترمذي[6] وأحمد[7] والله أعلم.

---

(١) لسان الميزان ٦: ٢٣٤.

(٢) تذكرة الموضوعات ٣٥/٣٦.

(٣) د. الأدب. باب في إصلاح ذات البين ٢: ٥٧٨.

(٤) ت. البر والصلة. باب ما جاء في إصلاح ذات البين حديث رقم ١٩٣٨، ٤: ٣٣١.

(٥) حم ٦: ٤٠٣، ٤٠٤.

(٦) ت. البر والصلة. باب ما جاء في إصلاح ذات البين حديث رقم ١٩٣٩، ٤: ٣٣١.

(٧) حم ٦: ٤٥٤، ٤٥٩، ٤٦٠: ٤٦١.

«الفصـل الثاني»

في النسخ الموضوعة

ويشمل المباحث الآتية:

- معنى النسخ الموضوعة.
- معجم بالنسخ المحكوم عليها بالوضع.
- أنواع النسخ الموضوعة.



الفصل الثاني

النسخ الموضوعة:

تمهيد:

كثيرا ما يذكر علماء الجرح والتعديل عن بعض الرواة بأن لهم نسخة موضوعة أو صحيفة أو صحفا موضوعة. أو كتابا أو كتبا موضوعة.

وحيث أنا نتناول في هذا الفصل الكلام على الصحف والنسخ الموضوعة أرى من المناسب معرفة مراد المحدثين وعلماء الجرح والتعديل من اطلاق هذه العبارات وما السبب في وصم تلك النسخ أو الصحف أو الكتب بالوضع. وهل وصفها بالوضع يعني أنها مختلقة ومكذوبة بالمعنى المتبادر، أم أنها اصطلاح عندهم له مفهوم خاص أعم أو أخص من المعنى المتبادر الذي هو اختلاق الحديث أو نسبة كلام غير النبيﷺ إليه، كما سبق ذكره وسأتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

أـ معنى النسخ الموضوعة ومراد المحدثين منها.
بـ معجم بالنسخ المحكوم عليها بالوضع.
جـ ـ أنواع النسخ الموضوعة.

أولا: معنى النسخ الموضوعة:

يطلق علماء الحديث لفظ النسخة أو الصحيفة أو الكتاب على معنيين:

١ـ مجموعة من الأحاديث لصاحبي أو تابعي ينتهي اسنادها إليه، ويشتهر بروايتها عنه شخص تكون مدارها عليه: فتعرف لدى علماء الحديث بصحيفة فلان أو نسخة فلان نسبة إلى راويها، كنسخة أبانبن أبي عياش عن أنس وصحيفة عمروبن شعيب عن أبيه عن جده. فالنسخة أو الصحيفة اشتهرت بالنسبة إلى

راويها. في حين أنها أحاديث صحابي بعينه فنسخة أبان إنما هي أحاديث أنس، لكنها اشتهرت بأبان، كما أن صحيفة عمروبن شعيب إنما هي أحاديث عبدالله‌بن عمروبن العاص اشتهرت بنسبتها إلى عمروبن شعيب.

وتطلق النسخة أو الصحيفة أيضا على مجموعة أحاديث تتناول موضوعا واحدا كنسخة عبادبن كثير الثقفي في المناهي، جمع فيها كل الأحاديث الواردة في النهي، وكذلك كتاب الديات لخالدبن يزيد بن عبد الرحمن الدمشقي، وهذا النوع من النسخ يطلق عليه بعضهم الصحيفة أو الكتاب، وبعضهم يسميه نسخة، وهذه النسخ قد توصف بالصحة كصحيفة معمر عن أنس، وصحيفة همام عن أبي هريرة، وقد توصف بالحسن كصحيفة عمروبن شعيب عن أبيه عن جده، وقد توصف بالوضع كصحيفة أبان عن أنس، ونسخة بشربن حسين عن الزبيربن عدي.

والنسخ الموصوفة بالوضع، قد تكون مشتملة على أحاديث مختلفة وضعها كذاب وألصقها بالنبيﷺ، كوصية علي رضي الله عنه التي اختلقها واضعها وزعم أن النبيﷺ وصى بها عليا، وهي تتعلق بالجماع وكيف يجامع، قبح الله من وضعها.

وقد تكون النسخة مشتملة على كلام لبعض العلماء أو الحكماء أو غيرهم ثم يأخذها الكذاب وينسبها إلى النبيﷺ، كالأربعين الودعانية، وفي هاتين الحالتين يتضح وصف النسخة بالوضع والكذب.

لكنا نرى كثيرا ما توصف بعض النسخ بالكذب أو الوضع ولا يظهر فيها الأمران الموجبان للوصف بالكذب، إنما أطلق عليها الوصف بالكذب أو الوضع لعلة تتعلق برواية النسخة من حيث تحمل راويها، كأن يحصل على النسخة بإحدى الطرق غير المشروعة في الرواية كأن يشتريها أو يسرقها، أو يدعي سماعها أو ينسخها، أو غير ذلك ثم يرويها على الوجه دون أن يكون له حق روايتها.

وقد تكون العلة من حيث الأداء، كأن يقلب الراوي النسخة أو يركب

اسنادها أو يلصقها بغير راويها أو يزيد فيها. إلى غير ذلك من العلل التي تدل على أن الراوي أتى بالرواية على غير ما هي، فتعتبر نسخته موضوعة لدى علماء الحديث، لتقصير الراوي في تحملها أو في أدائها.

وقبل أن أورد كلام أئمة النقد لبيان ما ذكرت أرى من المناسب ذكر معجم بأسماء الرواة الذين صرح أئمة الجرح والتعديل بأن لهم نسخا أو صحفا موضوعة لما يترتب من الوقوف عليها توضيح لمرادهم من إطلاق هذه العبارة.

ثانياً: معجم الرجال الذين رويت عنهم نسخ موضوعة:

١ـ أباء بن جعفر أبو سعيد البصري:

قال السهمي، سمعت الحسن بن علي بن عمر القطان يقول: أباء بن جعفر النجار أبو سعيد كذاب على رسول الله ﷺ حدث بنسخة كتبناها عنه، حدث عن شيخ له مجهول، أحمد بن سعيد الثقفي المطوعي عن سفيان بن عيينة، فيها متون لا تعرف.

وقال ابن حجر: وقال حمزة ـ أي السهمي ـ عن الحسن بن علي بن غلام الزهري: أباء بن جعفر كان يضع الحديث، وحدث بنسخة نحو المائة عن شيخ له مجهول زعم أن اسمه أحمد بن سعيد بن عمرو المطوعي عن ابن عيينة عن ابراهيم بن ميسرة عن أنس، وفيها مناكير لا تعرف، وقد أكثر عنه أبو الحارث في مسند أبي حنيفة[٢].

وسماه ابن حبان أبان وقال: ذهبت يوما إلى بيته للاختبار فأخرج إلي أشياء خرجها في أبي حنيفة، فحدثنا منها. محمد بن اسماعيل الصائغ حدثنا محمد بن بشر حدثنا أبو حنيفة، حدثنا عبدالله بن دينار حدثنا ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: الوتر في أول الليل مسخطة للشيطان وأكل السحور مرضاة للرحمن. فرأيته قد

---

(١) الذهبي: ميزان ١: ١٧.
(٢) لسان ١: ٢٧.

وضع على أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث مما لم يحدث به أبو حنيفة قط، لا نحب أن يشتغل بروايته فقلت له: يا شيخ اتق الله ولا تكذب على رسول الله ﷺ، فما زادني على أن قال لي: لست مني في حل، فقمت وتركته[1].

٢ـ د. أبان بن أبي عياش:

قال أبو عوانة: كنت لا أسمع بالبصرة حديثا إلا جئت به أبان، فحدثني به عن الحسن حتى جمعت منه مصحفا، فما استحل أنَ أروي عنه[2].

وقال عفان: أول من أهلك أبانبن عياش أبو عوانة، جمع أحاديث الحسن فجاء به إلى أبانبن أبي عياش فقرأه عليه[3].

وقال ابن حبان: سمع أبان عن أنس أحاديث، وجالس الحسن فكان يسمع كلامه ويحفظه فإذا حدث ربما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله، عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم ولعله روى عن أنس أكثر من ألف وخمسمائة حديث، ما لكبير شيء منها أصل يرجع إليه[4].

ثم قال ابن حبان: فمن تلك الأشياء التي سمعها عن الحسن فجعلها عن أنس أنه روى عن أنسبن مالك قال: خطبنا رسول الله ﷺ عن ناقته الجدعاء فقال: في خطبته. أيها الناس كأن ألحق فيها على غيرنا وجب... الحديث.

وروى عن أنس بن مالك قال: حدثنا رسول الله ﷺ قول العبد: اللهم أني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت بديع السموات والأرض... الحديث[5].

وإطلاق الكذب على هذه الأحاديث إنما هو لإلصاقها بأنس والحق أنها من

---

(١) مجروحين ١: ١٧٥، ميزان ١: ١٧، لسان ١: ٢٧.

(٢) ميزان ١: ١١.

(٣) ميزان ١: ١٢.

(٤) مجروحين ١: ٨١.

(٥) مجروحين ١: ٨٣.

حديث الحسن وليست من حديث أنس، وحيث أنها جمعت في كتاب وصمت النسخة بأنها موضوعة.

وقال ابن حبان: سمعت أحمدبن اسحاق السني الدنيوري يقول: رأى أحمدبن حنبل رحمه الله يحيى بن معين في زاوية بصنعاء وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه انسان كتمه فقال أحمدبن حنبل له: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك القائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه فقال: رحمك الله يا أبا عبدالله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر عن أبان عن أنس واحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعدنا إنسان فيجعل بدل أبان ثابت ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول: كذبت إنما هي عن أبان لا عن ثابت[1].

٣- ابراهيم بن عمر بن أبان بن عثمان:

روى عن أبيه عن أبان بن عثمان عن ابن عمر نسخة، وربما أسقط أبان بن عثمان بين أبيه وبين ابن عمر. قاله ابن حبان[2].

٤- ابراهيم بن هدبة، أبو هدبة:

قال ابراهيم بن عبد الله بن الجنيد، سمعت يحيى بن معين، وسئل عن أبي هدبة فقال: قدم علينا ها هنا وكتبنا عنه عن أنس، ثم تبين لنا أنه كذاب خبيث[3].

وذكره الصغاني[4] والشوكاني[5] والفتني[6] في فصل من عرف عنهم نسخ موضوعة، قالوا: ومما وضع من الأحاديث باسناد واحد... ومنها أحاديث أبي هدبة القيسي.

(١) مجروحين ١ : ٢٢.
(٢) مجروحين ١ : ٩٧، تذكرة الموضوعات: ٢٨، لسان ١ : ٨٦.
(٣) تاريخ بغداد ٦ : ٢٠١، ميزان ١ : ٧٢، لسان ١ : ١٢٠.
(٤) الدر الملتقط: ٩/ب.
(٥) الفوائد المجموعة: ٤٢٤.
(٦) تذكرة الموضوعات: ٩.

٥ - **ابراهيم بن أبي حية (اليسع) بن الأشعث المكي أبو إسماعيل :**

اورد له ابن طاهر المقدسي في تذكرته حديث أمرني ربي أن أقضي باليمين مع الشاهد. وقال: فيه ابراهيم‌بن أبي حية، وله نسخة[1].

٦- **أحمدبن ابراهيم المزني:**

قال ابن حبان: روى عن محمدبن كثير حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن أنس‌بن مالك قال قال رسول الله ﷺ ألا أخبركم بأشقى الأشقياء، من جمع الله عليه عذاب الآخرة وفقر الدنيا.

وباسناده قال، قال رسول الله ﷺ «لا تقربوا اليهود والنصارى في أعيادهم، فإن السخطة تنزل عليهم». حدثنا بهذين الحديثين. أبو المعاني أحمدبن ابراهيم الأنصاري بجبيل من أصل كتابه، حدثنا أحمدبن ابراهيم المزني، مربنا بجبيل، حدثنا محمدبن كثير، عن الأوزاعي في نسخة كتبناها عنه بهذا الاسناد كلها موضوعة.

وقد كتبنا عن هذا الشيخ عن أحمدبن ابراهيم هذا عن الهيثم بن جميل عن أبي عوانة عن قتادة عن أنس‌بن مالك نسخة موضوعة، أكره ذكر مثل هذه الأشياء، ولكن أومىء فيه ليستدل به على ما رواه[2].

٧- **أحمدبن اسحاق بن ابراهيم بن نبيط بن شريط:**

قال الذهبي: ذو أوابد، عن أبيه عن جده بنسخة فيها بلايا[3].

وقال الشوكاني في فصل النسخ الموضوعة: ومنها نسخة أحمدبن اسحاق‌بن ابراهيم‌بن نبيطبن شريط عن أبيه عن جده، كلها موضوعة[4].

---

(١) تذكرة الموضوعات: ١٢.

(٢) مجروحين ١: ١٣٢/١٣٣، وانظر ميزان ١: ٨٠/٨١، لسان ١: ١٣٣.

(٣) ميزان ١: ٨٢ لسان ١: ١٣٦، وانظر تذكرة الموضوعات للفتني: ١٠ وفيه أحمدبن اسحاق‌بن ابراهيم‌بن نبيطبن شريط، حدث عن أبيه عن جده بنسخة بلايا لا يجوز الاحتجاج به فإنه كذاب. اهـ.

(٤) الفوائد المجموعة: ٤٢٥، تنزيه الشريعة ١: ٢٥.

٨ـ **أحمد بن عامر بن سليم الطائي:**

قال السيوطي بعد أن أورد حديثا في فضائل علي بن أبي طالب في اللآلي من طريق: أحمدبن عامربن سليم الطائي، روى عن أهل البيت نسخة باطلة.

وقال الفتني: متهم، له نسخة باطلة عن أهل البيت[١]

وهذه النسخة رواها عنه ابنه عبد الله وسيأتي في حرف العين.

٩ـ **أحمدبن عبد الله بن محمد أبو الحسن البكري:**

قال الذهبي: ذاك الكذاب الدجّال واضع القصص التي لم تكن قط، فما أجهله وأقل حياءه، وما روى حرفا من العلم بسنده، ويقرأ له في سوق الكتبين كتاب:

١ـ ضياء الأنوار ٢ـ رأس الغول ٣ـ شر الدهر ٤ـ كتاب كلندجة ٥ـ الحصون السبعة، وصاحبها هضامبن الجحاف، وحروب الامام علي معه وغير ذلك[٢]

وقال ابن حجر: ومن مشاهير كتبه: الذروة في السيرة النبوية، ما ساق غزوة منها على وجهها، بل كل ما يذكره لا يخلو من بطلان إما أصلا وإما زيادة[٣].

١٠ـ **أحمد بن علي بن مهدي بن صدقة:**

روى عن علي بن موسى الرضا، وتلك النسخة مكذوبة، اتهمه الدارقطني بوضع الحديث[٤].

١١ـ **أحمد بن محمد بن الفضل القيسي أبو بكر الأيلي:**

قال ابن حبان: كتبت عنه شبيها بخمسمائة حديث كلها موضوعة بعضها

---

(١) اللآلي المصنوعة ١: ٣٧٧.
(٢) ميزان ١: ١١٢، لسان ١: ٢٠٢.
(٣) لسان ١: ٢٠٢.
(٤) ميزان ١: ١٢٠، لسان ١: ٢٢٢، قانون الموضوعات: ٢٣٦، تنزيه الشريعة ١: ٣٠.

نسخه عن الثقات. قال: ولعل هذا الشيخ قد وضع على الأئمة المرضيين أكثر من ثلاثة آلاف حديث(١).

١٢ـ أحمد بن هارون بن موسى بن هارون:

قال ابن عدي كان يخرج لنا نسخا لشيوخ الجزيرة المتقدمين مثل عبد الكريم وخصيف وسالم الأفطس وعبد الوهاب‌بن بخت وغيرهم عن شيوخ له نسخا موضوعة مناكير ليس عند أحد منها شيء كنا نتهمه بوضعها وسمعت أبا عروبة يقول: يتهم هذا الرجل بوضع هذه النسخ، ثم أورد له أحاديث من هذه النسخ ثم قال:

وهذه الأحاديث التي ذكرتها مع أحاديث أخرى ونسخا موضوعة لم أذكرها لكثرتها عندي(٢).

١٣ـ اسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري:

قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، ويأتي بما لا أصل له عن الاثبات. . . ثم قال:

أخبرنا يوسف بن بشر بن حمزة الرحابي بحصن مهدي، حدثنا أحمدبن سعيد الباساني، حدثنا اسحاق‌بن بشر، عن الثوري، في نسخة كتبناها عنه للثوري وجعفربن محمد وغيرهما أشياء موضوعة(٣).

١٤ـ اسحاق بن عبد الصمد بن خالد بن يزيد الفارسي:

قال الدارقطني: في الغرائب بعد أن أورد حديث داوموا على الصلوات الخمس: وضعه اسحاق بن عبد الصمد في نسخة بهذا الاسناد نحوا من عشرين حديثا أو أقل أو أكثر(٤).

---

(١) مجروحين ١: ١٤٢/١٤٣، ميزان ١: ١٤٨، لسان ١: ٢٨٩.
(٢) الكامل: ٦٧/أ/٦٧/ب.
(٣) مجروحين ١: ١٢٣/١٢٤.
(٤) لسان ١: ٣٦٧، قانون الموضوعات: ٢٣٩.

١٥- اسحاق بن محمشادة:

قال الذهبي: له تصنيف في فضائل محمدبن كرام. فانظر إلى المادح والممدوح وسند حديثه مجاهيل[١].

وقال ابن عراق: روى عن أبي فضل التميمي حديثا في فضل محمدبن كرام هو وضعه بقلة حياء وقال أحمدبن عليبن مهنا: كان كذابا يضع الحديث على مذهب الكرامية وله مصنف في فضائل محمدبن كرام كله كذب موضوع[٢].

١٦- اسحاق بن نجيح الملطي:

ذكره الشوكاني فيمن له نسخة موضوعة قال: ومنها نسخة وضعها اسحاق الملطي كلها وضعها هو[٣].

وقال الفتني: واسحاق الملطي له أباطيل منها: لا يحل لامرأة تؤمن بالله أن تفرج على السرج، ومنها من منع الماعون لزمه طرف من البخل.

ومنها: لعن الناظر والمنظور اليه.

ومنها: لا تقولوا مسيجد ولا مصيحف، ونهى عن تصغير الأسماء، وأن يسمى حمدون أو علوان أو يعموش، وغيرها مما يجيء[٤].

قال ابن عدي: كلها وضعها هو، وروى عن ابن جريح عن عطاء عن أبي سعيد الوصية لعلي رضي الله عنه في الجماع وكيف يجامع، فانظر إلى هذا الرجل ما أجرأه[٥].

١٧- اسماعيل بن محمدبن يوسفبن يعقوب أبو هارون الثقفي:

قال ابن حبان: يقلب الأسانيد ويسرق الحديث لا يجوز الاحتجاج به، ثم قال

---

(١) ميزان ١:

(٢) تنزيه الشريعة ١: ٢٧.

(٣) الفوائد المجموعة: ٤٢٥.

(٤) تذكرة الموضوعات: ١٠.

(٥) الكامل: ١١٧/أ، وانظر ميزان ١: ٢٠١.

بعد أن أورد له أحاديث حدثنا بهذه الأحاديث كلها، الحسن‌بن اسحاق الأصبهاني بالكرج حدثنا أبو هارون اسماعيل‌بن محمدبن يوسف نسخه كتبناها عنه[1].

١٨- **الأشج:**

جاء ذكره في خبر موضوع افتراه محمودبن علي الطرازي أحد الكذابين بعد الخمسمائة قال: حدثنا الأشج صاحب النبيﷺ.

قال ابن حجر: ثم وقفت على نسخة تزيد على أربعين حديثا من طريق أخرى عن قيس‌بن تميم عن الاشج[2].

١٩- **أيوب بن مدرك الحنفي:**

قال ابن حبان: روى عن مكحول نسخة موضوعة ولم يره[3].

٢٠- **البختري بن عبيد الطابخي:**

قال ابن حبان: يروي عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد لمخالفته الاثبات في الروايات[4].

وقال ابن عدي: روى عن أبيه عن أبي هريرة، عن النبيﷺ قدر عشرين حديثا عامتها مناكير فيها: أشربوا أعينكم الماء.

وفيها الأذنان من الرأس.

حدثنا، محمدبن بشر، ومحمدبن حريم الفزاريان الدمشقيان جميعا عن هشام‌بن عمار، عن البختري بالنسخة كلها[5].

---

(١) مجروحين ١: ١١٨/ ١١٩.
(٢) الاصابة ١: ٢٣٨/ ٢٣٩.
(٣) مجروحين ١: ١٥٧، ميزان ١: ٢٩٣، لسان ١: ٤٨٨، قانون الموضوعات: ٢٤٣.
(٤) مجروحين ١: ١٩٣/ ١٩٤، تهذيب ١: ٤٢٣، الضعفاء لابن الجوزي: ٢٤/ب.
(٥) الكامل: ١٧٧/ ب/ ١٧٨/ أ.

٢١- بشر بن حسين الأصبهاني الهلالي أبو محمد:

يروي عن الزبير بن عدي نسخة موضوعة، ما لكثير منها أصل، يرويها عن الزبير بن عدي شبيها بمائة وخمسين حديثا مسانيد كلها، وإنما سمع الزبير من أنس حديثا واحدا «لا يأتي على الناس زمان إلا والذي بعده شر منه».

روى عن حجاج بن يوسف بن قتيبة تلك النسخة[١].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن بشربن حسين الأصبهاني فقال: لا أعرفه، فقيل له: إن ببغداد قوم يحدثون عن محمدبن زيادبن زبار عن بشربن الحسين، عن الزبيربن عدي عن أنس نحو عشرين حديثا مسندة؟ فقال: هي أحاديث موضوعة، ليس يعرف للزبير عن أنس عن النبيﷺ إلا أربعة أحاديث أو خمسة أحاديث[٢].

وقال الدارقطني: بشر بن حسين أصبهاني، عن الزبيربن عدي وله عنه نسخة موضوعة، قال: والزبير ثقة[٣].

٢٢- بشر بن عون القرشي الشامي:

قال ابن حبان: روى عن بكار بن تميم عن واثلة نسخة شبيها بمائة حديث كلها موضوعة لا يجوز الاحتجاج به بحال، حدثنا بتلك النسخة محمدبن الحسن بن قتيبة بعسقلان حدثنا عبدالله بن الحسن الليثي حدثنا سليمان بن عبد الرحمن حدثنا بشربن عون، حدثنا بكاربن تميم، عن مكحول عن واثلةبن الأسقع بهذه الأحاديث وتلك النسخة كلها[٤].

وقال الذهبي: روى عنه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي نسخة نحو مائة حديث كلها موضوعة منها: السيف والقوس في السفر بمنزلة الرداء.

---

(١) مجروحين ١: ١٨١، وانظر الكامل: ١٥٩/أ.
(٢) الجرح ١/١: ٣٥٥.
(٣) الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ١٤/ب.
(٤) مجروحين ١: ١٨٠/١٨١، تنزيه الشريعة ١: ٤٢.

ومنها السحاق زنا.

وهذه النسخة كلها عن مكحول عن واثلة[1].

قال ابن حجر: وذكره ابن طاهر في تكملة الاكمال: أن أحاديثه نسخة موضوعة[2].

وقال ابن طاهر المقدسي. حديث: يسلم النساء على الرجال ولا يسلم الرجال على النساء. فيه بشربن عون الشامي، عنده نسخة موضوعة[3].

وقال الغماري: السحاق بين النساء زناهن، عن واثلة. قلت: هومن نسخة بشربن عون القرشي عن بكاربن تميم عن مكحول عن واثلة وهي نحو مائة حديث كلها موضوعة[4].

٢٣- بشر بن نمير القشيري:

قال ابن حبان بعد أن أورد له حديثين: أخبرنا بالحديثين جميعا الحسن بن سفيان حدثنا جعفربن مهران السباك عبد الوارث، عن بشربن نمير في نسخة طويلة كتبناها عنه بهذا الاسناد[5].

وقال الذهبي: ولبشر عن القاسم نسخة كبيرة ساقطة[6].

٢٤- جبارة بن المغلس الحماني أبو محمد:

قال ابن حجر: روى عن كثير بن سليم الرازي عن أنس نسخة[7].

---

(١) ميزان ١: ٣٢١، لسان ٢: ٢٨.
(٢) لسان ٢: ٢٨.
(٣) تذكرة الموضوعات - لابن طاهر: ٧٣.
(٤) المغير على الجامع الصغير: ٥٩.
(٥) مجروحين ١: ١٧٨.
(٦) ميزان ١: ٣٢٦.
(٧) تهذيب ٢: ٥٧.

٢٥- جعفر بن الزبير الشامي الدمشقي :

قال ابن حبان : روى جعفربن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة نسخة موضوعة أكثر من مائة حديث[١].

وأورد له ابن عدي أحاديث عدة بروايته عن القاسم عن أبي أمامة وقال : ولجعفر هذا أحاديث غير ما ذكرت عن القاسم، وعامتها لا يتابع عليها، والضعف على حديثه بين[٢].

قال غندر: رأيت شعبة راكبا على حمار فقال: أذهب فأستعدي على جعفربن الزبير، وضع على رسول الله ﷺ أربعمائة حديث[٣].

٢٦- جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين أبو الفضل الحسيني :

صاحب كتاب العروس. أورده الشوكاني في فصل من رويت عنه نسخ موضوعة وقال: ومنها كتاب العروس لأبي الفضل جعفربن محمدبن علي، قال الديلمي : كلها واهية لا يعتمد عليها وأحاديثه منكرة[٤].

وقال الفتني: قال الديلمي : أسانيد كتاب العروس لأبي الفضل، جعفربن محمدبن علي الحسيني واهية لا يعتمد عليها، وأحاديثه منكرة[٥].

٢٧- جعفر بن نسطور:

قال الذهبي: لم أر له ذكرا في كتب الضعفاء هو أسقط من أن يشتغل بكذبه[٦].

---

(١) مجروحين ١، تهذيب: ٢: ٩٢.
(٢) الكامل: ٢٠٨/ ب/ ٢٠٩/ ب.
(٣) ميزان ١: ٤٠٦، تنزيه الشريعة ١: ٤٥.
(٤) الفوائد المجموعة: ٤٢٥، وانظر تنزيه الشريعة ١: ٤٥.
(٥) تذكرة الموضوعات: ١٠.
(٦) ميزان ١: ٤١٩، لسان ٢: ١٣٠.

وقال ابن حجر: أحد الكذابين الذين ادعوا الصحبة بعد النبيﷺ بمائتين من السنين.

وقال أيضا: وقد وقعت لنا نسخة من طريق منصوربن الحكم الزاهد الفرغاني عنه، فمنها: قال حدثني جعفربن نسطور الرومي قال: كنت مع النبيﷺ في غزوة تبوك فسقط السوط من يده فنزلت عن جوادي وأخذته فدفعته إليه فقال: مد الله في عمرك مدا فعشت بعدها ثلاثمائة وعشرين سنة.

ثم قال أيضا: وقال السلفي: أخبرنا عبد اللهبن عمربن خلف القروي بمكة سنة ٤٩٧هـ أخبرنا عليبن الحسينبن اسماعيل الكاشغري أخبرني أبو داود سليمانبن نوحبن محمد المرغيناني أخبرنا منصوربن الحكم الفقيه. فذكر النسخة وهي أحد عشر حديثا منها الحديثان المذكوران[1].

ومنها: كنا جلوسا بين يدي النبيﷺ يستاك فأشار بيده اليمنى ثم اليسرى، فقلنا: يا رسول الله: ما نرى أحدا إلى من تشير؟ قال: كان جبرائيل وميكائيل بين يدي فأشرت إلى جبرائيل فقال: ناول ميكائيل فإنه أكبر مني[2].

زاد السيوطي بعد أن نقل كلام ابن حجر: ومنها قال أبو علي الحداد وبأسناده قال: قال رسول اللهﷺ «يقول الله تعالى: «لا إله إلا الله حصني، ومن دخل حصني أمن من عذابي»[3].

وقال السيوطي: روى علي بن الحسين الكاشغري عن سليمانبن نوح المرغيناني عن منصور بن حكم عن جعفر نسخة مكذوبة[4].

وقال الذهبي في التجريد: جعفر بن نسطور الرومي، الاسناد إليه ظلمات والمتون باطلة، وهو دجال أو لا وجود له[5].

---

(١) أما الحديث الأول فهو المذكور، وأما الثاني فهو «من مشى إلى خير حافيا فكأنما مشى على أرض الجنة».

(٢) الاصابة ١: ٥٥١/٥٥٢.

(٣) اللآلي ١: ١٩٦.

(٤) اللآلي ١: ١٩٥.

(٥) التجريد ١: ٨٦.

٢٨- حبيب بن ابراهيم بن سعد:

قال ابن حجر: لقيه قتيبة بن سعيد بالاسكندرية فزعم أنه سمع من أنس بن مالك فحدثه نسخة رواها عن قتيبة، الحسن بن الطيب البلخي، وفيها مناكير كثيرة[١].

٢٩- الحسين بن داود بن معاذ أبو علي البلخي:

قال الخطيب: قدم بغداد، وحدث بها فروى عن أهلها، ولم يكن الحسين بن داود ثقة فإنه روى نسخة عن يزيدبن هارون عن حميد عن أنس أكثرها موضوع[٢].

٣٠- الحسين بن عبد الله بن ضميره سعد الحميري المدني:

قال ابن حبان: يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، وقال أيضا: وكان حسين رجلا صالحا قلبت عليه نسخة أبيه عن جده فحدث بها ولم يعلم[٣].

٣١- الحسين بن علوان الكلبي الكوفي:

قال ابن حبان: كان يضع الحديث على هشام بن عروة وغيره من الثقات وضعا، لا يحل كتبه إلا على جهة التعجب، كذبه أحمدبن حنبل ويحيى بن معين رحمهما الله. ثم ساق له أحاديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وقال: أنبأنا اسماعيل بن عباد الأرسوفي عن الحسين بن علوان في نسخة كتبناها بهذا الاسناد.

وروى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء ثم خرج دخلت بعده فلا أرى شيئا... الحديث أنبأناه علي بن الحسين بن عبد الجبار بنصيبين حدثنا الحسن بن السكن البلدي، حدثنا حسين بن علوان، عن هشام بن عروة وليس لهذه الأحاديث كلها أصول لأنها كلها موضوعة إلا

---

(١) لسان ٢: ١٦٨.

(٢) تاريخ بغداد ٨: ٤٤، وانظر لسان ٢: ٢٨٣.

(٣) مجروحين ١: ٢٣٨/ ٢٣٩.

حديث السخاء فإنه يعرف من حديث الأعرج عن أبي هريرة[1].

٣٢ـ الحسين بن محمد بن خسرو البلخي:

قال ابن حجر: رأيت بخط هذا الرجل جزءا من جملته نسخة رواها عن علي بن محمدبن علي بن عبيدالله الواسطي، حدثنا أبو بكر محمدبن عمر بجامع واسط حدثنا الدقيقي عن يزيدبن هارون، عن حميد عن أنس والنسخة كلها مكذوبة على الدقيقي فمن فوقه ما حدثوا منها بشيء فمنها حديث من كنت مولاه فعلي مولاه، وحديث: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وحديث أصحابي كالنجوم، وغير ذلك وهذه الأحاديث وإن كانت رويت من طريق غير هذه فإنها بهذا الاسناد مختلقة، وما أدري هي من صنعة الحسين أو شيخه أو شيخ شيخه[2].

٣٣ـ الحكم بن عبد الله بن خطاف أبو سلمة العاملي:

قال الدارقطني: كان يضع الحديث. روى عن الزهري عن ابن المسيب نسخة نحو خمسين حديثا لا أصل لها[3].

٣٤ـ حماد بن عمرو النصيبي:

ذكر الشوكاني في بحث النسخ الموضوعة أنه وضع وصايا علي فقال: قال الصغاني: ومنها وصايا علي كلها التي أولها: يا علي لفلان ثلاث علامات وفي آخرها: النهي عن المجامعة في أوقات مخصوصة كلها موضوعة.

قال في اللآلي: وكذا وصايا علَي موضوعة، واتهم بها حمادبن عمرو[4].

---

(١) مجروحين ١: ٢٣٩/٢٤٠، وحديث السخاء هو السخاء شجرة في الجنة أغصانها في الدنيا فمن تعلق بغصن منها قاده ذلك الغصن إلى الجنة... الحديث.

(٢) لسان ٢: ٣١٢.

(٣) اللآلي ١: ٢٠٩، ميزان ١: ٥٧٢، تهذيب ٢: ١١٨، الكشف الحثيث: ٧٧.

(٤) الفوائد المجموعة: ٤٢٤، تذكرة الموضوعات: ٩.

٣٥- حميد بن عطاء الأعجر :

قال ابن حبان: يروي عن عبداللهبن الحارث عن ابن مسعود نسخة كأنها موضوعة لا يحتج بخبره إذا انفرد(١).

٣٦- خالد بن عبيد العتكي أبو عصام :

قال ابن حبان: يروي عن أنس‌بن مالك نسخة موضوعة مالها أصل يعرفها من ليس الحديث صناعته أنها موضوعة(٢).

٣٧- خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك :

قال ابن أبي الحواري، سمعت ابن معين يقول: بالعراق كتاب ينبغي أن يدفن، تفسير الكلبي، عن أبي صالح وبالشام كتاب ينبغي أن يدفن، كتاب الديات لخالدبن يزيدبن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة.

وقال: سمعت: هذا الكتاب من خالد ثم أعطيته للعطار، فأعطى للناس فيه حوائج(٣).

٣٨- خراش بن عبد الله:

قال ابن حبان: شيخ كان يزعم أنه خدم أنس‌بن مالك، روى عنه أهل العراق، أتى عن أنس‌بن مالك بنسخة منها أشياء مستقيمة وفيها أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به ولا كتبة حديثه إلا على جهة الاعتبار(٤).

وذكره الصغاني في بحث من رويت عنه نسخ موضوعة فقال: ومما وضع من الحديث باسناد واحد أحاديث الأشج.. وأحاديث خراش عن أنس(٥).

---

(١) مجروحين ١: ٢٥٧، ميزان ١: ٦١٤، تهذيب ٣: ٥٣.

(٢) مجروحين ١: ٢٧٢، المغنى ١: ٢٠٤، ديوان الضعفاء: ٨٢، تنزيه الشريعة ١: ٥٦، تهذيب ٣: ١٠٥/١٠٦.

(٣) ميزان ١: ٦٤٥، تهذيب ٣: ١٣٦/ ١٣٧.

(٤) مجروحين ١: ٢٨٣.

(٥) الدر الملتقط ٩/ب/ ١٠/أ، تذكرة الموضوعات: ٩.

٣٩ـ الخليل بن مرة الضبعي البصري:

يروي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمةبن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، نسخة طويلة كلها مقلوبة، رواها عنه طلحةبن زيد الرقي، وهو غير ثقة. قاله ابن حبان[1].

٤٠ـ داود بن سليمان الجرجاني الغازي:

قال الذهبي: شيخ كذاب له نسخة موضوعة علي الرضا -عليبن موسى- رواها عليبن محمدبن مهرويه القزويني الصدوق عنه[2].

٤١ـ داود بن عفان بن حبيب:

قال ابن حبان: شيخ يدور بخراسان، ويزعم أنه سمع أنسبن مالك، ويروي عنه ويضع عليه، روى عن أنس نسخة موضوعة، كتبناها عن عماربن عبد المجيد عنه عن أنس لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه[3].

وقال أبو نعيم في مقدمة المستخرج: داودبن عفانبن حبيب حدث عن أنس بنسخة موضوعة في فضائل الأعمال، لا شيء، وبنحوه قال الحاكم وأبو سعيد النقاش[4].

٤٢ـ داود بن المحبربن قحذم «أبو سليمان».

من أهل بغداد. صاحب كتاب العقل.

قال الدارقطني: كتاب العقل وضعه ميسرةبن عبد ربه، ثم سرقه منه داودبن المحبر فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيزبن أبي رجاء فركبه بأسانيد

(١) انظر المجروحين ١: ٢٨١/٢٨٠، تهذيب ٣: ١٧٠، تذكرة الموضوعات لابن طاهر، الموضوعات: ٥٥.
(٢) ميزان ٢: ٨، لسان ٢: ٤١٧.
(٣) مجروحين ١: ٢٨٨، ميزان ٢: ١٣/١٢، لسان ٢: ٤٢١، الكشف الحثيث: ٨٦.
(٤) لسان ٢: ٤٢١.

أخر، ثم سرقه سليمان‌بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد أخر[1].

وقال ابن عدي: وعن داود كتاب قد صنفه في فضل العقل وفيه أخبار كلها أو عامتها غير محفوظات[2].

وقال الحاكم: حدث ببغداد عن جماعة من الثقات بأحاديث موضوعة، حدثونا عن الحارث‌بن أبي أسامة عنه بكتاب العقل وأكثر ما أودع ذلك الكتاب من الحديث الموضوع على رسول الله ﷺ كذبه أحمد‌بن حنبل[3].

قال الذهبي: ليته لم يصنفه[4].

٤٣ـ دليل بن عبد الملك الفزاري الحلبي:

قال ابن حبان: يروي عن السدي. روى عنه ابنه عبد الملك‌بن دليل عنه عن السدي عن زيد‌بن أرقم نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب[5].

٤٤ـ دينار بن عبد الله أبو مكيث الحبشي:

حدث في حدود الاربعين ومائتين بوقاحة عن أنس بن مالك. روى عنه نسخة وأشياء موضوعة لا يحل ذكره في الكتب[6].

٤٥ـ رتن الهندي:

قال الذهبي. وقفت على نسخة يرويها عبد الله‌بن محمد السمرقندي، حدثني صفوة الأولياء موسى‌بن مجلي‌بن بندار، أخبرنا رتن‌بن نصر‌بن كربال الهندي رفعه: إياكم وأخذ الرقعة من السوقة والنساء، فإنه يبعد عن الله.

---

(١) ميزان ٢: ٢٠، تهذيب ٣: ٢٠٠.
(٢) تهذيب ٣: ٢٠٠.
(٣) تهذيب ٣: ٢٠٠/ ٢٠١.
(٤) ميزان ٢: ٢٠.
(٥) مجروحين ١: ٢٩١، ميزان ٢: ٢٨. لسان ٣: ٤٣٢/ ٤٣٣، اللآلي ١: ٣٦٩.
(٦) انظر مجروحين ١: ٢٩١، ميزان ٢: ٣٠/ ٣١، لسان ٢: ٤٣٤/ ٤٣٥.

وبه: لو أن ليهودي حاجة إلى أبي جهل فطلب مني قضاءها لترددت إلى باب أبي جهل مائة مرة في قضائها.

وبه. نقطة من دواة عالم أحب إلى الله من عرق مائة ثوب شهيد.

وبه من رد جائعا وهو قادر على أن يشبعه عذبه الله ولو كان نبيا مرسلا.

وبه. ما من عبد يبكي يوم قتل الحسين إلا كان يوم القيامة مع أولى العزم من الرسل.

وبه. البكاء يوم عاشوراء نور تام يوم القيامة.

وبه. من أعان تارك الصلاة بلقمة فكأنما أعان على قتل الأنبياء كلهم. فذكر نحو ثلاثمائة حديث.

قال الذهبي: أن هذه الخرافات وضعها موسى هذا الجاهل أو من اختلق ذكر رتن الهندي وهو أمامي لم يخلق وإما شيطان بدا في صورة بشر وإما شيخ ضال كذاب.

٤٦ـ زكريا بن دويد الكندي:

قال ابن حبان: شيخ يضع الحديث على حميد الطويل، كنيته أبو أحمد، كان يدور بالشام ويحدثهم بها، ويزعم أن له مائة سنة، وخمسة وثلاثين سنة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه. روى عن حميد عن أنس قال... الحديث.

حدثنا أحمدبن موسى بن الفضل بن معدان بحران قال حدثنا زكريا بن دويد الكندي بنسخة كتبناها عنه بهذا الاسناد كلها موضوعة[1].

٤٧ـ زيد بن عبد الله بن مسعود الهاشمي المشهور بزيدبن رفاعة الهاشمي أبو الخير:

---

(١) مجروحين ١: ٣١١/٣١٢، ميزان ٢: ٧٢/٧٣، لسان ٢/ ٤٧٩/ ٤٨٠.

معروف بوضع الحديث على فلسفة فيه. له أربعون موضوعة سرقها ابن ودعان قاله الذهبي[1].

وقال المزي في جوابه عن حال الأربعين الودعانية: كان من أجهل خلق الله بالحديث وأقلهم حياء وأجرأهم على الكذب، وقد وضع عامتها على أسانيد صحاح مشهورة بين أهل الحديث يعرفها الخاص منهم والعلم[2].

٤٨ـ سعيد بن زياد بن فائد بن أبي هند الداري:

روى عن أبيه عن جده نسخة

قال ابن حبان: تفرد بها سعيد فلا أدري البلية فيها منه أو من أبيه أو من جده[3].

٤٩ـ سليمان بن عيسى بن نجيح السجزي:

سبقت الاشارة إلى أنه أحد الكذابين الذين سرقوا كتاب العقل وركبه قال ابن عدي: يضع الحديث له كتاب تفضيل العقل جزءآن[4].

٥٠ـ سمعان بن مهدي:

قال الذهبي: حيوان لا يعرف، ألصقت به نسخة مكذوبة رأيتها قبح الله من وضعها[5].

قال ابن حجر وهي من رواية محمدبن مقاتل الرازي عن جعفربن هارون الواسطي عن سمعان فذكر النسخة وهي أكثر من ثلاثمائة حديث أكثر متونها موضوعة[6].

---

(١) ميزان ٢: ١٠٣، لسان ٢: ٥٠٦.

(٢) لسان ٢: ٥٠٦.

(٣) مجروحين ١: ٣٢٤/٣٢٥، ميزان ٢: ١٣٨، لسان ٣: ٣٠، تذكرة الموضوعات لابن طاهر: ٢٥/ ٢٦.

(٤) ميزان ٢: ٢١٨، لسان ٣: ١٠٠.

(٥) ميزان ٢: ٢٣٤، لسان ٣: ١١٤، اللآلي ١: ٤١/ ٤٢.

(٦) لسان ٣: ١١٤.

وقال الشوكاني: ومنها الكتاب المعروف بمسند أنس البصري مقدار ثلاثمائة حديث يروي عن سمعان بن المهدي عن أنس أوله: أمتي في سائر الأمم كالقمر في النجوم. قال في الذيل: لا يكاد يعرف، ألصقت به نسخة موضوعة قاتل الله واضعها وقال في اللسان: هي من رواية محمدبن مقاتل الرازي، عن جعفربن هارون عن سمعان[1].

٥١- عامر بن سليمان الطائي:

قال الذهبي: ولأبي أحمد عامر بن سليمان الطائي. عنه -أي علي بن موسى الرضا- نسخة كبيرة[2]. قلت وهي نسخة عبدالله بن أحمد بن عامر التي مر ذكرها في ترجمة أحمد وترجمة ابنه عبدالله إلا أنها تارة تنسب إلى الابن وتارة تنسب إلى الأب وتارة تنسب إلى الجد والله أعلم.

٥٢- عباد بن عبد الصمد أبو معمر:

قال ابن حبان: عباد بن عبد الصمد، عن أنس في نسخة كتبناها عنه بهذا الاسناد أكثرها موضوعة[3].

وقال العقيلي: أحاديثه مناكير، لا يعرف أكثرها: إلا به، وروى عن أنس نسخة عامتها مناكير[4].

٥٣- عباد بن كثير الثقفي:

ألف كتاب المناهي.

قال ابن عدي: حدث في المناهي بمقدار ثلاثمائة حديث. قال ابن حجر: وحديث النهي الذي ذكره ابن عدي. أنه مقدار ثلاثمائة حديث. وصدق ابن

---

(١) الفوائد المجموعة: ٤٢٤، تذكرة الموضوعات: ٩.

(٢) ميزان ٣: ١٥٨، وانظر تهذيب ٧: ٣٨٧.

(٣) مجروحين ٢: ١٦٢، ميزان ٢: ٣٦٩، لسان ٣: ٣٢، الكشف الحثيث: ١١٣

(٤) لسان ٣: ١٣٣.

عدي، فقد رأيتها كلها، وكأنه لم يترك متنا صحيحا ولا سقيما فيه نهى رسول الله ﷺ إلا ساقه على ذلك الاسناد الذي ركبه وهو: حدثني عثمان الأعرج حدثني يونس، عن الحسن البصري قال: حدثني سبعة من أصحاب رسول الله ﷺ عبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو وجابر، وأبي هريرة ومعقل بن يسار وعمران بن حصين فساق الحديث عنهم وافترى في زعمه أن الحسن سمع هؤلاء[1].

٥٤ـ عبد الله بن أحمد بن عامر بن سليم:

قال ابن الجوزي: روى عن أهل البيت نسخة باطلة[2].

قلت: هي نسخة أبيه التي سبق ذكرها في ترجمة أحمد بن عامر، وأبوه يرويها عن علي بن موسى الرضا عن آبائه.

وقال الذهبي. عبد الله بن أحمد بن عامر، عن أبيه عن علي الرضا عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما تنفك من وضعه أو وضع أبيه[3].

٥٥ـ عبد الله بن الحارث بن حفص بن الحارث بن عقبة القرشي الصنعاني أبو محمد:

قال ابن حبان: شيخ دجال يروي عن عبدالرزاق بن همام وأهل الرأي العجائب يضع عليهم الحديث وضعا، رأيته في قرية من قرى اسفرائين يقال لها بوزانة فسألته فحدثنا عبدالرزاق بنسخة كاملة موضوعة. وعن أحمد بن حنبل والعراقيين، وعن يحيى بن يحيى، واسحاق، وأهل خراسان كان كل كتاب يقع بيده يحدث عمن فيه[4].

---

(١) تهذيب ٥: ١٠١.
(٢) الموضوعات ١: ١٢٩.
(٣) ميزان ٢: ٣٩١، لسان ٣: ٢٥٢، الكشف الحثيث: ١١٣.
(٤) مجروحين ٢: ٥٠، وانظر ميزان ٢: ٤٠٥، لسان ٣: ٢٩٦/ ٢٧٠ الكشف الحثيث: ١١٨/ ١١٩.

٥٦ـ عبد الله بن زياد بن سمعان:

قال الفتّني قال السيوطي في اللآلي: وكذا وصاياه ـأي وصايا علي ـ التي وضعها عبد الله بن زياد بن سمعان أو شيخه[١].

٥٧ـ عبد الله بن عباد البصري:

قال ابن حبان. شيخ، سكن مصر، يقلب الأخبار، روى عنه روح بن الفرج أبو الزنباع نسخة موضوعة[٢].

وأورد له ابن طاهر المقدسي حديثا في تذكرته ثم قال: فيه عبدالله بن عباد عنده نسخة موضوعة[٣]

٥٨ـ عبد الله بن عمير قاضي أفريقية:

قال ابن طاهر المقدسي: حديث: الشيخ في بيته كالنبي في قومه.

فيه عبد الله بن عمير، قاضي أفريقية. كان يضع الحديث على مالك، له نسخة[٤].

٥٩ـ عبد الله بن محمد البلوي:

قال ابن حجر: هو صاحب رحلة الشافعي. طوّلها ونّمقها وغالب ما أورده فيها مختلق[٥].

٦٠ـ عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني الفقيه. أبو القاسم:

قال الحاكم قال الدارقطني: كذاب. ألف كتاب سنن الشافعي، وفيها نحو مائتي حديث لم يحدث بها الشافعي.

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٩.
(٢) مجروحين ٢: ٤٩، ميزان ٢: ٤٥٠، لسان ٣: ٣٠٣.
(٣) تذكرة الموضوعات لابن طاهر: ٦٧.
(٤) تذكرة الموضوعات لابن طاهر: ٨٢.
(٥) لسان ٣: ٣٣٨.

وقال ابن يونس: وضع أحاديث على متون معروفة، وزاد في نسخ مشهورة فافتضح وحرقت الكتب في وجهه[1].

وقال الدارقطني: وضع القزويني في نسخة عمروبن الحارث أكثر من مائة حديث[2].

٦١- عبد الله بن محمد بن سنان الروحي الواسطي:

قال ابن حبان: شيخ من أهل البصرة، قدم الجبل فحدثهم بها. يضع الحديث، ويقلبه، ويسرقه، لا يحل ذكره في الكتب وضع على روح بن القاسم مقدار مائتي حديث ليس لها أصل يرجع إليه من حديث روح[3].

وقال أبو نعيم: قدم أصبهان، وحدث بها، كثير الوضع، حدث بأحاديث لم يتابع عليها وبنسخة لروح بن القاسم لم يتابع عليها، فلذلك سمي الروحي[4].

٦٢- عبد الله بن محمد بن عجلان:

قال ابن حبان: كان ممن يروي عن أبيه ما ليس من حديثه، روى عن أبيه عن جده عن أبي هريرة بنسخة موضوعة، ليست من حديث رسول الله ﷺ ولا من حديث أبي هريرة، ولا من حديث أبيه، لا تحل كتبة حديثه إلا على جهة التعجب[5].

٦٣- عبد الله بن محمد بن اليسع:

أخرج ابن الجوزي بسنده إلى الخطيب قال: أنبأنا القاضي أبو العلا محمدبن علي قال: حدثنا أبو القاسم عبد اللهبن محمدبن اليسع قال: حدثنا الحسنبن أحمدبن إبراهيمبن فيل الفارسي قال: حدثنا محمدبن سليمانبن حبيب لوين قال: حدثنا

(١) ميزان ٢: ٤٩٥، لسان ٣: ٣٤٥.
(٢) لسان ٣: ٣٤٥.
(٣) مجروحين ٢: ٤٨، ميزان ٢: ٤٨٩، لسان ٣: ٣٣٦.
(٤) ذكر أخبار أصبهان ٢: ٥٤، تاريخ بغداد ١٠: ٨٨، لسان ٣: ٣٣٦.
(٥) مجروحين ٢: ٢٥، ميزان ٢: ٤٨٥، لسان ٣: ٣٣٠.

سويدبن عبد العزيز عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ لما أسري بي إلى السماء، أسريت فرأيت ربي عز وجل بيني وبينه حجاب بارز.. الحديث.

قال أبو العلا حدثنا أبو اليسع بهذا الحديث في جملة أحاديث كثيرة بهذا الاسناد ثم رجع عن جميع النسخة. وقال: وهمت إذ رويتها عن ابن فيل، وإنما حدثني بجميعها قاسمبن ابراهيم الملطي عن لوين..[1].

٦٤ـ عبد الله بن مسلم بن رشيد:

قال ابن حبان: يروي عن الليثبن سعد، وابن لهيعة، ومالك، ويضع عليهم الحديث حدثنا عنه حماد بنيسابور، لا يحل كتبة حديثه ولا ذكره وهو الذي يروي عن أبي هدبة نسخة كلها معمولة[2].

٦٥ـ عبد الله بن الوليد الحريري أبو محمد المصري:

قال ابن طاهر المقدسي: حديث: إن من أبغض الحلال إلى الله عز وجل الطلاق. فيه عبد اللهبن الوليد، ليس بشيء. وعنده نسخة[3].

وقال مسلمة بن قاسم: أخذ منه رجل من أصحاب الحديث كتابا نسخه، فزاد فيه ونقص فيه ثم رده عليه. فحدث بالكتاب، بعد أن زيد فيه جماعةً من أصحاب الحديث ولم يفطن الشيخ لذلك ثم أخبر الرجل أصحاب الحديث بذلك، فامتحن الكتاب فظهرت فيه الزيادة فسقط الشيخ، وبطلت روايته، وتركت على عمد[4].

٦٦ـ عبد الرحمن بن حماد الطلحي من ولد طلحة بن عبيد الله التيمي:

قال ابن حبان: يروي عن طلحة بن يحيى بنسخة موضوعة، حدث عنه ابن

---

(١) الموضوعات ١: ١١٥، اللآلي ١: ١٣/ ١٤.
(٢) مجروحين ٢: ٤٨، لسان ٣: ٣٥٩، ميزان ٢: ٥٠٣.
(٣) تذكرة الموضوعات لابن طاهر: ٢٢.
(٤) لسان ٣: ٣٧٥.

عائشة، قلت لا أدري وضعها أو قلبت عليه[1].

وأورد له ابن طاهر حديثاً في تذكرته وقال: فيه عبد الرحمن بن حماد يروي نسخة[2].

٦٧- عبد الرحمن بن داود الواعظ:

قال الشيخ الضياء: رأيته بالقاهرة علي المنبر، ورأيت له الأربعين في قضاء الحوائج موضوعة، قد ركب لها أسانيد من طرق البخاري وأبي داود وغيرهما[3].

٦٨- عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي

قال ابن حجر في ترجمة علي بن موسى الرضا.

أورد ابن حبان بسند عن آبائه مرفوعا: السبت لنا والأحد لشيعتنا والأثنين لبني أمية، والثلاثاء لشيعتهم والأربعاء لبني العباس والخميس لشيعتهم، والجمعة للناس جميعا.

وبه: لما أسري بي إلى السماء فسقط إلى الأرض من عرقي فنبت منه الورد، فمن أحب أن يشم رائحتي فليشم الورد.

وبه: ادهنوا بالبنفسج فإنه برد في الصيف حار في الشتاء.

وبه: من أكل رمانة بقشرها حتى يستتمها أنار الله قلبه أربعين يوما.

وبه: الحناء بعد النورة أمان من الجذام.

وبه: كان ﷺ إذا عطس قال له علي: يرفع الله ذكرك، فإذا عطس علي قال له: أعلى الله كعبك.

وبه: من أدى فريضة فله عند الله دعوة مستجابة.

---

(١) مجروحين ٢: ٦١، لسان ٣: ٤١٢/٤١٣.
(٢) تذكرة الموضوعات لابن طاهر: ٣٤.
(٣) ميزان ٢: ٥٥٨، الكشف الحثيث: ١٣٢/١٣٣.

قال النباتي في ذيل الكامل: لم يذكر ابن حبان: هل هذه الأحاديث من رواية أبي الصلت عن علي أم لا.

قلت: وهي من رواية أبي الصلت هي وغيرها في نسخة مفردة.

قال النباتي في حديث الأيام منكر، وحديثه الورد أنكر، وحديث البنفسج منكر، وحديث الرمانة أنكر، وحديث الحناء أدهى وأطم، وحق لمن يروي مثل هذا أن يترك ويحذر(١).

٦٩ـ عبد العزيز بن أبي رجاء:

قال الدارقطني: له مصنف موضوع كله(٢).

رواه عن مالك عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، وأبي سعيد.

٧٠ـ عبد العزيز بن أبي رواد واسم أبي رواد، ميمون، وقد قيل ـأيمنـ أبو عبد الرحمن.

قال أبو حاتم: روى عبد العزيز عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب إلا على سبيل الاعتبار(٣).

٧١ـ عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي:

قال ابن حبان: يروي عن حبيب بن أبي مرزوق، وخصيف وعبدالكريم الجزري، يأتي بالمقلوبات عن الثقات فيكثر الملزوقات بالاثبات فتفحش، كتبنا عن عمربن سنان عن اسحاق بن خالد البالسي عنه نسخة شبيها بمائة حديث مقلوبة، منها ما لا أصل له. ومنها ما هو ملزق بإنسان ليس يروي ذلك الحديث بتة، لا يحل الاحتجاج به بحال(٤).

---

(١) تهذيب ٧: ٣٨٩.
(٢) ميزان ٢: ٦٢٨، لسان ٤: ٣٠/٣١.
(٣) مجروحين ٢: ١٣١، ميزان ٢: ٦٢٨.
(٤) مجروحين ٢: ١٣٢/١٣٣، ميزان ٢: ٦٣١، لسان ٤: ٣٤.

٧٢- عبيد الله بن زحر:

قال الدارقطني: عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد نسخة باطلة(١).

٧٣- عبيد بن القاسم:

قال ابن حبان: شيخ يروي عن هشام بن عروة روى عنه العراقيون كان ممن يروي عن هشام بن عروة بنسخة موضوعة. لا يحل كتبة حديثه إلا على جهة التعجب(٢).

٧٤- العلاء بن زيد وقيل -زيدل-:

قال ابن حبان: شيخ من أهل الأيلة. يروي عن أنس بن مالك بنسخة موضوعة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل التعجب(٣).

٧٥- علي بن مجاهد الكابلي:

قال صالح بن محمد، سمعت يحيى بن معين، سئل عن علي بن مجاهد فقال: كان يضع الحديث، وكان صنّف كتاب المغازي، فكان يضع للكل اسنادا(٤).

٧٦- علي بن محمد أبو أحمد الحنيني المروزي:

قال الدارقطني: علي بن محمد الحنيني وابن عمه عبدالرحمن بن محمد الحنيني يحدثان بنسخ وأحاديث مناكير(٥).

٧٧- علي بن مهدي بن صدقة القاضي:

قال الذهبي: ولعلي بن مهدي القاضي عن علي بن موسى الرضا نسخة موضوعة(٦).

---

(١) الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ٨/١أ.

(٢) مجروحين ٢: ١٦٥، ميزان ٣: ٢١/٢٢.

(٣) مجروحين ٢: ١٦٩، ميزان ٣: ٩٩/١٠٠، اسماء الضعفاء لابن الجوزي ١١٣

(٤) تهذيب ٧: ٣٧٨.

(٥) لسان ٤: ٢٥٨.

(٦) ميزان ٣: ١٥٨.

وقال ابن حجر في ترجمة علي بن موسى الرضا. روى عنه ابنه محمد...
وعلي‌بن مهدي‌بن صدقة له عنه نسخة[1].

وقد سبق ذكر هذه النسخة في ترجمة ابنه أحمدبن علي‌بن صدقةبن مهدي الرقي، وقد قلب اسم أبيه.

٧٨- علي بن موسى الرضا:

قال ابن طاهر: يأتي عن أبيه بعجائب.

قال الذهبي: إنما الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كُذِبَ عليه ووضِع عليه نسخة سائرة، كما كذب على جده جعفر الصادق.

فروى عنه أبو الصلت الهروي. أحد المتهمين، ولعلي‌بن مهدي القاضي عنه نسخة، ولأبي أحمد عامربن سليمان الطائي عنه نسخة كبيرة ولداودبن سليمان القزويني عنه نسخة[2].

٧٩- عمارة بن جوين أبو هارون العبدي:

قال ابن أبي حاتم: حدثنا صالح بن أحمدبن محمدبن حنبل، حدثنا علي -يعني ابن المديني- قال: سمعت يحيى‌بن سعيد قال، قال شعبة: كنت ألقى الركبان أسأل عن أبي هارون العبدي، فلما قدم أتيته فرأيت عنده كتابا في أشياء منكرة في علي رضي الله عنه، فقلت: ما هذا؟، قال: هذا الكتاب حق[3].

وقال أيضا: حدثنا عبد الله بن أحمدبن حنبل فيما كتب إلّي قال سألت أبي: عن أبي هارون العبدي كان عنده صحيفة يقول: هذه صحيفة الوصي. وكان عندهم لا يصدق في حديثه[4].

---

(١) تهذيب ٧: ٣٨٧.
(٢) ميزان ٣: ١٥٨، تهذيب ٧: ٣٨٧.
(٣) الجرح ١/٣: ٣٦٤، ميزان ٣: ١٧٣.
(٤) الجرح ١/٣: ٣٦٤، ميزان ٣: ١٧٣/ ١٧٤، تهذيب ٧: ٤١٢.

وقال ابن عدي: حدثنا الحسن بن سفيان، حدثني عبد العزيز بن سلام، حدثني علي بن مهران، سمعت بهز بن أسد، سمعت شعبة يقول: أتيت أبا هارون فقلت: أخرج إلي ما سمعته من أبي سعيد فأخرج إلي كتابا فإذا فيه: حدثنا أبو سعيد أن عثمان أدخل حفرته، وأنه لكافر بالله، قال: قلت: تقر بهذا، قال: هو كما ترى. قال فدفعت الكتاب في يده وقمت: فهذا كذب ظاهر على أبي سعيد[1].

٨٠- عمار بن مطر الرهاوي:

قال ابن حبان: يروي عن ابن ثوبان وأهل العراق المقلوبات يسرق الحديث ويقلبه لا اعتبار بما يرويه إلا الاستئناس إليه عند الوفاق من مثله في الاتقان، حدثني القاسم بن عيسى القصار بدمشق حدثنا الوزير بن محمد، حدثنا عمار بن مطر، حدثنا ابن ثوبان بنسخة كبيرة أكثرها مقلوبة[2].

٨١- عمرو بن خالد القرشي:

قال ابن حجر: روى عن زيد بن علي بن الحسين نسخة.

قال الأثرم، عن أحمد: كذاب، يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة. يكذب[3].

وقال معلي بن منصور، عن أبي عوانة: كان عمرو بن خالد يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها[4].

٨٢- عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب:

قال ابن حبان: من أهل الكوفة يروي عن آبائه أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به كأنه كان يهم ويخطىء حتى كان يجيء بالأشياء الموضوعة من أسلافه

---

(١) تهذيب ٧: ٤١٤، وانظر ميزان ٣: ١٧٣.
(٢) مجروحين ٢: ١٨٥، ميزان ٣: ١٦٩، لسان ٤: ٢٧٥.
(٣) تهذيب ٨: ٢٦.
(٤) ميزان ٣: ٢٧٥.

فبطل الاحتجاج بما يرويه، ثم أورد له أحاديث ثم قال، حدثنا بهذه الأحاديث كلها. اسحاق بن أحمد القطان يتستر حدثنا يوسف بن موسى القطان حدثنا عيسى بن عبد الله، حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي في نسخة كتبناها عنه أكثرها معمولة [1].

وأورد له ابن طاهر المقدسي حديثين في تذكرته وقال: فيه عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عنده نسخة موضوعة عن آبائه [2].

٨٣- غنيم بن سالم:

يأتي في يغنم بن سالم.

٨٤- كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني:

قال ابن حبان: منكر الحديث جدا يروي عن أبيه عن جده بنسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب [3].

وقال الحاكم: حدث عن أبيه عن جده نسخة فيها مناكير [4].

٨٥- فلاح مولى بعض التجار:

قال ابن حجر: ذكر في قصة مكذوبة، سلت عن نسخة تشتمل على أحاديث موضوعة منها: أن إعرابيا سأل. فأعطاه النبي ﷺ قميصه، فذهب إلى السوق فطلب فيه ثمانية دراهم، فعرفه أبو بكر فاشتراه منه بثمانمائة درهم، فتعجب منه الدلال فقال له: إنه قميص النبي ﷺ، فسمعه عبد لبعض التجار يقال له: فلاح فذهب إلى سيده فأخبره، فذهب إلى السوق فدفع في القميص ألف دينار.

وهذا من وضع القصاص، وكذلك سائر النسخة [5].

---

(١) مجروحين ٢: ١١٩، وانظر ميزان ٣: ٣١٥، لسان ٤: ٣٩٩.
(٢) تذكرة الموضوعات لابن طاهر: ٢٥، ٦٣.
(٣) مجروحين ٢: ٢٢١، ميزان ٣: ٤٠٦، تهذيب ٨: ٤٢٢.
(٤) تهذيب ٨: ٤٢٢.
(٥) الاصابة ٥: ٤٠٠.

٨٦- مجاشع بن عمرو:

قال الذهبي: ومجاشع هو راوي كتاب الأهوال والقيامة، وهو جزءان كله خبر واحد موضوع. رواه عن ميسرةبن عبد ربه عن محمد الكريم الجزري عن سعيدبن جبير عن ابن عباس. وعنه عليبن قدامة المؤذن شيخ لاسحاقبن سنين [١].

٨٧- محمد بن أبان بن أبي عائشة القصراني الرازي:

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: هو كذاب، كان يفتعل الحديث وكان لا يحسن أن يفتعل، وقال أيضا: وسمعت أبا زرعة يقول: أول ما قدم الري قال للناس أي شيء يشتهي أهل الري من الحديث؟، فقيل له: أحاديث في الأرجاء، فافتعل لهم جزءا في الأرجاء [٢].

٨٨- محمد بن ابراهيم السمرقندي الكسائي:

قال الذهبي: شيخ لأبي عمرو بن السماك، حدث عنه بتلك الوصية المكذوبة عن النبيﷺ، فلعله هو الذي وضعها [٣].

٨٩- محمد بن أحمد السبخي أبو بكر الشاهد:

له جزء في فضل الحناء.

قال الذهبي: حدّث ببيت المقدس عن أبي اسماعيل حسين، عن دحيم، عن الوليدبن مسلم، عن الأوزاعي عن الزهري عن عبيد اللهبن عتبةبن مسعود، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول اللهﷺ أنه قال لأصحابه، ادخروا لانفسكم جر الحنا المدقوق، فذكر بهذا السند أحاديث في فضل الحنا كلها كذب على رسول اللهﷺ. ثم ساق له حديثين بسندين إلى أبي هريرة وقال: وفي الجزء عدة أحاديث من هذا النمط كلها مكذوبة والله أعلم [٤].

---

(١) ميزان ٣: ٤٣٧، لسان ٥: ١٥.
(٢) الجرح ٢/٣: ٢٠٠، ميزان ٣: ٤٥٤، لسان ٥: ٣٣.
(٣) ميزان ٣: ٤٤٩، لسان ٥: ٢٤.
(٤) لسان ٥: ٤٤.

٩٠ـ محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الجبار العامري:

قال ابن يونس: كان يكذب وحدث بنسخة موضوعة(١).

٩١ـ محمد بن أحمد بن عبد اللهبن هاشم العامري المصري:

قال أبو سعيد بن يونس: حدث بنسخة موضوعة، كان يكذب(٢).

قال ابن حجر: وذكر أن النسخة وضعها أبو جعفر بن البرقي، فجعلها عن بكر الأعتق ووقعت إلى هذا الورداني فحدث بها وهي موضوعة بلا شك(٣).

٩٢ـ محمد بن اسحاق بن ابراهيم بن محمدبن عكاشةبن محصن الأسدي العكاشي:

قال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث على الثقات لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب. روى عن الأوزاعي عن هارونبن رباب عن قبيصةبن ذؤيب عن أبي بكر الصديق قال: قال رسول الله ﷺ «من أكرم مؤمنا فإنما يكرم الله»... الحديث، حدثناه ابن ناجية حدثنا هاشم بن القاسم الحراني، حدثنا محمد بن اسحاق العكاشي عن الأوزاعي في نسخة كتبناها عنه أكثرها لا أصول لها(٤).

٩٣ـ محمد بن جعفر بن بديل أبو الفضل الخزاعي. أحد القراء:

قال الذهبي: ألف كتابا في قراءة أبي حنيفة. فوضع الدارقطني خطه بأن هذا موضوع لا أصل له(٥).

وقال ابن الجزري: حكى أبو العلاء الواسطي: أن الخزاعي وضع كتابا في

---

(١) ميزان ٣: ٤٦٤.
(٢) ميزان ٣: ٤٥٨، لسان ٥: ٤١.
(٣) لسان ٥: ٤١.
(٤) مجروحين ٢: ٢٧٩.
(٥) ميزان ٣: ٥٠١.

الحروف نسبه إلى أبي حنيفة فأخذت خط الدارقطني وجماعة: أن الكتاب موضوع، لا أصل له، فكبر ذلك عليه، ونزح عن بغداد[1].

٩٤- محمد بن الحسن بن زبالة:

قال الساجي: وضع حديثا على مالك، ووضع كتاب مثالب الانساب، فجفاه أهل المدينة[2].

٩٥- محمد بن الحسن العسكري الديماء:

قال ابن حجر: اتهمه أبو بكر الخطيب بأنه يضع الحديث. هو الذي انفرد برواية كتاب الحيدة. رواه عنه أبو عمروبن السماك، ورأيت له حديثا أسناده ثقات سواه وهو كذب، في فضل عائشة، ويغلب على الظن أنه هو الذي وضع كتاب الحيدة، فإني لا أستبعد وقوعها جدا[3].

٩٦- محمد بن حسان الكوفي الخزاز:

قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال: صنف كتاب المعراج، وكان كذابا، سمعت أبي يقول ذلك وقال: سئل محمدبن عبدالله‌بن نمير عنه، وقيل له: بالري رجل كوفي يقال له: محمدبن حسان يروي عن أبيك قال: وأي شيء روى عن أبي؟ قالوا: روى عن أبيك عن يحيى‌بن سعيد، عن سعيدبن المسيب عن عبد الرحمن‌بن سمرة عن النبيﷺ، قال: رأيت رجالا يؤتى بهم... الحديث الطويل. قال: ترك الناس كلهم، وجاء يكذب على أبي[4].

٩٧- محمدبن الحسين بن عمر المقدسي- لاحق:

قال الادريسي: يضع الحديث على الثقات، ويسند المراسيل ويحدث عمن لم

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ٢: ١١٠.
(٢) تهذيب ٩: ١١٧.
(٣) لسان ٥: ١٢٥.
(٤) الجرح ٣/٢: ٢٣٨

يسمع منهم حدثنا يوما عن الربيع بن حسان والمفضل بن محمد الجندي، فقلت: اين كتبت عنهما فقال: بمكة بعد العشرين وثلاثمائة. قال الادريسي: وقد ماتا قبل العشرين، ووضع نسخا لأناس لا يعرف أساميهم مثل طرعال، طرتال، ولوكري، وشعيوب ومثل هذه الأشياء غير قليل، لا نعلم له ثانيا في عصرنا مثله في الكذب والوقاحة مع قلة الرواية، قيل: كان اسمه محمداً فتسمى لاحقا لكي يكتب عنه أصحاب الحديث[1].

٩٨- محمد بن السائب الكلبي:

له كتاب في التفسير. قال الإمام أحمد: ثلاثة كتب ليس لها أصل. المغازي والملاحم والتفسير.

قال الخطيب: هذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها لعدم عدالة ناقليها وزيادة القصاص فيها.

فأما كتب التفسير فمن أشهرها كتابان للكلبي. ومقاتل بن سليمان[2].

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا أحمد بن أبي الحواري قال: قال لي مروان بن محمد: تفسير الكلبي باطل[3].

وقال أحمد بن زهير: سألت أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي فقال: كذب، قلت: يحل النظر فيه، قال: لا[4].

٩٩- محمد بن سرور البلخي:

وقال الصغاني ومن الكتب الموضوعة. كتاب فضائل الأعمال لمحمد بن سرور البلخي أوله: من تعلم مسألة من الفقه قلده الله كذا وكذا[5]

---

(١) لسان ٥: ١٤٥.

(٢) الفوائد المجموعة: ٣١٦.

(٣) الجرح ٢/٣: ٢٧١.

(٤) مجروحين ٢: ٢٥٢.

(٥) الدر الملتقط: ٩/أ، وانظر الفوائد المجموعة: ٤٢٣، تذكرة الموضوعات ٩ اللآلي ١: ٣٥.

١٠٠- محمد بن سهل بن عامر البجلي:

قال السيوطي: محمد بن سهل، كذبه يحيى بن معين، ولم يعرفه ابن أبي حاتم، وبكل حال: فهو شيخ كذاب له نسخة موضوعة عن الرضا. أوردها علي بن محمد مهرويه القزويني الصدوق عنه[١].

١٠١- محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني:

قال أبو حاتم: يروي عن أبيه، روى عنه أهل النصرة، كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها، حدث عن أبيه بنسخة شبيها بمائتي حديث كلها موضوعة لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب[٢].

وأورد له المقدسي أحاديث في تذكرته وقال: يروي نسخة عن أبيه عن ابن عمر موضوعة[٣].

١٠٢- محمد بن عبد الله بن الخيام السمرقندي أبو المظفر:

قال الذهبي: هو القائل: سمعت الخضر وإلْياس يقولان، سمعنا رسول الله ﷺ يقول: من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار.

قلت: هذه نسخة ما أدري من وضعها[٤].

قال ابن حجر: وفي هذه النسخة عدة أحاديث في هذا الجنس وعدتها اثنان وعشرون حديثا[٥].

١٠٣- محمد بن علي بن ودعان القاضي: أبو نصر الموصلي:

قال الذهبي: صاحب تلك الأربعين

---

(١) اللآلي ١: ٣٥.
(٢) مجروحين ٢: ٢٦١، ميزان ٣: ٦١٩، المنار المنيف: ٤٧.
(٣) تذكرة الموضوعات لابن طاهر: ٤٠، ٧٢، وانظر تذكرة الموضوعات: ١٦.
(٤) ميزان ٣: ٦٠٢، لسان ٥: ٢٢١.
(٥) لسان ٥: ٢٢١.

قال السلفي: تبين لي حين تصفحت الأربعين له تخليط عظيم يدل على كذبه وتركيبه الأسانيد.

وقال ابن ناصر رأيته، ولم أسمع منه لأنه كان متهما بالكذب، وكتابه في الأربعين سرقه من عمه أبي الفتح، وقيل: سرقه من زيدبن رفاعة وحذف منه الخطبة، وركب على كل حديث منه رجلا أو رجلين إلى شيخ ابن رفاعة، وابن رفاعة وضعها أيضا، ولفق كلمات من رقائق من كلمات الحكماء، ومن قول لقمان، وطول الأحاديث[1].

وقال السلفي: إن كان ابن ودعان خرَّج على كتاب زيد كتابه بزعمه حين وقعت له أحاديث عن شيوخه، فقد أخطأ، إذ لم يبين ذلك في الخطبة، وإن كان سوَّى ذلك وهو الظاهر -قلت أي الذهبي- لا بل المتيقن، فأطم وأعم إذ غير متصور لمثله مع نزارة روايته وقلة طلبه أن يقع له كل حديث فيه من رواية من أورده الهاشمي[2]

وقال الصغاني: وقد صنف جماعة كتبا في الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع، وتلقاه الناس بالقبول لترصيفها وترويق عبارتها منها الأربعون المسماة بالودعانية. أولها: كأن الموت منها على غيرنا كتب.

وهذا الحديث قد ذكرناه مع غيره من الموضوعات التي تضمنها كتاب الشهاب، وآخر الأربعين. ما من ميت إلا وملك الموت يقف على بابه.. الحديث. وابن ودعان مصنف هذه الأربعين مذكور فيمن يضع الحديث[3].

وقال الشوكاني: في بحث النسخ الموضوعة: منها الأربعون الودعانية والتي يقال لها في ديار اليمن البيلقية.

وقال في الذيل: أن الأربعين الودعانية لا يصح منها حديث مرفوع على هذا

---

(١) ميزان ٣: ٦٥٧/٦٥٨.
(٢) ميزان ٣: ٦٥٨.
(٣) الدر الملتقط: ٨أ.

النسق في هذه الأسانيد، وإنما يصح منها ألفاظ يسيره وإن كان كل منها حسنا وعظة، فليس كل ما هو حق حديثا، بل عكسه وهي مسروقة، سرقها ابن ودعان من واضعها زيدبن رفاعة[1].

وقال المزي: الأحاديث المنسوبة إلى ابن ودعان، لا يصح منها حديث واحد مرفوع، وإنما يصح يسيره منها ما يحتاج في تمييزها إلى نوع من التتبع[2].

١٠٤ـ محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي:

قال ابن أبي حاتم: حدثنا يونس‌بن عبد الأعلى قال، قال لي الشافعي: كتب الواقدي كذب.

وقال أحمد بن حنبل: كان الواقدي يقلب الأسانيد يلقي حديث ابن أخي الزهري على معمر ونحو هذا، قال اسحاق‌بن راهويه كما وصف وأشد لأنه عندي ممن يضع الحديث[3].

١٠٥ـ محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي أبو الحسن:

قال ابن عدي: نزيل مصر كتبت عنه، حمله شدة تشيعه أن أخرج إلينا نسخة قريبا من ألف حديث، عن موسى‌بن اسماعيل‌بن موسى‌بن جعفر‌بن محمد، عن أبيه، عن جده عن آبائه، بخط طري، عامتها مناكير، فذكرنا ذلك للحسين‌بن علي الحسني العلوي شيخ أهل البيت بمصر فقال: كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة ما ذكر قط أن عنده رواية لا عن أبيه ولا عن غيره[4].

قال السهمي: سألت الدارقطني عنه فقال: آية من آيات الله، وضع ذاك الكتاب يعني العلويات[5].

---

(١) الفوائد المجموعة: ٥٢٣، وانظر تذكرة الموضوعات: ٩.
(٢) تذكرة الموضوعات: ٩.
(٣) الجرح ٨/٤: ٢١.
(٤) ميزان ٤: ٢٧/ ٢٨، لسان ٥: ٣٦٢.
(٥) ميزان ٤: ٢٨، لسان ٥: ٣٦٢.

قال ابن حجر: وقد وقفت على بعض الكتاب المذكور، وسماه السنن، ورتّبه على الأبواب، وكله بسند واحد[1].

١٠٦ـ محمد بن مروان السدي ـالأصغر:

قال ابن حبان: روى عنه العراقيون. كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار، ولا الاحتجاج به بحال من الأحوال، ثم أورد له حديثين قال بعدهما: حدثنا بالحديثين جميعا. قاسمبن علي المؤدب بالمصيصة قال: حدثنا المثنىبن الضحاك الأسدي، حدثنا محمدبن مروان السدي في نسخة كتبناها عنه أكثرها معمولة، لا يخفى على من هذا الشأن صناعته كيفيتها[2].

١٠٧ـ محمد بن يعقوب بن اسحاق الرازي أبو بكر:

قال الدارقطني: شيخ دجال كذاب، يضع الحديث والقراءات والنسخ، وضع نحوا من ستين نسخة قراءات ليس بشيء منها أصل، ووضع من الأحاديث المسنده ما لا يضبط، قدم ههنا قبل الثلاثمائة فسمع منه ابن مجاهد وغيره، وتبين كذبه، فلم يحك عنه ابن مجاهد حرفا[3].

قال الذهبي: شيخ ظالم لنفسه وضع كثيرا من القراءات[4].

١٠٨ـ معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع النبوي:

يروي عن أبيه عن جده.

قال ابن حبان: ينفرد عن أبيه بنسخة أكثرها مقلوبة لا يجوز الاحتجاج به[5].

---

(١) لسان ٥: ٣٦٢.
(٢) مجروحين ٢: ٢٨١.
(٣) تاريخ بغداد ٣: ٣٩٧/٣٩٨، ميزان ٤: ٧٢، لسان ٥: ٤٣٥.
(٤) ميزان ٤: ٧٢، لسان ٥: ٤٣٥.
(٥) ميزان ٤: ١٥٧، تهذيب ١٠: ٢٥١، اسماء الضعفاء: ١٧٦/ب.

١٠٩- مقاتل بن سليمان:

قال ابن أبي حاتم: أنا محمود بن آدم المروزي فيما كتب إلي قال: حضرت وكيعا وسئل عن كتاب التفسير، عن مقاتل بن سليمان فقال: لا تنظر فيه، قال: ما أصنع به؟.

قال: ادفنه، ثم قال: أليس زعموا أنه كان يحفظ؟ كنا نأتيه بعد أيام فيقلب الأسناد والحديث(١).

١١٠- منصور بن الحكم:

قال الذهبي: روى علي بن الحسين الكشاغري، عن سليمان بن نوح المرغيناني، عن منصور بن الحكم عن جعفر بن نسطور بنسخة مكذوبة. سمعها السلفي ببغداد من شيخ عن آخر عن علي هذا(٢).

وروى هذه النسخة جماعة منهم شهدة الكاتب، عن أبي الفرج محمد بن الحسن القزويني سماعا قال: حدثنا أبو علي ابراهيم بن محمد النسائي، أنا ابو القاسم اسماعيل بن أحمد النجمي السوردي أنا أبو القاسم منصور بن الحكم(٣).

١١١- منصور بن عبد الحميد الجزري:

قال الذهبي: وهاه ابن حبان وقال: قدم بلخ، حدثنا محمد بن عبدالله بن الجنيد، حدثنا عبدالله بن موسى الخاني، عنه عن أبي أمامة بنسخة شبيها بثلاثمائة حديث أكثرها موضوعة لا تحل الرواية عنه(٤).

١١٢- موسى بن مطير الهلالي:

قال ابن حبان: كان صاحب عجائب ومناكير، لا يشك المستمع لها أنها

---

(١) الجرح ١/٤: ٣٥٤.
(٢) ميزان ٤: ١٨٣/١٨٤، لسان ٦: ٩٣.
(٣) لسان ٦: ٩٣.
(٤) ميزان ٤: ١٨٥/١٨٦، لسان ٤: ٩٧.

موضوعة روى عن أبيه عن أبي هريرة...

حدثناه أبو يعلى حدثنا غسان‌بن الربيع، حدثنا موسى‌بن مطير عن أبيه في نسخة كبيرة كتبناها عنه بهذا الاسناد[1].

١١٣ـ ميسرة بن عبد ربه

قال الدارقطني: كتاب العقل وضعه أربعة أولهم ميسرة ثم سرقه داود فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، ثم سرقه عبد العزيزبن أبي رجاء فركبه بأسانيد أخر ثم سرقه سليمان‌بن عيسى السجزي فركبه بأسانيد أخر[2].

قال الفتّني، وفي اللآلي آخر الخطبة الأخيرة عن أبي هريرة وابن عباس بطولها موضوعة، أتهم بها ميسرةبن ميسرةبن عبد ربه لا بورك فيه[3].

قلت: وقد سبق بيان ذلك في ترجمة كل من داود بن المحبر، وسليمان‌بن عيسى السجزي، وعبد العزيزبن أبي رجاء.

١١٤ـ نبيط بن شريط:

أورد له الفتّني في تذكرته عدة أحاديث من نسخته. قال: الذكر شكر من الله تعالى فأدوا شكره من نسخة نبيطبن شريط الكذاب[4].

وقال: قالﷺ لرجل قد حمل ولده «متعك الله به، أما أني لو قلت بارك الله لك فيه لفقدته» من نسخة نبيط الكذاب[5].

وقال: اقيلوا الحسن الخلق السخي زلّته فإنه يعثر حتى يأخذ الله بيده، من نسخة نبيط الكذاب[6].

---

(١) مجروحين ٢: ٢٤١، ميزان ٤: ٢٢٣، لسان ٦: ١٣٠.

(٢) اللآلي ١: ١٢٨.

(٣) تذكرة الموضوعات: ٩.

(٤) تذكرة الموضوعات: ٥٥.

(٥) تذكرة الموضوعات: ٦٠.

(٦) تذكرة الموضوعات: ٦٣.

وقال ابن عبد الهادي : وفي نسخة نبيطبن شريط الموضوعة : أول من ضاف لضيف ابراهيم، وأول من لبس السراويل ابراهيم، وأول من اختتن ابراهيم بالقدوم وهو ابن عشرين ومائة سنة.

وقال ابن العديم : وهذا الحديث من نسخة نبيط بن شريط برواية أبنائه عنه، ضعفها أئمة الحديث، وذكر البرقي في تاريخه. أن لنبيطبن شريط عن النبي ﷺ حديثين لا غير وهما غير هذا الحديث[1].

١١٥- نسطور الرومي :

قال الصغاني : ومما وضع من الحديث باسناد واحد : .... وأحاديث نسطور الرومي[2].

١١٦- نوح بن ذكوان :

قال الحاكم : يروي عن الحسن كل معضلة.

وقال ابن حجر: وله صحيفة عن الحسن عن أنس لا شيء[3].

١١٧- يحيىبن زهدم بن الحارث الغفاري :

قال ابن حبان : روى عن أبيه نسخة موضوعة[4].

وقال ابن حجر: وبقية كلام ابن حبان : من أهل مصر، روى عنه أحمدبن عليبن الأفطح والبصريون. عنه، عن أبيه عن العرسبن عميرة نسخة موضوعة لا تصح، أرجو أن يكون صدوقا.

---

(١) الأحاديث الضعيفة لابن عبد الهادي : ٢٢٣/ ب/ ٢٢٤/ أ.
الموضوعات : ٩.

(٢) الدر الملتقط : ٩/ أ، وانظر الفوائد الموضوعة : ٤٢٤، تذكرة الموضوعات ٩.

(٣) تهذيب ١٠ : ٤٨٤.

(٤) ميزان ٤ : ٣٧٦، لسان ٦ : ٢٥٥.

قلت: وكأن الآفة من شيخه[1].

١١٨- يسر مولى أنس بن مالك:

روى عن أنس صحيفة موضوعة.

أورده الصغاني[2] والشوكاني[3] والفتّني[4] في مبحث النسخ الموضوعة وذكروا أنه روى عن أنس نسخة كلها موضوعة.

١١٩- يغنم بن سالم:

يروي عن أنس نسخة موضوعة، وبعضهم يصغره ويسميه غنيم بن سالم كما سبق. ذكره الصغاني والشوكاني والفتّني فيمن روى نسخة موضوعة[5].

١٢٠- ابن أبي الدنيا:

وهو المعروف بالأشج. وهو الذي يزعم أنه أدرك عليا رضي الله عنه. وعمر عمرا طويلا وأخذ بركابه وأصابه ركابه فشجه فقال: مد الله في عمرك مدا[6] له نسخة موضوعة.

وإذا ألقينا على هذا المعجم نظرة فاحصة، نجد أن نسخه وإن انضوت تحت اسم النسخ الموضوعة وجمعت بين طياتها مادة الأحاديث المنسوبة إلى النبيﷺ أو الصحابة أو التابعين إلا أن ظهور الحكم عليها بالوضع متفاوت، كما أنها تجمع بين نسخ تفردت بذكر مسانيد. وأخرى اختصت بجمع أحاديث في موضوع واحد أو مسائل موحدة. لذا فإني سأتناولها كما يلي:

---

(١) لسان ٦: ٢٥٥.

(٢) الدر الملتقط: ٩/أ.

(٣) الفوائد المجموعة: ٤٢٤.

(٤) تذكرة الموضوعات: ٩.

(٥) انظر الدر الملتقط ٩: أ، الفوائد المجموعة: ٤٢٤، تذكرة الموضوعات ٩

(٦) الدر الملتقط: ٩/أ، الفوائد المجموعة ٤٢٤، تذكرة الموضوعات: ٩.

١- النسخ المحكوم عليها بالوضع لاختلاق أحاديثها
٢- النسخ المؤلفة في موضوعات ومسائل معينة.
٣- النسخ المحكوم عليها بالوضع لأمر خاص.

القسم الأول: النسخ المحكوم عليها بالوضع لاختلاق أحاديثها:

وأعني بهذا القسم النسخ التي اختلقها أصحابها ووضعوا متونها على رسول الله ﷺ واختلقوا لها الأسانيد التي يروونها بها إلى النبي ﷺ وتعرف هذه النسخ باشتمالها على أحاديث تقوم القرائن والشواهد على كذبها واختلاقها عليه ﷺ وأن النبي ﷺ لم يقلها أو يتلفظ بها. وقد سبق تناول هذه القرائن في الفصل السابق وأهمها إقرار الراوي بالوضع أو ما يتنزل منزلة إقراره مما بسط في مكانه.

وهذه النسخ قد تناولها غالب من ألف في الموضوعات واهتموا بذكرها وفرقوها في كتبهم حسب النهج الذي ساروا عليه في تأليفهم وأشار بعضهم إلى هذه النسخ عند إيراد بعض أحاديثها وأغفل البعض ذكر ذلك. ومن هذه النسخ التي اختلقها الوضاعون ووضعها على النبي ﷺ كتاب فضائل محمدبن كرام الذي وضعه اسحاق بن محمشاذة فقد وضع فيه أحاديث في مدح محمدبن كرام ومذهبه، وذم الإمام الشافعي ومذهبه.

ومنها أيضا نسخة عمارة بن جوين أبي هارون العبدي التي اختلقها فضائل علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، ومثالث عثمان رضي الله عنه.

ومن هذه النسخ والصحف أيضا غالب الأحاديث التي ينفرد بروايتها عن أئمة آل البيت فقد ابتلى الأئمة من آل بيت النبي ﷺ، برواة كذابين ادعوا السماع منهم والرواية عنهم ووضعوا عليهم نسخا اختلقوها عليهم، وزعموا انها لا تعرف إلا من طريقهم، وأنهم آثروهم بها، والأئمة الكرام منها براء، وما كانوا رضي الله عنهم ليكتموا علما لا يعرف إلا من طريق هؤلاء الخراصين مع أن المعروف عنهم والمعهود أنهم كانوا ينشرون علمهم ويبدلونه للقاص والدان.

ولقد أساء هؤلاء الكذابون إلى أئمة آل البيت بكثرة ما نسبوا إليهم من الكذب وتقولوا عليهم ما لم يعرفوا بل أدى ذلك إلى تطرق الشك إليهم والنيل منهم والطعن فيهم من قبل بعض الأئمة النقاد[1] وأكثر من افتري عليه منهم علي رضي الله عنه، وجعفربن محمدبن علي رضي الله عنهم، وعليبن موسى الرضا. فقد رأينا هذا الأخير قد وضعت عليه أكثر من نسخة. ومنها النسخ التي ألصقها بعض الكذابين برواة ليس لهم وجود، كنسخة سمعانبن مهدي، ونسطور الرومي، ويغنمبن سالم. فقد ذهب الجهابذة من النقاد بأن هؤلاء الثلاثة لا وجود لهم وأن من وضع الأحاديث عليهم قد اختلقهم. كل هذه النسخ تشتمل على أحاديث قد اختلقها [ووضعوا] ووضعا لها أسانيدها إلى النبيﷺ. وفي الحقيقة إن وصف هذه النسخ بالوضع والكذب وصف بينّ ظاهر يتفق مع المعنى المتبادر.

القسم الثاني: النسخ المؤلفة في موضوعات ومسائل معينة:

أما القسم الثاني من هذه الصحف الموسومة بالوضع هي المصنفات التي أفردت لموضوعات معينة ككتاب العقل الذي ألفه ميسرةبن عبد ربه وكتاب المناهي الذي ألفه عبادبن كثير، وكتاب التفسير للكلبي ومقاتلبن سليمان وجزء الأرجاء لمحمدبن أبان الرازي، وكتاب الأهوال والقيامة لمجاشعبن عمرو، وكتاب المغازي لعليبن مجاهد الكابلي وكتاب قراءة أبي حنيفة لمحمدبن جعفربن بديل الخزاعي وكتاب مثالب الأنساب. لمحمدبن الحسنبن زبالة، وكتاب فضائل الأعمال لمحمدبن سرور البلخي، إلى غيرها من الكتب التي أفردت في الكلام على موضوعات معينة أو تناولت أبواب أو مسائل خاصة. مما قد مر بيانه في المعجم السابق، فلو تفحصنا عن

---

(١) فقد قال ابن حبان في عليبن موسى الرضا: يروي عن أبية عجائب، كأنه كان يهم ويخطىء نقله الدارقطني، وقال فيه ابن طاهر: يأتي عن أبيه بالعجائب. قال الحافظ الذهبي: إنما الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد ٣: ١٥٨.

وقال ابن السمعاني: والخلل في رواياته من رواته، فإنه ما روى عنه إلا متروك، والمشهور من روايته الصحيفة، وراويها عنه مطعون فيه، وكان الرضا من أهل العلم والفضل مع شرف النسب اهـ انظر التهذيب ٧: ٣٨٩، ومن أجل ذلك ترجم له الذهبي في الميزان والمغني والضعفاء مع أنه قال عنه في الضعفاء: صدوق. انظر ديوان الضعفاء: ٢٢٢. والمغني ٢: ٤٥٦.

سبب وصمها بالوضع والكذب لوجدنا أن الموجب لذلك أمران:

١- أن مؤلفي هذه الكتب لم يكونوا أهلا لأن يروى عنهم، أو معدنا لحمل سنة المصطفىﷺ لعدم توفر الشروط اللازمة فيهم كي يباح لهم أن يشتغلوا بحديث رسول اللهﷺ لما وجه إليهم من طعن من حيث ضبطهم وعدالتهم، بل أن غالبهم يتهم فيما يروي، وطالما أن شروط التحمل والأداء فيهم منعدمة أو ناقصة فإن مروياتهم لا قيمة لها عند علماء الجرح والتعديل كما سبق بيانه.

٢- أن غالب المؤلفين لم يقتصروا في مؤلفاتهم على الثابت من حديثهﷺ وآثار الصحابة والتابعين، بل كانوا كحاطب ليل يذكرون كل ما وقع بين أيديهم سواء صح ذلك أم لا، بالاضافة إلى أنهم يأخذون عن كل ضرب، ولذا فقد ضمنوا مؤلفاتهم كثيرا من الموضوعات التي كانت سببا في وصمها بالوضع ورميها بالكذب لدخول مؤلفيها في وعيد حديث «من روى عني حديثا يُرَى أنه كذب فهو أحد الكذابين»[١] كل هذا جعل الأئمة يصفون مؤلفاتهم بأنها صحف أو نسخ موضوعة.

على أن منهم من جمع بين القسمين فوضع نسخة في موضوع معين، كما فعل محمدبن أبان الرازي، قال أبو زرعة: أول ما قدم الري قال للناس أي شيء يشتهي أهل الري من الحديث؟ فقيل له: أحاديث في الأرجاء فافتعل لهم جزءا في الأرجاء[٢]. وهذا القسم من النسخ الغالب فيها أن المؤلف لا يلتزم فيها بأسناد واحد بل يورد أحاديثه بأسانيد مختلفة، وإن كان بعضهم روى نسخته بأسناد واحد كما صنع محمدبن محمدبن الأشعث في كتابه العلويات. ومحمدبن أحمد السبخي في فضائل الحناء.

ووصف هذا القسم من النسخ بالوضع أقل وضوحا من القسم الأول وإن كان غير خاف على المختصين المتمرسين في هذا الفن.

(١) انظر تخريجه فيما سبق.
(٢) الجرح ٢/٣: ٢٠٠.

القسم الثالث: النسخ المحكوم عليها بالوضع لأمر خاص:

أما القسم الثالث، وهو ما كان اطلاق الوضع فيه على النسخ أكثر خفاء من القسمين الأولين لأن هذه النسخ وإن حكم عليها بالوضع إلا أن كثيرا من متون أحاديثها معروف نسبتها إلى رسول الله ﷺ، وتنتهي بطرقها إلى الصحابي المروية عنه. لكن من غير الطريق التي رويت بها في النسخ المحكوم عليها بالوضع.

فوصف هذه النسخ بالوضع في هذا القسم إنما هو وصف اصطلاحي، يغاير الوصف المتبادر عند الاطلاق.

وإطلاق الوضع عليها، إنما يرجع لأسباب متعددة هي عبارة عن علل مؤثرة وجدت في النسخة أو الصحيفة سوغت للنقاد وصفها بالوضع، وهذه العلل المتعددة يمكن حصرها في قاعدة كلية هي أن كل من روى نسخة أفرط في تحملها، أو فرط في أدائها حيث لم يروها على ما هي عليه، توصف نسخته بالوضع. فالموجب للوصف هو وجود علة تشعر بأن الراوي لم يكن أمينا عند تحمله أو عند أدائه وأنه تصرف في النسخة تصرفا غير مأذون به فتعدى الراوي على ما أؤتمن أو تقصيره في حفظه وصيانته مسوغ للحكم عليه بالكذب وعلى نسخته بالوضع.

وهذه العلل قد سبق بيانها في مبحث على أي شيء يطلق المحدثون الكذب وعرفنا كيف أنهم يرمون المتصف بها بالكذب، ويعتبرون حديثه موضوعا.

وسأشير هنا بإيجاز إلى العلل التي من أجلها وصف بعض النسخ بالوضع ليعلم أن الحكم عليها حكم خاص يتعلق غالبا بسند الحديث من حيث عدالة رواته أو ضبطهم ومن حيث تحملهم أو أداؤهم بصرف النظر عن متون أحاديث هذه النسخ.

فمن العلل التي من أجلها وصفت بعض النسخ بأنها موضوعة قلب الاسناد وسرقته، وقد أسلفت بيان مراد المحدثين بقلب الاسناد. وأنهم يعدون تعمد قلب الاسناد كذب يجرح صاحبه ويلحقه بعداد الكذابين.

فقد رأينا أن بعض النسخ الموصوفة بالوضع قد أعلت بأنها مقلوبة كما في صحيفة اسماعيل بن محمد بن يوسف .

قال ابن حبان : يقلب الأسانيد . ويسرق الحديث، لا يجوز الاحتجاج به، ثم أورد له أحاديث وهذه الأحاديث معروفة من طرق أخرى غير طريق اسماعيل هذا ثم قال: حدثنا بهذه الأحاديث كلها الحسين بن اسحاق الأصبهاني بالكرج، حدثنا أبو هارون اسماعيل بن محمد بن يوسف نسخة كتبناها عنه. أكثر من هذا أكره التطويل ولولا ذلك لذكرتها[١] . فالحكم عليها بالوضع إنما هو لأن اسماعيل هذا يعرف بقلب الاسناد وهو نوع من أنواع الوضع ولا تعلق للمتن بالحكم .

وكذلك صحيفة حسين بن عبدالله بن حمزة .

فقد قال فيها ابن حبان : يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، ثم قال : وكان حسين رجلا صالحا قلبت عليه نسخة أبيه عن جده فحدث بها ولم يعلم[٢] فحكمه على النسخة بالوضع إنما هو لأنها مقلوب اسنادها لا أن متون أحاديثها موضوعة .

وكذلك صحيفة الخليل بن مرة قال :

فقد قال ابن حبان : هو الذي يروي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ أفطر عند قوم فقال : أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وزارتكم الملائكة.

والحديث معروف من رواية ابن الزبير، أخرجه ابن حبان في صحيحه[٣] ثم قال ابن حبان بعد أن أورد له حديثا آخر : في نسخة طويلة كلها مقلوبة روى عنه إنسان ليس بثقة يقال له طلحة بن زيد الرقي[٤].

---

(١) مجروحين ١ : ١١٨/ ١١٩.
(٢) مجروحين ١ : ٢٣٨/ ٢٣٩.
(٣) انظر الفتح الكبير ١ : ٢١٤.
(٤) مجروحين ١ : ٢٨١.

وكذلك صحيفة عبد الله بن عباد البصري: وصفت بالوضع لأنه قلب أسانيدها، فقد قال فيه ابن حبان: شيخ سكن مصر يقلب الأخبار. روى عن المفضل بن فضاله، عن يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد، عن عمر عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: من لم ينو الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له. وهذا مقلوب إنما هو عند يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة فيما يشبه هذا[1] روى عنه روح بن الفرج أبو الزنباع نسخة موضوعة[2] إلى غيرها من الصحف التي وسمت بالوضع لأن الرواة قلبوا أسانيدها وألصقوها بمشايخ لم تعرف عنهم، ووصفت هذه النسخ بالوضع لأن رواتها كذبوا في روايتها وغيروا في أسانيدها وتصرفوا فيها تصرفا يخل بعدالتهم وضبطهم.

٢- ومنها رواية الراوي لنسخة عن شيخ لم يسمعها منه، فأحاديث تلك النسخة معلوم أنها من حديث الشيخ الذي تروى عنه إلا أن راويها لم يعرف له سماع مطلقا من ذلك الشيخ، أو عرف له سماع لأحاديث يسيرة من ذلك الشيخ ثم يروي عنه نسخة كبيرة، يصرح فيها بالسماع. فالحكم على النسخة بالوضع إنما هو لادعاء الراوي سماع تلك الأحاديث من الشيخ لا أن تلك الأحاديث مختلفة موضوعة.

فمن النسخ التي وصفت بالوضع لأن راويها حدث بها دون أن يسمعها نسخة عبد الله بن الحارث بن حفص بن الحارث بن عقبة القرشي الصنعاني. قال، ابن حبان: رأيته في قرية من قرى اسفرائيين يقال لها بوزانه، فسألته فحدثنا عن عبد الرزاق بنسخة كاملة موضوعة وعن أحمد بن حنبل والعراقيين، وعن يحيى بن يحيى واسحاق واهل خراسان، كان كل كتاب يقع في يده يحدث عمن فيه[3] فحكم ابن حبان على نسخته عن عبد الرزاق بالوضع لانه رواها عنه دون أن يسمع منه وانما أخذها ورواها عنه مباشرة.

---

(١) قد اخرجه الامام احمد في مسنده من طريق حسن بن موسى قال: حدثنا ابن لهيعة حدثنا عبدالله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم عن حفصة عن النبي ﷺ أنه قال: «من لم يجمع الصيام مع الفجر فلا صيام له». انظرحم ٦: ٢٨٧.

(٢) مجروحين ٢: ٤٩.

(٣) مجروحين ٢: ٥٠.

وكذلك النسخ التي رواها محمدبن الحسين‌بن عمر المقدسي، إذ رواها عن مشايخ لم يسمعها منهم لأنه ادعى سماعها منهم في وقت قد ماتوا قبله. قال الادريسي: يضع الحديث على الثقات، ويسند المراسيل، ويحدث عمن لم يسمع منهم، حدثنا يوما عن الربيع‌بن حسان، والمفضل‌بن محمد الجندي فقلت: اين كتبت عنهما فقال: بمكة بعد العشرين وثلاثمائة، قال الادريسي: وقد ماتا قبل العشرين[1].

ومن القسم الثاني وأعني به النسخ التي وصفت بالوضع لأن راويها ادعى سماعها من صاحبها والمعروف أنه لم يسمع منه إلا أحاديث قليلة بشر بن حسين فقد روى عنه نسخة نحو مائة وخمسين حديثا، ومعلوم أن الزبيربن عدي لم يسمع من أنس إلا أحاديث يسيرة قيل أنها حديث واحد وقيل خمسة أحاديث كما مر ذكره[2].

وكذلك نسخة أبان بن أبي عياش عن الحسن، فإنه جالس الحسن وسمع منه إلا أنه روى عن الحسن كل ما جمعه أبو عوانه مما سمعه وما لم يسمعه رميت نسخته بالوضع وقد سلف قول أبي عوانة[3].

٣ـ ومن العلل التي من أجلها أطلق على بعض النسخ الوضع وهي قريبة مما سبق أن يروي المتهم النسخة عن شيخ لم يره بصيغة يصرح فيها بلقائه، فوصف النسخة بالكذب إنما هو لادعاء اللقاء ومن النسخ التي وصفت بأنها موضوعة لذلك نسخة أيوب‌بن مدرك الحنفي. قال ابن حبان: روى عن أيوب نسخة موضوعة ولم يره[4] ولذا قال البخاري: حدث عن مكحول مرسل[5].

ومنها ـأي العللـ أن يختلق الراوي أسانيد يركبها على أحاديث معروفة. فإطلاق الوضع على النسخة إنما هو للسند دون المتن ومن النسخ المحكوم عليها

---

(١) لسان ٥: ١٤٥.
(٢) انظر صفحة: ٩٧ جـ ٢.
(٣) انظر صفحة: ٩٠ جـ ٢.
(٤) مجروحين ١: ١٥٧.
(٥) لسان ١: ٤٨٩.

بالوضع من أجل ذلك نسخة الحسينبن محمدبن خسرو البلخي. قال ابن حجر: رأيت بخط هذا الرجل جزءا من جملته نسخة رواها عن عليبن محمدبن عليبن عبيد الله الواسطي، حدثنا أبو بكر محمدبن عمر، بجامع واسط، حدثنا الدقيقي، عن يزيدبن هارون، عن حميد، عن أنس، والنسخة كلها مكذوبة على الدقيقي فمن فوقه، ما حدثوا منها بشيء. فمنها حديث: «من كنت مولاه فعلي مولاه».

وحديث: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب».

وحديث: «أصحابي كالنجوم» وغير ذلك.

وهذه الأحاديث وإن كانت رويت من طرق غير هذه فإنها بهذا الاسناد مختلقة، وما أدري هي من صنعة الحسين أو شيخه أو شيخ شيخه[1]

ومن تلك العلل أن يزيد الراوي في نسخة شيخه، ويدخل عليه أحاديث ليست له يرويها عنه، أو يزاد له في نسخته أحاديث يدخلها عليه أحد الرواة، فيرويها من غير أن يفطن لذلك. علما بأن شيخه لم يحدث بها. وممن فعل ذلك فحكم على نسخته بالوضع عبدالله بن محمدبن جعفر. فقد مر أنه ألّف كتاب سنن الشافعي وزاد فيها نحو مائتي حديث لم يحدث بها الشافعي وأنه وضع في نسخة عمروبن الحارث أكثر من مائة حديث. قال ذلك الدارقطني[2].

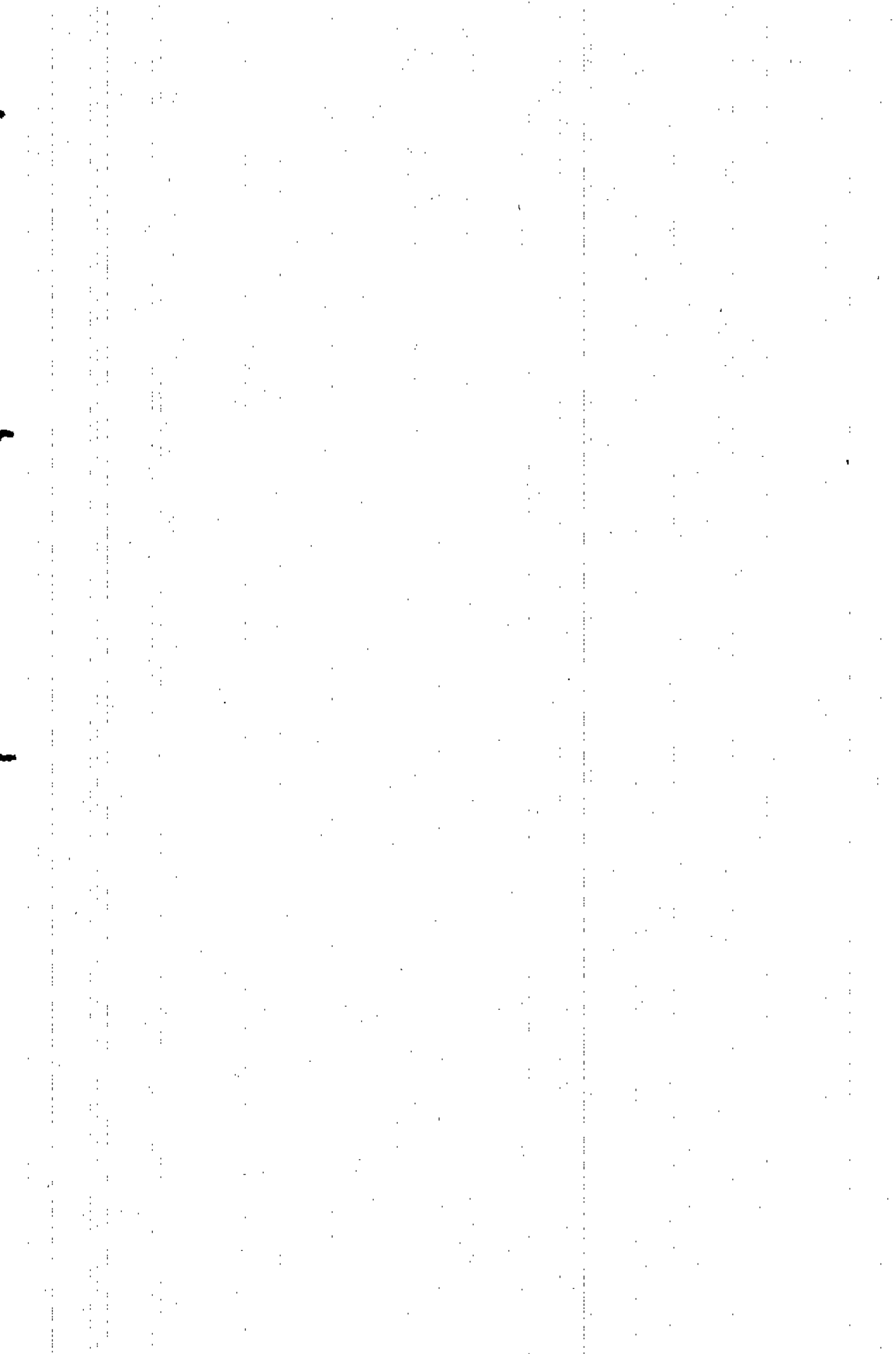
وعبد الله بن الوليد الحزيري. فقد أخذ منه رجل من أصحاب الحديث كتابا نسخه فزاد فيه ونقص فيه ثم رده عليه، فحدث بالكتاب بعد أن زاد فيه جماعة من أصحاب الحديث ولم يفطن. قاله مسلمةبن قاسم[3]

إلى غيرها من العلل التي يطلق عليها المحدثون الكذب ومن أجلها يصمون الرواة وأحاديثهم بالوضع والكذب، وهي وإن كانت تتعلق بالاسناد دون المتن، ويعتبر وصف النسخ في مثل هذه الحالة وصف اصطلاحي خاص، لا يراد به المعنى

---

(١) لسان ٢ : ٣١٢.
(٢) انظر صفحة: ١١٠ جـ٢.
(٣) انظر لسان ٣: ٣٧٥.

المتبادر فهو مؤثر في الرواة وأحاديثهم من حيث القبول والرد. ذلك لأنا نرى أن الرواة في هذهالأحوال لم يلتزموا بشروط الرواية وآدابها وسوغوا لأنفسهم الكذب في تحملهم أو أدائهم، وتصرفوا في مروياتهم تصرفا غير مأذون لهم فيه. فكان ذلك مشعرا بعدم عدالتهم أو ضبطهم، مبيحا للنقاد برميهم بالكذب، ووصف مروياتهم بأنها موضوعة، لما سبق تقريره من أن الوسيلة وأعني بها السند، لها حكم الغاية والله أعلم.



الفصل الثالث

في الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في موضوعاته، وقد جاءت في كتاب أو أكثر من الكتب الستة.

ويشمل المباحث الآتية:

- **تعريف الكتب الستة.**
- **الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي وهي في أحد الكتب الستة:**

أولا: الأحاديث الواردة في صحيح البخاري.

ثانيا: الأحاديث الواردة في صحيح مسلم.

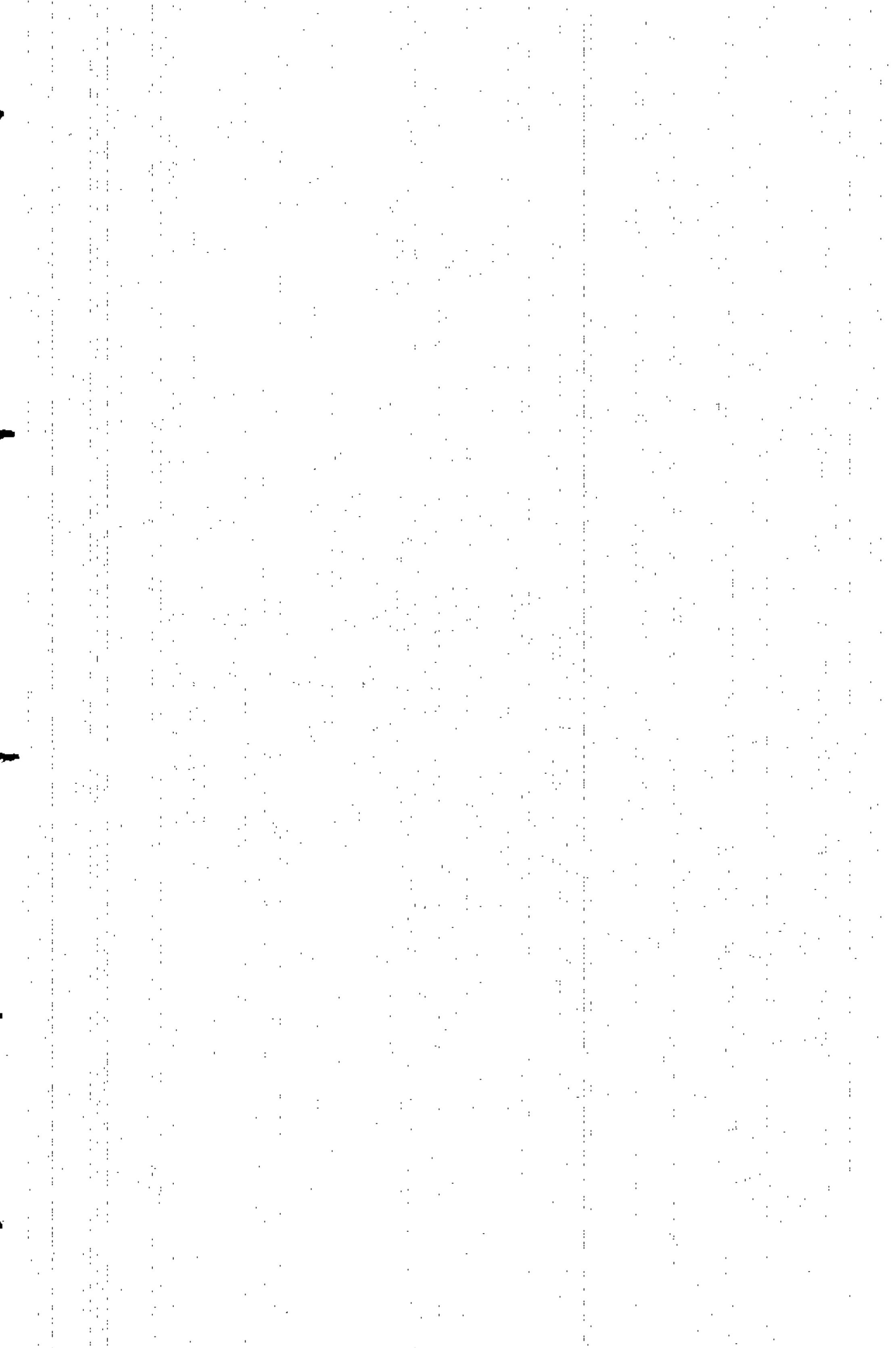
ثالثا: الأحاديث الواردة في سنن أبي داود.

رابعا: الأحاديث الواردة في جامع الترمذي.

خامسا: الأحاديث الواردة في سنن النسائي.

سادسا: الأحاديث الواردة في سنن ابن ماجه.

سابعا: الأحاديث التي جاءت في كل من جامع الترمذي وسنن ابن ماجه.



تمهيد

الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في موضوعاته وقد جاءت في كتاب أو أكثر من الكتب الستة:

بعد أن تناولت في الفصل الثاني من هذا الباب الكلام على النسخ الموضوعة من حيث تعريفها والمراد منها وغير ذلك أرى، من المناسب تخصيص هذا الفصل في تناول الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي في أحد الكتب الستة وقبل أن أتناولها بالبحث مستعرضا للعلل التي تعلّق بها ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع، وما تُعقِّب به عليه من قبل السيوطي وغيره، وبيان الراجح من أقوالهم أضع بين يدي القارىء فكرة موجزة عن الكتب الستة من حيث تعريفها، وأسباب تأليف كل كتاب منها، وشروط كل كتاب، ومميزات كلٍ، لمعرفة وجهات الاتفاق التي تجمع بينها ونواحي الاختلاف التي تفرَّد كل كتاب بها، وموقف العلماء من هذه الكتب.

تعريف بالكتب الستة

أما كلمة الكتب الستة، فاصطلاح أطلقه المحدثون على مجموعة من المؤلفات في الحديث، وهي مشهورة هي صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي وسنن النسائي وسنن ابن ماجه. وأول من أطلق هذا الاصطلاح عليها هو محمدبن طاهر المقدسي حيث ألف كتابا في شروط مؤلفيها، سماه شروط الأئمة الستة، تناول فيه المنهج الذي سلكه أصحابها في تأليف كتبهم من حيث التزامهم في إخراج أحاديث طبقة معينة تتفاوت في أخذها عنهم.

والجامع بين هذه الكتب، أنها أفردت حديث رسول الله ﷺ على نهج خاص حيث الطابع العام لها أنها ألفت في الأحكام وما يتعلق بها، ولذا نجدها مرتبة على أبواب الفقه، عبادات ومعاملات، وإن زاد بعضها الفضائل والسير والتفسير ونحو ذلك واشتركت في معظم طبقات رواتها، واتفقت في كثير من متونها، وكان تأليفها في وقت متقارب حيث كانت كلها في القرن الثالث الهجري.

ومن الدوافع التي دعت إلى اطلاق هذه التسمية عليها أن كثيرا من العلماء ممن جاء بعد مؤلفيها وجّه الاهتمام إليها، وخص بالتأليف كثيرا من الكتب فيما يتعلق بها فمن شارح لها أو مجرِّد لمتونها، أو جامع بين أحاديثها أو متكلم على رجالها، ورواتها ونحو ذلك، بل ألفت الكتب في الجمع بين أحاديثها كلها أو بعضها، والجمع بين رجالها، وأول ما بدىء بذلك كان مقتصرا على الصحيحين فألّف محمدبن عبدالله الجوزقي ومحمدبن نصر الحميدي، وأبو نعيم عبداللهبن الحسنبن الحداد، وعبدالحق الأشبيلي، وعبد الغني الجماعيلي وغيرهم في الجمع بين الصحيحين[1].

وألف خلف بن محمد الواسطي أطراف الصحيحين[2].

كما وضع الحاكم كتابه المستدرك على الصحيحين[3].

وألف البلقيني زوائد مسلم على البخاري[4].

وألف الدارقطني رسالة في بيان ما اتفق عليه البخاري ومسلم، وما انفرد به أحدهما عن الآخر، كما ألّف كتاب التتبع، وهو يشمل ما أخرج في الصحيحين من الأحاديث وله علة[5].

ووضع الحاكم كتاب المدخل إلى معرفة الصحيحين[6].

---

(١) انظر تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٣/ ٣٤٥.

(٢) تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٥.

(٣) تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٥.

(٤) انظر الكلام على هذه الكتب في تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٦.

(٥) انظر الكلام على هذه الكتب في تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٤.

(٦) انظر الكلام على هذه الكتب في تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٤.

كما أفرد بعضهم التأليف في رجالها.

فقد ألف الدارقطني رسائل عدة في ذلك هي:

١- رجال البخاري ومسلم.

٢- ذكر قوم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيها، وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء.

٣- اسماء الصحابة الذين اتفق في الاخراج لهم البخاري ومسلم، وأسماء من انفرد بهم كل واحد منهما[١].

كما ألف الحاكم كتاب تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم[٢].

كما ألف كل من ابن القيسراني وابن خلفون والذهبي وأحمدبن أحمدبن موسى الحكاوي، وعبدالغني البحراني في رجال الصحيحين[٣] إلى غير ذلك من الكتب التي عنيت بالصحيحين فألّفت في كل ما يتعلق بهما.

وقد نال بقية الكتب الستة بعض ما نال الصحيحين فألف في شرحها ورجالها وغالب هذه المؤلفات كان مفردا لكل كتاب. ثم ألف لها مجتمعا، فألف ابن طاهر في شروطها، وألف الحازمي في شروط الأئمة الخمس، غير ابن ماجه، وألف البوصيري والهيثمي في زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة[٤] وألّف الذهبي كتاب: المجرد في أسماء رجال كتاب سنن ابي عبدالله بن ماجه كلهم سوى من أخرج له منهم في أحد الصحيحين[٥] كما ألف عبد الغني المقدسي كتاب الكمال جمع فيه رجال أصحاب الكتب الستة، ثم سار على نهجه المزي في كتابه تهذيب الكمال، والذهبي في الكاشف، وابن حجر في تهذيب التهذيب وتقريب التهذيب.

هذا بعض آثار اهتمام العلماء بهذه الكتب، وتأليفهم فيما يتعلق بها، وقد

---

(١) انظر الكلام على هذه الكتب في تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٤.
(٢) انظر الكلام على هذه الكتب في تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٤.
(٣) انظر الكلام على هذه الكتب في تاريخ التراث العربي ١: ٣٨٠.
(٤) انظر الكلام على هذه الكتب في تاريخ التراث العربي ١: ٣٨٠.
(٥) تاريخ بغداد ٢: ٧.

حظيت هذه الكتب لدى العلماء المتأخرين وارتفعت مكانتها حتى ألحقت بالصحيحين، بل أطلق بعضهم عليها اسم الصحاح والأصول فسميت بالصحاح الستة، وبالأصول الستة.

فإطلاق التسمية عليها بالكتب الستة، إنما هو مراعاة لمعنى يجمع بينها وهي أن أحاديثها تشترك في كثير من الرواة. كما أنها تشترك في موضوعها وهي أحاديث الأحكام.

وقد راعى هؤلاء المؤلفون أغراضا استهدفوها عند تأليفهم هذه الكتب، كما أن هناك أسبابا دفعتهم إلى التأليف على النهج الذي وضعوا به هذه السنن بشروط التزموا بها عند تأليفهم، فأرى من المستحسن أن أعرض لهذه الأهداف والأسباب والشروط حتى يمكن معرفة الخطوط العريضة لهذه الكتب، والفلك الذي تدور فيه والنقاط التي تلتقي عليها والنواحي التي تفترق فيها.

أما الكتاب الأول:

فهو كتاب أمير المؤمنين وإمام المحدثين بدون منازع أبي عبدالله محمدبن اسماعيلبن ابراهيمبن المغيرة الجعفي البخاري. ولد سنة أربع وتسعين ومائة[١] وتوفي سنة ست وخمسين ومائتين[٢] وقد سمى كتابه «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[٣] والاسم يدل على المسمى ويبين المقصد والمرمى من تأليفه للكتاب فقد عنى جمع الأحاديث الصحيحة المتصل سندها إلى رسول الله ﷺ المتعلقة بأحاديث رسول الله ﷺ المبينة لأحكامه وهديه وتشريعاته وسيرته ﷺ.

ويوضح ذلك الهدف والغرض السبب الدافع إلى تأليفه هذا الكتاب فقد أورد الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى سببين دفعا الامام البخاري رحمه الله إلى وضع هذا الكتاب وتأليفه.

---

(١) تاريخ بغداد ٢ : ٧.

(٢) تاريخ بغداد ٢ : ٣٤.

(٣) هدي الساري : ٨.

السبب الأول: ما رواه الخطيب قال: أخبرني محمدبن أحمدبن يعقوب، قال أنبأنا محمدبن نعيم الضبي قال سمعت خلفبن محمدبن اسماعيل البخاري يقول، سمعت ابراهيمبن معقل النسفي يقول، سمعت أبا عبدالله محمدبن اسماعيل البخاري يقول: كنت عند اسحاقبن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبيﷺ، فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب -يعني- كتاب الجامع[1].

أما السبب الثاني:

فقد قال الحافظ ابن حجر: ورُوِّينا بالأسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال سمعت البخاري يقول: رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على اخراج الجامع الصحيح[2].

وظاهر أن السببين لا تعارض بينهما حيث أن رأي اسحاق بن راهويه كان مثيراً ودافعاً على ان يرقى ذلك المرتقى الصعب فينتقي من سنة رسول الله ﷺ ما صح منها وقوي فيجمعه ويخرجه للناس ينتفعون به ويعتمدون عليه، لا سيما وان الناس ليسوا جميعاً بقادرين على التمييز بين الصحيح وغيره.

وكانت الرؤ يا التي رأى فألا رأى فيه توجه المسئولية إليه، وإلقاء أمر جمع ذلك الكتاب عليه، فكأن النبيﷺ اختاره لذلك، فكانت تلك الرؤ يا وتعبيرها حافزا آخر ودافعا له إلى تأليف ذلك الجامع الذي انتقاه واختاره من مجموعة ضخمة من الأحاديث، فقد قال الخطيب كتب إلى علىبن أبي حامد الأصبهاني يذكر أن أبا أحمدبنمحمدبن محمدبن مكي الجرجاني حدثهم قال سمعت السعداني يقول: سمعت بعض أصحابنا يقول، قال محمدبن اسماعيل: أخرجت هذا الكتاب -يعني

---

(١) تاريخ بغداد ٢: ٨، هدي الساري: ٧ لكن الرواية فيه أن القائل: لو جمعتم... الخ هو اسحاق بن راهويه نفسه.

(٢) هدي الساري: ٧.

الصحيح- من زهاء ستمائة ألف حديث[1] وكذلك نقل الحافظ ابن حجر قوله هذا عن أبي علي الغساني[2].

شرطه في كتابه:

ومن ثم يبدو لنا أن البخاري رحمه الله تعالى التزم شروطا سار عليها في كتابه، ويمكن تلمس بعض هذه الشروط من الفصول التي جاءت في تسميته كتابه، فقد جاء قوله -الصحيح- وهو يقتضي أنه اشترط في تأليفه الاقتصار على الأحاديث الصحيحة دون غيرها، وقد صرح رحمه الله تعالى بأنه التزم بهذا الشرط فقد روى الخطيب قال: أخبرنا أبو سعد الماليني قال: أنبأنا عبد الله بن عدي قال سمعت الحسن بن الحسين البخاري يقول، سمعت ابراهيم بن معقل يقول: سمعت محمد بن اسماعيل البخاري يقول: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لملال الطول[3] وروى الاسماعيلي عنه قال: لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر[4].

والقيد الثاني الذي جاء في تعريف كتابه هو قوله -المسندة- يقتضي أنه استهدف ذكر الأحاديث المتصلة الاسناد، وهي غرضه الأول.

لكنا نلاحظ أن كتابه لم يخل من ذكر الأحاديث غير المسندة، فقد جاء فيه من الأحاديث المعلقة والمتقطعة وغيرها ما ليس بقليل، فكان ذلك مثار اعتراض عليه رحمه الله، لأنه بذلك قد أخل بشرطه وأخرج غير المسند في كتابه خاصة وأن تسمية كتابه تشعر بإلزامه نفسه بالاقتصار على المسند وعدم تجاوزه غيره.

وقد أجيب على ذلك بما مفاده أن البخاري رحمه الله كان قد راعى عند وضعه كتابه أنه مؤلف لبيان أدلة الأحكام الفقهية المتناولة للعبادات والمعاملات وغيرها،

---

(١) تاريخ بغداد ٢: ٨.
(٢) هدي الساري: ٧.
(٣) تاريخ بغداد ٢: ٨/ ٩، هدي الساري: ٧، شروط الأئمة الستة: ١٣.
(٤) هدي الساري: ٧.

والأدلة تتمثل في الكتاب العزيز والسنة المطهرة لذا فقد ساق كثيرا من الآيات الكريمة في مناسبات شتى استخرج منها الدلالات البديعة، وسلك في الاشارة إلى تفسيرها المسالك العجيبة.

أما ما يتعلق بالسنة المطهرة، فإنه التزم فيما كان على شرطه أن يورده مسندا، وقد علق بعضه رغبة عن التكرار حيث يورد الحديث في كتابه أكثر من مرة فيسوقه مسندا أحيانا وقد يعلقه أو يورده منقطعا اعتمادا على السياق الأول، واكتفاء بذكره في بعض المواطن مسندا. وفي مثل هذه الاحالات يندفع الاعتراض عليه ولا يصح القول بأنه أخل بشرطه ولم يلتزم به.

لكن الاعتراض يتجه على ما جاء في كتابه من الأحاديث التي أخرجها معلقة أو منقطعة ولم ترد في مكان آخر مسندة، وكذلك متون الأحاديث التي جعلها تراجم لبعض الأبواب من كتابه، حيث المخالفة لشرطه الذي التزم به ظاهرة جلية.

وقد تناول أئمة الحديث الكلام على هذا الاعتراض، وأجابوا عليه بإجابات عدة أمْثلها: أن البخاري رحمه الله تعالى إنما أخرج في كتابه أحاديث غير مسندة لبيان أن الحديث الذي علقه أو ترجم به تقوم الحجة به لكنه لا يبلغ شرطه الذي التزمه في إخراج أحاديث الصحيح، فقصد التنبيه إلى ذلك مع بيان الحكم في المسألة فساق الحديث على هيئة تغاير المنهج الذي وضعه لكتابه، ويعد هذا العمل من براعة تأليفه ودقة فهمه وترتيبه رحمه الله، وقد لخص ذلك الحافظ ابن حجر فقال: ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار، إن وجد حديثا يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفي ووافق شرطه أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه وهي حدثنا وما قام مقام ذلك، والعنعنة بشرطها عنده وإن لم يجد فيه إلا حديثا لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجة كتبه في الباب مغايرا للصيغة التي يسوق بها ما هو على شرطه ومن ثمة أورد التعاليق، وإن لم يجد فيه حديثا صحيحا لا على شرطه ولا على شرط غيره وكان مما يستأنس به ويقدمه قوم على القياس استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمة «باب» ثم أورد في ذلك إما آية من كتاب الله تشهد

له أو حديثا يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر(١).

هذه أهم الشروط التي صرح بها رحمه الله والتزمها عند تأليفه كتابه، وثمة شرط آخر أضافه إلى البخاري الحافظ أبو الفضل محمدبن طاهر المقدسي مجمله أن الإمامين البخاري ومسلما اشترطا أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات والاثبات، ويكون سنده متصلا غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي خرجاه، إلا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة(٢).

قلت والذي يظهر لي والله أعلم أن هذا الشرط إنما استنبطه العلماء المتبعون لكتابيهما، وهذا الشرط إنما سيق لبيان الفرق بين رجال الصحيحين، حيث أن البخاري أكثر توخيا في انتقاء أحاديث الأوثق والأضبط وهو شرط أتى به لبيان المفاضلة بين عموم مرويات الشيخين، لا أنه شرط التزاما به عند إخراج أحاديث الصحيحين، ويكفي دليلا على هذا أن البخاري أخرج لجماعة تكلم فيهم بعض الأئمة كما تكلم في بعض من أخرج لهم مسلم، فقد تكلم في نحو ثمانين رجلا ممن

---

(١) انظر هدي الساري: ٨/ ٩.

(٢) شروط الأئمة الستة: ١١/١٠ وقد مثل لذلك بقوله: مثل حمادبن سلمة وسهيل بن أبي صالح وداودبن أبي هند وأبي الزبير، والعلاءبن عبدالرحمن وغيرهم. جعلنا هؤلاء الخمسة مثالا لغيرهم لكثرة روايتهم وشهرتهم، فلما تكلم في هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة ترك البخاري أخراج حديثهم معتمدا عليهم تحريا، وأخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة. ومثال ذلك أن سهيل بن أبي صالح تكلم في سماعه من أبيه فقيل: صحيفة. فترك البخاري هذا الأصل، واستغنى عنه بغيره من أصحاب أبيه، ومسلم اعتمد إليه لما سبر أحاديثه فوجده مرة يحدث عن عبدالله بن دينار عن أبيه، ومرة عن الأعمش عن أبيه ومرة يحدث عن أخيه عن أبيه بأحاديث فاتته من أبيه فصح عنده أنه سمع من أبيه، إذ لو كان سماعه صحيفة لكان يروي هذه الأحاديث مثل تلك الاخر.
وكذلك حمادبن سلمة، إمام كبيرمدحه الأئمة وأطنبوا لما تكلم فيه بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه معتمدا عليه، بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث غيره من اقرانه كشعبة، وحمادبن زيد وأبي عوانه وابي الأحوص وغيرهم.
ومسلم اعتمد عليه لانه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتاخرين رووا عنه حديثا لم يختلفوا عليه، وشاهد مسلم منهم جماعة، وأخذ عنهم ثم عدالة الرجل في نفسه وإجماع أئمة النقل على ثقته وإمامته. اهـ شروط الأئمة الستة: ١١.

انفرد بهم البخاري[1] وإن كان إخراج البخاري لهم يقتضي توثيقه إياهم.

وقد ادعى الحاكم أن الشيخين لهما شرط التزماه في إخراج صحيحهما، فقد قال: القسم الأول من المتفق عليها اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، ومثاله الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابي وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور. وله رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظا متقنا مشهورا بالعدالة فهذه الدرجة الأولى من الصحيح[2].

ثم ذكر بقية الأقسام وهي أربعة أقسام. تتلخص فيما يلي:

١- الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل رواه الثقات والحفاظ إلى الصحابي وليس لهذا الصحابي إلا راو واحد.

٢- أخبار جماعة من التابعين عن الصحابة إلا أنه ليس لكل واحد منهم إلا الراوي الواحد.

٣- الأحاديث الافراد الغرائب التي يرويها الثقات العدول تفرد بها ثقة من الثقات ليس لها طرق مخرجة في الكتاب.

٤- أحاديث جماعة من الأئمة عن ابائهم عن أجدادهم ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم إلا عنهم ثم قال: وهذه الأقسام الخمسة مخرجة في كتب الأئمة محتج بها، ولم يخرج في الصحيحين منها حديث لما بينا في كل قسم منها[3].

وقد انتقد الأئمة الحاكم في زعمه هذا الشرط للشيخين وردوا عليه بما مجمله:

١- أن البخاري ومسلما لم يشترطا هذا الشرط، ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك.

---

(١) هدي الساري: ١١.

(٢) شروط الأئمة الستة: ١٤، شروط الأئمة الخمسة: ٢٤

(٣) شروط الأئمة الخمسة: ٢٥/ ٢٧، بتصرف.

٢- أن الحاكم قدر هذا القدير، وشرط لهما هذا الشرط على حسب ظنه وهو شرط حسن لو كان موجودا، لكن هذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتقضة في الكتابين جميعا ذلك أن كلا من البخاري ومسلم أخرجا أحاديث عن صحابة ليس لهم إلا راو واحد[1].

٣- أن الخبر الذي يرويه عن الصحابي عدلان، وأن كل واحد من التابعين يروي عنهما عدلان، يروي عن كل واحد منهما عدلان حتى ينتهي ذلك إلى من أخرج الحديث لا يوجد على هذه الحالة في كتب الحديث قاطبة فضلا عن أن يكون الصحيحان قائمين على ذلك قال ابن حبان: وأما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد، لأنه ليس يوجد عن النبي ﷺ خبر عن عدلين روى أحدهما عن عدلين وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ، فلما استحال

---

(١) شروط الأئمة الستة: ١٤، شروط الأئمة الخمسة: ٣٣/٣٢، وقد ساق كل من ابن طاهر المقدسي والحازمي أحاديث كثيرة أخرجها كل من البخاري ومسلم عن صحابة لا يعرف لهم إلا راو واحد فقال المقدسي: فمن ذلك في الصحابة أن البخاري أخرج حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي «يذهب الصالحون أولا فأولا...» الحديث وليس لمرداس راو غير قيس، وأخرج هو ومسلم حديث المسيب بن حزن في وفاة أبي طالب، ولم يرو عنه غير ابنه سعيد. وأخرج البخاري حديث الحسن البصري عن عمرو بن تغلب «إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلي...» الحديث ولم يرو عن عمرو غير الحسن. هذا في أشياء عند البخاري على هذا النحو، وأما مسلم فإنه أخرج حديث الأغر المزني «انه ليغان على قلبي...» الحديث ولم يرو عنه غير أبي بردة، وأخرج حديث أبي رفاعة العدوي، ولم يرو عنه غير حميد بن هلال، وأخرج حديث رافع بن عمرو الغفاري ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت، وأخرج حديث ربيعة بن كعب الأسلمي ولم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن هذا في أشياء كثيرة اقتصرنا منها على هذا القدر اهـ. شروط الأئمة الستة: ١٤/ ١٥، وقد أورد الحازمي بعض الأحاديث الآنف ذكرها وزاد عليها غيرها ثم قال: ومن مفاريد التراجم في الكتابين حديث «الأعمال بالنية» فإن البخاري استفتح كتابه به، رواه عن الحميدي عن سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن ابراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ الحديث. وقد أخرج في الكتابين في عدة مواضع وهو من غرائب الصحيح، مدني المخرج ولم يرو عن النبي ﷺ من وجه يصح مثله إلا من حديث عمر، فهو في الحقيقة من مفاريده ولا يثبت عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص، ولا رواه عن علقمة إلا التيمي، تفرد به يحيى بن سعيد وقد رواه عن يحيى خلق كثير، ثم قال: وهذا باب لو استقصيته لأفضى إلى الإكثار وتجاوز حد الاختصار، ومن طالع تراجم حديث الشاميين والمصريين وجد لما ذكرناه نظائر كثيرة، فإن حديث الحمصيين، ومن يدانيهم ضيق المخرج جدا، ولهذا قلما يوجد للشاميين والمصريين حديث يعتنى بجمع طرقه ويذاكر به في السير من حديث الشاميين والدمشقيين وذلك لضيق مخرج حديثهم، ومن أمعن النظر في هذه الأمثلة المذكورة بان له فساد الأقسام التي ذكرها الحاكم. شروط الأئمة الخمسة: ٣٣/ ٣٦.

هذا وبطل، ثبت أن الأخبار كلها أخبار آحاد[1] وبعد معرفة كلام الحاكم وما رد عليه به يمكن إجمال شرط البخاري رحمة الله تعالى بأنه لم يخرج في صحيحه من الأحاديث إلا ما صح إسناده إلى النبيﷺ عنده وأنه لم يستوعب إخراج الصحيح بل توخى أن يكون كتابه مختصرا.

وثمة مسألة تجدر الاشارة بذكرها وهي أن ابن الجوزي كما هو مشهور لدى المحدثين بتساهله في الحكم على الأحاديث بالوضع لأدنى شبهة في الرواية خلا كتابه من الأحاديث التي أخرجها البخاري في صحيحه حسب الروايات المشهورة إلا ما ذكر السيوطي في تعقيبه على حديث أورده ابن الجوزي بدون اسناد. قال: روى ابن عمر أن النبيﷺ قال: «كيف بك يا ابن عمر إذا عمرت في قوم يخبئون رزق سنتهم»[2] قال أبو عبد الرحمن النسائي: هذا حديث موضوع.

قال السيوطي في اللآلي: قلت: هذا أخرجه البخاري في صحيحه من رواية حمادبن شاكر[3].

وقال في التعقبات: أورده بلا اسناد وقال، قال النسائي: إنه موضوع، قلت: أورده الديلمي في مسند الفردوس، وعزاه إلى صحيح البخاري فقال، قال البخاري في كتاب الصلاة: حدثنا حامدبن عمر قال: حدثنا بشربن المفضل عن واقدبن محمد عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا فذكره. وزاد في آخره: وضعف اليقين، ثم رأيت بخط الحافظ العراقي ما نصه: ليس هو مما رويناه من نسخ البخاري وذكر المزي أنه في رواية حمادبن شاكر عن البخاري فهذا حديث في الموضوعات من صحيح البخاري. ثم وقفت له على اسناد آخر عن ابن عمر في تفسير ابن أبي حاتم[4].

وقال ابن عراق: قال الحافظ ابن حجر: وقع هذا الحديث في رواية حمادبن

(١) شروط الأئمة الخمسة: ٣٢، وهو إنما يقصد به الغريب لا ما قابل المتواتر.

(٢) الموضوعات ٢: ٢٨٢، وقد جاء في النسخة كيف بك يا ابن عمر إذا غيرت في قوم يخبون رزق سنتهم، والتصويب من التعقبات، وتنزيه الشريعة.

(٣) اللآلي ٢: ١٨١.

(٤) التعقبات: ٣٨/ب.

شاكر، وليس هو في أكثر الروايات ولا استخرجه الاسماعيلي ولا أبو نعيم بل ذكره أبو مسعود في الأطراف، وساقه الحميدي في الجمع بين الصحيحين نقلا عن أبي مسعود.

وأخرجه عبد بن حميد من طريق الجراح بن منهال بلفظ كيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في قوم يخبئون رزق سنتهم، ويضعف اليقين فوالله ما برحنا ولا ذهبنا حتى نزلت ﴿وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم وهو السميع العليم﴾[1] فقال رسول الله ﷺ: إن الله لم يأمرني بكنز الدينار، ولا اتباع الشهوات، فمن أكثرها يريد بها حياة باقية، فإن الحياة بيد الله، ألا فإني لا أكنز دينارا ولا درهما ولا أخبىء رزقي لغد[2].

قلت: والذي يظهر لي والله أعلم، أن ابن الجوزي إنما حكم على الرواية بالوضع تبعا للنسائي، ولعل الحكم قائم على علة وقف عليها النسائي، حكم على الحديث بالوضع بموجبها، وهي غير طريق البخاري إن صحت نسبتها إليه، ولا فالأمر يُعَدّ من هنات ابن الجوزي والله أعلم.

الكتاب الثاني:

أما الكتاب الثاني فهو صحيح الإمام مسلم، ومؤلفه هو الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري أبو الحسين الحافظ إمام المحدثين ولد بنيسابور سنة ٢٠٤ هـ وتوفي سنة ٢٦١ هـ[3].

واسم كتابه المسند الصحيح، وقد أشار رحمه الله تعالى إلى سبب تأليفه هذا الكتاب بأنه إجابة إلى سائل سأله أن يوقفه على جملة الأحاديث في الأحكام وغيرها مجموعة ملخصة خالية من التكرار بقصد فهمها والاستنباط بعد استيعابها، فقال في

---

(١) سورة العنكبوت. آية رقم ٦٠.

(٢) تنزيه الشريعة ٢: ٢١٢، وانظر تذكرة الموضوعات: ١٧٦/١٧٧.

(٣) تاريخ بغداد ١٣: ١٠٠/١٠٤، وانظر ترجمته التي ساقها فؤاد عبد الباقي في نهاية صحيح مسلم ٥: ٥٩٢/٥٩٣، نقلا عن وفيات الأعيان وتهذيب الأسماء واللغات.

مقدمته بعد الحمد له: أما بعد: فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك، ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب والترغيب والترهيب وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردت أرشدك الله أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر، فإن ذلك زعمت يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط منها... الخ[1].

وهذا السبب قد يكون حقيقيا، وقد يكون السؤال مفترضا، كما هو المعروف أن كثيرا من المؤلفين كان يفترض عند تأليفه سؤالا يطرحه ثم يجيب عليه.

شرطه في كتابه: لقد صرح الامام مسلم رحمه الله بشرطه في مقدمة كتابه ونبه إلى أنه يقتصر في إخراجه على ما صح عنده، فقد جاء في مقدمته قوله: فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم[2] كما روى عنه الحسين بن محمد الماسرجسي قال سمعت أبي يقول: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة[3].

كما أشار الى شرطه في الرجال الذين يخرج لهم في هذا الكتاب فقال: ثم إنا إن شاء الله مبتدأون في تخريج ما سألت، وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار... إلى أن قال: فأما القسم الأول فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث واتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم.

---

(١) م. مقدمة ١: ٣/ ٤.

(٢) م ١: ٤.

(٣) تاريخ بغداد ١٣: ١٠١.

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارا يقع في أسنادها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والاتقان كالصنف المقدم قبلهم على أنهم، وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاءبن السائب ويزيدبن أبي زياد، وليثبن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار. . . إلى أن قال: فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ. فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم كعبداللهبن سور أبي جعفر المدائني وعمروبن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمدبن أبي سعيد المصلوب، وغياثبن ابراهيم وسليمانبن عمرو أبي داود النخعي وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار وكذلك مَنْ الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم[1].

فقد قسم الرواة إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: الثقات الحفاظ.

والطبقة الثانية: من يشملهم اسم الستر.

والطبقة الثالثة: المتهمون ومنكرو الحديث.

وقد صرح بأن يخرج في كتابه عن الطبقتين الأولى والثانية، إلا أنه لا يخرج عن الطبقة الثانية إلا بعد استيفاء أحاديث الطبقة الأولى، وهذا ما يعرف لدى أئمة الحديث بالمتابعات. فكأنه رحمه الله أشار إلى أنه يخرج أحاديث الطبقة الثانية في المتابعات.

أما أحاديث الطبقة الثالثة فإنه لا يعرّج عليها ولا يدخلها كتابه.

ويمكن إجمال شرطه، بأنه استهدف في تأليفه إخراج الحديث المسند الصحيح بأنواعه إما أن يكون صحيحا لذاته أو صحيحا لغيره.

---

(١) ١٠ ، ٤/٧.

وثمة نقطة أخرى اعتبرها بعض المحدثين من شرط الامام مسلم وأنه يخالف فيها الإمام البخاري ويفارقه تلك هي اكتفاؤه في إثبات الاتصال بالمعاصرة ولا يلزم من ذلك اللقي بخلاف البخاري رحمه الله فإنه اشترط في الاتصال اللقي وقد انتصر رحمه الله تعالى لمذهبه وساق له من الحجج والأدلة، كما شنع على من خالفه في ذلك وعده قائلا برأي مستحدث لم يسبق إليه(١).

وحيث أن شرطه في الرجال الذين أخرج لهم، ومذهبه في إثبات الاتصال أخف من مذهب البخاري فقد طعن عليه في بعض رجاله وأعلت بعض مروياته بالانقطاع أكثر مما طعن على البخاري فإن الرجال الذين انفرد مسلم بالاخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلا، المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلا. في حين أن الرجال الذين انفرد البخاري بالاخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلا، المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلا(٢).

كما أن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين حديثا، وباقي ذلك يختص بمسلم(٣).

حتى أن ابن الجوزي أدخل في موضوعاته حديثا مما أخرج الامام مسلم رحمه الله سيأتي الكلام عليه في حينه إن شاء الله تعالى(٤).

الكتاب الثالث:

السنن: ومؤلفه هو الإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد السجستاني ولد سنة ٢٠٢هـ وتوفي بالبصرة سنة ٢٧٥هـ واسم كتابه «السنن» ولم تشر المصادر إلى سبب تأليفه لكتابه، إلا أنها أشارت إلى ظاهرة اختلف فيها عن الكتابين السالفين وهو أنه أفرد كتابه في الأحكام خاصة، وقد صرح مؤلفه

---

(١) م ١: ٣٥/٧٩.
(٢) هدي الساري ١: ١١.
(٣) هدي الساري: ١٢:١.
(٤) انظر صفحة: ١٧٣ جـ ٢.

بذلك فقال: ولم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها[1].

كما أنه رحمه الله رسم في رسالته إلى أهل مكة المنهج الذي سار عليه في تأليفه كتابه ويمكن إجماله فيما يأتي:

١ـ إن كتابه اشتمل على أقوى الأحاديث عنده في كافة الأبواب التي ذكرها في السنن.

٢ـ إن كتابه لم يستوعب كل الأحاديث التي صحت عنده بل سلك فيه مسلك الاختصار والاقتصاد على حديث أو حديثين في الباب وما جاء في ظاهره أنه مكرر فإنما أعاد ذكره لنكتة تستوجب ذلك.

٣ـ استهدف أبو داود من تأليفه ذكر الأحاديث المسندة، أما الأحاديث المرسلة فقد أفرد لها جزءا خاصا، أورده في آخر جزء من سننه، لكنه اشتهر لدى علماء الحديث بمراسيل أبي داود وقد عده بعضهم كتابا مستقلا غير السنن، ولذا خلت كثير من طبعات السنن من كتاب المراسيل كما طبع الكتاب مستقلا عن السنن في حين أن أبا داود صرح بأن المراسيل جزء من كتابه السنن فقال: وعدد كتب هذه السنن ثمانية عشر جزءا من المراسيل منها جزء واحد مراسيل[2].

٤ـ الأحاديث التي ضمنها من حيث الصحة والضعف درجات.

أ) منها الصحاح وهي التي وافق الشيخين في إخراجها في سننه، وكذلك الأحاديث التي صحت أسانيدها عنده.

ب) ومنها أحاديث وصفها رحمه الله بأنها صالحة. وقد استشكل الكوثري مراده بقوله صالحة: هل الصلاح للاعتبار أو للاحتجاج فقال: أي

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة: ٨.

(٢) رسالة أبي داود: ٨.

للاعتبار أو للحجة وتعيين أحدهما تابع للقرينة القائمة كما هو شأن المشترك، وادعاء أنه صالح للحجة تقويل لأبي داود ما لم يقله قال النووي: في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها فلا بد من تأويله اهـ[1].

قلت: الظاهر أن مراده رحمه الله من قوله: صالح أي للاحتجاج عنده لأنه ألزم نفسه أن يبين الضعيف الشديد الوهن، كما صرح بأنه لا يورد في الباب إلا أصح شيء عنده والصحة تستلزم الاحتجاج، كما أن قوله عقب ذلك مباشرة: وبعضها أصح من بعض يفهم منه أنها مشتركة في الصحة، لكنها تتفاوت في درجاتها دنوا ورفعة. لا سيما إذا وضعنا في اعتبارنا أن أبا داود يقسم الحديث إلى صحيح وضعيف وأن درجة الحسن المستحدثة بعده تلحق بالصحيح عنده، وكونه أورد أحاديث وسكت عليها، وحكم عليها غيره بالضعف لا يدل على أنها ضعيفة عنده بل هي صحيحة عنده لاعتبارات لأن التصحيح والتضعيف من الأمور النسبية التي تختلف فيها الانظار باختلاف المقاييس.

جـ) ومنها أحاديث حكم عليها بالضعف والنكارة وصرح بنكارتها بعد إخراجها وإنما الذي اضطره إلى ذلك عدم وجود غيرها في الباب قال أبو داود: وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره.

ولقد لخص ابن طاهر المقدسي درجات الأحاديث المخرجة في سنن أبي داود وباقي أصحاب السنن فقال: وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) هامش رسالة أبي داود: ٦ ثم قال: ثم ناقض النووي نفسه في شرح المهذب واحتج فيه بما سكت عليه أبو داود إطلاقا، وهذا ليس بجيد، وقد روى أبو داود عن أمثال ابن لهيعة وصالح مولى التوأمة، وعبدالله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح وغيرهم من الضعفاء ساكتا عنهم، وسكوته إنما يتبين بعد استقصاء الروايات المختلفة من كتاب السنن لأن في بعضها ما ليس في الآخر اهـ.

القسم الأول:

صحيح وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم فإن أكثر ما في هذه الكتب مخرج في هذين الكتابين، والكلام عليه كالكلام على الصحيحين فيما اتفقا عليه واختلفا فيه.

والقسم الثاني:

صحيح على شرطهم، حكى أبو عبد الله بن منده أن شرط أبي داود، والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الأسناد من غير قطع ولا إرسال، ويكون هذا القسم من الصحيح.

والقسم الثالث:

أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم وأوردوها لا قطعا منهم بصحتها وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة(١).

د) كما صرح بأنه لا يخرج في كتابه عن رجل متروك، والظاهر أنه يعني بالترك ما عليه جمهور المحدثين وهو الاتهام بالوضع، وهذا يستلزم أنه لا يعرج على أحاديث الوضاعين ولا يلوي عليها لأنه إذا تجنب المتروك فتجنبه للكذاب من باب أولى وفي هذا يقول: وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث(٢).

وقد أورد عليه بأنه قد أخرج عن أمثال عمروبن واقد الدمشقي، ومحمدبن عبدالرحمن البيلماني وأبي جناب الكلبي وسليمانبن أرقم واسحاقبن عبداللهبن أبي فروة، وهم في عداد المتروكين عند بعضهم.

قال الكوثري: فلا بد من تقييد كلام أبي داود هذا، ولذا قال ابن رجب في شرح علل الترمذي: مراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له، أو

---

(١) شروط الأئمة الستة: ١٢/ ١٣، بتصرف.

(٢) رسالة أبي داود: ٥.

لمتروك متفق على تركه، فإنه قد أخرج لمن قيل فيه: أنه متروك ولمن قيل فيه: انه متهم بالكذب[1].

هـ) لقد عنى أبو داود بتتبع العلو من الروايات وإخراجها في سننه ولو كان رجال الرواية العالية أقل ضبطا من رجال الرواية النازلة وفي هذا يقول أبو داود: إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين فأحدهما أقدم اسنادا والآخر صاحبه قُدِّم في الحفظ وربما كتبت ذلك[2].

هذه هي أهم الخطوط العريضة لمنهجه في تأليفه سننه ويمكن استخلاص شرطه منها وهو: أنه لم يلتزم إخراج الصحيح في كتابه كما التزم بذلك الشيخان بل أخرج الصحيح وغيره إلا الموضوع وما في حكمه فإنه لم يخرجه وما كان من نوع الشديد الضعيف فقد التزم تبيينه.

وقد أورد ابن الجوزي أحاديث في موضوعاته مما أخرج أبو داود منها أحاديث تفرد بها دون سائر الستة، ومنها أحاديث اشترك في إخراجها مع غيره، وهذه الأحاديث منها ما يترجح الحكم عليها بالوضع، ومنها ما كان على خلاف ذلك، وسيأتي الكلام على كل حديث منها مفصلا في موضعه إن شاء الله تعالى.

وأما الكتاب الرابع: فهو الجامع:

ومؤلفه: الإمام أبو عيسى محمدبن عيسى بن سورةبن موسى بن الضحاك السلمي الضرير الترمذي[3].

وقد اختلف في اسم كتابه، فسماه الخطيب: صحيح الترمذي[4] وأطلق عليه الحاكم اسم الجامع الصحيح. وقد اشتهر باسم السنن مضافا إلى مؤلفه وأصح تسمية له ـ الجامع، لأن المحدثين يطلقون هذا الاسم على الكتاب الذي يشتمل على

---

(١) هامش رسالة أبي داود: ٥.

(٢) رسالة أبي داود: ٤.

(٣) تذكرة الحفاظ: ٦٣٣، الإمام الترمذي: ٩.

(٤) الإمام الترمذي: ٤٤ نقلا عن تدريب الراوي: ٩٥.

ثمانية أنواع من الحديث وهي السير والآداب والتفسير والعقائد والفتن والأحكام والأشراط والمناقب[1] وهذه التسمية أقرب إلى واقع الكتاب لأن مؤلفه لم يلتزم الاقتصار على إخراج أحاديث الأحكام كما فعل أبو داود، بل أخرج هذه الأنواع الثمانية فاستحق اسم الجامع.

ولم يشر الترمذي رحمه الله تعالى إلى سبب تأليفه كتابه مطلقا، بل أشار إلى سبب تأليف الكتاب على النحو الذي سار عليه حيث التعرض لمذهب الفقهاء وبيانها، والتنبيه إلى العلل الواردة في بعض الأحاديث إلى غير ذلك مما جاء في كتابه إذ أن ذلك كان جوابا لسؤال سئله فألف كتابه على النهج الذي هو عليه مما لم يسبق إليه[2].

شرطـه:

لم ينص الترمذي رحمه الله تعالى على شرط معين في كتابه وأما تناول الخطوات الرئيسية التي سار عليها في كتابه فسأجملها في هذه العجالة ليتسنى لنا معرفة شرطه.

١- يعتبر مما تميز به كتاب الترمذي دون سائر كتب السنة أنه حكم على كل حديث أخرجه في كتابه بما يناسبه من حيث الصحة والحسن والضعف حيث يفردها تارة، ويجمع بين بعضها تارة أخرى حسب ما يراه في الحديث وهذه الميزة لم يشاركه فيها غيره من أصحاب الكتب الستة إذا استثنينا صاحبي الصحيحين.

٢- تتبعه للطرق التي روى بها الحديث وبيانها وكشف ما طرأ عليها من علة بزيادة أو نقص والكلام على هذه العلة وبيان الصواب والخطأ في ذلك وتارة يكون إيراد الطرق لتقوية الحديث إذ في تعدد الطرق دفع توهم الخطأ أو الكذب وأحيانا يصدر الباب بالحديث المعلّ بقصد الكشف عن علته.

٣- الإشارة إلى ما للحديث من شواهد وذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم تلك الشواهد وهذا ما يعبر عنه غالبا بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان . . .

---

(١) الإمام الترمذي: ٤٤/ ٤٥.

(٢) ت. العلل ٥: ٧٣٨.

الخ وهذا يعد من مفرداته رحمه الله حيث لم يشاركه في ذلك غيره.

٤- إخراجه كثيرا من الأحاديث التي استدل بها الفقهاء في أحكامهم سواء اتفق على صحتها أو اختلف وسواء قال بها أو لم يقل بها، بل أنه أخرج بعض الأحاديث التي رأى أن العلماء لم يعملوا بها، قال في صدر كتاب العلل: جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس أن النبي ﷺ: جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر.

وحديث: النبي ﷺ أنه قال: إذا شرب الخمر فاجلدوه، فإن أعاد في الرابعة فاقتلوه، وقد بينا علة الحديثين جميعا في الكتاب[1].

ويفهم من قوله هذا: أنه ليس كل حديث أورده في جامعه قد عمل هو به شخصيا وإنما يورد الترمذي الحديث الذي قد استدل به بعض أهل العلم مطلقا سواء وافقه أو خالفه ولذا فإن ما تعلل به بعض من رد على ابن الجوزي لحديث أورده في موضوعاته مما أخرجه الترمذي بقوله: إن كل الأحاديث التي أوردها الترمذي في جامعه معمول بها عنده سوى حديثين وليس ذلك الحديث منهما... الخ قول فيه نظر، وسيأتي مزيد كلام فيه إن شاء الله[2] فكأن الترمذي رحمه الله أورد في كتابه الأحاديث التي يستدل بها العلماء على الأحكام بصرف النظر عن اقتناعه بثبوتها، وإنما كونها مستدلا بها كاف في إدخالها كتابه. وهذه مسألة هامة ينبغي مراعاتها، كما أنه أحيانا يخرج الحديث الذي يتفرد به بعض من يتهم أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه، مع تسليمه بأنه لا يحتج به، لكنه يبين ضعفه ويكشف عن درجته، وهذا يفهم من قوله: فكل من روى عنه حديث ممن يتهم أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به، وقد روى غير واحد من الأئمة عن الضعفاء وبينوا أحوالهم للناس[3].

---

(١) ت. العلل ٥: ٧٣٦.

(٢) انظر صفحة: ٢٢٠ جـ ٢

(٣) العلل ٥: ٧٤٢.

٥ـ ذكره مذاهب الفقهاء وآراءهم واختلافاتهم في المسائل الفقهية المتعلقة بالأحاديث التي يسوقها في كل باب. وهي من مفردات كتابه التي خلت من سائر كتب الأئمة الستة.

٦ـ ذكر مصادر كتابه التي اعتمدها في تأليفه كتابه إذ أنه اعتمد على كثير من كتب الأئمة الفقهاء ذوي الشأن، وقد بين طرقه وأسانيده إلى هذه الكتب بل لم يكتف بذلك حتى نبه إلى أنه قد يأخذ عن كتاب الإمام الواحد من أكثر من طريق وأنه يعتمد في بعض الأبواب على سند وفي الأبواب الأخرى على اسناد آخر، وهذا يكشف لنا عن مدى دقة الأمانة العلمية التي نهج عليها في تأليف كتابه، وبيان مصادره في كتابه ومدى إفادته من هذه المصادر[1].

٧ـ تعقبه الأحاديث بذكر ما فيها من علل وكلامه على رجالها وبيان أقوال أئمة الجرح والتعديل في توثيقهم أو تجريحهم، والتنبيه إلى أن تعديل الرواة وتجريحهم أمر سار عن السلف وتبعهم في ذلك الخلف وليس هو مستحدثا، كما أن الكلام في الرواة حكم يقتضيه الوقوف على صحة الحديث فهوواجب ولا يعد من نافلة القول فضلا عن أن يكون أمرا منهيا عنه لأنه نوع من الغيبة، بل هو نوع من النصيحة للمسلمين.

٨ـ تنبيهه إلى أن المراد من بعض المصطلحات التي عرفت به وشاعت بين المحدثين من كتابه سواء كانت مفردة كقوله حسن وكقوله: غريب، أو مركبة كقوله: حسن صحيح، حسن غريب، حسن صحيح غريب وغير ذلك.

هذه بعض الخطوط العريضة التي استهدفها الترمذي رحمه الله في تأليف كتابه وهي تعد من أهم المسائل التي قصدها في تأليفه كتابه، ويمكن أن يستخلص منها مجتمعة شرطه في كتابه وهو: أنه لم يلتزم إخراج الحديث المقبول وشرطه موافق لشرط أبي داود، بل يزيد عليه بأن يخرج الحديث الذي فيه علة ليكشف عنها. كما أنه يورد الأحاديث الضعيفة الشديدة الضعف ليبينها وزيادة على ذلك فقد التزم إخراج

---

(١) انظر العلل ٥: ٧٣٦/٧٣٨.

الأحاديث التي يستند عليها الفقهاء في أحكامهم سواء قال بها أو لم يذهب إليها. وقد صنف أبو نصر عبدالرحيم‌بن عبدالحق اليوسف أحاديث الجامع إلى أربعة أقسام فقال: الجامع على أربعة أقسام:

١- قسم مقطوع بصحته.
٢- وقسم على شرط أبي داود والنسائي.
٣- وقسم أخرجه وأبان عن علته.
٤- وقسم أبان عنه فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء.

وقد ضمّن ابن الجوزي طائفة من الأحاديث التي أخرجها الترمذي في موضوعاته، وهذه الأحاديث منها ما غلب على الظن الحكم عليها بالوضع، ومنها ما كان الغالب على الظن فيها عدم بلوغها درجة الوضع وسيأتي الكلام عليها مفصلاً في حينه والله أعلم.

وأما الكتاب الخامس:

فهو كتاب المجتبى. ومؤلفه الإمام الحافظ شيخ الاسلام أبو عبد الرحمن أحمدبن شعيب‌بن علي‌بن سنان‌بن بحر النسائي ولد سنة ٢١٥هـ تقريبا وتوفي سنة ٣٠٣هـ[١].

سبب تأليفه كتابه: قال ابن خير الاشبيلي قال أبو محمدبن يربوع ومن خطه نقلت قال لي أبو علي الغساني: كتاب الايمان والصلح ليسا من المصنف إنما هما من كتاب المجتبى له من السنن المسندة لأبي عبد الرحمن النسائي، اختصره من كتابه المصنف، وذلك أن بعض الأمراء سأله عن كتابه في السنن أكله صحيح؟ فقال: لا، قال: فاكتب لنا الصحيح منه مجوّدا[٢]. فصنع المجتبى فهو المجتبى من السنن، ترك كل حديث رواه في السنن مما تكلم في اسناده بالتعليل[٣].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٦٣٤/٦٣٥.
(٢) هكذا في النسخة، وقد صححت في الهامش ب مجردا، انظر فهرسة ابن خير الاشبيلي: ١١٦.
(٣) فهرسة ابن خير الاشبيلي: ١٠٠.

فالنسائي ألّف كتابه المجتبى استجابة لرغبة بعض الأمراء وأنه اختصره من كتابه السنن الذي عرف في أوساط المحدثين بالسنن الكبرى، وواضح من النص السابق سبب تسميته بالمجتبى، وقد سماه بعضهم المجتنى بالنون بدلا من الباء[1] لكن المشهور لدى المحدثين الأول.

شرطـــه :

إن أبا الفضل بن طاهر والحازمي اللذين ألّفا في شروط الأئمة لم يذكرا شرطا للنسائي صرح بأنه سار عليه في تأليف كتابه[2] وكل ما أورداه أن شرط النسائي مقارب لشرط أبي داود[3] كما أن النسائي رحمه الله لم يعرف عنه أنه بين منهجه في كتابه كسابقيه أبي داود والترمذي ومع هذا فيمكن استخلاص شرطه من صنيعه في تأليفه كتاب المجتبى فقد أشار أبو علي الغساني إلى أنه جرده واجتباه من كتابه السنن ولم يورد فيه إلا ما صح عنده حيث ترك كل حديث تكلم في اسناده بالتعليل.

كما أن ثمة نُقُول رويت عنه تكشف عن منهجه في تأليفه كتاب السنن، فقد روى أحمدبن محبوب الرملي قال: سمعت النسائي يقول: لما عزمت على جمع السنن استخرت الله في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم[4] فقوله رحمه الله يبين أنه لم يخرج في كتابه السنن أحاديث الرواة الذين استضعفهم وكان في قلبه منهم شيء والرواية قد أبهمت صفة هؤلاء إذ لو عرفوا لوضحت منزلة كتابه. لكن جاء عن الحافظ أحمدبن نصر شيخ الدارقطني قوله: من يصبر على ما يصبر عليه النسائي، كان عنده أحاديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث بها وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة[5] قال الحافظ ابن حجر معلقا، وكان عنده عاليا عن قتيبة ولم يحدث به لا

---

(١) فهرسة ابن خير الاشبيلي: ١١٦/١١٧، وانظر زهر الربى على المجتبى ١: ١١.

(٢) انظر زهر الربى ١: ١١.

(٣) انظر شروط الأئمة الستة: ١٢، شروط الأئمة الخمسة: ٤٣/٤٤.

(٤) شروط الأئمة الستة: ١٨، زهر الربى ١: ١٠، لكن في النص تحريف.

(٥) شروط الأئمة الستة: ١٨، زهر الربى ١: ١٠.

في السنن ولا في غيرها[1].

فهذا القول يكشف لنا عن الصنف الذي تحاشاهم النسائي في سننه وقد عرف أن كتابه المجتبى إنما انتقاه من كتابه السنن، وأخرج فيه ما قد صح عنده، وهو يسوغ القول بأن المجتبى كتاب استهدف الإمام النسائي إخراج الحديث الصحيح فيه دون غيره وما جاء فيه من أحاديث معلولة إنما قصد بإيرادها بيان علتها شأنه في ذلك شأن غيره وفي هذا يقول محمدبن معاويةبن الأحمر الراوي عنه قال النسائي: كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول إلا أنه لم يبين علته[2]. والمنتخب المسمى بالمجتبى صحيح كله[3] وقال أبو الحسن المعافري: إذا نظرت إلى ما يخرجه أهل الحديث فما خرّجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرجه غيره[4].

وقد أطلق الصحة على كتاب النسائي جماعة من الحفاظ وأئمة الحديث منهم أبو علي النيسابوري، وأبو أحمد بن عدي، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو عبد الكريم الحاكم، وابن منده، وعبد الغنيبن سعيد، وأبو يعلى الخليلي، وأبو علي بن السكن، وأبو بكر الخطيب وغيرهم[5] والذي يظهر لي والله أعلم أن من أطلق على المجتبى اسم الصحة فإنما لاحظ منهج مؤلفه وصنيعه، فهو صحيح من حيث قصد مؤلفه ومنهجه الذي سار عليه، وإن لم يطلق على الكتاب اسم الصحة وإنما سماه بالمجتبى، وبهذا الاسم اشتهر بين المحدثين لكن قد يرد على هذا ما ذكره ابن الصلاح عن أبي عبدالله بن منده أنه سمع محمدبن سعد الباروردي بمصر يقول: كان من مذهب أبي عبدالرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه[6] فقد يفهم من قول الباروردي هذا أن النسائي مذهبه متسع في الرواية لأنه يروي عمن اختلف في روايته وضعّفه بعضهم، واجتماعهم على ترك راو قليل جدا. ولا يكون

---

(١) زهر الربى: ١: ١٠.

(٢) هكذا في النسخة ولعل كلمة (لم) زائدة لأن منهج النسائي إيراد الحديث المعل وبيان علته لا العكس

(٣) زهر الربى: ١: ١١

(٤) زهر الربى ١: ١٠.

(٥) زهر الربى ١: ١١.

(٦) مقدمة في علوم الحديث: ٣٣، زهر الربى ١: ١١.

إلا فيمن رمى بالكذب أو اتهم به وانكشف أمره للعامة والخاصة. وقد فهم أبو الفضل العراقي الحافظ من قول الباوردي هذا الفهم، فقال عن مذهب النسائي: وهذا مذهب متسع[1].

وقد أجاب الحافظ ابن حجر رحمه الله على هذا الايراد بأن النسائي رحمه الله إنما أراد إجماعا خاصا فقال: ما حكاه عن الباوردي أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه فإنه أراد بذلك إجماعا خاصا، وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط فمن الأولى شعبة وسفيان، وشعبة أشد. ومن الثانية: يحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي ويحيى أشد من عبد الرحمن، ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، ويحيى أشد من أحمد، ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

قال النسائي: لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلا، فإنه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقل. ثم قال: فإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين. وقد حكى أبو الفضل بن طاهر قال: سألت الإمام أبا القاسم مسعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه فقال: يا بني: إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطا أشد من شرط البخاري ومسلم[2].

فعرف من هذا أن المراد بالإجماع طبقة من النقاد بعينها لا أنه عام يشمل جميع الطبقات.

ويجاب أيضا بأنه لو أراد بالإجماع عمومه وأنه يروي عمن لم يجمع على تركه

---

(١) زهر الربى ١: ١١.
(٢) شروط الأئمة الخمسة: ١٨، زهر الربى ١: ١١.

فإنه محمول على مروياته في غير المجتبى لما عرف من أنه أفرده فيما صح عنده ومن لازمه عدم إخراجه حديث غير الثقات. والله أعلم.

وبعد هذا يقال: إن شرط النسائي في المجتبى إخراج الأحاديث التي صحت عنده وهذا يستلزم الاقتصار على رواية من يدخل حديثه في دائرة الصحيح والله أعلم.

وقد أورد ابن الجوزي بعضا من الأحاديث التي أخرجها النسائي في المجتبى في موضوعاته لكن الذي ينبغي أن يلاحظ أن هذه الأحاديث التي ضمّنها ابن الجوزي كتابه إنما هي من الأحاديث المعلولة التي أوردها النسائي في كتابه بقصد الكشف عنها والتنبيه إلى عللها، ولذا فإن التعقب على ابن الجوزي بالاقتصار على أن الحديث أخرجه النسائي أمر فيه لبس لا سيما إذا عرف القصد من إخراج النسائي لهذا الحديث. وسيأتي الكلام مفصلا على هذه الأحاديث وبيان القول الراجح فيها والله أعلم.

وأما الكتاب السادس فهو:

كتاب السنن لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني الامام الحافظ ولد سنة ٢٠٩هـ وتوفي سنة ٢٧٣هـ[١].

سبب تأليفه:

بالرغم من أن سنن ابن ماجه يعتبر السادس للكتب الستة التي يعدها أصحاب الحديث أصولا لكتب السنة إلا أننا نراه يختلف عن سائر الكتب الخمسة من حيث شهرة مؤلفه ومن حيث معرفة أسباب تأليفه وشرطه الذي سار عليه في وضعه للكتاب والغاية التي استهدفها عند تأليفه. فلا نجد شيئا من النصوص أو أقوال العلماء المتقدمين يكشف لنا من أمر هذا الكتاب سوى ما قال أبو زرعة الرازي: طالعت كتاب أبي عبدالله بن ماجه فلم أجد فيه إلا قدرا يسيرا مما فيه شيء، وذكر قريبا من بضعة عشر أو كلاما هذا معناه[٢].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٦٣٦.

(٢) شروط الأئمة الستة: ١٨.

هذا هو النص الوحيد الذي عثرت عليه من كلام المتقدمين فيما يتعلق بالكلام عن سنن ابن ماجه وهو شهادة تدل على أن الكتاب لا يخلو من أحاديث فيها شيء.

وقد اختلف العلماء في اعتبار سنن ابن ماجه من كتب أصول السنة أولاً، فذهب جماعة إلى عدم اعتباره، منهم الحازمي إذ لم يورده في كتابه شروط الأئمة الخمسة علما بأنه اعتمد في كثير من كتابه على ابن طاهر المقدسي، الذي ألحق كتابه بالأصول الخمسة، فتركه على سبيل التعمد لا عن جهل، فاقتصر في كتابه على شروط الأئمة الخمسة.

ومنهم ابن الأثير حيث جعل الأصل السادس هو موطأ الإمام مالك كما هو صنيعه في كتاب جامع الأصول، ورأى بعضهم استبدال كتاب ابن ماجه بسنن الدارمي.

والذي يظهر لي والله أعلم أن أول من ألحق سنن ابن ماجه بكتب الأصول في الحديث هو أبو الفضل ابن طاهر المقدسي في كتابه شروط الأئمة الستة، ثم تبعه الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه الكمال، فكل من جاء بعدهما سار على نهجهما حيث أن الأمر أصبح مفروضاً.

والظاهر أن الكتاب لم يشتهر إلا بعد إلحاقه بالأصول إذ لم يعرف أن العلماء عنوا به وتناولوه بالشرح والاختصار ونحو ذلك إلا في المتأخرين منهم. فأول من تناوله بالشرح هو العلامة علاء الدين مغلطاي بن قليج المتوفى سنة ٧٦٢هـ[1] ثم جاء بعده السيوطي فألّف كتابه مصباح الزجاجة[2].

كما أن ابن ماجه لم ينقل عنه رحمه الله أنه كشف عن منهجه الذي سار عليه في وضعه كتابه كما لم ينقل عن أحد من تلاميذه أو غيرهم الغرض الذي استهدفه في تأليفه كتابه وكل ما وجد بين أيدينا هو ما قاله أبو الفضل بن طاهر في كتابه شروط الأئمة الستة: إن شرط ابن ماجه يشبه شرط الثلاثة الذين سبقوه وهم أبو داود

---

(١) تاريخ التراث العربي ١: ٣٧٩.
(٢) تاريخ التراث العربي ١: ٣٧٩.

والترمذي والنسائي[1] وقد تجلى لنا في هذه العجالة أن شرطهم مختلف وهدفهم عند تأليف كتبهم متباين فأبو داود رحمه الله قصد بيان أدلة الأحكام، والترمذي استهدف بيان العلل بالاضافة إلى ذكر كافة الأدلة التي استدل بها الفقهاء وغيرهم على المسائل التي طرقها مع بيان اختلافاتهم وترجيح ما يرجحه الدليل، والنسائي استهدف ذكر الأحاديث التي صحت عنده دون غيرها. ولذا فإن ما ذهب إليه أبو الفضل رحمه الله تعالى فيه نظر، لا سيما إذا عرفنا أن كثيرا من الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه تنحط عن درجة الاحتجاج لأنها من مرويات الكذابين والمتهمين.

وقد أعطى المرحوم فؤاد عبد الباقي إحصائيه دقيقة لأحاديث كتابه بيّن فيها عدد أحاديثه التي وافق فيها أصحاب الكتب الخمسة، وعدد الأحاديث التي انفرد بها ودرجاتها من حيث الصحة والضعف فقال: ولقد وقعت جملة أحاديث السنن في ٤٣٤١ حديثا، من هذه الأحاديث ٣٠٠٢ حديثا أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم وباقي الأحاديث وعددها ١٣٣٩ هي الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة، وبيان الزوائد ٤٢٨ أحاديث رجالها ثقات، صحيحة الاسناد ١٩٩ أحاديث حسنة الاسناد، ٦١٣ أحاديث ضعيفة الاسناد، ٩٩ حديثا واهي الاسناد أو منكرا أو مكذوبا[2]. فهذه الاحصائية تبين ما في كتاب ابن ماجه من أحاديث ضعيفة بالاضافة إلى الأحاديث التي حكم عليها بالضعف في غيره من الكتب التي وافقها في إخراج تلك الأحاديث، بالرغم من اختلاف الهدف الذي سيقت له هذه الأحاديث.

والذي يظهر لي والله أعلم أن ابن ماجه قصد في تأليفه كتابه السنن مراعاة منهج المتقدمين والمتأخرين فألّف سننه على حسب الأبواب والموضوعات وفقا لمنهج المتأخرين، الذين أفردوا السنن بالتأليف، وخالفوا المتقدمين في تأليفهم بحسب المسانيد.

كما أنه سلك نهج المتقدمين في أن ذكر الاسناد مسوغ لرواية الحديث بقطع النظر عن كونه صحيحا أو غير صحيح، لأن من أسند فقد أحال، ومن أرسل فقد

---

(١) انظر شروط الأئمة الستة: ١٢.
(٢) جـ ٢: ١٥١٩/١٥٢٠.

تكفل، وأن على من يستدل بالحديث النظر في رجاله ومعرفة أحوالهم، ولذا فقد جاء كتابه مشتملا على كثير من الأحاديث التي تكلم فيها أئمة الجرح والتعديل حتى قال بعضهم: إن كان حديث تفرد به ابن ماجه ضعيف.

ويؤيد ما ذهبت إليه من أن ابن ماجه ذكر الحديث الصحيح وغيره ما جاء في كتاب العتق من سننه قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا علي بن ظبيان عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال «المدبّر من الثلث».

قال ابن ماجه: سمعت عثمان -يعني ابن أبي شيبة- يقول: هذا خطأ، يعني حديث المدبر، قال أبو عبد الله: ليس له أصل. اهـ.

قلت: فمع كونه حكم على الحديث بأنه لا أصل له أورده في سننه[1].

وبعد هذا يمكن القول بأن شرط ابن ماجه في كتابه أنه صنفه لذكر أدلة الأحكام، وأنه لم يلتزم في إخراج نوع معين من الحديث، ولا طبقة من الرواة بعينها، وإنما ساق الأحاديث التي يمكن الاستدلال بها، مكتفيا في ذلك بالاعتماد على أسانيدها.

وقد كان لسنن ابن ماجه النصيب الأكبر من الأحاديث التي ضمنها ابن الجوزي في موضوعاته ولعل السبب في ذلك هو ما أشرت إليه من أن ابن ماجه إنما استهدف إخراج أحاديث الأحكام مطلقا بصرف النظر عن كونها تصلح للاحتجاج أو لا. في حين أن أصحاب الكتب الخمسة، منهم من توخى إخراج الحديث الصحيح، والتزم بذلك كالبخاري ومسلم والنسائي ومنهم من استهدف إخراج أحاديث الأحكام مع الالتزام برواة معينين حيث تجنب المتروكين ومن في حكمهم، ونبه إلى الضعف الوارد في بعض الأحاديث، كما هو شأن أبي داود.

ومنهم من استهدف ذكر الأحاديث التي اعتمد عليها الفقهاء في استنباط أحكامهم والتزم ببيان درجاتها من حيث الصحة والحسن والضعف، ومن حيث

---

(١) جه. العتق. باب المدبر. حديث رقم ٢٥١٤.

الشهرة والغرابة كما نبه على العلل الواردة فيها، مع تجنب رواية الكذابين والمتهمين والمتروكين، وهذا هو صنيع الإمام الترمذي ولذا فلا غرابة أن تكثر الأحاديث التي ضمنها ابن الجوزي في كتابه الموضوعات مما روى ابن ماجه.

وقد اقتصرت في هذا الفصل على إخراج الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في موضوعاته مما أخرجها أحد أصحاب الكتب الستة دون غيرها، فأوردها حديثا حديثا مبينا العلة التي أعل ابن الجوزي الحديث من أجلها وحكم عليه بالوضع بموجبها ثم أعقب ذلك بذكر اعتراض من اعترضه من الأئمة، ثم أبين ما ترجح لي من الحكم على الحديث.

وحيث أن هذه الأحاديث منها ما تفرد بإخراجها واحد من أصحاب هذه الكتب ومنها ما اشترك في إخراجها أكثر من واحد، لذا فإني أورد الأحاديث التي تفرد بها كل واحد من أصحاب هذه الكتب حسب الترتيب الذي عرفت به الكتب، ثم أتبع ذلك بالأحاديث التي اشترك بعضهم في إخراجها حسب الترتيب نفسه.

فأقول وبالله التوفيق:

أولاـ الأحاديث الواردة في صحيح البخاري:

سبق أن أشرت عند الكلام على شرط البخاري في كتابه من أن كتاب ابن الجوزي قد خلا من أي حديث ورد في صحيح البخاري في الروايات المشهورة عنه. إلا رواية واحدة أوردها ابن الجوزي معلقة، وحكم عليها بالوضع تبعا للنسائي وتعقبه السيوطي بأنها في صحيح البخاري من رواية حمادبن شاكر، وقد تناولت ما يتعلق بالحديث، ثَمّ بما يغني عن الإعادة[1].

ثانيا: الأحاديث الواردة في صحيح مسلم:

الحديث الأول:

روى ابن الجوزي بسنده إلى عبد الله بن أحمدبن حنبل، حدثني أبي، حدثنا أبو

---

(١) انظر صفحة: (١٥٣) جـ٢.

عامر، حدثنا أفلح بن سعيد، حدثنا عبد الله بن رافع، سمعت أبا هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوما يغدون في سخط الله عز وجل ويروحون في لعنته في أيديهم مثل أذناب البقر».

قال ابن حبان: هذا خبر بهذا اللفظ باطل، وأفلح كان يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل الاحتجاج به[1].

قال السيوطي في اللآلي متعقبا: لا والله، ما هو بباطل، بل صحيح في نهاية الصحة، أخرجه مسلم في جماعة من مشايخه عن أبي عامر العقدي.

وأخرجه من وجه آخر.

ولم أقف على شيء في كتاب الموضوعات حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث وإنما لغفلة شديدة منه.

وأفلح المذكور ثقة مشهور، وثقه ابن معين، وابن سعد، والنسائي، وأبو حاتم. وروى عنه ابن المبارك وطبقته، وأخرج له مسلم في صحيحه. ولم أر للمتقدمين فيه كلاما، إلا أن العقيلي قال: لم يرو عنه ابن مهدي، وهذا ليس بجرح.

وقد أخطأ ابن الجوزي في تقليده لابن حبان في هذا الموضع خطأ شديدا، وغلط ابن حبان في أفلح فضعفه بهذا الحديث.

وتعقب الذهبي في الميزان كلام ابن حبان فقال: حديث أفلح صحيح غريب وابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه.

وقد تابعه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة. أخرجه الحاكم والبيهقي في الدلائل، وابن حبان في صحيحه قال: ولقد أساء ابن الجوزي لذكره في الموضوعات حديثا في صحيح مسلم، وهذا من عجائبه[2].

وقال في التعقيبات: قلت، قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد: هذا

---

(١) الموضوعات ٣: ١٠١.

(٢) اللآلي ٢: ١٨٣/ ١٨٤. انظر القول المسدد: ٣٢/ ٣٤، تنزيه الشريعة ٢: ٢٢٤.

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه وهذه غفلة شديدة من ابن الجوزي. وأفلح ثقة مشهور لم يتكلم فيه بجرح اهـ.

والعجيب أن الحاكم أخرجه في المستدرك وقال: صحيح على شرط الشيخين[1].

ويتلخص تعقبه فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه مسلم في صحيحه.
٢ـ إن أفلح ثقة مشهور وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي وأبو حاتم الرازي.
٣ـ إن ابن حبان غلط في تجريح أفلح وإدخاله في الضعفاء، مع أنه ذكره في الطبقة الرابعة من ثقاته، وقد قلد ابن الجوزي ابن حبان فوقع فيما وقع فيه ابن حبان فكان أقبح وأشنع.
٤ـ إن أفلح لم يتفرد بالرواية بل تابعه عليها سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، أخرجه الحاكم، والبيهقي في الدلائل، وابن حبان في صحيحه.

أما رواية مسلم فقد قال فيها: حدثنا ابن نمير، حدثنا زيد ـيعني ابن حبابـ حدثنا أفلح بن سعيد حدثنا عبدالله بن رافع مولى أم سلمة قال، سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ «يوشك إن طالت بك مدة أن ترى قوما في أيديهم مثل أذناب البقر يغدون في غضب الله ويروحون في سخط الله».

وقال: حدثنا عبيد الله بن سعيد، وأبو بكر بن رافع، وعبيد بن حميد قالوا حدثنا أبو عامر العقدي، حدثنا أفلح بن سعيد به[2].

والحديث في الطريقين مداره على أفلح بن سعيد، وقد قوى أمره غالب أئمة الحديث، فوثقه ابن معين في رواية وقال: يروي خمسة أحاديث[3] وقال ابن سعد

---

(١) التعقبات: ٤٥/ب / ٤٦/أ، وانظر تذكرة الموضوعات: ١٨٤/ ١٨٥.
(٢) م. الجنة. باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء حديث رقم ٢٨٥٧.
(٣) تهذيب ١: ٣٦٨.

كان ثقة قليل الحديث[1] وقال ابن معين والنسائي في رواية: ليس به بأس[2] وقال أبو حاتم الرازي: شيخ صالح[3]، فقول السيوطي: إن النسائي وأبا حاتم الرازي وثقاه فيه تجاوز.

وقد ذكره العقيلي في ضعفائه وقال: لم يرو عنه ابن مهدي[4].

أما ابن حبان: فقد ذكره في كتاب المجروحين في المحدثين فقال: أفلح بن سعيد، شيخ من أهل قباء كان يسكن المدينة، يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الاثبات الملزقات، لا يحل الاحتجاج به ولا الزواية عنه بحال. روى عن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: إن طالت بك مدة فسترى قوما يغدون في سخط الله عز وجل، ويروحون في لعنته يحملون سياطا مثل أذناب البقر. حدثنا ابن قتيبة حدثنا يزيدبن موهب الرملي، حدثنا عيسى بن يونس حدثنا أفلح بن سعيد من أهل قباء عن عبدالله بن رافع. هذا خبر بهذا اللفظ باطل. وقد رواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: اثنان من أمتي لم أرهما، رجال بأيديهم سياط مثل أذناب البقر، ونساء كاسيات عاريات[5].

وظاهر صنيع ابن حبان أنه صحح رواية سهيل لأنه ساقها بمثابة الدليل على بطلان رواية أفلح، والبطلان الذي عناه في رواية أفلح، إنما هو اللفظ المخالف لرواية سهل، وهو صدر المتن الذي خلت منه رواية سهيل، وهذه الزيادة تفرد بها أفلح، وتفرده محتمل لأنه حسن الحديث على رأي أبي حاتم والنسائي، صحيحه على رأي ابن معين وابن سعد.

أما تضعيف ابن حبان له فيظهر من صنيعه والله أعلم أنه لتفرد أفلح بزيادة في صدر الحديث لم ترد في رواية سهيل، قلت: إن كانت حجته هذه فهي غير كافية في

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٥: ٦٢/٦٣، تهذيب ١: ٣٦٨.
(٢) تهذيب ١: ٣٦٨، الجرح ١/١: ٣٢٤، ميزان ١: ٢٧٥.
(٣) الجرح ١/١: ٣٢٤، ميزان ١: ٢٧٤، تهذيب ١: ٣٦٨.
(٤) تهذيب ١: ٣٦٨.
(٥) مجروحين ١: ١٦٧.

رد حديثه لأنها زيادة ليس فيها ما ينكر، فلا يضيره تفرده بها، ولا سيما وأنه مقبول الرواية نعم الزيادة غريبة، لكنها ليست علة تسوغ رد حديثه وقد أحسن الذهبي حيث قال: حديث أفلح صحيح غريب[1].

والذي ظهر لي والله أعلم أن ابن الجوزي إنما وقع فيما وقع فيه من تقليده المحض لابن حبان حيث سلم له جرحه في أفلح، وقبل علته دون إمعان والله أعلم.

وأما متابعة سهيل لأفلح، فقد أخرجها مسلم[2] وأحمد[3] والبيهقي في الدلائل[4] وابن حبان في صحيحه[5]، لكن يلاحظ أن مسلما صدّر بها الباب، فكأنه جعلها أصلا، ورواية أفلح متابعة. والله أعلم.

ثالثا: الأحاديث الواردة في سنن أبي داود

الحديث الأول:

روى ابن الجوزي بسنده إلى البغوي، حدثنا هاشم بن الحارث الرمادي، حدثنا عبيدالله بن عمرو، عن عبد الكريم، عن ابن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة.

قال البغوي: حدثنا عبد الجبار بن عاصم، حدثنا عبيد الله بأسناده نحوه عن ابن عباس ولم يرفعه.

هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ والمتهم به عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري. قال أيوب السختياني: والله إنه لغير ثقة. وقال يحيى: ليس

---

(١) ميزان ١: ٢٧٥.

(٢) حديث م، أخرجه في موضعين. الأول في اللباس والزينة. باب النساء الكاسيات العاريات حديث رقم ٢١٢٨، والثاني في الجنة. باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء حديث رقم: ٢٨٥٧.

(٣) حم ٢: ٣٢٣، ٣٥٥/٣٥٦.

(٤) انظر القول المسدد: ٣٤، قال: أخرجه البيهقي في دلائل النبوة من طريق الحسن بن سفيان عن محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا أفلح بن سعيد فذكره.

(٥) قال ابن حجر، قال ابن حبان في النوع التاسع والمائة من القسم الثاني في صحيحه: أنا عبد الله بن شيرويه أنا اسحاق بن راهويه، أنا جرير عن سهل فذكره. اهـ القول المسدد: ٣٤.

بشيء، وقال أحمدبن حنبل: ليس بشيء، يشبه المتروك وقال الدارقطني: متروك.

واعلم أنه قد خضب جماعة من الصحابة بالسواد، منهم الحسن والحسين وسعدبن أبي وقاص، وخلق كثير من التابعين وإنما كرهه قوم لما فيه من التدليس فإما أن يرتقي إلى درجة التحريم إذا لم يدلس فيجب فيه الوعيد فلم يقل بذلك أحد. ثم نقول على تقدير الصحة: يحتمل أن يكون المعنى: لا يريحون رائحة الجنة لفعل صدر منهم، أو اعتقاد، لا لعلة الخضاب، ويكون الخضاب سيماهم، فعرّفهم بالسيما كما قال في الخوارج سيماهم التحليق وإن كان تحليق الشعر ليس بحرام[1].

وقد أقام ابن الجوزي دعواه في رد الحديث بما يلي:

١ـ الحديث تفرد بروايته عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو هالك.

٢ـ إن الحديث ورد من طريق آخر موقوف على ابن عباس. وهي تعل الرواية المرفوعة.

٣ـ ثبت عن جماعة من الصحابة أنهم خضبوا بالسواد، ولو كان ذلك منهيا عنه لما تجرأ الصحابة على اقتراف النهي.

٤ـ لو سلمنا بصحة الحديث وثبوته فهو محمول على أن الوعيد لجماعة علموا ما يستوجبون به ذلك الوعيد وأن من علاماتهم وسيماهم وسجيتهم أنهم يخضبون بالسواد، لا أن الخضاب بالسواد هو الموجب لهذا الوعيد.

قال السيوطي: قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد: أخطأ ابن الجوزي، فإن عبد الكريم الذي في الاسناد هو الجزري الثقة المخرج له في الصحيح.

وقد أخرج هذا الحديث من هذا الوجه. أحمد في مسنده، وأبو داود، والنسائي، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك، والبيهقي في سننه، والضياء المقدسي في المختارة[2].

---

(١) الموضوعات ٣: ٥٥.

(٢) اللآلي ٢: ٢٦٩، التعقبات: ٣٠/أ، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٢٧٤/ ٢٧٥ تذكرة الموضوعات: ٢٢٢.

قلت: قد أخرج أبو داود حديثه في سننه فقال: قال أبو توبة، حدثنا عبيد الله، عن عبد الكريم الجزري[1] عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة»[2].

وكذلك أخرجه النسائي فقال: أخبرنا عبد الرحمن بن عبيد الله الحلبي عن عبيد الله وهو ابن عمرو عن عبد الكريم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رفعه، أنه قال: قوم يخضبون بهذا السواد آخر الزمان، كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة[3].

وعبد الكريم في الروايتين جاء غير منسوب، ولذا ظن ابن الجوزي أنه ابن أبي المخارق وقد رد عليه العلماء هذا الظن بأن عبد الكريم الذي في الاسناد هو ابن مالك الجزري، وليس هو ابن أبي المخارق، وقد اعترض على ابن الجوزي وخطأه الحافظ الذهبي فقال في ترتيب الموضوعات بعد ذكر الحديث: ما هو ابن المخارق، والحديث صحيح أخرجه أبو داود والنسائي[4].

وكذلك الحافظ العلائي، وقال: إن البيهقي صرح بنسبة عبد الكريم في هذا الحديث بعينه في كتاب الأدب له[5] وكذلك الحافظ المنذري وصوب أنه عبد الكريم بن مالك الجزري وأشار إلى قرينة ترجح أنه الجزري فإن الراوي عنه هو عبيدالله بن عمرو الرقي، فهو مشهور بالرواية عن الجزري بل هو أحفظ من روى عنه، فإذا أطلق في روايته عن عبد الكريم انصرف إلى الجزري لا سيما أنهما جزريان من بلدة واحدة[6] وممن جزم بأن عبد الكريم هو الجزري من الحفاظ غير المنذري:

---

(١) هكذا جاء في النسخة المطبوعة، ويبدو أن كلمة الجزري من زيادات بعض المتأخرين لأن الأئمة صرحوا بأن رواية أبي داود وكذلك النسائي لم يصرحا فيها بنسبته، والله أعلم.

(٢) د. الترجل. باب ما جاء في خضاب السواد ٢: ٤٠٤.

(٣) ن. الزينة. النهي عن الخضاب بالسواد ٨: ١٣٨.

(٤) ترتيب الموضوعات: ١٤٧/أ.

(٥) انظر تنزيه الشريعة ٢: ٢٧٥.

(٦) انظر مختصر سنن أبي داود للمنذري: ١٠٧/١٠٨، الترغيب والترهيب ٣: ١١٨/١١٩.

أبو الفضل بن طاهر وأبو القاسم بن عساكر، والضياء أبو عبدالله المقدسي[1].

قلت وثمة قرينة أخرى ترجح بأنه الجزري وهي أن عبد الكريم الراوي عن سعيدبن جبير هو الجزري، ولم يذكر أحد من علماء الجرح والتعديل أن ابن أبي المخارق روى عن سعيدبن جبير[2].

وعبد الكريم الجزري ثقة مخرج له في الصحيحين وهو من أحفظ من روى عن سعيدبن جبير فيحتمل تفرده.

وقد ساعد ابن الجوزي على ترجيح ما ذهب إليه من الحكم على الحديث بالوضع أن البغوي رواه عن عبد الجبارين عاصم عن عبيدالله بسنده إلى ابن عباس موقوفا. فيكون رفعه من باب الوهم والخطأ.

قلت: لا يلزم من ثبوت وقفه أن يكون رفعه خطأ ووهما، بل يقتضي وقفه إعطاءه حكم المرفوع، لأن مثل هذا الحديث لا مجال للرأي فيه، أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر[3].

وكذلك ما ذكر من أن بعض الصحابة رضي الله عنهم عملوا بخلاف الحديث، فنقل عنهم أنهم صبغوا بالسواد.

قلت أولا: إن الاثار التي ثبت بها أنهم كانوا يصبغون بالسواد تحتاج إلى نظر فيها.

ثانيا: لعله لم يبلغهم رضي الله عنهم وعيده ﷺ في ذلك فبقوا على الحكم الأول.

ثالثا: إن عمل الصحابي المخالف للحديث يكون قرينة في الحكم على الرواية بالوضع والكذب إذا نقل العمل عن الصحابي راوي الحديث نفسه، أما عن غيره.

---

(١) انظر تهذيب ٦: ٣٧٣/٣٧٤، ٣٧٦/٣٧٧.

(٢) الأجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة وصفت بالوضع لابن حجر، مشكاة المصابيح ٣: ٣٠٩.

(٣) انظر فتح الباري ٦: ٤٩٩.

فلا تكون القرينة كافية في إثبات ذلك والله أعلم[1].

الحديث الثاني:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي. قال: حدثنا أحمدبن عليبن المثنى، حدثنا عماربن زربي، حدثنا النضربن حفصبن النضربن أنس، عن أبيه، عن جده، عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ «يا أنس، إن الناس سيمصرون أرضا ويمصرون مصرا يقال لها البصرة، فإن أنت أتيتها فسكنت فيها، فاجتنب مسجدها، وسوقها، وقبضها، وأحسبه قال: وعليك بضواحيها، فسيكون خسف، ومسخ». قال أنس: فمن ها هنا سكنت القصر.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح. قال عبدان: كان عمار يكذب[2].

قال السيوطي في التعقبات بعد إيراد كلام ابن الجوزي: قلت: له طريق آخر عن أنس، أخرجه أبو داود، وسكت عليه، فهو عنده صالح[3].

وقال في اللآلي: قلت: أخرجه أبو الشيخ في الفتن عن أبي يعلي به.

وله طريق آخر أخرجه أبو داود في سننه، عن عبداللهبن الصباح، عن عبد العزيز عن عبد الصمد العمي، عن موسى الحناط، عن موسىبن أنس، عن أنس به نحوه. ثم رأيت الحافظ صلاح الدين العلائي قال: هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وتعلق فيه بعماربن زربي، ولم ينفرد به عمار بل له سند آخر رواه أبو داود. وساقه ثم قال: عبداللهبن الصباح من شيوخ البخاري ومسلم في صحيحهما، وكذلك احتجا بشيخه العمي وبموسىبن أنس، واحتج مسلم بموسى

---

(١) وانظر الكلام على رد الأئمة على ابن الجوزي في كل من القول المسدد لابن حجر: ٤٢/٤١، الأجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووصفت بالوضع ذكرت في آخر مشكاة المصابيح ٣: ٣٠٩، فتح الباري ٦: ٤٩٩، عون المعبود ٤: ١٤٠/١٣٩، مختصر سنن أبي داود، ٦: ١٠٨/١٠٧، الترغيب والترهيب ٣: ١١٩/١١٨ حم تحقيق وتعليق على مسند الإمام احمد، لاحمد شاكر ٤: ١٥٦.

(٢) الموضوعات ٢: ٦٠.

(٣) التعقبات: ٥٣/أ.

الحناط، ووثقه النسائي، ولم يتكلم فيه، الحديث اسناده من رجال الصحاح كلهم اهـ.

ورأيت له طريقا ثالثا عن أنس عند الطبراني قال في الأوسط، حدثنا محمدبن عبد الرحمن‌بن تغلب البصري. حدثنا علي‌بن الحسين الدرهمي، حدثنا عبد الخالق أبو هاني، حدثني زياد الأبرص، عن أنس‌بن مالك، قال: كانت أم سليم تداوي الجرحى في عسكر رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، لو دعوت لابني، قال رسول الله ﷺ أنيس؟ قالت: نعم فأقعدني بين يديه ومسح على رأسي، وقال: يا أنيس: إن المسلمين يمصرون بعدي يعني أمصارا... الحديث.

ورأيت له: شاهدا عن ابن مسعود، قال أبو الشيخ في الفتن، حدثنا أحمدبن جعفر الجمال، حدثنا أحمدبن عبد الرحمن الدشتكي، حدثنا عبدالله‌بن أبي جعفر الرازي عن أبيه، عن الربيع، عن رجل قال: جاء رجل إلى ابن مسعود فقال: يا أبا عبدالله: إني أريد أن أسكن البصرة، قال: لا تسكنها، قال: لا بد لي من ذلك، قال: فإن كان لا بد، فاسكن ربيتها، ولا تسكن بسبختها، فإنه قد خسف بها مرة وسيخسف بها.

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف، حدثنا أبو معاوية، عن عاصم، عن أبي عثمان، قال: جاء رجل إلى حذيفة فقال: إني أريد الخروج إلى البصرة، قال: لا تخرج إليها؟ قال: إن لي بها قرابة، قال: لا تخرج، قال: لا بد لي من الخروج قال: إن كان لا بد لك من الخروج فانزل غدوتها، ولا تنزل سوقها[1] وينحصر تعقب السيوطي فيما يأتي:

١ـ الحديث أخرجه أبو داود بسند آخر، وسكت عليه فهو عنده صالح، بل قال الحافظ العلائي: إن رجال اسناده رجال الصحيح.

٢ـ للحديث طريق آخر من حديث أنس أخرجه الطبراني في الأوسط.

---

(١) اللآلي: ١: ٤٦٨/ ٤٦٩.

٣ـ للحديث شاهدان من حديث ابن مسعود، وحذيفة موقوفا.

أما حديث أبي داود. فقال: حدثناعبد اللهبن الصباح، حدثنا عبدالعزيزبن عبد الصمد قال: حدثنا موسى الحناط لا أعلمه إلا ذكره عن موسى بن أنس، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال «يا أنس إن الناس يمصرون أمصارا وأن مصرا منها يقال له البصرة أو البصيرة، فإن أنت مررت بها أو دخلتها فإياك وسباخها وكلاءها وسوقها، وباب أمرائها، وعليك بضواحيها، فإنه يكون بها خسف وقذف ورجف وقوم يبيتون ويصبحون قردة وخنازير»[1].

قلت رجال اسناده، كما قال الحافظ العلائي لكن في السند علة وهي قول عبد العزيزبن عبد الصمد، لا أعلم إلا ذكره، فلم يجزم باتصاله بين موسى الحناط وبين موسى بن أنس.

وأما رواية ابن الجوزي، فقد ذكر أن فيها عمارين زربي، وأن عبدان الأهوازي كذبه قال الذهبي: وقد سمع من عمارين زربي، عبدان الأهوازي وتركه، ورماه بالكذب[2] وقد كذبه غيره أيضا فقال أبو حاتم الرازي: هو كذاب متروك الحديث، وضرب على حديثه ولم يقرأه[3] وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطىء ويغرب[4] فالأئمة على تجريحه ورميه بالكذب، فحكم ابن الجوزي على الحديث بالنسبة لهذا السند لاشتماله على كذاب وهي طريقة النقاد الذين يتكلمون في العلل، ولا يلزم من الحكم على السند، الحكم على متن الحديث إذا ورد من طريق آخر خلا منه ذلك الكذاب، نعم كان ينبغي على ابن الجوزي رحمه الله أن يشير إلى الطريق الثابتة أو يذكر أن الحديث ورد من طريق آخر غير طريق الكذاب، لأن في الاشارة إزالة للبس يوهم أن الحديث موضوع بجميع طرقه، فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع سائغ كما سبقت الاشارة عند

---

(١) د. الملاحم. ذكر البصرة ٢: ٤٢٨.

(٢) ميزان ٣: ١٦٤، لسان ٤: ٢٧٣.

(٣) الجرح ١/٣: ٣٩٢، لسان ٤: ٢٧٣.

(٤) لسان ٤: ٢٧٣.

الكلام على أنواع الموضوعات أن النقاد يحكمون على الحديث بالوضع بالنسبة لسند بعينه، لا مطلقا والله أعلم.

الحديث الثالث:

قال ابن الجوزي: روى أبو معشر عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «لا تقطعوا اللحم بالسكين، فإن ذلك من صنيع الأعاجم».

قال أحمد بن حنبل: ليس بصحيح، وقد كان رسول الله ﷺ يحتز من لحم الشاة.

هذا حديث أبي معشر، واسمه نجيح بن عبد الرحمن. قال يحيى: ليس بشيء: وقد سرقه من أبي معشر يحيى بن هاشم.

فأنبأنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنبأنا ابن مسعدة، أنبأنا أبو عمرو الفارسي، حدثنا ابن عدي، حدثنا علي بن أحمد بن مروان، حدثنا عبدوس بن ابراهيم، حدثنا يحيى بن هاشم، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة قالت: «نهى رسول الله ﷺ: أن يقطع اللحم بالسكين على المائدة».

قال يحيى بن معين: يحيى بن هاشم دجال هذه الأمة. وقال أحمد لا يكتب عنه، وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن عدي. كان يضع الحديث ويسرقه. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات[1].

قال السيوطي في التعقبات: قلت: أخرجه أبو داود في سننه، وقال: ليس هو بالقوي.

والبيهقي في الشعب وقال: تفرد به أبو معشر المدني وليس بالقوي.

ثم أخرجه البيهقي من طريق آخر من حديث أم سلمة[2].

---

(١) الموضوعات ٢ : ٣٠٣.
(٢) التعقبات: ٢٨/أ/٢٨/ب. وانظر تنزيه الشريعة ٢ : ٢٤٨. تذكرة الموضوعات ١٤٥/١٤٦.

وقال في اللآلي: قلت: أخرجه أبو داود، حدثنا سعيدبن منصور، حدثنا أبو معشر.

وأخرجه البيهقي في الشعب وقال: تفرد به أبو معشر المدني. وليس بالقوي. قال -أي البيهقي- وقد روينا عن عمروبن أمية الضمري أنه رأى رسول الله ﷺ يحتز من كتف شاة في يده، فدعى إلى الصلاة، فألقاها والسكين التي كان يحتز بها، ثم قام فصلى ولم يتوضأ[1].

وقال الطبراني: حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا أحمدبن يونس، حدثنا زهير، حدثنا عبادبن كثير عن أبي عبدالله، حدثني عطاءبن يسار، عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تقطعوا الخبز بالسكين، فإن ذلك من فعل الأعاجم، ولا تقطعوا اللحم طبيخا ولا مشويا بالسكين ولكن بيدك ثم تناوله بفمك، فإنه أهنأ وأمرأ»[2].

فيتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١- أن الحديث رواه أبو داود.
٢- أن للحديث شاهدا من حديث أم سلمة رواه الطبراني.

أما أبو داود فقد أخرج الحديث من طريق سعيدبن منصور، قال: حدثنا سعيدبن منصور، حدثنا أبو معشر عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تقطعوا اللحم بالسكين...» الحديث.

قال أبو داود: وليس هو بالقوي[3]

---

(١) ثم قال، قال صفوان بن أمية: رآني رسول الله ﷺ وأنا آخذ اللحم عن العظم بيدي فقال لي: يا صفوان، قلت: لبيك، قال: قرب اللحم من فيك فإنه أهنأ وأمرأ.
قلت: الحديث أخرجه د. الأطعمة. باب في أكل اللحم ٢: ٣١٤/٣١٥ وقد أورد البيهقي الحديث الذي قبله معترضا بهما على حديث أبي معشر والله أعلم.

(٢) اللآلي ٢: ٢٢٥/٢٢٦.

(٣) د. الأطعمة. باب في أكل اللحم ٢: ٣١٤.

قلت: الظاهر من كلام أبي داود أن الحديث ليس بقوي لأن الضمير يعود عليه، ولم يوضح أبو داود السبب في ضعفه وعدم قوته. لكن النقاد أشاروا إلى سبب ضعف الحديث وهو روايته من طريق أبي معشر، واسمه نجيح السندي مولى بني هاشم، وقد أثنى عليه بعض الأئمة وقوي أمره. قال هشيم: ما رأيت مدنيا يشبهه ولا أكيس منه، وقال أبو نعيم: كان أبو معشر كيسا حافظا.

لكن أغلب النقاد وأئمة الحديث على تضعيفه وجرحه، قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن مهدي: تعرف وتنكر وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: كان صدوقا، لكنه لا يقيم الاسناد ليس بذاك، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عن أبي معشر ويضعفه ويضحك إذا ذكره وقال أحمد أيضا: عندي حديثه مضطرب، لا يقيم الاسناد، ولكن أكتب حديثه للاعتبار. وقال أبو داود كان ضعيفا، وقال صالح بن محمد لا يسوى حديثه شيئا، وقال النسائي: ضعيف وقال يحيى: ضعيف، يكتب من حديثه الرقاق، وكان رجلا أميا يتقى أن يروى من حديثه المسندات، وقال علي بن المديني: ضعيف ضعيف، وكان يحدث عن محمد بن قيس، ويحدث عن محمد بن كعب بأحاديث صالحة، وكان يحدث عن المقبري، وعن نافع بأحاديث منكرة، وقال عمرو بن علي: أبو معشر ضعيف، ما روى عن محمد بن قيس، ومحمد بن كعب: ومشايخه فهو صالح، وما روى عن المقبري، وهشام بن عروة ونافع، وابن المنكدر، ردية لا تكتب[1] ويلاحظ أن تجريح الأئمة له يتعلق بضبطه، وقد فسروا ذلك بأنه كان أميا، فكان يحفظ ما يحدث به شيوخه، وإذا روى عن غير مشايخه. وقع الغلط والنكارة في حديثه، وحديث الباب من ذلك إذ صرح عمرو بن علي أن من رواياته الرديئة حديثه عن هشام بن عروة، وقد صرح ابن عدي بأن من منكراته حديثه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وذكر الحديث[2] وقال النسائي: أبو معشر له

---

(١) انظر ترجمته وأقوال الأئمة فيه في كل من التاريخ الكبير ٤/٢: ١١٤، الجرح ٤/١: ٤٩٣، ٤٩٥، الضعفاء: ٢٧٨، الضعفاء للنسائي: ٣٠٥، تاريخ بغداد ١٣: ٤٢٧/٤٣١، ميزان ٤: ٢٤٦/٢٤٨، تهذيب ١٠: ٤١٩/ ٤٢٢.

(٢) انظر ميزان ٤: ٢٤٧.

أحاديث مناكير منها هذا، ومنها عن أبي هريرة ما بين المشرق والمغرب قبلة[1]، فتفرده بالرواية مع ضعفه زيادة على تصريح النقاد بنكارة حديثه عن هشام بن عروة، كاف في الحكم على حديثه بالرد، كيف وقد خالف في روايته من هو أقوى منه، كما أشار إلى ذلك البيهقي في إيراده حديث عمرو بن أمية الضمري، إذا جاء في حديثه أنه رأى رسول الله ﷺ يحتز من كتف شاة في يده، فدعى إلى الصلاة. فألقاها والسكين الذي كان يحتز بها، ثم قام وصلى ولم يتوضأ.

قلت: والحديث أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، فأخرجه في الوضوء[2] وفي الأذان[3] وفي الجهاد[4] وفي الأطعمة وترجم له بقوله: باب قطع اللحم بالسكين، وذكره في مواضع أخرى في الأطعمة[5] ورواه مسلم أيضا في الحيض[6] ورواه الترمذي[7] والدارمي[8] وأحمد[9]، وهذه قرينة أخرى تضم إلى القرائن السابقة، وهي ضعف الراوي وتفرده، وإنكار الأئمة عليه في روايته عن هشام بن عروة.

وهناك قرينة أخرى لا تقل قوة عن القرينة السابقة، وهي أن الطرق التي روى بها هذا الحديث كلها ساقطة لا تقوم بها حجة. فقد جاء لهذا الحديث متابعة تامة من رواية يحيى بن هشام، حدثنا هشام بن عروة ـ به ـ أخرجها ابن عدي، وأوردها ابن الجوزي في الموضوعات، ونقل عن بعض الأئمة تكذيب يحيى هذا، كما أوردته والأئمة متفقون على طرح حديثه وكذبه، بل قد صرح ابن الجوزي بأن يحيى سرق

---

(١) عون المعبود ١ : ٢٥٣.

(٢) خ. الوضوء. باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق ١ : ٦٣.

(٣) خ. الأذان. باب آذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ١ : ١٧٢.

(٤) خ جهاد. باب ما يذكر في السكين ٤ : ٥١.

(٥) خ. الأطعمة. باب قطع اللحم بالسكين ٧ : ٩٦ وأورده أيضا في باب شاة مسموطة والكتف والجنب ٧ : ٩٨، وفي باب إذا حضر العشاء فلا يعجل في عشائه ٧ : ١٠٧.

(٦) م. الحيض. باب نسخ الوضوء مما مست النار حديث رقم ٣٥٥، ١ : ٢٧٤.

(٧) ت الأطعمة باب ما جاء عن النبي ﷺ في الرخصة في قطع اللحم بالسكين حديث ١٨٣٦.

(٨) دي. الوضوء. باب الرخصة في ترك الوضوء مما مست النار ١ : ١٨٥.

(٩) حم ١ : ١٦٥، ٤ : ١٣٩، ١٧٩، ٥ : ٢٨٨.

هذا الحديث من أبي معشر. فعرف بذلك أن مخرجهما واحد. فلا عبرة بمتابعته.

وأما حديث أم سلمة، فقد أخرجه الطبراني كما ذكر ذلك السيوطي في اللآلي. وفيه عبادبن كثير الثقفي، وهو ممن رمي بالكذب، ووصم بوضع الحديث.

وقد روى حديثه عن أبي عبد الله وهو المصري مولى اسماعيل بن عبيد قال الذهبي لا يعرف أي مجهول وهكذا فالشاهد لا يصلح للاعتبار أو المتابعة لما فيه من العلل القادحة.

فمجمل القول: إن الحديث احتفت به من القرائن ما تسوغ الحكم عليه بالوضع، كما ذهب إلى ذلك ابن الجوزي، وأما أبو داود فيرى أن الحديث ضعيف ولذا نبه عليه بقوله «ليس بقوي والله أعلم».

الحديث الرابع:

روى بن الجوزي بسنده إلى العقيلي، حدثنا عبد اللهبن أبي ميسرة، حدثنا موسى بن اسماعيل، حدثنا بكاربن عبد العزيزبن أبي بكرة. حدثتني عمتي كبشة أن أبا بكرة، كان ينهى عن الحجامة يوم الثلاثاء ويزعم أن رسول الله ﷺ قال: «إنه يوم الدم، ويقول: فيه ساعة لا يرقأ فيها الدم».

قال ابن الجوزي، قال يحيى: بكار ليس بشيء، قال العقيلي: لا يتابع بكار على هذا الحديث[1].

قال السيوطي: أخرجه أبو داود في سننه، عن موسى بن اسماعيل وسكت عليه، فهو عنده صالح.

وأخرجه البيهقي في سننه من طريق أبي داود.

وبكار استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في الأدب المفرد. وقال ابن معين: صالح.

قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه.

---

(١) موضوعات ٣: ٢١٣/ ٢١٤.

وللحديث شاهد، قال الطبراني: حدثنا الحسين بن اسحاق التستري حدثنا العباس بن الفضل، حدثنا الوليد بن سلمة الأزدي، عن مسلمة بن علي الخشني عن عمير بن هانىء عن ابن عمر قال، قال رسول الله ﷺ «نزلت سورة الحديد يوم الثلاثاء، وخلق الله الحديد يوم الثلاثاء وقتل ابن آدم أخاه يوم الثلاثاء، ونهى رسول الله ﷺ عن الحجامة يوم الثلاثاء»[1].

وزاد في التعقبات: والحديث أخرجه أبو داود في سننه وسكت عليه فهو عنده صالح، ولم ينفرد به بكار بل تابعه عبدالله بن القاسم عن أبيه[2] عن أبي بكرة، أخرجه البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم في تفسيره[3].

ويتلخص تعقبه فيما يأتي:

١- الحديث أخرجه أبو داود، وسكت عليه فهو عنده صالح، كما هي قاعدته.

٢ - أن بكار بن عبد العزيز أبو بكرة - يحتمل تفرده، لأن بعض أئمة النقد قووا أمره - فقال فيه ابن معين صالح، وقد استشهد به البخاري في صحيحه وروى له في الأدب المفرد. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. ومن قيل فيه هذا يحتمل تفرده، ولا يقتضي تفرده إلحاق حديثه بالموضوعات.

٣- أن بكار بن عبد العزيز قد توبع في حديثه تابعه فيه عبد الله بن القاسم أخرج حديثه البخاري في تاريخه.

٤- أن للحديث شاهدا من حديث ابن عمر أخرجه الطبراني.

قلت: أما أبو داود فأخرج الحديث في سننه قال: حدثنا موسى بن اسماعيل، أخبرني أبو بكرة بكار بن عبد العزيز، أخبرتني عمتي كبشة بنت أبي بكرة، وقال غير

---

(١) اللآلي ٢: ٤١٢.

(٢) هكذا في التعقبات، وهو خطأ، والصواب عبد الله بن القاسم عن ابنة أبي بكرة، كما في التاريخ الكبير للبخاري ٨/ ٣: ١٧٤، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٥٩.

(٣) التعقبات ١٦/ ب، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٥٩، عون المعبود ١١: ٣٤٢.

موسى: كيِّسة بنت أبي بكر. أن أباها كان ينهي أهله عن الحجامة يوم الثلاثاء، ويزعم عن رسول الله ﷺ أن يوم الثلاثاء يوم الدم وفيه ساعة لا يرقأ[1].

فالحديث مداره على بكار، وقد تابعه عليه عبد الله بن القاسم، أخرج حديثه البخاري في التاريخ قال في ترجمة عبدالله بن حفص الطائي: سمع عبدالله بن القاسم، سمع ابن أبي بكرة[2] كان أبو بكرة ينهى عن الحجامة يوم الثلاثاء[3] وقال في ترجمة عبد الله بن القاسم أبو عبيدة. وقال محمد بن عقبة حدثنا عبدالله بن حفص الكناني، سمع عبدالله بن القاسم، سمع ابنة أبي بكرة أن أبا بكرة نهى عن الحجامة يوم الثلاثاء ويقول: لا تهيجوا الدم يوم توبيغه[4].

ويلاحظ أن رواية البخاري موقوفة على أبي بكرة، وعبدالله بن القاسم لم يرفعها إلى رسول الله ﷺ، في حين أن رواية أبي داود التي من طريق بكار مرفوعة.

وعبد الله بن القاسم أبو عبيدة ترجم له البخاري، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وذكره ابن أبي حاتم فقال: أنا عبد الله بن محمد بن حنبل فيما كتب إلي قال: قلت ليحيى بن معين: شيخ حدث عنه معتمر يقال له أبو عبيدة عن صالح الدهان عن جابر بن زيد، من أبو عبيدة هذا. قال: رجل يقال له عبدالله بن القاسم، ليس به بأس[5] وقال ابن حجر: عبد الله بن القاسم أبو عبيدة، روى عنه المعتمر بن سليمان، قال ابن المديني: مجهول نقلته من خط ابن عبد الهادي[6].

قلت أما جهالة عينه فمرفوعة برواية معتمر بن سليمان، وعبد الله بن حفص الطائي عنه. ثم أن توثيق ابن معين له يرفع عنه مطلق الجهالة. فالرجل محتج به.

وأما رواية أبي داود، فمدارها علـى بكار بن عبد العزيز، وقد اختلف فيه

---

(١) د. الطب، باب الحجامة ٢: ٣٣٢.
(٢) هكذا في تاريخ البخاري وهو خطأ والصواب ابنة أبي بكرة.
(٣) التاريخ الكبير ١/٣: ٧٦.
(٤) التاريخ الكبير ١/٣: ١٧٤.
(٥) الجرح ٢/٢: ١٤١.
(٦) لسان ٣: ٣٢٦.

النقل عن ابن معين فروى الدوري عنه قال: ليس حديثه بشيء، وروى اسحاق بن منصور عنه قال: صالح[1] وكذلك البزار، فقال مرة: ليس به بأس، وقال مرة: ضعيف. وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم وقال: ضعيف. وأورده ابن عدي في كامله وقال: أرجو أنه لا بأس به وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه في ترك الحجامة يوم الثلاثاء الذي فيه ساعة لا يرفأ فيها الدم، وقال: ليس في الحجامة شيء يثبت لا في الاختيار ولا في الكراهة، وذكره ابن حبان في الثقات[2]

ويمكن الجمع بين قولي يحيى: بأن بكاراً صالح في ذاته، أما من حيث الرواية فحديثه ليس بشيء ولا منافاة بين كلامي البزار، لأنهما متقاربان في الاصطلاح.

وأما كلام ابن عدي فقد بين المعلمي رحمه الله مراده منه، إذ يقصد بذلك «أنه لا يتعمد الكذب» وهو لا يدفع وقوعه في الخطأ، وبهذا يظهر أن بكارا ضعيف في الرواية، إلا أن ضعفه محتمل يتقوى حديثه إذا توبع، أما إذا تفرد فيتوقف في حديثه، وإذا خالف من هو أوثق منه كان الخطأ منه، ولذا قال ابن عدي: يكتب حديثه، بمعنى أن يؤخذ حديثه في المتابعات إذا وافق غيره أما إذا خالف من هو أوثق منه فيكون الخطأ منه، وهو ما وقع في حديثه هذا حيث رفعه الى النبي ﷺ، وخالفه عبدالله بن القاسم، وهو أوثق من بكار، فرواه موقوفا على أبي بكرة. وهو أشبه.

والذي يظهر لي والله أعلم أنه لهذه العلة أورده العقيلي في الضعفاء، واتهم به بكارا وقال كلامه السابق فيه، وتبعه على ذلك ابن الجوزي، لكنهما لم يكشفا عن العلة الحقيقية، وهي خطأ بكار في رفعه الحديث، وصوابه أنه موقوف، بل اكتفوا بجرحه، وحكاية قول من ضعفه، ورفع الموقوف سواء كان عمدا أو خطأ يلحقه بالموضوعات لوجود تفريط في تحمله أو أدائه، لكنه يستوجب الوعيد في حالة التعمد

---

(١) الجرح ١/١: ٤٠٨، تهذيب ١: ٤٧٨.
(٢) تهذيب ١: ٤٧٨/ ٤٧٩.

دون الخطأ، فحكم ابن الجوزي على الحديث بأنه موضوع، موافق لقواعد المحدثين في إلحاقهم بالموضوعات ما رفع خطأ إلى النبيﷺ مما هو موقوف على الصحابة أو من دونهم.

وأما استشهاد البخاري ببكار في صحيحه وروايته له في كتاب الأدب المفرد فذلك فيما وافق فيه غيره ورواه على الجادة ولم يخطىء فيه، لأنه لم يصدر عنه ما يطعن في عدالته ويستوجب رد حديثه. أما أن يسوغ استشهاد البخاري له قبول كل رواياته حتى ما ترجح فيها خطؤه، فلا يقول بذلك أحد.

وأما حديث ابن عمر الذي ساقه شاهدا، فقد أخرجه الطبراني وساق السيوطي أسناده، وقد أورده الهيثمي وتعقبه بقوله: فيه مسلمةبن علي الخشني وهو ضعيف[1].

قلت: ضعفه بلغ درجة الترك والتهمة، وأئمة الجرح والتعديل يكادون يتفقون على ذلك[2].

وكذلك الراوي عنه ـ وهو الوليد بن سلمة الأزدي ـ فهو متروك رماه دحيم وغيره بالكذب ووضع الحديث[3].

وكذلك تلميذ الوليدبن سلمة، وهو العباس بن الفضل مجمع على ضعفه وترك حديثه[4].

فوجود هذه الظلمة في سنده تنزل به عن درجة الاعتبار، فلا يصلح أن يكون شاهدا.

---

(١) مجمع الزوائد ٥: ٩٣.
(٢) انظر ترجمته في ميزان ٤: ١٠٩/١١٢، تهذيب ١٠: ١٤٦/١٤٧.
(٣) انظر ترجمته في ميزان ٤: ٣٣٩، لسان ٦: ٢٢٢.
(٤) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٣٨٥، تهذيب ٥: ١٢٦/١٢٧.

رابعا: الأحاديث الواردة في جامع الترمذي:

الحديث الأول:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال: حدثنا علي بن أحمد بن بسطام، حدثنا هدبة، حدثنا حماد بن سلمة قال: حدثنا ثابت البناني عن أنس «أن النبي ﷺ قرأ، فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا قال: أخرج خنصره على إبهامه فساخ الجبل فقال حميد لثابت: تحدث بمثل هذا؟ قال: فضرب بيده في صدري وقال: يقوله أنس، ويقوله رسول الله ﷺ أكتمه أنا».

قال ابن الجوزي: وهذا حديث لا يثبت.

قال ابن عدي: كان ابن أبي العوجاء ربيب حماد بن سلمة فكان يدس في كتبه هذه الأحاديث[1].

قال السيوطي: هذا الحديث صحيح، رواه خلق عن حماد. وأخرجه الأئمة من طرق عنه، وصححوه فأخرجه أحمد في مسنده من طريق معاذ بن معاذ العنبري عن حماد[2] ومن طريق روح عنه[3].

وأخرجه الترمذي من طريق سليمان بن حرب عن حماد وقال: حسن صحيح غريب[4].

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة من طريق أسد بن موسى وحجاج بن المنهال كلاهما عن حماد[5].

وأخرجه ابن مردويه في التفسير من طريق مسلم بن ابراهيم عن حماد.

وأخرجه الحاكم في المستدرك من طريق بن عفان بن مسلم، وسليمان بن

---

(١) الموضوعات ١: ١٢٢.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢: ٢٤٤. نقلا عن حم. وانظر السنة لابن أبي عاصم: ٤١/أ.

(٣) حم ٣: ٢٠٩.

(٤) ت. التفسير، باب ومن سورة الأعراف حديث رقم ٣٠٧٤.

(٥) السنة. باب في ذكر تجلي ربنا عز وجل للجبل عند كلامه موسى عليه السلام: ٤٠/ب/ ٤١/أ.

حرب كلاهما عن حماد.

وأخرجه البيهقي في كتاب الرؤية من طريق سليمان بن حرب، ومن طريق محمد بن كثير عن حماد[1].

وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة وصححه وقد ذكر الزركشي في تخريج الرافعي أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان.

وقال ابن طاهر المقدسي في تذكرة الحفاظ: أورد ابن عدي هذا الحديث في ترجمة حماد بن سلمة[2]، ولعله أشار إلى تفرده به، وحماد إمام ثقة.

وقال البيهقي بعد تخريجه: وقد روى عن ابن عباس موقوفا.

ثم أخرج من طريق عمرو بن طلحة عن أسباط عن السدي، عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى «فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا» قال: تجلى منه مثل طرف الخنصر، فجعل الجبل دكا[3].

وأخرجه الحاكم وصححه، والطبراني في السنة من طريق عمر بن محمد العنقزي عن أسباط[4].

ثم وجدت لحماد بن سلمة متابعا عن ثابت عن أنس به.

---

(١) المستدرك ٢: ٣٢٠/ ٣٢١، وقد أقره الذهبي في التلخيص على ان الحديث صحيح على شرط مسلم.

(٢) الكامل: ٢٣٤/أ.

(٣) قلت: أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره قال: حدثنا موسى قال حدثنا عمرو قال حدثنا أسباط قال: زعم السدي عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: تجلى منه مثل الخنصر، فجعل الجبل دكا، وخر موسى صعقا، فلم يزل صعقا ما شاء الله. اهـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٩: ٥٣، وانظر تفسير ابن كثير ٢: ٢٤٤.

(٤) أورده ابن جرير في تفسيره أيضا قال: حدثني الحسين بن محمد بن عمرو العنقزي قال: حدثني أبي قال حدثنا أسباط عن السدي عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا﴾ قال: ما تجلى منه إلا قدر الخنصر، جعله دكا، قال: ترابا، وخر موسى صعقا، قال: مغشيا عليه. اهـ ٩: ٥٢/٥٣، ومن طريقه أخرجه ابن أبي عاصم في السنة بأطول من حديث ابن جرير، قال: حدثنا حسين بن الأسود حدثنا عمرو بن محمد العنقزي به اهـ ٤١/أ.

أخرجه ابن مردويه أيضا من طريق شعيب‌بن عبد الحميد الطحان عن قرة‌بن عيسى عن الأعمش عن رجل عن أنس به[1].

وورد أيضا من حديث ابن عمر، أخرجه ابن مردويه من طريق المسيب‌بن شريك عن ابن البيلماني من أبيه عن ابن عمر مرفوعا به[2].

وزاد في التعقبات: وقد تابع حماد عن ثابت شعبة، أخرجه ابن منده في كتاب الرد على الجهمية وقال: إنه من حديث شعبة غريب[3].

وأخرجه أيضا من طريق شعبة عن عبادة عن أنس.

وأخرجه ابن جرير في تفسيره من طريق الأعمش عن رجل عن أنس مرفوعا[4].

وأخرجه ابن جرير والبيهقي في كتاب الرؤية بسند صحيح عن ابن عباس موقوفا[5].

وأخرجه ابن مردويه من طريق ابن البيلماني عن أبيه عن ابن عمرو موقوفا.

وأورد الديلمي في مسند الفردوس حديث أنس ثم قال عقبة: وفي الباب عن عمر‌بن الخطاب[6].

أما الترمذي فقد أورده في جامعه قال: حدثنا عبدالله‌بن عبد الرحمن حدثنا سليمان‌بن حرب حدثنا حماد‌بن سلمة عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية «فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا» قال حماد: هكذا وأمسك سليمان بطرق إبهامه على

---

(١) أخرجه ابن جرير قال: حدثنا أحمد‌بن سهيل الواسطي قال حدثنا قرة‌بن عيسى قال حدثنا الأعمش عن رجل عن أنس عن النبي ﷺ.

(٢) قال ابن كثير: وأسنده ابن مردويه من طريق ابن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا ولا يصح اهـ ٢ : ٢٤٤ .

(٣) قال ابن كثير. وقد رواه عن داود بن المحبر عن شعبة عن ثابت عن أنس موقوف، وهذا ليس بشيء، لأن داود‌بن المحبر كذاب. رواه الحافظان أبو القاسم الطبراني وأبو بكر‌بن مردويه. اهـ ٢ : ٢٤٤.

(٤) جامع البيان ٩ : ٥٣ .

(٥) جامع البيان ٩: ٥٢/٥٣.

(٦) التعقبات: ٢/أ/٢/ب.

أنملة أصبعه اليمنى قال فساخ الجبل، وخر موسى صعقا.

هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث حمادبن سلمة[1].

قلت: الحديث مداره على حمادبن سلمة، وقد تفرد به، ورواه عنه جماعة كما صرح بذلك السيوطي وأورد رواياتهم وحمادبن سلمة إمام ثقة، الأغلب على توثيقه وصحة حديثه، إلا أن البخاري رحمه الله كان يتحاماه، فلم يخرج حديثه في صحيحه، وإنما ستشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة[2]، وكان قد كبر فساء حفظه[3] وقد لخص الذهبي الكلام فيه فقال: كان ثقة له أوهام[4] فيحتمل تفرده، ولا يتوقف في حديثه إلا إذا خالف فيحمل ذلك على وهمه، ولا يعلم له مخالف في هذه الرواية.

وقد روى حديثه عن ثابت عن أنس، وتعتبر روايته عن ثابت من أصح حديثه لأنه كان من أثبت الناس في ثابت. وقد صرح بعض الأئمة بذلك. قال أحمد حمادبن سلمة أثبت من معمر.

وقال ابن معين: من خالف حمادبن سلمة في ثابت فالقول قول حماد، وقال ابن المديني: لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حمادبن سلمة[5].

ولذا صحح بعض الأئمة هذا الحديث. وأخرجوه في كتبهم كما بين ذلك السيوطي في تعقباته.

وقد أعل ابن الجوزي الرواية بأن ابن أبي العرجاء ـ ربيب حمادبن سلمة دسها في كتابه وأنها ليست من حديثه، بل لقنها ـ وإدخال الحديث وتلقينه نوع من أنواع الوضع. فالرواية موضوعة، وقد نقل هذا عن ابن عدي، فإبن عدي قد ترجم في كامله لحمادبن سلمة، وساق حديثه ثم قال: حدثنا ابن حماد حدثنا أبو عبدالله محمدبن شجاع الثلجي، أخبرني ابراهيمبن عبد الرحمنبن مهدي قال: كان حمادبن

---

(١) ت ٥: ٢٦٥.
(٢) تهذيب ٣: ١٤.
(٣) تهذيب ٣: ١٤.
(٤) ميزان ١: ٥٩٠
(٥) تهذيب ٣: ١٢.

سلمة لا يعرف بهذه الأحاديث حتى خرج خرجة إلى عبادان فجاء وهو يرويها فلا أحسب إلا شيطانا خرج إليه في البحر فألقاها إليه، قال أبو عبدالله: فسمعت عبادبن صهيب يقول: إن حمادبن سلمة كان لا يحفظ، فكانوا يقولون: إنها دست في كتبه، وقد قيل وإن ابن أبي العرجاء كان ربيبه فكان يدس في كتبه هذه الأحاديث. قال الشيخ -أي ابن عدي- أبو عبد الله بن الثلجي: كذاب، وكان يضع الحديث، ويدس في كتب الحديث أحاديث كفريات، فهذه الأحاديث من تدسيسه[1].

قلت: اعتمد ابن الجوزي كلام ابن الثلجي عن عبادبن صهيب في حديث حمادبن سلمة، وعده مما دس ابن أبي العرجاء في حديث حماد ولذا أدرجه في موضوعاته.

لكن ابن عدي نقض هذه الرواية بتصريحه بكذب الثلجي وأنه دس هذه الرواية على حماد، لكن ابن الجوزي رحمه الله، أسند قول عبادبن صهيب لابن عدي على أنه من كلامه ولم يشر إلى تكذيب ابن عدي له، وهذا الفعل يعد من هناته رحمه الله وكان الأجدر به أن ينقل الكلام كله أو يغفله جميعه.

وقد أنكر الحفاظ على ابن الثلجي قوله: قال الذهبي بعد أن حكى كلامه: ابن الثلجي ليس بمصدق على حماد وأمثاله وقد اتهم، نسأل الله السلامة[2].

وقال ابن حجر بعدحكايته كلام ابن الثلجي والذهبي. قلت: وعباد أيضا ليس بشيء وقد قال أبو داود: لم يكن لحمادبن سلمة كتاب غير كتاب قيس بن سعد -يعني- كان يحفظ علمه، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: ضاع كتاب حماد عن قيس بن سعد وكان يحدثهم من حفظه[3].

قلت: مراد ابن حجر بهذا، إبطال قول من زعم أن ابن أبي العرجاء كان يدس لحماد في كتبه، وأنه لم يكن له كتب.

(١) الكامل: ٢٣٤/١أ.
(٢) ميزان ١: ٥٩١.
(٣) تهذيب ٣: ١٥.

والذي يظهر لي والله أعلم آن ابن عدي: إنما أورده في كامله ليدحض كذب ابن الثلجي، وقد تبعه الذهبي، فذكره في الميزان كعادته ولذا لم يقتصرا على ذكره، بل تعقباه بما يرد كلامه.

وقد شنع بعض الأئمة على من تكلم في حماد، فقال ابن المديني: من تكلم في حمادبن سلمة فاتهموه في الدين[1] وقال آخر: إذا رأيت الرجل يقع في حماد فاتهمه على الاسلام[2].

فمن هذا يظهر أن تفرد حمادبن سلمة في هذا الحديث لا يؤثر في صحته لثقته أولا، ولتثبته في حديث ثابت، مما يستبعد معه وجود الوهم أو الخطأ.

وابن الجوزي عندما حكم على الحديث بالوضع، إنما كان معتمده أمرا لا أساس له من الصحة فكانت نتيجة حكمه نتيجة خاطئة والله أعلم.

الحديث الثاني:

روى ابن الجوزي بسنده إلى الطبراني: حدثنا الحسينبن اسحاق التستري حدثنا هشامبن عمار، حدثنا محمدبن ابراهيم القرشي، حدثنا أبو صالح، عن عكرمة عن ابن عباس قال، قال علي عليه السلام، يا رسول الله: إن القرآن يتفلت من صدري.. الحديث.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، ومحمدبن ابراهيم مجروح، وأبو صالح لا نعلمه إلا أسحاقبن نجيح وهو متروك.

ـ طريق آخر ـ رواه بسنده إلى الدارقطني، حدثنا محمدبن الحسنبن محمد المقري، حدثنا الفضلبن محمد العطار، حدثنا هشامبن عمار، حدثنا الوليدبن مسلم، عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أنه بينما هو جالس عند رسول الله ﷺ إذ جاء عليبن أبي طالب... الحديث، قال، ابن الجوزي، قال الدارقطني تفرد به هشام عن الوليد.

---

(١) تهذيب ٣: ١٥.
(٢) ميزان ١: ٥٩١.

قال المصنف، قلت: أما الوليد فقال علماء النقل: كلا يروي عن الأوزاعي أحاديث هي عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع، والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عنهم، وبعد هذا فأنا لا أتهم به إلا النقاش شيخ الدارقطني قال طلحةبن محمدبن جعفر: كان النقاش كذابا، وقال البرقاني: كل حديثه منكر، وقال الخطيب: أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة[1].

ويتلخص كلام ابن الجوزي على الروايتين فيما يلي:

أ- أما الرواية الأولى ففي اسنادها محمدبن ابراهيم القرشي، وهو مجروح وقد اتهمه الذهبي بوضع هذا الحديث[2].

وفيه أيضا: أبو صالح وهو اسحاقبن نجيح الملطي، وهو مجمع على كذبه وأنه يضع الحديث صراحة[3].

وأما الرواية الثانية، ففيها النقاش وهو كذاب.

وكذلك فيها الوليدبن مسلم وهو مدلس يعاني تدليس التسوية، فيحتمل أنه سوى الاسناد وأسقط منه الآفة. لأنه كثيرا ما يصنع ذلك وخاصة في روايته عن الأوزاعي.

قال السيوطي في اللآلي بعد إيراد الحديث: قلت: قال الحافظ ابن حجر: هذا الكلام تهافت والنقاش بريء من عهدته، فإن الترمذي أخرجه في جامعه من طريق الوليد به. اهـ.

وأخرجه الحاكم أيضا حدثنا أبو النصر الفقيه، وأبو الحسن أحمدبن محمدبن سلمة قالا حدثنا عثمانبن سعيد، حدثنا أبو أيوب سليمانبن عبد الرحمن الدمشقي، حدثنا الوليدبن مسلم، حدثنا ابن جريج عن عطاء وعكرمة عن ابن

(١) الموضوعات ٢: ١٣٨/ ١٤٠.

(٢) ميزان ٣: ٤٤٦.

(٣) انظر الكلام عليه في الميزان ١: ٢٠٠/ ٢٠٢.

عباس به. وقال: صحيح على شرط الشيخين[1].

وقال في التعقبات بعد ذكر الحديث وتعليق ابن الجوزي مختصرا: قلت: قال الحافظ ابن حجر هذا الكلام كله تهافت، والنقاش برىء من عهدته وأن الحديث اخرجه الترمذي وحسّنه والحاكم وصحّحه، والبيهقي، من طريق ليس فيها النقاش ولا أبو صالح ولا محمدبن ابراهيم[2].

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

إن النقاش لم ينفرد برواية الحديث بل أخرجه الترمذي، والحاكم من غير طريقه فبرىء من تهمته.

قلت: فحوى كلام السيوطي أنه أقر ابن الجوزي على الحكم بالوضع على الرواية الأولى- أعني رواية الطبراني- لاشتمالها على متهمين بالوضع.

أما الرواية الثانية فينحصر النزاع في النقاش، فقد اتهمه ابن الجوزي، وبرأه السيوطي تبعا لابن حجر العسقلاني، حيث أشار إلى رواية الترمذي والحاكم وخلوهما من النقاش ولا شك أنه برىء من التهمة في هذا الحديث.

أما العلة الأخرى وهي تدليس الوليدبن مسلم فلم يعرج عليها السيوطي وقد حاول الذهبي دفع تهمة تدليس الوليدبن مسلم بتصريح الوليد بالسماع من ابن جريج حيث قال في تلخيص المستدرك: هذا حديث منكر شاذ، أخاف أن يكون موضوعا، وقد حيرني والله جودة سنده فإن الحاكم قال فيه: حدثنا أبو النصر. . . . حدثنا أبو أيوب سليمانبن عبد الرحمن الدمشقي، حدثنا الوليدبن مسلم فذكره مصرحا بقوله: حدثنا ابن جريج[3].

قلت تصريح الوليدبن مسلم بالسماع من ابن جريج لا يدفع تهمة التدليس،

---

(١) اللآلي ٢: ٦٧.
(٢) التعقبات: ١٣/ب.
(٣) تلخيص المستدرك ١: ٣١٧، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ١١٢.

وخاصة تدليس التسوية لأن هذا النوع من التدليس لا يكون إلا بإسقاط من فوق الشيخ وذكر عبارة توهم بالسماع كالعنعنة، كما هو الحال في هذا السند، حيث أن ابن جريج لم يصرح بالسماع ممن فوقه.

والأئمة مع انتقادهم لابن الجوزي على حكمه على الحديث بالوضع إلا أنهم يوافقونه في أن الحديث متنه شاذ منكر. قال المنذري: طرق أسانيد هذا الحديث جيدة ومتنه غريب جدا[1]. وقال الشوكاني بعد ذكر كلام الحاكم: ولم تركن النفس إلى مثل هذا من الحاكم، فالحديث يقصر عن الحسن فضلا عن الصحة، وفي ألفاظه نكارة[2] وقد سبق قول الحافظ الذهبي في تلخيص المستدرك وقال في ترجمة سليمان بن عبد الرحمن بعد أن قوى من شأنه وقال: لو لم يذكره العقيلي في الضعفاء لما ذكرته فإنه ثقة مطلقا.. الخ. قال وخرج له الترمذي عن الوليد حدثنا ابن جريج عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس... الحديث، وهو مع نظافة سنده حديث منكر جدا في نفسي منه شيء فالله أعلم فلعل سليمان شبه له وأدخل عليه، كما قال فيه أبو حاتم: لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم[3].

وقد حاول بعضهم الكشف عن علة هذا الحديث وهي مجملة في أمرين:

أـ إن الخطأ إنما حصل من الراوي عن الوليد بن مسلم وهو سليمان بن عبدالرحمن إذ وهم فركب هذا الحديث بأن أدخل حديثا في حديث فقد قال يعقوب بن سفيان: كان صحيح الحديث إلا أنه كان يحول، فإن وقع فيه شيء فمن النقل[4] قال المعلمي معقبا: يعني أن أصول كتبه كانت صحيحة، ولكنه كان ينتقي منها أحاديث يكتبها في أجزاء ثم يحدث عن تلك الأجزاء، فقد يقع له خطأ عند التحويل، فيقع بعض الأحاديث في الجزء خطأ فيحدث به، وأحسب بلية هذا الخبر من ذاك، كأنه كان في أصل سليمان خبر آخر فيه، حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا ابن

---

(١) تنزيه الشريعة ٢: ١١٢.
(٢) الفوائد المجموعة: ٤٢.
(٣) ميزان ٢:٢١٣/ ٢١٤.
(٤) تهذيب ٤: ٢٠٨.

جريج، وعنده هذا الخبر بسند آخر إلى ابن جريج فانتقل بصره عند النقل من سند الخبر الأول إلى سند الثاني، فتركب هذا الخبر على ذاك السند[1].

ب- إن الحديث وقع فيه تدليس تسوية من الوليد بن مسلم حيث أسقط رجلا بين ابن جريج وبين عكرمة وهذا الرجل هو آفة الحديث وإلى هذا ذهب الحافظ ابن حجر قال في اللسان: لعل الوليدبن مسلم دلسه على ابن جريج فقد ذكر ابن أبي حاتم في ترجمة محمدبن ابراهيم القرشي أنه روى عنه الوليدبن مسلم وهشام بن عمار[2].

قلت وكلا الاحتمالين ممكن إلا أنهما يفتقران إلى دليل أو قرينة ترجحهما، ولذا فلا يمكن القطع، بل الظن بأن هذا الحديث موضوع لهذه الاحتمالات وإن كان محكوما عليه بالنكارة لغرابة لفظه والله أعلم.

وخلاصة القول: إن ابن الجوزي إنما حكم بالوضع على الرواية الأولى، أما الرواية التي أوردها الترمذي فلم يوردها في موضوعاته كما في النسخة التي بين أيدينا وترتيب الموضوعات للذهبي. ولو سلمنا جدلا، أنه ضمنها موضوعاته فدليله في الحكم على الرواية بالوضع يقصر عن ذلك والله أعلم.

الحديث الثالث:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان، حدثنا أسحاق بن ابراهيم بن اسماعيل، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا كثير أبو هاشم الأيلي قال، سمعت انس بن مالك يقول: إن أم سليم قالت: يا رسول الله، ما من الأنصار رجل أو إمرأة إلا وقد أتحفك بشيء غيري، وليس لي إلا ولدي هذا، وأحب أن تقبله مني يخدمك فقبلني رسول الله ﷺ، وأقعدني بين يديه، ومسح يده على رأسي وبرك علي وقال لي، يا بني: احفظ سري تكن مؤمنا، يا بني: إن استطعت أن تكون أبدا على وضوء فكن، فإن ملك الموت إذا قبض روح العبد وهو على وضوء كتب له شهادة، يابني إن استطعت

---

(١) هامش الفوائد المجموعة: ٤٣.

(٢) انظر تنزيه الشريعة ٢: ١١٢ نقلا عن اللسان.

أن تكون أبدا تصلي فصلي، فإن الملائكة يصلون عليك ما دمت تصلي، يا بني إذا خرجت من رحلك فلا يقعن بصرك على أحد من أهل قبلتك إلا سلمت عليهم، فإنك ترجع إلى منزلك وقد ازددت في حسناتك، يا بني: إذا ما دخلت رحلك فسلم على أهل بيتك تكون بركة عليك، وعلى أهل بيتك، يا بني إن أطعتني فلا يكون شيء أحب إليك من الموت، يا بني: إذا خرجت إلى الصلاة فاستقبل القبلة وارفع يديك، وأقم صلبك حتى يسكن كل عظم مكانه، وإذا سجدت فضع عقبك تحت إليتك، واذكر ما بدا لك، وأقم صلبك فإن الله عز وجل لا ينظر إلى من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان: أبو هاشم الأيلي: كان يضع الحديث على أنس لا يحل كتب حديثه إلا اعتبارا.

وقد روى لنا من طريق آخر ثم ساق سنده إلى أبي الحسن علي بن محمد المصري حدثنا بشر بن إبراهيم أبو عمرو حدثنا عباد بن كثير، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن سعيد بن المسيب عن أنس بن مالك قال: قدم النبي ﷺ المدينة وأنا ابن عشر سنين، فأتته أمي فقالت: يا رسول الله إنه ليس من أهل المدينة أحد إلا وقد أتحفك بتحفة غيري. وإني لم أجد ما أتحفك به، إلا ابني هذا يخدمك، قال: فخدمت النبي ﷺ عشر سنين فما سبني سبة قط، ولا ضربني ضربة، ولا انتهرني قط، وقال لي: يا بني أكتم سري، فإنه كانت أمي تسألني عن سر رسول الله ﷺ فما أخبرها به، وما أنا بمخبر سر رسول الله ﷺ أحدا حتى أموت، فقال: يا بني: عليك بإسباغ الوضوء يحفظك الله وحفيظاك، يا بني إذا خرجت من بيتك فلا يقعن بصرك على أحد من أهل القبلة إلا سلمت عليه ترجع وقد ازيد في حسناتك. يا بني: إذا دخلت بيتك فسلم على أهل بيتك بركة عليك وعليهم، يا بني: إذا سجدت فلتكن[1] جبهتك من الأرض، ولا تنقر كما ينقر الديك، ولا تبسط ذراعيك كما يبسط الثعلب، ولا تقع كما يقع الكلب، فإذا ركعت فاحني ظهرك، وافرج بين أصابعك وجاف عضدك عن جنبيك. يا بني: إن استطعت ألا يأتيك الموت إلا وأنت على وضوء، فمن أتاه الموت

(١) هكذا في المطبوعة والظاهر فلتمكن.

وهو على وضوء أعطي الشهادة، يا بني: إن حفظت وصيتي لم يكن شيء أحب إليك من الموت ولا بدّ لك منه، وإن ضيعت وصيتي لم يكن شيء أبغض إليك من الموت ولن تعجزه.

قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع وفي هذا الطريق آفات: عبد الرحمن بن حرملة قد ضعفه البخاري [1].

وأما عباد بن كثير فقال أحمد: روى أحاديث كذب لم يسمعها.. وقال يحيى: ليس بشيء في الحديث. وقال البخاري والنسائي: متروك الحديث.

وأما بشر بن ابراهيم فقال ابن عدي: هو عندي ممن يضع الحديث على الثقات. قال ابن حبان كان يضع الحديث على الثقات.

ويتلخص حكم ابن الجوزي على الحديثين بالوضع فيما يلي:

أـ الرواية الأولى من طريق كثير أبي هاشم الأيلي وهو كذاب يضع الحديث على الثقات.

بـ الرواية الثانية. في اسنادها كل من عباد بن كثير وبشر بن ابراهيم، وهما ممن رمي بالكذب وعبد الرحمن بن حرملة، ضعفه البخاري.

قال السيوطي في اللآلي بعد ذكر الحديثين ومجمل كلام ابن الجوزي قلت: لم يصنع المؤلف شيئا. قال الترمذي: حدثنا أبو حاتم الأنصاري البصري مسلم بن حاتم، حدثنا محمد بن عبدالله الأنصاري عن أبيه عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب قال، قال لي رسول الله ﷺ: يا بني إذا دخلت على أهلك فسلم يكون بركة عليك وعلى أهل بيتك قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، وبهذا الاسناد في كتاب العلم عن أنس قال: قال لي رسول الله ﷺ: يا بني إن قدرت أن تصبح وتمسي وليس في قلبك غش لأحد فافعل، ثم قال لي: يا بني وذلك من سنتي ومن أحيا سنتي فقد أحياني ومن أحياني كان معي في الجنة. وفي الحديث قصة طويلة.

---

(1) الموضوعات ٣: ١٨٧/ ١٨٨.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. ومحمدبن عبد الله الأنصاري ثقة، وأبوه ثقة، وعلي بن زيد صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره، ولا نعرف لسعيدبن المسيب عن أنس رواية إلا هذا الحديث بطوله.

وقد روى عباد المنقري هذا الحديث عن علي بن زيد عن أنس ولم يذكر فيه عن سعيدبن المسيب ثم ساق عدة روايات للحديث يشتمل غالبها على بعض من ألفاظه، وبعضها بزيادة[1].

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يأتي:

١- إن الحديث أخرج طرفا منه الترمذي في جامعه من طريق آخر غير طريق عبد الرحمن بن حرملة وقد تابعه علي بن زيد عن سعيدبن المسيب.

٢- إن للحديث طرقا أخرى وكلها متابعات أو شواهد للحديث تنفي تهمة وضعه أما الترمذي فقد أخرج الحديث في موضعين: قال في الموضع الأول: حدثنا أبو حاتم البصري مسلم بن حاتم، حدثنا محمدبن عبدالله الأنصاري، عن أبيه عن علي بن زيد عن سعيدبن المسيب عن أنس بن مالك قال، قال لي رسول الله ﷺ: يا بني إذا دخلت على أهلك فسلم يكون بركة عليك وعلى أهل بيتك.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب[2].

وقال في الموضع الثاني حدثنا مسلم بن حاتم الأنصاري البصري حدثنا محمدبن عبدالله الأنصاري عن أبيه عن علي بن زيد عن سعيدبن المسيب قال، قال أنس بن مالك قال لي رسول الله ﷺ «يا بني إن قدرت أن تصبح وتمسي وليس في قلبك غش لأحد فافعل، ثم قال لي: يا بني وذلك من سنتي، ومن أحيا سنتي فقد أحبني، ومن أحبني كان معي في الجنة» وفي الحديث قصة طويلة.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن وغريب من هذا الوجه، ومحمدبن عبدالله

---

(١) اللآلي ٢: ٣٧٩/ ٣٨٤.

(٢) ت الاستئذان. باب ما جاء في التسليم إذا دخل بيته حديث رقم ٢٦٩٨.

الأنصاري ثقة وأبوه ثقة. وعلي بن زيد صدوق إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره قال: وسمعت محمدبن بشار يقول: قال أبو الوليد قال شعبة: حدثنا علي بن زيد وكان رفاعا، ولا يعرف لسعيدبن المسيب عن أنس رواية إلا هذا الحديث بطوله.

وقد روى عباد بن ميسرة المنقري هذا الحديث عن علي بن زيد عن أنس ولم يذكر فيه عن سعيدبن المسيب.

وقال أبو عيسى: وذاكرت به محمدبن اسماعيل فلم يعرفه، ولم يعرف لسعيدبن المسيب عن أنس هذا الحديث ولا غيره، ومات أنس بن مالك سنة ٩٣ ومات سعيدبن المسيب بعده بسنتين مات سنة ٩٥[١].

ويلاحظ في رواية الترمذي الأمور التالية:

أ ـ أن الترمذي قال في كلا الروايتين حسن غريب فقط، ولم يصحح الرواية الأولى، كما نقل ذلك السيوطي عنه في اللآلي فقال: قال الترمذي، هذا حديث حسن صحيح غريب[٢] وحكى ذلك ابن عراق تبعا له[٣] وهو وهم لا شك ولعل سببه وقوع خطأ في النسخة التي اعتمد عليها رحمه الله ويؤيد ذلك أن الترمذي حسن الحديث واستغربه في الرواية الثانية وأسنادهما واحد وقد أشار إلى وجود علة في السند، فيستبعد جدا أن يحكم عليه بالصحة مع وجود تلك العلة.

ب ـ إن الحديث من باب المزيد في متصل الأسانيد، لأن ذكر سعيدبن المسيب زيادة في الاسناد لأن سعيدبن المسيب لا تعرف له رواية عن أنس بن مالك، ولأن عبادبن ميسرة المنقري روى الحديث عن علي بن زيد عن أنس مباشرة ولم يذكر فيه عن سعيدبن المسيب[٤].

جـ ـ وثمة علة أخرى في الحديث وهي أن الحديث من رواية علي بن زيد، ولم يوثقه

---

(١) ت. العلم. باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع حديث رقم ٢٦٧٨.

(٢) اللآلي ٢: ٣٧٩.

(٣) تنزيه الشريعة ٢: ٣٤٢.

(٤) ت. العلم حديث رقم ٢٦٧٨.

أحد بل لم يقو امره إلا الترمذي فقال فيه صدوق، وسائر الأئمة على جرحه وتضعيف حديثه[1]

فخلاصة القول: إن رواية الترمذي تعتبر رواية ضعيفة لاشتمالها على علل اتؤثر في صحتها. وإنما حسنها الترمذي باعتبار تعدد طرقها وتقوية أمر علي بن زيد.

وأما بالنسبة لحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع فإنه قائم على قواعد تتعلق بسند الرواية. وهي وجود الكذابين والمتهمين في اسنادها. والذي يظهر لي والله أعلم أن حكمه على الحديث بالوضع إنما يتعلق بالسند دون المتن، وتعبيره في الحديثين بقوله: هذا حديث لا يصح يشعر بذلك وقد سبق الاشارة إلى أنه كثيرا ما يستعمل هذه العبارة (وهي قوله لا يصح) إذا كان حكمه على الحديث إنما يتعلق بالسند دون المتن.

وثمة مسألة أخرى سوغت لابن الجوزي ومن حكم على الحديث بالوضع من قبله، وهي دمج مجموعة من الأحاديث وجعلها حديثا واحدا، وقد ساق السيوطي مجموعة من الروايات بأسانيد مختلفة كل رواية تشتمل على جزئية من جزئيات الروايات التي أوردها ابن الجوزي، فجمع هذه المتون وتركيب اسناد واحد لها يعد وضعا لما فيه من قلب وتركيب للاسناد. وقد سبق الكلام في أن بعض المحدثين يطلق الكذب على هذا النوع من الروايات[2] فحكم ابن الجوزي إنما يتعلق بالسند دون المتن، ولا يلزم من الحكم على طريق بالوضع الحكم على سائر الطرق إلا أن الذي يؤخذ عليه رحمه الله إبهامه للأمر وعدم إظهاره وإزالة اللبس عنه.

الحديث الرابع:

روى ابن الجوزي بسنده من طريق الخطيب إلى يوسف بن موسى القطان، حدثنا أبو زهير عبدالرحمن بن مغراء عن الأعمش عن أبي الزبير عن جابر قال، قال رسول الله ﷺ: «يود أهل العافية لو أن لحومهم قرضت بالمقاريض لما يرون لأهل

---

(١) انظر ترجمته في الميزان ٣: ١٢٧/ ١٢٩.

(٢) انظر صفحة ٨٠ جـ ٢.

البلاء من جزيل الثواب».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، قال علي بن المديني: عبد الرحمن بن مغراء ليس بشيء[1].

قال السيوطي في اللآلي: قلت: أخرجه الترمذي والبيهقي في سننه من طريقه، وصححه الضياء المقدسي في إخراجه في المختارة.

وقد أخرجه الخليلي في الارشاد وقال: غريب من حديث الأعمش لم يروه عنه إلا أبو زهير وهو ثقة. وقد تقدمت شواهده.

وروى الطبراني بسند جيد عن ابن مسعود موقوفا: «يود أهل البلاء حين يعاينون الثواب لو أن جلودهم كانت تقرض بالمقاريض»[2].

فتعقب السيوطي يتلخص فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه الترمذي والبيهقي في سننه وصححه الضياء في المختارة.

٢ـ إن الخليلي أخرج الحديث في الارشاد واستغربه ووثق أبا زهير عبد الرحمن بن مغراء.

٣ـ إن للحديث شواهد منها حديث الطبراني عن ابن مسعود موقوفا.

أما رواية الترمذي فقد قال فيها: حدثنا محمد بن حميد الرازي، ويوسف بن موسى القطان البغدادي، قالا: حدثنا عبدالرحمن بن مغراء أبو زهير عن الأعمش عن أبي الزبير عن جابر قال، قال رسول الله ﷺ «يود أهل العافية يوم القيامة حين يعطى أهل البلاء الثواب لو أن جلودهم كانت قرضت في الدنيا بالمقاريض».

قال أبو عيسى: وهذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الاسناد إلا من هذا الوجه. وقد روى بعضهم هذا الحديث عن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن مسروق قوله

---

(١) موضوعات ٣: ٢٠٢/٢٠٣.
(٢) اللآلي ٢: ٤٠١.

شيئا من هذا[1].

فالترمذي أخرج الرواية واستغربها وقد أشار إلى أن بعض المحدثين أعلّ الرواية بعلتين هما:

الأولى: إن الحديث مقطوع، وهو من قول مسروق.

الثانية: أنه وقع قلب في إسناد الرواية فهي عن الأعمش عن طلحةبن مصرف عن مسروق، لا عن الأعمش عن أبي الزبير عن جابر.

وابن الجوزي اتهم ابن مغراء في هذا الحديث، وحكى عن ابن المديني أنه قال فيه: ليس بشيء وابن مغراء مختلف فيه. فقد وثقه أبو خالد الأحمر وابن حباز والخليلي. وقال أبو زرعة صدوق، وتكلم فيه آخرون فقال الساجي: من أهل الصدق فيه ضعف وقال عليبن المديني: ليس بشيء كان يروى عن الأعمش ستمائة حديث تركناه، لم يكن بذاك. قال ابن عدي: وهو كما قال علي، إنما أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه عليها الثقات، وله عن غير الأعمش، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم[2].

فابن مغراء في رأي ابن المديني منكر الحديث ليس بشيء، وهذه العبارة منه لا تشعر بالحكم على روايته بالوضع، وإلحاقه بالوضاعين. وقد بين ابن عدي المراد منها حيث قال: إنه من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم، أي يكتب للاعتبار والمتابعة، أما إذا تفردوا بالرواية فتكون منكرة، كما هو مقرر في قواعد الأئمة. هذا إذا صرفنا النظر عمن وثقه وقدمنا قول من جرحه باعتبار أن جرحه مفسر، ومع هذا فالحكم على حديثه لا يبلغ درجة الوضع، وأقصى ما يقال فيه أنه حديث منكر لتفرد راويه به وهو ضعيف.

وأما تعليل الترمذي فقد جاء مبهما ولم يبن طريق من رواه موقوفا على مسروق

(١) ت. الزهد. حديث رقم ٢٤٠٢.
(٢) تهذيب ٦: ٢٧٤/ ٢٧٥.

حتى يمكن المقارنة بينها وبين رواية الباب وترجيح أقوى الطريقين. والتعلق بتعليل الترمذي في أن الحديث مقلوب ـوقلب الاسناد نوع من أنواع الوضعـ لا يكفي في الحكم على الحديث بالوضع لإبهام من روى ذلك، وعدم معرفته.

وبجمل القول: إن رواية ابن مغراء لا تبلغ درجة الوضع، وأقصى ما يمكن القول فيها أنها من منكراته التي أنكرها عليه بعض الأئمة لأنه تفرد بالرواية عن الأعمش مما لم يرو عنه الثقات هذا على مقتضى قول من ضعفه، وأما على حسب قول من وثقه، فأقصى ما يقال فيه أن حديثه شاذ لمخالفته غيره من الثقات حيث أنهم رووه موقوفا ومقطوعا، ورواه هو مرفوعا.

وعلى مقتضى قول كل فالحديث يقصر عن درجة الصحة بل الحسن لفقده شرطهما، كما أنه لا يبلغ درجة الوضع، لعدم المسوغ لذلك والله أعلم.

وابن الجوزي إنما حكم على الحديث بالوضع اعتمادا على قول علي بن المديني في ابن مغراء: ليس بشيء وهذه العبارة لا تكفي في اتهامه وإلحاق حديثه بالموضوعات والله اعلم.

الحديث الخامس:

روى ابن الجوزي بسنده إلى القاضي أبي جعفر محمدبن صالح بن ذريح، قال: حدثنا نصربن عبد الرحمن الوشاء قال حدثنا أحمدبن بشير قال: حدثنا عيسى بن ميمون، عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ «لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر يؤمهم غيره»

قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ.

أما عيسى فقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يحتج بروايته.

وأما أحمدبن بشير فقال يحيى: هو متروك[1].

---

(1) الموضوعات ۱: ۳۱۸.

وقد استدرك السيوطي على ابن الجوزي إخراجه هذا الحديث في موضوعاته لأمور هي:

١- أن الحديث أخرجه الترمذي في جامعه فرواه عن نصربن عبد الرحمن الوشاء، حدثنا أحمدبن بشير، عن عيسى بن ميمون الأنصاري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة به[١].

٢- أن أحمد بن بشير من رجال البخاري. والأكثر على توثيقه.

٣- أن عيسى بن ميمون. قد قال فيه ابن معين مرة: لا بأس به، وقال حماد بن سلمة ثقة، ومن ضعفه لم يتهمه بكذب.

٤- جاءت روايات تؤيد الحديث وقصة تقديمه رضي الله عنه مشهورة في الصحيح.

٥- إن ابن الجوزي وهم في فهم الحديث إذ ترجم عليه «باب إمامة من اسمه أبو بكر» ففهم أن المراد من الحديث كل من يكون اسمه أبا بكر، ولذا استنكر وحكم بوضعه وهو فهم عجيب، وإنما المراد أبو بكر الصديق رضي الله عنه خاصة.

٦- لقد جاء الحديث من طريق آخر فيها بيان سبب ورود الحديث، فقد روى أبو العباس الزوزني في كتاب شجرة العقل باسناده إلى ابن أبي عتبة عن داودبن وازع، أنبأنا هشام بن عروة وعيسى بن ميمون، وعبد الرحمن بن القاسم بن أبي بكر، عن القاسم قال: وقع بين الناس من الأنصار من أهل العوالي شيء فذهب رسول الله ﷺ يصلح بينهم فرجع وقد صلى الناس العصر قال: من صلى بالناس العصر، قالوا: أبو بكر، قال: لقد أحسنتم لا ينبغي لقوم يكون فيهم أبو بكر يصلي بهم غيره[٢]. وفي هذه الطريق متابعة داودبن وازع،

---

(١) ت. المناقب. باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حديث رقم ٣٦٧٣ وانظر تحفة الأحوذي ٤ : ٣١٢.
(٢) انظر البيان والتعريف ٢: ٢٩٦/٢٩٧، اللآلي المصنوعة ١: ٢٩٩.

لاحمدبن بشير، ومتابعة هشام‌بن عروة وعبد الرحمن‌بن القاسم لعيسى‌بن ميمون.

٧ـ روى أحمد بن منيع في مسنده قال: حدثنا يزيدبن هارون، أنبأنا عيسى‌بن ميمون عن القاسم‌بن محمد عن عائشة قالت: خرج رسول الله ﷺ، وليصلح بينهم، فحضرت الصلاة فقال بلال لأبي بكر، قد حضرت الصلاة، وليس رسول الله ﷺ شاهدا فهل لك أن أؤذن وأقيم وتصلي بالناس، فقال: إن شئت، فأذن بلال وأقام وصلى وتقدم أبو بكر فصلى بالناس فجاء رسول الله ﷺ بعدما فرغ فقال: أصليتم قالوا: نعم، قال: من صلى بكم؟ قالوا: أبو بكر، قال: أحسنتم، لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم أحد غيره.

قال السيوطي: فهذه متابعة قوية من يزيد بن هارون لأحمدبن بشير[١].

وبإمعان النظر فيما ذهب إليه كل من ابن الجوزي والسيوطي يتبين ما يلي:

١ـ إن ابن الجوزي حين يحكم على الحديث فإن حكمه لا يقتصر على المتن وإنما يتعداه إلى الاسناد فتارة يحكم على الحديث بالوضع لعلة في سنده وإن كان الحديث قد ورد من طرق أخرى ثابتة، فحكمه على الأحاديث حكم اصطلاحي، يتعلق برواية بعينها بصرف النظر عن متابعاتها، وشواهدها وهذا هو المنهج الذي سار عليه في موضوعاته، وأشار إليه في المقدمة في الفصل الذي عقده لبيان أقسام الرواة الذين وقع في حديثهم الموضوع والكذب والمقلوب كما سبق بيانه. وشأنه في ذلك شأن العلماء المؤلفين في كتب العلل والجرح والتعديل... «كالحافظ ابن حجر والحافظ العلائي».

أما السيوطي، ومن اعترض على صنيع ابن الجوزي، فإنهم راعوا في أحكامهم متن الحديث أولا، ولذا فإنهم يضعون في اعتبارهم المتابعات والشواهد شأنهم في ذلك شأن المتكلمين في الأحكام، ولهذا فقد تباينت في كثير من الأحاديث

---

(١) اللآلي ١: ٢٩٩/ ٣٠٠.

أحكامهم واختلفت آراؤهم نظرا لاختلاف محل النزاع وهذا أمر هام ينبغي مراعاته.

أما ما يتعلق بهذا الحديث فالكلام عليه بما يلي:

٢- مناقشة الآراء:

أ) أعل ابن الجوزي الحديث لأنه من رواية أحمد بن بشير وقد قال فيه يحيى بن معين: متروك الحديث -يعني أن ابن معين اتهمه- واعترض السيوطي على ذلك، بأن أحمدبن بشير أخرج له البخاري، والأكثر على توثيقه أي فانتفت التهمة.

وأحمدبن بشير هذا روى له البخاري حديثا واحدا تابعه عليه مروان بن معاوية، وأبو أسامة وقال فيه النسائي: ليس بذاك القوي، وقال عثمان الدارمي: متروك.

قال ابن حجر: فأما تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ. وأما كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه[١] فقد أورده الخطيب في تاريخه قال: قدم بغداد وحدث بها وروى عن عثمان بن سعيد الدارمي قال، قلت ليحيى بن معين: عطاء بن المبارك تعرفه؟ قال: من يروي عنه؟ قلت: ذاك الشيخ أحمدبن بشير قال: هذا؟ كأنه تعجب من ذكر أحمدبن بشير فقال: لا أعرفه، قال عثمان: أحمدبن بشير كان من أهل الكوفة ثم قدم بغداد وهو متروك -قلت- أي الخطيب: ليس أحمدبن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو بن حريث الكوفي، ذاك بغدادي سنذكره بعد إن شاء الله، وأما أحمدبن بشير الكوفي فليست حاله الترك وإنما له أحاديث تفرد بروايتها، وقد كان موصوفا بالصدق[٢].

فقول ابن الجوزي في أحمد أن يحيى قال فيه: متروك خطأ فإنما القائل فيه متروك هو عثمان بن عثمان بن سعيد الدارمي. وقد وهم في جرحه لأنه عنى شخصا

---

(١) هدي الساري: ٣٨٥/ ٣٨٦.

(٢) تاريخ بغداد ٢: ٤٦.

آخر غيره، فتبين من هذا وهم ابن الجوزي في جرح أحمدبن بشير نعم أحمد ليس من الثقات الذين يعتمد حديثهم لأنه متكلم في حفظه والبخاري أخرج له متابعة فلا يحتمل تفرده بل يعتد بحديثه فيها وافق حديث الثقات ويرد فيها خالف.

ب) كما أعل ابن الجوزي الحديث لأنه ورد من طريق عيسى بن ميمون، وهو منكر الحديث قاله البخاري[١] وقد سبق أن البخاري إنما يجرح بها من يتهمه.

وقد اعترض السيوطي على ابن الجوزي بأن عيسى قال فيه يحيى مرة: لا بأس به يعني وهو توثيق منه لعيسى.

وعيسى بن ميمون هو القرشي المدني قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا يروى عن الثقات أشياء كأنها موضوعات فاستحق مجانبة حديثه والاجتناب عن روايته وترك الاحتجاج بما يروى لما غلب عليه من المناكير، سمعت عمروبن محمد يقول، قال أحمدبن سنان، عن ابن مهدي قال: استعديت على عيسى بن ميمون فقلت: هذه الأحاديث التي تحدث بها عن القاسم عن عائشة قال لا أعود[٢] وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء[٣] وقال عمرو بن علي الفلاس: متروك الحديث[٤]. وقال النسائي: ليس بثقة[٥].

وأما الذي قال فيه ابن معين: لا بأس به فهو عيسى بن ميمون أبو موسى الجرشي، وهو غير القرشي مولى القاسم بن محمد[٦]، فظلت التهمة باقية.

وأما ما جاء عن السيوطي من أن ابن الجوزي ترجم للحديث: باب إمامة من اسمه أبو بكر وأنه فهم أن المراد من الحديث كل من يكون اسمه أبا بكر.. فلا

---

(١) التاريخ الكبير ٣/٢: ٤٠١/٤٠٢.
(٢) مجروحين ٢: ١١٦.
(٣) الكامل: ١٥٧.
(٤) الكامل: ١٥٧.
(٥) ميزان ٣: ٣٢٦.
(٦) انظر ميزان ٣: ٣٢٧، وهامش الفوائد المجموعة: ٣٣٤، وإن كان الذهبي حكى ذلك في ترجمة القرشي المدني لكنه لم يذكر مصدره.

أدري من أين أخذه السيوطي. وابن الجوزي أورد الحديث تحت ترجمة باب في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم قال: الحديث الثالث عشر، وهو ظاهر في أن مراده خاص بأبي بكر الصديق، ويغلب على الظن أن الترجمة وضعت في النسخة التي وقف عليها وأنها من صنيع بعض النساخ، توهم ذلك فترجمه. ويؤيد ذلك أن الذهبي في تلخيص الموضوعات ومن تعقب ابن الجوزي كإبن عراق والشوكاني: لم يوردوا هذا الاعتراض ولم يشيروا إلى تلك الترجمة من قريب أو بعيد مما يدل على أنها وقعت خاصة في نسخة السيوطي.

وأما من تابع أحمدبن بشير في الرواية. فقد أشار الذهبي إلى أن داودبن الوازع تابعه. وقد ضعفه الأزدي وغيره، وقال فيه أبو حاتم: مجهول[1].

تابعه يزيدبن هارون من رواية أحمدبن منيع في مسنده قال: حدثنا يزيد، يسى به[2].

وتابعه أيضا محمد بن يزيد الواسطي[3] فقد أورد ابن عدي في ترجمة عيسى بن ون الجرشي.

قال حدثنا سعد بن عثمان قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن أخي الإمام نال حدثنا محمدبن يزيد الواسطي عن عيسى بن ميمون، عن القاسم بن محمد عن مائشة به... قال ابن عدي: ولعيسى بن ميمون غير ما ذكرت من الحديث وعامة ما رويه لا يتابعه أحد عليه[4] وهذه متابعة تامة تبعد التهمة عن أحمدبن بشير.

وأما من تابع عيسى بن ميمون، فهشام بن عروة وعبد الرحمن بن القاسم. في رواية أبي العباس الزوزني لكنها موقوفة على القاسم، والذي يظهر لي والله أعلم أن الرواية مرسلة وأن النكارة في رفعها، فحكم ابن الجوزي متعلق بالرفع، وهو حكم متعلق بالناحية الصناعية وقد تبع في ذلك ابن عدي وابن حبان حيث أورد كل منهما

---

(١) ميزان ٢: ٢١، لسان ٢: ٤٢٦.

(٢) اللآلي ١: ٢٩٩/ ٣٠٠.

(٣) لم أقف له على ترجمة.

(٤) الكامل: ١٥٨/ ١٥٩.

الحديث في كتابه في ترجمة عيسى بن ميمون وصدق ابن عدي فإنه لم يتابعه أحد عليه أي على وصل اسناده بعائشة.

وأما قول ابن كثير: إن لهذا الحديث شواهد تقتضي صحته فيه إشارة إلى الحديث المشهور عنه ﷺ «مروا أبا بكر فليصل بالناس».

وأورد السيوطي في التعقبات: أخرج أبو يعلى من وجه آخر عن عائشة رضي الله عنها، قالت، قال رسول الله ﷺ: ليصلّ أبو بكر بالناس، قالوا يا رسول الله لو أمرت غيره أن يصلي، قال: لا ينبغي لأمتي أن يؤمهم إمام وفيهم أبو بكر.

وأخرج ابن عساكر في تاريخه من طريقين عن عتبة بن غزوان أن النبي ﷺ قال: لا ينبغي لأحد من رجالكم أن يؤم أبا بكر فإنه ليس لأحد عندي فضل يد في المحبة ولا في النصيحة إلا أبو بكر[1].

النتيجـــة:

إن الحديث مرسل، وإن النكارة في وصله، لتفرد عيسى بن ميمون بوصله. فإن كان وهما منه، فهو المنكر لضعفه وتفرده، ومخالفته من هو أوثق منه. وإن تعمد ذلك فهو كذب ووضع، لا سيما وأن ابن مهدي استعدى عليه فيما يروي من منكرات عن القاسم عن عائشة، فأقر ووعد بعدم العودة، والله أعلم.

على أن إيراد الحديث في جامع الترمذي لا يدل على صحته، لأن الترمذي لم يلتزم إخراج الصحيح في جامعه بل يورد الصحيح والحسن والضعيف، بل يورد المنكر أحيانا، إلا أنه رحمه الله كان يبين علة الحديث بعد ذكره كما صنع في هذا الحديث حيث قال عقبه: هذا حديث غريب، والترمذي كان كثيرا ما يعبر بالغرابة عن النكارة، وهذا معلوم في مظانه.

الحديث السادس:

روى ابن الجوزي بسنده من طريق ابن عدي إلى عثمان بن زفر، ومن طريق

---

(١) التعقبات: ٤٨/ب، لكنها وردت هكذا معلقة ويحتاج إلى الوقوف على أسانيدها. لمعرفة درجتها. وانظر لمزيد الايضاح تحفة الأحوذي ٤: ٣١٢ الفوائد المجموعة ٣٣٤.

حيثمة بن سليمان إلى أحمد بن عمران الأخنسي قالا: حدثنا محمد بن زياد قال: حدثنا محمد بن عجلان عن أبي الزبير عن جابر قال: توفي رجل من الأنصار فأتينا النبي ﷺ فأخبرناه بجنازته فلم يصل عليه، فدفناه ثم رجعنا فقلنا: قد دفناه رحمه الله، فلم يرحّم عليه، فقلنا: يا رسول الله ما أخبرنا بميت إلا صليت وترحمت عليه، فما بال هذا؟، قال: إنه كان يبغض عثمان أبغضه الله.

قال ابن الجوزي: الطريقان: على محمد بن زياد. قال أحمد بن حنبل هو كذاب خبيث يضع الحديث وقال يحيى: كذاب، وقال السعدي والدارقطني كذاب. وقال البخاري والنسائي والفلاس، وأبو حاتم الرازي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات لا يحل ذكره في الكتب إلا على وجه القدح فيه[1].

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي فأورد الحديث في اللآلي[2] والتعقبات[3] والوجيز[4] وقال جابر: أن رسول الله ﷺ أتى بجنازة رجل فلم يصل عليها فقيل له قال: إنه كان يبغض عثمان فأبغضه الله. مداره على محمد بن زياد وهو متروك.

قلت: أخرجه الترمذي من هذا الطريق وضعفه، وظاهر الحال: أن محمد بن زياد هو اليشكري الميموني صاحب ميمون بن مهران.

لكن قال الذهبي في الميزان: محمد بن زياد القرشي الذي روى عن ابن عجلان لا يعرف، وأتى بخبر موضوع، ذكره ابن عدي[5] قال في اللسان: وعندي

---

(١) الموضوعات ١: ٣٣٢/ ٣٣٣.

(٢) اللآلي ١: ٣١٥/ ٣١٦.

(٣) التعقبات: ٤٩/ أ.

(٤) تذكرة الموضوعات نقلا عن الوجيز

(٥) ميزان ٣: ٥٥٣

قلت: قد فرق الذهبي بينه وبين محمد بن زياد الطحان اليشكري تبعا لابن عدي، فإنه قد ترجم ترجمتين قال في الأولى: محمد بن زياد الطحان اليشكري، سمعت محمد بن سعيد بن عبدالرحمن الحراني يقول: سمعت هلال بن العلاء يقول: سمعت أبا يوسف الصيدلاني يقول: قدم محمد بن زياد الرقة بعد موت ميمون بن مهران. ثم أورد تجريح الأئمة فيه ثم قال: ولمحمد بن زياد هذا غير ما ذكرت من الحديث وهو بين الأمر في الضعفاء يروي عن =

أنه هو اليشكري الطحان الميموني، فقد اتهم بالكذب، وروى عن ابن عجلان، أخرج له الترمذي اهـ[1].

قلت: تعقب السيوطي ابن الجوزي بأن الحديث أخرجه الترمذي لا محل له، لأن الترمذي رحمه الله لم يلتزم إخراج الصحيح، ولأنه عقب الحديث بقوله: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ومحمدبن زياد هذا صاحب ميمون بن مهران، ضعيف الحديث جدا[2].

وقد أشرت فيما سبق أن الترمذي إذا قال في حديث غريب فهو يعني نكارته. وغاية ما يعتذر للترمذي أن محمدبن زياد لم يبلغ عنده درجة التهمة لأنه قد صرح بضعفه الشديد.

والحديث كما هو ظاهر قد تفرد به محمدبن زياد هذا، وقد صرح أئمة الحديث بكذبه ووضعه.

قال الامام أحمد. أعور كذاب، خبيث، يضع الحديث[3]

وقال ابن معين: اجتمع الناس على طرح هؤلاء النفر، ليس يذاكر بحديثهم، ولا يعتد بهم، منهم محمدبن زياد[5].

وقال البخاري: محمد بن زياد، يتهم بوضع الحديث[6].

=ميمون بن مهران أحاديث مناكير يرويها غيره لا يتابعه أحد من الثقات عليها اهـ. الكامل ٣: ٧٤/ ٧٥
وقال في الثانية: محمدبن زياد القرشي، حدثنا عبدالكريم بن ابراهيم بن حبان بمصر، حدثنا الليث بن الحارث البخاري، حدثنا عثمان بن زفر التيمي، حدثنا محمدبن زياد، عن محمدبن عجلان، عن أبي الزبير عن جابر أن رسول اللهﷺ أتى بجنازة رجل. . الحديث قال الشيخ أي ابن عدي، وهذا عن ابن عجلان بهذا الاسناد ما رواه عن ابن عجلان غير محمدبن زياد هذا القرشي. وليس هو بمعروف، اهـ الكامل ٣: ٧٥/ ٧٦.

(١) ابن حجر لسان ٥: ١٧١.

(٢) ت. المناقب. باب في مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه، ٥: ٦٣٠. حديث رقم ٣٧٠٩.

(٤) ابن عدي. الكامل ٣: ٧٣، ميزان ٣: ٥٥٢، تهذيب ٩: ١٧١، الجرح والتعديل ٢/ ٣: ٢٥٨.

(٥) ابن عدي. الكامل ٣: ٧٤.

(٦) البخاري. التاريخ الكبير ابن عدي الكامل ٣: ٧٤.

وقال النسائي: يروى عن ميمون بن مهران، متروك الحديث(١) وقد تبين أن النسائي كثيرا ما يعبر عن الكذاب بمتروك الحديث(٢).

وقال السعدي: محمدبن زياد الطحان: كان كذابا خبيثا يحمل على ميمون‌بن مهران(٣).

وقال الفلاس: محمد بن زياد، صاحب ميمون‌بن مهران كان متروك الحديث، منكر الحديث(٤).

وهذا كاف في الحكم على الحديث بالوضع. وكان الأولى بالسيوطي رحمه الله بدلا من تعقبه ابن الجوزي للأحاديث الظاهر فيها الوضع، ودفعه عنها تهمة الكذب، بأنها رويت في أحد الكتب الستة. كان الأولى به والأجدر توجيه اللوم إلى من أخرجها، وضمن هذه الموضوعات حديث المصطفى ﷺ. وأدرج تلك المختلقات في كلمه ﷺ، وكشف حال هذه الأحاديث، وبيان كذبها واختلاقها وتحذير الناس من العمل بها أو روايتها حتى لا يدخلوا في عداد الكذبة عليه ﷺ لأن من روى حديثا يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين لأن الناس قد عنوا بهذه الكتب كل العناية، بل منهم من أطلق عليها الصحة، فسماها الصحاح الستة، فيمموا شطرها، ينهلون منها ويعتمدون كل ما جاء فيها فيعملون بالموضوع وهم لا يعلمون. وقد وافق ابن الجوزي جماعة من الأئمة في حكمهم على هذا الحديث بأنه موضوع، منهم الحافظ الذهبي فقد أقر بوضعه في مختصر الموضوعات(٥) وكذلك صرح بكذبه في الميزان(٦)

---

(١) النسائي. الضعفاء والمتروكون: ٢٠٣، ابن عدي الكامل ٣: ٧٤، تهذيب ٩: ١٧١ زاد ابن حجر وقال في موضع آخر: كذاب اهـ.

(٢) انظر ص١٣١جـ١مبحث الألفاظ الدالة على الوضع.

(٣) ابن عدي الكامل ٣: ٧٤.

(٤) ابن عدي. الكامل ٣: ٧٤، الجرح والتعديل ٣/٢: ٢٥٨، وقد زاد ابن حجر جملة ممن كذبوه فقال: وقال أبو داود، سمعت أحمد يقول: ما كان أجرأه يقول: حدثنا ميمون‌بن مهران في كل شيء وقال ابراهيم‌بن الجنيد عن ابن معين، ليس بشيء كذاب. وقال عبدالله‌بن علي‌بن المديني عن أبيه، كتبت عنه كتابا فرميت به وضعفه جدا. وقال الجوزجاني كان كذابا وقال أبو زرعة: كان يكذب اهـ تهذيب ٩: ١٧١.

(٥) مختصر الموضوعات: ١٠٦.

(٦) ميزان ٣: ٥٥٣.

ومنهم الشوكاني[1] وابن عراق[2] والله أعلم.

وقد ذهب بعض المتأخرين مذهباً آخر في الرد على ابن الجوزي فقال في نقض كلام ابن الجوزي أن الامام الترمذي قال في آخر كتابه: إن أحاديث كتابي معمول بها إلا حديثين، بيَّنهما، وأن هذا الحديث ليس من الحديثين اللذين ردهما فدل قوله على صحته، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا القول ورده قريبا[3].

الحديث السابـــع:

روى ابن الجوزي بسنده من طريق ابن مردويه إلى اسحاق بن الفيض قال: أنبأنا سلمة بن حفص قال: حدثنا أبو حفص الكندي، عن كثير النوا عن عطية عن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال لعلي: إنه لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا صحة له، وإنما هو مبني على سد الأبواب غير بابه، وفيه آفات.

أما عطية، فأجمعوا على تضعيفه، وقال ابن حبان: كان يجالس الكلبي، فيقول -أي الكلبي- قال رسول الله ﷺ، فيروى ذلك عنه، ويكنيه أبا سعيد، فيظن أنه أراد الخدري، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب.

وأما كثير النوا، فضعفه الرازي، والنسائي، وقال السعدي: زائغ وقال ابن عدي كان غاليا في التشيع، مفرطا فيه[4].

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي لإخراجه هذا الحديث في موضوعاته فقال بعد ذكر الحديث وكلام ابن الجوزي: قلت أخرجه الترمذي، حدثنا محمد بن فضيل عن سالم بن أبي حفصة عن عطية العوفي عن أبي سعيد به. وقال: هذا حديث حسن

---

(١) الفوائد المجموعة: ٣٤٠.

(٢) تنزيه الشريعة ١: ٣٧٥.

(٣) انظر صفحة: ٢٦٥ جـ ٢

(٤) الموضوعات ١: ٣٦٨.

غريباً، وقد سمع محمدبن اسماعيل مني هذا الحديث[١].

وأخرجه البيهقي في سننه من طريق محمدبن فضيل به، وقال: روى ذلك من وجه آخر عن عطية[٢].

وقال في التعقبات: أخرجه الترمذي والبيهقي في سننه من طريق سالمبن أبي حفصة عن عطية، فزالت تهمة كثير[٣].

٣- ثم قال: وقد ورد من طرق

قال البزار، حدثنا ابراهيمبن سعيد الجوهري، حدثنا اسماعيلبن أبي أويس، حدثني أبي عن الحسنبن زيد، عن خارجة بن سعد، عن أبيه سعد. قال قال رسول اللهﷺ: لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك[٤].

٤- وقال إبن منيع في مسنده، حدثنا الهيثم، حدثنا حفص عن حرامبن عثمان، عن ابني جابر، عن جابر قال: جاء رسول اللهﷺ ونحن مضطجعون في المسجد، فضربنا بعسيب كان في يده رطبا، وقال: ترقدون في المسجد، إنه لا يرقد فيه، فانجفلنا، وانجفل معنا علي. فقال له رسول اللهﷺ: تعال، إنه يحل لك في المسجد ما يحل لي[٥].

٥- وقال ابن أبي شيبة في مسنده، حدثنا الفضلبن دكين عن أبي غنيه، عن أبي الخطاب، عن مجدوح الهذلي، عن جسرة، حدثتني أم سلمة قالت: خرج رسول اللهﷺ إلى صرحة المسجد فنادى بأعلى صوته ألا إن هذا المسجد لا يحل لجنب ولا حائض إلا للنبيﷺ وأزواجه وعليا وفاطمة ألا هل بينت لكم الأسماء أن تضلوا،

---

(١) قلت: وقد أهمل السيوطي رحمه الله كلمة الترمذي في اللآلي وفي التعقبات وهي هامة فقد قال الترمذي: وقد سمع محمدبن اسماعيل مني هذا الحديث، واستغربه، فاستغراب الترمذي وشيخه البخاري للحديث مشعر بنكارته. انظر تحفة الأحوذي ٤: ٣٣١.

(٢) اللآلي ١: ٣٥٣.

(٣) التعقبات: ٥٠/أ.

(٤) اللآلي ١: ٣٥٣.

(٥) التعقبات: ٥٠/أ، تحفة الأحوذي ٤: ٣٣٠/٣٣١.

أخرجه البيهقي في سننه وقال: مجدوح قال البخاري فيه نظر.

وقد روى من وجه آخر عن جسرة وفيه ضعف، قال: أي البيهقي أنبأنا عطاءبن مسلم عن اسماعيل‌بن أمية عن جسرة عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: ألا إن مسجدي حرام على كل حائض من النساء وكل جنب من الرجال إلا محمد وأهل بيته، علي وفاطمة والحسن والحسين.

٦- وروى عبد الغني بن سعيد في إيضاح الأشكال بسنده إلى عبد الواحدبن زياد، حدثنا أفلت‌بن خليفة، حدثتني جسرة بنت دجاجة قالت: سمعت عائشة تقول: قال رسول الله ﷺ ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد «وجهوا هذه الأبيات عن المسجد فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب إلا لمحمد».

هذه هي المتابعات والشواهد التي أوردها في اللآلي، وزاد في التعقبات، رواية عمربن الخطاب قال: أخرجها أبو يعلى، وجابربن عبدالله أخرجها ابن عساكر في تاريخه، ومرسل أبي حازم الأشجعي، أخرجه الزبيربن بكار.

ويرى من صنيع السيوطي أنه اعترض على الجوزي في عده الحديث من الموضوعات بأمور أولها: أن كثير النواء متابع بسالم‌بن أبي حفصة، فزالت تهمة كثير: قلت: أما التهمة عن كثير فزائلة، وإن كانت متابعة كل من كثير وسالم‌بن أبي حفصة للآخر غير مرضية وقد بدِّعا بالغلو في التشيع والافراط فيه[1] مع أن سالما نقل عن ابن معين والعجلي توثيقه[2].

---

(١) اما كثير فقال فيه أبو حاتم: ضعيف الحديث وقال الجوزجاني السعدي: زائغ، وقال النسائي: ضعيف وقال في موضع آخر: فيه نظر، وقال ابن عدي: كان غاليا في التشيع مفرطا فيه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال فيه العجلي: لا بأس به، انظر ميزان ٣: ٤٠٢، تهذيب ٨: ٤١١، وأما سالم‌بن أبي حفصة فقد قال فيه ابن المديني: تركه جرير يعني للتشيع، وقال الفلاس: ضعيف مفرط في التشيع، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن عدي: عيب عليه الغلو وقال الجوزجاني: هالك وقال العقيلي: ترك لغلوه وبحق ترك، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن حبان: يقلب الأخبار ويهم في الروايات. انظر ميزان ٢: ١١٠، تهذيب ٣: ٤٣٣/ ٤٣٤.

(٢) قال ابن حجر: وقال اسحاق بن منصور وغير واحد عن ابن معين ثقة، وقال عبدالله‌بن احمد عن أبيه كان شيعيا، ما أظن به بأسا في الحديث وقال العجلي: ثقة. انظر تهذيب ٣: ٤٣٣/ ٤٣٤.

وأما عطية العوفي الذي عليه مدار الحديث، فغالب المحدثين على تضعيفه وقد رمي بالتشيع، وكان يدلس تدليسا فاحشا. فقد قال أحمد، وذكر عطية العوفي: هو ضعيف الحديث، بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي، ويسأله عن التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قالوا أبو سعيد[1].

وقال ابن حبان: سمع -أي عطية- من أبي سعيد الخدري أحاديث فلما مات أبو سعيد، جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي، قال رسول الله ﷺ كذا: يحفظه وكنّاه أبا سعيد، ويروى عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي[2] وهو تدليس يجرّح عطية لما فيه من تغطية وتعمية للكذابين والمجروحين، بالاضافة إلى ضعفه، فإذا عرف أن الرواية مصدرها الكلبي، وقد رمي بالكذب عرفت درجة الحديث، لكن إعلال ابن الجوزي الحديث بعطية وحده فيه قصور عن العلة الحقيقية التي هي الكلبي، وكان الأولى بابن الجوزي أن يعل الرواية به.

كما أن كلا من الكلبي وعطية وكثير وسالم متهمون بالغلو في التشيع، وقد سبق أن من القرائن الدالة على الوضع في الحديث أن يكون الراوي رافضيا والحديث في فضائل آل البيت، فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع سائغ لهذه القرائن، وهي تفرد الكذاب به -وهو الكلبي- وتفرد غلاة الشيعة بالحديث وهو في فضائل آل البيت، والحكم يثبت بواحد منهما فكيف لا يثبت بكليهما.

وأما تفسير النووي تحسين الترمذي للحديث، فهو اجتهاد منه يثاب عليه بأجر واحد، لأن الامام الترمذي من شأنه أن يشير إلى الشواهد والمتابعات عقب إيراد الحديث، وفي هذه الرواية لم يشر إلى شيء من شواهدها أو متابعاتها. فدل ذلك على عدم وجودها عنده، فقول النووي يحتاج إلى دليل.

وأما الشاهد الأول: فهو ما أخرجه البزار باسناده إلى خارجة بن سعد عن

(١) تهذيب ٧ : ٢٢٥.

(٢) مجروحين ٢ : ١٦٦.

أبيه، فقد ذكره الهيثمي وقال: خارجة لم أعرفه[1].

قال المعلمي: الذي عند البزار: اسماعيل‌بن أويس، حدثني أبي عن الحسن‌بن يزيد عن خارجة‌بن سعد، عن أبيه سعد قال، قال رسول الله ﷺ . . . الحديث، أبو أويس صدوق يهم، وكذا الحسن‌بن زيد، وخارجة لا يعرف هو ولا أبوه، فليس لسعدبن أبي وقاص بن اسمه خارجة[2] وهذه جهالة عين فلا يصلح الحديث للمتابعة.

وأما رواية جابر التي في مسند أحمدبن منيع فهي من طريق حفص‌بن ميسرة، عن حرام‌بن عثمان عن ابني جابر، عن جابر قال: جاء رسول الله ﷺ ونحن مضطجعون . . . الحديث. فيه حرام‌بن عثمان الأنصاري قال فيه الامام مالك ليس بثقة، وقال أحمد: ترك الناس حديثه وقال الشافعي ويحيى‌بن معين والجوزجاني: الرواية عن حرام حرام وقال ابن حبان كان غاليا في التشيع، منكر الحديث فيما يرويه، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل وساق الذهبي حديثه ثم قال: وهذا حديث منكر جدا[3]. فإذا كان هذا حال حرام فحديثه لا يصلح للمتابعة، بل يزيده نكارة، وإذا أضيف إلى ذلك أن حراما قال: عن ابني جابر أراه عن جابر، فهذا شك في وصل الحديث وقطعه، وهي علة تقتضي رده[4].

وأما حديث أم سلمة الذي أورده السيوطي من طريق ابن أبي شيبة، فقد أخرجه ابن ماجه قال: حدثنا ابن أبي شيبة ومحمدبن يحيى قالا: حدثنا أبو نعيم حدثنا ابن أبي غنية، عن أبي الخطاب الهجري، عن محدوج الذهلي؛ عن جسرة

---

(١) مجمع الزوائد ٩: ١١٥.

(٢) هامش الفوائد المجموعة: ٣٦٦، قلت: هناك في الرواة رجل اسمه عامربن خارجة‌بن سعد، قال ابن أبي حاتم: روى عن جده سعدبن أبي وقاص، روى عنه حفص‌بن النضر السلمي، سمعت أبي يقول ذلك وسمعته يقول: هذا اسناد منكر.. اهـ الجرح ٨/٣: ٤٠ وذكره البخاري في تاريخه، وأخرج له من طريق حفص‌بن النضر السلمي عن عامربن خارجة‌بن سعد عن جده سعد رضي الله عنه خيرا، وقال: في اسناده نظر اهـ التاريخ الكبير ٣/٦: ٤٥٧، ميزان ٢: ٣٥٩، لسان ٣: ٢٢٣، ولو فرض أن رواية البزار وقع فيها خطأ في اسم خارجة‌بن سعد أو سقط فقد عرفت شأن هذا الاسناد.

(٣) انظر الكلام على حرام في مجروحين ١: ٢٢٦، ميزان ١: ٤٦٨/ ٤٦٩، لسان ٢: ١٨٢/ ١٨٣.

(٤) انظر كلام المعلمي عل الحديث هامش الفوائد المجموعة: ٣٦٧.

قالت: «أخبرتني أم سلمة قالت: دخل رسول اللهﷺ صرحة هذا المسجد فنادى بأعلى صوته: «إن المسجد لا يحل لجنب ولا لحائض»[1].

فابن ماجه أخرجه بدون الزيادة التي ساقها البيهقي في سننه وهي قوله: إلا الرسولﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين، ألا قد بينت لكم هذه الأسماء أن تضلوا. ثم تعقب البيهقي الحديث بقوله: أخبرنا أبو سعد الماليني، أنا أبو أحمد بن عدي قال: سمعت ابن حماد يقول قال البخاري رحمه الله محدوج الذهلي عن جسرة، قاله ابن أبي غنية عن أبي الخطاب فيه نظر[2].

قلت: وناهيك قول البخاري هذا، فإنه لا يطلقه إلا فيمن يتهمه، كما سبق بيانه في مبحث الألفاظ الدالة على الوضع[3] هذا ما يتعلق بمحدوج.

وأما أبو الخطاب الراوي عنه فمجهول، قاله المعلمي[4].

وأما جسرة، فتابعية وثقها العجلي وابن حبان[5] فقد قال البخاري: وقال ابن مهدي عن سفيان عن فليت الذهلي، سمع جسرة بنت دجاجة ودهشمة، وعند جسرة عجائب[6].

قلت: وهذا منها إلا أن هذه العجائب ليست من جسرة إلا أنها لا تحتملها والبلاء فيها من غيرها كما سيأتي بيانه، فقد أورد ابن أبي حاتم حديث أم سلمة في علله بسند ابن ماجه والبيهقي إلى أم سلمة قالت: خرج النبيﷺ إلى صرحة هذا المسجد (فقال) لا يصلح لجنب ولا لحائض إلا للنبي ولأزواجه وعلي وفاطمة بنت محمد. قال أبو زرعة: يقولون عن جسرة عن أم سلمة والصحيح عن عائشة قال أبو

---

(١) جه. الطهارة باب في ما جاء في اجتناب الحائض المسجد حديث رقم ٦٤٥.

(٢) السنن الكبرى ٧: ٦٥، التاريخ الكبير ٢/ ٤: ٦٦ إلى قوله: عن أبي الخطاب.

(٣) انظر صفحة: ١٢٩جـ١

(٤) هامش الفوائد المجموعة: ٣٦٧، ولا بد من صرف الجهالة إلى جهالة الحال حسب القاعدة لأنه قد روى عنه رجلان هما ابن أبي غنية، وعلي بن عابس، قاله البخاري. الكنى: ٢٧.

(٥) تهذيب ١٢: ٤٠٦.

(٦) التاريخ الكبير ٢/ ١: ٦٧.

محمد: قد روى أفلت بن خليفة عن جسرة، عن عائشة عن النبي ﷺ هذا الحديث غير أنه لم يذكر فيه إلا للنبي ولا أزواجه، وإنما بدل لا يصلح لجنب ولا حائض فقط[1].

قلت وحديث عائشة هذا أخرجه أبو داود قال حدثنا مسدد، حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا الأفلت بن خليفة قال: حدثتني جسرة بنت دجاجة قالت: سمعت عائشة رضي الله عنها تقول: جاء رسول الله ﷺ ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد فقال: وجهوا هذه البيوت عن المسجد، ثم دخل النبي ﷺ ولم يصنع القوم شيئا رجاء أن تنزل فيهم رخصة، فخرج إليهم بعد فقال: وجهوا هذه البيوت عن المسجد، فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب[2] فأبو داود أخرجه من حديث عائشة وقد رواه عنها جسرة، دون ذكر الزيادة، والذي يظهر لي والله أعلم: أن حديث أم سلمة سرق من حديث جسرة عن عائشة، وقلب اسناده على أم سلمة رضي الله عنها، أن يكون شاهداً لحديث الباب. أعني حديث أبي سعيد.

وأما الحديث الذي رواه من طريق عبد الغني بن سعيد، فهو حديث أبي داود الذي سبق ذكره، ولم يذكر أبو داود الزيادة التي يكون الحديث من أجلها شاهداً لحديث أبي سعيد لأن المراد إثبات المنقبة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، والحديث لم يشر إلى ذلك لا بمنطوقه ولا بفحواه، وقد وردت في بعض الروايات زيادة -إلا لمحمد- وفي رواية البخاري في تاريخه إلا لمحمد وآل محمد[3] كما أورد ذلك البيهقي، وقال: إنها من زيادة موسى بن اسماعيل عن عبد الواحد، إلا أنه ضعفها تبعا للإمام البخاري[4]. ولذا فهو لا يصلح أن يكون شاهدا.

ومما يجدر ذكره أن الحافظ السيوطي رحمه الله كثيرا ما يتعقب ابن الجوزي بذكر شواهد للحديث إلا أنها ليست في محل النزاع، ولا تثبت الحكم الذي سيقت من أجله، بل تقتصر على اثبات أمر مسلم، كما هو الحال في هذا الحديث. وهو

(١) علل الحديث ١: ٩٩، وانظر نصب الراية ١: ١٩٣/ ١٩٥، التلخيص، الحبير. ١٣٩/ ١٤٠.
(٢) د. الطهارة. باب في الجنب يدخل المسجد ١: ٥٣.
(٣) التاريخ الكبير ١/٢: ٦٧.
(٤) السنن الكبرى ٢: ٤٤٢/ ٤٤٣.

تحريم المسجد على الجنب والحائض.

وأما الروايات الأخرى التي أشار إليها في تعقباته.

فالأولى رواية عمربن الخطاب رضي الله عنه قال السيوطي: إن أبا يعلى أخرجها. وقد أوردها السيوطي في الخصائص الكبرى قال: وأخرج أبو يعلى عن عمربن الخطاب قال: لقد أعطى على ثلاث خصال لأن تكون لي خصلة منها أحب إلي من أن أعطي حمر النعم: تزويجه فاطمة، وسكناه المسجد مع رسول الله ﷺ، لا يحل لي فيه ما يحل له، والراية يوم خيبر[1].

والثانية، رواية جابر. قال: وأخرج ابن عساكر عن جابربن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ لعلي: «إنه يحل لك في المسجد ما يحل لي»[2].

والثالث رواية أبي حازم الأشجعي. قال: وأخرج الزبيربن بكار في تاريخ المدينة قال، قال رسول الله ﷺ «إن الله أمر موسى أن يبني مسجدا طاهرا لا يسكنه إلا هو وهارون، وأن الله أمرني أن أبني مسجدا طاهرا لا يسكنه إلا أنا وعلي وأبناء علي»[3].

وقد أورد هذه الأحاديث كما نرى معلقة لم يذكر أسانيدها حتى تعرف، كما أنه لم يتعرض لها بتصحيح ولا تضعيف، والذي يبدو لي والله أعلم أنه لو كان فيها ما تقوم به الحجة لصرح بذلك. فهذه الشواهد مع كثرتها لا تقوى على إثبات نفسها فضلا عن متابعة حديث الباب، بل تزيده نكارة، وما يصلح منها للاحتجاج، لا يصلح أن يكون شاهدا لعدم اشتماله على معنى حديث الباب، فإن قيل: إن ورود المنكر من طرق يدل على أن للحديث أصلا، يقال:

إن الأصل الذي يمكن أن تثبته، هو حديث عائشة الذي أخرجه أبو داود، أما الزيادة التي جاءت في غيره ومنها حديث الترمذي فهي منكرة مختلقة كما قال ابن

---

(١) الخصائص الكبرى ٣: ٢٩٣/ ٢٩٤.
(٢) الخصائص الكبرى ٣: ٢٩٤.
(٣) الخصائص الكبرى ٣: ٢٩٤.

الحديث الثامن:

روى ابن الجوزي في فضائل القرآن بسنده إلى الدارقطني: قال: حدثنا ابن صاعد قال حدثنا أبو هشام الرفاعي قال، حدثنا زيدبن الحباب قال: حدثنا عمربن راشد، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «من قرأ سورة الدخان في ليلة أصبح يستغفر له سبعون ألف ملك».

قال ابن الجوزي تفرد به عمر، قال أحمدبن حنبل: عمربن راشد لا يساوي شيئا. قال ابن حبان: يضع الحديث، لا يحل ذكره في الكتب إلا بالقدح فيه[1].

وقد تعقب ابن الجوزي الإمام السيوطي فقال:

وأخرجه الترمذي: حدثنا سفيان بن وكيع، حدثنا زيدبن الحباب به.

وأخرجه محمدبن نصر في كتاب الصلاة، حدثنا محمدبن حميد الرازي حدثنا زيدبن الحباب به

وله طرق ، عن الحسن عن أبي هريرة.

ثم ساق أحاديث لا تتعلق بهذا الحديث. وإنما تتعلق بحديث في فضل قراءة سورة يس إلى أن قال: وقال الترمذي: حدثنا نصربن عبد الرحمن حدثنا زيدبن الحباب، عن هشام بن المقدام، عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعا: من قرأ حم الدخان في ليلة الجمعة غفر له.

ورواه البيهقي من هذا الطريق بلفظ من قرأ ليلة الجمعة حم الدخان ويونس أصبح مغفوراً له.

وقال ابن الضريس أنبأنا موسى وعلي قالا حدثنا حماد عن أبي سفيان طريف السعدي عن الحسن، أن النبي ﷺ قال: من قرأ سورة الدخان في ليلة غفر له ما تقدم من ذنبه.

---

(١) الموضوعات ١: ٢٤٨.

الحسن قال: من قرأ الدخان في ليلة غفر له.

وقال محمدبن نصر حدثنا محمدبن يحيى، قال حدثنا محمدبن المبارك، حدثنا صدقة، عن يحيى بن الحارث عن أبي رافع قال: من قرأ الدخان في ليلة الجمعة أصبح مغفورا له. وزوج من الحور العين.

وقال الدارمي: حدثنا يعلى، حدثنا اسماعيل عن عبدالله بن عيسى، قال: أخبرت أنه من قرأ الدخان ليلة الجمعة إيمانا وتصديقا بها أصبح مغفورا له.

وقال الطبراني، عن أبي امامة قال، قال رسول الله ﷺ من قرأ حم الدخان في ليلة جمعة أو يوم جمعة بنى له الله بيتا في الجنة. والله أعلم[1].

وقال في التعقبات: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، من قرأ حم الدخان في ليلة أصبح يستغفر له سبعون ألف ملك. فيه عمربن راشد يضع.

قلت: أخرجه الترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي غريب، وعمربن أبي خثعم يضعف قال محمد: هو منكر الحديث، وقول ابن الجوزي: أنه عمربن راشد تبع فيه ابن حبان. وقال الذهبي في الميزان: عمربن راشد غير أبي خثعم ذاك عمربن عبد الله. وهو صاحب حديث سورة الدخان ولم يجرح بكذب. فلا يلزم أن يكون حديثه موضوعا[2].

ويمكن تلخيص اعتراضات السيوطي على ابن الجوزي بما يلي:

أـ أن الحديث أخرجه الترمذي من رواية عمربن أبي خثعم، وليس هو عمربن راشد، وأن ابن الجوزي تبع ابن حبان في تسميته عمربن راشد. وقد فرق الذهبي بينهما. وأن عمربن أبي خثعم لم يجرح بكذب فلا يحكم على حديثه بالوضع.

---

(١) اللآلي ١: ٢٣٤/ ٢٣٦.

(٢) التعقبات ٧/ب، وانظر تذكرة الموضوعات ٧٩/ ٨٠.

ب- أن للحديث طرقاً كثيرة. وتعدد مخارج هذه الطرق يخرج الحديث عن كونه موضوعا.

هذا ملخص اعتراضه. وقبل أن أذكر ما ترجح لي في هذا الحديث أضع أمام ناظريك الأمور الآتية:

١- أما إخراج الترمذي للحديث فكما سبق أنه لا يلزم من ذلك صحته، لأن الترمذي رحمه الله لم يلتزم الاقتصار على إخراج الصحيح في جامعه، بل أخرج أحاديث متفاوتة الدرجات وتعقبها بما يراه من درجة للحديث، كما هو الحال في هذا الحديث.

٢- إن الامام الترمذي رحمه الله تعالى قال بعد ذكره الحديث. هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعمربن أبي خثعم يضعف قال محمد: هو منكر الحديث[1].

فقد أوضح الترمذي نفسه منزلة الحديث بحكايته قول البخاري في عمربن أبي خثعم وقد مر من قبل أن الامام البخاري يقول فيمن يتهمه: منكر الحديث. ولا أدري كيف غفل الحافظ السيوطي رحمه الله عن تكليم الإمام البخاري عمر هذا فقال: إن عمربن عبدالله بن خثعم لم يجرح بكذب وهو العالم باصطلاح البخاري.

وأما قوله: أن ابن الجوزي، سماه عمربن راشد، وتبع ذلك ابن حبان، وأن الذهبي قال في الميزان: عمر بن راشد غير ابن أبي خثعم، ذاك عمربن عبدالله، وهو صاحب حديث سورة الدخان.

أقول أن الذي في الميزان خلاف ذلك، فقد قال الذهبي في الميزان عمربن راشد اليمامي، عن نافع، ويحيى بن أبي كثير، هو عمربن أبي خثعم ضعفوه، هكذا قال ابن حبان: أنه عمربن أبي خثعم. وإنما ابن أبي خثعم عمربن عبدالله[2] فإن

---

(١) ت فضائل القرآن حديث رقم ٢٨٨٨، وانظر تحفة الأحوذي ٤: ٤٧.

(٢) ميزان ٣: ١٩٣.

الذهبي جزم في بداية الترجمة أن عمر بن راشد هو ابن أبي خثعم ثم حكى قول ابن حبان. ولم يفرق بينهما، كما قاله، وقد صرح الذهبي أيضا بأنه هو في المغني فقال: عمر بن راشد اليمامي، عن ابن أبي كثير ونافع، ضعفوه وهو عمر بن أبي خثعم[1].

وعمر بن أبي خثعم هذا قال فيه البخاري: منكر الحديث، ذاهب الحديث. وقال أبو زرعة: واهي الحديث حدث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها وقال ابن عدي منكر الحديث، وبعض حديثه لا يتابع عليه[2].

وقال الذهبي: روى عن يحيى بن أبي كثير، له حديثان منكران: من صلى بعد المغرب ست ركعات ومن قرأ الدخان في ليلة[3] وقال ابن حبان: كان ممن يروي الأشياء الموضوعة عن ثقات الأئمة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، ولا كتب حديثه إلا على جهة التعجب[4].

فهذه أقوال الجهابذة في عمر بن أبي خثعم وحديثه، وهي كافية في إسقاط حديثه ورده[5].

وزيادة على هذا أن الترمذي رحمه الله روى حديث عن سفيان بن وكيع وسفيان هذا قال فيه البخاري يتكلمون فيه لأشياء لقنوه إياها[6] وقال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي وأبو زرعة وتركا الرواية عنه، وقال: سألت أبا زرعة عنه فقال: لا يشتغل به، قيل له: كان يكذب؟ قال: كان أبو رجلا صالحا. قيل له كان يتهم بالكذب؟ قال: نعم، وقال أيضا: سمعت أبي يقول: جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا:

---

(١) المغني: ٤٦٦.

(٢) تهذيب ٧: ٤٦٨.

(٣) ميزان ٣: ٢١١.

(٤) مجروحين ٢: ٨٣.

(٥) وقال المعلمي: وزعم ابن حبان وتبعه بعضهم أن عمر بن أبي خثعم هو عمر بن راشد نفسه، وخطاه الدارقطني وغيره. وذكروا أن أبا خثعم هو عمر بن أبي خثعم وكلاهما يروي عن يحيى بن أبي كثير. وكلاهما تالف، ولعل ابن أبي خثعم أتلفهما اهـ هامش الفوائد المجموعة: ٣٠١.

(٦) ميزان ٢: ١٧٣، تهذيب ٤: ١٢٣/١٢٤.

بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم وتركت سفيانبن وكيع، أما كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم: إني أوجب له، وأحب أن تجري أموره على الستر، وله وراق قد أفسد حديثه، قالوا: فنحن نقول له أن يبعد الوراق عن نفسه، فوعدتهم أن أجيئه فأتيته مع جماعة من أهل المدينة وقلت له: إن حقك واجب علينا في شيخك وفي نفسك فلو صنت نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت فقال: ما الذي ينقم علي؟ فقلت: قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك فقال: فكيف السبيل إلى ذلك؟، قلت: ترمي بالمخرجات وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك، وتنحي هذا الوراق عن نفسك، وتدعو بإبن كرامة وتوليه أصولك، فإنه يوثق به، فقال مقبول منك وبلغني أن وراقه كان قد أدخلوه بيتا يتسمع علينا الحديث، فما فعل شيئا مما قاله فيبطل الشيخ وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين[1].

وقال النسائي: ليث بثقة وقال الآجري: امتنع أبو داود من التحدث عنه، وقال ابن عدي، وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن، ويقال كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه وحديث مرسل فيوصله أو يبدل قوما بقوم في الاسناد[2].

قلت: وقد سبق أن التلقين وإدخال الحديث على المحدث وسرقة الحديث وقلبه كلها تعد عند المحدثين من الكذب والوضع الذي يرد فيه حديث الراوي فإذا انضم هذا إلى ما قيل في عمربن أبي خثعم عرف درجة حديث الترمذي، وكان الأولى بالحافظ السيوطي إظهار هذا وكشفه بدلا من ركوبه الصعب والذلول لتبرئة ساحة الترمذي. والله أعلم.

٣ـ وأما رواية محمدبن نصر المروزي، فقد رواها عن محمدبن حميد الرازي، حدثنا زيدبن الحباب به. وفيه محمدبن حميد الرازي وقد تضاربت فيه أقوال

---

(١) الجرح ١/ ٢: ٢٣١/ ٢٣٢، وانظر ميزان ٢: ١٧٣، تهذيب ٤/ ١٢٤ مجروحين ١: ٣٥٥/ ٣٥٦.
(٢) تهذيب ٤: ١٢٤/ ١٢٥.

الأئمة والراجح فيه أنه متكلم فيه بل متهم بالكذب، وأن من قوى أمره لم يقف على حقيقة أمره ولم يظهر له ما ظهر لمن جرحه[1].

وأما حديث الترمذي الثاني فقد رواه عن نصر بن عبد الرحمن الكوفي، حدثنا زيدبن حباب عن هشام أبي المقدام عن الحسن عن أبي هريرة. . . الحديث، ثم قال الترمذي عقبه: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهشام أبو المقدام يضعف، ولم يسمع الحسن من أبي هريرة هكذا قال أيوب ويونس بن عبيد وعلي بن زيد اهـ[2].

فقد ذكر الترمذي للحديث علتين: الأولى ضعف هشام، والثاني الانقطاع بين الحسن وأبي هريرة.

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٣/٢: ٢٣٢/٢٣٣، التاريخ الكبير ١/١: ٦٩/٧٠، المجروحين ٢: ٢٩٦/٢٩٧، ميزان ٣: ٥٣٠/٥٣١ تهذيب ٩: ١٢٧/١٣١، فممن قوى أمره أبو زرعة قال: من فاته ابن حميد يحتاج إلى أن ينزل عشرة آلاف حديث، وقال أحمد: لا يزال بالري علم ما دام محمدبن حميد حيا، وقال يحيى بن معين ثقة. وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليس هو من قبله، إنما هو من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم، وقال جعفربن أبي عثمان الطيالسي: ابن حميد ثقة، كتب عنه يحيى، وروى عنه من يقول فيه: هو أكبر منهم.

ومن جرحه البخاري قال: في حديثه نظر، وسئل أبو عبدالله عن محمدبن حميد الرازي لماذا تكلم فيه؟ فقال: كأنه أكثر على نفسه، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الجوزجاني: ردي المذهب غير ثقة وقال فضلك الرازي: عندي عن ابن حميد خمسون ألفا، لا أحدث عنه بحرف وقال اسحاق بن منصور الكوسج: قرأ علينا محمدبن حميد كتاب المغازي عن سلمة، فقضى أني صرت إلى علي بن مهران فرأيته يقرأ كتاب المغازي عن سلمة، فقلت له: قرأه علينا محمدبن حميد، قال: فتعجب علي وقال: سمعه :محمدبن حميد مني، وقال صالح بن محمد الأسدي جزرة: كان كلما بلغه عن سفيان يحيله على مهران وما بلغه عن منصور يحيله على عمروبن أبي قيس، ثم قال: كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه، وقال في موضع آخر: كانت أحاديثه تزيد، وما رأيت أحدا أجرأ على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه على بعض، وقال أيضا: ما رأيت أحدا أحذق بالكذب من رجلين، سليمان الشاذكوني ومحمدبن حميد الرازي، وقال أبو القاسم ابن أخي أبي زرعة: سألت أبا زرعة عن محمدبن حميد فأومى بأصبعه إلى فمه، فقلت له: كان يكذب فقال برأسه: نعم، فقلت له: كان قد شاخ، لعله كان يعمل عليه ويدلس عليه، فقال: لا يا بني، كان يتعمد. وقال أبو نعيم ابن عدي: سمعت أبا حاتم الرازي في منزله وعنده ابن خراش وجماعة من مشايخ من أهل الري وحفاظهم، فذكروا ابن حميد، فأجمعوا على أنه ضعيف في الحديث وأنه يحدث بما لم يسمعه، وأنه يأخذ أحاديث أهل البصرة والكوفة. فيحدث بها عن الرازيين، وقال ابن خراش حدثنا ابن حميد وكان والله يكذب، وقال أبو علي النيسابوري، قلت لابن خزيمة: لو حدث الاستاذ عن محمدبن حميد فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه، فقال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلا.

وقال أبو أحمد العسال، سمعت فضلك الرازي يقول: دخلت على محمد بن حميد وهو يركب الأسانيد على المتون اهـ.

(٢) ت. فضائل القرآن ٥. ١٦٣، حديث رقم ٢٨٨٩.

أما هشام هذا فلم يوثق مطلقا، بل قال فيه البخاري ضعيف[1] وقال النسائي: متروك الحديث[2] قال يحيى بن معين: ليس بثقة. وقال أحمد: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم الرازي ليس بالقوي، ضعيف الحديث وكان جارا لأبي الوليد الطيالسي فلم يروعنه. وكان لا يرضاه، ويقال: أنه وقع إليه كتاب يونس بن عبيد عن الحسن فروى عن الحسن، وعنده عن الحسن أحاديث منكرة، وهو منكر الحديث. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[3]. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات. وقال أبو داود: كان غير ثقة[4] وقال علي بن الجنيد الأزدي: متروك الحديث، وقال النسائي عنه أيضا: ضعيف وقال أيضا: ليس بثقة، وقال مرة: ليس بشيء وقال الدارقطني ضعيف الحديث وترك ابن المبارك حديثه. وقال ابن سعد: كان ضعيفا في الحديث. وقال أبو بكر بن خزيمة: لا يحتج بحديثه، وقال العجلي: ضعيف. وقال يعقوب بن سفيان ضعيف لا يفرح بحديثه[5].

وبهذا نرى أن هذه الطريق لا تصلح أن تكون شاهدا للطريق الأولى لشدة ضعف هشام هذا ونكارته. ومما يلاحظ أن الإمام الترمذي رحمه الله كان يسلك مسلك شيخه الإمام البخاري في أنه لا يغلظ في التجريح، ولا يصرح وإنما كان يكني وغالبا ما ينسبه إلى غيره كما في تجريحه هشاما هنا حيث اكتفى بقوله: يضعف. فلا ينبغي أن ينزل قوله على ما رآه بعض المتأخرين من أنها تطلق على أخف الدرجات من الجرح فقط.

وأما قوله بأن الحسن لم يسمع من أبي هريرة. فهذا الذي عليه جمهور المحدثين كما حكاه الترمذي عن أيوب ويونس بن عبيد، وعلي بن زيد وبهز بن أسد. وقال يونس بن عبيد، ما رآه قط[6].

---

(١) التاريخ الكبير ٢/٣: ١٩٩/٢٠٠، وقال عنه أيضا: يتكلمون فيه، انظر ميزان ٤: ٢٩٨، تهذيب ١١: ٣٨.
(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٠٦.
(٣) الجرح ٢/٤: ٥٨.
(٤) ميزان ٤: ٢٩٨.
(٥) تهذيب ١١: ٣٩.
(٦) المراسيل: ٢٨ جامع التحصيل: ٣٤٦.

ولقد وجهوا الأحاديث التي جاء فيها التصريح بسماع الحسن من أبي هريرة بأحد احتمالين. الاحتمال الأول: أن في ذلك تأويلا أي أن الحسن عنى بقوله حدثنا أبو هريرة أنه حدث أهل البصرة وأن الحسن منهم، لأن الحسن عند تحديث أبي هريرة أهل البصرة كان بالمدينة ولم يسمع منه شيئا[1].

الأحتمال الثاني: أن من قال عن الحسن حدثنا أبو هريرة فقد أخطأ، وهو ختيار أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، فقد قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: لم يسمع الحسن من أبي هريرة ولم يره، فقيل له: فمن قال عنه: حدثنا أبو هريرة؟ قال: يخطىء[2].

وقال أيضا: سمعت أبي وذكر حديثا حدثه مسلمبن أبي ابراهيم، حدثنا ربيعةبن كلثوم، سمعت الحسن يقول: حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه قال: أوصاني خليليﷺ بثلاث... الحديث.

وقال -أي أبو حاتم- لم يعمل ربيعة بن كلثوم شيئا، لم يسمع الحسن من أبي هريرة، فقلت لأبي: إن سالما الخياط روى عن الحسن، قال: سمعت أبا هريرة. قال: هذا مما يبين ضعف سالم[3].

وذهب البعض إلى أن الحسن سمع من أبي هريرة في الجملة إلا أن سماعه منه قليل والغالب الانقطاع. وممن قال بذلك اسماعيلبن علية. فقد روى عن سعيدبن أبي عروبة عنه أي عن الحسن قال حدثنا أبو هريرة[4]، وقد روى الحافظ النسائي في سننه حديثا من رواية أيوب، عن الحسن عن أبي هريرة عن النبيﷺ أنه قال: المنتزعات والمختلعات هن المنافقات. قال الحسن: لم أسمعه من غير أبي هريرة. قال النسائي: الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئا[5].

---

(١) انظر الكفاية: ٢٨٣/ ٢٨٤. جامع التحصيل: ٢١٤.
(٢) المراسيل: ٢٩٠، جامع التحصيل: ٢١٤.
(٣) جامع التحصيل: ٢١٥.
(٤) جامع التحصيل: ٣٤٦.
(٥) ت. الطلاق. باب الخلع ٦: ١٣٨.

قال الحافظ ابن حجر: وهذا اسناد لا مطعن من أحد في رواته، وهو يؤيد أنه سمع من أبي هريرة في الجملة، وقصته في هذا شبيه بقصته في سمرة[1].

والراجح أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولو سلم سماعه فإنه قليل، محمول على ما صرح فيه بالسماع، والحديث الذي معنا ليس من ذلك، فهو محمول على الانقطاع وهو علة قادحة.

فإن قيل أن الحسن من التابعين، ومراسيلهم مقبولة. يجاب على ذلك بأن الأئمة صرحوا بأن مراسيل الحسن لا شيء لأنه لا يبالي عمن يأخذ. قال ابن سيرين: حدثوا عمن شئتم يعني المراسيل إلا عن الحسن وأبي العالية فإنهما لا يباليان عمن أخذا الحديث[2].

وقال أحمدبن حنبل: ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاءبن أبي رباح فإنهما يأخذان عن كل أحد[3].

وروى حمادبن سلمة عن عليبن زيد بن جدعان قال: ربما حدثت الحسن بالحديث ثم أسمعه بعد يحدث به فأقول: من حدثك به يا أبا سعيد فيقول: لا أدري غير أني سمعته من ثقة. فأقول أنا حدثتك به[4].

وقال ابن عون، قال بكر المزني للحسن وأنا عنده: عمن هذه الأحاديث التي تقول فيها قال رسول الله ﷺ قال: عنك، وعن ذا[5].

فأقوال الأئمة هذه تبين لنا درجة مراسيل الحسن والروايات المنقطعة عنه، وأنها لا تقوم بها حجة لجهالةالراوي الساقط وأنه غير ثقة.

ويخلص من هذا أن حديث الترمذي والبيهقي هذا لا يصلح أن يكون

---

(١) تهذيب ١٠ : ٢٧٠.

(٢) الكفاية: ٣٩٢، جامع التحصيل: ١١٤.

(٣) جامع التحصيل: ١١٥.

(٤) التمهيد ١: ٥٧، جامع التحصيل: ١١٥.

(٥) التمهيد ١ : ٥٨، جامع التحصيل:١١٦، تهذيب ٢ : ٢٧٠.

شاهدا. والله أعلم.

وأما رواية ابن الضريس فقال: أنبأنا موسى وعلي قالا: حدثنا حماد، عن أبي سفيان طريف السعدي. عن الحسن أن النبي ﷺ قال... الحديث.

وفي هذا الحديث علتان: الأولى أنه مرسل، وقد عرفت قيمة مرسل الحسن عند المحدثين والثانية: أن في سند الحديث، طريف بن شهاب أبو سفيان السعدي. قال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، لا يكتب عنه، وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث ليس بقوي[1] وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم[2] وقال النسائي: متروك الحديث[3] وقال ابن حبان: كان شيخا مغفلا يهم في الأخبار حتى يقلبها ويروي عن الثقات فلا يشبه حديث الأثبات[4] وقال أبو داود: ليس بشيء وقال مرة: واهي الحديث وقال ابن عدي: روى عنه الثقات وإنما أنكر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأت بها غيره، وأما أسانيده فهي مستقيمة. وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال أبو بكر الرازي روى عنه جماعة غير حديث لم يتابع عليه وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ضعيف الحديث[5] فإذا كان هذا هو حال طريف فقد عرفت أنه لا يعتد بحديثه ولا يصلح للاعتبار.

٦ـ أما رواية محمد بن نصر التي أخرجها عن محمد بن يحيى، حدثنا وكيع، عن الفضل بن دلهم عن الحسن فهذا الحديث كما ترى موقوف على الحسن.

والفضل بن دلهم ضعف إلا أنه يعتبر بحديثه[6] والذي يظهر لي والله أعلم

---

(١) الجرح ٢/١: ٤٩٣.

(٢) التاريخ الكبير ٢/٢: ٣٥٧ الضعفاء: ٢٦٤.

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٤.

(٤) مجروحين ٢: ٨/٧.

(٥) انظر ميزان ٢: ٣٣٦، تهذيب ٥: ١١/١٢.

(٦) قال يحيى: الفضل بن دلهم عن الحسن ضعيف، وقال أبو داود: ليس بالقوي، ولا بالحافظ، وقال علي بن الجنيد: في القلب من أحاديثه شيء، وقال أبو داود: حديثه منكر، وليس هو برضى، نقله عنه أبو الحسن بن العبد، وقال أبو الفتح الأزدي: ضعيف جدا. اهـ تهذيب ٨: ٢٧٧، وقال المعلمي: الفضل بن دلهم عن الحسن

أن الحديث يثبت موقوفاً على الحسن وأن النكارة في رفعه.

٧ـ وأما رواية محمد بن نصر الثانية فقد رواها عن محمدبن يحيى قال: حدثنا محمد بن المبارك، حدثنا صدقة عن يحيى بن الحارث عن أبي رافع، من قرأ الدخان في ليلة الجمعة أصبح مغفورا له وزوج من الحور العين. وهذه الرواية رواها الدارمي أيضا عن محمدبن المبارك حدثنا صدقةبن خالد عن يحيى بن الحارث به [١].

ورجال هذه الرواية لا مطعن من أحد فيهم، فكلهم ثقات، والظاهر أن أبا رافع في هذه الرواية هو مولى رسول الله ﷺ الصحابي الشهير، فإن كان هو، فالحديث منقطع لأن يحيى بن الحارث لم يدرك أبا رافع لأن يحيى هذا توفي سنة ١٤٥هـ عن سبعين عاما [٢] فتكون ولادته سنة ٧٥هـ، وأبو رافع رضي الله عنه توفي قبل مقتل عثمان بيسير وقيل: توفي في خلافة علي بن أبي طالب وهو الذي صوبه ابن عبد البر [٣] وعلى كلا الحالين لم يدرك يحيى أبا رافع والانقطاع كما ترى علة يرد من أجلها الحديث لجهالة الواسطة، ويحتمل أن يكون أبا رافع ـ اسماعيل بن رافع القاص ـ لأنه توفي ما بين سنة عشر ومائة إلى سنة عشرين ومائة كما ذكر ذلك البخاري [٤] إلا أن روايته لا يفرح بها لشدة ضعفه ولأن أكثر النقاد ترك حديثه ووصفوه بأنه منكر الحديث، متروك الحديث [٥] ومن كان هذا حاله فضعفه لا ينجبر وروايته لا تصلح للاعتبار [٦] وهكذا نرى أن هذه الرواية لا تصلح للاعتبار ولا تكون شاهدا لحديث أبي هريرة.

٨ـ وأما رواية الدارمي فقد أخرجها عن يعلى، حدثنا اسماعيل، عن

= قال: من قرأ.. الخ، الحسن تابعي، والفضل ضعيف، ولا سيما في روايته عن الحسن. اهـ هامش الفوائد المجموعة: ٣٠٢.

(١) دي. فضائل القرآن. باب فضل حم الدخان والحواميم والمسبحات ٢: ٤٥٧.

(٢) انظر تهذيب ١١: ١٩٤.

(٣) انظر الاستيعاب ١: ٨٥، ٤: ١٦٥٧، وانظر تهذيب ١٢: ٩٢/٩٣، إلا أنه قال: مات بعد مقتل عثمان.

(٤) تهذيب ١: ٢٩٥، نقلا عن البخاري من تاريخه الأوسط.

(٥) انظر أقوال الأئمة فيه في كل من الميزان ١: ٢٢٧، تهذيب ١: ٢٩٤/٢٩٦.

(٦) وقال المعلمي: يحيى بن الحارث عن أبي رافع قال: من قرأ... الخ هذا منسوب إلى أبي رافع من قوله فإن كان الصحابي فهذا منقطع، لأنه توفي قبل ولادة يحيى بن الحارث بمدة طويلة، وإن كان غيره فمن هذا اهـ هامش الفوائد المجموعة: ٣٠٢.

عبدالله‌بن عيسى قال: أخبرت أنه من قرأ الدخان[1].

فهذه الرواية لا مطعن لأحد في رجالها إلا أنها بلاغ، وعبدالله‌بن عيسى من أتباع التابعين ولا يحتمل إرساله لجهالة الواسطة ولذا فالرواية لا تقوى على الاعتبار.

وأما حديث أبي أمامة الذي أخرجه الطبراني. فيه فضال‌بن جبير. قال ابن حبان: شيخ من أهل البصرة، كان يزعم أنه سمع أبا أمامة، يروي عن أبي أمامة ما ليس من حديثه لا يحل الاحتجاج به بحال[2] وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، وروى الكتاني عن أبي حاتم الرازي قال: ضعيف الحديث[3] فحديث أبي أمامة كما ترى ساقط لأن فضال الراوي عن أبي أمامة ألصق به أحاديث رواها عنه وزعم أنه سمعها منه والحال أنه ليس له سماع عن أبي أمامة فروايته لا تصلح أن تكون شاهدا لحديث أبي هريرة لما فيها من العوار البين.

وهكذا نرى أن سائر الشواهد والمتابعات التي ساقها السيوطي للحديث تعجز عن إثبات نفسها فضلا عن متابعة حديث الباب والذي يظهر لي والله أعلم أن الحديث لا يثبت مرفوعا وغاية ما يمكن أن يقال فيه أنه من مراسيل الحسن. وقد عرفت منزلة مراسيله والله أعلم.

الحديث التاسع:

روى ابن الجوزي بسنده إلى الترمذي قال: حدثنا قتيبة قال حدثنا عبدالله بن الحارث، عن عنبسة عن محمدبن زاذان، عن أم سعيد، عن زيد بن ثابت قال: دخلت على رسول الله ﷺ وبين يديه كاتب، فسمعته يقول: ضع القلم على أذنك فإنه أذكر للممل.

---

(١) دي فضائل القرآن. باب فضل حم الدخان والحواميم والمسبحات ٢: ٤٥٧.

(٢) مجروحين ٢: ١٩٧، ميزان ٣: ٣٤٧/٣٤٨، لسان ٤: ٤٣٤.

(٣) ميزان ٣: ٣٤٧، لسان ٤: ٤٣٤، وقال المعلمي: الطبراني عن أبي أمامة قال، قال رسول الله ﷺ... الخ، أقول: هو من طريق فضال‌بن جبير وهو تالف زعم أنه سمع أبا أمامة، وروى عنه ما ليس من حديثه. اهـ هامش الفوائد المجموعة: ٣٠٢.

المصري. قال يحيى: ليس بشيء وقال النسائي: متروك. وقال أبو حاتم الرازي: كان يضع الحديث.

وأما محمدبن زاذان فقال البخاري: لا يكتب حديثه[1].

قال السيوطي بعد ذكر الحديث، قلت: ورد من حديث أنس. أخرجه ابن عساكر، ثم ساق الحديث بسنده إلى هشام‌بن عمار، حدثنا عثمان‌بن عمرو، حدثنا أبو مسعدة الأنصاري عن عمروبن الأزهر، عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ لكاتبه إذا كتبت فضع قلمك على أذنك فإنه أذكر لك.

وقال الديلمي: أنبأنا عبدوس، عن ابن لال، أنبأنا أبو صالح القاضي عن محمدبن هشام، عن ابراهيم‌بن‌بن محمد القرشي عن ابراهيم‌بن زكريا الواسطي، عن عمروبن الأزهر، عن حميد عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ إذا كتبت فضع القلم خلف أذنك فإنه أذكر لك[2].

وقال في التعقبات حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه: ضع القلم على اذنك. . . الحديث.

فيه عنبسة. متروك. عن محمدبن زاذان لا يكتب حديثه. قلت: الحديث أخرجه الترمذي من هذا الوجه، وله شاهد من حديث أنس أخرجه الديلمي[3].

وقال ابن عراق بعد إيراد الحديث: تعقب بأن الترمذي لما أخرجه قال عقبة: اسناده ضعيفه، عنبسة ومحمدبن زاذان يضعفان، وبأنه جاء من حديث أنس[4]

ويتلخص تعقب السيوطي ومن تبعه لابن الجوزي بما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه الترمذي.

---

(١) الموضوعات ١: ٢٥٩.

(٢) اللآلي ١: ٢١٦.

(٣) التعقبات ٤/ب.

(٤) تنزيه الشريعة ١: ٢٦٦.

٢ـ أن الترمذي تعقبه بأن عنبسة ومحمدبن زاذان يضعفان فالحديث من طريقهما ضعيف لا موضوع.

٣ـ إن للحديث شاهدا من رواية أنس أخرجه ابن عساكر والديلمي:

أ) أما التعقب الأول وهو قوله: أن الحديث أخرجه الترمذي، فقد سبق أن الترمذي لم يلتزم إخراج الصحيح بل أنه يذكر الحديث ويبين درجته كما هو صنيعه في هذا الحديث، كذلك يقال أن الترمذي أخرجه ولم يتبين له أنه موضوع بل غاية ما ظهر له أن ضعيف لضعف عنبسة وابن زاذان وقد ظهر لغيره أنه موضوع فلا لوم في ذلك على الترمذي.

ب) إن ابن الجوزي حكم على الحديث بالوضع لأن الحديث من رواية عنبسة وقد رمي بالكذب. قال البخاري: تركوه[١] وقد مر أن هذه العبارة يطلقها البخاري بقصد التهمة. وقال النسائي متروك الحديث[٢] وقال ابن معين: متروك الحديث[٣] وقال أيضا لا شيء. وقال أبو حاتم الرازي هو متروك الحديث كان يضع الحديث[٤] وقال ابن حبان: صاحب أشياء موضوعة، وما لا أصل له مقلوبة، لا يحل الاحتجاج به[٥] وقال الترمذي عن البخاري: ذاهب الحديث[٦]، وقال أبو زرعة: واهي الحديث منكر الحديث. وقال أبو داود والنسائي والدارقطني: ضعيف. وقال النسائي أيضا: متروك.

وقال الأزدي: كذاب[٧]، فكما هو واضح أن عنبسة قد رمي بالكذب من قبل البخاري والنسائي وأبو حاتم الرازي، ويكفي قول هؤلاء في رد حديثه.

---

(١) التاريخ الكبير ٤/١: ٣٩، الضعفاء: ٢٧٢.
(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٩.
(٣) التاريخ الصغير: ٢٠٨.
(٤) الجرح ٣/١: ٤٠٢/٤٠٣.
(٥) مجروحين ٢: ١٦٨/١٦٩.
(٦) ميزان ٣: ٣٠١/٣٠٢.
(٧) تهذيب ٨: ١٦٠/١٦١.

وأما محمدبن زاذان، فقال فيه البخاري: منكر الحديث لا يكتب حديثه[1]، وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث، ولا يكتب عنه[2] وقال ابن معين: ليس بشيء وقال الترمذي لما خرج حديثه محمدبن زاذان منكر الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف[3]، فهذا إذا أضيفت نكارته إلى نكارة عنبسة عرفت منزلةالحديث، وظهر أن حكم ابن الجوزي مبني على القاعدة المعروفة وهي الحكم على الحديث بالوضع إذا تفرد بروايته كذاب. كما هو الشأن في هذا الحديث.

وأما الشاهد الذي ساقه من رواية ابن عساكر ومن رواية الديلمي، فكلاهما من حديث عمروبن الأزهر عن حميد عن أنس. وعمروبن الأزهر هذا قال فيه البخاري: يُرْمَى بالكذب رماه أبو سعيد الحداد بالوضع[4] وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث، وقال ابن معين: ضعيف الحديث[5]، قال ابن عدي: كان بواسط، فعن أبي سعيد الحداد قال: كان عمروبن الأزهر يكذب مجاوبه. وقال أحمد: كان يضع الحديث وقال النسائي وغيره: متروك[6] وقال الدوري عن ابن معين: كان كذابا ضعيفا، وقال الدولابي. متروك الحديث وقال الجوزجاني غير ثقة[7].

فهذا كاف في الحكم على الحديث بالوضع، كما قال ابن عراق: قلت: فيه عمروبن الأزهر العتكي أحد الكذابين فلا يصلح شاهدا[8].

وبعد هذا فإني لأعجب من السيوطي رحمه الله مع معرفته بالحديث وطرقه كيف يسوغ لنفسه أن يتعقب ابن الجوزي ويعترض عليه في إدخاله هذا الحديث في موضوعاته بعد معرفة حاله وكان الأجدر به أن يؤيد ابن الجوزي في صنيعه فتنقية

---

(١) التاريخ الكبير ١/١ : ٨٨، الضعفاء: ٢٧٤، ميزان ٣: ٥٤٦، تهذيب ٩: ١٦٥.

(٢) الجرح ٢/٣ : ٢٦٠، تهذيب ٩: ١٦٥.

(٣) تهذيب ٩: ١٦٥.

(٤) التاريخ الصغير: ٢٠٨، التاريخ الكبير ٢/٣ : ٣١٦، لكن فيه: رماه أبو سعيد الحداد بالكوفة.

(٥) الجرح ١/٣ : ٢٢١.

(٦) ميزان ٣: ٢٤٥، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٠٠، لسان ٤: ٣٥٣.

(٧) لسان ٤: ٣٥٤.

(٨) تنزيه الشريعة ١: ٢٦٦.

حديث رسول الله ﷺ مما اختلط به وتصفية سنته مما شابهها من الأباطيل والكذب أولى من الدفاع المستميت عن الكتب الستة لمجرد أن الحديث وجد في أحدها بل أن في بيان ما في الكتب الستة من الخطأ والوهم والغلط والأحاديث الضعيفة أو الموضوعة زيادة في الاهتمام بها والوثوق بما جاء فيها، والتمسك بالعمل بأحاديثها وإعطائها المكانة اللازمة في نفوس الآخذين بها أفضل مما سار عليه السيوطي رحمه الله من محاولة يائسة في دفع ما اعترض به على هذه الكتب، والحافظ السيوطي رحمه الله إن كان يهدف من ذلك بقاء مكانة الكتب الستة في نفوس الناس والحيلولة دون تطرق الشك إليها، أو تعلق بعض المغرضين بشبه يقصدون منها الطعن فيها إلا أن مسلكه رحمه الله تعالى لم يقم على منهج علمي صحيح وكان التعصب غير المرغوب فيه باد في بعض صنيعه، فالكتب الستة لم يسر أصحابها في تأليفها على نهج واحد، منهم من التزم الصحة في تأليفه ولم يخرج في كتابه إلا ما صح عنده. فلا غبار على الحافظ السيوطي رحمه الله لو اقتصر في وقوفه ذلك الموقف على تلك الكتب الملتزمة للصحيح و الأحاديث التي صرح مؤلفوها بأنها صحيحة، ودفاعه عنها ومحاولة نفي التهمة عنها بذكر الشواهد والمتابعات المؤيدة لها. فموقفه آنئذ موقف محمود لما فيه من إظهار للحق وكشف له.

أما محاولته ذلك في كتب لم يلتزم مؤلفوها الاقتصار على ذكر الصحيح فيها. بل أوردوا الصحيح وغيره. بل صرح بعضهم بعدم صحة ذلك الحديث ونبّه إلى ضعفه: فيدعي الحافظ رحمه الله ثبوته. ويسوق له من الشواهد ويورد له من المتابعات التي لا تزيده إلا نكارة، ولا تؤيد إلا ضعفه ولا تصلح لاعتباره ـ مع علمه رحمه الله تعالى بذلك ـ فهذا موقف أقل ما يوصف بعدم الانصاف وهو موقف لا شك غير محمود. والله أعلم.

الحديث العاشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى الإمام الترمذي قال: حدثنا عبد الأعلى بن

واصل، حدثنا محمدبن القاسم الأسدي، عن الفضل بن دلهم، عن الحسن قال، سمعت أنس بن مالك قال: لعن رسول الله ﷺ: رجلا أم قوما وهم له كارهون. وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، ورجلا سمع حي على الفلاح ثم لم يجب.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح. قال أحمدبن حنبل: أحاديث محمدبن القاسم موضوعة ليس بشيء. رمينا حديثه، وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الدارقطني: يكذب.

قال السيوطي بعد أن أورد حديث الترمذي، وحكى قول ابن الجوزي: الذي ثقل فيه قول الأئمة في محمدبن القاسم الأسدي: قلت، قد وثقه ابن معين، وقال: ثقة: كتبت عنه.

وللحديث شواهد عديدة منها:

حديث ابن عمرو: ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة، ال جل يؤم قوما وهم له كارهون رواه أبو داود[1] وابن ماجه[2].

وحديث أنس: ثلاثة لا تقبل صلاة لهم ولا تصعد إلى السماء ولا تجاوز رؤوسهم: «رجل أم قوما وهم له كارهون» رواه ابن خزيمة.

وحديث ابن عباس: ثلاثة لا ترفع لهم صلاتهم فوق رؤوسهم شبرا، رجل أم قوما وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط. رواه ابن ماجه[3].

وحديث أبي أمامة: ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الأبق حتى يرجع، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون. رواه االترمذي وحسنه[4] وصححه الضياء في المختارة.

وحديث طلحةبن عبيدالله: «أيما رجل أم قوما وهم له كارهون لم تجاوز صلاته

---

(١) د. الصلاة. باب الرجل يؤم القوم وهم له كارهون ١ : ٢٣٠.

(٢) جـ إقامة الصلاة وسنتها. باب من أم قوما وهم له كارهون حديث رقم ٩٧٠.

(٣) جـ. إقامة الصلاة وسننها. باب من أم قوما وهم له كارهون حديث رقم ٩٧١.

(٤) ت. الصلاة. باب ما جاء فيمن أم قوما وهم له كارهون.

أذنيه». رواه الطبراني[١].

وحديث سلمان «ثلاثة لا تقبل لهم صلاة، المرأة تخرج من بيتها بغير إذن زوجها، والعبد الآبق والرجل يؤم القوم وهم له كارهون رواه ابن أبي شيبة»[٢].

وحديث ابن عمر. اثنان لا تجاوز صلاتهما رؤوسهما عبد أبق من مواليه حتى يرجع وامرأة عصت زوجها حتى ترجع. رواه الحاكم[٣].

وحديث عمروبن الحارث بن أبي ضرار: اثنان من أشد الناس عذابا إمرأة تعصي زوجها أو رجل أم قوما وهم له كارهون. رواه الحافظ عبد الغني بن سعيد في إيضاح الأشكال[٤].

ومن شواهده في الجملة الأخيرة.

حديث ابن عباس: من سمع المنادي فلم يمنعه من إتيانه عذر لم يقبل الله الصلاة التي صلى. رواه أبو داود[٥] وابن ماجه[٦] والدارقطني والحاكم[٧] ورواه ابن ماجه[٨] وابن حبان، والحاكم: بلفظ من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر.

وحديث أبي موسى: من سمع النداء فارغا صحيحا فلم يجب فلا صلاة له.

---

(١) مجمع الزوائد ٢: ٦٧/٦٨، وقال: رواه الطبراني في الكبير من رواية سليمان بن أيوب الطلحي قال فيه أبو زرعة: عامة أحاديثه لايتابع عليها وقال صاحب الميزان: صاحب مناكير وقد وثق. اهـ.

(٢) المصنف ١: ٤٠٧/٤٠٨.

(٣) المستدرك.

(٤) قلت: الحديث أخرجه ابن أبي شيبة، قال: حدثنا جرير، عن منصور، عن هلال بن يساف عن زياد بن الجعد، عن عمرو بن الحارث بن المصطلق قال: كان يقال: أشد الناس عذابا امرأة تعصي زوجها وعبد ابق من سيده. اهـ المصنف ١: ٤٠٧.

(٥) د. الصلاة باب في التشديد في ترك الجماعة ١: ١٣٠٠، قال أبو داود: حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن أبي جناب عن مغراء العبدي عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

(٦) جه المساجد والجماعات حديث رقم ٧٩٣، قال حدثنا عبد الحميد بن بيان الواسطي. أنبأني هشيم عن شعبة عن عدي بن ثابت به، ١: ٢٦٠.

(٧) المستدرك. الصلاة باب من سمع النداء فلم يجب ١: ٢٤٥، رواه من طريق هشيم عن شعبة به. ومن طريق عبدة إلى سعيد بن جبير عن ابن عباس. انظر ١: ٢٤٥/٢٤٦.

(٨) لفظ جه: من سمع النداء فلم يأته فلا صلاة له إلا من عذر ١: ٢٦٠.

رواه البزاز والطبراني[1] والحاكم[2] ورواه بهذا اللفظ ابن عدي من حديث أبي هريرة، والعقيلي من حديث جابر.

وحديث معاذبن أنس: الجفاء كل الجفاء، والكفر والنفاق من سمع مناد الله ينادي إلى الصلاة، يدعو إلى الفلاح فلا يجبه رواه أحمد[3] والطبراني[4].

وحديث يحيى بن أسعدبن زرارة «من سمع نداء الجماعة ثم لم يأت ثلاثا، طبع على قلبه فجعل قلبه قلب منافق». رواه ابن أبي شيبة.

وحديث ابن مسعود: «لقد هممت أن آمر بلالا يقيم الصلاة ثم انصرف إلى قوم يسمعون النداء فلا يجيبون فأحرق عليهم بيوتهم. رواه الطبراني[5] والله أعلم[6].

ويتلخص اعتراض السيوطي رحمه الله في أمرين.

١ـ المنازعة في ضعف محمدبن القاسم الأسدي بتوثيق ابن معين له.

٢ـ قيام الشواهد العديدة التي تؤيد الخبر وتثبت أن النبيﷺ قاله.

وقبل أن أعرض ما ترجح لي من الحكم على هذا الحديث أورد الحديث كما رواه الترمذي والعلل التي أشار إلى وجودها في هذه الرواية.

قال الترمذي: حدثنا عبد الأعلى بن واصل الكوفي. حدثنا محمدبن القاسم

---

(١) مجمع الزوائد، وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه قيس بن الربيع وثقه شعبة وسفيان الثوري وضعفه جماعة اهـ ٢ : ٤٢.

(٢) المستدرك. الصلاة. من سمع النداء فلم يجب ١ : ٢٤٦، قال الحاكم: حدثنا أبو بكر محمدبن عبدالله الشافعي، حدثنا اسماعيل القاضي حدثنا أحمدبن يونس حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي بردةبن أبي موسى عن أبيه به، قال الذهبي في التلخيص: صحيح.

(٣) حم. قال: حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا زبان حدثنا سهل عن أبيه عن رسول اللهﷺ به ٣: ٤٣٩.

(٤) مجمع الزوائد وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه زبانبن فائد ضعفه ابن معين ووثقه أبو حاتم اهـ ٢ : ٤٢.

(٥) مجمع الزوائد وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح اهـ ٢ : ٤٣.

(٦) اللآلي ٢ : ٢١، التعقبات ١٠/أ/١٠/ب وزاد حديثا آخر قال: وأخرج مسدد في مسنده عن ابن مسعود مرفوعا: «من سمع الأذان من غير علة ثم لم يأت الصلاة فلا صلاة له».

الأسدي، عن الفضل بن دلهم عن الحسن قال: سمعت أنس بن مالك قال: لعن رسول الله ﷺ ثلاثة: رجل أم قوما وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، ورجل سمع حي على الفلاح ثم لم يجب.

وفي الباب عن ابن عباس وطلحة وعبد الله بن عمرو وأبي أمامة.

قال أبو عيسى: حديث أنس لا يصح لأنه قد روى هذا عن الحسن عن النبي ﷺ مرسل.

قال أبو عيسى: ومحمد بن القاسم تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه، وليس بالحافظ... الخ[1]. فالترمذي ذكر للحديث علتين:

أ ـ إن الحديث روي عن الحسن مرسلا.
ب ـ إن محمد بن القاسم متكلم فيه.
أما الارسال فهو علة تقدح في إصحة الحديث وقد مر ما في مراسل الحسن.

وقد ورد الحديث عن الحسن مرسلا: رواه ابن أبي شيبة قال: حدثنا وكيع، قال حدثنا أبو عبيدة الناجي عن الحسن قال، قال رسول الله ﷺ «من أم قوما وهم له كارهون لم تجز صلاته ترقوته».

وقال أيضا: حدثنا هشيم قال حدثنا هشام بن حسان قال: حدثنا الحسن أن رسول الله ﷺ قال: ثلاثة لا تقبل لهم صلاة، رجل أم قوما وهم له كارهون، والعبد إذا أبق حتى يرجع إلى مولاه، والمرأة إذا باتت مهاجرة لزوجها عاصية له»[2].

أما محمد بن القاسم الأسدي فغالب النقاد على تجريحه قال البخاري: كذبه أحمد[3] وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوي، ولا يعجبني حديثه[4] وقال أحمد:

---

(١) ت. الصلاة. باب ما جاء فيمن أم قوما وهم له كارهون.
(٢) المصنف ١: ٤٠٧.
(٣) التاريخ الكبير ١/١: ٢١٤، التاريخ الصغير: ٢٢١.
(٤) الجرح ١/٤: ٦٥.

محمدبن القاسم أحاديثه موضوعة ليس بشيء، وقال البخاري، وقال أحمد: رمينا حديثه[1] وقال النسائي: متروك الحديث[2]، وقال أيضا: ليس بثقة، كذبه أحمد. وقال الآجري عن أبي داود: غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال البراء حدث بأحاديث لم يتابع عليه وقال الدارقطني: كذاب، وقال العقيلي: يعرف وينكر تركه أحمد وقال: أحاديثه أحاديث سوء وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال البغوي: ضعيف الحديث وقال الأزدي: متروك[3] وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ويأتي عن الاثبات ما لم يحدثوا لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال، وأن أحمدبن حنبل يكذبه[4].

وأما ابن معين فقد قوى أمره قال ابن أبي خيثمة، سمعت يحيى بن معين يقول: محمدبن القاسم الأسدي ثقة قد كتبت عنه[5] وقال العجلي: كان شيخا صدوقا عثمانيا[6].

وكما هو واضح أن الأكثر على تجريحه، وأن من جرحه فعنده زيادة على من وثقه لا سيما وأن بعضهم فسر تجريحه كأحمد وابن حبان والبراء. بل أن توثيق ابن معين له يزيده وهنا لأن محمدبن القاسم أوهم ابن معين بالضبط والعدالة، وأظهر له خلاف واقعه، وقد أشار إلى هذا المعلمي فقال: ثبت تكذيبه من أوجه عن أحمد، وتابعه البخاري وغيره، وكذبه أيضا أبو داود وغيره، قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ثقة وقد كتبت عنه، وعادة ابن معين في الرواة الذين أدركهم أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملة من أحاديثه فإذا رأى أحاديث مستقيمة ظن أن ذلك شأنه فوثقه. وقد كانوا يتقونه ويخافونه، فقد يكون أحدهم ممن يخلط عمدا، لكنه استقبل ابن معين

---

(١) ميزان ٤: ١١.

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٠٣.

(٣) تهذيب ٩: ٤٠٧/٤٠٨.

(٤) مجروحين ٢: ٢٨٢.

(٥) الجرح ١/٤: ٦٥، تهذيب ٩: ٤٠٧.

(٦) تهذيب ٩: ٤٠٨.

بأحاديث مستقيمة، ولما بعد عنه خلط، فإذا وجدنا من أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين وكذبه الأكثرون أو طعنوا فيه طعنا شديدا، فالظاهر أنه من هذا الضرب، فإنما يزيده توثيق ابن معين وهنا لدلالته على أنه كان يتعمد[1].

فإذا كان هذا حال محمدبن القاسم الأسدي فلا عبرة بتوثيق ابن معين له، وعليه فلا يكون لاعتراض السيوطي بتوثيقه أي فائدة.

وابن الجوزي إنما حكم على الحديث بالوضع لأن محمدبن القاسم تفرد بالرواية وهو كذاب. والمحدثون يحكمون على الحديث بالكذب إذا وجد في أحد رواته كذاب. كما هو الحال في هذه الرواية.

نعم إن هذا الحكم حكم اصطلاحي خاص يتعلق بالسند. وكان الأجدر بابن الجوزي أن يشير إلى ذلك ولا يقتصر في إطلاق الحكم حتى لا يظن أن المراد بحكمه المعنى الأعم وهو ما يشمل السند والمتن معا كما سبق بيانه[2]

أما الشواهد التي أوردها ابن الجوزي فهي كما يلاحظ أحاديث ثابتة عن النبي ﷺ. إلا أنه لم ترد رواية واحدة منها تطابق رواية محمدبن القاسم. فبعض الروايات تقتصر على الأمرين الأولين وبعضها انفردت بالقسم الأخير من الرواية، وقد أشرت عند الكلام على صور الموضوعات أن بعض الكذابين يعمد إلى مجموعة من الروايات فيجمع بينها ويرويها باسناد واحد وهذا الفعل يعد عند المحدثين نوعا من الوضع والكذب وهذه الرواية من ذلك والروايات التي ساقها السيوطي شواهد لهذه الرواية تقتصر على أن الثلاثة لا تقبل صلاتهم ولا تتجاوز رؤوسهم ولم ترد رواية بلعنهم إلا رواية الترمذي. وهذه مخالفة للروايات أو تفرد من ضعيف، وتفرد الضعيف أو مخالفته لمن هو أقوى منه يعتبرها المحدثون رواية منكرة لما سبق بيانه فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع قائم على هذا المعنى والله أعلم.

---

(١) هامش الفوائد المجموعة: ٣١.

(٢) انظر المقدمة عند الكلام على الحديث المنكر.

الحديث الحادي عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن شاهين قال: حدثنا محمدبن علي بن محمد الواسطي حدثنا حمادبن خالد التمار حدثنا عبدالحكيم بن منصور عن حسين بن قيس، عن عكرمة عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر».

أما حسين بن قيس، فقد كذبه أحمدبن حنبل وقال مرة: متروك الحديث، وكذلك النسائي. وقال يحيى: ليس بشيء. وقال العقيلي: لا أصل له[1].

قال السيوطي بعد أن حكى قول ابن الجوزي مختصرا: تبع المصنف العقيلي، فإنه أورد هذا الحديث في ترجمة حسين وقال: لا أصل له: قال وقد روى عن ابن عباس باسناد جيد أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء. اهـ. والحديث أخرجه الترمذي. حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري، حدثنا المعتمربن سليمان عن أبيه عن حنش به. وقال: حنش هو حسين بن قيس أبو علي الرحبي. وهو ضعيف عند أهل الحديث والعمل على هذا عند أهل العلم.

وأخرجه الحاكم، حدثنا زيدبن علي، حدثنا محمدبن عبدالله الحضرمي. حدثنا بكربن خلف وسويدبن سعيد قالا حدثنا معتمربن سليمان عن أبيه عن حسين بن قيس به. وقال: حسين أبو علي من أهل اليمن سكن الكوفة ثقة[2].

وأخرجه الدارقطني، حدثنا عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حية، وأحمدبن الحسين بن الجنيد قالا، حدثنا يعقوب بن ابراهيم. حدثنا معتمربن سليمان به. وقال: حسين هذا هو أبو علي الرحبي. متروك[3].

وأخرجه البيهقي في سننه وقال: تفرد به حسين المعروف بحنش وهو ضعيف

---

(١) الموضوعات ٢: ١٠١/١٠٢.

(٢) المستدرك ١: ٢٧٥، وزاد: وقد احتج البخاري بعكرمة. وهذا الحديث قاعدة في الزجر عن الجمع بلا عذر، ولم يخرجاه، اهـ. قال الذهبي في تلخيص المستدرك، قلت: بل ضعفوه أي حنش.

(٣) السنن للدارقطني. الصلاة. باب صفة الصلاة في السفر ١: ٣٩٥.

عند أهل النقل[1].

وله شاهد موقوف أخرجه البيهقي عن أبي قتادة العدوي: أن عمر رضي الله عنه كتب إلى عامل له: ثلاث من الكبائر، الجمع بين الصلاتين إلا من عذر. والفرار من الزحف، والنهب[2].

وأخرج له من وجه آخر عن أبي العالية عن عمررضي الله عنه قال: جمع الصلاتين من غير عذر من الكبائر[3].

أخرجه عبد الرزاق، عن معمر عن قتادة عن أبي العالية الرياحي: أن عمربن الخطاب كتب إلى أبي موسى واعلم: أن جمعا بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر[4].

وقال حفص بن غياث عن أبي عبدالله قال: جاءنا كتاب عمربن عبدالعزيز «لا تجمعوا بين الصلاتين إلا من عذر»[5] وقال في التعقبات: قلت: الحديث أخرجه الترمذي وقال حسين ضعيف، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم، فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم. ولم يكن له اسناد يعتمد على مثله.

وأخرجه الحاكم وقال: حنش سكن الكوفة.

وأخرجه انبيهقي في سننه وله شاهد عن عمر موقوفا ولفظه جمع بين الصلاتين من غيرعذر من الكبائر. أخرجه سعيدبن منصور وابن أبي شيبة في المصنف، ومسدد في

(١) السنن الكبرى ٣: ١٦٩.

(٢) السنن الكبرى ٣: ١٦٩. وزاد أبو قتادة العدوي أدرك عمر رضي الله عنه فإن كان شهد كتابه فهو موصول، وإلا فهو إذا انضم إلى الأولى -يعني رواية قتادة عن أبي العالية عن عمر- صار قويا. وقد روى فيه حديث موصول عن النبيﷺ في اسناده من لا يحتج به. اهـ.

(٣) السنن الكبرى ٣: ١٦٩ أورده بسنده إلى الحسين بن حفص عن سفيان عن قتادة عن أبي العالية عن عمر رضي الله عنه قال: جمع الصلاة من غير عذر من الكبائر قال الشافعي في سنن حرملة: العذر يكون بالسفر والمطر. وليس هذا بثابت عن عمر. هو مرسل. قال الشيخ: هو كما قال الشافعي والاسناد المشهور لهذا الأثر ما ذكرنا، وهو مرسل، أبو العالية لم يسمع من عمر رضي الله عنه. وقد روى ذلك باسناد آخر. اهـ.

(٤) المصنف لعبد الرزاق ٢: ٥٥٢.

(٥) اللآلي ٢: ٢٤/٢٣، وأثر عمربن عبد العزيز أخرجه من هذا الطريق ابن أبي شيبه في مصنفه ٢: ٤٥٩/٤٥٨.

مصنفه وابن أبي حاتم في تفسيره، والبيهقي في سننه من طرق عدة. وأخرجه ابن أبي شيبة عن أبي موسى موقوفا[1].

ويتلخص اعتراض السيوطي رحمه الله على ابن الجوزي فيما يلي:

١ـ الحديث أخرجه الترمذي وتعقبه بأن العمل عليه عند أهل العلم، وقد صرح غير واحد، بأن دليل صحة الحديث قول أهل العلم به، وإن لم يكن له اسناد يعتمد على مثله.

٢ـ فأخرج الحاكم الحديث في مستدركه وقال: حسين بن قيس ثقة.

٣ـ فإن للحديث شواهد تروى موقوفة عن عمر رضي الله عنه.

والحديث أخرجه الترمذي كما أشار إلى ذلك السيوطي فقال: حدثنا يحيى بن خليفة، حدثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن حنش، عن عكرمة عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر.

قال أبو عيسى: وحنش هذا هو أبو علي الرحبي. وهو حسين بن قيس وهو ضعيف عند أهل الحديث. ضعفه أحمد وغيره.

والعمل على هذا عند أهل العلم، أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفة، ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض، وبه يقول أحمد واسحاق، وقال بعض أهل العلم: يجمع بين الصلاتين في المطر. وبه يقول الشافعي وأحمد واسحاق، ولم يـر الشافعي للمريض أن يجمع بـين الصلاتين[2].

قلت: حكم ابن الجوزي على الحديث كما هو ظاهر من صنيعه مبني على تفرد حسين بن قيس به. وحسين هذا متهم بالكذب. فقد قال البخاري: ترك أحمد

---

(١) التعقبات: ١٠/ب. وانظر تذكرة الموضوعات: ٣٩، تنزيه الشريعة ٢: ١٠٤.

(٢) ت. الصلاة. باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر ١: ٣٥٦/٣٥٧، حديث رقم ١٨٨.

الحديث ضعيف الحديث. رواه عنه ابنه عبدالله وقال أبو طالب عن أحمد، ليس حديثه بشيء، لا أروى عنه شيئا[٣]. وقال ابن معين: ضعيف، وقال أيضا: ليس بشيء[٤] وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ضعيف الحديث منكر الحديث، قيل له أكان يكذب قال: أسأل الله السلامة[٥]. وقال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال في موضع آخر ليس بثقة، وقال ابن المديني: ليس هو عندي بالقوي وقال مسلم في الكنى: منكر الحديث وقال الساجي: ضعيف الحديث متروك يحدث بأحاديث بواطيل، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وقال الجوزجاني: أحاديثه منكرة جدا. فلا يكتب حديثه. وقال الدارقطني متروك، وقال العقيلي: لا يتابع حديثه ولا يعرف، وقال ابن عدي: هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[٧]. وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار ويلزق رواية الضعفاء بالثقات[٨].

فإذا كان هذا حال حسين بن قيس هذا، فإن تفرده لا يحتمل ويعد حديثه منكر لتفرده وضعفه. فكيف به إذا خالف من هو أقوى منه كما هو الشأن في حديثه هذا فقد خالف من هو أقوى منه حيث روى عن عكرمة عن ابن عباس هذا الحديث.

وروى أبو الزبير عن سعيدبن جبير عن ابن عباس قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعا. والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر.

وفي رواية: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعا بالمدينة في غير خوف ولا سفر[٩].

---

(١) التاريخ الكبير ٢/ ١: ٣٩٣، التاريخ الصغير: ١٥٩، الضعفاء: ٢٥٧.

(٢) تهذيب ٢: ٣٦٥.

(٣) تهذيب ٢: ٣٦٤.

(٤) تهذيب ٢: ٣٦٤، ميزان ١: ٥٤٦.

(٥) الجرح ٢/ ١: ٦٣/ ٦٤، تهذيب ٢: ٣٦٤/ ٣٦٥.

(٦) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٨٨، ميزان ١: ٥٤٦، تهذيب ٢: ٣٦٥.

(٧) تهذيب ٢: ٣٦٤/ ٣٦٥.

(٨) مجروحين ١: ٢٣٧.

(٩) الحديث أخرجه م. مسافرين. باب الجمع بين الصلاتين في الحضر حديث رقم ٧٠٥، وأخرج البخاري عن =

فرواية أبي الزبير تقضي بنكارة حديثه . ولذا قال العقيلي لما أورد حديثه في ضعفائه : لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به ولا أصل له[1] .

وقد سبق أن من القرائن التي يثبت بها المحدثون كذب الراوي أن يروي عن شخص حديثا وقد حفظ عنه خلافه . كما في هذا الحديث حيث أنه روى عن ابن عباس أن الجمع بين الصلاتين من غير عذر كبيرة . فقد تفرد حسين هذا به فلم يعرف الحديث إلا به ولم يتابعه عليه غيره في حين أن المحفوظ عن ابن عباس خلافه حيث روى أن النبيﷺ صلى الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر. فدل ذلك على أن حديثه موضوع.

واللفظ الذي رواه حنش هذا محفوظ مشهور عن عمر رضي الله عنه من قوله وأنه موقوف عليه . ولا يصح رفعه إلى النبيﷺ، والذي يظهر لي والله أعلم أن حسينا هذا أخذه وسرقه وقلب اسناده ورواه عن ابن عباس مرفوعا . ويؤيد ذلك قول ابن حبان : وروى حنش عن عكرمة عن ابن عباس قال، قال رسول اللهﷺ : «من ضم يتيما من أبوين مسلمين . . . » الحديث . وقال ابن عباس : هذا والله من غرائب الحديث وغرره .

أنبأنا ابن قتيبة حدثنا ابن أبي السري حدثنا معتمر بن سليمان حدثني أبي عن حنش في نسخة كتبناها عنه بهذا الاسناد، وأكثرها مقلوبة . وفي تلك النسخة عكرمة عن ابن عباس عن النبيﷺ قال : من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر[2] .

وأما قول السيوطي رحمه الله : وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم يكن له اسناد يعتمد على مثله .

= عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعا وثمانيا . الظهر والعصر . والمغرب والعشاء . فقال أيوب : لعله في ليلة مطيرة فقال عسى . خ . مواقيت . باب تأخير الظهر ١ : ١٤٣ .

(١) تهذيب ٢ : ٣٦٥ .

(٢) مجروحين ١ : ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

أقول أن هذا القول يحتمل في الأحاديث التي يكون الضعف في رواتها محتملا يمكن أن يتقوى أما إذا كان الضعف شديدا لا يمكن جبره كما في هذه الرواية حيث بلغ القدح درجة التهمة. فإن الحديث في مثل هذه الحالة لا يمكن اعتضاده بقول أهل العلم أو عملهم بما يوافقه لشدة ضعفه وانحطاطه عن درجة الاعتبار. وهذا كله في حالة التفرد فقط أما في حالة قيام مخالف له أقوى، فإن المخالفة لما هو أقوى منه قرينة قوية في رده وعدم اعتباره.

وعلى هذا فإن حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع قائم على قواعد منهجية مقررة من قبل المحدثين. لم يشذ في ذلك ولم يشطط والله تعالى أعلم.

وأما الشواهد فظاهر أن الموقوف منها على عمر محكوم بانقطاعه كما أشار إلى ذلك البيهقي نقلا عن الامام الشافعي للانقطاع بين قتادة وعمر، وأبي العالية وعمر والله أعلم.

الحديث الثاني عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي قال: حدثنا جعفربن محمد السوسي، حدثنا محمدبن حرب الواسطي حدثنا سعيدبن محمد الوراق، عن يحيى بن سعيد الأنصاري. عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: السخي قريب من الله، قريب من الناس قريب من الجنة بعيد عن النار

وإن البخيل بعيد من الله، بعيد من الناس بعيد من الجنة قريب من النار. والفاجر السخي أحب إلى الله عز وجل من عابد بخيل.

قال ابن الجوزي: هذا الحديث لا يصح، فأما طريق أبي هريرة فالمتهم به سعيدبن محمد الوراق.

قال يحيى: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة[1].

وقد روى ابن الجوزي الحديث من طرق ثلاثة: الأول ما ذكرته.

---

(١) موضوعات ٢: ١٨٠/١٨١.

والثاني: من حديث أنس. رواه من طريق النقاش، أنبأنا أبو الفضل جعفربن محمد حدثنا أحمدبن محمدبن صالح حدثنا محمدبن يزيد البلخي، حدثنا محمدبن تميم حدثنا قبيصةبن محمد عن موسىبن عبيده عن يزيد الرقاشي عن أنس به.

والثالث: من طريق عائشة من طريق غريب بن عبد الواحد القرشي، عن سعيدبن المسيب عن عائشة، وعن سعيدبن مسلمة، حدثنا يحيىبن سعيد عن محمدبن ابراهيم التيمي، عن عائشة به[1].

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي فقال بعد أن أورد الحديث: أخرجه الترمذي[2] وابن حبان في روضة العقلاء[3] والبيهقي في شعب الايمان[4] والخطيب في كتاب البخلاء من طرق، عن سعيد الوراق به[5].

وزاد في التعقبات: حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي. والبيهقي في شعب الايمان ولم ينفرد به الوراق. بل تابعه عبد العزيزبن أبي حازم أخرجه الديلمي.

وحديث عائشة أخرجه البيهقي في الشعب عن طريق تليدبن سليمان، وسعيدبن مسلمة. كلاهما عن يحيىبن سعيد وقال: تليد وسعيد ضعيفان[6].

---

(1) الموضوعات ٢: ١٨٠/ ١٨١.

(٢) ت. البر. باب ما جاء في السخاء حديث رقم ١٩٦١.

(٣) روضة العقلاء: ٢٣٥، قال ابن حبان: أنبأنا أحمدبن يحيىبن زهير بتستر، حدثنا الحسنبن عرفةبن يزيد العبدي، حدثنا سعيدبن محمد الوراق، حدثنا يحيىبن سعيد الأنصاري به.

(٤) شعب الايمان ٣: ٢، قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ حدثنا أبو منصور محمدبن أحمدبن بشر الخرقي الصوفي حدثنا الحسينبن محمدبن زياد العتابي، حدثنا عمروبن زرارة، حدثنا سعيدبن محمد الوراق، حدثنا يحيىبن سعيد الأنصاري عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة... الحديث وقيل: عن سعيد، عن يحيى، عن الأعرج؛ اخبرناه أبو سعد الماليني، حدثنا أبو أحمد ابن عدي حدثنا أحمدبن الحسيبن عبد الصمد الموصلي، ومحمدبن أحمدبن هارون قالا: حدثنا الحسنبن عرفة، حدثني سعيدبن محمد الوراق الثقفي الصدفي، عن يحيىبن سعيد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة فذكره مرفوعا كذلك. تفرد به سعيدبن محمد، وهو ضعيف. اهـ.

(٥) اللآلي ٢: ٩١، وانظر تذكرة الموضوعات: ٦٣/ ٦٤، التعقبات: ٣٥/ب تنزيه الشريعة ٢: ١٣٩.

(٦) قال البيهقي: أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن محمدبن أحمدبن بالويه المزكى، حدثنا أبو العباس اسماعيلبن عبد الله بن محمدبن ميكال، حدثنا عبداللهبن أحمدبن موسى الحافظ، حدثنا سهلبن عثمان حدثنا تليدبن سليمان أبو ادريس، وسعيدبن مسلمة عن يحيىبن سعيد عن محمدبن ابراهيم عن علقمةبن وقاص عن عائشة... الحديث. تليد وسعيد ضعيفان. وقال أيضا: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ حدثنا الزبيربن عبد الواحد حدثنا =

فلم يتفرد به سعيد.

وأخرجه البيهقي أيضا من حديث جابربن عبد الله[1] وعبداللهبن مسعود[2].

ويتلخص اعتراض السيوطي فيما يلي:

١- أن الحديث أخرجه الترمذي.

٢- أن سعيد بن محمد الوراق لم ينفرد بالرواية حيث تابعه عبد العزيز بن أبي حازم، كما رواه الديلمي.

٣- أن للحديث شواهد من حديث عائشة، وجابربن عبد الله، وعبداللهبن مسعود، وهذا كله ينفي تهمة وضعه.

أما رواية الترمذي فقال: حدثنا الحسنبن عرفة. حدثنا سعيدبن محمد الوراق عن يحيىبن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة، عن النبيﷺ قال: السخي قريب من الله، قريب من الجنة، قريب من الناس... الحديث.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث يحيى عن الأعرج عن أبي هريرة إلا من حديث سعيدبن محمد، وقد خولف سعيدبن محمد في رواية هذا الحديث عن يحيىبن سعيد، إنما يروي عن يحيىبن سعيد عن عائشة مرسل[3].

فالترمذي وصف الرواية بالغرابة، وهي تعني هنا النكارة، وقد فسر ذلك بمخالفة سعيد غيره في هذا الحديث حيث رواه عن يحيىبن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة، والمشهور أن الحديث من رواية عائشة، ومداره على يحيىبن سعيد

= عبداللهبن قحطب حدثنا محمدبن الصباح حدثنا سعيدبن مسلمة عن يحيىبن سعيد عن محمدبن ابراهيم عن عائشة به اهـ شعب الايمان ٣: ٢.

(١) قال البيهقي: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان حدثنا أحمدبن عبيدة الصفار حدثنا محمدبن عثمانبن أبي شيبة، حدثنا العلاءبن عمرو الحنفي حدثنا سعيدبن مسلمة، عن جعفربن محمد عن أبيه عن جابربن عبدالله قال، قال رسول اللهﷺ... الحديث. شعب الايمان ٣: ٢.

(٢) التعقبات: ٣٥/ب.

(٣) ت. البر. باب ما جاء في السخاء ٤: ٣٤٢، حديث رقم ١٩٦٠.

الأنصاري، فروى عن يحيى تارة عن محمدبن ابراهيم التيمي عن علقمةبن وقاص عن عائشة، رواه عنه سعيدبن مسلمة، أخرجه البيهقي في الشعب[1]، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريق سعيدبن مسلمة هذا وأعله به[2].

وروى عن يحيى بن سعيد عن سعيدبن المسيب عن عائشة به، رواه عنه خلفبن يحيى القاضي، عن غريب بن عبد الواحد القرشي عن يحيى به. أورده ابن الجوزي في موضوعاته وأعله بخلف[3] وغريب وقال: كلاهما غريب مجهول[4].

وروى عن يحيى بن سعيد عن عائشة مرسلا[5] كما ذكر ذلك الترمذي.

ورواه البيهقي أيضا في الشعب عن سعيدبن محمد الوراق عن يحيىبن سعيد عن محمدبن ابراهيم التيمي عن ابيه عن عائشة[6] وذكر الخطيب في تاريخه عن أحمدبن حنبل أن سعيدبن محمد الوراق روى هذا الحديث عن يحيىبن سعيد عن عروة عن عائشة[7]

وهذه الطرق كلها لا يخلو طريق منها من مقال، لشدة ضعف سعيد بن مسلمة وتليدبن سليمان وخلفبن يحيى القاضي، وغريببن عبد الواحد القرشي، وسعيدبن محمد الوراق.

---

(١) وقد رواه من طريق أخرى قرن فيها تليدبن سليمان بسعيدبن مسلمة فقال: . . . حدثنا عبداللهبن احمدبن موسى الحافظ حدثنا سهلبن عثمان، حدثنا تليدبن سليمان أبو أدريس وسعيدبن مسلمة عن يحيىبن سعيد به.

(٢) الموضوعات ٢ : ١٨١.

(٣) الذي في الموضوعات خالد بن يحيى القاضي، وفي اللآلي خلفبن يحيى القاضي، وهو الصواب، لأني لم أقف على ترجمة لخالدبن يحيى القاضي فيما وقفت عليه من كتب الرجال وسياق الكلام على خلف، لكن يلاحظ أن السيوطي تبع ابن الجوزي فأبدل خلفا بخالد عند الكلام على الحديث. انظر اللآلي ٢ : ٩٢.

(٤) الموضوعات ٢ : ١٨١.

(٥) عنى به المعنى الأعم للارسال الذي هو الانقطاع. وإلا فعدم الاتصال بين يحيى وعائشة يعتبر عند علماء المصطلح انقطاعا لا إرسالا

(٦) قال: ورواه حميدبن زنجويه عن محمدبن بكير عن سعيدبن محمد الوراق عن يحيىبن سعيد عن محمدبن ابراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة يزيد وينقص. وقيل: عن يحيىبن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة، عن عائشة، وذلك غير محفوظ اهـ.

(٧) تاريخ بغداد ٩ : ٧٢، وانظر تهذيب ٤ : ٧٧.

أما سعيد بن مسلمة فقال فيه يحيى بن معين: لا شيء وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوي، هو ضعيف الحديث منكر الحديث[1] وقال البخاري: فيه نظر، عن عبدالله بن حسن عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ مناكير[2] وقال أيضا سعيد بن مسلمة الأموي عن اسماعيل بن أمية منكر[3] وقال النسائي: ضعيف[4] وقال ابن حبان: روى عنه العراقيون والشاميون، منكر الحديث جدا فاحش الخطأ في الأخبار[5] وقال ابن عدي: أرجو أنه ممن لا يترك حديثه. وقال الدارقطني: ضعيف يعتبر به. وقال الساجي صدوق منكر الحديث[6].

وأما تليد بن سليمان:

قال فيه البخاري: تكلم يحيى في تليد ورماه[7] وقال النسائي: ضعيف[8] وقال ابن معين كذاب، يشتم عثمان، وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ دجال، وقال أبو داود: رافضي يشتم أبا بكر وعمر. وفي لفظ خبيث. وقال أحمد: حدثنا تليد وهو عندي كان يكذب وقال العجلي لا بأس به كان يتشيع ويدلس. وقال يعقوب بن سفيان: رافضي خبيث، وقال ابن عدي: يتبين على رواياته أنه ضعيف وقال الساجي: كذاب، وقال الحاكم والنقاش: ردي المذهب منكر الحديث زاد الحاكم كذبه جماعة من العلماء[9] وقال ابن حبان: كان رافضيا يشتم أصحاب محمد ﷺ[10].

وأما خلف بن يحيى القاضي الخراساني البخاري. قاضي الري. قال أبو

(١) الجرح ١: ٢/ ٦٧.
(٢) التاريخ الكبير ١: ٢: ٥١٦.
(٣) الضعفاء الصغير: ٢٦٢.
(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٢.
(٥) مجروحين ١: ٣١٨.
(٦) تهذيب ٤: ٨٣/ ٨٤، وانظر ميزان ٢: ١٥٨.
(٧) التاريخ الكبير ٢/ ١: ١٥٩.
(٨) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٨٦.
(٩) تهذيب ٢: ٢٠٩/ ٢١٠. وانظر ميزان ١: ٣٥٨.
(١٠) مجروحين ١: ١٩٥.

حاتم الرازي: متروك الحديث، كان كذابا لا يشتغل به ولا بحديثه[1].

وأما غريب بن عبد الواحد:

قال السيوطي متعقبا ابن الجوزي بعد أن أورد الحديث: قلت: أقره صاحب الميزان على أن اسمه غريب والذي في كتاب البخلاء للخطيب: عنبسةبن عبد الواحد[2].

قلت: سقطت ترجمته من الميزان في هذه الطبعة[3] وقد أورده ابن حجر في اللسان وقال: غريب بن عبد الواحد عن يحيىبن سعيد، عن سعيدبن المسيب عن عائشة وساق الحديث. ثم قال: رواه ابن أبي داود عن جعفربن محمدبن المرزبان، عن خالدبن يحيى القاضي ـ هكذا ـ عنه. قال ابن الجوزي: غريب مجهول[4].

قلت: ولم أقف على ترجمة لعنبسة فيما وقفت عليه من تراجم.

وأما سعيدبن محمد الوراق:

فقال فيه [illegible] بن معين: ليس بشيء حكاه البخاري[5] وقال أبو حاتم الرازي: ليس [illegible][6] وقال النسائي: ليس بثقة[7] وقال المرزي: سألت أحمدبن حنبل عن سعيدبن محمد الوراق فلينه وتكلم فيه بشيء، وقال الأثرم: سئل أبو عبدالله ـيعني أحمدبن حنبلـ عن سعيد الوراق فقال: لم يكن بذاك، وقد حكوا عنه حديثا منكرا، قلت: أيش هو؟ قال: قال عن يحيىبن سعيد عن عروة عن عائشة شيء في السخاء[8].

---

(١) الجرح ٢/١: ٣٧٢، وانظر ميزان ١: ٦٦٣، لسان ٢: ٤٠٦.
(٢) اللآلي ٢: ٩٢ وانظر تنزيه الشريعة ٢: ١٣٩.
(٣) أعني طبعة دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي تحقيق علي محمد البجاوي.
(٤) لسان ٤: ٤١٧.
(٥) التاريخ الكبير ٢/١: ٥١٥.
(٦) الجرح ٢/١: ٥٩.
(٧) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٢.
(٨) تاريخ بغداد ٩: ٧٢، وانظر تهذيب ٤: ٧٧.

وقال الغلابي عن ابن معين: ليس بثقة، وفي رواية معاويةبن صالح عن يحيى: ضعيف، وفي رواية الدوري وابن أبي خيثمة عن يحيى: ليس حديثه بشيء. وقال الجوزجاني غير ثقة. وذكره يعقوببن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم. وقال الدارقطني: كوفي يروي عنه أبو كريب. متروك[١] وقال ابن سعيد: كان ضعيفا وقد كتبوا عنه[٢] وقال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث: يتبين الضعف على رواياته[٣].

وقال الساجي: حدث بأحاديث لا يتابع عليها، وضعفه أبو خيثمة. وقال الحاكم: هو ثقة وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

وهكذا نرى أن الحديث وإن كان مداره على يحيىبن سعيد الأنصاري. وهو ثقة حجة إلا أن رواة هذا الحديث عنه مجروحون متكلم فيهم فسعيدبن مسلمة وتليدبن سليمان وخلفبن يحيى كلهم متهمون رموا بالكذب.

وأما غريب بن عبد الواحد فكما قال ابن الجوزي مجهول، فمتابعة هؤلاء لا تفيد شيئا. بل تزيد الحديث نكارة والسند ظلمة، لما فيهم من العوار البين.

وإني لأعجب من الحافظ السيوطي رحمه الله في قوله: فلم ينفرد به سعيد بعد ذكر رواية عائشة التي أخرجها البيهقي في الشعب من طريق تليدبن سليمان وسعيدبن مسلمة كلاهما عن يحيىبن سعيد وقوله -أي البيهقي- تليد وسليمان ضعيفان، قال السيوطي: فلم ينفرد به سعيد[٥] وقوله هذا في مقام التعقب على ابن الجوزي.

ولا أدري أتفيد متابعة تليد سعيدا هذا أم تضره، فتليد رمي بالكذب وسعيد

---

(١) تاريخ بغداد ٩: ٧٢/ ٧٣.
(٢) الطبقات الكبرى ٦: ٢٧٨.
(٣) ميزان ٢: ١٥٦، وانظر تهذيب ٤: ٧٧.
(٤) تهذيب ٤: ٧٧.
(٥) التعقبات: ٣٥/ب وانظر تذكرة الموضوعات: ٦٣/ ٦٤.

اتهم به. فاتفاقهما والحالة هذه تنفي تهمة الكذب عنهما وتشعر بصدقهما أم تدل على تواطئهما.

وقد سبق في مبحث صور الموضوعات أن من أنواع الموضوعات أن يروى حديث موضوع، يتابع فيه رواة ضعفاء أو متهمون، في روايته يتابع بعضهم بعضا، ولا يجزم فيه باتهام راو معين. فالنقاد يحكمون في مثل هذا الحديث بأن أحدهم وضعه وأن الآخرين سرقوه فيروونه على الجادة وأحيانا يقلب بعضهم سنده والظاهر والله أعلم أن هذا الحديث من هذا النوع أما سعيدبن محمد الوراق فقد ضعف تضعيفا شديدا، ويبلغ حديثه درجة النكارة والترك، فلا يصلح للاعتبار، ومتابعة هؤلاء الهلكى لا تفيده بل هي قرينة قوية على نكارة حديثه. ولو سلم أن متابعتهم له تدفع عنه التهمة وتقوي حديثه. فهذا يمكن قوله لو كانت روايته موافقة لهم وكان ثقة، لكن كما هو ظاهر أن الروايات عنه مضطربة، تارة عنه عن يحيى بن سعيد، عن محمدبن ابراهيم التيمي عن عائشة كما في رواية البيهقي وتارة عن يحيى عن عروة عن عائشة كما في رواية الخطيب في تاريخه. وتارة عنه عن يحيى بن الأعرج عن أبي هريرة، وتارة عنه عن يحيى عن الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة كما أشار إلى ذلك البيهقي. وقال: وذلك غير محفوظ[1]. ولم يتابعه في ذلك راو مرض بالاضافة إلى جرحه.

وقد أشار السيوطي رحمه الله إلى رواية الديلمي وقال: إن عبد العزيزبن أبي حازم تابع فيها سعيد بن محمد الوراق، إلا أنه لم يورد اسنادها حتى يمكن معرفة صحة السند إلى عبد العزيز عن عدمه، أما عبد العزيز بن أبي حازم فإنه وثق، وأخرج له أصحاب الكتب الستة. لكن بعض الحفاظ من الأئمة لينه لا سيما في روايته عن غير أبيه فقد قال الامام أحمد: لم يكن يعرف بطلب الحديث إلا كتب أبيه، فإنهم يقولون أنه سمعها وكان يتفقه، ولم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه، ويقال: إن كتب سليمان بن بلال وقعت إليه ولم يسمعها: وقد روى عن قوم لم يكن يعرف أنه سمع منهم[2] وقال أيضا: أما روايته فيرون أنه سمع من أبيه وأما هذه الكتب التي كانت

---

(1) شعب الايمان ٣: ٢.

(2) تهذيب ٦: ٣٣٣/ ٣٣٤.

عن غير أبيه فيقولون: إن كتب سليمان بن بلال صارت إليه- قلت له: القائل أحمد بن محمد الراوي عنه- وكان يدلسها؟ قال: ما أدري[1] وقال ابن أبي خيثمة، قال لمصعب بن عبد الله: ابن أبي حازم ضعيف إلا في حديث أبيه فقال: او قد قالوها، أما أنه سمع مع سليمان بن بلال، فلما مات سليمان أوصى إليه بكتبه. وقال ابن المديني: كان حاتم بن اسماعيل يطعن عليه في أحاديث رواها عن أبيه.. قال لي حاتم: نهيته عنها فلم ينته[2] فهو وإن وثق في حديث أبيه وأثبت له السماع في حديث سليمان بن بلال إلا أنه طعن عليه أن يروي عن قوم لم يسمع منهم.

وظاهر كلام السيوطي أن عبد العزيز تابع سعيدا متابعة قوية أي أنه روى الحديث عن شيخه وهو يحيى بن سعيد، فتكون الرواية مما طعن فيها على عبد العزيز هذا لأنها من غير حديث أبيه أو حديث سليمان بن بلال. ولذا فلا بد من الوقوف على رواية عبد العزيز هذا حتى يمكن قبول متابعته.

والذي يظهر لي والله أعلم أن رواية الترمذي مقلوبة. قلبها سعيد بن محمد الوراق فبدلا من أن يرويها على الجادة أي عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عائشة، رواها عن الأعرج عن أبي هريرة. والقلب إذا كان متعمدا فهو ضرب من الوضع عند المحدثين كما سبق بيانه وإذا كان وهما عد الحديث منكرا. للمخافة فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع بالنسبة لرواية الترمذي من أجل هذا.

أما بالنسبة لحديث عائشة فلوجود الكذابين وتفردهم بروايته والله أعلم.

وأما حديث جابر، فقد عرف أنه من طريق سعيد بن مسلمة فلا يصلح للمتابعة.

وأما رواية ابن مسعود فلم أقف عليها في الشعب للبيهقي. ولم يذكر أحد اسنادها حتى تعرف.

---

(١) ميزان ٣: ٦٢٦.
(٢) تهذيب ٦: ٣٣٤.

الحديث الثالث عشر:

قال ابن الجوزي: باب إثم من استطاع الحج ولم يحج.

فيه عن علي وأبي هريرة وأبي أمامة رضي الله عنهم.

فأما حديث علي عليه السلام، . . . حدثنا محمدبن يحى القطيعي، حدثنا مسلمبن ابراهيم. حدثنا هلال بن عبدالله مولى ربيعة بن عمرو، حدثنا أبو اسحاق الهمداني، عن الحارث الأعور عن علي قال رسول الله ﷺ من ملك زادا وراحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا.

وأما حديث أبي هريرة، ثم ساقه بسنده إلى ابن عدي قال: أنبأنا أحمدبن يحيىبن زهير، حدثنا عبد الرحمنبن سعيد، حدثنا عبد الرحمن القطامي، حدثنا أبو المهزم عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ من مات ولم يحج حجة الاسلام في غير وجع حابس أو حجة ظاهرة أو سلطان جائر فليمت أي الميتتين إما يهوديا أو نصرانيا.

وأما حديث أبي أمامة فله طريقان:

أورده الأول بسنده إلى ابن عدي. قال حدثنا أبو يسى، حدثنا عبداللهبن عبد الصمد. حدثنا عماربن مطر حدثنا. شريك عن منصور عن سالمبن أبي الجعد عن أبي أمامة قال، قال رسول الله ﷺ من لم يمنعه من الحج مرض حابس أو حاجة فليمت إن شاء يهوديا وإن شاء نصرانيا.

وساق الطريق الثاني بسنده إلى أبي عروبة الحراني، أنبأنا المغيرةبن عبد الرحمن حدثنا يزيدبن هارون حدثنا شريك عن ليث، عن عبد الرحمنبن سابط، عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «من لم يحبسه مرض أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائر ولم يحج فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لايصح، أما حديث علي عليه السلام فقال الترمذي: هلال بن عبد الله مجهول. وأما الحارث فقد كذبه الشعبي وغيره.

وأما حديث أبي هريرة ففيه أبو المهزم واسمه يزيدبن سفيان. قال يحيى: ليس

حديثه بشيء وقال النسائي متروك الحديث. وفيه عبد الرحمن القطامي قال عمرو بن علي الفلاس: كان كذابا. وقال ابن حبان: يجب تنكب رواياته.

وأما حديث أبي أمامة ففي الطريق الأول: عمار بن مطر. قال العقيلي يحدث عن الثقات بالمناكير وقال ابن عدي: متروك الحديث.

وفي الطريق الثاني: المغيرة بن عبد الرحمن، قال يحيى: ليس بشيء وفيه ليث وقد ضعفه ابن عيينة، وتركه يحيى القطان ويحيى بن معين وابن مهدي وأحمد. وإنما روى عبد الرحمن بن غنم عن عمر أنه قال: من أمكنه الحج فلم يحج، فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا[1].

قال السيوطي بعد إيراد الحديث وذكر كلام ابن الجوزي مختصرا: قلت: أورد الذهبي في الميزان حديث علي من طريق هلال وقال: قد جاء باسناد آخر أصلح من هذا.

وأخرج البيهقي حديث أبي أمامة وقال: اسناده وإن كان غير قوي فله شاهد من قول عمر.

وقال القاضي: عز الدين بن جماعة في مناسكه. ولا التفات إلى قول ابن الجوزي: إن حديث علي موضوع وكيف يوصف بالوضع وقد أخرجه الترمذي في جامعه وقال: إن كل حديث معمول به إلا حديثين وليس هذا أحدهما. قال والحديث مؤول إما على من يستحل تركه أو لا يعتقد وجوبه.

وقال الزركشي في تخريج أحاديث الرافعي: أخطأ ابن الجوزي بذكر هذا الحديث في الموضوعات إذ لا يلزم من الجهل بحال الراوي أن يكون حديثه موضوعا.

وقال البيهقي: المراد به والله أعلم: من كان لا يرى في تركه إثما ولا فعله برا.

وقال شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر في تخريج أحاديث الرافعي: هذا

---

(١) الموضوعات ٢: ٢٠٩/ ٢١٠.

الحديث له طرق. فأخرجه سعيد بن منصور في السنن. وأحمد[1] وأبو يعلى[2] والبيهقي[3] من طريق شريك عن ليث بن أبي سليم عن ابن سابط عن أبي أمامة. وليث ضعيف وشريك سيء الحفظ وقد خالفه سفيان الثوري فأرسله.

رواه أحمد في كتاب الايمان له عن وكيع عن سفيان عن ليث عن ابن سابط قال، قال رسول الله ﷺ فذكره.

وكذا ذكره ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن ليث مرسلا.

وأورده أبو يعلى من طريق آخر عن شريك مخالف للاسناد الأول. وراويه عن شريك عمار بن مطر[4] ضعيف.

وأخرجه من حديث علي وقال: غريب وفي اسناده مقال، والحارث يضعف، وهلال بن عبدالله الراوي له عن أبي اسحاق مجهول[5] وسئل ابراهيم الحربي عنه فقال: من هلال؟

وقال ابن عدي: تفرد بهذا الحديث، وليس الحديث بمحفوظ.

وقال العقيلي: لا يتابع عليه. وقد روى عن علي موقوفا ولم يرو مرفوعا من طريق أحسن من هذا.

وقال المنذري: طريق أبي أمامة على ما فيها أصلح من هذا.

وأخرجه ابن عدي من طريق صحيحه إلا أنها موقوفة. أخرجها سعيد بن

---

(١) لم أقف على روايته في المسند في مسنده، وقد ساق له رواية واحدة من طريق ابن عياش، عن ليث، عن ابن سابط، عن أبي أمامة قال، قال رسول الله ﷺ «لا تصلوا عند طلوع الشمس... » الحديث، ٥: ٢٦٠، وأظن أنه أخرجه في كتاب الايمان كما قيد ذلك في الرواية الثانية، لكنه أطلق العزو إلى أحمد وعند الاطلاق ينصرف العزو إلى المسند عادة. والله أعلم.

(٢) أورده ابن الجوزي في الموضوعات من غير طريق أبي يعلى، كما هو ظاهر وأعله بالمغيرة بن عبد الرحمن.

(٣) السنن الكبرى ٤: ٣٣٤.

(٤) أورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريقه، وأعله بعمار بن مطر.

(٥) العبارة هكذا في اللآلي، وفي التلخيص: الثاني عن علي بن أبي طالب مرفوعا «من ملك زادا... » الحديث، رواه الترمذي وقال: غريب، وفي اسناده فقال... الخ، وهي أوضح.

منصور[1] والبيهقي عن عمربن الخطاب قال: ليمت يهوديا أو نصرانيا يقولها ثلاث مرات رجل مات ولم يحج. وجد لذلك سعة وخليت سبيله. لفظ البيهقي[2] ثم قال شيخ الاسلام: وإذا انضم هذا الموقوف إلى مرسل بن سابط علم أن لهذا الحديث أصلا. ومحله على من استحل الترك. ويتبين بذلك خطأ من ادعى أنه موضوع[3] وقال أبو نعيم في الحلية: حدثنا محمدبن محمد حدثنا محمدبن أحمد، حدثنا محمدبن أسلم حدثنا قبيصة، عن سفيان عن الأوزاعي عن اسماعيلبن عبيد الله عن عبد الرحمنبن غنم عن عمربن الخطاب قال: من أطاق الحج ولم يحج حتى مات فأقسموا عليه أنه مات يهوديا أو نصرانيا[4].

وحكى مثل هذا في التعقبات وزاد: قلت: ومن شواهده ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره عن ابن عمر قال: من كان يجد وهو موسر صحيح ولم يحج سيماه بين عينيه كافر، ثم تلى هذه الآية: ﴿ومن كفر فإن الله غني عن العالمين﴾[5].

وأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن ابن عمر قال من وجد الى الحج سبيلا سنة ثم سنة ثم مات ولم يحج لم يصلَّ عليه، لا يُدْرى مات يهوديا أو نصرانيا[6].

---

(١) قال البيهقي: أخبرنا محمدبن عبد الله الحافظ وأبو صادقبن أبي الفوارس الصيدلاني، قالا حدثنا أبو العباس محمدبن يعقوب، حدثنا محمدبن اسحاق حدثنا حجاج قال، قال ابن جريج: أخبرني عبداللهبن نعيم أن الضحاكبن عبد الرحمن الأشعري أخبره أن عبد الرحمنبن غنم أخبره أنه سمع عمربن الخطاب رضي الله عنه يقول: ليمت يهوديا أو نصرانيا يقولها ثلاث مرات، رجل مات ولم يحج، وجد لذلك سعة. وخليت سبيله، فحجة أحجها وأنا صرورة أحب إلي من ست غزوات أو سبع ـابن نعيم يشك ـ والغزوة أغزوها بعدما أحج أحب إلي من ست حجات أو سبع ـابن نعيم يشك فيهاـ اهـ. السنن الكبرى ٤: ٣٣٤.

(٢) قال ابن حجر: عن عمربن الخطاب قال: لقد هممت أن أبعث رجالا إلى هذه الأمصار فينظروا كل من له جدة ولم يحج فيضربوا عليه الجزية ما هم بمسلمين، ما هم بمسلمين لفظ سعيد اهـ التلخيص الحبير ٢: ٢٢٣.

(٣) التلخيص الحبير ٢: ٢٢٢/٢٢٣.

(٤) اللآلي ٢: ١١٨/ ١١٩.

(٥) سورة آل عمران آية رقم ٩٧.

(٦) التعقبات ٢١/ ب/ ٢٢/ أ، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ١٦٧/ ١٦٨، الفوائد المجموعة ١٠٢/ ١٠٣، تذكرة الموضوعات: ٧٣.

ويتلخص تعقب السيوطي لابن الجوزي فيما يلي:

١ـ حديث علي أخرجه الترمذي وقال هلال بن عبد الله مجهول والحارث يضعف في الحديث. ولا يلزم من جهالة حال الراوي أن يكون الحديث موضوعا.

٢ـ إن للحديث شواهد من حديث أبي أمامة وأبي هريرة وهي وإن كانت غير قوية إلا أنها تدل على أن للحديث أصلا.

٣ـ ما صح من حديث عمر موقوفا وهو عاضد لمرسل بن سابط.

٤ـ الآثار الموقوفة عن ابن عمر رضي الله عنهما وهذا كله يرد على من قال بوضع الحديث.

وقبل مناقشة أدلة ابن الجوزي والسيوطي أورد حديث الترمذي الذي عليه مدار النزاع.

قال الترمذي: حدثنا محمدبن يحيى القطعي البصري، حدثنا مسلمبن ابراهيم حدثنا هلالبن عبدالله مولى ربيعةبن عمروبن مسلم الباهلي، حدثنا أبو اسحاق الهمداني عن الحارث عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «من مالك زاد أو راحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا، وذلك أن الله يقول في كتابه ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾.».

وقال ابو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وفي اسناده فقال، وهلالبن عبد الله مجهول، والحارث يضعف في الحديث(١).

فالترمذي رحمه الله حكم على الحديث بالغرابة، وذكر للحديث علتين: الأولى هلالبن عبدالله وقال أنه مجهول.

والثانية: الحارث ـأي الأعورـ وقال: أنه يضعف في الحديث.

أما هلال بن عبد الله فهو أبو هاشم مولى ربيعةبن عمرو.

---

(١) ت الحج. باب ما جاء في التغليظ في ترك الحج ٣: ١٦٧/١٦٨ حديث رقم ٨١٢.

فقال فيه البخاري: منكر الحديث. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه[1] وقال الترمذي: مجهول[2] وقال ابن عدي: وهو معروف بهذا الحديث وليس هو بمحفوظ. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم وقال الحربي لا يعرف[3]

وقد سبق غير مرة أن البخاري لا يجرح بهذه العبارة إلا من يتهمه ويحرم الرواية عنه.

وأما الحارث. فقد كذبه شعبة وإبراهيم، ومحمدبن شيبة الضبي وأبو خيثمة[4] والسعدي[5] وضعفه أبو بكر بن عياش، ويحيى بن معين في رواية وأبو حاتم الرازي[6] وابن حبان[7] وابن عدي وقال: عامة ما يرويه غير محفوظ[8]. وقال مغيرة: لم يكن يصدق عن علي في الحديث وقال جرير: كان زيفا وقال الدارقطني: ضعيف. وقال النسائي: ليس بقوي[9]. وقال أبو زرعة: لا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وفي موضع آخر: ليس به بأس، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن سعد: كان له قول سوء، وهو ضعيف في رأيه[10] وقد قوى أمره يحيى بن معين، فقال ثقة. قال عثمان بن سعيد الدارمي: لم يتابع ابن معين على هذا. وقال ابن شاهين في ثقاته قال أحمدبن صالح المصري: الحارث الأعور ثقة ما أحفظه وما أحسن ما روى عن علي وأثنى عليه. فقيل له: فقد قال الشعبي: كان يكذب، قال: لم يكن يكذب في الحديث إنما كان كذبه في رأيه[11]. والذي يترجح لي

---

(١) ميزان ٤: ٣١٥، تهذيب ١١: ٨٢.

(٢) قول الترمذي محمول على جهالة الحال لا العين، لأنها انتفت برواية اثنين عنه. فقال ابن حجر: روى عنه حبان بن هلال، وهلال بن فياض، والراوي تنتفي جهالة عينه إذا روى عنه اثنان كما هو مقرر في موضعه.

(٣) تهذيب ١١: ٨٢.

(٤) الجرح ١/٢: ٧٨/ ٧٩.

(٥) الكامل ٢٢٨/ب.

(٦) الجرح ١/٢: ٧٨، ٧٩.

(٧) مجروحين ١: ٢١٦.

(٨) الكامل: ٢٢٩/أ.

(٩) ميزان ١: ٤٣٥/ ٤٣٦.

(١٠) تهذيب ٢: ١٤٥/ ١٤٦.

(١١) تهذيب ٢: ١٤٦/ ١٤٧.

أن جرحه مقدم على تعديله لأمور يأتي تفصيلها في الباب الثالث. في فصل الرواة المتهمين بالكذب ولهم رواية في أحد الكتب الستة إن شاء الله.

وإذا كان هذا حال الحارث. وظهر قبل حال هلال‌بن عبدالله وقد تفرد بالرواية، فابن الجوزي إنما أطلق حكمه بناء على ما ذهب إليه النقاد من المحدثين من أن الرواية يحكم عليها، بالوضع والكذب إذا تفرد بروايتها كذاب أو متهم. كما سبق بيانه.

وأما إخراج الترمذي له، فإنه كما تكرر أن الترمذي لم يلتزم إخراج الصحيح، بل أخرج الصحيح وغيره. بل أنه صرح في هذه الرواية لضعف الحديث ونكارته التي عبر عنها بالغرابة. والترمذي يظهر من صنيعه أنه ينحو طريق استاذه البخاري رحمه‌الله في عدم التصريح بالتجريح، وكثيرا ما يوري كما في عبارته هذه فقد قال عن هلال: إنه مجهول في حين أن شيخه قال فيه منكر الحديث. وقال عن الحارث أنه ضعيف وقد عرف رأي الشعبي وغيره له بالكذب.

وأما قول عز الدين بن جماعة في أنه لا يلتفت إلى كلام ابن الجوزي لأن الترمذي أخرجه في جامعه وقال: إن كل حديث معمول به إلا حديثين وليس هذا أحدهما.

فيقال أن قول الترمذي محمول على ما ثبت من الأحاديث في جامعه وما كان الضعف فيه محتملا يتقوى أما إذا بلغ الضعف درجة النكارة والترك بحيث لا يمكن أن يتقوى ولا يتابع فهذا لا يمكن حمل كلامه عليه لمخالفته القواعد الثابتة التي أقرها المحدثون[1] وغاية ما يمكن قوله: أن الترمذي رحمه الله أخرج الحديث وظن أنه مما يمكن العمل به، لكن ظهر لغيره من العلل في الحديث ما جعله يحكم عليه بالوضع فحكم بما ظهر له.

وأما قول الزركشي: أخطأ ابن الجوزي بذكر هذا الحديث في الموضوعات، إذ

---

(١) انظر الكلام على أنواع الحديث الضعيف وحكم العمل به.

لا يلزم من جهالة الراوي الحكم على حديثه بالوضع، فهذا حق، وقول الترمذي: إن هلالا مجهول، محمول على جهالة الحال لرواية شخصين عنه، لكن قول البخاري في هلال هذا قاطع هذا الاحتمال لتصريحه بجرح هلال، فانتفت جهالته وأصبح معروفا مجروحا.

٢ـ أما الشواهد التي أشار إليها السيوطي ونقل كلام ابن حجر عنها فهي:

أما حديث أبي أمامة فقد روي من طريقين:

الأول من طريق شريك، عن ليث بن أبي سليم عن ابن سباط عن أبي أمامة، أخرجه سعيد بن منصور وأحمد وأبو يعلى والبيهقي. وهذا الحديث فيه علل. الأولى ضعف كل من شريك وليث بن أبي سليم.

أما شريك فمتكلم فيه من قبل حفظه قال ابن معين: شريك ثقة إلا أنه لا يتقن ويغلط ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة. وقال أيضا: شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خولف فغيره أحب إلينا منه قال معاوية بن صالح: وسمعت أحمد بن حنبل يقول: شبيها بذلك. وقال يحيى بن سعيد: ما زال مخلطا، وقال يعقوب بن شيبة: شريك صدوق ثقة، سيء الحفظ، قال الجوزجاني شريك سيء الحفظ مضطرب الحديث مائل، وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ صاحب حديث وهو يغلط أحيانا، وقال أبو حاتم الرازي: كان له أغاليط، وقال ابن عدي: في بعض ما لم أتكلم عليه من حديثه مما أمليت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى به من سوء حفظه لا أنه يتعمد شيئا مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف، وقال ابن سعد كان ثقة مأمونا كثير الحديث وكان يغلط، وقال ابراهيم بن سعيد الجوهري: أخطأ في أربعمائة حديث، وقال أحمد: حسن بن صالح أثبت من شريك كان شريك لا يبالي كيف حدث، وقال أيضا: كان عاقلا صدوقا محدثا شديدا على أهل الريب والبدع قديم السماع من أبي اسحاق، قلت: اسرائيل أثبت منه، قال: نعم، قلت: يحتج به، فقال: لا تسألني عن رأيي في هذا،

وإنما يروي مسلم له في المتابعات. وقال الأزدي: كان صدوقا إلا أنه مائل عن القصد، غالي المذهب سيء الحفظ، كثير الوهم، مضطرب الحديث. وقال عبد الحق الاشبيلي: كان يدلس، قال ابن القطان: كان مشهورا بالتدليس، وقال يحيى القطان: رأيت تخليطا في أصول شريك وقال الدارقطني: ليس شريك بالقوي فيما ينفرد به[1].

فكل من جرحه إنما قال ذلك من جهة حفظه وضبطه، وأنه يقبل حديثه إذا توبع أما إذا تفرد أو خالف فلا.

وأما ليث بن أبي سليم: فقد ضعف أيضا من قبل حفظه وضبطه قال فيه أحمد: مضطرب الحديث ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيا منه في ليث بن أبي سليم وابن اسحاق وهمام «لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم». وقال أبو حاتم الرازي: ليث أحب إلي من يزيد، أي ابن هارون، كان أبرأ ساحة وكان ضعيف الحديث وقيل ليحيى: ليث أضعف من يزيد وعطاء. قال: نعم. وقال معاوية بن صالح عن ابن معين أيضا: ضعيف إلا أنه يكتب حديثه، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه وقال عيسى بن يونس: قد رأيته وكان قد اختلط وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذن. وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: ليث لا يشتغل به. هو مضطرب الحديث وقال أبو زرعة أيضا: ليث بن أبي سليم لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة. وقد روى عنه شعبة والثوري، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه، وقال الدارقطني: صاحب سنة يخرج حديثه، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد وقال ابن سعد: كان رجلا صالحا عابدا وكان ضعيفا في الحديث يقال: كان يسأل عطاء وطاوسا ومجاهدا عن الشيء فيختلفون فيه، فيروى أنهم اتفقوا من غير تعمد. وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن

---

(١) انظر ميزان ٢: ٢٧٠/ ٢٧٤، تهذيب ٤: ٣٣٣/ ٣٣٧.

الثقات بما ليس من حديثهم. وقال الترمذي في العلل الكبير، قال محمد: كان أحمد يقول: ليث لا يفرح بحديثه، قال البخاري: وليث صدوق يهم. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم وقال الحاكم أبو عبد الله مجمع على سوء حفظه. وقال الجوزجاني: يضعف حديثه وقال البزار: كان أحد العباد إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا وإلا فلا نعلم أحدا ترك حديثه، وقال يعقوب بن شيبة، هو صدوق ضعيف الحديث وقال عثمان بن أبي شيبة: ليث صدوق ولكن ليس بحجة، وقال الساجي: صدوق فيه ضعف كان سيء الحفظ كثير الغلط كان يحيى القطان بآخرة لا يحدث عنه[1]، فإذا كان هذا حال كل من شريك وليث من أبي سليم، فالحديث ضعيف لتفردها بروايته وقد روى هذا الحديث شريك عن ليث عن ابن سابط عن أبي أمامة.

قلت: وهذه الرواية فيها انقطاع لأن ابن سابط لم يسمع من أبي أمامة قال يحيى بن معين: لم يسمع من سعد بن أبي وقاص ولا من أبي أمامة ولا من جابر وهو مرسل[2]. فالرواية منقطعة لعدم الاتصال بين ابن سابط وبين أبي أمامة وهي علة يرد لها الحديث. فإذا ضمت إلى ضعف كل من شريك وليث كانت علة قوية في رد الحديث.

ويضاف إلى ذلك أن رواية البيهقي فيها: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن اسحاق، أنبأنا شاذان، حدثنا شريك عن ليث عن ابن سابط عن أبي أمامة به.

فالراوي عن شريك شاذان وهو النضر بن سلمة المروزي. قال فيه أبو حاتم الرازي: كان يفتعل الحديث، ولم يكن بصدوق، سمعت اسماعيل بن أبي أويس يذكر شاذان بذكر سوء، وقال لي عبد العزيز الأويسي،

---

(١) انظر ميزان ٣: ٤٢٠/٤٢٢، تهذيب ٨: ٤٦٥/٤٦٨.

(٢) التاريخ والعلل لابن معين: ٨٥/أ المراسيل: ٨٤، تهذيه ٦: ١٨٠.

واسماعيل بن أبي أويس: أن شاذان أخذ كتبا فنسخها ولم يعارض بها ولم يسمع منا. وذكراه بالسوء[1]. وسئل عباس بن عبد العظيم عنه فأشار إلى فمه، قال ابن عدي أراد أنه يكذب، وقال عبدان لعبدالرحمن بن خراش: هذه الأحاديث التي يحدث بها غلام خليل من حديث المدينة من أين له؟ قال: سرقها من عبدالله بن شبيب، وسرقها ابن شبيب من شاذان، ووضعه شاذان واسمه النضر بن سلمة[2] وقال الدارقطني: كان بالمدينة وكان يتهم بوضع الحديث[3] وهذا يزيد أيضا من ضعف الرواية بل يسوغ الحكم بالوضع لوجود كذاب في سندها وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في موضوعاته فذكره بسنده إلى أبي عروبة الحراني، أنبأنا المغيرة بن عبد الرحمن، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا شريك عن ليث عن عبدالرحمن بن سابط عن أبي أمامة به.

وقال: هذا لا يصح وفيه، المغيرة بن عبد الرحمن. قال يحيى: ليس بشيء، وفيه: ليث بن أبي سليم وقد ضعفه ابن عيينة، وتركه يحيى القطان ويحيى بن معين وابن مهدي وأحمد[4].

وذكر ابن حجر أن سفيان الثوري خالف شريكا فرواه عنه مرسلا. أخرجه الإمام أحمد في كتاب الإيمان عن وكيع عن سفيان عن ليث عن ابن سابط قال: قال رسول الله ﷺ: من مات ولم يحج ولم يمنعه الحج من ذلك مرض حابس أو سلطان ظالم أو حاجة ظاهرة... الحديث. فذكره مرسلا قال: وكذا ذكره ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن ليث مرسلة.

ثم قال الحافظ ابن حجر: والبيهقي عن عمر بن الخطاب قال: لقد هممت أن أبعث رجالا إلى هذه الأمصار فينظروا كل من له جدة ولم يحج فيضربوا عليه الجزية، ما هم بمسلمين، ما هم بمسلمين. لفظ سعيد.

---

(١) الجرح ٨/ ٤: ٤٨٠.

(٢) ميزان ٤: ٢٥٦/ ٢٥٧، لسان ٦: ١٦٠/ ١٦١.

(٣) لسان ٦: ١٦١.

(٤) موضوعات ٢: ٢٠٩/ ٢١٠.

ولفظ البيهقي أن عمر قال: ليمت يهوديا أو نصرانيا يقولها ثلاث مرات رجل مات ولم يحج ووجد لذلك سعة وخليت سبيله[1].

قلت -أي ابن حجر-: وإذا انضم هذا الموقوف إلى مرسل ابن سابط علم أن لهذا الحديث أصلا[2].

أما أثر عمر رضي الله عنه فقد أشار ابن الجوزي إليه وأنه هو الثابت من الروايات التي أوردها. فبعد أن ساق الأحاديث وطعن فيها وبين عللها قال: وإنما روى عبد الرحمن بن غنم عن عمر أنه أقال: من أمكنه الحج فلم يحج فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا. اهـ[3] فقد أشار إلى أن قول عمر يثبت موقوفا أما المرفوع فلا يصح منه شيء وحكم على الطرق بأنها موضوعة كما سبق ذكره.

وأما قول الحافظ رحمه الله تعالى، بأن مرسل إابن سابط يعتضد بقوله عمر رضي الله عنه حسب قول الإمام الشافعي رحمه الله أن المرسل يعتضد بقول الصحابي، فقوله رحمه الله فيه نظر لأمرين:

١- إن الامام الشافعي رحمه الله اشترط في المرسل الذي يعتضد أن يكون من مراسيل كبار التابعين الذين جل روايتهم عن الصحابة رضي الله عنهم، وابن سابط ليس من كبار التابعين. بل هو من صغارهم حيث لم يتحقق سماعه إلا من صغار الصحابة[4].

---

(١) الاثر رواه البيهقي فقال: أخبرنا محمدبن عبدالله الحافظ، وأبو صادق أبي الفوارس الصيدلاني قالا: حدثنا أبو العباس محمدبن يعقوب حدثنا محمدبن اسحاق حدثنا حجاج قال، قال ابن جريج: أخبرني عبدالله بن نعيم أن الضحاك بن عبد الرحمن الأشعري أخبره أن عبد الرحمن بن غنيم أخبره أنه سمع عمر بن الخطاب اهـ. السنن الكبرى ٤: ٣٣٤.

(٢) التلخيص الكبير ٢: ٢٢٣.

(٣) الموضوعات ٢: ٢١٠.

(٤) قال ابن حجر في ترجمته: تابعي أرسل عن النبيﷺ وروى عن عمر وسعدبن أبي وقاص والعباس بن عبد المطلب وعباس بن أبي ربيعة، ومعاذبن جبل وأبي ثعلبة الخشني وقيل: لم يدرك واحدا منهم. وعن أبيه وله صحبة. وجابر، وأبي أمامة وابن عباس وعائشة وعمروبن ميمون الأودي وحفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر. اهـ تهذيب ٦: ١٨٠. وقد سبق قول ابن معين في عدم سماعه من أبي أمامة وجابر وسعدبن أبي وقاص.

٢- من شرط اعتضاد المرسل بقول الصحابي أن يكون قول الصحابي مما لا مجال للرأي فيه أما إذا كان لقول الصحابي مجال للرأي فلا عبرة لهذا الاعتقاد لاحتمال أن الراوي سمع قول الصحابي فظن أنه مرفوع فرواه مرسلا. وأثر عمر رضي الله عنه من النوع الأخير وهو مما له مجال للرأي حيث جاء في ظاهر بعض الروايات ما يدل على ذلك، كما في الرواية التي أخرجها سعيدبن منصور إذ يقول فيها عمر رضي الله عنه: لقد هممت أن أبعث رجالا إلى هذه الأمصار... الخ، فهمّه مشعر بأن ذلك من اجتهاده رضي الله عنه إذ لو كان متلقيا ذلك عن النبيﷺ لما توقف عن امتناعه واكتفى بالهم[1].

وبهذا يتبين وهم من رفع الحديث إلى النبيﷺ وأن الصواب وقفه على عمر رضي الله عنه. وأن حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع إنما هو من جهة رفعه. أما رواية عمر الموقوفة فقد أقرها وأشار إلى أنها ثابتة عنه رضي الله عنه، والله أعلم.

الحديث الرابع عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن شاهين، حدثنا الحسين‌بن محمدبن عفير، حدثنا أحمدبن منيع، حدثنا محمدبن الحسن‌بن أبي يزيد الهمداني، عن ثوربن يزيد، عن خالدبن معدان عن معاذبن جبل قال، قال رسول اللهﷺ: «من عير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، عن رسول اللهﷺ. والمتهم به محمدبن الحسن.

قال أحمدبن حنبل: ما أراه يساوي شيئا. وقال يحيى: كان كذابا، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: لا شيء[2].

---

(١) والبعض يرى أن الحديث مما لا مجال للرأي فيه فهو في حكم المرفوع فالمتن صحيح من طريق عمر مرفوع حكماً، وإن حكم على الحديث بالوضع باعتبار اسانيده حيث أن جميع الطريق التي روي بها لا تخلو من كذاب أومتهم والله أعلم.

(٢) الموضوعات ٣: ٨٢.

قال السيوطي معقبا: أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن غريب وله شاهد.

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا خالدبن خداش، حدثني صالح المري قال سمعت الحسن قال: كانوا يقولون: من رمى أخاه بذنب قد تاب إلى الله منه، لم يمت حتى يبتليه الله به.

قال: وحدثنا علي بن الجعد، حدثنا اسرائيل عن الأعمش، عن ابراهيم قال: إني لأجد نفسي تحدثني بالشيء.. فما يمنعني أن أتحدث به إلا مخافة أن أبتلىَ بمثله، والله أعلم[1].

وقال في التعقبات: أخرجه الترمذي. والبيهقي في الشعب من هذا الطريق وقال الترمذي حسن غريب، وله شواهد عن عمر وغيره[2].

ويتلخص تعقب السيوطي بما يلي:

١- إن الحديث أخرجه الترمذي وحسنه، ورواه البيهقي في شعب الايمان ومن عادته رحمه الله أنه لا يخرج حديثا موضوعا.

٢- للحديث شواهد. من حديث عمر والحسن وابراهيم النخعي، وهي تدل على أن للحديث أصلا.

قال الترمذي: حدثنا أحمدبن منيع، حدثنا محمدبن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، عن ثوربن يزيد، عن خالدبن معدان. عن معاذبن جبل قال، قال رسول الله ﷺ: من عيّر أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله.

قال أحمد ـ أي ابن منيع ـ من ذنب قد تاب منه.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب[3] وليس اسناده بمتصل، وخالدبن معدان

---

(١) اللآلي ٢: ٢٩٣.

(٢) التعقبات: ٣٨/ب. وانظر تذكرة الموضوعات: ١٧١.

(٣) في النسخة هكذا، والمنقول عنه قوله: حسن غريب.

لم يدرك معاذبن جبل، وروى عن خالدبن معدان أنه أدرك سبعين من أصحاب النبي ﷺ ومات معاذبن جبل في خلافة عمربن الخطاب. وخالدبن معدان روى عن غير واحد من أصحاب معاذ عن معاذ غير حديث[1].

فالترمذي أورد الحديث وذكر له علة وهي الانقطاع بين خالدبن معدان وبين معاذبن جبل ويظهر أنه رحمه الله لم يبدله ضعف راويه محمدبن الحسن ولذا لم يشر إلى ضعفه كما هي عادته ولو عرف ذلك لكشف حاله وبينه.

١ـ أما عدم الاتصال بين خالدبن معدان وبين معاذ فهو كما قال الترمذي بل قال أبو حاتم الرازي: لم يصح سماعه من عبادة ولا معاذبن جبل هو مرسل وربما كان بينهما اثنان[2] وخالد وإن كان ثقة إلا أن الانقطاع بينه وبين معاذ علة تقدح في صحة الحديث.

٢ـ أما محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني. فقال فيه يحيى بن معين: ليس بثقة. كان يكذب. وقال أحمد: ضعيف الحديث ما أرى يسوى شيئا وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي[3] وقال النسائي: متروك[4] وقال ابن حبان: منكر الحديث يروي عن الثقات المعضلات[5] وقال الدارقطني: لا شيء[6] وقال الذهبي: تركوه[7] وقال أبو داود: ضعيف وقال مرة: كذاب، وقال البخاري: يذكر عن أحمد أنه سئل عنه فقال: ما أراه يسوي شيئا، كان ينزل عند مقابر الخيزران، جعل يحدثنا بأحاديث يجيء بها، لا يحدث بها ابن أبي زائدة ولا أبو معاوية. وقال الآجري عن أبي داود ضعيف بلغني عن أحمد أنه قال: لم يسمع

---

(١) ت. صفة القيامة. باب حديث رقم ٢٥٠٥.
(٢) المراسيل: ٣٩، جامع التحصيل: ٣٦٦، تهذيب ٩: ١١٩.
(٣) الجرح ٣/٢: ٢٢٥، وانظر تهذيب ٩: ١٢٠/١٢١، ميزان ٣: ٥١٤/٥١٥
(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٠٣، تاريخ بغداد ٢: ١٧٢.
(٥) مجروحين ٢: ٢٧٢.
(٦) اسماء الضعفاء لابن الجوزي: ١٥١/ل. تاريخ بغداد ٢: ١٧٢.
(٧) المغني ٢: ٥٦٩.

حديثا، وثب، على كتب أبيه، وقال أبو داود في موضع آخر: كذاب وثب على كتب أبيه. وقال الذهبي، حسن الترمذي حديثه فلم يحسن[1]، فالحديث تفرد به هذا الكذاب، وهو مسوغ للحكم عليه بالوضع كما هو معروف عند المحدثين. وإخراج الترمذي له لا يدفع عنه الوضع لعدم التزامه إخراج الصحيح، كما أن الظاهر عدم وقوفه على جرح محمدبن الحسن راويه. وكان الأولى بالسيوطي رحمه الله التسليم بوضعه بدلا من تعقب ابن الجوزي مما لا طائل تحته.

وقد وافق ابن الجوزي على وضعه كل من الصغاني والقزويني[2] والذهبي، وقال: حسن له الترمذي فلم يحسن[3].

أما الشواهد التي أشار إليها السيوطي رحمه الله:

١- ما رواه ابن أبي الدنيا قال: حدثنا خالدبن خداش، حدثني صالح المري، قال، سمعت الحسن قال: كانوا يقولون: من رمى أخاه بذنب قد تاب إلى الله منه، لم يمت حتى يبتليه الله به.

وأثر الحسن هذا غير معزو، فرواته مجهولون، وقد سبق أن الأئمة ضعفوا مراسيل الحسن لأنه يروي عن كل ضرب. فلا يصلح أثره أن يكون شاهدا وزيادة على ذلك فالأثر لا يثبت عن الحسن لأن في سنده صالحا المري وهو مجمع على ضعفه، بل متهم. قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي، ضعيف الحديث له أحاديث مناكير، وقال مرة: متروك الحديث. وقال صالح جزرة: كان يقص وليس هو شيئا في الحديث، يروي أحاديث مناكير عن ثابت والجريري، وعن سليمان

(١) ميزان ٣: ٥١٤/ ٥١٥، تهذيب ٩: ١٢٠/ ١٢١.

(٢) تذكرة الموضوعات: ١٧١، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني ١: ٨٠/ ٨١، هامش الفوائد المجموعة للمعلمي فقد قال تعقيبا على كلام الشوكاني بعد أن أورد الحديث، قال الشوكاني: في اسناده كذاب، وقد أخرجه الترمذي وحسنه فلا وجه لذكره في الموضوعات قال المعلمي: وأي قيمة لتحسين الترمذي مع وجود الكذاب، وقد قال الذهبي: حسن الترمذي حديثه فلم يحسن. اهـ الفوائد المجموعة: ٢٢٩.

(٣) تهذيب ٩: ١٢١.

التيمي أحاديث لا تعرف وقال ابن المديني: ضعيف، ضعيف. وقال عمروبن علي: ضعيف الحديث يحدث بأحاديث مناكير عن قوم ثقات وكان رجلا صالحا وكان يهم في الحديث. وقال الجوزجاني كان قاصا واهي الحديث وقال ابن عدي: عامة أحاديثه منكرات تنكرها الأئمة عليه وليس هو بصاحب حديث وإنما أتي من قلة معرفته بالأسانيد والمتون، وعندي أنه مع هذا لا يتعمد الكذب بل يغلط غلطا شديدا. وقال ابن حبان: غلب عليه الخير والصلاح حتى غفل عن الاتقان والحفظ، وكان يروي الشيء الذي سمعه من ثابت والحسن ونحو هؤلاء على التوهم فيجعله عن أنس، فيظهر في روايته الموضوعات التي يرويها عن الاثبات فاستحق الترك عند الاحتجاج[1] وإذا كان هذا حال صالح هذا فحديثه لا يصلح للاعتبار فضلا من أن يكون شاهداً لضعف صالح هذا، وعدم رفعه[2].

٢ـ أما أثر ابراهيم فهو من قوله، وقوله ليس صريحا في معنى الحديث حتى يصلح أن يكون شاهدا. قال نحوه المعلمي[3].

٣ـ وأما حديث عمر قال السيوطي: أخرج ابن عساكر في تاريخه عن نافع أن أناسا كانوا في الغزو مع أبي عبيدة فشربوا الخمر، وكتب إليه عمر أن يجلدهم، فكأن الناس عيروهم، فاستحيوا ولزموا بيوتهم، فكتب عمر إلى الناس لا تعيروا أحد فيفشوا فيكم البلاء[4].
فقد أورده معلقا دون ذكر سنده حتى يعرف، وهو كما ترى من قول عمر فلا يصلح أن يكون شاهدا للمرفوع.

٤ـ يحيى بن جابر: ما عاب رجل قط بعيب إلا ابتلاه الله بمثل ذلك العيب. قال السيوطي. أخرجه البيهقي في الشعب، ولم يذكر طريقه[5]. ويحيى بن

---

(١) تهذيب ٤: ٣٨٢/٣٨٣.
(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة ١: ٨٠/ ٨١.
(٣) انظر هوامش الفوائد المجموعة: ٢٢٩.
(٤) التعقبات: ١٩/ب.
(٥) التعقبات ٢٠/أ، تنزيه الشريعة ٢: ٢٩٥.

جابر من أتباع التابعين وهو ثقة[1] إلا أن قوله لا يصلح أن يكون شاهدا للحديث المرفوع.

ويظهر من هذا أن الآثار التي ساقها السيوطي كلها لا تصلح أن تكون شواهد للحديث المرفوع. إما لضعف بعضهاأولأنها موقوفة أو مقطوعة وبذا يظهر أن ماذهب إليه ابن الجوزي ظاهر من حيث رفعه، وإما من حيث كونه موقوفا أو مقطوعا، فليس محلا للنزاع والله أعلم.

الحديث الخامس عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي حدثنا محمدبن بكار القافلاني، حدثنا أحمدبن منصور أنبأنا الحماني، عن صالحبن حسان، عن عروة، عن عائشة قالت، قال رسول اللهﷺ : إن سرك اللحوق بي فلا تخالطين الأغنياء ولا تستبدلي ثوبا بثوب حتى ترقعيه.

قال ابن الجوزي : هذا حديث لا يصح. قال يحيى بن معين: صالحبن حسان ليس حديثه بشيء. وقال النسائي متروك. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الاثبات[2].

وقال السيوطي في اللآلي، قلت: الحديث أخرجه الترمذي من طريقه، وهو ضعيف لكن لم يتهم بكذب.

وأخرجه الحاكم وصححه، والبيهقي في الشعب، والطحاوي في مشكل الآثار والله أعلم[3].

وقال في التعقبات: أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب والحاكم قال: صحيح الاسناد، والبيهقي في الشعب.

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب ١١ : ١٩١.

(٢) الموضوعات ٣: ١٣٩/ ١٤٠، اللآلي ٢: ٣٢٣

(٣) اللآلي ٢: ٣٢٣، تنزيه الشريعة ٢: ٣٠٤

وقال الحافظ ابن حجر في أماليه: تساهل الحاكم في تصحيحه، فإن صالحا ضعيف عندهم.

قلت: وله شاهد، أخرجه أبو نعيم في الأرعين عن أم الحصين قالت: كنت في بيت عائشة وهي ترقع قميصا لها بألوان من الرقاع، فدخل النبيﷺ فقال: ما هذا يا عائشة، قالت: قميص أرقعه، قال: أحسنت، لا تضعي ثوبا حتى ترقعيه فإنه لا جديد لمن لا خلق له[1].

وينحصر اعتراض السيوطي في الأمور التالية:

١- إن الحديث أخرجه الترمذي وحسنه. والحاكم وصحح اسناده.

٢- إن صالح بن حسان الراوي المطعون في سند الحديث، ضعيف، لكن لم يصل لدرجة الاتهام بالكذب حتى يحكم على الحديث من أجل ذلك بالكذب.

٣- إن للحديث شاهدا من حديث أم الحصين يدل على أن لحديث الباب أصلا.

أما الترمذي فقد أورد الحديث في جامعه فقال: حدثنا يحيى بن موسى حدثنا سعيدبن محمد الوراق وأبو يحيى الحماني قالا، حدثنا صالحبن حسان، عن عروة عن عائشة قالت؛ قال لي رسول اللهﷺ إذا أردت اللحوق بي فيكفيك من الدنيا كزاد الراكب، وإياك ومجالسة الأغنياء، ولا تستخلفي ثوبا حتى ترقعيه.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب[2] لا نعرفه إلا من حديث صالحبن حسان، قال: وسمعت محمد يقول: صالحبن حسان منكر الحديث. وصالحبن أبي حسان الذي روى عنه ابن أبي ذئب ثقة[3].

فالترمذي حكم على الحديث بالغرابة. وأشار إلى ضعف صالحبن حسان.

---

(١) التعقبات: ٣٨/ ب/ ٣٩/ أ. تذكرة الموضوعات: ١٧٦.

(٢) هكذا في النسخة المطبوعة. ولم يقل: حسن، وفي اللآلي لم يشر إلى أن الترمذي حسنه وأورد ذلك في التعقبات وقال: أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب وأظن الزيادة من بعض النساخ.

(٣) ت. اللباس. باب ١: ٢٤٥، حديث رقم: ١٧٨٠.

بأن البخاري قال فيه: منكر الحديث.

قلت: وقال النسائي: متروك الحديث[1] وقد بينت فيما سبق أن هاتين العبارتين من البخاري والنسائي لا يطلقانها إلا على من يتهمانه فهي بمثابة التصريح بالتهمة. ومثل السيوطي رحمه الله لا يخفى عليه ذلك. أفبعد هذا يقال: إنه ضعيف ولم يتهم وزيادة على هذا أن الأئمة أجمعوا على ضعف صالح هذا فقال أبو حاتم الرازي. ضعيف الحديث: منكر الحديث وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء[2] وقال أبو داود: ضعيف وقال في موضع آخر فيه نكارة وقال ابن عدي، وبعض أحاديثه فيها إنكار وهو إلى الضعيف أقرب وقال أبو نعيم الأصبهاني: منكر الحديث متروك[3]، وقال ابن حبان: كان صاحب قينات وسماع، وكان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات حتى إذا سمعها من الحديث صناعته شهد لها بالوضع[4]، فكل هذا يؤكد ضعف صالح الشديد وأن حديثه لا يصلح للمتابعة.

قلت: وزيادة على هذا أن الراوي عن صالح هذا سعيدبن محمد الوراق، وأبو يحيى الحماني.

أما سعيد، فقد سبق تجريح الأئمة له[5] وهو هالك لا يصلح حديثه للمتابعة ولذا قال الذهبي رحمه الله معترضا على الحاكم: قلت: الوراق عدم[6].

نعم إن الترمذي قرنه في الرواية بأبي يحيى الحماني وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني. أخرج له الجماعة إلا النسائي، واختلف فيه، فقد وثقه ابن معين وابن قانع، وابن حبان والنسائي في موضع. وقال في موضع آخر ليس بقوي وقال

---

(١) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٣.
(٢) الجرح ١/٢: ٣٩٨، ميزان ٢: ٢٩١.
(٣) تهذيب ٤: ٣٨٥، ميزان ٢: ٢٩١.
(٤) مجروحين ١: ٣٦٣، تهذيب ٢: ١٢٩١.
(٥) انظر الكلام عليه في الحديث رقم ١٢ ص: ٢٦٠ جـ ٢.
(٦) تلخيص المستدرك ٤: ٣١٢.

ابن عدي: هو وابنه ممن يكتب حديثه وقال ابن سعد وأحمد: كان ضعيفا، وقال العجلي: كوفي ضعيف الحديث مرجىء، ونقل البرقي عن ابن معين كان ثقة ولكنه ضعيف العقل[1] فلم يزل الضعف قائما لجرح كل من صالح‌بن حسان وسعيد الوراق، وضعف عبدالحميد.

وأما الحاكم فقد أخرج الحديث من طريق جعفربن محمد الخالدي، حدثنا أبو العباس، عن مسروق، حدثنا شريح‌بن يونس، حدثنا سعيدبن محمد الوراق، حدثني صالح‌بن حسان به وقال: هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه[2]، وإنما حكم عليه بالصحة لتوثيقه سعد الوراق كما سبق.

وتعقبه الذهبي في تلخيص المستدرك بقوله: الوراق عدم[3] لم يشر إلى ضعف صالح‌بن حسان، وقال ابن حجر: تساهل الحاكم في تصحيحه فإن صالحا ضعيف عندهم[4]، قلت: ولم يشر إلى ضعف سالم الوراق، فإن الحديث مروى من طريقه عند الحاكم.

وأما رواية البيهقي فأخرجها بسنده إلى الحسين‌بن حماد، حدثنا ابراهيم‌بن عيينة، عن صالح‌بن حسان، عن هشام‌بن عروة عن أبيه، عن عائشة قالت: جلست أبكي عند رأس رسول الله ﷺ فقال: ما يبكيك، إن كنت تريدين اللحوق بي، فيكفيك من الدنيا مثل زاد الراكب، ولا تخالطي الأغنياء.

قال البيهقي، وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ ومحمدبن موسى قالا: حدثنا أبو العباس هو الأصم، حدثنا محمدبن اسحاق حدثنا الحسن‌بن حماد الكوفي الوراق.

ورواه أبو يحيى الحماني، عن صالح.

---

(١) ميزان ٢: ٥٤٢، تهذيب ٦: ١٢٠.
(٢) المستدرك ٤: ٣١٢.
(٣) تلخيص المستدرك ٤: ٣١٢.
(٤) التعقبات: ٣٩/ أ نقلا عن ابن حجر في أماليه.

واختلف عليه، فقيل عنه عن صالح هكذا عن هشام. وقيل عنه صالح عن عروة نفسه.

ورواه سعيد بن محمد الوراق عن صالح عن عروة[1].

ففي رواية البيهقي تابع ابراهيم بن عيينة عبد الحميد الحماني، وسعيد الوراق.

وابراهيم بن عيينة هو أخو سفيان أخرج له د. س. ق. قال فيه ابن معين: كان مسلما صدوقا، ولم يكن من أصحاب الحديث. وقال أبو داود: بني عيينة كلهم صالح[2] وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم الرازي: شيخ له مناكير[3].

وفيه ضعف كما هو الظاهر لكنه خالفهما فزاد في الاسناد هشاما بين صالح وعروة. وقد أشار البيهقي إلى أنه اختلف عليه في ذلك فمنهم من قال عن صالح عن هشام عن عروة ومنهم من قال عن صالح عن عروة، وهو مشعر باضطراب الرواية.

والذي يظهر لي والله أعلم. أن الحديث مداره على صالح بن حسان. وهو محل النزاع، ويتوقف الحكم على الحديث بالحكم عليه، فمن حمل قول البخاري والنسائي على اتهامه حسب اصطلاحهما، حكم على الحديث بالوضع والكذب كما فعل ابن الجوزي. ومن حمل قولهما على ظاهره حكم على الحديث بأنه منكر أو متروك. وهو صنيع السيوطي وابن حجر. وفي كلا الحالين لا يجوز العمل بالحديث حتى في فضائل الأعمال لما سبق تقريره من أن كلام الأئمة في جواز العمل بالحديث الضعيف محمول على الضعيف الذي يتقوى ويحتمل.

أما الضعيف الشديد الضعف الذي لا ينجبر، فلا يجوز العمل به ولا في فضائل الأعمال. وعلى هذا فالخلاف لا طائل تحته.

---

(١) شعب الايمان.
(٢) ميزان ١: ٥١، تهذيب ١: ١٤٩/ ١٥٠.
(٣) الجرح ١/ ١: ١١٩.

وأما الشاهد الذي أشار السيوطي إلى أن أبا نعيم أخرجه عن أم الحصين قالت: كنت في بيت عائشة وهي ترقع قميصا لها بألوان من الرقاع فدخل النبيﷺ فقال: ما هذا يا عائشة. قالت: قميص أرقعه، قال: أحسنت، لا تضعي ثوبا حتى ترقعيه، فإنه لا جديد لمن لا خَلِقَ له[1].

قلت: قد أورد الحديث دون أن يورد سنده حتى يمكن الوقوف عليه كما أن حديثها غاية ما فيه استحسان فعلها لكنه ليس شاهدا للحديث، فإن إثبات طرف من الحديث لا يكفي لاثبات الحديث كله لا سيما وأن الحديث تفرد به غير ثقة. وكثيرا ما يتعقب السيوطي ابن الجوزي بذكر شواهد لجزء من الحديث أو لبعض جمله وهي وإن كانت تثبت القدر المشترك بين الحديثين لكنها لا تثبت بقية الحديث. والله أعلم.

الحديث السادس عشر:

قال ابن الجوزي في باب قوله: اتقوا فراسة المؤمن.

فيه ابن عمر وأبي سعيد وأبي أمامة وأبي هريرة.

وأما حديث أبي سعيد. ساق طرقا عدة بأسانيد إلى محمدبن كثير عن عمروبن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد قال، قال رسول اللهﷺ «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله، ثم قرأ ابن عرفة، ﴿إن في ذلك لآيات للمتوسمين﴾[2].

ثم قال: وأما حديث أبي سعيد، فإنه تفرد به محمدبن كثير عن عمرو قال أحمدبن حنبل خرقنا حديثه. وقال علي‌بن المديني: كتبنا عنه عجائب وخططت على حديثه، وضعفه جدا[3].

---

(١) التعقبات: ٣٩/أ.
(٢) الموضوعات ٣: ١٣٦.
(٣) الموضوعات ٣: ١٤٧.

قال السيوطي: وأما حديث أبي سعيد، فأخرجه البخاري في تاريخه، حدثنا الفريابي، حدثناسفيان عن عمروبن قيس به.

وأخرجه الترمذي، حدثنا أحمدبن أبي الطيب حدثنا مصعببن سلام عن عمروبن قيس به فلم ينفرد به محمدبن كثير، ومصعب، قال أبو حاتم محله الصدق، ووثقه ابن معين فقال: محمدبن كثير شيعي، لا بأس به، وله متابع آخر عن عمروبن قيس به.

ولعمر بن قيس متابع عن عطية، أخرجه أبو نعيم في الطب[1].

وقال في التعقبات: حديث أبي سعيد، لم ينفرد بـه محمدبن كثير بل تابعه مصعببن سلام عن عمروبن قيس، ومن طريقه أخرجه البخاري في تاريخه، والترمذي وابن جرير وابن أبي حاتم. ومصعب وثقه ابن معين في روايته، وقال أبو حاتم: محله الصدق. ومحمدبن كثير مشّاه ابن معين وقال: شيعي، لا بأس به، فحديثه بالمتابعة حسن، وله متابع آخر عن عمروبن قيس عند ابن مردويه في تفسيره، وهو محمدبن مروان، لكنه واه[2].

ويمكن تلخيص اعتراض السيوطي وتعقبه فيما يأتي:

١- حديث أبي سعيد رواه الترمذي والبخاري في التاريخ وابن جرير وابن أبي حاتم.

٢- إن محمد بن كثير الراوي الذي حكم ابن الجوزي على الحديث من أجله بالوضع. مشّاه ابن معين وقال: شيعي لا بأس به.

٣- إن محمدبن كثير لم يتفرد بالرواية، بل تابعه غيره، فتابعه مصعببن سلام ومحمدبن مروان، كما أن عمربن قيس لم ينفرد به عن عطية بل توبع به عن عطية.

---

(١) اللآلي ٢: ٣٢٩.

(٢) التعقبات: ٣٩/أ/٣٩/ب.

قلت: أما الترمذي فقال: حدثنا محمدبن اسماعيل، حدثنا أحمدبن أبي الطيب، حدثنا مصعببن سلام، عن عمروبن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله ثم قرأ: ﴿إن في ذلك لآيات للمتوسمين﴾».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه، وقد روى عن بعض أهل العلم، وتفسير هذه الآية، ﴿إن في ذلك لآيات للمتوسمين﴾ قال: للمتفرسين[1].

فالترمذي حكم على الحديث بالغرابة. ورواه من طريق البخاري عن أحمدبن أبي الطيب، حدثنا مصعببن سلام، ومصعب هذا قال البخاري عنه، قال أحمد: انقلبت على مصعببن سلام أحاديث يوسفبن صهيب جعلها عن الزبرقان السراج وقدم ابن أبي شيبة فجعل يذاكره أحاديث عن شعبة، هي أحاديث الحسنبن عمارة انقلبت عليه[2] وقال أبو حاتم الرازي: شيخ محله الصدق[3] وضعفه ابن المديني وابن معين، ووهاه أبو داود، وقال البزار: ضعيف جدا عنده أحاديث مناكير، وقال الساجي: ضعيف منكر الحديث. وقال ابن عدي له أحاديث غرائب وأرجو أنه لا بأس به وما انقلبت عليه فإن غلط لا تعمد وقال ابن حبان: كان كثير الغلط لا يحتج به[4].

فمصعب بن سلام كما هو ظاهر من أقوال الأئمه، ضعيف الحديث إلا أن ضعفه مما يتقوى، ويعتبر حديثه بالمتابعة وقد تابعه محمدبن كثير القرشي، ومن طريقه أورد ابن الجوزي الحديث وحكم عليه بالوضع من أجله، فقد تكلم فيه أئمة الحديث والنقد، قال فيه البخاري: منكر الحديث[5] وقال أبو حاتم الرازي:

---

(١) ت ـ التفسير. باب ٥: ٢٩٨، حديث رقم ٣١٢٧.
(٢) التاريخ الكبير ٤/١: ٣٥٤، الجرح ٤/١: ٣٠٧/٣٠٨، تهذيب ١٠: ١٦١.
(٣) الجرح ٤/١: ٣٠٨، تهذيب ١٠: ١٦١.
(٤) تهذيب ١٠: ١٦١، ميزان ٤: ١٢٠.
(٥) التاريخ الكبير ١/١: ٢١٧.

ضعيف الحديث، وكان يحيى بن معين يحسن القول فيه، وقال أحمدبن حنبل: خرقنا حديثه ولم نرضه[1] وقال ابن المديني: كتبنا عنه عجائب وخططت على حديثه. وقال ابن عدي: الضعف على حديثه بين[2]. وقال أبو داود عن أحمد أيضا: يحدث عن أبيه أحاديثه كلها مقلوبة وقال ابراهيم‌بن الجنيد: قلت لابن معين: محمدبن كثير الكوفي، قال: ما كان به بأس، قلت: إنه روى أحاديث منكرات قال: ما هي؟ قلت: عن اسماعيل‌بن أبي خالد عن الشعبي عن النعمان‌بن بشير يرفعه: نضر الله امرأ سمع مقالتي، وبهذا الاسناد يرفعه اقرأ القرآن ما هناك فإذا لم يهنك فلست تقرأ قال: ومن يروي هذا عنه؟ قال رجل من أصحابنا فقال: عسى هذا سمعه من السدي، فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذب، وإلا فإني رأيت حديث الشيخ مستقيما، وقال ابن معين: شيعي ولم يكن به بأس[3].

فمتابعة مصعب لابن كثير برأته من تهمة الحديث كما قاله السيوطي بالرغم من أنه متهم من قبل بعض الحفاظ.

لكن آفة الحديث ليست محمدبن كثير كما قال ابن الجوزي وإنما آفته عطية وشيخه فقد سبق أن عطية كان يأخذ عن الكلبي، وقد كناه أبا سعيد، فكان يروي عنه فيقول: قال أبو سعيد[4] والكلبي رمي بالكذب، وعطية كان يدلسه، فالحديث من مفتريات الكلبي لكن ابن الجوزي لم يشر إلى ذلك، وقد أغفل السيوطي رحمه الله ذكر هذه العلة مع علمه بها وكان الأجدر به رحمه الله أن ينبه إلى علة الحديث ويكشفها بدلا من أن يدافع عن الترمذي في إخراجه الحديث. فإن صيانة حديثه رسول الله ﷺ وتنقيته من الشوائب التي علقت به هي غاية المحدثين وأئمة النقد والأصل الاحتياط في نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ لقوله ﷺ: «من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[5] وصنيع الجهابذة النقاد يدل على ذلك.

---

(١) الجرح ١/ ٤: ٦٨/ ٦٩.

(٢) ميزان ٤: ١٧

(٣) تهذيب ٩: ٤١٨

(٤) انظر صفحة: ٢٢٣ جـ٢.

(٥) الحديث سبق تخريجه.

وأما البخاري، فقد أخرج الحديث من طريق احمدبن سليمان، حدثنا مصعببن سلام عن عمروبن قيس عن عطية عن أبي سعيد به[1] وقد مر كلام الأئمة في مصعب، وهو من حديث عطية.

وأما ابن جرير فقد رواه من طريقين عن محمدبن كثير عن عمروبن قيس عن عطية[2] والطريقان أسوأ حالا من طريق الترمذي لوجود ابن كثير فيهما.

وأما ابن أبي حاتم، فقد أخرجه عن الحسنبن عرفة، حدثنا محمدبن كث العبدي عن عمروبن قيس الملائي، عن عطية عن أبي سعيد به[3].

وأما متابعة عمروبن قيس، فقد تابعه ابن أبي ليلى، وقد أخرج حديثه أبو نعيم في الطب، قال: حدثنا جعفربن محمدبن الحسن الخراز، الكوفي حدثنا أبي، حدثنا الحسنبن أبي جعفر، حدثنا يحيىبن الحسن عن أبي ليلى عن عطية، عن أبي سعيد به[4] وابن أبي ليلى، ضعيف في الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به[5] وقد رواه عن ابن أبي ليلى يحيىبن الحسن، قال الذهبي: لا يكاد يعرف حاله[6].

وقد أشار ابن الجوزي إلى أن المحفوظ من هذا الحديث هو ما رواه العقيلي، حدثنا يحيىبن عثمانبن صالح، حدثنا حرملةبن يحيى، حدثنا ابن وهب، أنبأنا سفيان، عن عمروبن قيس الملائي قال: كان يقال: اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله[7].

---

(١) التاريخ الكبير ٢/٤: ٣٥٤.

(٢) جامع التأويل (تفسير ابن جرير) ١٤: ٤٦.

(٣) تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير) ٢: ٥٥٥ نقلا عن ابن أبي حاتم.

(٤) اللآلي ٢: ٣٢٩، نقلا عن أبي نعيم.

(٥) انظر ترجمته في الميزان ٣: ٦١٣/٦١٦، تهذيب ٩: ٣٠١/٣٠٣.

(٦) ميزان ٤: ٣٦٨.

(٧) أورد الخطيب الحديث بسنده إلى موسىبن داود، حدثنا محمدبن كثيرعن عمروبن قيس عن عطية عن أبي سعيد به، ثم ذكر الحديث أيضا بسنده إلى موسىبن زياد، حدثنا محمدبن كثيرعن سفيان عن عمروبن قيس عن عطية عن أبي سعيد... الحديث، ثم قال: كذا قال في هذا الحديث عن محمدبن كثيرعن سفيان عن عمروبن قيس، والأول المحفوظ، وهو غريب من حديث عطية العوفي عن أبي سعيد، لا نعلم رواة عنه غير عمروبن قيس

فالأثر ثابت من حكاية عمروبن قيس نفسه: أما رفعه إلى النبي ﷺ فغير ثابت لما عرف من تدليس عطية وكذب الكلبي والله أعلم.

الحديث السابع عشــر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي: حدثنا أحمدبن ابراهيم القرشي، حدثنا سليمانبن عبد الرحمن، حدثنا عبد الأعلىبن محمد التاجر، حدثنا يحيىبن سعيد، عن الزهري[1] عن القاسمبن عبد الرحمن عن أبي أمامة رضي الله عنه، قال، قال رسول الله ﷺ «إن من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض وتقول: كيف أصبحت وكيف أمسيت».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال العقيلي: عبد الأعلى روى عن يحيىبن سعيد أحاديث مناكير لا يتابع عليها، ولا أصول لها، منها هذا الحديث.

قال المصنف، قلت: وقد روى عبداللهبن زحر عن عليبن زيد، عن القاسم، عن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من تمام عيادة المريض أن تضع يده[2] ونسأله كيف هو». أما عبيد الله، فقال عليه يحيى: ليس بشيء، وقال أبو مسهر: صاحب كل معضلة.

وأما علي بن يزيد، فقال عنه يحيى: ليس بشيء.

وأما القاسم فقال أحمد: يروي عنه عليبن يزيد الأعاجيب، وما أراها إلا من القاسم[3].

= الملائي، وتفرد به محمدبن كثير عن عمرو وهو وهم، والصواب ما رواه سفيان عن عمروبن قيس الملائي، قال: كان يقال: اتقوا فراسة المؤمن، وساق الحديث كذلك.

أنبأنا محمدبن احمد العتيقي قال: انبأنا يوسفبن أحمدبن يوسف الصيدلاني بمكة، حدثنا محمدبن عمروبن موسى العقيلي، حدثنا يحيىبن عثمانبن صالح قال: انبأنا حرملةبن يحيى حدثنا ابن وهب حدثنا سفيان عن عمروبن قيس الملائي قال، كان يقال: اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله اهـ. تاريخ بغداد ٣: ١٩١/ ١٩٢.

(١) في الموضوعات عن الزبيري وهو خطأ والتصويب من عمل اليوم والليلة واللآلي

(٢) في عمل اليوم والليلة، واللآلي، أن تضع يدك عليه.

(٣) الموضوعات ٣: ٢٠٨، اللآلي ٢: ٤٠٥/٤٠٦.

قال السيوطي بعد إيراد قول ابن الجوزي : قلت : هذا الطريق أخرجه أحمد في مسنده، حدثنا خلف بن الوليد، حدثنا ابن المبارك عن يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر به.

وأخرجه الترمذي، عن سويدبن نصر، عن ابن المبارك به.

وأخرجه من الطريق الأول ابن السني في عمل اليوم والليلة[1].

وله شواهد:

قال الطبراني، حدثنا أحمدبن المعلى الدمشقي، حدثنا هشامبن عمار، حدثنا أبو معاوية بن سجي الاطرابلسي، حدثنا معاويةبن سعيد، عن يزيدبن أبي حبيب، عن مرثدبن عبدالله اليزني عن أبي رهم المسمعي، قال، قال رسول الله ﷺ «إن من تمام عيادة المريض أن تضع يدك عليه وتسأله كيف هو».

وقال البيهقي في سننه: أنبأنا أبو طاهر الفقيه، أنبأنا أبو حامدبن بلال حدثنا محمدبن يحيى حدثنا أبو المغيرة، حدثنا عبدالرحمنبن يزيد، حدثنا اسماعيلبن عبيدالله، عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: عاد رسول الله ﷺ رجلا من أصحابه ورجع وأنا معه فقبض على يده، ووضع يده على جبهته وكان يرى ذلك من تمام عيادة المريض[2].

وأخرجه ابن السني من طريق أبي المغيرة[3].

وقال أبو يعلى: حدثنا عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا عاد مريضا يضع يده على المكان الذي يألم ثم يقول: «بسم الله لا بأس» رجاله موثقون.

وقال المروزي في الجنايز: حدثنا القواريري، حدثنا سفيانبن حبيب عن ابن جريج عن عطاء قال: من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض. والله أعلم[4].

---

(١) عمل اليوم والليلة. باب تلقين المريض الصبر: ٢٠١، حديث رقم ٥٤١.
(٢) السنن الكبرى ٣: ٣٨١/٣٨٢.
(٣) عمل اليوم والليلة. باب تلقين المريض الصبر: ٢٠٢/٢٠٣، حديث رقم ٥٤٧.
(٤) اللآلي ٢: ٤٠٦، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٥٧، تذكرة الموضوعات: ٢١٠.

وقال في التعقبات : قلت : الحديث أخرجه من الطريق الثانية أحمد في مسنده والترمذي والبيهقي في الشعب.

وله شواهد، وقد ورد بهذا اللفظ من حديث أبي رهم المسمعي . أخرجه الطبراني وبنحوه من حديث أبي هريرة. أخرجه ابن ماجه[1] ومن حديث عائشة أخرجه أبو يعلى بسندٍ رجاله موثقون . ومن حديث جابربن عبدالله أخرجه البيهقي في الشعب[2] أخرجه أيضا عن عطاء قوله[3].

وكلام السيوطي يتلخص فيما يلي :

١ - إن الحديث من رواية ابن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة أخرجه الترمذي واحمد .

٢- طريق عبد الأعلى عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن القاسم من أبي أمامة أخرجها ابن السني .

٣- للحديث طريق آخر عن أبي أمامة أخرجها البيهقي في الشعب.

٤- للحديث شواهد:

---

(١) وأورده البيهقي أيضا قال: وروينا عن أبي صالح الأشعري عن أبي هريرة مرفوعا. أنه خرج يعود رجلا من أصحابه فقبض على يده ووضع يده على جبهته وكان يرى ذلك من تمام عيادة المريض. اهـ شعب الايمان الشعبة الثالثة والستون.

(٢) قال البيهقي. وروى من وجه آخر أضعف، حدثنا أبو محمد بن يوسف املاءا أخبرنا أبو الحسين محمدبن عمربن الخطب بدينور قال: حدثنا عبدالله بن حمدان بن وهب الدينوري ، حدثنا اليمان بن سعيد، حدثنا الوليدبن عبد الواحد حدثنا عمربن موسى عن أبي الزبير عن جابربن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ: إذا دخل أحدكم على مريض فليصافحه وليضع يده على جبهته ويسأله كيف هو، ولينسىء له في أجله، ويسأله أن يدعو لهم، فإن دعاء المريض كدعاء الملائكة. اهـ شعب الايمان. الشعبة الثالثة والستون.

(٣) التعقبات ١٥/ب، قال البيهقي. وحدثنا أبو بكربن أبي الدنيا حدثنا عبيداللهبن عمر حدثنا سفيانبن حبيب عن ابن جريج عن عطاء قال: من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض.
وأخبرنا أبو الحسن بن أبي المعروف الفقيه قال: أخبرنا أبو سهل الاسفرائيني، أخبرنا أبو جعفر الحذاء حدثنا علي بن المديني حدثنا سفيان بن حبيب حدثنا ابن جريج عن عطاء قال: من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض. قال: وحدثنا علي، حدثنا يحي بن زكريا أخبرنا، ابن جريج عن عطاء قال: إن من تمام العيادة أن تمس المريض بيدك. اهـ. شعب الايمان الشعبة الثالثة والستون.

أ) شاهد من حديث أبي رهم المسمعي أخرجه الطبراني.
ب) شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه.
حـ) من حديث عائشة. أخرجه أبو يعلى بسند رجاله موثقون.
د) من حديث جابر بن عبد الله أخرجه البيهقي في الشعب.
هـ) من حديث عطاء ـ قوله ـ أخرجه المروزي والبيهقي في الشعب.

أما حديث الترمذي فقد قال: حدثنا سويدبن نصر، أخبرنا عبد اللهبن المبارك، أخبرنا يحيىبن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن عليبن يزيد عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة رضي الله عنه، أن رسول اللهﷺ قال: «تمام عيادة المريض أن يضع أحدكم يده على جبهته» أو قال على يده فيسأله كيف هو؟ وتمام تحياتكم بينكم المصافحة.

قال أبو عيسى: هذا اسناد ليس بالقوي. قال محمد: وعبيد اللهبن زحر ثقة، وعليبن يزيد ضعيف، والقاسمبن عبد الرحمن يكنى أبا عبد الرحمن وهو مولى عبدالرحمنبن خالدبن يزيدبن معاوية وهو ثقة والقاسم شامي اهـ.(1).

فالترمذي حكم على اسناد الحديث بالضعف تبعا لضعف عليبن يزيد، وقد وثق عبيد اللهبن زحر بحكايته توثيق البخاري، والقاسمبن عبدالرحمن وتوثيقه اجتهاد منه رحمه الله.

أما ابن الجوزي، فقد حكم على الحديث بالوضع اعتمادا على الطعن في روايته، وقد نقل كلام الأئمة في رواته.

أما عبيد اللهبن زحر.

فقد اختلفت فيه آراء النقاد وأئمةالحديث، فقد وثقه جماعة وجرّحه آخرون.

أما من وثقه فقد نقل الترمذي أن البخاري قال فيه: ثقة: وقال النسائي: لا بأس به، وقال أحمدبن صالح: ثقة. وقال الحربي: غيره أوثق منه وقال العجلي:

---

(1) ت. الاستئذان. باب ما جاء في المصافحة، ٥: ٧٦ حديث رقم ٢٧٣١.

يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: لا بأس به، صدوق[1].

أما من طعن فيه، فقد قال حرب بن اسماعيل: سألت أحمد عنه فضعفه. وقال ابن أبي خيثمة وغيره عن ابن معين: ليس بشيء، وقال الدارمي عن ابن معين: كل حديثه عندي ضعيف، وقال ابن المديني: منكر الحديث، حكاه عنه أبو الحسن بن البراء، وقال الحاكم: لين الحديث وقال ابن عدي. ويقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه، وقال البخاري في التاريخ: مقارب الحديث ولكن الشأن في علي بن يزيد. وقال أبو مسهر: هو صاحب كل معضلة وأن ذلك لبين على حديثه. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا روى الموضوعات عن الإثبات، فإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع اسناد خبر عبيدالله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبدالرحمن لم يكن متن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة. بل التنكب عن رواية عبيدالله بن زحر على الأحوال أولى وقال ابن حجر: روى عن علي بن يزيد الألهاني نسخة[2].

والظاهر أن من جرحه فقد فسر تجريحه بانه متعلق بروايته حديث علي بن يزيد ولذا فجرحه أولى من توثيقة وخاصة في رواية علي ومنها حديث الباب. والله أعلم.

أما علي بن يزيد الألهاني فقد أجمع الأئمة على جرحه وتضعيفه قال البخاري: منكر الحديث [3].

وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، حديثه منكر، فإن كان ما روى علي بن يزيد عن القاسم على الصحة، فيحتاج أن تنظر في أمر علي بن يزيد. وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال: حرب بن اسماعيل قلت لأحمد: علي بن يزيد؟ قال: هو دمشقي، كأنه ضعفه[4] وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا فلا أدري التخليط في

---

(١) ميزان ٣: ٧، تهذيب ٧: ١٢/ ١٣.
(٢) ميزان ٣: ٦/ ٨، تهذيب ٧: ١٢/ ١٣، مجروحين ٢: ٦٣/ ٦٤.
(٣) التاريخ الكبير ٢/ ٣: ٣٠١، الضعفاء: ٢٧٠، التاريخ الصغير: ١٣٩
(٤) الجرح ١/ ٣: ٢٠٨/ ٢٠٩.

روايته ممن هو، لأن في اسناده ثلاثة ضعفاء سواه وأكثر روايته عن القاسم أبي عبد الرحمن وهو ضعيف في الحديث جدا، وأكثر ما روى عنه عبيدالله‌بن زحر ومطرح‌بن يزيد وهما ضعيفان واهيان فلا يتهيأ الزاق الجرح بعلي‌بن يزيد وحده لأن الذي يروي عنه ضعيف والذي روى عنه واهي[1] وقال النسائي: متروك الحديث[2] وقال أيضا: ليس بثقة وقال الدارقطني: متروك[3]، وقال يحيى‌بن معين: علي‌بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة ضعاف كلها. وقال يعقوب: علي‌بن يزيد واهي الحديث، كثير المنكرات، وقال الجوزجاني: رأيت غير واحد من الأئمة ينكر أحاديثه التي يرويها عنه عبيدالله‌بن زحر وابن أبي العاتكة، ثم رأيت جعفربن الزبير وبشربن نمير يرويان عن القاسم أحاديث تشبه تلك الأحاديث، وكان القاسم خيارا فاضلا ممن أدرك أربعين من المهاجرين والأنصار وأظنها أُتِيَا من قبل علي‌بن يزيد، على أن بشربن نمير وجعفربن الزبير ليسا بحجة. وقال محمدبن ابراهيم الكناني الأصبهاني، قلت لأبي حاتم: ما تقول في أحاديث علي‌بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال: ليست بالقوية. هي ضعاف وقال ابن يونس: فيه نظر، وقال الأزدي والدارقطني، والبرقي: متروك، وقال أبو أحمد الحاكم ذاهب الحديث. وقال ابن عدي، ولعلي‌بن يزيد أحاديث ونسخ، ولعبيد الله‌بن زحر عنه أحاديث وهو في نفسه صالح إلا أنه يروي عنه ضعيف فيؤتى من قبل ذلك الضعيف. وقال الساجي: اتفق أهل العلم على ضعفه وقال أبو نعيم الأصبهاني: منكر الحديث[4].

فقد بلغ ضعفه وجرحه درجة الاتهام لا سيما على قول البخاري والنسائي والله أعلم.

وأما القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي.

---

(١) مجروحين ٢: ١٠٧.
(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٩.
(٣) ميزان ٣: ١٦١، تهذيب ٧: ٣٩٦ ٣٩٧.
(٤) تهذيب ٧: ٣٩٦/ ٣٩٧.

فقد اختلف فيه، فوثقه قوم، وضعفه آخرون، فممن وثقه الترمذي، وابن معين والعجلي ويعقوب بن سفيان، ويعقوب بن شيبة وأبو اسحاق الحربي[1].

وممن تكلم فيه أحمد بن حنبل، وحمل عليه وقال: يقولون هذه المناكير من قبل القاسم، في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات يقولون من قبل القاسم. وقال أيضا: يروي عنه علي بن يزيد أعاجيب، وقال: ما أرى هذا لا من قبل القاسم، وإنما ذهبت رواية جعفر بن الزبير لأنه إنما كانت روايته عن القاسم، وما حدث بشر بن نمير عن القاسم، قال شعبة: ألحقوه به. وقال أيضا: ما أرى البلاء إلا من القاسم، وقال الغلابي منكر الحديث[2]، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ وعليهم المعضلات ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها[3].

ويبدو أن من جرحه قد بين السبب في جرحه وفسره، وهو متعلق بحديثه الذي رواه عنه الضعفاء كعلي بن يزيد وأضرابه، وحديث ابن الجوزي منها.

وبعد هذا يمكن القول: إن رواية الترمذي فيها راو متهم وهو علي بن يزيد حسب اصطلاح الإمامين البخاري والنسائي. وأن ابن الجوزي بنى حكمه على ذلك، ولا شك أن تفرد علي بن يزيد الالهاني، كاف في الحكم على الرواية بأنها منكرة. واجتماعه هو وابن زحر والقاسم يزيد في نكارة الرواية بل يسوغ القول بأنها رواية متروكة، لاتهام ابن زحر.

وإذا كان هذا شأن الرواية، فلا تفيدها المتابعة والشواهد لأنها وصلت إلى درجة لا تصلح للاعتبار. والله أعلم.

وكثيرا ما يحكم الأئمة النقاد على حديث بأنه باطل، ويكون في رواته ضعفاء لم

---

(١) تهذيب ٨: ٣٢٣/ ٣٢٤.

(٢) ميزان ٣: ٣٧٣، تهذيب ٨: ٣٢٣/ ٣٢٤.

(٣) مجروحين ٢: ٢٠٩.

يتهم واحد منهم بالكذب، ومع ذلك فهم يصرحون ببطلان الحديث ونكارته، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا النوع في الباب الثالث عند الكلام على الوضاعين[1].

وقد أخرج الحديث من رواية ابن زحر به الأمام أحمد في مسنده قال: حدثنا خلف بن الوليد، حدثنا ابن المبارك وعلي بن اسحاق، حدثنا ابن المبارك عن يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر به. . .[2].

وأخرجه البيهقي في الشعب بسنده إلى عبدالله بن أبي الدنيا، حدثنا داودبن عمير، حدثنا عبدالله بن المبارك عن يحيى بن أيوب عن عبيدالله بن زحر به[3].

أما الرواية التي أوردها ابن الجوزي من طريق العقيلي، حدثنا أحمدبن ابراهيم القرشي، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، حدثنا عبد الأعلى بن محمد التاجر، حدثنا يحيى بن سعيد، عن الزهري عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة به.

فقد أعلها بعبد الأعلى وقال، قال العقيلي، روى عن يحيى بن سعيد أحاديث مناكير لا يتابع عليها، ولا أصول لها. منها هذا الحديث[4] وقال الأزدي: ضعيف. وساق له ابن حجر حديثه هذا نقلا عن العقيلي[5] قلت: ولم يوثقه أحد.

وفي السند آفة أخرى هو شيخه: يحيى بن سعيد، فقد جاء في رواية ابن السني: حدثنا عبد الأعلى بن محمد البصري، عن يحيى بن سعيد المدني، وليس هو يحيى بن سعيد بن قيس[6].

---

(١) تهذيب ٣: ٣٩٧/٣٩٨.
(٢) حم ٥: ٢٥٩/٢٦٠.
(٣) شعب الايمان. الشعبة الثالثة والستون.
(٤) الموضوعات ٣: ٢٠٨.
(٥) ميزان ٢: ٥٣١، لسان ٣: ٣٨٢.
(٦) عمل اليوم والليلة: ٢٠١، قال: أخبرني الحسين بن محمد، حدثنا يزيدبن محمد بن عبد الصمد حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، حدثنا عبد الأعلى بن محمد البصري عن يحيى بن سعيد المدني وليس هو يحيى بن سعيدبن قيس، عن الزهري، عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «من تمام العيادة أن تضع على المريض يدك فتقول: كيف أصبحت، أو كيف أمسيت» اهـ.

ويحيى بن سعيد هذا قال فيه البخاري: منكر الحديث[1] وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث ولا أعرفه، هو مجهول[2] وقال النسائي: يروى عن الزهري أحاديث موضوعة متروك الحديث[3] وقال ابن عدي وغيره: يروى عن الثقات البواطيل، وقال ابن حبان كان ممن يخطىء كثيرا. وذكره الساجي والعقيلي وابن الجارود في الضعفاء[4].

وهذا مما يزيد الرواية نكارة، والذي يظهر لي والله أعلم أن يحيى بن سعيد وهم فقلب الحديث، فرواه عن الزهري عن القاسم، والمعروف عن علي بن يزيد عن القاسم. فرواية عبد الأعلى بما فيها لا تصلح متابعة لرواية عبيدالله بن زحر لقوة ضعف رواتها وانحطاطهم من رتبة المتابعة. والله أعلم.

وأما الرواية الثالثة عن أبي أمامة، فقد أخرجها البيهقي في الشعب قال: أخبرنا ابن أبي الدنيا حدثني عيسى بن يوسف الطباع، حدثنا ابن أبي فديك، أخبرنا زيدبن يزيد الجزري عن أبي أمامة الباهلي أن رسول الله ﷺ قال: من تمام عيادة أحدكم أخاه أن يضع يده عليه فيسأله كيف أصبح وكيف أمسى[5].

والحديث من رواية زيدبن يزيد الجزري عن أبي أمامة. وهو زيدبن أبي أنيسة، والأكثر على توثيقه وحكى العقيلي عن أحمد أنه قال: حديثه حسن مقارب وأن فيها لبعض النكرة وهو على ذلك حسن الحديث، وسأله المروزي عنه فحرك يده وقال: صالح وليس هو بذاك[6] لكن روايته عن أبي أمامة منقطعة، فقد ذكر ابن زبر أنه ولد سنة إحدى وتسعين واختلف في وفاته فقيل سنة ١١٩هـ، وقيل ١٢٥هـ، وقيل ١٢٤هـ وعمره ٣٦ سنة.

---

(١) التاريخ الكبير ٢/ ٤: ٢٧٧، التاريخ الصغير: ١٨٩، الضعفاء: ٢٧٩.

(٢) الجرح ٢/ ٤: ١٥٣.

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٠٦.

(٤) ميزان ٤: ٣٧٨، لسان ٦: ٢٥٨.

(٥) شعب الايمان. الشعبة الثالثة والستون.

(٦) تهذيب ٣: ٣٩٧/ ٣٩٨.

أما أبو أمامة، فقد ذكر محمدبن عيسى صاحب تاريخ حمص مات سنة إحدى وثمانين هجرية وقال عمروبن علي وخليفةبن خياط وأبو عبيد وغير واحد مات سنة ٨٦هـ[١] فعلى كلا الروايتين لم يدرك زيدبن أبي أنيسة أبا أمامة والانقطاع علة قوية تقتضي رد الحديث لاحتمال أن يكون الواسطة غير رضا كما هو مقرر عند علماء الحديث. وعلى ذلك فهذه الرواية لا تصلح للمتابعة ومجمل القول أن الحديث لا يثبت من طريق أبي أمامة. وإن ثبت من طريق غيره، والله أعلم.

الحديث الثامن عشـــر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى القطيعي، حدثنا عبدالله‌بن أحمدبن حنبل، حـدثني أبو بكربن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية، عن عبدالرحمن‌بن اسحاق، عن النعمان‌بن سعد، عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «أن في الجنة لسوقا ما فيها بيع ولا شراء إلا الصور من النساء والرجال إذا اشتهى الرجل صورة دخل فيها، وإن فيها لمجمعا للحور العين، يرفعن أصواتا لم ير للخلائق مثلها، يقلن: نحن الخالدات فلا نبيد، ونحن الراضيات فلا نسخط، ونحن الناعمات فلا نبؤس، طوبى لمن كان لنا، وكنا له».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، والمتهم به عبد الرحمن‌بن اسحاق، وهو أبو شيبة الواسطي.

قال أحمد: ليس بشيء، منكر الحديث. وقال يحيى: متروك[٢].

وقال السيوطي متعقبا، قال الحافظ ابن حجر. في القول المسدد

أخرجه من طريقه الترمذي وقال: غريب، وحسّن له غيره مع قوله: إنه تكلم فيه من قبل حفظه، وصحح الحاكم من طريقه حديثا غير هذا، وأخرج له ابن خزيمة في الصيام من صحيحه آخر، لكن قال: في القلب من عبد الرحمن شيء. اهـ.

---

(١) تهذيب ٤: ٤٢٠.

(٢) الموضوعات ٣: ٢٥٦/ ٢٥٧، اللآلي ٢: ٤٥٤.

وله شاهد من حديث جابر، أخرجه الطبراني في الأوسط فيما رأيته في كتاب الترغيب والترهيب للمنذري رحمه الله، ولفظه: إن في الجنة لسوقا ما يباع فيها ولا يشترى ليس فيها إلا الصور، فمن أحب صورة من رجل أو امرأة دخل فيها.

وأخرجه أبو نعيم في صفة الجنة، عن الطبراني.

والمستغرب من قوله: دخل فيها، والذي يظهر لي أن المراد به أن صورته تتغير فتصير شبيهة بتلك الصورة لا أنه دخل فيها حقيقة.

والمراد بالصورة الشكل والهيئة والبزة وأصل ذكر السوق في الجنة من غير تعرض لذكر الصور في صحيح مسلم من حديث أنس، وفي الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة(1)

وقد وجدت له طريقا آخر عن علي. قال ابن عساكر: أنبأنا أبو محمدبن الأكفاني حدثنا عبد العزيزبن أحمد، أنبأنا أبو القاسم عمربن الحسن‌بن محمدبن درسويه، أنبأنا أبو الحسن خيثمةبن سليمان الأطرابلسي، أنبأنا أبو الحسن ابن فيل، حدثنا أبو توبة، حدثنا محمدبن الفرات الجرمي سمعت أبا اسحاق يذكر عن الحارث عن علي قال، قال رسول الله ﷺ: «إن في الجنة ا ـوقا لا يباع فيها ولا يشترى...» الحديث(2)

ويتلخص تعقب السيوطي بما يلي:

١- الحديث رواه الترمذي وعبد اللهبن أحمد في زوائده على المسند.

٢- إن الترمذي أخرج لعبد الرحمن‌بن اسحاق وحسن له غيرَ هذا الحديث وصحح الحاكم له حديثا آخر، وأخرج له ابن خزيمة حديثا في الصيام لكن قال: وفي القلب من عبد الرحمن شيء وهو يقتضي منع الحكم على حديثه بالوضع.

---

(1) القول المسدد: ٣٥/ ٣٦.

(2) اللآلي ٢: ٤٥٤/ ٤٥٥، التعقبات: ٤٦/ أ، تذكرة الموضوعات: ٢٢٦ تنزيه الشريعة ٢: ٣٨٣.

٣- للحديث شاهد من حديث علي أخرجه ابن عساكر.

٤- جاء ذكر سوق الجنة في أحاديث أخرجها مسلم والترمذي وابن ماجه.

وقبل مناقشة ما تعقب به السيوطي ابن الجوزي وبيان ما ترجح لدي، أورد حديثه الترمذي. قال: حدثنا أحمدبن منيع وهناد، قالا: حدثنا أبو معاوية، حدثنا عبد الرحمن بن اسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: إن في الجنة لسوقا ما فيها شرى ولا بيع إلا الصور من الرجال والنساء، فإذا اشتهى الرجل صورة دخل فيها.

هذا حديث حسن غريب(١).

فالترمذي حكم على الحديث بالحسن مع الغرابة.

أما الحديث فمداره على عبد الرحمن بن اسحاق. وقد تكلم فيه النقاد، ولم يوثق أيضا، وكلامهم فيه بليغ جدا قال البخاري: قال أحمد: منكر الحديث فيه نظر(٢) وقال أبو حاتم الرازي: هو ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة. ليس بقوي، وقال أحمد: ليس بشيء منكر الحديث، وقال ابن معين: ضعيف ليس بشيء(٣) وقال النسائي: ضعيف(٤) وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد وينفرد بالمشاهير لا يحل الاحتجاج بخبره(٥)، وقال أحمد: له مناكير وليس هو في الحديث بذاك وقال يحيى: ضعيف، وقال مرة: متروك(٦)، وقال ابن سعد، ويعقوب بن سفيان وأبو داود والعقيلي والعجلي: ضعيف وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه. وقال أحمد: وهو الذي يحدث عن النعمان بن سعد أحاديث مناكير،

---

(١) ت. صفة الجنة. باب ما جاء في سوق الجنة، ٤: ٦٨٦ حديث رقم ٢٥٥٠.

(٢) التاريخ الكبير ٣/١: ٢٥٩، التاريخ الصغير: ١٥٦، الضعفاء: ٢٦٦.

(٣) الجرح ٢/٢: ٢١٣.

(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٦.

(٥) مجروحين ٢: ٥٦.

(٦) ميزان ٢: ٥٤٨.

وقال البزار ليس حديثه حديث حافظ، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال ابن عدي وفي بعض ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات، وقال الساجي: أحاديثه مناكير[1].

فأقوال الأئمة كلها تصرح بنكارة حديثه. بل إن قول البخاري يقتضي تهمته كما هو مصطلحه فحكم ابن الجوزي مبني على ذلك. والله أعلم.

قلت: وفي الحديث علة أخرى وهي جهالة النعمان بن سعد قال الذهبي: ما روى عنه سوى عبد الرحمن بن اسحاق أحد الضعفاء[2] وجهالته مؤثرة لأنها جهالة عين، ولذا قال ابن حجر: روى عنه ابن اخته أبو شيبة عبد الرحمن بن اسحاق الكوفي، ولم يرو عنه غيره فيما قال أبو حاتم، قلت: والراوي عنه ضعيف فلا يحتج بخبره[3]

نعم وثقه ابن حبان: إنما توثيقه له على حسب قاعدته، فلا عبرة بتوثيقه. والله أعلم. فتفرد عبد الرحمن بالاضافة إلى جهالة النعمان تسوغ حكم ابن الجوزي على الحديث لما سبق بيانه من أن علماء الحديث منهم من يحكم على الحديث بالوضع لتفرد المتهم به والله أعلم.

أما تحسين الترمذي للحديث، وتصحيح الحاكم لرواية عبد الرحمن فلا أثر لها مع تجريح الأئمة لعبد الرحمن لانتفاء شروط القبول.

وكلام ابن خزيمة يفيد أنه علق صحة الحديث على توثيق الراوي فإذا انتفى توثيقه انتفى التصحيح ولذا قال: لا يحتج بحديثه، كما نقله الحافظ ابن حجر نفسه في التهذيب كما ذكرته.

أما الشاهد الذي قال السيوطي بأن ابن عساكر أخرجه وذكر سنده ففيه:

---

(١) تهذيب ٦: ١٣٦/١٣٧.
(٢) ميزان ٤: ٢٦٥.
(٣) تهذيب ١٠: ٤٥٣.

محمدبن الفرات الجرمي أبو علي التميمي. يروي عن ابي اسحاق، قال البخاري: منكر الحديث[1] وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث يروي عن ابن اسحاق أحاديث منكرة، وقال أبو زرعة: كوفي ضعيف الحديث[2] وقال النسائي: متروك الحديث[3]

وقال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمدبن عبدالله بن نمير: كذاب ورماه أحمد بالكذب وقال الآجري عن أبي داود عن محارب أحاديث موضوعة[4].

هذا بالاضافة إلى أن الحديث من طريق الحارث عن علي - والكلام في الحارث الأعور معروف - قد سبق بيانه، ولا داعي لاعادته، فهذه الرواية لا تصلح للمتابعة لما في سندها من المتهمين بالكذب.

وأما الأحاديث التي ورد فيها ذكر السوق فلا يلزم من صحتها صحة حديث الباب، لما سبق أن من صور الموضوعات أن يأخذ الكذاب طرف حديث صحيح، ويضم إليه زيادات منكرة.

وبهذا يظهر أن الراجح ما ذهب إليه ابن الجوزي من الحكم على الحديث بالوضع والله أعلم.

الحديث التاسع عشـــر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي عبدالله بن بطة، قال: حدثنا اسماعيل بن محمد الصفار، قال: حدثنا الحسن بن عرفة قال حدثنا خلف بن خليفة عن حميد الأعرج، عن عبدالله بن الحارث، عن عبدالله بن مسعود قال: قال النبي ﷺ: «كلم الله تعالى موسى، يوم كلمه وعليه جبة صوف، وكساء صوف ونعلان من جلد حمار غير ذكي. فقال: من ذا العبراني الذي يكلمني من هذه الشجرة؟ قال: أنا الله».

(١) التاريخ الكبير ١/١: ٢٠٨، الضعفاء: ٢٧٦، التاريخ الصغ: ١٩٠.
(٢) الجرح ٤/١: ٥٩/ ٦٠.
(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٠٣.
(٤) تهذيب ٩: ٣٩٧، وانظر بقية كلام الأئمة في تجريحه، وانظر ميزان ٤: ٣.

قال ابن الجوزي: هذا لا يصح، وكلام الله لا يشبه كلام المخلوقين، والمتهم به حميد، واختلف في اسم أبيه فقيل علي، وقيل عطاء، وقيل عمار وليس بحميدبن قيس الأعرج صاحب الزهري فإنه مخرج عنه في الصحيحين.

قال الدارقطني: حميد هذا متروك[1].

وتعقب السيوطي ابن الجوزي فقال: أخرجه من طريقه الترمذي. وقال: غريب، وله شاهد من حديث أبي أمامة: عليكم بلباس الصوف، تجدون حلاوة الايمان في قلوبكم: أخرجه الحاكم، والبيهقي في الشعب[2].

وقال في اللآلي: قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: كلا والله بن حميد بريء من هذه الزيادة، فقد أنبأنا به الحافظ أبو الفضل ابن الحسين... أنبأنا أبو الحسن‌بن مخلد أنبأنا اسماعيل‌بن محمد الصفار، حدثنا الحسن‌بن عرفة، حدثناخلف‌بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبدالله‌بن الحارث عن عبدالله‌بن مسعود قال، قال رسول الله ﷺ يوم كلم الله موسى كانت عليه جبة صوف وكساء صوف وكمه صوف ونعلاه جلد حمار غير ذكي.

وكذا رواه الترمذي عن علي‌بن حجر عن خلف‌بن خليفة به، بدون هذه الزيادة.

وكذا رواه سعيدبن منصور عن خلف بدون هذه الزيادة.

وكذا رواه أبو يعلى في مسنده عن أحمدبن حاتم، عن خلف‌بن خليفة بدون هذه الزيادة.

ورواه الحاكم في المستدرك ظنا منه أن حميد الأعرج هو حميدبن قيس المكي الثقة. وهو وهم منه وقد رواه عن طريق عمروبن حفص‌بن غياث عن أبيه، وخلف‌بن خليفة جميعا عن حميدبدون هذه الزيادة.

---

(١) الموضوعات ١: ١٩٢/١٩٣.

(٢) التعقبات: ٢/ب.

وما أدري ما أقول في ابن بطة بعد هذا، فما أشك أن اسماعيل بن محمد الصفار لم يحدث بها قط والله أعلم[1].

ويتلخص تعقب السيوطي رحمه الله في الأمور الآتية:

١- إن الحديث رواه جمع من الأئمة من طريق خلف بن خليفة عن حميد بدون هذه الزيادة، فبريء حميد هذا من عهدته.

٢- إن الزيادة في الحديث المتعلقة بالكلام هي المنكرة في الحديث.

٣- إن المتهم بهذه الزيادة هو ابن بطة، لا حميد، لأن الزيادة تفرد بها ولم تعرف إلا عنه، وقد ورد الحديث من طريق غير طريق ابن بطة وليست فيه هذه الزيادة.

أما حديث الترمذي فقال: حدثنا علي بن حجر، حدثنا خلف بن خليفة، عن حميد الأعرج، عن عبدالله بن الحارث عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ كان على موسى يوم كلمه ربه كساء صوف وجبة صوف وكمه صوف، وسراويل صوف، وكانت نعلاه من جلد حمار ميت.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج، وهو حميد بن علي الكوفي قال: سمعت محمداً يقول: حميد بن علي الأعرج منكر الحديث. وحميد بن قيس الأعرج المكي. صاحب مجاهد ثقة[2]

فالترمذي حكم على الحديث بالغرابة، وقد ذكرت أنه يعني بها النكارة والقرينة ذكره كلام البخاري في حميد، والحديث كما أشار إليه الحافظ ابن حجر. مداره على حميد الأعرج، وقد جرح الأئمة حميدا وتكلموا فيه، ولم ينقل عن أحد أنه قوى أمره قال البخاري: منكر الحديث[3].

---

(١) اللآلي ١: ١٦٣/١٦٤، نقلا عن ابن حجر في لسان الميزان ٤: ١١٤، إلا أنه قال في بداية كلامه: وقد وقفت لابن بطة على أمر استعظمته واقشعر جلدي منه، ثم أورد كلام ابن الجوزي وتعقبه بما نقله السيوطي وقال فيه كلامه، وما أدري ما أقول: وقد رويناه من طرق ليس فيها هذه الزيادة، وما أدري. . الخ.

(٢) ت. اللباس. باب ما جاء في لبس الصوف ٤: ٢٢٤/ ٢٢٥ حديث رقم ١٧٣٤.

(٣) التاريخ الكبير ١/٢: ٣٥٤، الضعفاء: ٢٥٧.

وقال أحمد: ضعيف، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث منكر الحديث، قد لزم عبدالله بن الحارث عن ابن مسعود، ولا يعرف لعبدالله بن الحارث عن ابن مسعود شيء.

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، واهي الحديث[1] وقال النسائي: متروك الحديث[2]، وقال ابن حبان: يروي عن عبدالله بن الحارث عن ابن مسعود نسخة كأنها موضوعة لا يحتج بخبره إذا انفرد[3]، وقال الذهبي: متروك[4]، وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث عن عبدالله بن الحارث عن ابن مسعود ليست مستقيمة ولا يتابع عليها، وله عن غير عبدالله بن الحارث. وقال الدارقطني: متروك وأحاديثه تشبه الموضوعات، وذكره العقيلي والساجي وابن الجارود وغيرهم في الضعفاء[5].

وإذا كان هذا حال حميد، فكيف ينكر على ابن الجوزي ذكره حديثه في الموضوعات، وقد جاء عن الأئمة النقاد ما يدل على ذلك لا سيما البخاري والنسائي. وقد تبين اصطلاحهما وأني لأعجب من الحافظ السيوطي، حيث اكتفى في تعقبه على ابن الجوزي بقوله في حميد هذا: ضعيف مع معرفته بقول الأئمة فيه.

والترمذي أخرج الحديث ووصفه بالغرابة، كما قال في حميد: منكر الحديث[6] وقد ذكرت فيما سبق أن الترمذي ينحو سبيل الامام البخاري في عدم التصريح بالتجريح. فإخراج حديثه في جامعه لا يدل على صحته لا سيما وقد بين حال راويه والله أعلم.

وأما قول الحافظ ابن حجر في اللسان: رواه الحاكم في المستدرك ظنا منه أن حميد الأعرج هو حميد بن قيس المكي الثقة، فهو وهم منه، وقد تبعه على ذلك

---

(١) الجرح ٢/١: ٢٢٦/٢٢٧.

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٨٨.

(٣) مجروحين ١: ٢٥٧.

(٤) ميزان ١: ٦١٤.

(٥) تهذيب ٣: ٥٣.

(٦) انظر تهذيب، فقد قال ابن حجر: وقال البخاري والترمذي: منكر الحديث.

السيوطي في اللآلي كما ذكرته، وابن عراق في تنزيه الشريعة فقد نقل كلام الحافظ وزاد، قلت: سبقه إلى التنبيه على هذا الذهبي في تلخيص المستدرك[1]، ففي قولهم هذا نظر، لأن الحاكم قال بعد إيراد الحديث قد اتفقا جميعا على الاحتجاج بحديث سعيدبن منصور، وحميد هذا ليس بابن قيس قال البخاري في التاريخ: حميدبن الأعرج الكوفي، منكر الحديث، وعبداللهبن الحارث النجراني محتج به، واحتج مسلم وحده بخلفبن خليفة. وهذا حديث كبير في التصوف والتكلم ولم يخرجاه[2]، اهـ، فقد صرح الحاكم بأن حميدا هذا غير حميدبن قيس وأكد قوله بنقل كلام البخاري في حميدبن الأعرج راوي الحديث من التاريخ وزيادة في تأكيد التفريق بينهما نسب كلا منهما، فراوي الحديث ابن علي، والثقة ابن قيس، فمن الغريب أن يقال أن الحاكم ظن أن حميد الأعرج هو حميدبن قيس المكي الثقة، مع تصريحه بأنه ليس هو.

أما الزيادة التي جاءت في الحديث وهي قوله: «من ذا العبراني الذي يكلمني من هذه الشجرة فقال أنا الله» فالظاهر من كلام الحافظ ابن حجر ومن تبعه أنها موضوعة، وقد اتهم فيها ابن بطة، لأن الحديث ورد من طرق عدة عن اسماعيلبن محمد الصفار بدون الزيادة، ولم تعرف إلا من طريقه فإلحاق التهمة به أولى من إلحاقها بحميد وقد بريء منها، كما روى ذلك عنه الثقات فقد أورد ابن حجر روايات عن الترمذي، وسعيدبن منصور، وأبو يعلى والحاكم وقال: إنه روي الحديث من طرق أخرى عن حميد ليس فيها هذه الزيادة وأنه لا يشك أن اسماعيلبن محمد الصفار لم يحدث بالزيادة قط[3].

وقد ذكر الذهبي في تلخيص الموضوعات أن الحديث في نسخة ابن الصفار عن الحسنبن عرفة بدون الزيادة[4].

---

(١) تنزيه الشريعة ١: ٢٢٩.
(٢) المستدرك على الصحيحين ١: ٢٨، تلخيص المستدرك ١: ٢٨.
(٣) لسان ٤: ١١٤.
(٤) تلخيص الموضوعات: ٩٣.

قلت: كلام الحافظ ابن حجر يرد على ابن الجوري لو أنه حكم على الحديث بالوضع من أجل الزيادة المذكورة، لكن ابن الجوزي حكم على الحديث جملة، من أجل الكلام في حميد، بصرف النظر عن تلك الزيادة، وقواعد المحدثين تؤيد قول ابن الجوزي والله أعلم.

أما الزيادة فقد وافق ابن الجوزي الأئمة في الحكم عليها بالوضع.واتهم بها ابن بطة. وقد ذهب المعلمي رحمه الله إلى أنها من باب الادراج، لا أن ابن بطة زادها كذبا في الحديث. قال: وليس في ذلك مما يطعن به على ابن بطة، فإن هذه الزيادة لم يقلها إن شاء الله، على أنها زيادة في الحديث، وإنما قالها على وجه التفسير لربط الحديث بالآية... فعلى كل حال: إنما يلام الراوي عن ابن بطة إذا لم يميز تفسير ابن بطة من أصل الحديث. ولذلك نظائر وقعت في أحاديث لابن مسعود وغيره، وألفت في ذلك مؤلفات، وهذا النوع الذي يسمونه المدرج.

قلت: سبق بيان الادراج وحكمه، وإن هذا النوع من الحديث يتنازعه الأئمة بين الحكم عليه بالوضع من أجل الزيادة، وبين الحكم عليه بالادراج، وعلى كل فحكم ابن الجوزي إنما يتعلق بالحديث جملة، وأن الزيادة قرينة أخرى تؤيد حكمه. والله أعلم.

وأما الشاهد الذي أشار إليه عند الحاكم، فقد رواه الحاكم في المستدرك فقال بعد أن أورد حديث ابن مسعود: وله شاهد من حديث اسماعيل بن عياش. حدثناه علي بن حمشاذ، وأبو بكر بالوية قالا: حدثنا محمد بن يونس، حدثنا عبدالله.... عن أبي أمامة الباهلي قال، قال رسول الله ﷺ «عليكم بلباس الصوف تجدون حلاوة الايمان في قلوبكم»[1].

فقد تعقب الذهبي الحاكم بقوله: قلت: ساقه من طريق ضعيف، وسقط نصف السند من النسخة[2].

---

(١) المستدرك على الصحيحين ١: ٢٨، وفي السند سقط.

(٢) تلخيص المستدرك ١: ٢٨.

قلت: وقد وقفت على السقط الوارد في السند، فقد روى الحديث البيهقي في شعب الايمان من طريق الحاكم فقال: حدثنا أبو عبدالله الحافظ أنبأنا أبو بكر الفقيه، أنبأنا محمدبن يونس، حدثنا عبداللهبن داود حدثنا اسماعيلبن عياش، عن ثوربن يزيد، عن خالدبن معدان عن أبي أمامة الباهلي قال. قال رسول الله ﷺ «عليكم بلباس الصوف...» الحديث[1].

وقد مر قول الذهبي أنه ضعيف، لكن الحديث فيه آفات.

فيه محمدبن يونس الكديمي رمي بالكذب[2].

وعبد الله بن داود الواسطي شيخه متهم أيضا[3] فالحديث لا يصلح للاعتبار ولا يقوى على أن يكون شاهدا.

وقد حكم على الحديث بالوضع ابن الجوزي فساقه في موضوعاته عن طريق الخطيب إلى الكديمي به[4].

وأقره على ذلك السيوطي وذكر رواية الحاكم من طريق البيهقي[5] والله أعلم.

الحديث العشرون:

روى ابن الجوزي بسنده من طريق ابن عدي، ومن طريق ابن مردويه إلى عيسىبن حماد قال؛ حدثنا ليثبن سعد، عن الخليلبن مرة عن الحسنبن الحسن السدوسي، عن سعيدبن عمرو عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال «من قرأ قل هو الله

---

(١) اللآلي ٢: ٢٦٤، نقلا عن البيهقي في شعب الايمان.

(٢) انظر ترجمته في ميزان ٤: ٧٤/ ٧٦، تهذيب: ٩

(٣) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٤١٥/ ٤١٦، وقد قال فيه البخاري: فيه نظر والبخاري لا يقول ذلك إلا فيمن يتهمه غالبا.

(٤) الموضوعات ٣: ٤٨/ ٤٩.

(٥) اللآلي ٢: ٢٦٤، وممن حكم عليه بالوضع الشيخ ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة حديث رقم ٩٠، ١: ١٢٨.

أحد على طهارة مائة مرة كطهارته للصلاة يبدأ بفاتحة الكتاب، كتاب الله، له بكل حرف عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات وبنى له مائة قصر في الجنة، ورفع له من العمل في يومه ذلك مثل عمل نبي، وكأنما قرأ القرآن ثلاثا وثلاثين مرة، وهي براءة من الشرك، ومحضرة للملائكة، ومنفرة للشياطين، ولها دوي حول العرش تذكر صاحبها حتى ينظر الله إليه، فإذا نظر إليه لم يعذبه أبدا».

زاد ابن مندة: قال: ومن قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة غفر الله له خطيئته خمسين سنة إذا اجتنب خصالا أربعة، الدماء، والأموال، والفروج والأشربة.

هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، قال يحيى بن معين والنسائي: الخليل ضعيف وقال ابن حبان: منكر الحديث عن المشاهير كثير الرواية عن المجاهيل[1].

قال السيوطي: قلت: أخرجه البيهقي في شعب الايمان، وقال: تفرد به الخليل بن مرة، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم اهـ. وهو من رجال ابن ماجه، وقال فيه أبو زرعة: شيخ صالح. وقال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال ابن عدي: ليس بمتروك. وقال البخاري حدث عنه الليث وفيه نظر.

وقال الذهبي: كان من الصالحين، وهذا أنكر ما رواه. اهـ وأنكر لفظ فيه قوله «مثل عمل نبي» ورأيته في نسخة من شعب الايمان بلفظ مثل عمل بني آدم، فكأنه سقط آدم، وتصحف بني بنبي.

ووجدت له طريقين آخرين قال ابن عساكر: أنبأنا أبو القاسم علي بن ابراهيم عن أبي علي الأهوازي أنبأنا عبد الوهاب بن عبدالله المري، أنبأنا محمد بن سليمان الربعي، حدثنا أبو الجهم أحمد بن الحسن بن طلاب حدثنا أبو عامر موسى بن عامر حدثنا إبراهيم بن عبد الحميد الحرشي، حدثنا أبو عبد الرحمن الهمداني الجيلي عن أبي عبيدة عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ «من قرأ قل هو الله أحد في يوم مائة مرة،

---

(1) الموضوعات ١: ٢٤٩/٢٥٠، اللآلى ١: ٢٣٨.

كتب عمله يومئذ عمل نبي ، وكتب له بكل ثلاث منها عدل قراءة القرآن ، وبني له بكل عشر منها برج في الجنة ، وكتب له بكل حرف منها عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات في الجنة ، وهي محضرة للملائكة ، منفرة للشياطين وهي صفة الله ومعرفته».

وقال الاسماعيلي في معجمه ، أخبرني حامدبن محمدبن شعيب البلخي أبو العباس ، حدثنا أبو إبراهيم الترجماني ، حدثنا هارون بن محمد عن سعيدبن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبيﷺ قال «من قرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات فكأنما قرأ القرآن ، ومن قرأها عشر مرات بني له بيت في الجنة ومن قرأها مائة مرة فهو كفعل بني آدم ، ومن قرأها مائتي مرة غفر له ذنب خمسين سنة إلا الدماء والأموال ، وله بكل حرف عشر حسنات ، ويرفع به عشر درجات ، ويمحى عنه عشر سيئات وهي نسبة الرب ، وبراءة من الشرك ، ومحضرة الملائكة ، ومنفرة الشياطين ، ولها دوي حول العرش تذكر صاحبها إلى يوم القيامة حتى ينظر الله إليه ، فإذا نظر الله إليه لم يعذبه أبدا .

ثم قال السيوطي : الخطيب[1] حدثنا ابراهيم بن مخلدبن جعفر حدثني اسماعيل بن علي الخطبي حدثنا ابراهيم بن هاشم حدثنا أبو الربيع الزهراني ، حدثنا حاتم بن ميمون عن ثابت عن أنس قال ، قال رسول اللهﷺ «من قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة ، كتب الله له ألفا وخمسمائة حسنة إلا أن يكون عليه دين» . موضوع حاتم لا يحتج به بحال .

قلت : أخرجه الترمذي : ومحمدبن نصر المروزي من طريقه ، وعاد المؤلف[2] ، فأخرجه في الواهيات ، قال الذهبي في الميزان ، وقد روى عنه الحديث المذكور محمدبن مرزوق لكنه قال : محي عنه ذنب خمسين سنة .

وله طرق أخرى عن أنس ، فأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن والبيهقي

(١) إشارة إلى أن ابن الجوزي أورد الحديث من طريق الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد .
(٢) أي ابن الجوزي .

في شعب الايمان من طريق الحسن‌بن أبي جعفر عن ثابت عن أنس مرفوعا «من قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة غفر له ذنوب مائتي سنة». وأخرجه البزار من طريق الأغلب‌بن تميم عن ثابت، عن أنس وقال: لا نعلم رواه عن ثابت إلا الحسن‌بن أبي جعفر والأغلب، وهما متقاربان في سوء الحفظ.

وأخرجه ابن الضريس والبيهقي من طريق صالح المري عن ثابت، عن أنس.

وأخرج أبو يعلى ومحمدبن نصر من طريق أم كثير الأنصاريه عن أنس مرفوعا «من قرأ قل هو الله أحد خمسين مرة، غفر له ذنوب خمسين سنة».

وأخرج سعيد بن منصور وابن الضريس عن ابن عباس قال: من قرأ قل هو الله أحد خمسين مرة غفر له ذنوب خمسين سنة، ومائتي مرة في أربع ركعات في كل ركعة خمسين غفر الله له ذنب مائة سنة، خمسين مستقبلة، وخمسين مستأخرة[1].

وقال في التعقبات: حديث أنس رضي الله عنه «من قرأ قل هو الله أحد مائة مرة...» الحديث.

فيه حاتم بن ميمون، عن ثابت لا يحتج به.

قلت: أخرجه الترمذي من طريقه، وله طرق أخرى. وأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن من طريق الحسن‌بن أبي جعفر، عن ثابت عن أنس مرفوعا «من قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة غفر له ذنوب مائتي سنة».

وأخرجه البزار من طريق الأغلب‌بن تميم عن ثابت عن أنس وقال: لا نعلم رواه عن ثابت إلا الحسن‌بن أبي جعفر والأغلب وهما متقاربان في سوء الحفظ.

وأخرج أبو يعلى من طريق أم كثير الأنصارية عن أنس مرفوعا «من قرأ قل هو الله أحد خمسين مرة غفر له ذنوب خمسين سنة».

---

(١) اللآلي ١: ٢٣٧/ ٢٣٩

وأخرج ابن الضريس عن ابن عباس رضي الله عنه «من قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة في أربع ركعات كل ركعة خمسين غفر له ذنبه مائة سنة، خمسين مستقبلة وخمسين متأخرة»[1].

السيوطي في التعقبات أورد حديث أنس من طريق الخطيب ـ الرواية الثانية ـ ولم يورد حديثه من طريق ابن عدي وابن مردويه ـ الرواية الأولى ـ وإن كان قد تعقبها في اللآلي بما ملخصه:

١ـ إن الخليل بن مرة الذي عليه مدار الحديث من رجال ابن ماجه، هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم وقد ضعفه أبو زرعة وأبو حاتم وابن عدي بما لا يقتضي وضع حديثه.

٢ـ إن أنكر لفظ في الرواية قوله: مثل عمل نبي وهو تصحيف. والصواب مثل عمل بني آدم، كما جاء ذلك في نسخة من الشعب.

٣ـ إن الحديث ورد من طريقين آخرين من غير طريق الخليل، فزالت تهمته عن الحديث.

أما الخليل بن مرة فهو ممن تفرد به ابن ماجه، وأما قول أبي زرعة هو شيخ صالح، فهو لا يمنع أنه مجروح لأنه عنى الصلاح النفسي لا أنه صالح الحديث ويؤيد ذلك أن أبا حاتم الرازي قال فيه: ليس بقوي في الحديث، هو شيخ صالح[2] وكذلك قول الذهبي: كان من الصالحين[3] وقد اتهمه الإمام البخاري فقال: منكر الحديث، وقال في موضع آخر: لا يصح حديثه[4]، وقال في التاريخ روى عنه الليث، فيه نظر[5]، قلت وعبارتا البخاري من أشنع ألفاظ الجرح عنده وهي من

(١) التعقبات: ٧/ب/٨/أ.
(٢) الجرح ٢/ ١: ٣٧٩.
(٣) ميزان ١:
(٤) تهذيب ٣: ١٦٩
(٥) التاريخ الكبير ٢/ ١ ٩٦

العبارات التي يستخدمها رحمه الله في رمي الراوي وتهمته بالكذب كما سبق بيانه[1] وقد ذكره في الضعفاء الساجي والعقيلي وابن الجارود والبرقي وابن السكن وقال أبو الوليد الطيالسي: ضال مضل وقال أبو الحسن الكوفي: ضعيف الحديث، متروك، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن حبان: يروى عن جماعة من البصريين والمدنيين المجاهيل، روى عن يحيى بن كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة نسخة طويلة كأنها مقلوبة[2] فجرح الخليل ثابت وأقل ما يقال فيه أن ضعفه لا ينجبر، وأن تفرده بالرواية يقتضي الحكم على حديثه بالطرح. وهذا فيما يتعلق بالخليل، فكيف إذا أضيف إلى ذلك أن كلا من شيخ الخليل وشيخ شيخه، وهما الحسن بن الحسن السدوسي، وسعيد بن عمرو مجهول جهالة عين.

أما الحسن بن الحسن السدوسي[3] فلم أقف له على ترجمة فيما فتشت من مراجع.

وأما سعيد بن عمرو فقد قال فيه الذهبي: سعيد بن عمرو، عن أنس مجهول[4].

وجهالة عينها علة مؤثرة في الرواية، فإذا ضمت إلى شدة ضعف الخليل، كانت مسوغة لإلحاق روايته بالموضوعات.

ثم إن في الحديث قرينة ترجح وضعه وكذبه وهي قوله: «رفع له من العمل في يومه ذلك مثل عمل نبي» فقد صرح أئمة الحديث بأن كل رواية تشتمل على هذه العبارة أو نحوها هي مما وضع على رسول الله ﷺ لأن غير النبي مهما بذل من العمل فلن يبلغ درجة النبي.

وقد حاول السيوطي رحمه الله تأويل ذلك رأى أن في العبارة تصحيفا وسقطا

---

(١) انظر صفحة ١٢٧ / ١٢٩ جـ ١.

(٢) تهذيب ٣: ١٧٠.

(٣) هكذا في الموضوعات، وفي التهذيب، الحسن السدوسي، انظر تهذيب ٣: ١٦٩.

(٤) ميزان ٢: ١٥٣/١٥٤، لسان ٣: ٣٩.

فقد قال: وأنكر لفظ فيه قوله «مثل عمل نبي، ورأيته في نسخة من شعب الايمان بلفظ «مثل عمل نبي آدم» فكأنه سقط آدم، وتصحف بني بنبي[1]. وهذا التأويل الذي أورده رحمه الله، لا يدفع التهمة بل يؤكدها، لأن لفظ بني آدم يدخل فيه الأنبياء لشموله، والرواية لم تذكر استثناء. ثم أن السيوطي رحمه الله أورد الحديث من طريق ابن عساكر وفيه العبارة نفسها وهي تشعر بأن التصحيف إنما وقع في نسخة الشعب التي رآها رحمه الله لأن احتمال وقوع الخطأ في نسخة أولى من احتمال وقوعه في عدة كتب، بروايات مختلفة.

أما الطريقان اللذان أوردهما للحديث:

أـ فالطريق الأول من رواية ابن عساكر قال: أنبأنا أبو القاسم عليبن ابراهيم عن أبي علي الأهوازي، أنبأنا عبد الوهابين عبدالله المري أنبأنا محمدبن سليمان الربعي، حدثنا أبو الجهم أحمدبن الحسنبن طلاب حدثنا أبو عامر موسىبن عامر، حدثنا ابراهيمبن عبد الحميد الجرشي، حدثنا أبو عبد الرحمن الهمداني الجيلي عن أبي عبيدة عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ. الحديث.

قلت: في اسناده ابراهيمبن عبد الحميد الجرشي، وشيخه أبو عبد الرحمن الهمداني، لم أقف لهما على ترجمة فيما فتشت فيه من مصادر.

وفيه أبو عبيد عن أنس. قال الأزدي: شبه لا شيء[2] فهذه الطريق لا تقوم بها حجة ولا تصلح للمتابعة، زيادة على ذلك أنها تشتمل على العبارة المنكرة التي سبقت الاشارة إليها.

ب ـ والطريق الثاني من رواية الاسماعيلي أخبرني حامدبن محمدبن شعيب البلخي أبو العباس حدثنا أبو إبراهيم الترجماني. حدثنا هارونبن محمد، عن سعيدبن أبي عروبة عن قتادة عن أنس به.

---

(١) اللآلي ١: ٢٣٧.
(٢) ميزان ٤: ٥٤٨، لسان ٧: ٧٨.

قلت: في سنده هارون‌بن محمد وهو أبو الطيب. قال يحيى‌بن معين: كذاب[١]. فروايته ساقطة ولا تصلح للاعتبار والله أعلم.

وأما الرواية الأخرى التي أوردها السيوطي في اللآلي من طريق الخطيب، حدثنا ابراهيم‌بن مخلد‌بن جعفر حدثني اسماعيل‌بن علي الخطي حدثنا ابراهيم‌بن هاشم، حدثنا أبو الربيع الزهراني، حدثنا حاتم‌بن ميمون عن ثابت عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ «من قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة كتب الله له ألفا وخمسمائة حسنة إلا أن يكون عليه دين».

موضوع. حاتم لا يحتج به[٢] وهي الرواية التي أفردها في التعقبات[٣]، إذ لم يورد الرواية الأولى. فظاهر صنيعه رحمه الله أن ابن الجوزي أورد هذه الرواية في موضوعاته وأن السيوطي ساقها في اللآلي والتعقبات تبعا له، لكن النسخة التي بين أيدينا من الموضوعات خلت من ذكر هذه الرواية ولم تشر إليها من قريب أو بعيد. فتعقب السيوطي لابن الجوزي بأنه أورد حديثا في موضوعاته ـ وهو في جامع الترمذي ـ تعقب فيه تسامح وتساهل، ولعل ذلك إنما نشأ من سبق بصره رحمه الله فظن المذكور في العلل المتناهية هو المذكور في الموضوعات، لأن ابن الجوزي رحمه الله أشار إلى الحديث في العلل فقال: حديث من قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة غفرت له ذنوب مائتي سنة، فيه الحسن‌بن أبي جعفر متروك، عن ثابت عن أنس، وحاتم‌بن ميمون واه عن ثابت بلفظ آخر[٤].

فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع إنما يتعلق بالحديث الأول أما الحديث الثاني فأقصى ما يقال فيه أنه حكم عليه بالضعف الشديد بذكره له في العلل المتناهية. والله أعلم.

---

(١) ميزان ٤: ٢٨٦، لسان ٦: ١٨١/١٨٢.
(٢) اللآلي ١: ٢٣٨.
(٣) التعقبات: ٨/ب.
(٤) تلخيص العلل المتناهية للذهبي: ٨/أ.

الحديث الحادي والعشرون:

روي ابن الجوزي بسنده إلى المسيب‌بن محمدبن علي القضاعي، حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله‌بن عمربن علي الجوهري الموقري، حدثنا يحيى‌بن ساسويه المروزي، حدثنا محمدبن النضر، حدثنا سلمة‌بن رجاء عن أبي طاهر عن مرزوق أبي عبدالله الحمصي، عن ثوبان[1] عن رسول الله ﷺ قال: «النيران ثلاثة، نار تأكل وتشرب، ونار تأكل ولا تشرب ونار تشرب ولا تأكل، فأما النار التي تشرب وتأكل، فجهنم، وأما النار التي تأكل ولا تشرب فنار الدنيا، وأما النار التي تشرب ولا تأكل فالحمى، فإذا وجد أحدكم فليقم إلى بئر فليستق منها وليصب عليه وليقل: اللهم أشف عبدك، وصدق رسولك، يفعل ذلك ثلاث غدوات، فاذا ذهبت، وألا يفعل سبع غدوات فإنها ستذهب إن شاء الله».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. وفيه مجهولون وضعفاء، منهم سلمة‌بن رجاء، قال يحيى: ليس بشيء[2].

فحكم ابن الجوزي على الحديث بأنه موضوع قائم على أمرين:

أ- إن في اسناد الحديث مجهولين.

ب- إن في السند ضعفاء منهم سلمة‌بن رجاء.

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي فقال في اللآلي: قلت لآخره شاهد.

قال الترمذي: حدثنا أحمدبن سعيد الأشقر المرابطي، حدثنا روح‌بن عبادة، حدثنا مرزوق أبو عبد الله الشامي، حدثنا سعيد رجل من أهل الشام. حدثنا ثوبان عن النبي ﷺ قال: إذا أصاب أحدكم الحمى فإن الحمى قطعة من النار فليطفئها عنه بالماء، وليستنقع في نهر جار، ويستقبل جريه فيقول: بسم الله، اشف عبدك وصدق رسولك بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس، ولينغمس فيه ثلاث غمسات، ثلاثة

---

(١) هكذا في نسخة الموضوعات والظاهر أن فيه سقطاً والصواب عن مرزوق أبي عبدالله الحمصي عن سعيد رجل من أهل الشام عن ثوبان، كما في رواية الترمذي وأحمد.

(٢) الموضوعات ٣: ٢١٠.

أيام، فإن لم يبرأ في ثلاث فخمس، فإن لم يبرأ فسبع، فإن لم يبرأ فتسع فإنها لا تجاوز تسعا بإذن الله تعالى. هذا حديث حسن غريب.

وخرجه أحمد في مسنده، حدثنا روح به[1].

وأخرجه ابن السني وأبو نعيم كلاهما في الطب من طريق روح به.

وقال سعيد، عن منصوربن وهب المعافري: أن رجلا شكا إلى النبيﷺ الحمى فقال له: «اغتسل ثلاثة أيام قبل طلوع الشمس وقل بسم الله وبالله، اذهبي يا أم ملدم فإن لم تذهب فاغتسل سبعا».

وقال ابن أبي شيبة في المصنف، حدثنا أبو معاوية بن هشام، حدثنا سفيان عن عبدالملك بن عمير عن رجل عن مكحول قال، قال رسول اللهﷺ «ما من رجل يحم فيغتسل ثلاثة أيام متتابعات يقول عند غسله، بسم الله، اللهم إني اغتسلت التماس شفائك، وتصديق نبيك إلا كشف عنه»[2].

وقد أجمل ما فصله في التعقبات فقال:

حديث ثوبان: إن أصاب أحدكم الحمى... فيه سلمة بن رجاء، ضعيف.

قلت: أخرجه أحمد والترمذي من وجه آخر ليس فيه سلمة بسند رجاله ثقات معروفون، فهو على شرط الحسن.

وله شاهد من مرسل منصوربن وهب المعافري.

ومن مرسل مكحول، أخرجه سعيد بن منصور في سننه[3].

• يتلخص تعقيبه فيما يلي:

---

(1) حم ٥: ٢٨١.

(2) اللآلي ٢: ٤٠٨.

(3) هكذا في التعقبات. أن الحديثين أخرجهما سعيد بن منصور، والصواب كما في اللآلي وتنزيه الشريعة أن مرسل منصوربن وهب أخرجه سعيد بن منصور، ومرسل مكحول، أخرجه ابن أبي شيبة. انظر اللآلي ٢: ٤٠٨، تنزيه الشريعة ٢: ٣٥٨.

أ ـ إن الحديث روي اخره من غير طريق سلمةبن رجاء بسند رجاله ثقات، وقد أخرجه الترمذي وقال فيه: حسن غريب وأحمد في مسنده فبرىء من تهمته.

ب ـ إن للحديث شواهد مرسلة أخرجها سعيدبن منصور في سننه وابن أبي شيبة، وقبل مناقشة رأي كل من ابن الجوزي والسيوطي أورد حديث الترمذي، قال:

حدثنا أحمدبن سعيد الأشقر الرباطي، حدثنا روحبن عبادة، حدثنا مرزوق أبو عبدالله الشامي، حدثنا رجل من أهل الشام، أخبرنا ثوبان عن النبيﷺ قال: «إذا أصاب أحدكم الحمى، فإن الحمى قطعة من النار فليطفئها عنه بالماء، فليستنقع نهراً جاريا ليستقبل جريه الماء فيقول: بسم الله، اللهم اشف عبدك وصدق رسولك، بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس، فليغتمس فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام، فإن لم يبرأ في ثلاث فخمس، وإن لم يبرأ في خمس فسبع، فإن لم يبرأ في سبع فتسع فإنها لا تكاد تجاوز تسعا بإذن الله».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب[1].

ويلاحظ أن الترمذي قال في الحديث إنه غريب، وأما ما نقله عنه السيوطي وابن عراق تبعا له أن الترمذي قال في الحديث حسن غريب ففيه نظر، ويستبعد جدا أن حسن الترمذي الحديث وفيه راو مجهول. وهو شيخ مرزوق أبي عبد الحمصي وقد جاء في بعض الروايات، حدثنا سعيد رجل من أهل الشام، بصيغة الايهام، وهو سعيدبن زرعة الحمصي. روى عنه مرزوق أبو عبدالله الشامي والحسنبن همام. قال فيه أبو حاتم: مجهول. والجهالة هنا جهالة حال لا جهالة عين لرواية رجلين عنه. وإن كان ابن حبان ذكر، في الثقات فهو على حسب قاعدته. فالحديث فيه علة لجهالة سعيد هذا. ولذا قال فيه الترمذي: غريب. وقد سبق القول بأن الترمذي إنما يطلق الغرابة بمعنى النكارة. ومع وجود هذه العلة في الرواية فلا يمكن تحسين الحديث. فقول السيوطي إن سند الحديث رجاله ثقات معروفون فيه نظر، لأن وجود سعيدا هذا ينقضه.

---

(١) ت. الطب. باب حديث رقم ٢٠٨٤.

أما رواية ابن الجوزي فقد أعلها بأن فيها مجاهيل، وضعفاء.

فمن المجاهيل يحيى بن ساسويه المروزي. إذ لم أقف له على ترجمة فيما فتشت من كتب بين يدي.

ومنهم أبو طاهر. وهو أيضا لم أقف له على ترجمة.

وأما الضعفاء فقد صرح ابن الجوزي بضعف سلمة بن رجاء وحكى قول يحيى فيه: ليس بشيء، فهو مختلف فيه، فقد قوى أمره بعض النقاد وضعفه آخرون، قال أبو زرعة الرازي: صدوق. قال أبو حاتم: ما بحديثه بأس ووثقه ابن حبان، وقال النسائي ضعيف وقال الدارقطني: ينفرد عن الثقات بأحاديث، وقال ابن عدي: أحاديثه أفراد وغرائب. حدث بأحاديث لا يتابع عليها[1]. فلو رجحنا جانب ضعفه فإنه لا يكفي ذلك للحكم على حديثه بالوضع لأن طعن الأئمة فيه من قبل ضبطه لا عدالته. وأقصى ما يقال أن حديثه يبقى منكرا حتى يتابع.

كما أن ظاهر حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع لا يقتصر على الطعن في سلمة فقط. بل اعتبر الطعن فيه قرينة من القرائن التي سوغت الحكم على الحديث بأنه موضوع.

قلت: وثمة قرينة أخرى تغلب جانب الحكم على رواية ابن الجوزي بالوضع، وهي أنا إذا ما قارنا بين رواية ابن الجوزي ورواية الترمذي نجد أن في رواية ابن الجوزي زيادة لا وجود لها في رواية الترمذي والزيادة هي ما جاء في صدر الرواية من تقسيم النار إلى ثلاثة أقسام وهذه الزيادة لم ترد في الروايات الأخرى. وإنما جاءت من هذه الطريق غير المعروفة والذي يغلب على الظن أن هذه الزيادة أدرجت من قبل بعض الرواة المجهولين بعد سلمة بن رجاء ورويت على أنها من حديثه ﷺ. وقد تقدم أن بعض أئمة الحديث يعدون تعمد الادراج وضعا، ويحكمون على الحديث بأنه موضوع. فبعض هذه القرائن في رواية ابن الجوزي تسوغ في الحكم عليه بالوضع. فما بالك إذا اجتمعت.

(١) تهذيب ٤: ١٤٤/ ١٤٥.

ولتحرير محل النزاع يقال: إن رواية ابن الجوزي حكم عليها بالوضع من أجل أمرين:

أحدهما ما يتعلق بسند الرواية وهي وجود المجهولين في سندها، بالأضافة إلى تفرد الراوي الضعيف.

ثانيهما، ما يتعلق بالمتن، وهو وجود زيادة في الرواية لا توجد في سائر الروايات ولا يحتملْ تفرد رواتها لما فيهم من الضعف والجهالة.

أما رواية الترمذي. فهي رواية ضعيفة لجهالة أحد رواتها. ولا يلزم من الحكم على رواية ابن الجوزي بالوضع الحكم على رواية الترمذي لافتراقهما من حيث السند والمتن فابن الجوزي عندما حكم على الرواية بالوضع إنما عنى السند دون المتن. وتعقب السيوطي عليه إنما يتعلق بالمتن فقط والله أعلم.

الحديث الثاني والعشرون:

روى ابن الجوزي بسنده إلى سعيد بن أحمدبن عثمان. حدثنا عمربن اسماعيل‌بن مجالد، حدثنا حفص‌بن غياث عن بردبن سنان، عن مكحول، عن واثلة‌بن الأسقع قال، قال رسول الله ﷺ: لا تظهر الشماتة لأخيك. فيرحمه الله ويبتليــك.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وعمربن اسماعيل لا يعد. وقال يحيى: ليس بشيء: كذاب رجل سوء وخبيث. وقال الدارقطني: متروك.

وقد رواه أبو حاتم ابن حبان من حديث القاسم بن أمية الحذاء، عن حفص‌بن غياث.

قال: ولا يجوز الاحتجاج بالقاسم. قال: وهذا حديث لا أصل له من رسول الله ﷺ(١).

---

(١) الموضوعات ٣: ٢٢٤.

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي فقال: الحديث أخرجه الترمذي من الطريقين وقال: هذا حديث حسن غريب. وله طريق ثالث ورابع.

فأخرجه المخلص في فوائده من طريق فهد بن حبان عن حفص بن غياث.

وأخرجه الخرائطي في اعتلال القلوب من طريق فهد. ومن طريق السري بن عاصم كلاهما عن حفص بن غياث.

وله شاهد من حديث ابن عباس. قال الخطيب في المتفق والمفترق: أنبأنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، حدثنا أبو الحسن علي بن اسحاق المادراني، أنبأنا أبو اسحاق ابراهيم بن أبي بشر بكر بن خلف بمكة حدثني أحمد بن عبدالله بن محمد الصنعاني، حدثني ابراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ لا تشمت بالمصيبة فيرحمه الله ويبتليك. ابراهيم ضعيف[1].

وقال السيوطي في التعقبات بعد ذكر كلام ابن الجوزي مختصرا، قلت: أخرجه الترمذي والبيهقي في الشعب من طريقه، ولم ينفرد به، بل تابعه أمية بن القاسم[2] عن حفص بن غياث، أخرجه الترمذي أيضا وقال: حسن غريب.

وله شاهد عن عمر أخرجه ابن عساكر في تاريخه عن نافع أن أناسا كانوا في الغزو مع أبي عبيدة فشربوا الخمر وكتب إليه عمر أن يجلدهم، فكأن الناس عيروهم، فاستحيوا ولزموا بيوتهم، فكتب عمر إلى الناس ألا يعيروا أحدا فيفشوا البلاء.

وأخرج البيهقي في الشعب عن يحيى بن جابر قال: ما عاب رجل قط بعيب إلا ابتلاه الله بمثل ذلك العيب.

---

(١) اللآلي ٢: ٤٢٨/٤٢٩.

(٢) هكذا جاء في التعقبات. والصواب القاسم بن أمية، كما سيأتي بيانه.

واخرج عن ابراهيم النخعي قال: إني لأرى الشيء أكرهه فما يمنعني أن أتكلم فيه إلا مخافة أن أبتلى بمثله(١).

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه الترمذي من الطريقين اللتين أوردهما ابن الجوزي. وقال حديث حسن غريب وقد تابع القاسم‌بن أمية الحذاء عمربن اسماعيل، وقد تابعه أيضا فهدبن حيان، فرواه عن حفص‌بن غياث أخرجه، المخلص في فوائده. والخرائط في اعتلال القلوب.

كما تابعه أيضا السري‌بن عاصم، فرواه عن حفص‌بن غياث أيضا. أخرجه الخرائطي في اعتلال القلوب أيضا. وذلك كله ينفي التهمة عن عمربن اسماعيل.

إن للحديث شواهد. بعضها مرفوع وبعضها موقوف، وبعضها مقطوع.

أما المرفوع، فحديث ابن عباس. أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق لكن الحديث ضعيف لضعف أحد رواته وهو ابراهيم‌بن أبان‌بن الحكم.

أما الموقوف، فحديث عمر، أخرجه ابن عساكر.

وأما المقطوع، فحديث ابراهيم النخعي، وحديث يحيى‌بن جابر أخرجه البيهقي في شعب الايمان.

أما الترمذي فقال: حدثنا عمربن اسماعيل‌بن مجالد الهمداني، حدثنا حفص‌بن غياث قال: وأخبرنا سلمة‌بن شبيب، حدثنا أمية‌بن القاسم الحذاء البصري(٢) حدثنا حفص‌بن غياث، عن بردبن سنان عن مكحول عن واثلة‌بن الأسقع قال، قال رسول الله ﷺ: لا تظهر الشماتة لأخيك، فيرحمه الله ويبتليك.

---

(١) التعقبات: ١٩/ / ٢٠/ أ.

(٢) هكذا ورد اسمه في رواية ت مقلوبا، قال ابن عراق، قلت: انقلب اسم القاسم في سند الترمذي فقال: أمية‌بن القاسم، والصواب القاسم‌بن أمية، كما نبه عليه الحافظ المزي، ونقله عنه تلميذه العلائي. اهـ تنزيه الشريعة ٢: ٣٦٩، وانظر تهذيب - تحقيق اسم الراوي ومصدر الخطأ في قلب اسمه ٨: ٣٠٨/ ٩: ٣.

قال: هذا حديث حسن غريب[1].

قلت: أما سند الترمذي الأول. ففيه شيخه عمربن اسماعيل بن مجالد. كذبه ابن معين، وقال النسائي: ليس بثقة. متروك الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف وقال في موضع آخر: متروك.

وقد تابعه في الرواية القاسم بن أمية الحذاء، وهو مختلف فيه قال فيه أبو حاتم: ليس به بأس صدوق. وقال أبو زرعة: كان صدوقا[2].

وجرحه أبو حاتم ابن حبان فقال: شيخ يروي عن ابن حبان المناكير الكثيرة، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد[3] ومقتضى قاعدة المحدثين أن الجرح مقدم على التعديل لأن الجرح جاء مفسراً، وإن قال ابن حجر: وشهادة أبي زرعة وأبي حاتم له أنه صدوق أولى من تضعيف ابن حبان له.

قلت: هذا يمكن الذهاب إليه لو أن الرجل توبع في روايته من قبل من يعتد بحديثه. أما أن يتابعه الكذابون والمتهمون فهي قرينة في الحكم على روايته بالنكارة، وعلماء الحديث إنما ينازعون في توثيق ابن حبان، بخلاف تجريحه.

فرواية الترمذي في الطريق الأول فيها كذاب وهي رواية لا يعتد بها، ولا تصلح للاعتبار، أما الطريق الثاني ففيها راو ضعيف وروايته تعتبر منكرة لتفرده بها. وحكم الترمذي على الرواية بأنها حسنة إنما جاء ذلك على حسب قاعدته، باعتبار تعدد الطرق، إلا أن التعدد لا يفيد شيئا لوجود الكذاب في أحد الطريقين، وحكمه على الرواية بالغرابة يشعر بما ذهبت إليه من أن الترمذي رحمه الله إنما يستعمل هذه العبارة للاشعار بأن في الرواية علة، وهي تفرد القاسم ولذا قال ابن عراق: لكنه غريب كما قال: لتفرد القاسم[4]، وثمة قرينة تؤيد الحكم على الرواية بالوضع أن

---

(١) ت. صفة القيامة. باب ٥: ٦٦٢ حديث رقم ٢٥٠٦، تحفة الأحوذي ٤: ٦٦٢.
(٢) تهذيب ٨/ ٣٠٨.
(٣) مجروحين ٢: ٢١١.
(٤) تنزيه الشريعة ٢: ٣٦٩.

سائر الرجال الذين رووا الحديث عن حفص بن غياث لا تقوم بهم الحجة، وقد صرح بكذب بعضهم كما سبق الكلام في عمربن اسماعيل بن مجالد وكما يأتي في رواية السري بن عاصم، وبعضهم ضعف تضعيفا شديدا كما سيأتي في رواية فهدبن حيان.

والظاهر أن القاسم بن أمية سرق الحديث من أحد هؤلاء ورواه عن حفص بن غياث أو أدخل في حديثه فرواه على التوهم.

أما الطريق الثالث الذي أورده السيوطي وأشار إلى المخلص أخرجه في فوائده، والخرائطي أخرجه في اعتلال القلوب من طريق فهد بن حيان عن خوص بن غياث وفهد بن حيان هذا هو النهشلي ابو بكر البصري مجمع على ضعفه جرحه ابن المديني وقال: ذاهب الحديث وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف وقال أبو زرعة: منكر الحديث[(١)] وقال ابن حبان: كان ممن يخطىء حتى يجيء بأحاديث مقلوبة، خرج عن حد الاحتجاج به لما اكثر من ذلك[(٢)] فحديثه لا يحتج به ولا يصلح للاعتبار.

وأما الطريق الرابع وهو الذي أخرجه الخرائطي أيضا من طريق السري بن عاصم عن حفص به[(٣)].

وفيه السري بن عاصم أبو عاصم الهمداني، وهاه ابن عدي وقال: يسرق الحديث. وكذبه ابن خراش[(٤)] فحديثه لا يصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج لوروده من طريق كذاب.

وهكذا يتبين أن الطرق الأربعة كلها لا تصلح للاحتحاج لورودها من طرق فيها مقال.

وأما الشواهد التي أوردها السيوطي رحمه الله، فأولها: حديث ابن عباس

---

(١) ميزان ٣: ٣٦٦.
(٢) مجروحين ٢: ٢٠٣.
(٣) اللآلي ٢: ٤٢٩.
(٤) ميزان ٢: ١١٧.

أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق قال أنبأنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر . . . حدثني إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ لا تشمت بالمصيبة فيرحمه الله ويبتليك.

قال السيوطي : وابراهيم ضعيف[١] قلت : ابراهيم هذا هالك قال الذهبي : تركوه، وقل من مشّاه، روى عن أبيه مرسلات فوصلها. وقال ابن معين : ليس بشيء، وقال أحمد : في سبيل الله دراهم أنفقناها إلى عدن إلى إبراهيم بن الحكم. وقال النسائي : متروك الحديث. وقال البخاري سكتوا عنه. وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه[٢] فقول السيوطي رحمه الله ضعيف فقط فيه تساهل، فقد أغلظ القوم في تجريحه وخاصة البخاري والنسائي كما عرفت من اصطلاحهما. فروايته تنحط عن درجة الاعتبار ولا تصلح للاحتجاج.

وأما الشاهد، الموقوف على عمر رضي الله عنه، فقد أشار السيوطي رحمه الله إلى أن ابن عساكر أخرجه. فلم يذكر اسناده حتى يعرف رواته، ولو سلمت صحته، فهو موقوف، والنزاع في كونه مرفوعا إلى رسول الله ﷺ. وكذا القول في الآثار المقطوعة التي أوردها في تعقباته : وهي أيضا مما للرأي فيه مجال، فلا تصلح أن تكون شواهد.

الحديث الثالث والعشرون :

قال ابن الجوزي. الحديث العاشر فى ذكر مدينة العلم، وفيه عن علي وابن عباس وجابر.

فأما حديث علي رضي الله عنه، فلة خمسة طرق.

الطريق الأول: أنبأنا علي بن عبيد الله الزاغوني. قال أنبأنا علي بن أحمد اليسري، قال أنبأنا أبو عبدالله بن بطة العكبري قال : حدثنا أبو علي محمد بن أحمد بن

---

(١) اللآلي ٢ : ٤٢٩.

(٢) ميزان ١ : ٢٧.

الصواف قال: حدثنا أبو مسلم ابراهيم بن عبد الله البصري قال: حدثنا محمد بن عمزان الرومي، قال حدثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «أنا دار الحكمة وعلي بابها».

الطريق الثاني: . . . حدثنا أبو نعيم أحمدبن عبدالله الحافظ قال أنبأنا أبو أحمدبن محمد الجرجاني قال: حدثنا الحسن‌بن سفيان قال: حدثنا عبد الحميدبن بحر قال: حدثنا شريك عن سلمةبن كهيل عن الصنابحي عن علي‌بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «أنا دار الحكمة وعلي بابها».

الطريق الثالث: . . . أنبأنا عبداللهبن محمد العكبري قال: حدثنا أبو بكر محمد بن القاسم النحوي قال: حدثنا عبد الله بن ناجية قال: حدثنا ابو منصور شجاع بن شجاع قال: حدثنا شريك قال: حدثنا سلمة بن كهيل عن أبي عبد الرحمن عن علي قال، قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة الفقه وعلي بابها».

الطريق الرابع: رواه أبو بكربن مردويه من حديث الحسن‌بن محمد، عن جرير عن محمدبن قيس عن الشعبي عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «أنا دار الحكمة وعلي بابها».

الطريق الخامس: رواه ابن مردويه من طريق الحسن‌بن علي عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب»[1].

ثم أورد حديث ابن عباس من عشرة طرق.

ثم ساق حديث جابر من طريق واحد ثم قال: هذا حديث لا يصح من جميع الوجوه.

أما حديث علي فقال الدارقطني: قد رواه سويدبن غفلة عن الصنابحي لم يسنده والحديث مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي

(١) الموضوعات ١: ٣٤٩/ ٣٥٠.

قال المصنف، قلت: ثم في الطريق الأول محمدبن عمران الرومي، قال ابن حبان كان يأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وفي الطريق الثاني والثالث: عبد الحميدبن بحر. قال ابن حبان كان يسرق الحديث، ويحدث عن الثقات بما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وفي الطريق الرابع محمدبن قيس وهو مجهول.

وفي الطريق الخامس مجاهيل[1].

ويتلخص طعن ابن الجوزي في الحديث في مسائل:

١- إن في مسند الحديث انقطاعا، لأن سلمة بن كهيل لم يسمع من الصنابحي وسلمة لا تقوم به حجة.

٢- بالاضافة إلى ذلك فإن في كل سند من الأسانيد الخمسة راو مجروح متكلم فيه. فكل الأسانيد لا تقوم بها الحجة ولا تصلح للاعتبار.

قال السيوطي في التعقبات: حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها».

أورده من حديث علي وابن عباس وجابر.

قلت: حديث علي أخرجه الترمذي والحاكم.

وحديث ابن عباس أخرجه الحاكم.

وتعقب الحافظ أبو سعيد العلائي ابن الجوزي في هذا الحديث بفصل طويل سقته في الأصل وملخصه أنه قال: هذا الحديث حكم ابن الجوزي وغيره بوضعه، وعندي في ذلك نظر... إلى أن قال: والحاصل أنه ينتهي بطرقه إلى درجة الحسن المحتج به فلا يكون ضعيفا فضلا عن أن يكون موضوعا، ورأيت فيه فتوى قدمت للحافظ ابن حجر فكتب عليها: هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: إنه صحيح، وخالفه ابن الجوزي فذكره في الموضوعات وقال أنه كذب، والصواب

(١) الموضوعات ١: ٣٥٣.

خلاف قولهما معا وأن الحديث من قسم الحسن لا يرتقي إلى الصحة ولا ينحط إلى الكذب، وبيان ذلك يستدعي طولا، ولكن هذا هو المعتمد. وهذا لفظه بحروفه[1].

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي في اللآلي بكلام طويل مجمله:

أـ إن حديث علي رضي الله عنه أخرجه الترمذي والحاكم، كما أن له طرقا أخرى رواها الخطيب في تلخيص المتشابه، وابن النجار في تاريخه والحربي في أماليه.

بـ للحديث شواهد من رواية ابن عباس، وجابربن عبدالله، وأبي ذر الغفاري، وأنس بن مالك.

جـ ـ هناك جماعة من الأئمة الحفاظ ردوا على ابن الجوزي وتعقبوه في حكمه على الحديث بالبطلان.

منهم الحافظ العلائي، في أجوبته عن الأحاديث التي تعقبها السراج القزويني على مصابيح البغوي.

ومنهم الحافظ ابن حجر في فتوى له عن هذا الحديث. ومجمل قولهما: إن الحديث من نوع الحسن لتعدد مخارجه وكثرة طرقه، ولا يبلغ درجة الصحيح، كما قال الحاكم، ولا ينحط إلى درجة الوضع كما حكم ابن الجوزي وإنما يرتقي بطرقه إلى درجة الحسن[2].

وقد تعقب ابن الجوزي، ورد عليه في حكمه على الحديث بالوضع الشيخ أحمدبن محمدبن الصديق الغماري رحمه الله، ألف كتابا سماه «فتح الملك العلي» قطع فيه بصحة الحديث. وبنى حكمه في تصحيح الحديث على مسائل أهمها:

١ـ تنوع مخارج الحديث إذ روى عن علي وابن عباس وجابر.

---

(١) التعقبات: ٤٩/ ب/ ٥٠/ أ.

(٢) انظر اللآلي ١: ٣٢٨/ ٣٣٦.

٢ـ تعدد طرق كل مخرج من المخارج.

٣ـ توثيق الرواة الذين عليهم مدار الحديث ممن طعن فيهم الأئمة، وردوا الحديث من أجلهم[1].

وموقف علماء الحديث من هذا الحديث على ثلاث درجات

١ـ ذهب جماعة منهم إلى تصحيح الحديث منهم الحاكم، والغماري

٢ـ وذهب جماعة إلى أن الحديث من نوع المقبول من درجة الحسن وذلك بمجموع طرقه، لكنه لا يبلغ درجة الصحة، إذ لا يخلو كل طريق من طرقه من مقال. وممن ذهب إلى ذلك الحافظان، العلائي وابن حجر.

٣ـ ذهب جماعة إلى أن الحديث موضوع من جميع طرقه لاشتمال كثير من هذه الطرق على كذابين أو متهمين بسرقة الحديث أو مجهولين أو ضعفاء ضعفا لا ينجبر، بالاضافة إلى وجود علل في بعض طرقه وزيادة على ذلك نكارة متنه.

ولمعرفة الراجح من الأقوال يمكن الكلام على الحديث في المسائل الآتية:

أ) النظر في طرق الحديث ومخارجه لمعرفة الطرق المقبولة التي تصلح للاحتجاج أو الاعتبار من الطرق المطروحة التي تنحط عن رتبة الاعتبار.

ب) الوقوف على العلل الموجودة في بعض الأسانيد ومعرفة القادحة منها من غيرها.

ج) النظر في متن الرواية وهل هي من المنكر أو المعروف. فأقول وبالله التوفيق:

أـ حديث علي:

قال الترمذي: حدثنا اسماعيل بن موسى، حدثنا محمد بن عمر الرومي، حدثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي رضي الله عنه، قال، قال رسول الله ﷺ: «أنا دار الحكمة، وعلي بابها».

قال الترمذي: هذا حديث غريب منكر، وروى بعضهم هذا الحديث عن

---

(١) والكتاب اسمه فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ويقع في ١١٧ صفحة من القطع الصغيرة.

شريك، ولم يذكروا فيه عن الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن شُريك، ولم يذكروا فيه عن الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك[1].

وروى ابن بطة، وأبو نعيم وابن مردويه بأسانيدهم إلى عبد الحميدبن بحر، حدثنا شريك عن سلمةبن كهيل عن الصنابحي، عن علي به[2].

وقال الخطيب في تلخيص المتشابه، أنبأنا علي‌بن أبي علي، حدثنا محمدبن المظفر الحافظ، حدثنا محمدبن الحسين الخثعمي، حدثنا عبادبن يعقوب، حدثنا يحيى‌بن بشار الكندي، عن اسماعيل‌بن ابراهيم الهمداني، عن أبي اسحاق، عن الحارث عن علي، وعن عاصم‌بن ضمرة عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[3].

وأخرج ابن النجار في تاريخه بسنده إلى علي‌بن محمدبن مهرويه، حدثنا داودبن سليمان الغازي حدثنا علي‌بن موسى الرضا عن آبائه عن علي مرفوعا مثله[4].

وروى الحربي في أماليه، حدثنا اسحاق‌بن مروان، حدثنا أبي حدثنا عامربن كثير السراج عن أبي خالد عن سعدبن طريف عن الأصبغ‌بن نباته عن علي‌بن أبي طالب قال، قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها»[5].

أما الرواية الأولى، فقد أخرجه الترمذي، وتعقبه بقوله: هذا حديث غريب منكر. وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصنابحي، قلت: أي أنهم رووه عن شريك عن سلمةبن كهيل عن سويد بن غفلة عن علي.

---

(١) ت. المناقب. حديث رقم ٣٧٢٣.
(٢) الموضوعات ١: ٣٤٩/ ٣٥٠. اللآلي ١: ٣٢٨. حلية الأولياء ١: ٦٤.
(٣) اللآلي ١: ٣٣٤
(٤) اللآلي ١: ٣٣٤/ ٣٣٥.
(٥) اللآلي ١: ٣٣٥.

ثم قال الترمذي: ولا نعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك.

فالترمّذي أعلّ الرواية بعلتين:

الأولى: أن في السند اضطرابا حيث رواه محمدبن عمر الرومي عن شريك بزيادة الصنابحي ورواه آخرون بإسقاط الصنابحي بين سويدبن غفلة وبين علي.

الثانية: أن الحديث لم يروه ثقة عن شريك، ففهم من كلامه أن البعض الذين رووا الحديث بدون ذكر الصنابحي غير ثقات فلا تصلح روايتهم للمتابعة. ولذا حكم على الحديث بالغرابة والنكارة، ويظهر أنها غير رواية عبد الحميدبن بحر فإنها صرحت بذكر الصنابحي لكنها أسقطت سويدبن غفلة الراوي عن الصنابحي فإذا ضم هذا إلى قول الترمذي تبين الاضطراب في الرواية.

وقد حاول العلائي دفع الاضطراب فذهب إلى أن ذكر الصنابحي في الرواية مزيد في اتصال الأسانيد. فقال: ولا يـرد عليه رواية من أسقط منه الصنابحي، لأن سويدبن غفلة تابعي مخضرم أدرك الخلفاء الأربعة وسمع منهم، وذكر الصنابحي فيه من المزيد في متصل الأسانيد[١].

وقول العلائي وإن كان محتملا إلا أن اسقاط سويدبن غفلة في رواية عبد الحميدبن بحر لا يدفعه كلامه في دفع الاضطراب.

والحديث من رواية محمدبن عمر الرومي، وقد ضعفه أئمة الجرح والتعديل، وانفرد ابن حبان فذكره في ثقاته. وقال فيه أبو زرعة: شيخ لين. وقال أبو حاتم: صدوق قديم، روى عن شريك حديثا منكرا، وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف[٢]، وحديث مثله يصلح للمتابعة أما إذا تفرد بالرواية فلا يحتج به. وقد

---

(١) اللآلي ١: ٣٣٣.

(٢) تهذيب ٩: ٣٦٠.

شهد إمامان من أئمة الحديث وهما الترمذي وأبو حاتم الرازي بأن روايته عن شريك حديث «أنا مدينة العلم» حديث منكر، مع أن الترمذي أشار إلى وجود طرق أخرى توبع فيها محمدبن عمر الرومي، فقد خالف منهجه فحكم على الحديث بالغرابة والنكارة ولم يعتد بالطرق الأخرى التي أومأ إليها مما يدل على أنها منحطة عن رتبة الاعتبار والمتابعة. وأن رواية محمدبن عمر الرومي هي أصلح رواية ومع ذلك فهي رواية منكرة لتفرد الراوي بها، وهذا يشعر بحكمه عليه بالضعف.

وقد استند العلائي على قول الترمذي: روى بعضهم هذا الحديث عن شريك[1]، بأن محمدبن عمر بن الرومي لم ينفرد بالرواية، فقال عقب كلام الترمذي: فقد بريء محمدبن الرومي من التفرد به.

قلت: لم يسم العلائي ولا الترمذي من قبل من تابع ابن الرومي بل صنيع الترمذي يدل على أن من تابع ابن الرومي لا يصلح حديثهم للاعتبار حيث أهمل تلك المتابعات ولم يلتفت إلى شيء منها، فاعتماد العلائي على قول الترمذي غير كاف.

ولذا قال الذهبي: وأخرج الترمذي عن اسماعيل بن موسى عن محمدبن عمر الرومي عن شريك حديث «أنا دار الحكمة وعلي بابها» فما أدري من وضعه[2].

ومجمل القول: إن حديث الترمذي، حديث ضعيف منكر لتفرد الضعيف به، فلا يصلح للاحتجاج به مع هذا التفرد. وهو مفتقر إلى متابعة تدل على أن له أصلا، وسائر المتابعات التي رويت تنحط عن رتبة الاعتبار كما سيأتي بيانه. فيستوي وجودها وعدمها إذ لا تأثير لها في الحكم على الرواية.

أما الرواية الثانية:

فهي ما أخرجه ابن بطه، وأبو نعيم، وابن مردويه كل باسناده إلى عبد الحميدبن بحر، حدثنا شريك عن سلمةبن كهيل عن الصنابحي عن علي به.

---

(١) اللآلي ١: ٣٣٣.

(٢) ميزان ٣: ٦٦٨.

وقد أورد ابن الجوزي الحديث من طريق ابن بطة وأبي نعيم، وقد أعلها بعبد الحميد زيادة على الاضطراب الموجود في سندها فقال: وفي الطريق الثاني والثالث: عبد الحميدبن بحر. قال ابن حبان: كان يسرق الحديث، ويحدث عن الثقات بما ليس من حديثهم لا يجوز الاحتجاج به بحال[1] وعبد الحميدبن بحر معروف بسرقة الحديث. وقد قال ابن عدي فيه كما قال ابن حبان. وقال الدارقطني ضعيف وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش يروي عن مالكبن مغول وشريك أحاديث مقلوبة وقال أبو نعيم، يروي عن مالك وشريك أحاديث منكرة وروى الحسنبن سفيان عنه عن شريك حديث «من كثرت صلاته بالليل...» قال ابن عدي: حدثناه الحسن، وسرقه عبد الحميد من ثابتبن موسى[2] فهذه الرواية في اعتبار المحدثين مسروقة موضوعة، لأن سرقة الحديث ضرب من ضروب الوضع كما سبق تقريره فلا تصلح للاعتبار والمتابعة.

ولذا يؤخذ على الغماري رحمه الله أنه جعل رواية عبد الحميد هذا متابعة لرواية محمدبن عمر الرومي وأغفل مذهب الأئمة في أن عبد الحميد سرق الرواية فقال في معرض الاحتجاج على صحة رواية محمدبن عمر الرومي وقد عرفت أن من هذا حاله لا ينزل عن درجة الصحيح خصوصا ولم ينفرد بهذا الحديث بل تابعه عليه عبد الحميدبن بحر. أخرج متابعته أبو نعيم في الحلية قال: حدثنا أبو أحمد محمدبن أحمد الجرجاني، حدثنا الحسنبن سفيان حدثنا عبد الحميدبن بحر حدثنا شريك حدثنا سلمةبن كهيل به، إلا أنه قال: عن الصنابحي ولم يذكر سويدبن غفلة[3] فتصريحه بأن روايه عبد الحميد متابعة لرواية الرومي مع إغفاله لاتفاق أئمة النقد بأنه سرق هذه الرواية ولا بد أنه أطلع على ذلك فه مجانفة للأمانة العلمية.

يضاف إلى ذلك أن في الرواية انقطاعا بين سلمةبن كهيل وبين الصنابحي.

---

(١) الموضوعات ١: ٣٥٣.

(٢) ميزان ٢: ٥٣٨. لسان ٣: ٣٩٥

(٣) فتح الملك العلي: ٣٠.

فهذه الرواية لا تصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج لأنه محكوم عليها بالكذب والوضع لأن راويها سرقها. وسرقة الاسناد نوع من أنواع الوضع والله أعلم.

وأما الرواية الثالثة:

فقد أخرجها الخطيب بسنده إلى عبادبن يعقوب، حدثنا يحيى بن بشار الكندي عن اسماعيل بن ابراهيم الهمداني عن أبي اسحاق، عن الحارث عن علي، وعن عاصم بن حمزة عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[1].

وهذه الرواية في اسنادها يحيى بن بشار وشيخه اسماعيل بن ابراهيم الهمداني، وهما مجهولان، فقد صرح الخطيب بذلك فقال: يحيى بن بشار وشيخه اسماعيل مجهولان[2].

أما اسْماعيل بن ابراهيم الهمداني، فلم أقف له على ترجمة فيما فتشت فيه من مصادر.

وأما يحيى بن بشار فقد قال فيه الذهبي: شيخ لعبادبن يعقوب الرواجني، لا يعرف عن مثله بخبر باطل قال أبو جعفر محمد بن الحسين بن حفص الخثعمي: حدثنا عبادبن يعقوب، حدثنا يحيى بن بشار الكندي عن اسماعيل بن ابراهيم الهمداني، عن أبي اسحاق، عن الحارث عن علي، وعن عاصم بن ضمرة عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «شجرة أنا أصلها، وعلي فرعها، والحسن والحسين ثمرها والشيعة ورقها، فهل يخرج من الطيب إلا الطيب، أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب»[3].

قلت: والزيادة التي صدر بها الحديث تبين منزلة رواته ودرجة صدقهم،

---

(١) اللالي ١: ٣٣٤.
(٢) اللآلي ١: ٣٣٤.
(٣) ميزان ٤: ٣٦٦.

فالرواية لا تصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج لما فيها من الجهالة في اسنادها والنكارة في متنها وقد حاول الغماري رحمه الله تعالى أن يصحح هذه الرواية فقال بعد أن حكى كلام الخطيب في أن يحيى بن بشار وشيخه مجهولان: «المجهول إذا روى عنه ثقة، ولم يأت بما ينكر فحديثه صحيح مقبول على رأي جماعة من الحفاظ»[1].

قلت: أي نكارة أعظم مما نقل عنها لا سيما ما جاء في صدر الحديث وخاصة قوله «والشيعة ورقها...» الخ، وقد صرح الأئمة بالحكم على هذا الحديث بالوضع، لهذه النكارة في متنه أفبعد هذا يقال: أنه لم يأت بما ينكر.

ثم إن قوله: إن المجهول إذا روى عنه ثقة فحديثه صحيح، قول مرجوح عند أئمة الحديث، لأنه معلوم عندهم أن رواية الراوي عن غيره ليست توثيقا له وهو مقرر في موضعه. ويرد عليه أيضا: أن اسماعيل بن ابراهيم الهمداني مجهول، والراوي عنه وهو يحيى بن بشار مجهول أيضا، وشرط توثيق المجهول أن يكون الراوي عنه ثقة، والراوي في هذه الرواية لم يوثق. بل هو مجهول أيضا كما هو مصرح به. ومع هذا فالراوي عنهم وهو عباد بن يعقوب الرواجني، مختلف فيه، والأكثر على أنه صدوق إلا أنه رافضي شيعي، كان يسب الصحابة[2]. وزيادة على ذلك فالحديث مسلسل بالشيعة، فعباد رافضي، والحارث وعاصم ابن ضمرة متشيعان.

ولو صرفنا النظر عن كل هذا فالرواية لا تصلح للاعتبار لما في سندها من الجهالة وهي علة قادحة تمنع من قبول الرواية.

الرواية الرابعة:

وأما الرواية الرابعة فقد أخرجها ابن النجار في تاريخه بسنده إلى علي بن الحسن بن بندار بن المعني، أنبأنا علي بن مهرويه، حدثنا داود بن سليمان الغازي، حدثنا علي بن موسى الرضا عن آبائه عن علي مرفوعا «أنا مدينة العلم وعلي بابها»[3].

---

(١) فتح الملك العلي: ٢٨.

(٢) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٣٧٩/ ٣٨٠، تهذيب ٥: ١٠٩/ ١١٠.

(٣) اللآلي ١: ٣٣٤/ ٣٣٥.

وهذه الرواية لا تصلح للاعتبار وهي في نظر المحدثين من الروايات الموضوعة لأنها من نسخة داودبن سليمان عن عليبن موسى الرضا، وهي نسخة موضوعة.

قال الذهبي: داودبن سليمان الجرجاني الغازي، عن عليبن موسى الرضا، وغيره، كذبه يحيى بن معين ولم يعرفه أبو حاتم. وبكل حال فهو شيخ كذاب له نسخة موضوعة على عليبن موسى، رواها عليبن محمدبن مهرويه القزويني الصدوق عنه(١).

ومما يؤخذ على الغماري رحمه الله أنه أورد هذه الرواية في معرض الاحتجاج وساقها في مقام الاعتبار دون أن يشير إلى ما في الرواية من علة، أو يدفع ذلك عنها(٢).

فالرواية لا تصلح للاعتبار، وتنحط عن رتبة الاحتجاج لأن في سندها راو كذاب.

وأما الرواية الخامسة:

فقد أوردها الحربي في أماليه قال: حدثنا اسحاقبن مروان حدثنا أبي، حدثنا عامربن كثير السراج عن أبي خالد عن سعدبن طريف عن الأصبغ (بن نباته عن علي بن أبي طالب قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها»(٣).

قلت: وهذه الرواية لا تقل نكارة عن الروايات السابقة. فقد جاء في اسنادها كل من الأصبغبن نباته، وسعدبن طريف، وهما ممن لا تقوم بهما حجة.

أما الأصبغ بن نباته، فقد كذبه أبو بكربن عياش، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرة: ليس بشيء، وقال: ليس يساوي حديثه شيئا، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: ليس بثقة. وقال أبو حاتم الرازي: لين الحديث، وقال

---

(١) ميزان ٢: ٨.
(٢) انظر فتح الملك العلي: ٢٨/ ٢٩.
(٣) اللآلي ١: ٣٣٥.

العقيلي: كان يقول بالرجعة، وقال ابن حبان: فتن بحب علي فأتى بالطامات فاستحق الترك. وقال الدارقطني: منكر الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه عن علي لا يتابعه أحد عليه، وهو بين الضعف، وإذا حدث عنه ثقة فهو عندي لا بأس بروايته، وإنما أتى الانكار من جهة من روى عنه، وقال ابن سعد: كان شيعيا وكان يضعف في روايته وكان على شرطة علي، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال الساجي: منكر الحديث، وقال الآجري، قيل لأبي داود: أصبغ بن نباته ليس بثقة فقال: بلغني هذا، وذكره الفسوي في باب من يرغب في الرواية عنهم. وقال محمدبن عمار: ضعيف، وقال الجوزجاني زائغ، وقال البزار: أكثر أحاديثه عن علي لا يرويها غيره. وشذ العجلي، فقال: تابعي ثقة[1]. قلت وبمقتضى قاعدة المحدثين فإن جرحه مقدم على توثيق العجلي لأنه جاء مفسرا وهو قول أئمة الشأن وإذا كان هذا حال الأصبغ فإن روايته لا تصلح للاعتبار. ويضاف إلى ذلك أن الراوي عنه هو سعدبن طريف الاسكاف الحذاء الحنظلي الكوفي وهو مجمع على ضعفه وجرحه فقال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال أيضا: لا يحل لأحد أن يروي عنه، وقال أحمدبن حنبل: ضعيف الحديث، وقال عمروبن علي: ضعيف الحديث، وهو يفرط في التشيع. وقال أبوزرعة: لين الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، منكر الحديث، وقال الجوزجاني: مذموم، وقال البخاري: ليس بالقوي، وقال أبو داود: ضعيف الحديث، وقال الترمذي: يضعف، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن عدي: ضعيف جدا وقال العجلي: ضعيف، وقال الساجي: عنده مناكير يطول ذكرها. وقال الأزدي والدارقطني: متروك الحديث وقال الفسوي: لا يكتب حديثه إلا للمعرفة، وقال ابن حبان: يضع الحديث[2] فسعد كما ترى مجمع على ضعفه وتجريح الأئمة له يرد حديثه بحيث لا يصلح للاعتبار أو المتابعة.

يضاف إلى ذلك أن كلا من اسحاق بن مروان، وأبيه وعامربن كثير لم أقف لهم

---

(١) انظر ميزان ١: ٢٧١، تهذيب ١: ٣٦٢/٣٦٣.

(٢) انظر ميزان ٢: ١٢٢/١٢٤، تهذيب ٣: ٤٧٣/٤٧٤.

على ترجمة فيها فتشت من مصادر، وأما أبو خالد، فلم أعرف من هو، والله أعلم.

فهذه الرواية أيضا لا تصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج لما فيها من ضعف شديد وجهالة في بعض رواتها. والله أعلم.

وبعد الوقوف على كل الطرق لحديث علي رضي الله عنه. عرف أنه لا تقوم به الحجة سواء بأفراد طرقه أو بمجموعها. لما في رواتها من تهمة أو جهالة أو ضعف لا ينجبر.

ثانيا: الشواهـــد:

الشاهد الأول: حديث ابن عباس:

وقد أورده ابن الجوزي في موضوعاته من عشرة طرق:

الطريق الأول:

أخرج الخطيب بسنده إلى محمدبن عبد الله أبي جعفر الحضرمي، حدثنا جعفربن محمد البغدادي الفقيه، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[1].

الطريق الثاني:

أخرج الخطيب بسنده إلى أبي عبدالله أحمدبن محمدبن يزيد بن سليم، حدثني رجاءبن سلمة حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[2].

الطريق الثالث والرابع:

روى ابن الجوزي بسنده من طريق الخطيب إلى أحمدبن عبداللهبن شابور، وروى بسنده أيضا من طريق ابن بطة حدثنا أحمدبن محمدبن يزيد الزعفراني، قالا:

---

(١) تاريخ بغداد ٧: ١٧٢/١٧٣.

(٢) تاريخ بغداد ٤: ٣٤٨.

حدثنا عمربن اسماعيل‌بن مجالد، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[1].

الطريق الخامس:

أخرج الخطيب بسنده إلى القاسم‌بن عبد الرحمن الأنباري قال: أنبأنا أبو الصلت عبد السلام من صالح‌بن سليمان‌بن ميسرة الهروي قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها»[2].

الطريق السادس:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي حدثنا عبد الرحمن‌بن سليمان‌بن موسى‌بن عدي، قال أنبأنا أحمدبن سلمة أبوعمرو الجرجاني قال، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد مدينة العلم فليأتها من بابها»[3].

الطريق السابع:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي حدثنا أحمدبن حفص حدثنا سعيدبن عقبة أبو الفتح الكوفي، حدثنا الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأتها من قبل بابها».

الطريق الثامن:

روى ابن اجوزي بسنده إلى ابن عدي حدثنا أبو سعيد العدوي، حدثنا الحسن‌بن علي‌بن راشد، حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس به.

---

(١) الموضوعات ١: ٣٥١.
(٢) تاريخ بغداد ١١: ٤٩.
(٣) الموضوعات ١: ٣٥٠/٣٥٢.

الطريق التاسع:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان: حدثنا الحسين‌بن اسحاق الأصبهاني قال حدثنا اسماعيل‌بن محمدبن يوسف قال حدثنا أبو عبيد القاسم‌بن سلام عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس به.

الطريق العاشر:

قال ابن الجوزي: روى أبو بكربن مردويه من حديث الحسن‌بن عثمان عن محمودبن خداش عن أبي معاوية به[1].

ثم قال ابن الجوزي: وأما حديث ابن عباس ففي الطريق الأول جعفربن محمد البغدادي وهو متهم بسرقة هذا الحديث.

وفي الطريق الثاني: جابر بن سلمة وقد اتهموه بسرقته أيضا.

وفي الطريق الثالث والرابع: عثمان‌بن اسماعيل. قال يحيى‌بن معين: ليس بشيء كذاب خبيث رجل سوء، وقال الدارقطني: متروك.

وفي الطريق الخامس: أبو الصلت الهروي، وقد سبق أنه كذاب وهو الذي وضع هذا الحديث على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة.

وفي الطريق السادس أحمدبن سلمة، قال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالبواطيل ويسرق الأحاديث.

وفي الطريق السابع، سعيدبن عقبة، قال ابن عدي هو مجهول غير ثقة.

وفي الطريق الثامن أبو سعيد العدوي الكذاب صراحا، الوضاع.

وفي الطريق التاسع، اسماعيل بن محمدبن يوسف، قال ابن حبان يسرق الأحاديث ويقلب الأسانيد لا يجوز الاحتجاج به.

وفي الطريق العاشر: الحسن‌بن عثمان. قال ابن عدي: كان يضع

---

(١) الموضوعات ١: ٣٥٠/٣٥٢.

الحديث[1]. ثم قال ابن الجوزي، قال ابن عدي: هذا الحديث موضوع يعرف بأبي الصلت، وقد رواه جماعة سرقوه منه وقال أبو حاتم: هذا خبر لا أصل له عن رسول الله ﷺ، وليس من حديث ابن عباس ولا مجاهد ولا الأعمش ولا حدث به أبو معاوية، وكل من حدث بهذا المتن إنما سرقه من أبي الصلت وإن قلب اسناده، وقد سئل أحمدبن حنبل عن هذا الحديث فقال: قبّح الله أبا الصلت، وقد عد الدارقطني جماعة ممن سرقه، أحدهم عمربن اسماعيل بن مجالد، والثاني جعفربن محمد الفيدي والثالث محمدبن يوسف شيخ لأهل الرأي حدث به عن شيخ مجهول عن أبي عبيدة.

والرابع: شيخ شامي حدث به عن هشام بن عمار عن أبي معاوية.

وذكر ابن حبان خامسا وهو عثمان بن خالد العثماني. روى عن عيسى بن يونس عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس ولا يحل الاحتجاج به، وقال الدارقطني: إنما رواه عن عيسى بن يونس عن عثمان بن عبدالله الأموي قال ابن حبان: وكان يضع الحديث على الثقات.

وذكر ابن عدي سادسا فقال: وسرقه أحمدبن سلمة عن أبي الصلت، فحدث به عن أبي معاوية وكان يحدث عن الثقات بالبواطيل.

وقال المصنف: قلت: وقد حدثنا بسابع وهو رجاءبن سلمة.

وبثامن وهو جعفربن محمد البغدادي.

وبتاسع وهو أبو سعيد العدوي.

وبعاشر وهو ابن عقبة. وكل هؤلاء رووه وحدثوا به، والحديث لا أصل له[2].

فهذه الطرق العشرة أعلها ابن الجوزي بثلاث علل:

---

(١) الموضوعات ١: ٣٥٤.

(٢) الموضوعات ١: ٣٥٥.

العلة الأولى : أن الحديث من وضع أبي الصلت الهروي عبد السلام بن صالح .

العلة الثانية : أن جماعة من الرواة سرقوا الحديث منه، ورووه عن أبي معاوية .

العلة الثالثة: أن بعض الطرق اشتملت على كذابين ومتهمين بالوضع فلا تصلح رواياتهم للاعتبار.

كما يلاحظ أن ابن الجوزي أورد تسع روايات بأسانيد مختلفة مدارها كلها على أبي معاوية . ورواية واحدة تابع فيها سعيدبن عقبة أبو الفتح ، فرواها عن الأعمش.

وثمة طرق أخرى لحديث ابن عباس منها:

ما أخرج الخطيب في تاريخه بسنده إلى اسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي، حدثنا عبد السلام بن صالح -يعني الهروي- حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»[1]

وحديث ابن عباس هذا يعتبره النقاد أصل الباب فبنوا أحكامهم على أحاديث الباب تبعا لحكمهم على هذا الحديث والمشهور من حديث لبن عباس رواية أبي الصلت.

فقد أخرجها الحاكم في المستدرك فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن عبد الرحيم الهروي بالرملة، حدثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[2].

هذا حديث صحيح الاسناد، ولم يخرجاه، وأبو الصلت ثقة مأمون، فإني

---

(١) تاريخ بغداد ١١ : ٤٨.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٦/ ١٢٧.

سمعت أبا العباس محمدبن يعقوب في التاريخ يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول، سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال: ثقة، وقد حدث عن أبي معاوية عن الأعمش «أنا مدينة العلم» فقال: قد حدث به محمدبن جعفر الفيدي وهو ثقة مأمون.

سمعت أبا نصر أحمدبن سهل الفقيه القباني إمام عصره ببخارى يقول: سمعت صالح بن محمدبن حبيب الحافظ يقول: وسئل عن أبي الصلت الهروي، فقال: دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبي الصلت فسلم عليه، فلما خرج تبعته فقلت له: ما تقول رحمك الله في أبي الصلت فقال: هو صدوق، قلت: إنه يروي حديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأتها من بابها» فقال: قد روى هذا ذاك الفيدي عن أبي معاوية عن الأعمش كما رواه أبو الصلت.

حدثنابصحةما ذكره الإمام أبو زكريا حدثنا يحيى بن معين حدثنا أبو الحسين محمدبن أحمدبن تميم القنطري حدثنا الحسين بن فهم حدثنا محمدبن يحيى بن الضريسي حدثنا محمدبن جعفر الفيدي حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس به.

قال الحسين بن فهم حدثناه أبو الصلت الهروي عن أبي معاوية.

قال الحاكم: ليعلم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ.

ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري باسناد صحيح.

حدثني أبو بكر محمدبن علي الفقيه الإمام الشاشي القفال ببخارى وأنا سألته، حدثني النعمان بن الهارون البلدي ببلد من أصل كتابه، حدثنا أحمدبن عبد الله بن يزيد الحراني، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا سفيان الثوري عن عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال: سمعت جابر بن عبدالله يقول:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[1].

قلت الحاكم جزم بصحة الحديث بناء على أمور:

١ـ توثيق أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي.

٢ـ إن أبا الصلت لم ينفرد برواية هذا الحديث بل تابعه على ذلك محمد بن جعفر الفيدي، وقد صرح يحيى بن معين بمتابعته، ومحمدبن جعفر الفيدي ثقة مأمون.

٣ـ إن للحديث شاهد أورد من طريق صحيح عن جابربن عبد الله.

أما أبو الصلت فهو عبد السلام بن صالح بن سليمان بن أيوب بن ميسرة القرشي مولاهم. فقد تباينت فيه آراء أئمة النقد وعلماء الجرح والتعديل، فقد وثقه الحاكم تبعا ليحيى بن معين.

وأما يحيى بن معين فقوله فيه مختلف، ففي أول أمره لم يعرفه، ولما سئل عن حديثه قال: ليس بشيء، فقد روى الخطيب بسنده إلى عبد الخالق بن منصور قال: وسألت يحيى بن معين عن أبي الصلت فقال: ما أعرفه، قلت له: إنه يروي حديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فقال: ما هذا الحديث بشيء[2].

ثم إنه سئل عنه بعد ذلك فأنكر حديثه، فقد روى الخطيب بسنده إلى يحيى بن أحمد بن زياد قال: وسألته يعني ـ يحيى بن معين ـ عن حديث أبي معاوية الذي رواه عبد السلام الهروي عنه عن الأعمش حديث ابن عباس فأنكره جدا[3].

ثم إنه بعد معرفته أبا الصلت عرف عنه هذا الحديث، فقد سأله إبراهيم بن

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٦/١٢٧.
(٢) تاريخ بغداد ١١: ٤٩.
(٣) تاريخ بغداد ١١: ٤٩.

الجنيد عن أبي الصلت الهروي فقال: وقد سمع، وما أعرفه بالكذب، قلت: فحديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: ما سمعت به قط وما بلغني إلا عنه وقال مرة أخرى سمعت يحيى وذكر أبا الصلت عندنا من أهل الكذب، وهذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها.

ثم إن ابن معين بعد معرفته أبا الصلت ووقوفه على رواية أخرى للحديث عن أبي معاوية توبع فيها أبو الصلت قوى أمره ووثقه وحكم بصحة حديثه عن أبي معاوية.

فقد روى الخطيب بسنده إلى عمربن الحسن بن علي بن مالك قال: سمعت أبي يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال: ثقة صدوق إلا أنه يتشيع[1].

وروى الخطيب أيضا بسنده إلى القاسم بن عبد الرحمن الأنباري حدثنا أبو الصلت الهروي حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس... الحديث. قال القاسم: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال: هو صحيح[2].

قال الخطيب معلقا: أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية وليس بباطل إذ قد رواه غير واحد عنه[3].

ومما قوى مكانة أبي الصلت عند يحيى أنه وجد له متابعا في روايته فقد قال عباس الدروي: سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح، فقلت أو قيل له: إنه حدث عن أبي معاوية عن الأعمش «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فقال: ما تريدون من هذا المسكين؟! أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية هذا أو نحوه[4].

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٤٨.
(٢) تاريخ بغداد ١١: ٤٩.
(٣) تاريخ بغداد ١١: ٥٠.
(٤) تاريخ بغداد ١١: ٥٠.

وقال صالح بن محمد ـجزرةـ: رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه ـأي في أبي الصلتـ ورأيت يحيى بن معين عنده، وسئل عن هذا الحديث الذي روي عن أبي معاوية حديث علي «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فقال: رواه أيضا الفيدي، قلت: ما اسمه؟ قال: محمدبن جعفر[1].

والذي حدى بابن معين للوثوق برواية أبي الصلت عن أبي معاوية زيادة على وجود المتابع وقوفه على قصة تشير إلى الدافع الذي دفع أبا معاوية لتحديث أبي الصلت هذا الحديث بعد امتناعه عن التحديث به. فقد روى أحمدبن محمدبن القاسم بن محرز قال: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت فقال: ليس ممن يكذب، فقيل له في حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فقال: هو من حديث أبي معاوية أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديما، ثم كف عنه، وكان أبو الصلت رجلا موسرا، يطلب هذه الأحاديث، ويكرم المشايخ، وكانوا يحدثونه بها[2]. ونخلص من هذا كله إلى أن ابن معين إنما وثق أبا الصلت وصحح روايته عن أبي معاوية بناء على متابعة محمدبن جعفر الفيدي، وحكاية ابن نمير.

أما سائر الأئمة الذين جرحوا أبا الصلت حتى رماه بعضهم بالكذب فإنهم ينكرون رواية أبي معاوية لهذا الحديث، ويلقون التهمة فيها على أبي الصلت كما أنهم يرون أن كل من تابع أبا الصلت في رواية هذا الحديث عن أبي معاوية فقد سرقه من أبي الصلت.

وإذا أمعنا النظر في تجريحهم له نجد أن ذلك قائم على الأمور الآتية:

١ـ الطعن في ضبطه وعدالته: فقال فيه أبو حاتم: لم يكن بصدوق، وهو ضعيف، وضرب أبو زرعة على حديثه وقال: لا أحدث عنه ولا أرضاه، وقال الجوزجاني: كان مائلا عن الحق. وقال ابن عدي: له أحاديث

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٥٠.

(٢) تاريخ بغداد ١١: ٥٠.

مناكير في فضل أهل البيت، وهو متهم فيها. وسئل ابو سعيد الهروي وقيل له: ما تقول في أبي الصلت فقال: نعيم بن الهيضم ثقة، قيل إنما سألتك عن عبد السلام فقال: نعيم ثقة ولم يزد على هذا[١]

وقال ابن حبان: يروي عن حماد بن زيد وأهل العراق العجائب في فضائل علي وأهل بيته لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال الحاكم والنقاش وأبو نعيم: روى مناكير[٢].

٢- رميه بالكذب واتهامه بوضع الحديث:

فقد قال فيه العقيلي: كذاب وقال محمد بن طاهر: كذاب، وقال الدارقطني: روى حديث الايمان إقرار بالقول، وهو متهم بوضعه لم يحدث به إلا من سرقه منه فهو الابتداء في هذا الحديث، وقال ابن عدي: متهم[٣]. وقال الجوزجاني: سمعت من حدثني عن بعض الأئمة أنه قال فيه: هو أكذب من روث حمار الدجال[٤] وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: قبح الله أبا الصلت[٥].

٣- اتهامه بالتشيع وغلوه فيه. بل بالرفض وشتم السلف.

قال ابن معين: ثقة صدوق إلا أنه يتشيع[٦] وقال الدارقطني: كان رافضيا خبيثاً وقال العقيلي: رافضي خبيث[٧] وحكى الدارقطني أنه سمع يقول: كلب للعلوية خير من جميع بني أمية، فقيل أن فيهم عثمان فقال: فيهم عثمان[٨].

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٥٠/ ٥١، ميزان ٢: ٦١٦، تهذيب ٦: ٣٢١/ ٣٢٢.
(٢) مجروحين ٢: ١٤٣/ ١٤٤.
(٣) ميزان ٢: ٦١٦، ٦: ٣٢١/ ٣٢٢.
(٤) تاريخ بغداد ١١: ٥١.
(٥) الموضوعات ١: ٣٥٤.
(٦) تاريخ بغداد ١١: ٤٨، تهذيب ٦: ٣٢٠.
(٧) الضعفاء: ٢٥٦، تهذيب ٦: ٣٢١.
(٨) تاريخ بغداد ١١: ٥١، تهذيب ٦: ٣٢١.

وهكذا نرى ابن معين قد انفرد في توثيقه ولم يوافقه أحد إلا الحاكم فإنه كان له مقلدا.

وقد نبه المعلمي رحمه الله إلى أن ابن معين كثيرا ما يوثق رواة مجروحين قد عاصرهم، لأنه رحمه الله كان يخدَع فيهم إذ أنهم كانوا يخرجون له أحاديثهم التي يوافقهم فيها الحفاظ، أما رواياتهم التي انفردوا بها أو التي أنكرت عليهم فكانوا يخفونها عنه لأنهم كانوا يتقونه فكان بناء على ذلك يوثقهم ويقوي من أمرهم. ومن هؤلاء الرواة أبو الصلت، ولذا قال المعلمي رحمه الله في أبي الصلت: . . . . واستطاع أن يتجمل لابن معين حتى أحسن الظن به ووثقه[1].

وابن معين إنما صحح رواية أبي الصلت لأنه وجد له متابعا، ولأنه أخبره ابن نمير بأن معاوية حدث بها الحديث قديما ثم تركه، وأن أبا معاوية خص أبا الصلت بهذا الحديث لأنه كان يكرمه.

أما المتابع فقد خالف النقاد يحيى بن معين، وعدّوه سارقا للحديث، فلا تصلح متابعته في حين أن ابن معين جعله متابعا.

وأما خبر ابن نمير فهو وإن دل على أن أبا معاوية حدث به لكن جاء فيه أن أبا معاوية كف عنه. فامتناع أبي معاوية عن رواية هذا الحديث وعدوله عن التحديث به بعد أن حدث به قرينة قوية في ضعف الحديث، كما أن امتناعه عن التحديث به بعد أن حدث به يقتضي أنه يصبح في منزلة من لم يحدث به أصلا.

وثمة احتمال آخر وهو أن ابن نمير إنما حكى قوله ذلك من قبل نفسه حسب ظنه لأنه رأى أن كلا من أبي الصلت والفيدي ممن أخذ عن أبي معاوية قديما مع أن سائر أصحاب أبي معاوية لا يعرفون هذا الحديث عنه، فظن أن أبا معاوية حدث عنه قديما وأنهم رووه عنه.

ولذا أنكر ابن معين نفسه على عمربن سماعيل بن مجالد لما روى هذا الحديث

---

(١) هامش الفوائد المجموعة: ٢٩٣.

عن أبي معاوية قال الدوري: فذكرت ذلك لابن معين فقال: قل له: يا عدو الله... إنما كتبت عن أبي معاوية ببغداد، ولم يحدث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد[1] فابن معين قطع بأن أبا معاوية لم يحدث بهذا الحديث في بغداد، وفي الحقيقة ليس في أيدينا قرينة تثبت أن كلا من أبي الصلت والفيدي أخذ هذا الحديث من أبي معاوية قبل قدومه بغداد، وكل ما يمكن قوله: إنهما رويا عن أبي معاوية بل أن أصحاب أبي معاوية وخاصة الذين أخذوا عنه لم يعرفوا هذا الحديث عنه، ولم يسمعوه منه لا سيما أنهم قد خبروا روايته عن الأعمش خاصة، وعرفوها وقارنوا مروياته بمرويات غيره ثم كان رأيهم على أنه أحفظ في الأعمش من غيره، وقال ذلك أحمد وابن معين ووكيع وشعبة وغيرهم[2]، بل إنهم أحصوا مروياته عن الأعمش وعدوها، فقد أخرج ابن أبي خيثمة عن ابن معين قال، قال لنا وكيع من تلزمون، قلنا نلزم أبا معاوية قال: أما إنه كان يَعُدُّ علينا في حياة الأعمش ألفاً وسبعمائة[3].

وقال ابن المديني: كتبنا عن أبي معاوية ألفا وخمسمائة حديث وكان عند الأعمش ما لم يكن عند أبي معاوية أربعمائة ونيف وخمسون حديثا[4]، فهؤلاء قد عرفوا حديث أبي معاوية، بل عرفوا حديث الأعمش الذي لم يروه أبو معاوية عنه. ومع ذلك فلم يعرفوا هذا الحديث عن أبي معاوية أو الأعمش، مما يدل على أن أبا معاوية لم يحدث بهذا الحديث عن الأعمش، فلزمت التهمة أبا الصلت:

ومن يمعن النظر في حال أبي الصلت فإنه لا يستبعد اتهامه بهذا الحديث، فلم يكن الرجل عاديا ينتحل مذهبا معينا. بل كان يبدي مذاهب شتى، يتقرب بها إلى ذوي المكانة، وقد كشف المعلمي رحمه الله تعالى عن حاله فقال: وأبو الصلت كان داهية، من جهة خدم علي الرضابن موسى بن جعفربن محمدبن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وتظاهر بالتشيع، ورواية الأخبار التي تدخل في التشيع. ومن جهة

---

(١) الجرح ١ / ٣: ٩٩ وإنظر هامش الفوائد المجموعة: ٣٤٩

(٢) انظر تهذيب ٩: ١٣٨/ ١٣٩.

(٣) تهذيب ٩: ١٣٨.

(٤) تهذيب ٩: ١٣٨.

كان وجيها عند بني العباس ومن جهة تقرب إلى أهل السنة برده على الجهمية، واستطاع أن يتجمل لابن معين حتى أحسن الظن به ووثقه، وأحسبه كان مخلصا لبني العباس، وتظاهر بالتشيع لأهل البيت مكرا منه لكي يصدق فيما يرويه عنهم، فروى عن علي بن موسى عن آبائه الموضوعات الفاحشة. كما ترى بعضها في ترجمة علي بن موسى من التهذيب وغرضه من ذلك حط درجة علي بن موسى وأهل بيته[1].

قلت: بالرغم مما قال المعلمي في أبي الصلت فإن الذي يظهر لي والله أعلم أن الحديث لم يكن مما صنعت يدا أبي الصلت، بل أن هناك أيدي خفية نسجت هذه الرواية وركبت لها أسانيد وعددت طرقها، وأدخلتها على طبقة أبي الصلت، فرواها بعضهم من حديث ابن عباس والبعض من حديث علي وآخرون من حديث جابر. إذ من المستبعد جدا أن يتلقف كل هؤلاء الذين رووا الحديث عن أبي معاوية رواية أبي الصلت ويسرقونها منه ثم يروونها عن أبي معاوية، لأن غالبهم طبقة واحدة. ولذا فإن من عرف حديث أبي معاوية فطن لذلك وأنكر هذه الرواية عنه، أما من لم يعرف حديث أبي معاوية التبس عليه الأمر وظن أن تنوع مخارج الرواية دليل على أن أبا معاوية حدث بهذا الحديث وأن الرواة يتابع بعضهم بعضا والدليل على ذلك أن كل من رواه من هذه الطبقة فهو ممن تكلم في ضبطه أو ضعف أو اتهم بالوضع أو بسرقة الحديث ورواية المناكير، أما الثقات من الرواة فإنه لم يروه أحد منهم. ولعل أبا الصلت أول من حدث به عن ابي معاوية فكان محل التهمة فاعتبر الحديث من وضعه وأن سائر من رواه عن أبي معاوية فقد سرقه منه.

ومهما يكن فإن هذا الحديث موضوع على أبي معاوية وأن أبا معاوية لم يحدث به سواء قبل دخوله بغداد أو بعدها. أما قبل دخوله بغداد فقد أحصى العلماء حديثه وعرفوه في حياة الأعمش وميزوا بين ما أخذه عن الأعمش وبين ما لم يروه عنه. وأما بعد دخوله بغداد فقد قطع ابن معين رحمه الله بأن أبا معاوية لم يحدث بهذا الحديث.

هذا ما يتعلق برواية أبي الصلت عن أبي معاوية.

---

(١) هامش الفوائد المجموعة: ٣٤٩.

وقد سلك المعلمي مسلكا آخر في رد كل من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس ورواية شريك عن سلمةبن كهيل عن سويدبن غفلة عن علي، على فرض التسليم بأن كلا من أبي معاوية وشريك قد حدثا بهذين الحديثين فقال: على فرض أن أبا معاوية حدث بذاك، وشريكا حدث بهذا فإنما جاء ذاك عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد، وجاء هذا عن شريك عن سلمةبن كهيل، وأبو معاوية والأعمش وشريك كلهم مدلسون متشيعون، ويزيد شريك بأنه يكثر منه الخطأ، فإن قيل: إنما ذكروا في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وهي طبقة من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، قلت: ليس معنى هذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عنهم مطلقا كمن ليس بمدلس البتة. وإنما المعنى أن الشيخين إنتقيا في المتابعات ونحوها من معنعناتهم ما غلب على ظنهما أنه سماع أو أن الساقط منه ثقة أو كان ثابتا من طريق أخرى، ونحو ذلك كشأنهما فيمن أخرجا له ممن فيه ضعف.

وقد قرر ابن حجر في نخبته ومقدمة اللسان وغيرهما أن من نوثقه وتقبل خبره من المبتدعة يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته فلا تقبل منه البتة. وفي هذا بحث، لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلسا ولم يصرح بالسماع (فهذا الأعمش) قد أعل البخاري في تاريخه الصغير خبرا رواه عن سالم يتعلق بالتشيع بقوله: والأعمش لا يدري سمع هذا من سالم أم لا[1].

وقال أبو بكر بن عياش عن الأعمش أنه قال: نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب اتخذوها دينا. ويشتد اعتبار تدليس الأعمش في هذا الخبر خاصة، لأنه عن مجاهد، وفي ترجمة الأعمش في تهذيب التهذيب[2] قال يعقوب بن شيبة في مسنده: ليس يصح للأعمش عن مجاهد قال: لا يثبت منها إلا ما قال: سمعت،

---

(١) التاريخ الصغير: ٦٥.

(٢) انظر تهذيب ٤: ٢٢٥.

هي نحو عشرة، وإنما أحاديث الأعمش عن مجاهد، قال أبو بكربن عياش عنه: حدثنيه ليث بن أبي سليم عن مجاهد. أقول: والقتات[1] وليث ضعيفان. ولعل الواسطة في بعض تلك الأحاديث من هو شر منهما، فقد سمع الأعمش عن الكلبي أشياء يرويها عن أبي صالح باذام، ثم رواها الأعمش عن باذام تدليسا، وسكت عن الكلبي، والكلبي كذاب[2].

ويتلخص كلام المعلمي رحمه الله فيما يلي:

١ـ لو فرض أن أبا معاوية حدث بالحديث عن الأعمش عن مجاهد. وأن شريكا روى الحديث عن سلمة بن كهيل، فإن كلا من أبي معاوية والأعمش وشريك مدلسون وخاصة الأعمش، وكان يدلس عن الضعفاء والمتروكين ولذا فإنه لا ينبغي أن تقبل عنعنتهم إلا ما ترجح فيه السماع أو عرف الواسطة الساقط وكان ثقة.

٢ـ إن كلا من أبي معاوية والأعمش وشريك مسيعون، والقاعدة عند المحدثين أن أصحاب الأهواء والبدع لا يقبل من رواياتهم ما يؤيد بدعتهم، والحديث المروى يؤيد بدعتهم التي وقعوا فيها.

٣ـ إن الأعمش كان يروي بعض الأحاديث متعجبا لها فيتوهم بعض تلاميذه أنه قصد تحديثهم بذلك فيؤدون ذلك على أنه من روايات الأعمش.

٤ـ إن رواية الأعمش عن مجاهد فيها انقطاع، إلا ما صرح فيه بالتحديث، والحديث الذي بين أيدينا لم يصرح فيه الأعمش بالسماع عن مجاهد، فهو منقطع، ويحتمل أن يكون الواسطة بينهما من المتروكين، فقد عرف عن الأعمش روايته عن المتروكين وتدليسهم.

قلت: إذا أضيفت هذه القرائن إلى ما في رواية أبي معاوية وشريك من العلل

---

(١) هكذا جاءت عبارة المعلمي ولعل فيها اختصاراً او خطأ.

(٢) هامش الفوائد المجموعة ٣٥١/٣٥٢.

الكبرى القوادح، ترجح القول بأن هذا الحديث مما عملت أيدي الناس، وأنه مجانف للصحة. بل للحسن.

وبعد أن عرفنا ما يتعلق برواية أبي الصلت عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد سأعرض للطرق الأخرى التي روت هذا الحديث عن أبي معاوية. فأقول:

أما الطريق الأول، فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى الخطيب قال، أنبأنا الحسين بن علي الصيمري قال: حدثنا أحمد بن علي الصيرفي، حدثنا ابراهيم بن أحمد بن أبي حصين، حدثنا محمد بن عبدالله أبو جعفر الحضرمي، حدثنا جعفر بن محمد البغدادي الفقيه، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[1].

قال ابن الجوزي: فيه جعفر بن محمد البغدادي، وهو متهم بسرقة هذا الحديث[2].

وقال الخطيب عقب ذكر الحديث: قال أبو جعفر[3] لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه[4].

وجعفر بن محمد البغدادي الفقيه ذكره الذهبي في ميزانه وقال: فيه جهالة، ثم ساق حديثه عن مطين ثم قال: هذا موضوع[5]، زاد ابن حجر قوله: وهذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق عليه الوضع[6].

---

(١) تاريخ بغداد ٧: ١٧٢/١٧٣، الموضوعات ١: ٣٥٠.
(٢) الموضوعات ١: ٣٥٤.
(٣) هو محمد بن عبد الله أبو جعفر الحضرمي.
(٤) تاريخ بغداد ٧: ١٧٣.
(٥) ميزان ١: ٤١٥، لسان ٢: ١٢٢/١٢٣.
(٦) لسان ٢: ١٢٣.

قلت: وجهة نظر ابن حجر قائمة على تعدد طرق الحديث وتنوع مخارجه، والتعدد لا يكفي لاثبات الحديث أو أن له أصلا إلا إذا ورد عن طرق يعتمد عليها، أما إذا جاء من طريق المتهمين أو من لا يعرف، فلاعبرة بتعدد تلك الطرق.

وجعفربن محمد البغدادي، جهالته جهالة عين فلا تصلح روايته للمتابعة.

وقد صحح الغماري رحمه الله تعالى رواية الخطيب هذه بتوثيق جعفربن محمد البغدادي بمسلك عجيب فقال: جعفربن محمد ذكره الذهبي في الميزان وقال: فيه جهالة، وهذه الصيغة يستعملها فيمن يجهله من قبل نفسه، كما ذكره في خطبة الميزان، فلو سلمنا له جهالته، فإن جعفر المذكور قد روى عن ثقة، ولم يجرحه أحد، ولم يأت بما ينكر فحديثه صحيح على رأي الجمهور[1].

قلت: ويلاحظ عليه رحمه الله قوله: فحديثه صحيح على رأي الجمهور أي جمهور هذا الذي يقول بتوثيق حديث المجهول، كل ما هو معروف أن أبا حاتم بن حبان شذ بتوثيق المجهول لاعتبار عنده هو أن الجهالة ليست جرحا، أو أنها ترتفع برواية ثقة عن المجهول، وقوله في ذلك معروف كما نقله الغماري عن ابن عبد الهادي فقال: عن ابن حبان أنه قال: ضابط الحديث الذي يحتج به إذا تعرى رواية من أن يكون مجروحا أو فوقه مجروح أو دونه مجروح أو كان سنده مرسلا أو منقطعا أو كان المتن منكرا[2] فهل ابن حبان هو الجمهور.

والظاهر أن الغماري رحمه الله ظن أن هذا هو رأي الجمهور من عبارة نقلها عن الحافظ ابن حجر فقال: قال الحافظ في آخر من اسمه أيوب من اللسان: ذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عنه مهدي بن ميمون لا أدري من هو ولا ابن من هو، وهذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح ولم يكن الحديث الذي يرويه منكرا. هذه قاعدته وقد

---

(١) فتح الملك العلي: ١٧.
(٢) فتح الملك العلي: ١٢.

نبه على ذلك الحافظ صلاح الدين العلائي والحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيرهما رحمهم الله[1].

قلت: فظن الغماري أن قول الحافظ هذا وتنبيه العلائي وابن عبد الهادي هو موافقة لقول ابن حبان على مذهبه فاعتبره هو قول الجمهور. في حين أن كلام الحافظ إنما هو توضيح لمذهب ابن حبان، ثم أيد الحافظ قوله بأن كلا من العلائي وابن عبدالهادي فهما فهمه في كلام ابن حبان ونبها إلى ما نبه إليه، فكيف يقال أن هذا هو مذهبهم، بل كيف يصرح بأن هذا هو مذهب الجمهور.

وثمة ملاحظة أخرى وهي: لو أنا سلمنا فرضا لابن حبان رأيه في توثيق المجهول، وتصحيح حديثه فقد قيده رحمه الله بألا يكون الحديث الذي يرويه منكرا. والرواية التي في أيدينا تفقد هذ الشرط لأن كل الثقات الذين رووا عن أبي معاوية لم يرووا هذا الحديث عنه بل أنكروا على من روى هذا الحديث عنه ومنهم جعفر بن محمد هذا فروايته تعتبر منكرة وحديثه لا يبلغ درجة الصحة حتى على قاعدة ابن حبان فضلا عن غيره، فكيف يحكم على حديثه بالصحة. والله أعلم.

أما الطريق الثاني: فقد ساقه ابن الجوزي من طريق الخطيب قال: أنبأنا أحمدبن محمد العتيقي، حدثنا عبداللهبن محمدبن عبدالله الشاهد، حدثنا أبو بكر أحمدبن فاذويه الطحان، حدثنا أبو عبد الله أحمدبن محمدبن يزيدبن سليم، حدثني رجاءبن سلمة، حدثنا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[2].

قال ابن الجوزي: فيه رجاءبن سلمة، وقد اتهموه بسرقته[3] قلت: ساق ابن حجر له ترجمة في لسان الميزان، ونقل قول ابن الجوزي ولم يزد عليه شيئا[4]، ولم أقف

---

(١) لسان ١: ٤٩٢، فتح الملك العلي: ١٣.
(٢) تاريخ بغداد ٤: ٣٤٨، الموضوعات ١: ٣٥٠/ ٣٥١.
(٣) الموضوعات ١: ٣٥٤.
(٤) لسان ٢: ٤٥٦.

له على ترجمة فيما فتشت من مصادر أكثر مما قال ابن الجوزي، وآقره عليه ابن حجر، فروايته إذاً لا تصلح للاعتبار أو المتابعة كسابقتها.

أما الرواية الثالثة: فقد ساقها ابن الجوزي بسنده إلى الخطيب قال: أنبأنا علي بن أبي علي (المعدل وعبيدالله بن محمد بن عبيدالله النجار قالا)[1]، حدثنا محمد بن المظفر قال: حدثنا أحمد بن عبدالله بن شابور قال: حدثنا عمر بن اسماعيل بن مجالد قال: حدثنا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[2].

وأما الطريق الرابع فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى عبدالله بن محمد العكبري، حدثنا أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني، حدثنا عمر بن اسماعيل بن مجالد، حدثنا أبو معاوية به[3].

قال ابن الجوزي: وفي الطريق الثالث والرابع عمر بن اسماعيل، قال يحيى بن معين: ليس بشيء كذاب خبيث رجل سوء. وقال الدارقطني: متروك[4].

قلت: روى الخطيب بسنده بعد أن أورد الحديث إلى ادريس بن عبد الكريم أبي الحسن قال: وسألته يعني يحيى بن معين: عن المجالدي فقال: كذاب. وروى أيضا بسنده إلى ابراهيم بن الجنيد قال سمعت يحيى بن معين: وسئل عن عمر بن اسماعيل بن مجالد بن سعيد فقال: كذاب يحدث أيضا بحديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وهذا كذب ليس له أصل.

وروى أيضا بسنده إلى يحيى بن أحمد بن زياد قال: سألت يحيى بن معين عن حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس: «أنا مدينة العلم» فأنكره جدا.

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة من تاريخ بغداد.
(٢) تاريخ بغداد ١١: ٢٠٤، الموضوعات ١: ٣٥١.
(٣) الموضوعات ١: ٣٥١.
(٤) الموضوعات ١: ٣٥٤.

وروى أيضا بسنده إلى أبي زرعة قال: حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس «أنا مدينة العلم وعلي بابها» كم من خلق افتضحوا فيه، ثم قال أبو زرعة: أتينا شيخاببغداد يقال له: عمربن اسماعيل بن مجالد، فأخرج الينا كراسه لأبيه فيها أحاديث جياد عن مجالد وبيان والناس، فكنا نكتب إلى العصر فيقرأ علينا، فلما أردنا أن نقوم قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش بهذا الحديث فقلت له: ولا كل هذا نمره، فأتيت يحيى بن معين فذكرت ذلك له فقال: قل له: يا عدو الله، إنما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد. فمتى روى هو هذا الحديث ببغداد[1] فيحيى بن معين كذب عمربن اسماعيل بن مجالد لروايته هذا الحديث عن أبي معاوية. واعتبر أبو زرعة هذا الحديث موضوعا فرده. ورد سائر روايات عمربن اسماعيل لأنه روى هذا الحديث عن أبي معاوية، وهو لم يسمعه منه.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعت يحيى بن معين يقول: رأيت عمربن اسماعيل بن مجالد ليس بشيء كذاب خبيث رجل سوء، حدث عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وهو حديث لا أصل له. قال عبدالله، وسألت أبي عنه فقال: ما أراه إلا صدق[2]

فهذا ابن معين كذب عمربن اسماعيل لروايته هذا الحديث عن أبي معاوية، وقد أقره على ذلك الامام أحمد وصدقه.

وعمر بن اسماعيل بن مجالد مجمع على ضعفه وتجريحه فقد قال فيه أبو حاتم الرازي ضعيف الحديث وقال النسائي: ليس بثقة متروك الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف وقال في موضع آخر: متروك[3] وقال ابن عدي: يسرق الحديث[4].

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٢٠٤/ ٢٠٥.
(٢) الجرح ٨/٣: ٩٩.
(٣) تهذيب ٧: ٤٢٨.
(٤) ميزان ٣: ١٨٢.

فإذا كان هذا هو حال عمربن اسماعيل بن مجالد، فحديثه لا تقوم به حجة وهو منحط عن درجة الاعتبار فلا يصلح أن يكون متابعا.

وأما الطريق الخامس فهو طريق أبي الصلت وقد سبق الكلام على هذه الطريق مسهبا.

وأما الطريق السادس فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال: حدثنا عبد الرحمن بن سليمان بن موسى بن عدي قال: أنبأنا أحمد بن سلمة أبو عمرو الجرجاني قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد مدينة العلم فليأتها من بابها»[1].

قال ابن الجوزي: وفي الطريق السادس: أحمد بن سلمة، قال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالبواطيل ويسرق الأحاديث[2].

وأورد ترجمته الذهبي في ميزانه فقال: أحمد بن سلمة الكوفي حدث بجرجان عن أبي معاوية الضرير قال ابن حبان: كان يسرق الحديث، قال الذهبي: هو السمري أي هو أحمد بن سالم بن خالد بن جابر بن سلمة[3]، وقد فرق بينهما ابن عدي، ورجح ذلك ابن حجر فقال: وأما ابن عدي ففرق بين أحمد بن سالم السمري وكنيته أبو سمرة وأحمد بن سلمة الكوفي وكنيته أبو عمر وقال -أي ابن عدي- في هذا الثاني: كان بجرجان سكن سليمان آباد حدث عن الثقات بالبواطيل، ثم أخرج حديثه عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رفعه «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وهذا يعرف بأبي الصلت سرقه منه أحمد بن سلمة وجماعة[4].

فقد حكم ابن عدي على هذه الطريقة بالوضع والكذب وسرقة الاسناد،

---

(١) الموضوعات ١: ٣٥١/٣٥٢.
(٢) الموضوعات ١: ٣٥٤.
(٣) ميزان ١: ١٧٩/ ١٨٠.
(٤) فتح الملك العلي: ١٧.

وأقره على ذلك الذهبي وابن حجر فروايته لا تصلح للاحتجاج، ولا تعتبر في المتابعة لانحطاطها عن ذلك.

وأما الطريق السابع: فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال حدثنا أبو سعيد العدوي حدثنا الحسن بن راشد، حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة...»[1]

ثم قال ابن الجوزي: فيه أبو سعيد العدوي الكذاب صراحا الوضاع[2].

قلت وأبو سعيد العدوي هو الحسن بن علي بن زكريا بن صالح أبو سعيد العدوي البصري الملقب بالذئب، مجمع على رميه بالكذب واتهامه بوضع الحديث[3] فلا عبرة بروايته ولا يصح حديثه أن يكون متابعا. لأن العدوي سرقه وقلب اسناده ورواه عن الحسن بن راشد عن أبي معاوية.

وأما الطريق الثامن: فقد ساقه ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان قال: حدثنا الحسين بن اسحاق الأصبهاني قال: حدثنا اسماعيل بن محمد بن محمد بن يوسف قال: حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد الدار فليأتها من قبل بابها»[4].

ثم قال ابن الجوزي: فيه اسماعيل بن محمد بن يوسف، قال ابن حبان يسرق الأحاديث ويقلب الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج به[5].

واسماعيل بن محمد بن يوسف هو أبو هارون الجبريني الفلسطيني كذبه كذلك ابن طاهر نقل ذلك ابن الجوزي وقال الدارقطني: ضعيف منكر الحديث، وقال

---

(١) الموضوعات ١: ٣٥٤.
(٢) الموضوعات ١: ٣٥٢.
(٣) انظر ترجمته في ميزان ١: ٥٠٦/ ٥٠٩، لسان ٢: ٢٢٨/ ٢٣١.
(٤) مجروحين ١: ١١٨، الموضوعات ١: ٣٥٢.
(٥) مجروحين ١: ١١٨، الموضوعات ١: ٣٥٤.

الحاكم عن سعيد وأبي عبيد وعمر بن أبي سلمة، أحاديثه موضوعة[١] وقال ابن أبي حاتم: كتب إلي بجزء فلم أجد حديثه حديث أهل الصدق[٢].

فاسماعيل هذا لا تصلح روايته للاحتجاج ولا تصلح للاعتبار والمتابعة لشدة ضعفه ورميه بالكذب واتهامه بوضع الحديث.

وأما الطريق التاسع: فقد أورده ابن الجوزي معلقا قال: روى أبو بكربن مردويه من حديث الحسن بن عثمان، عن محمودبن خداش، عن أبي معاوية به[٣].

ثم قال ابن الجوزي: فيه الحسن بن عثمان، قال ابن عدي: كان يضع الحديث[٤].

والحسن بن عثمان هو ابن زياد بن أبي حكيم. أجمع النقاد على ضعفه وتجريحه.

قال ابن عدي: الحسن بن عثمان بن زيادبن أبي حكم كان عندي يضع الحديث ويسرق حديث الناس، وسألت عنه عبدان الأهوازي فقال: كذاب، وقال أبو علي النيسابوري: هذا كذاب يسرق الحديث، وقال الدارقطني بعد أن ساق له في غرائب مالك حديثا: هذا الاسناد لا يصح عن مالك والحمل فيه على الحسن بن عثمان، وقال في العلل: الحسن بن عثمان التستري كان ضعيفا[٥].

وأما الطريق العاشر:[٦]

فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال: حدثنا أحمدبن حفص قال:

---

(١) لسان ١: ٤٣٣.
(٢) الجرح والتعديل ١/٨: ١٩٦، لسان ١: ٤٣٣.
(٣) الموضوعات ١: ٣٥٢.
(٤) الموضوعات ١: ٣٥٤.
(٥) لسان ٢: ٢٢٠.
(٦) هذه الرواية ساقها ابن الجوزي في الطريق السابع، وأخرتها أنا إلى الطريق العاشر لأن سائر الطرق حيث أنها رويت عن الأعمش مباشرة، وهذه الرواية تابع الراوي فيها أبا معاوية.

حدثنا سعيدبن عقبة أبو الفتح الكوفي قال: حدثنا الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأتها من قبل بابها»[1].

ثم قال ابن الجوزي: فيه سعيدبن عقبة قال ابن عدي: هومجهول غير ثقة[2].

قلت: هذه الرواية تابع فيها سعيدبن عقبة أبا معاوية، وسعيدبن عقبة هذا مجهول كما قال ابن عدي وقال: سألت ابن عقدة عنه فقال: لا أعرفه في الكوفيين[3].

وفي السند أيضا أحمدبن حفص السعدي، اتهمه الذهبي باختلاق هذا الحديث، فقال بعد أن نقل كلام ابن عقدة: قلت: لعله اختلقه السعدي ثم ساق للسعدي حديثا آخر وقال: وهذا باطل[4] وقال أيضا: صاحب مناكير[5] وقال في المغني: واه ليس بشيء، وقال الاسماعيل: كان يعرف بالحديث وهو صدوق، وقال في معجمه: ممرور يكون أحيانا أشبه، قال ابن حجر: فأشار إلى أنه كان أحيانا يغيب عقله والممرور هو الذي يصيبه الخلط من المرة. وقال ابن عدي: حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يشتبه عليه فيحدث من حفظه فيغلط[6].

فهذه الرواية فيها علتان الأولى جهالة سعيد بن عقبة.

والثانية شدة ضعف أحمدبن حفص ونكارته.

فالرواية تنحط عن درجة الاحتجاج ولا تصلح للاعتبار والمتابعة.

---

(١) الموضوعات ١: ٣٥٢.
(٢) الموضوعات ١: ٣٥٤.
(٣) ميزان ٢: ١٥٣، لسان ٣: ٣٨/٣٩.
(٤) ميزان ١: ٩٤.
(٥) ميزان ١: ٩٤، لسان ١: ١٦٢.
(٦) لسان ١: ١٦٢/١٦٣.

وبهذا يتبين لنا أن كل طرق حديث ابن عباس لا تصلح للاحتجاج إن مجتمعة أو منفردة ولا ترتقي إلى درجة الاعتبار، بل أن تعدد طرقها يزيدها نكارة ويرجح الحكم عليها بالوضع لأنه لا توجد منها طريق واحدة تصلح للاحتجاج لاشتمال غالبها على الكذابين أو المتهمين أو المجهولين أو المجروحين. والله أعلم.

وأما الشاهد الثاني: فهو حديث جابر، أورده ابن الجوزي من طريقين، الطريق الأول: ساقه ابن الجوزي بأسانيد إلى النعمان البلدي وغيره قالوا: حدثنا أحمدبن عبد الله بن يزيد الحراني أبو جعفر المكتب، قال: أنبأنا عبد الرزاق قال: أنبأنا سفيان عن عبداللهبن عثمانبن خثيم عن عبد الرحمنبن بهمان[1] قال: سمعت جابربن عبد الله قال، سمعت رسول الله ﷺ يوم الحديبية وهو آخذ بيد علي ـ وقال ابن عدي ـ آخذ بضبع علي: «هذا أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله» يمد بها صوته «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم ـ وقال ابن عدي ـ فمن أراد الدار فليأت الباب»[2].

ثم قال ابن الجوزي: فيه أحمدبن عبد الله المكتب. قال ابن عدي: كان يضع الحديث[3].

قلت، ومن هذه الطريق أورده الحاكم في المستدرك شاهدا لحديث أبي الصلت عن أبي معاوية فقال: ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري بسند صحيح، ثم أورده[4].

وقد تعقبه الذهبي بقوله: العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه هذا وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا دجال كذاب[5].

---

(١) هكذا في الموضوعات والميزان، واللسان، وفي المستدرك: عبد الرحمنبن عثمان التيمي.
(٢) الموضوعات ١: ٣٥٣.
(٣) الموضوعات ١: ٣٥٤.
(٤) المستدرك ٣: ١٢٧.
(٥) هامش المستدرك ٣: ١٢٧.

ـقلت: أراد أحمدبن عبد اللهبن يزيد أبو جعفر المكتب فقد قال في الميزان: عن عبد الرزاق قال ابن عدي: كان بسامرا يضع الحديث، ثم ساق حديثه[1].

زاد ابن حجر: وقال الخطيب في حديث جابر المتقدم هو أنكر ما روى وفي بعض أحاديثه نكرة.

وقال الدارقطني: يحدث عن عبد الرزاق وغيره بالمناكير يترك حديثه[2].

وثمة علة أخرى في السند وهي جهالة عبد الرحمنبن بهمان هذا، قال الذهبي: ما حدث عنه سوى عبداللهبن عثمانبن خثيم. قال ابن المديني: لا نعرفه[3].

فإذا أضيفت جهالة عبد الرحمن هذا إلى تهمة أحمد المكتب، تبين أن الرواية لا تصلح للاحتجاج أو الاعتبار والمتابعة.

أما الطريق الثاني: أورده ابن الجوزي معلقا فقال: وقد رواه أحمدبن طاهر بن حرملةبن يحيى المصري عن عبد الرزاق مثله سواء، إلا أنه قال: فمن أراد الحكم فليأت الباب[4].

ثم قال: وفي طريقه ـأي حديث جابرـ الثاني أحمدبن طاهربن حرملة قال ابن عدي: كان أكذب الناس[5].

ففي هذه الرواية تابع أحمدبن حرملة أحمدبن يزيد المكتب، لكن أحمدبن حرملة مجمع على رميه بالكذب، قال الدارقطني: كذاب وقال ابن عدي: حدث عن جده عن الشافعي بحكايات بواطيل يطول ذكرها، وقال ابن حبان: يروي عن جده

---

(١) ميزان ١: ١٠٩/ ١١٠، لسان ١: ١٩٧.
(٢) لسان ١: ١٩٨.
(٣) ميزان ٢: ٥٥١.
(٤) الموضوعات ١: ٣٥٣.
(٥) الموضوعات ١: ٣٥٤.

حرملةبن يحيى المقلوبات، سمعت أحمدبن الحسن المدائني بمصر، وذكر أحمدبن حرملة فقال: كان أكذب البرية، كان يكذب بالكذب الذي لا يستحل للمسلم أن يذكره، ولا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار[1]

وقال ابن عدي: ضعيف جدا يكذب في حديثه رسول الله ﷺ إذا روى ويكذب في حديث الناس إذا حدث عنهم، وذكر في ترجمته أشياء ثم قال: وهو كذوب[2].

قلت: فروايته لا تصلح للمتابعة.

وقد استدرك السيوطي على ابن الجوزي بطريق ثالث لحديث جابر فقال:

وقال أبو الحسن بن شاذان الفضلي في خصائص علي، حدثنا أبو بكر محمدبن ابراهيمبن فيروز الانماطي، حدثنا الحسينبن عبدالله التميمي[3]، حدثنا حبيببن النعمان، حدثنا جعفربن محمد، حدثني أبي عن جدي عن جابربن عبد الله قال، قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة الحكمة وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت إلى بابها».

وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه من طريق الدارقطني: حدثنا محمدبن ابراهيم الأنماطي به[4].

قلت: وهذه الرواية فيها مجاهيل، أحدهم الحسينبن عبيدالله التميمي قال الذهبي: لا يدري من هو[5] وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه وهو مجهول[6].

وثانيهم شيخه خبيب بن النعمان[7] قال ابن حجر: ذكره الطوسي في رجال

---

(١) مجروحين ١: ١٣٩/ ١٤٠، وانظر لسان ١: ١٨٩.
(٢) لسان ١: ١٨٩.
(٣) هكذا في اللآلي، وذهب المعلمي إلى أن الاسم محرف، والصواب الحسينبن عبيدالله بالتصغير.
(٤) اللآلي ١: ٣٣٥.
(٥) ميزان ١: ٥٤٠.
(٦) الضعفاء: ٩١، لسان ٢: ٢٩٦.
(٧) هكذا في اللآلي، قال المعلمي وصوابه حبيب بالمهملة.

الشيعة[1] وثالثهم: محمدبن ابراهيمبن فيروز بن الانماطي، لم أقف له على ترجمة فيما فتشت من مصادر وقد تعقب المعلمي السيوطي فقال: وفي اللآلي طرق أخرى قد بين سقوطها، وأخرى سكت عنها ـثم قالـ للفضلي بسند إلى جابر، فيه من لم أعرف، عن الحسينبن عبدالله التميمي رواه الحسينبن عبيدالله التميمي وهو مجهول واه، حدثنا خبيببن النعمان، صوابه حبيببن النعمان، شيعي مجهول ذكر في اللسان أن الطوسي ذكره في رجال الشيعة[2].

قلت: وهذه الرواية لا تصلح للمتابعة لجهالة نقلتها.

وأما الشاهد الثالث:

فقد استدركه السيوطي على ابن الجوزي فقال: وقال الديلمي، أنبأنا أبي، أنبأنا الميداني، أنبأنا أبو محمد الحلاج، أنبانا أبو الفضل محمدبن عبدالله، حدثنا أحمد بن عبيد الثقفي، حدثنا محمد بن علي بن خلف العطار حدثنا موسى بن جعفر ابن ابراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، حدثنا عبد المهيمن ابن العباس عن أبيه عن جده سهل بن سعد عن أبي ذر قال، قال رسول الله ﷺ: «علي باب علمي ومبين لأمتي ما أرسلت به من بعدي، حبه إيمان، وبغضه نفاق، والنظر إليه رأفة»[3].

قلت: هذه الرواية لا يفرح بها، لأنها لا تصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج لما فيها من علل تتعلق باسنادها ومتنها.

ففيها أحمدبن عبيد الثقفي لم أقف له على ترجمة فيما فتشت من مصادر.

وفي سندها موسىبن جعفربن ابراهيم، قال العقيلي: في حديثه نظر[4]، وقال ابن حجر: تفرد عن مالك بخبر منكر جدا[5].

---

(١) لسان ٢: ١٧٣.

(٢) هامش الفوائد المجموعة: ٣٥٣.

(٣) اللآلي ١: ٣٣٥.

(٤) ميزان |، لسان ٦: ١١٤.

(٥) لسان ٦: ١١٥.

وفي سندها أيضا: عبد المهيمن بن العباس بن سهل بن سعد قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة وقال في موضع آخر: متروك الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث. وقال علي بن الجنيد: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: لما فحش الوهم في روايته بطل الاحتجاج به. وقال الساجي عنده نسخة عن أبيه عن جده فيها مناكير، وقال الحربي: غيره أوثق منه، وذكره ابن البرقي في طبقة من كان الأغلب على روايته الضعف، وقال الدارقطني: ليس بالقوي وقال مرة: ضعيف، وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن آبائه أحاديث منكرة لا شيء[1].

وفيها: محمد بن علي بن خلف العطار، وهو مختلف فيه، حكى الخطيب عن محمد بن منصور أنه كان يقول: محمد بن علي بن خلف ثقة مأمون حسن العقل[2] وقال الذهبي: اتهمه ابن عدي وقال: عنده عجائب[3] زاد ابن حجر: وهو منكر الحديث والبلاء فيه عندي منه[4].

قلت: فابن عدي أورد جرحه وفسره ولذا فإنه يقدم على من وثقه بمقتضى كلام أئمة الحديث وقواعدهم. ولو فرضنا خلاف ذلك فإن الحديث لا يصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج لما في سنده من الضعفاء شديدي الضعف والمجاهيل والله أعلم. وقد تعقب المعلمي السيوطي فقال: للديلمي بسند إلى سهل بن سعد عن أبي ذر، وفيه من لم أعرفه، عن محمد بن علي بن خلف العطار، متهم. حدثنا موسى بن جعفر بن ابراهيم، تالف، حدثنا عبد المهيمن بن العباس، متروك[5].

وأما الشاهد الرابع:

قال السيوطي: قال ابن عساكر في تاريخه: أنبأنا أبو الحسن علي بن قبيس،

---

(١) تهذيب ٦: ٤٣٢.
(٢) تاريخ بغداد ٣: ٥٧.
(٣) المغني ٢: ٦١٦، وانظر ديوان الضعفاء: ٢٨٣، ميزان ٣: ٦٥١، لسان ٥: ٢٨٩.
(٤) لسان ٥: ٢٩٠.
(٥) هامش الفوائد المجموعة: ٣٥٣.

حدثنا عبد العزيزبن أحمد، حدثنا أبو نصر عبدالوهاب بن عبدالله بن عمر المري حدثنا أبو القاسم عمربن محمدبن الحسين الكرخي، حدثنا علي بن محمدبن يعقوب البردعي، حدثنا أحمدبن محمدبن سليمان قاضي القضاة حدثني أبي، حدثنا الحسين بن تميم بن تمام، عن أنس مرفوعا «أنا مدينة العلم وأبو بكر وعمر و[illegible] ان سورها وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب».

قال ابن عساكر: منكر جدا اسنادا ومتنا.

وقال ابن عساكر: أنبأنا أبو الفرج غيث بن علي الخطيب حدثني أبو الفرج الاسفرائيني قال: كان أبو سعد اسماعيل بن المثنى الاسترابادي يعظ بدمشق فقام إليه رجل فقال: أيها الشيخ ما تقول في قول النبي ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فأطرق لحظة ثم رفع رأسه وقال: نعم لا يعرف هذا الحديث على التمام إلا من كان صدرا في الاسلام، إنما قال النبي ﷺ: «أنا مدينة العلم وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها وعلي بابها». قال: فاستحسن الحاضرون ذلك وهو يردده، ثم سألوه أن يخرج لهم اسناده فاغتم ولم يخرجه لهم، ثم قال شيخي أبو الفرج الاسفرائيني: ثم وجدت له هذا الحديث بعد مدة في جزء على ما ذكره ابن المثنى[1].

قلت: قد كفانا ابن عساكر رحمه الله مؤونة البحث في هذه الرواية حيث جاء قوله كقول جهيزة يقطع كلام كل خطيب، ولذا فإن الرواية المنسوبة إلى أنس رضي الله عنه لا تصلح للاعتبار لما فيها من الكذب الصراح على رسول الله ﷺ.

---

(١) اللآلي ١: ٣٣٥/٣٣٦، وقد أورد السخاوي في المقاصد روايات أخرى فقال: وقد أخرج الديلمي في مسنده بسند ضعيف جدا عن ابن عمرو مرفوعا «علي بن أبي طالب باب حطة، فمن دخل فيه كان مؤمنا ومن خرج منه كان كافرا»، ثم قال: ومن حديث ابن عباس رفعه: «أنا ميزان العلم، وعلي كفتاه، والحسن والحسين خيوطه، وأورد صاحب الفردوس وتبعه ابنه المذكور بلا اسناد عن ابن مسعود رفعه: أنا مدينة العلم، وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها وعلي بابها، وعن أنس مرفوعا: أنا مدينة العلم وعلي بابها ومعاوية حلقتها. قال السخاوي: وبالجملة فكلها ضعيفة، وألفاظ أكثرها ركيكة، وأحسنها حديث ابن عباس، وهو حسن. اهـ المقاصد الحسنة: ٩٧/٩٨.

قلت: قد عرفت ما في حديث ابن عباس، وبذلك يمكن معرفة الحكم على هذه الروايات التي ساقها السخاوي، والله أعلم.

وهكذا ترى أن كافة الطرق التي ورد بها الحديث تشتمل إما على كذابين أو متروكين أو مجروحين جرحا لا ينجبر أو مجهولين جهالة عين.

كما أن في بعض الروايات عللا قادحة تحول دون قبوله وتؤثر في صحته.

بل أن تنوع مخارجه وتعدد طرقه على هذه الهيئة والحال التي ورد بها يزيده نكارة ويرجح الحكم عليه بالوضع والاختلاق.

وثمة مسألة أخرى تتعلق بمتن الحديث. وذلك أن كل من حكم على الحديث بالوضع إنما لاحظ نكارة متنه بالاضافة إلى الطعن في سنده، ولذا فقد حاول بعض الأئمة ممن يرى ثبوت الحديث أن يجيب على اعتراض من أنكر متنه بأمرين:

الأمر الأول: أن الحديث من قسم المعروف ـ لا من قسم المنكر ـ لأنه قد جاء عنهﷺ من الأحاديث ما يشبه لفظه، خاصة في المناقب والفضائل التي أخبرﷺ بها عن نفر من أصحابه. وممن ذهب الى ذلك العلائي في أجوبته على الأحاديث التي تعقبها القزويني على مصابيح البغوي وادعى أنها موضوعة، فقال ضمن الكلام على حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»: وقد تفرد به ـ أي أبو معاوية ـ عن الأعمش فكان ماذا، وأي استحالة في أن يقول النبيﷺ مثله في حق علي رضي الله عنه[1].

وقال أيضا: وليس هو من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول. بل هو كحديث: أرحم أمتي بأمتي[2].

الأمر الثاني: قد يفهم البعض أن هذا الحديث يتعارض مع ما هو معلوم ومجمع عليه بين أهل السنة من أن أفضل الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم. فالتعارض في هذا مندفع، والجمع بين منطوق هذا الحديث وأضرابه وبين هذا الاجماع ممكن وممن ذهب إلى هذا السخاوي فقال: وليس في هذا كله ما يقدح في إجماع أهل السنة من الصحابة والتابعين فمن بعضهم علي أن أفضل

---

(١) اللآلي ١: ٣٣٣.
(٢) المقاصد الحسنة: ٩٧.

وله طريق ثاني ليس فيها عطاء. أخرجه النسائي. وثالث أخرجه ابن معين في مسنده. . .

وللحديث شاهد من حديث أسماء بنت يزيد، أخرجه أحمد والطبراني بسند حسن بالجملتين أيضا ولفظه فإن مات مات كافرا.

ومن حديث عياض بن غنم أخرجه أبو يعلى والطبراني بالجملتين أيضا، ولفظه، فإن مات فإلى النار.

ومن حديث أبي ذر أخرجه أحمد والبزار والطبراني.

ومن حديث ابن عباس أخرجه الطبراني من طريقين عنه.

ومن شواهد الجملة الثانية. ما أخرجه البخاري في تاريخه من طريق محمد بن عبدالله عن أبيه، قال النبي ﷺ «مدمن خمر، كعابد وثن».

وأخرجه أيضا من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا وهو عند ابن ماجه.

وأخرجه أحمد والبخاري في تاريخه من حديث ابن عباس والطبراني في الأوسط من حديث أنس.

وأخرجه البخاري في تاريخه من حديث جابر بلفظ من مات مدمن خمر مات كعابد وثن.

ومن شواهد الجملة الأولى أيضا: ما أخرجه البخاري في تاريخه من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا لا يقبل الله لشارب الخمر صلاة ما دام في جسده منها شيء[1].

قلت أما رواية النسائي فقد قال في المجتبى: أخبرنا أبو بكر بن علي، قال حدثنا سريج بن يونس قال: حدثنا يحيى بن عبد الملك، عن العلاء وهو ابن المسيب، عن فضيل، عن مجاهد عن ابن عمر قال «من شرب الخمر فلم ينتش لم تقبل له صلاة

---

(١) التعقبات: ٢٦/ب/ ٢٧/ب.

ما دام في جوفه أو عروقه منها شيء وإن مات، ... كافرا، وإن انتشى لم تقبل له صلاة أربعين ليلة وإن مات فيها مات كافرا».

خالفه يزيد بن أبي زياد. أخبرني محمدبن آدم بن سليمان، عن عبد الرحيم عن يزيد.

وأنبأنا واصل بن عبد الأعلى حدثنا ابن فضيل عن يزيدبن أبي زياد. عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ. وقال محمد بن آدم: عن رسول الله ﷺ قال: من شرب الخمر فجعلها في بطنه لم يقبل الله منه صلاة سبعا، وإن مات فيها -وقال ابن آدم- فيهن، مات كافرا، فإن أذهبت عقله عن شيء من الفرائض -وقال ابن آدم- القرآن، لم تقبل له صلاة أربعين يوما. إن مات فيها -وقال ابن آدم- فيهن، مات كافرا[1].

فالنسائي نبه إلى مخالفة زياد لفضيل حيث روى الحديث عن مجاهد عن عبدالله بن عمروبن العاص، في حين أن فضيلا رواه عن مجاهد عن عبدالله بن عمربن الخطاب.

وفي صنيع ابن الجوزي ما يسترعي انتباه الباحث، ويلفت نظره، ذلك أنه رحمه الله لم يورد في هذا الباب من الروايات المستقيمة رواية واحدة، بل كل الروايات التي ساقها روايات تحمل بين جنباتها عللا قادحة. ومن المستبعد جدا ألا يعلم ابن الجوزي رحمه الله بعض الروايات المستقيمة إن لم يكن الكل. والذي يظهر لي والله أعلم، أنه رحمه الله إنما ساق هذه الروايات بعينها في موضوعاته. لأمور تتعلق بأسانيدها دون متونها، وأن الحكم عليها بالوضع إنما هو متعلق بالأسانيد دون المتن. وثمة قرينة تؤيد ما ذهبت إليه وهي تعقبه الحديث بقوله: هذا حديث لا يصح[2] في حين أنه غالبا ما يتعقب الحديث بقوله: هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ فاقتصاره في هذا الحديث على نفي الصحة عن الحديث دون نفي الحديث عن رسول الله ﷺ مشعر بأن عدم الصحة إنما يتعلق بأمر إصطلاحي.

(١) ن الأشربة. الاثام المتولدة من شرب الخمر ٨: ٣١٦/٣١٧.

(٢) الموضوعات ٣: ٤١.

وابن الجوزي قد ذكر في مقدمة كتابه أن من الموضوعات ما كان نتيجة خطأ أو وهم. وأن منها ما يحكم عليه بالوضع لوجود كذاب في سنده[1]، وهذا ما أحاول بيانه في هذه العجالة.

أما الرواية الأولى، فقد ساقها بسنده إلى عبدالله‌بن محمدبن زياد. حدثنا علي‌بن حرب، حدثنا محمدبن فضيل، حدثنا يزيدبن أبي زياد، عن مجاهد عن عبدالله‌بن عمرو به.

وأعل الرواية بيزيدبن أبي زياد. وهو ضعيف في الحديث كما قال وزيادة على ذلك قال البرديجي: روى عن مجاهد وفي سماعه منه نظر، وقال الدارقطني: لا يخرج عنه في الصحيح ضعيف يخطىء كثيرا ويتلقن إذا لُقِّن[2]، ويزيد في رواية الحديث عن مجاهد عن عبدالله‌بن عمروبن العاص خالف فضيل‌بن عمرو الفقيمي، وهو ثقة[3]، حيث قلب اسناد الرواية. فجعلها من مسند عبد الله‌بن عمروبن العاص والواقع أنها من مسند عبدالله بن عمربن الخطاب. وقلب الاسناد في اعتبار المحدثين نوع من أنواع الوضع كما سبق تقريره.

والنسائي رحمه الله تعالى إنما أورد رواية يزيد لبيان العلة فيها، فتعقب السيوطي لابن الجوزي بأن النسائي أخرجها مطلقا دون الاشارة إلى علتها فيه تجاوز لا يليق به رحمه الله.

فإدراج ابن الجوزي للحديث في موضوعاته موافق لقواعد المحدثين في اعتبار القلب نوعا من الوضع لمجيئه على خلاف الأمر الذي عليه الحديث.

وأما الرواية الثانية فقد ساق سندها إلى الدارقطني: حدثنا محمدبن القاسم‌بن

---

(١) انظر الموضوعات. وقد ساق الحديث وعده من منكراته.

(٢) انظر ترجمته في ميزان ٤: ٤٢٣/ ٤٢٤. تهذيب ١١: ٣٣٠/ ٣٣١.

(٣) انظر ترجمته في تهذيب ٨: ٢٩٣/ ٢٩٤.

زكريا، حدثنا عبادبن يعقوب، أنبأنا عمروبن ثابت، عن الأعمش عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو به.

وقد أعلها بأنها من رواية عبادبن يعقوب، عن عمروبن ثابت، ونقل عن ابن حبان الطعن فيهما[1].

قلت: عباد بن يعقوب، وعمروبن ثابت من غلاة الروافض الذين اشتهروا بشتم السلف والنيل من الصحابة الكرام[2]. وعلماء الحديث كانوا يردون حديث من يشتم الصحابة ويصمونهم بالكذب، ويعتبرون حديثهم في عداد الموضوعات ولو كانت رواياتهم موافقة لمرويات الثقات لأنهم لا يقبلون الحديث إلا ممن تطهر ظاهره وباطنه. وقد سبق تقرير ذلك في فصل «على أي شيء يطلق المحدثون الكذب». فإدراج ابن الجوزي لهذه الرواية ضمن كتب الموضوعات سائغ من هذه الجهة وحكمه اصطلاحي يتعلق بأسناد الرواية دون متنها.

وأما الرواية الثالثة، فقد أعلها بإبراهيم بن عبدالله المصيصي، وقال كان المصيصي يسرق الحديث ويسويه[3].

قلت: حديثه أورده ابن حبان في ترجمته فقال: وقد روى عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر قال، قال رسول الله ﷺ «من شرب مسكرا نجس ونجست صلاته أربعين صباحا فإن مات فيهن مات كافرا، فإن تاب، تاب الله عليه، فإن عاد كان هذا حقا على الله عز وجل أن يسقيه من طينة الخبال»، قيل: يا رسول الله وما طينة الخبال؟ قال: ما يسيل من صديد أهل النار. أخبرناه علي بن موسى بن حمزة البزيفي ببغداد، حدثنا ابراهيم بن عبد الله[4]

---

(١) الموضوعات ٣: ٤١.

(٢) انظر ترجمة عباد في ميزان ٢: ٣٧٩/٣٨٠، تهذيب ٥: ١٠٩/١١٠. وأما عمروبن ثابت فانظر ترجمته في ميزان ٣: ٢٤٩/٢٥٠. تهذيب ٨/ ٩/ ١٠.

(٣) الموضوعات ٣: ٤١/٤٢.

(٤) مجروحين ١: ١٠٤.

وابراهيم قال فيه ابن حبان: يسوى الحديث ويسرقه ويروي عن الثقات ما ليس من حديثهم، يقلب حديث الزبيدي عن الزهري، على الأوزاعي وحديث الأوزاعي على مالك، وحديث زيادبن سعد على يعقوببن عطاء وما يشبه هذا [١]. وقال الذهبي: هذا رجل كذاب، قال الحاكم أحاديثه موضوعة [٢]. والظاهر أنه سرق الحديث وقلبه فرواه عن ابن جريج عن نافع، والرواية مشهورة عن مجاهد عن ابن عمر، وهذا الصنيع يعد كذبا ووضعا لدى أئمة الحديث، لأن سرقة الاسناد نوع من الوضع كما سبق تقريره، فحكم ابن الجوزي عليها بالوضع موافق لاصطلاح المحدثين والله أعلم.

وأما رواية عطاءبن السائب فقد أشار إليها وأعلها باختلاطه، ومخالفته غيره في روايته.

وقد أخرج حديثه أحمد[٣] والترمذي حسنه[٤].

ففي كلا الروايتين رواه عطاء عن عبيداللهبن عبيدبن عمير. لكنه في رواية الترمذي أدخل بين عبيدالله وبين عبداللهبن عمر عبيدبن عمير.

وعطاء بن السائب تكلم فيه، وقد وثقه بعضهم إلا أنهم مجمعون على أنه اختلط وتغير، وحدث بعد الاختلاط، وقد فرق أئمة الحديث بين من سمع منه قبل الاختلاط فقبلوا حديثهم، وبين من سمع منه بعد الاختلاط فردوا مروياتهم وتوقفوا فيها، وقد حصر ابن حجر الرواة الذين تقبل مروياتهم عنه لأنهم سمعوا منه قبل

(١) مجروحين ١: ١٠٣.
(٢) ميزان ١: ٤٠/ ٤١. لسان ١: ٧٢.
(٣) قال في المسند: حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن عطاءبن السائب عن عبداللهبن عبيدبن عمير عن ابن عمر مرفوعا. من شرب الخمر فسكر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة فإن تاب، تاب الله عليه. فإن عاد كان حقا على الله أن يسقيه من نهر الخبال. قيل: وما نهر الخبال؟ قال: صديد أهل النار. اهـ ٢: ٣٥.
(٤) وأما الترمذي فقال: أخبرنا قتيبة. حدثنا جرير عن عطاءبن السائب عن عبداللهبن عبيدبن عمير عن أبيه قال، قال عبداللهبن عمر قال رسول الله ﷺ.. الحديث انظر تحفة الأحوذي ٥: ٦٠١/٦٠٢.

الاختلاط، وهم سفيان الثوري وشعبة، وزهير وزائدة وحمادبن زيد وأيوب. قال: ومن عداهم يتوقف فيه، إلا حمادبن سلمة، فقد اختلف قولهم فيه. والظاهر أنه سمع منه مرتين[1]. فيؤخذ من هذا أن رواية جرير عنه التي في الترمذي، ورواية معمر التي عند أحمد عنه، كانت بعد الاختلاط، بل أن رواية جرير قد صرح بأنها ضعيفة لأنه أخذها عنه بعد الاختلاط.

قال ابن الجارود: حديث سفيان وشعبة وحمادبن سلمة عنه جيد، وحديث جرير وأشباه جرير ليس بذاك[2].

وقال يعقوب بن سفيان: ما روى عنه سفيان وشعبة وحمادبن سلمة سماع هؤلاء سماع قديم وكان عطاء تغير بآخره، وفي رواية جرير وابن فضيل وطبقتهم ضعيفة[3]

فعطاء بن السائب خالف الرواية المعروفة عن ابن عمر، فهي من طريق مجاهد عنه ورواها عطاء عن عبيد اللهبن عمير، وفيها اضطراب حيث ساقها تارة عن عبيدالله عن أبيه وتارة أسقط عبيدبن عمير، وهو اضطراب في سند الرواية.

وقد نبه ابن الجوزي إلى وجود اختلاف في المتن بين رواية عطاء ورواية مجاهد[4] كل هذا يدل على أن هذه الرواية تأثرت باختلاط عطاء فرواها على خلاف ما هي عليه فساغ اطلاق اسم الوضع عليها لما فيها من الخطأ وإن لم يكن متعمدا.

فابن الجوزي عندما أدرج هذه الروايات في الموضوعات فقد أقام حكمه عليها لعلل تتعلق بأسانيدها، ولم يقصد بذلك متن الحديث.

والسيوطي رحمه الله عندما تعقبه إنما ظن أن ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع إنما قصد متنه. ولذا ساق له من المتابعات والشواهد ما يثبت بها متن

---

(١) تهذيب ٧: ٢٠٧.
(٢) تهذيب ٧: ٢٠٧.
(٣) تهذيب ٧: ٢٠٧.
(٤) الموضوعات ٣: ٤٢.

الحديث حتى أنه صححه لكثرة متابعاته وشواهده. وإذا عرف هذا تبين أن النزاع بينهما لم يتناول محلا واحدا. فكانت هذه المبلينة، والذي أوقع السيوطي رحمه الله تعالى ومن سلك نهجه ممن تتبع ابن الجوزي وتعقبه تقصير ابن الجوزي رحمه الله في بيان مراده من إدراج ببعض الروايات في الموضوعات، فالمقدمة التي صدر بها كتابه، لا تدل صراحة على مقصوده. كما أن التعليقات التي ذيل بها الروايات لا تفصح عن مراده. وكان ينبغي عليه رحمه الله أن يكشف عن العلل التي خولت له إدراج الرواية في الموضوعات بما يزيل اللبس ويدفع الشبه. وهذا التقصير في البيان كان من الأسباب التي عرضت كتابه للنقد الشديد من قبل المحدثين.

وبهذا يتبين أن حكم ابن الجوزي على هذه الروايات بالوضع له ما يبرره والله أعلم.

سادسا: الأحاديث التي انفرد باخراجها ابن ماجه:

الحديث الأول:

روى ابن الجوزي بأسانيد إلى يعقوب بن سفيان وأحمدبن محمد المخرجي، ومحمد بن محمد بن سليمان الباغندي، قالوا: حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك. حدثنا اسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير عن كثير ابن مرة، عن عبد الله بن عمرو قال، قال رسول الله ﷺ «إن الله اتخذني خليلا، ومنزلي ومنزل ابراهيم يوم القيامة في الجنة تجاهين، والعباس بيننا مؤمن بين خليلين».

قال العقيلي: عبد الوهاب متروك الحديث، ولا يتابعه على هذا الحديث إلا من هو دونه، أو مثله، وليس له أصل عن ثقة.

وقال أبو حاتم ابن حبان: كان عبد الوهاب يسرق الحديث، لا يحل لاحتجاج به.

قال المصنف -أي ابن الجوزي- قلت: وقد سرق هذا الحديث من عبد

الوهاب، أنبانا. . . ، حدثنا أحمدبن معاوية الباهلي، حدثنا ابن معاوية الباهلي، حدثنا ابن عياش عن صفوان‌بن عمرو به.

قال ابن عدي: هذا الحديث يعرف بعبد الوهاب، وأحمدبن معاوية سرقه منه، وكان يسرق الحديث، ويحدث عن الثقات بالبواطيل[1].

قال السيوطي في التعقبات: قلت: أخرجه من طريق من عبد الوهاب اب ماجه[2].

وقال في اللآلي بعد أن أورد الحديث وكلام ابن الجوزي،قلت: أخرجه ابن ماجه، حدثنا عبد الوهاب به.

وله طريق آخر، قال الحاكم في تاريخه: حدثنا أبو حبيب المصاحفي، حدثنا أبي، حدثنا أحمدبن أبي الوجيه الجوزجاني حدثنا أبو معقل بن يزيدبن معقل، عن موسى‌بن عقبة، عن سالم، عن حذيفة قال، قال رسول الله ﷺ «إن الله اتخذني خليلا، كما اتخذ ابراهيم خليلا، فقصري في الجنة وقصر ابراهيم في الجنة متقابلان وقصر علي بين قصري وقصر ابراهيم فيا له من حبيب بين خليلين»[3].

فيتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه ابن ماجه.
٢ـ إن للحديث طريقا آخر أخرجه الحاكم في تاريخه.

أما ابن ماجه فقد قال في سننه: حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك، حدثنا اسماعيل‌بن عياش، عن صفوان‌بن عمرو عن عبدالرحمن‌بن جبيرين نفير، عن كثيرين مرة الحضرمي، عن عبدالله‌بن عمرو قال، قال رسول الله ﷺ «إن الله اتخذني

---

(١) الموضوعات ٢: ٣٢/٣٣، اللآلي ١: ٤٣٠.
(٢) التعقبات: ٥٢/أ.
(٣) اللآلي ١: ٤٣٠/٤٣١.

خليلاً، كما اتخذ ابراهيم خليلا، فمنزلي ومنزل ابراهيم في الجنة تجاهين والعباس بيننا مؤمن بين خليلين»[1].

والحديث كما قال ابن الجوزي مداره على عبد الوهاب بن الضحاك وهو ممن أجمع الأئمة النقاد على ضعفه وتجريحه، بل تتفق عباراتهم على أنه ممن كان يكذب ويضع الحديث. فقد قال البخاري: عنده عجائب[2]، وقال أبو حاتم الرازي: كان يكذب وترك حديثه والرواية عنه بعد أن سمع منه وسأل عنه أبا اليمان فقال: لا تكتب عنه هذا قاص، وقال محمد بن عوف: إنه أخذ فوائد أبي اليمان فكان يحدث بها عن اسماعيل بن عياش وحدث بأحاديث كثيرة فقال له: ألا تخاف الله عز وجل، فضمن لي أن لا يحدث بها. فحدث بها بعد ذلك[3]، وقال أبو داود: كان يضع الحديث، قد رأيته ونقل الآجري عنه أيضا أنه قال: غير ثقة ولا مأمون وقال النسائي: ليس بثقة متروك، وقال العقيلي والدارقطني والبيهقي: متروك، وقال صالح بن محمد الحافظ، منكر الحديث، عامة حديثه كذب، وقال الجوزجاني: أقدم وجسر فأراح الناس. وقال ابن عدي: وبعض حديثه لا يتابع عليه، وقال الدارقطني أيضا: عن اسماعيل بن عياش وغيره، مقلوبات بواطيل[4].

فإذا كان هذا حال عبد الوهاب فكيف لا يحكم على ما تفرد به بالكذب والوضع، والعجيب من السيوطي رحمه الله كيف يتعقب ابن الجوزي على إيراده هذا الحديث في الموضوعات لمجرد إخراج ابن ماجه له، لأن إخراج ابن ماجه له لا يخرجه عن كونه موضوعا، إذ ابن ماجه لم يشترط إخراج الصحيح أو الثابت فقط، وحتى لو اشترط ذلك. فإن قواعد النقاد والمحدثين تقضي بالحكم على هذا الحديث بالوضع.

ثم أن متن الحديث مشعر بوضعه إذ أن سائر الأنبياء غير محمد وابراهيم لم ينالوا هذه المنزلة مع تميزهم بالرسالة لم يبلغوا هذه المنزلة التي ادعاها هذا الكذاب

---

(١) جه. مقدمة باب رقم ١١، حديث رقم ١٤١.

(٢) التاريخ الكبير ٣/٢: ١٠٠.

(٣) الجرح ٣/١: ٧٤.

(٤) تهذيب ٦: ٤٤٧/٤٤٨، وانظر ميزان ٢: ٦٧٩/٦٨٠.

للعباس رضي الله عنه. وليس بعيدا أن هذا الدجال أراد أن يتقرب بحديثه هذالبني العباس الذين كانوا خلفاء الدولة الاسلامية إذ ذاك ولكن صدق قول الجوزجاني: أقدم وجسر فأراح الناس، فإن العباس رضي الله عنه في غنى عن مثل هذا الكذب، وله من المناقب والفضائل ما لا يحتاج معه إلى هذا التخرص.

وأما الطريق الآخر الذي ساقه السيوطي من طريق الحاكم، فلا أدري كيف يعتبره طريقا آخر للحديث لأن حديث ابن ماجه في مناقب العباس، والحديث يذكر المنقبة لعلي رضي الله عنهما، فهما مفترقان والحديث في رواته مجاهيل، فلم أقف على ترجمة لأبي معقل بن يزيدبن معقل، ولا أحمدبن أبي الوجيه الجوزجاني فيما بين يدي من المصادر والمراجع، والظاهر والله أعلم أن الحديث وضع في مناقب العباس ثم قلب فوضع في مناقب علي رضي الله عنه. ويبدو أن السيوطي رحمه الله إنما قصد من ذكر هذه الطريق التنبيه على الرواية الموضوعة في مناقب علي، لا لإثبات الرواية والله أعلم.

وممن أقر ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع البوصيري في زوائده على ابن ماجه[1] والشوكاني[2] وابن عراق[3] والسندي[4] والنعماني[5].

الحديث الثاني:

قال ابن الجوزي:

وأما رواية ابن عمر، فروى عثمان بن مطر عن الحسن بن أبي جعفر عن

---

(١) قال الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف في تعليقهما على تنزيه الشريعة: ونص على وضعه الحافظ البوصيري في زوائد ابن ماجه فلا يتعقب به. اهـ هامش تنزيه الشريعة ٢: ١٧.

(٢) الفوائد المجموعة: ٤٠٢/٤٠٣.

(٣) تنزيه الشريعة ٢: ١٧.

(٤) قال: أسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف عبد الوهاب، بل قال فيه أبو داود: يضع الحديث وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة. وشيخه اسماعيل اختلط بآخره. وقال ابن رجب: انفرد به المصنف وهو موضوع فإنه من بلايا عبد الوهاب. وقال فيه أبو داود: ضعيف الحديث اهـ. هامش جه مقدمة. حديث رقم ١٤١.

(٥) انظر ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه: ٣٨/٣٩

الصحابة بعد النبي ﷺ على الاطلاق أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما، وقد قال ابن عمر رضي الله عنهما: كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان، فيسمع ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره.

بل ثبت عن علي نفسه انه قال: خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم رجل آخر فقال له ابنه محمدبن الحنفية: ثم أنت يا أبت فكان يقول: ما أبوك إلا رجل من المسلمين رضي الله عنهم وعن سائر الصحابة أجمعين[1].

قلت: بالنسبة للأمر الأول، فإن المتتبع لأقوال رسول الله ﷺ والمتمرس في حديثه ﷺ يرى أن هذا القول جاء نسيج وحده، وهو على خلاف ما هو معروف عنه ﷺ وأن ما ضرب به المثل لا يتفق وهذا الحديث إذ أن المفاضلة التي جاءت في كثير من أحاديث المناقب والفضائل إنما كانت تجري بين أصحاب رسول الله ﷺ بعضهم بعضا، وأنهم يشتركون في أمر ما ثم يفوقهم صاحب المنقبة.

أما أن يذكر لأحدهم منقبة ينفرد بها ولا يكون لغيره فيها أدنى نصيب أو مشاركة كما في هذه الرواية فهذا ما لم يعرف عنه ﷺ إلا في هذا الحديث. ولذا فإن من قطع بوضع الحديث لم يتردد في نكارة لفظه لورودها على خلاف المألوف والمعروف عنه ﷺ.

وبالنسبة للأمر الثاني، فإن الجمع بين المتعارضين إنما يصار إليه إذا كان الحديثان متساويين من حيث الثبوت، أما إذا كان أحد الحديثين لا يبلغ درجة الاعتبار، وينحط عن درجة الاحتجاج فإنه يصار في مثل هذه الحال إلى الترجيح ولا يلتفت إلى الجمع.

ثم إن الحديث معارض بما صح عن علي رضي الله عنه أنه سئل: أخصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة، إلا ما كان في قراب سيفي هذا قال: فأخرج صحيفة مكتوب فيها «لعن الله من ذبح

---

(١) المقاصد الحسنة: ٩٨.

لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من أوى محدثا»[1].

فلو كان النبيﷺ قد خصه بكونه باب مدينة العلم، لنبه إلى ذلك، وأي خصوصية أفضل من هذه لو خص رضي الله عنه، بل أن نفيه أي خصوصية سوى هذا الحديث يشعر ببطلان هذا الحديث لا سيما وأنه يروى من طريقه رضي الله عنه والله أعلم.

وبهذا يتبين بما لا يدع مجالا للشك أن هذا الحديث من الأحاديث التي اختلقت على رسول اللهﷺ ووضعت عليه.

وقد حكم على الحديث بالوضع غير ابن الجوزي طائفة من النقاد والمحدثين. منهم الإمام أحمد ويحيى بن معين والبخاري، والترمذي والدارقطني، والذهبي، وابن دقيق العيد[2] فمن الناس بعدهم، والله أعلم.

خامسا: الأحاديث الواردة في سنن النسائي:

الحديث الأول:

روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي القاسم عبيد الله بن أحمد بن علي الصيدلاني. حدثنا أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد، حدثنا علي بن حرب، حدثنا محمد بن فضيل، حدثنا يزيد بن أبي زياد عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو قال، قال رسول اللهﷺ: لمن شرب الخمر فجعلها في بطنه لم تقبل له صلاة سبعا، فإن مات فيهن مات كافرا، فإذا أذهبت عقله عن شيء من الفرائض لم تقبل منه صلاة أربعين يوما، وإن مات فيها مات كافرا.

---

(١) الحديث اخرجه م. الاضاحي. باب تحريم الذبح لغير الله حديث رقم ١٩٧٨. حم١: ١١٨، ١١٩، ١٥١، ١٥٢.

(٢) انظر المقاصد الحسنة: ٩٧/٩٨، ولمزيد من الايضاح انظر المستدرك، وهامشه ٣: ١٢٦/١٢٧، تنزيه الشريعة ١: ٣٧٧/٣٧٨ الفوائد المجموعة: ٣٤٨/٣٤٩ وهامشه: ٣٤٩/٣٥٣، مشكاة المصابيح ٣: ٣١٤/٣١٥.

هذا حديث لا يصح ، قال يحيى وعلي : يريدان ابن أبي زياد لا يحتج بحديثه ، وقال ابن المبارك : ارم به ، وقال النسائي : متروك الحديث

وقد روى من طريق اخر ـتم ساقه بسنده إلى ـ الدارقطني : حدثنا محمدبن القاسمبن زكريا، حدثنا عبادبن يعقوب أنبأنا عمروبن ثابت، عن الأعمش عن مجاهد عن عبداللهبن عمرو قال، قال رسول الله ﷺ «من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة، فإن مات فيها مات كافرا ما دام في عروقه منها شيء».

تفرد به عباد عن عمروبن ثابت، فأما عباد فقال يحيى : يروي المناكير عن لمشاهر فاستحق الترك، وأما عمرو فقال يحيى : ليس بثقة، ولا مأمون. . . وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الاثبات.

وقد روى نحوه عن ابراهيم بن عبد الله المصيصي حديث ابن عمر وكان المصيصي يسرق الحديث ويسويه.

وفي حديث عطاء بن السائب من حديث ابن عمر نحوه، إلا أنه لم يذكر فيه الكفر إلا أن عطاء قد اختلط في آخر عمره، فقال يحيى : لا يحتج بحديثه[1].

قلت : يتلخص كلام ابن الجوزي فيما يلي :

١ـ الرواية الأولى حكم بأنها موضوعة لأنها من رواية يزيدبن أبي زياد وهو متهم.

٢ـ الرواية الثانية حكم عليها بالوضع لأنها من طريق عباد بن يعقوب عن عمروبن ثابت وهما متهمان.

٣ـ الرواية الثالثة حكم عليها بالوضع لأنها من حديث ابراهيم المصيصي وهو يسرق الحديث.

٤ـ الرواية الرابعة حكم عليها بالوضع لأنها من طريق عطاء بن السائب وقد اختلط.

---

(١) الموضوعات ٣ : ٤١/٤٢.

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي فقال في اللآلي بعد ذكر الحديث الأول: هذا الحديث أخرجه النسائي[1].

وتعقب الحديث الثاني بقوله: قلت، قال الطبراني: حدثنا محمدبن اسحاق، حدثنا جريربن حازم عن مغيرة عن فضيل‌بن عمرو عن عبدالله‌بن عمرو قال: إني أجد في الكتاب المنزل من شرب الخمر فلم يسكر لم تقبل له صلاة سبعا، فإن مات فيها مات كافرا.

وقال بعد ذكر الحديث الثالث والرابع: قلت: حديث عطاء المذكور أخرجه الطيالسي في مسنده، حدثنا همام عن عطاءبن السائب، عن عبدالله‌بن عبيدبن عمير عن أبيه عن ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من شرب الخمر، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة، فإن تاب تاب الله عليه وكان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال»، قيل: يا أبا عبد الرحمن ما طينة الخبال قال: صديد أهل النار.

وأخرجه أحمد والترمذي من طرق عن عطاءبن السائب[2].

وقال في التعقبات: قلت: الحديث صحيح قطعا.

أما حديث ابن عمر رضي الله عنهما، فأخرجه أحمد في مسنده من طريق كلها على شرط الصحيح، والنسائي والحاكم وصححه بالجملة الأولى دون الآخرة. وأخرجه البزار من طريق آخر وفيه الجملة الأخيرة، ولفظه: وإن مات فيها كان كعابد وثن.

وأخرجه الطبراني في الأوسط، والحاكم وصححه من طريق آخر وفيه الجملة الأخيرة أيضا، ولفظه «فإن مات وهي في بطنه مات ميتة جاهلية».

وأما حديث ابن عمر، فأخرجه عن عطاء أحمد في مسنده، والترمذي وحسنه،

---

(١) اللآلي ٢ : ٢٠٢.
(٢) اللآلي ٢ : ٢٠٢/٢٠٣.

محمدبن جحادة عن نافع عن ابن عمر عن النبيﷺ أنه قال: لا يبدأ جذام ولا برص إلا يوم الأربعاء.

وأما حديث ابن عمر رضي الله عنه فقال ابن حبان؛ وكان عثمان بن مطر يروي الموضوعات عن الاثبات لا يحل الاحتجاج به[1].

قال السيوطي بعد أن أورد الحديث، قلت: الحديث أخرجه ابن ماجه من هذا الطريق، ومن طريق ثانية عن نافع، وأخرجه الحاكم من طريقين آخرين عن محمدبن جحادة، فبرىء عثمان من عهدته[2].

وقال في التعقبات: أخرجه ابن ماجه من طريقه، ولم ينفرد به، فأخرجه ابن ماجه أيضا والحاكم من وجه آخر عن ابن عمر[3].

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١- الحديث أخرجه ابن ماجه.
٢- إن الحديث لم ينفرد بروايته عثمان بن مطر بل تابعه غيره فرووه عن محمدبن جحاده رواها الحاكم.
٣- الحديث روي من طريق آخر عن نافع عن ابن عمر، وهي متابعة أخرى رواها ابن ماجه والحاكم.

أما ابن ماجه فقد روى الحديث من طريقين:

الطريق الأول قال سويدبن سعيد، حدثنا عثمان بن مطر، عن الحسن بن أبي جعفر عن محمدبن جحادة عن نافع، عن ابن عمر قال: يا نافع، قد تبيّغ بي الدم فالتمس لي حجاما واجعله رقيقا إن استطعت ولا تجعله شيخا كبيرا ولا صبيا صغيرا، فإني سمعت رسول اللهﷺ يقول: الحجامة على الريق أمثل، وفيه شفاء

(١) الموضوعات ٢: ٧٣/ ٧٤، اللآلي ١: ٤٨٥.
(٢) اللآلي ١: ٤٨٥، تنزيه الشريعة ٢: ٥٥.
(٣) التعقبات: ١٦/ب.

وبركة وتزيد في العقل وفي الحفظ فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء والجمعة والسبت ويوم الأحد تحريا، واحتجموا يوم الأثنين والثلاثاء فإنه اليوم الذي عافى الله فيه أيوب من البلاء، وضربه بالبلاء يوم الأربعاء، فإنه لا يبدو جذام ولا برص إلا يوم الأربعاء أو ليلة الأربعاء[١].

أما الطريق الثاني:

قال: حدثنا محمدبن المصفى الحمصي، حدثنا عثمانبن عبد الرحمن حدثنا عبد اللهبن عصمة، عن سعيدبن ميمون، عن نافع به نحوه[٢].

والحديث الأول أورده ابن الجوزي، وأعله بعثمانبن مطر، ونقل عن ابن حبان: أنه لا يروي الموضوعات عن الاثبات لا يحل الاحتجاج به، قلت عثمانبن مطر أجمع الأئمة على ضعفه ولم يقو أحد منهم أمره بل اتهمه البخاري فقال: منكر الحديث[٣] وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس هو بشيء، كان ههنا ببغداد، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[٤].

وقال يحيىبن معين: كان ضعيفا ضعيفا رواه محمدبن عثمانبن أبي شيبة، وقال أيضا، ضعيف لا يكتب حديثه قاله سعيدبن أبي مريم عن يحيى. وضعفه عليبن المديني جدا، وقال أبو داود: ضعيف، وقال صالحبن محمد: لا يكتب حديثه، وقال النسائي: ضعيف، وقال صالحبن محمد: لا يكتب حديثه، وقال النسائي: ضعيف، وقال أحمد: بصري قدم بغداد وسئل كيف هو؟ قال: لا أدري، قيل له: من روى عنه فلم يعرف حديثه[٥] وقال البخاري: عنده عجائب، وقال الساجي فيه: ضعيف، سمعت عمربن موسى يحدث عنه عن ثابت مناكير، وقال البزار: ليس بالقوي، وقال العقيلي: كان يحدث عن الثقات بالمناكير، وقال ابن

(١) جه. الطب. باب في أي الأيام يحتجم حديث رقم ٣٤٨٧.
(٢) جه. الطب. باب في أي الأيام يحتجم. حديث رقم ٣٤٨٨.
(٣) التاريخ الكبير ٣/٢: ٢٥٣.
(٤) الجرح ٣/١: ١٦٩/ ١٧٠.
(٥) تاريخ بغداد ١١: ٢٧٨/ ٢٧٩، تهذيب ٧: ١٥٤/ ١٥٥، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٩.

عدي: متروك الحديث وأحاديثه عن ثابت خاصة مناكير، والضعف على حديثه بين وضعفه الدارقطني[1] وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الاثبات، لا يحل الاحتجاج به[2] فهو وإن لم يصرح بكذبه من قبل الأئمة إلا أن قول البخاري يلحق به التهمة كما هو معلوم من اصطلاحه. فإبن الجوزي حكم على حديثه بالوضع تبعا لابن حبان بناء على القاعدة وهي أن الراوي متهم تفرد بالرواية.

قلت: وثمة آفة أخرى في السند وهو شيخ عثمان بن مطر ـ أعني الحسن بن أبي جعفر ـ فقد تكلم فيه النقاد، فقال فيه البخاري: منكر الحديث[3] وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوي في الحديث كان شيخا صالحا في بعض حديثه إنكار، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. وقال ابن معين: لا شيء، وقال عمر بن علي الفلاس: رجل صدوق، منكر الحديث[4] وقال النسائي: متروك الحديث[5]، وقال ابن حبان: كان الحسن بن أبي جعفر من المتعبدين المجابين الدعوة في الأوقات، ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظه واشتغل بالعبادة عنها فإذا حدث وهم فيما يروي، وقلب الأسانيد وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به، وإن كان فاضلا.

وقال: تركه أحمد بن حنبل[6] وقال ابن المديني: ضعيف ضعيف، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه وقال الترمذي: ضعفه يحيى بن سعيد وغيره[7]، وذكره ابن عدي في الضعفاء، وأورد له أحاديث وقال وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، أحاديثه صالحة، ويروي الغرائب وخاصة عن محمد بن جحادة. له عنه نسخة يرويها المنذر بن الوليد الجارودي عن أبيه، وله عن محمد بن جحادة غير ما ذكرت، أحاديثه مستقيمة وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب. وهو صدوق. وقال أبو داود: لا أكتب

---

(١) تهذيب ٧: ١٥٤/ ١٥٥، وانظر ميزان ٣: ٥٣/ ٥٤.

(٢) مجروحين ٢: ٩٩.

(٣) التاريخ الكبير ٢/ ١: ٢٨٨، الضعفاء: ٢٥٦.

(٤) الجرح ٢/ ١: ٢٩.

(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٨٨

(٦) مجروحين ١: ٢٣٢.

(٧) ميزان ١: ٤٨٢/ ٤٨٣.

حديثه[1] والذي يبدو لي والله أعلم أن هذا الحديث هو من منكرات الحسن بن أبي جعفر خاصة وأنه رواه عن محمدبن جحادة، فهو وإن كان رجلا صالحا عابدا زاهدا إلا أنه لم يكن يحفظ، وغلب عليه صلاحه فكان من أهل الغفلة الذين يجري الكذب على ألسنتهم دون أن يشعروا ولعل هذا الحديث من الأحاديث التي قلبت عليه فرواها عن محمدبن جحادة ضمن النسخة التي أنكرها الأئمة عليه كما أشار إلى ذلك ابن عدي. فهذه علة إذا انضمت إلى العلة التي أشار إليها ابن الجوزي أظهرت مكانة الحديث، وبينت منزلته. وأن ابن الجوزي لم يشطط حينما حكم عليه بالوضع والكذب.

أما الرواية التي توبع فيها عثمان بن مطر، وأنها رويت عن محمدبن جحادة من غير طريق عثمان فقد أخرجها الحاكم قال: حدثنا أبو بكر محمدبن سليمان الزاهد، حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد الرازي وجعفربن محمد الفريابي، وزكريابن يحيى الساجي، قالوا: حدثنا أبو الخطاب زيادبن يحيى الحساني، حدثنا غزال بن محمد، عن محمدبن جحادة، عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما... الحديث.

ثم قال الحاكم: رواة هذا الحديث كلهم ثقات إلا غزال بن محمد، فإنه مجهول لا أعرفه بعدالة ولا جرح[2]، قلت: وترجم الذهبي في ميزانه لغزال فقال: غزال بن محمد، عن محمدبن جحادة لا يعرف وخبره منكر في الحجامة[3] والمتابعة في هذه الرواية للحسن بن أبي جعفر وليست لعثمان بن مطر، والرواية فيها مجهول العين. فلا تصلح للاعتبار أو المتابعة، لأن كلا من الروايتين تقصر عن درجة الاعتبار والمتابعة. أما الأولى فلما فيها من الضعف الشديد البين، وأما الثانية، ففيها راو مجهول.

أما المتابعات الأخر التي أشار إليها السيوطي رحمه الله:

أ ـ أما الحديث الأول رواه ابن ماجه قال: حدثنا محمد بن المصفى الحمصي،

---

(١) تهذيب ٢: ٢٦٠/ ٢٦١.
(٢) المستدرك ٤: ٢١١، وأقره الذهبي في تلخيص المستدرك على أن غزالا مجهول هامش المستدرك ٤: ٢١١.
(٣) ميزان ٣: ٣٣٣، لسان ٤: ٤١٧.

حدثنا عثمان بن عبد الرحمن، حدثنا عبد الله بن عصمة، عن سعيد بن ميمون عن نافع، به.

عبد الله بن عصمة، وسعيد بن ميمون مجهولان.

قال ابن حجر في عبد الله: أحد المجاهيل عن سعيد بن ميمون في الحجامة[1].

وقال في سعيد: عن نافع في الحجامة، وعنه عبد الله بن عصمة قلت: هو مجهول، وخبره منكر جدا في الحجامة[2].

ب ـ أما الحديث الثاني فقد أخرجه الحاكم قال: حدثنا أبو علي الحافظ أنبأنا عبدان الأهوازي حدثنا محمد بن عمر بن علي المقدمي، حدثنا عبد الله بن هاشم الدستوائي، حدثني أبي، عن أيوب، عن نافع قال، قال لي ابن عمر: يا نافع اذهب فأتني بحجام، ولا تأتني بشيخ كبير ولا غلام صغير، وقال: احتجموا يوم السبت، واحتجموا يوم الأحد والاثنين والثلاثاء، ولا تحتجموا يوم الأربعاء.

قلت رواه عن ابن عمرو موقوفا.

وفي اسناده عبد الله بن هشام الدستوائي قال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه: روى عن أبيه عن أيوب السختياني «قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال: هو متروك الحديث[3]» وقال الذهبي في تلخيص المستدرك بعد إيراد الحديث، قلت عبدالله متروك[4] وقال الساجي: فيه ضعف ولم يكن صاحب حديث[5]، فالرواية كما ترى لا تصلح للاعتبار، وهي لا تزيد حديث الباب إلا نكارة، لأن راويها عبداللهبن هشام متهم، ولذا قال فيه أبو حاتم قولته.

---

(١) تهذيب ٥: ٣٢٢، وانظر ميزان ٢: ٤٦١.
(٢) تهذيب ٤: ٩١، وانظر ميزان ٢: ١٦١.
(٣) الجرح ٢/٢: ١٩٣، ميزان ٢: ٥١٧.
(٤) تلخيص المستدرك ٤: ٢١١.
(٥) لسان ٣: ٣٧١.

ج ـ أما الحديث الثالث:

أخرجه الحاكم قال: ثنـا أبو النضر الفقيه، وأبو الحسن العنزي قالا: حدثنا عثمان‌بن سعيد الدارمي، حدثنا عبدالله‌بن صالح المصري، حدثنا عطاف‌بن خالد، عن نافع أن عبد الله‌بن عمر رضي الله عنها قال له... الحديث[1].

وفيه عبد الله‌بن صالح كاتب الليث، وقد اتهم ورمي بالكذب[2] فروايته أيضا لا تصلح للاعتبار أو المتابعة لوجود راو متهم فيها.

وبهذا يظهر أن ما ساقه السيوطي من متابعات للحديث لا تصلح للاعتبار لما فيها من مجاهيل أو متهمين والله أعلم.

الحديث الثالث:

روى السيوطي في اللآلي قال العقيلي: حدثنا محمدبن عتاب‌بن الربع، حدثنا سنيد بن داود، حدثنا يوسف‌بن محمدبن المنكدر، عن أبيه، عن جابربن عبدالله، عن النبي ﷺ قال، قالت أم سليمان‌بن داود عليهما السلام «يا بني لا تكثر النوم بالليل، فإن كثرة النوم بالليل تدع الرجل فقيرا يوم القيامة».

لا يصح. يوسف متروك[3].

ثم تعقب السيوطي ابن الجوزي بقوله: قال فيه أبو زرعة: صالح الحديث. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، والحديث أخرجه ابن ماجه في سننه، حدثنا زهيربن محمدبن قمير، والحسن‌بن محمدبن الصباح، والعباس‌بن جعفربن أبي طالب، ومحمدبن عمرو والحدثاني قالوا.

وأخرجه الطبراني: حدثنا جعفربن سنيدبن داود، حدثنا أبي به. وقال تفرد به سنيد.

---

(١) المستدرك ٤: ٢١١.

(٢) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٤٤٠/ ٤٤٥، تهذيب ٥: ٢٥٦/ ٢٦١.

(٣) هذا الحديث لم يرد في نسخة الموضوعات المطبوعة، ويغلب على الظن أن بعض نسخ الكتاب خلت منه، لأن الذهبي لم يورده في مختصر الموضوعات مما يؤيد أنه وجد في بعض النسخ دون بعضها.

وأخرجه البيهقي في شعب الايمان.

وقال العقيلي: حدثنا محمدبن عمران الجرجاني، حدثنا الخليلبن عمرو، حدثنا ابن السماك، عن ابراهيمبن أبي يحيى، عن محمدبن المنكدر قال، قالت أم سليمان النبي عليه السلام لسليمان: يا بني لا تكثر النوم فإن كثرة النوم تدع الانسان فقيرا يوم القيامة.

وقال: حدثنا عليبن عبد العزيز، حدثنا أبو عبيد، حدثنا أبو مسهر عن سعيدبن عبد العزيز، عن ربيعةبن يزيد قال: قالت أم سليمانبن داود عليهما السلام لسليمان بن داود: إياك وكثرة النوم، فإنه يقعدك حين يحتاج الناس إلى أعمالهم[1].

وقال في التعقبات بعد ذكر الحديث: فيه يوسفبن محمدبن المنكدر، متروك.

قلت: كذا قال النسائي، وقال أبو زرعة: صالح الحديث، وقال ابن عدي: أرو أنه لا بأس به وحديثه هذا أخرجه ابن ماجه، فعلى قول النسائي، هو ضعيف لا موضوع، وعلى قول أبي زرعة وابن عدي هو حسن، فإن وجد له متابع حكم بحسنه على كل قول[2].

ومجمل تعقب السيوطي فيما يأتي:

١- إن الحديث رواه ابن ماجه.

٢- إن الراوي المتهم به لم يرم بالكذب، بل قوى أبو زرعة وابن عدي أمره، فحديثه على قولهما حسن وغاية ما يحمل عليه قول النسائي، إنه ضعيف فلا يقتضي ضعفه الحكم عل حديثه بالوضع بل يحكم على الحديث بمتابعه إذا حسن لغيره.

٣- إن الحديث ورد من طريق آخر رواه العقيلي.

(١) اللآلي ٢: ٣١.

(٢) التعقبات: ١٣/أ، تنزيه الشريعة ٢: ١٠٦، ما تمس إليه الحاجة: ٣٩، حاشية السنن، إقامة الصلاة، حديث رقم ١٣٣٢.

وقبل مناقشة الآراء وبيان الراجح من الأقوال أورد حديث ابن ماجه.

قال: حدثنا زهير بن محمد، والحسن بن محمدبن الصباح والعباس بن جعفر، ومحمدبن عمرو الحدثاني قالوا: حدثنا سنيدبن داود، حدثنا يوسف بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جابر عبد الله قال، قال رسول الله ﷺ: قالت أم سليمان بن داود لسليمان: يا بني لا تكثر النوم بالليل، فإن كثرة النوم بالليل تترك الرجل فقيرا يوم القيامة[1].

فالحديث مداره على يوسف بن محمدبن المنكدر، والأئمة متفقون على تضعيف حديثه ولم يقو أحد منهم حديثه. وقول السيوطي: إن أبا زرعة قال فيه صالح الحديث، فهو وهم وقع فيه تبعا لصاحب الميزان[2] حيث أخطأ النقل عن أبي زرعة، ففي الجرح والتعديل، قال عبد الرحمن: سئل أبو زرعة عنه فقال: صالح، وهو أقل رواية من أخيه المنكدر[3] وفرق بين قوله صالح، وبين قوله صالح الحديث إذ الوصف متعلق بذاته، ومنه أتى، ولذا قال ابن حبان: غلب عليه الصلاح فغفل عن الحفظ فكان يأتي بالشيء توهما، فبطل الاحتجاج به[4].

وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوي، يكتب حديثه[5] وقال النسائي: متروك الحديث شامي[6]. وقال أبو داود: ضعيف، وقال الدولابي: متروك الحديث، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وقال الأزدي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف[7]، فلم يقوِّ أحد منهم شأنه. وقد حكم الدولابي والأزدي والنسائي بأنه متروك الحديث، وهذه العبارة يطلقها النقاد فيمن يتهمونه بالكذب عادة، فهو على

---

(١) جه. إقامة الصلاة. باب ما جاء في قيام الليل، حديث رقم ١٣٣٢.

(٢) ميزان ٤: ٤٧٢.

(٣) الجرح ٢/٤: ٢٢٩.

(٤) تهذيب ١١: ٤٢٣.

(٥) الجرح ٢/٤: ٢٢٩.

(٦) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٦.

(٧) تهذيب ١١: ٤٢٢/٤٢٣.

رأيهم متهم بالكذب. بل إن النسائي يطلقها فيمن يرميه بالكذب صراحة كما سبق توضيحه، فبمقتضى قوله إن الحديث موضوع، وبمقتضى قولهم فالحديث مطروح. والنتيجة واحدة لأن الحديث في كلا الحالتين لا تجوز روايته ولا العمل به إلا مقرونا ببيان ضعفه، كما هو مقرر في موضعه[1].

فالراوي جرى الكذب على لسانه دون أن يتعمد، والحكم على الحديث بالوضع إنما هو لرفعه وادعاء أن النبي ﷺ قاله ونطق به، وإن كان الحديث ثابتا لكنه مقطوع كما سيأتي بيانه. وسبب الوقوع في هذا الكذب الصلاح المشوب بالغفلة ـ فإنه آفة كثير من الرواة ـ حتى قال يحيى بن سعيد القطان: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث[2].

أما قول السيوطي أن ابن عدي قال فيه: أرجو أنه لا بأس به، فهذه العبارة قالها ابن عدي في ترجمته بعد أن أورد له ستة أحاديث انفرد بها وقال: لا أعلم ليوسف غير هذه الأحاديث التي ذكرتها، وأرجو أنه لا بأس به[3]. وقد بين المعلمي رحمه الله مقصود ابن عدي من هذه العبارة التي كثيرا ما يطلقها فقال: هذه الكلمة رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده: أرجو أنه لا يتعمد الكذب، وهذا منها لأنه قالها بعد أن ساق أحاديث يوسف وقال: وعامتها لم يتابع عليها[4] وإذا عرف مراد ابن عدي من عبارته فإنه لا تنافي بينه وبين بقية الأئمة الذين جرحوه والله أعلم.

أما الطريق الآخر الذي أورده العقيلي، حدثنا محمد بن عمران الجرجاني، حدثنا الخليل بن عمرو، حدثنا ابن السماك عن ابراهيم بن أبي يحيى، عن محمد بن المنكدر قال، قالت أم سليمان... الحديث.

---

(1) انظر صفحة: ٧٤ جـ ١.
(2) م. مقدمة ١: ١٧.
(3) ميزان ٤: ٤٧٣، تهذيب ١١: ٤٢٣.
(4) هامش الفوائد المجموعة: ٣٥.

فالرواية مقطوعة، وهي من قول ابن المنكدر، ومع ذلك ففي سندها ابراهيم‌بن أبي يحيى، وقد صرح غير واحد من الأئمة بكذبه في الحديث[1] وقد تابع في هذه الرواية يوسف‌بن المنكدر. فروايته لا تصلح المتابعة.

وأما الرواية الثانية، فرواها العقيلي قال: حدثنا علي‌بن عبد العزيز حدثنا أبو عبيد، حدثنا أبو مسهر، عن سعيدبن عبد العزيز عن ربيعةبن يزيد قال، قالت أم سليمان‌بن داود. . . الحديث.

فالرواية كما هو ظاهر موقوفة على ربيعةبن يزيد. فوهم يوسف‌بن محمدبن المنكدر فرفعها إلى النبي ﷺ. وعلماء الحديث يحكمون على هذا النوع من الحديث -أعني ما وهم فيه الراوي فرفعه وهو موقوف- بالوضع ويعتبرونه حديثا موضوعا. إلا أن الفرق بين حديث الوهم، وبين حديث المتعمد، إن المتعمد يلحقه الاثم والوعيد بخلاف الواهم، وإن كانا يشتركان في رد حديثهما والله أعلم.

الحديث الرابع:

قال ابن الجوزي، باب من صلى بالليل، حسن وجهه بالنهار قد روى من حديث جابر وأنس. . .

الطريق الثالث: روى ابن الجوزي بأسانيد إلى العقيلي: حدثنا محمدبن عبدالله الحضرمي، ومحمدبن أيوب، ومحمدبن عثمان في آخرين قالوا: حدثنا ثابت بن موسى العابد، حدثنا شريك عن الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر، عن النبي ﷺ أنه قال: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار. . .».

ثم قال ابن الجوزي عن العقيلي: وهذا الحديث باطل لا أصل له: قال ابن عدي: هذ الحديث لا يعرف إلا بثابت، وقد سرقه منه جماعة من الضعفاء منهم عبد الحميدبن عبداللهبن شبرمة، واسحاق‌بن بشر الكاهلي، وموسى‌بن محمد الطاهر المقدسي قال، ورواه بعض الضعفاء عن رحمويه وكذب، فإن رحمويه نفسه قال:

---

(١) انظر ميزان ١: ٥٧/ ٦١.

بلغني عن محمدبن عبدالله بن نمير أنه ذكر له الحديث عن ثابت فقال: باطل شبِّه على ثابت، وذلك أن شريكا كان مزاحا، وكان ثابت رجلا صالحا فيشتبه أن يكون ثابت دخل على شريك وهو يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ، فالتفت فرأى ثابتا فقال يمازحه «من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار» فظن ثابت لغفلته أن هذا الكلام الذي قاله شريك هو من الاسناد[1].

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي في اللآلي[2]، وبعد أن ساق مجمل كلام ابن الجوزي قال كلاما طويلا مجمله:

١ـ إن الحديث رواه ابن ماجه من طريق ثابت بن موسى به.

٢ـ إن القضاعي قال في مسند الشهاب: روى هذا الحديث جماعة من الحفاظ وانتقاه أبو الحسن الدارقطني من حديث أبي الطاهر الذهلي، وما طعن أحد منهم في اسناده ولا متنه، ثم قال: وقد روى لنا هذا الحديث من طرق كثيرة وعن ثقات عن غير ثابت بن موسى، وعن غير شريك ثم ساق تلك الطرق[3].

أما طريق ابن ماجه فقال: حدثنا اسماعيل بن محمد الطلحي، حدثنا ثابت بن موسى أبو يزيد، عن شريك، عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال، قال رسول الله ﷺ «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»[4].

قال السندي: معنى الحديث ثابت بموافقة القرآن وشهادة التجربة لكن الحفاظ على أن الحديث بهذا اللفظ غير ثابت، أخرج البيهقي في شعب الايمان، عن محمد بن عبدالرحمن بن كامل قال، قلت لمحمد بن عبد الله بن نمير، ما تقول في ثابت بن موسى؟ قال: شيخ له فضل واسلام ودين وصلاح وعبادة، قلت: ما تقول في هذا

---

(١) الموضوعات ٢: ١٠٩/١١٠.

(٢) يلاحظ أن السيوطي لم يورد الحديث في التعقبات، ويظهر من صنيعه هذا إقراره ابن الجوزي على وضع الحديث والله أعلم.

(٣) اللآلي ٢: ٣٢/٣٥.

(٤) جـه. إقامة الصلاة. باب ما جاء في قيام الليل حديث رقم ١٣٣٣.

الحديث؟ قال: غلط من الشيخ، وأما غير ذلك فلا يتوهم عليه[1].

قلت: وقد أبان الأئمة سبب وقوع الغلط في هذا الحديث، فقد روى الحاكم قصة هذا الحديث فقال: دخل ثابت‌بن موسى الزاهد على شريك‌بن عبيدالله القاضي، والمستملي بين يديه، وشريك يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، قال، قال رسول الله ﷺ ـولم يذكر المتن ـ فلما نظر إلى ثابت‌بن موسى قال «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» وإنما أراد بذلك ثابت‌بن موسى لزهده وورعه، فظن ثابت بن موسى أنه روى هذا الحديث مرفوعا بهذا الاسناد، فقام ثابت يحدث به عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه، وعن قوم من المجروحين سرقوه من ثاب‌بن موسى[2] فعلم من قول الحاكم، أن كل من رواه عن غير ثابت‌بن موسى فقد سرقه، وبهذا يظهر حال الطرق التي ساقها السيوطي عن الشهاب القضاعي.

قال السندي: وقد تواردت أقوال الأئمة على عد هذا الحديث من الموضوع على سبيل الغلط لا التعمد، وخالفهم القضاعي في مسند الشهاب فمال في الحديث إلى ثبوته[3].

قلت: وهو تكلف من القضاعي رحمه الله، لا حاجة إليه، لا سيما بعد معرفة الظروف التي دارت فيها قصة‌الحديث.

وهذا الحديث يورده علماء مصطلح الحديث في قسم المدرج، وينازعون في الحكم عليه بالوضع، لأن شريكا لما نطق به لم يعتبره متنا للسند الذي ساقه، وإنما أدرج على ثابت حيث وهم وعده متنا للسند الذي ذكره شريك، وسماه بعضهم شبه الموضوع لأن ثابتا رواه على أنه حديث مرفوع، إلا أنه لم يقصد وضعه وإنما وهم في ذلك.

---

(١) حاشية سنن جه. انظر حديث رقم: ١٣٣٣.

(٢) اللآلي ٢: ٣٢.

(٣) جه حديث رقم ١٣٣٣.

والظاهر والله أعلم ان اعتباره حديث وهم وخطأ وهو نوع من أنواع الموضوعات حيث جاء على خلاف الواقع، فظن راويه أنه حديث لما سمعه من شيخه، لا يخرجه عن كونه موضوعا يرد من أجله حديث راويه لانعدام ضبطه، وإن رفع عنه إثم التعمد. أما من عرف أمره ورواه على أنه حديث منسوب إلى النبي ﷺ فهو آثم، لدخوله في عداد من روى حديثا يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين، وهذه القرينة وهي معرفة سبب وقوع الخطأ والغلط في الرواية، كافية في صرف النظر عن تتبع أسانيد الخبر، وتعدد طرقه، إذ لا طائل تحته، ما دام الأمر واضحا لأن تتبع الطرق وتعددها والحالة هذه تعسف وتكلف، والله أعلم.

وقد حكم على الحديث بالوضع، جل النقاد وأئمة الحديث، وشذ في ذلك القضاعي بل صنيع السيوطي في عدم ذكر الحديث في تعقباته على ابن الجوزى مشعر بالحكم عليه بالوضع والله أعلم.

الحديث الخامس:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي. حدثنا محمدبن الحسين الأهوازي، حدثنا عمروبن علي، حدثنا الفضلبن قرة أخبرني عمي الحسنبن أبي جعفر، عن عليبن زيد. عن سعيدبن المسيب، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: من سقى ماء حيث يوجد الماء فكأنما أعتق نسمه، ومن سقى ماء حيث لا يقدر على الماء فكأنما أحيا نفسا.

قال ابن الجوزي: وأما الطريق الثاني فالوهم فيه من الحسنبن أبي جعفر، فإنه كان يخلط في الأحاديث تركه أحمد، وقال: ليس بشيء، ثم عليبن زيد أوهى منه[1]

قال السيوطي بعد إيراد الحديث في اللآلي: قلت: أخرجه ابن ماجه في سننه، حدثنا عماربن خالد الواسطي، حدثنا عليبن غراب، عن زهيربن مرزوق، عن

(١) الموضوعات ٢: ١٧٠، اللآلي ٢: ٨٥.

علي‌بن زيدبن جدعان، عن سعيدبن المسيب، عن عائشة رضي الله عنها[1].

ويتلخص تعقب السيوطي في أن ابن ماجه روى الحديث في سننه، ولم يورد الحديث في التعقبات.

أما رواية ابن ماجه فقال: حدثنا عماربن خالد الواسطي، حدثنا علي‌بن غراب، عن زهيربن مرزوق، عن علي‌بن زيدبن جدعان، عن سعيدبن المسيب عن عائشة أنها قالت: يا رسول الله، ما الشيء الذي لا يحل منعه قال: الماء والملح والنار، قالت: قلت يا رسول الله: هذا الماء قد عرفناه، فما بال الملح والنار؟ قال يا حميراء، من أعطى ناراً فكأنما تصدق بجميع ما نضجت تلك النار، ومن أعطى ملحا فكأنما تصدق بجميع ما طيب ذلك الملح، ومن سقى مسلما شربة من ماء حيث يوجد الماء فكأنما أعتق رقبة، ومن سقى مسلما شربة من ماء حيث لا يوجد الماء فكأنما أحياها [2]

أما ابن الجوزي فقد روى حديث عائشة من طريقين:

الطريق الأول، رواه بسنده إلى ابن عدي. قال حدثنا عبدالله‌بن جعفر، حدثنا أحمدبن محمدبن علي‌بن الحسن‌بن شقيق، حدثنا الحسين‌بن عيسى، أنبأنا عبدالله‌بن نمير عن هشام‌بن عروة عن أبيه عن عائشة وأعل هذه الطريق بأحمدبن محمدبن علي‌بن الحسن‌بن شفيق بأنه كذاب يضع الحديث[3].

أما الطريق الثاني فقد ساقه ابن الجوزي من غير طريق ابن ماجه وإن كان مدار الحديث في كلا الروايتين علي‌بن زيدبن جدعان، إلا أن ابن الجوزي أعل الرواية بالحسن‌بن أبي جعفر بالاضافة إلى علي‌بن زيد، ولذا فإن اقتصار السندي والنعماني على ان ابن الجوزي أعل الحديث بعلي‌بن زيد فقط، فيه ترك للأهم، وذكر للمهم،

---

(١) اللآلي ٢ : ٨٥، وانظر تنزيه الشريعة ٢ : ١٣٦ . فقد أشار إلى ما تعقب به على ابن الجوزي وكذلك الطرق التي روي بها الحديث ومن أخرجه. وانظر أيضا الفوائد المجموعة: ٧٣، تذكرة الموضوعات : ١٤٧.

(٢) جـه. الرهون. باب المسلمون شركاء في ثلاثة. حديث رقم ٢٤٧٤.

(٣) الموضوعات ٢ : ١٧٠.

وإن كان ابن الجوزي قد أشار إلى أن علي‌بن زيد أوهى من الحسن‌بن أبي جعفر، ولعل هذه الاشارة من ابن الجوزي، ومتابعة زهيربن مرزوق للحسن كان دافعا لهما على الاقتصار على ابن زيد فقط.

والحسن‌بن أبي جعفر قد سبق الكلام عليه وأنه متهم.

أما علي‌بن زيد بن جدعان فأكثر الأئمة على تضعيفه، فهو ضعيف في الحديث يقلب الأحاديث، ويرفع الموقوفات، ورماه بعضهم بالتشيع المفرط والرفض، إلا أن تفرده لا يلزم منه الحكم على الحديث بالوضع[1].

فآفة الحديث عند ابن الجوزي الحسن‌بن أبي جعفر، وليس على بن زيدبن جدعان، وإن كان وروده في السند يزيد من نكارة الحديث.

أما رواية ابن ماجه ففيها زهيربن مرزوق، بالاضافة إلى علي‌بن زيدبن جدعان.

أما علي‌بن زيدبن جدعان فقد أشرت إلى أنه ضعيف لا يحتج بحديثه.

وأما زهيربن مرزوق، فقد قال فيه الدارمي عن ابن معين: لا أعرفه، وقال البخاري: منكر الحديث مجهول. وقال الذهبي: ضعيف[2]، فهو مجهول عينا لأنه لم يرو عنه غير علي‌بن غراب وهو بحسب قول البخاري فيه: متهم. وقد تابع زهير هذا الحسن‌بن أبي جعفر في رواية ابن الجوزي. وكلاهما متهم فلا تصلح متابعتها، للاعتبار. بل كلا الطريقين تزيد الأخرى نكارة، لما فيها من التهمة فالطريق التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع إنما كان حكمه حسب قواعد الأئمة النقاد. ورواية ابن ماجه تستوي في نكارتها وضعفها. برواية ابن الجوزي، ولذا فالظاهر الحكم عليها بالوضع، ويغلب على ظني أن السيوطي وافق ابن الجوزي على حكمه على

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/٢: ٢٧٥، الجرح ٣/١: ١٨٦/١٨٧، ميزان ٣: ١٢٧/١٢٩، تهذيب ٧: ٣٢٢/٣٢٤.

(٢) تهذيب ٣: ٣٥٠، ميزان ٢: ٨٥.

الحديث بالوضع إذ لم يورد الحديث في كتابه الذي أفرده بالتعقب على ابن الجوزي والله أعلم.

وممن وافق ابن الجوزي في الحكم على الحديث بالوضع الشوكاني[1].

الحديث السادس:

روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي سعيد بن الأعرابي، حدثنا عبدالله بن أيوب، حدثنا ابراهيم بن بكر، حدثنا عبدالعزيز بن أبي رواد، حدثنا عكرمة عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ: «موت الغريب شهادة».

قال ابن الجوزي: هذا لا يصح. أما ابراهيم بن بكر فقال ابن عدي: كان يسرق الحديث. وقال أبو الفتح الأزدي: تركوه.

وأما عبدالله بن أيوب، فقال الدارقطني: متروك[2].

قال السيوطي بعد ذكر الحديث، قلت: أخرجه ابن فيل في جزئه، حدثنا عقبة بن بكر العمي، حدثنا الحكم بن المنذر أبو هذيل[3]، أخبرني عبد العزيز بن أبي رواد عن عكرمة عن ابن عباس به.

وأخرجه ابن ماجه، حدثنا جميل بن الحسن، حدثنا محمد بن كثير العبدي، حدثنا الهذيل به، فزالت تهمة عبدالله وابراهيم.

قال الحافظ ابن حجر: واسناد ابن ماجه ضعيف لأن الهذيل منكر الحديث. وذكر الدارقطني في العلل الخلاف فيه على الهذيل هذا وصحح قول من قال: عن الهذيل، عن عبد العزيز، عن نافع، عن ابن عمر.

واغتر عبد الحق بهذا فادعى أن الدارقطني صححه من حديث ابن عمر، وتعقبه ابن القطان فأجاد.

---

(١) الفوائد المجموعة: ٧٣.

(٢) الموضوعات ٢: ٢٢١، اللآلي ٢: ١٣٢.

(٣) هكذا في اللآلي، وهو خطأ والصواب الهذيل بن الحكم أبو المنذر.

ثم ساق السيوطي طرقا وشواهد للحديث يمكن إجمالها فيما يأتي:

١- رواية الدارقطني في الأفراد من حديث عبد الحميدبن سليمان البصري، حدثني جعفربن محمد الوراق الواسطي، حدثنا عامربن أبي الحسن الواسطي، حدثنا ابراهيم‌بن بكر الشيباني عن عمربن ذر، عن عكرمة عن ابن عباس، وأخرجها أبو نعيم من هذا الطريق.

٢- رواية الطبراني من حديث حجاج‌بن عمران السدوسي، حدثنا عمروبن الحصين العقيلي، حدثنا محمدبن عبدالله‌بن غلاثة عن الحكم‌بن أبان، عن وهب‌بن منبه عن ابن عباس.

٣- رواية العقيلي، حدثنا جدي، حدثنا يعلى‌بن أسد العمي، حدثنا الهذيل‌بن الحكم الأزدي، حدثنا الحكم‌بن أبان عن وهب‌بن منبه عن طاوس مرسلا.

٤- رواية العقيلي من حديث أبي هريرة حدثنا جعفربن محمدبن بريق البغدادي، حدثنا عبد الرحمن‌بن نافع أبو زياد، حدثنا أبو رجاء الخراساني عن عبدالله‌بن الفضل عن هشام‌بن حسان عن محمدبن سيرين عن أبي هريرة.

٥- رواية ابن عساكر من حديث أنس قال: أبو طاهر المخلصي، حدثنا عبيدالله‌بن عبد الرحمن‌بن عيسى السكري حدثنا عبيدالله‌بن عبد الواحد، حدثنا نعيم‌بن حماد، حدثنا سليمان‌بن المعتمربن سليمان التيمي، عن مولى لآل مجدوح عن محمدبن يحيى‌بن قيس المازني، عن أبيه، عن أنس‌بن مالك به.

٦- رواية الطبراني من حديث عنترة، حدثنا خلف‌بن عمرو العكبري وأحمدبن يحيى الحلواني قالا، حدثنا سعيدبن سليمان المستعمل‌بن ملحان، أنبأنا عبد الملك‌بن هارون‌بن عنترة عن أبيه عن جده قال، قال رسول الله ﷺ ما تعدون الشهيد منكم، قلنا يا رسول الله من قتل في سبيل الله فهو شهيد، والمتردي شهيد، والنفساء شهيد والغريق شهيد، والسل شهيد، والحريق شهيد، والغريب شهيد[1].

---

(١) انظر اللآلي ٢ : ١٣٢/١٣٣.

ويلاحظ أن سند الرواية التي أوردها ابن الجوزي وسند رواية ابن ماجه يلتقيان في عبد العزيزبن أبي رواد .

وابن الجوزي اتهم في رواية ابراهيم‌بن بكر، وعبدالله‌بن أيوب، ونقل عن ابن عدي والأزدي تضعيف الأول، وعن الدارقطني تضعيف الثاني.

أما عبداللهبن أيوب فهو القربي الضرير فهو كما قال الدارقطني متروك[1].

وأما ابراهيم بن بكر الشيباني: فقال فيه الامام أحمد: قد رأيته وأحاديثه موضوعة، وقال العقيلي: كثير الوهم. وقال ابن عدي: كان ببغداد سرق الحديث، وقال الأزدي: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك[2]، وقال الذهبي: واه كان يسرق الحديث، وقال الأزدي: تركوه[3]، وقد نقل ابن حجر قول ابن عدي: ويسرق الحديث. وقال: أشار إلى أنه سرقه من الهذيل[4]، يعني أن ابراهيم هذا سرق الحديث من الهذيل، ورواه عن عبد العزيزبن أبي رواد. فإذا أثبت هذا فحكم ابن الجوزي على هذا الطريق بأنه موضوع، يسير وفق قواعد المحدثين اذ يطلقون على الحديث المسروق بأنه موضوع كما هو مقرر في موضعه. والظاهر أن هذا هو مراد ابن الجوزي في اطلاقه الحكم على الحديث بأنه موضوع إنما عنى الطريق التي أوردها بصرف النظر عن الطرق الأخرى، حيث لم يشر لها من قريب أو بعيد على خلاف العادة التي سار عليها في كتابه.

وتعقب السيوطي ابن الجوزي بأن الحديث ورد من طرق أخرى ومنها طريق ابن ماجه. فمحل النزاع بينهما مختلف، إذ عنى ابن الجوزي السند دون المتن، وقصد السيوطي المتن دون السند والله أعلم. ومع اختلاف محل النزاع فإن طريق ابن ماجه ينبغي الوقوف عندها لما فيها من العلل التي تقتضي عدم ثبوت الحديث وصحته.

---

(١) ميزان ٢: ٣٩٤، المغني ١: ٣٣٢، لسان ٣: ٢٦٢.

(٢) تاريخ بغداد ٦: ٤٧، ١: ٢٤، لسان ١: ٤٠

(٣) المغني ١: ١١

(٤) التلخيص الحبير ٢: ١٤٢.

قال ابن ماجه: حدثنا جميل بن الحسن، قال حدثنا أبو المنذر الهذيل بن الحكم، حدثنا عبدالعزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «موت الغريب شهادة»[1].

وسند ابن ماجه فيه الهذيل بن الحكم أبو المنذر، وهو الذي سرق منه ابراهيم بن بكر الحديث، والهذيل هذا طعن فيه الأئمة النقاد، فقال البخاري: منكر الحديث، وقال العقيلي: لا يقيم الحديث، وقال ابن معين: هذا الحديث منكر ليس بشيء[2]، وقد كتبت عن الهذيل ولم يكن به بأس، وقال ابن حبان: الهذيل منكر الحديث جدا[3] ومع شدة ضعفه ونكارته فقد اضطرب في هذه الرواية، فمرة رواها عن عبد العزيز عن عكرمة عن ابن عباس، كما عند ابن ماجه.

ومرة عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر كما ذكر ذلك الدارقطني في العلل، ورجحها على رواية ابن ماجه، كما نقل ذلك عنه ابن حجر[4]

ومرة عن الحكم بن أبان، عن وهب بن منبه، عن طاوس مرسلا. وهي عند العقيلي، كل هذا جعل النقاد يحكمون عليه بالنكارة والترك، وعلى روايته بأنها موضوعة أو منكرة، كما جاء ذلك عن أحمد والبخاري وابن معين مع قوله فيه: أنه لا بأس به، فقد حكم على حديثه بأنه منكر، فلا تناقض بين حكمه على الحديث بأنه منكر، وبين ثنائه على الهذيل.

فقول ابن حجر والسيوطي أن حديث ابن ماجه ضعيف لأنه أخرجه من طريق الهذيل، والبخاري قال فيه منكر، فيه نظر، لأن البخاري إذا قال في شخص أنه منكر، فهو غالبا عنده متهم، كما سبق بيانه، فعلى حسب قول البخاري ينزل الحديث عن درجة الضعف، وتصحيح الدارقطني رواية الهذيل عن عبد العزيز عن

(١) جه. الجنائز. باب ما جاء فيمن مات غريبا. حديث رقم ١٦١٣.

(٢) إنما عنى ابن معين حديثه «موت الغريب شهادة».

(٣) تهذيب ١١: ٢٦، ميزان ٤: ٢٩٤، وعد الحديث من منكراته، المغني ٢: ٧٠٩، الكاشف ٣: ٢١٩.

(٤) التلخيص الحبير ٢: ١٤٢، نقلا عن العلل للدارقطني.

نافع، عن ابن عمر، يقتضي أن رواية ابن ماجه مقلوبة الاسناد، والقلب نوع من الأنواع التي يطلق عليها المحدثون الوضع والكذب.

وبجمل القول: إن رواية ابن ماجه موضوعة أيضا، ولا فرق بينها وبين رواية ابن الجوزي، لأن رواية ابن الجوزي سرقها ابراهيم بن بكر، فرواها عن عبد العزيز. ورواية ابن ماجه مدارها على الهذيل وهو متهم، وروايته مقلوبة على عكرمة عن ابن عباس، والصحيح خلاف ذلك.

وأما الطرق التي ساقها السيوطي للحديث فهي طرق هالكة لا يثبت منها شيء.

١ـ أما الرواية التي ساقها الدارقطني في الأفراد من حديث عبد الحميد بن سليمان البصري، حدثني جعفر بن محمد الوراق الواسطي، حدثنا عامر بن أبي الحسن الواسطي، حدثنا ابراهيم بن بكر الشيباني عن عمر بن ذر، عن عكرمة، عن ابن عباس، فالسند فيه ابراهيم بن بكر الشيباني، وقد مر تجريح الأئمة له وأنه يسرق الحديث، والظاهر أنه سرق الرواية من الهذيل وقلب اسنادها فرواها عن عمر بن ذر عن عكرمة حيث لم يعرف رواية عمر بن ذر للحديث إلا من طريقه. والراوي عن ابراهيم بن بكر، عامر بن أبي الحسن الواسطي ذكره العقيلي في الضعفاء وقال: لا يتابع على حديثه، فالحديث لا يصلح للمتابعة لاتحاد مخرجهما، وكل ما في الأمر أن ابراهيم سرقه وقلبه. ولذا قال الدارقطني: غريب من حديث عمر بن ذر عن عكرمة عن ابن عباس تفرد به ابراهيم بن بكر، ولم يرو عنه غير عامر بن أبي الحسين[1]، وقال ابن حجر: اسناده ضعيف تفرد به ابراهيم بن بكر الشيباني عن عمر بن ذر عن عكرمة. قال ابن عدي: كان ابراهيم هذا يسرق الحديث، وأشار إلى أنه سرقه من الهذيل[2]، قلت: فإذا رجح ابن حجر أن الحديث مسروق فكيف يكتفي بقوله ضعيف، وسرقة الحديث نوع من أنواع الوضع.

٢ـ وأما رواية الطبراني من حديث حجاج بن عمرو السدوسي، حدثنا

---

(١) اللآلي ٢ : ٢٣٢، نقلا عن الدارقطني.

(٢) التلخيص الحبير ٢ : ١٤٢.

عمروبن الحصين العقيلي، حدثنا محمدبن عبدالله بن علاثة، عن الحكم بن أبان، عن وهب بن منبه عن ابن عباس، به.

وهذه الرواية فيها عمروبن الحصين وهو متروك الحديث يروي الموضوعات عن ابن علاثة، وقد كذبه بعضهم[1].

وفيه أيضا محمدبن عبدالله بن علاثة، اختلفت فيه أقوال الأئمة فوثقه ابن معين، وابن سعد، وقال أبو زرعة صالح، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وضعفه البخاري وقال: في حديثه نظر، وقال الدارقطني: متروك، وقال الحاكم: يروي أحاديث موضوعة، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات لا يحل ذكره إلا على القدح فيه، وقال الأزدي: حديثه يدل على الكذب[2]، فهذه الرواية لا تصلح أن تكون متابعة لرواية ابن ماجه لشدة ضعفها واتهام رواتها. والله أعلم.

٣- وأما رواية العقيلي، حدثنا جدي، حدثنا يعلى بن أسد العمي، حدثنا الهذيل بن الحكم الأزدي، حدثنا الحكم بن أبان، عن وهب بن منبه عن طاوس مرسلا.

وفيه الهذيل بن الحكم، وقد سبق الكلام فيه، وفيه يعلى بن أسد العمي، ولم أقف له على ترجمة فيما وقفت عليه من المصادر.

٤- وأما حديث أبي هريرة الذي رواه العقيلي أيضا قال: حدثنا جعفربن محمدبن بريق البغدادي، حدثنا عبد الرحمن بن نافع أبو زياد، حدثنا أبو رجاء الخراساني عبدالله بن الفضل عن هشام بن حسان عن محمدبن سيرين عن أبي هريرة.

وفيه عبد الله بن الفضل أبو رجاء الخراساني، قال فيه العقيلي والذهبي: منكر الحديث[3]، وفيه جعفر بن محمد بن بريق البغدادي، وعبد الرحمن بن نافع

---

(١) انظر ترجمته في ميزان ٣: ٢٥٢/٥٣. تهذيب ٨: ٢١.
(٢) راجع ترجمته في ميزان ٣: ٥٩٤/٥٩٥، تهذيب ٩: ٢٦٩/٢٧١.
(٣) ميزان ٢: ٤٧٢، لسان ٣: ٣٢٥/٣٢٦.

مجهولان. فالرواية لا تصلح للاعتبار لما فيها من الضعف البينّ وجهالة رواتها. والله أعلم.

٥- وأما رواية ابن عساكر من حديث أنس ففيها راو مجهول وهو مولى لآل مجدوح. فلا تصلح أن تكون شاهدا.

٦- وأما رواية عبد اللهبن هارون بن عنتر عن أبيه عن جده. ففيها عبد الملك، كذبه يحيىبن معين والسعدي قال: دجال كذاب، وابن حبان قال: يضع الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: متروك ذاهب الحديث، وقال أحمد والدارقطني: ضعيف[1]. فلا تصلح روايته أن تكون شاهدا.

والذي يظهر لي والله أعلم بعد تتبع الطرق والمتابعة والشواهد أنها لا تثبت ولا تقوى على الاعتبار، وأن الحديث في غاية الضعف لدرجة يمكن التصريح فيها بأن الحديث موضوع والله أعلم.

الحديث السابـــع:

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي، حدثنا ابراهيمبن الحجاج الحميري، حدثنا محمدبن عبد اللهبن عبيدبن عقيل الهلالي، حدثنا نصربن القاسم أبو جزء، حدثنا عبدالرحيمبن داود، عن صالحبن صهيب عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ «البركة في ثلاث: في البيع إلى أجل، والمقارضة، واختلاط الشعير بالبر للبيت لا للبيع».

قال العقيلي: وحدثنا عبد اللهبن محمدبن ناجية، حدثنا يحيىبن محمدبن السكن، حدثنا بشربن ثابت، حدثنا عمربن بسطام عن نصربن القاسم، عن داودبن علي، عن صالحبن صهيب عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ ثلاث فيها البركة «البيع إلى أجل، والمقارضة، واختلاط البر بالشعير للبيت لا للسوق».

هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وعبد الرحيمبن داود، وعمربن

---

(١) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٦٦٦/ ٦٦٧. لسان ٤: ٧١/ ٧٢.

بسطام مجهولان، وحديثهما غير محفوظ[1].

وقال السيوطي بعد ذكر الحديث وكلام ابن الجوزي: قلت: أخرجه ابن ماجه في سننه من طريق عبد الرحيم[2].

وقال الذهبي: إنه حديث واه[3].

وقال في التعقبات: أخرجه ابن ماجه[4].

أما رواية ابن ماجه فقال فيها: حدثنا الحسن‌بن علي الخلال، حدثنا بشربن ثابت البزاز، حدثنا نصربن القاسم عن عبد الرحيم‌بن داود، عن صالح‌بن صهيب عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ «ثلاث فيهن البركة...» الحديث[5].

ويلاحظ أن ابن الجوزي أورد الحديث بسندين ومداره على نصربن القاسم. وقد أعل السند الثاني بعمربن بسطام، زيادة على عبد الرحيم‌بن داود وهو المذكور في السند الثاني باسم علي‌بن داود، فإنه يسمى عبد الرحيم‌بن داود، وقيل عبدالرحمن، وقيل داودبن علي، كما أشار إلى ذلك ابن حجر في التهذيب[6].

أما عبد الرحيم هذا فقد قال العقيلي: مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به[7]، وقال الذهبي: لا يعرف، وحديثه يستنكر[8] فهو مجهول عينا.

وأما نصر بن القاسم، وقيل نصيربن القاسم، فهو مجهول العين أيضا، لأنه لم يروعنه إلا واحد، قال الذهبي: لا يكاد يعرف وعنه بشربن ثابت فقط، وقيل بينهما

---

(١) الموضوعات ٢: ٢٤٨/ ٢٤٩.

(٢) في اللآلي عبد الرحمن بدلا من عبد الرحيم. وهو خطأ. والصواب ما ذكرت

(٣) الآلي ٢: ١٥٢، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ١٩٥، الفوائد المجموعة ١٤٧/١٤٨.

(٤) التعقبات: ٢٥، وانظر تذكرة الموضوعات: ١٣٦.

(٥) جه. التجارات. باب الشركة والمضاربة. حديث رقم ٢٢٨٩.

(٦) تهذيب ٦: ٣٠٥.

(٧) تهذيب ٦: ٣٠٥.

(٨) ميزان ٢: ٦٠٤: ٦٠٥.

رجل[١]، وقال ابن حجر: روى له ابن ماجه حديث صهيب، البركة في ثلاث. قال البخاري: وهذا موضوع[٢] وهذا السند هو الذي أخرج به ابن ماجه الحديث، وقد حكم عليه البخاري بالوضع. وذلك لأن الحديث رواه مجاهيل وهم صالحبن صهيب وعبد الرحيمابن داود ونصربن القاسم، ولم يتابعهم عليه معروف أو ثقة، وقد روى الحديث بشربن ثابت عن نصربن القاسم كما في رواية ابن ماجه. وفي رواية العقيلي زيادة عمربن بسطام بين بشر ونصر وعلي فرواية ابن ماجه فيها انقطاع بين بشر ونصر. والساقط هو عمربن بسطام. لكن ينازع في ذلك بأن بشربن ثابت، وثقه ابن حبان والدارقطني[٣]، وقد صرح في الرواية بالتحديث المقتضى للسماع فلا يكون منقطعا، ويكون ذكر عمربن بسطام من المزيد في متصل الأسانيد.

فابن الجوزي مسبوق في حكمه على الحديث بالوضع. كما نقل ذلك ابن حجر عن البخاري، وإخراج ابن ماجه له لا يقتضي عدم وضعه. لأنه لا يشترط إخراج الصحيح وما قاربه في كتابه.

أما رواية العقيلي التي فيها عمر بن بسطام بين بشربن ثابت وبين نصربن القاسم فقد أشار اليها الذهبي في ميزانه في ترجمة عمربن بسطام فقال: عن نصيربن القاسم وعنه بشيربن ثابت اسناد مظلم، والمتن باطل[٤]، زاد ابن حجر: ذكره العقيلي فقال: اسناده مجهول، وحديثه غير محفوظ. ثم ساقه من رواية بشير عنه. عن نصير، عن داودبن علي[٥]، عن صالحبن صهيب عن أبيه رفعه، ثلاث فيها البركة... الحديث[٦]، فقد صرح الذهبي بأن الحديث باطل والسند مظلم وهو مخالف لما نقله السيوطي من أن الذهبي قال: واه، والله أعلم.

---

(١) ميزان ٤: ٢٥٣.
(٢) تهذيب ١٠: ٤٣٢.
(٣) انظر تهذيب ١: ٤٤٤، وقد نقل عن أبي حاتم أنه قال فيه: مجهول وقال الدارقطني: ثقة وليس من الاثبات من أصحاب شعبة، وجهالته محمولة على جهالة الحال، لأنه روى عنه كثيرون.
(٤) ميزان ٣: ١٨٣، لسان ٤: ٢٨٦.
(٥) هو عبد الرحيمبن داود كما سبق بيانه.
(٦) لسان ٤: ٢٨٦/٢٨٧.

لحديث الثامـــن:

قال ابن الجوزي. باب التزوج بالحرائر، فيه عن علي وابن عباس، وأنس.

فأما حديث علي رواه بسنده إلى ابن عدي. حدتنا اسحاقبن أحمدبن جعفر، حدثنا محمدبن اسحاق البكائي، حدثنا الحكمبن سليمان عن عمروبن جميع، عن جويبر عن الضحاك عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «من سره أن يلقى الله عز وجل طاهراً مطهرا فليتزوج الحرائر».

وأما حديث ابن عباس ـثم ساق اسناده إلى ابن عديـ حدثنا بهلولبن اسحاق، حدثني محمدبن معاوية أبو علي النيسابوري، حدثنا نهشلبن سعيد عن الضحاك، عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ... الحديث.

وأما حديث أنس ـثم ذكر سندهـ إلى ابن عدي، حدثنا عمربن سنان، حدثنا هشامبن عمار، حدثنا سلامبن سوار، حدثنا كثيربن سليم عن الضحاك قال، سمعت أنسبن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ... الحديث.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ.

أما حديث علي ففيه جويبر قال أحمدبن حنبل، ولا يشتغل بحديثه، وقال يحيى: ليس بشيء.

وفيه عمروبن جميع، قال يحيى: كذاب خبيث، وقال ابن عدي: كان يتهم بالوضع. وقال النسائي هو وجويبر متروكان.

وأما حديث ابن عباس: ففيه نهشل. قال ابن راهويه: كان نهشل كذابا، وقال النسائي متروك الحديث، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات ما ليس عن أحاديثهم لا يحل كتب حديث إلا على التعجب.

وفيه: محمدبن معاوية، رماه أحمد ويحيى والدارقطني بالكذب، وقال النسائي ليس بثقة متروك الحديث.

وأما حديث أنس ففيه: كثيربن سليم. قال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يروي عن أنس، ما ليس من حديثه ويضع عليه.

وقال ابن عدي: سلام منكر الحديث(١).

قال السيوطي بعد إيراد الأحاديث ونقل كلام النقاد في رجال الاسناد مختصرا: حديث أنس أخرجه ابن ماجه عن هشام بن عماربه.

وقال ابو زكريا البخاري في فوائده: حدثنا الخليل بن عبدالقهار الصيداوي، حدثنا يحيى بن المبارك حدثنا كثيربن سليم به. والله أعلم(٢).

وقال في التعقبات: حديث من سره أن يلقى الله طاهرا مطهرا فليتزوج الحرائر.

أورده من حديث أنس وقال: فيه سلام بن سوار منكر الحديث. عن كثير بن سليمان كذاب... قلت: حديث أنس أخرجه ابن ماجه(٣).

ويتلخص تعقبه فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث أنس.

٢ـ إن يحيى بن المبارك تابع سلام بن سوار فبرىء من عهدته والله أعلم.

ويظهر من صنيع السيوطي رحمه الله أنه مقر بوضع الحديث من رواية علي وابن عباس. ولذا فإنه لا داعي لتناولها وبيان وضعها. وسأقتصر على الكلام في حديث أنس.

أما رواية ابن ماجه فقال: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا سلام بن سوار، حدثنا كثيربن سليم عن الضحاك بن مزاحم قال، سمعت أنس بن مالك يقول،

---

(١) الموضوعات ٢: ٢٦١/٢٦٢. اللآلي ٢: ١٦٣/١٦٤.

(٢) اللآلي ٢: ١٦٤، تنزيه الشريعة ٢: ٢٠٧، الفوائد المجموعة: ١٢٣.

(٣) التعقبات: ٢٥/ وانظر تذكرة الموضوعات: ١٢٧، ما تمس إليه الحاجة ٤٠/٤١.

سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أراد أن يلقى الله طاهرا مطهرا فليتزوج الحرائر[1].

فالحديث أخرجه ابن ماجه من طريق سلام بن سوار، عن كثير بن سليم.

أما كثير بن سليم فهو الضبي البصري المدائني، أبو سلمة ضعفه الأئمة وتكلموا فيه. فقال يحيى بن معين: ضعيف. وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا يروي عن أنس حديثا له أصل من رواية غيره[2]، وقال البخاري: منكر الحديث[3]، وقال النسائي: متروك الحديث[4]، وقال ابن المديني: ضعيف، وكان يحدث عن أنس أحاديث يسيرة خمسة أو نحوها فصارت مائة حديث. وقال أبو داود: ضعيف سمعت يحيى يقول: لا يكتب حديثه. وقال الأزدي متروك[5]، وقال ابن حبان: يروي عن أنس ما ليس من حديثه ويضع عليه[6].

فظاهر من أقوال الأئمة أنه متهم بالكذب. كما في قول البخاري، والنسائي وأبي حاتم الرازي وابن حبان.

وقد روى عنه سلام بن سليمان بن سوار قال فيه العقيلي: لا يتابع على حديثه. وقال ابن عدي: منكر الحديث وعامة ما يرويه حسان إلا أنه لا يتابع عليه. وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي، وقال النسائي: ثقة مديني[7].

فسلام هذا كما نرى مختلف فيه. والغالب على تجريحه. وعلى كل حال فهو

---

(١) جه. النكاح. باب تزويج الحرائر والولود. حديث رقم ١٨٦٢.
(٢) الجرح ٣/٢: ١٥٢، ميزان ٣: ٤٠٥، تهذيب ٨: ٤١٧.
(٣) التاريخ الكبير ١/ ٤: ٢١٨/ ٢١٩. الضعفاء الصغير: ٢٧٤.
(٤) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٣، ميزان ٣: ٤٠٥، تهذيب ٨: ٤١٧
(٥) تهذيب ٨: ٤١٦/ ٤١٧.
(٦) مجروحين ٢: ٢٢٣، تهذيب ٨: ٤١٧.
(٧) ميزان ٤: ٤٠٤، لسان ٦: ٢٧٤.

ليس آفة الحديث وإنما الآفة شيخه لأن عليه مدار الحديث وقد أجمع الأئمة على تجريحه، واتهمه البخاري والنسائي.

وقد أورد السيوطي الرواية من طريق آخر تابع فيها يحيى بن المبارك سلام بن سويد عن كثير به. فقال السيوطي: قال أبو زكريا البخاري في فوائده حدثنا الخليل بن عبد القهار الصيداوي، حدثنا يحيى بن المبارك، حدثنا بشر بن سليم به. فقد تابع يحيى بن المبارك، سلام بن سوار لكن يحيى هذا تالف كما قال الذهبي: روى حديثا موضوعا عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وقال الخطيب مجهول[1]، وقال الدارقطني: ضعيف، يحدث عن مالك بما لا يتابع عليه[2]، فمتابعة يحيى هذا لا تفيد شيئا لشدة ضعف يحيى، والتهمة في وضع الحديث باقية.

والذي يظهر لي والله أعلم: أن الحديث موضوع، وضعه أحد الكذبة على الضحاك، ثم سرقه الباقون وقلبوا اسناده، فتارة رووه عن علي، وتارة عن ابن عباس، ومرة عن أنس بن مالك وهم منه براء. والحديث لم يقله رسول الله ﷺ. ولا حدث به الصحابة رضوان الله عليهم، ولا رواه الضحاك بن مزاحم، والله أعلم.

الحديث التاسع:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان قال: روى محمد بن ابراهيم الشامي عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ: لا تعزير فوق عشرين سوطا.

قال أبو حاتم ابن حبان: محمد بن ابراهيم، يضع الحديث، ويروي ما لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ لا تحل الرواية عنه إلا اعتبارا[3].

قال السيوطي: قال ابن ماجه، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا اسماعيل بن عياش، حدثنا عباد بن كثير عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال:

---

(١) لسان ٦: ٢٧٥.
(٢) الموضوعات ٣: ٩٦، اللآلي ٢: ١٨٣، نقلا عن ابن حبان، انظر مجروحين ٢: ٢٩٥.
(٣) اللآلي ٢: ١٨٣.

قال رسول الله ﷺ «لا تعزروا فوق عشرة أسواط»[1].

فالسيوطي: تعقب ابن الجوزي بأن الحديث أخرجه ابن ماجه من غير طريق محمدبن ابراهيم.

وقال ابن عراق: تعقب بأن عند ابن ماجه من حديث أبي هريرة، لا تعزير فوق عشرة أسواط.

قلت -أي ابن عراق- في سنده ضعف لأنه من رواية عبادبن كثير، لكن له شاهد من حديث أبي بردةبن نيار في الصحيحين وغيرهما.

ولحديث أبي هريرة المذكور شاهد، أخرجه ابن المنذر عن ابن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى، لا يبلغ النكال أكثر من عشرين سوطا[2].

أما ابن ماجه فقال: حدثنا هشامبن عمار، حدثنا اسماعيلبن عياش، حدثنا عبادبن كثير عن يحيىبن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «لا تعزروا فوق عشرة أسواط»[3].

قلت: مدار الروايتين كما هو ظاهر على يحيىبن أبي كثير، وهو عدل، صادق إلا أنه يدلس[4].

وقد روى الحديث عن يحيىبن أبي كثير عبادبن كثير في رواية ابن ماجه، وقد اتفق الأئمة على تجريحه، وقد رماه الإمام أحمد والبخاري والنسائي بالكذب[5]، بخلاف رواية ابن حبان فإنها عن الأوزاعي عن يحيىبن أبي كثير وقد رواها عن الأوزاعي، الوليدبن مسلم، وعنه محمدبن ابراهيم الشامي، فقد اتهمه ابن حبان بهذه الرواية، ومحمدبن ابراهيم هذا كذبه الدارقطني وقال ابن عدي: منكر الحديث

---

(١) تنزيه الشريعة ٢: ٢٢٤.
(٢) جه. الحدود. باب التعزير. حديث رقم ٢٦٠٢.
(٣) ميزان ٤: ٤٠٢/٤٠٣.
(٤) راجع ترجمته في ميزان ٢: ٣٧٢/٣٧٥، تهذيب ٥: ١٠٠/١٠٢.

وعامة أحاديثه غير محفوظة، وقال أبو نعيم والحاكم والنقاش: روى أحاديث موضوعة، وقال ابن حبان: يضع الحديث[1]، وهذا كاف في عد حديثه في الموضوعات إلا أن الذي يظهر لي والله أعلم أن آفة الحديث غيره. لأن الحديث رواه محمدبن ابراهيم عن الوليدبن مسلم عن الأوزاعي. والوليدبن مسلم مشهور بتدليس التسوية، فقد كان يسوي حديث الأوزاعي قال صالح جزرة، سمعت الهيثمبن خارجة، قلت للوليدبن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي قال: فكيف ،قلت :تروي عنه عن نافع، وعنه عن الزهري، وعنه عن يحيى بن أبي كثير، وغيرك يدخل بين الأوزاعي ونافع عبداللهبن عامر الأسلمي، وبين الزهري ابراهيمبن مرة، وقره، فقال: قال أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء، قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء المناكير وهم ضعفاء فأسقطتهم أنت وصيرتها عن الأوزاعي عن الأثبات، ضُعِّف الأوزاعي، فلم يلتفت إلي[2]، فالوليدبن مسلم عنعن الحديث، ولم يصرح بالسماع، فاحتمال إسقاط الضعيف قوي. وقد يكون الساقط هو عبادبن كثير. فتكون الطريق واحدة.

وإذا ألقينا نظرة أخرى على متن الحديث نجد اختلافا بين الروايتين. وهو اضطراب في المتن وعلة تقتضي التوقف فيه. إذ رواية الوليدبن مسلم تصرح بأن التعزير لا يزيد عن عشرين سوطا في حين أن رواية ابن ماجه تقتصر على عشرة أسواط، وفرق بين عشرين وعشرة، اللهم إلا أن يكون أحد الرواة وهم.

وأما الشاهد الذي أشار إليه ابن عراق وأن ابن المنذر أخرجه فلم يورد سنده حتى يمكن معرفته، بالاضافة إلى أن الرواية موقوفة على عمر.

وأما حديث أبي بردة بن نيار الأنصاري فقد أخرجه البخاري[3] ومسلم[4]

---

(١) انظر ترجمته في ميزان ٣: ٤٤٥/٤٤٦، تهذيب ٩/١٤/١٥.
(٢) جامع التحصيل: ١٧٤، تهذيب ١١: ١٥٤.
(٣) خ مرتدين. باب كم التعزير والأدب ٨: ٢١٥.
(٤) م. الحدود. باب قدر اسواط التعزير، حديث رقم ١٧٠٨.

وابن ماجه[1] والدارمي[2] وأحمد[3]، ولفظ البخاري: حدثنا عبدالله بن يوسف حدثنا الليث، حدثني يزيدبن أبي حبيب عن بكيربن عبدالله، عن سليمان بن يسار عن عبدالرحمن بن جابربن عبدالله عن أبي بردة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يقول: لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله. لكن يلاحظ أنه لا يصلح أن يكون شاهدا لحديث الباب لاختلافهما كما أسلفت بل إنه قرينة تؤكد وضعه لمخالفته الصريحة للحديث الصحيح. وقد أشرت أن من القرائن التي تدل على وضع الحديث مخالفته الصريحة للسنة الصحيحة. والله أعلم.

ومن الجدير بالذكر أن الظاهر من صنيع السيوطي إقراره بوضع الحديث حيث لم يورد الحديث في التعقبات واكتفى في اللآلي بالاشارة إلى أن الحديث أخرجه ابن ماجه والله أعلم.

الحديث العاشــر:

قال ابن الجوزي: باب ثم قتل النفس المكرمة. فيه عن عمرو بن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة.

ثم قال: وأما حديث أبي هريرة، ثم رواه بسنده إلى ابن عدي قال: حدثنا محمدبن ابراهيم الانماطي، حدثنا محمود بن خداش، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري، حدثنا يزيدبن أبي زياد الشامي عن الزهري، عن سعيدبن المسيب عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة، لقي الله يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله».

قال ابن الجوزي: وأما حديث أبي هريرة ففيه يزيد، وقال ابن المبارك: ارم به، وقال النسائي متروك. وقال أحمدبن حنبل: ليس هذا الحديث بصحيح. وقال أبو حاتم ابن حبان: هذا حديث موضوع لا أصل له من حديث الثقات[4].

---

(١) جه. الحدود. باب التعزير. حديث رقم ٢٦٠١.

(٢) دي. الحدود. باب التعزير في الذنوب ٢: ١٧٦.

(٣) حم ٤: ٤٥.

(٤) الموضوعات ٣: ١٠٤/١٠٥.

قال السيوطي: حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه والبيهقي في سننهما، وقال البيهقي: يزيد متروك الحديث[1]، وعطية يحسن له الترمذي[2]، ومحمدبن عثمانبن أبي شيبة حافظ عالم بصير بالحديث والرجال له تآليف مفيدة. وثقه صالح جزرة وقال ابن عدي: لم أر له حديثا منكرا، وهو على ما وصفه لي عبدان: لا بأس به.

وقد ورد هذا الحديث أيضا من رواية ابن عباس[3] وابن عمر.

قال الطبراني، وقال البيهقي في شعب الايمان: حدثنا أبو بكر أحمدبن الحسن القاضي، حدثنا أبو عبداللهبن عدي، حدثنا عبداللهبن موسىبن الصقر السكري، حدثنا أحمدبن ابراهيم الدورقي، حدثنا عبيداللهبن حفصبن مروان، حدثنا سلمةبن العيار أبو مسلم الفزاري عن الأوزاعي، عن نافع، عن ابن عمر. قال: قال رسول الله ﷺ «من أعان على دم امرىء مسلم ولو بشطر كلمة، كتب بين عينيه يوم القيامة آيس من رحمة الله».

قال البيهقي في السنن: وروي من وجه آخر عن الزهري مرسلا، أنبأنا أبو

---

(١) هكذا في الموضوعات. والذي في السنن: منكر الحديث. انظر السنن الكبرى ٨: ٢٣.

(٢) قوله: وعطية يحسّن له الترمذي هو قول السيوطي، وليس بقول البيهقي وفيه إشارة إلى حديث أبي سعيد الذي أورده ابن الجوزي في موضوعاته ولفظه: أنبأنا أبو منصور القزاز أنبأنا أبو بكر بن ثابت، أنبأنا أبو نعيم الحافظ، حدثنا طلحةبن سعد. أنبأنا محمدبن اسحاق الناقد، حدثنا محمدبن عثمانبن أبي شيبة، حدثنا محمدبن عمرانبن أبي ليلى، حدثنا أبي، حدثنا ابن أبي ليلى عن عطية عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: يجيء القاتل يوم القيامة، مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله عز وجل. فقد سبق أن الترمذي أخرج حديثا من طريق عطية عن أبي سعيد، وقال: حسن، لكن قال الذهبي: حسن له الترمذي فلم يحسن، لأن عطية كان يسمع الحديث من الكلبي، وقد كناه بأبي سعيد. فكان يروي عنه فيقول: عن أبي سعيد، فوهم بعضهم وظن أن أبا سعيد، هو الخدري، فالترمذي وإن حسن رواية عطية لكن الكلبي قد أجمعوا على أنه كذاب، فلا عبرة بتحسينه.

(٣) لم يشر السيوطي إلى من أخرج حديث ابن عباس، كما لم يذكر اسناده، لكن قال ابن عراق نقلا عن ابن حجر: وفي الباب عن ابن عباس، أخرجه الطبراني من رواية عبداللهبن خراش، عن العوامبن حوشب عن مجاهد عنه. أقول: وعبداللهبن خراش متهم بالكذب. قال أبو زرعة: ليس بشيء ضعيف. وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ذاهب الحديث، ضعيف الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ. وقال الساجي: ضعيف الحديث جدا. وليس بشيء، كان يضع الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال محمدبن عمار الموصلي: كذاب. انظر تهذيب ٥: ١٩٨، فهذه الرواية لا تصلح للاعتبار أو تكون شاهدا.

الخير بن الفضل القطان أنبأنا أبو بكر محمدبن عثمانبن ثابت الصيدلاني، حدثنا عبيدبن شريك البزار، أنبأنا نوحبن الهيثم ختن آدمبن أبي أياس على أخته بعسقلان سنة ٢١٠هـ، حدثنا الفرجبن فضالة عن الضحاك عن الزهري قال، من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة لقي الله عز وجل يوم القيامة، مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله [١].

زاد في التعقبات: قلت: حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه، ويزيد ضعيف من قبل حفظه فحديثه حسن إذا توبع، وعطية يحسن له الترمذي إذا توبع.

ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، حافظ عالم بصير بالحديث والرجال له تواليف مفيدة، وثقه صالح جزرة. وقال ابن عدي: لم أر له حديثا منكرا، وهو على ما وصف لي عبدان لا بأس به. وقال الخطيب له تاريخ كبير، ومعرفة وفهم. وقال غيره، كان بينه وبين حفص نفس. فكان كل منهما يحط على الآخر ويتعصب عليه [٢].

قلت: يتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١- حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه. وفيه يزيد ضعيف من قبل حفظه ولم يرم بكذب فلا يقتضي ضعفه أن يحكم على حديثه بالكذب.

٢- إن الحديث له شواهد:

أ) فقد روى من حديث أبي سعيد وفيه عطية أخرج له الترمذي وحسن حديثه. ومحمدبن عثمانبن أبي شيبة. حافظ مشهور له تآليف كثيرة. وقد وثقه جماعة، فكيف يعد كذابا ويرد حديثه.

ب) حديث ابن عمر أخرجه الطبراني والبيهقي في شعب الايمان.

جـ) مرسل الزهري. والقاعدة أن المرسل إذا اعتضد بمسند تقوى به، ودل ذلك على أن له اصلا.

---

(١) اللآلي ٢: ١٨٧/١٨٨، التعقبات: ٢٦/ب، انظر تنزيه الشريعة ٢: ٢٢٥/٢٢٦.
(٢) التعقبات: ٢٦/ب.

د) حديث ابن عباس.

وقبل مناقشة آراء الفريقين أورد حديث ابن ماجه كما جاء في سننه.

قال رحمه الله: حدثنا عمرو بن رافع، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا يزيدبن أبي زياد عن الزهري، عن سعيدبن المسيب عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة لقي الله عز وجل مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله»[1].

قلت: والحديث مداره على يزيدبن أبي زياد الشامي. وقد جرحه الأئمة وتكلموا فيه، فقال البخاري عن الزهري حديثه منكر[2]، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث كأن حديثه موضوع[3]. وقال مرة: منكر الحديث، وقال: ذاهب الحديث[4]، وقال ابن نمير: ليس بشيء[5]، وقال الترمذي: ضعيف الحديث[6]، وقال النسائي: متروك الحديث[7]، فقول البخاري والنسائي وأبي حاتم الرازي، يقتضي اتهامه بالكذب كما هو معروف من اصطلاحاتهم. وهو مخالف لما قال السيوطي من أنه ضعف من قبل حفظه وأن حديثه يحكم بحسنه إذا توبع. قلت: قد سبق أن البخاري إذا قال في راو: منكر الحديث، فهو اتهام للراوي. وكذلك هو صنيع النسائي، وأبي حاتم الرازي، فقول السيوطي يحتاج إلى بينة. وإذا كان هذا شأن يزيد هذا، فإن ابن الجوزي لم يشذ على قواعد المحدثين في الحكم على الحديث بالوضع إذا تفرد به راو كذاب أو متهم كما هو الحال في هذه الرواية. والله أعلم..

٣ ـ أما الشواهد التي أشار إليها السيوطي رحمه الله:

---

(١) جه. الديات. باب التغليظ في قتل مسلم ظلما. حديث رقم ٢٦٢٠.

(٢) التاريخ الكبير ٢/ ٤: ٣٣٤. ميزان ٤: ٤٢٥، تهذيب ١١: ٣٢٩.

(٣) الجرح ٢/ ٤: ٢٦٣.

(٤) تهذيب ١١: ٣٢٩.

(٥) الجرح ٢/٤: ٢٦٣.

(٦) تهذيب ١١ : ٣٢٩.

(٧) الضعفاء: ٣٠٧، تهذيب ١١: ٣٢٩.

أ- فحديث أبي سعيد، قد أخرجه ابن الجوزي في موضوعاته، وأعله بعطية، ومحمدبن عثمانبن أبي شيبة، وقد تعقبه السيوطي بأن عطية حسن الترمذي حديثه. وقد سبق أنه لا عبرة بتحسينه بعد معرفة آفة الحديث وهو الكلبي، وتلبيس عطية العوفي له وتدليسه حيث يكنيه أبا سعيد ويروي عنه فيقول: قال أبو سعيد. فيوهم الناس أنه أبو سعيد الخدري.

وأما عثمان بن أبي شيبة، فقد اختلفت فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل والأكثر على تجريحه. بل أن جرحه مقدم على تعديله حسب قواعد المحدثين لأن الجرح سيق مفسرا، فقد وثقه صالح جزرة، وقال الخطيب: كان كثير الحديث، واسع الرواية، ذا معرفة وفهم وله تاريخ كبير، وقال عبدان: ما علمنا إلا خيرا، كتبنا عن أبيه المسند بخط ابنه، الكتاب الذي يقرأ علينا[1].

ومن جرحه من الأئمة فقد صرح بكذبه قال عبداللهبن أسامة الكلبي: كذاب، أخذ كتب ابن عبدوس الرازي، ما زلنا نعرفه بالكذب. وقال ابراهيمبن سعي الصواف: كذاب، يسرق حديث الناس ويحيل على أقوام بأشياء ليست من حديثهم. وقال داودبن يحيى: كذاب، وقد وضع أشياء كثيرة، يحيل على أقوام أشياء ما حدثوا بها قط. وقال عبدالرحمنبن يوسفبن خراش: كذاب بين الأمر، يزيد في الأسانيد ويوصل ويضع الحديث، وقال محمدبن عبد الله الحضرمي: كذاب ما زلنا نعرفه بالكذب مذ هو صبي. وقال عبداللهبن أحمدبن حنبل كذاب. بين الأمر يقلب هذا على هذا، ويعجب ممن يكتب عنه. وقال جعفربن محمدبن أبي عثمان الطيالسي: هذا كذاب يجيء عن قوم بأحاديث ما حدثوا بها قط، متى سمع، أنا عارف به جدا، وقال عبداللهبن ابراهيمبن قتيبة: أخذ كتب ابن عبدوس وادعاها، ما زلنا نعرفه بالتزيد. وقال محمدبن أحمد العدوي: كذاب مذ كان، متى سمع هذه الأشياء التي يدعيها. وقال جعفربن هذيل: كذاب، وقال الدارقطني: كان يقال: أخذ كتب أبي أنس وكتب نمير فحدث[2] فظاهر من كلام الأئمة النقاد تكذيبه. وقد

---

(١) تاريخ بغداد ٣: ٤٢/٤٣، ميزان ٣: ٦٤٢، لسان ٥: ٢٨٠.

(٢) تاريخ بغداد ٣: ٤٥/ ٤٦، ميزان ٣: ٦٤٣، لسان ٥: ٢٨٠/ ٢٨١.

فسروا جرحهم حيث اتهموه بسرقة الحديث وقلبه وتركيبه، فجرحهم مقدم على تعديل من عدله لأن فيه زيادة معرفة على المعدل. ثم أنه بعد تصريح هؤلاء النقاد جميعهم بكذبه يضرب صفحا عن هذا ويقال أنه كان بينه وبين حفص، فكان كل منهما يحط على الآخر ويتعصب عليه. فلو سلم ذلك وأسقطنا من اعتبارنا قول مطين فيه، فهل يمكن إسقاط أقوال البقية.

والذي يظهر لي والله أعلم أن محمدبن عثمان متهم بالكذب مردود في الرواية. وأن توثيق صالح جزرة له لا يقوى على دفع التهمة عنه. ولو فرضنا أن محمدبن عثمان غير متهم فالحديث لا يعدو كونه موضوعا لأنه من رواية الكلبي، وفيه أيضا تدليس عطية مع ضعفه. فابن الجوزي أشار إلى العلل والآفات القائمة في الحديث، بحيث أنه لو سلم من واحدة لم ينج من الأخرى فإذا كان هذا شأن حديث أبي سعيد فلا يصلح أن يكون شاهدا والله أعلم.

ب ـ وأما حديث ابن عمر الذي أخرجه الطبراني والبيهقي في الشعب، ففيه سلمةبن العيار أبو مسلم الفزاري، ذكره البخاري[1] وأبو حاتم الرازي[2] ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وفيه أيضا عبيد اللهبن حفصبن مروان مجهول لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مراجع.

جـ ـ وأما مرسل الزهري فقد أخرجه البيهقي في سننه[3].

وفيه نوح بن الهيثم، قال أبو حاتم الرازي: لا أعرفه[4] فهو مجهول وفيه الفرجبن فضالة، وهو ضعيف[5]، وفيه أيضا عبيدبن شريك البزار، ولم أقف له على ترجمة فيما وقفت عليه من مصادر. وزيادة على هذا فإن مرسل الزهري لا يعتد به. لأن الزهري من صغار التابعين، فغالبا ما تكون روايته عن غير الصحابي، وجهالة

---

(١) التاريخ الكبير ٢/٢: ٨٤.
(٢) الجرح ١/٢: ١٦٧.
(٣) السنن الكبرى ٨: ٢٣.
(٤) الجرح ١/٤: ٤٨٥، لسان ٦: ١٧٥.
(٥) انظر ترجمته في ميزان ٣: ٣٤٣/٣٤٥.

غير الصحابي تضر، ولأن الزهري رحمه الله كان يروي عن كل ضرب، ويرسل عن كل أحد، فلذا لم يقبل مرسله، فحديثه لا يصلح للاعتبار.

والذي يظهر لي والله أعلم أن الحديث موضوع، وأن هناك قرائن تدل على وضعه، منها أن الحديث تفرد بروايته الكذبة الوضاعون، كما في رواية عمر. حيث تفرد بها عمربن محمد الأعثم وهو كذاب. وفي حديث ابن عباس تفرد بها جعفربن أحمدبن علي‌بن بيان وهو وضاع، وفي حديث أبي سعيد، حيث تفرد به الكلبي، وهو مختلق. ويظهر أن أحدهم وضع الحديث وسرقه الآخرون منه فرووه بعد أن ركبوا له أسانيد وقلبوا اسناده.

وقد وافق بعض الأئمة ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع، وممن أقر بذلك الحافظ البوصيري قال في الزوائد: في اسناده يزيدبن أبي زياد. بالغوا في تضعيفه حتى قيل: كأنه موضوع[1]، والذهبي في الميزان قال: سئل أبو حاتم عن هذا الحديث فقال: باطل موضوع[2]، والنعماني وحكى قول البوصيري والذهبي[3] والله أعلم.

الحديث الحادي عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى عمربن محمدبن علي، حدثنا محمدبن علي الحفار، حدثنا هارون‌بن عبدالله، حدثنا هاشم‌بن القاسم، حدثنا زيادبن عبداللهبن علاقة، عن أبيه[4]، عن موسى‌بن محمدبن ابراهيم التيمي، عن أبيه، عن جابربن عبدالله وأنس قالا: كان رسول الله ﷺ يدعو على الجراد «اللهم واقتل كباره، وأهلك صغاره، وأفسد بيضه، واقطع دابره، وخذ بأفواهه عن معايشنا وأرزاقنا إنك سميع

---

(١) جه. الديات. باب التغليظ في قتل مسلم ظلما. حديث رقم ٢٦٢٠.

(٢) ميزان ٤: ٤٢٥.

(٣) ما تمس إليه الحاجة: ٤١.

(٤) هكذا في الموضوعات، وفي ابن ماجه بدون قوله: عن أبيه، وقال السيوطي في اللآلي: أخرجه ابن ماجه عن هارون به، وأسقط والد زياد، ولم أقف على ترجمة لعبد اللهبن علاقة، وأظن أن قوله: عن أبيه، إنما هو من المزيد في متصل الأسانيد وهو وهم من الراوي والله أعلم.

الدعاء» فقال رجل: يا رسول الله، تدعو على جند من أجناد الله بقطع دابره؟ فقال رسول الله ﷺ «إنما الجراد نثرة حوت في البحر»، قال زياد: فحدثني من رأى الحوت ينثره.

قال ابن الجوزي: هذا لا يصح عن رسول الله ﷺ، قال يحيى: موسى بن محمد، ليس بشيء ولا يكتب حديثه، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك[1].

وقال السيوطي أخرجه ابن ماجه عن هارون به. وأسقط والد زياد، والله أعلم[2].

فاعتراض السيوطي، مقصور على أن ابن ماجه أخرجه.

قلت: ولا يلزم من إخراجه ألا يكون موضوعا لأنه لم يشترط إخراج الصحيح بل أخرج من كل الأنواع، والمتقدمون لا يرون حرجا في ذكر الحديث إذا اقترن بذكر الاسناد لأن إيراد الاسناد عندهم يسوغ ذكر الحديث وإن كان موضوعا، لاعتباره كاف عن البيان.

فابن ماجه روى الحديث فقال: حدثنا هارون بن عبدالله الحمال، حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا زياد بن عبدالله بن علاثة، عن موسى بن محمد بن ابراهيم، عن أبيه عن جابر وأنس بن مالك، أن النبي ﷺ كان إذا دعا على الجراد قال: اللهم أهلك كباره، واقتل صغاره، وأفسد بيضه، واقطع دابره، وخذ بأفواهها عن معايشنا وأرزاقنا إنك سميع الدعاء، فقال رجل: يا رسول الله: كيف تدعو على جند من أجناد الله بقطع دابره؟ قال: إن الجراد نثره الحوت في البحر.

قال هاشم، قال زياد: فحدثني من رأى الحوت ينثره[3].

والحديث فيه موسى بن محمد بن ابراهيم التيمي. وهو مجمع على ضعفه

---

(١) الموضوعات ٣: ١٤/١٥.

(٢) اللآلي ٢: ٢٣٢. تنزيه الشريعة ٢: ٢٥١/٢٥٢. الفوائد المجموعة: ١٧٤.

(٣) جه. الصيد. باب صيد الحيتان والجراد حديث رقم ٣٢٢١.

وتجريحه، قال البخاري حديثه مناكير[1] وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، منكر الحديث، وأحاديث عقبة بن خالد التي رواها عنه فهي من جناية موسى، ليس لعقبة فيها جرم. وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو زرعة الرازي: منكر الحديث[2]، وقال النسائي: منكر الحديث[3]، وقال يحيى أيضا: ليس بشيء ولا يكتب حديثه. وقال الآجري عن أبي داود: كان أحمد يضعفه وقال أبو داود: لا يكتب حديثه، وقال الجوزجاني: ينكر عليه الأئمة حديثه. وقال أبو أحمد الحاكم: منكر الحديث. وقال الدارقطني: متروك الحديث، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث وله أحاديث منكرة[4] وإن لم يصرح أحد منهم بكذبه قلت: فظاهر من كلام الأئمة فيه أن جرحه شديد وإن لم يصرح أحد منهم بكذبه، لكن هو على قول أبي حاتم الرازي والدارقطني متهم. وتفرد مثله لا يحتمل ولذا حكم على حديثه بالوضع. ثم أن هناك قرينة أخرى في متن الحديث تشير إلى كذبه، وهي قوله: إن الجراد نثره الحوت في البحر. وهو خلاف الواقع إذ الجراد ينشأ في البر لا في البحر، وكذلك زعمه أن الرسول ﷺ دعا عليه بقطع دابره، ولو وقع ذلك منه ﷺ، لم يبق للجراد بقية نتيجة لدعائه ﷺ، والواقع يكذب هذا. والله أعلم.

وقد وافق جماعة من الأئمة ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع، منهم الشوكاني[5] وابن عراق[6] والغماري[7] والألباني[8] والنعماني[9]، والظاهر من صنيع السيوطي إقراره بالوضع، حيث لم يورد الحديث في التعقبات.

---

(١) التاريخ البخاري ٤/١: ٢٩٥، الضعفاء الصغير: ٢٧٦، وقال: حديثه مناكير.

(٢) الجرح ٤/١: ١٦٠.

(٣) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٤.

(٤) تهذيب ١٠: ٣٦٨/ ٣٦٩.

(٥) انظر الفوائد المجموعة: ١٧٤.

(٦) تنزيه الشريعة ٢: ٢٥١/ ٢٥٢.

(٧) حيث علق في هامش تنزيه الشريعة على حديث ابن عمر بقوله: وهو موضوع كحديث جابر وأنس قبله. اهـ هامش تنزيه الشريعة ٢: ٢٥٢.

(٨) سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢: ١٢، وقال: موضوع... ويشبه أن يكون هذا الحديث من الاسرائيليات. اهـ.

(٩) ما تمس إليه الحاجة: ٤٢.

الحديث الثاني عشـــر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا أبو اليمان، عن اسماعيل بن عياش، عن محمد بن طلحة عن عثمان بن يحيى عن ابن عباس قال: أول ما سمعت أنا بالفالوذج أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال: إن أمتك تفتح لهم الأرض ويفاض عليهم من الدنيا حتى أنهم ليأكلون الفالوذج، قال النبي ﷺ: «وما الفالوذج؟» قال: يخلطون السمن والعسل جميعا.

قال المصنف: وقد حدثنا بهذا الحديث المبارك بن علي الصيرفي عن طريق أبي الحسن بن اللبياني عن ابن أبي الدنيا فزاد فيه: فشهق النبي ﷺ شهقة.

ثم ساق الرواية الأخرى بسنده إلى أبي الفتح الحافظ، أنبأنا القاسم بن اسماعيل، حدثنا يحيى بن الورد، حدثنا أبي، حدثنا محمد بن طلحة، عن عثمان بن يحيى عن ابن عباس قال: أول ما سمعت... الحديث.

قال ابن الجوزي: وهذا حديث باطل لا أصل له، ومحمد بن طلحة قد ضعفه يحيى بن معين، وقال أبو كامل: ليس هو بشيء.

قال أبو الفتح الأزدي: وعثمان بن الحضرمي: لا يكتب حديثه عن ابن عباس.

قال النسائي: واسماعيل بن عياش ضعيف، قال أحمد بن حنبل: روى اسماعيل عن كل ضرب، وقال ابن حبان: لما كبر تغير حفظه، وكثر الخطأ في حديثه وهو لا يعلم حتى خرج عن حد الاحتجاج به[1].

قال السيوطي متعقبا: قال في الميزان: عثمان بن يحيى الحضرمي، عن ابن عباس، صدوق إن شاء الله، روى عنه محمد بن طلحة وحده. ومحمد بن طلحة صدوق مشهور، محتج به في الصحيحين، وأن ضعفه المذكور والحديث أخرجه ابن ماجه[2]. زاد في التعقبات: ومحمد بن طلحة، روى عنه علي بن المديني وغيره وثقه،

---

(١) الموضوعات ٣: ٢١/ ٢٢، اللآلي ٢: ٢٣٩.

(٢) اللآلي ٢: ٢٣٩/ ١٤٠، تنزيه الشريعة ٢: ٢٥٤/ ٢٥٥.

وأخرج له النسائي وابن ماجه. فا لحديث قريب من الحسن، وإن وجدت له متابعا جزمت بحسنه[1].

ويتلخص تعقب ابن الجوزي فيما يلي:

١ـ إن عثمان بن يحيى الذي عليه مدار الحديث قد قواه الذهبي. وقال فيه صدوق، والصدوق يحسن الأئمة حديثه.

٢ـ أما محمدبن طلحة، وإن ضعفه ابن معين وأبو كامل، فهو صدوق مشهور مخرج له في الصحيحين.

٣ـ أما اسماعيل بن عياش، فمع ضعفه تابعه الورد بن عبد الله التيمي عن محمد ابن طلحة، فبرىء من عهدته.

٤ـ إن الحديث أخرجه ابن ماجه. فإذا كان هذا شأن الحديث فلم يصب ابن الجوزي في عده الحديث من الموضوعات. كما أشار إلى ذلك الحافظبن حجر[2].

أما رواية ابن ماجه فقال: حدثنا عبد الوهاببن الضحاك السلمي أبو الحارث، حدثنا اسماعيلبن عياض، حدثنا محمدبن طلحة، عن عثمانبن يحيى عن ابن عباس قال: أول ما سمعنا بالفالوذج أن جبريل عليه السلام أتى النبيﷺ فقال: إن أمتك تفتح عليهم الأرض فيفاض عليهم من الدنيا حتى أنهم ليأكلون الفالوذج، فقال النبيﷺ: وما الفالوذج؟ قال: يخلطون السمن والعسل جميعا، فشهق النبيﷺ لذلك شهقة[3].

قلت: الحديث مداره على عثمانبن يحيى، ورواه عنه محمدبن طلحة، فقد تفردا به، ورواه عنهما اسماعيلبن عياش. وقد ضعف لاختلاطه وتغيره لكنه متابع

---

(١) التعقبات: ٢٨/ب، تذكرة الموضوعات: ١٥٠/ ١٥١.

(٢) انظر كلام ابن حجر في ترجمة عثمانبن يحيى في التهذيب ٧: ١٥٩.

(٣) جه. الأطعمة. باب الفالوذج حديث رقم ٣٣٤٠.

بالوردبن عبدالله التيمي . كما أشار إلى ذلك ابن حجر. وقد أورد روايته ابن الجوزي في موضوعاته أيضا، والورد وثقه السعدي[1] فبرىء اسماعيل بن عياش من عهدته.

أما محمد بن طلحة فهو كما قال السيوطي رحمه الله أن حديثه مخرج في الصحيحين إلا أن بعض الأئمة تكلم فيه: قال ابن معين: ثلاثة يتقى حديثهم محمدبن طلحة، وأيوب بن عتبة وفليح بن سليمان، وقال أيضا: ضعيف، وقال النسائي: ليس بقوي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطيء. وقال ابن سعد: كانت له أحاديث منكرة، وقال عفان: كان محمدبن طلحة يروي عن أبيه؟ وأبوه قديم الموت وكان الناس كأنهم يكذبونه، ولكن من يجترىء أن يقول له: أنت تكذب؛ كان من فضله، وكان، وقال أبو داود: كان يخطيء[2] ومع هذا فهو بريء من التهمة في هذا الحديث.

أما عثمان بن يحيى فالظاهر والله أعلم أنه المتهم بهذا الحديث. فهو مجهول العين إذ لم يرو عنه إلا محمدبن طلحة، ولم يعرف إلا بهذا الحديث. والذهبي وإن قال فيه صدوق إن شاء الله، إلا أنه اضطربت أقواله فيه: فقد قال في الميزان: صدوق إن شاء الله[3] وقال في المغني: صدوق لينه بعضهم. وقال الأزدي: لا يكتب حديثه[4] وفي ديوان الضعفاء: حكى قول الأزدي فقط[5] وفي الكاشف قال: عثمان بن يحيى الحضرمي، عن ابن عباس وعنه محمدبن طلحة مجهول[6] ويقتضي اضطرابه اسقاط قوله لما فيه من التعارض الذي لا يمكن ترجيح بعضه على البعض.

وأبو حاتم الرازي لم يتبين له أمره. ولذا فلم يذكره بجرح ولا تعديل فلا يلزم من سكوته تعديله. بل الظاهر أنه مجهول عنده[7] ويبقى تجريح الأزدي له لعدم

---

(١) الخطيب تاريخ بغداد : ١٣ : ٤٩٠ .
(٢) تهذيب ٩ : ٢٣٨ .
(٣) ميزان ٣ : ٥٩ .
(٤) المغني ٢ : ٤٣٠ .
(٥) ديوان الضعفاء والمتروكين: ٢١١ .
(٦) الكاشف ٢ : ٢٥٨ .
(٧) الجرح ١/٣ : ١٧٣ .

دفعه. فتجريحه مع جهالة عينه مسوغة لإلحاق التهمة به. والله أعلم. فابن الجوزي رحمه الله، أضاف إلى قرينة ضعف عثمان، كلام بعض النقاد في محمدبن طلحة، وضعف اسماعيل‌بن عياش لكنهما بريئان من عهدته.

وأما إخراج ابن ماجه له فلا يغير من أمر الحديث لأنه لم يلتزم إخراج الصحيح فقط، بل إن طريق ابن ماجه ساقطة لأنها من رواية عبد الوهاب‌بن الضحاك. وقد صرح الأئمة بأنه كذاب يضع الحديث. وقد سبق أن الكذاب لا يعتبر بحديثه ولا يعتد به وفاقا أو خلافا.

الحديث الثالث عشـــر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى الدارقطني وعلي‌بن عبد العزيزبن مزدك قالا: حدثنا عبد الغافربن سلامة، حدثنا يحيى‌بن عثمان، حدثنا بقية، حدثنا يوسف‌بن أبي كثير، عن نوح‌بن ذكوان هن الحسن، عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ «من السرف أن تأكل كل ما اشتهيت».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. قال ابن حبان: يحيى‌بن عثمان: منكر الحديث لا يجوز الاحتجاج به. وقال: يجب التنكب عن حديث نوح[1].

فابن الجوزي أعل الرواية بيحيى‌بن عثمان، ونوح‌بن ذكوان.

قال السيوطي: يحيى بريء من عهدته. فإن ابن ماجه أخرجه قال: حدثنا هشام‌بن عمار، ويحيى‌بن سعيد عن كثيربن دينار الحمصي قال: حدثنا بقية به.

وقال الخرائطي في اعتلال القلوب: حدثنا علي‌بن داود القنطري حدثنا محمدبن عبد العزيز الرملي حدثنا بقية به. والله أعلم[2].

وقال في التعقبات: لم ينفرد به يحيى، فأخرجه ابن ماجه قال: حدثنا هشام‌بن

---

(١) الموضوعات ٣: ٣٠، اللآلي ٢: ٢٤٦.

(٢) اللآلي: ٢٤٦.

عمار ويحيى بن عثمان وسويدبن سعيد: قالوا: حدثنا بقية فهذان متابعان جليلان، وبقية صرح بالتحديث.

وأخرجه البيهقي في الشعب من طريق سويدبن سعيد وحده.

وأخرجه ثانيا، من طريق سليمان بن عمر عن بقية وهذا متابع ثالث.

وقال المزي في تهذيبه: رواه أبو بقي، هشام‌بن عبد الملك اليزني، عن بقية، فهذا متابع رابع(١).

زاد ابن عراق من قوله: ونوح بن ذكوان صحح له الحاكم في المستدرك، وحسن له غيره، ورأيت بخط الحافظ ابن حجر على حاشية تلخيص الموضوعات لابن درباس ما نصه: هذا الحديث صححه البيهقي كما نقله عنه المنذري في الترغيب والترهيب(٢).

ويتلخص تعقب السيوطي ومن معه فيما يلي:

١- إن يحيى‌بن عثمان بريء من عهدة هذا الحديث حيث تابعه جماعة في روايته عن بقية.

٢- إن بقية صرح بالتحديث والسماع، فانتفت تهمة التدليس التي عرف بها.

٣- إن نوح بن ذكوان صحح حديثه الحاكم في المستدرك والبيهقي كما نقل ذلك ابن حجر، وحسن له غيرهما. ومن كان هذا شأنه فيقبل تفرده، ولا يكون حديثه موضوعا.

وقبل استعراض الأقوال أورد حديث ابن ماجه.

قال: حدثنا هشام‌بن عمار، وسويدبن سعيد، ويحيى‌بن عثمان‌بن سعيد، بن كثيرعن دينار الحمصي. قالوا حدثنا بقية‌بن الوليد، حدثنا يوسف‌بن أبي كثير، عن

---

(١) التعقبات: ٢٨/ب، تنزيه الشريعة ٢: ٢٥٦.

(٢) تنزيه الشريعة ٢: ٢٥٦.

نوح‌بن ذكوان، عن الحسن[1] عن أنس‌بن مالك قال، قال رسول الله ﷺ «إن من السرف أن تأكل كل ما اشتهيت».

وإذا أمعنا النظر في هذا الحديث يتضح لنا الآتي:

١ـ إن الحديث غريب، وغرابته مطلقة حيث تفرد به بقية‌بن الوليد عن يوسف‌بن أبي كثير، وتفرد به يوسف عن نوح‌بن ذكوان، وتفرد به نوح عن الحسن، وتفرد به الحسن عن أنس‌بن مالك.

٢ـ قد روى جماعة هذا الحديث عن بقية بن الوليد، كما أشار إلى ذلك السيوطي وابن عراق فبرىء يحيى‌بن عثمان من عهدة هذا الحديث.

٣ـ إن بقية بن الوليد قد صرح بالتحديث عن يوسف‌بن أبي كثير، فانتفت تهمة التدليس كما أشار الى ذلك السيوطي.

٤ـ الحديث مداره على يوسف‌بن أبي كثير وشيخه نوح‌بن ذكوان.

أما يوسف، فمجهول جهالة عين إذ لم يرو إلا عن نوح، ولم يرو عنه إلا بقية، وقد صرح بجهالته الذهبي في الكاشف[2] والضعفاء[3]، وقال في الميزان[4]، والمغني[5]. لا يعرف. ومثله لا يحتمل تفرده، وجهالته علة في الحديث توجب رده، ولم يشر إلى هذه العلة في الحديث ابن الجوزي، ولا السيوطي [6]، وقال ابن حجر: هو أحد شيوخ بقية الذين لا يعرفون[7].

---

(١) جه. الأطعمة باب من الاسراف أن تأكل كل ما اشتهيت. حديث رقم ٣٣٥٢.

(٢) الكاشف ٣: ٣٠٠.

(٣) الضعفاء: ٣٤٨.

(٤) ميزان ٤ : ٤٧٢. وقال: له عن نوح بن ذكوان حديثان.

(٥) المغني ٢ : ٧٦٣.

(٦) وقد أشار إلى ذلك الألباني فقال: وفي الحديث علة أخرى خفيت على ابن الجوزي والسيوطي. قال الحافظ ابن حجر في التهذيب: يوسف‌بن أبي كثير هو أحد شيوخ بقية الذين لا يعرفون، ونحوه في الميزان اهـ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/ ١: ٤٣.

(٧) تهذيب ١١: ٤٢١.

وأما نوح بن ذكوان، فقد تكلم فيه الأئمة وأجمعوا على جرحه وتضعيفه. فقال أبو حاتم الرازي ليس بشيء مجهول[1]، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا يجب التنكب عن حديثه، وقال أبو أحمد الحاكم، ليس بالقوي، وقال الساجي: يحدث بأحاديث بواطيل، وقال الحاكم أبو عبدالله: يروي عن الحسن كل معضلة. وقال أبو سعيد النقاش: روى عن الحسن مناكير. وقال أبو نعيم: روى عن الحسن المعضلات. وله صحيفة عن الحسن عن أنس، لا شيء[2].

قلت: والحديث من روايته عن الحسن، وإذا كان هذا حاله فكيف يحكم على حديثه بالحسن مع شدة ضعفه ونكارة حديثه. وقول ابن عراق أن الحاكم صحح حديث نوح بن ذكوان في مستدركه، فيه نظر لأن ابن حجر نقل عن الحاكم قوله: يروي عن الحسن كل معضلة. فإذا كان يروي عن الحسن المعضلات، فكيف يكون حديثه صحيحا.

فإذا انضم ضعف نوح هذا إلى جهالة يوسف ساغ الحكم على الحديث بأنه لا أصل له بل إن كل علة منهما كافية في رد الحديث وعدم الاعتداد به. والله أعلم.

الحديث الرابع عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان، حدثنا عبد الكبير بن عمر بن الخطاب، حدثنا أحمد بن يونس بن المسيب، حدثنا يعلى بن عبيد، حدثنا اسماعيل بن أبي خالد، عن نفيع، عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد غني ولا فقير إلا يود يوم القيامة أنه أوتي قوتا».

قال ابن الجوزي: نفيع هذا هو أبو داود الأعمى، كذبه قتادة. قال يحيى: لم يكن بثقة، وقال النسائي، والدارقطني: متروك[3]

---

(١) الجرح ١/ ٤: ٤٨٥.
(٢) تهذيب ١٠: ٤٨٤.
(٣) الموضوعات ٣: ١٣١، اللآلي ٢: ٣١٣.

قال السيوطي في التعقبات: أخرجه أحمد وابن ماجه، ونفيع من رجال الترمذي أيضا[1].

وقال في اللآلي: وله شاهد عن ابن مسعود. قال الخطيب أنبأنا عبد الملك بن محمد بن عبدالله الواعظ. أنبأنا عبد الباقي بن نافع، حدثنا عمر بن ابراهيم الحافظ، حدثنا أحمد بن ابراهيم القطيعي، حدثنا عباد بن العوام، حدثنا سفيان بن حسين عن يسار، عن أبي وائل عن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ «ما من أحد إلا وهو يتمنى يوم القيامة أنه كان يأكل في الدنيا قوتا».

وقال أبو نعيم: حدثنا عبدالله بن محمد بن أبي سهل، حدثنا عبدالله بن محمد العبسي، حدثنا عباد بن العوام به فذكره موقوفا[2].

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١- الحديث أخرجه أحمد[3] وابن ماجه من طريق يعلى بن عبيد به.

٢- إن نفيع هذا من رجال الترمذي أيضا.

٣- إن الحديث له شاهد من حديث ابن مسعود. وقد روى عنه مرفوعا وموقوفا.

أما رواية ابن ماجه فقال: حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير، حدثنا ابي يعلى، عن اسماعيل بن أبي خالد عن نفيع عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ ما من غني ولا فقير إلا يود يوم القيامة أنه أتى من الدنيا قوتا[4].

فالحديث مداره على نفيع بن الحارث أبي داود الأعمى وهو كذاب رمي بوضع الحديث، قد أجمع الأئمة على رد حديثه وعدم اعتباره[5].

---

(١) التعقبات: ٤٥/أ، وانظر تذكرة الموضوعات: ١٧٥.

(٢) اللآلي ٢: ٣١٣، انظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٠١/٣٠٢. الفوائد المجموعة ٢٣٥/ ٢٣٦.

(٣) أما رواية أحمد فانظر حم ٣: ١١٧، ١٦٧.

(٤) جه. باب القناعة، حديث رقم ٤١٤٠.

(٥) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٤: ١١٤، الضعفاء: ٢٧٨، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٥ الجرح ١/٤: ٤٨٩/ ٤٩٠، ميزان ٤: ٢٧٢/ ٢٧٣، تهذيب ١٠: ٤٧٠/ ٤٧٢.

فحكم ابن الجوزي على حديثه بالوضع إنما هو وفق قواعد المحدثين.

وكون نفيع من رجال الترمذي، لا يقتضي ذلك صحة حديثه، لأن الترمذي ليس له شرط في الرجال. بل هو قد صرح بضعفه. كما نقل ذلك عنه ابن حجر[1]، وقد صرح الساجي بسبب وضع نفيع لهذا الحديث، حيث أنه كان يتسول به فقال: وهذا الحديث يصحح قول قتادة فيه. إنه كان سائلا، لأن هذا، حديث السوال[2].

وأما الشاهد الذي ساقه السيوطي، عن طريق الخطيب، وأخرجه الخطيب في ترجمة أحمدبن ابراهيم القطيعي[3] وهو مجهول. وفي اسناده يسار مجهول أيضا ليس له ذكر في كتب التراجم[4] فحديثه لا يصلح للاعتبار ولا يكون شاهد الحديث نفيع، والله أعلم.

الحديث الخامس عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى عبدالله بن محمد البغوي، حدثنا كامل بن طلحة، حدثنا عبادبن عبد الصمد، حدثنا أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «طبقات أمتي خمس طبقات، كل طبقة منها أربعون سنة، فطبقتي وطبقة أصحابي، أهل العلم والايمان. والذين يلونهم أهل التراحم والتواصل، والذين يلونهم إلى الستين ومائة أهل التقاطع والتدابر، والذين يلونهم إلى المائتين أهل الهرج والحرب».

وقد رواه غالب بن زرير، عن المؤمل بن عبد الرحمن، عن عباد.

قال ابن الجوزي: المتهم به عبادبن عبد الصمد، قال البخاري هو منكر الحديث. وقال العقيلي: يروي عن أنس نسخة عامتها مناكير[5].

قال السيوطي: حديث أنس، أخرجه ابن الجوزي من طريقين، فبرىء منه

---

(١) تهذيب ١٠: ٤٧١.

(٢) تهذيب ١٠: ٤٧١/ ٤٧٢.

(٣) تاريخ بغداد ٤: ٨/٧.

(٤) قال المعلمي: خبر ابن مسعود فيه أحمدبن ابراهيم القطيعي. وظاهر ترجمة القطيعي في تاريخ بغداد أنه مجهول لا يذكر إلا في هذا الخبر ويسار لم أقف له على أثر. اهـ هامش الفوائد المجموعة ٢٣٥/ ٢٣٦.

(٥) الموضوعات ٣: ١٩٦/ ١٧٠، اللآلي ٢: ٣٩٣.

عباد، ثم ساق الطريقين، ثم قال: وله شواهد:

قال الحسن بن سفيان في مسنده، حدثنا علي بن حجر، حدثنا ابراهيم بن مطهر الفهري، عن أبي المليح، عن الأشيب بن دارم، عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ: أمتي على خمس طبقات... الحديث. ذكره ابن عبد البر في ترجمة دارم. وقال في اسناده نظر، وقال الذهبي في ذيل المغني: إبراهيم بن المطهر لا يدري من ذا.

قال ابن عساكر، أنبأنا أبو الحسن بن الفرضي، أنبأنا أبو محمد فضيل، أنبأنا أبو الحسن بن عوف، أنبأنا أبو علي بن منير. أنبأنا أبو بكر بن حريم، حدثنا هشام بن عمار بن نصير عمن حدثه قال، قال رسول الله ﷺ: أمتي على خمس طبقات... الحديث.

قال: وحدثنا هشام، حدثنا أبو الوزير بن النعمان بن المنذر الغساني، عن أبيه، عن مكحول، بمثل هذا الحديث سواء.

وقد أورد الحافظ ابن حجر في عشارياته، حديث أنس، وقال: هذا حديث ضعيف، وعباد ويزيد الرقاشي ضعيفان، وله شواهد كلها ضعاف منها أن علي بن حجر رواه عن ابراهيم بن مطهر الفهري، وليس بعمده، عن أبي المليح بن أسامة الهذلي القرشي وهو تالف، عن الثوري، عن محمد بن المنكدر عن أبي عباس نحوه وقال: إنما أوردته لأن له متابعات، ولكونه من إحدى السنن[1].

وقال في التعقبات: حديث أنس، أخرجه ابن ماجه من طريقين آخرين، عن أنس، فزالت تهمة عباد[2].

قلت: ويتلخص اعتراض السيوطي فيما يأتي:

١- إن الحديث أخرجه ابن ماجه من طريقين من غير رواية عباد، فبرىء عباد منه إذ توبع فيه.

---

(١) اللآلي ٢: ٣٩٣/٣٩٤.

(٢) التعقبات: ٣٩/ب/٤٠/أ.

٢ـ إن الحديث له شواهد.

أ) فقد أخرجه ابن عبد البر من حديث دارم.

ب) وأخرجه ابن عساكر من حديث هشام بن عمار بن نصير عمن حدثه عن النبي.

جـ) كذلك رواه ابن عساكر من حديث مكحول مرسلا.

٢ أخرجه ابن حجر من حديث ابن عباس، من رواية علي بن حجر.

وهذه الشواهد وإن كانت ضعيفة فهي محتملة في المتابعات.

قلت: أما رواية ابن ماجه فقال:

أـ الطريق الأول:

حدثنا نصر بن علي الجهضمي، حدثنا نوح بن قيس، حدثنا عبدالله بن معقل عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ، قال: أمتي على خمس طبقات، فأربعون سنة أهل بر وتقوى، ثم الذين يلونهم إلى عشرين سنة ومائة أهل تراحم وتواصل، ثم الذين يلونهم إلى ستين ومائة أهل تدابر وتقاطع، ثم الهرج الهرج، النجا، النجا.

ب ـ الطريق الثاني:

قال ابن ماجه حدثنا نصر بن علي، حدثنا خازم أبو محمد العنزي، حدثنا المسور بن الحسن عن أبي معن، عن أنس بن مالك قال، قال رسول الله ﷺ «أمتي على خمس طبقات، كل طبقة أربعون عامة فأما طبقتي وطبقة أصحابي، فأهل علم وإيمان، وأما الطبقة الثانية ما بين الأربعين إلى الثمانين فأهل بر وتقوى، ثم ذكر نحوه[1]

فالراوي عن أنس في الرواية الأولى يزيد الرقاشي، وفي الرواية الثانية

---

(١) جه. الفتن. باب الآيات. حديث رقم ٤٠٥٨.

أبو معن فالسيوطي رحمه الله يرى أنهما تابعا عبادبن عبد الصمد، كما في رواية ابن الجوزي، فبرىء عباد من تهمة الحديث لوجود المتابع.

قلت: وإذا أمعنا النظر في روايتي ابن ماجه نرى ما يلي:

أما الرواية الأولى، فيها يزيد الرقاشي: وهو تالف، قد تكلم فيه الأئمة قال فيه شعبة، لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروي عن يزيد وفي رواية اخرى: لأن أزني احب الى من ان أروي عن يزيد[١] وقال أحمدبن حنبل: كان منكر الحديث، وكان شعبة يحمل عليه وكان قاصا. وقال يحيى: ضعيف، وقال أبو حاتم الرازي: كان واعظا كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر، صاحب عبادة، وفي حديثه صنعة[٢] وقال النسائي: متروك بصري[٣]، وقال الساجي: كان من خيار عباد الله من البكائين بالليل لكنه غفل عن حفظ الحديث شغلا بالعبادة حتى كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس عن النبيﷺ، فلا تحل الرواية عنه إلا على جهة التعجب[٤]، فرواية يزيد مثل رواية عبادبن عبد الصمد من حيث الضعف. ويزيد وإن كان زاهدا عابدا قاصا إلا أنه ليس بحجة في الحديث. وكان كما قال يحيى بن سعيد: يجري الكذب في حديثه دون تعمد وظاهر من الرواية أنها أشبه بحديث القصاص منها بحديث رسول اللهﷺ.

وقد رواها عن يزيدعبد اللهبن معقل، وهو مجهول، قال الذهبي في ترجمته بصري، عن يزيد الرقاشي بحديث، طبقات أمتي على خمس لا يدري من ذا، روى عنه نوحبن قيس فقط[٥]، وقال المزي: بصري مجهول[٦].

وأما الرواية الثانية: ففيها كل من أبي معن، والمسوربن الحسن، وخازم أبو

---

(١) تهذيب ١١: ٣١٠.
(٢) الجرح ٢/٤: ٢٥١/٢٥٢.
(٣) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٧.
(٤) تهذيب ١١: ٣١٠/٣١١.
(٥) ميزان ٢: ٥٠٧، تهذيب ٦: ٤١.
(٦) تهذيب ٦: ٤١.

محمد العنزي. وهم مجاهيل، وقال أبو حاتم الرازي في خازم: مجهول، منكر الحديث، الحديث الذي رواه باطل[1].

وقال الذهبي في ترجمة المسوربن الحسن: عن أبي معن: لا يعرف وحديثه منكر. أمتي على خمس طبقات[2]، وقال ابن حجر: ذكر المزي في الأطراف أبا معن هذا فقال فيه: أحد المجاهيل[3]، وهذه الرواية عند أئمة الحديث لا يعتد بها، بل صرح أبو حاتم الرازي، والذهبي أنها باطلة منكرة. فتبين أن كلا الطريقين اللذين أخرجهما ابن ماجه باطلان، مثل الطريق التي أخرج بها ابن الجوزي والتي هي من طريق عبادبن عبد الصمد، ومتابعة هؤلاء الرواة بعضهم لبعض، يزيد الحديث نكارة ويقوي الحكم عليها بالوضع والكذب.

وأما الشواهد التي ذكرها فقد صرح ابن حجر بأنها كلها ضعاف لما فيها من المجاهيل[4] ومن رمي بالكذب[5] وبعضها منقطعة[6] أو مرسلة[7] وكلها لا تصلح للاعتبار والله أعلم.

الحديث السادس عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي جعفر بن محمد الواسطي، حدثنا محمدبن يونس الكديمي، حدثنا عون‌بن عمارة، حدثنا عبد اللهبن المثنى، عن أبيه، عن جده أنس‌بن مالك عن أبي قتادة قال، قال رسول الله ﷺ: «الآيات بعد المائتين».

---

(1) الجرح ٢/١: ٣٩٣، ميزان ١: ٦٢٧ تهذيب ٣: ٨٠/٧٩.

(2) ميزان ٤: ١١٣ تهذيب ١٠: ١٥٠.

(3) تهذيب ١٢: ٢٤٤.

(4) كما في رواية الحسن بن سفيان، ففي الرواية ابراهيم بن مطهر الفري وأبو المليح وهما مجهولان.

(5) كما في رواية ابن عساكر الثانية التي رواها من طريق هشام، ففيها النعمان بن المنذر، قال أبو داود: شامي وضع كتابا في القدر. انظر ميزان ٤: ٢٦٦.

(6) وهي رواية ابن عساكر الأولى، فقد قال فيها هشام‌بن عمار عمن حدثه قال، قال رسول الله ﷺ: والانقطاع علة مؤثرة توجب رد الرواية.

(7) وهي رواية ابن عساكر الثانية، فقد انتهى اسنادها إلى مكحول فقط، فهي مقطوعة، أو مرسلة والظاهر أنها مرسلة لرفعه لها، فقول السيوطي بمثل الحديث سواء مشعر بذلك. والله أعلم.

قال: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وعون وابن المثنى ضعيفان، غير أن المتهم به الكديمي، قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات[1].

قال السيوطي: هو بريء منه -أي الكديمي- فقد أخرجه ابن ماجه حدثنا الحسن بن علي الخلال، حدثنا عون به.

وأخرجه الحاكم من طريق عون وقال: صحيح، وتعقبه الذهبي فقال، عون، ضعفوه[2].

ويتلخص تعقبه: ١ - بأن الحديث أخرجه ابن ماجه.

٢- إن الحديث لم ينفرد به الكديمي، وإنما تابعه فيه غير فبريء من تهمته.

٣ - إن الحاكم أخرج الحديث في مستدركه، وصحيحه ولكن الذهبي لم يقره على تصحيحه.

أما طريق ابن ماجه فقال: حدثنا الحسن بن علي الخلال، حدثنا عون بن عمارة، حدثنا عبدالله المثنى بن ثمامة عن عبدالله بن أنس، عن أبيه، عن جده أنس بن مالك، عن أبي قتادة قال، قال رسول الله ﷺ «الأيات بعد المائتين»[3].

فالحديث، مداره على عون بن عمارة، وقد رواه عنه الكديمي، كما في رواية ابن الجوزي، والحسن بن علي الخلال، كما في رواية ابن ماجه.

أما الكديمي، فقد رماه الأئمة بالكذب ووضع الحديث.

وأما الحسن بن علي الخلال، فقد وثق، وأخرج له الأئمة.

وأما عون بن عمارة، فقد جرحه الأئمة، بل اتهمه بعضهم، وتكلموا في حديثه.

---

(١) الموضوعات ٣: ١٩٧/١٩٨.

(٢) اللآلي ٢: ٣٩٤، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٤٩.

(٣) جه. الفتن. باب الايات، حديث رقم ٤٠٥٧.

قال أبو حاتم الرازي : أدركته ولم أكتب عنه ، وكان منكر الحديث، ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة الرازي : منكر الحديث[1] وقال البخاري : يعرف وينكر، وقال لما ذكر حديثه من طريق أبي قتادة : الآيات بعد المائتين : قد مضى مائتان ولم يأت من الآيات شيء.

وقال أبو داود: ضعيف، وقال ابن عدي : ومع ضعفه يكتب حديثه، وقال الساجي : صدوق فيه غفلة يهم، وقال الحاكم أبو أحمد: في حديثه بعض المناكير، وقال الحاكم أبو عبدالله وأبو نعيم : يحدث عن حميد وهشام بن حسان بالمناكير[2] ، فالرجل وإن لم يصرح الأئمة بكذبه ، فقد ضعفوه تضعيفا شديدا، ومن قوى من أمره يرى أن حديثه يصلح للمتابعة والاعتبار أما أن يتفرد بالرواية فلا ، كما قال ابن عدي والساجي.

وقد أشار الامام البخاري رحمه الله إلى قرينة تدل على كذب الحديث، وهي مخالفته للواقع ، فقد أشار إلى أنه مضى الأجل المضروب ولم يقع ما ذكر في الرواية ، وهذه القرينة كثيرا ما يحكم بها الأئمة على كذب الرواية ، كما سبق بيان ذلك.

والرجل -أعني عون بن عمارة- فيه غفلة ولا يبعد ما قال ابن الجوزي من أن آفة الحديث هو الكديمي وأن الكديمي ، لقنه عونا، فرواه عون فجرى الكذب على لسانه ، وحدث به ، فرواه عنه الحسين بن علي الخلال وغيره وظن أنهم تابعوه والحال أن مصدر الرواية هو الكديمي ، والله أعلم.

وأما الحاكم ، فقد أخرج الحديث فقال : حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني ، حدثنا ابراهيم بن عبد الله بن سليمان السعدي ، حدثنا عون بن عمارة العنبري به.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه[3].

---

(١) الجرح ١/٣: ٣٨٨.
(٢) تهذيب ٨: ١٧٣، ميزان ٣: ٣٠٦.
(٣) المستدرك ٤: ٤٢٨.

قلت في قوله هذا نظر، فإن عونا ضعيف الحديث، كما ظهر ذلك وليس هو من رجال الشيخين بل لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه، وقد تعقب الذهبي الحاكم بقوله: أحسبه موضوعا، وعون ضعفوه[١]. ومعلوم أن تصحيح الحاكم لا يؤخذ به دائما.

وظاهر من كلام الإمام البخاري، والذهبي أنهما يريان الحكم على الحديث بالكذب، وممن ذهب إلى ذلك الحافظ ابن كثير فقال: هذا الحديث لا يصح[٢] فلم ينفرد ابن الجوزي في الحكم على الحديث بالكذب والوضع، والله أعلم.

الحديث السابع عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي، حدثنا ادريس بن عبد الكريم المقري حدثنا أبو الربيع الزهراني، حدثنا سعيد بن زكريا المدائني، حدثنا الزبير بن سعيد، عن عبد الحميد بن سالم، عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «من لعق العسل ثلاث غدوات في كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء».

هذا حديث لا يصح، قال يحيى: الزبير ليس بشيء، قال العقيلي وليس لهذا الحديث أصل عن ثقة[٣].

قال السيوطي: أخرجه من هذا الطريق ابن ماجه في سننه، والبيهقي في شعبه.

وله شاهد، قال ابو الشيخ في الثواب، حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الملك، حدثنا أبو أميه الحراني، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن، عن علي بن عروة، عن عبد الملك، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعا «من شرب العسل ثلاثة أيام في كل شهر على الريق، عوفي من الداء الأكبر، الفالج، والجذام والبرص[٤].

---

(١) تلخيص المستدرك ٤: ٤٢٨.
(٢) ما تمس إليه الحاجة: ٤٣.
(٣) الموضوعات ٣: ٢١٥، اللآلي ٢: ٤١٣.
(٤) اللآلي ٢: ٤١٣. تذكرة الموضوعات: ١٥٠.

وقال التعقبات بعد ذكر الحديث: فيه الزبيرين سعيد الهاشمي ليس بشيء.

قلت: وثقه أبو زرعة وأحمد، والحديث أخرجه البخاري في التاريخ، وابن ماجه والبيهقي في شعب الايمان.

وله طريق آخر عن أبي هريرة، أخرجها أبو الشيخ وابن حبان في كتاب الثواب[1].

وقال ابن عراق: تعقب بأن أبا زرعة وأحمد وثقاه، قلت: رأيت بخط الحافظ ابن حجر على هامش تلخيص الموضوعات لابن درباس ما نصه: الزبيرين سعيد لم يتهم، فكيف يحكم على حديثه بالوضع[2].

ويتلخص التعقيب على ابن الجوزي بما يلي:

١- إن الحديث أخرجه ابن ماجه.

٢- إن الزبير بن سعيد أحد رواته لم يتهم بالوضع أو الكذب، بل أن أحمد وأبا زرعه وثقاه.

٣- إن للحديث شاهدا، أخرجه أبو الشيخ في الثواب، وكذلك أخرجه ابن حبان.

أما رواية ابن ماجه فقال فيها: حدثنا محمودبن خداش، حدثنا سعيدبن زكريا القرشي، حدثنا الزبيرين سعيد الهاشمي، عن عبدالحميدبن سالم عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «من لعق العسل ثلاث غدوات كل شهر، لم يصبه عظيم من البلاء»[3].

فالحديث مداره على الزبيرين سعيد الهاشمي، وقد ضعفه الأئمة، وجرحه النقاد، إلا ابن حبان فقد ذكره في ثقاته. والنقل عن ابن معين فيه اضطراب، فقد

---

(١) التعقبات ١٦/ب/١٧/أ. وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٦٠.

(٢) تنزيه الشريعة ٢: ٣٦٠، وانظر ما تمس إليه الحاجة: ٤٣.

(٣) جه. الطب- باب في العسل. حديث رقم ٣٤٥٠.

روى الدوري عن ابن معين أنه قال: ثقة. وقال مرة: ليس بشيء وقال الآجري عن أبي داود: في حديثه نكارة، والله أعلم. إلا أني سمعت ابن معين يقول: هو ضعيف، وقال مرة: بلغني عن يحيى أنه ضعفه[1] وسائر الأئمة على تضعيفه. قال المروزي سألت أبا عبد الله عنه، فلين أمره، وقال أبو زرعة: شيخ، وقال النسائي: وزكريا الساجي ضعيف. وقال صالح بن محمد البغدادي كان يكون في البصرة، روى حديثين أو ثلاثة، مجهول، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن أبي خيثمة: يروي عن ابن المنكدر مناكير، وقال ابن المديني: ضعيف، وقال العجلي: روى حديثا منكرا في الطلاق[2].

فقول السيوطي: إن أحمد وأبا زرعة وثقاه فيه نظر. إذ المنقول عن أحمد خلافه، كما أشرت إليه، ولعل توثيقهما في غيره.

وتضعيف الأئمة للزبير بن سعيد لا يلزم منه الحكم على حديثه بالوضع إذ لم يتهم من أحد بالكذب، لكن تفرده أيضا بالرواية لا يحتمل، بل يعد الحديث الذي ينفرد به منكرا، لضعفه. وإنما يعتبر بحديثه فيما إذا توبع من الثقات ووافقهم، وزيادة على ذلك، فإن في الحديث علتين أخريين كل منهما توجب رد الحديث، وتزيد في نكارته.

أما العلة الأولى فقد أشار إليها الأمام البخاري عقب روايته الحديث في تاريخه وهي وجود انقطاع في اسناده قال البخاري: قال ابن الطباع حدثنا سعيد بن زكريا مدائني، حدثنا الزبير بن سعيد الهاشمي عن عبد الحميد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي ﷺ «من لعق العسل ثلاث غدوات كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء، ولا نعرف سماعه من أبي هريرة[3].

وكذلك قال أبو حاتم الرازي: روى عن أبي هريرة، ولا يعرف سماعه من أبي

---

(١) تهذيب ٣: ٣١٥.
(٢) تهذيب ٣: ٣١٥.
(٣) التاريخ الكبير ٢/٣: ٥٤/ ٥٥.

هريرة[1] والانقطاع علة توجب رد الرواية لجهالة الراوي الساقط.

أما العلة الثانية، فهي جهالة عبد الحميدبن سالم، جهالة عين، حيث لم يرو عنه إلا الزبيربن سعيد، وجهالته علة تؤثر في قبول الرواية، ولا يلتفت لذكر ابن حبان له في الثقات فإن ابن حبان كثيرا ما يذكر المجهولين في ثقاته حسب قاعدته المعروفة.

فكل هذه القرائن وهي ضعف الزبير، وجهالة عبد الحميد، وانقطاع الاسناد بين عبد الحميد وبين أبي هريرة تدل على مكانة الحديث وموقف الأئمة من قبوله.

أما الشاهد الذي أخرجه أبو الشيخ ففيه عليبن عروة، وهو كذاب يضع الحديث فلا يصلح حديثه للاعتبار، وبهذا يظهر أن الحديث لا يثبت عن رسول الله ﷺ وأن حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع له ما يبرره إلا أنه كان ينبغي له أن يشير إلى العلل القائمة في الرواية. وأن مجموع هذه العلل مسوغ للحكم عليه بالوضع. أما الاقتصار على ذكر بعضها، فهو غير كاف والله أعلم.

الحديث الثامن عشر:

روى ابن الجوزي بأسانيد إلى ابن جريج، عن ابراهيمبن محمدبن أبي عطاء، عن موسىبن وردان، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من مات مريضا، مات شهيدا، ووقي فتان القبر، وغدي عليه وريح برزقه من الجنة».

وروى باسناد آخر عن ابن جريج عن أبي الذيب عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «من مات مريضا، مات شهيدا».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، ومدار الطرق على ابراهيم، وهو ابن أبي يحيى، وقدكانوا يدلسونه لأنه ليس بثقة، وكان ابن جريج يقول: ابراهيمبن أبي عطاء، وتارة يقول: ابراهيم بن محمدبن عطاء، وتارة يقول حدثنا أبو الذيب.

---

(1) الجرح ١/٣: ١٣.

وكان يحيى بن آدم يقول: حدثنا ابراهيم بن أبي يحيى المديني، وكان الواقدي يقول: حدثنا أبو اسحاق بن محمد، وربما قال: اسحاق بن ادريس، وكان مروان بن معاوية يقول: عبد الوهاب المقري الى غير ذلك، وهذا الرجل، هو ابراهيم بن أبي يحيى الأسلمي. واسم أبي يحيى سمعان، قال مالك ويحيى بن سعيد وابن معين: هو كذاب. وقال أحمد بن حنبل: قد ترك الناس حديثه. وقال الدارقطني: متروك.

قال أحمد: إنما هو من مات مرابطا، وليس هذا الحديث بشيء.

وقد أنبأنا ابن ناصر، أنبأنا المبارك بن عبد الجبار، حدثنا محمد بن عبد الواحد، حدثنا الدارقطني، حدثنا ابن مخلد، حدثنا أحمد بن علي الأبار حدثنا ابن أبي سكينة الحلبي، قال: سمعت ابراهيم بن أبي يحيى يقول: حدثت ابن جريج بهذا الحديث «من مات مرابطا» فروى عني «من مات مريضا» وما هكذا حدثته.

قال المصنف: قلت: ابن جريج هو الصادق[1].

قال السيوطي: أخرجه ابن ماجه في سننه، حدثنا أحمد بن يوسف، حدثنا عبد الرزاق به.

وله طريق آخر عن أبي هريرة، أخرجه أبو نعيم في الحلية من طريق الحارث بن أبي أسامة في مسنده، حدثنا الحسن بن قتيبة عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وقال أبو نعيم: حدثنا أبو جعفر محمد بن محمد بن أحمد المقري، حدثنا الحسن بن محمد بن أبي حاتم، حدثنا عبيد، حدثنا محمد بن عبد العزيز، الباروزي، حدثنا حفص بن أبي عمر البصري، عن عبد العزيز بن أبي رواد عن طلق، عن جابر بن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ «من مات غريبا أو مريضا مات شهيدا». قال أبو نعيم: غريب من حديث الباروزي، عن حفص[2]

---

(١) الموضوعات ٣: ٢١٦/ ٢١٧.

(٢) اللآلي ٢: ٤١٤.

وقال في التعقبات: بعد ذكر الحديث: فيه ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، متروك.

قلت: كان الشافعي يوثقه، والحديث أخرجه ابن ماجه، والحق أنه ليس بموضوع، وإنما وهم راويه في لفظ منه، فقد روى الدارقطني أن ابراهيم بن محمد أنكر على ابن جريج هذا الحديث عنه وقال: إنما حدثته من مات مرابطا فروى عني: من مات مريضا، وما هكذا حدثته وكذا قال أحمد بن حنبل: «إنما الحديث من مات مرابطا» فالحديث إذن من نوع المعلل والمصحف[1].

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يأتي:

١- إن الحديث أخرجه ابن ماجه.

٢- إن ابراهيم بن أبي يحيى الذي عليه مدار الحديث قد وثقه الامام الشافعي، فتعارضت فيه أقوال الأئمة.

٣- إن للحديث شواهد تدلّ على أن له أصلا.

٤- إن الحديث وقع فيه وهم في بعض ألفاظه ومنشأها التصحيف، والتحريف.

وإذا عرف ذلك خرج الحديث عن دائرة الوضع، وأدخل دائرة الحديث المعلل.

أما ابن ماجه فقال: حدثنا أحمد بن يوسف، قال حدثنا عبد الرزاق، أنبأنا ابن جريج، وحدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر، حدثنا حجاج بن محمد قال، قال ابن جريج، أخبرني ابراهيم بن محمد بن عطاء عن موسى بن وردان عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ «من مات مريضا مات شهيدا، ووقى فتنه القبر وغدى وريح عليه برزقه من الجنة»[2].

فرواية ابن ماجه من طريق ابراهيم بن أبي يحيى، وقد تفرد بها، ورواها عنه

---

(١) التعقبات ١٧/أ، انظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٦٤.

(٢) جه الجنائز. باب ما جاء فيمن مات مريضا حديث رقم ١٦١٥.

ابن جريج وابراهيم بن أبي يحيى رماه أئمة الحديث ونقاده بالكذب. وقد اشتهر به، وتفرده بالرواية كاف في رد حديثه، والحكم عليه بالوضع وإخراج ابن ماجه حديثه لا يخرجه عن دائرة الكذب، وكان الأولى به أن يتنكب حديثه، ولا يخرجه في سننه، لأن غالب الأئمة جرحوه وطعنوا في روايته بل صرحوا بكذبه. وشذ الشافعي رحمه الله فوثقه، وقوله مرجوح، فقد أنكر الأئمة على الشافعي توثيقه له، وروايته عنه. قال اسحاق بن راهويه: ما رأيت أحدا يحتج بابراهيم بن أبي يحيى مثل الشافعي، قلت للشافعي: وفي الدنيا أحد يحتج بابراهيم بن أبي يحيى؟[1] ولأن جرحهم جاء مفسر ففيه زيادة على من وثقه لذا تقدم الجرح. حسب القاعدة.

ثم إن في الحديث قرينة أخرى تدل على وضعه، وهي وإن برأت ابراهيم بن أبي يحيى من تهمته إلا أنها تدل على أن الحديث روي على خلاف ما هو عليه، وهذه القرينة هي ما روى الدارقطني عن ابن مخلد، حدثنا أحمدبن علي الأبار، حدثنا ابن أبي سكينة الحلبي قال: سمعت ابراهيمبن أبي يحيى يقول: حدثت ابن جريج بهذا الحديث «من مات مرابطا، فروى عني من مات مريضا» وما هكذا حدثته[2]، فقول ابراهيم يدل على أن الرواية رويت على خلاف ما هي عليه وهو يعد في نظر بعض الأئمة كذبا، ويحكم على الرواية بأنها موضوعة أو شبه موضوعة لمخالفتها الواقع فحكمها وحكم الرواية الموضوعة واحد إلا أنها تختلف عنها في عدم التعمد.

وقول ابراهيم هذا كاف في رد الشواهد التي ساقها ابن الجوزي لأن في كلامه إقراراً بعدم صحة الرواية على هذا النهج، وإن كان ابنالجوزي رد ذلك، واعتبر رواية ابن جريج عن ابراهيم هي الصواب[3].

ومع ذلك فالشاهد الأول رواه أبو نعيم قال: حدثنا أبو بكربن خلاد، حدثنا

---

(١) تهذيب ١: ١٦١.

(٢) الموضوعات ٣: ٢١٧، وقد ذكرت الرواية مفصلة أكثر من رواية ابن الجوزي، قال ابراهيم: حكم الله بيني وبين مالك، وهو سماني قدري. وأما ابن جريج فإني حدثته عن موسىبن وردان عن أبي هريرة عن النبيﷺ قال: من مات مرابطا، مات شهيدا فنسبني إلى جدي من قبل أمي، وروى عني «من مات مريضا، مات شهيدا».

(٣) الموضوعات ٣: ٢١٧.

الحارث بن أبي أسامة، حدثنا الحسن بن قتيبة، حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن أبيه عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «من مات مريضا، مات شهيدا، ووقي فتن القبر وغدا براح برزقه، وراح برزقه من الجنة».

قال أبو نعيم: غريب من حديث عبد العزيز عن محمد، ما كتبناه عاليا إلا من حديث الحسن[1].

قلت: في سند الرواية الحسن بن قتيبة: قال فيه الذهبي: هو هالك، وقال الدارقطني متروك الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف، وقال الأزدي: واهي الحديث، وقال العقيلي: كثير الوهم[2]، فمثله لا يصلح حديثه للمتابعة، ولا أن يكون شاهدا.

أما الرواية الثانية فقد رواها أبو نعيم أيضا قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن محمد بن أحمد المقري، حدثنا الحسين بن محمد بن أبي حاتم، حدثنا عبيد، حدثنا محمد بن عبد العزيز الباروزي، حدثنا حفص بن أبي عمر البصري عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن طلق، عن جابر بن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ «من مات غريبا أو مريضا، مات شهيدا».

قال أبو نعيم، غريب من حديث الباروزي عن حفص[3].

قلت: في سنده الحسين بن محمد بن أبي حاتم، وعبيد، ومحمد بن عبدالعزيز الباروزي، وحفص بن أبي عمر. لم أقف لهم على ترجمة فيما بين يدي من مصادر والله أعلم.

---

(١) حلية الأولياء ٨: ٢٠٠/ ٢٠١، اللآلي ٢: ٤١٤.
(٢) ميزان ١: ٥١٨/ ٥١٩، لسان ٢: ٢٤٦.
(٣) اللآلي ٢: ٤١٤.

الحديث التاسع عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي سعيد حاتم بن الحسن الشاسي، حدثنا أبو داود السنجي، حدثنا يعقوب بن محمد الزهري، حدثنا عبدالله بن عصمة النصيبي حدثنا بشر بن حكيم، عن سالم بن كثير، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «من حضره فوضع وصيته على كتاب الله، كان ذلك كفارة لما ضيع من زكاته في حياته».

هذا حديث لا يصح. قال أحمد بن حنبل: يعقوب لا يساوي شيئا[1]

قال السيوطي: قلت: ما ليعقوب ولهذا الحديث، فقد أخرجه الطبراني عن عبدان بن محمد المروزي عن اسحاق بن راهويه وناهيك بجلالته، عن عبدالله بن عصمة به.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، حدثنا يحيى بن عثمان بن سعيد الحمصي، حدثنا بقية عن أبي حليس، عن خليد بن أبي خليد، عن معاوية عن أبيه. به.

وله شاهد. قال الطبراني: حدثنا الحسين بن جعفر القتات الكوفي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا عون بن سلام، حدثنا عمرو بن شمر، عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود رفعه أن الرجل المسلم ليضع ثلث ما عنده عند موته خيرا فيوفي الله زكاته.

وقال عبد الرزاق في المصنف، عن اسماعيل، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي قال: «إنما الوصية تمام لما ترك من الصدقة».

وقال: عن اسماعيل عن داود أيضا، عن القاسم بن فلان، أو فلان بن القاسم قال، قال ابن جزي القشيري «إن الوصية تمام لما ترك من الزكاة»[2]

---

(١) الموضوعات ٣: ٤٢١.

(٢) اللآلي ٢: ٤١٧، انظر تذكرة الموضوعات: ٢١٠.

وقال في التعقبات فيه يعقوببن محمد الزهري، ليس بشيء، قلت: وثقه الأكثر.

قال ابن سعد: جالس العلماء، وكان حافظا، وقال ابن معين: ما حدث عن الثقات فاكتبوه وقال حجاجبن الشاعر: ثقة. وقال أبو حاتم: عدل، وقال الذهبي: مشهور مكثر.

ثم أنه لم ينفرد به، بل تابعه عن عبداللهبن عصمة، اسحاقبن راهويه، وناهيك به. أخرجه الطبراني، وله طريق آخر عن قره، أخرجه منها ابن ماجه[1].

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١ـ إن الحديث رواه ابن ماجه من غير طريق يعقوب.
٢ـ إن اسحاق بن راهوية تابع يعقوب بن محمد الزهري، فبرىء يعقوب من تهمته، ويعقوب الأكثر على توثيقه.
٣ـ إن للحديث شواهد من حديث ابن مسعود، ومن حديث الشعبي وابن جزي القشيري.

قلت أما رواية ابن ماجه فقال: حدثنا يحيىبن عثمانبن سعيدبن كثيربن دينار الحمصي. حدثنا بقيةبن الوليد، عن أبي حليس، عن خليدبن أبي خليد، عن معاويةبن قرة، عن أبيه قال، قال رسول الله «من حضرته الوفاه فأوصى وكانت وصيته على كتاب الله، كانت كفارة لما ترك من زكاته في حياته»[2].

وحديث ابن ماجه من رواية بقية، وهو مشهور بالتدليس عن المجهولين والهَلَى والضعفاء، وقد رواه عن أبي حليس، وهو مجهول، قال الذهبي: أحد المجاهيل، عن خليدبن أبي خليد، تفرد عنه بقية[3]. وقد رواه عن خليدبن أبي خليد

---

(١) التعقبات: ١٨/أ، انظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٦٥.
(٢) جه. الوصايا. باب الحيف في الوصية حديث رقم ٧٠٥.
(٣) ميزان ٤: ٥١٧، تهذيب ١٢: ٧٨.

وهو مجهول أيضا قاله الذهبي[1] وابن حجر[2]. وجهالة هؤلاء علة قوية توجب رد الحديث لا سيما وقد أشتهر أن بقية كان يتعمد تغمية الضعفاء الهلكى في رواياته بتدليسهم وربما سوى الاسناد.

ولذا فإن رواية ابن ماجه لا تصلح للاعتبار لجهالة بعض رجال الاسناد.

وأما رواية الطبراني التي تابع فيها اسحاق بن راهويه يعقوب الزهري فهي تبرىء يعقوب لا شك من إلحاق التهمة به. إلا أن هذه الرواية مدارها على عبدالله بن عصمة شيخ اسحاق ويعقوب. قال فيه أبو الحجاج المزي: هو أحد المجاهيل[3].

عن بشر بن حكيم، عن سالم بن كثير، وهذان الراويان لم أقف لهما على ترجمة فيما فتشت من مراجع، وإني أخشى أن يكونا شيخ بقية وشيخ شيخه، وقد دلسهما بقية، فيكون مخرج الحديث واحدا. وهذه الجهالة في الرواة تزيد في نكارة الحديث.

وهنا نقطتان تجدر بالملاحظة: الأولى: هي أن ابن الجوزي ضعف يعقوب، ونقل عن أحمد قوله: لا يساوي شيئا، وقد يعقبه السيوطي فقال: قد وثقه الأكثر، ثم نقل عن ابن سعد قوله: جالس العلماء، وكان حافظا، ونقل عن ابن معين قوله: ما حدث عن الثقات فاكتبوه وعن حجاج الشاعر قوله: ثقة. وعن أبي حاتم الرازي: عدل، وعن الذهبي: مشهور مكثر، وفي بعض ما نقله عن هؤلاء فيه نظر.

أما ما نقله عن ابن سعد[4] وحجاج الشاعر[5] فهو كما قال:

---

(١) ميزان ١: ٦٦٣.
(٢) تهذيب ٣: ١٥٨.
(٣) ميزان ٤٦١، تهذيب ٥: ٣٢٢.
(٤) الطبقات الكبرى ٥: ٣٢٧
(٥) الذي في الميزان: وقال حجاج بن الشاعر: غير ثقة. اهـ ميزان ٤: ٤٥٤. ويظهر أن النقل فيه تحريف، فقد روى ابن أبي حاتم، حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد، حدثنا حجاج بن الشاعر، حدثنا يعقوب بن محمد الزهري الثقة. اهـ. الجرح ٢/٤: ٢١٥، وكذا حكاه ابن حجر. انظر تهذيب ١١: ٣٩٧

وأما ما نقله عن أبي حاتم الرازي فالذي في الجرح والتعديل قال: عبد الرحمن سألت أبي عن يعقوب بن محمد الزهري فقال: هو على يدي عدل، أدركته ولم أكتب عنه[1] وهذ العبارة من أبي حاتم جرح وتهمة، كما سبق بيانها، فما حكاه السيوطي فيه نظر ولعل الخطأ الذي وقع فيه من تصرف بعض النساخ لم يدر ما مقصد أبي حاتم فحرف في النسخة، ويؤيد ذلك أن ابن حجر حكى قول أبي حاتم الرازي في التهذيب بما يلي: هو عندي عدل أدركته فلم أكتب عنه[2] وهو خلاف الموجود في الجرح والتعديل فالسيوطي رحمه الله اعتمد في نقله على ما وقع فيه التحريف والوهم.

وأما ما نقله عن ابن معين ففيه نقص يخل بالمعنى، فقد روى ابن أبي حاتم: قال: سمعت أحمد بن سنان الواسطي قال: سئل يحيى بن معين عن يعقوب بن محمد الزهري فقال: ما حدثكم عن شيوخه الثقات فاكتبوه، وما لم يعرف من شيوخه فدعوه[3].

وأما ما نقله عن الذهبي ففيه حذف أخل بالمقصد، فقد قال الذهبي: وقال ابن عدي بعد أن ذكر ترجمته في سطرين: ويعقوب الزهري مديني. ليس بمعروف. قلت: سبب عدم معرفة ابن عدي به أنه ما لحق أصحابه، ولا نشط لكتابة حديثه عن أصحاب أصحابه، وإلا فالرجل مشهور مكثر[4] وعبارته كما ترى ليس فيها تعديل، وغالب الأئمة على تضعيفه. فقد ضعفه بالاضافة الى أحمد وأبي حاتم الرازي، ويحيى بن معين، أبو زرعة الرازي فقال: واهي الحديث، وقال مرة ليس عليه قياس، يعقوب بن محمد الزهري، وابن زبالة الواقدي وعمر بن أبي بكر المليكي يتقاربون في الضعف. وقال الساجي: منكر الحديث، وكان المديني يتكلم فيه، وقال العقيلي: في حديثه وهم كثير ولا يتابعه عليه إلا من هو نحوه، وقال ابن معين:

---

(١) الجرح ٢/٤: ٢١٥.
(٢) تهذيب ١١: ٣٩٧.
(٣) الجرح ٢/٤: ٢١٥، تهذيب ١١: ٣٩٦.
(٤) ميزان ٤: ٤٥٤.

صدوق، ولكن لا يبالي عمن حدث، حدث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا قال: «من لم يكن عنده صدقة، فليلعن اليهود»، هذا كذب وباطل، ولا يحدث بهذا أحد يعقل. وقال أيضا: أحاديثه تشبه أحاديث الواقدي[1] ولم يوثقه إلا حجاج بن الشاعر، والحاكم وقال: ثقة، مأمون[2]

أما النقطة الثانية: وهي أن ابن الجوزي ألقى التهمة في الرواية التي ساقها على يعقوب، ويعقوب كما يتبين بريء من هذه التهمة إذ توبع، وتابعه اسحاق بن راهويه، لكن الرواية فيها مجاهيل لم يشر إليهم ابن الجوزي، وهذا يعد منه رحمه الله تقصيرا في بيان العلة الحقيقية التي يرد الحديث من أجلها، وهي جهالة ثلاثة من رجال سند الحديث، وهي علة فادحة.

٤ـ أما الشواهد التي أوردها السيوطي للحديث:

فالشاهد الأول من حديث ابن مسعود أخرجه الطبراني قال: حدثنا الحسين بن جعفر القتات الكوفي. ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا عون بن سلام، حدثنا عمرو بن شمر، عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود رفعه، إن المسلم ليضع ثلث ما عنده عند موته خيرا فيوفي الله زكاته، هذا الحديث أورده الهيثمي في مجمعه وقال: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح[3]، قلت: وفيه عمرو بن شمر الجعفي الكوفي. قال فيه يحيى: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: زائغ كذاب، وقال ابن حبان: رافضي يشتم الصحابة، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي والدارقطني وغيرهما: متروك الحديث، وقال السليماني: كان عمرو يضع على الروافض[4]، وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث جدا، ضعيف الحديث، لا يشتغل به، تركوه، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال النسائي في التمييز: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال

---

(١) تهذيب ١١: ٣٩٧.
(٢) تهذيب ١١. ٣٩٧.
(٣) مجمع الزوائد ٤: ٢١٢.
(٤) ميزان ٣: ٢٦٨/ ٢٦٩، لسان ٤: ٣٦٦/ ٣٦٧.

الحاكم أبو عبدالله: كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة عن جابر غيره. وقال أبو نعيم. يروي عن جابر الجعفي الموضوعات المناكير، وذكره العقيلي والدولابي وابن الجارود وابن شاهين في الضعفاء[1]. ومع وجود هذا الكذاب في سنده كيف يقال رجاله رجال الصحيح، فالرواية لا تصلح أن تكون شاهدا ولا تقوى على الاعتبار لما فيها من الوهن البين.

أما الشاهد الثاني، فرواه عبد الرزاق في مصنفه قال عبد الرزاق، عن اسماعيل، عن داودبن أبي هند، عن الشعبى قال: إنما الوصية تمام لما ترك من الصدقة.

وقال أيضا: عن اسماعيل، عن داود أيضا، عن القاسم بن فلان، وفلانبن القاسم قال، قال لي ابن جزي القشيري أوصى أبوك؟ قلت: لا، قال: فلا تدعه حتى توصي عنه، قال لي: إن الوصية تمام لما ترك من الزكاة أو الصدقة.

ويلاحظ أن الأثرين مقطوعان، الأول على الشعبي، والثاني على القشيري وهما غير مرفوعين، وهما ثابتان عنهما، وكل ما يمكن قوله: إن الحديثين من كلام بعض التابعين أو تابعيهم، أما رفعه إلى النبيﷺ فلا يثبت بحال من الأحوال لما في الأحاديث المرفوعة من العلل القوية التي لا يثبت معها رفع الحديث إلى النبيﷺ وبهذا يظهر أن الحديث يصح مقطوعا أما رفعه إلى النبيﷺ ففيه نكارة، والله أعلم

الحديث العشـــرون:

روى ابن الجوزي بأسانيد إلى عبداللهبن عبيدالله أبي عاصم العباداني، حدثنا الفضل الرقاشي، عن محمدبن المنكدر، عن جابربن عبـد الله قال، قال رسول الله ﷺ :بينما أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم، فإذا الرب قد أشرف عليهم من فوقهم فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة، فذلك قوله «سلام قولا من رب رحيم» قال: فينظر إليهم، وينظرون إليه، فلا يزالون كذلك حتى يحتجب فيبقى نوره وبركته عليهم وفي دارهم.

---

(١) لسان ٤ : ٣٦٧.

ثم قال: هذا حديث موضوع على رسول اللهﷺ ومدار طرقه كلها على الفضل بن عيسى الرقاشي. قال يحيى، كان رجل سوء ثم في طريقه الأول والثاني عبدالله بن عبيدالله[1]، قال العقيلي: لا يعرف إلا به ولا يتابع عليهم. وفي طريقه الثالث محمد بن يونس الكديمي. وقد ذكرنا أنه كذاب، وقال ابن حبان: يضع الحديث[2].

قال السيوطي متعقبا: قلت: أخرجه ابن ماجه في سننه، حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، حدثنا أبو عاصم العباداني، وهو عبدالله بن عبيدالله، حدثنا الفضل الرقاشي به.

وورد من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن النجار ـثم ساق اسناده ـ إلى سليمان بن أحمد الطبراني، حدثنا بكر بن سهل الدمياطي، حدثنا عمرو بن هاشم البيروتي، حدثنا سليمان بن أبي كريمة، عن أبي جريج عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال، قال رسول اللهﷺ «بينما أهل الجنة في مجلس لهم إذ لمع لهم نور غلب على نور الجنة. .» الحديث.

سليمان بن أبي كريمة. قال ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما[3].

وقال في التعقبات: قلت: أخرجه ابن ماجه والآجري في الرؤية والبيهقي في البعث[4] زاد ابن عراق: قلت: وأورده الشيخ تقي الدين ابن تيمية في رسالته في أن النساء يرين الله تعالى في الدار الآخرة. وأعله بالفضل الرقاشي ثم قال: وقد رويناه

---

(١) قلت: قد رواه عبد الله بن عبيد الله في الطريق الثالث أيضا، لكن وقع سقط في الرواية فالتبس على ابن الجوزي، فقد جاء في الطريق الثالث: حدثنا أبونعيم أنبانا أحمد بن جعفر بن حمدان، حدثنا محمد بن يونس السلمي، حدثنا يعقوب بن اسماعيل بن يوسف السلال، حدثنا عاصم العباداني عن الفضل بن عيسى... الخ فقد سقطت كلمة «أبو» قبل كلمة عاصم، والصواب أبو عاصم العباداني وهو عبد الله بن عبيد الله والله أعلم.

(٢) الموضوعات ٣: ٢٦٠/٢٦٢.

(٣) اللآلي ٢: ٤٦١.

(٤) التعقبات ٤٦/ب، تنزيه الشريعة ٢: ٣٨٤، لكن قال: والبيهقي في الشعب وهو خطأ، والصواب كما قال السيوطي، لأن الرواية ليست في الشعب.

من طريق أخرى فذكرها، ثم قال: وهذه الطريق تنفي أن يكون الفضل قد تفرد به[1].

ويتلخص اعتراض السيوطي ومن تبعه فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه ابن ماجه.
٢ـ إن للحديث شاهدا من حديث أبي هريرة أخرجه ابن النجار في تاريخه.
٣ـ إن الحديث لم ينفرد به الفضل بل توبع فيه، قاله ابن تيمية في رسالة له.

أما حديث ابن ماجه فقال: حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب حدثنا أبو عاصم العباداني، حدثنا الفضل الرقاشي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ بينما أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور، فرفعوا رؤوسهم، فإذا الرب قد أشرف عليهم من فوقهم فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة، قال: وذلك قوله الله ﴿سلام قولا من رب رحيم﴾. قال فينظر إليهم وينظرون إليه، فلا يلتفتون إلى شيء من النعيم ما داموا ينظرون إليه حتى يحتجب عنهم، ويبقى نوره وبركته عليهم في ديارهم[2].

وحديثه من رواية عبد الله بن عبيد الله أبو عاصم العباداني، عن الفضل الرقاشي، الذي عليه مدار الرواية، فقد أخرج الحديث غير ابن ماجه البيهقي في كتابه البعث، والآجري في كتاب الشريعة[3] وكلهم من طريق عبدالله بن عبيد الله عن الفضل الرقاشي.

والفضل الرقاشي أجمع النقاد من المحدثين على تضعيفه وتوهين حديثه، فقال أيوب السختياني: لو أن فضلا ولد أخرس لكان خيرا له. وقال أحمد بن حنبل:

---

(١) تنزيه الشريعة ٢ : ٣٨٤.
(٢) جه. مقدمة ـ السنة. باب فيما أنكرت الجهمية. حديث رقم ١٨٤.
(٣) الشريعة للآجري : ٢٦٧.

ضعيف، وقال ابن معين: كان قاصا، وكان رجل سوء، قلت: كيف حديثه قال: لا تسأل عن القدري الخبيث وقال أيضا: سئل عنه ابن معين فقال: لا شيء، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث، في حديثه بعض الوهن ليس بقوي، وقال الآجري، قلت لأبي داود: أكتب حديث الفضل الرقاشي؟ قال: ولا ولا كرامة. وقال مرة: كان هالكا وقال مرة: حدث حمادبن عدي عن الفضل بن عيسى، وكان من أخبث الناس قولا، وقال في حديث رواه الفضل عن ابن المنكدر عن جابر: هذا حديث يشبه وجه فضل، وقال النسائي: ضعيف وقال في موضع آخر ليس بثقة. وقال ابن عدي: الضعف بين على ما يرويه. وقال ابن عيينة: كان يرى القدر وكان أهلا أن لا يروى عنه، وقال الساجي: كان ضعيف الحديث قدريا[1]، فنرى أن ابن معين وأبا داود، قد اتهماه في الرواية وإن لم يصرحا بكذبه. وإذا كان هذا شأن الفضل فإن الأئمة يدرجون حديثه في الموضوعات ويحكمون عليه بالوضع. لا سيما إذا وضعنا في اعتبارنا أن الفضل بالاضافة إلى ضعفه كان قاصا، وكم يجري على ألسنة القصاص من الأحاديث التي لا أصل لها.

أما عبدالله بن عبيدالله أبو عاصم العباداني، فاختلف الأئمة في توثيقه وتجريحه، فقد وثقه أبو زرعة وعمروبن علي وابن حبان، وقال ابن معين، لم يكن به بأس، صالح الحديث، وقال أبو حاتم: ليس به بأس.

أما من جرحه، فقد قال فيه العقيلي: منكر الحديث، وقال أبو داود: لا أعرفه، وعلى كل حال، فهو بريء من تهمة الحديث، وإنما آفة الحديث شيخه الفضل بن عيسى الرقاشي.

وأما الطريق الأخرى التي أوردها شيخ الاسلام ابن تيمية وعقبها بقوله: وهذه الطريق تنفي أن يكون قد تفرد به الفضل الرقاشي[2].

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب ٨: ٢٨٣/ ٢٨٤، ميزان ٣: ٣٥٦.

(٢) مجموع الفتاوي لابن تيمية ٦: ٤٤٩، تنزيه الشريعة ٢: ٣٨٤.

فقد قال في رسالته أن النساء يرين الله في الجنة: أنه قد جاءت، الأحاديث برؤية الله في غير هذين الموطنين منها ما رواه ابن ماجه في سننه والدارقطني في الرؤية، عن الفضل بن عيسى الرقاشي عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله به. ثم قال: ورويناه من طريق أخرى معروفة إلى سلمة بن شبيب، حدثنا بشر بن حجر، حدثنا عبدالله بن عبيدالله، عن محمد بن المنكدر، عن جابر به[1].

قلت: الذي يبدو لي والله أعلم أن هذه الطريق الأولى بعينها إلا أنه سقط من اسنادها شيخ عبدالله بن عبيدالله وهو الفضل الرقاشي، لأن سائر الرواة الذين رووا الحديث عن عبدالله بن عبيدالله أبي عاصم العباداني رووه عنه عن الفضل إلا في هذه الرواية، فرواها عبدالله عن محمد بن المنكدر والأخير شيخ الفضل، وعبدالله بن عبيدالله لا يروي عن ابن المنكدر مباشرة، إلا بواسطة الفضل، فكأن الرواية التي اعتمد عليها شيخ الاسلام وقع فيها هذا السقط، فلم يتنبه له. وظن أن عبدالله بن عبيدالله تابع الفضل في رواية هذه الأحاديث، والحال أنه يروي عنه ولم يتابعه.

وإذا ظهر هذا عرف أن مخرج الرواية واحد وأن الحديث مداره على الفضل الرقاشي وليس له فيه متابع والله أعلم.

وأما الشاهد الذي ساقه السيوطي في اللآلي من حديث أبي هريرة، وأن ابن النجار أخرجه من طريق الطبراني، حدثنا بكر بن سهل الدمياطي، حدثنا عمرو بن هاشم البيروتي، حدثنا سليمان بن أبي كريمة عن ابن جريج عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

فقد كشف حاله إذ بين أن فيه سليمان بن أبي كريمة، قال فيه ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير[2] وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث[3] وقال العقيلي: يحدث

---

(١) مجموع الفتاوي ٦: ٤٤٨/ ٤٤٩.
(٢) اللآلي ١: ٤٦١، ميزان ٢: ٢٢١، لسان ٣: ١٥٢.
(٣) الجرح ٢/١: ١٣٨.

بمناكير ولا يتابع عليه[1]، فحديثه لا يصلح أن يكون شاهدا إذ لم يشر إليه في التعقبات. بل اقتصر على قوله: أخرجه عن طريقه ابن ماجه والآجري في الرؤية والبيهقي في البعث.

كما أنه يظهر من صنيعه في مصباح الزجاجة إقراره بوضع الحديث إذ قال: الذي رأيته أنا في كتاب العقيلي ما نصه: عبد الله بن عبيدالله أبو عاصم العباداني: منكر الحديث وكان الفضل يرى القدر، كاد أن يغلب على حديثه الوهم[2]، فحكى قول العقيلي ولم يتعقبه بشيء والله أعلم.

الحديث الحادي والعشرون:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن ماجه، حدثنا اسماعيل بن راشد، حدثنا داود بن المحبر، حدثنا الربيع بن صبيح، عن يزيد بن أبان الرقاشي، عن أنس بن مالك قال، قال رسول الله ﷺ «ستفتح عليكم الآفاق، وستفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين، من رابط فيها أربعين يوما أو أربعين ليلة كان له في الجنة عمود من ذهب. عليه زبرجدة خضراء، عليها قبة من ياقوتة حمراء لها سبعون ألف مصراع من ذهب، على كل مصراع زوجة من الحور العين».

قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع بلا شك فيه، فأول من فيه من الضعفاء: يزيد بن أبان، قال شعبة: لأن أزني أحب إلي من أن أحدث عنه وقال أحمد: لا يكتب عنه شيء، وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه.

والثاني: الربيع بن صبيح، قال عفان: أحاديثه كلها مقلوبة، وضعّفه يحيى، وقال ابن حبان: لم يكن الحديث من صناعته. فوقعت المناكير في حديثه من حيث لا يشعر.

---

(١) لسان ٣: ١٠٢.

(٢) جه. المقدمة. حديث رقم ١٨٤.

والثالث: داود بن المحبر. قال أحمد والبخاري: هو شبه لا شيء وقال ابن المديني: ذهب حديثه، وقال أبو حاتم الرازي: غير ثقة. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات. قال المصنف -أي ابن الجوزي- ولا أتهم بوضع هذا الحديث غيره. والعجب من ابن ماجه مع علمه كيف استحل أن يذكر هذا في كتاب السنن، ولا يتكلم عليه. أتراه ما سمع في الصحيحين عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[1]، أما علم أن العوام يقولون: لولا أن هذا صحيح ما ذكره مثل ذلك العالم فيعملون بمقتضاه، ولكن غلب الهوى بالعصبية للبلد والوطن[2].

فابن الجوزي حصر تهمة الحديث في داود، بالاضافة إلى ضعف كل من يزيدبن أبان والربيع بن صبيح، فالحديث مسلسل بالضعفاء.

وقد أقر السيوطي ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع فقال بعد ذكر الحديث: موضوع، داود وضاع، وهو المتهم به، والربيع ضعيف، ويزيد متروك. قلت، قال المزي: هو حديث منكر لا يعرف إلا من رواية داود[3].

وقال في التعقبات بعد ذكر الحديث، أخرجه ابن ماجه، وقال المزي في التهذيب: إنه حديث منكر لا يعرف إلا من رواية داود، والمنكر من قسم الضعيف، وهو محتمل في الفضائل.

ويتلخص تعقبه فيما يلي:

١- إن الحديث أخرجه ابن ماجه.

٢- إن المزي قال فيه أنه حديث منكر، والمنكر أحد أقسام الضعيف وهو محتمل في الفضائل ولا يقتضي كونه منكرا أن يكون موضوعا.

---

(١) الحديث أخرجه م. مقدمة.

(٢) الموضوعات ٢: ٥٠/ ٥١.

(٣) اللآلي ١: ٤٦٣.

أما ابن ماجه فقال: حدثنا اسماعيل بن أسيد، حدثنا داودبن المحبر، أنبأنا الربيع بن صبيح عن يزيدبن أبان، عن أنس بن مالك قال، قال رسول الله ﷺ ستفتح عليكم الأفاق. . . الحديث. والحديث من رواية داودبن المحبر، وقد رمي بالوضع والكذب، وقد مر ذكره[1] وقد رواه عن الربيع بن صبيح وقد اختلف فيه، وأقصى ما يقال فيه: إنه ضعيف يصلح حديثه للمتابعة[2].

وقد رواه عن يزيدبن أبان الرقاشي: وقد ضعفه الأئمة وتركوا حديثه[3]، ويكفي في الحكم على حديثه بالوضع أنه من طريق داود، لأن الحديث يعتبر موضوعا إذا تفرد بروايته كذاب، فكيف إذا ضمت إلى هذه العلة العلل الأخرى فهي تزيده نكارة وتركا، وقد وافق ابن الجوزي في الحكم عليه الذهبي فقال في ترجمة داود بعد ذكر الحديث: فلقد شان ابن ماجه سننه بادخاله هذا الحديث الموضوع فيها[4]، وكذلك المزي، وقد أورد السيوطي قوله في اللآلي، وكذلك النعماني[5].

وقول السيوطي: إن المنكر أحد أقسام الضعيف وهو محتمل في الفضائل فيه نظر، لأن المنكر عند كثير من المحدثين كثيرا ما يطلقونه على الموضوع وهم يقصدون بذلك ما هو أعم من المعنى الاصطلاحي الذي عناه الحافظ السيوطي. ثم إنا لو سلمنا أن المزي يقصد بالمنكر المعنى الاصطلاحي الذي هو تفرد الضعيف، أو مخالفته للثقة. فالاطلاق على هذا المعنى لا ينطبق على الحديث، لأن الرواية تفرد بها من رمى الكذب ووضع الحديث، وهو الموضوع عند المحدثين، وظاهر من صنيع السيوطي رحمه الله في اللآلي أنه وافق ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع، ثم نكص عن ذلك في التعقبات، متعلقا بكلام المزي الذي وجد فيه شبهة يدافع بها عن ابن

---

(١) انظر صفحة: ١٠٤ جـ٢.
(٢) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٤١/٤٢، تهذيب ٣: ٢٤٧/٢٤٨.
(٣) انظر ترجمته في ميزان ٤: ٤١٨، تهذيب ١١: ٣٠٩/٣١١.
(٤) ميزان ٢: ٢٠.
(٥) ما تمس إليه الحاجة ٤١/٤٢.

ماجه وكان الأولى به والأجدر أن ينتصر لحديث رسول الله ﷺ بدفع الزيف والكذب عنه.

وأما قوله: وهو محتمل في الفضائل، فقد سبق تقرير أن المنكر من أنواع الحديث الضعيف الذي لا يتقوى لشدة ضعفه، وأنه لا يعمل به لا في الأحكام ولا في الفضائل، وإنما ذلك خاص بالحديث الضعيف الذي يتقوى وينجبر ضعفه. والله أعلم.

الحديث الثاني والعشـــرون:

روى ابن الجوزي بسنده إلى محمدبن عبداللهبن ابراهيم الشافعي حدثنا محمدبن شداد حدثنا يحيىبن محمدبن قيس أبو زكير، حدثنا هشامبن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ «كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رآه غضب وقال: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق».

ورواه من طريق آخر بسنده إلى عثمان الدارمي، حدثنا نعيمبن حماد، حدثنا يحيىبن محمدبن قيس، عن هشامبن عروة عن أبيه عن عائشة قالت، قال رسول الله ﷺ . . . الحديث.

قال الدارقطني: تفرد به أبو زكير عن هشام، قال العقيلي: لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به، قال ابن حبان: وهو يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من غير تعمد فلا يحتج به، روى هذا الحديث، لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ.

قال المصنف ـ أي ابن الجوزي ـ قلت: هذا قدح ابن حبان في يحيى، وقد أخرج عنه مسلمبن الحجاج، ولعل الزلل من قبل ابن شداد، وقد قال الدارقطني: محمدبن شداد المسمعي لا يكتب حديثه.

وأما طريق نعيمبن حماد فإن يحيىبن معين سئل عن حديثه فقال: ليس له أصل، فقيل له: يرويه نعيمبن حماد فقال: شبّه له، وقال يحيى مرة: ليس في

الحديث شيء. وقال النسائي: ضعيف ليس بثقة، وقال الدارقطني: كثير الوهم[1].

ويتلخص كلام ابن الجوزي في:

أ- إن الحديث موضوع.

ب- إن بعض الأئمة أعلّ الحديث بأبي زكير يحيى بن محمدبن قيس، لكن يحيى هذا أخرج له مسلم وهذا ينافي الحكم على حديثه بالوضع.

جـ - إن الأولى بالتهمة في الحديث محمدبن شداد المسمعي، ونعيم‌بن حماد الراويان عن يحيى‌بن محمدبن قيس.

قال السيوطي متعقبا: محمدبن شداد ونعيم بريئان من عهدته لكن الحديث أخرجه النسائي عن عمروبن علي عن أبي زكير، وأخرجه ابن ماجه عن أبي بشربن بكربن خلف عن أبي زكير، وأخرجه الحاكم في المستدرك من طريق أبي زكير إلا أنه لم يصححه. وقال الذهبي في مختصره: إنه حديث منكر.

وأخرجه العقيلي من طريق القاسم‌بن أمية الحذاء عن أبي زكير.

وأخرجه البيهقي في الشعب من طريق محمدبن المثنى، وعمروبن علي كلاهما عن أبي زكير.

وأخرجه أبو نعيم في الطب من طريق محمدبن عمر المقدسي عن أبي زكير والله أعلم[2].

زاد في التعقبات: وقال الذهبي في مختصره: إنه حديث منكر، وكذا قال غيره من الحفاظ، والمنكر نوع آخر غير الموضوع، وهو من قسم الضعيف[3].

---

(١) الموضوعات ٣: ٢٦، اللآلي ٢: ٢٤٣.

(٢) اللآلي ٢: ٢٤٣/ ٢٤٤.

(٣) التعقبات: ٢٧/ ب/ ٢٨/ أ.

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١ـ الحديث أخرجه النسائي وابن ماجه.

٢ـ إن ابن شداد ونعيم بن حماد بريئان من تهمته، فقد تابعهما جماعة في روايته عن يحيى، وأن مدار الحديث عليه.

٣ـ إن الأئمة عدوا هذا الحديث من منكراته، والمنكر من أقسام الحديث الضعيف لا الموضوع، ولذا قال الذهبي: ينبغي أن يخرج عن الموضوعات.

قلت: الظاهر أن النسائي أخرج الحديث في السنن الكبرى إذ لم أجده في المجتبى، وقد رجح ذلك الألباني فقال: وقد عزاه للنسائي ابن القيم في زاد المعاد، فالظاهر أنه في سننه الكبرى[1].

وأما ابن ماجه فقد رواه في سننه فقال: حدثنا أبو بشربكربن خلف، حدثنا يحيى بن محمدبن قيس المدني، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت، قال رسول الله ﷺ «كلوا البلح بالتمر، كلوا الخلق بالجديد، فإن الشيطان يغضب. . .» الحديث[2].

قلت: حقا ما قال السيوطي رحمه الله من أن نعيم بن حماد ومحمدبن شداد بريئان من تهمته فقد رواه جماعة عن أبي زكير تابعوا فيه ابن شداد، وهم بكربن خلف[3] وعلي بن عاصم[4] وأبو عبدالله محمد التيمي وسليمان بن داود العتكي أبو الربيع ونصر بن علي الجهضمي[5] والقاسم بن أمية وعبيد الله بن محمد[6] كلهم عن ابي زكير يحيى بن محمد بن قيس، فتبين من هذا أن أبا زكير حدث به وعليه مداره فبرئت تهمة كل من محمد بن شداد. ونعيم بن حماد. .

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١: ٣٥.

(٢) جه. الأطعمة. باب أكل البلح بالتمر ٢: ١١٠٥، حديث رقم ٣٣٣٠.

(٣) وقد أخرج حديثه ابن ماجه حديث رقم ٣٣٣٠.

(٤) وقد أخرج حديثه أبو نعيم في أخبار اصبهان ١: ١٣٤.

(٥) وقد أخرج حديثهم عن أبي زكير الحاكم في المستدرك ٤: ١٢١.

(٦) وقد أخرج حديثهم عن أبي زكير، البيهقي في شعب الايمان. انظر التعقبات ٢٨/أ.

إنما ألصق ابن الجوزي رحمه الله تهمة الحديث بها، وبرأ أبا زكير من تهمته لأن مسلما أخرج له، كما صرح بذلك[١] وإنما أخرج له مسلم حديثا واحدا في المتابعات[٢]. ومن عادة الامام مسلم التساهل في المتابعات لا في الأصول.

وأبو زكير يحيى بن محمد بن قيس، متكلم فيه، لم يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل، وهم متفقون على سوء حفظه، وكثرة خطئه، ولذا قال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء كثيرا[٣] وقد شنعوا عليه بروايته لهذا الحديث وتفرده به وصرحوا بأن حديثه حديث منكر وممن صرح بنكارة الحديث النسائي[٤]. وقال العقيلي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به[٥]، وقال ابن حبان: روى هذا الحديث ولا أصل له من كلام رسول الله ﷺ[٦]، وقال ابن عدي بعد أن أورد له أربعة أحاديث منها حديث عائشة هذا: وعامة أحاديثه مستقيمة إلا هذه الأربعة[٧]. وقال الذهبي في تلخيص المستدرك: وهذا حديث منكر[٨]، فكلهم صرحوا بنكارة هذه الرواية، وقد حمل الذهبي والسيوطي النكارة في هذا الحديث على المعنى الاصطلاحي، فقال الذهبي في ترتيب الموضوعات بعد ذكر الحديث: ينبغي أن يخرج من الموضوعات[٩].

وقال السيوطي: وقال الذهبي في مختصره: إنه حديث منكر، وكذا قال غيره من الحفاظ، والمنكر نوع آخر غير الموضوع وهو من قسم الضعيف[١٠]، وهما يهدفان

---

(١) الموضوعات ٣: ٢٦.
(٢) م. الايمان. باب بيان خصال النفاق ١: ٧٨، حديث رقم ١٠٩.
(٣) تقريب
(٤) حاشية متن ابن ماجه للسندي نقلا عن الزوائد انظر جـه: ١١٠٥، ما تمس إليه الحاجة: ٤٢، سلسلة الأحاديث الضعيفة ١: ٣٤.
(٥) الموضوعات ٣: ٢٦، حاشية سنن ابن ماجه: ١١٠٥.
(٦) الموضوعات ٣: ٢٦.
(٧) ميزان ٤: ٤٠٥، تهذيب ١١: ٢٧٥.
(٨) تلخيص المستدرك. هامش المستدرك ٤: ١٢١.
(٩) ترتيب الموضوعات: ١٤٢/أ/١٤٢/ب، تنزيه الشريعة ٢: ٢٥٥.
(١٠) التعقبات: ٢٨/أ، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٢٥٥.

بصنيعهما إخراج الحديث من دائرة الوضع إلى دائرة الضعف.

قلت: وهذا يسلم لهما لو أن من أطلق على الحديث وصف المنكر عنى مرادهما، لكن من المعلوم أن بعض المحدثين يطلقون وصف المنكر على معنى أعم من المعنى الاصطلاحي، ويدخل في ذلك الموضوع، لا سيما على معنى تفرد الضعيف، ومنه هذا الحديث.

وقد نبه الحافظ العراقي رحمه الله إلى قرينة في الحديث ترجح وضعه وهي ركة معناه، فقال رحمه الله: هذا الحديث معناه ركيك لا ينطبق على محاسن الشريعة، لأن الشيطان لا يغضب من حياة ابن آدم، بل من حياته مؤمنا مطيعا[1]

قلت: وهو حق، بل أن في امتداد حياته طمعا له في غوايته، وإضلاله والله أعلم.

وأئمة الحديث لا يتهمون أبا زكير في تعمد وضعه، وإنما سمعه من بعض القصاص، فتخيل له أنه سمعه بهذا الاسناد فرواه خطأ دون تعمد. قال المعلمي رحمه الله والحديث ثابت عن أبي زكير، وهو بصري أعمى ضعفوه ثم قال: فأما حديث «كلوا البلح... الخ» فلم يروه غيره، وهو بسند كالشمس ومتنه ركيك، فالظاهر أن أبا زكير غلط في اسناده، سمعه من بعض القصاص، فتوهم أنه سمعه بذاك السند[2].

وقد صرح بوضع هذا الحديث غير ابن الجوزي المعلمي[3] والألباني[4] من المتأخرين وهو ظاهر مراد العراقي[5] كما يحمل عليه كلام ابن حبان[6] والعقيلي[7] وابن عدي والله أعلم.

---

(١) ما تمس إليه الحاجة: ٤٢، نقلا عن العزيزي في شرح الجامع الصغير.

(٢) هامش الفوائد المجموعة : ١٨١.

(٣) هامش الفوائد المجموعة : ١٨١.

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة ١: ٣٤/ ٣٥.

(٥) ما تمس إليه الحاجة: ٤٢.

(٦) الموضوعات ٣: ٢٦.

(٧) الموضوعات ٣: ٢٦.

الحديث الثالث والعشرون:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان حدثنا محمدبن العباس الدمشقي، حدثنا محمدبن عبد الرحمن الجعفي، حدثنا يحيىبن صالح الوحاظي، حدثنا سليمانبن عطاء، عن مسلمةبن عبدالله الجهني، عن عمه أبي مشجعة عن أبي الدرداء قال، قال رسول الله ﷺ «سيد طعام أهل الجنة اللحم».

وروى أيضا بسنده إلى العقيلي، حدثنا محمدبن داودبن خزيمة الرملي، حدثنا ابراهيمبن عمرو بن بكر السكسكي، حدثنا أبي، عن أبي سنان الشيباني، عن عمربن عبد العزيز عن أبي سلمة عن ربيعةبن كعب قال، قال رسول الله ﷺ: سيد طعام الدنيا والآخرة اللحم.

هذان حديثان لا يصحان.

أما الأول فقال ابن حبان: سليمانبن عطاء يروي عن مسلمة أشياء موضوعة، فلا أدري التخليط منه أو من مسلمة.

وأما الثاني فقال العقيلي: لا يعرف هذا الحديث إلا بعمروبن بكر ولا يصح في هذا المتن عن رسول الله ﷺ شيء. قال ابن حبان: عمرو بن بكر يروي عن الثقات الطامات لا يحل الاحتجاج به[1].

قال السيوطي متعقبا: سليمان: روى له ابن ماجه، وقال أبو حاتم ليس بالقوي، وقال البخاري في حديثه بعض المناكير، وقال ابن حجر: لم يتبين لي الحكم على هذا المتن بالوضع، فإن مسلمة غير مجروح، وسليمانبن عطاء ضعيف.

ثم قال: بعد ذكر حديث ربيعةبن كعب: قلت: له طريق آخر، قال البيهقي في الشعب، حدثنا أبو عبد الرحمن السلمي إملاء، حدثنا محمدبن أحمدبن هارون الشافعي، حدثنا محمدبن زيادبن قيس، حدثنا أحمدبن منيع، حدثنا العباسبن بكار، حدثنا أبو هلال الراسبي عن عبداللهبن بريدة عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ:

---

(١) الموضوعات ٢: ٣٠١/٣٠٢

سيد الادام في الدنيا والآخرة اللحم، وسيد الشراب في الدنيا والآخرة الماء وسيد الرياحين في الدنيا والآخرة الفاغية -يعني الحناء

قال البيهقي: ورواه جماعة عن أبي هلال الراسبي تفرد به أبو هلال محمدبن سليم اهـ.

وهو من رجال الأربعة وثقه أبو داود، وقال ابن معين: صدوق. وقال النسائي وغيره: ليس بقوي..

وقال البيهقي: أنبأنا الحسين‌بن الفضل القطان، أنبأنا اسماعيل‌بن محمد الصفار، حدثنا محمدبن عبدالله‌بن المنادى، حدثنا روح‌بن عبادة، حدثنا المجاشعي هشام‌بن سلمان، حدثنا يزيد الرقاشي، عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ: خير الأدام اللحم، وهو سيد الأدام.

وورد أيضا من حديث علي، أخرجه أبو نعيم في الطب، حدثنا عبدالله‌بن محمدبن عثمان، حدثنا عبدالله‌بن أحمدبن عامر الطائي، حدثنا أبي، حدثنا علي‌بن موسى، عن آبائه بلفظ «سيد طعام الدنيا والآخرة اللحم»[1].

وقال في التعقبات: حديث أبي الدرداء، أخرجه ابن ماجه، وورد، أيضا من حديث أنس، أخرجه البيهقي في الشعب، وبريدة، أخرجه الطبراني والبيهقي[2]

زاد ابن عراق: وأخرجه الطبراني في الأوسط، والبيهقي في الشعب، قلت، قال الهيثمي في سند الطبراني سعيدبن عتبة القطان، لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات، وفي بعضهم كلام لا يضر -يعني أبا هلال الراسبي-. وشاهد في الصحيح حديث فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام.

وقال شيخ شيوخنا الشمس السخاوي: ومن شواهده حديث على سيد طعام

---

(١) اللآلي ٢: ٢٢٤/٢٢٥.
(٢) التعقبات: ٢٨/أ.

الدنيا اللحم والأرز. أخرجه أبو نعيم في الطب النبوي بسند ضعيف[1].

قلت، ويتلخص تعقب السيوطي ومن تبعه فيما يأتي:

١ـ حديث أبي الدرداء أخرجه ابن ماجه، وسليمان، لم يرم بالوضع.

٢ـ إن للحديث شواهد:

أ) الشاهد الأول من حديث بريدة أخرجه البيهقي في الشعب.

ب) الشاهد الثاني من حديث أنس بن مالك رواه البيهقي في الشعب.

ج) الشاهد الثالث من حديث علي بن أبي طالب رواه أبو نعيم في الطب.

د) الشاهد الرابع، حديث فضل عائشة وهو في الصحيح.

أما ابن ماجه فقد روى الحديث في سننه قال: حدثنا العباس بن الوليد الخلال الدمشقي، حدثنا يحيى بن صالح، حدثني سليمان بن عطاء الجزري، حدثني مسلمة بن عبدالله الجهني، عن عمه أبي مشجعة عن أبي الدرداء قال، قال رسول الله ﷺ «سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم»[2]

وفي سند ابن ماجه سليمان بن عطاء الجزري: وهو مجمع على ضعفه، قال البخاري: في حديثه مناكير وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: منكر الحديث يكتب حديثه[3]، وقال ابن حبان: يروي عن مسلمة بن عبدالله الجهني عن أبي مشجعة أشياء موضوعة لا تشبه حديث الثقاة، فلست أدري التخليط منه أو من مسلمة[4].

---

(١) تنزيه الشريعة ٢: ٢٤٨، وانظر الفوائد المجموعة فقد زاد قوله: وليس في شيء من هذه الطرق ما يوجب الحكم بالوضع اهـ ١٦٧/١٦٨.

(٢) جـه الأطعمة ـ باب اللحم. حديث رقم ٣٣٠٥.

(٣) ميزان ٢: ٢١٤/٢١٦، تهذيب ٤: ٢١١، الجرح ١/٢: ١٣٣.

(٤) مجروحين ١: ٣٢٦.

قلت: الظاهر أن التخليط منه، فإن مسلمة لم يجرحه أحد بخلاف هذا، فسليمان ضعفه شديد، ولا تحتمل تفرده، وقد صرح الأئمة بنكارة حديثه وجعلوه هو الآفة في ذلك.

وفي سند الحديث أيضا: أبو مشجعة، وهو مجهول إذ لم ير عنه سوى مسلمة بن عبد الله، فجهالته جهالة عين، وهي علة أخرى تطعن في ثبوت الحديث.

ومما يزيد في نكارة الحديث ويرجح القول بوضعه أن كافة الروايات التي ورد بها روايات ساقطة كما سيأتي بيانها.

وابن حبان حكم على الرواية بالوضع لكنه لم يقطع بإلقاء التهمة على رواة الحديث، وابن الجوزي تبعه في ذلك، لكن الظاهر أنه أناطها بسليمان هذا.

وتعليل ابن حجر في توقفه عن الحكم على الحديث بالوضع لأن مسلمة غير مجروح وأن سليمان ضعيف فقط فيه نظر، أما مسلمة فكما قال: لم يجرحه أحد لكنه يعتبر حسب قواعد المحدثين مجهول الحال بالنسبة للرواية.

وأما سليمان بن عطاء فقد انحدر عن درجة الضعف إلى درجة الترك خصوصا إذا علم أن البخاري وأبا زرعة وأبا حاتم الرازيين تعتبر كلمة منكر الحديث عندهم من أشد درجات الجرح.

وقد أغفل ابن حجر رحمه الله جهالة أبي مشجعه، وهناك نقطة تجدر بالذكر هي أن المتقدمين من المحدثين كثيرا ما يطلقون لفظ منكر على الموضوع بخلاف المتأخرين من المحدثين الذين يفرقون بين اللفظين وابن حجر منهم، فكأنه رحمه الله حمل لفظ الأئمة على اصطلاح المتأخرين فكان توقفه.

وأما حديث ربيعة بن كعب، فالظاهر أن السيوطي مقر بوضعه، لأنه لم يتعقب فيه ابن الجوزي ولم يورده في شواهده التي ساقها.

أما الشواهد الأخرى التي أوردها ليعتبر بها حديث أبي الدرداء، فأولها حديث بريدة، أخرجه البيهقي في شعب الايمان قال، حدثنا أبو عبد الرحمن السلمي

إملاء، حدثنا محمدبن أحمدبن هارون الشافعي، حدثنا محمدبن زيادبن قيس، حدثنا أحمدبن منيع، حدثنا العباس بن بكار، حدثنا أبو هلال الراسبي، عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ: سيد الأدام في الدنيا والآخرة اللحم، وسيد الشراب في الدنيا والآخرة الماء، وسيد الرياحين في الدنيا والآخرة الفاغية- يعني الحناء.

قال البيهقي: رواه جماعة عن أبي هلال الراسبي، تفرد به أبو هلال محمدبن سليم[1] وهو مختلف فيه الأكثر على ضعفه، وقد وثقه أبو داود وقال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو حاتم الرازي صدوق، وبقية الأئمة على ضعفه، وأن له أحاديث منكرة اضطرب فيها وخولف في بعضها[2]، وعلى كل فليس هو آفة الحديث، بل آفته الراوي عنه العباس بن بكار وهو كذاب، رماه بذلك الدارقطني[3]. وذكر البيهقي أن الحديث رواه جماعة عن أبي هلال، لكن قال المعلمي: إذا كان رواه جماعة عن أبي هلال، فالظاهر أن يسوق البيهقي أقوى الطرق، وهذه الطرق التي ساقها ساقطة البتة، فإن العباس بن بكار كذاب يضع، وإن كانت هذه أقوى الطرق عنده فما ظنك بالباقي[4].

قلت: فهذه الرواية لا تصلح أن تكون شاهدا لسقوطها عن الاحتجاج لوجود الكذاب في سندها.

وأما حديث أنس فقد رواه البيهقي أيضا في شعبه قال: أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان، أنبأنا اسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا محمدبن عبدالله بن المنادى، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا المجاشعي هشام بن سلمان، حدثنا يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال، قال رسول الله ﷺ: خير الأدام اللحم، وهو سيد الأدام[5].

---

(١) شعب الايمان. الشعبة التاسعة والثلاثون.
(٢) انظر ترجمته في ميزان ٣: ٥٧٤/ ٥٧٥، تهذيب ٩: ١٩٥/ ١٩٦.
(٣) انظر ميزان ٢: ٣٨٢/ ٣٨٣، لسان ٣: ٢٣٧/ ٢٣٨.
(٤) هامش الفوائد المجموعة: ١٦٧/ ١٦٨.
(٥) شعب الايمان: الشعبة التاسعة والثلاثون.

قلت: وحديثه في اسناده يزيد الرقاشي، وهو مجمع على ضعفه وحكم الأئمة على حديثه بالترك، وقال أبو حاتم: كان واعظا بكاء كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر[1]

والرواي عنه هشام بن سلمان قال الذهبي: صدوق، ضعفه موسى بن اسماعيل المنقري[2]، وقال ابن عدي: أحاديثه عن يزيد غير محفوظة[3]، فحديثه لا يصلح أن يكون شاهدا لما فيه من الضعف الشديد حيث لا يصلح للاعتبار.

ح- وأما حديث علي، فأخرجه أبو نعيم في الطب قال: حدثنا عبد الله بن محمد ابن عثمان، حدثنا عبد الله أحمد بن عامر الطائي، حدثنا أبي، حدثنا علي بن موسى الرضي، عن آبائه بلفظ «سيد طعام الدنيا والآخرة اللحم»[4].

قلت: هذا اسناد لا يفرح به. وعبد الله بن أحمد بن عامر وأبوه، متهمان بالكذب والوضع وعبدالله يروي عن أبيه عن علي بن موسى نسخة موضوعة سبق ذكرها[5] فحديثه لا يصلح أن يكون شاهدا، لانحطاطه عن درجة الاعتبار.

وأما حديث فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام.

فقد أخرجه البخاري[6] ومسلم[7] من حديث أنس إلا أنه لا يصلح أن يكون شاهدا لأن الفضيلة حصلت للثريد بمجموع أجزائه، ومنها اللحم: ولا يلزم من حصول الفضل للكل مجتمعا حصوله لكل فرد من أفراد أجزائه.

وبهذا يتبين أن سائر الشواهد التي أوردها السيوطي، لا تصلح للاعتبار لما فيها

---

(١) تهذيب ١١: ٣١٠.
(٢) ميزان ٤: ٢٩٩// لسان ٦: ١٩٤.
(٣) لسان ٦: ١٩٤/ ١٩٥.
(٤) اللآلي ٢: ٢٢٥ نقلا عن أبي نعيم.
(٥) انظر صفحة: ١٠٩ جـ٢.
(٦) خ الأطعمة. باب الثريد ٧: ٩٧/ ٩٨، باب ذكر الطعام ٧: ٩٩/ ١٠٠.
(٧) م. فضائل الصحابة. باب فضل عائشة حديث رقم ٢٤٤٦.

من الضعف البين الذي يقصر بها عن درجة الاحتجاج. والله أعلم[1].

سابعا: الأحاديث الواردة في جامع الترمذي وسنن ابن ماجه:

الحديث الأول:

روى ابن الجوزي بسنده إلى الترمذي، حدثنا علي بن عيسى بن يزيد البغدادي، حدثنا عبدالله بن بكر السهمي، عن فائد بن عبد الرحمن، عن عبدالله بن أبي أوفى قال، قال رسول الله ﷺ «من كانت له حاجة إلى الله أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء، ثم ليقل: «لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين، أسألك موجبات رحمتك، وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر، والسلامة من كل إثم، لا تدع لي ذنبا إلا غفرته، ولا هما إلا فرجته، ولا حاجة هي لك رضا إلا قضيتها يا أرحم الراحمين».

قال الترمذي: هذا حديث غريب، وفائد هو أبو الورقاء: يضعف في الحديث قال المصنف -أي ابن الجوزي- قلت، قال أحمد بن حنبل، فائد متروك الحديث، وقال يحيى: ليس بثقة، وقال الرازي: ذاهب الحديث. وقال ابن حبان، لا يجوز الاحتجاج به[2].

قال السيوطي، قلت: أخرجه الحاكم في المستدرك، وقال أبو الورقاء، فائد مستقيم الحديث.

وقد أخرجه ابن النجار في تاريخ بغداد من وجه آخر عن فائد بزيادة في آخره.

وقال الحافظ ابن حجر في أماليه، وجدت له شاهدا من حديث أنس وسنده ضعيف أيضا قال الطبراني في الدعاء. حدثنا جبرون بن عيسى، حدثنا يحيى بن سعيد المغربي، حدثنا أبو معمر عباد بن عبد الصمد عن أنس بن مالك به.

---

(١) ولمزيد من التفصيل انظر تنزيه الشريعة ٢: ٢٤٨، الفوائد المجموعة: ١٦٧/١٦٨، مجمع الزوائد ٥: ٣٥/٣٦. المقاصد الحسنة: ٢٤٤/٢٤٥. كشف الخفا ١: ٥٥٩/٥٦١، ما تمس إليه الحاجة: ٤٢.

(٢) الموضوعات ٢: ١٤٠، اللآلي ٢: ٤٥.

وقال الحافظ أيضا: وللحديث طريق آخر عن أنس في مسند الفردوس من رواية شقيق بن ابراهيم البلخي، عن أبي هاشم، عن أنس بمعناه وأتم منه، لكن أبو هاشم واسمه كثير بن عبدالله كأبي معمر في الضعف وأشد.

قال: وجاء عن أبي الدرداء مختصرا بسند حسن، أخرجه أحمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا ميمون أبو محمد التميمي. عن يوسف بن عبدالله بن سلام، عن أبي الدرداء، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من توضأ فأسبغ الوضوء ثم صلى ركعتين يتمهما، أعطاه الله ما سأل معجلا أو مؤخرا.

وأخرجه أحمد أيضا، والبخاري في التاريخ من وجه آخر عن يوسف بنحوه.

وأخرجه الطبراني من وجه ثالث عنه أتم منه، لكن سنده أضعف(١).

وقال في التعقبات: أخرجه الترمذي وقال: غريب، في اسناده مقال: وفائد يضعّف في الحديث، وأخرجه ابن ماجه، والحاكم، وقال: فائد مستقيم الحديث.

وله شاهد من حديث أنس، أخرجه الطبراني في الدعاء وفيه: عباد بن عبد الصمد ضعيف.

وأخرجه الديلمي من وجه آخر عن أنس، وفيه أبو هاشم كثير بن عبدالله ضعيف.

وله شاهد آخر من حديث أبي الدرداء أخرجه أحمد بسند حسن.

وأخرجه أحمد أيضا والبخاري في التاريخ من وجه آخر عن أبي الدرداء.

وأخرجه الطبراني من وجه ثالث عنه بسند ضعيف وله شاهد آخر عن ابن مسعود موقوفا أنه كان يقول إذا فرغ من الصلاة: اللهم إني أسألك موجبات رحمتك... الحديث، أخرجه سعيد بن منصور(٢).

---

(١) اللآلي ٢: ٤٥/٤٨.
(٢) التعقبات: ١٣/أ، تذكرة الموضوعات: ٥٠.

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه.

٢ـ إن فائد بن عبد الرحمن قال فيه الحاكم: مستقيم الحديث.

٣ـ إن للحديث شواهد:

أ) فقد رواه الطبراني والديلمي في مسند الفردوس عن أنس عن طريقين مختلفين

ب) وأخرج أحمد والبخاري في التاريخ عن أبي الدرداء بسند حسن الحديث لكنه مختصر عن حديث ابن أبي أوفى.

ج) ورواه الطبراني من وجه ثالث عن أبي الدرداء، وهو أهم من حديث أحمد، وان كان سنده ضعيفا.

د) ورواه سعيد بن منصور من حديث ابن مسعود موقوفا.

١ـ قلت: أما حديث ابن أبي أوفى فقد أخرجه الترمذي في جامعة وقال عقبه: هذا الحديث غريب وفي اسناده مقال، فائد بن عبد الرحمن يُضَعّف في الحديث، وفائد هو أبو الورقاء.[1]

ومن طريقه أورده ابن الجوزي في الموضوعات، ونقل قول الترمذي في اعلاله الحديث بفائد.

وكذلك أخرجه ابن ماجه في سننه فقال: حدثنا سويد بن سعيد، ثنا أبو عاصم العباداني، عن فائد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: من كانت له حاجة الى الله أو الى أحد من خلقه، فليتوضأ وليصل ركعتين ثم ليقل: لا إله الا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب العرش العظيم. الحمد لله رب العالمين، اللهم إني أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك، والغنيمة من كل بر، والسلامة من كل إثم، أسألك أن لا تدع لي ذنبا الا غفرته، ولا هما الا فرجته، ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها لي،

---

(١) ت. الصلاة. باب ما جاء في صلاة الحاجة ٢: ٣٤٤، حديث رقم ٤٧٩

ثم يسأل الله من أمر الدنيا والآخرة ما شاء فانه يقدر[1].

قلت: ومدار الحديث على فائد بن عبدالرحمن. وقد سبق الكلام عليه وأن الأئمة يعدون ما تفرد به من الأحاديث من الموضوعات بما يغني عن إعادة ذلك فحكم ابن الجوزي على الحديث بأنه موضوع إنما هو على وفق قواعد المحدثين.

٢ـ وأما إخراج الحاكم للحديث في المستدرك وقوله عقبه: فائدبن عبد الرحمن، كوفي عداده في التابعين، وقد رأيت جماعة من أعقابه، وهو مستقيم الحديث إلا أن الشيخين لم يخرجاه عنه[2] فلا يعتد به، لأن الحاكم صحح الحديث بناء على توثيق فائد، وفائد هالك متروك الحديث. وتوثيقه متعارض مع جرح الجمهور له، وجرحهم مقدم لاجماعهم على ذلك قبله ولذا تعقب الذهبي الحاكم في التلخيص بقوله: بل متروك[3]، ويعتبر توثيق الحاكم لفائد هذا مما شذ به الحاكم في تصحيحه الذي أفقد الثقة في مستدركه لهذا الحديث وأمثاله. والله أعلم.

وأما الشواهد التي ذكرها السيوطي. فأولها شاهد من حديث أنس، وقد روى الحديث عن أنس من طرق ثلاثة:

١ـ قال الطبراني: حدثنا جبرون بن عيسى المغربي بمصر، حدثنا يحيى بن سليمان الجفري، حدثنا عبادبن عبد الصمد أبو معمر عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: إن طلبت حاجة فأحببت أن تنجح فقل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له العلي العظيم، لا إله إلا الله وحده لا شريك له الحليم الكريم، بسم الله الذي لا إله إلا هو الحي الحليم سبحان الله رَب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين، كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها اللهم إني أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك، والغنيمة من كل بر، والسلامة من كل إثم اللهم لا تدع لي

(١) جه. باب ما جاء في صلاة الحاجة. حديث رقم ١٣٨٤.
(٢) المستدرك ١: ٣٢٠.
(٣) تلخيص المستدرك ١: ٣٢٠.

ذنبا إلا غفرته ولا هما إلا فرجته، ولا دينا إلا قضيته ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة، إلا قضيتها برحمتك يا أرحم الراحمين.

قال الطبراني: لا يروي هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الاسناد، تفرد به يحيى بن سليمان[١] وفيه عبادبن عبد الصمد، وهو واه جدا يروي عن أنس نسخة موضوعة منها هذا الحديث[٢] فروايته لا تصلح للاعتبار.

٢ـ أما الطريق الثاني، فقد أخرج الديلمي في مسند الفردوس، أنبأنا أبي، أنبأنا أبو الحسن الهكاري، حدثنا عليبن الحسينبن علي الحسيني، وذكر أن له مائة وخمسين سنة، حدثني شيخي شقيقبن ابراهيم البلخي حدثنا أبو هاشم الأيلي ـ كثيرين عبد الله ـ عن أنس بن مالك رفعه: من كانت له حاجة إلى الله فليسبغ الوضوء، وليصل ركعتين يقرأ في الأولى بالفاتحة وآية الكرسي، وفي الثانية بالفاتحة وآمن الرسول، ثم يتشهد ويسلم ويدعو بهذا الدعاء: اللهم يا مؤنس كل أنيس ويا صاحب كل فريد، ويا قريب غير بعيد، ويا شاهد غير غائب، ويا غالب غير مغلوب، يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والاكرام، يا بديع السموات والأرض، أسألك باسمك الرحمن الرحيم الحي القيوم الذي عنت له الوجوه. وخشعت له، ووجلت له القلوب من خشيته، أن تصلي على محمد، وعلى آل محمد، وأن تفعل بي كذا، وكذا فإنه تقضى حاجته[٣].

وهده الرواية من طريق كثيربن عبدالله أبي هاشم الأيلي: وقد أجمع الأئمة على جرحه، قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث شبه المتروك[٤]، وقد سبق أن البخاري يطلق لفظ منكر الحديث على من يتهمه وكذلك النسائي فإنه يقول فيمن يتهم متروك الحديث.

---

(١) المعجم الصغير: اللآلي ٢: ٤٥/ ٤٦.

(٢) انظر ميزان ٢: ٣٦٩.

(٣) اللآلي ٢: ٤٧/ ٤٨.

(٤) ميزان ٣: ٤٠٦.

والراوي عن كثير هو شقيق البلخي، قال فيه الذهبي منكر الحديث[1] والحديث مع نكارته لا يصلح أن يكون شاهدا لحديث الباب لما فيه من الاختلاف في لفظه وهيئته.

وأما الطريق الثالث، فقد أشار إليها الشوكاني بقوله: وفي لفظ آخر لحديث أنس: من كانت له حاجة عاجلة أو آجلة، فليقدم بين يدي نجواه صدقه، وليصم الأربعاء والخميس والجمعة . . . الخ. ثم قال: وفي اسناده أبان بن أبي عياش، وهو متروك[2] قلت: وأبان قد سبق الكلام عليه وهو في عداد من اتهم بوضع الحديث فحديثه لا يصلح للمتابعة أو الاعتبار وهكذا يتبين أن حديث أنس لا يصلح أن يكون شاهدا سواء اجتمعت الطرق الثلاثة أو انفردت لأن تصلح طرقه للمتابعة أو الاعتبار متفقة أو مفترقة، لما فيها من الضعف البين الذي لا ينجبر ولا يتقوى.

وأما الشاهد الثاني: فهو حديث أبي الدرداء.

فقد رواه أحمد في مسنده بصورتين مختلفتين.

أما الصورة الأولى، فقال أحمد: حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا ميمون يعني أبا محمد المرائي التميمي قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير عن يوسف بن عبدالله بن سلام قال: صحبت أبا الدرداء أتعلم منه. فلما حضرة الموت قال: آذن الناس بموتي، فآذنت الناس بموته، فجئت وقد ملىء الدار وما سواه قال، فقلت: قد آذنت الناس بموتك، وقد ملىء الدار وما سواه، قال: أخرجوني، فأخرجناه، قال: أجلسوني، قال: فأجلسناه قال: أيها الناس إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من توضأ فأسبغ الوضوء ثم صلى ركعتين يتمهما، أعطاه الله ما سأل معجلا أو مؤخرا، قال أبو الدرداء: يا أيها الناس، إياكم والالتفات، فإنه لا صلاة للملتفت، فإن غلبتم في التطوع، فلا تغلبن في الفريضة[3]».

---

(1) ميزان ٢: ٢٧٩، لسان ٣: ١٥٢.
(2) الفوائد المجموعة: ٤١.
(3) حم ٦: ٤٤٢/٤٤٣.

وأما الصورة الثانية، فقال أحمد: حدثنا أحمدبن عبد الملك، حدثني سهل بن أبي صدقة، قال: حدثني كثير أبو الفضل الطفاوي، حدثني يوسف بن عبدالله بن سلام قال: أتيت أبا الدرداء في مرضه الذي قبض فيه فقال لي: يا ابن أخي، ما أعمدك إلى هذا البلد أو ما جاء بك، قال، قلت: لا إلا صلة ما كان بينك وبين والدي عبدالله بن سلام، فقال أبو الدرداء: بئس ساعة الكذب هذه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من توضأ فأحسن وضوءه ثم قام فصلى ركعتين أو أربعا شك سهل يحسِّن فيهما الذكر والخشوع ثم استغفر الله عز وجل غفر له.

قال عبد الله: حدثنا سعيدبن أبي الربيع السمان، قال حدثنا صدقةبن أبي سهل الهنائي، قال عبدالله: وأحمدبن عبد الملك وهم في اسم الشيخ فقال: سهل بن أبي صدقة، وإنما هو صدقةبن أبي سهل النهائي[1].

وحديث أبي الدرداء لا مطعن لأحد في روايته إلا أنه لا يصلح أن يكون شاهدا للرواية، لمغايرته للهيئة التي ورد بها حديث ابن أبي أوفى، وحديث أنس لأن حديث أبي الدرداء لا يشترط صلاة معينة ولا دعاء مخصوصا، بل يكفي في الاجابة مجرد إسباغ الوضوء وأداء الصلاة تامة باستحضار، بخلاف حديث ابن أبي أوفى، وحديث أنس، فقد اشترطا صلاة خاصة والتزما دعاء معينا وهي زيادة على ما في حديث أبي الدرداء. وقد سبق عند الكلام على أنواع الموضوعات أن من الوضاعين من كان يعمد إلى حديث صحيح ثابت فيزيد فيه، فيحكم على الحديث بالوضع من أجل الزيادة التي ألحقت بالرواية، وهذا الحديث من ذلك النوع[2] والله أعلم.

وقد أورد البخاري في تاريخه طرفا من حديث أبي الدرداء في ترجمة صدقةبن أبي سهل[3] وقد أخرجه الطبراني في معجمه الكبير من وجه ثالث عن أبي الدرداء

---

(١) حم ٦: ٤٥٠ وقال المعلمي وفي الرواية ما ينكر فإن فيها عن يوسف أن أبا الدرداء سأله عن سبب قدومه فقال، فقلت: لا، إلا صلة ما كان بينك وبين والدي عبد الله بن سلام، مع أن عبد الله بن سلام عاش بعد أبي الدرداء مدة اهـ هامش الفوائد المجموعة: ٤١.

(٢) انظر صفحة: ٧٨ جـ ٢.

(٣) التاريخ الكبير ٢/٢: ٢٩٧.

وهو أتم من حديث أحمد لكن قال السيوطي[1]والشوكاني[2]،لكن سنده أضعف.

قلت: وظاهر أنها طريق لا يعول عليها ولا تقوم بها حجة وإلا لما أغفلاها.

والشاهد الثالث حديث موقوف على ابن مسعود، أخرجه سعيدبن منصور في سننه، عن ابن مسعود انه كان يقول: إذا فرغ من الصلاة، اللهم إني أسألك موجبات رحمتك... الحديث.

قلت: لم يذكر السيوطي اسناد الحديث حتى يمكن معرفة درجته. كما أن الحديث لا يصلح أن يكون شاهدا إذ مجرد دعاء ابن مسعود بهذا الدعاء عقب الصلاة لا يلزم منه ثبوت فضيلة هذا الدعاء الذي جاء في حديث ابن أبي أوفى أو حديث أنس. والله أعلم.

وبهذا يتبين أن الشواهد كلها لا تصلح للاعتبار، لكون بعضها شديد الضعف لا يتقوى ولا يصلح للمتابعات، ولأن بعضها الآخر ليس هو في محل النزاع، والله أعلم[3].

الحديث الثاني:

روى ابن الجوزي بسنده إلى الترمذي، حدثنا يحيى بن موسى، ومحمدبن يعلى الكوفي، حدثنا عنبسةبن عبد الرحمن القرشي، عن عبد الملكبن علاق، عن أنسبن مالك قال، قال رسول الله ﷺ «تعشوا ولو بكف من حشف، فإن ترك العشاء مهرمة».

---

(١) اللآلي ٢: ٤٨، التعقبات: ١٣/أ.

(٢) الفوائد المجموعة: ٤١، تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين، وقال، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: اسناده حسن. اهـ: ١٦٣.

(٣) انظر الكلام على الحديث وبيان طرقه، وأقوال الأئمة فيه ومنازعتهم لابن الجوزي أو موافقتهم له.. في الترغيب والترهيب للمنذري ١: ٤٧٦/٤٧٧، وتحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين للشوكاني: ١٦٢/١٦٣، الفوائد المجموعة ٣٨/٤١، وتعليقات المعلمي عليه، وما تمس إليه الحاجة: ٣٩١، وتذكرة الموضوعات: ٥٠، وتنزيه الشريعة ٢: ١١٠.

قال الترمذي: هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعنبسة ضعيف في الحديث وعبد الملك بن علاق مجهول.

قال المصنف -أي ابن الجوزي-: قلت: أما عنبسة فقال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم الرازي: كان يضع الحديث، وقال ابن حبان: لا أصل لهذا الحديث[1].

قال السيوطي: ورد من حديث جابر، قال ابن ماجه، حدثنا محمد بن عبدالله الرقي، حدثنا ابراهيم بن عبد السلام بن عبدالله بن بابله المخزومي، حدثنا عبدالله بن ميمون، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ «لا تدعوا العشاء ولو بكف من تمر فإن تركه يهرم».

ووجدت لحديث أنس طريقا آخر، قال ابن النجار في تاريخه، ثم ذكر اسناده إلى عبد الصمد بن علي الطسني، حدثنا يعقوب بن مجاهد بن يعقوب أبو محمد الطائي، حدثني أبو عبدالله جعفر بن محمد بن الوليد الأنماطي حدثني أبو شعيب، صالح بن دينار بن عبدالرحمن السوسي، حدثنا يحيى بن سعيد القطان، حدثنا أبو الهيثم القرشي، عن موسى بن عقبة، عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ: ترك العشاء مهرمة تعشوا ولو بكف من حشف[2].

وقال في التعقبات بعد ذكر الحديث، أخرجه الترمذي من هذا الطريق، وله شاهد من حديث جابر بن عبدالله، أخرجه ابن ماجه[3].

وملخص تعقبه فيما يأتي:

١- إن الحديث أخرجه الترمذي.
٢- إن الحديث ورد من طريق آخر عن أنس أخرجه ابن النجار.
٣- إن للحديث شاهدا من رواية جابر بن عبدالله، أخرجه ابن ماجه:

---

(١) الموضوعات ٣: ٣٦، اللآلي ٢: ٢٥٥.
(٢) اللآلي ٢: ٢٥٥.
(٣) التعقبات: ٢٨/ب، تذكرة الموضوعات: ١٤٢/١٤٣.

١ - أما حديث الترمذي، فهو الذي أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقد ساقه من طريقه وقد تعقبه الترمذي بقوله: هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعنبسة يضعَّف في الحديث، وعبد الملك بن علاق مجهول[1].

فقد أعله الترمذي رحمه الله بعلتين الأولى الطعن في عنبسة، والثانية جهالة عبد الملك.

أما عنبسة: فقد اتفق الأئمة على جرحه، ورماه بعضهم بالوضع، قال البخاري: تركوه[2].

وقد سبق أن هذه العبارة يطلقها البخاري فيمن يرميه بالوضع[3] وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث كان يضع الحديث، وكان عند أحمد بن يونس عنه شيء، فلم نكتب عنه على العمد[4]، وقال النسائي: متروك[5]، وقال ابن معين: لا شيء. وقال أبو زرعة: واهي الحديث، منكر الحديث، وقال أبو داود والنسائي والدارقطني: ضعيف، وقال الأزدي: كذاب، وقال ابن حبان: هو صاحب أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به، وقال ابن معين أيضا: لا أعرفه، منكر الحديث، وكذا قال ابن عدي[6].

وأما عبد الملك بن علاق قال فيه الترمذي: كما مر، مجهول، وقال الأزدي متروك[7].

قلت تفرد عنبسة كاف في جعل الحديث في عداد الموضوعات، لرميه بالكذب

---

(١) ت. الأطعمة. باب في فضل العشاء ٤: ٢٨٧، حديث رقم ١٨٥٦.
(٢) التاريخ الكبير ٨/ ٤: ٣٩، الضعفاء: ٢٧٢.
(٣) انظر صفحة: ١٢٨ جـ ١.
(٤) الجرح ٨/ ٣: ٤٠٣.
(٥) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٩.
(٦) تهذيب ٨: ١٦١.
(٧) ميزان ٢: ٦٦٠، تهذيب ٦: ٤١٣.

ووضع الحديث، فكيف إذا أضيف إلى ذلك جهالة أو تهمة عبد الملك فهي مما يزيد الحديث نكارة ويرجح الحكم بوضعه.

وثمة علة أخرى في اسناد هذا الحديث ذكرها الألباني فقال: والحديث رواه أبو نعيم في الحلية[1] والخطيب[2] من طريق عنبسةبن عبدالرحمن عن مسلم، كذا عن أنس به. وأورده ابن أبي حاتم في العلل[3] من طريق عنبسةبن عبدالرحمن عن علاقبن مسلم، كذا عن أنسبن مالك به وفي الكامل لابن عدي رواه على وجه آخر من طريق عبدالرحمنبن مسهر البغدادي، عن عنبسةبن عبد الرحمن عن موسىبن عقبة عن ابن أنسبن مالك عن أبيه[4]، قلت: فتبين من الروايات أن عنبسة كان يضطرب في اسناده فمرة يقول: عبد الملكبن علاق، ومرة مسلم، ولا ينسبه، وأخرى علاق بن مسلم، وتارة موسى بن عقبة عن ابن أنس، وهذا ضعف آخر في الحديث وهو الاضطراب بسنده[5].

٢- وأما الطريق الأخرى عن أنس، فقد ذكر السيوطي أن ابن النجار أخرجها، ثم ساقها بسند ابن النجار إلى عبدالصمدبن علي الطسني، حدثنا يعقوببن مجاهدبن يعقوب أبو محمد الطائي، حدثني أبو عبدالله جعفربن محمدبن الوليد الانماطي البغدادي، حدثني أبو شعيب صالحبن ديناربن عبد الرحمن السوسي، حدثنا يحيىبن سعيد القطان، حدثنا أبو الهيثم القرشي عن موسىبن عقبة عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ «ترك العشاء مهرمة، تعشوا ولو بكف من حشف»[6].

وهذه الطريق فيها أبو الهيثم القرشي: قال الذهبي: أبو الهيثم القرشي عن

(١) حلية الأولياء ٨: ٢١٤/ ٢١٥.

(٢) تاريخ بغداد ٣: ٣٩٦.

(٣) علل الحديث ٢: ١١.

(٤) الكامل: ٢٣٢/ب، وفيه، وقال ابن مسهر: هذا مقدار ما يرويه، لا يتابع عليه وهذا الحديث لعله لم يؤت من قبله، وإنما أتي من قبل عنبسة لأنه ضعيف، والحديث عن موسى محفوظ اهـ.

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢: ١٦.

(٦) اللآلي ٢: ٢٥٥.

موسى بن عقبة قال أبو الفتح الأزدي: كذاب[1] وهذا الاسناد كما قال الألباني لا يفرح به[2] لاشتماله على كذاب.

٣ـ وأما الشاهد الذي من حديث جابر:

فقد أخرجه ابن ماجه في سننه قال: حدثنا محمدبن عبدالله الرقي، حدثنا ابراهيم‌بن عبد السلام‌بن عبداللهبن باباه المخزومي، حدثنا عبداللهبن ميمون، عن محمدبن المنكدر عن جابربن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ «لا تدعوا العشاء ولو بكف من تمر، فإن تركه يهرم»[3].

واسناد ابن ماجه فيه إبراهيم‌بن عبد السلام المكي، قال فيه ابن عدي: ليس بمعروف، حدث بالمناكير وعندي أنه ممن يسرق الحديث. وقال الدارقطني ضعيف[4]، قلت: وسرقة الحديث نوع من الكذب وقد رواه ابراهيم عن عبداللهبن ميمون ـ والظاهر أنه القداح ـ وهو متروك الحديث مجمع على جرحه واتهامه[5] وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى أنه غير القداح، واعتبره مجهولا وأيد قوله بأن القداح لم يدرك ابن المنكدر[6] وإذا كان هو القداح، ففي الحديث علة أخرى وهي الانقطاع بين القداح وبين ابن المنكدر، والحديث في عداد الموضوعات لشدة ضعف كل من ابراهيم وعبدالله واتهامهما. ولذا فهو لا يصلح أن يكون شاهدا لحديث أنس والله أعلم.

الحديث الثالث:

روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي سعيد الأشج، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن يزيدبن سنان، عن أبي المبارك، عن عطاءبن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري قال:

---

(١) ميزان ٤: ٥٨٤، لسان ٧: ١٢٠.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢: ١٦.

(٣) جـه الأطعمة. باب ترك العشاء ٢: ١١١٣، حديث رقم ٣٣٥٥.

(٤) ميزان ١: ٤٦، تهذيب ١: ١٤١.

(٥) ميزان ٢: ٥١٢، تهذيب ٦: ٤٩.

(٦) تهذيب ٦: ٤٩، وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢: ١٦.

أحبوا المساكين، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول في دعائه: «اللهم احيني مسكينا، وأمتني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين».

هذا حديث لا يصح، عن رسول الله ﷺ، قال أبو حاتم الرازي: أبو مبارك رجل مجهول.

قال يحيى بن معين: ويزيدبن سنان ليس بشيء، وقال ابن المديني: ضعيف الحديث وقال النسائي: متروك الحديث[1].

وروى أيضا بسنده إلى الترمذي، حدثنا عبد الأعلى بن واصل الكوفي، حدثنا ثابت بن محمد العابد الكوفي، حدثنا الحارث بن النعمان، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم أحيني مسكينا وأمتني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين يوم القيامة». فقالت عائشة: لم يا رسول الله؟ قال: إنهم يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفا يا عائشة، لا تردي المسكين ولو بشق تمرة يا عائشة: أحبي المساكين وقربيهم، فإن الله يقربك يوم القيامة.

قال البخاري: الحارث بن النعمان: منكر الحديث[2].

فقد أعل ابن الجوزي الحديث الأول بعلتين:

أ - جهالة عين أبي المبارك.

ب- جرح يزيد بن سنان.

أما الحديث الثاني، فقد ذكر له علة واحدة وهي جرح الحارث بن النعمان

وقد تعقب الحافظ السيوطي ابن الجوزي في اللآلي وفي التعقبات بما مجمله:

١- إن حديث أبي سعيد، أخرجه ابن ماجه في سننه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعبد الله بن سعيد قالا: حدثنا أبو خالد الأحمر عن يزيد بن سنان به.

---

(١) الموضوعات ٣: ١٤١، اللآلي، ٢: ٣٤٢.
(٢) الموضوعات ٣: ١٤٢.

ويزيد بن سنان قال فيه أبو حاتم محله الصدق.

٢- للحديث طريق آخر عن أبي سعيد قال الحاكم: حدثني ابراهيم بن اسماعيل، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، حدثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك الدمشقي عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد، سمعت رسول الله ﷺ يقول «اللهم أحيني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين، وإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة». قال الحاكم: صحيح الاسناد، وأقره الذهبي.

وقال البيهقي في سننه: أنبأنا أبو الحسين بن الفضل القطان، أنبأنا أبو سهل بن زيد القطان حدثني محمد بن اسماعيل الترمذي، حدثنا سليمان بن شرحبيل، حدثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح قال، سمعت أبا سعيد الخدري يقول: أيها الناس اتقوا الله ولا يحملنكم العسر على أن تطلبوا الرزق من غير حله، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اللهم احشرني في زمرة المساكين، ولا تحشرني في زمرة الأغنياء، فإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة».

٣- وتعقب حديث أنس بقوله. هذا لا يقتضي الوضع.

٤- قد أخرج البيهقي الحديث في سننه من وجه آخر عن ثابت.

٥- إن حديث أبي سعيد شاهد لحديث أنس.

٦- إن للحديث شاهداً آخر رواه تمام في فوائده، أنبأنا أبو زرعة محمد، وأبو بكر أحمد، أنبأنا عبدالله بن أبي دجانه، حدثنا محمد بن أمية القرشي، حدثنا محمد بن صفي، سمعت بقية بن الوليد يحدث عن الهقل بن زياد عن عبيد بن زياد الأوزاعي، عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت به.

أخرجه ابن عساكر في تاريخه، وقال أبو سعيد علي بن موسى السكري الحافظ النيسابوري، عبيد شامي عزيز الحديث، قيل: إنه ثقة. ووجد بخط أبي الحسين محمد بن عبدالله بن جعفر الحافظ، حدثنا محمد بن يوسف بن بشر الهروي، أخبرني

محمدبن عوفبن سفيان الطائي، قال: عبيدبن زياد الأوزاعي الذي روى عنه الهقل بن زياد، سألت عنه بدمشق، فلم يعرفوه، قلت له، فالحديث الذي رواه هو منكر، قال: لا ما هو بمنكر ما ينكر إلا أن يكون النبي ﷺ قال: اللهم أمتني مسكينا.

وقد أخرج الطبراني حديث عبادة بطريق آخر إلى بقية به.

وأخرجه البيهقي في سننه قال: أنبأنا أبو علي الروزباري، أنبأنا اسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا محمدبن ابراهيم الحلواني، حدثنا موسى بن محمد مولى عثمان بن عفان، حدثنا هقل بن زياد به.

وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة وصححه.

وله شاهد آخر من حديث ابن عباس، أخرجه الشيرازي في الألقاب أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمدبن محمد الفقيه المروزي، حدثنا الحسين بن مصعب السنجي المروزي بن خلف التيمي، حدثنا منهال بن رضوان عن طلحةبن عمرو عن عطاء، عن أبي عباس قال، قال رسول الله ﷺ: اللهم أحيني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين.

وكأن ابن الجوزي، أقدم على الحديث وحكم عليه بالوضع، لما رآه مباينا للحال التي مات عليها ﷺ لأنه كان ليس مسكينا ولذا قال البيهقي، ووجهه عندي أنه لم يسأل خال المسكنة حتى يرجع معناها إلى الاحتياج. بل الالتجاء والتواضع[1].

أما حديث أبي سعيد فقد رواه ابن ماجه قال: حدثنا أبو بكربن أبي شيبة وعبدالله بن سعيد قالا، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن يزيدبن سنان عن أبي المبارك، عن عطاء عن أبي سعيد به.

وفي سند ابن ماجه أبو المبارك، قال ابن أبي حاتم، روى عن عطاءبن أبي رباح وعنه يزيدبن سنان، سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه فقال: شبه

---

(١) انظر اللآلي ٢: ٣٢٦/٣٢٤، التعقبات: ٣٩/أ. تذكرة الموضوعات ٥٩/٦٠، الفوائد المجموعة: ٢٤٠/٢٤٢.

مجهول[1]، وقال الذهبي لا يدري من هو، وخبره منكر[2]، ثم قال بعد ذكر الحديث: فأبو المبارك لا تقوم به حجة لجهالته[3].

وقد ذكره ابن حبان في الثقات كعادته، ولا عبرة بذكره بعد معرفة قاعدته.

وقد رواه عنه يزيدبن سنان أبو فروة الرهاوي، فقد أجمع الأئمة على ضعفه، قال أحمدبن حنبل: ضعيف الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن المديني: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: محله الصدق والغالب عليه الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بقوي في الحديث، وقال البخاري: مقارب الحديث إلا أن ابنه محمدا يروي عنه مناكير، وقال أبو داود: ليس بشيء وابنه ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف الحديث، متروك الحديث. وقال مرة: ليس بثقة، وقال ابن عدي ولأبي فروة هذا حديث صالح وروى عن يزيدبن أبي أنيسة نسخة تفرد بها عنه بأحاديث وله عن غير زيد أحاديث مسروقة عن الشيوخ، وعامة حديثه غير محفوظ، وقال الدارقطني: ضعيف، وذكره يعقوب‌بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال الجوزجاني: فيه لين، وقال محمدبن عبدالله‌بن عمار الأزدي: منكر الحديث، وقال الحاكم: روى عن الزهري ويحيى بن أبي كثير وهشام‌بن عروة المناكير الكثيرة، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه.

فيزيد وإن لم يبلغ ضعفه درجة الترك، لكن لا يحتج بحديثه، وإنما يصلح للمتابعة، لكنه لم يتابع وليس هو الآفة في الرواية وإنما الآفة شيخه، وضعف يزيد علة تزيد من ضعف الحديث ورده.

وقول السيوطي: أن أبا حاتم الرازي قال في يزيد: محله الصدق، فيه حذف لبعض كلام أبي حاتم وقد ذكرته آنفا، وهو ظاهر في تجريحه، لا كما ذكر السيوطي.

وأما الطريق الثاني لحديث أبي سعيد الذي أخرجه الحاكم في المستدرك،

---

(1) الجرح ٢/٤ : ٤٤٦.
(2) ميزان ٤ : ٥٦٧، انظر تهذيب ١٢ : ٢٢٠.
(3) ميزان ٤ : ٥٦٩.

وصحح اسناده وأقره عليه الذهبي في سنده خالدبن يزيدبن عبدالرحمن بن أبي مالك غالب الأئمة على ضعفه وتجريحه، بل كذبه ابن معين. قال: بالعراق كتاب ينبغي أن يدفن وبالشام كتاب ينبغي أن يدفن فأما الذي بالعراق فكتاب التفسير عن ابن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وأما الذي بالشام فكتاب الديات لخالدبن يزيدبن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على أصحاب رسول الله ﷺ، وقال أحمدبن حنبل: ليس بشيء، وقال ابن أبي الحواري: كنت قد سمعت من خالدبن يزيد كتاب الديات فأعطيته لابن عبدوس العطار، فقطعه وأعطى الناس فيه الحوائج إلى غير ذلك من تجريح الأئمة له[1]، وإذا كان هذا شأن خالد هذا فكيف يصحح حديثه ويحكم عليه بالصحة، وليس غريبا تصحيح الحاكم لهذا الحديث لما عرف من تساهله رحمه الله في التصحيح، وإنما المستغرب هو إقرار الذهبي له[2] مع وجود الكذاب في سنده. وإذا عرف هذا فرواية الحاكم لا تصلح أن تكون متابعة لرواية ابن ماجه لاشتمالها على راو كذاب. والله أعلم. وكذلك الرواية التى أخرجها البيهقي في السنن[3] لورودها من طريق خالد هذا.

٣ـ وأما حديث أنس، فقد أخرجه الترمذي قال: حدثنا عبد الأعلى بن واصل الكوفي، حدثنا ثابت بن محمد العابد الكوفي، حدثنا الحارث بن النعمان الليثي، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم أحيني مسكينا وأمتني مسكينا، واحشرني في زمرة المساكين يوم القيامة» فقالت عائشة: لم يا رسول الله؟ قال: «إنهم يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفا، يا عائشة لا تردي المسكين ولو بشق تمرة، يا عائشة أحبي المساكين وقربيهم فإن الله يقربك يوم القيامة».

---

(١) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال ١: ٦٤٥، تهذيب ٣: ١٢٦/١٢٨.

(٢) قال الحاكم في المستدرك: حدثني ابراهيم بن اسماعيل القاري حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي حدثنا أيوب سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي عن أبيه حدثنا خالد بن يزيد عن عبد الرحمن بن ابي مالك الدمشقي عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اللهم أحيني مسكينا، وتوفني مسكينا، واحشرني في زمرة المساكين وإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة». هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه.

(٣) السنن الكبرى ٧: ١٣.

قال أبو عيسى هذا حديث غريب[1]، وقد أورده ابن الجوزي من طريق الترمذي وأعله بالحارث بن النعمان، قال فيه البخاري: منكر الحديث[2]

وتعقبه السيوطي بقوله: هذا لا يقتضي الوضع.

أقول: كيف لا يقتضيه، وهذه العبارة عند البخاري من أشد درجات الجرح، ولا يطلقها إلا فيمن يتهمه كما سبق تقريره وبيانه[3].

٤ـ وأما قول السيوطي: إن الحديث قد أخرجه البيهقي في سننه من وجه آخر عن ثابت به.

قال البيهقي: وحدثنا أبو منصور المظفر بن محمد بن أحمد العلوي أنبأنا علي بن عبد الرحمن بن ماثي، حدثنا أحمد بن حازم الغفاري، حدثنا ثابت بن محمد الكتاني، حدثنا الحارث بن النعمان الليثي عن أنس بن مالك به[4].

قلت: إخراجه له عن ثابت من طريق آخر، لا يؤثر في الحكم عليه لأن التهمة في شيخ ثابت وهي باقية.

٥ـ وأما قول السيوطي: إن حديث أبي سعيد شاهد لحديث أنس: فقد ظهر ما في الحديثين من علل مؤثرة حيث أصبح كل حديث لا يصلح أن يكون شاهدا لاشتمال حديث أبي سعيد على مجهول، وحديث أنس على كذاب والله أعلم.

٦ـ وأما الشاهد الذي ساقه السيوطي من حديث عبادة بن الصامت وأن تمام أخرجه في فوائده ففي اسناده عبيد بن زياد الأوزاعي، لم أقف له على ترجمة. وقال فيه المعلمي: مجهول[5] وقد نقل السيوطي عن الحافظ السكري أنه شامي عزيز الحديث، ونقل توثيقه بصيغة التمريض كما نقل عن محمد بن عوف بن سفيان الطائي

---

(١) ت. الزهد. باب حديث رقم ٢٣٥٢.

(٢) الضعفاء: ٢٥٦.

(٣) انظر صفحة ١٢٧ جـ ١.

(٤) السنن الكبرى ٧: ١٢.

(٥) هامش الفوائد المجموعة: ٢٤٢.

جهالته وعدم معرفته وهذا تعارض لم يرجحه الحافظ نفسه بل اكتفى بنقله.

وقد سماه البيهقي في روايته التي ساقها من طريق موسى بن محمد مولى عثمان بن عفان، عن الهقل، سماه عبدالله بن زياد[1]، وأخشى أن يكون بقية دلس اسمه فقد كان معروفا بالتسوية. وقد أورد الهيثمي حديث عبادة وتعقبه بقوله: رواه الطبراني، وفيه بقية بن الوليد، وقد وثق على ضعفه وشيخ الطبراني، وعبيدالله بن زياد والأوزاعي لم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات[2] فسماه الهيثمي عبيدالله بن زياد وجهله والله أعلم.

وبهذا يظهر أن شيخ الهقل مجهول، وحديثه لا يصلح للاعتبار ولا أن يكون شاهدا.

٧- وأما الشاهد الآخر، وهو حديث ابن عباس الذي ساقه السيوطي، من طريق الشيرازي، ففي سنده طلحة بن عمرو المكي وهو متروك الحديث مجمع على ضعفه، وقد حكى عنه ابن المديني حكاية تدل على اتهامه وإقراره بالتهمة[3]، وإذا كان هذا شأن طلحة فحديثه لا يصلح للمتابعة وروايته لا تصلح أن تكون شاهدا لحديث الباب.

وبهذا يظهر أن الحكم على هذا الحديث بالوضع أنه حكم سائغ حسب قواعد المحدثين. وأن ابن الجوزي، لم يجانب الصواب عندما أدرج الحديث في موضوعاته وأن من صحح الحديث أو حسنه بحسب طرقه، فقد تساهل في ذلك والله أعلم[4].

الحديث الرابع:

روى ابن الجوزي بسنده إلى محمد بن عبدالله الشافعي، حدثنا موسى بن منهل

---

(١) السنن الكبرى ٧: ١٢.

(٢) مجمع الزوائد ١٠: ٢٦٢/ ٢٦٣.

(٣) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٣٤٠/ ٣٤٢ تهذيب ٥: ٢٣/ ٢٤.

(٤) وانظر الكلام على الحديث وآراء العلماء فيه خلاف ما ذكرت في السنن الكبرى ٧/ ١٢/ ١٣، شعب الايمان. الشعبة الحادية والستون. المقاصد الحسنة: ٨٤/ ٨٥، تحفة الأحوذي ٣: ٢٧١، الفوائد المجموعة: ٢٤٠/ ٢٤٢.

الوشاء، أنبأنا علي‌بن عاصم، حدثنا محمدبن سوقه، عن ابراهيم، عن الأسود، عن عبدالله قال، قال رسول اللهﷺ «من عزى مصابا فله مثل أجره».

قال ابن الجوزي: فيه علي بن عاصم، قد تفرد به عن محمدبن سوقه، وقد كذبه شعبة ويزيدبن هارون ويحيى‌بن معين[1].

وتعقبه السيوطي بما حاصله:

١- حديث ابن مسعود من طريق علي‌بن عاصم، أخرجه الترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث علي‌بن عاصم، وروى بعضهم عن محمدبن سوقة بهذا الاسناد مثله موقوفا ولم يرفعه ويقال: أكثر ما ابتلى به علي‌بن عاصم هذا الحديث يغمز به عليه.

وقال الذهبي: أبلغ ما شنع به عليه هذا الحديث، وهو مع ضعفه صدوق في نفسه له صولة كبيرة في زمانه، وقد وثقه جماعة فقال يعقوب‌بن شيبة: كان من أهل الدين والصلاح والخير البارع، وكان شديد التوقي، أنكر عليه كثرة الغلط مع تماديه على ذلك. وقال وكيع: ما زلنا نعرفه بالخير، فخذوا الصحاح من حديثه، ودعوا الغلط، وقال أحمدبن حنبل، والفلاس. صدوق.

٢- قد تابعه جماعة إلا أنهم ضعفاء:

أ) فقد أخرجه الحاكم والبيهقي في الشعب من طريق معمر عن أبي سوقة به.

ب) وأخرجه البيهقي أيضا من طريق عبد الحكيم‌بن منصور الخزاعي عن ابن سوقة، وعبد الحكيم من رجال الترمذي وهو ضعيف أيضا.

جـ) وأخرجه ابن أبي الدنيا من طريق عبد الرحمن‌بن مغول عن ابن سوقه وعبد الرحمن متروك.

د) وقال الخطيب: تابع علي‌بن عاصم على هذا الحديث جماعة منهم الحارث‌بن

---

(١) الموضوعات ٣: ٢٢٣/٢٢٤.

عمران الجعفري، وقد رواه ابراهيمبن مسلم الخوارزمي عن وكيع عن قيسبن الربيع عن محمدبن سوقه، وابراهيمبن مسلم ذكره ابنْ حبان في الثقاة، ولم يتكلم فيه أحد، وقيسبن الربيع صدوق متكلم فيه، وحديثه يؤيد رواية عليبن عاصم، ويخرج به عن أن يكون ضعيفا واهيا فضلا عن أن يكون موضوعا.

هـ) وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي: كل المتابعين له أضعف منه، إلا طريق إسرائيل، فقد ذكرهاصاحب الكمال من طريق وكيع عنه، ولم أقف على أسنادها بعد.

٣ـ ما روى عن جماعة أنهم رأوا النبيﷺ، وسألوه عن حديث عليبن عاصم، فصدقه وأقره.

٤ـ إن للحديث شواهد:

أ) فقد روى من حديث جابر أخرجه ابن عدي وابن أبي الدنيا وأورده ابن الجوزي في الموضوعات.

ب) وروى من حديث عمرو بن حزم «ما من مؤمن يعزي أخاه إلا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة» أخرجه ابن ماجه وحسنه الترمذي وقال البيهقي في شعب الايمان: هو أصح شيء في الباب.

جـ) وروى من حديث أبي برزة «من عزى ثكلى كسي بردا في الجنة» أخرجه الترمذي.

د) وحديث أنس «من عزى أخاه المؤمن في مصيبة كساه الله حلة خضراء يجبر بها، قيل: يا رسول الله وما يجبر بها قال: يغبط بها[1]».

---

(١) انظر اللآلي ٢: ٤٢٢/٤٢٥، التعقبات: ١٨/ب/١٩/أ، تحفة الأحوذي ٢: ١٦٤، التلخيص الحبير ٢: ١٣٨، تنزيه الشريعة ٢: ٣٦٧/٣٦٨.

أما رواية الترمذي، فقد أخرجها بقوله: حدثنا يوسفبن عيسى، حدثنا عليبن عاصم، حدثنا والله محمدبن سوقه عن ابراهيم عن الأسود، عن عبدالله عن النبيﷺ قال: «من عزى مصابا، فله مثل أجره»:

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث عليب عاصم، وروى بعضهم عن محمدبن سوقه بهذا الاسناد مثله موقوفا ولم يرفعه، ويقال: أكثر ما ابتلى به عليبن عاصم بهذا الحديث نقموا عليه[1].

وأما رواية ابن ماجه فقال: حدثنا عمروبن رافع، قال حدثنا عليبن عاصم، عن محمدبن سوقه، عن ابراهيم، عن الأسود، عن عبدالله به[2].

فقد صرح الترمذي رحمه الله، بأن الحديث غريب وقد أعله يعلىبن عاصم، ومن طريقه أخرجه ابن ماجه ـوعلى هذاـ مجمع على ضعفه وقد كذبه بعضهم وهم متفقون على أنه كثير الوهم والخطأ، وأنه يصر على خطئه ويروي عن المشايخ ما لا يعرفون، وأنه أتى من قبل كتبه التي اعتمد فيها على الوراقين.

قال يعقوببن شيبة: سمعت عليبن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك، وتركه الرجوع عما يخالفه فيه الناس ولجاجته فيه، وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتبه الوراقون، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القه [3].

وقال عباد بن العوام: ليس ينكر عليه أنه لم يسمع، ولكنه كان رجلا موسرا، فكان الوراقون يكتبون له، فنراه أتى من كتبه التي كتبوها[4].

---

(١) ت. الجنائز. باب ما جاء في أجر من عزى مصابا ٣: ٣٧٦، حديث رقم ١٠٧٣
(٢) جه. الجنائز. باب ما جاء في ثواب من عزى مصابا. حديث رقم ١٦٠٢.
(٣) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٧، تهذيب ٧: ٣٤٥.
(٤) تهذيب ٧: ٣٤٥.

وقال أبو خيثمة: أحاديثه الطوال أخذها من الصيادلة[1] وقال يزيدبن هارون: كانت حلقته بحيال حلقة هشيم ولكنه كان لا يجالسهم، وكتب ولم يجالس، فوقع في كتبه الخطأ[2].

وأما خطؤه وإصراره عليه: فقد جاء على لسان كثير من الأئمة كثرة خطئه ومن ذلك قول أحمد: كان يغلط ويخطىء وكانت فيه لجاجة ولم يكن متهما بكذب، وقال ابن المديني: كان كثير الغلط، وكان إذا غلط فرد عليه لم يرجع وبلغني أن ابنه قال له: هب لي من حديثك عشرين حديثا فأبى، قال يعقوب بن شيبة يعني مما أنكر عليه الناس. وقال صالح بن محمد: ليس هو عندي ممن يكذب، ولكن يهم وهو سيء الحفظ كثير الغلط والوهم يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها وسائر حديثه صحيح مستقيم[3] وقال يحيى بن معين: رأيت علي بن عاصم ينظر إلى مد الدجلة في سنة مد الدجلة فيها، فقلت له: حديث خالد عن مطرف عن عياض بن حمار؟ قال: حدثنا خالد عن مطرف بن عبدالله بن عياض بن حمار عن أبيه، قال: فقلت له: إنما هو مطرف بن عبدالله، عن عياض بن حمار، قال: لا إنما هو مطرف غير ذاك، قال: قلت له: انظر في كتابك فقال: أنا أحفظ من كتابي قال يحيى فقلت في نفسي: كذبت[4].

وأما من رماه بالكذب:

قال ابن أبي خيثمة، حدثنا يحيى بن أيوب قال: قيل يوما لابن علية: أن علي بن عاصم قال: كنت أدخل إلى خالد الحذاء وابن عليه بالباب، قال: سبحان الله: ويكذب؟ ما سمعت من خالد حديثا على بابه. سبحان الله ويكذب؟ ما أتيت باب خالد. وسئل يزيدبن هارون عن علي بن عاصم أيش حاله عندك؟ فقال: حسبكم، ما زلنا نعرفه بالكذب[5] وقال يزيدبن زريع، حدثنا علي بن عاصم عن

---

(١) الجرح ١/٣: ١٩٩.
(٢) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٩.
(٣) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٧، تهذيب ٧: ٣٤٥.
(٤) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٥.
(٥) تاريخ بغداد ١١: ٤٥٦.

خالد الحذاء تسعة عشر حديثا، فسألنا خالدا عن حديث فأنكره، ثم أخر فأنكره، ثم ثالث فأنكره، فأخبرناه فقال: كذاب فاحذروه[1] وقاب ابن محرز سمعت يحيى بن معين يقول: علي‌بن عاصم كذاب ليس بشيء[2]، وقال أحمدبن زهير: قيل ليحيى بن معين: إن أحمدبن حنبل قال: إن علي‌بن عاصم ثقة ليس بكذاب؟ قال: لا والله ما كان علي عنده قط ثقه، ولا حدث عنه بحرف قط فكيف صار عنده اليوم ثقة[3].

قلت: أما رميه بالكذب ممن رماه، فصريح في رد روايته لا احتمال فيه. وأما من قال: إنه يخطىء ويصر على خطئه، ولا يذعن عن خطأه، فقد ذهب بعض المحدثين إلى اطلاق الكذب على من كان هذا سمته لا سيما بعد إظهار خطئه وبيانه. وإن لم يكن متعمدا في الأصل.

ومع هذا فالنقاد يرون أن علي‌بن عاصم وهم في روايته هذا الحديث عن محمدبن سوقه وقد عوتب على ذلك ونبّه إلى الصواب فأصر وأبى أن يرجع. قال أبو داود: يخطىء في أحاديث يرويها منها حديث ابن مسعود «من عزى مصابا...» الحديث. وإنما هذا الحديث منقطع فوصله علي‌بن عاصم فعاتبه يحيى فقال: أصحابك الذين سمعوا معك ما أسندوه، وأنت قد أسندته فأبى أن يرجع، فسبه يحيى[4] والذي يبدو لي والله أعلم أن عليا هذا لُقِّن هذا الحديث فتلقنه لا سيما وأنه يقبل التلقين، وقد روى ابن أبي خيثمة قال: سمعت يحيى يقول: لقيت علي‌بن عاصم على الجسر، فسألته عن حديث مطرف عن عامر ابن زوج كريمة «مر فاسق» فحدثني به، فقلت: اتق الله يا شيخ، اتق الله مرتين، فحول رأس بغلته فقال تراني أكذب؟ أتراني أكذب[5] وكذا أنكر الأئمة عليه روايته هذا الحديث عن محمدبن

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٤٥٤، تهذيب ٧: ٣٤٧.
(٢) تاريخ بغداد ١١: ٤٥٥، تهذيب ٧: ٣٤٧.
(٣) تاريخ بغداد ١١: ٤٥٥، تهذيب ٧: ٣٤٧.
(٤) انظر اللآلي ٢: ٤٢٣.
(٥) تاريخ بغداد ١١: ٤٥٥.

سوقه كما قاله الترمذي، وقال الخطيب: ومما أنكره الناس على علي‌بن عاصم وكان أكثر كلامهم فيه بسببه حديث محمدبن سوقه. وقد اتفقت أقوالهم على خطأ على هذا في روايته لهذا الحديث. ولم يخالف في ذلك إلا ما روى عن وكيع ـوسيأتي بيانه عما قريب ـ واتفاقهم كاف في إدراج الحديث في الموضوعات غاية ما فيه أن علي‌بن عاصم لا يلحقه الوعيد الذي توعد به الكذابون على رسول الله ﷺ لتوهمه وخطئه وعدم تعمده.

وتعقب الترمذي الحديث بما سبق ذكره يدل على رده للحديث والطعن فيه، فكيف يحتج بدفع تهمة الوضع بإخراجه للحديث. وقد سبق مرارا أن الترمذي وابن ماجه لم يلتزما إخراجا للصحيح عندهما في سننيهما حتى يلزم من ذكرهما للحديث صحته وعدم الحكم بوضعه.

وأما قول السيوطي رحمه الله بأن علي‌بن عاصم وثقه جماعة... الخ، فكل ما نقله عن هؤلاء الأئمة لا يدل على توثيقه، فقول يعقوب‌بن شيبة: كان من أهل الدين والصلاح والخبر والورع... الخ لا ينافي ضعفه، لأن ما وصفه به يعقوب متعلق بعدالته، وما تكلم فيه الأئمة يتعلق بضبطه وهما مفترقان. وآخر كلام يعقوب يؤيد ما ذهبت إليه فقد نقل السيوطي قوله: وكان شديد التوقي، أنكر عليه كثرة الغلط مع تماديه على ذلك[1]، وفي تاريخ بغداد قوله، وكان رحمة الله علينا وعليه من أهل الصلاح والخير البارع، شديد التوقي، وللحديث آفات تفسده[2].

وأما قوله: وقال الفلاس: صدوق[3]، ففيه حذف مخل، قال الخطيب: أخبرني ابن الفضل، أخبرنا عثمان‌بن أحمد الدقاق، حدثنا سهل‌بن أحمد الواسطي، حدثنا أبو حفص عمروبن علي قال: وعلي‌بن عاصم فيه ضعف. وكان إن شاء الله من أهل الصدق[4] والفرق كبير بين عبارة الفلاس، واختصار السيوطي رحمه الله.

---

(١) التعقبات: ١٨/ب.
(٢) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٧.
(٣) التعقبات: ١٨.
(٤) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٩، تهذيب ١١: ٣٤٧.

٢ـ وأما المتابعات التي ساقها وأن علي‌بن عاصم توبع فيها فكلها لا تقوم بها الحجة، قال ابن حجر: وكل المتابعين لعلي‌بن عاصم أضعف منه بكثير[١]، وقوله يدل على ما في هذه المتابعات من طامات سأوردها بإيجاز.

أما متابعة عبد الحكيم‌بن منصور.

فقد أخرجها البيهقي بسنده إلى عماربن خلف الواسطي، حدثنا عبد الحكيم الخزاعي، عن محمدبن سوقه عن ابراهيم عن الأسود عن عبدالله‌بن مسعود به.

قال البيهقي عقبه: هذا حديث يعرف بعلي‌بن عاصم‌عن محمدبن سوقه، وقد رويناه عن غيره، وليس بالقوي، وروى من أوجه أخر عن ابن سوقه كلها ضعيفة... الخ[٢]، وقال العلائي: وقد تابعه ـأي علي‌بن عاصم ـ عليه عن محمدبن سوقه، عبد الحكيم‌بن منصور لكنه ليس بشيء، قال فيه ابن معين، والنسائي، متروك، فكأنه سرقه من علي‌بن عاصم[٣]، فالبيهقي حكم على هذه الرواية بالضعف، لأنها من غير طريق علي‌بن عاصم ومدارها على عبد الحكيم وهو هالك. قال يحيى‌بن معين والنسائي والدارقطني: متروك الحديث، وقال أبو حاتم الرازي لا يكتب حديثه[٤] فالحديث لا يصلح للمتابعة لشدة ضعف عبد الحكيم.

وأما متابعة عبد الرحمن‌بن مالك بن مغول.

فقد أخرجها ابن أبي الدنيا وقد ذكر السيوطي أن عبد الرحمن متروك[٥]، قلت: بل رماه بالكذب أبو داود. وقال مرة: يضع الحديث، وقال النسائي وغيره: ليس بثقة[٦].

وذكر حديثه العقيلي في ضعفائه، وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث،

---

(١) التلخيص الحبير ٢: ١٣٨.

(٢) شعب الايمان. الشعبة الرابعة والستون.

(٣) تحفة الأحوذي ٢: ١٦٤، نقلا عن العلائي.

(٤) ميزان ٢: ٥٣٧، تهذيب ٦: ١٠٨.

(٥) التعقبات: ١٨/ب.

(٦) ميزان ٢: ٥٨٤، لسان ٣: ٤٢٧.

وقال أحمد: خرقنا حديثه منذ دهر[1] إلى غير ذلك من أقوال أئمه النقد في جرحه، فحديثه لا يصلح للمتابعة. وأما متابعة الحارث بن عمران الجعفري، فقد أشار إليها الخطيب بقوله: وقد روى حديثه ابن سوقه عبد الحكيم بن منصور مثل ما رواه علي بن عاصم، وروى كذلك عن سفيان الثوري وشعبة واسرائيل ومحمد بن الفضل بن عطية، وعبد الرحمن بن مالك بن مغول والحارث بن عمران الجعفري، كلهم عن ابن سوقه وقد ذكرنا أحاديثهم في مجموعنا لحديث محمد بن سوقة وليس شيء منها ثابتا[2].

والحارث بن عمران قال فيه ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، وقال ابن عدي: الضعف على رواياته بين، وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث واهي الحديث، وقال الدارقطني: متروك[3] وبهذا يظهر أن روايته لا تصلح للمتابعة.

هـ - وأما قول ابن حجر: كل المتابعين له أضعف منه إلا طريق اسرائيل فقد ذكرها صاحب الكمال من طريق وكيع عنه، ولم أقف على اسنادها بعد: قال ذلك في التلخيص[4].

وقال في التهذيب: وقال -أي الخطيب- أنه أنكر عليه -أي على علي بن عاصم- ثم أورد من طريق وكيع عن قيس بن الربيع واسرائيل كلاهما عن محمد بن سوقة مثله، ولكن الاسناد إلى وكيع غير ثابت[5] ولم يتعقبه بشيء وهو إقرار منه رحمه الله للخطيب، وعلى قول الخطيب في الحديث لا يصلح أن يكون متابعا لرواية علي بن عاصم.

٣- وأما المنامات المروية في إقرار النبي ﷺ وتصديقه لعلي بن عاصم. فقد

---

(١) لسان ٣: ٤٢٨.
(٢) تاريخ بغداد ١١: ٤٥٣/ ٤٥٤.
(٣) ميزان ١: ٤٣٩، تهذيب ٢: ١٥٢.
(٤) التلخيص الحبير ٢: ١٣٨.
(٥) تهذيب ٧: ٣٤٦.

ذكر السيوطي ثلاث منامات عن حسن بن صالح، ومحمدبن المعافى العابد، وأبي علي الفلوج الزمن، وأن كلا رأى النبيﷺ وسأله عن حديث علي بن عاصم، وأن النبيﷺ صدق عليا فيما روى[1]، وهذه المنامات رويت بأسانيد فيها مجاهيل ومهما يكن من أمر فإن مثل هذه المنامات لا يعتد بها في تصحيح الأحاديث وخاصة إذا كانت الأحاديث تروى من طرق ساقطة وإثبات الأحكام لا يكون بالمنامات، أو المكاشفات، وقد سبق الكلام في مبحث أنواع الموضوعات وأن الحديث لا يصحح بالمنامات أو المكاشفات وهذا الأمر مع ثبوت الرؤيا وترجيح صحتها، لكن مع جهالة طريقها فمن الأولى عدم الاعتماد عليها لا إثباتا ولا استئناسا.

٤- وأما الشواهد التي ساقها للحديث:

أ) أما حديث جابر، فقد رواه ابن عدي، وابن أبي الدنيا، وأورده ابن الجوزي من طريق ابن عدي، حدثنا محمدبن أحمدبن الحسن بن ميمون حدثنا يحيى بن السري، حدثنا علي بن يزيد الصدائي، عن محمدبن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر، قال، قال رسول اللهﷺ «من عزى مصابا فله مثل أجره»[2].

وقد أعله ابن الجوزي بمحمدبن عبيدالله العزرمي، وهو مجمع على تركه[3] فحديثه لا يصلح أن يكون شاهدا.

ب) وأما حديث عمروبن حزم، فقد رواه ابن ماجه في سننه فقال:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا خالدبن مخلد حدثني قيس أبو عمارة مولى الأنصار قال سمعت عبدالله بن أبي بكربن محمدبن عمروبن حزم يحدث عن أبيه عن جده، عن النبيﷺ[4].

وروراه البيهقي في شعب الايمان ثم تعقبه بقوله: هذا حديث يعرف بعلي بن

---

(١) انظر هذه الروايات في اللآلي ٢: ٤٢٢/٤٢٣، نقلا عن الخطيب وانظر تاريخ بغداد ١١: ٤٥٢/٤٥٣.

(٢) الموضوعات ٣: ٢٢٣.

(٣) انظر ترجمته في ميزان ٣: ٦٣٥/٦٣٧، تهذيب ٩: ٣٢٢/٣٢٤.

(٤) جـه. الجنائز باب ما جاء في ثواب من عزى مصابا حديث رقم ١٦٠١.

عاصم عن محمدبن سوقه وقد رويناه عن غيره، وليس بالقوي، وروى من أوجه أخر عن ابن سوقه، وكلها ضعيفة وأصح شيء في معناه حديث ابن حزم الذي تقدم[1]

قلت: وحديث ابن ماجه في سنده قيس أبو عمارة الفارسي. قال البخاري فيه نظر، وهي من أشد عبارات الجرح عنده رحمه الله وذكره العقيلي في الضعفاء، وقد وثقه ابن حبان على قاعدته[2].

وثمة علة أخرى في الحديث ذكرها العلائي: وهي وجود انقطاع في سند الحديث[3]، ومع وجود هذه العلل في الحديث، فلا يصلح للاعتبار ولا يكون شاهدا للحديث، والله أعلم، ثم أن حديث عمروبن حزم يختلف في معناه عن حديث ابن مسعود، ولا يتفقان إلا إثبات ثواب للمعزي في كل منهما، وهذا لا مرية فيه، وعمومات الأدلة تدل عليه، أما إثبات ثواب خاص للمعزي، فحديث عمروبن حزم يخالف حديث ابن مسعود في نوعية الثواب ولذا فهو لا يصلح أن يكون شاهدا.

وإذا كان حديث عمروبن حزم هو أصح حديث في الباب، وقد عرف ما فيه من العلل ما تبين ضعفه وتحطه عن درجة العمل والمتابعة، فسائر الأحاديث من باب أولى.

جـ) وأما حديث أبي برزة الأسلمي: فقد رواه الترمذي في جامعه قال: حدثنا محمدبن حاتم المؤدب، حدثنا يونس‌بن محمد قال: حدثتنا أم الأسود عن منية بنت عبيدبن أبي برزة، عن جدها أبي برزة قال، قال رسول الله ﷺ «من عزى ثكلى كسي بردا في الجنة».

قال أبو عيسى هذا حديث غريب، وليس اسناده بالقوي[4].

---

(١) شعب الايمان. الشعبة الرابعة والستون.
(٢) ميزان ٣: ٣٩٨، تهذيب ٨: ٤٠٦.
(٣) تحفة الأحوذي ٢: ١٦٤.
(٤) ت. الجنائز. باب فضل التعزية، حديث رقم ١٠٧٦.

قلت: في سنده منية ـ وهي مجهولة العين لم يرو عنها سوى أم الأسود[1].

وفيه أيضا أم الأسود. قال عنها النسائي :ليست بثقة[2] فالحديث لا يصلح أن يكون شاهدا لما فيه من جهالة منية وضعف أم الأسود.

واما حديث أنس «من عزى أخاه المؤمن في مصيبته كساه الله حلة خضراء يحبر بها، قيل: يا رسول الله، وما يحبر به، قال: يغبط بها».

قلت: لم يشر السيوطي إلى من أخرجه وساقه هكذا دون اسناد في التعقبات[3]، ولم يشر إليه في اللآلي، والظاهر والله أعلم أن الرواية ساقطة إذ لو كانت تصلح للاعتبار لما أغفلها ولنوه عنها والله أعلم.

وهكذا يظهر أن كل المتابعات التي أوردها السيوطي، وغيره وكذلك الشواهد التي سيقت لا تصلح للاعتبار أو الاعتضاد، لما فيها من الضعف الشديد البين. والله أعلم.

الحديث الخامس:

روى ابن الجوزي بسنده إلى مالك بن اسماعيل، حدثنا عماربن سيف، عن أبي معان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «تعوذوا بالله من جب الحزن» قالوا: يا رسول الله، ما جب الحزن؟ قال: «واد في جهنم يدخله القراء المراؤون، وأبغضهم إلى الله عز وجل الزوارون للأمراء».

قال ابن الجوزي: وأما حديث أبي هريرة فإن عماربن سيف ليس بشيء، قال الدارقطني: هو متروك، وقال ابن حبان: أبو معان يستحق الترك[4]

وقد تعقبه السيوطي بقوله: الحديث أخرجه لترمذي، حدثنا أبو كريب

---

(١) انظر ترجمتها في ميزان ٤: ٦١٠، تهذيب ١٢: ٤٥٣.

(٢) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٨.

(٣) التعقبات: ١٩/أ.

(٤) الموضوعات ٣: ٢٦٣/٢٦٤، اللآلي ٢: ٤٦٢.

المحاربي عن عمار بن سيف به. بلفظ واد في جهنم تتعوذ منه جهنم كل يوم مائة مرة، قيل: يا رسول الله من يدخله قال: «القراء المراؤون بأعمالهم» وقال: حديث غريب.

وقال الطبراني: حدثنا يحيى بن عبدالله بن عبدويه البغدادي، حدثني أبي، حدثنا عبدالله بن عطاء[1]، عن يونس عن الحسن عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: إن في جهنم واديا تستعيذ جهنم من ذلك الوادي في كل يوم أربعمائة مرة أعد ذلك الوادي للمرائين من أمة محمد الحامل كتاب الله، وللمصدق في غير ذات الله، وللحاج إلى بيت الله، وللخارج في سبيل الله[2].

وقال في التعقبات: حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في تاريخه والترمذي وابن ماجه والبيهقي في الشعب وعمار وثقه أحمد والعجلي، قال يحيى، ثقة صدوق، وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم. وقال الذهبي يقال: لم يكن بالكوفة أفضل منه. وقال العجلي: ثقة ثبت متعبد صاحب سنة، وقال أبو داود كان مغفلا، ومن يوصف بهذا لا يحكم على حديثه بالوضع، بل بالحسن إذا توبع.

وله شاهد عن ابن عباس.

وعن عمران، قال: بلغني فذكره، أخرجه البيهقي في الشعب[3].

وقال ابن عراق: تعقب بأن الحديث من الطريق الثاني -أي طريق أبي هريرة- أخرجه الترمذي وقال حديث غريب، وله شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه الطبراني.

قلت: وقد توبع عمار ومعان، قرأت بخط الحافظ ابن حجر على هامش

---

(١) هكذا في اللآلي، والظاهر والله أعلم، أنه عبد الوهاب بن عطاء لأن عبد الله بن عبدويه لم يرو إلا عن عبد الوهاب ابن عطاء وقد روى الطبراني لعبد الله بن عبدويه عن عبد الوهاب بن عطاء حديثا آخر. أنظر المعجم الصغير للطبراني: ٢٤٤.

(٢) اللآلي ٢: ٤٦٢/٤٦٣.

(٣) التعقبات: ٣٩/ب.

تلخيص الموضوعات لابن درباس ما نصه: حديث أبي هريرة: رواه روادبن الجراح، عن بكيرين معروف عن محمدعن أبي هريرة مرفوعا: بلفظ «إن في جهنم واديا تستعيذ منه جهنم كل يوم سبعين مرة، أعده الله للقراء المرائين».

وبكير أخرج له مسلم، ووثقه بعضهم وقال ابن عدي، أرجو أنه لا بأس به، ليس حديثه بالمنكر جدا، وقال ابن المبارك: ارم به[1].

ويتلخص تعقب السيوطي ومن تبعه فيما يلي:

١ـ إن حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه والبخاري في التاريخ والبيهقي في الشعب من طريق عمار.

٢ـ إن عماربن سيف وثقه جماعة من الأئمة ، فحديثه لا يعد موضوعا، وأقل ما يقال فيه أنه ضعيف محتمل.

٣ـ إن عمار بن سيف وشيخه توبعا، فقد رواه روادبن الجراح عن بكيربن معروف عن ابن سيرين عن أبي هريرة. وبكير أخرج له مسلم ووثقه جماعة من الأئمة وإن ضعفه ابن المبارك.

٤ـ إن للحديث شاهدا من حديث ابن عباس أخرجه الطبراني.

٥ـ كما أن له شاهدا من حديث عمران القصير أخرجه البيهقي في الشعب.

قلت:

١ـ أما حديث الترمذي فقد أخرجه في جامعه قال: حدثنا أبو كريب حدثني المحاربي عن عماربن سيف الضبي عن أبي معان البصري عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «تعوذوا بالله من جب الحزن» قالوا: يا رسول الله، وما جب الحزن؟ قال: «واد في جهنم تتعوذ منه جهنم كل يوم مائة مرة»، قلنا: يا رسول الله: من يدخله؟ قال: «القراء المراؤون في أعمالهم».

قال أبو عيسى: هذاحديث حسن غريب.

---

(١) تنزيه الشريعة ٢: ٣٨٥.

وأما ابن ماجه فقال: حدثنا علي‌بن محمد، ومحمدبن اسماعيل قالا، حدثنا عبدالرحمن‌بن محمد المحاربي، حدثنا عماربن سيف عن أبي معان.

وحدثنا علي‌بن محمد، حدثنا اسحاق‌بن منصور عن عماربن سيف عن أبي معان، عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «تعوذوا بالله من جب الحزن» قالوا: يا رسول الله، وما جب الحزن؟ قال: «واد في جهنم تتعوذ منه جهنم كل يوم أربعمائة مرة» قالوا: يا رسول الله ومن يدخله؟، قال: «أعد للقراء والمرائين بأعمالهم، وأن من أبغض القراء إلى الله الذين يزورون الأمراء» ـقال المحاربي ـ الجورة.[٢]

قال أبو الحسن: حدثنا حازم‌بن يحيى، حدثنا أبو بكربن أبي شيبة ومحمدبن نمير قالا، حدثنا ابن نمير عن معاوية النصري ـوكان ثقةـ ثم ذكر الحديث نحوه باسناده.

حدثنا ابراهيم‌بن نصر، حدثنا أبو غسان مالك‌بن اسماعيل، حدثنا عماربن سيف عن أبي معان قال مالك‌بن اسماعيل، قال عمار: لا أدري محمد أو أنس‌بن سيرين[٢].

قلت مدار الروايات على أبي معان والراوي عنه وهو عماربن سيف.

أما أبو معان، ويقال أبو معاذ، شيخ مجهول لم يرو عنه إلا عماربن سيف، وجهالته جهالة عين قال الذهبي: لا يعرف، له عن أنس، تفرد عنه عماربن سيف، له حديث تعوذوا من جب الحزن[٣]، وقد نقل ابن الجوزي عن ابن حبان أنه متروك.

وأما عماربن سيف، فقد اختلف فيه علماء الجرح والتعديل، فوثقه قوم وجرحه آخرون. فممن وثقه العجلي قال: ثقة ثبت متعبد وكان صاحب سنة كان

---

(١) ت الزهد. باب ما جاء في الرياء والسمعة ٤: ٥٩١، حديث رقم ٢٣٨٣.

(٢) جه. باب الانتفاع بالعلم والعمل به. حديث رقم

(٣) ميزان ٤: ٥٧٤، وانظر تهذيب ١٢: ٢٣٩.

يقال: إنه لم يكن بالكوفة أفضل منه، وقال ابن معين من رواية عثمان الدارمي والليث‌بن عبدة: ثقة، وقال أبو غسان: كان من خيار الناس، وأثنى عليه خيرا ابن المبارك، وقال عبيدبن اسحاق شيخ صدوق.

وأما من تكلم فيه فابن معين في رواية ابن أبي خيثمة قال: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: ضعيف، وقال أبو حاتم: كان شيخا صالحا وكان ضعيف الحديث، منكر الحديث، وقال أبو داود: كان مغفلا، وقال الدارقطني: كوفي متروك، وقال الحاكم: يروي عن اسماعيل‌بن خالد والثوري، المناكير. وقال البخاري لا يتابع، منكر الحديث ذاهب، وقال البزار ضعيف، وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى المناكير لا شيء، وقال ابن عدي، بعد أن ذكر له حديثا، هو منكر لا يروي، إلا عن عمار هذا، والضعف على حديثه بين، وذكره العقيلي في الضعفاء وذكر له هذا الحديث ثم أسند عن المخرمي، عن يحيى بن معين قال: سمعت يحيى بن آدم يقول لنا إنما أصاب عمار هذا على ظهر كتاب فرواه[1].

فعمار هذا تعارضت فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل إلا أن الراجح حسب قواعدهم جرحه، لأن جرحه مفسر، كما أن الروايات فيه عن ابن معين متعارضة يتعذر فيها الجمع أو الترجيح وعمار هذا وإن لم يصرح أحد بكذبه، إلا أن نكارة حديثه من جهة غفلته وعدم ضبطه وروايته ما لم يسمع، وقد قال فيه البخاري وأبو حاتم الرازي: منكر الحديث، والعبارة عندهما من أشد درجات الجرح فنكارة عماربن سيف بالاضافة إلى جهالة أبي معان وتفردهما بروايته تسوغ إدراج حديثهما في كتب الموضوعات. وقد سبق أن من الأحاديث التي يطلق عليها الوضع أن ينفرد بروايتها مجهول.

وفي الحديث علة أخرى ذكرها البيهقي عن البخاري قال: أبو معان مجهول، لا يعرف له سماع من ابن سيرين وهومجهول[2] فالحديث فيه انقطاع بين أبي معان

---

(١) تهذيب ٧: ٤٠٢/٤٠٣، وانظر ميزان ٣: ١٦٥.
(٢) شعب الايمان. الشعبة الخامسة والأربعون.

وبين ابن سيرين، وهي علة مؤثرة تزيد في نكارة الحديث إذا أضيفت إلى العلتين السابقتين.

وأما المتابعة التي ذكر ابن عراق أن ابن حجر أشار إليها، فلم يشر إلى من أخرجها، ولم يسق اسنادها حتى يعرف صحته من عدمه. وقد رواها من طريق روادبن الجراح عن بكيربن معروف.

أما بكير فالأكثر على تعديله وتوثيقه، وتعارضت فيه الأقوال عن احمد، فقال البخاري عنه، والأصم عن عبدالله عن أبيه لا بأس به، وقال أبو بكربن بالويه عن عبدالله عن أبيه ذاهب الحديث، وقال ابن المبارك ارم به[1] والظاهر والله أعلم ترجيح عدالته لأن جرحه غير مفسر، ولكثرة المعدلين له.

والراوي عن بكير هو روادبن الجراح. فغالب أئمة الجرح والتعديل على تضعيف أمره، وأنه روى أحاديث منكرة، وقد اختلط وتغير وروى أحاديث منكرة أخطأ وخالف فيها[2] ولذا فحديثه لا يصلح للمتابعة لا سيما مع وجود النكارة والجهالة وضعف السند ناشىء من قبل رواد لا من قبل شيخه ولذا فإخراج مسلم لحديث بكير لا يقوي من أمر هذه الرواية لوجود رواد فيها وهو من رجال ابن ماجه فقط.

٤ـ وأما الشاهد من حديث ابن عباس فقد أخرجه الطبراني، وفي سنده عبداللهبن عبدويه الصفار، وهو مجهول لم يرو عنه إلا ابنه يحيى[3] وفيه اختلاف في متن الحديث من حيث اللفظ والمعنى، فالحديث لا يصلح أن يكون شاهدا لحديث أبي هريرة.

٥ـ وأما الشاهد الثاني وهو حديث عمران القصير، فقد أخرجه البيهقي في الشعب قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ ومحمدبن موسى قالا، حدثنا أبو العباس محمدبن يعقوب، حدثنا يحيىبن أبي طالب، أنبأنا عبد الوهاببن عطاء، أنبأنا

---

(١) تهذيب ١: ٤٩٥/٤٩٦.

(٢) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٥٥. تهذيب ٣: ٢٨٨/ ٢٩٠

(٣) انظر تاريخ بغداد: ٣٨.

عثمان‌بن سلمة عن عمران القصير قال: بلغني أن في جهنم واديا تعوذ منه جهنم كل يوم أربعمائة مرة، أعد ذلك للمرائين من القراء[1].

قلت: حديث عمران منقطع، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ وفي اسناده عثمان‌بن سلمة، ولم أقف له على ترجمة فيما تتبعته من مصادر، وفي اسناده يحيى بن أبي طالب وثقه الدارقطني، كذبه موسى بن هارون في حديث الناس، وقال الأجري، خط أبو داود على حديث يحيى بن أبي طالب[2] ووجود هذه العلل في الحديث تصيِّره لا يصلح أن يكون شاهدا. والله أعلم.

وقد روى الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ تعوذوا بالله من جب الحزن، قالوا يا رسول الله، وما جب الحزن، قال: واد في جهنم، إن جهنم لتعوذ بالله من شر ذلك الوادي في كل يوم أربعمائة مرة، يلقى فيه الغرارون، قيل: يا رسول الله، وما الغرارون، قال: المراؤون بأعمالهم في الدنيا.

قال الهيثمي: وفيه محمدبن الفضل‌بن عطية وهو مجمع على ضعفه[3] قلت بل صرحوا بكذبه[4].

الحديث السادس:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان، حدثنا محمدبن اسحاق الثقفي، حدثنا محمدبن رافع، حدثنا ابن أبي فديك، حدثنا ابراهيم‌بن اسماعيل‌بن أبي حبيبة، عن داودبن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: إذا قال الرجل للرجل يا يهودي فاجلدوه عشرين، وإذا قال: يا مخنث فاجلدوه عشرين، وفي رواية أخرى، وإذا قال: يا لوطي، فاجلدوه عشرين.

---

(١) شعب الايمان. الشعبة الخامسة والأربعون.

(٢) ميزان ٤: ٣٨٦/ ٣٨٧.

(٣) مجمع الزوائد ١٠: ٣٨٨/ ٣٨٩.

(٤) انظر ترجمته في ميزان ٤: ٦/ ٧، تهذيب ٩: ٤٠١/ ٤٠٢.

قال أبو حاتم ابن حبان: هذا حديث باطل لا أصل له. وابراهيم كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل وداود حدث عن الثقات بما لا يشبه حديث الاثبات تجب مجانبة روايته[1].

وقد تعقبه السيوطي فقال: ابراهيم هو ابن أبي حبيبة الأشهلي قال آحمد ثقه. وقال ابن معين: صالح الحديث. وقال الدارقطني: ليس بالقوي.

وداود بن الحصين ثقه أخرج له الأئمة السنة.

والحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه، والبيهقي في سننه. وقال: تفرد به ابراهيم الأشهل وليس بثقة، قال: وهو إن صح محمول على التعزير[2].

ويتلخص تعقبه بما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه.
٢ـ إن ابراهيم قد وثقه الإمام أحمد وقال ابن معين: صالح الحديث وقال الدارقطني: ليس بالقوي. ولم يرم بكذب.
٣ـ إن داود بن الحصين. ثقه أخرج له أصحاب الكتب الستة.

١ـ أما الترمذي فقال: حدثنا محمدبن رافع، حدثنا ابن فديك عن ابراهيمبن اسماعيلبن أبي حبيبة، عن داودبن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس. عن النبيﷺ قال: إذا قال الرجل للرجل يا يهودي فاضربوه عشرين. وإذا قال: يا مخنث فاضربوه عشرين. ومن وقع على ذات محرم فاقتلوه.

هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه... وابراهيمبن اسماعيل يضعف في الحديث[3].

---

(١) الموضوعات ٣: ١٢٩/ ١٣٠.
(٢) اللآلي ٢: ٢٠٠.
(٣) ت. الحدود. باب ما جاء فيمن يقول لآخر: يا مخنث ٤: ٦٢، حديث رقم ١٤٦٢.

وأما ابن ماجه فقال: حدثنا عبد الرحمن بن ابراهيم، حدثنا ابن أبي فديك، حدثني ابن أبي حبيبة عن داودبن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ به[(١)].

والترمذي وابن ماجه أخرجا الحديث من طريق واحدة، والحديث كما يظهر والله أعلم فرد. لم يرد من طريق آخر، وليس له شواهد، إذ لم يشر إلى ذلك السيوطي حسب عادته عندما يتعقب ابن الجوزي.

والظاهر والله أعلم أن السيوطي رحمه الله أقر ابن الجوزي في الحكم على الرواية بالوضع إذ لم يذكر الحديث في تعقباته. بل اقتصر في ذكره على اللآلي.

وابن الجوزي قد أعل الحديث بعلتين:

الأولى: هي وجود ابراهيم بن اسماعيل بن أبي خبيبة الأشهلي في سنده وتفرده بروايته، وقد نقل طعن ابن حبان في ابراهيم بقوله: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل[(٢)].

وقد تعقبه السيوطي بأن أحمد وثقه، وقال ابن معين: صالح الحديث، وقال الدارقطني: ليس بالقوي.

قلت ابراهيم الغالب من أئمة الحديث على تجريحه، بل قال فيه البخاري: منكر الحديث[(٣)] وهي صيغة اتهام يستعملها البخاري رحمه الله، وقال أبو حاتم الرازي: شيخ ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث[(٤)]. فقول أبي حاتم: إنه يقبل حديثه إذا توبع أما إذا تفرد فيكون حديثه منكرا، وقال النسائي: ضعيف[(٥)]، وقال الدارقطني: متروك. وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم،

---

(١) جه. الحدود. باب حد القاذف. حديث رقم ٢٥٦٨.
(٢) الموضوعات ٣: ١٣٠
(٣) التاريخ الكبير ١/١: ٢٧١، الضعفاء: ٢٥١.
(٤) الجرح ١/١: ٨٣.
(٥) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٣.

وقال العقيلي: له غير حديث لا يتابع على شيء منها حديثه عن داود عن عكرمة عن ابن عباس. وقال الترمذي: يضعف في الحديث. وقال الحربي: شيخ مدني صالح له فضل ولا أحسبه حافظا[1] وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل[2].

وقد خالف في ذلك الامام أحمد فقال: ثقة[3] وكذلك وثقه العجلي وقال ابن معين: صالح، وقال ابن عدي: هو صالح في باب الرواية كما حكى عن يحيى بن معين، ويكتب حديثه مع ضعفه. وقال ابن سعد: كان مصليا عابدا صام ستين سنة، وكان قليل الحديث[4].

قلت الظاهر أن ابن معين قصد بقوله: صالح، الصلاح الذاتي، لا الصلاح الاصطلاحي، وقد ظن السيوطي رحمه الله أنه قصد المعنى الاصطلاحي، ولذا زاد في عبارته، فقال: صالح الحديث، وفي عمله تجاوز.

فابراهيم متهم حسب اصطلاح البخاري رحمه الله، وأما على رأي غيره فضعيف، إلا أن حديثه منكر لضعفه وتفرده حيث لم يتابع حديثه

أما العلة الثانية التي أعل بها ابن الجوزي الحديث هي وجود داودبن الحصين في سنده ونقل فيه كلام ابن حبان[5] وتعقبه السيوطي بأن داود ثقة، أخرج له الأئمة الستة، وداود مختلف فيه، قد وثقه جماعة وضعفه آخرون، إلا أنهم متفقون على أن روايته عن عكرمة بالذات منكرة، قال يحيى بن معين: داود ثقة، وإنما كره مالك له لأنه كان يحدث عن عكرمة وكان يكره مالك عكرمة. وقال ابن المديني: ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث ومالك روى عن داودبن الحصين عن غير عكرمة مناكير[6] وقال

---

(١) تهذيب ١: ١٠٤/١٠٥.
(٢) مجروحين ١: ٩٦.
(٣) الجرح ١/١: ٨٤.
(٤) تهذيب ١: ١٠٤.
(٥) مجروحين ١: ٢٨٦.
(٦) الجرح ١/٢: ٤٠٩.

ابن المديني: مرسل الشعبي أحب إلي من داود عن عكرمة عن ابن عباس[1]، قلت: والحديث من روايته عن عكرمة، فهو من أحاديثه المنكرة خصوصا وأنه انفرد بها ولم يتابع عليها.

وقول السيوطي: إن داود أخرج له الأئمة الستة في إطلاقه هذا نظر، أما توثيقه فقد نازع فيه جماعة، قال أبو حاتم: ليس بقوي، لولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه، وقال الجوزجاني لا يحمدون حديثه وقال الساجي منكر الحديث متهم برأي الخوارج[2].

وأما إخراج الستة له، فالبخاري أخرج له حديثا واحدا من رواية مالك عنه عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة في العرايا وله شواهد[3] فلم يخرج له من روايته عن عكرمة المتكلم فيه من أجلها فبعض أصحاب الكتب الستة تجنب روايته عن عكرمة، ولا يلزم من إخراج بعض حديثه الحكم على سائره بالصحة بعد التصريح بالتفريق بين روايته عن عكرمة، وبين روايته عن غيره.

فاجتماع العلتين في الحديث تنزله عن درجة الاعتبار إلى درجة الترك والطرح إن لم يكن الوضع إذ أن وجود واحدة منها بمفردها كافية في إلحاق الحديث بالمنكر، فكيف باجتماعها؟! ولو فرضنا أنه لا يبلغ درجة الوضع، فهو أيضا لا يتجاوز درجة الترك، وحينئذ فالنتيجة واحدة حيث أن كلا منها لا يجوز العمل به، وتحرم روايته من غير بيان والله أعلم.

---

(١) تهذيب ٣: ١٨١/١٨٢.
(٢) تهذيب ٣: ١٨١/١٨٢، هدي الساري: ٤٠١.
(٣) هدي الساري: ٤٠١.

الوضع في الحديث

رسالة مقدمة للحصول على درجة العالمية «الدكتوراه»
من قسم الحديث - كلية أصول الدين - جامعة الأزهر

تأليف

الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاتة

الأستاذ المساعد ورئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
بكلية التربية - المدينة المنورة - جامعة الملك عبد العزيز

الجزء الثالث

مؤسسة مناهل العرفان
بيروت - ص.ب ١٢/٥٩٣١

مكتبة الغزالي
دمشق - ص.ب ٤٤٨

نُوقِشَتْ هذه الرِّسَالَةُ مِن اللّجنةِ المُشكَّلةِ في كُلِّيَّةِ أُصُولِ الدِّين - جامعة الأزهر في يوم الأحد الموافق ٢٨ رمضان عام ١٣٩٧هـ ، وحصلت على تقدير مرتبةِ الشرف الأولى مع التوصيةِ بالطباعةِ والتبادل بين الجامعات .

الباب الثالث

في معرفة الوضاعين

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في الرواة المتفق في الحكم عليهم بالوضع .

الفصل الثاني : في الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع .

الفصل الثالث : في الرواة الذين رموا بالكذب وهم رواية في أحد الكتب الستة .

الفصل الأول

في الرواة المتفق في الحكم عليهم بالوضع ، ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول : في الرواة المتعمدين للوضع .

- الكذابون الذين ادعوا صحبة النبي ﷺ .
- الرواة المقرون بالوضع .
- الرواة المتعمدون للوضع والكذب الذين اثبت النقاد كذبهم بقرائن تتنـزل منزلة الاقرار .

المبحث الثاني : في الرواة الذين جرى الكذب على لسانهم دون قصد أو تعمد :

الجهلة

الصالحون

المختلطون

فاحشو الغلط ، كثيرو الوهم

المغفلون

المبحث الأول : في الرواة المتعمدون للوضع :

تمهيد :

تناولت في الباب السابق المسائل المتعلقة بالوضع في الحديث من حيث وقوعه في السند والمتن ، واستتبع ذلك الكلام على السند وأهميته في رواية الحديث ، وبدايته وشيوعه ، وكيفية معرفة الوضع فيه ، وأمثلة للوضع في السند .

كما تعرضت للكلام على المتن ، والضوابط التي يعرف بها الوضع في المتن وانواع الوضع فيه ، وعرضت في الفصل الثاني الكلام على النسخ الموضوعة من حيث معناها ومراد المحدثين من وصفها بذلك وأنواعها .

وتناولت في الفصل الثالث من الباب الثاني الكلام على الاحاديث التي أوردها ابن الجوزي في موضوعاته . وهي في أحد الكتب الستة ، بينت فيها ما ترجح لي من الحكم عليها بالوضع أو عدمه .

وأرى من المناسب افراد هذا الباب للكلام على الوضاعين المتفق في الحكم عليهم بالوضع والتعريف بهم من حيث تعمدهم للوضع ، وعدمه ، كما أتناول الحديث عن الرجال المختلف في الحكم عليهم بالوضع وابين أصنافهم ، وما ترجح لي من أمرهم .

وحيث أن رواة الكتب الستة اهتم بهم المحدثون اهتمامهم بأحاديثها فأرى أن أفرد لهم فصلاً للكلام على الرواة الذين رموا بالكذب أو الوضع ، ولهم رواية في أحد الكتب الستة أعرض فيه لمن وصفهم بالكذب وأوضح ما ظهر لي من شأنهم . ويقتضي البحث في هذه المسائل أن أقسم الباب الى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في أنواع الوضاعين المتفق في الحكم عليهم بالكذب .

الفصل الثاني : في أنواع الوضاعين المختلف في الحكم عليهم بالوضع .

الفصل الثالث : في الرواة الذين رموا بالكذب ولهم رواية في أحد الكتب الستة .

الوضاعون المتفق في الحكم عليهم بالكذب :

سبق عند الكلام على أسباب الوضع في الحديث أن ثمة جماعة من الرواة وقعوا في الكذب في حديث رسول الله ﷺ ، وهؤلاء الوضاعون منهم من كان قاصداً التقول عليه ﷺ ، لأن الغرض الذي حمله على الكذب كان هدفه الاول ، وشغله المقدم .

ومنهم من قال على رسول الله ﷺ ما لم يقل ، وألصق به من الكذب ما لم يُروَ عنه دون تعمد أو قصد ، وكل من الطائفتين أقسام وأنواع ، لذا فاني سأتعرض لبيان أقسامهم ومذاهبهم في هذا الفصل ، مفرداً كل طائفة من هاتين الطائفتين في مبحث خاص فأقول وبالله التوفيق .

المبحث الاول : في الوضا عين الذين تعمدوا الكذب ، وقصدوا الوضع على رسول الله ﷺ :

وهذا الصنف من الوضاعين هم المستوجبون للعنة رسول الله ﷺ ، والمستحقو لوعيده حيث قال ﷺ : من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار في حديث بلغ درجة التواتر في النقل عنه ﷺ ، وقد اختلف العلماء فيهم ، فحكم بكفرهم والد امام الحرمين الامام الجويني ، وأخرجهم من الملة ، وجمهور العلماء على أنهم مرتكبون كبيرة بفعلهم ذلك وأمرهم موكول الى خالقهم ، كما اختلفوا في قبول توبتهم أو عدم قبولها ، فمنهم من قطع بعدم قبولها ، ومنهم من قال بقبولها ، وقد بينت أن الذي ظهر لي من ذلك أنها لا تقبل توبته عند أهل الحديث عقوبة لاقترافه هذا الاثم العظيم حيث يترتب عليه فساد كبير ، وقد سبق تفصيل المسألة في الباب الاول بما يغني عن الاعادة .

وهؤلاء المتعمدون للكذب في حديث رسول الله ﷺ ، أصناف تباينت غاياتهم وتعددت اهدافهم .

فمنهم المفسد على الناس دينهم ، المغير المبدل لاحكام الله وشريعته أعني بهم الزنادقة الذين كان هدفهم الافساد في الدين والتلبيس على المسلمين ، وقد بينت دورهم في وضع الحديث عند الكلام على أسباب الوضع .

ومنهم الجهلة المتعصبون الذين أعمى الله أبصارهم ، وظنوا أن ما ذهبوا اليه من رأي ، وما قلدوا من مذهب ، وما تبعوا من أشخاص ، هم الحق والغاية ، فأخذوا ينتصرون لما ذهبوا اليه من غير علم ، اذ لم يكتفوا بتأويل الادلة ، وتحميلها ما لا تحتمل في الاستدلال بها الى حيث يعتقدون أو في دفعها اذا كانت نصاً فيما لا يعتقدون ، بل تجرأوا بأن اختلقوا على رسول الله ﷺ ، ووضعوا من عندهم أقوالاً نسبوها الى رسول الله ﷺ ظناً منهم أنهم يحسنون صنعاً وأنهم في تأييد ما ذهبوا اليه يخول لهم أن يكذبوا عليه - ﷺ - فكأن ما يعتقدون هو الأصل عليه يحمل كلام الرسول - ﷺ - ومن أجله تحمل الادلة كل محمل بل يختلق منها ويوضع عليه - ﷺ - نصره لدينهم .

ومنهم قوم لبسوا ثياب الزهد بجهالة ، وتأزروا بأزر التقشف عن عماية . وظنوا أن الدين ما هم فيه وسوّل لهم الشيطان المنهج الذي يعمهون فيه فرأوا حمل الناس على مذهبهم ، ودفعهم الى مقصدهم ، فيمموا شطر الكتاب والسنة ، فيهما يتلمسون عن أدلة لطريقتهم ، فلم يكتفوا بما فيهما مما يرشد الى الطريق الحق بل وجدوا باب الوضع لهم سبيلاً ، والكذب على رسول الله ﷺ وسيلة لغايتهم . وطريقاً لبغيتهم .

ومنهم من كان هدفه الدنيا والوصول الى العرض الادنى فوجد أن أهدى سبيل للوصول الى غايته بعد أن تحلى بزي العلماء ولبس ثياب الحكماء أن يتقرب الى الخاصة والعامة بالكذب على رسول الله - ﷺ - حسب ما يشتهون ، فوسيلته في ذلك التقرب بالكذب الى ما عند السلاطين والولاة ، بتزين ما يفعلون واثبات شرعية ما يعملون أو بالوصول الى ما عند العامة في التسوّل بالطرقات والجوامع وانتحال مهنة

الوعظ والقصص فهما مرتع خصب يساعد على تحقيق سلعته. وبلوغ مأمله ومطلوبه.

ومنهم من كان حب الظهور والتطلع الى الرياسة غايته، والتشبع بما لم يعط أمنيته، ودعوى الاحاطة بالرواية، والتفرد بطرق الاسانيد لاحاديث رسول الله ﷺ، كي يولّي الطلاب اليه شطرهم، ويشدوا له رواحلهم، فوجد في اختلاق الاحاديث وادعاء التفرد والاغراب، وتركيب الاسانيد أو قبلها وسيلة للوصول الى مرامه وطريقاً لبلوغ نواله.

هؤلاء أهم الاصناف الذين كذبوا على رسول الله ﷺ متعمدين قاصدين، وقد سبق أن فصلت الكلام فيهم عند تناول أسباب الوضع في الحديث، ولولا التكرار وما يستتبعه من ملل واسهاب لا يليق بالمقام لأعدت الكلام فيهم، ولكن يمكن الرجوع اليهم فيما أشرت ومع هذا فاني أجملهم في هذه العجالة:

١ـ الزنادقة والملحدون الذين استهدفوا هدم الاسلام والحط من شأنه.

٢ـ الجهلة المتعصبون لمعتقد معين أو مذهب معين أو الانتماء الى شخص معين، ويلحق بهؤلاء المتعصبون لجنس أو قبيلة أو لون أو مدينة.

٣ـ المتزهدون المتقشفون عن جهل الذين أرادوا حمل الناس على ما هم فيه فوضعوا في الترغيب والترهيب، أو لفقوا اسنادا الى رسول الله ﷺ لكل ما هو حسن من الكلام.

٤ـ المغرضون الذين كانوا يستهدفون الوصول الى ما في أيدي الناس، أو التزلف والتقرب لذوي الجاه والسلطان عن طريق القصص والتسوّل أو الفتوى.

٥ـ المغربون، ومدعو التفرد أو الاحاطة أو السماع.

وقد تكشفت نوايا هؤلاء الكذابين، وافتضح أمرهم لدى علماء النقد من المحدثين وتبينت غاياتهم بطرائق سلكها الأئمة النقاد، ومناهج دقيقة ساروا عليها للتمييز بين الحق والباطل وقواعد منضبطة، طبقوها على أحاديث الرواة فعرفوا الجيد

منها والزيف ، فكشفوا أمر هؤلاء الكذابين ويبينوا فعلهم للناس ، وشهروا بهم وأفصحوا عن أسمائهم وكناهم ليعرفوا فيتجنبوا فأصابهم خزي الدنيا ويلحقهم مقت الله ولعن رسوله في العقبى نسأل الله السلامة والعافية .

وأهم الطرق التي سلكها هؤلاء المبطلون في وضع الاحاديث على سيد المرسلين ما يلي :

١ ـ ادعى جماعة من الكذابين صحبة رسول الله ـ ﷺ ـ وذلك بمشاهدته والتلقي عنه فجاؤوا بأحاديث اختلقوها ، وأقوال افتأتوها عليه ـ ﷺ ـ زوراً وبهتانا ، ولكن أمرهم لم يتم وبان كذبهم ، فافتضحوا لدى العامة قبل الخاصة وأدرجت أسماؤهم في قائمة الكذابين . بدلا من انتمائهم الى جملة الصحابة رضوان الله عليهم ، وقبل أن أتناولهم ، وأبين من أمرهم أرى من المناسب التعرض لبيان معنى الصحبة ، والضوابط التي يعرف بها الصحابي .

معنى الصحبة ومن هم الصحابة:

ذهب جمهور المحدثين الى أن الصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الاسلام .

وهذا التعريف جامع مانع . فيدخل بقوله من لقي النبي ـ ﷺ ـ كل من التقى به ﷺ طالت مدة مجالسته له أو قصرت ، ومن روى عنه ومن لم يرو عنه ، ومن غزا معه أو لا ، ومن رآه ببصره أو لم يره لعارض كعمى ، كما يخرج من عداهم .

ويدخل بقوله : مؤمناً به كل مكلف من الجن والانس ، آمن به ولزمه اتباعه ، فيخرج بذلك كل من لم يؤمن به سواء كان من أهل الكتاب أو المشركين أو المنافقين .

ويخرج بقوله : ومات على الاسلام . من لقيه مؤمناً به ثم ارتد ومات على ردته ، لا من أسلم بعد ذلك .

وهذا التعريف ذهب اليه المحققون من المحدثين وأئمة هذا الشأن كالامام

أحمد والبخاري وغيرهم كثير[1] .

وذهب بعضهم الى أن الشخص لا يعد صحابياً الا اذا وصف بأحد أوصاف أربعة .

١ ـ طول مجالسته للنبي ﷺ .

٢ ـ روايته عن النبي ﷺ .

٣ ـ خروجه معه ﷺ في غزوة واحدة على الاقل .

٤ ـ استشهاده بين يديه ﷺ[2] .

وذهب آخرون الى أن اسم الصحبة يشمل كل من رأى النبي ﷺ مطلقاً[3] .

هذه أهم الاراء في تعريف الصحابي والذي يتبين لي والله أعلم أن التعريف الاول هو أصح التعاريف لانه يدخل فيه كل من تشرف بلقب الصحبة ، وفاز بفضيلة المعاصرة ، سواء كان صغيراً او كبيراً حضرياً أو بدوياً . ممن رأى النبي ﷺ ، ورآه النبي ﷺ ، لا سيما وأن كثيراً من الاعراب كان يقدم الى النبي ﷺ . ويلتقي به فترة قصيرة . ثم يعود الى قومه ، ولان أصحاب رسول الله ﷺ كان اذا ولد لهم ولد جاءوا بالمولود الى رسول الله ﷺ فدعا له وبرك عليه[4] .

فعلى التعريف الثاني يخرج هؤلاء من حد الصحبة ، اذ أن كثيرا منهم لم تكن له رواية عن النبي ﷺ كما لم يشهدوا غزواته ، كما لم تطل مجالسته لهم ، فضلاً عن أن يستشهدوا بين يديه ، كما أن التعريف الثالث يدخل فيه من رأى النبي ﷺ وهو كافر ، أو رآه ثم ارتد ومات مرتداً وهؤلاء لا يستحقون شرف الصحبة ، ولا ينبغي لهم ان يطلق على أحدهم أنه صحابي . فاذا عرف هذا ، فمن المعلوم أن الصحابة كثيرون ، فيهم المعروف وفيهم المغمور ، وفيهم من اشتهر باسمه ومن تميز بكنيته او

---

(١) الاصابة ١ : ٦/٧ ، احكام الاحكام للآمدي ٢ : ١٣٠ .
(٢) الاصابة ١ : ٧ .
(٣) الاصابة ١ : ٧ .
(٤) الاصابة ١ : ٨ .

لقبه ومنهم من كان مقيماً بالمدن وآخرون أقاموا بالبوادي لذا فلا بد من علامات تضبطهم وصفات تميزهم . فقد تنبه علماء الأمة رضوان الله عليهم إلى ذلك ووضعوا علامات وضوابط يميز بها الصحابي من غيره ويفرق بها بينه وبين من عداه من الناس لأن الوصف بالصحبة ليس بالأمر اليسير ، ولذا فاني أجمل هذا الضوابط فيما يلي .

الضوابط التي يعرف بها الصحابي :

١ ـ أن يثبت كون الرجل صحابياً عن طريق النقل المتواتر أو المستفيض المشهور أو الآحاد بأن يُروَى عن أحاد الصحابة أو التابعين أن فلاناً له صحبة .

٢ ـ أن يصرح الرجل بأنه صحابي ، لكن في هذه الحالة لا يقبل قوله مطلقاً بل لا بد من توفر شرطين في إثبات صحبته .

الشرط الأول : أن يكون القائل بذلك عدلاً عرفت عدالته واشتهرت بين الناس ، لأن دعواه الصحبة يترتب عليها إثبات عدالته إذ الصحابة كلهم عدول كما سيأتي بيانه ولمنع الدور والتسلسل فلا بد من إثبات عدالته والوقوف عليها قبل الاقرار بكونه صحابياً .

الشرط الثاني : المعاصرة ـ أي معاصرته للنبي ـ ﷺ وأقصى سني المعاصرة سنة عشر ومائة من الهجرة النبوية . إذ بنهايتها انقرض عصر الصحابة رضوان الله عليهم ، ومات كل من شرف بالنظر لطلعته البهية ـ ﷺ ـ وكان في ذلك تحقيقاً لمعجزته ، فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : صلى النبي ـ ﷺ ـ صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قام النبي ﷺ فقال : أرأيتكم ليلتكم هذه فان رأس مائة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد فوهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة ، وإنما قال النبي ﷺ لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن(١) .

(١) خ . مواقيت الصلاة باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء ، ١ : ١٥٦ ، وانظر العلم باب السمر في العلم =

وأخرج مسلم من حديث جابر بن عبد الله الانصاري قال: سمعت النبي ﷺ يقول قبل ان يموت بشهر تسألوني عن الساعة، وانما علمها عند الله، وأقسم بالله: ما على الارض من نفس منفوسة تأتي عليها مائة سنة، وفي رواية «ما من نفس منفوسة اليوم. تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ».[١]

وروى مسلم أيضاً من حديث أبي سعيد قال: لما رجع النبي ـ ﷺ ـ من تبوك سألوه عن الساعة فقال رسول الله ـ ﷺ ـ «لا تأتي مائة سنة وعلى الارض نفس منفوسة اليوم»[٢].

فهذه الاحاديث كلها تنص على أن من كان على قيد الحياة ابان قول النبي ـ ﷺ ـ مقالته بأنه لن يبقى اكثر من مائة سنة وقد انتهت السنة العاشرة بعد المائة من هجرته صلى الله عليه وسلم حيث قال ذلك في السنة العاشرة من هجرته، ولذا اعتبروا كل من ادعى الصحبة بعد سنة عشر ومائة كاذباً في دعواه، كما سيأتي بيانهم

قال ابن حجر في ترجمة سليم بن عامر الجنائزي بعد أن نفى صحبته: وأرخوا وفاته سنة ثلاثين ـ أي بعد المائة ـ وقد تقرر عند أهل الحديث أنه لم يبق أحد من الناس على رأس المائة من يوم قال النبي ـ ﷺ ـ قبل وفاته بشهر: لا يبقى على الارض ممن هو عليها اليوم أحد، فكان آخر من ضبطت وفاته ممن رأى النبي ـ ﷺ ـ أبو الطفيل عامر ابن واثلة، واختلف في سنة وفاته فانهى ما قيل فيها سنة عشر ومائة وذلك عند تكملة المائة سواء[٣].

هذه هي الضوابط التي يعرف بها كون الشخص صحابياً، وثمة قرائن وأمارات تدل على صحبة بعض الاشخاص وان لم تكن قاطعة لما فيها من الاحتمال وهذه القرائن هي:

= ٤٠:١، م. فضائل الصحابة. باب قوله صلى الله عليه وسلم «لا يأتي مائة سنة وعلى الارض نفس منفوسة اليوم. حديث رقم ٢٣٥٧.

(١) م. فضائل الصحابة. باب. حديث رقم ٢٥٣٨.

(٢) م. فضائل الصحابة. باب حديث رقم ٢٥٣٩.

(٣) الاصابة ٣: ٢٩٩.

١ ـ أولاد الصحابة الذين ولدوا في عهد النبي ـ ﷺ ـ فقد ذكر كثير منهم في الصحابة لغلبة الظن بان النبي ﷺ رآهم ، لما قد توفر من دواعي ذلك ، لأن الصحابة رضوان الله عليهم كانت السنة عندهم احضار أولادهم عقب ولادتهم للنبي ﷺ ليدعو لهم ويحنكهم ويسميهم ويبرك عليهم ، فقد أخرج الامام مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم ، فأتى بصبي فبال عليه ، فدعا بماء فاتبعه بوله ولم يغسله[١] .

وأخرج الحاكم من حديث عبد الرحمن بن عوف قال : كان لا يولد لاحد مولود الا اتى به النبي ـ ﷺ ـ فدعا له[٢] .

ولذا ذكر كثير ممن الف في الصحابة كل من ولد في عهد النبي ـ ﷺ ـ من أولاد المهاجرين والانصـــار في كتبهم وعدوهم من الصحابة ، ومنهم ابن عبد البر قال في مقدمة كتابه في ذكر من أدخلهم في كتابه : . . . . وكذلك ذكرنا من ولد على عهده من أبوين مسلمين فدعا له أو نظر اليه وبارك عليه ونحو هذا[٣] .

وقد سلك ابن حجر في هؤلاء مسلكاً آخر اذ أوردهم في قسم خاص بهم ضمن الحروف ، فقد جعل القسم الاول فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره ووقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان .

أما القسم الثاني : فساق فيه : من ذكر في الصحابة من الاطفال الذين ولدوا على عهد النبي ﷺ لبعض الصحابة ممن مات النبي ـ ﷺ ـ وهو في سن دون التمييز[٤] .

وذكر هؤلاء في الصحابة انما هو على سبيل الالحاق ، لغلبة الظن على أنه ـ ﷺ ـ رآهم كما جرت العادة بذلك فيدخلون في مفهوم الصحبة على التعريف المختار .

---

(١) م . الطهارة . باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله حديث رقم ٢٨٦ .
(٢) الاصابة ١ : ١٠ .
(٣) الاستيعاب ١ : ٢٤ .
(٤) الاصابة ١ : ٣/ ٤ .

٢ ـ الامراء الذين قادوا الجيوش في المغازي والفتوح في عصر الخلافة الراشدة ، فقد جرت العادة على أنهم لا يؤمرون الا الصحابي فقد أخرج ابن أبي شيبة قال : كانوا لا يؤمرون في المغازي الا الصحابة[١] .

٣ ـ ما حكاه ابن عبد البر من أنه لم يبق بمكة والطائف أحد في سنة عشرة من الهجرة الا أسلم وشهد حجة الوداع[٢] فمن أجل هذا يدرجون في الصحابة لرؤيتهم النبي ﷺ . هذه أهم القرائن التي يعرف بها صحبة الشخص الا أنها كما ترى متفاوتة في دلالتها على الصحبة لتطرق الاحتمال اليها وخاصة في القسم الثالث لانه مما لا شك فيه أن جماعة من أهل مكة والطائف لا بد وأن يكونوا قد تخلفوا عن حضور حجة الوداع أما لعذر أو خلافه وهؤلاء لا يمكن اعتبارهم من الصحابة قطعاً ، لفقدهم شرط شرف الصحبة وهي رؤية النبي ﷺ .

وبعد ان عرفنا من هو الصحابي ، وما هي الضوابط والقرائن التي يعرف بها الصحابي نورد اسماء الكذابين الذين ادعوا الصحبة زورا على حروف المعجم وهم على ضربين :

الضرب الاول : جماعة صرحوا بسماعهم من النبي ﷺ ، وادعوا الصحبة كذبا وزورا وقد تبين كذبهم وظهر بهتانهم بتأخر وفياتهم عن الاجل المضروب ، والزمن الذي انقرض فيه الصحابة . فعرف من حديثه ﷺ ان كل من ادعى الصحبة بعد سنة عشر ومائة فدعواه باطلة وقوله عليه رد .

أما الضرب الثاني : فقوم اختلقهم بعض الكذابين ، وادعاهم بضع الافاكين ، فزعموا انهم ممن صحب النبي - ﷺ - وروى عنه ، فوضعوا على ألسنتهم الحاديث ، واختلقوا عليهم روايات وهم في الحقيقة لا وجود لهم ، ولا يعرفون بين الصحابة رضوان الله عليهم .

وانما ذكرت هذا الضرب في هذا المبحث لدخولهم في دائرة ما كذب على رسول

---

(١) الاصابة ١ : ٩/ ١٠ .

(٢) الاصابة ١ : ١٠

الله ﷺ ورميهم بصفة الكذب ، وان كانت التبعة على من اختلقهم ، والاثم على من اخترعهم بخلاف الضرب الاول والله أعلم .

١ ـ اسد بن القامس التركي :

قال الذهبي في ترجمة موسى بن يعقوب الحامدي : روى عن أسد التركي عن النبي ـ ﷺ ـ حديثاً ، وعنه بهرام المرغيناني ، وهذا افك مبين ، فما في الصحابة تركي ، والافك من موسى والا من بهرام ، رواه النسفي في تاريخ سمرقند عن بهرام[1] وقال ابن حجر : جاء ذكره في خبر مكذوب ، ذكره الذهبي في التجريد[2] وقد وقفت على ذكره في ترجمة الراوي عنه بهرام ابن حمزة قال عمر النسفي في تاريخ سمرقند ، أخبرنا بهرام بن حمزة المرغيناني بسرخس أخبرنا موسى بن يعقوب بن محمد الحامدي عن ابن العامش التركي عن النبي ـ ﷺ ـ قال : ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول . قال أبو سعد بن السمعاني : سلوا الله الثبات على الصدق ، فليس العجب من رواية بهرام عن الحامدي انما العجب من رواية عمر النسفي هذا في كتابه غير منكر عليه . بل رواية من يظن أنه حديث . ثم قال ابن حجر : قلت ، فهو من باب رتن ومكلبة بن ملكان ونحوهما[3]

٢ ـ الاشج :

قال ابن حجر: جاء ذكره في خبر موضوع افتراه محمود بن علي الطرازي أحد الكذابين بعد الخمسمائة قال : حدثنا الاشج صاحب النبي ﷺ قال : خرجنا أربعمائة وخمسين رجلاً للتجارة ، فأسلمت على يد علي ، فذهب الى النبي ﷺ وهو يقسم غنائم بدر . . الحديث ثم قال : وقفت على نسخة تزيد على أربعين حديثاً عن طريق أخرى عن قيس بن تميم عن الاشج . فذكر هذه القصة ، وأحاديث أخرى غالبها موضوع والوضع فيها ظاهر جداً[4] .

---

(١) ميزان ٤ : ٢٢٧ ، لسان ٦ : ١٣٧ .
(٢) انظر التجريد ١ : ١٤ .
(٣) الاصابة ١ : ٢٣١ .
(٤) الاصابة ١ : ٢٣٨ / ٢٣٩ .

٣- جبير بن الحارث :

روى ابن حجر بسنده الى الامير ابي المكارم عبد الكريم بن الامير نصر الديلمي . قال: كنت في خدمة الامام الناصر أبي العباس احمد بن المستضيء فخرج الى بعض متنزهاته بآلة الصيد فركض فرسه في اثر صيد وتبعه خواصه فانتهينا الى أرض قفر فاذا هناك بعض العرب فاستقبلته مشايخهم ولما عرفوا الحقيقة قبلوا له الارض ثم أسرعوا بما أمكنهم من الطعام والماء ثم قالوا يا أمير المؤمنين عندنا تحفة نتحفك بها قال: وما هي؟ قالوا: اننا ابناء رجل واحد وهو حي يرزق وقد ادرك رسول الله ﷺ وحضر معه الخندق. قال: ما اسمه قالوا: جبير بن الحارث فقال: أروني أياه، فمشوا أمامه حتى جئنا الى خيمة من آدم واذا في عمود الخيمة شيء معلق فأنزلوا فاذا شن طفل، فتقدم شيخ العرب وكشف عن وجهه وتقرب من أذنه فقال: أبتاه ففتح عينيه فقال: من هذا فقال: هذا الخليفة جاء يزورك فقال عليه السلام فقال: حدثهم بما سمعت من رسول الله ﷺ فقال: حضرت مع رسول الله- ﷺ- الخندق، فقال لي: احفر يا جبير جبرك الله وصنع بك فقلت: أوصني يا رسول الله قال: عليك بالقواقل، قل يا أيها الكافرون، وقل هو الله احد، والمعوذتين قال: فصافحه الخليفة وصافحناه وذلك في جمادي الاولى سنة سبع وسبعين وخمسمائة[١].

وزاد الفتنى بعد أن نقل كلام ابن حجر: وعن هناد بن ابراهيم قال: بينا أنا في الطواف اذا بشيخ كبير ينادي: يا مسلمين،أعطوني شيئاً فان لي والداً أحب أن أرجع اليه، فقلت: أريد أن أنظر الى والدك، فدخلنا عليه فاذا هو كهيئة لحم مرمى، وله أربعون سنة لم يتكلم، فلما رآنا فتح فاه، وكان آخر كلامه: يا ولدي، احفظني ولا تضيعني، فقد كنت ممن حضر حفر الخندق[٢].

٤- جعفر بن نسطور الرومي:

قال الذهبي :الاسناد اليه ظلمات ،والمتون باطلة، وهو دجال أو لا وجود له[٣].

(١) لسان ٢: ٩٧/ ٩٨، الاصابة ١: ٥٤٦، تذكرة الموضوعات: ١٠٢ / ١٠٣.
(٢) تذكرة الموضوعات: ١٠٣.
(٣) التجريد ١: ٨٥/٨٦، وانظر لسان ٢: ١٣٠.

وقال ابن حجر : احد الكذابين الذين ادعوا الصحبة بعد النبي - ﷺ - بمائتين من السنين قرأته بخط مغلطاي مستدركاً على ابن الاثير ، وكذا استدركه ابن الدباغ على ابن عبد البر ، وكذا استدركه الذهبي في التجريد لكن قال : الاسناد اليه ظلمات . . الخ .

رؤى بناحية فاراب من أرض الترك في سنة ٣٥٠ هـ .

قلت : لم تطب نفسي باخراجه في القسم الاول ، وقد وقعت لنا نسخة من طريق منصور بن الحكم الزاهر الفرغاني عنه ، فمنها : حدثني جعفر بن نسطور الرومي قال : كنت مع النبي ﷺ في غزوة تبوك فسقط السوط من يده ، فنزلت عن جوادي واخذته فدفعته اليه فقال : مد الله في عمرك مداً فعشت بعدها ثلاثمائة وعشرين سنة[١] .

ثم ساق ابن حجر له بعض الاحاديث وذكر ان نسخة تروى عنه عدد أحاديثها أحد عشر حديثاً .

٥ ـ حاتم :

هكذا غير منسوب .

قال ابن حجر : اختلقه بعض الكذابين ، فروى أبو اسحاق المستملي وأبو موسى من طريقه أنه سمع نصر بن سفيان بن أحمد بن نصر يقول : سمعت حاتماً يقول : اشتراني النبي ﷺ بثمانية عشر ديناراً ، فأعتقني فكنت معه أربعين سنة .

قال المستملي : كان نصر يقول : انه أتى عليه مائة وخمس وستون سنة ، قلت : فعلى زعمه يكون حاتم المذكور عاش الى رأس المائتين ، وهذا هو المحال بعينه[٢] .

قلت : أما كونه محالا فلما عرف من أن في بقائه حتى رأس المائتين مناقضة لما

---

(١) الاصابة : ١ : ٥٥١ / ٥٥٢ ، وانظر ترجمته في كل من ميزان ١ : ٤١٩ لسان ٢ : ١٣٠ / ١٣١ اللآلي ١ : ١٩٥ / ١٩٦ تذكرة الموضوعات : ١٠٨ .

(٢) الاصابة ٢ : ١٩٠ .

أخبر به ﷺ وتكذيب لمعجزته ـ ﷺ ـ

٦ ـ حوط بن مرة بن علقمة الاعرابي :

قال ابن حجر : استدركه أبو موسى ، واخطأ في ذلك . فانه لم يجيء الا من طريق موضوعه .

أخرج أبو عبد الرحمن السلمي في كتاب الاطعمة له عن أحمد بن نصر الذراع أحمد الكذابين ، سمعت أبا بكر غلام فرج يقول : سمعت ياسين بن الحسين يقول : حججت سنة ست وأربعين ومائتين فذكر حديثا وفيه : فرأيت اعرابيا في البادية اسمه حوط بن مرة بن علقمة ، فقلت له : هل سمعت من رسول الله ﷺ شيئا ؟ قال : نعم شهدت رسول الله ﷺ وقيل له : هل اتيت من طعام الجنة بشيء فقال : نعم أتاني جبريل بخبيصة من خبيص الجنة فأكلتها(١) .

٧ ـ الربيع بن محمود المارديني :

ادعى الصحبة والتعمير في سنة ٥٩٩ هـ .

قال الذهبي : دجال مفتر ، ادعى الصحبة والتعمير في سنة ٥٩٩(٢) .

قال الحافظ ابن حجر : قرأت بخط العلامة تقي الدين بن دقيق العيد كتب الى أبو القاسم عمر بن أحمد يعني ابن أبي جرادة أن عمه أخبره قال : وقال لي أيضا يعني الشيخ ربيع بن محمود قال : كنت بمسجد النبي ـ ﷺ ـ ، فأتيته استشيره في شيء فنمت فقال : أفلحت دنيا وآخرة ، ثم انتبهت فسمعته يقول لي : أفلحت دنيا وآخرة ، قال ابن حجر : وفي الحكاية طول ، وذكر اشياء من هذا الجنس .

ثم قال ابن حجر : وفي سياقه ما يشعر أن ربيعاً لم يكن يدعي التعمير ، وأما الصحبة فلعل من نقلها عنه أخذها من لازم دعواه أنه سمع من النبي ﷺ في اليقظة(٣) .

---

(١) الاصابة ٢ : ٢١٨ .

(٢) ميزان ٢ : ٤٢ ، لسان ٢ : ٤٤٦ .

(٣) لسان ٢ : ٤٤٦/٤٤٧ .

وقال في الاصابة: الذي ظهر لي من أمره: أن المراد بالصحبة التي ادعاها ما جاء عنه أنه رأى النبي ﷺ في النوم وهو بالمدينة الشريفة فقال له: أفلحت دنيا وأخرى، فادعى أنه بعد أن أستيقظ أنه سمعه وهو يقول ذلك[1].

٨- رتن الهندي:

شيخ دجال ادعى الصحبة بعد الستمائة وقد اختلف في اسمه واسم أبيه، فقيل هو رطن بالطاء بدلاً من التاء، وقيل هو رتن بن عبد الله الهندي التيرندي، ويقال المرندي، وقيل رتن بن ساهوك بن جكندرمو، وقيل حكندريق، وقيل: رتن ابن نصر بن كربال، وقيل رتن بن ميدن بن مندى[2] وسماه بعضهم خواجه رتن. وبابا رتن.

قال الذهبي: رتن وما أدراك ما رتن. شيخ دجال بلا ريب، ظهر بعد الستمائة، فادعى الصحبة، والصحابةلا يكذبون، وهذه جراءةعلى الله ورسوله[3]، وقال ابن حجر: شيخ خفي خبره بزعمه دهراً طويلاً الى أن ظهر على رأس القرن السادس الهجري فادعى الصحبة[4] وأنه التقى بالنبي ﷺ قبل البعثة، وبعدها فقال: سافرت مع أبي وأنا شاب من هذه البلاد الى الحجاز في تجارة، فلما بلغنا بعض أودية مكة. وكان المطر قد ملأ الاودية فرأيت غلاماً أسمر اللون مليح الكون حسن الشمائل وهو يرعى إبلاً في تلك الاودية وقد حال السيل بينه وبين ابله وهو يخشى من خوض الماء لقوة السيل، فعلمت حاله، فأتيت اليه وحملته وخضت السيل الى عند ابله من غير معرفة سابقة، فلما وضعته عند ابله نظر الي وقال بالعربية بارك الله في عمرك، بارك الله في عمرك، بارك الله في عمرك، فتركته ومضيت الى حال سبيلي الى أن دخلنا مكة وقضينا ما أتينا له من أمر التجارة، وعدنا الى الوطن، فلما تطاولت المدة على ذلك كنا جلوساً في فناء ضيعتنا هذه في ليلة مقمرة ليلة البدر، والبدر في كبد السماء اذ نظرنا اليه وقد انشق نصفين، فغرب نصف في المشرق

---

(١) الاصابة ٢: ٥١٩ / ٥٢٠.

(٢) الاصابة ٢: ٥٢٣ / ٥٢٤.

(٣) ميزان ٢: ٤٥، لسان ٢: ٤٥٠.

(٤) الاصابة ٢: ٥٢٤.

ونصف في المغرب ساعة زمانية وأظلم الليل ثم طلع النصف الاول من المشرق والنصف الثاني من المغرب الى أن التقيا في وسط السماء كما كان أول مرة، فتعجبنا من ذلك غاية العجب ولم نعرف لذلك سبباً، فسألنا الركبان عن خبر ذلك وسببه فأخبرونا أن رجلا هاشمياً ظهر بمكة وادعى أنه رسول الله الى كافة العالم وأن أهل مكة سألوه معجزة كمعجزات سائر الانبياء وأنهم اقترحوا عليه أن يأمر القمر أن ينشق في السماء ويغرب نصفه في المشرق ونصفه في المغرب ثم يعود الى ما كان عليه ففعل هم ذلك بقدرة الله تعالى، فلما أن سمعنا ذلك من السفار اشتقت الى أن أرى المذكور، فجهزت في تجارة، وسافرت الى أن دخلت مكة فسألت عن الرجل الموصوف فدلوني على موضعه فأتيت الى منزله فاستاذنت عليه، فاذن لي فدخلت عليه فوجدته جالساً في وسط المنزل والانوار تتلألأ في وجهه وقد استنارت محاسنه وتغيرت صفاته التي كنت أعهدها في السفرة الاولى، فلم أعرفه، فلما سلمت عليه نظر الي وتبسم وعرفني وقال: وعليك السلام، ادن مني، وكان بين يديه طبق فيه رطب وحوله جماعة من أصحابه يعظمونه ويبجلونه، فتوقفت لهيبته فقال: يا أبانا أدن مني وكل، الموافقة من المروءة والمنافقة من الزندقة، فتقدمت وجلست وأكلت معهم من الرطب، وصار يناولني الرطب بيده المباركة الى ان ناولني ست رطبات سوى ما أكلت بيدي، ثم نظر الي وتبسم وقال: ألم تعرفني؟ قلت: كأني غير أني ما أتحقق فقال ألم تحملني في عام كذا وجاوزت بي السيل حين حال السيل بيني وبين ابلي، فعرفته بالعلامة، وقلت بلى: يا صبيح الوجه فقال لي: أمدد يدك، فمددت يدي اليمنى اليه فصافحني بيده اليمنى وقال: قل: أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، فقلت ذلك كما علمني فسر بذلك وقال لي عند خروجي من عنده: بارك الله في عمرك، بارك الله في عمرك، بارك الله في عمرك، فودعته وأنا مستبشر بلقائه وبالاسلام، فاستجاب الله دعاء نبيه وبارك في عمري بكل دعوة مائة سنة، وها عمري اليوم ستمائة وزيادة، وجميع من في هذه الضيعة العظيمة أولادي وأولاد أولادي، فتح الله علي وعليهم بكل خير وبكل نعمة ببركة رسول الله ﷺ[1].

---

(١) الاصابة ٢: ٥٣٠ / ٥٣٣.

وثم روايات أخرى ذكر فيها أنه حضر الخندق مع رسول الله ﷺ[1] الى غير ذلك، وقد رويت عنه أحاديث عن رسول الله ﷺ جمعت في نسخة فبلغت نحو ثلاثمائة حديث رواها عنه موسى بن مجلى الدنيسيري بخوارزم، وقد ذكرها الذهبي في جزء الفه في كشف كذبه واظهار بهتانه وأوله:

بسم الله الرحمن الرحيم. سبحانك هذا بهتان عظيم. ثم ذكر أحاديث الى أن قال: وأظن أن هذه الخرافات من وضع هذا الجاهل موسى بن مجلى أو وضعها له من اختلق ذكر رتن وهو شيء لم يخلق ولئن صححنا وجوده وظهوره بعد سنة ستمائة فهو اما شيطان تبدى في صورة بشر فادعى الصحبة وطول العمر المفرط، وافترى هذه الطامات، واما شيخ ضال أسس لنفسه بيتاً في جهنم بكذبه على النبي- ﷺ- ولو نسبت هذه الاخبار لبعض السلف لكان ينبغي لنا أن ننزهه عنها فضلاً عن سيد البشر، لكن ما زال عوام الصوفية يروون الواهيات. واسناد فيه هذا الكاشغري والطيبي وموسى بن مجلى ورتن، سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب[2]. . . . الى ان قال:

وينبغي أن تعلموا همم الناس ودواعيهم متوفرة على نقل الاخبار العجيبة، فأين كان هذا الهندي مطموراً في هذه الستمائة سنة؟ أما كان الأطراف يتسامعون به وبطول عمره فيرحلون اليه في زمن المنصور والمهدي؟. أما كان متولي الهند يتحف به المأمون[3] ثم قال: ثم مع هذا تتطاول عليه الاعمار ويكر عليه الليل والنهار الى عام ستمائة ولا ينطق بوجوده تاريخ ولا جوال ولا سفار فمثل هذا لا يكفي في قبول دعواه خبر واحد، اذ لو كان لتسامع بشأنه كل تاجر ولو كان الذي زعم أنه رآه لم ينقل عنه شيئاً من هذه الاحاديث لكان الأمر أخف.

---

(١) انظر الاصابة ٢: ٥٣٣/٥٣٨، لسان ٢: ٤٥٣/٤٥٥، تذكرة الموضوعات: ١٠٦/١٠٧.
(٢) الاصابة ٢: ٥٢٧/٥٢٨.
(٣) قال ابن حجر معقباً: يعني مع تطلعه الى المستغربات، أما كان بعد ذلك بمدة متطاولة يعرف به محمود بن سكتيكين لما فتح بلاد الهند ووصل الى البلد الذي فيه البد- وهو الصنم- المعظم عندهم وقضيته في ذلك مشهورة مدونة في التواريخ، ولم يتعرض أحد ممن صنفها الى ذكر رتن. ا هـ الاصابة ٢: ٥٢٨.

ثم قال : ولعمري ما يصدِّق بصحبة رتن إلا من يؤمن بوجود محمد بن الحسن في السرداب ثم بخروجه إلى الدنيا فيملأ الأرض عدلاً أو يؤمن برجعة علي ، وهؤلاء لا يؤثر فيهم علاج .

وقد إتفق أهل الحديث على أن آخر من رأى النبي ﷺ موتاً أبو الطفيل عامر ابن واثلة . وثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال قبل موته بشهر أو نحوه أرأيتكم ليلتكم هذه فانه على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد . فانقطع المقال ، وماذا بعد الحق إلا الضلال[١] .

٩ ـ سرباتك الهندي :

ملكَ الهند . ادعى الصحبة . وذكر ان النبي ـ ﷺ ـ أنفذ إليه حذيفة بن اليمان وأسامة بن زيد وسفينة وصهيبا وأبا موسى الأشعري يدعونه إلى الإسلام ، فأسلم وقبّل كتاب النبي ﷺ[٢] وقد تعقب الذهبي بذلك فقال : هذا كذب واضح[٣] .

وروى عنه إنه قال : رأيت محمدا ﷺ بمكة مرتين ، وبالمدينة مرة قدمت عليه رسولاً من ملك الحبشة وكان لي حين قدمت عليه ستون وأربعمائة سنة وكان ربعة من الرجال ليس بطويل باين ولا بقصير ، أحسن الناس وجهاً[٤] . قال مظفر : مات سرباتك سنة ٣٣٦ هـ وهو ابن أربع وتسعين وثمانمائة ، قال ابن حجر : وإذا أضيف ما ذكره من عمره عند وفادته إلى المدة التي من سنة الهجرة إلى سنة وفاته ظهرت مجازفة مظفر بن أسد وغفلته عن تناقضه في مقدار عمره ، فإنه إنما يكون ابن سبع مائة وبضع وتسعين سنة فكأنه غلط بمائة سنة[٥] .

وقال إسحاق بن إبراهيم القوسي ، رأيت سرباتك ملك الهند في بلدة قنوج فقلت له : كم أتى عليك من السنين ؟ فقال : سبعمائة وخمس وعشرون سنة[٦] .

---

(١) الاصابة ٢ : ٥٢٨/٥٢٩ .

(٢) الاصابة ٣ : ٢٨٠ ، لسان ٣ : ١٠/١١ .

(٣) التجريد : ١ : ٢١٠ ، لسان ٣ : ١١ ، الاصابة ٣ : ٢٨٠ .

(٤) لسان ٣ : ١١ ، الاصابة ٣ : ٢٨٠ .

(٥) لسان : ٣ : ١١ .

(٦) الاصابة ٣ : ٢٨٠ .

١٠ ـ قيس بن تميم الطائي الكيلاني الأشج :

من شاكلة سرباتك ورتن ادعى الصحبة سنة سبعة عشر وخمسمائة .

قال ابن حجر : قرأت في تاريخ اليمن للجندي أنه حدثه سنة ٥١٧ هـ عن النبي ﷺ ، وعن علي بن أبي طالب قال : خرجت من بلدي وكنا أربعمائة وخمسين رجلاً فضللنا الطريق ، فلقينا رجل فصال علينا ثلاث صولات فقتل منا في كل مرة أزيد من مائة رجل ، فبقي منا ثلاثة وثمانون رجلاً فاستأمنوه فأمنهم فاذا هو علي بن أبي طالب ، فأتى بنا إلى النبي ﷺ وهو يقسم غنائم بدر ، فوهبني لعلي فلزمته ، ثم استأذنته في الذهاب إلى أهلي فأذن لي ، فتوجهت ، ثم رجعت إليه بعد قتل عثمان فلزمت خدمته ، فكنت صاحب ركابه ، فرمحتني بغلته فسال الدم على رأسي فمسح على رأسي وهو يقول : مد الله يا أشج في عمرك مداً ، قال : فرجعت بعده إلى بلدي فاشتغلت بالعبادة إلى أن ملك الب أرسلان فسمع بي ، فأرسل إلي فرأيت علياً في النوم وهو ينهاني فهربت إلى المدينة ثم إلى طبرستان ثم رجعت إلى كيلان ، ثم ساق أكثر من أربعين حديثاً زعم أنه سمعها من النبي ﷺ[1] .

١١ ـ معمّر بن بريك :

ضبط ابن حجر اسم بريك أنه بموحده ومهملة وكان مصغراً[2] .

أورده الذهبي في الميزان وقال : رأيت ورقة فيها أحاديث سئلت عن صحتها فأجبت ببطلانها وأنها كذب واضح وفيها : أخبرنا أحمد بن إبراهيم الشيباني ، حدثنا عبد الله بن إسحاق السنجاري أخبرنا عبد الله بن موسى السنجاري ، سمعت علي ابن إسماعيل السنجاري يقول بسنجار سنة ٦٢٩ هـ قال : سمعت معمر بن بريك ، سمع النبي ﷺ يقول : يشيب المرء وتشب منه خصلتان الحرص والأمل .

وبه قال رسول الله ﷺ : أربعة يصلبون على شفير جهنم الجائر في حكمه ، والمعتدي على رعيته ، والمكذب بالقدر ، وباغض آل محمد .

---

(١) الاصابة ٥ : ٥٥٦/٥٥٧ .

(٢) الاصابة ٦ : ٣٦٨ .

قال الشيباني المذكور ، وأخبرنا عبد المحمود المؤذن بسنجار : أخبرنا صدر الدين عبد الوهاب ، سمعت علي بن إسماعيل السنجاري سمعت معمر بن بريك مرفوعاً : من شم الورد ولم يصل عليّ فقد جفاني فهذا من نمط رتن الهندي ، فقبح الله من يكذب[1] .

ثم قال ابن حجر في لسان الميزان : وقد وقع نحو هذا في المغرب ، فحدث شيخ يقال له أبو عبد الله محمد الصقلي قال : صافحني شيخي أبو عبد الله معمّر ، وذكر أنه صافح النبي - ﷺ - وأنه دعا له فقال له : عمّرك الله يا معمر ، فعاش أربعمائة سنة ، ثم ساقه من طريق آخر إلى الصقلي مثله ثم قال : فهذا كله لا يفرح به من له عقل[2] .

وقد جعلهما إثنين في الاصابة فترجم للأول بنحو ما هو في الميزان وأفرد الثاني فقال : معمر بضم أوله ، والتشديد : شخص اختلق اسمه بعض الكذابين من المغاربة ثم ساق سنده إلى الصقلي قال : صافحني أبو عبد الله معمر وكان عمره أربعمائة سنة قال : صافحني رسول الله ﷺ ودعا لي فقال : عمرك الله يا معمر ، ثلاث مرات .

ثم قال : وهذا من جنس رتن وقيس بن تميم وأبي الخطاب ، ومكلبة ونسطور .

ثم قال : وقد وجدت للمعمر خبراً آخر ذكرته في عمار[3] وقصته تشبه قصة رتن الهندي وكان في زمانه ، ذكر أبو الحسن بن أبي نصر البجاني أنه رآه في بلدة تسمى قطنة من آخر بلاد الترك[4] .

١٢ - مكلبة بن ملكان الخوارزمي :

قال الذهبي : زعم أنه صحابي ، فاما افترى ، واما هو شيء لا وجود له[5] .

---

(١) الميزان ٤ : ١٥٦ ، لسان ٦٨/٦ ، الاصابة ٦ : ٣٦٨ .
(٢) لسان ٦ : ٩٦/٦٨ .
(٣) انظر الاصابة ٦٠/٦ .
(٤) الاصابة ٦ : ٣٦٩/٣٦٨ ، تذكرة الموضوعات : ١٠٧ .
(٥) ميزان ٤ : ١٧٨ ، لسان ٦ : ٨٥ .

وقال ابن حجر : شخص كذاب أو لا وجود له . زعم أن له صحبة فأخرج له الخطيب وأبو إسحاق المستملي والمستغفري من طريق المظفر بن عاصم بن أبي الأغر العجلي ، ويكنى أبا إسحاق وكان قدومه سامراً إلى خوارزم في سنة ٣١١ هـ ، أحد الكذابين وزعم أنه لقي مكلبة بن ملكان فحدثه أنه غزا مع رسول الله ﷺ أربعاً وعشرين غزوة ، ومع سراياه ، وذكر قصة[١] .

قلت : قصته أوردها الخطيب بسنده إلى المظفر بن عاصم قال : حدّثنا مكلبة ابن ملكان قال : غزوت مع رسول الله ﷺ فقاتله المشركون قتالا شديدا حتى حالوا بينه وبين الماء ، ونزلوا هم على الماء ، فرأيت النبي ﷺ عطشان رجفان قد خلع ثيابه وإتزر برداء له واستلقى على ظهره فأخذت اداوة لي ومضيت في طلب الماء حتى أتيت أرضاً ذات رمل ، فإذا طائر يبحث في الأرض شبه الدارج ـ أو القبح ـ فدنوت منه فطار ، فنظرت إلى موضعه فإذا فيه نداوة تندى فخرقت بيدي خرقاً عميقاً فنبع ماء فشربت حتى رويت وتوضأت وملأت الاداوة وأقبلت حتى أتيت النبي ﷺ ، فلما رآني قال لي : يا مكلبة أمعك ماء ؟ قلت : نعم يا رسول الله فقال : إلي إلي فدنوت منه فناولته الاداوة فشرب حتى روى وتوضأ وضوءه للصلاة ثم قال لي : يا مكلبة : ضع يدك على فؤادي حتى يبرد فوضعت يدي على فؤاده حتى برد ، ثم قال لي : يا مكلبة عرف الله لك هذا ، فنحيت يدي عن فؤاده فاذا هي تسطع نوراً ، فكان مكلبة يواري يده بالنهار كراهة أن تجتمع الناس عليه فيتأذى ، فإذا رآه من لا يعرفه حسب أنه أقطع[٢] .

وثم روايات أخرى ساقها السيوطي[٣] .

قال ابن الجوزي بعد أن أورد حديثه في موضوعاته : ولا يعرف في الصحابة من اسمه مكلبة[٤] .

---

(١) الاصابة ٦ : ٣٧٩ .

(٢) تاريخ بغداد ١٣ : ١٢٧/١٢٨ ، الموضوعات ٢ / ٤٠ ، اللالي ١ : ٤٣٩/٤٤٠ .

(٣) اللالي ١ : ٤٤٠/٤٤١ ، لسان الميزان ٦ : ٨٥/٨٦ .

(٤) الموضوعات ٢ : ٤٠ .

وقال الحافظ ابن كثير في جامع المسانيد : أعجوبة من العجائب مكلبة بن ملكان أمير خوارزم بعد الثلاثمائة بقليل ، ادعى الصحبة وأنه غزا في زمان رسول الله ﷺ أربعاً وعشرين غزوة ، فاذا كان قد صح السند إليه بهذه الدعوى فقد افترى في هذه الدعوى وإنْ لم يكن السند إليه صحيحاً وهو الأغلب على الظن فقد ائتفكه بعض الرواة[1] .

١٣ - **موسى الأنصاري :**

قال ابن حجر : شخص كذاب أو اختلقه بعض الكذابين[2] .

وأورد له ابن الجوزي حديثاً في موضوعاته والحديث يعرف بحرز أبي دجانه ، وفيه ذكر قصة الشيطان الذي اعترض أبا دجانة وهو نائم ، فجاء فأخبر النبي ﷺ وان النبي ﷺ كتب له حرزاً فقد رواه ابن الجوزي بسنده إلى أبي محمد عبد الله بن عبد الوهاب الخوارزمي حدثني محمد بن بكر البصري ، حدثنا محمد بن أدهم القرشي عن إبراهيم بن موسى الأنصاري عن أبيه . . . الحديث .

قال ابن الجوزي : هذا حديث موضوع بلا شك ، واسناده مقطوع[3] وليس في الصحابة من اسمه موسى أصلاً ، وأكثر رجاله مجاهيل لا يعرفون[4] .

١٤ - **نسطور :**

سبق الكلام عليه في جعفر بن نسطور ، فقد أعاده ابن حجر في حرف النون باعتبار أن الصحبة لنسطور وليست لابنه فقال : أحد الكذابين زعم أنه عاش بعد النبي ﷺ أكثر من ثلاثمائة سنة[5] .

وذكره الذهبي في الميزان فقال : نسطور الرومي ، وقيل : جعفر نسطور كما

---

(١) اللالي ١ : ٤٤١ .

(٢) الأصابة ٦ : ٣٨٩ .

(٣) هكذا في الموضوعات وفي الاصابة منقطع وهو أصح من حيث الاصطلاح لأن المنقطع هو ما سقط في إسناده راو قبل الصحابي . والمقطوع ما إنتهى سنده إلى التابعي .

(٤) الموضوعات ٣ : ١٦٨/١٦٩ ، الاصابة ٦ : ٣٨٩ باختصار .

(٥) الاصابة ٥٠٧/٦ .

تقدم، هالك أو لا وجود له أيضاً. وعند خطيب الموصل أحاديث في نسخة نحو ستة أحاديث سمعها بترمذ سنة ٥١٢ هـ عن أبي المظفر.

ميمون بن محمود، حدثنا ابراهيم بن اسحاق المرغيناني قال: حدثنا ابو القاسم الحكيم الاشبارياني حدثنا نسطور الرومي بأرض فاراب عن النبي ﷺ هذا الدعاء «نبهني الهي للخطر العظيم، وأمني من عذابك الاليم».

ثم أورد فصة سقوط سوط النبي ﷺ ونزوله ومناولته له ودعاء النبي ﷺ له[1].

والظاهر والله أعلم أنه وجعفر الذي سبق ذكره[2] واحد.

١٥ - يسر بن عبد الله:

قال الذهبي: عن النبي ﷺ بطامات وبلايا، والافة ممن بعده أو لا وجود له روى عنه حسن بن خارجة وقال: كان بمصر وكان له ثلاثمائة سنة. والاسناد الى ابن خارجة ظلمات. روى أحاديثه أبو القاسم ابن عساكر.[3].

زاد ابن حجر: ومن أحاديثه ما أخرجه من طريق عبد العزيز بن علي بن يحيى ثنا أبي ثنا الزاهد أبو علي الحسن بن خارجة سمعت يسرا خادم رسول الله ﷺ بمصر وكان موضوعاً في قطن مندوف يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول «الدنيا ملعون ما فيها الا ذكر الله، ومن آوى الى ذكر الله تعالى[4].

أبو الحسن بن نوفل الراعي: ادعى الصحبة.

وقال: حملت النبي ﷺ وسلم ليلة انشق القمر.

قال الذهبي: قال علي بن غوث التنيسي: لقيته بتركستان: يعني بعد الستمائة، فلعن الله الكاذب[5].

قال ابن حجر: وهذا من بابة رتن الهندي وقد قال المصنف أي الذهبي في

---

(١) ميزان ٤: ٢٤٩، لسان ٦: ١٥٠.

(٢) انظر صفحة: ١٦ جـ ٢.

(٣) ميزان ٤: ٤٤٥/٤٤٤، لسان ٦: ٢٩٧.

(٤) لسان ٦: ٢٩٧.

(٥) ميزان ٤: ٥١٥، لسان ٧: ٣٣.

تجريد الصحابة: روى صدر الدين بن حموية عن المؤيد محمد بن علي المحلى عنه، ظلمات فهو بلاء كذاب[1].

وقال في الاصابة: ذكره الذهبي في التجريد فقال: كذاب ادعى الصحبة أو لا وجود له تفرد عنه علي بن عون، روى عنه صدر الدين.. الخ[2]

٢ـ الرواة المقرون بالوضع:

القسم الثاني من أقسام الرواة الذين تعمدوا الكذب على رسول الله ﷺ، وقصدوا الوضع في حديثه جماعة من الرواة قد أقروا بأنهم كذبوا عليه ﷺ. والاقرار كما يقال: سيد الادلة، وقد جعل ائمة الجرح والتعديل اقرار الراوي بالكذب على رسول الله ـ ﷺ ـ من أقوى الادلة والقرائن في الحكم على حديثه بالوضع، وقد سبق الكلام على ما يتعلق بهذه المسألة في الباب الاول[3].

وثمة دوافع تدفع الرواة للاقرار بالكذب في الحديث واختلاقه على رسول الله ﷺ، وبعد استقراء تلك الدوافع حسب الاخبار التي بين يدي أجدها تنحصر في امور ثلاثة:

١ـ التوبة والندم:

فقد استيقظ ضمير بعض الوضاعين، وظهر لهم الوعيد الذي ينتظرهم، فهرعوا الى الله تعالى يتوبون، ومن ذنوبهم يستغفرون، ولذلك كشفوا أمرهم واظهروا كذبهم، وأقروا بما وضعوا أملاً في قبول توبتهم ورغبة في الخلاص من الاثام التي لحقتهم، وتطلعاً الى راحة ضمائرهم. فمن ذلك ما روى ابن الجوزي بسنده الى أبي شيبة. قال: كنت أطوف بالبيت ورجل من قدامي يقول: اللهم اغفر لي، وما أراك تفعل، فقلت يا هذا قنوطك أكثر من ذنبك، فقال لي: دعني، فقلت له: أخبرني، فقال: اني كذبت على رسول الله ﷺ خمسين حديثاً، وطارت في الناس ما أقدر أن أرد منها شيئاً[4].

---

(١) لسان ٧: ٣٣

(٢) التجريد: ٢: ١٥٩، الاصابة ٧: ٩٨/٩٩.

(٣) انظر صفحة: ٢٨٥ جـ ١

(٤) الموضوعات ١: ٤٩.

الى غير ذلك من الرجال الذين أفصحوا عن كذبهم وكان الدافع لذلك هو القدامة والرغبة في التوبة.

٢ـ الامتحان والسؤال:

فقد تكشف لبعض الائمة النقاد، أن بعض الرواة يختلق الحديث ويضع في الرواية فتوجهوا اليهم، وسألوهم من اين حصلوا على ما رووا، وممن أخذوا وتحملوا، فأفصح الرواة عن مصادرهم، وبينوا للناس أنها كانت من عند أنفسهم وان الشيطان سول لهم، وأملى لهم حيث وضعوا تلك الاحاديث على رسول الله ﷺ.

٣ـ التشكيك في سنة المصطفى ﷺ:

القسم الثالث، قوم أقروا بالوضع لتشكيك الناس في دينهم، وادخال الريب من جهة حديث رسول الله ﷺ في نفوسهم. وأعني بهؤلاء الزنادقة الذين كُشف أمرهم وتبين حالهم، فلما أيقنوا بالموت، وعلموا، أنهم لن يفلتوا من أيدي الائمة والخلفاء أرادوا أن يتركوا الناس في شك من الاحاديث التي في أيديهم فأقروا بأنهم وضعوا أحاديث على رسول الله ﷺ، وأنهم أدخلوها في برنامج الناس وأحلوا بها الحرام، وحرموا بها الحلال. فلم يكتفوا بمجرد الاقرار بالكذب والاعتراف بالوضع حتى ادعوا الكثرة في ذلك وزعموا أنها محصورة في الحلال والحرام ومما يدل على كذبهم في ذلك وأنهم قصدوا التشكيك وبلبلة الفكر، زعمهم أن وضعهم للاحاديث كان مقتصراً على الوضع في الحلال والحرام بأعداد هائلة تفوق العشرات بل المئات، بل الألوف. ونحن لو تتبعنا الاحاديث الموضوعة في الاحكام نجدها لا تبلغ ما ادعاه فرد منهم فضلاً أن تبلغ أحاديث مجموعهم.

كل هذا يرجح لنا القول بأن الاقرار الذي صرح به الزنادقة في وضعهم الحديث انما كان القصد منه التشكيك وسوء الظن في حديث المصطفى ـ ﷺ ـ حيث أنهم لم يبلغوا مقصدهم في اغواء الناس والتلبيس عليهم في دينهم عندما كانوا يزاولون نشاطهم وينشرون أفكارهم.

فلما حيل بينهم وبين ما يشتهون واخذوا وشردوا وقدموا للقتل وتنفيذ حكم الله فيهم لجأوا الى هذا الاسلوب الدنيء، اكمالاً لمخططهم ورغبة في في الوصول الى غايتهم ومن هؤلاء ما اخرج ابن عساكر باسناده عن الرشيد أنه جيء اليه بزنديق، فأمر بقتله فقال: يا أمير المؤمنين أين أنت من أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم، أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام، ما قال النبي ـ ﷺ ـ منها حرفاً. فقال له الرشيد: أين أنت يا زنديق من عبد الله بن المبارك، وأبي اسحاق الفزاري ينخلانها فيخرجانها حرفاً حرفاً[1].

وقال ابن عدى: لما أخذ عبد الكريم بن أبي العرجاء لتضرب عنقه قال: لقد وضعت فيكم اربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام[2].

هذه هي الدوافع التي من أجلها أقر بعض الرواة بالوضع، واعترفوا بالكذب، وأرى من المناسب ذكرهم مرتبين على حروف المعجم ليسهل الكشف عنهم بصرف النظر عن اغراضهم ومقاصدهم.

١ـ ابراهيم الحوات:

ويقال ابن الحوات وهو ابراهيم السماك.

قال الساجي: كذاب قال الواقدي: سمعته يقول لابن ابي ذئب: ربما وضعت احاديث[3].

زاد ابن حجر: وفي آخرها، فأفرقها في الناس ثم اصبح الناس يتحدثون بها[4].

٢ـ أبرد بن أشرس:

قال ابن خزيمة: كذاب وضاع[5].

---

(١) تحذير الخواص: ١٦٢/١٦٣.
(٢) تحذير الخواص: ١٦٥.
(٣) ميزان ١: ٧٧، لسان ١: ١٢٨.
(٤) لسان ١: ١٢٨.
(٥) المغني ١: ٣٢.

قال الواقدي : سمعته يقول لابن أبي ذئب وضعت أحاديث[1]

٣ ـ أحمد بن عبيد الله ابو العز بن كادش، من شيوخ ابن عساكر قال البرهان الحلبي أقر بوضع حديث ، وتاب وأناب[2] .

٤ ـ أحمد بن محمد بن غالب الباهلي :

المعروف بغلام خليل .

قال ابن عدي : سمعت أبا عبد الله النهاوندي بحران في مجلس أبي عروبة يقول : قلت لغلام الخليل هذه الاحاديث الرقائق التي تحدث بها ؟ قال : وضعناها لنرقق بها قلوب العامة[3] .

٥ ـ اسماعيل بن أبي أويس :

روى البرقاني قال ثنا الدارقطني : ذكر محمد بن موسى الهاشمي وهو احد الائمة وكان النسائي يخصه بما لم يخص به ولده ، فذكر عن أبي عبد الرحمن قال : حكى لي سلمة بن شبيب قال : ثم توقف أبو عبد الرحمن ، قال : فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية حتى قال، قال لي بن شبيب : سمعت اسماعيل بن أبي أويس يقول : ربما كنت أضع الحديث لاهل المدينة اذا اختلفوا في شيء فيما بينهم

قال البرقاني : قلت للدارقطني : من حكى لك هذا عن موسى بن موسى ، قال : الوزير، كتبتها من كتابه ، وقرأتها عليه ـ يعني بالوزير ـ الحافظ الجليل جعفر ابن خزابة[4] .

٦ ـ باذام ويقال باذان أبو صالح مولى أم هانىء :

قال ابن المديني ، عن القطان عن الثوري قال الكلبي : قال لي أبو صالح كل

---

(١) لسان ١ : ١٢٩ . (٢) الكشف الحثيث : ٢٨

(٣) تاريخ بغداد ٥ : ٧٩ ، ميزان ١ : ١٤١ ، لسان ١ : ٢٧٢ .

(٤) تهذيب ١ : ٣١٢ .

ما حدثتك كذب[1] .

٧ جابر بن مرشد الحنفي الكوفي :

عالم الشيعة تركه يحيىٰ والنسائي ، ووثقه شعبة وسفيان الثوري : قال أبو العيناء بعد توبته وضعت أنا وهو حديث فدك وأدخلناه على الشيوخ ببغداد فقبلوه إلا ابن شيبة العلوي[2] .

قلت : ثم رواية تصرح بأن شريك أبي العيناء هو الجاحظ لا جابر .

قال الحاكم : سمعت عبد العزيز بن عبد الله الأموي يقول : سمعت إسماعيل بن محمد النحوي يقول : سمعت المحاملي يقول ، سمعت أبا العيناء يقول : أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك .

قال إسماعيل : وكان أبو العيناء يحدث بذلك بعد ما مات الجاحظ[3] .

٨ ـ زياد بن ميمون الثقفي الفاكهي :

قال أبو داود : أتيته فقال : أستغفر الله ، وضعت هذه الأحاديث .

وقال بشر بن عمر الزهراني : سألت زياد بن ميمون أبا عمار من حديث لانس فقال : أحسبوني كنت يهودياً أو نصرانياً ، قد رجعت عما كنت أحدث به عن أنس ، لم أسمع من أنس شيئاً .

وقال أبو داود ، فأنا لقيت زياد بن ميمون وعبد الرحمن بن مهدي فسألناه فقلنا : هذه الأحاديث التي ترويها عن أنس فقال : أرأيتما من تاب أليس يتوب الله عليه ؟ قلنا : نعم . قال : ما سمعت من أنس من ذا قليلاً ولا كثيراً ، فأنتما لتعلمان أني لم ألق أنساً إذا لم يعلم الناس . قال أبو داود فبلغنا أنه يروي ، فأتيناه أنا وعبد الرحمن فقال : أتوب ثم بلغنا أنه يحدث فتركناه[4] .

---

(١) ميزان ١ : ٢٩٦ ، تهذيب ١ : ٤١٧/٤١٧ .
(٢) قانون الضعفاء والموضوعات للفتني : ٢٤٦ .
(٣) لسان ٥ : ٣٤٦ .
(٤) ميزان ٢ : ٩٥/٩٤ ، لسان ٢ : ٤٩٨/٤٩٧ .

٩ ـ شيخ بن أبي خالد :

روى الذهبي بسنده إلى إسماعيل بن أحمد الجرجاني . قال ثنا أبو نعيم : حدثنا عمار بن رجاء عن سليمان بن حرب قال : دخلت على شيخ وهو يبكي فقلت له : ما يبكيك ؟ قال : وضعت أربعمائة حديث وأدخلتها في برنامج الناس فلا أدري كيف أصنع .

قال الذهبي : هذا هو شيخ بن أبي خالد[١] .

قال ابن حجر : ليس كما ظن ـ أي الذهبي ـ بل هذا رجل مبهم ، وليس شيخ اسمه بل وصفه[٢] .

قلت لهذا أفرد ابن حجر ترجمة باسم شيخ مبهمة ، غير ترجمة شيخ بن أبي خالد .

١٠ ـ عبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التميمي الحنبلي :

قال الذهبي من رؤساء الحنابلة ، وأكابر البغاددة إلا أنه آذى نفسه ووضع حديثاً أو حديثين في مسند الإمام أحمد[٣] .

وقال الخطيب : حدثنا أبو القاسم عبد الواحد بن علي العكبري قال : حدثني الحسن بن شهاب عن عمر بن المسلم قال: حضرت مع عبد العزيز بن الحارث الحنبلي بعض المجالس ، فسئل عن فتح مكة أكان صلحاً أو عنوة ؟ فقال : عنوة ، فقيل : ما الحجة في ذلك ؟ فقال : حدثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الصواف ، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، حدثنا عبد الرزاق عن مالك أو معمر ـ قال عبد الواحد أنا أشك ـ عن الزهري عن أنس ، أن أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ اختلفوا في فتح مكة ، أكان صلحاً أو عنوة ، فسألوا عن ذلك رسول الله ﷺ فقال : كان عنوة .

قال ابن المسلم ، فلما خرجنا من المجلس قلت له : ما هذا الحديث ؟ فقال : ليس بشيء ، وأنما صنعته في الحال ، أدفع به عني حجة الخصم .

(١) ميزان ٢ : ٢٨٦ ، لسان ٣: ١٥٩ . (٢) لسان ٣ : ١٦٠ . (٤) ميزان ٢ : ٦٢٤ .

وقال الخطيب : حدثني الأزهري قال ، قال لي أبو الحسن بن زرقوية وضع أبو الحسن التميمي في مسند أحمد بن حنبل حديثين فأنكر أصحاب الحديث عليه ذلك ، وكتبوا محضراً أثبتوا فيه خطوطهم بشرح حاله .

قال الأزهري : ورأيت المحضر عند ابن زرقوية ، وفيه خط الدارقطني وابن شاهين وغيرهما[1] .

١١ ـ عبد الكريم بن أبي العرجاء :

خال معن بن زائدة : قال الذهبي : زنديق معثر ، قال ابن عدي : لما أخذ لتضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال ، وأحلل فيها الحرام[2] .

١٢ ـ العلاء بن عبد الرحمن :

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي قال : حدثنا أبو أسامة النصيبي قال : سمعت أبا داود السجستاني يقول ، سمعت يحيى بن معين وسئل عن العلاء بن عبد الرحمن فقال أحسن أحواله عندي أنه قيل له عند موته : ألا تستغفر الله ؟ فقال : أني لأرجو أن يغفر الله لي فقد وضعت في فضل علي بن أبي طالب سبعين حديثاً[3] .

١٣ ـ عمر بن الصبح :

قال البخاري في التاريخ الأوسط : حدثني يحيى اليشكري عن علي بن جرير ، سمعت عمر بن الصبح يقول : « أنا وضعت خطبة النبي ﷺ[4] » .

وقال الذهبي : كذاب ، اعترف بوضع الحديث[5] .

---

(١) تاريخ بغداد ١٠ : ٤٦٢ .

(٢) ميزان ٢ : ٦٤٤ ، لسان ٤ : ٥١ .

(٣) الموضوعات ١ : ٣٣٩ .

(٤) أسماء الضعفاء : ١١٦/أ ، تهذيب ٧ : ٤٦٣/٤٦٤ .

(٥) المغني ٢ : ٤٦٩ ، ديوان الضعفاء : ٢٢٨ ، الخلاصة : ٢٨٤ .

١٤ـ محرز أبو رجاء:

روى زهير بن معاوية قال: أخبرنا محرز أبو رجاءـ وكان يرى رأي القدر فتابه منهـ فقال: لا ترووا عن أحد من أهل القدر شيئاً، فوالله لقد كنا نضع الاحاديث ندخل بها الناس في القدر ونحتسب بها، ولقد أدخلت أربعة آلاف من الناس. قال زهير: فقلت له: كيف تصنع بمن أدخلتهم؟ قال: ها انذا أخرجهم الاول فالاول[1].

١٥ـ محمد بن اسحاق بن ابراهيم الأهوازي: لقبه سركرة.

قال ابو بكر بن عبد ان الشيرازي: أقر بالوضع[2].

١٦ـ محمد بن اسماعيل أبو عبد الله البخاري:

قال ابن حجر: حكى أبو القاسم السمرقندي، أنهم كتبوا عليه محضراً بأنه كذاب، وقال: بلغني أنه قيل له: الم يقل النبي ﷺ «من كذب علي متعمداً..» الحديث فقال: انما أنا اكذب على الشيوخ[3].

١٧ـ محمد بن السائب الكلبي:

قال ابن أبي حاتم: نا عمر بن شبة ثنا أبو عاصم يعني الضحاك بن مخلد النبيل قال: زعم لي سفيان الثوري قال: قال لنا الكلبي: ما حدثت عني عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب، فلا ترووه[4].

١٨ـ محمد بن سعيد الشامي المصلوب: هالك، صلب لزندقته

قال ابن حبان: حدثني محمد بن المنذر، ثناه أبو زرعة، ثنا عبد الرحمن بن ابراهيم عن ابي محمود بن خالد أنه سمع محمد بن سعيد يقول: اني لا اسمع الكلمة الحسنة فلا أرى بأساً أن أنشر لها اسناداً[5].

---

(١) السنة قبل التدوين: ٢١٦ نقلاً عن الجرح. (٢) ميزان ٣: ٤٧٨، لسان ٥: ٦٩.

(٣) لسان ٥: ٨٣. وهو غير صاحب الصحيح فهذا متاخر.

(٤) الجرح ٣/٢: ٢٧١، مجروحين: ٢: ٢٥٢. (٥) مجروحين ٢: ٢٤٧.

١٩ـ محمد بن القاسم بن الحسن البرزاطي:

قال أبو بكر بن عبد الله الشيرازي: كذاب، وأقر بالوضع[١].

٢٠ـ محمد بن القاسم أبو العيناء:

سبق الكلام عنه، وأنه أقر بوضع حديث فدك بالاشتراك مع الجاحظ[٢].

٢١ـ معلى بن عبد الرحمن الواسطي:

قال أبو داود: سمعت يحيى بن معين وسئل عن معلى بن عبد الرحمن فقال: أحسن أحواله أنه قيل له عند موته الا تستغفر الله؟ فقال: الا ارجو أن يغفر لي وقد وضعت في فضل علي رضي الله عنه تسعين حديثاً، وقال: سبعين حديثاً[٣].

٢٢ـ ميسرة بن عبد ربه الفارسي:

قال محمد بن عيسى الطباع: قلت لميسرة بن عبد ربه من اين جئت بهذه الاحاديث من قرأ كذا كان له كذا قال: وضعته أرغب الناس.

وقال أبو داود: أقر بوضع الحديث.

وقال أبو زرعة: وضع في فضل قزوين أربعين حديثاً وكان يقول: أني أحتسب في ذلك[٤].

٢٣ـ نصر بن طريف أبو جزء القصاب:

عن عبد الرحمن بن مهدي قال: مرض أبو جزء، فدخلنا عليه نعوده فقال: اسندوني فأسندوه، فقال: كل ما حدثتكم عن فلان وفلان، فليس كذلك، وانما حدثني به فلان.

قال ابن مهدي: فقلنا جزاك الله خيراً، وخرجنا وأنه لأجّل الناس عندنا ثم عوفي بعد ذلك فحدثنا بتلك الاحاديث فلان وفلان التي قال: انه ليست عنده عنهما

---

(١) ميزان ٤: ١٢، لسان ٥: ٣٤٤.
(٢) انظر صفحة: ٣٢ جـ ٣.
(٣) ميزان ٤: ١٤٩، تهذيب ١٠: ٢٣٨.
(٤) ميزان ٤: ٢٣٠ / ٢٣١، لسان ٦: ١٣٨.

وقال أيضاً : بعث إلى أبو جزء وهو مريض فقال : حديث كذا وكذا كيف، كنت كتبته عني قلت : حدثني عن قتادة فقال : أجعله عن سعيد عن قتادة حتى أملي علي أحد عشر حديثاً قد كتبتها عنه عن قتادة ، فأدخل بينه وبين قتادة رجلاً ، فقلت له : جزاك الله عن نفسك خيراً ما أحسن ما صنعت قال : فلما صح من مرضه أنكر ذلك وعاد في روايته عن قتادة فتركه عبد الرحمن وأخبر الناس بقصته فذهب[1] .

وقال البلخي : وحدثني أبو عزيز الصغاني قال سمعت أبا سنان يقول : سمعت محمد بن عمرو السوري جار علي بن المديني يقول ، سمعت عمي عبد الصمد بن عبد الوارث يقول : دخلنا على أبي جزي وهو مريض فقال لنا : لولا أنه حضرني من الله ما ترون ما كنت خليقاً إلا أقر ولا أعترف ، ولكني أشهدكم أني قد وضعت من الحديث كذا وكذا ، وأني أستغفر الله منها وأتوب إليه ، فقالوا : قد أحسنت إذا أقررت ، قال : فلم يمت من مرضه وقام ، فمر على تلك الأحاديث كلها وحدث بها[2] .

٣ ـ الرواة المتعمدون للوضع : الذين أثبت النقاد كذبهم بقرائن تتنزل منزلة الاقرار .

وثمة صنف من الرواة تعمدوا الكذب على رسول الله ﷺ ، واستهدفوا الوضع والاختلاق في حديثه ، وظنوا أنهم نالوا أوطارهم ، وبلغوا مآربهم دون أن يكشف أمرهم أحد أو يظهر ذلك منهم ناقد .

لكن علماء الحديث وجهابذة النقاد كانوا لهم بالمرصاد ، فقد كشفوا أمرهم ، وأظهروا كذبهم ، وقد سلكوا في ذلك مسالك بها توصلوا إلى الوقوف على قرائن دلت على كذب هؤلاء الرواة ، وأسفرت عما يكتمون من وضع ، وأبدت عما يخفون من دس .

وقد تعرضت لذكر هذه القرائن عند الكلام على مبحث ما يثبت به الوضع وتتلخص فيما يلي :

---

(١) لسان ٦ : ١٥٣/١٥٤ .

(٢) الكشف الحثيث : ٢٨ .

١ـ قرائن بها يعرف كذب الراوي فيما يدعيه من السماع ويزعمه من لقي بعض الشيوخ.

٢ـ قرائن يعرف بها كذب الراوي فيما يسنده أو ينسبه الى شيوخه، أو يلصقه بكتبهم ومدوناتهم. أو يدخله في حديثهم.

٣ـ قرائن تتعلق بذات الراوي تؤكد وضعه للحديث كأن يشير الى سبب كذبه، أو يظهر الدافع الذي من أجله اختلق الحديث، أو يصاحب الرواية من الظروف والملابسات ما يرجح اختلافه وكذبه.

وقد عرضت هذه القرائن بالتفصيل ثمّ وأرى من المناسب أن أعرض للكلام على أنواع الوضاعين من حيث الطرق التي سلكوها في وضعهم، والكيفية التي استخدموها للوصول الى غرضهم، مجملاً ما سبق تفصيله، مبيناً ما لم أتناوله من قبل.

الكذابون الذين صرحوا بالسماع من شيوخهم، فلما سئلوا عن تاريخ ولادتهم ظهر انهم ولدوا بعد موت شيوخهم، أو ادعوا السماع في وقت معين كان الشيوخ قد ماتوا قبله، أو زعموا السماع في بلدة معينة علم يقيناً أن الشيوخ لم يدخلوها أو سئلوا وصف مشايخهم الذين ادعوا السماع منهم فلم يعرفوهم، وتارة يكون السائل هو الشيخ المروي عنه. فكل هذا يدل على كذب هؤلاء في سماع ما ادعوه. وسأذكر من رمي بالوضع بهذا النوع مرتين على حروف المعجم، وقد سبق أن ذكرت بعضهم عند الكلام على القرائن التي يثبت بها المحدثون الوضع[1] لذا فأني سأقتصر على ذكر أسمائهم، وأحيل الى ما سبق.

أحمد بن محمد بن الازهر بن حريث السجستاني:

سبق أن ابن حبان ذكر أنه حدث عن محمد بن المصفى، فلما سئل في أي سنة سمع منه ذكر سنة كان ابن المصفى مات قبلها[2].

اسحاق بن بشر أبو حذيفة البخارية.

---

(١) انظر صفحة: ٢٨٨ جـ ١ .

(٢) انظر صفحة: ٢٨٩ جـ ١ .

سبق ذكره وأنه حدث عن ابن جريج وابن طاوس فسألوه عن سنه ومتى بدأ في السماع فأخبرهم، فكذبوه لأن عبد الله بن طاوس مات قبل أن يولد بسنين[١].

بهلوان بن سهرمزان أبو البشر اليزدي:

قال ابن حجر: كذاب: قال عبد العزيز بن هلال: حدث بصحيح البخاري بنيسابور عن شيخ لا يعرف عن ابي الحسن الداودي، فكذبوه، لانه قال: ولدت سنة ٥٦٥ هـ، ثم قال: رأيت أبا الوقت السجزي وكان عامياً.

قال ابن هلال: فقلت له: أنت رأيت أبا الوقت بعد موته باثنتي عشر سنة[٢].

الحسن بن عمارة:

سبق ذكره، وأنه حدث عن الحكم، فسئل الحكم عن ذلك فقال: ما حدثت بشيء منها[٣].

الحسين بن داود أبو علي البلخي:

قد مر قول الحاكم فيه أنه روى عن جماعة مثل ابن المبارك وأبي بكر بن عياش وأن سنه لا تحتمل ذلك[٤].

سهيل بن ذكوان أبو السندي:

زعم أن عائشة حدثته بواسط، فلما سئل أن يصفها قال: كانت أدماء.. وقد سبق أن الذهبي كذبه في ذلك[٥].

العباس بن عبد الله بن عصام الفقيه:

مرقول ابن حجر في تكذيبه وأنه حدث عن ابن ديزل ولم يره[٦].

عبد الله بن زياد بن سمعان:

---

(١) انظر صفحة: ٢٨٨ جـ ١ .
(٢) لسان ٦: ٦٥.
(٣) انظر صفحة: ٢٩٢ جـ ١ .
(٤) انظر صفحة: ٢٨٨ جـ ١ .
(٥) انظر صفحة: ٢٩١ جـ ١ .
(٦) انظر صفحة: ٢٩٠ جـ ١ .

مضى الكلام فيه وأنه حدث عن شهر بن حوشب، فلما سئل عنه قال: هو بعض العجم من أهل خراسان[1].

علي بن عاصم بن صهيب الواسطي:

سبق أنه حدث عن خالد بضعة عشر حديثاً. فلما سئل عنها أنكرها وقال انه يكذب[2].

عمر بن موسى الوجيهي الحمصي الانصاري:

قال يحيى الوحاظي: حدثنا عفير بن معدان قال: قدم علينا عمر بن موسى حمص، فاجتمعنا اليه فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح فقلنا: من هذا، فقال: خالد بن معدان، قلت: له: في أي سنة لقيته؟ قال: في سنة ثمان ومائة[3] في غزاة أرمينية.

قلت: اتق الله يا شيخ ولا تكذب.

مات خالد في سنة اربع ومائة[4] وأزيدك انه لم يغز أرمينية قط[5].

عمر بن هارون البلخي:

سبق أن ابن المبارك غمزه في سماعه عن جعفر بن محمد، وأنه قدم مكة وحدث عنه مدعياً السماع منه بعد موته[6].

عيسى بن زيد الهاشمي:

قال الذهبي: كذاب، لحقه الحاكم.

قال ابن حجر: كان شافعي المذهب، سمع كتب علي بن عبد العزيز بمكة عنه، قال الحاكم أبى ألا أن يرتقي الى قوم لعل بعضهم مات قبل أن يولد وحدث

---

(1) انظر صفحة ١٩١ جـ١ . (2) انظر صفحة: ٢٩٢ جـ١ .

(3) هكذا في الميزان، وفي اللسان في سنة ثمان وخمسين ومائة.

(4) هكذا في الميزان وفي اللسان في سنة أربع وخمسين ومائة.

(5) ميزان ٣: ٢٢٥، لسان ٤: ٣٣٣. (6) انظر صفحة: ٢٩٠ جـ١ .

بالمختصر عن المزني نفسه ، وروى عن جماعة ماتوا قبل المزني[1] قلت : منهم يونس بن عبد الأعلى وابن عبد الحكم .

قال الحاكم وسمعته يقول : سمعت من يعقوب بن سفيان أكثر مصنفاته قال الحاكم كنت أتورع عن الرواية عنه[2] .

الفضل بن عبيد الله الحميري :

متهم بالكذب . وقال الاسماعيلي : كتبت عنه قديماً وكان يرمي بالكذب سمعت أبا عمران يعني الجوني يقول ، سمعت هذا يعني الحميري يقول : ثنا محمد ابن يوسف الفريابي ، قال : وظننته غلط ، فقلت : لعلك أردت إبراهيم بن محمد ابن يوسف . فقال : لا ، محمد بن يوسف قال ، وأظن أبا عمران قال : ان محمد بن يوسف الفريابي مات قبل مولد هذا[3] .

مأمون بن أحمد السلمي الهروي :

قال ابن حبان : سألته متى دخلت الشام ؟ قال : سنة خمسين ومائتين قلت فان هشام الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين ، فقال : هذا هشام بن عمار آخر[4] .

محمد بن أحمد بن إسماعيل أبو المناقب القزويني :

نقل ابن حجر عن ابن النجار قال : قدم علينا مصر فحدث بثلاثيات البخاري عن أبي الوقت سماعاً ثم نظرنا فوجدناه لا يصح ، لأن مولده فيما قيده من يوثق به كان في سنة ثمان وأربعين وخمسمائة ، وقدم مع والده إلى بغداد سنة ست وخمسين وخمسمائة ، بعد موت أبي الوقت بثلاث سنين ، فعلى هذا لا يصح سماعه عنه[5] .

محمد بن إسماعيل بن موسى بن هارون :

---

(١) هكذا في اللسان والظاهر أن العبارة خطأ ، وصوابها : وروى عن جماعة ماتوا قبل المزني .

(٢) لسان ٤ : ٣٩٥ .

(٣) لسان ٤ : ٤٤٤/٤٤٥ .

(٤) ميزان ٣ : ٤٢٩ ، لسان ٥/٧ .

(٥) لسان ٥ : ٥٦ .

سبق تكذيب الذهبي له وإتهامه في سماعه من موسى بن نصر الرازي[1] .

محمد بن عبد الله أبو الفضل الشيباني :

قال حمزة بن محمد بن طاهر : كان يضع الحديث وقد كتبت عنه ، وكان له سمة ووقار قال : وسمعت من يذكر أنه لما حدث عن ابن الفرات قيل له : متى سمعت منه فذكر وقتاً مات ابن الفرات قبله بمدة لأنه زعم أنه سمع منه سنة عشر وثلاثمائة ، وكان ذلك قد مات سنة اثنتين وثلاثمائة ، فكذبه الدارقطني في ذلك وسقط حديثه[2] .

يحيى بن عبد الحميد الحماني :

سبق ذكره وأنه حدث عن أحمد بن حنبل فانكر أحمد أن يكون قد حدثه[3] .

من السبل التي سلكها بعض الكذابين أن يعمدوا إلى بعض الكتب فيروونها دون أن يكون لهم الحق في ذلك حيث يدعون سماعها : بل ان بعضهم يزور سماعه عليها ، وهذا النوع من الوضع في المتأخرين أكثر منه في المتقدمين حيث اقتصر الاسناد عند المتأخرين على السماعات فقط فلجأ الكذابون منهم إلى تزوير ذلك السماع وإلحاق أسمائهم بسلسلة الاسناد . ومع ذلك فقد تعرض لهم النقاد وكشفوا كذبهم ، وأظهروا تزويرهم .

وممن عرف لدى العلماء متلبساً بتهمة التزوير :

أحمد بن الحسين بن إقبال المقدسي :

قال ابن حجر : سمع الكثير من أصحاب أبي عمر بن مهدي وابن شاذان وابن بشران والبرقاني ولم يقنع بذلك فادعى سماعاً من شيوخ لم يدركهم كأبي نصر الزينبي وأبي الحسن بن النقور وغيرهما وظهر كذبه فتركه الناس . وكان يحكي أسماء غيره في الأجزاء ويثبت اسمه ، ويشتري كتباً ، ونقل اسمه وأسماء جماعة كانوا معه ولفظها لمن نقل اسمه مع القوم فيقول : أثبت هؤلاء في هذا الجزء فيفعلون ، ومنهم من يرجع عن ذلك .

---

(1) انظر صفحة : ٢٨٩ جـ ١ . (2) لسان ٥ : ٢٣١/٢٣٢ (3) انظر صفحة : ٢٩٣ جـ ١

ومن جملة من صنع معه ذلك أحمد بن علي السمين ومحمد بن محمد بن دلال والمبارك بن المبارك ونصر السراج فصاروا يتجنبون ذلك[1] .

أحمد بن الحسين أو الحسين بن السماك :

قال الخطيب : وقد حدثنا عن أبي بكر بن السماك حديثا مظلم الاسناد ، منكر المتن ، فذكرنا روايته عن ابن السماك لأبي القاسم عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي ، فقال : لم يدرك أبا عمرو بن السماك هو أصغر من ذاك لكنه وجد جزءاً فيه سماع أبي الحسين بن أبي عمرو بن السماك عن أبيه ، وكان لأبي عمرو بن السماك ابن يسمى محمداً ويكنى أبا الحسين فوثب على ذلك السماع وادعاه لنفسه[2] .

أحمد بن علي بن عبد الله بن سلامة أبو المعالي أبو السمين :

قال ابن حجر : سمع نفسه من ابن البطر والطبقة ، وكتب بخطه كثيراً ، وكانت فيه غفلة .

قال ابن ناصر : أفسد سماعاته باخره . وكان أحمد بن أقبال يشتري الأجزاء غير مسموعة ، ويكتب اسم جماعة هو منهم على ورقة ، ويعطيها لابن السمين حتى ينقلها إلى الجزء فدرج أحدهما وهو ابن اقبال ، وبقي الآخر . فلا يجوز السماع منه[3] .

أحمد بن الفرج بن سليمان أبو عتبة الكندي الحمصي . المعروف بالحجازي :

قال الخطيب : قرأت في كتاب أبي الفتح أحمد بن الحسن بن محمد بن سهل المالكي ، أخبرنا أبو هاشم ثم عبد الغافر بن سلامة بحمص قال ، قال محمد بن عوف : والحجازي كذاب ، كتبه التي عنده لضمرة وابن أبي فديك ، من كتب أحمد ابن النضر ، وقعت إليه ، وليس عنده من حديث بقية بن الوليد الزبيدي أصل وهو فيها

(١) لسان ١ : ١٥٨ .
(٢) تاريخ بغداد ٤ : ١١١/١١٠ ، انظر لسان ١ : ١٥٦ .
(٣) لسان ١ : ٢٢٨ .

أكذب خلق الله ، إنما هي أحاديث وقعت إليه في ظهر قرطاس كتاب صاحب حديث ، في أولها مكتوب : حدثنا يزيد بن عبد ربه قال : حدثنا بقيه .

وقال أيضاً : وحدث عن عقبة بن علقمة ، بلغني أن عنده كتاباً وقع إليه في مسائل ليست حديثة فوقفه عليها فتى من أصحاب الحديث وقال: أتق الله يا شيخ(١) .

بقاء بن أحمد أبي شاكر بن بقاء الحريمي :

قال الذهبي : كذاب دجال زور ألف طبقة ، جمع أجزاء كثيرة وأدعى السماع من أبي منصور بن خيرون وطبقته ووقع باجازات فكشط وأثبت اسمه مكان الكشط وألقاها في الزيت فخفي الكشط ، ثم حمل ذلك إلى ابن الجوزي فنقله له ولم يفهم وكذا نقل له عبد الرزاق الجيلي فاعتمد الناس على نقلها وأخفى الأصول ، فقرأ عليه أحمد بن سلمان الحربي كثيراً قاضي المارستان وغيره ، ثم ظهرت أصول الاجازات فافتضح وبان كذبه ، وقد ألحق اسمه في أكثر من ألف جزء لا تحل الرواية عنه(٢) .

زاد ابن حجر . قال ابن النجار : اشتريت تركته فرأيت في كتبه من التزوير ما لم يبلغه كذاب(٣) .

ثابت بن جعفر بن أحمد النهاوندي :

قال ابن حجر : قال القطب الحلبي : رأيت في أصوله حكاً وضرباً كثيراً ثم تبين لي أنه وقعت له أجزاء من رواية ثابت بن عبيد الله بن المظفر النهاوندي فحكه وحك إسم أبيه وجده وجعل السماع لنفسه زوراً وكذباً(٤) .

الحسين بن أحمد القادسي :

قال الذهبي : كذبه أبو الفضل بن خيرون : وقال أُبي النرسي : كان يسمِّع

---

(١) تاريخ بغداد ٤ : ٣٤١/٣٤٠ ، انظر لسان ١ : ٢٤٥ .
(٢) ميزان ١ : ٣٤٠ ، لسان ٢ : ٤١ .
(٣) لسان ٢ : ٤١ .
(٤) لسان ٢ : ٧٥ .

لنفسه فيما لم يسمعه، وكان له سماع صحيح منه جزء محمد بن يونس الكديمي وجزء القعنبي وأجزاء من مسند أحمد. سمعنا منه[1]

ومن أنواع الضاعين الذين تعمدوا الكذب في الحديث والاختلاق فيه جماعة من الرواة وضعوا أحاديث وألصقوها ببعض المؤلفات أو زادوها في بعض النسخ، الا أن علماء الحديث وجهابذة النقد كشفوا حالهم، وبينوا أمرهم ونبهوا الى زياداتهم التي زادوا، وأحاديثهم التي الصقوا، وقد عدوا بفعلهم هذا كذبة، وضمنوا قائمة الوضاعين، وممن عرف عنه ذلك:

ابراهيم بن أحمد العجلي:

قال الذهبي: ممن يضع الحديث.

زاد ابن حجر: وأرخ المصنف- أي الذهبي- وفاته في تاريخ الاسلام سنة احدى وثلاثين وثلاثمائة وقال: رحل ثم وضع أحاديث فافتضح وترك، وقد ذكره أبو الحسن بن سفيان في تاريخه وقال: يعرف بالابزاري ويعرف بابن أخت الأشل، وكتبنا عنه اجزاء كثيرة من حديث البغداديين، من حديث أبي قلابة وغيره. سماعاً صحيحاً، ثم انه بعد ذلك وضع أحاديث بخط طري لا أصل لها منها عن أبي قلابة عن يزيد بن هارون عن شعبة عن عمرو بن دينار[2].

خالد بن نجيح المصري:

قال ابن ابي حاتم: كان يصحب عثمان بن صالح المصري، وأبا صالح كاتب الليث وابن أبي مريم، سمعت أبي يقول ذلك ويقول: هو كذاب كان يفتعل الاحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح وهذه الأحاديث التي انكرت على ابي صالح يتوهم أنه من فعله[3].

عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني الفقيه القاضي:

---

(١) ميزان ١: ٥٢٩، لسان ٢: ٢٦٤. (٢) لسان ١: ٢٨.

(٣) الجرح ٧/٢: ٣٥٥، انظر الكشف الحديث ٨١، ميزان ١: ٦٤٤.

قال ابن يونس، كان محموداً في القضاء فقيهاً على مذهب الشافعي، كان له حلقة بمصر وكان يظهر عبادة وورعاً وثقل سمعه جداً ، وكان يفهم الحديث ويحفظه، ويملي ويجمع الخلق تخلط في الآخر ، ووضع احاديث على متون معروفة ، وزاد في نسخ مشهورة فافتضح وحرقت الكتب في وجهه .

وقال الحاكم عن الدارقطني. ألّف كتاب سنن الشافعي وفيها نحو مائتي حديث لم يحدث بها الشافعي[1] .

عبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التميمي :

سبق ذكره في مبحث من أقر بوضع الحديث وأنه زاد حديثاً أو حديثين في مسند أحمد[2] .

عمرو بن مالك :

قال الترمذي، قال محمد بن اسماعيل: هذا كذاب كان استعار كتاب ابي جعفر المسندي فالحق فيه احاديث[3] .

محمد بن أيوب بن سويد الرملي :

قال ابن حبان : كان أبو زرعة يقول : رأيت هذا الشيخ أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة بخط طري وكان يحدث بها[4] .

محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان أبو بكر البغدادي الطرازي .

قال الذهبي ، قال الخطيب: ذاهب الحديث روى مناكير وزاد في نسخة خراش ما ليس منها[5]. زاد ابن حجر : وقال الخطيب: ونسخة خراش التي رواها العدوي ليس فيها شيء من هذه الاحاديث وكأنه سلك في هذه الاحاديث السهولة

(١) الكشف الحثيث : ١٢٦ / ١٢٧ .
(٢) انظر صفحة:٣٣جـ٣.اوانظر الكشف الحثيث : ١٣٧ / ١٣٨
(٣) ميزان ٣ : ٢٨٦ ، لسان ٤ : ٤٧٤ .
(٤) مجروحين ٢ : ٢٩٣ / ٢٩٤ ، ميزان ٣ : ٤٨٧ ، لسان ٥ : ٨٧ .
(٥) لسان ٤ : ٢٨ ، لسان ٥ : ٣٦٣ .

واتبع في روايتها المخرج فانه كان يحدث كثيراً من حفظه[1] .

ويلحق بهذا النوع من الوضاعين طائفة من الوراقين والكتبة والابناء والربائب لبعض الرواة دسوا في كتبهم ما ليس من حديثهم . فكان من نتيجة ذلك أن ضعف هؤلاء الرواة بل اتهموا أو رموا بالكذب وهم براء من ذلك وإنما أتوا من قبل هؤلاء الوراقين والكتبة . والأبناء والربايب ، وقد كشف الجهابذة النقاد عن الكذابين الحقيقيين ، وأسفروا عن حقيقة الأمر وبينوا أن هؤلاء الرواة لا ذنب لهم في هذه الأحاديث الموضوعة ، وإنما منوا من قبل هؤلاء الاتباع ، إلا أن الذي يؤخذ عليهم هو تمكينهم هؤلاء الكذابين من كتبهم حتى استطاعوا أن يدسوا فيها ويتقولوا عليها بين طياتها . وممن ذكره العلماء بذلك :

ابن إبراهيم بن العلاء بن الضحاك بن المهاجر بن عبد الرحمن بن زيد :

قال ابن عدي : سمعت أحمد بن عمير ، سمعت محمد بن عوف يقول : ذكرت له حديث إبراهيم بن العلاء عن بقية بن محمد بن زياد عن أبي أمامة رفعه ، « استعتبوا الخيل فانها تعتب » .

قال : رأيته على ظهر كتابه ملحقاً فأنكرته ، فقلت ، له ، فتركه .

قال ابن عوف : وهذا من عمل ابنه محمد بن إبراهيم ، وكان يسوي الأحاديث . وأما أبوه فشيخ غير متهم لم يكن يفعل من هذا شيئاً .

قال ابن عدي : وإبراهيم حديثه مستقيم ولم يرم إلا بهذا الحديث ويشبه أن يكون من عمل ابنه كما ذكره محمد بن عوف[2] .

جبارة بن المغلس :

قال ابن نمير أظن بعض جيرانه أفسد عليه كتبه ، فقلت له : تعني يحيى الحماني ، فقال : لا أسمي أحداً[3] .

---

(١) لسان ٥ : ٣٦٣ ، وانظر تاريخ بغداد ، ٣ : ٢٢٥/٢٢٦ فقد ساق شيئاً من الأحاديث التي زادها في النسخة .

(٢) تهذيب ١ : ١٤٩ .

(٣) مجروحين ١ : ٢١٦ .

وقال نصر بن أحمد البغدادي : جبارة في الاصل صدوق ، الا أن ابن الحماني أفسد عليه كتبه(١) .

حبيب بن أبي حبيب : واسم أبي حبيب زريق .

كاتب مالك بن أنس .

قال ابن حبان : كان يورق بالمدينة على الشيوخ ويروي عن الثقات الموضوعات كان يدخل عليهم ما ليس من احاديثهم(٢) .

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي وذكر حبيب الذي يقرأ على مالك فقال : ليس بثقة قدم علينا رجل أحسبه قال من خراسان كتب عنه كتاباً عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه عن سالم والقاسم فاذا هي أحاديث ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن القاسم وسالم .

قال أبي : أحالها على ابن أخي ابن شهاب . قال : أبي : كان يكذب ولم يكن أبي يوثقه ولا يرضاه وأثنى عليه شراً وسوءاً(٣) .

وراق سفيان بن وكيع بن الجراح :

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : كلمني فيه ـ أي في سفيان ـ مشايخ من أهل الكوفة فأتيته مع جماعة من أهل الحديث فقلت له : ان حقك واجب علينا لو صنت نفسك واقتصرت علىَ كتب ابيك لكانت الرحلة اليك في ذلك ، فكيف وقد سمعت فقال : وما الذي ينقم علي ؟ قلت : قد أدخل وراقك ما ليس من حديثك بين حديثك . قال : فكيف السبيل في هذا ، قلت : ترضى بالمخرجات ، وتقتصر على الاصول ، وتنحي هذا الوراق وتدعو بابن كرامة وتوليه أصولك فانه يوثق به . قال : مقبول منك ، فما فعل شيئاً مما قاله . وبلغني أن وراقه كان يستمع علينا الحديث فبطل الشيخ وكان يحدث بتلك الاحاديث التي أدخلت بين حديثه(٤)

---

(١) تهذيب ١ : ٥٩ .
(٢) مجروحين ١ : ٢٦٠ .
(٣) تهذيب ٢ : ١٨١
(٤) الجرح ٢ / ١ : ٤٣١ ٤٣٢ ، وانظر ميزان ٢ : ١٧٣ ، تهذيب ٤ : ١٢٣ / ١٢٤ .

وقال ابن حبان كان شيخاً فاضلاً صدوقاً الا انه أبتلى بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث وكان يثق به فيجيب فيما يقرأ عليه ، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع ، فمن أجل اصراره على ما قيل له : استحق الترك وكان ابن خزيمة يروي عنه ، وسمعته يقول : حدثنا بعض من أمسكنا عن ذكره ، وهو من الضرب الذي ذكرته مراراً أن لو خر من السماء فتخطفه الطير أحب اليه من أن يكذب على رسول الله ﷺ . ولكنه أفسدوه[1] .

جار. عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني كاتب الليث :

قال أبو حاتم : أخرج أحاديث في آخر عمره ، أنكروها عليه ، نرى أنها مما افتعل خالد بن نجيح وكان أبو صالح يصحبه وكان سليم الناحية ، لم يكن وزن أبي صالح الكذب ، كان رجلاً صالحاً[2] .

وقال البردعي : قلت لابي زرعة : رأيت بمصر أحاديث لعثمان بن صالح عن ابن لهيعة يعني منكرة فقال : لم يكن عثمان عندي ممن يكذب ، ولكن كان يسمع الحديث مع خالد بن نجيح ، وكان خالد اذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا قبلوا به ، وبلي به أبو صالح ايضاً في حديث زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر ، ليس له أصل ، وأنما هو من خالد بن نجيح[3] .

قلت : قد مضى من قبل القول في خالد بن نجيح بانه كان يلصق الموضوعات ويدسها في كتب الناس .

عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي :

قال الذهبي : أحد الضعفاء أتى عن مالك بمصائب[4] .

قال البرهان الحلبي : ذكره شيخنا العراقي في شرح ألفيته في علوم الحديث في

---

(١) مجروحين ١ : ٣٥٥/ ٣٥٦ .
(٢) الجرح ٢/ ٢ : ٨٦/ ٨٧ ، ميزان ٢ : تهذيب ٥ : ٢٥٧
(٣) الجرح ٢/ ٢ : ٨٦/ ٨٧ ، ميزان ٢ : ٤٤١ .
(٤) ميزان ٢ : ٤٨٨/ ٤٨٩ ، لسان ٣/ ٣٣٤ .

الضرب الذين امتحنوا بأولادهم أو وراقين ، فوضعوا لهم أحاديث ودسوها فحدثوا بها من غير أن يشعروا .

وهذا الضرب لا ينبغي أن يذكر مع هؤلاء ، لانهم لا علم لهم ولا يقال للواحد منهم وضاع لانه لم يضع شيئاً ، الا انه ليس بعمدة وان كان عدلاً ، لانه قبل التلقين[1] .

ابن قيس بن الربيع الاسدي أبو محمد الكوفي :

قال عفان : كنت أسمع الناس يذكرون قيساً فلم ادر ما علته ، فلما قدمت الكوفة أتيناه فجلسنا اليه فجعل ابنه يلقنه .

وقال ابن نمير . كان له ابن هو آفته نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه وظنوا أن ابنه غيرها[2] .

وقال الساجي : ان احمد بن حنبل قال : كان له ابن يأخذ حديث مسعر وسفيان والمتقدمين فيدخلها في حديث أبيه وهولا يعلم .

وحكى البخاري في تاريخ الاوسط عن أبي داود ـ أي الطيالسي ـ قال : انما أتى قيس من ابنه كان يأخذ حديث الناس فيدخلها في درج كتاب قيس ، ولا يعرف الشيخ ذلك[3] .

وقال عبد الله بن علي بن المدني : سألت أبي عنه فضعفه جداً . قال : وسمعت أبي يقول : حدثني ابراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي عن أبيه أن قيس بن الربيع وضعوا في كتابه عن أبي هاشم الرماني حديث أبي هاشم من اسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط في الوضوء فحدث به فقيل له : من ابو هاشم قال : صاحب الرمان . قال أبي : وهذا الحديث لم يروه صاب الرمان ، ولم يسمع قيس من اسماعيل بن كثير شيئاً ، وانما أهلكه ابن له قلب عليه أشياء من حديثه[4] .

---

(١) الكشف الحثيث : ١٢٥ .
(٢) ميزان ٣ : ٣٩٤ ، تهذيب ٨ : ٣٩٤ .
(٣) ميزان ٣ : ٣٩٦ ، تهذيب ٨ : ٣٩٤ .
(٤) تهذيب ٨ : ٣٩٤ .

وقال ابن حبان : تتبعت حديثه فرأيته صادقا الا انه لما كبر ساء حفظه فيدخل عليه ابنه فيحدث منه ثقة به ، فوقعت المناكير في روايته فاستحق المجانبة .

وقال العجلي : الناس يضعفونه وكان شعبة يروي عنه وكان معروفا بالحديث صدوقا ويقال : ان ابنه أفسد كتبه بآخره فترك الناس حديثه[1] .

ابن أخت معمر بن راشد :

قال ابن حجر في ترجمة أحمد بن الازهر النيسابوري .

وقال أحمد بن يحيى بن زهير التستري : لما حدث أبو الأزهر بحديث عبد الرزاق في الفضائل عن معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال : نظر النبي ﷺ الى علي رضي الله عنه فقال : انت سيد في الدنيا سيد في الآخرة . الحديث ، أخبر بذلك يحيى بن معين فبينا هو عنده في جماعة من أهل الحديث اذ قال يحيى : من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث . فقام أبو الأزهر فقال . . . هو ذا أنا . . . ، فتبسم يحيى فقال : أما أنك لست بكذاب ، وتعجب من سلامته وقال : الذنب لغيرك في هذا الحديث .

قال أبو حامد بن الشرقي : هو حديث باطل ، والسبب فيه أن معمراً كان له ابن اخ رافضي وكان معمر يمكنه من كتبه فادخل عليه هذا الحديث[2] .

ابن محمد بن يونس البغدادي المخرمي الجمال :

قال ابن عدي : كان يسرق الحديث .

وقال : حدثنا ابن ناجيه ، حدثنا محمد بن يونس ، حدثنا ابن عيينة ، عن عمرو ، عن جابر مثله - يعني قال النبي - ﷺ « أذهبوا بنا الى البصير الذي في بني واقف نعوده ، قال : وكان رجلاً أعمى . . . فهذا حديث حسين الجعفي عن ابن عيينة ، سرقه محمد وادعاه محمد بن الجهم حدثنا محمد بن يونس الجمال . وهو عندي متهم .

---

(١) تهذيب ٨ : ٣٩٤/ ٣٩٥ .

(٢) تهذيب ١ : ١٢/ ١٣، انظر ميزان ١ : ٨٢ .

وقالوا: كان له ابن يدخل عليه الاحاديث[1].

٥- ومن انواع الوضاعين الذين تعمدوا الوضع والكذب في الحديث: جماعة من الرواة ألفوا كتباً، ونسبوها الى غيرهم من الائمة الذين اشتهروا بالحديث والرواية ويظهر أن الغرض من صنيعهم هذا هو ترويج موضوعاتهم وتنفيقها لدى المحدثين والرواة، الا أن صنيعهم هذا لم يخف على المحدثين بل استطاعوا كشفه واظهروا زيفه وأناطوا الكذب بصاحبه وبرأوا منه هؤلاء الائمة الذين نسبت اليهم تلك المؤلفات، والحقت بهم كذباً تلك الكتب. وممن رماه المحدثون بالكذب مقترفاً هذا النوع من الكذب:

محمد بن جعفر بن بديل أبو الفضل الخزاعي:

قال الذهبي: مات سنة سبع أو ثمان وأربعمائة، أخذ عن أبي علي بن حبش المطوعي، وسمع من القطيعي، وألف كتاباً في قراءة أبي حنيفة فوضع الدارقطني خطه بان هذا موضوع لا أصل له.. وقال غيره: لم يكن ثقة[2].

محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي أبو الحسن:

قال ابن عدي كتبت عنه بمصر وحمله شدة تشيعه أن اخرج الينا نسخة قريباً من الف حديث عن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده عن آبائه بخط طري عامتها مناكير، فذكرنا ذلك للحسين بن علي بن الحسين بن عمر بن علي بن الحسين العلوي شيخ اهل البيت بمصر فقال: كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة ما ذكر قط أن عنده رواية لا عن أبيه ولا عن غيره. فمن النسخة: ان النبي ﷺ قال: نعم الفص البلور.

ومنها: شر البقاع دور الامراء الذين لا يقضون بالحق.

ومنها ثلاثة ذهبت منهم الرحمة. الصياد والقصاب وبائع الحَيوان.

ومنها: لا خيل ألقى من الدهم، ولا امرأة كابنة العم.

---

(١) ميزان ٤: ٧٣.

(٢) ميزان ٣: ٥٠١، لسان ٥: ١٠٧.

ومنها: اشتد غضب الله على من اهراق دمي واذاني في عترتي.

وقال السهمي: سألت الدارقطني عنه فقال: آية من آيات الله وضع ذلك الكتاب يعني العلويات[1].

قال ابن حجر: وقد وقفت على بعض الكتاب المذكور، وسماء السنن ورتبه على الابواب. وكله بسند واحد[2].

موسى بن عبد الرحمن الصنعاني الثقفي:

قال ابن حبان: شيخ دجال يضع الحديث. وضع على ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس كتاباً في التسعير، جمعه من كلام الكلبي ومقاتل بن سليمان وألزقه بابن جريج عن عطاء عن ابن عباس[3].

٦ـ ومن أنواع الوضاعين الذين قصدوا الكذب في الحديث جماعة من الرواة كانوا يضعون الحديث على لسان طائفة معينة وفي الغالب ما تكون مخالفة لهم في رأي أو مذهب ـ وغرضهم من هذا الكذب شين مخالفيهم، واظهار مخالفيهم بأنهم ممن يضع الحديث نصرة لما يرون حتى يترك الناس رأيهم ويتجنبوهم اذا علموا أن تلك الاحاديث التي تؤيد مذهبهم أحاديث موضوعة مختلقة . مكذوبة على رسول الله ﷺ. لكن علماء الحديث ونقاده تمكنوا من كشف ألاعيب هؤلاء الكذابين، واستطاعوا أن يتطلعوا الى نواياهم التي كانوا يبيتون، فكشفوا أمرهم وكانت عاقبة الدائرة عليهم. وجوزوا بما فعلوا وعلى نفسها جنت براقش.

وممن عرف ذلك من الرواة.

محمد بن شجاع الثلجي:

الفقيه البغدادي أبو عبد الله.

قال ابن عدي: كان يضع الحديث في التشبيه ينسبها الى أصحاب الحديث

---

(١) ميزان ٤: ٢٨/٢٧، لسان ٥: ٣٦٢.

(٢) لسان ٥: ٣٦٢.

(٣) مجروحين ٢: ٢٤١، ميزان ٤: ٢١١، لسان ٦: ١٢٤.

يُسَابُهم بها.

روى ابن الثلجي عن حبان بن هلال ـ وحبان ثقة ـ عن حماد بن سلمة، عن أبي المهزم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ان الله خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها[1].

٧ ـ ومن انواع الكذابين الذين تعمدوا الوضع في الرواية وكذبوا على رسول الله ﷺ. جماعة من الرواة كانوايضعون الاحاديث ويروونها عن شيوخ لم يعرفوا بين اصحاب الحديث. بل لا وجود لهم. بل لم يخلقوا، فكانوا يسمونهم ويروون عنهم، وممن عرف بسلوك هذه الطريقة في الوضع:

أباء بن جعفر أبو سعيد، شيخ بصري:

قال حمزة عن الحسن بن علي بن غلام الزهري: أباء بن جعفر كان يضع الحديث، وحدث بنسخة نحو المائة عن شيخ له مجهول، زعم ان اسمه أحمد بن سعيد بن عمرو المطوعي عن ابن عيينة عن ابراهيم بن ميسرة عن أنس، وفيها مناكير لا تعرف[2].

ابراهيم بن علي أبو الفتح البغدادي:

فقد روى عن موسى بن نصر بن جرير، حدثنا اسحاق بن ابراهيم الحنظلي حدثنا عبد الرزاق، حدثنا بكار بن عبد الله بن وهب، سمعت ابن أبي مليكة يقول، سمعت عائشة تقول: كانت عندي امرأة تسمعني، فدخل رسول الله ﷺ وهي على تلك الحال، ثم دخل عمر ففرت، فضحك رسول الله ﷺ فقال عمر: ما يضحكك يا رسول الله فحدثه. فقال: والله لا أخرج حتى أسمع ما سمع رسول الله فأسمعته.

قال الخطيب: أبو الفتح البغدادي، واهي الحديث، ساقط الرواية. وأحسب موسى بن نصر بن جرير اسما ادعاه، وشيخاً اختلقه[3].

---

(١) ميزان ٣: ٥٧٧ / ٥٧٩. (٢) لسان ١: ٢٧.

(٣) الموضوعات ٣: ١١٦، اللالي ٢: ١٠٧، ميزان ١: ٥٠، لسان ١: ٨٤.

محمد بن أحمد بن هارون الريوندي:

شيخ لابي عبد الله الحاكم متهم بالوضع. ويعرف بأبي بكر الشافعي شهد له الامام أبو بكر الصيفي بانه سمع معه على محمد بن أيوب الصيفي واقرانه بالري.

قال الحاكم: فلم يقتصر على ذلك وعرض علي من حديثه المناكير الكثيرة، وروايته عن قوم لا يعرفون مثل أبي العلوك، والحجازي، وأحمد بن عمر الزنجاني، فدخلت يوماً على أبي محمد عبد الله بن أحمد الثقفي المزكى فعرض علي حديثاً باسناد مظلم عن الحجاج بن يوسف قال: سمعت سمرة بن جندب رفعه من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين. فقلت: هذا باطل، وانما تقرب به اليك أبو بكر الشافعي، لانك من ولد الحجاج، ثم اجتمع بي فقال: جئت لاعرض عليك حديثي فقال: دع أولاً أبا العلوك واحمد بن عمر فعندي أن الله لم يخلقهما بعد، فقال. الله، الله فيّ[1] فإنها رأس المال، فقلت له: أخرج الى أصلك، ففارقني على هذا، فكأني قلت له زد فيما ابتدأت به، فانه زاد عليه[2].

وقال ابن حجر: أورد له ابن الجوزي حديثاً عن أحمد بن عمر بن عبيد الزنجاني متنه: ثلاثة تزيد في البصر، الماء، والخضرة والوجه الحسن.

قال ابن الجوزي: وأظن أنه اختلق اسم شيخه[3].

محمد بن الحسن بن كوثر أبو بحر البربهاوي:

قال البرقاني: كان كذاباً.

قال الخطيب: حدثنا البرقاني قال: حضرت يوماً عند ابن كوثر فقال لنا ابن السرخسي ساريكم أن الشيخ فلان بن فلان كان ينزل في الموضع الفلاني هل سمعت منه؟ قال أبو بحر: نعم سمعت منه، قال أبو بكر البرقاني: وكان ابن السرخسي قد اختلق ما سأله عنه ولم يكن للمسألة أصل[4].

---

(١) هكذا بياض في اللسان.

(٢) لسان ٥: ٤٣.

(٣) لسان ٥: ٤٣.

(٤) تاريخ بغداد ٢: ٢١٠، ميزان ٣: ٥١٩، لسان ٥: ٣١.

محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي ثم البغدادي أبو بكر النقاش.

قال الذهبي في ترجمة القاسم بن داود البغدادي طير غريب أو لا وجود له انفرد عنه أبو بكر النقاش ذاك التالف، فقال: سمعته يقول: كتبت عن ستة آلاف شيخ[1].

لاحق بن الحسين المقدسي: وهو لاحق بن أبي الورد.

قال الادريس: كان كذاباً أفاكاً، يضع الاحاديث على الثقات، ويسند المراسيل ويحدث عمن لم يسمع منهم، حدثنا يوماً عن الربيع بن حسان والمفضل بن محمد الجندي فقلت اين كتبت عنهما. قال: بمكة بعد العشرين وثلاثمائة، قال الادريسي: وقد ماتا قبل العشرين.

ووضع نسخاً لأناس لا يعرف اساميهم مثل طرعال، طرتان، ولوكري، وشعبوب، ومثل هذا أشياء غير قليل لا نعلم له ثانياً في عصرنا مثله في الكذب والوقاحة مع قلة الرواية[2].

والنوع الثامن من أنواع الوضاعين من كان يدعي التعمير ويزيد في سنّه ويدعي أنه تشرف بلقي الصحابة، وتطلع الى محياهم بل جالسهم، ولازمهم. بل أخذ منهم أحاديث رووها عن النبي ﷺ، وهم كاذبون في دعواهم، بل ان اعمارهم لا تدل على لقائهم التابعين فضلاً عن الصحابة لاسيما وانهم ظهروا بدعواهم هذه بعد سنة ثلاثمائة من هجرة المصطفى ﷺ. حيث انقرض عصر تابعي التابعين فضلاً عن التابعين، وانما استهدفوا بدعواهم هذا العلو في الرواية والشرف بلقي الصحابة فما كان من الجهابذة النقاد الا أنهم كشفوا أمرهم وأظهروا كذبهم، وبينوا زيفهم وممن رمى بالكذب في دعواه لقي الصحابة وروايته عنهم.

الحسن بن زكروان الفارسي:

قال ابن حجر: قيل: حدث بواسط في سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة عن علي

---

(١) ميزان ٣: ٣٧٠، لسان ٤: ٤٦٠.

(٢) لسان ٦: ٢٣٦.

رضي الله عنه. وزعم أنه ابن ثلاثمائة وبضع وعشرين سنة، روى عنه علي بن عثمان صاحب الديباجي شيخ لابي الجوائز الحسن بن علي الواسطي الكاتب، وأظن صاحب الديباج وضع ذلك [1].

عثمان بن خطاب أبو عمرو الاشج أبو الدنيا المغربي:

قال الذهبي: كذاب طرقي كان بعد الثلاثمائة وادعى السماع من علي بن أبي طالب حدث عنه محمد بن أحمد المفيد بأحاديث منها.

سمعت علياً رضي الله عنه يقول: لما نزلت «وتعيها اذن واعية»[2] قال النبي ـ ﷺ ـ «سألت الله أن يجعلها لك يا علي» وأكثر الاحاديث متون معروفة ملصوقة بعلي.

وبعضهم سماه أبا الحسن علي بن عثمان البلوي، وبكل حال. فالأشج المعمر كذاب، من باب رتن الدجال، وجعفر بن نسطور الانماط، وخراش وربيع بن محمود المارديني، وما يعنى برواية هذا الضرب الا الجهلة ويفرح بعلوها[3].

وقال في ترجمة عثمان بن خطاب أبو عمرو البلوي: أبو الدنيا الاشج ويقال ابن أبي الدنيا طير طرأ على أهل بغداد، وحدث بقلة حياء بعد الثلاثمائة عن علي بن أبي طالب فافتضح بذلك. وكذبه النقاد، روى عنه المفيد وغيره، قال الخطيب: علماء النقل لا يثبتون قوله، ومات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة. قال المفيد: سمعته يقول: ولدت في خلافة الصديق وأخذت لعلي بركاب بغلته أيام صفين وذكر قصة طويلة[4].

قلت: أوردها ابن حجر وذكر غيرها من قصصه التي تدل على كذبه[5] ثم قال في آخر ترجمته: وسيأتي في المحمدين ذكر من سماه محمد بن ابي الدنيا، فاذا تأملت هذه الروايات ظهرت على تخليط هذا الرجل في اسمه ونسبه ،بمولده ومن

(١) لسان ٢: ٢٠٧.

(٢) سورة الحاقة. آية رقم ١٢.

(٣) ميزان ٤: ٥٢٢، لسان ٧: ٤٥.

(٤) ميزان ٣: ٣٣، لسان ٤: ١٣٥.

(٥) انظر لسان ٤: ١٣٥/ ١٤٠.

عمره وأنه كان لا يستمر على نمط واحد في ذلك كله، فلا يغتر بمن حسن الظن به[1].

المظفر بن عاصم العجلي:

قال ابن الجوزي: زعم أنه أدرك بعض الصحابة فكذب.

قال الذهبي: حدث بسامراء بعد العشرين وثلاثمائة فقال: حدثني مكلبة بن ملكان بخوارزم في آخر أيام بني أمية قال: غزوت مع رسول الله ﷺ، فذكر خبراً مفتعلاً[2].

ياسين بن الحسن بن ياسين:

قال ابن حجر: زعم أنه حج سنة ست وأربعين ومائتين، فلقي رجلاً من الصحابة اسمه حوط بن مرة بن علقمة. زعم أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: أتاني جبريل عليه السلام بخبيص فهذا كذب من هذا الرجل أو من أحد رواته. أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في كتاب الاطعمة[3].

والنوع التاسع من أقسام الوضاعين الذين تعمدوا الكذب على رسول الله ﷺ. قوم من الرواة التزم كل واحد منهم وضع الاحاديث في معنى معين والدافع لالتزام هؤلاء في وضع هذا النوع من الحديث أمور:

١- قوم كان غايتهم حمل الناس ودفعهم على العمل في وجوه الخير والتزام الآداب فكانوا يضعون الاحاديث في فضائل الاعمال وحسن الادب.

٢- قوم دفعهم التعصب والجهل وادعائهم حب آل البيت أو بغضهم الى وضع أحاديث في فضائل علي رضي الله عنه وآل بيته، وقوم على نقيضهم فقد وضعوا أحاديث في فضائل معاوية وبني مروان.

٣- وقوم كانوا يتاجرون في أشياء أو سلع معينة فكانوا يضعون الاحاديث

---

(١) لسان ٤: ١٤٠.
(٢) ميزان ٤: ١٣١، لسان ٦: ٥٣/٥٤
(٣) لسان ٦: ٢٣٧.

لتنفيق سلعهم وترغيب الناس فيها.

وقد أظهر النقاد نواياهم وكشفوا عن دوافعهم واهدافهم ورموهم بالكذب لافعالهم الشنيعة هذه ولتجرأهم في التخرص على رسول الله ﷺ. وممن رمي بذلك.

جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن يزيد الغافقي:

وضع عدة أحاديث في فضائل النخلة والطين، ووضع مجموعة من الاحاديث في النهي عن السرقة والوعيد فيها، وقد ساق ابن عدي أحاديثه هذه في كاملة وقال عقب ذكر أحاديث السرقة: ولم يرض أن يضع في السرقة حديثاً واحداً حتى وضع هذه الاحاديث وصيرها بابا[1].

وقال عقب ذكر احاديث الطين: ما أتي بها غير جعفر هذا، وكان بين الامر في وضع الحديث أن يضع في الاسناد عن النبي ﷺ. وأراد جعفر هذا أن يجعل بابا في الطين، كما جعل في السرقة، وكان يضع الحديث على أهل البيت[2].

عبد الله بن المسور بن عون بن جعفر الهاشمي:

قال ابن المديني: كان يضع الحديث على رسول الله ﷺ، ولا يضع الا ما فيه أدب أو زهد، فيقال له في ذلك فيقول: ان فيه أجراً[3].

محمد بن أحمد السنجي أبو بكر الشاهد:

قال ابن حجر: حدث ببيت المقدس عن أبي اسماعيل حسين- غير منسوب- عن دحيم وهو عبد الرحمن بن ابراهيم عن الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن الزهري عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله- ﷺ- انه قال لاصحابه: ادخروا لانفسكم جر الحنا المدقوق.

فذكر بهذا السند أحاديث في فضل الحناء كلها كذب على رسول الله ﷺ وعلى من دونه الى دحيم.

---

(١) الكامل: ٢١٩ /ب.
(٢) الكامل: ٢٢٠ /أ.
(٣) لسان: ٣٦١/٣.

وبهذا السند الى الاوزاعي عن يحيى بن أبي زكريا عن سعيد بن المسيب عن سعيد بن أبي وقاص وأبي هريرة رضي الله عنهما قال، قال رسول الله ﷺ: المختضب من أمتي بالحناء كالمقتول في الجهاد بين الصفين في سبيل الله. وهذا كالذي قبله.

وبه الى يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه «غيروا أظفاركم وشعوركم ينمي الله لكم الحسنات ويرفع لكم الدرجات وينزل عليكم البركات متتابعات».

قال ابن حجر: وفي الجزء عدة أحاديث من هذا النمط كلها مكذوبة(١).

محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن شاذان:

كذاب، وضع أحاديث في فضائل علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. خاصة فيما روي عنه قال، قال رسول الله ﷺ: «لو أن الغياط أقلام، والبحر مداد، والجن حسّاب، والانس كتّاب، ما أحصوا فضائل علي.

وروي عنه: ان الله جعل لاخي علي فضائل لا تحصى فمن أقر بفضيلة له غفر الله له ما تقدم من ذنبه، ومن كتب فضيلة له. لم تزل الملائكة تستغفر له ما بقي الكتاب، ومن استمع الى فضيلة من فضائله غفر الله له الذنوب، التي اكتسبها فالنظر الى علي عبادة، ولا يقبل الله ايمان عبد الا بولائه والبراءة من اعدائه.

قال الذهبي: ولقد ساق أخطب خوارزم من طريق هذا الدجال ابن شاذان أحاديث كثيرة باطلة سمجة ركيكة في مناقب السيد علي رضي الله عنه(٢).

محمد بن الحجاج اللخمي الواسطي أبو ابراهيم نزيل بغداد:

كذاب، وضع أحاديث في فضائل الهريسة.

قال ابن عدي: هو وضع حديث الهريسة، وقال الدارقطني كذاب.

وقال ابن طاهر: كذاب وبحديث الهريسة يعرف(٣).

---

(١) لسان ٥: ٤٤.

(٢) ميزان ٣: ٤٦٦/٤٦٧، لسان ٥: ٦٢.

(٣) ميزان ٣: ٥٠٩، لسان ٥: ١١٦.

محمد بن الحسن:

قال الذهبي: روى عنه محمد بن اسحاق بن محمد السوسي أحاديث مختلقة في فضل معاوية ولعله النقاش صاحب التفسير فانه كذاب، او هو آخر من الدجاجلة.

فمن ذلك قال: حدثنا ابراهيم بن الهيثم، حدثنا عفان، حدثنا همام عن قتادة عن ابن المسيب عن سعد أن النبي ﷺ قال لمعاوية: «انه يحشر وعليه حلة من نور ظاهرها من الرحمة، وباطنها من الرضايفتخر بها في الجمع لكتابته الوحي».

ومن ذلك باسناده عن النبي ﷺ «ان معاوية يبعث نبياً من حمله وائتمانه على كلام ربي»[1].

محمد بن الحسين أبو عبد الرحمن السلمي النيسابوري:

شيخ الصوفية وصاحب تاريخهم وطبقاتهم وتفسيرهم.

قال الخطيب: كان أبو عبد الرحمن السلمي غير ثقة، وكان يضع الحديث للصوفية في الحديث[2].

هناد بن ابراهيم النسفي:

أورد له ابن الجوزي حديثاً في فضل البطيخ ثم قال: هذا حديث لا نشك أنه موضوع، وما أبرد الذي وضعه، وفيه مجاهيل، وانا اتهم به هناداً فانه لم يكن بثقة، وقد سمعنا عنه أحاديث كثيرة منها مرفوع ومنها من الصحابة والتابعين كلها في فضائل البطيخ، لم نجدها عند غيره، ولم نطل بذكرها ها هنا لانها كلها محال. ولا يصح في فضل البطيخ شيء الا ان رسول الله ـ ﷺ ـ أكله[3].

والقسم العاشر من أنواع الوضاعين، جماعة من الكذابين كانوا يضعون الحديث ويختلقونه، ويلتزمون في روايته باسناد واحد، وقد سبق أن أشرت الى كثير

(١) ميزان ٣: ٥١٦/٥١٧، لسان ٥: ١٢٥.
(٢) تاريخ بغداد، ٢: ٢٤٨، ميزان ٣: ٥٣٣، لسان ٥: ١٤٠.
(٣) الموضوعات ٢: ٢٨٦، اللالي ٢: ٢١٠.

منهم في معجم النسخ الموضوعة(١). وثم رواه آخرون عرفوا بالوضع على هذه الهيئة منهم:

عبد الغفور بن عبد العزيز أبو الصباح الواسطي الانصاري:

قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث وقال البخاري: تركوه وقال ابن عدي: منكر الحديث ثم روى له حديثاً بسنده اليه عن عبد العزيز بن سعيد، عن أبيه، عن النبي- ﷺ- :لا يجتمع الايمان والبخل في قلب رجل، ومن أوتي السماحة والايمان فقد أوتي أخلاق الانبياء قال ابن عدي: وبهذا الاسناد اثنان وعشرون حديثاً(٢)

عمرو بن جرير أبو سعيد البجلي:

قال الذهبي: كذبه أبو حاتم، وقال الدارقطني: متروك الحديث.

روى عنه أبو عصيدة أحمد بن عبيد ثلاثة أحاديث بسند واحد: عن اسماعيل ابن قيس عن جرير مرفوعاً «من صلى أربعاً قبل الزوال بالحمد وآية الكرسي، بنى الله له بيتاً في الجنة ولا يسكنه الا صديق أو شهيد».

وبه من صلى بين المغرب والعشاء عشرين ركعة... الحديث.

وبه: من صلى بعد العشاء ركعتين بثلاثين قل هو الله أحد بنى الله له ألف قصر في الجنة. فهذا اباطيل(٣).

قال ابن حجر: واورد له العقيلي عن زكريا الساجي عن داود بن سليمان المؤدب عنه بالسند المذكور عن قيس في قوله تعالى «معيشة ضنكاً»(٤) قال: رزقاً في معصية. (٥).

---

(١) انظر صفحة: ٨٧ جـ ٢ .
(٢) ميزان ٣: ٦٤١ / ٦٤٢، لسان ٤: ٤٣ / ٤٤.
(٣) ميزان ٣: ٢٥٠ / ٢٥١، لسان ٤: ٣٥٨.
(٤) سورة طه. آية رقم ١٢٤.
(٥) لسان ٤: ٣٥٨.

محمد بن القاسم بن مجمع الطالقاني :

من أهل بلخ : قال ابن حبان : روى عن أهل خرسان أشياء لا يجوز ذكرها في الكتب .

وقال الحاكم : كان يضع الحديث ، قال عبد الله : الاسناد في المسند جميعه : ثنا أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني ، حدثنا محمد بن أحمد الطالقاني ثنا محمد بن القاسم أبو جعفر ثنا أبو مقاتل عن أبي حنيفة عن اسماعيل بن عبد الملك عن أبي صالح عن أم هانىء . . . .

ثم ساق له الذهبي بهذا الاسناد تسعة أحاديث وقال : فهذا من اختلاق الطالقاني مع أن شيخه حفص كذاب[1] .

محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي أبو الحسن :

سبق ذكره في معجم النسخ الموضوعة ، وأن له نسخة موضوعة[2] .

قال ابن حجر بعد أن ذكر نسخته وأورد شيئا من أحاديثها : وقد وقعت على بعض الكتاب المذكور ، وسماه السنن ، ورتبه على الابواب ، ولكنه بسند واحد[3] .

رجل مجهول : وقف عليه ابن حبان :

قال ابن حبان : وقد دخلت باجر وان مدينة بين الرقة وحران فحضرت مسجد الجامع فلما فرغنا من الصلاة قام بين أيدينا شاب فقال : ثنا أبو خليفة ، ثنا أبو الوليد ، ثنا شعبة عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله - ﷺ - : من قضى لمسلم حاجة فعل الله به. كذا وكذا وذكر كلاما طويلا ، فلما فرغ من كلامه دعوته فقلت : من أين أنت ؟ قال : من أهل بردعة ، قلت : دخلت البصرة ؟ قال : لا ، قلت : رأيت أبا خليفة ؟ قال : لا ، قلت : فكيف تروي عنه وأنت لم تره ؟ فقال : ان المناقشة معنا من قلة المروءة : أنا أحفظ هذا الاسناد الواحد ، فكلما

(١) ميزان ٤ : ١١/١٢، لسان ٥: ٣٤٣/٣٤٤ .

(٢) انظر صفحة : ١٢٥ جـ ٢ . (٣) لسان ٥: ٣٦٢ .

سمعت حديثا ضممته الى هذا الاسناد ورويت ، فقمت وتركته (١).

المبحث الثاني:

في الرواة الذين جرى الكذب على لسانهم دون قصد أو تعمد؛

لقد ابتلى الحديث برواة اقحموا أنفسهم في الرواية، واندسوا بين صفوف حملة سنة المصطفى- ﷺ- وادعوا انهم من نقلة حديثه- ﷺ، دون أن يعدوا للأمر عدته ويأخذوا لنقل سنة رسول الله- ﷺ- أهبتها، فكانوا كمن دخل المعركة من غير سلاح، وذهب الى ساحة الوغى دون استعداد، فأفسدوا الرواية أكثر مما أصلحوا، وتطرق الخطأ والقلب في الرواية بل دخول الموضوع في حديثهم أكثر من غيرهم، لأنهم يجهلون المسائل البديهية التي يتحتم على طالب الحديث معرفتها. فكان من نتيجة ذلك أن أخطأوا فيما تحملوا، وتوهموا فيما أدوا بل ان كثيراً من فسقة الرواة والكذبة، وأصحاب الاهواء والزنادقة انتهزوا فرصة وجود هذا النوع من الرواة فدس عن طريقهم ما أراد، ولقنهم من كذبه وما تهواه نفسه او تمليه عليه تعاليم زندقته، فأخذها هؤلاء ورووها عن حسن نية وطيب خاطر.

وهؤلاء يتمثلون في:

أ- الجهلة من الرواة الذين تقمصوا ثياب العلماء.

ب- جماعة من الرواة اغلب عليهم الصلاح والعبادة، وغفلوا عن الحفظ والاتقان والتمييز بين الصحيح وغيره، فرووا كل ما وقع في أيديهم.

وثم جماعة من الرواة اعتمدوا في تحملهم على ما كتبوا، وكان جل اهتمامهم على ما سطروا وسودوا، وبالتالي كان جل اعتمادهم في الاداء على كتبهم وصحائفهم ونسخهم الا أن هؤلاء كرواة ابتلوا في كتبهم هذه ببعض المصائب، فبعضهم

---

(١) مجروحين ١ : ٧٢.

ضاعت كتبه ، وآخرون احترقت كتبهم وجماعة من الرواة خافوا على كتبهم فدفنوها وآخرون اختلطت عليهم صحائفهم ونسخهم ، ولما اضطروا الى الرواية أدوها على اختلاط ، ودون ضبط فوقع القلب في أسانيدهم ، ودخل الغلط في رواياتهم وادوا الحديث على غير ما هو عليه ، ورووا سنة رسول الله ـ ﷺ ـ بغير ما تحملوا فكان الكذب والوضع . وهؤلاء ينحصرون فيما يلي :

١ ـ المختلطون .

٢ ـ فاحشو الغلط وكثيرو الخطأ .

٣ ـ المغفلون الذين كانوا يلقنون .

وأحاول أن أتناول في هذا المبحث شيئا من أمورهم وكيف ان الكذب في الحديث سرى من قبلهم ، وأن الوضع دخل في حديثهم دون ان يشعروا بذلك .

أولاً : الجهلة من الرواة :

لقد مني الحديث بجماعة من الجهلة انتحلوا صفة الرواة ، وتقمصوا شخصية المحدثين فانكبوا على أحاديث الشيوخ ، ومروياتهم ، وعلى نسخ الرواة واخذوا كتب المحدثين ، وجلسوا للعامة يقرأونها عليهم ، ويروونها لهم ، دون علم أو تمييز ، فوقع منهم التصحيف والتحريف والقلب والتركيب وظهرت منهم المضحكات المبكيات التي تدل على مدى جهالتهم وغاية علمهم ومعرفتهم . فوقع منهم الكذب دون ان يعلموا . اذ لم يكن العلم صناعتهم ولا غبروا فيه أقدامهم .

فقد روى ابن حبان قال : كان بالعوقة شيخ عنده صحيفة عن حميد عن أنس ، وكان مؤذنهم ، فلما مات قيل لي : ان في ذلك المسجد شيخ يحدث بتلك الصحيفة عن حميد نفسه قال : فأتيته فاذا شيخ عليه سجادة وأثر الخير فيه بين فقلت له : صحيفة حميد ، فأخرجها الي ، واذا هي تلك الصحيفة بعينها ، فقلت : أقرأ ، فأخذ يقول : ثنا حميد حتى أتى على آخرها ، فقلت له : أي موضع رأيت حميد ؟ قال : لم أره ، قلت : فكيف تحدث عمن لم تره؟ قال : هذا لا يجوز؟ قلت : لا ، قال : كان في

هذا المسجد الشيخ يؤذن ويحدث بهذه الصحيفة، فلما مات ولوني الآذان مكانه وأعطوني الصحيفة وقالوا: اذن كما كان يؤذن، وحدث كما كان يحدث، فأنا أؤذن كما يؤذن، وأحدث كما يحدث[1].

قلت: فهذا الجاهل لا يدري أنه لا يجوز له أن يروي حديثاً دون أن يتحمله، فاقتحم باب الرواية وأخذ الصحيفة وحدث بها دون أن يعلم.

وروى أيضاً بسنده الى يزيد بن هارون قال: كان بواسط رجل يروي عن أنس بن مالك أحرفاً، ثم قيل: انه اخرج كتاباً عن أنس فأتيناه فقلنا له: هل عندك شيء من تلك الاحرف؟ فقال: نعم عندي كتاب عن أنس، فقلنا: أخرجه الينا، فاخرجه الينا فنظرنا فيه: فاذا هي أحاديث شريك بن عبد الله النخعي، فجعل يقول: ثنا أنس بن مالك، فقلنا له: هذه أحاديث شريك، فقال: صدقتم: ثنا انس عن شريك قال: فأفسدت علينا تلك الاحرف التي سمعناها منه، وقمنا عنه[2].

قلت: فهذا الشيخ أقحم نفسه في الرواية دون معرفة بأدنى أصولها حيث انه لم يفرق بين الصحابي والتابعي. بل لم يدر أهل شريك يروي عن أنس أو العكس.

وقد تطرق كثير من الاحاديث الموضوعة الى دواوين السنة عن طريق هؤلاء الجهال حيث استغلهم الفسقة من الكذابين، والمزورين فأدخلوا عليهم الاحاديث، ولقنوهم أياها فرووها على أنها من حديثهم بلفظ حدثنا وسمعنا. وهم أبعد الناس عن السماع، وأقصاهم عن التحديث وثم أمثلة أوردها النقاد، وان كان الهدف منها أنهم كثيراً ما يمتحنون بعض الرواة الذين اقحموا انفسهم في الرواية وتطفلوا على موائدها لكشفهم للناس، واظهار كذبهم. الا ان هذه الامثلة تبين مدى غفلة

---

(١) مجروحين ١: ٥٩/٥٨.

(٢) مجروحين ١: ٥٩، وقد اوردها الخطيب في الكفاية بسنده الى يزيد بن هارون، كان عندنا شيخ بواسط يحدث بحديث واحد عن انس بن مالك، فخدعه بعض أصحاب الحديث فاشترى له كتاباً من السوق، أوله: حدثنا شريك، وفي آخر، اصحاب شريك الاعمش ومنصور، وهؤلاء، فجعل يحدث يقول: حدثنا منصور، حدثنا الاعمش، فقيل له: اين لقيت هؤلاء، فأخذ كتابه، فقيل له: لعلك سمعت هذا من شريك؟ فقال الشيخ حتى اقول لكم الصدق، سمعت هذا من أنس بن مالك عن شريك. أ. هـ الكفاية: ٢٣٦.

هؤلاء وانهم يقعون فريسة لهؤلاء الدساسين والملقنين يلقنونهم من الروايات ما شاؤوا ويدسون من الأحاديث ما أرادوا. ومن ذلك:

ما روى الخطيب بسنده الى أبي داود سليمان بن الأشعث قال: عطاء بن عجلان، بصري يقال له: عطاء العطار ليس بشيء، قال أبو معاوية: وضعوا له حديثاً من حديثي وقالوا له: قل حدثنا محمد بن خازم فقال: ثنا محمد بن خازم، فقلت: يا عدو الله أنا محمد بن خازم، ما حدثتك بشيء[1].

وروى أيضاً بسنده الى أبي أسامة عن الأعمش قال: كان بالكوفة شيخ يقول سمعت علي بن أبي طالب يقول: اذا طلق الرجل أمرأته ثلاثاً في مجلس واحد، ترد الى واحدة والناس عنقاً واحداً في ذلك يأتونه ويسمعون منه، قال: فأتيته فقرعت عليه الباب فخرج الي شخص، فقلت له: كيف سمعت من علي بن أبي طالب يقول اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد؟ قال: سمعت علي بن أبي طالب، فانه يرد الى واحدة، قال، فقلت له: انت سمعت هذا من علي؟ فأخرج الي كتابه فاذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم: هذا ما سمعت من علي بن أبي طالب يقول: اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقد بانت فيه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، قال، قلت: ويحك هذا غير الذي تقول؟ قال: الصحيح هو هذا لكن هؤلاء أرادوني على ذلك[2].

قلت فلجهل هذا الشيخ لقن على خلاف ما عنده وروى بعكس ما كتب ولم يحمله على ذلك الا جهله بشروط الرواية. بل بالبديهيات من شروطها.

وهكذا أدى اقتحام الجهلة باب الرواية، وانتحالهم نهج الشيوخ وتقمصهم ثياب المحدثين جر على الحديث بلاياً وأدخل فيه من الموضوعات الشيء الكثير، لكن أبى الله تعالى الا ان يصون سنته ويحفظ حديث رسوله ﷺ، فقيض لهؤلاء الجهلة من يكشف احوالهم، وينقد رواياتهم ويميز بين جيدها من زيفها وصحيحها من باطلها.

---

(١) الكفاية: ٢٣٥.

(٢) الكفاية: ٢٣٥/٢٣٦.

ثانياً: الصالحون الذين غلبت عليهم العبادة ولم يكونوا من أهل الرواية:

والطائفة الثانية من الرواة الذين جرى الكذب على لسانهم دون علم منهم، ومن غير أن يشعروا طائفة من الصالحين أداهم انشغالهم بالعبادة والانقطاع اليها والتبتل بالنوافل الى عدم المبالاة بشروط الرواية، والتساهل في التحمل والاداء اذ أخذوا الحديث عن كل ضرب ونقلوا الرواية عن كل ناعق، لا سيما اذا كان فيها ما يوافق هواهم فرووا الغث والسمين، والصحيح والسقيم.

ولهذه الغفلة التي اعترتهم، والسلامة التي صحبتهم ولازمتهم توقف الجهابذة النقاد من الاخذ والرواية عنهم، لأنهم ليسوا أهلاً للرواية، حتى قال ربيعة بن عبد الرحمن: ان من اخواننا من نرجو بركة دعائه، لو شهد عندنا بشهادة ما قبلناها(١).

وقال يحيى بن سعيد: ما رأيت الصالحين في شيء اشد فتنة منهم في الحديث(٢).

وروى مسلم بسنده الى يحيى بن سعيد القطان قال: لم ر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث وفي رواية: لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث.

قال مسلم: يقول: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب(٣).

وقال أيضاً: أئتمن الرجل على مائة ألف ولا أئتمنه على حديث(٤).

وقال أبو الزناد: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث يقال ليس من أهله(٥).

وقال الامام مالك: أدركت مشايخ بالمدينة ابناء سبعين وثمانين لا يؤخذ عنهم، ويقدم ابن شهاب وهو دونهم في السن، فتزدحم الناس عليه(٦).

وقال أيضاً: ان هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت

---

(١) الكفاية: ٢٤٧.
(٢) الكفاية: ٢٤٧.
(٣) م. مقدمة ١: ١٨/١٧.
(٤) الكفاية: ٢٤٧.
(٥) الكفاية: ٢٤٧.
(٦) الكفاية: ٢٤٨.

سبعين عند هذه الاساطين ، وأشار الى مسجد الرسول - ﷺ - يقولون : قال رسول الله ﷺ ، فما أخذت عنهم شيئاً، وان احدهم لو أئتمن على بيت مال لكان به أميناً ، الا انهم لم يكونوا من اهل هذا الشأن، ويقوم علينا محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، وهو شاب فنزدحم على بابه[1] .

الى غير ذلك من اقوالهم التي تحذر من الاخذ عن الصالحين وقد اظهر الائمة العلة التي من اجلها منع الاخذ عنهم هي انهم لا يبالون بما يروون لانشغالهم بالعبادة والصلاح عن التنقير والتفتيش والاقتصار على تحمل الصحيح . بل انهم يروون عن كل ضرب ، ويأخذون عن كل أحد .

وقد اشار ابن حبان رحمه الله اليهم بقوله : ومنهم من كتب وغلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الحفظ والتمييز ، فاذا حدث رفع المرسل وأسند الموقوف ، وقلب الأسانيد وجعل كلام الحسن عن أنس عن النبي ﷺ ، وما شبه هذا حتى خرج عن حد الاحتجاج به[2] .

قلت : يعني انهم يخلطون في مروياتهم ولا يميزون بين المرفوع والموقوف وغيره من المصطلحات التي وضعت للتمييز بين الاحاديث .

وقد ترك جماعة من المحدثين شيوخاً من الرواة كانوا قبل الوقوف على أحوالهم . أمنيتهم في اللقاء، فلما تكشف لهم حالهم ، تركوا الرواية عنهم وتمنوا لو أنهم لم يلقوهم . يقول ابن المبارك : لو خيرت بين ان ادخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن محرز، لاخترت أن القاه ثم ادخل الجنة ، فلما رأيته كانت بعرة أحب اليّ منه[3] .

وسأل رجل وكيع بن الجراح فقال: يا أبا سفيان : تعرف حديث سعيد بن عبيد الطائي عن الشعبي في رجل حج ثم حج : فقال: من يرويه ؟ قلت : وهب ابن اسماعيل ، قال: ذاك رجل صالح وللحديث رجال[4] .

---

(١) الكفاية : ٢٤٨ .
(٢) مجروحين : ١ : ٥٦ .
(٣) مجروحين ١ : ٥٦ ، م. مقدمة ١ : ٢٧ .
(٤) م. مقدمة ١ : ١٧ / ١٨ .

فوكيع لم يلتفت إلى حديث وهب بن اسماعيل لأن صلاحه وغفلته غلبت عليه فلم يدر ما هي سبل الرواية المشروعة .

إلى غير ذلك من الأمثلة التي تظهر مواقف أئمة الحديث وجهابذة النقد من حديث من غلب عليه الصلاح ومروياتهم لما قد تسرب من طريقهم إلى الرواية من موضوعات وأوهام وأخطاء رووها دون معرفة وبحسن نية وطيب قصد .

ثالثاً : المختلطون من الرواة :

وهؤلاء جماعة من الرواة تحملوا الحديث واشتغلوا بالرواية ، إلا أنه طرأت لهم طوارىء أفسدت مروياتهم حيث إختلط حديثهم ، وتغيرت عقولهم ، فحدثوا على غير الجادة وقلبوا في الأسانيد وأسندوا المرسل ، ورفعوا الموقوف ووصلوا المنقطع .

واختلاط الراوي يكون في حفظه ، وفي كتابه .

أما في الحفظ بأن يصاب بداء النسيان أو بداء الخوف ، فيخطىء في الرواية أو يقلب الاسناد أو يرفع الموقوف ويوصل المرسل .

وأما اختلاط الكتاب فيؤدي إلى قلب الاسناد وتركيبه . وقد اختلط جماعة من الرواة وكان اختلاطهم متفاوتاً فمنهم من اختلاطه مؤثراً في روايته عامة ومنهم من اختلط ثم زال عنه الاختلاط . وقد قسم العلماء الرواة المختلطين إلى أقسام :

١ ـ من اختلط ثم ذهب عنه الاختلاط وغالباً ما يكون سبب اختلاط هؤلاء اختلاط كتبهم ، فاذا هيىء لهم من يبصرهم ويرشدهم زال اختلاطه .

٢ ـ ومنهم من اختلط وظل مختلطاً حتى وفاته . وقد كان منهم جماعة قَدَروا الرواية حق قدرها فتوقفوا عن الرواية بمجرد ما اعتراهم الاختلاط . وامتنعوا من التحديث من تلقاء أنفسهم حتى لا يقعوا في الكذب أو الخطأ أو الوهم دون أن يشعروا وثمة جماعة من الرواة حبسهم أهلوهم وذووهم ، ومنعوهم من التحديث والرواية للغرض نفسه .

وبقي آخرون حدثوا بعد اختلاطهم ، ونظرة المحدثين إلى هذا النوع متوقفة على معرفة تاريخ اختلاطه ، ومعرفة من أخذ عنه قبل الاختلاط ومن أخذ عنه بعد الاختلاط فتقبل رواياته قبل اختلاطه ، وترد بعد الاختلاط ، فان جهل تاريخ اختلاطه ، والتبس الأمر في الرواة عنه هل أخذوا قبل الاختلاط أو بعده ، رد حديثه ولم يقبل لتطرق الخلل في روايته واحتمال وجود الوهم فيها أو الخطأ بل الكذب . وقد ألف الحافظ البرهان الحلبي سبط ابن العجمي رسالة أورد فيها من اختلط رتبهم على حروف المعجم ، وقد سمى رسالته (الاغتباط بمن رمى بالاختلاط)[1] .

واختلاط الرواة أيضاً درجات فمنهم من كان اختلاطه يسيراً وتعثره كبوة أمكن تداركها .

ومنهم من كان اختلاطه شديداً وتعثره كان سقوطاً لم يتمكن من الوقوف بعده وقد وقع بعض هذا الصنف في الكذب على رسول الله - ﷺ - ، ورووا الأحاديث على غير ما هي عليه دون أن يشعروا بذلك أو يكون لهم قصد أو إرادة فيه .

وقد عد ابن حبان المختلطين ضمن الرواة الذين وقع في حديثهم الكذب دون علم أو قصد فقال : ومنهم جماعة ثقات ، اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلوا ما يحدثون فأجابوا فيما سئلوا ، وحدثوا كيف شاؤوا فاختلط حديثهم الصحيح بالسقيم فلم يتميز ، فاستحقوا الترك وممن عرف بالاختلاط من الرواة .

ليث بن أبي سليم :

قال عيسى بن يونس : قد رأيته وكان قد اختلط ، وكنت ربما مررت به إرتفاع النهار وهو على المنارة يؤذن .

سعيد بن أبي عروبة :

قال أبو عمر الحوضي : دخلت على سعيد بن أبي عروبة أريد أن أسمع منه فسمعت منه كلاماً ما سمعته ، قال : الأزد ، أزد عريضة ، ذبحوا شاة مريضة ،

---

(١) وقد طبعت الرسالة مع رسالتين اخريين له هما تذكرة الطالب المعلم، بمن يقال انه مخضرم، والتبيين لاسماء المدلسين: وقد طبعت هذه الرسائل بتصحيح واشراف محمد راغب الطباخ في المطبعة العلمية بحلب سنة ١٣٥٠ .

أطعموني فأبيت ضربوني فبكيت ، فعلمت أنه مختلط فلم أسمع منه[1].

وقال ابن الجوزي في بيان أقسام الرواة الذين وقع الكذب في حديثهم : القسم الثالث قوم ثقات ، لكنهم اختلطت عقولهم في أواخر أعمارهم فخلطوا في الرواية[2] .

ويلحق بالمختلطين ، من ساء حفظه من الرواة لعارض عرض له ، كأن فقدت كتبه وحدث من حفظه فوقع في الوهم والخطأ .

وفقد كتب الراوي يكون اما بضياع كتبه ، واحتراقها ، أو نحو ذلك أو يعمد الراوي إلى كتبه فيدفنها لسبب من الأسباب يراها ، ثم بعد ذلك يعتمد في روايته على ذاكرته ، وكثيراً ما تخونه الذاكرة فيحدث بالوهم والخطأ ، فيرفع الموقوف ويوصل المرسل والمنقطع ، أو يقلب الحديث أو يركب الاسناد ، فيجري الكذب على لسانه دون أن يتعمد ، وقد عد ابن الجوزي هذه الطائفة من الرواة الذين وقع الكذب في حديثهم دون تعمد أو قصد ، فقال : ومنهم من ضاعت كتبه أو احترقت أو دفنها ثم حدث من حفظه فغلط ، فهؤلاء تارة يرفعون المرسل ، وتارة يسندون الموقوف[3] ، وتارة يقلبون الاسناد ، وتارة يدخلون حديثاً في حديث[4] .

رابعاً : فاحشو الغلط ، وكثيرو الخطأ :

النوع الرابع من أنواع الرواة الذين وقع الكذب في حديثهم وجرى على ألسنتهم دون قصد أو تعمد ، جماعة من الرواة ، كانت تنقصهم الأهلية ، وكان استعدادهم الفطري يقصر عن تحمل رواية الحديث ، حيث أن ذاكرتهم كانت تعجز عن استيعاب الرواية متناً وسنداً ، فلما أرادوا أن يؤدوا ما تحملوا كان جل مروياتهم يحمل الخطأ والوهم ، وجاءت أحاديثهم على خلاف ما هي عليه ، فأدى ذلك إلى قلب في الأسانيد وتركيب لها ، وخطأ في المتون وتحريف أو تصحيف فيها ، ومرد ذلك

---

(١) ميزان ٢ : ١٥٢ ، مجروحين ١ : ٥٧ ، إلا أنه لم يسم المختلط .

(٢) الموضوعات ١ : ٣٥ .

(٣) هكذا جاءت عبارة ابن الجوزي وفيها نظر ، ولو قال : يسندون المرسل ، ويرفعون الموقوف لكان أولى لأن المرسل مرفوع بطبيعته ، والموقوف مسند في الأصل ، ولو جاءوا به على حسب وصفه ما وصفوا بسوء الحفظ .

(٤) الموضوعات ١ : ٣٥ .

كله الى عدم الضبط أو القدرة عليه ، وقد وقع كثير من الوضع في الحديث بسبب عدم ضبط الراوي وسوء حفظه .

وقد دخل ابن حبان هذا النوع من الرواة في دائرة من وقع الكذب في حديثهم وجرى على السنتهم وان لم يكن ذلك قصدهم وهدفهم فقال : ومنهم من كثر خطؤه ، وفحش ، وكاد أن يغلب على صوابه ، فاستحق الترك من اجله[1] .

وقال ابن الجوزي : القسم الثاني : قوم لم يعانوا على النقل فكثر خطؤهم وفحش[2] .

وقد وضع ائمة النقد معياراً للحكم على الراوي بسوء حفظه وفحش خطئه أو العكس ، وذلك بمقارنة مروياته بمرويات غيره من الحفاظ ، الضابطين ، فان وافقهم في الغالب كان جيد الحفظ ، وان خالفهم في الاكثر كان سيء الحفظ فاحش الغلط .

سأل عبد الرحمن بن مهدي شعبة : من الذي تترك الرواية عنه ؟ قال : اذا أكثر عن المعروفين من الرواية ما لا يعرف ، أو أكثر الغلط[3] .

خامساً : المغفلون :

وهم جماعة من الرواة كانت لهم سماعات ورواية ، الا انهم أُستُغِلُّوا ابشع استغلال من جماعة من الكذابين والوضاعين وذلك بأن كانوا يلقنونهم ويدسون في أحاديثهم ما ليس منها ، وهم يروون ذلك على غير دراية ولا علم ، فيروون الموضوعات وقد سلف أن أشرت الى الكذابين من الرواة الذين تسلطوا على هذا النوع ، ولقنوهم او دسوا في كتبهم بما يغني عن الاعادة .

وسلك جماعة آخرون مسلكاً آخر لا يقل فساداً عن التلقين وذلك بأن يأتوا بصحف ونسخ وأحاديث فيعطونها لهؤلاء الشيوخ فيقرأونها عليهم ثم يرويها الآخرون عنهم على أنها من حديثهم ومن هذا الطريق أدخلوا على هؤلاء المحدثين كثيراً من الموضوعات والاحاديث المختلقة .

---

(١) مجروحين ١ : ٦٤ . (٢) الموضوعات ١ : ٣٥ . (٣) مجروحين ١ : ٦٤ .

فمن ذلك ما روى ابن حبان بسنده إلى يحيى بن حسان قال : جاء قوم ومعهم جزء فقالوا سمعناه من ابن لهيعة ، فنظرت فيه فاذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة فقمت فجلست إلى ابن لهيعة فقلت : أي شيء ذاك الكتاب الذي حدثت به ليس ههنا في هذا الكتاب حديث من حديثك ، ولا سمعتها أنت قط ؟ قال ـ أي: ابن لهيعة ـ ما أصنع بهم يجيئون بكتاب فيقولون هذا من حديثك فأحدثهم به[1].

وروى أيضاً بسنده إلى يحيى بن سعيد قال : كنا عند شيخ من أهل مكة أنا وحفص بن غياث وإذا أبو شيخ حارثة بن هرم يكتب عنه ، فجعل حفص يضع له الحديث ويقول : حدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا ، فيقول : حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا ، ثم يقول له : وحدثك القاسم بن محمد عن عائشة بكذا ، فيقول : ثنا القاسم عن عائشة بكذا ، ويقول : حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله ، فيقول : حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس ، فلما فرغ ضرب حفص بيده إلى ألواح جارية فمحاها فقال : تحسدوني : فقال له حفص ، لا ولكن هذا كذب ، فقلت ليحيى : من الرجل ، فلم يسمه ؟ فقلت له يوماً : يا أبا سعيد ، لعل عندي عن هذا الشيخ ولا أعرفه ، قال : هو موسى بن دينار[2] .

وروى الخطيب بسنده إلى الواقدي قال : خرجت في فتية إلى العقيق أتنزه ، فرأينا قلة على جدار ، فقال بعضنا لبعض نتحذفها وللناضل سبق ، قال فتحاذفناها ، قال : فقلت لهم : هذا الكلام يشبه الحديث ، فمروا بنا حتى ندخل على إبراهيم بن أبي يحيى ، قال : فدخلنا عليه قال ، فقلت له : أحدثك صدقة بن يسار عن ابن عمر ، أن فتية خرجوا إلى العقيق فرأوا قلة على جدار فتحاذفوها وللناضل سبق ؟ قال : فقال : حدثني صدقة بن يسار عن ابن عمر به[3] .

قلت فالخبران السابقان وان قصد منها إمتحان الرواة والكشف عن أحوالهم ، ومدى استعداد بعضهم لقبول التلقين ورواية كل ما سمع ، إلا انهما يدلان على وجود هذا النوع أعني المغفلين في صفوف رواة الحديث وبين رجاله .

---

(١) مجروحين ١ : ٥٨ . (٢) مجروحين ١ : ٥٨ . (٣) الكفاية : ٢٣٦ / ٢٣٧ .

وبعد : فهؤلاء هم غالب الرواة الذين وقع الكذب في حديثهم وجرى على لسانهم الوضع في حديث رسول الله ﷺ دون ان يتعمدوا أو يكون الوضع مستهدفا لهم عند روايتهم له .

وموقف العلماء من هذه الاصناف أن ترد رواياتهم وتنحط عن درجة الاحتجاج ولا يعمل بها ، وتحرم روايتها لمن عرف وضعها ، شأنها في ذلك شأن روايات من تعمد الكذب الا أن الفارق بينهما كما أشرت اليه أن المتعمدين للوضع آثمون على صنيعهم مستحقون للعنة رسول الله - ﷺ - بخلاف القسم الثاني حيث أنهم لا يأثمون ولا تلحقهم اللعنة ان شاء الله والله أعلم .

وقبل أن أختم هذا الفصل أرى من المناسب الاشارة الى مسألة كثيراً ماتعرض لها النقاد وأشار اليها ائمة الحديث .

هي ان جماعة من الرواة وصفوا بكثرة الوضع في الحديث وقيل فيهم أنهم وضعوا اعدادا كثيرة من الاحاديث ، وقبل الكلام في هذه المسألة وابداء وجهة نظر العلماء فيها ومناقشتها أرى من المستحسن ذكر هؤلاء الرواة الذين وصفوا بهذا الوصف ثم أعقب على ذلك بالمراد من قول الائمة فيهم .

أبان بن أبي عياش :

وقال ابن حبان : سمع من أنس أحاديث وجالس الحسن فكان يسمع كلامه ويحفظه ، وربما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم ، ولعله روى عن أنس أكثر من ألف وخمسمائة حديث ما لكبير شيء منها أصل يرجع اليه[1] .

أحمد بن عبد الله الهروي الجويباري :

يعرف بستوف . قال ابن عدي : حدث عن جرير والفضل بن موسى وغيرهما بأحاديث وضعها عليهم . وكان يضع الحديث لابن كرام على ما يريده . ثم ساق ابن عدي جملة من موضوعاته وقال :ولأحمد بن عبد الله الهروي مما وضعه أحاديث كثيرة

---

(١) مجروحين ١ : ١٢٩

لم أخرجها ها هنا[1]

وقال ابن حبان: دجال من الدجاجلة، كذاب، يروي عن ابن عينه ووكيع وأبي ضمرة وغيرهم من ثقات أصحاب الحديث ويضع عليهم ما لم يحدثوا، وقد روى عن هؤلاء الأئمة ألوف حديث ما حدثوا بشيء منها. وكان يضعها عليهم، لا يحل ذكره في الكتب الا على سبيل الجرح فيه[2].

وقال الذهبي: الجو يباري ممن يضرب المثل بكذبه[3].

وقال البيهقي: أما الجو يباري فأني أعرفه حق المعرفة بوضع الأحاديث على رسول الله، ﷺ، فقد وضع عليه أكثر من الف حديث، وسمعت الحاكم يقول: هذا كذاب خبيث، وضع كثيراً في فضائل الاعمال، لا تحل رواية حديثه بوجه[4]

وقال أبو سعيد النقاش: لا نعرف أحد أكثر وضعاً منه[5].

أحمد بن محمد بن الفضل القيسي أبو بكر الأيلي:

قال ابن حبان: سكن جند يسابور، في قرية من قراها، خرجت اليه فيها، واسم القرية نوكيك، فكتبت عنه شبيهاً بخمسمائة حديث كلها موضوعة، بعضها نسخه عن الثقات. حدثنا بهذه النسخةمن لفظه، حدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا سفيان، عن الزهري، عن أنس، ولعل هذا الشيخ قد وضع على الائمة المرضيين أكثر من ثلاثة آلاف حديث، لولا كراهية التطويل لذكرت بعضها، وفي دون ما ذكرنا غفلة[6].

(١) الكامل: ٥٨/أ.
(٢) مجروحين ١: ١٢٩.
(٣) ميزان ١: ١٠٦، لسان ١: ١٩٣.
(٤) ميزان ١: ١٠٨، لسان ١: ١٩٤.
(٥) لسان ١: ١٩٤.
(٦) مجروحين ١: ١٤٢ / ١٤٣، وانظر ميزان ١: ١٤٨، لسان ١: ٢٨٩، الكشف الحثيث: ٣٤/٣٣.

أحمد بن محمد بن مصعب بن بشر بن فضالة بن عبد الله بن راشد بن مروان أبو بشر الفقيه:

قال ابن حبان: من أهل مرو، كان يضع المتون للآثار ويقلب الأسانيد للأخبار، حتى غلب قلبه أخبار الثقات، وروايته عن الاثبات بالطامات على مستقيم حديث، فاستحق الترك، ولعله قد قلب على الثقات أكثر من عشرة الاف حديث، كتبت أنا منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث لم أشك انه قلبها.

قال ابن حبان: سمعت أبا بكر احمد بن اسحاق بن أيوب الضبعي يقول: كنت في دار أحمد بن سهل ننتظر الاذان مع محمد بن اسحاق بن خزيمة وجماعة من المشايخ، ومعنا أبو بشر المروزي، فذكر أبو علي الجباري باب اليمين مع الشاهد، فذكر كل واحد منا بعض ما فيه، فقال أبو بشر: روى نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

فقال محمد بن خزيمة: ليس من هذا شيء، انما هو البينة على المدعي واليمين على من أنكر، فقلت: قليلاً قليلاً لمحمد بن اسحاق: روى شيخ هذا الحديث عن القعنبي عن نافع بن عمر بهذا اللفظ، فقال: من هو؟ فقلت: حدثنا موسى بن الحسن بن عبادحدثنا القعنبيحدثنا ابن عمر، فسمعهأبو بشر فقال: هذاالحديث، فلما افترقنا حضر أبو بشر داري فقال: أحب أن تعطيني كل ما سمعت من موسى بن الحسن ببغداد حتى انسخه، فقلت: وكيف تنسخه؟ قال: قد سمعت حديث هذا الشيخ كله على الوجه، فجعلت أعتل عليه وجعل يلح، فلما اضطرني الامر، قلت له: أدلك على رجل دخل بغداد قبلك وبعدك وكتب الكثير بها فقال: من؟ فقلت: أبو علي الثقفي فقال: أحب أن تقوم معي اليه، فتسأله وأردت أن أخلص نفسي حيث احلته على غيري، فلم يزل يسألني حتى ذهبت معه الى أبي علي الثقفي فقال له: أحب أن تخرج الي كل ما سمعت ببغداد من موسى بن الحسن، وبشر بن موسى وغيرهما من مشايخ بغداد حتى أنسخه على الوجه، فاني قد سمعت حديث مشايخ بغداد على الوجه، وتوهمت أن أبا علي الثقفي يقول له من جهة التقوى: انه لا يحل هذا، فقال أبو علي: كتبي مختلطة بعضها ببعض. فلما رأيته لم يصرح له بالحق

غضبت وقلت: أنا ادخل وأميز حديث أهل بغداد من حديث غيرهم فقال: افعل، هدخلت وميزت مقدار مائتي جزء من حديث مشايخ بغداد، فكان يأخذ عشرة وينسخها ويردها ويأخذ عشرة حتى اتى على جوامعها، وما ظننت أن مسلمًا يستحل مثل هذا[1]

وقال ابن عدي: وسمعت محمد بن عبد الله الدغولي يقول: أنا أكبر من أبي بشر بعشر سنين، وليس عندي عن ابن قهزاز شيء وهو يحدث عنه، ورأيت الدغولي ينسبه الى الكذب.

وروى ـأي أبو بشرـ عن اسماعيل بن أحمد والي خراسان أحاديث بواطيل وحدث بأحاديث أنكرت عليه، وكان يحدث عن أمراء خراسان اسماعيل بن أحمد، ونصر بن أحمد، وخالد أمير بخارى وحدث عن خالد بن أحمد بن خالد هذا عن أبيه عن سعيد بن مسلم عن ابن جريج عن حماد بن سلمة حديث أبي العشراء في الذكاة، قال ابن عدي: وهذا لم يروه هكذا عن ابن جريج عن حماد بن سنمه غير أبي بشر[2].

جعفر بن الزبير الشامي الدمشقي:

قال ابن حبان: روى جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة نسخة موضوعة اكثر من مائة حديث[3].

وقال غندر: رأيت شعبة راكباً على حمار فقيل له: اين تريد يا أبا بسطام؟ قال: أذهب أستعدي على هذا يعني جعفر بن الزبير وضع على رسول الله ﷺ أربعمائة حديث كذباً[4].

عبد الرحمن بن حبيب الفريابي:

قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات وضعاً، حدثنا عنه محمد بن

(١) مجروحين ١: ١٤٩/١٥١، انظر الكشف الحثيث: ٣٤.
(٢) الكامل: ٦٧/ب/٦٨/أ، لسان ١: ٢٩٠/٢٩١، ميزان ١: ١٤٩.
(٣) مجروحين ١: ٢٠٦، تحذير الخواص: ١٦٥.
(٤) تهذيب ٢: ٩١.

اسحاق بن سعيد ، السعدي وغيره من شيوخنا ، لا يحل الرواية عنه ولا كتبة حديثه الا للمتبحر . . . ولعل هذا الشيخ قد وضع أكثر من خمسمائة حديث على رسول الله ﷺ[١] .

عبد الكريم بن أبي العرجاء :

خال معن بن زائدة :

قال الذهبي : زنديق معثر ، قال ابن عدي : لما أخذ لتضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال واحلل فيها الحرام[٢] .

محمد بن تميم الفريابي :

محمد بن محصن بن عكاشة :

قال سهل بن السري الحافظ : وضع أحمد الجويباري ومحمد بن تميم ، ومحمد ابن عكاشة على رسول الله ﷺ اكثر من عشرة آلاف حديث[٣] .

محمد بن سعيد المصلوب :

قال ابن رشدين : سألت أحمد بن صالح المصري عنه فقال : زنديق ضربت عنقه وضع أربعة آلاف حديث حدث عنه هؤلاء الحمقى فأحذروها[٤] .

محمد بن يونس الكديمي :

قال ابن حبان : كان يضع على الثقات الحديث وضعاً ، ولعله قد وضع اكثر من ألف حديث[٥] .

---

(١) مجروحين ٢ : ١٥٤ ، ميزان ٢ : ٦٠٣ ، لسان ٤ : ٤ الكشف الحثيث : ١٣٥ .
(٢) ميزان ٢ : ٦٤٤ ، لسان ٤ : ٥١ .
(٣) لسان ٥ : ٢٨٨ ، تحذير الخواص : ١٦٥ .
(٤) تهذيب ٩ : ١٨٦ .
(٥) مجروحين ٢ : ٣٠٥ .

معلى بن عبد الرحمن الواسطي:

قال أبو داود: سمعت يحيى بن معين وسئل عن معلى بن عبد الرحمن فقال: أحسن أحواله أنه قيل له عند موته الا تستغفر الله؟ فقال: ألا أرجو أن يغفر لي وقد وضعت في فضل علي رضي الله عنه تسعين حديثاً، أو قال سبعين[1].

رجل غير معروف:

قال الخطيب: أخبرنا أبو طالب عمر بن ابراهيم بن سعيد الفقية، قال: ثنا محمد بن خلف بن حيان الخلال قال: ثنا الحسين بن اسماعيل قال: ثنا أبو أمية الطرسوسي قال: ثنا سليمان بن حرب قال: ثنا حماد بن زيد عن جعفر بن سليمان قال: سمعت المهدي يقول: أقر رجل عندي من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث فهي تجول في أيدي الناس[2].

الزنادقة:

قال الخطيب: اخبرني محمد بن الحسين القطان قال: انا دعلج بن أحمد قال: أنا أحمد بن علي الأبار قال: حدثني عبد الرحيم بن خازم البلخي قال: ثنا الحكم الخاستي قال: سمعت حماد بن زيد يقول: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ اثني عشر ألف حديث[3].

شيخ يروي عن نافع:

قال ابن عدي: حدثنا محمد بن أحمد بن حماد الدولابي بمصر ثنا محمد بن خلف ثنا يحيى بن بكير قال: سمعت الليث بن سعد يقول: قدم علينا شيخ بالاسكندرية يروي لنافع، ونافع يومئذ حي، فكتبنا عنه فنداقين عن نافع، فلما خرج الشيخ أرسلنا بالفنداقين الى نافع، فما عرف منها حديثاً واحداً، فقال أصحابنا: ينبغي ان يكون هذا من الشياطين الذين حبسوا[4].

---

(١) ميزان ٤ : ١٤٩، تهذيب ١ : ٢٣٨.
(٢) الكفاية: ٦٠٤.
(٣) الكفاية: ٦٠٤
(٤) تحذير الخواص: ١٦٧.

الى غير ذلك من النصوص التي وردت عن الائمة يصرحون فيها بأن جماعة من الكذابين، وضعوا أعداد هائلة من الاحاديث واختلقوها.

واذا القينا نظرة على هذه الاعداد الضخمة، وقارناها بما بين أيدينا من الاحاديث المحكوم عليها بالوضع ترى أنها تمثل جزءاً يسيراً من مجموع تلك الأعداد التي ذكرها العلماء عن هؤلاء الوضاعين، فلو أخذ قول هؤلاء الائمة على ظاهره لادى الى القول بوضع أكثر الاحاديث التي بين ايدينا سواء التي حكم عليها الائمة بالصحة والحسن أو الضعف فضلاً عن الاحاديث المحكوم عليها بالوضع، لان مجموع الاحاديث التي بين أيدينا يقل عن مجموع تلك الاحاديث التي أشاروا الى أن هؤلاء الرواة وضعوها.

وهذا القول له نتائجه الخطيرة على الحديث، بل انه قد يهدم مبدأ الاحتجاج بالسنة من أساسه.

ولذا فلا بد من تبيين مراد المحدثين من ذكر هذه الاعداد، واظهار، قصدهم في أن فلانا وضع كذا حديث.

والذي يظهر لي والله أعلم ان مراد المحدثين بقولهم: فلان وضع كذا حديث أمور كثيرة منها:

١ـ أن بعضهم يطلق ذلك ويريد به المبالغة في الكثرة ولا يقصد منطوق العدد، اذ لو استهدف ذلك لما كان الاقتصار على ذكر العقود دون غيرها، وكلام حماد ابن زيد في وضع الزنادقة وابن حبان في الكذيمي، وسهل بن السري في الجويباري ومحمد بن تميم ومحمد بن عكاشة لا يحتمل غير ذلك.

٢ـ ان بعضهم يقصد من قوله: ان فلانا وضع كذا حديث، أن العدد الذي ذكره انما هو عدد مروياته من الاحاديث، وهي محكوم عليها جميعاً بالوضع، سواء صدق فيها أو كذب لان الراوي اذا ثبت كذبه في حديث حكم على سائر حديثه بالكذب، وردت مروياته، فالحكم هنا حكم اصطلاحي، لا يراد به أن الراوي اختلق ذلك العدد كله ووضعه من قبل نفسه، بل المراد به: ان مرويات هذا الراوي

بلغت كذا، وهي محكوم عليها بالوضع تبعاً للحكم على الراوي. ويدل على ذلك قول ابن حبان في احمد بن محمد بن الفضل القيسي: كتب عنه شبيهاً بخمسمائة حديث كلها موضوعة بعضها نسخة عن الثقات... الخ فتصريح ابن حبان بأن بعض تلك الأحاديث التي حكم عليها بالوضع، نسخها أحمد هذا من الثقات دليل على أن لتلك الاحاديث أصولاً، لكنها لما كانت من رواية أحمد هذا وهو محكوم على حديثه بالوضع، اعتبرت من الموضوعات تبعاً له.

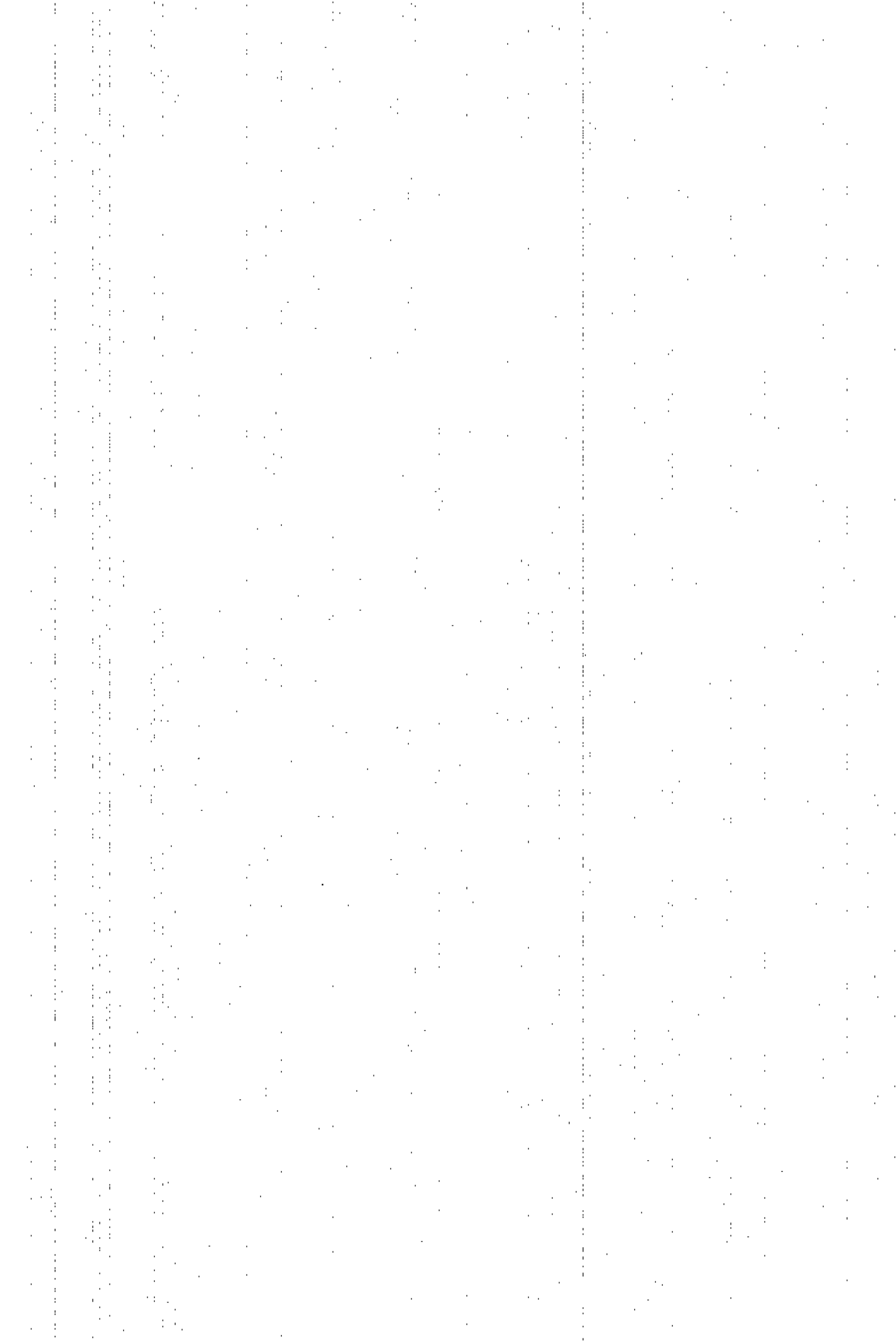
٣ـ ان بعضهم يقصد بالوضع، الوضع الاصطلاحي، وذلك بأن يكون في الاسانيد علة تحول الحكم عليه بالوضع كقلب الاسناد أو تركيبه، وهي وان كانت موضوعة بالنسبة لهذا الطريق فهي ثابتة من طريق آخر، وقول ابن حبان في أحمد بن محمد بن مصعب يشير الى ذلك فقد قال فيه كان يضع المتون للآثار، ويقلب الاسانيد للاخبار، حتى غلب قلبه اخبار الثقات وروايته عن الاثبات بالطامات على مستقيم حديثه فاستحق الترك. ولعله قد قلب على الثقات اكثر من عشرة آلاف حديث. فقلب الاسانيد وتركيبها وان اعتبر لدى المحدثين نوع من الوضع. الا انه وضع اصطلاحي. كما سبق بيانه.

٤ـ قد يراد بذكر العدد الوضع الحقيقي وان الراوي المتهم قد اختلق ذلك العدد من الاحاديث ونسبها الى رسول الله ـ ﷺ ـ وهذه الاحاديث منها ما ألّفه من قبله ومنها ما كان من اقوال غيره من الصحابة أو التابعين أو الحكماء أو غيرهم فرفعها الى النبي ﷺ، فالحكم عليها بالوضع انما هو من أجل رفعها الى النبي ـ ﷺ ـ وان كانت الاثار ثابتة عن غيره. وهذا يترجح فيها اذا كان الراوي ذكر ذلك في معرض الاقرار، ولا ينبغي أن يسلم له ذلك اذا كان الغرض من اقراره هو التشكيك فيها في أيدي الناس من حديث المصطفى ﷺ، كما نبهت الى ذلك من حال الزنادقة والله أعلم.

الفصل الثاني

في الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع ويشمل المباحث الآتية:

- الاقران الذين رمى بعضهم بعضاً بالكذب.
- من دفع عنه الائمة تهمة الوضع والكذب.
- المجهولون الذين رويت عنهم أحاديث موضوعة.
- ما قيل فيهم فلان عن فلان بخبر موضوع ونحوهم.



تمهيد :

تناولت في الفصل السابق الكلام على الرواة المتفق في الحكم عليهم بالوضع، بقسميهم المتعمد منهم، وغير المتعمد، وأنواع الوضاعين لكل قسم، وموقف الائمة من احاديثهم.

وأرى من المناسب تخصيص هذا الفصل للكلام على الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع، وأعني بذلك الرجال الذين تفاوتت آراء النقاد فيهم بين رمي بالكذب وتبرئة لهم منه، أو تعديل لهم، وهؤلاء الرواة منهم من رمي بالكذب لسبب ليس له فيه دخل، وهو في نفسه عدل، وانما نسب اليه الكذب، وألصق به، فتوهم بعض النقاد أنه مصدره، ومنه خرج الحديث الموضوع، فرموه بالكذب بناء على ذلك الوهم. لكن قيض الله لهم نفراً آخرين من الجهابذة النقاد نفحوا عنهم الكذب ودفعوا عنهم التهمة به.

ومنهم من كان له قرين أو مدبج، تنافساً في الرواية، وتنازعاً في الشيوخ، واشتركا في العصر والطبقة، وصادف ذلك التنافس ضعفاً في بعض النفوس، وهوى في بعض الاشخاص دفعهم الى اتهام بعضهم البعض، ورمى كل منهم الآخر بالكذب والاختلاق لشبهة ظهرت أو زلة تكشفت، وكان الأولى والاحرى بهم أن يُقِيل كل منهم عثرة قرينه، ويصلح خطأ زميله، وينصح له.

ومنهم جماعة من الرواة أسرفوا على انفسهم وأطلقوا لها العنان، وتدخلوا فيما لا يعنيهم فوقعوا في الكذب على الناس، وفي أحاديثهم، الا انه لم يمسك عليهم أنهم تهاونوا في حديث رسول الله ﷺ أو كذبوا عليه.

ومنهم طائفة عرفت في الرواة، وذكرت في أسانيدهم ومصنفاتهم الا انه لا يعرف عن شخصياتها غير أسمائها، جاء على ألسنتها أحاديث مشهود لها بالكذب والاختلاق، وأعني بهم المجهولين الذين رويت عنهم أحاديث موضوعة.

ومنهم جماعة من الرواة اطلق النقاد عليهم عبارة التهمة دون أن يقيدوها وأجملوها هكذا دون أن يفصلوها.

ومنهم آخرون أدرجوا في كتب الضعفاء وتكلم فيهم، ووصفهم النقاد بعبارات منها روي أحاديث موضوعة أو أتى بأخبار مكذوبة، أو فلان عن فلان حديث موضوع، أو هذا حديث موضوع على فلان وسأحاول في هذه الدراسة ذكر أقوال الائمة في تلك المسائل وبيان ما يترجح لي فيها:

أولاً: الأقران الذين أتهم بعضهم بعضاً:

وأعني بهم جماعة من الرواة تعاصروا وتزاملوا واشتركوا في بعض الشيوخ وتساووا في الطبقة، الا أنه لسبب من الاسباب كاختلاف في المعتقد، أو تباين في المذهب، أو تضارب في الرأي، وقع بينهم الجفاء، وامتلأت نفوسهم بالضغينة والشحناء، وساء كل منهم رأيه في الآخر، فتراموا بالكذب، وتبادلوا التهم، فكان سبب الجرح في نفوسهم التحامل، ودافع التهمة التباغض والتحاسد. وقد راعى أئمة النقد أحوال من جرح وعدل، وتتبعوا الاسباب والدوافع التي من أجلها أطلقوا أحكامهم، فقبلوا ما كان الجرح فيه من أجل سبب يعتد به، وامارة تسوغه، وقرينة تخوله، وردوا ما كان دافعه نزع الشيطان وسببه البغض والشحناء ونبهوا الى أن ثمة جماعة من الرواة أتهم بعضهم بعضاً، وكذب بعضهم بعضاً بتهمة. لا تتعلق بالتحمل أو الاداء، أو الضبط والعدالة، وانما كان سببها الهوى فحذروا من قبول الجرح في ذلك قال أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج: أحذروا غيرة اصحاب الحديث بعضهم على بعض فلهم أشد غيرة من التيوس[1]. ، وممن أشاروا اليه، ونبهوا عليه:

---

(١) الكفاية: ١٧٩.

١ـ أحمد بن صالح أبو جعفر المقرىء المصري:

طبري الاصل. كان أحد حفاظ الاثر، عالماً بعلل الحديث بصيراً باختلافه، قال أبو نعيم، ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتى يعني أحمدَ ابن صالح، وقال ابن نمير: اذا جاوزت الفرات فليس مثله أحد، وقال ايضاً: هو واحد الناس في علم الحجاز والمعرب فيهم وقال محمد بن مسلم بن واره: أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل ببغداد، وابن نمير بالكوفة، والنفيلي بحران، هؤلاء أركان الدين، وقال يعقوب بن سفيان. حجتي فيما بيني وبين الله رجلان: أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصري[١] وقال البخاري: ثقة صدوق ما رأيت أحداً تكلم فيه بحجة[٢].

وقال ابن حجر: كان احمد بن حنبل وعلي وابن نمير وغيرهم يثبتون أحمد بن صالح وكان يحيى يقول: سلوا أحمد فانه أثبت، وقال العجلي: ثقة صاحب سنة، وقال أبو حاتم: ثقة كتبت عنه وقال أبو داود. كان يقوم كل لحن في الحديث. وقال محمد بن عبد الرحمن بن سهل: كان من حفاظ الحديث، رأساً في العلل، وكان يصلي بالشافعي، ولم يكن في أصحاب ابن وهب أعلم منه بالآثار. قال ابن عدى: أحمد بن صالح من حفاظ الحديث ومن المشهورين بمعرفته، وحدث عنه البخاري والذهلي[٣].

قلت اكثر الائمة على توثيقه، والثناء عليه، الا الامام النسائي، فانه أساء القول فيه وبالغ في الاساءة فقال: ليس بثقة[٤]، وفي رواية: ليس بثقة ولا مأمون[٥]، وقال ابن يونس: ذكره النسائي فرماه وأساء الثناء عليه وقال: حدثنا معاويه بن صالح، سمعت يحيى بن معين يقول: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف[٦]

(١) تاريخ بغداد ٤: ١٩٥ / ١٩٧، ميزان ١: ١٠٣ / ١٠٤.

(٢) ميزان ١: ١٠٤، تاريخ بغداد ٢: ٢٠١.

(٣) تاريخ بغداد ٤: ١٩٩.

(٤) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦، تهذيب ١: ٤١.

(٥) ميزان ١: ١٠٤، تهذيب ١: ٤١.

(٦) تاريخ بغداد ٤: ٢٠٢، تهذيب ١: ٤١.

وقال عبد الكريم بن النسائي، عن أبيه: ليس بثقة ولا مأمون، تركه محمد بن يحيىٰ، ورماه يحيى بالكذب[١].

قلت: فالنسائي قال فيه: انه ليس بثقة ولا مأمون، ونقل عن يحيى بن معين: أنه كذبه.

قلت: اما تجريح النسائي له، فقد عد العلماء كلامه في أحمد بن صالح هذا تحاملاً، لجفاء وقع بينهما ذلك أن أحمد بن صالح كان موصوفاً بالصلف والتيه الكبر، وشراسة في الخلق، قال ابن حبان: أحمد بن صالح، كان في حفظه عند أهل مصر، كأحمد بن حنبل عند أهل العراق، ولكنه كان صلفاً تياهاً[٢] وأن النسائي جاء اليه، فطرده من مجلسه، فقد روى ابن عدي قال: سمعت محمد بن هارون بن حسان البرقي يقول: هذا الخرساني- يعني النسائي يتكلم في أحمد بن صالح، وحضر مجلس أحمد بن صالح وطرده من مجلسه[٣]، لأنه كان لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه، فجاء النسائي وقد صحب قوماً من أصحاب الحديث ليسوا هناك فأبى أحمد أن يأذن له، فكل شيء قدر عليه النسائي أن جمع أحاديث قد غلط فيها ابن صالح فشنع بها[٤] قاله العقيلي.

وأما ما نقله عن يحيىٰ بن معين، فقد كان رحمه الله مخطئاً في ذلك، اذ أن كلام يحيىٰ كان في أحمد بن صالح الشمومي لأن يحيىٰ بن معين ثبت أحمد بن صالح المصري، كما ثبته أحمد بن حنبل، فقد قال ابن حبان: والذي يروي عن معاوية بن صالح عن يحيىٰ بن معين أن أحمد بن صالح كذاب، فان ذاك أحمد بن صالح الشمومي، شيخ كان بمكة يضع الحديث يسأل معاوية بن صالح عنه يحيىٰ، فأما هذا- أي أحمد بن صالح المصري- فهو يقارن ابن معين في الحفظ والاتقان قال ابن حجر معلقاً: ويقوى ما قاله ابن حبان: ان يحيىٰ بن معين لم يرد صاحب الترجمة بما تقدم عن البخاري أن يحيىٰ بن معين ثبت أحمد بن صالح المصري صاحب الترجمة[٥].

---

(١) تهذيب ١: ٤١.
(٢) تهذيب ١: ٤٢.
(٣) تاريخ بغداد ٤: ٢٠٢.
(٤) تهذيب ١: ٤٢.
(٥) تهذيب ١: ٤٢.

قلت: وهكذا يتبين أن رمي أحمد بن صالح المصري بالكذب انما هو خطأ نشأ من التباس اسمه باسم غيره وأن الدافع للنسائي رحمه الله على ذلك هو تحامله على أحمد، وقد شنع العلماء على النسائي في فعلته هذه، فقد سبق قول البرقي، وقول ابن حبان والعقيلي، وقال الذهبي: آذى نفسه بكلامه فيه[1]. وقال ابن عدي بعد أن حكى قول البرقي: ولولا أني شرطت في كتابي أن أذكر كل من تكلم فيه، لكنت أجل أحمد بن صالح ان اذكره[2].

أحمد بن عبد الله الحافظ أبو نعيم الاصبهاني:

محمد بن ابراهيم المنذر الحافظ العلامة أبو بكر النيسابوري.

قال الذهبي: صاحب التصانيف، عدل صادق فيما علمت.

قال فيه مسلمة بن قاسم الاندلسي: كان لا يحسن الحديث.

ونسب الى العقيلي. أنه كان يحمل عليه وينسبه الى الكذب، وكان يروي عن الربيع بن سليمان عن الشافعي، ولم ير الربيع، ولا سمع منه[3]، وقال الذهبي: ولا عبرة يقول مسلمة.

وأما العقيلي فكلامه من قبيل كلام الاقران بعضهم في بعض، مع أنه لم يذكره في كتاب الضعفاء.

وقال أبو الحسن بن القطان: لا يلتفت الى كلام العقيلي فيه[4].

قلت: الظاهر أن كلام مسلمة مستند على قول العقيلي، وحمل العقيلي عليه انما هو لروايته عن الربيع دون أن يسمع منه.

وقد أجاب ابن حجر عن هذا فقال: وروايته عن الربيع عن الشافعي يحتمل أن تكون بطريق الاجازة، وغاية ما فيه أنه تساهل في ذلك باطلاق «أنا»[5]

---

(١) ميزان ١: ١٠٣.

(٢) ميزان ١: ١٠٤.

(٣) ميزان ١: ٤٥٠، لسان ٥: ٢٧.

(٤) ميزان ٣: ٤٥٠ / ٤٥١، لسان ٥: ٢٧

(٥) لسان ٥: ٢٧.

محمد بن اسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة بن عبد الله العبدي الاصبهاني:

قال الذهبي: الحافظ صاحب التصانيف، كان من أئمة هذا الشأن[1].

وقال الحاكم، قال أبو علي الحافظ: بنو مندة أعلام الحفاظ في الدنيا، قال: وأبو عبد الله من بيت الحديث والحفظ، وأحسن الثناء عليه[2].

لكن قال فيه أبو نعيم: هو حافظ من أولاد المحدثين، مات في سلخ ذي القعدة سنة خمس وتسعين وثلاثمائة اختلط في آخر عمره، فحدث عن أبي أسيد، وعبد الله ابن أخي ابي زرعة وابن الجارود، بعد أن سمع عنه أجازة، وتخبط في أماليه، ونسب الى جماعة أقوالاً في المعتقدات لم يعرفوا بها[3].

قال الذهبي: اقذع الحافظ أبو نعيم في جرحه لما بينهما من الوحشة، ونال منه، واتهمه فلم يلتفت اليه لما بينهما من العظائم، تسأل الله العفو، فلقد نال ابن مندة من أبي نعيم وأسرف أيضاً[4] وقال بعد أن حكى قول أبي نعيم: قلت: البلاء الذي بين الرجلين هو الاعتقاد[5].

محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع الكوفي اللخمي:

قال فيه ابن عدي: رأيت أنا ابن الحسين كان شيخاً وراقاً على باب الكوفة، وقال ابو يعلي الطوسي: كان ثقة صاحب مذهب حسن وجماعة وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر وكان ممن يطلب للشهادة فيأبى[6].

وقد تكلم فيه ابن عقدة فقال الحاكم أبو أحمد: كان ابن عقدة سيء الرأي فيه. وقال ابن عدي: كنت عند المطين، فمر عليه الحسين بن حميد فقال: هذا كذاب بن كذاب[7].

وقال الحافظ ابن حجر: الظاهر ان جرح ابن عقدة لا يؤثر فيه لما بينهما من

---

(١) ميزان ٣: ٤٧٩، لسان ٥: ٧٠.
(٢) لسان ٥: ٧١.
(٣) ميزان ٣: ٤٧٩ / ،بذ، لسان ٥: ٧١.
(٤) ميزان ٣: ٤٧٩، لسان ٥: ٧١.
(٥) ميزان ٣: ٤٨٠، لسان ٥: ٧١.
(٦) لسان ٥: ١٣٨.
(٧) لسان ٥: ١٣٨.

المباينة في الاعتقاد والله أعلم[1].

محمد بن عثمان بن أبي شيبة ابو جعفر العبسي الكوفي:

قال الذهبي: كان بصيراً بالحديث والرجال له تواليف مفيدة، وثقة صالح جزرة وقال ابن عدي لم أر له حديثاً منكراً، وهو على ما وصف لي عبدان لا بأس به.

وقد كذبه جماعة.

فقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: كذاب، وقال ابن خراش كان يضع الحديث، وقال مطين: هو عصا موسى تلقف ما يأفكون، وقال الدارقطني: يقال أنه أخذ كتاب غير فحدث به.

وقال البرقاني: لم أزل أسمعهم يذكرون أنه مقدوح فيه.

وقال ابن عقدة سمعت عبد الله بن أسامة الكلبي وابراهيم بن اسحاق والصواف وداود بن يحيى يقولون محمد بن عثمان كذاب، وزاد داود: قد وضع أشياء على قوم ما حد ثوابها قط[2].

وقال جعفر بن محمد الطيالسي: كان كذاباً جاء عن قوم بأحاديث ما حد ثوابها قط عن ابن سمع أنابه عارف، وقال ابن المنادى: قد أكثر الناس عليه على اضطراب فيه[3].

وقد أشار بعض الحفاظ الى ان تجريح مطين له انما كان لتعصب بينهما.

قال ابو نعيم ابن عدي: رأيت كلا منه ومن مطين يحط أحدهما على الآخر، قال لي مطين: من أين لقي محمد عن عثمان ابن ابي ليلى؟ فعلمت أنه يحمل عليه فقلت له: ومتى مات محمد؟ فقال سنة أربع وعشرون، فقلت: لابني أكتب هذا، فرأيته قدم فقال: مات بعد هذا بسنتين، ورأيته غلط في موت ابن ابي ليلى، ورأيته أنكر على محمد بن عثمان أحاديث فذكرت لمحمد بن عثمان مطينا، وذكرت أحاديث

(1) لسان ٥: ١٣٨.
(2) ميزان ٣: ٦٤٢/ ٦٤٣، لسان ٥: ٢٨٠.
(3) لسان ٥: ٢٨٠/٢٨١.

تنكر عليه، وقد كنت وقفت على تعصب وقع بينهما بالكوفة سنة سبعين، وعلى أحاديث ينكرها كل منهما على الآخر[1].

وقال أبو نعيم ابن عدي ايضاً: وقفت على تعصب بين مطين وبين محمد بن عثمان بن أبي شيبة حتى ظهر لي أن الصواب الامساك عن قبول كل واحد منهما في صاحبه[2].

ثانياً: من دفع عنه الائمة تهمة الوضع والكذب:

وقريب من القسم الاول جماعة من الشيوخ الثقات، والائمة الاعلام كدر صفو حديثهم قوم من النقاد رموهم بالكذب وشنعوا عليهم وتكلموا في روايتهم، ولم يكونوا مصيبين فيما قالوا، ولا محقين فيما ادعوا ودافعوا الى ذلك أمور.

منها الخطأ في الراوي الذي رموه بالكذب وذلك بأن يتفق اسم راويان احدهما ثقة والآخر ضعيف فيأتي أحد النقاد ويرمي الثقة بالكذب أما نقلاً عن غيره أو اجتهاد منه أخطأ في ظنه أن الراويين واحد.

ومنها: ان يلصق جماعة من الكذابين أحاديث بشيخ ثقة أمام مروي عنه وكأنه هو المنفرد بها فيظن بعض الرواة أن الشيخ هو الآفة فيصمونه بالكذب ويرمونه بالوضع. والحال أنه بريء من ذلك وأن الآفة من الرواة الذين ألصقوا به تلك الموضوعات.

ومنها: ان يخطىء أحد الرواة الثقات فيروي حديثاً بهم فيه، ويورده على غيره ما ورد به، فيتحامل عليه بعض النقاد ويسقطونه بتلك العثرة، ويخطونه بتلك الكبوة ،فيرمونه بالكذب ويلحقونه بعداد من يتقول على رسول الله ﷺ، والحال أنه خطأ وقع فيه ووهم تطرق اليه ولم يكن ذلك جل حديثه، بل كان بمثابة كبوة جواد، والخطأ غير معصوم منه الانسان، وغاية ما يمكن قوله: هو أن الراوي قد قصر في ضبطه، وتهاون في حفظه، أما أن يرمى بالكذب بمجرد خطأ أو وهم، فذلك إجحاف في حقه.

(١) ميزان ٣: ٦٤٣.

(٢) لسان ٥: ٢٨١.

وقد لاحظ أئمة النقد وعلماء الحديث كثيراً من هذه الامور، فدفعوا عن هؤلاء الرواة تهمة الكذب ورفعوا عنهم سمة الوضع، وأظهروا مكانتهم من الرواية، ومنزلتهم من رجال الحديث. وممن دفع عنه العلماء الوضع.

الحسن بن مدرك بن بشير السدوسي:

قال أبو داود: كذاب، كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحي بن حماد[1].

وقد دفع عنه العلماء تهمة الكذب، وأجابوا عن صنيعه وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل التالي.

عبد الله بن معاذ الصنعاني:

كذبه عبد الرزاق[2]، ودفع عنه العلماء وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث عند الكلام على رجال الكتب الستة الذين رموا بالكذب[3].

عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس، أبو بكر المدني:
قال فيه الازدي: يضع الحديث[4].

وقد دفع عنه العلماء ذلك وسيأتي تفصيله في حينه[5].

عبد الرزاق بن همام الصنعاني:

كان عباس العنبري رحل اليه وقال: انه لكذاب[6].

وقد دفع عنه العلماء تكذيبه عباس هذا، وسيأتي في الفصل القادم[7].

عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي:

---

(١) ميزان ١: ٥٢٣، تهذيب ٢: ٢٢١. (٢) ميزان ٣: ٦٤٣. (٣) انظر صفحة: ٢٠٠ جـ ٣.
(٤) ميزان ٢: ٥٣٨، تهذيب ٦: ١١٨، هدى الساري: ٢: ٤١٦.
(٥) انظر صفحة ٢٠٣ جـ ٣. (٦) المغني ٢: ٣٩٣، ميزان ٢: ٦١١.
(٧) انظر صفحة ٢٠٩ جـ ٣.

أسرف فيه محمد بن عبد الله بن نمير فقال: كذاب[1].

وقد أجاب العلماء عن ذلك، وسيأتي:

علي بن عاصم بن صهيب أبو الحسن الواسطي:

روى عن يزيد بن هارون أنه قال: ما زلنا نعرفه بالكذب[2].

وقد رد النقاد على يزيد بن هارون قوله. وسيأتي تفصيله في موضعه ان شاء الله.

علي بن موسى بن جعفر بن محمد الهاشمي العلوي الرضا:

غمزه ابن طاهر فقال: يأتي عن ابائه بعجائب[3].

وقد أجاب العلماء عنه ذلك.

فطر بن محمد العطار الاحدب:

قال الدارقطني: حدثونا عنه كذاب[4].

قال ابن حجر: وهذا وهم محض، وانما نقل البرقاني عن الدارقطني ذلك في فضل بن محمد[5].

قلت وسبب الوهم ان اسم فطر تصحف الى فضل فطنه فضل بن محمد العطار.

فرماه بالكذب، لأن فضل بن محمد هذا معروف بالكذب قال فيه ابن عدي: كان أحد من كتبنا عنه بانطاكية، حدثنا بأحاديث لم يكتبها عن غيره ووصل أحاديث، وسرق أحاديث وزاد في المتون[6].

محمد بن اسحاق بن يسار:

---

(١) ميزان ٣ : ٤٦ ، تهذيب ٧ : ١٣٥ .

(٢) ميزان ٣: ١٣٦.

(٣) ميزان ٣: ١٥٨.

(٤) الضعفاء والمتروكون: ٢٠٠/أ، ميزان ٣: ٣٦٤، لسان ٤: ٤٥٤.

(٥) لسان ٤: ٤٥٤.

(٦) ميزان ٣: ٣٥٨، لسان ٤: ٤٤٨.

كذبه سليمان التيمي ويحيى بن سعيد القطان، ووهيب بن خالد ومالك بن أنس وهشام بن عروة[١].

وقد أجاب النقاد على ذلك ودفعوا عنه تهمة الكذب والوضع وسيأتي تفصيل ذلك عند ذكر ترجمته.

محمد بن بشار البصري، بندار:

كذبه الفلاس قال محمد بن عبد الله بن سيار، سمعت عمرو بن علي- أي الفلاس- يحلف أن بنداراً يكذب فيما يروي عن يحيى[٢].

وقد أجاب عن ذلك الذهبي، ودفع عنه قول الفلاس فقال: فما اصغى أحد الى تكذيبه لتيقنهم أن بنداراً صادق أمين[٣] وسيأتي مزيد تفصيل في ترجمته.

محمد بن جرير الطبري:

كذبه السليماني فقال: كان يضع للروافض.

قال الذهبي مدافعاً عنه: أقذع حمد بن علي السليماني الحافظ فقال كان يضع للروافض، كذا قال السليماني، وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار ائمة الاسلام المعتمدين وما ندعي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فان كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنى فيه، ولا سيما في مثل أمام كبير، فلعل السليماني اراد الآتي[٤].

قال ابن حجر: ولو حلفت أن السليماني ما أراد الا الآتي لبررت، والسليماني حافظ متقن كان يدري ما يخرج من رأسه فلا اعتقد أنه يطعن في مثل هذا الامام بهذا الباطل[٥].

---

(١) الضعفاء لابن الجوزي: ١٣٦ / أ. (٢) تهذيب ٩: ٧١. (٣) ميزان ٣: ٤٩٠.

(٤) ميزان ٣: ٤٩٩، ويقصد بالآتي هو محمد بن جرير بن رستم أبو جعفر الطبري رافض له مؤلفات منها كتاب الرواة عن أهل البيت، فقد شارك الامام في الاسم واسم الاب والكنية والنسبة، وافترقا في اسم الجد. انظر لسان ٥: ١٠٠.

(٥) لسان ٥: ١٠٠.

قلت: ومنشأ الخلاف اتفاق الرجلين في الاسم واسم الاب والكنية واالنسبة والعصر وكثرة التصانيف. فظن السليماني أنهما واحد.

محمد بن خلف المروزي:

حكى ابن الجوزي أن يحيى بن معين كذبه. فقد أورد في موضوعاته بسنده أن الخطيب قال: أخبرني علي بن الحسن بن محمد الدقاق، قال: حدثنا محمد بن اسماعيل الوراق، قال: حدثنا ابراهيم بن الحسين بن داود العطار قال: حدثنا محمد ابن خلف المروزي قال: حدثنا موسى بن ابراهيم قال: حدثنا موسى بن جعفر عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ «خلقت أنا وهارون بن عمران ويحيى بن زكريا وعلي بن أبي طالب من طينة واحدة»

قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، والمتهم به المروزي قال يحيى بن معين: انه كذاب[1].

قال ابن حجر: ولهم شيخ آخر يقال له محمد بن خلف المروزي متأخر عن هذا، روى عن عاصم بن علي وغيره، وثقه الدارقطني، ثم ظهر لي أنه هو، وأن ابن معين ما كذبه، وانما كذب شيخه، وذلك أن ابن الجوزي قال في الموضوعات في مناقب علي: الحديث الاول فيها منه فساق الحديث[2] المذكور في هذه الترجمة من طريق ابراهيم بن الحسين ابن داود العطار قال: حدثنا محمد بن خلف المروزي قال ثنا موسى بن ابراهيم المروزي قال ثنا موسى بن جعفر، فكأن النسخة التي وقف عليها الذهبي سقط منها من موسى الى موسى، وذلك أن ابن الجوزي قال: هذا حديث موضوع والمتهم به المروزي وأراد موسى بن أبراهيم، فظن الذهبي لما سقط موسى بن ابراهيم من نسخته أن مراد ابن الجوزي بالمروزي محمد بن خلف[3]

---

(١) ميزان ٣: ٥٣٨، لسان ٥: ١٥٧.

(٢) هكذا في اللسان، وهو خطأ، والصواب: الحديث الاول فيها خلق منه، فساق الحديث.

(٣) لسان ٥: ١٥٧، قلت: ما ذكره الحافظ محتمل، وأقرب منه أن النسخة التي وقف عليها الذهبي لا سقط فيها، وهي مثل النسخة المطبوعة من الموضوعات، وكل الذي اوقع الالتباس والاشكال ان ابن الجوزي نسب محمد بن خلف، ولم ينسب موسى بن ابراهيم، ثم لما حكى قول يحيى عن المروزي، تبادر الى الذهبي انه عنى محمد بن خلف لا موسى بن ابراهيم، لان المنسوب في السند هو محمد بن خلف، والله اعلم.

قلت: منشأ الخطأ ان الذهبي نقل عن ابن الجوزي أن يحيى بن معين كذب المروزي وأن في السند رجلين مروزيين، هما محمد بن خلف، وموسى بن ابراهيم. لكن صرح بنسبة محمد بن خلف ولم يصرح بنسبة موسى بن ابراهيم، وابن الجوزي انما أراد موسى بن ابراهيم لا محمد بن خلف ولكن لما لم ينسبه ونسب محمد بن خلف، ظن الذهبي أن محمد بن خلف هو المقصود بكلام يحيى بن معين فحكى تكذيبه.

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم:

حكى ابن الجوزي أن الربيع بن سليمان كذبه[١]، قال الربيع: كذب محمد والله الذي لا إله الا هو لقد نص الشافعي على تحريمه في ستة كتب[٢] أي إتيان المرأة في دبرها.

قلت: قد أجاب العلماء عن ذلك وبينوا المراد، وسيأتي تفصيل ذلك في ترجمته ان شاء الله.

محمد بن عبد الله بن علاثة:

قال فيه الازدي: حديثه يدل على كذبه[٣].

وقد دفع عنه الخطيب تكذيب الازدي له. وسيأتي تفصيل ذلك في ترجمته في الفصل التالي.

محمد بن محمد بن سليمان الباغندي:

قال ابن عدي: حدثنا موسى بن القاسم بن موسى بن الأشيب، حدثني أبي، سمعت ابراهيم الاصبهاني يقول: أبو بكر الباغندي كذاب[٤].

ثم تعقب الذهبي ابراهيم ونافح عن الباغندي فقال: قلت: بل صدوق من بحور الحديث قيل: انه أجاب في ثلاثمائة الف مسألة في حديث رسول الله ﷺ[٥].

---

(١) ميزان ٣: ٦١١. (٢) تهذيب ٩: ٢٦١. (٣) ميزان ٣: ٥٩٤، تهذيب ٩: ٢٧٠.
(٤) ميزان ٤: ٢٧، لسان ٥: ٣٦٠. (٥) ميزان ٤: ٢٧، لسان ٥: ٣٦٠.

نعيم بن حماد:

قال الازدي: كان ممن يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات مزورة في ثلب النعمان كلها كذب[1].

وقد أجاب ابن حجر عن ذلك وسيأتي تفصيل القول في ترجمته.

يحيى بن ميمون ابو معلى العطار.

قال الذهبي: كذبه الفلاس[2].

وقد رد ابن حجر ذلك وسيأتي في ترجمته.

ثالثاً: المجهولون الذين رويت عنهم أحاديث موضوعة:

قوم من الرواة. جهلت أعيانهم، ولم تعرف أحوالهم، ولم يصدح أحد من أئمة النقد بتجريحهم أو تعديلهم، وقد رويت عنهم أحاديث موضوعة المتون، فحكم بعض النقاد على بعضهم بالوضع بسبب تلك الاحاديث وجعلوهم هم آفة تلك الموضوعات، واعتمادهم في توجيه تلك التهمة خلو السند ممن يمكن اتهامه الا من هذا الراوي المجهول أحياناً، فكان تفرده في السند قرينة تسوغ توجيه التهمة اليه، والصاق الوضع به.

وثم نقطة هامة اود الاشارة اليها هي اننا لو استعرضنا وتفحصنا السبل التي يسلكها بعض الوضاعين، والمداخل التي يدخل منها بعض الكذابين في الحديث لرأينا أنها مسالك شتى ومداخل متنوعة منها: أنهم يلجأون الى الصاق موضوعاتهم برواة مجهولين قد لا يكون لهم وجود أصلاً، ثم يروونها عنهم أو يدخلونها على غيرهم، او يلقنونها بعض مشايخهم، فتروى تلك الاحاديث عن هؤلاء المجهولين، وتكون مدارها عليهم، وغالبا ما يسلك هؤلاء الكذابون هذا الطريق توعيراً على النقاد أن يكشفوهم، وابعاداً للتهمة عن أن تلحقهم، وقد سبق أن أشرت الى طائفة من الكذابين كان ذلك عملهم.

---

(١) ميزان ٤: ٢٦٩، تهذيب ١٠: ٤٦٢.

(٢) ميزان ٤: ٤١١.

فتروى تلك الاحاديث عن هؤلاء المجهولين على أنها من رواياتهم وتتبع النقاد تلك الاحاديث فلا يجدون من يرتابون فيه سوى هؤلاء المجهولين فيوجهون التهمة اليهم، ويلقون بالتبعة عليهم وهم في الواقع براء من تلك التهمة. بل كانوا ضحية لهذا النوع من الكذابين.

وهذا لا يمنع القول من أن المجهولين هم أنفسهم اختلقوا تلك الاحاديث ووضعوا تلك الروايات، الا أن الاحتمال الاول يكشف لنا عن امر خطير هو ظهور بصمات تلك الايدي الخبيثة الملوثة بالقذر التي حاولت ان تلمس حديث رسول الله ﷺ فكدرت من صفوه ونالت من ناصع بياضه ببثها تلك الموضوعات على تلك الحال في جنبات حديثه ﷺ. الا ان الله تعالى قيض له جحفلاً من الجهابذة النقاد أزالوا دونه، وأعادوا اليه صفاءه.

والذي دفعني الى التنبيه على هذه المسألة هو وجود جماعة من الوضاعين سلكوا هذا السبيل، وساروا على ذلك النهج.

وحيث أن احتمال كل من أن الراوي المجهول هو مختلق الحديث وواضعه أو أنه الصق به وركب عليه أمر قائم فمن غير الانصاف الحكم على هؤلاء الرواة المجهولين بأنهم رواة وضاعون كذابون.

ومما تجدر الاشارة به ان جل رواية هؤلاء المجهولين هي في الفضائل والمناقب والمثالب وقد اجريت دراسة احصائية على هؤلاء الرجال وحصرت الروايات المقطوع بوضعها مما جاء في رواياته فكان مجموع هؤلاء الرجال ٣٤ رجلاً رويت عنهم ٣٥ حديثاً موضوعاً منها واحد وعشرون حديثاً في الفضائل والمناقب، والباقي في أغراض شتى.

رابعاً:

كثيراً ما نجد في كتب الجرح والتعديل بعض العبارات يطلقها بعض النقاد على جماعة من الرواة كقولهم. فلان عن فلان، حديث موضوع، أو خبر باطل. وكقولهم، فلان روى عنه حديث موضوع، وكذلك من عبارتهم فلان روى خبراً

باطلا أو أتى بحديث موضوع، ونحوها من العبارات، وقد اعتمدها بعض النقاد في الحكم على هؤلاء الرواة الذين وصفوا بذلك بأنهم وضاعون، وضمنهم كتب الموضوعات، ونظمهم في سلك الأفاكين لذلك[1] الا ان هذه العبارات التي جرح بها هؤلاء الرواة، لا تصرح بأنهم هم الذين وضعوا تلك الاحاديث واختلقوها بظهور التردد في القاء التهمة فيها على أكثر من راوٍ، وذلك كاف في ايراد الاحتمال الذي يسقط به الاستدلال.

ثم ان هذه العبارات كما هو ملاحظ مختلفة من جهة دلالتها.

فبعضها يلقي التهمة على راوٍ بعينه كقولهم : فلان أتى بخبر كذب أو روى حديثاً موضوعاً ومنها : ما تكون التهمة فيه مترددة بين راويين كقولهم : فلان عن فلان حديث كذب أو خبر موضوع، بل احيانا يصرح الناقد بهذا التردد فيعقب قوله ذلك لا يدري من اختلقه منهما أو لا يدري من أفته.

ومنها ما تكون التهمة فيه بعيدة عن الراوي الذي أورد الحديث في ترجمته، لأن ذلك الحديث روى عنه. كقولهم: فلان روى عنه حديث باطل.

ونحوها من العبارات التي تثبت أن الخبر المروي حديث موضوع مكذوب، أما من جهة الراوي فغاية ما تدل عليه هو مشاركته في رواية الحديث الموضوع.

اما أن تتخذ دليلاً في رمي الرجل بالكذب والحكم عليه بأنه كذاب فهذا ما تقصر عنه اذ الحكم على الراوي بانه كذاب يفتقر الى ادلة وقرائن لا يتطرق اليها الاحتمال.

---

(١) وهذه العبارة أكثر من استعمالها الحافظ الذهبي في كتبه، وابن عراق في مقدمة كتابه تنزيه الشريعة.

الفصــل الثالث:

في الرواة الذين رموا بالكذب ولهم رواية في واحد أو أكثر من الكتب الستة



تمهيـد:

تعرضت في الفصل الأول من هذا الباب للكلام على الرواة المتفق في الحكم عليهم بالوضع، وخصصت الفصل الثاني للرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع، وارى من المناسب أفراد هذا الفصل للكلام على الرواة الذين جرحوا بالكذب ولهم رواية في واحد أو أكثر من الكتب السنة. والذي يدعوني الى تخصيص هؤلاء الرواة بالذكر دون غيرهم. أمور:

لا يشك أحد في أن أحاديث الكتب الستة تبوأت في نفوس الخاصة قبل العامة مكانة عظيمة، وبذلت لها عناية فائقة سواء من ناحية مؤلفيها أو من جهة من جاء بعدهم.

أما مؤلفوها فقد بذلوا في تأليفها وتدوينها جهداً عظيًا لا يزال الناس يشهدون لهم فيه. فكم من مشاق ومتاعب بذلوها في سبيل انتقاء هذه الاحاديث التي ضمنوها هذه الكتب، ولما كان غايتهم من عملهم ذلك وجه الله تعالى ونشدان الحق، والتيسير للناس كي يجدوا أحاديث المصطفى ﷺ بين أيديهم منتقاة من كل ما شابها من دخن، أو التصق بها من دخيل عليها وهبها الله تعالى القبول أكثر من غيرها من كتب السنة وكلها خير فسخر لها من الرجال الافذاذ والجهابذة النقاد من تناول متونها بالفحص والتمحيص، والشرح والاختصار والتتبع والاستخراج والاستدراك. والجمع والزوائد، والمعاجم والاطراف.

ولم يقتصر جهدهم على متونها بل تناولوا رجالها وأسانيدها، فتخصص قوم في

رواياتها وتتبعوا أسانيدها، واشتغل جماعة برجالها. فتناولوهم تعديلاً وتجريحا وصنفوا في ذلك المؤلفات الخاصة في رجال هذه الكتب، وجمعوا فيها ما قيل فيهم توثيقاً وتضعيفاً وتعديلاً وتجريحاً، وائتلافاً واختلافاً، واسماء وكنى، وتلاميذ وشيوخ، ومواليد ووفيات وعصور وطبقات. الى غير ذلك من المؤلفات التي تناولت الكلام على أحاديث الكتب الستة مجتمعة أو مفردة. كلها تدل على العناية القصوى، والاهتمام الشديد بهذه الكتب وبعد أن ساد بين الناس أن عصر الاجتهاد قد انقرض، ولا بد للناس أن يلتزموا باب التقليد نال أحاديث الكتب الستة ما نال غيرها حيث أحيطت بهالة من التقديس، وأطلق عليها اسم الصحاح الستة. بل ظهر دعوات تقصر الناس عليها، ولا يلتفت الى غيرها بل غدا من الصعوبة بمكان ان يضعف أحد حديثاً من أحاديثها، وأن من تجرأ على ذلك رمي بشتى التهم من وهم الى خطأ الى غفلة الى غير ذلك.

وكان في مقابل هؤلاء جماعة، أطلقوا لانفسهم العنان وفتحوا باب الاجتهاد على مصراعيه، وتعلقوا بشبه واهية، وادعوا الاجتهاد دون ان يكونوا أهلاً له، وكان مما اجتهدوا فيه احاديث هذه الكتب، فطعنوا فيها بحجج واهية، منها أن ثمة رواة رموا بالكذب وقد قبل أصحاب هذه الكتب أحاديثهم، وخروجهم في مؤلفاتهم، دون ان يتحققوا من ذلك التجريح، أو يفهموا مأرب المحدثين في اطلاقهم تلك العبارات فكان منهم التفريط، كما كان ممن سبقهم الافراط لذا رأيت من المناسب دراسة هؤلاء الرواة الذين رموا بالكذب، ومعرفة السبب الذي وصفوا من أجله، والتحقق من ذلك التجريح قبولاً ورداً، احقاقاً للحق، ودفعاً للباطل.

ولما كان اطلاق الكذب من النقاد دوافعه مختلفة، ومقاصده متباينة قد أشرت اليها عند الكلام على مبحث «على أي شيء يطلق المحدثون الكذب» رأيت أن خير مجال لتجسيد ذلك الاطلاق، وتحديد تلك المعاني في رواة الكتب الستة ممن أطلق عليه لفظ الكذب.

وحيث أني أفردت في الباب الثاني فصلاً في تناول الاحاديث التي وصمت بالوضع وهي في أحد الكتب الستة رأيت من المناسب اكمالاً للبحث أن أفرد فصلاً

في تناول الرجال الذين رموا بالكذب، وتتبع أقوال أئمة النقد فيهم، ومعرفة الدافع الذي من أجله وصموا بما وصموا به. ومدى صحة ذلك القول من عدمه ونسبته الى قائله.

لكل هذه الاسباب أذكر أسماء هؤلاء الرواة، مرتبين على حروف المعجم، مقتصراً في ذكرهم على اسم الراوي وتاريخ وفاته وأقوال أئمة الجرح والتعديل، ومن رماه بالكذب ومدى صحة ذلك عنه ومراده، وهل دفعت تلك التهمة أم لا والنتيجة كل ذلك في عبارة موجزة قصيرة، الا ما استوجب الاطناب والتطويل.

حرف الألف

١ـ د أبان بن أبي عياش فيروز البصري أبو اسماعيل:

يروى عن أنس والحسن وسعيد بن جبير من صغار التابعين، يكاد يجمع على ضعفه لم يقو من شأنه أحد الا ما يروى عن أيوب السختياني أنه قال: ما نزال نعرفه بالخير منذ كان[١] وعبارته هذه لا تدل على توثيق، وسائر الائمة على تضعيف شأنه وترك أمره[٢] وقد كذبه شعبة، فقد روى يزيد بن هارون قال: قال شعبة: ردائي وحماري[٣] في المساكين صدقة ان لم يكن ابن أبي عياش يكذب في الحديث[٤] وروى حماد بن زيد قال: جاءني أبان بن أبي عياش فقال: أحب أن تكلم شعبة أن يكف عني قال: فكلمته فكف عنه أياماً ثم أتاني في الليل فقال: انه لا يحل الكف عنه، انه يكذب على رسول الله ﷺ[٥].

---

(١) ميزان ١: ١١، تهذيب ١: ٩٩. الا انه قال: ما زلنا نعرفه بالخير منذ دهر.

(٢) انظر التاريخ الكبير ١/١: ٤٥٤، الجرح ١/١: ٢٩٥/٢٩٦ مجروحين ١: ٧٣/٨١، ميزان ١: ١٠/١٢، تهذيب ١: ٩٧/١٠١، ديوان الصفاء: ٧، المغني ١: ٧، الخلاصة ١٥.

(٣) هكذا في التهذيب، وفي الميزان داري وحماري.

(٤) ميزان ١: ١١، تهذيب ١: ٩٩.

(٥) مجروحين: ١: ٨١، ميزان ١: ١٢، وقد أغلظ القول فيه شعبة، فقد روى عنه قوله لأن أزني ـ وفي رواية لأن يزني الرجل ـ أحب الي من أن أحدث، يحدث عن أبان بن ابي عياش وروى عنه قوله: لأن أشرب من بول حماري حتى أروى أحب الي من أن أقول: حدثنا ابان بن أبي عياش. وقال أيضاً: لولا الحياء من الناس ما صليت على أبان. وقد توسط عباد بن عباد وحماد بن زيد لدى شعبة ان يكف عن أبان ولا يصرح بجرحه، فوافقهم في بداية =

وكذبه أيضاً الامام أحمد فقد روى الخليلي في الارشاد بسند صحيح أن أحمد قال ليحيى بن معين وهو يكتب عن عبد الرزاق عن معمر عن أبان نسخة: تكتب هذه وأنت تعلم أن أبان كذاب، فقال: يرحمك الله يا أبا عبد الله، أكتبها وأحفظها حتى اذا جاء كذاب يرويها عن معمر عن ثابت عن أنس أقول له: كذبت انما هو أبان[1].

وقد كشف الائمة رحمهم الله عن الاسباب التي رمي من أجلها بالكذب. ذلك انه كان يقلب الاحاديث، دون أن يتعمد، فقد قال ابن حبان: يحدث عن أنس، روى عنه الثوري والناس وكان من العباد الذين يسهر الليل بالقيام، ويطوي النهار بالصيام، سمع من أنس أحاديث وجالس الحسن، فكان يسمع كلامه ويحفظه، فاذا حدث ربما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم[2] وسئل أبو زرعة عنه فقال: ترك حديثه، ولم يقرأه علينا، فقيل له: كان يتعمد الكذب، قال: لا كان يسمع الحديث من أنس، ومن شهر بن حوشب، ومن الحسن فلا يميز بينهم[3].

وكان أيضاً يقبل التلقين:

قال أحمد بن حنبل، قال عفان: أول من أهلك أبان بن أبي عياش، أبو عوانة، جمع أحاديث الحسن فجاء به الى أبان فقرأه عليه[4]، وقال البخاري، قال لي يحيى بن معين عن عفان عن أبي عوانة، لما مات الحسن اشتهيت كلامه فجمعته من أصحاب الحسن فأتيت أبان بن أبي عياش فقرأه علي عن الحسن، فما أستحل أن أروي عنه شيئاً[5].

وقال ابن أبي حاتم: ناعمر بن شبّة النمري، ناموسى بن اسماعيل نا أبو

= أمره ثم لقيهم بعد فقال: ما أراني يسعني السكوت عنه، وفي رواية: اني قد رجعت عن ذلك لا يحل الكف عنه، لان الأمر دين.

(١) تهذيب ١: ١٠١.

(٢) مجروحين ١: ٨١، ميزان ١: ١٢.

(٣) تهذيب ١: ٩٨.

(٤) ميزان ١: ١٢.

(٥) التاريخ الكبير ١/١: ٤٥٤.

عوانة قال: أتيت أبان بن أبي عياش بكتاب فيه حديث من حديثه وفي أسفل الكتاب حديث رجل من واسط فقرأه عليّ أجمع[1].

وقال يزيد بن زريع: انما تركت أبانا لانه روى حديثاً عن أنس، فقلت له: عن النبي ﷺ فقال: وهل يروي أنس الا عن النبي ﷺ[2].

قلت: وكل من قلب الحديث وقبول التلقين تسوغ الحكم على الراوي بالكذب وان لم يتعمد لدلالتها على عدم ضبط حديثه، وقد أخرج له أبو داود حديثاً واحداً مقروناً بقتادةفي الصلاة. حدثنا خليد العصري عن أبي الدرداء خمس من جاء بهن.. الحديث. وذلك في رواية ابن الاعرابي خاصة[3]، والرواية التي بين أيدينا هي رواية اللؤلؤي وقد خلت من حديث أبان هذا.

٢ـ ت ق/ ابراهيم بن عثمان أبو شيبة العبسي الكوفي:

قاضي واسط مجمع على ضعفه.

قال فيه البخاري: سكتوا عنه[4] وقال النسائي: متروك الحديث[5] وقال أحمد منكر الحديث قريب من الحسن بن عمارة، والحسن بن عمارة متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث سكتوا عنه وتركوا حديثه[6] وقد صرح بكذبه شعبة لكونه روى عن خاله الحكم بن عتيبة، فقد روى المثنى بن معاذ قال: كنت ببغداد فكتبت الى شعبة أن أروي عن أبي شيبة القاضي؟ فقال: لا ترو عنه شيئاً فانه مذموم، واذا قرأت كتابي فمزقه[7]. وروى صلة بن سليمان قال: سمعت شعبة يقول لمحمد بن أبي شيبة أبوك يحدث عن الحكم؟ قال: نعم، قال: أنا رأيته عند الحكم وفي أذنه قرط أو شنف[8] فقلت للحكم من هذا؟ فقال: ابن أخت لي[9].

---

(١) الجرح ١/١: ٢٨٥. (٢) ميزان ١: ١١. (٣) الخلاصة: ١٥، تهذيب ١: ٩٩.

(٤) الضعفاء: ٢٥١، التاريخ الكبير ١/١: ٣١٠. (٥) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٣

(٦) الجرح ١/١: ١١٥. (٧) مجروحين ١: ٩١.

(٨) قول شعبة كناية عن ان عثمان كان صغيراً لا يصلح للتحمل.

(٩) مجروحين ١: ٩١.

قلت: وسبب الحكم عليه بالكذب أنه روى أحاديث عن الحكم لم يسمعها منه، وقد أورد له النقاد مجموعة من الاحاديث منكرة المتن[1] وقد صرح فيها بالسماع من الحكم[2] علما بانه رُوِيَ عنه أنه لم يسمع من الحكم الا حديثاً واحداً. فقد قال عبد الرحمن بن معاوية العتبي، سمعت عمرو بن خالد الحراني يقول: سمعت أبا شيبة يقول: ما سمعت من الحكم الا حديثاً واحداً[3]. فتكذيب شعبة له انما هو لادعائه سماع مجموعة من الاحاديث من الحكم وتصريحه بالسماع في حين أنه لم يسمع منه الا حديثاً واحداً، فكذبه ظاهر بادعاء السماع. وادعاء السماع والتصريح به من غير أن يسمع، كذب يسوغ اطلاق الكذب على الراوي. والله أعلم.

٣ـ ق/ ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى ـ سمعان ـ الاسلمي:

من أهل المدينة، روى عنه الامام الشافعي وابن جريج وجماعة أجمع الائمة على ضعفه، وصرح كثير منهم بكذبه.

وممن صرح بكذبه يحيى بن سعيد القطان قال: لم يُتْرَكْ ابراهيم بن أبي يحيى للقدر، انما ترك للكذب وقال: أشهد على ابراهيم بن أبي يحيى أنه يكذب[4].

وقال علي بن المديني: ما رأيت أحداً ينص يحيى بن سعيد بالكذب الا ابراهيم ابن أبي يحيى ونفسين آخرين[5]، وقال البخاري، قال يحيى: كنا نتهمه بالكذب[6].

---

(١) من هذه الاحاديث: «كان رسول الله ﷺ يصلي في شهر رمضان في غير جماعة عشرين ركعة، والوتر» وحديث «ما أهلكت أمة الا في آذار، ولا تقوم الساعة إلا في آذار». أ. هـ. ميزان ١: ٤٨، الى غير ذلك من الاحاديث التي حكم عليها المحدثون بالنكارة والوضع، وأنه لا أصل لها من حديث رسول الله ﷺ. قال ابن حيان: كان اذا حدث عن الحكم جاء باشياء معضلة. ا هـ مجروحين ١: ٩٠.

(٢) قلت: لو كانت الرواية بالعنعنة أو ما في حكمها، لما ساغ لاحد تكذيبه، أما تصريحه بالسماع مع ثبوت اللقاء فضلاً عن المعاصرة كان يكفي في اثبات السماع في بقية أحاديثه لولا قرينة اقراره بانه لم يسمع من الحكم الا حديثاً واحداً، فكان تصريحه بالسماع من الحكم في اكثر من حديث يتنزل منزلة اقراره بالكذب.

(٣) ميزان ١: ٤٨، وقد عزا الذهبي تكذيب شعبة له، انما هو لروايته عن الحكم عن ابن أبي ليلى انه قال: شهد صفين من أهل بدر سبعون، فقال شعبة: كذب، والله لقد ذاكرت الحكم فما وجدنا شهد صفين أحد من أهل بدر غير خزيمة، قال الذهبي: سبحان الله. أما شهدها علي، أما شهدها عمار؟؟! ا هـ ميزان ١: ٤٧.

(٤) مجروحين ١: ٩٢، الموضوعات ١: ٢١٧.

(٥) الجرح ١/١: ١٢٥.

(٦) التاريخ الكبير ١/١: ٣٢٣، وانظر الضعفاء للعقيلي: ١: ٢١ فقد روى ذلك عن المعطي عن يحيى بن سعيد.

وكذلك الامام أحمد:

قال أبو طالب، قال أحمد بن حنبل: ابراهيم بن أبي يحيىٰ لا يكتب حديثه ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكرة ليس لها أصل، وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه[1].

وقال عبد الله بن أحمد قال أبي: كان قدري جهمي كل بلاء فيه. يعني ابراهيم ابن أبي يحيى.

وقال: سألت أبي عن محمد بن أبي يحيى الاسلمي فقال ثقة ولكن ابنه ابراهيم ابن محمد بن أبي يحيى ترك الناس حديثه، وقال: أحمد بن محمد سمعت أبا عبد الله وذكر ابراهيم بن أبي يحيى فقال: أخذ حديث الناس فجعله في كتبه يرويه عنهم يدلسه، فقيل له: من فقال ابراهيم بن أبي يحيى[2].

وكذلك ممن صرح بكذبه علي بن المديني.

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة، سمعت علياً- يعني ابن المديني- يقول: ابراهيم بن أبي يحيىٰ كذاب، وكان يقول بالقدر، وأخوه أنيس ثقة[3].

ويحيىٰ بن معين: قال عباس الدوري، سمعت يحيى بن معين يقول: ابراهيم ابن أبي يحيىٰ كذاب، وكان رافضاً قدرياً[4].

وقال ابن أبي مريم، قلت له- أي ليحيى بن معين- فابن أبي يحيىٰ؟ قال: كذاب في كل ما روى، قال: وسمعت يحيى يقول: كان فيه ثلاث خصال كان كذاباً وكان قدرياً، وكان رافضياً[5].

وكذلك أبو حاتم الرازي: قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: ابراهيم بن

---

(١) الجرح: ١/١، : ١٢٧، ميزان ١: ٥٧/٥٨، تهذيب ١: ١٥٨، الجرح ١/١: ١٢٥.

(٢) الضعفاء للعقيلي: ١: ٢، وانظر ميزان ١: ٥٨.

(٣) ميزان ١: ٥٨، تهذيب ١:

(٤) مجروحين ١: ٩٤، الضعفاء للعقيلي ١: ٢٢، ميزان ١: ٥٧.

(٥) تهذيب ١: ١٥٨.

أبي يحيى كذاب متروك الحديث، ترك ابن المبارك حديثه[1].

وكذلك أبو داود السجستاني، قال العقيلي: حدثني زكريا بن يحيى الحلواني قال سمعت أبا داود صاحب أحمد بن حنبل يقول: ابراهيم بن أبي يحيى قدري رافضي كذاب[2].

وجاء ذلك أيضاً عن يزيد بن هارون.

قال أبو محمد الدارمي، سمعت يزيد بن هارون يكذب ابراهيم بن ابي يحيى[3].

وكذلك أبو حاتم بن حبان قال: كان مالك وابن المبارك ينهيان عنه، وتركه يحيى القطان وابن مهدي، وكان الشافعي يروي عنه، كان ابراهيم يرى القدر ويذهب الى كلام جهم ويكذب مع ذلك في الحديث[4].

وممن صرح بكذبه البزار قال: كان يضع الحديث وكان يوضع له مسائل فيضع لها اسناداً وكان قدرياً وهو من استاذي الشافعي وعز علينا[5].

فقهاء أهل المدينة:

قال بشر بن المفضل: سألت فقهاء أهل المدينة عنه، فكلهم يقولون: كذاب[6].

وسائر الائمة على تضعيفه وترك حديثه كمالك وابن المبارك والنسائي وأبي زرعة وابن سعد وابن راهويه وابن عيينة ويعقوب بن سفيان وغيرهم[7].

---

(١) الجرح ١: ١٢٦.
(٢) الضعفاء للعقيلي: ٢٢.
(٣) ميزان ١: ٦١.
(٤) مجروحين ١: ٩٢.
(٥) تهذيب ١: ١٦٠ / ١٦١.
(٦) تهذيب ١: ١٥، الجرح ١/١: ١٢٧.
(٧) انظر اقوال الائمة فيه في الجرح ١/١: ١٢٥/ ١٢٧، التاريخ الكبير ١/١: ٣٢٣/٣٢٤ مجروحين ١: ٩٢/٩٤، الضعفاء للعقيلي ١: ٢٢/٢٣، ميزان ١: ٥٧/٦١، تهذيب ١: ١٥٨/ ١٦١، الكامل ١: ٧٣/أ.

وقد شذ الامام الشافعي رحمه الله فوثقه قال الربيع، سمعت الشافعي يقول: كان قدرياً.

وقال يحيى بن زكريا بن حيويه، فقلت للربيع، فما حمل الشافعي على الرواية عنه؟ فقال: كان يقول: لأن يخر من السماء- أو قال: أحب اليه من أن يكذب. وكان ثقة في الحديث[1]. وقال الربيع: كان الشافعي اذا قال: حدثنا من لا أتهم يريد به ابن أبي يحيى[2].

وقد تبع الامام الشافعي على تحسين القول فيه حمدان بن الاصبهاني. فقد قال ابن عدي: سألت أحمد بن محمد بن سعيد- يعني ابن عقدة- فقلت له: تعلم أحداً أحسن القول في ابراهيم غير الشافعي فقال: نعم، حدثنا أحمد بن يحيى الأودي، سمعت حمدان بن الاصبهاني، قلت: أتدين بحديث ابراهيم بن أبي يحيى؟ قال نعم[3].

وقد عتب بعض الائمة على الشافعي روايته عن ابراهيم، فقد قال اسحاق بن راهويه ما رأيت أحداً يحتج بابراهيم مثل الشافعي، قلت للشافعي: وفي الدنيا أحد يحتج بابراهيم بن أبي يحيى؟[4].

كما اعتذر له آخرون في روايته عنه: فقد قال ابن حبان: واما الشافعي فانه كان يجالسه- أي ابن أبي يحيى- في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر، فلما دخل مصر في آخر عمره فأخذ يصنف الكتب المبسوطة احتاج الى الأخبار ولم تكن معه كتب فأكثر ما أودع الكتب من حفظه، فمن أجله ما روي عنه، وربما كنّي عنه ولا يسميه في كتبه[5].

وقال الساجي: لم يخرج الشافعي عنه حديثاً في فرض، وانما أخرج عنه في الفضائل قال الحافظ ابن حجر متعقباً: قلت: هذا خلاف الموجود المشهود[6].

---

(١) ميزان ١: ٥٨، تهذيب ١: ١٥٩.
(٢) تهذيب ١: ١٥٩.
(٣) مجروحين ١: ٩٤.
(٤) ميزان ١: ٥٨.
(٥) تهذيب ١: ١٦١.
(٦) تهذيب ١: ١٦١.

قلت : قد جاء كلام الشافعي رحمه الله تعالى صريحاً في سبب الرواية عنه وهو أنه وثق به ، واستبعد جداً أن يكون ابن أبي يحيى يكذب ولذا روى عنه . وهذا لا ينافي حكم الائمة عليه بالكذب لأن معهم زيادة على ما عند الشافعي رحمه الله . بل انه يدل على استقلال الشافعي رحمه الله واجتهاده حيث لم يقلد فيه غيره الا انه رحمه الله تعالى كان له أجر واحد .

وقد أوضح الأئمة رحمهم الله تعالى كذبه .

فقد جاء في قول أحمد رحمه الله تعالى : أنه كان يأخذ أحاديث الناس فيضعها في كتبه وهذه هي سرقة الاحاديث .

وقول البزار أنه كان يوضع له مسائل فيضع لها اسناداً . وهذا هو وضع السند، وقلب الحديث اذ يجعل المسائل أحاديث مرفوعة .

وكذلك قول أبي همام السكوني : سمعت ابراهيم بن أبي يحيى يشتم السلف ، وقد سبق أن مما يطلق عليه المحدثون لفظ الكذب من يشتم الصحابة رضوان الله عليهم .

روى له في الكتب الستة حديث واحد وهو حديث من مات مريضاً مات شهيداً أخرجه ابن ماجه ، وقد سبق الكلام عليه في الفصل الثاني .

٤ - خ م س ق / أحمد بن عيسى بن حسان المصري التستري :

روى عن ابن وهب والمفضل بن فضالة وغيرهم . روى عنه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه وابو حاتم وأبو زرعة الرازيان وغيرهم .

قال الآجري محمد بن علي أبو عبيد : سألت أبا داود سليمان بن الاشعث عن أحمد بن عيسى المصري قال: هو أهوازي، ويعرف بالمصري، سمعت يحيى بن معين يحلف بالله الذي لا اله الا هو : انه كذاب[1] .

وقال سعيد بن عمرو البرذعي : قال لي أبو زرعة : ما رأيت أهل مصر

---

(١) تاريخ بغداد ٤ / ٢٧٣ ، تهذيب ١ : ٦٥ .

يشكّون في أن أحمد بن عيسى ـ وأشار أبوزرعة الى لسانه ـ كأنه يقول الكذب[1] وقال أبوحاتم الرازي قيل لي بمصر أنه قدمها واشترى كتب ابن وهب ، وكتاب المفضل بن فضالة ، ثم قدمت بغداد فسألت هل يحدث عن المفضل ؟ قالوا نعم ، فانكرت عليه ذلك ، وذلك ان الرواية عن ابن وهب والمفضل لا يستويان ، وقال ابن ابي حاتم : وسئل عنه أبي فقال : تكلم الناس فيه[2] قال الخطيب عقب ذكر كلام أبي حاتم: قلت: ما رأيت لمن تكلم في احمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحدثه[3].

قلت : لم يظهر لي والله اعلم سبب تكذيب ابن معين له ، وما أظنه اعتمد على كلام أبي حاتم ، وظاهر كلامه أن أحمد بن عيسى ، روى كتب ابن وهب والمفضل ابن فضالة دون ان يسمع منهما ، فكان ذلك سبب الانكار عليه وتكذيبه ، لأن رواية الراوي ما لم يسمع وخاصة اذا كانت بصريح السماع ، فانها تسوغ الحكم عليه بالكذب .

لكن الظاهر أن أحمد سمع من ابن وهب ، وقد صرح البخاري بذلك فقال : أحمد بن عيسى التستري أبو عبد الله . سمع ابن وهب[4] ويبدو أن أبا حاتم الرازي يرى ذلك حيث لم ينكر عليه الا روايته عن المفضل بن فضالة بل انه فرق بين روايته عن ابن وهب وبين روايته عن المفضل فقد صرح بذلك في قوله : وذلك ان الرواية عن ابن وهب والرواية عن المفضل لا يستويان .

ولذا قال ابن حجر : قلت : انما انكروا عليه ادعاء السماع ، ولم يتهم بالوضع ، وليس في حديثه شيء من المناكير[5] . قلت : اما اذا كانت روايته عن المفضل بصريح السماع دون أن يكون له منه سماع فهو مسوغ لرميه بالكذب ، ويكون قول ابن معين فيه ظاهراً . والله اعلم .

٦ ـ ق / اسماعيل بن زياد ، وقيل ابن أبي زياد السكوني قاضي الموصل :

(١) تاريخ بغداد ٤ : ٢٧٤ ، تهذيب ١ : ٦٥ .
(٢) تاريخ بغداد ٤ : ٢٧٥ .
(٣) تهذيب ١ : ٦٥ .
(٤) الجرح ١ / ١ : ٤ ، تاريخ بغداد ٤ : ٢٧٥ .
(٥) التاريخ الكبير ٢ / ١ : ٧٦

روى عن ابن جريج وشعبة والثوري وثور بن يزيد وغيرهم.

وعنه نائل بن نجيح ومسعود بن جويرية وعيسى بن موسى غنجار وغيرهم.

صرح بكذبه ابن حبان فقال: شيخ دجال، لا يحل ذكره في كتب الحديث الا على سبيل القدح فيه[1]، وقال ابن عدي: منكر الحديث... عامة ما يرويه لا يتابعه عليه احد اما اسناداً واما متناً[2]. وفي سؤالات سعيد بن عمرو البردعي لابي زرعة الرازي: أن اسماعيل بن أبي زياد روى أحاديث مفتعلة قلت: في اين هو؟، قال: كوفي. قال ابن حجر: فهذا هو السكوني[3].

وقال الذهبي: كذاب[4].

وقد ذهب الخطيب الى أن اسماعيل بن زياد، أو ابن أبي زياد رجلان احدهما السكوني. والآخر قاضي الموصل، ومال الى ذلك الحافظ ابن حجر[5] والغالب على انهما واحد، وقد ساق له ابن حبان حديث «أبغض الكلام الى الله الفارسية» الحديث، وحكم بأنه من وضعه[6].

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً هو نهي رسول الله ﷺ عن لبس السلاح يوم العيد الا ان يكون بحضرة العدو[7].

٧ـ خ م د ت ق / اسماعيل بن عبد الله بن عبد بن أبي أويس المدني:

أبو عبد الله.

ابن أخت مالك روى عنه

اختلفت فيه أقوال الائمة. وصرح بكذبه سيف بن محمد. قال أبو الفتح الأزدي حدثني سيف بن محمد أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث[8].

---

(١) مجروحين ١: ١٠٧. (٢) الكامل ١١٠/ب/١١١/أ. (٣) تهذيب ١: ٣٠٠.

(٤) المغني ١: ٨١. (٥) انظر تهذيب ١: ٢٩٩ / ٣٠٠.

(٦) مجروحين ١: ١٠٧.

(٧) جه الصلاة باب ما جاء في لبس السلاح في يوم العيد، حديث رقم ١٣١٤.

(٨) تهذيب ١: ٣١١/٣١٢.

وروى الدارقطني قال: ذكر محمد بن موسى الهاشمي[1] وهو أحد الائمة وكان النسائي يخصه بما لم يخص به ولده، فذكر عن أبي عبد الرحمن قال: حكى لي سلمة بن شبيب قال، ثم توقف ابو عبد الرحمن قال، فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية حتى قال: قال لي سلمة بن شبيب، سمعت اسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة اذا اختلفوا في شيء فيما بينهم[2]

وقال البرهان الحلبي: قال شيخنا الحافظ سراج الدين الشهير بابن الملقن في أول شرحه على البخاري فيما قرأته عليه: أنه أقر على نفسه بالوضع كما حكاه النسائي عن سلمة بن شبيب عنه[3] وقال اللالكائي: بالغ النسائي في الكلام عليه الى أن يؤدي الى تركه، ولعله بان له ما لم يبن لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول الى أنه ضعيف[4].

وممن صرح بكذبه النضر بن سلمه المروزي: قال ابن عدي: سمعت ابن حماد يقول، سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: ابن أبي أويس كذاب كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب[5].

واختلف فيه قول يحيىٰ بن معين:

قال ابن عدي: ثنا أبن أبي عصمة ثنا أحمد بن أبي يحيىٰ قال، سمعت يحيىٰ بن معين يقول: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث[6].

وقال ابن أبي خيثمة عن يحيىٰ: صدوق، ضعيف العقل ليس بذاك[7]، زاد ابن حجر: يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، ويقرأ من غير كتابه[8].

(١) هكذا في التهذيب، وفي تذكرة الحفاظ: محمد بن موسى المأموني صاحب النسائي.

(٢) تهذيب ١: ٣١٢.

(٣) الكشف الحثيث: ٤٧.

(٤) تهذيب ١: ٣١١.

(٥) الكامل: ١١٤/أ.

(٦) الكامل: ١١٤/أ، ميزان ١: ٢٢٣، تهذيب ١: ٣١٠/٣١١.

(٧) ميزان ١: ٢٢٣، تهذيب ١: ٣١٠.

(٨) تهذيب ١: ٣١٠.

وقال العقيلي : حدثني أسامة الدقاق البصري ، سمعت يحيى بن معين يقول : اسماعيل بن أبي أويس لا يساوي فلسين[1] .

وقال ابراهيم بن الجنيد عن يحيى : مخلط يكذب ليس بشيء[2] .

وقال ابن عدي : ثنا محمد بن علي المروزي ثنا عثمان بن سعيد قال ، قلت ليحيى بن معين : فابن أبي أويس هذا الحي يعني اسماعيل قال: لا بأس به[3].

وسائر الائمة على تليين حديثه .

وارتضاه صاحبا الصحيحين فأخرجا له ، وتبعهما أصحاب السنن الا النسائي فلم يخرج له شيئاً ، وانتُقِدَ الامامان البخاري ومسلم على اخراج حديثه ، وقد حاول ابن حجر الدفاع عنهما فقال بعد أن حكى قول اسماعيل : ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة اذا اختلفوا في شيء بينهم .

وقال البرقاني : قلت للدارقطني : من حكى لك هذا عن محمد بن موسى فقال : الوزير ، كتبتها من كتابه وقرأتها عليه ـ يعني بالوزير ـ الحافظ الجليل جعفر ابن خزابة .

قلت ـ أي ابن حجر ـ وهذا الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه ، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة ، ولعل هذا كان من اسماعيل في شبيبته ثم انصلح .

واما الشيخان فلا يُظَن بهما أنهما أخرجا عن الا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات. وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاري[4] .

وقال في مقدمة الفتح . احتج به الشيخان الا انهما لم يكثرا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين ، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج البخاري ، وروى له الباقون سوى النسائي فأنه أطلق القول بضعفه، وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرحه واختلف فيه قول ابن معين . . . . قلت : وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن اسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي .

---

(1) ميزان ١ : ٢٢٣ .

(2) تهذيب ١ : ٣١١ .

(3) الكامل : ١١٤ / أ، تهذيب ١ : ٣١٠.

(4) تهذيب ١ : ٣١٢ .

منها ، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه وهو مشعر بان ما اخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله ، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه من غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره ، الا أن ما شاركه فيه غيره فيعتبر به[1] .

قلت : أما اعتذر الحافظ ابن حجر عن اسماعيل بأن ذلك ربما كان في شبيبته ثم انصلح ، ليس بعذر لانه من المعلوم أن أئمة الجرح والتعديل يذهبون الى أن من جرح بكذب فانه لا يقبل حديثه وان تاب ، والذي أقطع به أن الشيخين وسائر من أخرج حديثه لم يتبين لهم جرحه اذ لو وقفوا على ذلك لردوا روايته .

كما يظهر في هذه مكانة الحافظ النسائي واجتهاده ، فانه رحمه الله لم يقلد الائمة في الرواية عنه بل بمجرد وقوفه على جرحه رد حديثه ولم يقبله .

وأما قوله : انه لا يحتج بشيء من حديثه الا بما أخرجه عنه البخاري أو وافقه فيه غيره من الثقات ففيه نظر لانه بمجرد ثبوت كذب الراوي يجب رد حديثه ولا يعتد به ولا يعتبر بحديثه سواء وافق غيره أو لم يوافق . وأما الأئمة الذين رووا عنه فهم معذورون لعدم وقوفهم على جرحه بل ظنوا أنه مرضى عدل ، فأخرجوا حديثه بناء على ذلك .

والامام البخاري رحمه الله انما اعتمد في حديثه عنه على كتبه حيث انتقى منها ولا ريب في أن انتقاءه انما كان فيما هو معروف من حديثه ، ولذا فيمكن القطع بأن ما رواه عنه البخاري انما هو من صحيح حديثه ، لكن العبرة بعدالة الراوي اذ هي شرط في اخراج حديثه ، ولا شك أن البخاري ومسلما رحمهما الله عدّلا اسماعيل لذا أخرجا له ووقف النسائي على جرحه فرد حديثه ؛ والتعديل والتجريح امران نسبيان قائمان على اجتهاد الائمة فكل اجتهد . والله أعلم .

٨ ـ ق/ اسماعيل بن يحيى الشيباني يعرف بالشعيري :

يروي عن عبد الله بن عمر .

---

(١) هدي الساري : ٣٩١ .

كذبه يزيد بن هارون .

قال العقيلي: حدثنا محمد بن اسماعيل قال: حدثنا الحسن بن علي قال سمعت يزيد بن هارون يقول: كان اسماعيل الشعيري كذاباً[1] وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه[2] وسائر الائمة على تجريحه. روى له ابن ماجه حديثاً واحداً في الزهد في قصة المرأة التي تحصب تنورها[3].

٩ـ خ مقروناً/أسيد بن زيد بن نجيح الجمال أبو محمد الكوفي مولى صالح بن علي الهاشمي:

روى عن هشيم والحسن بن صالح وشريك والليث وابن المبارك وغيرهم.

مجمع على ضعفه... قال ابن حجر: لم أر لأحد فيه توثيقاً[4] كذبه يحيى بن معين.

قال ابن الجنيد عن ابن معين: كذاب أتيته ببغداد، فسمعته يحدث بأحاديث كذب[5] وروى عباس الدوري، سمعت يحيى بن معين يقول: أسيد بن زيد الجمال كذاب، ذهبت اليه الى الكرخ، ونزل في دار الحذائين، فأردت أن أقول له: يا كذاب ففرقت من شفار الحذائين[6] وقال النسائي: متروك الحديث[7] وقال ابن عدي: أسيد بن زيد هذا يتبين على روايته ضعف، وله غير ما ذكرت من الروايات، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه[8] وقال ابن حبان: يروي عن شريك والليث بن سعد وغيره من الثقات المناكير، ويسرق الحديث ويحدث به[9] وقال أبو حاتم الرازي: قدم الى

---

(١) الضعفاء للعقيلي ١: ٢٣، اسماء الضعفاء لابن الجوزي: ١٤/أ، ميزان ١: ٢٥٤.

(٢) اسماء الضعفاء: ١٤/أ، ميزان ١: ٢٥٤، تهذيب ١: ٣٣٦.

(٣) جه. الزهد. باب يرجى من رحمة الله يوم القيامة. حديث رقم ٤٢٩٧.

(٤) هدي الساري: ٣٩١.

(٥) تهذيب ١: ٣٤٥.

(٦) التاريخ لابن معين: ٣١٦، مجروحين ١: ١٧١، الجرح ١/١ : ٣١٨، الكامل: ١٤٣، ميزان ١ : ٢٥٧، قبول الاخبار: ١٧٤.

(٧) ميزان ١: ٢٥٧.

(٨) الكامل: ١٤٣/ب، ميزان ١: ٢٥٧.

(٩) مجروحين ١: ١٧١، ميزان ١: ٢٥٧.

الكوفة من بعض اسفاره فأتاه اصحاب الحديث ولم آته، وكانوا يتكلمون فيه [١] وسائر الائمة على تجريحه، وضعف حديثه[٢]. وقد أخرج البخاري له حديثاً واحداً مقروناً بغيره قال: حدثنا عمران بن ميسرة، حدثنا محمد بن فضيل، اخبرنا حصين. ح وحدثني أسيد بن زيد حدثنا هشام، عن حصين قال: كنت عند سعيد بن جبير فذكر عن ابن عباس حديث عرضت على الامم... الحديث[٣].

قلت الظاهر أن أسيداً لم يبلغ درجة الكذب عند البخاري، لانه لو بلغ ذلك لما أخرج حديثه أصلاً لأن حديث الكذاب لا يعتد به سواء وافق غيره أو تفرد، كما أنه لم يبلغ درجة الثقة عنده، ولذا قرن حديثه، وصحة الحديث لا شك فيها لثبوتها بغير طريق أسيد، لكن السند الذي جاء من طريق أسيد هذا هو الذي كان ينبغي للبخاري رحمه الله تعالى أن يتنزه عنه لاشتراط الصحة في حديثه والله اعلم.

١٠ـ ت ق / أشعث بن سعيد السمان أبو الربيع:

بصري: يروي عن هشام بن عروةوذويه، وحدث عنه وكيع وأبو نعيم.

مجمع على ضعف حديثه، لم يرو عن أحد من النقاد انه قوي شأنه[٤] وكذبه شعبة و هشيم وابن حبان.

قال ابن حبان: وقد رئي شعبة راكباً على حمار فقيل له: اين يا ابا بسطام قال: اذهب الى أبي الربيع السمان أقل له: لا تكذب على رسول الله ﷺ[٥].

وقال ابن عدي: حدثني ابن أبي عصمة، حدثنا أحمد بن أبي يحيى قال: سمعت يحيى بن أيوب يقول سمعت هشيمًا يقول: أبو الربيع السمان كان

---

(١) الجرح ١/١ : ٣١٨.
(٢) انظر ميزان ١ : ٢٥٦/٢٥٧، تهذيب ١ : ٣٤٤/٣٤٥، الجرح ١/١ : ٣١٨.
(٣) خ. الرقاق. باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب ٨: ١٤٠، وانظر هدي الساري ١/١ : ٣٩١.
(٤) انظر كلائم الائمة فيه في مجروحين ١ : ١٦٣، الكامل: ١٣٣/ب/١٣٤/ب، التاريخ الكبير ١/١ : ٤٣٠ الجرح ١/١ : ٧٢ الخلاصة، ٣٨، الضعفاء: ٢٥٣، الضعفاء والمتروكون: ٢٥٨، ديوان الضعفاء: ٢٤، المغني ١ : ٩١، اسماء الضعفاء ١٧، ميزان ١ : ٢٦٣، تهذيب ١ : ٣٥١/٣٥٢
(٥) مجروحين ١ : ١٦٣، انظر تهذيب ١ : ٣٥١.

يكذب[1].

وقال ابن حبان: يروي عن الائمة الثقات الاخبار الموضوعات وبخاصة عن هشام بن عروة كأنه ولع بقلب الاخبار عنه[2]

١١ـ د. ق/أيوب بن خواط أبو أمية البصري الحبطي:

روى عن نافع مولى ابن عمر، وعامر الاحول، وليث بن أبي سليم وقتادة وجماعة، وعنه الحسين بن واقد ومحمد بن مصعب وغيرهم.

اتفق الائمة على جرحه ونكارة حديثه، وقال جماعة بتركه وقال: الساجي: أجمع اهل العلم على ترك حديثه، كان يحدث بأحاديث بواطيل وكان يرمى بالقدر، وليس بحجة لا في الاحكام ولا في غيرها[3]. ورماه بالكذب عيسى بن يونس، قال أحمد: كان عيسى بن يونس يرميه بالكذب، قيل له: فاين حاله كان؟ قال: رأوا لحوقاً في كتابه[4].

وقال الازدي: كذاب، لا تحل الرواية عنه[5].

وقال ابن قتيبة: في مختلف الحديث عن أهل الحديث: انه وضع حديث أنس، لا يزال الرجل راكباً مادام منتعلاً[6].

قلت: وظاهر كلام أحمد وابن قتيبة أنه ممن يتعمد الوضع.

وذهب قوم الى أنه وقع في الكذب بسبب الوهم والخطأ ولم يكن ممن يتعمد.

قال عمرو بن علي: كان أيوب أمياً لا يكتب، وهو متروك الحديث ولم يكن من

---

(١) الكامل: ١٣٣/ب، ميزان ١: ٢٦٣، تهذيب ١: ٣٥١.

(٢) مجروحين ١: ١٦٣، تهذيب ١: ٣٥٢.

(٣) تهذيب ١: ٤٠٣/٤٠٢.

(٤) تهذيب ١: ٤٠٢.

(٥) اسماء الضعفاء: ١٨/أ.

(٦) تهذيب ١: ٤٠٤/٤٠٣.

أهل الكذب كان كثير الغلط كثير الوهم[1].

وقال ابن عدي: هو كثير الغلط وليس بكذاب[2].

قلت: وعلى كل فالنزاع ينحصر في التعمد وعدمه أما من حيث روايته الموضوع فأمر متفق عليه ولذا فان غالب الائمة على ترك حديثه والمتروك في اصطلاح غالبهم من أتهم بالكذب.

أخرج له أبو داود وابن ماجه حديثاً في الاطعمة. قال ابو داود: حدثنا محمد ابن عبد العزيز بن أبي رزمة قال: أخبرنا الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: وددت أن عندي خبزة بيضاء من برة سمراء...... الحديث: قال ابو داود: هذا حديث منكر[3].

وقال ابن ماجه: حدثنا هدبة بن عبد الوهاب حدثنا الفضل بن موسى السناني به[4].

حرف الباء

٤/١٢ باذام- ويقال باذان أبو صالح مولى أم هانىء بنت أبي طالب:

روى عن علي وابن عباس وأبي هريرة ومولاته أم هانىء، وعنه الاعمش والسدي والكلبي وسفيان الثوري سماك بن حرب ومحمد بن جحادة وغيرهم. اختلف فيه، فوثقه العجلي وحده وقوى شأنه يحيى بن سعيد القطان فقال، لم أر أحداً من أصحابنا تركه، وما سمعت احداً من الناس يقول فيه شيئاً، وقال ابن معين: ليس به بأس، فاذا روى عنه الكلبي فليس بشيء، واذا روى عنه غير الكلبي فليس به بأس لأن الكلبي يحدث به مرة من رأيه، ومرة عن أبي صالح، ومرة عن أبي صالح عن ابن عباس.

---

(١) تهذيب ١: ٤٠٢، الجرح ١/١: ٤٢٦.

(٢) اسماء الضعفاء: ١٨/أ.

(٣) د. الاطعمة. باب في الجمع بين لونين من الطعام ٢: ٣٢٣.

(٤) جه. الاطعمة- باب الخبز الملبق بالسمن- حديث رقم ٣٣٤١.

وقال ابو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه، ولا يحتج به[١].

وسائر الائمة على تضعيف حديثه[٢] وقد صرح بعضهم بكذبه بل روى عنه ما يشعر باقراره بالكذب قال ابن المديني، عن يحيى بن سعيد القطان عن الثوري قال الكلبي، قال لي أبو صالح: كل ما حدثتك كذب[٣] وقال أبو الفتح الازدي: كذاب[٤].

قلت: أما اقرار أبي صالح ففي النفس منه شيء لانه جاء من رواية الكلبي وهو معروف بالكذب، فالخبر لا يثبت عنه. بل الظاهر أنه من كذب الكلبي. وقد أوضح ذلك ابن معين كما مر آنفاً. والظاهر أن الازدي انما كذب أبا صالح تبعاً لما حكى عن الكلبي. وأبو صالح وان ضعف حديثه فانه لم يبلغ درجة الكذب والوضع، وانما الكذب كان من الراوي عنه، وهو الكلبي، فحكم بعض النقاد على حديثه بالنكارة وانما اتى من قبل الكلبي. لأن المناكير من حديثه خاصة بما روى عنه الكلبي، أما سائر من روى عنه فلم يكن في حديثه ذلك.

وقد اشتهر رحمه الله بالتفسير، وقد أخذ عليه بعض الائمة تصديه لتفسير كل القرآن في حين أن المرفوع منه شيء قليل، ولذا أنكروا عليه وضعفوا حديثه. قال زكريا بن أبي زائدة: كان الشعبي يمر بأبي صالح فيأخذ باذنه فيهزها ويقول: ويلك تفسر القرآن وانت لا تحفظ القرآن.

وفي رواية عن الحميدي قال: حدثنا سفيان عن ابن أبي خالد قال: رأيت الشعبي وأتى أبا صالح أو مر بأبي صالح فأخذ باذنه فعركها ثم قال: يا مخبثان تفسر القرآن وأنت لا تقرأه[٥].

---

(١) تهذيب ١: ٤١٦ / ٤١٧، الجرح ١/١: ٤٣٢.

(٢) انظر أقوال الائمة فيه في كل من مجروحين ١: ١٧٥ / ١٧٦، الجرح ١/١: ٤٣١ / ٤٣٢ اسماء الضعفاء: ٢٤/ب، الضعفاء ٢٥٤، الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦، ديوان الضعفاء: ٢٨، المغني ١: ١٠٠، ميزان ١: ٢٩٦، تهذيب ١: ٤١٦/٤١٧،

(٣) تهذيب ١: ٤١٧.

(٤) اسماء الضعفاء: ٢٤/ب. وانظر تهذيب ١: ٤١٧، مجروحين ١: ١٧٥.

(٥) الضعفاء للعقيلي ١: ٦٠، وانظر تهذيب ١: ٤١٧.

قال اسماعيل بن أبي خالد: كان أبو صالح يكذب، فما سألته عن شيء الا فسره لي[1].

وذهب بعضهم الى أن كتباً وقعت له فمنها كان يفسر. فقد روى يحيى بن آدم قال: حدثنا مفضل عن مغيرة أنه كان يقول: انما كان أبو صالح صاحب الكلبي يعلم الصبيان قال: ويضعف تفسيره قال: كتب أصابها ويعجب ممن يروى عنه[2]. قلت، وجهة الانكار روايته لها دون أن يكون له حق الرواية، ولعله رواها على أنها وجاده، لكن ذلك يتطلب معرفة الاداة التي روى بها، فان كانت تصريحاً بالسماع، عد ذلك كذباً والا فلا لأن الوجدة أحد طرق التحمل.

ومجمل القول ان اقراره بالكذب لا يثبت لكذب الكلبي. وان تكذيب الازدي واسماعيل بن أبي خالد محمول على روايته ما لم يسمع، وان كان الائمة انكروا عليه تفسير القرآن كله لأن المرفوع من التفسير قليل.

١٣ـ ق / البختري بن عبيد بن سليمان الطابخي الشامي:

يروي عن أبيه عبيد بن سليمان، وعنه هشام بن عمار وسليمان بن بنت شرحبيل مجمع على ضعفه وجرحه وترك حديثه. قال ابن حبان: يروى عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب لا يحل الاحتجاج به اذا انفرد لمخالفته الأثبات في الروايات[3].

وقد كذبه الازدي: فقال: كذاب ساقط[4].

وقال ابن حبان: حدثنا عنه شيوخنا كان يسرق الحديث، وربما قلبه، وربما أدخل عليه حديث حدث به، لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد[5].

وقال أبو نعيم: روى عن أبيه موضوعات[6].

---

(١) مجروحين ١: ١٩٣ / ١٩٤.
(٢) الضعفاء للعقيلي ١: ٦٠، تهذيب ١: ٤١٧.
(٣) مجروحين ١: ١٩٣ / ١٩٤.
(٤) اسماء الضعفاء: ٢٤/ب، تهذيب ١: ٤٢٣.
(٥) مجروحين ١: ١٩٤.
(٦) ميزان ١: ٢٩٩، تهذيب ١: ٤٢٣.

وقال أبو حاتم الرازي: هو ضعيف الحديث ذاهب[1].

وقال ابن عدي: روى عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قدر عشرين حديثاً عامتها مناكير[2].

قلت: روى له ابن ماجه حديثين: الاول: قال: حدثنا سويد بن سعيد، ثنا الوليد بن مسلم عن البختري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: اذا أُعْطِيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا: اللهم أجعلها مغنمًا ولا تجعلها مغرماً[3].

والثاني: قال: ثنا هشام بن عمار ثنا البختري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: صلوا على اطفالكم فانهم من افراطكم[4].

١٤ـ ق / بشر بن نمير القشيري البصري:

يروى عن القاسم بن عبد الرحمن، وعنه حماد بن زيد، ويزيد بن زريع.

مجمع على ضعفه، ونكارة حديثه. وقال يحيى بن سعيد القطان، واحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي وعلي بن المديني متروك الحديث. روى عن القاسم بن عبد الرحمن نسخة ساقطة[5].

صرح بكذبه يحيى بن سعيد القطان فقد روى عن يحيى بن سعيد غير علي بن المديني: كان ركناً من أركان الكذب[6].

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ترك الناس حديثه، وقال غيره ـ أي غير عبد

---

(١) الجرح ١/١: ٤٢٧، تهذيب ١: ٤٢٣.
(٢) الكامل: ١٧٧/ب، ميزان ١: ٢٩٩، تهذيب ١: ٤٢٢.
(٣) جه. الزكاة. ما يقال عند اخراج الزكاة، حديث رقم ١٧٩٧.
(٤) جه. «الجنائز» باب ما جاء في الصلاة على الطفل حديث رقم ١٥٠٩.
(٥) انظر أقوال الائمة فيه في مجروحين ١: ١٧٩/١٧٨، الجرح ١/١: ٣٨٦، التاريخ الكبير ١/٢: ٨٥، أسماء الضعفاء ٢١/ب/٢٢/أ، الضعفاء: ٢٥٤، ديوان الضعفاء: ٣٢، المغني ١: ١٠٧، ميزان ١: ٣٢٦، تهذيب ١: ٤٦٠ / ٤٦١.
(٦) اسماء الضعفاء: ٢٢/أ، تهذيب ١: ٤٦١.

الله- عن أحمد: يحيىٰ بن العلاء كذاب يضع الحديث، وبشر بن نمير أسوأ حالاً منه (١).

وقال محمد بن اسماعيل الصائغ، حدث عن شعبه أنه كان يدخل المسجد فيرى بشر بن نمير يحدث، وعمران بن حدير يصلي فيقول: احذروا هذا يعني بشراً، وعليكم بهذا يعني عمران: قال: وكان بشر بن نمير لو قيل له: ما شاء الله تعالى لقال: القاسم عن أبي أمامة(٢).

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا الحسن بن أبي الربيع الجرجاني، أنبأنا عبد الرزاق أخبرني يحيى بن العلاء أنه سمع بشر بن نمير أنه سمع مكحولاً يقول: انه سمع يزيد بن عبد الله أنه سمع صفوان بن امية قال: كنا عند رسول الله ﷺ فجاء عمرو بن مرة فقال يا رسول الله: ان الله قد كتب علي الشقوة فما أراني ازرق الا من دفي بكفي، فاذن لي في الغناء في غير فاحشة. فقال رسول الله ﷺ: لا آذن لك ولا كرامة... الحديث(٣).

١٥ ق / بشير بن ميمون الخراساني ثم الواسطي: أبو صيفي:

روي عن مجاهد، وسعيد المقبري.

وعنه علي بن حجر والحسن بن عرفة وغيرهم.

مجمع على ترك حديثه وضعفه(٤).

وقال البخاري: يتهم بالوضع(٥) وقال أيضاً. منكر الحديث(٦).

(١) اسماء الضعفاء: ٢٢/أ، تهذيب ١: ٤٦١.
(٢) تهذيب ١: ٤٦١
(٣) جه. الحدود، باب المخنثين، حديث رقم ٢٦١٣.
(٤) انظر أقوال الأئمة فيه في مجروحين ١: ١٨٧، الجرح ١ / ١: ٣٧٩، التاريخ الكبير ٢/١: ١٠٥ الضعفاء: ٢٥٤، الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦، الكامل: ١٦٢ / ب / ١٦٣ / أ، أسماء الضعفاء لابن الجوزي: ٢٢ / أ، ديوان الضعفاء: ٣٣، المغني ١: ١٠٨، ميزان ١: ٣٣٠، تهذيب ١: ٤٦٩ / ٤٧٠.
(٥) ميزان ١: ٣٣٠، أسماء الضعفاء: ٢٢/أ، الخلاصة: ٥٠.
(٦) التاريخ الكبير ٢/١: ١٠٥، الضعفاء: ٢٥٤، الكامل: ١٦٢/ب

وقال النسائي: متروك الحديث[1].

وقال ابن معين: اجتمع الناس على طرح هؤلاء النفر، فذكر منهم بشير بن ميمون[2].

وقال ابن عدي: وأبو صيفي هذا قد روى عن سعيد المقبري أيضاً أحاديث غير محفوظة، وعامة ما يرويه غير محفوظ، وروى عن مجاهد وعكرمة وعطاء وغيرهم أحاديث يرويها لا يتابعه احد عليها، وهو ضعيف كما ذكره أحمد والبخاري والنسائي وغيرهم[3].

قلت: وبشير بن ميمون هذا وان لم يصرح أحد من الائمة بكذبه الا انه قد سبق في مبحث الالفاظ التي يطلقها الائمة على الرمي بالكذب قول البخاري: منكر الحديث وقول النسائي: متروك الحديث وقول ابن عدي: لا يتابع عليه. الى غير ذلك، وكل هذه العبارات أطلقت على بشير هذا من هؤلاء الائمة فهي عبارات قصد بها الرمي بالكذب، ولذا أوردته فيمن رمي بالكذب.

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا احمد بن عاصم العباداني، ثنا بشير ابن ميمون قال، سمعت اشعث بن سوار، عن ابن سيرين عن حذيفة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء او لتماروا به السفهاء او لتصرفوا وجوه الناس اليكم، فمن فعل ذلك فهو في النار[4]».

حرف التاء

١٦ـ ت / تليد بن سليمان الحارثي أبو أدريس الكوفي:

يروي عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف.

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦.

(٢) ميزان ١: ٣٣٠، الكامل: ١٦٢/ب.

(٣) الكامل: ١٦٣/ب، تهذيب ١: ٤٦٩/٤٧٠، أسماء الضعفاء ٢٢/أ.

(٤) جه. مقدمة. باب الانتفاع بالعلم والعمل به ـ حديث رقم: ٢٥٩

كان شيعياً رافضياً يشتم أصحاب محمد ﷺ.

أجمع الائمة على تضعيفه، وترك حديثه[1] وصرح بكذبه الامام أحمد ويحيىٰ بن معين والساجي.

قال الجوزجاني، سمعت أحمد بن حنبل يقول: تليد بن سليمان هو عندي كان يكذب[2].

وقال السعدي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثنا تليد، وهو عندي كان يكذب[3]، لكن قال المروزي عن أحمد: كان مذهبه التشيع، ولم نر به بأساً[4].

وقال ابن حماد: سمعت يحيى يقول: تليد بن سليمان كان كذاباً، وكان يشتم عثمان بن عفان وكل من شتم عثمان أو أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ دجال فاسق ملعون لا يكتب حديثه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين[5].

وقال الساجي: كذاب.

وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش: ردي المذهب منكر الحديث، روى عن أبي الجحاف أحاديث موضوعة، زاد الحاكم: كذبه جماعة من العلماء[6].

قلت: ظاهر كلام ابن معين أنه كذبه بشتمه الصحابة رضوان الله عليهم، وقد سبق أن من الأسباب التي يرمى بها الراوي بالكذب شتمه صحابة رسول الله ﷺ.

أخرج له الترمذي حديثاً واحداً في المناقب.

---

(١) انظر كلام الائمة فيه في مجروحين ١: ١٩٥/١٩٦، الكامل: ١٨٩/أ ١٨٩/ب ميزان ١: ٣٥٨، تهذيب ١: ٥٠٩/٥١٠.

(٢) تهذيب ١: ٥٠٩.

(٣) الكامل: ١٨٩/أ.

(٤) تهذيب ١: ٥٠٩.

(٥) الكامل: ١٨٩/أ، تهذيب ١: ٥٠٩.

(٦) تهذيب ١: ٥١٠.

١٧ ثابت بن موسى الضبي الكوفي الضرير العابد أبو اسماعيل الشيباني :

يروي عن الثوري وزائدة.

وعنه هناد بن السري والكوفيون.

غالب الائمة على ضعفه لكثرة خطئه[١].

وانفرد مطين فقال: ثقة[٢].

وكذبه يحيى بن معين، قال أبو معين الرازي، سمعت يحيى بن معين يقول: ثابت أو أبو يزيد كذاب[٣].

والظاهر ان كذبه بمعنى أنه جرى الكذب على لسانه دون أن يتعمد لأنه أخطأ فجعل قول شريك قول النبي ﷺ، قال ابن عدي: وبلغني عن محمد بن عبد الله بن نمير انه ذكر له هذا الحديث- يعني حديث من كثرت صلاته بالليل- عن ثابت فقال: باطل، شبه علي ثابت، وذلك ان شريكاً كان مزاحاً، وكان ثابت رجلاً صالحاً، فيشبه أن يكون ثابت دخل على شريك، وكان شريك يقول: الاعمش عن أبي سفيان عن جابر، عن النبي ﷺ وقال: فالتفت فرأى ثابت فقال يمازحه: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار فظن ثابت لغفلته ان هذا الكلام الذي قال شريك هو من الاسناد الذي قرأه فحمله على ذلك[٤].

روى له ابن ماجه هذا الحديث[٥].

١٨-ت/ثوير بن سعيد بن علاقة- أبو فاختة- الازدي مولى أم هانىء أبو الجهم.

---

(١) انظر ترجمته في مجروحين ١: ١٩٩/١٩٨، الكامل ١٩٣/ أ ١٩٣/ب، ميزان ١: ٢٦٨/٢٦٧، تهذيب ٢: ١٦، ديوان الضعفاء: ٣٩، المغني ١: ١٢١، اسماء الضعفاء ٣٠/ب.

(٢) ميزان ١: ٢٦٨، تهذيب ٢: ٦.

(٣) ميزان ١: ٢٦٨.

(٤) الكامل ١٩٣/ب، ميزان ١: ٢٦٧.

(٥) سبق الكلام على الحديث في الفصل الثالث من الباب الثاني.

من أهل الكوفة، يروي عن ابن عمر وابن الزبير، وعنه الثوري واسرائيل أجمع الائمة على ضعفه ورد حديثه[1].

وصرح الثوري بكذبه، فقد روى محمد بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي قال سمعت أبي يقول، سمعت سفيان الثوري يقول: ثوير بن أبي فاختة ركن من أركان الكذب[2].

وقال البخاري: ثوير بن أبي فاختة أبو جهم كوفي كان ابن عيينة يغمزه وتركه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن لا يحدثان عنه[3].

وقال ابن حبان: كان يقلب الاسانيد حتى يجيء في روايته اشياء كأنها موضوعة[4].

روى له الترمذي فقط.

حرف الجيم

١٩ـ د ت ن/جابر بن يزيد الجعفي. أبو يزيد، ويقال: أبو عبد الله كوفي. أحد علماء الشيعة روى عن أبي الطفيل والشعبي وخلق.

وعنه شعبة وأبو عوانة وغيرهم.

اختلفت فيه أقوال الأئمة:

فوثقه وكيع: قال: ما شككتم في شيء، فلا تشكوا ان جابراً الجعفي ثقة[5]

---

(١) انظر ترجمته في مجروحين ١ : ١٩٦، ١٩٧، الكامل: ١٩٦/أ ١٩٧/ب، أسماء الضعفاء، ٤٢/ب/٤٣/أ، ميزان ١ : ٣٧٥/٣٧٦، تهذيب ٢ : ٣٦/٣٧.

(٢) مجروحين ١ : ٢٩٧، الكامل: ١٩٦ / ب، ميزان ١ : ٣٧٥، تهذيب ٢ : ٣٦.

(٣) الكامل: ١٩٦/ب، تهذيب ٢ : ٣٦.

(٤) مجروحين ١ : ١٣٦.

(٥) ميزان ١ : ٣٧٩.

وقوى أمره سفيان الثوري، فقد روى ابن مهدي ووكيع قالا: سمعت سفيان يقول: ما رأيت أورع في الحديث من جابر الجعفي[1]، كما دافع عنه، فقد روى الامام الشافعي قال: سمعت سفيان الثوري قال لشعبة: فان تكلمت في جابر الجعفي لاتكلمن فيك[2]

وكذلك شعبة قوى من أمره، فقد روى ابن مهدي قال: سمعت ابن علية يقول: شعبة يقول: أما جابر ومحمد بن اسحاق فصدوقين في الحديث[3].

بل حكى عنه توثيقه، قال ابن عدي: ثنا عبد الله بن محمد بن مسلم، ثنا الصغاني، ثنا يحيى بن أبي بكير، ثنا شعبة عن جابر، سمعت مجاهداً يقول: ان الله عز وجل «لا يحب الفرحين» قال: الاشرين البطرين البذخين، فقال له رجل: يا أبا بسطام، جابر، فقال: جابر، كان جابر اذا قال ثنا وسمعت فهو من أوثق الناس[4] وقال أبو داود عنه قال: لا تنظروا الى هؤلاء المجانين الذين يقعون في جابر؛ هل جاءكم بأحد لم يلقه؟؟[5] وغالب الائمة على ضعفه وترك حديثه[6].

وقد رماه بعضهم بالكذب وصرح بذلك. فممن كذبه الامام أبو حنيفة، قال ابن عدي: ثنا الحسين بن عبد الله القطان، ثنا أحمد بن أبي الحواري، سمعت أبا يحيى الحماني يقول، سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت فيمن رأيت أفضل من عطاء، ولا لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي، ما أتيته قط بشيء من مرئياتي، الا جاءني فيه بحديث، وزعم أن عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله ﷺ لم يظهرها[7].

---

(١) الكامل: ٢٠١/أ، ميزان ١: ٣٧٩.
(٢) الكامل: ٢٠١/أ.
(٣) الكامل: ٢٠١/أ.
(٤) الكامل: ٢٠٠/ب.
(٥) ميزان ١: ٣٨١.
(٦) انظر كلام الائمة فيه في كل من: الكامل: ١٩٨/أ/٢٠١/ب، مجروحين، ١: ٢٠٢/٢٠٣، ميزان ١: ٣٧٩/٣٨٤، تهذيب ٢: ٤٦/٥١، قبول الاخبار: ١٧٧.
(٧) الكامل: ١٩٨/أ، ميزان ١: ٣٨٠.

وكذلك كذبه أيوب السختياني :

وكذبه أيضاً سعيد بن جبير .

قال العقيلي : حدثنا الحسين بن أحمد بن منصور قال : حدثنا داود بن رشيد قال حدثنا ابن علية ، حدثنا أيوب قال : قلت لسعيد بن جبير : ان جابر بن يزيد يقول : كذا وكذا فقال : كذب جابر[١] .

وكذبه كذلك أحمد بن خداش ، قال الميموني ، قلت لأحمد بن خداش : أكان جابر يكذب قال : أي والله ، وذاك في حديثه بين[٢] .

قال ابن عدي : حدثنا أحمد بن علي المدائني ، ثنا أبو أمية محمد بن ابراهيم ، ثنا موسى بن اسماعيل ثنا سلام بن أبي مطيع قال ، قال لي جابر الجعفي : عندي خمسون ألف باب من العلم ، ما حدثت به أحداً ، قال : فأتيت أيوب فذكرت له ذلك فقال : أما الآن فهو كذاب[٣] وفي رواية عندي خمسون ألف حديث لم أحدث منها بشيء[٤] . وكذبه أيضاً : ليث بن أبي سليم :

قال ابن عدي : ثنا الحسين بن موسى ، ثنا أبو معمر ، قال : ثنا جرير عن ثعلبة قال : أردت جابر الجعفي فقال لي ليث بن أبي سليم : لا تأته فانه كذاب[٥] .
وزائدة أيضاً :

فقد روى يحيى بن أبي يعلى المحاربي عن زائدة قال : كان جابر الجعفي كذاب يؤمن بالرجعة[٦] .

وكذلك كذبه يحيى بن معين : قال عباس الدوري :سمعت يحيى يقول : لم يدع

---

(١) الضعفاء للعقيلي ١ : ٦٨ ، تهذيب : ٤٩ .
(٢) تهذيب ٢ : ٤٩ .
(٣) الكامل : ١٩٨ / أ ، ميزان ١ : ٣٨٠ ، الضعفاء للعقيلي ١ : ٦٨ .
(٤) مجروحين ١ : ٢٠٢ .
(٥) الكامل : ١٩٨ / أ ، ميزان ١ : ٣٨ .
(٦) الكامل : ١٩٨ / ب ، التاريخ : ٢٤٠ ، ميزان ١ : ٢٨٠ .

جابراً الجعفي ممن رآه الا زائدة، وكان جابر كذاباً[1] زاد ابن عدي: لا يكتب حديثه ولا كرامة ليس بشيء وكذبه السعدي أيضاً (الجورجاني).

قال ابن عدي: سمعت ابن حماد يقول، قال السعدي: جابر بن يزيد كذاب[2].

وكذبه أيضاً سفيان بن عيينة:

قال الحميدي عن سفيان، سمعت رجلاً سأل جابراً الجعفي عن قوله تعالى: «فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي أو يحكم الله لي...» الآية[3] قال: لم يجيء تأويلها. قال سفيان: كذب. قلت: وماذا أراد بهذا؟ قال: الرافضة تقول ان علياً في السماء لا يخرج مع من يخرج من ولده حتى ينادي منادٍ من السماء، أخرجوا مع فلان. قال جابر: هذا تأويل هذا، لا ترو عنه، كان يؤمن بالرجعة، كذب، بل كانوا أخوة يوسف[4].

قلت: يظهر ان تكذيب الائمة له قائم على امور.

الأمر الاول: قوله بالرجعة، وزعمه أن علياً رضي الله عنه سيرجع الى الدنيا وأنه في السحاب وتأويله الآية الكريمة على ذلك، ونحو من ذلك ما قال الشافعي: سمعت سفيان بن عيينة يقول، سمعت من جابر الجعفي كلاما فبادرت خفت أن يقع علينا السقف، قال سفيان: كان يؤمن بالرجعة[5].

وقال ابو احمد الحاكم: يؤمن بالرجعة، اتهم بالكذب[6].

الامر الثاني: زعمه أن لديه نحو خمسين ألف حديث عن آل البيت لم يطلع عليها أحداً ولذا كذبه أيوب السختياني وجرير.

---

(١) التاريخ: ٢٣٩، الكامل: ١٩٨/ب، ميزان ١: ١٨.

(٢) الكامل: ١٩٩/أ.

(٣) سورة يوسف آية رقم: ٨٠.

(٤) ميزان ١: ٣٨٠/٣٨١.

(٥) تهذيب ٢: ٤٩.

(٦) تهذيب ٢: ٥٠.

الأمر الثالث: كذبه بعضهم لأنه كان يشتم الصحابة. قال يحيى بن يعلي، سمعت زائدة يقول جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب النبي ﷺ[1].

الأمر الرابع: أنه كُذِّب لوضعه الحديث وكذبه على رسول الله ﷺ وعلى غيره وكلام الامام أبي حنيفة فيه ظاهر. وكذلك ما روى، العقيلي قال: حدثني الخضر بن داود قال: حدثنا أحمد بن هاني الاثرم قال: قيل لأبي عبد الله، حديث جابر كيف هو عندك، نفس حديثه؟ قال: ليس له حكم يضطر إليه، ويروي مسائل يقول: سألت، وسألت ولعله قد سأل فقال أبو بكر الأحول أحمد بن الحكم لابي عبد الله - أي أحمد بن حنبل - كتبت هذا عن علي بن بحر أنا وأنت عن محمد بن الحسن الواسطي عن مسعر قال: كنت عند جابر فجاء رسول أبي حنيفة فقال: ما تقول في كذا وكذا فقال: سمعت القاسم بن محمد وفلاناً وفلاناً حتى عد سبعة يقولون: كذا وكذا، فلما مضى الرسول قال: ان كانوا قالوا، فقيل لابي عبد الله: بعد هذا، ما تقول فيه؟ فقال: ما كان هذا عندي بمرة، هذا شديد، واستعظمه[2].

وهذه الامور الاربعة كل واحد منها مسوغ لرميه بالكذب فكيف بجميعها، لا سيما الأمر الاخير منها، وهي ترجح قول من جرحه على قول من عدله ووثقه، لأن الجرح جاء مفسراً بأمر يسوغه والله اعلم، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه، أما أبو داود فروى له حديثاً واحداً قال: حدثنا الحسن بن عمرو، عن عبد الله بن الوليد عن سفيان عن جابر يعني الجعفي قال: ثنا المغيرة بن شبيل الاحمسي، عن قيس بن أبي حازم، عن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله ﷺ، اذا قام الامام في الركعتين... الحديث. ثم تعقبه بقوله: قال ابو داود: وليس في كتابي عن جابر الجعفي الا هذا الحديث[3].

٢٠- ق / جبارة بن المغلس أبو محمد الحماني:

كوفي، روى عن محمد بن طلحة، وأبي بكر النهشلي، وقيس بن الربيع، وعنه

(١) تهذيب ٢ : ٤٩.

(٢) الضعفاء للعقيلي ١ : ٦٩/٧٠، تهذيب ٢ ٥٠/٥١

(٣) د. الصلاة. باب من نسي أن يتشهد وهو جالس. ١ : ٢٣٨.

أبو سعيد الأشج وغيره غالب الأئمة على ضعفه وترك حديثه .

وقال مطين فيه : صدوق ، وفي رواية ثقة[1] . وكذلك قال فيه مسلمة بن قاسم : روى عنه من أهل بلدنا بقي بن مخلد ، وجبارة ثقة إن شاء الله[2] .

وصرح جماعة من الأئمة بكذبه منهم يحيى بن معين : قال ابن أبي حاتم : ثنا حسين بن الحسن قال : سمعت يحيى بن معين يقول : جبارة كذاب[3] .

وكذلك ابن أبي حاتم الرازي : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن جبارة فقال : هو على يدي عدل[4] .

وكذلك ابن حبان : قال : كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل أفسده يحي الحماني حتى بطل الاحتجاج بأحاديثه المستقيمة لما شابها من الأشياء المستفيضة عنها التي لا أصول لها فخرج بها عن حد التعديل إلى الجرح[5] .

قلت الظاهر أن جبارة هذا جرى الكذب على لسانه دون تعمد وإدراك وكان ممن أدخل عليه الموضوعات . قال ابن أبي حاتم : كان أبو زرعة حدث عنه في أول أمره وكناه قال : حدثنا أبو محمد الحماني ، ثم ترك حديثه بعد ذلك فلم يقرأ علينا حديثه ، قلت : كتبت عنه ؟ قال : نعم ، قلت : تحدث عنه ؟ قال : لا ، قلت : ما حاله ؟ ، قال : كان يوضع له الحديث فيحدث به ، وما كان عندي ممن يتعمد الكذب[6] .

وقال ابن حبان : سمعت يعقوب بن إسحاق يقول : سمعت صالح بن محمد يقول : سألت أبا نمير عن جبارة بن المغلس قال : ثقة ، فقلت : أنه حدثنا عن المبارك عن حميد عن أبي الورد عن أبيه قال : رأى النبي ﷺ رجلاً أحمر فقال : أنت أبو

---

(١) تهذيب ٢ : ٥٧ .

(٢) تهذيب ٢ : ٥٨ .

(٣) الجرح ١/١ : ٥٥٠ ، ميزان ١ : ٣٧٨ ، تهذيب ٢ : ٥٨ .

(٤) الجرح ١/١ : ٥٥٠ ، ميزان ١ : ٣٧٨ ، تهذيب ٢ : ٥٨ .

(٥) مجروحين ١ : ٢١٦ .

(٦) الجرح ١/١ : ٥٥٠ ، ميزان ١ : ٣٧٨ .

الورد ، قال ابن نمير : هذا منكر ، قال ، وقلت : حدثنا عن حماد بن زيد عن إسحاق بن سويد ، عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر أن رجلاً نادى النبي ﷺ فقال : لبيك فقال : وهذا منكر ، ثم قال : حسبك ، ثم قال : أظن بعض جيرانه أفسد عليه كتبه ، فقلت له : تعني يحيى الحماني ؟ فقال : لا أسمي[1] .

وقال ابن عدي : في بعض حديثه ما لا يتابعه أحد غير أنه كان لا يتعمد الكذب ، إنما كانت غفلة فيه[2] .

وقال نصر بن أحمد البغدادي : جبارة في الأصل صدوق إلا أن ابن الحماني أفسد عليه كتبه[3] .

أخرج له ابن ماجه فقط .

٢١ ق / جعفر بن الزبير الشامي الدمشقي :

روى عن القاسم وسعيد بن المسيب ومسلم بن مشكح وغيرهم ، وعنه عيسى بن يونس ومروان بن معاوية ومعتمر بن سليمان وغيرهم .

مجمع على ضعفه وترك حديث [4] .

وصرح بعض الأئمة بكذبه ، وممن قال بذلك شعبة :

قال ابن عدي : حدثنا ابن حماد ، ثنا أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن أبي بزة ، ثنا عبد الملك بن إبراهيم الحدي الثقة المأمون ، قال : رأيت شعبة مغضباً مبادراً

---

(١) مجروحين ١ : ٢١٦ ، تهذيب ٢ : ٥٨ ، لكن جاءت العبارة هكذا وقال صالح جزيرة : كان رجلاً صالحاً ، سألت ابن نمير عنه ، فقال : كان لئن يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يكذب ، قلت له : كان أصحاب الحديث يتكلمون فيه ، فسألني عما أنكروا من حديثه ، فذكرت له خمسة أو ستة ، فأنكرها ثم قال : لعله أفسد حديثه بعض جيرانه ، فقلت : لعله الحماني ، قال : لا أسمي أحداً .

(٢) تهذيب ٢ : ٥٨ .

(٣) تهذيب ٢ : ٥٩ .

(٤) انظر أقوال الأئمة فيه في كل من مجروحين ١ : ٢٠٦ ، الكامل : ٢٠٨/ب/٢٠٩/أ، الجرح ، التاريخ الكبير ١/٢ ، الضعفاء : ٢٢٥ ، الضعفاء والمتروكون : ٢٨٧ ، أسماء الضعفاء : ٢٧/ب/٢٨/أ، ديوان الضعفاء : ٤٤ ، المغني ١ : ١٣٢ ، ميزان ١ : ٤٠٦ /٤٠٧ ، تهذيب ٢ : ٩٠/٩٢ .

فقلت : مه يا أبا بسطام ، فأراني طينة في يده وقال : استعدي على جعفر بن الزبير ، فانه يكذب على رسول الله ﷺ[1] وقال شعبة : أصدق الناس وأكذب الناس في مسجد واحد يريد عمران بن حدير وجعفر بن الزبير[2]، وكذبه أيضاً عثمان بن الهيثم :

قال ابن عدي : سمعت عبد الملك يقول ، سمعت أبا حازم الرازي يقول ، سمعت عثمان بن الهيثم يقول : دخلت جامع البصرة ، واذا جعفر بن الزبير قد اجتمع عليه الناس ، واذا عمران بن حدير قاعد وحده ، فقلت : يا عجباً ، أكذب الناس من قد اجتمع عليه الناس ، وأصدق الناس قاعد وحده[3] .

وقال النسائي : متروك الحديث[4] .

وقال البخاري : عن القاسم هو متروك الحديث ، تركوه[5] .

وقال ابن حبان : يروي عن القاسم مولى معاوية وغيره أشياء كأنها موضوعة ، وكان من غلب عليه التقشف حتى صار وهمه شبيها بالوضع[6] .

وقال الجوزجاني : نبذوا حديثه[7] . وقال أبو حاتم : كان ذاهب الحديث ، لا أرى أن أحدث عنه وهو متروك الحديث ،تركوه[8] .

---

(١) الكامل : ٢٠٨/ ب ، ميزان ١ : ٤٠٧ ، تهذيب ٢ : ٩١ ، الا أن العبارة فيها : قال غندر رأيت شعبة راكبا على حمار ، فقيل له : أين تريد يا أبا بسطام ؟ قال : اذهب فاستعدي على هذا يعني جعفر بن الزبير ، وضع على رسول الله ﷺ أربعمائة حديث كذب ا . هـ .

(٢) مجروحين ١ : ٢٠٦ ، تهذيب ٢ : ٩١ ، لكن في عبارته اختلاف قال ، وقال أحمد بن سعيد الدارمي عن يزيد ابن هارون : كان جعفر بن الزبير وعمران بن حدير في مسجد واحد مصلاهما ، وكان الزحام على جعفر بن الزبير ، وليس عند عمران أحد ، كان شعبة يمر بهما فيقول : يا عجبا للناس ، اجتمعوا على أكذب الناس وتركوا أصدق الناس . قال : يزيد ، فما أتى عليه القليل حتى رأيت ذلك الزحام على عمران ، وتركوا جعفر ، وليس عنده أحد . ا . هـ .

(٣) الكامل : ٢٠٨/ ب .

(٤) الضعفاء والمتروكون ١ : ٢٨٧ .

(٥) التاريخ الكبير ١/٢ : ١٩٢ ، الضعفاء : ٢٥٥ .

(٦) مجروحين ١ : ٢٠٦ .

(٧) تهذيب ٢ : ٩١ .

(٨) تهذيب ٢ : ٩١ .

وقال ابن عدي : ولجعفر أحاديث وعامتها مما لا يتابع عليه والضعف على حديثه بين[1] .

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال : حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي ثنا مروان بن معاوية عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة قال : سئل رسول الله ﷺ عن مس الذكر فقال : إنما هو حذية منك[2] .

حرف الحاء

٢٢ ـ ٤/ الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور أبو زهير الكوفي :

روى عن علي وعبد الله بن مسعود .

روى عنه عبد الله بن مرة وأبو إسحاق السبيعي، والضحاك بن مزاحم وغيرهم .

مختلف فيه :

وثقه جماعة منهم : يحيى بن معين :

قال ابن عدي : ثنا محمد بن علي المروزي ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ، سألت يحيى بن معين فقلت : أي شيء حال الحارث في علي ، قال : ثقة ، قال ابن عدي : قال عثمان : ليس يتابع عليه[3]

وقال أيضاً : أنا ابن أبي بكر ، عن عباس ، عن يحيى قال : الحارث الأعور قد سمع من ابن مسعود وهو الحارث بن عبد الله ، وليس به بأس[4] ، وقال ابن أبي خيثمة: قيل ليحيى : يحتج بالحارث فقال: ما زال المحدثون يقبلون حديثه[5] ،وقواه

---

(١) تهذيب ٢ : ٩١ .

(٢) جه . الطهارة وسننها . الرخصة في الوضوء من مس الذكر . حديث رقم ٤٨٤ .

(٣) الكامل : ٢٢٩/ أ ، ميزان ١ : ٤٣٥ ، تهذيب ٢ : ١٤٦ .

(٤) الكامل : ٢٢٨/أ ، تهذيب ٢ : ١٤٦ .

(٥) تهذيب ١ : ١٤٧ .

ابن سيرين.

قال ابن عدي: ثنا محمد بن جعفر بن يزيد الطبري. ثنا المغيرة ثنا يحيى بن ابراهيم، نا علي بن حكيم، نا حفص عن أشعث عن ابن سيرين قال: أدركت الكوفة وهم يقدمون خمسة، من بدأ بالحارث الاعور ثنى بعبيده، ومن بدأ بعبيده ثنى بالحارث ثم علقمة الثالث لا شك فيه ثم مسروق ثم شريح، قال: وان قوماً آخرهم شريح لقوم لهم شأن[1].

وقال مرة بن خالد: أنبأنا محمد بن سيرين قال: كان من أصحاب ابن مسعود خمسة يؤخذ عنهم، أدركت منهم أربعة، وفاتني الحارث، فلم أره، وكان يفضل عليهم، وكان أحسنهم ويختلف في هؤلاء الثلاثة أيهم أفضل، علقمة ومسروق وعبيدة[2].

وقوى أمره أبو بكر بن أبي داود. قال: كان الحارث الاعور أفقه الناس وأفرض الناس، وأحسب الناس تعلم الفرائض من علي[3].

ووثقه أحمد بن صالح المصري. قال ابن شاهين قال أحمد بن صالح المصري: الحارث الاعور ثقة، ما أحفظه وما أحسن ما روى عن علي، وأثنى عليه، قيل له: فقد قال الشعبي: كان يكذب قال: لم يكن يكذب في الحديث، انما كان كذبه في رأيه[4].

وسائر الأئمة على ضعفه وعدم الاحتجاج بحديثه[5].

وصرح بعض النقاد بكذبه فمن كذبه الشعبي:

---

(١) الكامل: ٢٢٩/أ.

(٢) ميزان ١: ٤٣٧.

(٣) ميزان ١: ٤٣٧، تهذيب ٢: ١٤٦.

(٤) تهذيب ١: ١٤٧.

(٥) انظر أقوال الائمة فيه في كل من الجرح ٢/١: ٧٩/٧٨، مجروحين ١: ٢١٦/٢١٧، الكامل: ٢٢٨/ب/٢٢٩/أ، التاريخ الكبير ٢/١: ٢٧٣، الضعفاء: ٢٥٦، الضعفاء والمتروكون: ٢٨٧، اسماء الضعفاء: ٣١/٣١/ب، المغني، ١٤١/١، ميزان ١: ٤٣٥/٤٣٧، تهذيب ١٤٥/٢/١٤٧.

قال ابن أبي حاتم: نا أبو سعيد الأشج، نا أبو أسامة، حدثني مفضل بن مهلهل قال: حدثني مغيرة قال: سمعت الشعبي يقول: حدثني الحارث وأنا أشهد أنه أحد الكاذبين[١].

واتهمه ابراهيم النخعي. فقد روى ابن أبي حاتم قال: نا أبي، نا احمد بن يونس، نا زائدة عن منصور عن ابراهيم قال: اتهم الحارث الأعور[٢].

· وكذبه كذلك أبو اسحاق السبيعي: قال ابن أبي حاتم، نا أبو سعيد الأشج، نا أبو معاوية، عن محمد بن شيبة الضبي، عن ابي اسحاق قال: زعم الحارث وكان كذوباً[٣].

وكذبه أيضاً: أبو خيثمة زهير بن حرب. قال ابن أبي حاتم. نا ابن أبي خيثمة فيما كتب الّي قال: سمعت أبي يقول: الحارث الاعور كذاب[٤].

والسعدي أيضاً: قال ابن عدي: سمعت ابن حماد يقول، قال السعدي: عن ذي الحارث كذاب[٥].

وكذلك علي بن المديني: قال الذهبي: وقال ابن المديني: كذاب، وقال الجوزجاني: سألت علي بن المديني عن عاصم والحارث فقال: مثلك يسأل عن ذا؟، الحارث كذاب[٦].

وجرير بن عبد الحميد:

قال الذهبي، وقال جرير بن عبد الحميد: كان زيفاً[٧]

---

(١) الجرح ٢/١ : ٧٨، العلل ومعرفة الرجال ١: ٥٥، ١٤٧، ١٧٢، مجروحين ١ : ٢١٦، الكامل ٢٢٨/ب.
(٢) الجرح ٢/١ : ٧٨، التاريخ الكبير، ١/٢ : ٢٧٣، الضعفاء: ٢٥٦، تهذيب ٢ : ١٤٥.
(٣) الجرح ٢/١ : ٧٨، الكامل: ٢٢٨/ب ميزان ١ : ٤٣٦.
(٤) الجرح ٢/١ : ٧٩.
(٥) الكامل: ٢٨٨ / ب.
(٦) تهذيب ٢ : ١٤٥.
(٧) ميزان ١ : ٤٣٥، تهذيب ٢ : ١٤٥، تنزيه الشريعة ١ : ٤٧.

وقد أشار بعضهم الى سبب تكذيب المحدثين له، بان ذلك متعلق برأيه، لا بحديثه لأنه كان ممن يغلو في التشيع، وكانت له آراء خاصة في علي، وهو قول ابن سعد وأحمد بن صالح المصري والذهبي قال الدوري: سمعت يحيى يقول: حدثنا جرير عن حمزة الزيات قال: سمع مرة الهمداني من الحارث الاعور شيئاً فأنكره فقال له: أقعد حتى أخرج اليك، فدخل مرة وأشتمل على سيفه، وأحس الحارس الاعور بالشر فذهب[1].

وقال ابن سعد: كان له قول سوء، وهو ضعيف في روايته[2].

وقد سبق آنفاً توجيه أحمد بن صالح المصري لتكذيب الشعبي له.

وقال ابن عبد البر لما حكي عن ابراهيم أنه كذب الشعبي: أظن الشعبي عوقب بقوله: الحارث كذاب، ولم يبن من الحارث كذبه، وانما نقم عليه افراطه في حب علي[3].

ولذا قال الذهبي: وحديث الحارث في السنن الاربعة. والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الابواب، فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم[4].

وذهب آخرون الى أن كذبه، انما هو لادعائه السماع من علي ما لم يسمع، فقد ذكروا انه لم يسمع من علي، إلا اربعة أحاديث، وما عدا ذلك أخذ من كتاب، فادعى فيه السماع، فلذا كذب، واليه ذهب أبو نعيم، وأبو بكر بن عياش، وعلي ابن الجنيد.

قال ابن حبان: سمعت محمد بن اسحاق الثقفي يقول، سمعت محمد بن

---

(١) مجروحين ١: ٢١٦/٢١٧.
(٢) الطبقات الكبرى ٦: ١١٦، تهذيب ٢: ١٤٧.
(٣) تهذيب ٢: ١٤٧.
(٤) ميزان ١: ٤٣٧.

عثمان بن كرامة يقول ، سمعت أبا نعيم يقول : سمع الحارث بن علي عليه السلام أربعة أحاديث[1] .

وقال ابن أبي حاتم أنا ابن أبي خيثمة فيما كتب الى ثنا أبي قال ، قال أبو بكر بن عياش : لم يكن الحارث بأرضاهم ، كان غيره أرضى منه ، كانوا يقولون : انه صاحب كتب[2] .

وقال علي بن الجنيد الرازي : الحارث عن علي ، أخذ الاحاديث من كتاب[3] .

وذهب قوم الى أنه كان يكذب على علي في الحديث .
فقد روى أبو بكر بن عياش عن مغيرة قال: لم يكن الحارث يصدق عن علي في الحديث[4] .

أخرج له اصحاب السنن الاربعة ، الا ان النسائي أخرج له حديثاً واحداً في المجتبى مقروناً بابن ميسرة ، وأخرج له حديثاً واحداً متابعة في عمل اليوم والليلة[5] .

٢٣ ـ ق / الحارث بن عمران الجعفري المدني :
يروي عن هشام بن عروة، وحنظلة بن أبي سفيان .
وعنه أحمد بن سليمان وعلي بن حرب .
مجمع على ضعفه وترك حديثه[6] .
ورماه ابن حبان فقال: كان يضع الحديث على الثقات . روى عن هشام بن

---

(١) مجروحين ٢ : ٢١٧ .
(٢) الجرح ١ / ٢ : ٧٨ .
(٣) الضعفاء لابن الجوزي : ٣١ / أ .
(٤) ميزان ١ : ٤٣٥ .
(٥) تهذيب ٢ : ١٤٧ .
(٦) انظر كلام الائمة فيه في كل من المجروحين ١ : ٢٢٠ ، الكامل : ٢٣٢ / أ، الضعفاء لابن الجوزي ٣١ / ب ، ميزان ١ : ٤٣٩ ، المغني ١ : ٢٤٢ ، الخلاصة : ٦٨ ، تهذيب ٢ : ١٥٢ .

عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال: تخيروا لنطفكم وانحكوا الاكفاء وأنكحوا اليهم[1].

قلت: أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: ثنا عبد الله بن سعيد، ثنا الحارث بن عمران الجندي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ «تخيروا لنطفكم، وانكحوا الاكفاء وأنكحوا اليهم»[2].

٢٤ - / ق حبيب بن أبي حبيب - رزيق - كاتب مالك أبو محمد المصري

من أهل خراسان: يزوي عن مالك وزمعة.

مجمع على ضعفه وترك حديثه.

وصرح جماعة من النقاد بكذبه ووضعه الحديث. منهم الامام أحمد.

قال ابن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال: سمعت ابي ذكر حبيباً الذي كان يقرأ لهم على مالك بن انس فقال: ليس بثقة، قدم علينا أحسبه قال من أهل خراسان كتب عن حبيب كتاباً عن ابن أخي ابن شهاب الزهري عن عمه عن سالم والقاسم فاذا هي أحاديث ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن القاسم وسالم، فقال أبي: أحالها على ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال أبي: كان حبيب يحيل الحديث ويكذب، ولم يكن أبي يوثقه ولا يرضاه واثنى عليه شراً أو سوءاً[3].

وكذبه كذلك أبو حاتم الرازي.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حبيب بن رزيق كاتب مالك فقال: متروك الحديث روى عن ابن أخي الزهري أحاديث موضوعة[4].

---

(١) مجروحين ١ : ٢٢٠.
(٢) جه. النكاح. باب الاكفاء. حديث رقم: ١٩٦٧.
(٣) الجرح ٢ / ١ : ١٠٠، تهذيب ٢ : ١٨١.
(٤) الجرح ٢ / ١ : ١٠٠، ميزان ١ : ٤٥٢، تهذيب ٢ : ١٨١

وكذبه أيضاً علي بن المديني : قال محمد بن سهل بن عسكر : كتبنا عنه عشرين حديثاً ، وعرضناها على ابن المديني فقال : هذا كله كذب[1] .

والنسائي أيضاً : قال ابن عدي : وقال النسائي فيما أخبرني محمد بن العباس عنه قال : حبيب كاتب مال متروك الحديث ، وحبيب هذا أحاديث كلها موضوعة عن مالك وعن غيره[2] .

وابن عدي :

قال ابن عدي بعد أن روى له أحاديث عن مالك : وأكثر حديث حبيب عن مالك ، الأحاديث التي وضعها عليه ، فاستغنيت بمقدار ما ذكرته من رواياته عن مالك ليستدل بمقدار القليل على الكثير ، وهذه الأحاديث التي ذكرت عن مالك مع غيرها من رواياته عنه كلها موضوعة[3] . ثم قال بعد أن أورد له أحاديث يرويها عن شبل : وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن حبيب عن شبل عن مشايخ شبل كلها موضوعة على شبل ، وشبل عزيز المسند[4] ، ثم قال : وعامة حديث حبيب موضوع المتن ، مقلوب الاسناد ولا يحتشم حبيب في وضع الحديث على الثقات ، وامره بين في الكذابين ، وانما ذكرت طرفاً منه ليستدل به على ما سواه[5] .

وكذبه أيضاً ابن حبان قال : كان يورق بالمدينة على الشيوخ ، ويروي عن الثقات الموضوعات كان يدخل عليهم ما ليس من حديثهم فكل من سمع بعرضه فسماعه ليس بشيء[6] .

وكذبه أبو داود : قال الذهبي : وقال أبو داود : كان من أكذب الناس[7]

وقال ابن حجر : قال أبو داود : كان حبيب يضع الحديث .

وقال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث[8] .

---

(1) تهذيب ٢ : ١٨٢

(2) الكامل : ٢٨٦/ ب ، تهذيب ٢ : ١٨٢ .

(3) الكامل : ٢٨٧/ أ .

(4) الكامل : ٢٨٧/ أ .

(5) الكامل : ٢٨٧/ ب ، تهذيب ٢ : ١٨١

(6) مجروحين ١ : ٢٦٠ .

(7) ميزان ١ : ٤٥٢ .

(8) تهذيب ٢ : ١٨٢ .

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً، قال: حدثنا الفضل بن يعقوب الرخامي ، ثنا حبيب بن أبي حبيب أبو محمد كاتب مالك بن أنس ثنا عبد الله بن عامر الاسلمي ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي ﷺ نهى عن بيع العربان(١) .

٢٥ / ت ق / الحسن بن عمارة ابو محمد مولى بجلة .

روى عن ابن أبي مليكة، وعمرو بن مرة والحكم بن عتيبة . وغيرهم. وعنه السفيانان ، ويحيى القطان وشبابة ، وعبد الرزاق وغيرهم .

متفق على ضعفه، وغالب الائمة على أنه متروك(٢) .

وصرح جمع بكذبه منهم شعبه بن الحجاج .

قال شعبة : روى الحسن بن عمارة عن الحكم عن يحيى الحراني سمع احاديث فلقيت الحكم فسألته عنها فقال: ما حدثت بحديث منها ، وقال أيضاً : أفادني الحسن بن عمارة عن الحكم قال أحمد : أحسبه قال : سبعين حديثاً فلم يكن لها أصل(٣) .

وقال ابن عدي : حدثنا محمد بن جعفر الطبري ، نا محمد بن يونس ، نا أبو الربيع الزهراني، حدثني وهب بن جرير قال: كنت على بابنا فمر بي شعبة على حمار فقال: يا أبا العباس قل لأبيك يخرج الي فدخلت على أبي فقلت : شعبة بالباب ، فقال: ما جاء به ؟ فخرج اليه فقال: يا أبا النضر لا تحدثني عن الحسن بن عمارة بشيء فانه جاء عن الحكم بن عتيبة بأحاديث ليس منها بشيء وقد وضعها(٤) .

وقال شعبة : من أراد أن ينظر الى أكذب الناس فلينظر الى الحسن بن عمارة(٥) .

---

(١) جه . التجارات. باب بيع العربان حديث رقم ٢١٩٣ .

(٢) قلت ممن حكم بانه متروك ، أحمد أبو حاتم الرازي ، والنسائي ، والفلاس، ومسلم بن الحجاج ويعقوب بن شيبة ، وعلي بن الجنيد ، والدارقطني. انظر أسماء الضعفاء ٣٦ /أ .

(٣) الكامل : ٢٤٢ / ب ، ميزان ١ : ٥١٤ .

(٤) الكامل : ٢٤٢ / ب .

(٥) الكامل : ٢٤٣ /أ .

ومن كذبه يحيى بن معين :

قال ابن عدي : انا ابن أبي عضمة ، نا أحمد بن أبي يحيى ، سمعت يحيى بن معين يقول : أبو محمد الكتامي الحسن بن عمارة يكذب[1] .

وكذلك أحمد بن حنبل : قال ابن عدي : نا عبد الوهاب عن أبي عصمة نا أبو طالب أحمد بن حميد سمعت أحمد بن حنبل يقول : الحسن بن عمارة متروك الحديث ، قلت : كان له هوى ؟ قال: لا ولكن كان منكر الحديث ، أحاديثه موضوعة ، ولا يكتب حديثه[2] .

وكذلك السعدي . قال ابن عدي : سمعت ابن حماد يقول، قال السعدي : الحسن بن عمارة ساقط[3] .

وابن المديني أيضاً قال: ما أحتاج الى شعبة فيه ، أمرة أبين من ذلك ، قيل : أكان يغلط ؟ قال: ايش يغلط، وذهب الى انه كان يضع[4] .

وسفيان بن عيينة : قال ابن عدي : قال عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أخبرني أبي عن عبد الله عن ابن عيينة قال: كنت اذا سمعت الحسن بن عمارة يروي عن الزهري، جعلت أصبعي في أذني[5]، وكذلك الحميدي ، قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول: دمر علي الحسن بن عمارة[6]

والظاهر أن شعبة أنما بني حكم في تكذيبه على عدة أحاديث رواها الحسن بن عمارة عن الحكمْ على خلاف ما سمع شعبه من الحكم يستبعد ان يكون الحسن بن عمارة وهم فيها ، يرى أنه كذب فيها على الحكم .

قال ابن عدي : نا محمد بن جعمر السعيدي ، نا محمد بن عبد الله المخزومي ، نا أبو داود الطيالسي ، قال : قال شعبة : ألا تعجبون من جرير بن حازم

---

(1) الكامل : ٢٤٣ /١أ .
(2) الكامل ٢٤٣ / أ، الجرح ٢ / ١ : ٢٨ .
(3) الكامل : ٢٤٢ / أ، ميزان ١ : ٥١٤ .
(4) ميزان ١ : ٥١٤ .
(5) الكامل ٢٤٣ / أ، الجرح ٢ / ١ : ٢٨ .
(6) الجرح ٢ / ١ : ٢٨ .

هذا المجنون،أتاني هو وحماد بن زيد فكلماني أن أكف عن ذكر الحسن بن عمارة،أنا أكف عن ذكره ؟ لا والله لا أكف عن ذكره ، أنا والله سألت الحكم عن قتلى بدر هل غسلوا ، هل صلى عليهم ؟ قال : ما غسلوا ولا صلي عليهم ، قال : قلت : ممن سمعته : بلغني عن الحسن .

وهذا الحسن بن عمارة يحدث عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس ان النبي ﷺ غسلهم وصلى عليهم .

وقال : أنا والله سألت الحكم عن الصدقة تجعل في صنف واحد مما سمى الله عز وجل فقال : لا بأس به ، قلت : ممن سمعت قال : كان ابراهيم يقوله . وهذا الحسن بن عمارة يحدث عن الحكم عن يحيىٰ بن الجزار عن علي ، والحكم عن مجاهد عن ابن عباس فيه .

قال : وقلت للحكم : ولد الزنا حر هو أو عبد ؟ قال : حر قلت : من قال ؟ قال : عن علي ، قلت : من أخبرك عن علي قال : يروي عن الحسن البصري عن علي . قال ـ يعني ـ وهو الحسن بن عمارة يروي عن الحكم عن يحيى الجزار عن علي[1] .

وحكى ابن أبي حاتم القصة بشكل آخر قال : نا محمد بن يحيى أنا محمود بن غيلان نا أبو داود قال ، قال لي شعبة أئت جرير بن حازم فقل له : لا تروعن الحسن ابن عمارة فانه يكذب ، قلت : وأي شيء ذلك ؟ قال : سألت الحكم بن عتيبة عن أحاديث فلم يكن عنده فيها حديث ، فاذا الحسن بن عمارة قد حكى عن الحكم في بعض ذلك عن يحيى بن الجزار عن علي وبعضا عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس .

وقال ابن أبي حاتم : أنا ابن خيثمة فيما كتب الي قال : نا ابن رزمة ، نا عبدان عن أبيه عن شعبة قال ، روى الحسن بن عمارة عن الحكم ، عن يحيى بن الجزار عن علي ، سبعة احاديث فلقيت أراه الحكم ، فسألته عنها فقال : ما حدثت

---

(١) الجرح ٢/١ : ٢٨/٢٧ .

بشيء منها.

كل هذه الاخبار تشير إلى شعبة انما كذبه لوضعه على الحكم ما لم يحدث به أو يقله. حيث ان الحكم أنكر أن يكون حدث الحسن بن عمارة، وان شعبة سأل الحكم عن تلك الاحاديث فلم يكن عنده منها شيء، وأن شعبة سأل الحكم عن أشياء فأجاب بخلاف ما روى الحسن بن عمارة عن الحكم، وهذه أمور يثبت بها الوضع، كما سبق بيانه.

فقد أوضح ابن حبان أن سبب تكذيب شعبة له انما كان من أجل تدليسه وتسويته الحديث واسقاط الضعفاء وجعل الحديث عن الثقات وهذا فيه إلصاق الموضوعات بالثقات وهو نوع من أنواع الوضع والكذب.

قال ابن حبان: كان بينه الحسن بن عمارة أنه كان يدلس عن الثقات مما وضع عليهم الضعفاء كان يسمع من موسى بن مطير وأبي العطوف، وأبان بن أبي عياش وأضرابهم، ثم يسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخهم الثقات، فلما رأى شعبة تلك الاحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقات أنكرها عليه وأطلق عليه الجرح، ولم يعلم أن بينه وبينهم هؤلاء الكذابين فكان الحسن بن عمارة هو الجاني على نفسه بتدليسه عن هؤلاء واسقاطهم من الاخبار حتى ألزق الموضوعات به، وأرجو أن الله عز وجل يرفع لشعبة في الجنان درجات لا يبلغها غيره الا من عمل عمله بذب الكذب عمن أخبر الله عز وجل انه لا ينطق عن الهوى أن هو الا وحي يوحى ﷺ[1].

قلت والذي يظهر لي والله أعلم أن الحسن بن عمارة انما رمي بالكذب، من قبل الائمة، لروايته المناكير، وقلبه الاسانيد، ووضعه على الثقات والله أعلم.

روى له الترمذي وابن ماجه.

٢٦ـ. س. ق / الحسن بن مدرك بن بشير السدوسي أبو علي الحافظ: البصري الطحان.

---

(١) مجروحين ١: ٢٢٥ / ٢٢٦

روى عن يحيى بن حماد، ومحبوب بن الحسن، وعبد العزيز الاويسي:

وعنه البخاري، والنسائي، وابن ماجه وغيرهم.

غالب الائمة على توثيقه، وصدق حديثه، قال أحمد بن الحسين الصوفي: كان ثقة، وقال النسائي: لا بأس به وقال ابن عدي: كان من حفاظ أهل البصرة، وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: كتبنا عنه[1].

وأنفرد أبو داود بتكذيبه، فقد روى أبو عبيد الاجري عن أبي داود قال: كذاب كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها[2] على يحيى بن حماد[3]، وقد فسر مراد أبي داود بأن الحسن بن مدرك كان يلقن يحيى بن حماد أحاديث فهد بن عوف[4].

وقد عتب ابن حجر على ابي داود في تكذيبه، ودفع عن الحسن بن مدرك تهمة الكذب قال: ان كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل فهو لا يوجب كذباً، لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبي عوانة، فاذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف ان كان من جملة مسموعة فحدثه به أو لا، فكيف يكون بذلك كذاباً وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم، ولم يذكرا فيه جرحاً، وهما ما هما في النقد، وقد أخرج عنه البخاري أحاديث يسيرة من رواية يحيى بن حماد، مع أنه شاركه في الحمل عن يحيى بن حماد وغيره من شيوخه[5].

وتتلخص رواية حجر رحمه الله في مسائل ثلاثة:

١ـ ان ما صنعه الحسن بن مدرك لا يعتبر تلقيناً، وانما هو مجرد سؤال ليحيى بن حماد الغرض منه استكشاف حديثه والوقوف على الفرق بين روايته وبين روايات قرينه فهد بن عوف.

---

(١) الجرح ٧/٢: ٣٩/٣٨.

(٢) هكذا في الميزان، وفي تهذيب يلقيها.

(٣) انظر توثيق الائمة له في ميزان ١: ٥٢٢/٥٢٣، تهذيب ٢: ٢٢١/٢٢٢ هدي الساري: ٣٩٧، الجرح ٧/٢: ٣٩/٣٨.

(٤) انظر هامش ديوان الضعفاء: ٦١، وهامش المغني ١٦٧/١.

(٥) هدي الساري: ٢٩٧.

٢ـ ان الحسن بن مدرك ثقة، لم يتكلم فيه أحد بجرح، بل الغالب على قبول حديثه ويكفيه أن الامامين أبا حاتم وأبا زرعة الرازيين كتبا عنه، وهما من هما.

٣ـ ان الامام البخاري. روى حديث يحيى بن حماد نازلاً من طريق الحسن بن مدرك، علما بانه شارك يحيى بن حماد في كثير من شيوخه، فنزوله في الرواية مشعر بتوثيق الحسن.

قلت: لا يختلف في أن فعل الحسن في أحاديث فهد بن عوف مع يحيى بن حماد هو ما يعرف لدى المحدثين بالتلقين. وذلك بأن يقول الطالب للشيخ مثلاً: أحدثك فلان عن فلان كذا، أو نحو ذلك، لكن يلاحظ أنه ليس كل التلقين كذب، بل ان منه ما ليس بكذب، ويعتبر طريقة من طرق القراءة على الشيخ، ويشترط فيه شرطان:

الاول: أن يكون المقروء من حديث الشيخ.

ثانياً: أن يكون الشيخ عارفاً لما يقرأ عليه ضابطاً لحديثه حافظاً له لم يعرف التلقين، ويحيى بن حماد كان كذلك، وفهد بن عوف كان قريناً ليحيى، فهما شريكان في الأخذ عن المشايخ، والغالب أن أحاديث فهد بن عوف يرويها يحيى بن حماد، وأن الحسن بن مدرك كانت عنده احاديث فهد بن عوف، ولم تكن عنده أحاديث يحيى بن حماد، ولذا قرأها عليه، فظن أبو داود أن الحسن كان يلقنها يحيى بن حماد. وهي ليست من حديثه. فحكم عليه بالكذب لذلك والله أعلم.

٢٧ـ س / الحسين بن الحسن الأشقر الكوفي:

شيعي غال، روى عن شريك، وزهير وابن حي، وابن عيينة.

وعنه أحمد بن عبده الضبي وأحمد بن حنبل وابن معين والفلاس وابن سعد وغيرهم.

الغالب على ضعفه وترك حديثه(١)، وأما ابن معين في روايته ابن الجنيد فقوى

(١) انظر أقوال الائمة فيه فيما يلي: التاريخ الكبير ٢/١ : ٢٨٥، اسماء الضعفاء: ٣٨/أ ميزان ١: ٥٣١/٥٣٢، تهذيب ٢: ٢٣٥ / ٢٣٧.

من أمره قال ابن الجنيد: سمعت ابن معين ذكر الأشقر فقال: كان من الشيعة الغالية، قلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به، قلت: صدوق؟، قال: نعم كتبت عنه[1].

وذكرت ابن حبان في الثقات وقال: مات سنة ثمان ومائتين[2].

وصرح بكذبه جمع.

منهم أبو معمر الهذلي، قال الازدي: ضعيف: وسمعت أبا يعلى يقول: سمعت أبا معمر الهذلي يقول: حسين الأشقر كذاب[3].

والامام البخاري: قال: حسين بن حسن أبو عبد الله، سمع زهير بن معاوية ويعقوب القمي، فيه نظر[4].

وابن عدي: قال: جماعة من الضعفاء يحيلون بالروايات على حسين الاشقر، على أن في حديثه بعض ما فيه، وذكر له مناكير قال في أحدها والبلاء عندي من الاشقر[5].

والظاهر أنه رمي بالكذب لسببين:

أولاً: شدة غلوه في التشيع وشتمه الصحابة رضي الله عنهم وروايته أحاديث في معايبهم. فقد قال الجوزجاني: غال من الشتامين للخيرة[6].

وقال أحمد بن محمد بن هاني المروزي: قلت لابي عبد الله يعني أحمد بن حنبل: تحدث عن حسين الاشقر قال: لم يكن عندي ممن يكذب، وذكر عنه التشيع فقال له العباس بن عبد العظيم: انه يحدث في أبي بكر وعمر، وقلت أنا: يا أبا عبد

---

(١) تهذيب ٢ : ٢٣٧.
(٢) ميزان ١ : ٥٣١، تهذيب ٢ : ٢٣٦.
(٣) أسماء الضعفاء: ١/٣٨، تهذيب ٢ :و٢٣٧، ميزان ١ : ٥٣١.
(٤) التاريخ الكبير ٧/٢ : ٣٨٥، ميزان ١ : ٥٣١، تهذيب ٢ : ٢٣٥.
(٥) ميزان ١ : ٥٣١، تهذيب ٢ : ٢٣٧.
(٦) تهذيب ٢ : ٢٣٦.

الله، انه صنف بابا في معائبها فقال: ليس هذا بأهل أن يحدث عنه. وقال له العباس: انه روى عن ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن حجر المدري قال، قال لي علي: انك ستعرض على سبي فسبني، وتعرض على البراءة مني فلا تتبرأ مني، فاستعظمه أحمد وأنكره، وقال: أي العباس ونسبه الى طاوس أخبرني أربعة من الصحابة ان النبي ﷺ قال لعلي: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه فانكره جداً، وكأنه لم يشك أن هذين كذب[1].

ثانياً: انه وضع أحاديث في فضائل آل البيت، منها: علي باب حطة، من دخل منه كان مؤمنا، ومن خرج منه كان كافراً.

ومنها، اذا كان يوم القيامة نادى منادياً أهل الجمع غضواأبصاركم حتى تمر فاطمة، فتمر ومعها سبعون من الحور العين كالبرق اللامع[2].

أخرج له النسائي حديثاً في الصوم.

٢٨ـ ق / الحسين بن المتوكل بن عبد الرحمن بن حسان بن أبي السري العسقلاني:

أخو محمد بن أبي السري العسقلاني.

روى عن وكيع وضمرة بن ربيعة وخلف بن تميم.

وعنه ابن ماجه وابن سعد والحسين بن اسحاق التستري وغيرهم.

متفق على ضعفه، وشذ ابن حبان فذكره في الثقات، وقال: يخطىء ويغرب[3].

وصرح بكذبه أخوه محمد: قال جعفر بن محمد القلانسي، سمعت محمد بن أبي السري يقول: لا تكتبوا عن أخي فانه كذاب[4].

---

(١) تهذيب ٢: ٢٣٦.
(٢) ميزان ١: ٥٣٢.
(٣) تهذيب ٢: ٣٦٦، ميزان ١: ٥٣٦.
(٤) ميزان ١: ٥٣٦، تهذيب ٢: ٣٦٦.

وكذلك أبو عروبة الحراني، قال: هو خال أمي، وهو كذاب.

أخرج له ابن ماجة فقط.

٢٩ـ ت / حصين بن عمر أبو عمر الاحمسي: كوفي:

روى عن اسماعيل بن أبي خالد، والاعمش وأبي الزبير.

وعنه الحسن بن أيوب الخشعمي وعبد الله بن عبد الله بن الأسود، وعثمان بن زفر وغيرهم.

اختلف فيه قول العجلي، فقد روى عنه توثيقه، ونقل أبو العرب عنه أنه ضعيف[١]. وسائر الائمة على ضعفه وترك حديثه[٢].

وبعضهم يصرح بكذبه، منهم الامام احمد.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول، قال لي دلويه يعني زياد بن أيوب: نهاني أحمد بن حنبل ان أحدث عن حصين بن عمر، قال: انه كان يكذب[٣].

والامام البخاري:

قال: كوفي، منكر الحديث[٤].

ويعقوب بن شيبة: قال: ضعيف الحديث جداً، ومنهم من تجاوز به الضعف الى الكذب[٥].

وابن خراش: قال: كذاب[٦].

---

(١) تهذيب ٢: ٣٨٦/٣٨٥.

(٢) انظر كلام الائمة فيه في كل من الجرح ٣/٢ : ١٩٤، مجروحين: ٢٦٨/١، التاريخ الكبير ١/٢ : ١٠، الضعفاء: ٢٥٧، الضعفاء والمتروكون: ٢٨٨ أسماء الضعفاء: ٤٠/أ، ميزان ١: ٥٥٣، ديوان الضعفاء: ٦٦، المغني ١: ١٧٧، الخلاصة: ٨٦، تهذيب ٢: ٣٨٦/٣٨٥.

(٣) الجرح ٣/٢ : ٢٩٤.

(٤) التاريخ الكبير ١/٢: ١٠، الضعفاء: ٢٥٧.

(٥) اسماء الضعفاء: ٤٠/أ، تهذيب ٢: ٣٨٥.

(٦) تهذيب ٣٨٦/٢.

روى له الترمذي حديثاً واحداً.

٣٠ ـ ت ق / حفص بن سليمان الاسدي القاري أبو عمر البزاز:

ويقال له حفص بن أبي داود، ويقال له: حفيْص، صاحب القراءة وابن امرأة عاصم:

روى عن شيخه عاصم في القراءة وكان ثبتاً فيها، واهياً في الحديث، لأنه كان لا يتقن الحديث، ويتقن القراءة ويجودها، وروى ايضاً عن قيس بن مسلم وعلقمة ابن مرثد، ومحارب بن دثار، وغيرهم وعنه لوين وعلي بن حجر وجماعة.

مختلف فيه.

قال وكيع: كان ثقة[١].

واختلف فيه قول أحمد: ففي رواية حنبل بن إسحاق عنه قال: ما به بأس، وفي رواية أبي علي بن الصواف عن عبد الله عن أبيه قال: صالح[٢]، وفي رواية عبد الله من طريق ابن أبي حاتم عنه، عن أبيه قال: متروك الحديث[٣].

وغالب الأئمة على ضعفه وترك حديثه[٤].

وصرح جماعة بكذبه، قال ابن خراش: كذاب متروك يضع الحديث[٥].

وروى الساجي، نا أحمد بن محمد البغدادي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: كان حفص بن سليمان وأبو بكر بن عياش من أعلم الناس بقراءة عاصم، وكان حفص أقرأ من أبي بكر، وكان أبو بكر صدوقاً وكان حفص كذاباً[٦].

---

(١) ميزان ١: ٥٥٩

(٢) ميزان ١: ٥٥٨، تهذيب ٢: ٤٠٠.

(٣) الجرح ١/٢: ١٧٣، الكامل: ٢٧٦ / أ.

(٤) انظر كلام الائمة فيه في كل من مجروحين ١: ٢٥٠/٢٥١، الجرح ١/٢: ١٧٣، ١٧٤، التاريخ الكبير ١/٢: ٣٦٣، الضعفاء: ٢٥٧، الضعفاء والمتروكون: ٢٨٨، اسماء الضعفاء ٤٠/ب، ديوان الضعفاء: ٦٧، المغني ١: ١٧٩، الكامل: ٢٧٦/أ/٢٧٧/ب، الضعفاء للعقيلي: ٩٨، الخلاصة: ٨٧، تهذيب ٢: ٤٠٠/٤٠٢.

(٥) ميزان ١: ٥٥٨، تهذيب ٢: ط.ذ، أسماء الضعفاء: ٤٠/ب

(٦) الكامل: ٢٧٦/ب، تهذيب ٢: ٤٠١.

وروى ابن الجنيد نا البخاري قال: حفص بن سليمان أبو عمر الاسدي، وهو حفص بن أبي داود، أراه القاري عن عاصم وعلقمة بن مرثد، سكتوا عنه[1].

وقال البخاري أيضاً: حفص بن سليمان الاسدي أبو عمر، عن علقمة بن مرثد: تركوه[2].

وقال ابن عدي: سمعت ابن حماد يقول، قال السعدي: حفص بن سليمان أبو عمر الاسدي: قد فرغ منه منذ دهر[3].

وقال النسائي: متروك الحديث[4].

وقال ابن عدي: عامة حديثه عمن روى عنهم غير محفوظ[5].

وقال الساجي: يحدث عن سماك وغيره أحاديث بواطيل[6] وقال: حفص ممن ذهب حديثه[7].

وقال ابو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث[8].

وقال ابن حبان: كان يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل[9].

وقال ابن مهدي: والله ما تحل الرواية عنه حكاه ابن الجوزي في الموضوعات عن ابن مهدي[10].

قلت: ويظهر أن تكذيب الائمة له انما هو لادعائه سماع أحاديث لم يسمعها

---

(١) الكامل: ٢٧٦ / ب.
(٢) التاريخ الكبير ١/٢ : ٣٦٣، الضعفاء: ٢٥٧، ميزان ١ : ٥٥٨، تهذيب ٢ : ٤٠١.
(٣) الكامل: ٢٧٦/ب، تهذيب ٢: ٤٠١.
(٤) الضعفاء: ٢٨٨، الكامل: ٢٧٦/ب، ميزان ١ : ٥٥٨، تهذيب ٢: ٤٠١.
(٥) الكامل: ٢٧٧/ ب، ميزان ١: ٥٥٨، تهذيب ٢: ٤٠١.
(٦) تهذيب ٢: ٤٠١.
(٧) تهذيب ٢: ٤٠١/٤٠٢.
(٨) تهذيب ٢: ٤٠١.
(٩) مجروحين ١: ٢٥٠.
(١٠)تهذيب ٢: ٤٠١.

ورواية أحاديث لم يتحملها، لأنه كان يستعير الكتب وينسخها ويرويها من غير سماع.

قال ابن أبي حاتم، حدثني أبي قال، قال أحمد بن حنبل قال يحيى بن سعيد، أخبرني شعبة قال: أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً فلم يرده، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها[1].

وقال ابن حبان: كان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع[2].

أخرج له الترمذي وابن ماجه.

٣١ ت / الحكم بن ظهير الفزاري الكوفي: أبو محمد بن أبي ليلى:

وقال بعضهم الحكم بن أبي خالد.

روى عن السدي وأبي الزناد موج بن علي الكوفي، وعاصم بن أبي النجود. وغيرهم.

وعنه الثوري- وهو أكبر منه- وابنه ابراهيم بن الحكم، وأبو معمر القطيعي وغيرهم مجمع على ضعفه وترك حديثه[3].

وصرحت طائفة من النقاد بكذبه.

قال ابن حبان: كان يشتم أصحاب محمد ﷺ، ويروي عن الثقات الاشياء الموضوعة[4].

وقال صالح جزرة: كان يضع الحديث.

---

(١) الجرح ٧/٢ : ١٧٣، ميزان ١ : ٥٥٨، تهذيب ٢: ٤٠١، الكامل ٢٧٦/٢٧٦/ب.

(٢) مجروحين ١: ٢٥٠، ميزان ١: ٥٥٨.

(٣) انظر ترجمته في المجروحين ١: ٢٤٦/٢٤٥، الجرح ٧/٢ : ١١٩/١١٨، التاريخ الكبير ٧/٢ : ٣٤٥، أسماء الضعفاء: دط، الضعفاء والمتروكون: ٢٨٨، الضعفاء للعقيلي ١: ٩٤، اسماء الضعفاء: ٤٢/أ، ميزان ١: ٥٧١، ٥٧٢، تهذيب ٢: ٤٢٨/٤٢٧.

(٤) مجروحين ١: ٢٤٥.

وقال يحيى بن معين: كذاب رواه ابن عدي[1].

وقال البخاري: تركوه، منكر الحديث[2].

وقال النسائي: متروك الحديث[3].

وقال الجوزجاني: ساقط عليه وأعاجيب حديثه وهو صاحب حديث نجوم يوسف.

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة[4].

قلت: سبب تكذيب الائمة ظاهر في شتمه الصحابة رضوان الله عليهم، وتفرده بأحاديث لا تصح عن النبي ﷺ[5].

روى له الترمذي حديثاً واحداً.

٣٢ـ ق / الحكم بن عبد الله بن خطاف أبو اسامة العاملي:

أبو سلمة العاملي الشامي الازدي، ويقال: الاردني، وقيل اسمه عبد الله بن سعد وهو بكنيته أشهر.

روى عن عبادة بن نسى والزهري، وأنيسة بنت الحسين وغيرهم.

وعنه الثوري وشيبان وعبد الله بن عبد الجبار الخبائري والوليد بن مسلم وجماعة.

مجمع على ضعفه وترك حديثه[6].

---

(١) تهذيب ٢ : ٤٢٨.

(٢) التاريخ الكبير ١/٢ : ٣٤٥

(٣) الضعفاء : ٢٨٨.

(٤) تهذيب ٢ : ٤٢٨.

(٥) أورد له العقيلي ثلاثة احاديث الاول حديث بستاني اليهودي وهو حديث اسماء النجوم ويوسف. والحديث الثاني: اذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما. والحديث الثالث: اذا رأيتم فلانة على المنبر فاقتلوه. قال العقيلي معقباً: وله عن عاصم مناكير، ولا تصح هذه المتون عن النبي ـ ﷺ. أ هـ الضعفاء ١ : ٩٤.

(٦) انظر ترجمته في كل من أسماء الضعفاء: ٤٢/ب: ميزان ١ : ٥٧٢، تهذيب ١٢ : ١١٨/١١٩، المغني ١ : ١٨٣، =

وصرح قوم بكذبه منهم: أبو حاتم الرازي:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: كذاب متروك الحديث والحديث الذي رواه باطل[١].

والدارقطني:

قال: الحكم بن عبد الله بن خطاف كان يضع الحديث، روى عن الزهري عن ابي المسيب نسخة خمسين حديثاً أو أكثر منكرة لا أصل لها[٢].

وأبو مسهر: قال ابن حجر: وكذبه أبو مسهر[٣].

قالت: روى له ابن ماجة فقط.

٣٣ـ ت / حمزة بن أبي حمزةالجعفي:

روى عن عمرو بن دينار وأبي الزبير وابن أبي مليكة وغيرهم.

وعنه حمزة الزيات، وبكر بن مضر، وشبابة بن سوار وجماعة.

متفق على تركه، وضعف حديثه[٤].

وصرح بعض أئمة الحديث بكذبه ووضعه الحديث. منهم، الامام أحمد:

قال محمد بن عوف عن أحمد بن حنبل: مطروح الحديث[٥].

وقال البخاري: منكر الحديث[٦]

= ديوان الضعفاء: ٦٩، تنزيه الشريعة ١: ٥٤، الجرح ١/٢، ٣٨٤/٣٨٣.

(١) الجرح ١/٢: ٣٨٤/٣٨٣، تهذيب ١٢: ١١٩، ميزان ١: ٥٧٢، اسماء الضعفاء: ٤٢ / ب.

(٢) ميزان ١: ٥٧٢، تهذيب ١٢: ١١٩.

(٣) تهذيب ١٢: ١١٩.

(٤) انظر ترجمته في: مجروحين ١: ٢٦٧/ ٢٦٨، الكامل: ٢٧٥ / أ/ ٢٧٦ / أ تهذيب ٣: ٢٩/٢٨، ميزان ١: ٦٠٦/ ٦٠٧.

(٥) تهذيب ٣: ٢٩.

(٦) التاريخ الكبير ١/٢: ٥٣، ميزان ١: ٦٠٦، الكامل: ٢٧٥ / أ.

وقال النسائي: متروك الحديث[١].

وابن عدي:

وقال ابن عدي: يضع الحديث، وعامة ما يرويه مناكير موضوعة، البلاء منه[٢].

والحاكم: قال: يروي أحاديث موضوعة[٣]

وابن حبان: قال: ينفرد عن الثقات بالاشياء الموضوعات كأنه كان المتعمد لها، لا تحل الرواية عنه[٤].

قلت: روى له الترمذي حديثاً واحداً.

حرف الخاء

٣٤ـ ت ق/خارجة بن مصعب الضبعي أبو الحجاج السرخسي الخراساني:

روى عن زيد بن المسلم، وسهيل بن أبي صالح، وأبي حازم سلمة بن دينار وغيرهم.

وعنه الثوري ومات قبله وأبو داود الطيالسي، وعلي بن الحسن بن شفيق وجماعة متفق على ضعفه وترك حديثه لا سيما ما دلسه عن غياث بن ابراهيم[٥].

ورماه بعضهم بالكذب منهم.

---

(١) الكامل: ٢٧٥/أ، تهذيب ٣: ٢٩.

(٢) الكامل: ٢٧٥/ ٢٧٦/أ، تهذيب ٣: ٢٩

(٣) تهذيب ٣: ٢٩

(٤) مجروحين ١: ٢٦٧، تهذيب ٣: ٢٩.

(٥) انظر ترجمه في مجروحين ١: ٢٨٢/ ٢٨٣، الجرح ٢/١: ٣٧٥/٣٧٦، التاريخ الكبير ٢/١/٢: ٢٠٥، الضعفاء ٢٥٩، ; الضعفاء والمتروكون ٢٨٩، اسماء الضعفاء: ٥٠/أ ديوان الضعفاء: ٧٨، المغني ١: ٢٠٢، ميزان ١ ٦٢٥/ ٦٢٦، تهذيب ٣: ٧٦/ ٧٨، الخلاصة: ٩٩

ابن نمير، قال عباس الدوري عنه: كذاب[1]

وابو معمر الهذلي: قال الحسين بن محمد القباني: قال لي أبو معمر الهذلي: أتدري لم ترك حديث خارجة، فقال لمكان رأيه، قال: لا، ولكن كان اصحاب الرأي عمدوا الى مسائل لأبي حنيفة فجعلوا لها أسانيد عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد، عن ابن عباس، فوضعوها في كتبه فكان يحدث بها[2].

والبخاري: قال: تركه ابن المبارك ووكيع[3].

والنسائي: قال: متروك الاحاديث[4].

قلت وغالب الائمة على ان الكذب جرى على لسانه دون تعمد أو قصد، وانما كان ذلك من قبيل الخطأ والوهم، وأن بعض الرواة أدخل في حديثه ما ليس منه فرواه. وقول أبي معمر الهذلي يشير الى ذلك، وكذلك قول أبي داود، خارجة أودع كتبه عند غياث بن ابراهيم فأفسدها عليه[5].

وقال ابن حبان: كان يدلس عن غياث وغيره، ويروي ما لم يسمع منهم مما وضعوه على الثقات عن الثقات الذين رآهم، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الاثبات لا يجوز الاحتجاج بخبره[6].

وقول ابن المبارك ايضاً: رأيت منه سهولة في أشياء فلم آمن أن يكون أخذه للحديث على ذلك[7].

روى له الترمذي وابن ماجه.

---

(١) تهذيب ٣: ٧٧، ميزان ١: ٦٢٥، الا انه نسب القول فيه الى ابن معين وهو خطأ أوقعه فيه ان الراوي هو عباس الدوري. وهذا القول عن يحيى ليس في التاريخ، بل قال فيه يحيى: ليس بثقة، وليس بشيء انظر التاريخ القشم المرتب: ١٠٩.

(٢) تهذيب ٣: ٧٧.

(٣) التاريخ الكبير ٢/١: ٢٠٥، الضعفاء: ٢٥٩، تهذيب ٣: ٧٧، ميزان ٦٢٥/١

(٤) الضعفاء: ٢٨٩، ميزان ١: ٦٢٥، تهذيب ٣: ٧٧.

(٥) تهذيب ٣: ٧٨.

(٦) مجروحين ١: ٢٨٣، تهذيب ٣: ٧٨.

(٧) تهذيب ٣: ٧٨.

٣٥ـ د. ق / خالد بن عمرو القرشي الأموي السعيدي:

من ولد سعيد بن العاصي، وابن عم عبد العزيز بن أبان.

متفق على ضعفه وترك حديثه.

وذهب جماعة الى أنه يكذب ويضع الاحاديث[1].

قال صالح بن محمد البغدادي- جزرة- يضع الحديث[2].

وأورد له ابن عدي أحاديث مناكير من روايته عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب ثم قال: وهذه الاحاديث كلها باطلة، وعندي أنه وضعها على الليث، ونسخة الليث عن يزيد عندنا من رواية يحيىٰ بن بكير، وقتيبة، ويزيد بن موهب، وزغبة، ما فيها شيء من هذا زاد ابن حجر: وله غير ما ذكرت، وعامتها أو كلها موضوعة وهو بين الامر من الضعفاء[3].

وقال الحسين بن حيان عن يحيى: كان كذاباً، يكذب[4].

وقال البخاري: منكر الحديث[5].

وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد عن الثقات بالموضوعات، لا يحل الاحتجاج بخبره[6].

وقال ابن أبي حاتم: نا أحمد بن سنان قال: بعثت الى أحمد بن حنبل رقعة أسأله عن حديث رواه خالد بن عمرو القرشي فوقع فيها: نظرنا في هذا الحديث فلم

---

(١) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٢٧٦، الجرح ٢/١ : ٣٤٤/٣٤٣، التاريخ الكبير ٢/١ : ١٦٤ الضعفاء: ٢٥٩، الضعفاء والمتروكون ٢٨٩، اسماء الضعفاء: ٤٨/ب، ديوان الضعفاء: ٨٢ المغني ١: ٢٠٥، ميزان ١: ٦٣٦/٦٣٥، تهذيب ٣: ١١٠/١٠٩، الخلاصة: ١٠٢.

(٢) ميزان ١ : ٦٣٥، تهذيب ٣: ١٠٩.

(٣) ميزان ١ : ٦٣٦، تهذيب ٣: ١١٠/١٠٩.

(٤) تهذيب ٣: ١٠٩.

(٥) التاريخ الكبير ٢/١ : ١٦٤، الضعفاء: ٢٥٩.

(٦) مجروحين ١ : ٢٧٦، تهذيب ٣: ١٠٩.

نجد له أصلاً، وهذا الشيخ منكر الحديث.

وقال: أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب الي قال: سألت أبي عن خالد ابن عمرو القرشي فقال: ليس بثقة، وهو ابن عم عبد العزيز بن أبان، يروي أحاديث بواطيل[1].

روى له أبو داود وابن ماجة.

٣٦ـ ق / خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الدمشقي:

روى عن أبيه، وأبي روق الهمداني وجماعة.

وعنه الوليد بن مسلم، وابن المبارك، والهيثم بن خارجة وغيرهم.

مختلف فيه:

وثقه أحمد بن صالح العجلي، وأبو زرعة الدمشقي[2] وقال ابو زرعة الرازي: لا بأس به حدث عنه ابن المبارك[3].

وسائر الائمةعلى ضعفه وترك حديثه[4]

بل جاء تكذيبه عن ابن معين:

قال ابن أبي الحواري. سمعت ابن معين يقول: بالعراق كتاب ينبغي أن يدفن، تفسير الكلبي عن أبي صالح، وبالشام كتاب ينبغي أن يدفن، كتاب الديات لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة، قال ابن ابي الحواري: سمعت هذا الكتاب من خالد ثم أعطيته للعطار، فاعطى

---

(١) الجرح ٣/٢: ٣٤٤.

(٢) ميزان ١: ٦٤٥، تهذيب ٣: ١٣٧.

(٣) الجرح ١: ٢٧٨.

(٤) انظر ترجمته في المجروحين ١: ٢٧٨/٢٧٧، الجرح ٣/٢: ٣٥٩ الضعفاء للنسائي: ٣٨٩، أسماء الضعفاء: ٤٩/ب/٥٠/أ. الضعفاء للذهبي: ٨٤، المغني ١: ٢٠٧، ميزان ١: ٦٤٥، تهذيب ٣: ١٣٨/١٣٦، خلاصة: ١٠٣.

للناس فيه حوايج[1].

وقد ذهب ابن حبان الى أن خالداً هذا ما كان يتعمد الكذب ويقصده، وأنما أوقعه في الكذب كثرة خطئه، قال: كان صدوقاً في الرواية، ولكنه كان يخطىء كثيراً، وفي حديثه مناكير لا يعجبني الاحتجاج بخبره اذا انفرد عن أبيه[2].

أخرج له ابن ماجه فقط ثلاثة أحاديث[3].

٣٧ـ ق / الخليل بن زكريا الشيباني ويقال العبدي البصري:

روى عن عوف الاعرابي وابن جريج وهشام بن حسان وغيرهم.

وعنه عبد العزيز بن أبان وأبو جعفر أحمد بن الهيثم البزار، والحارث بن أبي أسامة وغيرهم مختلف.

وثقه جعفر الصائغ. قال: أبو بكر الشافعي سمعت جعفر الصائغ يقول، سمعت الخليل يقول، وكان ثقة مأموناً[4].

وسائر الائمة على أنه ضعيف متروك[5].

وكذبه القاسم المطرز، قال: حدثنا جعفر الصائغ قال: ثنا الخليل بن زكريا، قال القاسم وهو والله كذاب[6].

وقال العقيلي: يحدث بالبواطيل من الثقات[7].

وقال ابن عدي بعد أن أورد له أحاديث: وهذه الاحاديث مناكير كلها من

---

(١) ميزان ١: ٦٤٥، تهذيب ٣: ١٣٦ / ١٣٧.

(٢) مجروحين ١: ٢٧٨.

(٣) الاول في الطهارة وسننها. باب الوضوء مما غيرت النار حديث رقم ٤٨٧ والثاني في الصدقات باب الفرض حديث رقم ٣٢٣١. والثالث في الزهد باب صفة الجنة حديث رقم ٤٣٣٧.

(٤) تهذيب ٣: ١٦٦، الضعفاء للعقيلي: ١: ١٢٢.

(٥) انظر ترجمته في اسماء الضعفاء: ٥٠/ب، الضعفاء للعقيلي ١: ١٢٢، الضعفاء للذهبي: ٨٩، المغني ١: ٢١٤، ميزان ١: ٦٦٧، الخلاصة: ١٠٧، تهذيب ٣: ١٦٦/١٦٧، تنزيه الشريعة: ٥٨/١.

(٦) تهذيب ٣: ١٦٦.

(٧) الضعفاء ١: ١٢٢.

جهة الاسناد والمتن جميعاً، ولم أر لمن تقدم فيه قولاً، وقد تكلموا فيمن كان خيراً منه بدرجات، لان عامة أحاديثه مناكير، وقال أيضاً: عامة حديثه لم يتابعه عليها أحد(١).

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا محمد بن عقيل، حدثنا الخليل ابن زكريا ثنا هشام بن حسان عن الحسن عن أبي بكر قال: قال رسول الله ﷺ «لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول(٢)».

حرف الدال

٣٨ـ ت ق / داود بن الزبرقان الرقاشي أبو عمرو البصري نزيل بغداد:

روى عن اسماعيل بن أبي خالد وأيوب، واسماعيل بن مسلم. وغيرهم.

وعنه سعيد بن أبي عروبة، وشعبة بن الحجاج، وبقية بن الوليد وجمع مختلف فيه. قوي أمره الامام أحمد. قال ابن حبان: ثنا محمد بن محمود النسائي، سمعت علي بن سعيد بن جرير يقول، سمعت أحمد بن حنبل يقول: داود بن الزبرقان لا أتهمه في الحديث(٣). وقال البخاري مقارب الحديث(٤).

وسائر الائمة على ضعفه ورد حديثه(٥).

وصرح الجوزجاني بكذبه فقال كذاب(٦).

قلت: يظهر أن من كذبه أو حكم بترك حديثه فانما ذلك لكثرة خطئه وروايته

---

(١) تهذيب ٣: ١٦٦.

(٢) جه. الطهارة. باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور. حديث رقم: ٢٧٤ قال ابن حجر قد توبع عليه اهـ. تهذيب ٣: ١٦٦.

(٣) مجروحين ١: ٢٨٧.

(٤) ميزان ٢: ٧.

(٥) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٢٧٨، الجرح ١/٢: ٤١٢/٤١٣، الضعفاء والمتروكون: ٢٨٩ أسماء الضعفاء: ٢/٥٢، ديوان الضعفاء: ٩٢، المغني ١: ٢١٧، ميزان ٢. ٧/٨، تهذيب ٣: ١٨٥/١٨٦، خلاصة ١٠٩.

(٦) ميزان ٢: ٧ تهذيب ٣: ١٨٥.

المناكير دون تعمد أو قصد، ولذا قال ابن حبان وكان داود بن الزبرقان شيخا صالحا يحفظ الحديث ويذاكر به ولكنه كان يهم في المذاكرة، ويغلط في الرواية اذا حدث من حفظه ويأتي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم فلما نظر يحيىٰ الى تلك الأحاديث أنكرها واطلق عليه الجرح بها وأما أحمد ابن حنبل فانه علم ما قلنا انه لم يكن بالتعمد في شيء بعد ذلك فلا يستحق الانسان الجرح بالخطأ يخطىء، أو الوهم يهم ما لا يفحش ذلك حتى يكون ذلك الغالب على أمره، فاذا كان كذلك استحق الترك وداود ابن الزبرقان عندي صدوق فيما وافق الثقات الا أنه لا يحتج به اذا انفرد[1].

أخرج له الترمذي وابن ماجه.

٣٩ـ ق/داود بن المحبر بن قحذم أبو سليمان البصري الطائي ويقال الثقفي:

روى عن شعبة وهمام والحمادين وجماعة.

وعنه الفضل بن سهل الاعرج وأبو أمية الطرسوسي، والحسين بن عيسى وغيرهم.

صاحب كتاب العقل. قال الذهبي. ليته لم يصنفه[2]

مختلف فيه.

روى عن ابن معين وأبي داود توثيقه.

قال الدوري، سمعت يحيىٰ يقول: داود بن محبر، ليس بكذاب، قال يحيىٰ. وقد كتبت عن أبيه المحبرين قحذم وكان داود ثقة، ولكنه جفا الحديث، ثم حدث[3].

وقال الدوري عن يحيى أيضاً: ما زال معروفاً بالحديث، يكتب الحديث،

---

(١) مجروحين ١ : ٢٨٧.

(٢) ميزان ٢ : ٢٠.

(٣) التاريخ: ٧٨٥ وهكذا جاءت فيه الرواية وفي التهذيب: ولكنه جفا الحديث وكان يتنسك ا. هـ. تهذيب ٣: ١٩٩ : ٢٠٠، وفي اسماء الضعفاء: لكنه ترك الحديث وتنسك فلما كبر حدث فصحف وأخطا هـ ٣٥/أ.

وترك الحديث ثم ذهب فصحب قوماً من المعتزلة فأفسدوه، وهو ثقة، وهو ثقة[1].

وقال أبو داود: ثقة شبه الضعيف، بلغني عن يحيىٰ فيه كلام أنه يوثقه[2].

وسائر الائمة من المحدثين والنقاد. على انه ضعيف وقال بعضهم متروك[3] وصرح البعض بكذبه.

وحكى ابن حبان عن أحمد بن حنبل تكذيبه. قال: كان يضع الحديث على الثقات ويروي عن المجاهيل المقلوبات، كان احمد بن حنبل رحمه الله يقول: هو كذاب[4].

وقال عبد الله بن أحمد: سألت ابي عن داود بن المحبر فضحك وقال: شبه لا شيء، كان لا يدري أي شيء الحديث[5]، وقال البخاري منكر الحديث شبه لا شيء[6].

وقال علي بن المديني: داود بن المحبر ذهب حديثه[7] وقال صالح جزرة: صاحب مناكير، يكذب[8].

وقال أبو حاتم الرازي: داود بن المحبر غير ثقة، ذاهب الحديث منكر الحديث[9].

وروى عبد الغني بن سعيد عن الدارقطني قال: كتاب العقل وضعه ميسرة بن

---

(١) تهذيب ٣: ١٩٩.

(٢) تهذيب ٣: ٢٠٠.

(٣) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٢٨٧/٢٨٦، الجرح ٧/٢ : ٤٢٤، التاريخ الكبير ٢/١ : ٢٤٤، الضعفاء ٢٥٩. أسماء الضعفاء ٥٣/ أ، ديوان الضعفاء: ٩٤، المغني ١: ٢٢٠، ميزان ٢: ٢٠ تهذيب ٣: ٢٠٠/١٩٩، الخلاصة: ١١٠ / ١١١ تنزيه الشريعة: ٥٩

(٤) مجروحين ١: ٢٨٦.

(٥) الجرح ٧/٢ : ٤٢٤.

(٦) الضعفاء: ٢٥٩، التاريخ الكبير ٢/١ : ٢٤٤، لكن قوله: شبه لا شيء حكاه عن أحمد.

(٧) الجرح ٧/٢ : ٤٢٤.

(٨) تهذيب ٣: ٢٠٠.

(٩) الجرح ٧/٢ : ٤٢٤.

عبد ربه ثم سرقه منه داود بن المحبر فركبه باسانيد غير أسانيد ميسرة. وسرقه منه عبد العزيز بن أبي رجاء، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي[1].

وقال ابن حجر: أسقطه أبو خيثمة[2].

وقال الحاكم: حدث ببغداد عن جماعة من الثقات بأحاديث موضوعة، حدثونا عن الحارث بن أبي أسامة عنه بكتاب العقل، وأكثر ما أودع ذلك الكتاب من الحديث الموضوع على رسول الله ﷺ، كذبه أحمد بن حنبل[3].

وقال النقاش: حدث بكتاب العقل وأكثرة موضوع[4].

وقال الدارقطني: داود بن محبر يضع بصري، كان ببغداد، متروك[5].

وقال أيضاً: داود بن محبر، عن أيوب بن خوط، متروك يضع الحديث[6].

وقال ابن عدي: وعن داود كتاب قد صنفه في فضل العقل وفيه أخبار كلها أو عامتها غير محفوظات، وله أحاديث صالحة غير كتاب العقل، ويشبه أن تكون صورته ما ذكره يحيى بن معين أنه كان يخطيء ويصحف الكثير وفي الأصل أنه صدوق[7].

قلت مراد ابن عدي: أنه جرى الكذب على لسانه دون تعمد أو قصد.

ويؤيد ذلك قول ابن حجر: روى له ابن ماجه حديثه عن الربيع بن صحيح عن يزيد الرقاشي عن أنس في فضل قزوين، وهو منكر يقال: انه أدخل عليه[8].

لكن كلام الدارقطني يخالف ذلك اذ يرى أنه كان ممن يتعمد الوضع.

---

(١) ميزان ٢: ٢٠، تهذيب ٣: ٢٠٠.
(٢) تهذيب ٣: ٢٠٠ / ٢٠١.
(٣) تهذيب ٣: ٢٠٠/٢٠١.
(٤) تهذيب ٣: ٢٠١.
(٥) الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ١٦/أ.
(٦) من تكلم فيه الدارقطني: ٤٨/ب.
(٧) تهذيب ٣: ٢٠٠.
(٨) تهذيب ٣: ٢٠٠.

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً[1].

قال الذهبي: فلقد شان ابن ماجه سننه بادخاله هذا الحديث الموضوع فيها[2].

وقد سبق الكلام عليه في الباب السابق.

حرف الـراء

٤٠ـ ت / روح بن أسلم الباهلي أبو حاتم البصري:

روى عن أبي طلحة الراسبي، ووهيب بن خالد وهمام بن يحيى وغيرهم.

وعنه أبو خثيمة، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو جعفر السندي وآخرون.

غالب الائمة على أنه ضعيف، لين الحديث[3].

وذهب البزاز الى توثيقه. قال: حدثنا محمد بن معمر ثنا روح بن أسلم ومات قديماًسنة مائتين وهو ثقة[4]. وكذلك وثقه ابن حيان[5].

وصرح بكذبه عفان. قال ابن أبي حاتم: ثنا أبي ثنا ابن أبي الثلج قال، سمعت عفان يقول: روح بن أسلم كذاب[6].

روى له الترمذي فقط.

---

(١) جه. الجهاد باب ذكر الديلم وفضل قزوين حديث رقم ٢٧٨٠.

(٢) ميزان ٢: ٠٢٠.

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/١: ٣١٠، الضعفاء: ٢٦٠، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٢ الجرح ١/٢: ٤٩٩، أسماء الضعفاء ٥٦/ب، ديوان الضعفاء: ١٠٤، المغني: ١: ٢٣٣، ميزان ٢: ٥٧، تهذيب ٣: ٢٩١/ ٢٩٢ الخلاصة: ١١٨.

(٤) تهذيب ٣: ٢٩٢.

(٥) ميزان ٥٧/٢، المغني ٢٣٣/٢، خلاصة: ١١٨.

(٦) الجرح ١/٢، : ٤٩٩، أسماء الضعفاء ٥٦/ب ميزان ٢: ٥٧، تهذيب ٣: ٢٩١.

حـرف الــزاي

٤١ـ ت / زياد بن المنذر الهمداني ويقال الثقفي ويقال النهدي أبو الجارود الاعمى الكوفي:

اليه تنسب الجارودية.

روى عن عطية العوفي وداود بن أبي عوف والأصبغ بن نباتة وآخرين.

وعنه مروان بن معاوية ويونس بن بكير وعلي بن هاشم بن اليريد وغيرهم.

مجمع على ضعفه وترك حديثه(١). قال ابن عبد البر: اتفقوا على أنه ضعيف الحديث، منكر، ونسبه بعضهم الى الكذب(٢).

وممن صرح بكذبه يحيى بن معين، قال الدوري: سمعت يحيى يقول: زياد بن المنذر أبو الجارود كذاب يحدث عنه الفزاري بحديث أبي جعفر أن النبي ﷺ امر علياً أن يثلم الحيطان(٣).

وروى معاوية بن صالح عن ابن معين قال: كذاب عدو الله ليس يسوى فلساً(٤).

وقال الآجري عن أبي داود: كذاب، سمعت يحيى يقوله(٥).

والنسائي: قال: متروك(٦).

---

(١) انظر ترجمته في. مجروحين ١: ٣٠٤ / ٣٠٥، الجرح ٢/ ١: ٥٤٦، التاريخ الكبير ٢/١: ٢٧١، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٣، أسماء الضعفاء: ٦١/أ، ديوان الضعفاء: ١١٢، المغني ١: ٢٤٤، ميزان ٢: ٩٤/٩٣، تهذيب ٣: ٣٨٧/٣٨٦.

(٢) تهذيب ٣: ٣٨٧.

(٣) التاريخ: ٢٩٦، وانظر القسم المرتب: ١٣٩ / ١٤٠، قبول الاخبار ٢٠٩، ميزان ٢: ٩٤.

(٤) ميزان ٢: ٩٤، دون قوله: ليس يسوى فلساً، تهذيب ٣: ٣٨٦،

(٥) تهذيب ٣: ٣٨٦.

(٦) الضعفاء: ٢٩٣، ميزان ٢: ٩٣، تهذيب ٣: ٣٩٦.

والبخاري، قال: يتكلمون فيه[1].

وقال ابن حبان: كان رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي ﷺ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول، لا تحل كتبة حديثه[2].

وقال يحيى بن يحيى النيسابوري: يضع الحديث، حكاه الحاكم في التاريخ[3]

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت، وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين، وأحاديثه عمن يروى عنه فيها نظر[4].

أخرج له الترمذي حديثاً واحداً.

حـرف السـين

٤٢ـ ق / السري بن اسماعيل الكوفي. صاحب الشعبي:

مجمع على ضعفه، نكارة حديثه[5].

وصرح يحيى القطان بكذبه فقال: استبان لي كذبه في مجلس واحد[6] وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف متروك الحديث يجيء عن الشعبي بأوابد، وقال ابن عدي: وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه عليها أحد خاصة عن الشعبي، فان أحاديثه عنه منكرات وهو الى الضعف أقرب[7].

---

(١) التاريخ الكبير ٢/١: ٢٧١، ميزان ٢: ٩٣، تهذيب ٣: ٣٩٦.

(٢) المجروحين ١: ٣٠٥، ميزان ٢: ٩٣، تهذيب ٣: ٣٩٦

(٣) تهذيب ٣: ٣٩٧.

(٤) تهذيب ٣: ٣٩٦.

(٥) انظر ترجمته في: مجروحين ١: ٣٥٢/٣٥١، التاريخ الكبير ٢/٣: ١٧٦، الضعفاء: ٢٦٢، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٢، أسماء الضعفاء ٦٢/ب، ديوان الضعفاء: ١١٦، المغني ١: ٢٥٣/٢٥٢، ميزان ٢: ١١٧، تهذيب ٣: ٤٦٠/٤٥٩، خلاصة: ١٣٣، تنزيه الشريعة ١: ٦٢.

(٦) التاريخ الكبير ٢/٢: ١٧٦، الضعفاء: ٢٦٢، ميزان ٢: ١١٧، تهذيب ٣: ٤٥٩.

(٧) تهذيب ٣: ٤٦٠.

وقال النسائي: متروك[1] وقال ابن حبان: كان يقلب الإسانيد، ويرفع المراسيل[2].

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا محمد بن رمح أنبأنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب، ان خالد بن كثير الهمداني حدثه أن السري بن اسماعيل حدثه أن الشعبي حدثه انه سمع النعمان بن بشير يقول، قال رسول الله ﷺ «ان من الحنطة خمراً، ومن الشعير خمراً، ومن التمر خمراً، ومن العسل خمراً[3]».

قال الذهبي: ومن مناكيره حدثنا الشعبي، سمعت النعمان، سمعت النبي ﷺ يقول: الخمر من خمس... الحديث.[4].

٤٣ـ ت ق / سعد بن طريف الاسكاف الحذاء الحنظلي الكوفي:

روى عن الاصبغ بن نباته والحكم بن عتيبة وأبي اسحاق السبيعي، وآخرين.

وعنه اسرائيل، وخلف بن خليفة وعلي بن مسهر وغيرهم. كان ممن يفرط في التشيع مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[5].

وصرح جماعة بكذبه منهم ابن حبان قال: كان يضع الحديث على الفور[6].

وقال النسائي: متروك الحديث[7] وقال الجوزجاني: مذموم[8]

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٢، ميزان ٢: ١١٧، تهذيب ٣: ٤٦.

(٢) مجروحين ١: ٣٥١.

(٣) الاشربة. باب ما يكون منه الخمر حديث ٣٣٧٩.

(٤) ميزان ٢/١١٧.

(٥) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٣٥٣، الجرح ٢/١، ٨٧، التاريخ الكبير ٢/٢: ٥٩، الضعفاء: ٢٦٢، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٣، أسماء الضعفاء: ٦٣/أ، و ديوان الضعفاء: ١١٧، المغني ١: ٢٥٥، ميزان ٢: ١٢٢ / ١٢٤، تهذيب ٣: ٤٧٣ / ٤٧٤، خلاصة: ١٣٤، تنزيه الشريعة: ١: ٦٢.

(٦) مجروحين ١: ٣٥٣.

(٧) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٣، ميزان ٢: ١٢٣، تهذيب ٣: ٤٧٤.

(٨) تهذيب ٣: ٤٧٤، اسماء الضعفاء: ٦٣ /.

وقال ابن معين: لا يحل لأحد أن يروي عنه[١].

قلت: اشتهر أنه الذي وضع حديث «معلموا صبيانكم شراركم أقلهم رحمة باليتيم. . . الحديث».

وساق الذهبي له أحاديث من منكراته[٢]، روى له الترمذي وابن ماجه.

٤٤ـ ق / سعيد بن سنان أبو مهدي الحنفي ويقال الكندي الحمصي:

روى عن أبيه وأبي الزاهرية، ويزيد بن عبد الله بن عريب. وجماعة.

وعنه بقية بن الوليد، وبشر بن بكير التنيسي وابن المبارك. وغيرهم.

مجمع على ضعفه وترك حديثه[٣].

وصرح الدارقطني بكذبه فقال: سعيد بن سنان اثنان، أبو مهدي حمصي يضع الحديث وأبو سنان كوفي سكن الري من الثقات[٤].

وقال البخاري: منكر الحديث[٥].

وقال النسائي: متروك الحديث[٦].

وقال الجوزجاني: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة، لا تشبه أحاديث الناس، وكان أبو اليمان يثني عليه في فضله وعبادته، فنظرت في أحاديثه فاذا أحاديثه معضلة فلما رجعت الى العراق قال لي ابن معين: لعلك كتبتها يا أبا اسحاق، قلت: كتبت منها شيئاً يسيراً لاعتبر به، فقال: تلك لا يعتبر بها، هي بواطيل[٧].

---

(١) ميزان ٢: ١٢٢، تهذيب ٣: ٤٧٣.

(٢) ميزان ٢: ١٢٣/ ١٢٤.

(٣) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٣١٩، الجرح ٢/١: ٢٨/٢٩، التاريخ الكبير ٢/١: ٤٧٧/٤٧٨، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٢، اسماء الضعفاء: ٦٥/أ، ديوان الضعفاء: ١٢١، المغني: ١/٢٦٦، ميزان ٢: ١٤٣/١٤٥، تهذيب ٤: ٤٦/٤٧؛ خلاصة ١٣٩ تنزيه الشريعة ١: ٦٣.

(٤) تهذيب ٤: ٦٤.

(٥) التاريخ الكبير ٢/١: ٤٧٨، ميزان ٢/١٤٣، تهذيب ٤/٤٧.

(٦) الضعفاء: ٢٩٢.

(٧) تهذيب ٤/٤٦/٤٧.

وقال أحمد بن صالح المصري: منكر الحديث ما أعرف من حديثه الا حديثين أو ثلاثة.

وقال ابن عدي: وعامة ما يرويه غير محفوظ، وكان من صالحي أهل الشام الا أن في بعض روايته ما فيه[1].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي مهدي سعيد بن سنان الحمصي فقال: ضعيف منكر الحديث يروي عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر عن النبي ﷺ بنحو من ثلاثين حديثاً، أحاديث منكرة[2].

وقال ابن حبان: منكر الحديث لا يعجبني الاحتجاج بخبره اذا انفرد له نسخة كتبناها عنه أكثرها مقلوبة، لا يحل ذكرها في الكتب الا على سبيل القدح في ناقليها[3].

قلت: والذي يظهر لي والله أعلم أن سعيداً هذا لم يكن ممن يتعمد الكذب في الرواية وانما جرى الكذب على لسانه دون تعمد أو قصد لغفلته وانشغاله بالصلاح والله أعلم.

روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث[4].

٤٥ـ ت ق / سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد الرواسي:

روى عن أبيه وابن ادريس، وابن نمير وأبي معاوية وغيرهم.

وعنه الترمذي وابن ماجه وبقي بن مخلد وابن وارة وآخرون.

مجمع على ضعفه، وترك حديثه. وقد اشتهر بين المحدثين بادخال وراقة عليه

---

(١) تهذيب ٤: ٤٧.

(٢) الجرح ٢/١: ٢٨.

(٣) مجروحين ١: ٣١٩، تهذيب ٤: ٤٧.

(٤) أما الحديث الأول فأخرجه في الصلاة. باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة حديث رقم ١١٢٠ واما الحديث الثاني فاخرجه في الحدود باب اقامة الحدود. حديث رقم ٢٥٣٧، وأما الحديث الثالث فأخرجه في الفتن باب ذهاب الامانة. حديث رقم ٤٠٥٤.

من الموضوعات وتلقينه اياها. ففسد لذلك حديثه[1].

قال البخاري: يتكلمون فيه لاشياء لقنوه.

وقال أبو زرعة: لا يشتغل به، قيل له: كان يكذب قال: كان أبوه صالحاً، قيل له: كان سفيان يتهم بالكذب؟ قال: نعم.

وقال أبو حاتم الرازي: جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا: بلغنا أنك تختلف الى مشايخ الكوفة تكتب عنهم، وتركت سفيان بن وكيع، أما كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم: أني أوجب له، وأحب أن تجري أموره على الستر، وله وراق قد أفسد حديثه، فقالوا: فنحن نقول له أن يبعد الوراق من نفسه فوعدتهم أن أجيئه فأتيته مع جماعة من أهل الحديث وقلت له: ان حقك واجب علينا في شيخك وفي نفسك فلو صنت نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة اليك في ذلك فكيف وقد سمعت؟ فقال: ما الذي ينقم علي؟ فقلت: قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك فقال: فكيف السبيل الى ذلك قلت: ترضى بالمخرجات وتقتصر على الأصول ولا تقرأ الا من أصولك، وتنحي هذا الوراق عن نفسك أو تدعو بابن كرامة توليه أصولك فانه يوثق به، فقال مقبول منك. وبلغني أن وراقة كان قد أدخلوه بيتاً يستمع علينا الحديث فما فعل شيئاً مما قاله، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الاحاديث التي قد أدخلت بين يدي حديثة، وقد سرق من حديث المحدثين[2].

قلت: فمن رماه بالكذب انما قال ذلك لقبوله التلقين وادخال ما ليس من حديثه في حديثه.

قال ابن عدي: انما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن، ويقال كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه، وحديث مرسل فيوصله. أو يبدل قوماً بقوم في الاسناد[3].

---

(١) أنظر ترجمته في مجروحين ١: ٣٥٦/٣٥٥، الجرح ٧/٢: ٢٣٢/٢٣١، أسماء الضعفاء: ٦٧/ب ديوان الضعفاء: ١٢٥، المغني ١: ٢٦٩، ميزان ٢: ١٧٣، تهذيب ٤: ١٢٥/١٢٣، خلاصة: ١٤٦، تنزيه الشريعة ١: ٩٣.

(٢) الجرح ٧/٢: ٢٣٢/٢٣١.

(٣) تهذيب ٤: ١٢٥.

وقال ابن حبان: كان شيخاً فاضلاً صدوقاً، الا أنه ابتلى بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث وكان يثق به فيجيب فيما يقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع فمن أجل اصراره على ما قيل له استحق الترك[1].

روى له الترمذي وابن ماجة.

٤٦ـ ق / سلام بن مسلم، ويقال ابن سليم التميمي السعدي الخراساني ثم المدائني الطويل:

روى عن حميد الطويل وثور بن يزيد الرحبي وجعفر بن محمد الصادق. وآخرين.

وعنه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي وقبيصة ابن عقبة. وغيرهم. مجمع على ضعفه وترك حديثه[2].

وصرح ابن خراش بكذبه فقال: كذاب[3].

وقال البخاري: تركوه[4].

وقال النسائي: متروك الحديث[5].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن سلام بن مسلم فقال: هو سلام الطويل ضعيف الحديث تركوه[6].

وقال ابن حبان: يروى عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمد لها[7]

---

(١) مجروحين ١: ٣٥٥/٣٥٦.

(٢) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٣٣٥/٣٣٦، الجرح ٢/١: ٢٦٠، التاريخ الكبير ٢/٢: ١١٣: الضعفاء: ٢٦٣، الضعفاء والمتروكون ٢٩٣، أسماء الضعفاء: ٧٠/ب، ديوان الضعفاء ١٢٥/١٢٦، المغني ١: ٢٧٠، ميزان ٢: ١٧٥/ ١٧٦، تهذيب ٤: ٢٨١/ ٢٨٢ خلاصة: ١٦٠.

(٣) أسماء الضعفاء: ٧٠/ب، تهذيب ٤: ٢٨٢.

(٤) التاريخ الكبير ٢/٢: ١١٣: الضعفاء: ٢٦٣.

(٥) الضعفاء: ٢٩٣.

(٦) الجرح: ٢/١: ٢٦٠.

(٧) مجروحين ١: ٣٣٥/ ٣٣٦.

وقال أحمد: روى أحاديث منكرة.

وقال ابن أبي مريم عن ابن معين له أحاديث منكرة.

وقال ابن عدي بعد أن روى له أحاديث: لا يتابع على شيء منها، وقال بعد أن روى له حديثاً: لعل البلاء فيه منه أو من زيد العمي.

وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة[1].

روى له ابن ماجه حديثاً واحد قال: ثنا عبد الله بن سعيد، ثنا المحاربي عن سلام بن سليم أو سلم شك أبو الحسن، وأظنه أبا الأحوص، عن حميد عن أنس قال: **كان رسول الله ﷺ وقت للنفساء أربعين يوماً، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك**[2].

٤٧ـ د ق / سلم بن ابراهيم الوراق أبو محمد البصري:

روى عن عكرمة بن عمار وأبان بن يزيد العطار ومبارك بن فضالة وآخرين.

وعنه ابراهيم بن عبد الله بن الجنيد.، وأحمد بن اسحاق بن صالح الوراق والذهلي وآخرون.

ذكره ابن حبان في الثقات[3].

وسائر الائمة على ضعفه[4]

وقال الصغاني: عن ابن معين كذاب[5].

أخرج له أبو داود وابن ماجه.

---

(١) تهذيب ٤: ٢٨٢.

(٢) جه. الطهارة وسننها. باب النفساء كم تجلس حديث رقم ٦٤٩.

(٣) تهذيب ٤: ١٣٧.

(٤) انظر ترجمته في أسماء الضعفاء: ٧١ب، ديوان الضعفاء: ١٢٦، المغني ١: ٢٧٢، ميزان ٢: ١٨٤، تهذيب ٤: ١٣٧، خلاصة ١٤٦، تنزيه الشريعة ١: ٦٤، تاريخ بغداد ٩: ١٤٥.

(٥) أسماء الضعفاء: ٧١ب، تهذيب ٤: ١٣٧، ميزان ٢: ١٨٤، تاريخ بغداد ٩: ١٤٥.

٤٨- ق / سهل بن صقير أبو الحسن الخلاطي: بصري:

روى عن مالك ومبارك بن فضالة وابن ادريس وغيرهم.

وعنه سهل بن أبي الصفدي واسحاق بن ادريس النصيبي والقاسم بن عبد الرحمن وجماعة. متفق على ضعفه [١].

وذهب الخطيب الى تكذيبه قال: يضع الحديث [٢].

وقال ابن عدي: حدثنا عنه القاسم بن عبد الرحمن الفارقي بأحاديث منها بعض الانكار، وسهل ليس بالمشهور وأرجو أنه لا يتعمد الكذب، وانما يغلط أو يشتبه عليه الشيء فيرويه [٣]

قلت يعني ابن عدي انه يجري على لسانه دون قصد أو تعمد. وانما سببه الخطأ والوهم.

روى له ابن ماجه فقط.

٤٩- م ق / سويد بن سعيد الهروي الحدثاني الانباري أبو محمد:

روى عن مالك وحفص بن ميسرة ومسلم بن خالد الزنجي، وآخرين.

وعنه مسلم وابن ماجة وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وغيرهم.

مختلف فيه.

وثقه العجلي فقال: ثقة، أروى الناس عن علي بن مسهر [٤]، وقال سلمة في تاريخه: سويد ثقة ثقة [٥].

---

(١) انظر ترجمته في ديوان الضعفاء: ١٣٦، المغني ١: ٢٨٧، ميزان ٢: ٢٣٨، تهذيب ٤: ٢٥٤، خلاصة: ١٥٧، تنزيه الشريعة ١: ٦٦.

(٢) ميزان ٢: ٢٣٨، تهذيب ٤: ٢٥٤، خلاصة: ١٥٧، تنزيه الشريعة ١: ٦٦.

(٣) تهذيب ٤: ٢٥٤.

(٤) تهذيب ٤: ٢٧٥.

(٥) تهذيب ٤: ٢٧٥.

وقال الدارقطني: ثقة، ولما كبر ربما قرىء عليه ما فيه بعض النكارة فيجيزه[1].

واختلف فيه قول أحمد بن حنبل.

فقال الميموني عن أحمد: ما علمت الا خيراً[2].

وقال عبد الله بن أحمد: عرضت على أبي أحاديث سويد عن ضمام بن اسماعيل فقال لي أكتبها كلها فانه صالح أو قال ثقة[3].

وقال البغوي: كان أحمد ينتقي عليه لولديه فيسمعان منه[4].

وقال أبو داود عن أحمد: ارجو أن يكون صدوقاً. وقال: لا بأس به[5].

وروى ابن الجوزي عن أحمد أنه قال: متروك الحديث[6].

وغالب الائمة على انه ضعيف لتدليسه، وأنه كان يتلقن بعدما كبر وتغير[7].

وحمل يحيى بن معين عليه حملاً شديداً.

قال الذهبي: وأما ابن معين فكذبه وسبه[8].

وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون، أخبرني سليمان بن الاشعث قال، سمعت يحيى بن معين يقول: سويد بن سعيد حلال الدم[9].

---

(١) ميزان ٢: ٢٤٨.

(٢) ميزان ٢: ٢٤٨، تهذيب ٤: ٢٧٣.

(٣) تهذيب ٤: ٢٧٢ / ٢٧٣.

(٤) ميزان: ٢: ٢٤٨، تهذيب ٤: ٢٧٣.

(٥) تهذيب ٤: ٢٧٣.

(٦) أسماء الضعفاء: ٧٢ب، ميزان ٢: ٢٤٨.

(٧) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٣٤٩، الجرح ٧/١: ٢٤٠، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٢، أسماء الضعفاء: ٧٢ب/٧٣أ، ديوان الضعفاء: ١٣٩، المغني ١: ٢٩٠، و ميزان ٢: ٢٤٨/ ٢٥١، تهذيب ٤/٢٧٢/٢٧٥، خلاصة: ١٥٩.

(٨) ميزان ٢: ٢٤٨.

(٩) تهذيب ٤: ٢٧٣، ميزان ٢: ٢٤٩.

وروى حسين بن فهم عن يحيى قال: لا صلى الله عليه[1].

وقال الحاكم: أنكر على سويد حديثه: «فيمن عشق وعف وكتم ومات، فهو شهيد ثم قال، يقال: ان يحيىٰ لما ذكر له هذا الحديث قال: لو كان لي فرس ورمح غزوت سويداً[2].

وقال البرذعي، سمعت أبا زرعة يقول، قلنا لابن معين: ان سويداً يحدث عن ابن أبي الرجال عن ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر أن النبـي ﷺ قال: من قال في ديننا برأيه فاقتلوه.

قال يحيىٰ: ينبغي ان يبدأ بسويد فيقتل[3].

وقال محمد بن يحيىٰ الخراز، سألت ابن معين عنه فقال: ما حدثك فاكتب عنه وما حدث به تلقينا فلا[4].

وقال ابو داود: سمعت يحيى بن معين وقال: له الفضل بن سهل الاعرج يا أبا زكريا سويد عن مالك عن الزهري، عن أنس عن أبي بكر أن النبي ﷺ اهدى فرساً لابي جهل، فقال يحيىٰ: لو أن عندي فرساً خرجت أغزوه، وفي رواية: لو كان لي فرس ورمح لكنت أغزوه[5].

وقال البخاري: حديثه منكر.، وروى الترمذي عن البخاري أنه ضعيف جداً[6].

وروى الجنيدي عن البخاري قال: فيه نظر عمي فتلقن ما ليس من حديثه[7].

وقال صالح بن محمد ـ جزرة ـ صدوق الا أنه كان عمي فكان يلقن أحاديث ليست من حديثه[8].

---

(١) ميزان ٢: ٢٤٩.
(٢) ميزان ٢: ٢٤٩.
(٣) تهذيب ٤: ٢٧٣.
(٤) تهذيب ٤: ٢٧٣.
(٥) تهذيب ٤: ٢٧٥.
(٦) ميزان ٢: ٢٤٨.
(٧) تهذيب ٤: ٢٧٣.
(٨) تهذيب ٤: ٢٧٣.

وقال البرذعي : رأيت أبا زرعة يسيء القول فيه، فقلت له : فايش حاله قال أما كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله، فأكتب منها، فاما اذا حدث من حفظه فلا[1].

وقال الحاكم أبو أحمد : عمي في آخر عمره فربما يلقن ما ليس من حديثه فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه أحسن[2].

وقال ابن حبان : يأتي عن الثقات بالمعضلات، روى عن علي بن مسهر عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : «من عشق فعف فكتم فمات مات شهيداً». ـ قال ابن حبان ـ ومن روى مثل هذا الخبر الواحد عن علي بن مسهر يجب مجانبة رواياته هذا يخطىء في الآثار ويقلب الاخبار[3].

قلت : وهذه الآثار تكشف لنا أن من كذبه فانما كان ذلك لقبوله التلقين وروايته ما ليس من حديثه واجازته أحاديث منكرة، لا أنه كان ممن تعمد الكذب والوضع في الحديث.

روى له مسلم وابن ماجه، وانما اعتمد مسلم من روايته على أحاديث معروفة وهي أحاديث حفص بن ميسرة وجد نسختها عنده فاضطر الى أن يرويها عنه. قال ابراهيم بن أبي طالب، قلت لمسلم : كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال : ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة[4]. فأحاديث حفص بن ميسرة معروفة عنده لكنه لم يجدها الا عنده فرواها عنه حيث عرف أنه لم يخطىء أو يغير فيها.

٥٠ـ ت/سيف بن عمر التميمي الضبي الاسدي. البرجمي، صاحب كتاب الردة وكتاب الفتوح.

روى عن عبد الله بن عمر العمري وأبي الزبير وابن جريج.

---

(١) تهذيب ٤ : ٢٧٣.

(٢) تهذيب ٤ : ٢٧٣

(٣) مجروحين ١ : ٣٤٩.

(٤) ميزان ٢ : ٢٥٠، تهذيب ٤ : ٢٧٥

وعنه النضر بن حماد العتكي ويعقوب بن ابراهيم بن سعد وعبد الرحمن بن محمد الاخباري عمدة في التاريخ، مجمع على ضعفه في الحديث، ترك الائمة حديثه[1].

وصرح قوم بكذبه. منهم ابن نمير.

قال مكحول البيروتي، سمعت جعفر بن أبان، سمعت ابن نمير يقول: سيف الضبي تميمي، كان جميع يقول: حدثني رجل من تميم، وكان سيف يضع الحديث. وقد اتهم بالزندقة[2].

وابن حبان: قال: كان أصله من الكوفة يروي الموضوعات عن الاثبات[3].

وكذلك الحاكم. قال: أتهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط[4].

وقال ابن عدي: بعض أحاديثه مشهورة، وعلمتها منكرة لم يتابع عليها[5].

وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي[6].

روى له الترمذي حديثاً واحداً.

٥١ـ ت / سيف بن محمد الثوري ابن اخت سفيان الثوري، الكوفي:

روى عن عاصم الاحول وخاله سفيان الثوري والاعمش وطائفة.

وعنه محمود بن خداش وأحمد بن سريج وجماعة.

متفق على ضعفه وترك حديثه[7].

---

(١) انظر ترجمته في مجروحين ١: ٣٤٣، الجرح ٢/١: ٢٧٨، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٢ أسماء الضعفاء: ٧٧٤/أ، ديوان الضعفاء: ١٤٠، المغني ١: ٢٩٢، ميزان ٢: ٢٥٦/٢٥٥ تهذيب ٤: ٢٩٦/٢٩٥، خلاصة: ١٦١.

(٢) مجروحين ١: ٣٤٣، ميزان ٢: ٢٥٦، قال د. العتر، ليس ثمة دليل على زندقته، بل الروايات تدل على خلاف ذلك، ا. هـ هامش المغني ١: ٢٩٢.

(٣) مجروحين ١: ٣٤٣، أسماء الضعفاء: ٧٧٤.

(٤) تهذيب: ٤: ٢٩٦.

(٥) تهذيب ٤: ٢٩٦.

(٦) الجرح ٢/١: ٢٧٨، أسماء الضعفاء، ٧٧٤/أ

(٧) انظر ترجمته في المجروحين ١: ٣٤٣ / ٣٤٤، الجرح ٢/٢: ٢٧٧، التاريخ الكبير ٢/٢: ١٧٢، الضعفاء =

وصرح جماعة بكذبه ووضعه الحديث.

منهم الامام أحمد:

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لا يكتب حديثه ليس بشيء، كان يضع الحديث[1].

وقال عبد الله: ذكر أبي قال: حدثنا المحاربي عن عاصم عن أبي عثمان عن جرير قال: تبنى مدينة بين دجلة ودجيل... الحديث فقال: أي أحمد كان المحاربي جليساً لسيف بن محمد ابن أخت الثوري، وكان سيف كذاباً، قال: وأظن المحاربي سمعه منه، قيل له: ان عبد العزيز بن أبان رواه عن سفيان فقال: كل من حدث به عن سفيان فهو كذاب، قلت له: ان لوينا حدثناه عن محمد بن جابر فقال: كان محمد ابن جابر ربما الحق بكتابه قال: وهذا الحديث كذب[2].

وقال ابن أبي حاتم: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب اليّ قال، سمعت أبي يقول: سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري كذاب[3].

وكذلك يحيى بن معين:

قال ابن أبي حاتم: أنا يعقوب بن اسحاق الهروي فيما كتب اليّ قال نا عثمان ابن سعيد قال سمعت يحيى بن معين يقول: سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري كان شيخاً ها هنا كذاباً خبيثاً[4].

وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: كان شيخاً ههنا كذاباً خبيثاً[5].

= والمتروكون: ٢٩٢، أسماء الضعفاء، ٧٤/٧٤ب، ديوان الضعفاء: ١٤٠، المغني ١: ٢٩٢، ميزان ٢: ٢٥٧/٢٥٦، تهذيب ٤: ٢٩٧/٢٩٦، خلاصة ١٦١ تنزيه الشريعة ١: ٦٦.

(١) تهذيب ٤: ٢٩٦.

(٢) تهذيب ٤: ٢٩٧/٢٨٦.

(٣) الجرح ٢/١: ٢٧٧.

(٤) الجرح ٢/١: ٢٧٧.

(٥) ميزان ٢: ٢٥٦، تهذيب ٤: ٢٩٧.

وقال ابراهيم البرلسي عن يحيى: كان كذاباً ولكن أخوه عمار ثقة[1].

وأبو داود: قال: كذاب[2].

وابن حبان قال: كان شيخاً صالحاً متعبداً الا أنه يأتي عن المشاهير بالمناكير، كان ممن يدخل عليه اذا سمع المرء حديثه شهد عليه بالوضع[3].

وقال الساجي: كان يضع الحديث. ذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب في الرواية عنهم[4].

وقال ابن عدي: ولسيف أحاديث عن الثوري وعن غيره وكل من روى عنه سيف فانه يأتي عنه بما لا يتابعه عليه أحد، وهو بين الضعف جداً، وأورد له حديثاً وقال: هذا باطل عن الثوري[5].

وقال النسائي: ليس بثقة ولا مامون، متروك[6].

وقال ابو حاتم الرازي: ضعيف لا يكتب حديثه ذاهب الحديث[7].

روى له الترمذي حديثاً واحداً فقط سبق الكلام عليه في الفصل الثاني.

حرف الطاء

٥٢ـ ت / طريف بن سليمان أبو عاتكة. كوفي، ويقال بصري:

يروي عن أنس بن مالك.

روى عنه الحسن بن عطية، وحفص بن عمر البخاري، وعلي بن يزيد الصدائي. وغيرهم.

---

(١) تهذيب ٤ : ٢٩٧.
(٢) تهذيب: ٤: ٢٩٧.
(٣) مجروحين ١ : ٣٣٤.
(٤) تهذيب ١ : ٢٩٧.
(٥) تهذيب ١ : ٢٩٧.
(٦) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٢.
(٧) الجرح ٧/١ : ٢٧٨.

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[١].

ورماه جماعة بالكذب.

ذكره السليماني فيمن عرف بوضع الحديث[٢].

وقال البخاري: منكر الحديث[٣].

وقال أبو حاتم الرازي: ذاهب الحديث، ضعيف الحديث[٤].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه. وربما روى عنه ما ليس من حديثه[٥].

قال ابن حجر: اخرج النسائي والدولابي في الكنى من طريق حماد بن مالك سالت شيخاً يقال له طريف بن سليمان أبو عاتكة وكان قد أتى عليه مائة وأربع وستون سنة فقلت: ربما اختلط عليك عقلك؟ قال: نعم[٦].

روى له الترمذي.

٥٣ـ ق/طلحة بن زيد الرقي القرشي أبو مسكين، ويقال: أبو محمد الرقي.

روى عن ثور بن يزيد الكلاعي وجعفر الصادق والاوزاعي. وآخرين.

وعنه عبد الله بن عثمان بن عطاء الخراساني، وعيسى بن موسى غنجار، والمعافى بن عمران الموصلي. وآخرون.

متفق على ضعفه ونكارة حديثه[٧].

---

(١) انظر ترجمته في مجروحين ٢: ٨ الجرح ٢/١، : ٤٩٤، التاريخ الكبير ٢/٢: ٣٥٨/٣٥٧، الضعفاء والمتروكون ٢٩٤، أسماء الضعفاء: ٨٠/ب، ديوان الضعفاء: ١٥٤، المغني ١: ٣١٥، ميزان ٢: ٣٣٥، تهذيب ١٢: ١٤٢/١٤١.

(٢) تهذيب ١٢: ١٤٢.

(٣) التاريخ الكبير ٢/٢: ٣٥٨/٣٥٧.

(٤) الجرح ٢/١: ٤٩٤.

(٥) مجروحين ٢: ٨.

(٦) تهذيب ٢: ١٤٢.

(٧) انظر ترجمته في مجروحين ٢: ٩، الجرح ٢/١: ٤٨٠، التاريخ الكبير ٢/٢: ٣٥١ الضعفاء: ٢٦٤، الضعفاء=

وصرح جماعة من النقاد بكذبه ووضعه الحديث.

منهم: علي بن المديني، قال: كان طلحة بن زيد سيئاً يضع الحديث[1].

وأحمد بن حنبل. قال المروزي عن أحمد: ليس بذاك قد حدث بأحاديث مناكير، وقال في موضع آخر عنه: ليس بشيء كان يضع الحديث[2].

وقال البخاري: منكر الحديث[3].

وقال النسائي: متروك الحديث[4].

وقال الآجري: عن أبي داود: يضع الحديث[5]

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: ثنا ابراهيم بن محمد بن يوسف ثنا عبد الله بن عثمان بن عطاء ثنا طلحة بن زيد عن راشد عن وابصة بن معبد يقول: رأيت رسول الله ـ ﷺ ـ يصلي وكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر[6].

حرف العين

٥٤ ـ ت / عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام:

روى عن عمه سالم بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام، وعم أبيه هشام ابن عروة، ومالك وآخرين.

وعنه أحمد بن حنبل ومحمد بن حاتم الزمي ومصعب بن عبد الله الزبيري

=والمتروكون: ٢٩٤، اسماء الضعفاء: ٨١/ب، ، ديوان الضعفاء ١٥٥، المغني ١: ٣١٦، ميزان ٢: ٣٣٨/٣٣٩، تهذيب ٥: ١٥/١٦، خلاصة: ١٧٩، تنزيه الشريعة: ٦٩.

(١) ميزان ٢: ٣٣٩.

(٢) تهذيب ٥: ١٥.

(٣) التاريخ الكبير ٢/٢: ٣٥١، الضعفاء: ٢٦٤.

(٤) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٤.

(٥) تهذيب ٥: ١٦.

(٦) جه. اقامة الصلاة والسنة فيها. باب الرجوع في الصلاة. حديث رقم ٨٧٢.

وغيرهم .

مختلف فيه .

وثقه أحمد بن حنبل قال ابن أبي حاتم ، أنا عبد الله بن أحمد فيما كتب إليّ قال : قال أبي : عامر بن صالح الزبيري ثقة لم يكن صاحب كذب[1] .

وقوي أمره أبو حاتم الرازي ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن عامر بن صالح بن عبد الله بن الزبير فقال : صالح الحديث ، ما أرى بحديثه بأساً وكان يحيى ابن معين يحمل عليه وأحمد بن حنبل يروي عنه[2] .

وسائر الأئمة على ضعفه وقال بعضهم متروك[3] .

وصرح قوم بكذبه .

منهم ابن معين .

قال ابن محرز عن يحيى بن معين : عامر بن صالح كذاب خبيث عدو الله ، قال : فقلت له : ان أحمد يحدث عنه فقال : له وهو يعلم أنا تركنا هذا الشيخ في حياته . قال ، فقلت له : ولم قال ، قال لي حجاج الأعور : أتاني فكتب عني حديث هشام بن عروة عن ابن لهيعة وليث بن سعد ثم ذهب فادعاها فحدث بها عن هشام .

وقال ابن خيثمة : كان كذاباً يروي عن هشام بن عروة كل حديث سمعه ، وقد كتبت عامة هذه الأحاديث عنه .

وقال أبو داود : وقيل لابن معين : أن أحمد حدث عن عامر فقال : ما له؟ جن - زاد الذهبي - يحدث عن عامر بن صالح . قال أبو داود : وحدث عنه أحمد بثلاثة أحاديث[4] .

---

(١) الجرح ١/٣/ : ٣٢٤ ، ميزان ٢ ، ٣٦٠ ، تهذيب ٥ : ٧١ .

(٢) الجرح ١/٣ : ٣٢٤ ، ميزان ٢ : ٣٦ ، تهذيب ٥ : ٧١ .

(٣) انظر ترجمته : مجروحون ٢ : ١٧٦/١٧٧ ، الجرح ١/٣ : ٣٢٤ ، الضعفاء والمتروكون : ٢٩٩ ، أسماء الضعفاء : ٨٢/ب ، ديوان الضعفاء : ١٥٨ ، المغني ١ : ٣٢٣ ، ميزان ٢ : ٣٦٠ ، تهذيب ٥ : ٧١/٧٢ .

(٤) ميزان ٢ : ٣٦٠ ، تهذيب ٥ : ٧١ .

فقال عبد الله بن علي بن المديني قال أبي : عامر بن صالح قد رأيته وكأنه غمزه ، وأنكر حديثه .

وقال ابن عدي : عامة حديثه مسروق من الثقات ، وأفراد ينفرد بها .

وقال الأزدي أبو الفتح : ذاهب الحديث[1] .

وقال ابن حبان : كان ممن يروي الموضوعات عن الاثبات لا يحل كتبة حديثه إلا على جهة التعجب[2] .

روى له الترمذي فقط .

٥٥ ـ د ق / عباد بن كثير الثقفي البصري :

روى عن أيوب السختياني ، ويحيى بن أبي كثير ، وعمرو بن خالد الواسطي . وآخرين .

وعنه إبراهيم بن طهمان وأبو خيثمة زهير بن حرب ، وإسماعيل بن أبي عياش وآخرون .

كان مشهوراً بالصلاح والعبادة .

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[3] .

وصرح جمع من النقاد بكذبه . منهم الإمام أحمد .

قال أبو طالب عن أحمد بن حنبل : هو أسوأ حالاً من الحسن بن عمارة وأبي شيبة روى أحاديث كذب لم يسمعها وكان صالحاً ، قلت : فكيف روى ما لم يسمع قال : البله والغفلة .

---

(١) تهذيب ٥ : ٧١ .

(٢) مجروحين ٢ : ١٧٦ .

(٣) انظر ترجمته في الجرح ١/٣ : ٨٤/٨٥ ، مجروحين ٢ : ١٥٨/١٦٠ التاريخ الكبير ٢/٣ : ٤٣ ، الضعفاء : ٢٦٨ ، الضعفاء والمتروكون : ٢٩٨ ، أسماء الضعفاء : ١٠٤/ب ، ديوان الضعفاء : ١٦٠ ، المغني ١ : ٣٢٧ ، ميزان ٢ : ٣٧١/٣٧٤ ، تهذيب ٥ : ١٠٠/١٠٢ ، خلاصة : ١٨٧ ، تنزيه الشريعة ١ : ٧٠ .

وقال الدوري عن ابن معين : عباد بن كثير البصري ضعيف الحديث ليس بشيء[1] .

وقال البخاري : تركوه[2] ، وفي التاريخ الأوسط : سكتوا عنه .

وقال أبو الحاكم وأبو نعيم : أبو عبد الله ، شيخ قديم : كان الثوري يكذبه ولما مات لم يصل عليه حدث عن هشام والحسن وابن عقيل ونافع بالمعضلات[3] .

وقال عبد الله بن ادريس : كان شعبة لا يستغفر له[4] .

وقال ابن المبارك : انتهيت إلى شعبة فقال : هذا عباد بن كثير فاحذروه .

وقال أيضاً : قلت للثوري : ان عباداً تعرف حاله ، وإذا حدث جاء بأمر عظيم فترى أن أقول للناس لا تأخذوا عنه ؟ قال : بلى[5] .

وقال النسائي : متروك الحديث[6] .

وقال ابن عدي : حدث من المناهي بمقدار ثلاثمائة حديث ، ومقدار ما أمليت من حديثه لا يتابع عليه .

وقال إبراهيم الجوزجاني : لا ينبغي لحكيم أن يذكره في العلم حسبك بحديث النهي .

قال ابن حجر : وحديث النهي الذي أشار إليه الجوزجاني هو الذي ذكره ابن عدي انه مقدار ثلاثمائة حديث ، وصدق ابن عدي ، فقد رأيتها وكأنه لم يترك متنا صحيحاً ولا سقيماً فيه : نهى رسول الله ﷺ عن كذا إلا ساقه على ذلك الاسناد الذي ركبه وهو : حدثني عثمان الأعرج ، حدثني يونس ، عن الحسن البصري ، قال : حدثني سبعة من أصحاب رسول الله ﷺ . عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وجابر ، وأبي هريرة ، ومعقل بن يسار ، وعمران بن حصين ، فساق الحديث عنهم ،

---

(1) الجرح ٣/١ : ٨٥ .
(2) التاريخ الكبير ٣/٢ : ٤٣ ، الضعفاء : ٢٦٨ .
(3) تهذيب ٥ : ١٠١ .
(4) تهذيب ٥ : ١٠٢ .
(5) تهذيب ٥ : ١٠٠ .
(6) الضعفاء : ٢٩٨ .

وافترى في زعمه أن الحسن سمع من هؤلاء ، نعم : سمع من معقل بن يسار ، وعمران ، واختلف في سماعه من أبي هريرة[1] .

وقال ابن أبي حاتم : نا عبد الرحمن قال : سألت أبا زرعة عن عباد بن كثير قلت : يكتب حديثه ؟ قال : لا ، ثم قال : كان شيخاً صالحاً ، وكان لا يضبط الحديث ، وكان في كتاب أبي زرعة حديث عن أحمد بن يونس عن زهير عن عباد بن كثير فقال : اضربوا عليه ، ولم يحدث له[2] .

روى له أبو داود وابن ماجة .

٥٦ ـ د . ت / عبد الله بن إبراهيم الغفاري :

وهو عبد الله بن أبي عمرو المدني يدلسونه بذلك لوهنه .

روى عن عبد الله بن أبي بكر ، وعن أبيه ، وإسحاق بن محمد الأنصاري ومالك وآخرين .

وعنه : سلمة بن شبيب والحسن بن عرفة ، وأحمد بن عبد الرحمن بن المفضل الكوبراني وغيرهم .

متفق على تركه ونكارة حديثه[3] .

ورماه بعضهم بالكذب ووضع الحديث .

قال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات[4] .

وقال ابن حبان كان يأتي عن الثقات المقلوبات ، وعن الضعفاء الملزقات روى عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ وقال : ما

---

(١) تهذيب ٥ : ١٠١ .

(٢) الجرح ١/٣ : ٨٥ .

(٣) انظر ترجمته في مجروحين ٢ : ٣٩/٤٠ ، الضعفاء للعقيلي١ : ١٨٧ ، أسماء الضعفاء : ٨٣/ أ ديوان الضعفاء : ١٦٣ ، المغني ١ : ٣٣٠ ميزان ٢ : ٣٨٨/٣٨٩ ، تهذيب ٥ : ١٣٧/١٣٨ ، خلاصة : ١٩٠ ،

(٤) تهذيب ٥ : ١٣٨ ، ميزان ٢ : ٣٨٨ .

جزت ليلة أسرى بي من سماء الى سماء الا رأيت اسمي مكتوباً، محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، وهذا خبر باطل، فلست أدرى البلية فيه منه أو من عبد الرحمن بن زيد بن أسلم على أن عبد الرحمن بن زيد ليس هذا من حديثه بمشهور، فكأن القلب الى أنه من عمل عبد الله بن أبي عمرو أميل[١].

وقال الحاكم: روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها غيره[٢].

قلت: أخرج له أبو داود والترمذي.

٥٧ـ ق/عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي أبو عبد الرحمن المدني مولى أم سلمة:

روى عن الزهري ومجاهد بن جبير وزيد بن أسلم. وآخرين.

وعنه روح بن القاسم وعبد الرزاق، وعبد الله بن وهب. وآخرون.

مجمع على تركه ونكارة حديثه[٣]. مع صلاحه وعبادته وزهده وتقشفه وصرح جمع من الائمة بكذبه.

منهم الامام مالك. قال عمر بن عبد الواحد: سألت مالكاً عنه فقال: كان كذاباً[٤].

وقال عبد الرحمن بن القاسم: سألت مالكاً عنه فقال: كذاب، قلت: فيزيد ابن جعدبة؟ قال: أكذب وأكذب[٥].

---

(١) مجروحين ٢: ٣٩/٤٠، تهذيب ٥: ١٣٨.

(٢) تهذيب ٥: ١٣٨، ميزان ٢: ٣٨٩.

(٣) انظر ترجمته في الجرح ٢/٢: ٦٠/٦٢، التاريخ الكبير ٣/١: ٣٦، الضعفاء: ٢٦٥، الضعفاء والمتروكين: ٢٩٥، مجروحين ٢: ١٤/ ١٥، اسماء الضعفاء: ٧/٨٥، ديوان الضعفاء: ١٦٧، المغني ١: ٣٣٩، ميزان ٢: ٤٢٣/٤٢٤، تهذيب ٥: ٢١٩/ ٢٢١، خلاصة: ١٩٨، تنزيه الشريعة ١: ٧٣.

(٤) مجروحين ٢: ١٤، تهذيب ٥: ٢١٩.

(٥) الجرح ٢/٢: ٦١. تهذيب ٥: ٢١٩

وهشام بن عروة، قال: حدث عني بأحاديث والله ما حدثته بها ولقد كذب علي[١].

وابراهيم بن سعد قال ابن أبي حاتم: أنا حرب بن اسماعيل الكرماني فيما كتب الي قال: سألت أحمد بن حنبل عن عبد الله بن سمعان فقال: هو متروك الحديث، كان ابراهيم بن سعد يرميه بالكذب، وقال: نا محمد بن حموية بن الحسن قال: سمعت أبا طالب قال: سألت أحمد بن حنبل عن ابن سمعان قال: سمعت ابراهيم بن سعد يقول: هو كذاب[٢] وفي رواية: سمعت ابراهيم بن سعد يحلف أن ابن سمعان يكذب[٣].

وابن اسحاق: قال ابن أبي حاتم نا محمد بن عوف قال: قال: يحيى بن معين ثنا الحجاج بن محمد الاعور عن أبي عبيدة يعني عبد الواحد بن واصل قال: كان عنده ابن سمعان ومحمد بن اسحاق فقال ابن سمعان: حدثني مجاهد: فقال ابن اسحاق: كذاب والله أنا أكبر منه وما رأيت مجاهداً[٤]

وابن معين قال ابن حبان: سمعت ابراهيم بن محمد بن يعقوب يقول: سمعت عبيد بن محمد الكشوري يقول، سألت يحيى بن معين عن ابن سمعان فقال: ليس هذا من أهل صنعاء فلم تسألني عنه؟ قلت: قد روى عنه أصحابنا فقال: انه كذاب[٥].

وقال ابن حجر: وقال عبيد بن محمد الكشوري: سألت أبا مصعب عنه فقال: كان مريداً، وسألت ابن معين عنه فقال: كان كذاباً[٦].

---

(١) تهذيب ٥: ٢١٩.

(٢) الجرح ٧/٢: ٦١، تهذيب ٥: ٢١٩، ميزان ٢: ٤٢٣.

(٣) ميزان ٢: ٤٢٣، تهذيب ٥: ٢١٩.

(٤) الجرح ٧/٢: ٦٠/٦١، ميزان ٢: ٤٢٣، تهذيب ٥: ٢٢٠، لكنه قال: وقال ابن المديني وعمرو بن علي: ضعيف الحديث جداً سمعه ابن اسحاق يقول، سمعت مجاهداً فقال: والله انا اكبر منه ما رأيت مجاهداً ولا سمعت منه أ. هـ.

(٥) مجروحين ٢: ١٥.

(٦) تهذيب ٥: ٢١٩/٢٢٠.

وأحمد بن صالح: قال: كان يغير الاسماء يقول: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، قال أحمد. وهو كذاب[1]، وقال ابن أبي حاتم: نا علي بن الحسن المسنجاني قال، سمعت أحمد بن صالح يقول: أظن ابن سمعان كان يضع للناس الحديث[2]. والبخاري قال: سكتوا عنه[3].

وأبو داود: قال: كان من الكذابين ولي قضاء المدينة[4].

وقال النسائي: متروك الحديث[5].

وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث سبيله سبيل الترك. قال ابن أبي حاتم: امتنع أبو زرعة من أن يقرأ علينا حديث ابن سمعان وقال: هو لا شيء[6].

وقال ابن حبان كان ممن يروي عمن لم يره، ويحدث بما لم يسمع[7].

وقال الجوزجاني (السعدي) ذاهب الحديث، كان كذاباً وضاعاً[8].

وذكره ابن البرقي في باب من اتهم في روايته. وترك حديثه.

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث.

وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم[9].

قلت: وقد أشار بعض النقاد الى أن أسباب رميه بالكذب هي:

١ـ ادعاؤه السماع من شيوخ لم يدركهم، أو لم يعرفهم لانه كان يأخذ أحاديث

---

(١) تهذيب ٥: ٢٢٠.

(٢) الجرح ٢/٢: ٦١.

(٣) التاريخ الكبير ٣/١: ٩٦، الضعفاء: ٢٦٥، تهذيب ٥: ٢٢٠.

(٤) تهذيب ٥: ٢٢٠.

(٥) الضعفاء: ٢٩٥.

(٦) الضعفاء: ٢٩٥.

(٧) الجرح ٣/١: ٦٢/٦١

(٨) مجروحين ١٤/١.

(٩) تهذيب ٥: ٢٢١.

الناس فيرويها على أنها حديثه.

٢ـ قبوله التلقين، حيث دس له بعض الطلاب أحاديث في كتبه ورواها دون تمييز.

٣ـ تغييره أسماء بعض الشيوخ الذين يروي عنهم وتدليسهم.

فقد سبق آنفاً تكذيب ابن اسحاق له روايته عن مجاهد وقوله: ان ابن اسحاق اكبر منه ولم يدرك مجاهداً.

وقال ابن أبي حاتم. نا أبي قال، سمعت أيوب بن سليمان بن بلال قال: أخبرني أبو بكر بن أبي أويس قال: أتيت ابن سمعان فاخرج الي كتاباً فجعل يقرأوه فيقول: حدثني فلان فمر علي حديث فقال: حدثني شهر بن حوشب، فقلت: من هذا؟ فقال: هذا رجل من أهل خراسان مر علينا، فقلت: لعلك تريد شهر بن حوشب فقال: نعم، فعلمت أنه يأخذ كتباً من غير سماع فيحدث به ولم أعد اليه[1].

وقال ابن وهب: قلت لابن سمعان: اين لقيت عبد الله بن عبد الرحمن الذي رويت عنه؟ قال بالبحر[2].

وقال أبو مسهر، سمعت سعيد بن عبد العزيز يقول: أتى ابن سمعان العراق، فأمكنهم من كتابه فزادوا فيه فقرأه عليهم، فقالوا: كذاب[3].

أخرج له ابن ماجة حديثاً واحداً مقروناً مع غيره، قال: حدثنا أبو الطاهر أحمد ابن عمرو بن المسرح المصري ثنا عبد الله بن وهب، وأنبانا يونس وابن سمعان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أم قيس بنت محصن قالت، قال

---

(١) الجرح ٢/٧: ٦١، تهذيب ٥: ٢٢٠، الا ان الخبر جاء فيه هكذا: وقال ابو بكر بن ابي اويس حدث ابن سمعان مرة فقال: حدثني شهر ابن حوشب، فقلت: من هذا؟ قال: بعض العجم من أهل خراسان قدم علينا، فقلت: لعلك تريد شهر بن حوشب، فسكت، قال ابو معشر انما أخذ كتبه من الدواوين والصحف.

(٢) تهذيب ٥: ٢٢١.

(٣) ميزان ٢: ٤٢٣، تهذيب ٥: ٢٢٠.

رسول الله ﷺ: عليكم بالعود الهندي- يعني- الكست فان فيه سبعة أشفية منها ذات الجنب. قال ابن سمعان في هذا الحديث: فان فيه شفاء من سبعة ادواء منها ذات الجنب[1].

٥٨- ت ق/عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد- كيسان- المقبري أبو عباد الليثي مولاهم المدني:

روى عن أبيه وجده وعبد الله بن أبي قتادة:

وعنه: حفص بن غياث ومحمد بن جعفر بن أبي كثير وهشيم وغيرهم.

مجمع على تركه وضعفه ونكارة حديثه.[2].

وصرح بعضهم بكذبه:

قال يحيىٰ بن سعيد: استبان لي كذبه في مجلس[3]، وقال ابن حجر: وقال أبو قدامة عن يحيىٰ بن سعيد: جلست اليه مجلساً فعرفت فيه، يعني الكذب[4].

وقال البخاري: تركوه[5] وقال النسائي: متروك الحديث[6].

وقال أحمد بن حنبل: عبد الله بن سعيد المقبري ابو عباد، منكر الحديث، متروك الحديث[7].

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الاخبار ويهم في الاثار حتى يسبق الى قلب من يسمعها أنه كان المتعمد لها[8].

---

(١) جه. الطب. باب دواء ذات الجنب. حديث رقم: ٣٤٦٨.

(٢) انظر ترجمته في مجروحين ٢: ١٦، الجرح ٢/٢: ٧١، التاريخ الكبير ٣/١، ١٠٥، الضعفاء: ٢٦٥، الضعفاء المتروكون: ٢٩٥، أسماء الضعفاء: ٨٥/ب، ديوان الضعفاء: ١٦٨، المغني ١: ٣٤٠، الميزان ٢: ٤٢٩، تهذيب ٥: ٢٣٧/ ٢٣٨.

(٣) التاريخ الكبير ٣/١: ١٠٥، الضعفاء: ٢٦٥، ميزان ٢: ٤٢٩.

(٤) تهذيب ٥: ٢٣٧.

(٥) تهذيب ٥: ٢٣٨.

(٦) الضعفاء: ٢٩٥.

(٧) الجرح ٢/٢: ٨١.

(٨) مجروحين ٢: ١٦.

وقال الدارقطني : متروك ذاهب الحديث .

وقال ابن عدي : عامة ما يرويه الضعف عليه بين .

وقال الحاكم أبو أحمد : ذاهب الحديث[1] .

قلت : روى له الترمذي وابن ماجه .

٥٩ ـ س / عبد الله بن شريك العامري :

كوفي : روى عن ابن عمر وابن عباس . وابن الزبير وآخرين .

وعنه إسرائيل ، وفطر بن خليفة والسفيانان وجماعة .

مختلف فيه .

وثقه جماعة . قال ابن أبي حاتم : نا محمد بن حمويه بن الحسن ، قال : سمعت أبا طالب قال سألت أحمد بن حنبل عن عبد الله بن شريك فقال: كوفي ثقة .

وقال أيضاً ذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال : عبد الله ابن شريك ثقة .

وقال : سئل أبو زرعة عن عبد الله بن شريك العامري فقال : كوفي ثقة[2] .

وتكلم فيه جماعة[3]

وصرح بكذبه الجوزجاني . السعدي قال : مختاري كذاب[4] .

---

(١) تهذيب ٥ : ٢٣٨ .

(٢) الجرح ٢/٢ : ٨١ ، انظر ميزان ٢ : ٤٣٩ ، تهذيب ٥ : ٢٥٣ .

(٣) قد اختلف فيه قول النسائي : فذكره في ضعفائه وقال : ليس بالقوي وقال ابن حجر قال في موضع آخر : ليس به بأس وقال العقيلي : أسدي كوفي كان ممن يغلو ، وقال الدارقطني : لا بأس به ، وقال أبو حاتم الرازي : ليس بقوي . وقال ابن حبان : كان غالياً في التشيع يروي عن الاثبات ما لا يشبه حديث الثقات ، فالتنكب عن حديثه أولى من الاحتجاج به ، وقد كان مع ذلك مختارياً . انظر ترجمته في الجرح ٢/٢ : ٨١ ، التاريخ الكبير ٣/١ : ١١٥ ، مجروحين ٢/٣١ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٩٦ ، الضعفاء للعقيلي ١/٢٠٩ ، أسماء الضعفاء : ٨٦/ أ ديوان الضعفاء : ١٦٩ ، المغني ١ : ٣٤٢ ، ميزان ٢ : ٤٣٩ ، تهذيب ٥ : ٢٥٢ / ٢٥٣ ، خلاصة : ٢٠١ ،

(٤) ميزان ٢ : ٤٣٩ ، تهذيب ٥ : ٢٥٣ .

والذي يبدو لي أن السعدي فسر جرحه فيه بأنه كان مختارياً ممن يغلو في التشيع ويسلك نهج المختار الثقفي في ادعائه، وقد جرحه ابن مهدي بذلك وترك حديثه سفيان عيينة من أجل غلوه قال ابن أبي حاتم: أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال: سمعت ابن عرعرة قال: كان عبد الرحمن بن مهدي قد ترك الحديث عن عبد الله بن شريك قال أبو محمد: لمذهبه فأنه كان مختارياً على ما حكاه ابن عيينة أخبرنا بذلك أبو بكر بن أبي خيثمة قال ابراهيم بن عرعرة بن البرند قال قال سفيان بن عيينة: كان عبد الله بن شريك مختارياً وكان لا يحدث عنه[1]، وكذلك النسائي: قال: ليس بالقوي مختاري[2]، فتبين من هذا ان تجريحه من قبل من جرحه انما كان من أجل غلوه في التشيع وسلوكه نهج المختار الثقفي، وقد حكى الامام الذهبي توبته ورجوعه وتركه مصاحبة المختار فقال: وكان في أوائل امره من اصحاب المختار، ولكنه تاب[3] وهذا كله يظهر أن جرحه غير مؤثر. وأن تكذيب الجوزجاني له غير معتد به.

روى له النسائي فقط.

٦٠ـ خ د ت ق /

عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني المصري. أبو صالح كاتب الليث ابن سعد:

روى عن الليث بن سعد ومعاوية بن صالح وموسى بن علي بن رباح وآخرين.

وعنه ابو داود والترمذي والحسن بن علي الخلال وآخرون.

مختلف فيه، وكثير من الائمة على توثيقه وتقوية أمره وخاصة في روايته عن الليث وتكلم فيه بعضهم[4].

---

(١) الجرح ٢/٢: ٨١.

(٢) الضعفاء: ٢٩٦.

(٣) ميزان ٢: ٤٣٩.

(٤) انظر ترجمته في الجرح ٢/٢: ٨٦/٨٧، التاريخ الكبير ٣/١: ١٢١ مجروحين ٢: ٤١/٤٤، الضعفاء والمتروكون: =

وصرح بكذبه صالح بن محمد جزرة. قال: كان ابن معين يوثقه. وهو عندي يكذب في الحديث(١).

وقال ابن المديني: ضربت على حديثه ولا أروي عنه شيئاً(٢).

وقال أحمد بن صالح المصري: أخرج أبو صالح درجاً قد ذهب اعلاه ولم يدر حديث من هو؟ فقيل له: هذا حديث ابن أبي ذئب، فرواه عن الليث عن ابن أبي ذئب، قال أحمد: ولا أعلم أحداً روى عن الليث عن ابن أبي ذئب الا أبا صالح(٣).

وقال أيضاً: متهم ليس بشيء(٤)

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث(٥).

وقال ابن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب الي قال: سألت أبي عن عبد الله بن صالح كاتب الليث فقال: كان أول أمره متماسكاً ثم فسد بآخره.

وقال أيضاً: نا صالح بن أحمد بن حنبل قال، قال أبي: كاتب الليث كتبت عنه، يروي عن ليث بن سعد عن ابن أبي ذئب ولم يسمع الليث من ابن أبي ذئب شيئاً.

وقال أيضاً: سمعت أبي يقول: الاحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب

= ٢٩٥، أسماء الضعفاء: ٨٦/ب، ديوان الضعفاء: ١٧٠، المغني ١: ٣٤٢/٣٤٣، ميزان ٢: ٤٤٠/٤٤٥، تهذيب ٥: ٢٥٦/٢٦١.

(١) ميزان ٢: ٤٤٥، تهذيب ٥: ٢٥٧.

(٢) تهذيب ٥: ٢٥٧.

(٣) تهذيب ٥: ٢٥٦.

(٤) تهذيب ٥: ٢٥٧.

(٥) تهذيب ٥: ٢٦٠.

الناس ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحاً[1].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي عن الاثبات ما لا يشبه حديث الثقات وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير وائمة، وكان في نفسه صدوقاً يكتب لليث بن سعد الحساب وكان كاتبه على الغلات، وانما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له رجل سوء، سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح ويطرح في داره في وسط كتبه فيجده عبد الله فيحدث به فيتوهم أنه خطه وسماعه فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره[2].

وقال أحمد بن محمد التستري: سألت أبا زرعة عن حديث زهرة بن معبد في الفضائل فقال: باطل وضعه خالد المصري- يعني ابن نجيح- ودسه في كتاب أبي صالح، فقلت: فمن رواه عن سعيد بن أبي مريم فقال: هذا كذاب، قد كان محمد ابن الحارث العسكري حدثني به عن أبي صالح وسعيد[3]، قال الحاكم: قد شفى أبو زرعة في علة هذا الحديث، فكل ما أتى أبو صالح كان من أجل هذا الحديث فاذا وضعه غيره، وكتبه في كتاب الليث كان المذنب غير أبي صالح[4].

وقال سعيد البرذعي، قلت لابي زرعة: أبو صالح كاتب الليث: فضحك وقال: ذاك رجل حسن الحديث، قلت: أحمد يحمل عليه قال: وشيء آخر، سمعت عبد العزيز بن عمران يقول: قرأ علينا أبو صالح كتاب عقيل فاذا في أوله: حدثني أبي عن جدي فاذا هو كتاب عبد الملك بن شعيب بن الليث.

وقال البرذعي أيضاً: قلت لابي زرعة: رأيت بمصر أحاديث لعثمان بن صالح عن ابن لهيعة يعني: نكرة. فقال: لم يكن عثمان عندي ممن يكذب، ولكن كان

---

(١) الجرح ٢/٢: ٨٦/ ٨٧.

(٢) مجروحين ٢: ٤٢.

(٣) ميزان ٢: ٤٤٢، تهذيب ٢: ٢٥٧، الا انه قال: وكذا قال أحمد بن يحيى بك تري عن أبي زرعة في حديث الفضائل وزاد: وكان خالد يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ويدلس لهم وله غير هذا.

(٤) تهذيب ٥: ٢٥٨

يسمع الحديث مع خالد بن نجيح وكان خالد اذا سمعوا عن الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فبلوا به، وبلي به أبو صالح أيضاً في حديث زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر، ليس له أصل، وانما هو من خالد بن نجيح وكذا[1].

وقال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث الا انه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد الكذب[2].

قلت يتبين من جميع ما سبق ان من قال بتكذيب أبي صالح انما هو لجريان الكذب على لسانه دون أن يتعمد ذلك أو يقصده ويدل على ذلك أمور:

١ـ أنه ممن دس له الحديث في كتبه ورواها دون أن يتبين أنها ليست من حديثه.

٢ـ أنه ادعى سماع الليث بن سعد من ابن أبي ذئب، وسائر الائمة على خلاف ذلك اذ لا يعرف لليث رواية عن ابن أبي ذئب.

٣ـ انه انقلبت عليه أحاديث عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد عن أبيه عن جده فرواها عن عقيل. وكل سبب من هذه الاسباب يسوغ الحكم على الرواي بالكذب كما سبق بيانه في مبحث على أي شيء يطلق المحدثون الكذب.

أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

٦١ ق / عبد الله بن محرز الجزري العامري مولى بني عقيل ويقال الرقي: قاضي الجزيرة:

روى عن قتادة والزهري، ونافع بن عبد الكريم الجزري وآخرين.

وعنه الثوري واسماعيل بن عياش وعبد الرزاق وآخرون.

مجمع على تركه ونكارة حديثه[3]. مع صلاحه وعبادته.

---

(١) تهذيب ٥: ٢٥٧/٢٥٨.

(٢) ميزان ٢: ٤٤١، تهذيب ٥: ٢٥٨.

(٣) انظر ترجمته في مجروحين ٢: ٢٨/٢٩، الجرح ٢/٢: ١٧٦، التاريخ الكبير ٣/١: ٢١٢، الضعفاء: ٢٦٦، =

وصرح ابن حبان بكذبه فقال: كان من خيار عباد الله، ممن يكذب ولا يعلم ويقلب الاخبار ولا يفهم[1].

وقال البخاري : منكر الحديث[2]، وقال النسائي : متروك الحديث مكي [3].

وقال ابن المبارك: لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن القى عبد الله بن محرز، لاخترت أن القاه ثم أدخل الجنة، فلما رأيته كانت بعرة أحب الي منه[4].

وقال الجوزجاني: هالك[5]

وقال ابن عدي. روايته عمن يرويه عنه غير محفوظة[6].

وقال ابن أبي حاتم: سالت أبي عن عبد الله بن محرز فقال: متروك الحديث، منكر الحديث، ضعيف الحديث ترك حديثه عبد الله بن المبارك[7].

قلت روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال ثنا هشام بن عمار ثنا بقية عن عبد الله بن محرز عن قتادة عن أنس قال: سمع النبي ﷺ رجلاً يقول: «أنا اذا ليهودي فقال رسول الله ﷺ وجبت[8].

٦٢ ق/عبد الله بن محمد العدوي أبو الحباب التميمي:

روى عن علي بن زيد بن جدعان وعمر بن عبد العزيز وغيرهما.

وعنه الوليد بن بكير أبو خباب.

الضعفاء والمتروكون: ٢٩٥، أسماء الضعفاء: ٨٠/ب ديوان الضعفاء: ١٧٧، المغني ١: ٣٥٦، ميزان ٢: ٥٠٠/٥٠٧، تهذيب ٥: ٣٨٩/٣٩٠، خلاصة: ٢١٢، تنزيه الشريعة١: ٧٤.

(١) مجروحين ٢: ٢٨.

(٢) التاريخ الكبير ٣/١: ٢١٢، الضعفاء: ٢٦٦.

(٣) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٥.

(٤) مجروحين ٢: ٢٨، ميزان ٢: ٥٠٠، تهذيب ٥: ٧٣٨٩

(٥) ميزان ٢: ٥٠٠، تهذيب ٥: ٣٨٩، أسماء الضعفاء: ٨٠/ب.

(٦) تهذيب ٥: ٣٠.

(٧) الجرح ٢/٢: ١٧٦.

(٨) جه. الكفارات. باب من حلف بملة غير الإسلام، حديث رقم٢٠٩٩.

مجمع على تركه ونكارة حديثه[1].

وصرح بكذبه ووضعه الحديث وكيع بن الجراح قال: يضع الحديث[2] وقال البخاري: منكر الحديث[3] وقال ايضاً: لا يتابع على حديثه.

وقال ابن عبد البر: أهل العلم بالحديث يقولون: ان هذا الحديث يعني الذي أخرجه ابن ماجه من وضع عبد الله بن محمد العدوي وهو عندهم موسوم بالكذب[4].

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا الوليد بن بكير أبو خباب ثنا عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله قال: خطبنا رسول الله ﷺ قال: أيها الناس، توبوا الى الله . . . الحديث[5].

٦٣ـ ت ق / عبد الله بن معاذ الصنعاني اليماني:

روى عن معمر ويونس بن يزيد.

وعنه ابراهيم بن المنذر الحزامي. ومحمد بن يحيى بن أبي عمر، وأبو عبيدة بن فضل بن عياض وغيرهم غالب الائمة على توثيقه وقبول حديثه[6].

وشذ عبد الرزاق فكذبه[7].

---

(١) راجع ترجمته في مجروحين ٢ : ١٧/١٦، الجرح ٢/٢ : ١٥٦، التاريخ الكبير ٣/١ : ١٩٠، الضعفاء ٢٦٦، أسماء الضعفاء: ٨٩/ أ، ديوان الضعفاء: ١٧٦، المغني، ١: ٣٥٥، ميزان ٢: ٤٨٥/ ٤٨٦، تهذيب ٦: ٥١، خلاصة: ٢١٣، تنزيه الشريعة ١: ٧٤.

(٢) ميزان ٢: ٤٨٥، تهذيب ٦: ١٢.

(٣) التاريخ الكبير ٣/١: ١٩٠، الضعفاء: ٢٦٦.

(٤) تهذيب ٦: ١٢.

(٥) جه. اقامة الصلاة والسنة فيها. باب فرض الجمعة حديث رقم ١٠٨١.

(٦) انظر ترجمته الجرح ٢/٢ : ١٧٣، التاريخ ٣/١: ٢١٢، أسماء الضعفاء: ٩١، ديوان الضعفاء: ١٧٨، المغني ١: ٣٥٨، ميزان ٢: ٥٠٦، تهذيب ٦: ٣٨/٣٧، خلاصة: ٢١٥.

(٧) ميزان ٢: ٥٠٦، تهذيب ٦: ٣٨.

وقد دفع عنه الائمة تهمة الكذب. بل فضلوه على عبد الرزاق.

قال البخاري: كان ثقة، وعبد الرزاق كان يكذبه وقال هشام بن يوسف: هو صدوق[١].

وقال أبو زرعة قال ابن معين: كان عبد الرزاق يكذبه، قال أبو زرعة: وأنا أقول هو أوثق من عبد الرزاق[٢].

روى له الترمذي وابن ماجه.

٦٤ ق/عبد الاعلى بن أبي المساور الكوفي الجرار الفاخوري:

روى عن الشعبي، وزياد بن علاقة، وعطاء بن أبي رباح.

وعنه وكيع ويزيد بن هارون وشبابة.

مجمع على ضعفه وترك حديثه[٣].

وصرح ابن معين بكذبه في رواية ابن الجنيد.

قال ابن حجر: قال ابراهيم بن الجنيد وعباس الدوري عن ابن معين ليس بشيء وزاد ابراهيم كذاب[٤].

وقال البخاري: منكر الحديث[٥].

وقال النسائي: متروك الحديث[٦]. وفي موضع آخر: ليس بثقة ولا

(١) التاريخ الكبير ٣/١: ٢١٢.

(٢) تهذيب ٦: ٣٨، لكن جاء في كتب الذهبي الرواية عن أبي حاتم الرازي بدل ابي زرعة. انظر ميزان ٢: ٥٠٦، الضعفاء: ١٧٨، المغني: ١: ٣٥٨.

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/٢: ٧٤، الجرح ٣/٢: ٢٧، مجروحين ٢: ١٤٨، الضعفاء: ٢٦٨، والمتروكون ٢٩٧، أسماء الضعفاء: ١٠٣/ب، ديوان الضعفاء ١٨٢، المغني: ١: ٣٦٥، ميزان ٢: ٥٣١/٥٣٢، تهذيب ٦: ٩٨، خلاصة: ٢٢١،

(٤) تهذيب ٦: ٩٨.

(٥) التاريخ الكبير ٣/٢: ٧٤، الضعفاء: ٢٦٨.

(٦) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٧، تهذيب ٦: ٩٨.

مامون[1].

وقال أبو حاتم الرازي: عبد الاعلى بن أبي المساور ضعيف الحديث شبه المتروك[2].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الاثبات ما لا يشبه حديث الثقات حتى اذا سمعها المبتدىء في هذه الصناعة علم أنها معمولة[3].

وقال ابن عدي: حدثه لا يتابعه عليه الثقات[4].

أخرج له ابن ماجه حديثين فقط[5].

٦٥ـ ت / عبد الجبار بن العباس الشيامي:

روى عن أبي اسحاق السبيعي وعدي بن ثابت وسلمة بن كهيل وغيرهم.

وعنه ابن المبارك واسماعيل بن محمد بن جحادة وأبو قتيبة مسلم بن قتيبة. وآخرون.

مختلف فيه.

وثقه أبو حاتم الرازي قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عبد الجبار بن العباس الشيامي، فقال: ثقة، قلت: لا بأس به؟ قال: ثقة[6].

وقوى شأنه قوم، وضعفه آخرون[7].

---

(١) تهذيب ٦: ٩٨.
(٢) الجرح ٣/٢: ٢٧.
(٣) مجروحين ٢: ١٤٨.
(٤) أسماء الضعفاء: ١٠٣/ب.
(٥) أما الحديث الاول جه. المقدمة. باب في القدر حديث رقم ٨٧. واما الحديث الثاني جه. الزهد. باب صفة أمة محمد ﷺ ـ حديث رقم ٤٢٩١.
(٦) الجرح ٣/١: ٣١، ميزان ٢: ٥٣٣، تهذيب ٦: ١٠٣.
(٧) انظر ترجمته في مجروحين ٢: ١٥٥، الجرح ٣/١: ٣١، التاريخ الكبير ٣/٢: ١٠٨، أسماء الضعفاء: ١٠١/ب، الضعفاء للعقيلي: ٢٦٠، ديوان الضعفاء: ١٨٢، المغني: ٣٦٦/١، ميزان ٢: ٥٣٣، تهذيب ٦: ١٠٣، خلاصة: ٢٢١، تنزيه الشريعة ١: ٧٧.

وكذبه أبو نعيم الفضل بن دكين فقال : لم يكن بالكوفة أكذب منه(١) .

وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه وكان يتشيع(٢) .

وقال الجوزجاني : كان غالياً في سوء مذهبه - يعني - التشيع(٣) .

قلت الظاهر أن تكذيب أبي نعيم له انما هو من أجل مذهبه .

روى له الترمذي فقط . وأخرج له البخاري في الادب المفرد وابو داود في القدر .

٦٦ - خ م د س ت / عبد الحميد بن عبدالله بن عبد الله بن أويس أبو بكر المدني ، حليف بني تميم الاعشى : أخو اسماعيل .

روى عن أبيه وعم جده الربيع بن مالك ومالك بن أنس وابن أبي ذئب وآخرين .

وعنه أخوه اسماعيل ، وأيوب بن سليمان واسحاق بن راهويه وغيرهم .

غالب الائمة على توثيقه فقد وثقه : ابن معين وأبو داود وابن حبان والدارقطني(٤) .

وشذ الازدي فقال في ضعفائه : أبو بكر الاعشى يضع الحديث(٥) وقد دفع عنه العلماء تهمة الوضع ، واعتبروا ذلك من زلات الازدي وعثراته وممن بالغ في رده ابن عبد البر فقال : هذا رجم بالظن الفاسد وكذب محض . . . الخ(٦) وقال الذهبي : وهذه منه زلة قبيحة(٧) .

وقد اعتذر بعضهم للازدي بأنه ظنه غيره.

---

(١) مجروحين ١ : ١٥٥ ، أسماء الضعفاء : ١٠١ / ب .

(٢) الضعفاء : ٢٦٠ ، ميزان ٢ : ٥٣٣ ، تهذيب ٦ : ١٠٣ .

(٣) تهذيب ٦ : ١٠٣ ، ميزان ٢ : ٥٣٣ .

(٤) انظر ترجمته في الجرح ١/٣ : ١٥ ، التاريخ الكبير ٢/٣ : ٥٠ / ٥١ ، ميزان ٢ : ٥٣٨ ، تهذيب ٦ : ١١٨ ، هدي الساري : ٤١٦ بل نقل الحاكم عن الدارقطني انه قال : حجة .

(٥) هدي الساري : ٤١٦ ، ميزان ٢ : ٥٣٨ .

(٦) هدي الساري : ٤١٦ .

(٧) ميزان ٢ : ٥٣٨ .

قال ابن حجر بعدأن حكى قول الازدي: أبو بكر الاعشى يضع الحديث، فكأنه ظن أنه آخر غير هذا[١].

وقال في التهذيب: وقال الازدي: وما أظنه ظن الا أنه غيره فانه انما اطلق ذلك في أبو بكر الاعشى وهو هو[٢].

٦٧ـ ق / عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص العمري المدني:

روى عن أبيه وعمه عبيد الله وهشام بن عروة وآخرين.

وعنه أبو الربيع الزهراني، وسريح بن يونس وعبد العزيز الاويسي وآخرون.

متفق على تركه ونكارة حديثه[٣].

وصرح جمع بكذبه.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: أحاديثه مناكير، كان كذاباً[٤].

وقال ابن أبي حاتم، نا محمد بن حمويه بن الحسن قال: سمعت أبا طالب قال، قال أحمد بن حنبل: عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري ليس بشيء، وقد سمعت أنا منه ثم مزقته، وكان يقلب حديث نافع عن ابن عمر يجعله عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

وقال ايضاً: سمعت أبي يقول: عبد الرحمن بن عبد الله العمري متروك الحديث، أضعف من أخيه القاسم كان يكذب[٥].

---

(١) هدي الساري: ٤١٦.
(٢) تهذيب ٦: ١١٨.
(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/١: ٣١٦، الجرح ٢/٢: ٢٥٣، مجروحين ٢: ٥٦، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٦، أسماء الضعفاء ٩٥/ب، ديوان الضعفاء: ١٨٩، المغني: ١: ٣٨٢، ميزان: ٢: ٧٥٢/٥٧١، تهذيب ٦: ٢١٣/ ٢١٤، خلاصة: ٢٣٠، تنزيه الشريعة ١: ٧٨.
(٤) تهذيب ١: ٢١٤
(٥) الجرح ٢/٢: ٢٥٣، تهذيب ٦: ٢١٤، ميزان ٢: ٥٧١.

وقال البخاري : سكتوا عنه[1] وقال : هو وأخوه القاسم يتكلمون فيهما[2] وقال أيضاً: ليس ممن يُرْوَى حديثه[3] وقال النسائي : متروك[4].

وقال ابن حبان : كان ممن يروي عن عمه ما ليس من حديثه وذاك أنه كان يهم فيقلب الاسناد ويلزق المتن بالمتن ففحش ذلك في روايته فاستحق الترك[5].

وقال الذهبي : هالك[6].

وقال ابن عدي : عامة ما يرويه مناكير إما متنا واما اسناداً[7].

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا محمد بن الصباح أنبأنا عبد الرحمن بن عبد الله العمري عن أبيه وعبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ يخرج الى العيد ماشياً ويرجع ماشياً[8].

٦٨ـ د ق / عبد الرحمن بن هانىء أبو نعيم النخعي سبط ابراهيم النخعي كوفي:

روى عن مسعر والثوري وشريك:

وعنه عباس بن عبد العظيم ومحمد بن ثواب الهباري وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وغيرهم غالب الائمة على ضعفه، ووثقه العجلي[9].

وكذبه يحيى بن معين.

---

(١) ميزان ٢ : ٥٧١، تهذيب ٦: ٢١٤.
(٢) ميزان ٢ : ٥٧١، تهذيب ٦: ٢١٤.
(٣) تهذيب ٦: ٢١٤.
(٤) الضعفاء: ٢٩٦.
(٥) مجروحين ٢: ٥٦.
(٦) ميزان ٢: ٥٧١.
(٧) ميزان ٢: ٥٧٢، تهذيب ٦: ٢١٤.
(٨) جه. اقامة الصلاة. باب ما جاء في الخروج الى العيد ماشياً حديث رقم ١٢٩٥.
(٩) انظر ترجمته في الجرح ٢/٢ : ٢٩٨، التاريخ الكبير ١/٣: ٣٦٢، أسماء الضعفاء: ٩٧/أ، ديوان الضعفاء: ١٩١، المغني ٢ : ٣٨٨ ميزان ٢ : ٥٩٥، تهذيب ٦: ٢٨٩/٢٩٠، خلاصة: ٢٣٦.

قال ابن أبي حاتم نا علي بن الحسن الهسنجاني قال سمعت: يحيىٰ بن معين يقول: بالكوفة كذابان أبو نعيم النخعي وأبو نعيم ضرار بن صرد[1].

وقال البخاري: فيه نظر، وهو في الأصل صدوق.

وقال ابن عدي: عامة ماله لا يتابعه عليه الثقات[2].

روى له الترمذي وابن ماجه.

٦٩ـ ق / عبد الرحيم بن زيد بن الحواري العمي:

روى عن أبيه ومالك بن دينار.

وعنه أحمد بن محمد بن الوليد الازرق والحسن بن قزعة والحسن بن حريث وغيرهم. مجمع على ضعفه، ومتفق على نكارة حديثه[3].

وكذبه يحيىٰ بن معين:

قال ابن حجر: وقال العقيلي، قال ابن معين: كذاب خبيث[4]. وقال الذهبي، قال يحيىٰ: كذاب، وقال مرة: ليس بشيء[5].

وقال البخاري: تركوه[6].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: عبد الرحيم بن زيد العمي ترك حديثه، كان يفسد أباه يحدث عنه بالطامات[7].

---

(١) الجرح ٢/٢ : ٢٩٨، ميزان ٢ : ٥٩٥، تهذيب ٦ : ٢٨٩.

(٢) تهذيب ٦ : ٢٩٠.

(٣) انظر ترجمته في مجروحين ٢ : ١٥٢/١٥٣، جرح ٢/٢ : ٣٤٠، التاريخ الكبير ٣/٢: ١٠٤، الضعفاء: ٢٦٩، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٦، أسماء الضعفاء: ٩٧/ب، ديوان الضعفاء: ١٩٢، المغني ٢ : ٣٩١، ميزان ٢ : ٦٠٥، تهذيب ٦: ٣٠٥/٣٠٦، خلاصة: ٢٣٧، تنزيه الشريعة ١ : ٧٩، الضعفاء للعقيلي: ٢٥٧.

(٤) تهذيب ٦: ٣٠٥، قلت: لم اقف على قول يحيىٰ في الضعفاء للعقيلي انظر ٢٥٧.

(٥) ميزان ٢ : ٦٠٥، تهذيب ٦: ٣٠٥.

(٦) التاريخ ٣/٢: ١٠٤، الضعفاء: ٢٦٩.

(٧) الجرح ٢/٢ : ٣٤٠.

وقال النسائي : متروك[1]: وقال مرة : ليس بثقة ولا مأمون ولا يكتب حديثه .

وقال ابن عدي : يروي عن أبيه عن شفيق عن عبد الله غير حديث منكر، وله أحاديث لا يتابعه عليها الثقات[2].

وقال ابن حبان : يروي عن أبيه العجائب مما لا يشك من الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة كلها[3].

روى له ابن ماجه ثلاثة أحادث[4].

٧٠ـ ت / عبد الرحيم بن هارون الغساني الوأسطي أبو هشام :

روى عن عبد العزيز بن أبي رواد وابن عون، وعوف الاعرابي وجماعة

وعنه يحيى بن موسى، وابراهيم بن عبد الله السعدي، وعبد بن حميد وآخرون .

ذكره ابن حبان في ثقاته وقال : يعتبر بحديثه اذا حدث عن الثقات من كتابه، فانه فيما حدث من حفظه بعض المناكير[5].

وسائر الائمة على ضعفه[6] وقال أبو حاتم الرازي : مجهول[7].

وكذبه الدارقطني : قال : متروك الحديث يكذب[8].

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٦ .

(٢) تهذيب ٦ : ٣٠٥ .

(٣) مجروحين ٢ : ١٥٢/١٥٣ .

(٤) اما الحديث الاول فاخرجه في الطهارة، باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثة حدث رقم ٤١٩ ، وأما الحديث الثاني فاخرجه في الوصايا باب الحيف في الوصية . حديث رقم ٢٧٠٣ ، وأما الحديث الثالث فاخرجه في المناسك باب صيام شهر رمضان بمكة، حديث رقم ٣١١٧ .

(٥) تهذيب ٦ : ٣٠٨/٣٠٩ .

(٦) انظر ترجمته في الجرح ٢/٢ : ٣٤٠ ، التاريخ الكبير ٣/٢ : ١٠٣ ، أسماء الضعفاء : ٩٨/ب ، ديوان الضعفاء : ١٩٣ ، المغني ٢ : ٣٩٢ ، ميزان ٢ : ٦٠٧/٦٠٨ ، الخلاصة : ٢٣٧ ، تنزيه الشريعة ١ : ٧٩ .

(٧) الجرح ٢/٢ : ٣٤٠ .

(٨) تهذيب ٦ : ٣٠٩ ، ميزان ٢ : ٦٠٧ .

وقال ابن عدي بعد أن أورد له حديثاً: وله غير ما ذكرت، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وانما ذكرته لاحاديث رواها مناكير عن قوم ثقات[1].

أخرج له الترمذي فقط.

٧١ـ ع عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني أبو بكر مولى حمير اليماني:

روى عن معمر وابن جريج وهشام بن حسان وغيرهم.

أجمع الائمة على ثقته وصحة حديثه وحكى عن كثير منهم توثيقه[2]، الى أن أصيب بالعمى فانه تغير وساء حفظه وصار يتلقن من غير حديثه، قال ابو زرعة الدمشقي: قلت لأحمد بن حنبل: كان عبد الرزاق يحفظ حديث معمر؟ قال: نعم، قيل له: من أثبت في ابن جريج، عبد الرزاق أو البرماني؟ قال: عبد الرزاق، وقال لي: اتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع[3].

وقال الأثرم: سمعت ابا عبد الله يسأل عن حديث: النار جبار فقال: هذا باطل، من يحدث به عن عبد الرزاق؟، قلت: حدثني أحمد بن شبويه قال: هؤلاء سمعوا منه بعد ما عمي، كان يلقن فلقنه، وليس هو من كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه كان يلقنها بعدما عمي[4] وقال حنبل بن اسحاق عن أحمد نحو ذلك وزاد: من سمع من الكتب فهو أصح[5]

قال ابن الصلاح عقيب قول أحمد: من سمع من عبد الرزاق بعد العمي لا شيء[6].

---

(١) تهذيب ٦: ٣٠٨.

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/٢: ١٣٠، الجرح ١/٥٠، ٣٩/٣٨، الضعفاء للعقيلي: ٢٦٦/٢٦٥، اسماء الضعفاء: ١٠٣، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٧، ديوان الضعفاء: ١٩٣، المغني ٢: ٣٩٣، ميزان ٢: ٦١٤/٦٠٩، تهذيب ٦: ٣١٥/٣١٠، خلاصة: ٢٣٨.

(٣) ميزان ٢: ٦١٠.

(٤) ميزان ٢: ٦١٠/ ٦١١، تهذيب ٦: ٣١٢.

(٥) تهذيب ٦: ٣١٢.

(٦) ميزان ٢: ٦١٣.

وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره[1].

وقد أورده الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي فيمن رمي بالاختلاط في كتابه الاغتباط[2].

قلت: وثمة أمر آخر تكلم فيه من أجله. ذلك هو التشيع وافراطه فيه.

قال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين وقيل له، قال أحمد: ان عبيد الله بن موسى يرد حديثه للتشيع فقال: كان عبد الرزاق والله الذي لا اله إلا هو أغلا في ذلك منه مائة ضعف [3].

وقال أبو زرعة- عبيد الله- حدثنا عبد الله المسندي قال: ودعت ابن عيينة قلت: أريد عبد الرزاق، قال: أخاف أن يكون من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا[4].

ومما روى عنه مما يدل على تشيعه:

قال العقيلي: حدثني أحمد بن زكير الحضرمي، قال: حدثنا محمد بن اسحاق ابن يزيد البصري قال سمعت مخلد الشعيري يقول: كنت عند عبد الرزاق فذكر رجل معاوية فقال: لا تقذر مجلسنا بذكر ولد أبي سفيان[5].

وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، سمعت ابن معين يقول، سمعت من عبد الرزاق كلاماً يوماً، فاستدللت به على تشيعه فقلت: ان أستاذيك الذين أخذت عنهم كلهم أصحاب سنة، معمر ومالك وابن جريج وسفيان والاوزاعي فعمن أخذت هذا المذهب؟ فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي فرأيته فاضلا حسن الهدي فأخذت هذا عنه[6].

وقد روى تكذيبه عن العباس بن عبد العظيم العنبري.

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٧.
(٢) الاغتباط بمن رمي بالاختلاط: ١٦/١٧.
(٣) ميزان ٢: ٦١١ / ٦١٢.
(٤) الضعفاء للعقيلي ١: ٢٦٥، ميزان ٢: ٦١٠
(٥) الضعفاء للعقيلي ١: ٢٦٥، ميزان ٢: ٦١٠.
(٦) ميزان ٢: ٦١١.

قال العقيلي: حدثنا محمد بن أحمد بن حماد، سمعت محمد بن عثمان الثقفي البصري قال: لما قدم العباس بن عبد العظيم من صنعاء من عند عبد الرزاق وكان رحل اليه للحديث أتيناه نسلم عليه فقال لنا: ونحن جماعة عنده في البيت: ألست قد تجشمت الخروج الى عبد الرزاق، فدخلت اليه، وأقمت عنده حتى سمعت منه ما أردت: والله الذي لا اله الا هو أن عبد الرزاق كذاب، ومحمد بن عمر الواقدي اصدق منه[1] وقد دفع العلماء هذه التهمة عن عبد الرزاق وفي مقدمتهم الذهبي قال:

هذا ما وافق العباس عليه مسلم، بل سائر الحفاظ وائمة العلم يحتجون به الا تلك المناكير المعدودة في سعة ما روى[2].

وكذبه أيضاً زيد بن المبارك.

قال ابن حجر: ذكر الاسماعيلي في المدخل عن الفرهياني انه قال: حدثنا عباس العنبري عن زيد بن المبارك قال: كان عبد الرزاق كذاباً يسرق الحديث، وعن زيد قال: لم يخرج أحد من هؤلاء الكبار من ها هنا الا وهو مجمع أن لا يحدث عنه[3].

قلت: ائمة الحديث متفقون على توثيق عبد الرزاق وصحة حديثه قبل أن يعمى. والذي يظهر لي والله أعلم. أن عباساً العنبري كذب عبد الرزاق تبعاً لزيد ابن المبارك حيث أنه هو الذي روى تكذيب زيد. وتكذيب زيد له انما يتعلق فيما يظهر لي من حيث تشيعه وتجرأه على الصحابة لا أنه كان يكذب في الحديث ويختلق. ويدل على ذلك ما روى العقيلي قال: سمعت علي بن عبد الله بن المبارك الصنعاني يقول، كان زيد بن المبارك لزم عبد الرزاق، فأكثر عنه ثم خرق كتبه ولزم محمد بن ثور، فقيل له في ذلك فقال: كنا عند عبد الرزاق فحدثنا بحديث معمر عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان، الحديث الطويل، فلما قرأ قول عمر لعلي والعباس:

---

(١) الضعفاء ١: ٢٦٥، ميزان ٢: ٦١٠/٦١١.

(٢) ميزان ٢: ٦١١.

(٣) تهذيب ٦: ٣١٥.

فجئت أنت تطلب ميراثك من ابن أخيك، وجاء هذا يطلب ميراث أمرأته من أبيها، قال عبد الرزاق: انظروا الى الأنوك يقول تطلب انت ميراثك من ابن اخيك ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها، لا يقول رسول الله ﷺ قال زيد بن المبارك، فقمت فلم أعد اليه، ولا أروي عنه حديثاً إبداً[1].

فتكذيب زيد بن المبارك والعباس انما يتعلق بقبوله التلقين وتجرأه على عمر رضي الله عنه وهذان الامران يسوغان عند المحدثين رمي الراوي بالكذب كما سبق بيانه[2].

ومما يدل على ذلك قول ابن عدي: ولعبد الرزاق أصناف وحديث كثير وقد رحل اليه ثقات المسلمين وأئمتهم، وكتبوا عنه، الا أنهم نسبوه الى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل لم يتابع عليها فهذا اعظم ما ذموه من روايته، ولما رواه في مثالب غيرهم.

وأما في باب الصدق فارجو انه لا بأس به[3].

قلت: واختلاط عبد الرزاق وتغيره بعد أن عمي لا يضر في سالف حديثه الذي نقله عنه الثقات الاثبات وما صح من كتبه لان العلماء ميزوا بين حديثه قبل العمى وبين حديثه بعد العمى فاصبح اختلاطه مؤثراً على حديثه بعد العمى فحسب وقول أحمد والنسائي مشعر بذلك.

اخرج حديثه أصحاب الكتب الستة والله أعلم.

٧٢ـ ق / عبد السلام بن صالح بن سليمان بن أيوب بن ميسرة القرشي مولاهم أبو الصلت الهروي:

روى عن عبد السلام بن حرب وعبد الله بن ادريس وعباد بن العوام وجماعة.

---

(١) الضعفاء ١: ٢٦٥ / ٢٦٦، ميزان ٢: ٦١١، قال الذهبي: في هذه الحكاية ارسال والله أعلم بصحتها، ولا اعتراض على الفاروق رضي الله عنه فيها، فإنه تكلم بلسان قسمة التركات.

(٢) انظر مبحث على أي شيء يطلق المحدثون وصف الكذب.

(٣) تهذيب ٦: ٣١٣/ ٣١٤.

وعنه ابنه محمد بن عبد السلام، ومحمد بن اسماعيل الاحمسي وسهل بن زنجلة وآخرون.

غالب الائمة على تضعيفه ونكارة حديثه[1]، وانفرد ابن معين فوثقه فقد روى الحسن بن علي بن مالك قال: سألت ابن معين عن أبي الصلت فقال: ثقة، صدوق الا أنه يتشيع[2].

ورماه جماعة بالكذب. قال محمد بن طاهر: كذاب[3].

وقال ابن أبي حاتم: سألت ابي عنه فقال: لم يكن عندي بصدوق وهو ضعيف ولم يحدثني عنه وأما أبوزرعة فأمر أن يضرب على حديث أبي الصلت وقال: لا أحدث عنه ولا أرضاه[4].

وقال العقيلي: رافضي خبيث، غير مستقيم الامر[5]، وقال مسلمة عن العقيلي: كذاب.

وقال البرقاني عن الدارقطني: كان رافضياً خبيثاً. . . قال أبو الحسن- أي الدارقطني- وروى حديث الايمان اقرار بالقول: وهو متهم بوضعه لم يحدث به الا من سرقه منه، فهو الابتداء في هذا الحديث، وقال البرقاني وحكى لنا أبو الحسن أنه سمع يقول: لكلب للعلوية خير من جميع بني أمية، فقيل له: ا ن فيهم عثمان، فقال: فيهم عثمان.

وقال الجوزجاني: كان مائلاً عن الحق.

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٣/١: ٤٨، مجروحين ٢: ١٤٤/١٤٣، الضعفاء للعقيلي: ٢٥٥ أسماء الضعفاء: ٨٨/أ، ديوان الضعفاء: ١٩٣، المغني ٢: ٣٩٤، ميزان ٢: ٦١٦، تهذيب ٦: ٣٢٢/٣١٩، خلاصة: ٢٣٨، تنزيه الشريعة ١: ٧٩.

(٢) تهذيب ٦: ٣٢٠.

(٣) تهذيب ٦: ٣٢٢.

(٤) الجرح ٣/١: ٤٨.

(٥) الضعفاء ١: ٢٥٥.

وقال ابن عدي: له أحاديث مناكير في فضائل أهل البيت وهو متهم فيها[1].

وقال الحاكم والنقاش وأبو نعيم: روى مناكير[2].

وقال ابن حبان: يروي عن حماد بن زيد وأهل العراق العجائب في فضائل علي وأهل بيته لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد[3].

قلت قد سبق الكلام عليه مستوفى عند ذكر حديث :أنا مدينةالعلم وعلي بابها من الفصل الثاني.

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا سهل بن أبي سهل ومحمد بن اسماعيل قالا: ثنا عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي ثنا علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: الايمان معرفة بالقلب واقرار باللسان وعمل بالاركان قال أبو الصلت: لو قرىء هذا الاسناد على مجنون لبرأ[4].

٧٣ـ ت / عبد العزيز بن أبان بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاصي السعيدي أبو خالد الكوفي:

روى عن فطر بن خليفة وهارون بن سليمان الفراء وابراهيم بن طهمان وغيرهم.

وعنه محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي وأبو سعيد الاشج وعلي بن محمد الطنافسي وآخرون.

مجمع على ضعفه وترك حديثه[5].

---

(١) تهذيب ٦: ٣٢١.

(٢) تهذيب ٦: ٣٢٣.

(٣) مجروحين ٢: ١٤٣.

(٤) جه. مقدمة. باب في الايمان حديث رقم ٦٥.

(٥) انظر ترجمته في الجرح ٢/٢: ٣٧٨/٣٧٧، التاريخ الكبير ٣/٢: ٣٠، مجروحين ٢: ١٣٤، الضعفاء: ٢٦٨، الضعفاء والمتروكون ٢٩٧، الضعفاء للعقيلي: ٢٤٥/٢٤٤، أسماء الضعفاء ٩٩/١، ديوان الضعفاء: ١٩٥، المغني ٢: ٣٩٦، ٢: ٦٢٣/٦٢٢، تهذيب ٦: ٣٣١/٣٢٩، تاريخ بغداد ٤٤٢/١٠/ ٤٤٧.

وصرح جماعة من الائمة بكذبه.

قال ابراهيم بن عبد الله بن الجنيد، سمعت يحيى بن معين وسئل عن عبد العزيز بن أبان فقال: كذاب خبيث يضع الحديث[1].

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى وسئل عن عبد العزيز بن أبان فقال: وضع أحاديثه عن سفيان لم يكن بشيء[2].

وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، سمعت يحيى بن معين يقول: عبد العزيز بن أبان ليس حديثه بشيء كان يكذب، وسمعت يحيى بن معين مرة أخرى يقول: عبد العزيز بن أبان كان يحدث بأحاديث موضوعة وأتوه بحديث أبي داود الطيالسي عن الاسود بن شيبان- حديث أم معبد- فقرأه عليهم وحدثهم به.[3]

وقال الخطيب: أنبأنا أحمد بن محمد الكاتب، أخبرنا محمد بن حميد المخرمي حدثنا ابن حيان قال: وجدت في كتاب ابي بخط يده: سألت أبا زكريا عن الواقدي فقال: كان كذابا، قلت لابي زكريا فعبد العزيز بن ابان مثله؟ قال: لا ليس هو مثله، ولكنه ضعيف واه ليس بشيء، قلت له: ما تنقم على عبد العزيز؟ قال: غير شيء، أحاديث كذب ليس لها أصل منها حديث سفيان عن مغيرة عن ابراهيم أن النبي ﷺ قال للعباس «يكون من ولدك من يملك كذا» ويفعل كذا... الحديث.

ومنها حديث سفيان عن الاعمش عن أبي وائل عن حذيفة عن النبي-ﷺ- تخرج رايات من المشرق.... الحديث.

قال أبو زكريا هذه أحاديث كذب لم يحدث بها أحد قط الاسقط حديثه.[4]

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: ما رأيت أحداً أبين أمراً منه، أي عبد العزيز

(١) تاريخ بغداد ١٠: ٤٤٥، تهذيب ٦: ٣٢٩.
(٢) الجرح ٢/٢: ٣٧٧، تاريخ بغداد ١٠: ٤٤٥، تهذيب ٦: ٣٢٩.
(٣) تاريخ بغداد ١٠: ٤٤٥/٤٤٦، تهذيب ٦: ٣٢٩.
(٤) تاريخ بغداد: ١٠: ٤٤٦،، تهذيب ٦: ٣٢٩.

ابن أبان ـ وقال: هو كذاب[1] وقال ابن أبي حاتم نا أبو زرعة قال، سمعت ابن نمير يقول: ما مات عبد العزيز بن أبان حتى قرأ ما ليس من حديثه[2]، وقال البخاري: تركوه. [3]

وقال النسائي: متروك الحديث[4] وقال مرة: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. [5]

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان فقال: لا يشتغل به، تركوه، لا يكتب حديثه. [6] وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: ليس هو بذاك، وليس هو في شيء من كتبي. [7]

وقال ابن عدي: روى عن الثوري غير ما ذكرت من البواطيل وعن غيره.

وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة، وكذا قال أبو سعيد النقاش.

وقال الخليلي: ضعفوه، والحمل عليه. [8]

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: عبد العزيز بن أبان تركه أحمد بن حنبل ويقول: أسقطوا حديثه[9]

وقال ابن حبان: كان ممن يأخذ كتب الناس فيرويها من غير سماع ويسرق الحديث، ويلقي عن الثقات بالاشياء المعضلات. [10]

قلت: أخرج الترمذي حديثه[11].

---

(١) تاريخ بغداد ١٠: ٤٤٦، تهذيب ٦: ٣٢٩/ ٣٣٠.

(٢) الجرح ٢/٢: ٣٧٧.

(٣) الضعفاء: ٨٩

(٤) الضعفاء: ٢٦٨ • وفي التاريخ الكبير: تركه أحمد ا. هـ ٣/٢: ٣٠

(٥) الضعفاء: ٢٩٧.

(٦) تهذيب ٦• ٣٧٧.

(٧) الجرح ٢/٢: ٣٧٧.

(٨) تاريخ بغداد ١٠: ٤٤٥.

(٩) تهذيب ٦: ٣٣١.

(١٠) الجرح ٢/٢: ٣٧٨.

(١١) مجروحين ٢: ١٣٤.

٧٤ـ ت/ عبد الواحد بن سليم المالكي البصري:

روى عن عطاء وواقد بن عبد الله ويزيد الفقير.

وعنه أبو داود الطيالسي وعباد بن العوام، وعاصم بن علي. وغيرهم مجمع على ضعفه ونكارة حديثه.[١]

قال ابن أبي حاتم: حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال، سمعت أبي يقول: عبد الواحد بن سليم حدثنا حديثاً منكراً، أحاديثه موضوعة[٢].

وقال البخاري: فيه نظر.[٣]

وقال الذهبي: هالك.[٤]

وقال العقيلي: مجهول في النقل وحديثه غير محفوظ ولا يتابع عليه.[٥]

روى له الترمذي حديثاً واحداً في القدر.

قال ابن حجر: روى له الترمذي حديثاً واحداً في القدر وصححه.

قال الدكتور نور الدين العتر: الترمذي لم يصححه، فقد رجعنا الى كتاب الترمذي فوجدنا قوله: غريب من هذا الوجه. انظر طبعة بولاق ٢: ٢٢، وطبعة الهند ٢: ٣٨.[٦]

٧٥ـ ق / عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان السلمي العرضي أبو الحارث الحمصي:

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٣/١: ٢١، التاريخ الكبير ٣/٢: ٥٧، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٧، الضعفاء للعقيلي ٢٥١، أسماء الضعفاء ٩٨/أ، ديوان الضعفاء ٢٠٣، المغني ٢: ٤١٠، ميزان ٢: ٦٧٣/٦٧٤، تهذيب ٦: ٤٣٥/ ٤٣٦، خلاصة: ٢٤٧، تنزيه الشريعة ١: ٨٢.

(٢) الجرح ١/٣: ٢١، ميزان ٢: ٦٧٣، تهذيب ٦: ٤٣٥.

(٣) تهذيب ٦: ٤٣٦.

(٤) ميزان ٢: ٦٧٣.

(٥) الضعفاء: ٢٥١.

(٦) هامش المغني ٢: ٤١٠.

روى عن اسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، وعيسى بن يونس واخرين.
وعنه: ابن ماجه وعبد الوهاب بن نجدة وابن أبي عاصم وغيرهم.
متفق على تركه ونكارة حديثه[1].
وكذبه جماعة من أئمة الحديث.

قال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي بالسلمية وترك حديثه والرواية عنه وقال: كان يكذب. وقال: سمعت أبي يقول: سألت أبا اليمان عنه فقال: لا تكتب عنه هذا قاص، ثم اتيناه فأخرج الينا شيئاً من الحديث فقال: هذا جميع ما عندي، ثم بلغني أنه أخرج بعدنا حديثاً كثيراً.

وقال أيضاً: سمعت أبي يقول: قال محمد بن عوف: وقيل لي أنه أخذ فوائد أبي اليمان فكان يحدث بها عن اسماعيل بن عياش، وحدث بها أحاديث كثيرة موضوعة، فخرجت اليه فقلت: ألا تخاف الله عز وجل، فضمن لي أن لا يحدث بها، فحدث بها بعد ذلك[2].

وقال البخاري: عنده عجائب[3].

وكذلك قال النسائي[4] وقال الذهبي وابن حجر، قال النسائي: متروك[5] وزاد ابن حجر ليس بثقة.

وقال صالح جزرة بن محمد الحافظ: منكر الحديث عامة حديثه كذب.
وقال أبو داود: كان يضع الحديث، قد رأيته[6] وقال الآجري عن أبي داود:

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٣/١: ٧٤، التاريخ الكبير ٣/٢: ١٠٠، مجروحين ٢: ١٤٠، الضعفاء والمتروكون ٢٩٧، الضعفاء للعقيلي ٢٥٧، أسماء الضعفاء: ٩٨/ب، ديوان الضعفاء: ٢٠٤، المغني ٢: ٤١٢، ميزان ٢: ٦٧٩/ ٦٨٠، تهذيب ٦: ٤٤٦/٤٤٨، خلاصة: ٢٤٨، تنزيه الشريعة ١: ٨٢.

(٢) الجرح ١: ٣: ٧٤، تهذيب ٧: ٤٤٦.

(٣) التاريخ الكبير/٣: ١٠٠.

(٤) الضعفاء: ٢٩٧.

(٥) ميزان ٢: ٦٧٩، تهذيب ٦: ٤٤٧.

(٦) تهذيب ٦: ٤٤٧.

غير ثقة ولا مأمون[1].

وقال الجوزجاني: أقدم وجسر فاراح الناس[2].

وقال الحاكم وأبو نعيم: روى أحاديث موضوعة[3].

وقال العقيلي: متروك الحديث[4] وكذلك قال الدارقطني والبيهقي.

وقال ابن عدي: وبعض حديثه لا يتابع عليه[5].

وقال ابن حبان: كان ممن يسرق الحديث ويرويه ويجيب فيما يسئل ويحدث بما يقرأ عليه لا يحل له الاحتجاج ولا الذكر عنه الا على جهة الاعتبار[6].

روى له ابن ماجه فقط.

٧٦ـ ق / عبيد بن القاسم الاسدي التيمي الكوفي:

يقال انه ابن اخت سفيان الثوري:

روى عن اسماعيل بن أبي خالد وهشام بن عروة والأعمش. وغيرهم.

وعنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ومحمد بن عيسى الطباع وآخرون.

مجمع على ضعفه وتركه، ونكارة حديثه[7].

وصرح بكذبه جمع من الائمة.

قال الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: عبيد بن القاسم، كان يكون في مسجد الجامع، وكانت له هيئة وكان كذاباً[8].

---

(١) تهذيب ٦: ٤٤٧ / ٤٤٨.
(٢) تهذيب ٦: ٤٤٧.
(٣) تهذيب ٦: ٤٤٨.
(٤) الضعفاء: ٢٥٧.
(٥) تهذيب ٦: ٤٤٧.
(٦) مجروحين ٢: ١٤٠.
(٧) انظر ترجمته في الجرح ٢/٢: ٤١٢، مجروحين ٢: ١٦٥، قبول الاخبار: ١٩٥.
(٨) الجرح ٢/٢: ٤١٢.

وقال ابن الجنيد عن ابن معين: كذاب.

وقال عبد الخالق بن منصور، سئل ابن معين عنه فقال: لا، ولا كرامة، وكان من أحسن الناس سمتاً.

وقال الحسين بن حبان، عن ابن معين: عبيد بن القاسم قرابة سفيان، كان كذاباً خبيثاً.

وقال صالح بن محمد: كذاب، يضع الحديث وله أحاديث منكرة وهو ابن أخت سفيان.

وقال الآجري عن أبي داود: كان يضع الحديث، وما علمته قريباً لسفيان، قلت له: هكذا قال ابن معين فسكت، وقال أبو بكر الجعابي: متروك الحديث، وقال أبو نعيم الاصبهاني: لا شيء، متروك[1] وقال النسائي متروك الحديث[2].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن عبيد بن القاسم فقال: كوفي قدم البصرة حدث بأحاديث منكرة لا ينبغي أن يحدث عنه[3].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن هشام بن عروة بنسخة موضوعة لا يحل كتبة حديثه الا على جهة التعجب[4].

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: ثنا أحمد بن المقدم أبو الأشعث العجلي، ثنا عبيد بن القاسم ثنا هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة أن عمرة بنت الجون تعوذت من رسول الله ﷺ حين أدخلت عليه فقال: لقد عذت بمعاذ فطلقها، وأمر أسامة أو أنساً فمتعها بثلاثة أثواب رازقية[5].

٧٧ـ ت / عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري

---

(١) تهذيب ٧: ٧٣.

(٢) الضعفاء والمتروكون؛

(٣) الجرح ٢/٣: ٤١٢، ميزان ٣: ٣١.

(٤) مجروحين ٢: ١٧٥، ط دار الوعي، ميزان ٣: ٣١، تهذيب ٧: ٧٣.

(٥) جه. الطلاق. باب متعة الطلاق. حديث رقم ٣٠٣٧.

الوقاصي أبو عمر المدني ويقال له المالكي:

روى عن عمة أبيه عائشة بنت سعد بن أبي وقاص وابن أبي مليكة والزهري وغيرهم.

وعنه يونس بن بكير الشيباني، وحجاج بن نصير، والهذيل بن ابراهيم الحماني. وآخرون.

متفق على ضعفه ونكارة حديثه[1].

وصرح بعض الائمة بكذبه.

قال ابن ابي حاتم: سألت أبي عنه فقال: متروك الحديث، ذاهب الحديث، كذاب.

وقال البخاري: تركوه[2] قال ابن حجر: وقال البخاري في تاريخه: سكتوا عنه[3].

وقال ابن معين: لا يكتب حديثه وكان يكذب، وقال مرة: ضعيف وقال مرة: ليس بشيء[4].

وقال الجوزجاني: ساقط[5].

وقال النسائي: متروك الحديث[6] وقال مرة ليس بثقة ولا يكتب حديثه.

وقال الساجي: يحدث بأحاديث بواطيل.

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٣/٢٢٨. ميزان ٣/٤٣/٤٥ تهذيب: ٧/١٣٣/١٣٤
المغني ٢: ٤٢٦.
ديوان الضعفاء: ٢١٠.

(٢) التاريخ الكبير ٣/٢: ٢٣٨، ميزان ٣: ٤٣.

(٣) تهذيب ٧: ١٣٤.

(٤) ميزان ٣: ٤٣، تهذيب ٧: ١٣٣/ ١٣٤،

(٥) تهذيب ٧: ١٣٤.

(٦) ميزان ٣: ٤٣، تهذيب ٧: ١٣٤.

وقال ابن عدي: عامة حديثه مناكير اما اسناداً واما متناً[1].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات الاشياء الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به[2].

روى له الترمذي حديثاً واحداً.

٧٨ـ د س ق / عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي المؤدب:

روى عن ايمن بن نابل وفطر بن خليفة وابن أبي ذئب.

وعنه بقية بن الوليد وعبد الله بن محمد النفيلي وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي.

مختلف فيه[3].

وثقه ابن معين: قال ابن ابي حاتم: ذكر أبي عن اسحاق بن منصور عن يحيى ابن معين أنه قال: عثمان بن عبد الرحمن التميمي ثقة.

وقوى أمره أبو حاتم الرازي وأنكر على البخاري ادخاله في الضعفاء، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: صدوق، وأنكر على البخاري ادخال اسمه في كتاب الضعفاء: قال: يحول منه وقال: يروي عن الضعفاء يشبه ببقية في روايته عن الضعفاء[4].

وسائر الائمة على تليينه وتضعيف حديثه.

وصرح بعضهم بكذبه.

---

(١) تهذيب ٧: ١٣٤.

(٢) مجروحين ٢: ٩٨ ط الوعي، ميزان ٣: ٤٣.

(٣) انظر ترجمته في...

ديوان الضعفاء: ٢١٠، المغني ٢: ٤٢٦

ميزان ٣: ٤٥/٤٦، تهذيب ٧: ١٣٤/١٣٥.

(٤) ميزان ٣: ٤٥، تهذيب ٧: ١٣٥.

قال محمد بن عبد الله بن نمير: كذاب[١].

وقال ابن حبان: كان معلمًا يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات حتى اذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره الزقت به تلك الموضوعات وحمل عليه الناس في الجرح، فلا يجوز الاحتجاج عندي بروايته كلها على حالة من الحالات لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الثقات[٢].

قلت: وقد أنكر الذهبي على ابن نمير وابن حبان تكذيبهما لعثمان هذا فقال: وكذا أسرف فيه محمد بن عبد الله بن نمير فقال كذاب، وقال في ابن حبان: واما ابن حبان فانه يقعقع كعادته فقال فيه يروي عن قوم... الخ[٣]، ثم قال: لم يرو ابن حبان في ترجمته شيئاً، ولو كان عنده له شيء موضوع لأسرع باحضاره، وما علمت أن أحداً قال في عثمان بن عبد الرحمن هذا: انه يدلس عن الهلكى، انما قالوا: يأتي عنهم بمناكير، والكلام في الرجال لا يجوز الا لتام المعرفة تام الورع[٤].

قلت والذي يظهر لي والله أعلم أن اطلاق الكذب عليه انما هو لروايته المناكير عن الضعفاء والمجهولين، وقد عرف عنه ذلك كما قال الذهبي آنفاً، وكذلك قال أبو أحمد الحاكم: انما لقب بالطرائفي لانه كان يتبع طرائف الحديث، يروي عن قوم ضعاف حديثه ليس بالقائم.

وقال أيضاً: وتلك العجائب من جهة المجهولين، وما يقع في حديثه من الانكار فانما يقع من جهة من يروي عنه[٥].

وقال ابن عدي سمعت أبا عروبة ينسبه الى الصدق وقال: لا بأس به متعبد، ويحدث عن قوم مجهولين بالمناكير وعنده عجائب وهو في الجزريين كبقية في الشاميين[٦].

---

(١) ميزان ٣: ٤٦، تهذيب ٧: ١٣٥

(٢) ميزان ٣: ٤٥/٤٦، تهذيب ٧: ١٣٥.

(٣) ميزان ٣: ٤٥/٤٦.

(٤) ميزان ٣: ٤٦.

(٥) تهذيب ٧: ١٣٥.

(٦) ميزان ٣: ٤٥، تهذيب ٧: ١٣٥،

وبعض الائمة من النقاد أطلق الكذب على جماعة من الرواة لروايتهم عن الكذابين كما سبق بيانه[1]، فلعل أطلاق ابن نمير على عثمان هذا الكذب من هذا السبيل والله أعلم.

روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه.

٧٩ـ ق / عثمان بن فائد القرشي أبو لبابة البصري.

روى عن عاصم بن رجاء بن حيوة وجعفر بن برقان واشعث الطابع وغيرهم.

وعنه سليمان بن عبد الرحمن ويحيى بن عاصم اليشكري.

متفق على ضعفه ونكارة حديثه[2].

ورماه بالكذب جماعة.

قال البخاري: في حديثه نظر[3].

وقال الذهبي بعد أن روى له أحاديث، قلت: المتهم بوضع هذه الاحاديث عثمان وقلّ ان يكون عند البخاري رجل فيه نظر الا وهو متهم[4].

وقال ابن عدي: قليل الحديث وعامة ما يرويه ليس بالمحفوظ[5].

وقال ابن حبان: يأتي عن الثقات بالاشياء المعضلات حتى يسبق الى القلب انه كان يعملها تعمدا، لا يجوز الاحتجاج به[6].

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا محمد بن يحيى ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ثنا عثمان بن فائد ثنا عاصم بن رجاء بن حيوة عن المهدي بن

---

(١) انظر صفحة: ١٤١ جـ ١.

(٢) انظر ترجمته في مجروحين ٢: ١٠١/١٠٠، أسماء الضعفاء: ١٠٨/أ ديوان الضعفاء: ٢١١، المغني ٢: ٤٢٨، ميزان ٣: ٥٢/٥١، تهذيب ١٤٨/١٥٧/٧، خلاصة: ٢٦٢، تنزيه الشريعة ١: ٨٤.

(٣) ميزان ٣: ٥١، تهذيب ٧: ١٤٨.

(٤) ميزان ٣: ٥٢.

(٥) تهذيب ٧: ١٤٨.

(٦) مجروحين ٢: ١٠١/١٠٠.

عبد الرحمن بن عيينة بن خاطر قال: حدثتني عمتي أم الدرداء عن أبي الدرداء قال: سجدت مع النبي ﷺ احدى عشرة سجدة ليس فيها من المفصل شيء: الاعراف والرعد والنحل وبني اسرائيل ومريم والحج وسجدة الفرقان وسليمان سورة النمل والسجدة. وفي ص وسجدة الحواميم[1].

٨٠ـ ت / عطاء بن عجلان الحنفي البصري:

روى عن أنس والحسن بن سيرين وعكرمة بن خالد.

وعنه هشام بن حسان وسعيد بن الصلت وآخرون.

متفق على تركه ونكارة حديثه[2].

وصرح جمع من الائمة بكذبه

قال الدوري: سمعت يحيى يقول: عطاء بن عجلان الذي يحدث عنه مروان ابن معاوية كذاب، وهو كوفي.

وقال أيضاً: سئل يحيى عن عطاء بن عجلان الذي يروي عنه اسماعيل بن عباس فقال: لم يكن بشيء وكان يوضع له الحديث، حديث الاعمش عن أبي معاوية الضرير وغيره فيحدث بها[3]

وقال عمر بن علي الفلاس: ان عطاء بن عجلان كان كذاباً[4].

وقال أسيد بن زيد عن زهير بن معاوية: ما اتهمت الا عطاء بن عجلان، وذكر آخر قال: فذكرت ذلك لحفص بن غياث فصدقه في عطاء.

---

(١) جه. اقامة الصلاة، باب عدد سجود القرآن، حديث رقم ١٠٥٦،

(٢) راجع ترجمته في الجرح ١/٣: ٣٣٥، التاريخ الكبير ٣/٢: ٤٧٦، الضعفاء: ٢٧٢، مجروحين ٢: ١٢٦/١٢٥، الضعفاء والمتروكون ٤٠١، أسماء الضعفاء: ١٠٩/أ، ديوان الضعفاء والمتروكون ٤٠١، أسماء الضعفاء: ١٠٩ /أ، ديوان الضعفاء: ٢١٤، المغني ٢: ٤٣٥، ميزان ٣: ٧٥، تهذيب ٧/٢٠٨/ ٢١٠، خلاصة ٢٦٦، تنزيه الشريعة ١: ٨٥.

(٣) التاريخ القسم المرتب الجرح ٣/١: ٣٣٥، تهذيب ٢٠٩/٧.

(٤) الجرح ٣/١: ٣٣٥، ميزان ٣: ٧٥، تهذيب ٧: ٢٠٨.

وقال ابو معاوية : وضعوا له حديثا من حديثي وقال له : قل : حدثنا محمد بن خازم فقال : حدثنا محمد بن خازم ، فقلت : يا عدو الله : أنا محمد بن خازم ما حدثتك .

وقال أحمد بن علي الابار عن العوام بن اسماعيل ، سمعت أبا بدر يقول : جاء علي بن غراب والسمتي وأبو معاوية فقال : تشكون في أمره فأخذوا فكتبوا لأنفسهم عن الرجل ودفعوا اليه فقرأ عليهم فقال : أتشكون في شيء ، قال : قلت للعوام : كيف كتبوا ، قال : كتبوا : حدثنا أبو معاوية عن فلان ، وحدثنا السمتي عن فلان[1] .

وقال البخاري : منكر الحديث .

وقال النسائي : متروك الحديث[2] ، وفي موضع آخر : ليس بثقة ولا يكتب حديث .

وقال الجوزجاني : كذاب.

وقال ابن عدي بعد أن أورد له أحاديث : عامة روايته غير محفوظة [3] .

وقال أبو حاتم الرازي : عطاء بن عجلان ، ضعيف الحديث ، منكر الحديث جدا مثل أبان بن أبي عياش وذاك الضرب هو متروك الحديث[4] .

وقال ابن حبان : كان قد سمع الحديث فكان لا يدري ما يقول يتلقن كل ما تلقن ويجيب فيما يسئل حتى صار يروي الموضوعات عن الثقات ، لا يحل كتبة حديثه الا على جهة الاعتبار[5] .

قلت يظهر من قول ابن حبان وأبي معاوية أنه كان يجري على لسانه الكذب دون ان يتعمد أو يقصد وكان يروي ما لم يسمع .

روى له الترمذي حديثاً واحداً .

---

(١) تهذيب ٧ : ٢٠٩ .

(٢) الضعفاء والمتروكون : ٤٠١ ، ميزان ٣ : ٧٥ .

(٣) تهذيب ٧ : ٢٠٩ .

(٤) الجرح ١/ ٣ : ٣٣٥ .

(٥) مجروحين ٢ : ١٢٥ .

٨١ ـ عكرمة البربري أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس :

روى عن مولاه ابن عباس وعلي بن أبي طالب والحسن بن علي وأبي هريرة وغيرهم .

وعنه ابراهيم النخعي وأبو الشعثاء جابر بن زيد والشعبي ، وأبو اسحاق السبيعي وغيرهم غالب الائمة على توثيقه ، والاختجاج بحديثه ، حتى قال البخاري : ليس أحد من اصحابنا الا احتج بعكرمة [١] . وقال أبو جعفر بن جرير : ولم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرة الرواية للآثار وأنه كان عالما بمولاه . وفي تقريظ جلة أصحاب ابن عباس اياه ووصفهم له بالتقدم في العلم وأمرهم الناس بالاخذ عنه ما بشهادة بعضهم تثبت عدالة الانسان ويستحق جواز الشهادة . ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح وما تسقط به العدالة بالظن [٢] .

ورويت أقوال عن بعض الائمة في ظاهرها رميه بالكذب [٣] .

فقد روى عن ابن عمر أنه قال لنافع : لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس .

وروى ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن أبيه عن سعيد بن المسيب أنه قال لمولاه برد : لا تكذب علي ، كما كذب عكرمة على ابن عباس .

وقال اسحاق بن عيسى بن الطباع : سألت مالكا أبلغك أن ابن عمر قال لنافع لا تكذب علي كما كذب عكرمة على بن عباس ؟ قال : لا ولكن بلغني أن سعيد ابن المسيب قال ذلك لبرد مولاه .

وقال جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد : دخلت على علي بن عبد الله ابن عباس وعكرمة مقيد عنده فقلت ما لهذا ؟ قال : انه يكذب على أبي .

---

(١) التاريخ الكبير ١/٤ : ٤٩

(٢) هدي الساري : ٤٢٥

(٣) انظر اقوال الائمة فيه في الجرح ٢/٣ : ٩/٧ ، التاريخ الكبير ١/٤ : ٤٩ ، أسماء الضعفاء : ١٠٧/أ ، ديوان الضعفاء : ٢١٧ ، المغني ٢ : ٤٣٩ ، ميزان ٣ : تهذيب ٧ : ٢٧٣/٢٦٣ ، هدي الساري : ٤٣٠/٤٢٥ .

وروى هذا أيضا عن عبد الله بن الحارث أنه دخل على علي .

وسئل ابن سيرين فقال : ما يسؤني ان يدخل الجنة ولكنه كذاب .

وقال عطاء الخراساني : قلت لسعيد بن المسيب : ان عكرمة يزعم ان رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم ، فقال : كذب مخبثان .

وقال فطر بن خليفة ، قلت لعطاء ان عكرمة يقول : سبق الكتاب الخفين ، فقال : كذب سمعت ابن عباس يقول: امسح على الخفين وان خرجت من الخلاء .

وقال فطر بن خليفة ، قلت لسعيد بن المسيب : ان عكرمة كره كرى الارض فقال : كذب سمعت ابن عباس يقول : ان أمثل ما أنتم صانعون استئجار الارض البيضاء .

وقال وهب بن خالد : كان يحيى بن سعيد الانصاري يكذبه .

وقال عثمان بن مرة ، قلت للقاسم : ان عكرمة قال : كذا فقال : يا ابن اخي ان عكرمة كذاب يحدث غدوة بحديث يخالفه عشية[1] .

هذه هي الاقوال التي نقلت عن بعض الائمة ورويت عنهم في اتهامه بالكذب ورميه به .

وقد دفع عنه العلماء تهمة الكذب وانكروا على من اتهمه وردوا ذلك ، وممن دفع عنه تهمة الكذب وأنكر على من رماه بها الامام البخاري ، وأبو حاتم الرازي ومحمد بن جرير الطبري ، ومحمد بن نصر المروزي وأبو عبد الله بن مندة وأبو حاتم ابن حبان وابن عدي وأبو عمر بن عبدالبر،والذهبي وابن حجر وقد ردوا تلك الاقوال بعدم صحة اسناد بعضها ، وتأويل البعض الآخر بما لا يوجب قدحا، وحملوا اقوالهم يكذب بمعنى يخطىء ، لا انه يتعمد الوضع والاختلاق والكذب بمعنى الخطأ معروف في لغة أهل الحجاز وقد أجمل الحافظ ابن حجر اقوال الائمة قبله في

---

(١) هدي الساري : ٤٢٦ .

دفع الكذب عن عكرمة في مقدمة كتاب فتح الباري وفي تهذيب التهذيب ، بما لا مجال لذكره فليراجع .

روى له اصحاب الكتب الستة الا الامام مسلم فقد روى له حديثا واحدا قرنه فيه بسعيد بن جبير .

٨٢ ـ ق/ علي بن ظبيان بن هلال بن قتادة بن حزن بن حارثة بن معقل بن عبيد بن ربيعة العبسي أبو الحسن قاضي بغداد :

روى عن اسماعيل بن أبي خالد وعبيد الله بن عمر وداود بن أبي هند .

وعنه الشافعي وعلي بن المديني وداود بن رشيد وغيرهم .

متفق على ضعفه ونكارة حديثه مع اقلاله من الرواية[١] .

وصرح بعضهم بكذبه .

قال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز حدثنا يحيى بن معين وقيل له : علي بن ظبيان فقال : كذاب خبيث ليس بثقة[٢] وروى الدوري عن يحيى بن معين أنه قال : ليس بشيء[٣] .

وقال النسائي : متروك الحديث[٤] وفي موضع آخر : ليس بثقة ولا يكتب حديثه .

وقال البخاري : منكر الحديث

وقال علي بن المديني : حدثنا بثلاثة أحاديث مناكير[٥] .

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ١/٣ : ١٩١ ، الضعفاء والمتروكون : ٢٢٩ المجروحين ٢ : ١٠٤ ، اسماء الضعفاء : ١١١ ، تاريخ بغداد ١١ : ٤٤٣/٤٤٦ ، ديوان الضعفاء : ٢٢٠ ، المغني ٢ ، ديوان الضعفاء : ٢٢٠ ، المغني ٢ : ٤٥٠ ، ميزان ٣ : ١٣٤ ، تهذيب ٣ : ٣٤١/٣٤٣ ، خلاصة : خلاصة : ٢٧٥ .

(٢) تاريخ بغداد ١١ : ٤٤٤ ، ميزان ٣ : ١١٤٣ ، تهذيب ٧ : ٣٤٢ .

(٣) التاريخ القسم المرتب : ٣٤٢ ، الجرح ١/٣ : ١٩١ .

(٤) الضعفاء والمتروكون : ٢٩٩ .

(٥) تهذيب ٧ : ٣٤٢ .

وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الاخبار ولا يعلم ، ويخطىء في الآثار ولا يفهم ، فلما كثر ذلك في رواياته سقط الاحتجاج باخباره .[1] .

روى له ابن ماجه حديثا واحدا قال : ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا علي بن ظبيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان النبي ﷺ قال : « المدبر من الثلث » .

قال ابن ماجه : سمعت عثمان يعني ابن أبي شيبة يقول : هذا خطأ يعني حديث المدبر من الثلث . قال أبو عبد الله : ليس له أصل[2] .

٨٣ ـ د ت ق/ علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن التيمي مولاهم :

روى عن سليمان التيمي وحميد الطويل ، وعطاء بن السائب . وآخرين .

وعنه يزيد بن زريع وعفان وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وآخرون .

مختلف فيه ، وغالب الائمة على تليينه وضعف حديثه لكثرة خطئه واصراره على ذلك ولجاجته[3] .

وقول يعقوب بن شيبة فيه يبين مدى اختلاف ائمة النقد فيه .

قال يعقوب بن شيبة : سمعت علي بن عاصم على اختلاف اصحابنا فيه ، منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط ، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه الناس فيه ، ولجاجته فيه وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الامر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون له ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القصص ،

---

(١) مجروحين ٢ : ١٠٤

(٢) جه . العتق . باب المدبر حديث رقم ٢٥١٤ .

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/٢ : ٢٩٠/٢٩١ ، الجرح ٣/١ : ١٩٨/١٩٩ ، مجروحين ٢ : ١١٠ ، الضعفاء للبخاري : ٢٧٠ ، الضعفاء والمتروكون ، الضعفاء للعقيلي : ٢٩٨/٢٩٩ ، أسماء الضعفاء : ١١١ /ب،ديوان الضعفاء : المغني ٢ : ٤٥٠ ، ميزان ٣ : ١٣٥/١٣٨ ، تهذيب ٧ : ٣٤٤/٣٤٨ ، تاريخ بغداد ١١ : ٤٤٦/٤٥٨ .

وقد كان رحمة الله علينا وعليه ، من أهل الدين والصلاح والخير البارع شديد التقوى ، وللحديث آفات تفسده[1] .

وصرح بعضهم بكذبه .

قال البخاري : وقال وهب بن بقية سمعت يزيد بن زريع قال : حدثنا علي عن خالد ببضعة عشر حديثا فسألنا خالدا عن حديث فأنكره ثم آخر فأنكره ثم ثالث فأنكره فأخبرناه فقال : كذاب فاحذروه[2] .

وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز : سمعت يحيى بن معين يقول : علي ابن عاصم كذاب ليس بشيء[3] .

وقال ابن أبي خيثمة : حدثنا يحيى بن ايوب قال : قيل يوما لابن علية ان علي ابن عاصم قال : كنت أدخل الى خالد الحذاء وابن علية بالباب ، قال : سبحان الله ويكذب ، ما سمعت من خالد حديثا على بابه ، سبحان الله ويكذب ، ما أتيت باب خالد[4] .

وقال العقيلي : حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال : كنا عند يزيد بن هارون أنا وأخي أبو بكر فقلنا يا أبا خالد : علي بن عاصم ايش حاله عندك قال : حسبكم ما زلنا نعرفه بالكذب[5]

وقال الخطيب : أخبرنا عبيد الله بن عمر الواعظ حدثنا أبي حدثنا ابن الحسن - وهو النقاش - حدثنا حسين بن ادريس قال : سمعت عثمان بن أبي شيبة يقول : سألت يزيد بن هارون عن علي بن عاصم فقال : ما زلنا نعرفه بالكذب[6] .

قلت ذهب غالب الائمة الى أن علي بن عاصم ما كان يتعمد الكذب وانما كان

---

(١) تاريخ بغداد ١١ : ٤٤٦/٤٤٧ ، تهذيب ٧ : ٣٤٤/٣٤٥ .
(٢) التاريخ الكبير ٣/٢ : ٢٩٠/٢٩١ ، الضعفاء للعقيلي : ٢٩٨ .
(٣) تاريخ بغداد ١١ : ٤٥٥ .
(٥) تاريخ بغداد ١١ : ٤٥٦ .
(٥) الضعفاء : ٢٩٨ ، تاريخ بغداد ١١ - ٤٥٦ .
(٦) تاريخ بغداد ١١ : ٤٥٦ .

يخطىء ويهم بمعنى أن الكذب يجري عليه دون أن يعلم وكان سبب ذلك كثرة أحاديثه واعتماده على الوراقين حيث كانوا يكتبون له. وكان لا يرجع عن خطئه ويصر عليه، حتى اشتهر بين أقرانه باللجاجة ولعل بعض الوراقين أدخل عليه ما ليس من حديثه فرواه دون علم فوصم بالكذب.

روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه.

٨٤ ق / علي بن عروة الدمشقي:

روى عن سعيد المقبري وعبد الملك بن أبي سليمان ويونس بن يزيد. وآخرين.

وعنه العلاء بن برد بن سنان وخالد بن حيان الرقي، وعثمان بن عبد الرحمن الطرائفي. وغيرهم. متفق على تركه ونكارة حديثه[1].

وصرح بعضهم بكذبه ووضعه للحديث على قلة روايته.

قال: صالح- جزرة- بن محمد: عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي كان يضع الحديث، وعلي بن عروة أكذب منه، وقال مرة: حديثه كله كذب.

وقال الازدي: لا يكتب حديثه.

وقال ابن عدي: انه منكر الحديث[2].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: متروك الحديث[3].

وقال ابن حبان: روى عنه العراقيون كان ممن يضع الحديث على قلة روايته[4].

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٣/١: ١٩٨، مجروحين ٢: ١٠٥/١٠٦، أسماء الضعفاء: ١١٢/أ ديوان الضعفاء: ٢٢٠ المغني ٢: ٤٥٢ ميزان ٣: ١٤٥/١٤٦، تهذيب ٧: ٣٦٥، خلاصة ٢٧٦،

(٢) تهذيب ٧: ٣٦٥.

(٣) الجرح ٣/١: ١٩٨.

(٤) مجروحين ١٠٥/٢.

روى له ابن ماجه حديثين[1].

٨٥ ت/علي بن مجاهد بن مسلم بن زفيع الكابلي أبو مجاهد الرازي الكندي ويقال العبدي مولاهم القاضي:

روى عن أبي معشر المدني وموسى بن عبيدة الربذي ومسعر وآخرين.

وعنه جرير بن عبد الحميد ومحمد بن عيسى الطباع وأبو صالح سمويه وآخرون.

مختلف فيه وثقه الترمذي[2]. وذكره ابن حبان في الثقات[3] ونقل عن أحمد تقوية أمزه قال أبو داود عنه: كتبت عنه ما أرى به بأساً[4].

وصرح بعضهم بكذبه.

قال ابن أبي حاتم: نا أبي قال: سمعت محمد بن مهران الحمال يقول: قال يحيى بن الضريس: علي بن مجاهد كذاب، وقال ايضاً: نا علي بن الحسن الهسنجاني قال سألت أبا جعفر عن علي بن مجاهد فقال: كذاب[5].

وقال صالح بن محمد، سمعت يحيى بن معين سئل عن علي بن مجاهد قال: كان يضع الحديث، وكان صنف كتاب المغازي فكان يضع للكل اسناداً.

وقال أحمد بن علي الآبار: سألت أبا غسان محمد بن عمرو يعني زنجياً فقال تركته ولم يرضه[6].

وقال السليماني: فيه نظر[7].

---

(١) أما الحديث الأول فأخرجه في التجارات. باب اتخاذ الماشية. حديث رقم ٢٣٠٧ وأما الحديث الثاني فأخرجه في الاطعمة. باب الضيافة حديث رقم ٣٣٥٨.

(٢) ت. أبواب الطهارة. ما جاء في التمندل بعد الوضوء حديث رقم ٥٣.

(٣) تهذيب ٧: ٣٧٨.

(٤) تهذيب ٧: ٣٧٨.

(٥) الجرح ٣/١: ٢٠٥، تهذيب ٧: ٣٧٨.

(٦) تهذيب ٧: ٣٧٨.

(٧) ميزان ٣: ١٥٢.

روى له الترمذي حديثاً واحداً.

٨٦ـ ت ق / عمارة بن جوين أبو هارون العبدي: بصري.

روى عن أبي سعيد الخدري وابن عمر.

وعنه عبد الله بن عون وعبد الله بن شوذب والثوري والحمادان وآخرون

متفق على ضعفه وترك حديثه[١]. قال ابن عبد البر: اجمعوا على أنه ضعيف الحديث[٢].

وقد صرح جماعة بكذبه.

قال السليماني: سمعت أبا بكر بن حامد يقول: سمعت صالح بن محمد أبا علي وسئل عن أبي هارون العبدي فقال: أكذب من فرعون[٣].

وقال خالد بن خداش عن حماد بن زيد كان كذاباً بالغداة شيء وبالعشي شيء.

وقال الجوزجاني (السعدي) كذاب مفتر.

وقال ابراهيم بن الجنيد عن ابن معين: كان غير ثقة يكذب.

وقال ابن علية: كان يكذب.

وقال ابن شاهين، قال عثمان بن أبي شيبة. كان كذاباً[٤].

وقال البخاري: تركه يحيى القطان[٥].

---

(١) انظر ترجمته. التاريخ الكبير ٣/٢: ٤٩٩، الجرح ٣/١: ٢٦٤، مجروحين ٢: ١٧٧، الضعفاء: ٢٧٢، الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠، أسماء الضعفاء: ١٨٨/أ، ديوان الضعفاء: ٢٢٣، المغني ٢/٤٦٠، الكاشف ٢: ٣٠١، ميزان ٣: ١٧٣/ ١٧٤، تهذيب ٧: ٤١٢/٤١٤، خلاصة: ٢٨٠.

(٢) تهذيب ٧: ٤١٣.

(٣) ميزان ٣: ١٧٣.

(٤) تهذيب ٧: ٤١٣.

(٥) التاريخ الكبير ٣/٢: ٤٩٩، الضعفاء: ٢٧٢.

وقال النسائي: متروك الحديث[1] وفي موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال شعيب بن حرب عن شعبة: لان أقدم فتضرب عنقي أحب الي من أن أحدث عنه[2]. وقال شعبة: لو شئت لحدثني ابو هارون عن أبي سعيد بكل شيء، زاد ابن حجر: رأى أهل واسط يفعلونه بالليل[3].

وقال علي بن المديني: لست أروي عنه[4].

قلت: الظاهر أنه كذب لغلوه في التشيع وروايته المثالب في عثمان بالاضافة الى تفرده بروايات منكرة كما أنه كا ن يتلقن ويروي كل ما يؤتى به.

أما ما يدل على روايته في مثالب الصحابة ما روى ابن عدي عن الحسن بن سفيان عن عبد العزيز بن سلام عن علي بن مهران عن بهزبن أسد قال: أتيت أبا هارون العبدي فقلت أخرج الى ما سمعت من أبي سعيد الخدريّ، فاخرج الي كتاباً فاذا فيه: حدثنا أبو سعيد أن عثمان أدخل حفرته وأنه لكافر بالله، قال، فقلت: تقر بهذا قال: هو كماترى قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت، قال ابن حجر: فهذا كذب ظاهر على ابي سعيد[5].

وقال يحيى القطان، قال شعبة: كنت أتلقى الركبان أسأل عن أبي هارون العبدي فقدم، فرأيت عنه كتاباً فيه أشياء منكرة في علي رضي الله عنه فقلت: ما هذا الكتاب، قال: هذا الكتاب حق[6].

وأما ما يتعلق بتفرده في رواية أحاديث مناكير، فقد قال ابن حيان كان يروي عن ابي سعيد ما ليس من حديثه[7]، وأما غفلته وروايته كل ما لقن، فقد مر قول شعبة فيه روى له الترمذي وابن ماجه.

٨٧ـ ت/ عمر بن اسماعيل بن مجالد بن سعيد الهمداني:

---

(١) الضعفاء والمتروكون.

(٢) تهذيب ٧: ٤١٣.

(٣) ميزان ٣: ١٧٤.

(٤) تهذيب ٧: ٤١٣.

(٥) ميزان ٣: ١٧٤.

(٦) تهذيب ٧: ٤١٣/ ٤١٤.

(٧) الجرح ٣/١: ٣٦٤.

(٨) مجروحين ٢: ١٧٧.

روى عن أبيه وسعيد بن مسلمة الاموي واسود بن عامر بن شاذان وابي معاوية الضرير وآخرين وعنه الترمذي وأبو الأزهر النيسابوري وابن ناجية.

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه(١).

وصرح بكذبه جماعة.

قال ابن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: رأيت عمر بن اسماعيل بن مجالد، ليس بشيء كذاب، رجل سوء خبيث، حدث عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وهو حديث لا أصل له، قال عبد الله: سألت أبي عنه فقال: ما أراه الا صدق.

وقال أيضاً: سئل ابو زرعة عن عمر بن اسماعيل بن مجالد قال: أملى علينا عن أبي معاوية عن الأعمش... الحديث، فأتيت يحيى بن معين فذكرت ذلك له فقال: قل يا عدو الله متى كتبت أنت هذا عن أبي معاوية؟ انما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد ولم يحدث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد(٢).

وقال ادريس بن عبد الكريم: وسألت يحيى بن معين عن المجالدي فقال: كذاب.

وقال ابراهيم بن الجنيد: سمعت يحيى بن معين وسئل عن عمر بن اسماعيل ابن مجالد فقال: كذاب يحدث أيضاً بحديث أبي معاوية عن الأعمش الحديث قال ابن معين: وهذا كذب ليس له أصل.

وقال أبو زرعة: أي الرازي: حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس.. الحديث «كم من خلق قد افتضحوا فيه» أتينا شيخاً ببغداد يقال له عمر بن اسماعيل بن مجالد فاخرج الينا كراسة لابيه فيها أحاديث عن مجالد وبيان

(١) انظر ترجمته في الجرح ١/٣: ٩٩، مجروحين ٢: ٩٣، الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠، أسماء الضعفاء: ١١٤، ديوان الضعفاء: ٢٢٤، المغني ٢: ٤٦٢، ميزان ٣: ١٨٢/١٨٣، تهذيب ٧: ٤٢٧/٤٢٨، خلاصة: ٢٨١

(٢) الجرح ١/٣: ٩٩.

والناس، فكنا نكتب الى العصر فيقرأ علينا، فلما أردنا أن نقوم قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش بهذا الحديث، فقلت له: ولا كل هذا بمرة فاتيت يحيى بن معين فذكرت ذلك له فقال، قل له: يا عدو الله انما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد، فمتى روى هذا الحديث ببغداد؟

وقال العقيلي: حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سمعت يحيى بن معين يقول: كتبت عن اسماعيل بن مجالد وليس به بأس وكنت أرى ابنه هذا عمر بن اسماعيل شويطر ليس بشيء كذاب رجل سوء خبيث حدث عن أبي معاوية بحديث ليس له أصل[1].

وقال ابن عدي يسرق الحديث روى عن أبي معاوية عن الأعمش. . . الحديث سرقه من أبي الصلت[2].

وقال النسائي: ليس بثقة متروك الحديث[3].

قلت سبق الكلام على هذا الحديث من روايته عمر بن اسماعيل في الفصل الثالث من الباب الثاني[4].

روى له الترمذي فقط.

٨٨ـ ق/ عمر بن حبيب بن محمد بن مجالد بن سبيع بن الحارث العدوي قاضي البصرة:

روى عن حميد الطويل ويحيى بن سعيد الانصاري وهشام بن عروة.

وعنه حفص بن عمرو الريالي ومحمد بن الصباح الجرجرائي وخشيش بن أحرم.

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٢٠٤/ ٢٠٥.

(٢) ميزان ٣: ١٨٢، تهذيب ٧: ٤٢٨.

(٣) الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠.

(٤) انظر صفحة: ١٤١ جـ ٢.

مجمع على ضعفه(١).

وكذبه يحيىٰ بن معين.

قال ابن أبي حاتم قرىء على العباس بن محمد الدوري عن يحيىٰ بن معين أنه قال: عمر بن حبيب ضعيف كان يكذب(٢).

وقال البخاري: يتكلمون فيه(٣).

وروى له ابن ماجه فقط.

٨٩ ق/عمر بن رباح أبو حفص العبدي الضريري وهو عمر بن أبي عمر مولى عبد الله بن طاوس:

روى عن عبد الله بن طاوس وعمرو بن شعيب، وثابت البناني:

وعنه يحيىٰ بن حسان وأيوب بن محمد الهاشمي، ومعلى بن أسد العمي.

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه(٤).

قال عمرو بن علي الفلاس: هو دجال(٥).

وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: أبو حفص الصيرفي هو رد(٦).

وقال النسائي: متروك الحديث(٧).

---

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣/٢: ١٤٨، الجرح ٣/١: ١٠٤/١٠٥، مجروحين ٢: ٩٠، الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠، ديوان الضعفاء: ٢٢٥، المغني ٢: ٤٦٤، الكاشف: ٢: ٣٠٦، ميزان ٣: ١٨٤، تهذيب ٧: ٤٣١/٤٣٢.

(٢) الجرح ٣/١: ١٠٥، ميزان ٣: ١٨٤، تهذيب ٧: ٤٣٢.

(٣) التاريخ الكبير ٣/٢: ١٤٨.

(٤) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/٢: ١٥٦، الجرح ٣/١: ١٠٨ مجروحين ٢: ٨٦/٨٧، الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠ أسماء الضعفاء ١١٥/١١٥/ب، ديوان الضعفاء: ٢٢٦، المغني ٢: ٤٦٧، الكاشف ٢: ٣١٠، ميزان ٣: ١٩٧، تهذيب ٧: ٤٤٧/٤٤٨، خلاصة ٢٨٢، تنزيه الشريعة ١: ٩١.

(٥) التاريخ الكبير ٣/٢: ١٥٦، ميزان ٣: ١٩٧، تهذيب ٧: ٤٤٧.

(٦) الجرح ٣/١: ١٠٨.

(٧) الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠

وقال ابن حيان: كان ممن يروي الموضوعات عن الاثبات لا يحل كتبة حديثه الا على التعجب[1]

وقال الحاكم أبو أحمد/ ذاهب الحديث.

وقال الساجي: يحدث ببواطيل ومناكير وسمعت الصالحي يحدث عنه بمناكير.

وقال ابن عدي: يروي عن ابن طاوس البواطيل ما لا يتابعه أحد عليه، والضعف بين على حديثه[2].

روى له ابن ماجه.

٩٠ ق/عمر بن الصبح بن عمران التميمي العدوي أبو نعيم الخراساني السمرقندي:

روى عن قتادة وأبي الزبير والاوزاعي وآخرين.

وعنه مخلد بن زيد الحراني، ومسلمة بن علي الخشني وأبو قتادة الحراني. وغيرهم.

مجمع على تركه ونكارة حديثه.

وصرح جماعة من النقاد بكذبه. بل روي عنه انه اقر بوضع حديث.

قال البخاري: حدثني يحيى اليشكري عن علي بن جرير، سمعت عمر بن الصبح يقول: أنا وضعت خطبة النبي ﷺ

وقال اسحاق بن راهويه: أخرجت خراسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير في البدعة والكذب، جهم بن صفوان، وعمر بن الصبح، ومقاتل بن سليمان.

وقال الأزدي: كذاب.

---

(١) مجروحين ٢: ٨٦.

(٢) تهذيب ٧: ٤٤٨.

(٣) انظر ترجمته في الجرح ٣/١: ١١٦/١١٧، مجروحين ٢/٨٨، أسماء الضعفاء: ١١٦/أ، ديوان الضعفاء: ٢٢٨، المغني ٢: ٤٦٩، الكاشف ٢: ٣١٤، ميزان ٣: ٢٠٦/٢٠٧، تهذيب ٧: ٤٦٣/٤٦٤، خلاصة: ٢٨٤

وقال أحمد بن علي السليماني عمر بن الصبح الذي وضع آخر خطبة النبي ﷺ.

وقال ابن عدي: منكر الحديث عامةما يرويه غير محفوظ لامتناً ولا اسناداً.

وقال أبو نعيم الاصبهاني: روى عن قتادة ومقاتل الموضوعات[1].

وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث على الثقات لا يحل كتبة الا على جهة التعجب لأهل الصناعة[2].

وقال ابن الجوزي، قال الرازي: كذاب دامر.

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا محمد بن اسماعيل بن سمرة حدثنا محمد بن يعلى السلمي ثنا عمر بن الصبيح عن عبد الرحمن بن عمرو، عن مكحول عن أبي بن كعب قال، قال رسول الله ﷺ لرباط يوم في سبيل الله من وراء عورة المسلمين محتسباً من غير شهر رمضان أعظم أجراً من عبادة مائة سنة صيامها وقيامها، ورباط يوم في سبيل الله من وراء عورة المسلمين محتسباً من شهر رمضان أفضل عند الله وأعظم أجراً أراه قال من عبادة الف سنة صيامها وقيامها، فان رده الله الى أهله سالما لم تكتب عليه سيئة الف سنة، وتكتب له الحسنات ويجري له أجر الرباط الى يوم القيامة[3].

٩١ ت ق/عمر بن هارون بن يزيد بن جابر بن سلمة الثقفي مولاهم أبو حفص البلخي:

روى عن أيمن بن بابل، وحريز بن عثمان وسلمة بن وردان وآخرين.

---

(١) تهذيب ٧: ٤٦٤، وانظر ميزان ٣: ٢٠٧.

(٢) مجروحين ٢: ٨٨.

(٣) جه الجهاد. باب فضل الرباط في سبيل الله. حديث رقم ٢٧٦٨، وتعقبه السيوطي بقوله: قال الحافظ زكي الدين المنذري في الترغيب آثار الوضع لائحة على هذا الحديث ولا يحتج برواية عمر بن صبيح، وقال الحافظ ابن كثير في جامع المسانيد: أخلق بهذا الحديث أن يكون موضوعاً لما فيه من المجازفة ولأنه من رواية عمر بن صبيح أحد الكذابين المعروفين بوضع الحديث أ. هـ.

وعنه أحمد بن حنبل وأبو الحسن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي والد البخاري، وهناد بن السري وغيرهم كان شديداً على المرجئة ومن اعلم الناس بالقراءات.

غالب الائمة على ضعفه والطعن في حديثه[1]، وتفرد قتيبة فوثقه. قال أحمد ابن سيار: عمر بن هارون كان كثير السماع، روى عنه عفان وقتيبة وغير واحد ويقال: ان مرجئة بلخ كانوا يقعون فيه، وكان أبو رجاء يعني قتيبة بطرية ويوثقه[2].

وصرح بعضهم بكذبه:

فقد روى ابن ابي حاتم قال: نا علي بن الحسين بن الجنيد قال سمعت يحى بن معين يقول: عمر بن هارون كذاب، قدم مكة وقد مات جعفر بن محمد فحدث عنه.

وقال: سألت ابي عن عمر بن هارون فقال: تكلم ابن المبارك فيه فذهب حديثه، قلت لابي: ان أبا سعيد الأشج حدثنا عن عمر بن هارون البلخي فقال: هو ضعيف الحديث نخسه ابن المبارك نخسة فقال: ان عمر بن هارون يروي عن جعفر ابن محمد، وقد قدمت قبل قدومه وكان قد توفي جعفر بن محمد[3].

وقال الحسين بن حبان قال أبو زكريا- يعني يحى بن معين- عمر بن هارون البلخي كذاب خبيث، ليس حديثه بشيء، قد كتبت عنه، وبت على بابه، وذهبنا معه الى النهروان ثم تبين لنا أمره فحرقت حديثه ما عندي عنه كلمة، فقلت: ما تبين لكم من أمره؟ قال، قال عبد الرحمن بن مهدي: قدم علينا فحدثنا عن جعفر بن محمد، فنظرنا الى مولده والى خروجه من مكة، فاذا جعفر مات قبل خروجه[4]، وقال قتيبة، قلت لجرير: ان عمر بن هارون حدثنا عن القاسم بن مبرور قال: نزل

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/ ٣: ٢٠٤/٢٠٥، الجرح ٣/١: ١٤٠/١٤١، مجروحين ٢/٩٧، الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠، أسماء الضعفاء: ١١٧/ب/١١٨/أ، ديوان الضعفاء: ٢٣١، المغني ٢: ٤٧٥، الكاشف ٢: ٣٢٢، ميزان ٣: ٢٢٨/٢٢٩، تهذيب ٧: ٥٠١/٥٠٥، خلاصة: ٢٨٦.

(٢) تهذيب ٧: ٥٠٣.

(٣) الجرح ٣/١: ١٤١، انظر ميزان ٣: ٢٢٩، تهذيب ٧: ٥٠٣.

(٤) تهذيب ٧: ٥٠٤.

جبريل على النبي ﷺ فقال: ان كاتبك هذا أمين يعني معاوية، فقال جرير: اذهب اليه فقل له: كذبت. رواها العقيلي [1].

وقال صالح جزرة: كذاب[2].

وقال البخاري: تكلم فيه يحيىٰ بن معين[3].

وقال النسائي: متروك الحديث[4].

وقال محمد بن عمرو السويقي، شهدت عمر بن هارون ببغداد سئل عن حديث لابن جريج رواه الثوري لم يشارك فيه فحدثهم به، فرأيتهم مزقوا عليه الكتب[5].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات المعضلات ويدعي شيوخاً لم يرهم[6].

قلت: ظاهر أن رميه بالكذب انما هو لادعائه سماع ما لم يسمع، وروايته عن شيوخ لم يدركهم.

روى له الترمذي وابن ماجه.

٩٢ ت ق / عمرو بن جابر الحضرمي أبو زرعة المصري:

روى عن جابر بن عبد الله، وسهل بن سعد، وعبد الله بن الحارث بن جزء وعمر بن علي بن أبي طالب وغيرهم.

وعنه ابنه عمران، وعكرمة بن عمار وابن لهيعة وبكر بن مضر وآخرون.

---

(١) تهذيب ٧: ٥٠٣، قلت لم أجد هذه الرواية في الضعفاء للعقيلي في ترجمة عمر بن هارون. انظر الضعفاء ١: ٢٨٨.

(٢) ميزان ٣: ٢٢٨.

(٣) التاريخ الكبير ٣/٢: ٢٠٥.

(٤) الضعفاء والمتروكون: ٤٠٠.

(٥) مجروحين ٢: ٩١.

(٦) مجروحين ٢: ٩١.

غالب الائمة على ضعفه في روايته وانكار رأيه[1]، وقوى أمره أبو حاتم الرازي: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عمرو بن جابر الحضرمي: فقال: عنده نحو عشرين حديثاً، هو صالح الحديث[2].

وكذبه بعضهم.

قال أحمد: روى عن جابر مناكير، وبلغني أنه كان يكذب، يروي عنه سعيد ابن أيوب وابن لهيعة[3].

وقال الازدي: كذاب[4].

وقال النسائي: ليس بثقة متروك[5].

وقال ابن حبان: ينفرد عن جابر باشياء ليس من حديثه لا يحل الاحتجاج بخبره ولا الرواية عنه الا على جهة التعجب[6].

قلت: هكذا أطلق عليه الكذب ولعلهم أرادوا كذبه فيما كان يرى في علي رضي الله عنه من معتقد فاسد، فقد كان يزعم أن علياً في السحاب.

فقد قال سعيد بن أبي مريم، سمعت ابن لهيعة يقول: عمرو بن جابر كان ضعيف العقل، كان يقول: علي في السحاب، كان يجلس معنا فيبصر سحابة فيقول: هذا علي قد مر في السحاب كان شيخاً أحمق[7].

وقال ابن حبان: كان سحابياً يزعم أن علياً في السحاب كان جالس الكوفيين

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/٢: ٣١٩، الجرح ٣/١: ٢٢٤، مجروحين ٢: ٦٧، الضعفاء والمتروكون: ٢٩٩، أسماء الضعفاء: ١١٩، ديوان الضعفاء: ٢٣٤، المغني ٢: ٤٨٤، الكاشف ٢: ٣٢٥، ميزان ٣: ٢٥٠، تهذيب ٨: ١١، خلاصة: ٢٨٧.

(٢) الجرح ٣/١: ٢٢٤.

(٣) ميزان ٣: ٢٥٠، تهذيب ٨: ١١.

(٤) ميزان ٣: ٢٥٠، أسماء الضعفاء: ١١٩.

(٥) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٩.

(٦) مجروحين ٢: ٧

(٧) ميزان ٣: ٢٥٠.

فأخذ هٰذا عنهم[1] .

روى له الترمذي وابن ماجه .

٩٣ ـ ق / عمرو بن خالد القرشي أبو خالد مولى بني هاشم ، أصله من الكوفة .

روى عن زيد بن علي بن الحسين ، وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين وفطر بن خليفة وغيرهم وعنه اسرائيل بن يونس ، وعباد بن كثير البصري ، والحجاج بن ارطاه وآخرون . مجمع على تركه ونكارة حديثه[2] .

وصرح جمع من الائمة بكذبة ووضعه الحديث .

قال وكيع بن الجراح : كان جارنا فظهرنا منه على كذب فانتقل ، وروى عنه أيضا أنه قال : كان في جوارنا يضع الحديث ، فلما فطن له تحول الى واسط[3] .

وقال ابن أبي حاتم : أنا حرب بن اسماعيل فيما كتب إلي قال ، سمعت اسحاق بن راهويه يقول : كان عمرو بن خالد الواسطي يضع الحديث .

وقال : سألت ابي عن عمرو بن خالد فقال : متروك الحديث ذاهب الحديث لا يشتغل به .

وقال : سألت ابا زرعة عن عمرو بن خالد الواسطي فقال : كان واسطيا وكان يضع الحديث ولم يقرأ علينا حديثه وقال : اضربوا عليه .

وقال الدوري : سمعت يحيى يقول : عمرو بن خالد كوفي كذاب ، حدث عنه أبو حفص الابار وغيره .

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢ / ٣ : ٣٢٨ ، الجرح ١ / ٣ : ٢٣ ، مجروحين ٢ : ٧٥ ، الضعفاء والمتروكون ٣٠٠ اسماء الضعفاء : ١ / ١١٩ ، ديوان الضعفاء : ٢٣٤ ، المغني ٢ : ٤٨٣ ، الكاشف ٢ : ٣٢٨ ، ميزان ٣ : ٢٥٧ / ٢٥٨ .
تهذيب ٨ : ٢٦ / ٢٧ ، خلاصة : ٢٨٨ .

(٢) تهذيب ٨ : ٢٧ ، ميزان ٣ : ٢٥٧ .

(٣) الجرح ١ / ٣ : ٢٣٠ ، تهذيب ٨ : ٢٧ .

وقال : سمعت يحيى يقول : عمرو بن خالد كوفي يروي عن زيد بن علي عن آبائه ويروي عمرو بن خالد عن الحسين بن ذكوان ويروي عنه أبو حفص الأبار وهو غير ثقة ولا مأمون[1] .

وقال هاشم بن مرثد ، عن يحيى بن معين : كذاب ليس بشيء .

وقال الأثرم عن أحمد : كذاب ، يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة ، يكذب .

وقال الأثرم : لم أسمع أبا عبد الله يصرح في أحد ما صرح به في عمرو بن خالد من التكذيب .

وقال الآجري : سألت أبا داود عن عمرو بن خالد الذي يروي عنه أبو حفص الأبار فقال : هذا كذاب وقال أيضاً : عن أبي داود : ليس بشيء .

وقال الجوزجاني : غير ثقة ورماه ابن البرقي بالكذب .

وقال الحاكم : يروي عن زيد بن علي الموضوعات .

وقال ابن صاعد : لا يكتب حديثه[2] .

وقال البخاري : منكر الحديث[3] .

وقال النسائي : متروك الحديث[4] .

وقال الدارقطني : عمرو بن خالد أبو خالد كذاب عن أبي هاشم الدماري وزيد بن علي[5] .

قلت : سبق ذكره بأنه ممن يروي نسخة موضوعة عن زيد بن علي .

---

(١) التاريخ القسم المرتب : ٣٦٠/٣٦١ ، قبول الاخبار : ١٨٨ .
(٢) تهذيب ٨ : ٢٦/٢٧ .
(٣) التاريخ الكبير ٣/٢ : ٣٢٨ ، الضعفاء : ٢٨٠ .
(٤) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٠ .
(٥) الضعفاء والمتروكون للدارقطني : ١٩/ب .

روى له ابن ماجه حديثين[1].

٩٤ ت ق/عمرو بن واقد الدمشقي القرشي أبو حفص مولى بني أمية أو بني هاشم.

روى عن يونس بن ميسرة بن حلبس وثور بن يزيد، وزيد بن واقد.

وعنه الوليد بن مسلم ومحمد بن المبارك الصوري وعبد الله بن محمد النفيلي وآخرون متفق على ضعفه ونكارة حديثه[2].

ورماه جماعة من المحدثين بالكذب.

فقد روى الفسوي عن دحيم قال: لم يكن شيوخنا يحدثون عنه قال: وكأنه لم يشك أنه يكذب[3].

وقال يزيد بن محمد بن عبد الصمد قال أبو مسهر: كان يكذب من غير أن يتعمد.

قال: وقال عبد الله بن أحمد. . . كان يعني محمد بن المبارك الصوري لا يحدث عن عمرو بن واقد حتى مات مروان الطاطري، وكان مروان يقول: عمرو بن واقد كذاب.

وقال ابراهيم الجوزجاني سألت محمد بن المبارك عنه فقال: كان يتبع السلطان، وكان صدوقاً، قال ابراهيم: ما أدري ما قال: الصوري، أحاديثه معضلة منكرة. كنا قديماً ننكر حديثه[4].

---

(١) اما الحديث الاول: جه. الطهارة وسننها. باب المسح على الجبائر. حديث رقم ٦٥٧. أما الحديث الثاني: جه. الجنائز باب في غسل الميت حديث رقم ١٢٦٢.

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣/٢: ٣٨٠/٣٧٩، الجرح ٣/١: ٢٦٧، مجروحين ٢: ٧٦/٧٥، الضعفاء للبخاري: ٢٧١، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٠، أسماء الضعفاء: ١٢٢، ديوان الضعفاء: ٢٣٧ المغني ٢: ٤٩١، الكاشف ٢: ٤٣٦، ميزان ٣: ٢٩٢/٢٩١ تهذيب ٨: ٠ ١١٦/١١٥، خلاصة: ٢٩٤.

(٣) ميزان ٣: ٢٩١، تهذيب ٨: ١١٦/١١٥.

(٤) تهذيب ٨: ١١٦.

وقال البخاري : منكر الحديث[1] .

وقال النسائي : متروك الحديث[2] .

وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الأسانيد ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك كان أبو مسهر سيء الرأي فيه[3] .

قلت الظاهر أن من رماه بالكذب فأنما أطلق ذلك عليه لأن الكذب جرى على لسانه دون تعمد كما قال أبو مسهر .

روى له الترمذي وابن ماجه .

٩٥ ـ ت ق / عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص القرشي الأموي :

روي عن زيد بن أسلم ، وعبد الله بن نافع مولى ابن عمر ، وعلاق بن أبي مسلم . وجماعة .

وعنه الوليد بن مسلم وعبد الله بن الحارث المخزومي ، ومحمد بن يعلي زنبور السلمي وآخرون متفق على ضعفه وترك حديثه[4] . بل رماه بعضهم بالكذب ووصمه بوضع الحديث .

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن عنبسة بن عبد الرحمن القرشي فقال : هو متروك الحديث كان يضع الحديث وكان عند أحمد بن يونس عنه شيء فلم نكتب عنه على العمد[5] .

---

(١) التاريخ الكبير ٣/٢ : ٣٨٠/٣٧٩ ، الضعفاء : ٢٧١ .

(٢) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٠ .

(٣) مجروحين ٢ : ٧٥ .

(٤) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/٤ : ٣٩ ، الجرح ١/٣ : ٤٠٣ ، مجروحين ٢ : ١٦٩/١٦٨ ، أسماء الضعفاء : ١٢٣ ، الضعفاء للبخاري : ٢٧٢ ، الضعفاء والمتروكون : ٢٩٩ ، ديوان الضعفاء ٢٣٩ ، المغني ٢ : ٤٩٤ ، الكاشف ٢ : ٣٥٥ ، ميزان ٣ : ٣٠٢/٣٠١ ، تهذيب ٨ : ١٦١/١٦٠ ، خلاصة : ٢٩٧ .

(٥) الجرح ١/٣ : ٤٠٣ ، ميزان ٣ : ٣٠١ ، تهذيب ٨ : ١٦١ .

وقال الازدي: كذاب [١]

وقال البخاري: تركوه [٢].

وقال النسائي: متروك الحديث [٣].

وقال ابن حبان: صاحب اشياء موضوعة وما لا أصل له بمقلوبة لا يحل الاحتجاج به [٤].

قلت روى له الترمذي وابن ماجه

٩٦ـ ت/العلاء بن خالد القرشي ويقال الرياحي مولاهم الواسطي ويقال البصري:

روى عن أخيه ربعي بن خالد، والحسن البصري، وعطاء وغيرهم.

وعنه يونس بن محمد وحبان بن هلال وقتيبة وآخرون.

مجمع على ضعفه [٥] وانما ذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات اشتبه عليهم بالعلاء بن خالد الاسدي الكاهلي [٦].

وقد رماه بالكذب أبو سلمة التبوذكي [٧]

وقال ابن حبان: كان يعرف بأربعة أحاديث ثم زاد الامر وجعل يحدث بكل

---

(١) ميزان ٣: ٣٠١، تهذيب ٨: ١٦١.

(٢) التاريخ الكبير ٤/١: ٣٩، الضعفاء: ٢٧٢.

(٣) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٩.

(٤) مجروحين ١٦٨/٢.

(٥) انظر ترجمته في الجرح ٣/١: ٣٥٥، تاريخ الكبير ٣/٢: ٥١٨/٥١٧، مجروحين ٢: ١٧٢، ديوان الضعفاء: ٢١٧، المغني ٢: ٤٣٩، ميزان ٣: ٩٨، تهذيب ٨: ١٨٠/١٧٩، خلاصة: ٢٩٩، تنزيه الشريعة ١: ٨٥.

(٦) قال ابن حجر: وذكره ابن حبان في الثقات، ثم قال: وقال ابن شاهين في الثقات، قال يحيى: ليس به بأس كانه اشتبه على ابن شاهين بالذي قبله ا. هـ تهذيب ٨: ١٨٠، قلت هو ما وقع فان قول يحيى انما هو في العلاء بن خالد الأسدي والله أعلم.

(٧) ميزان ٣: ٩٨.

شيء يسأل فلا يحل ذكره في الكتاب إلا على سبيل القدح فيه[1] .

وقال ابن حجر : كان عنده أربعة أحاديث ثم أخرج كتاباً ، ورماه بالكذب أي موسى بن إسماعيل[2] .

قلت الظاهر من رميه بالكذب روايته ما ليس من حديثه وادعاؤه سماع ما لم يسمع روى له الترمذي حديثاً واحداً .

٩٧ ق / العلاء بن زيد ، ويعرف بابن زيدل الثقفي أبو محمد البصري :

روى عن أنس وشهر بن حوشب .

وعنه عثمان بن مطيع السلمي ويحيى بن سعيد العطار وآخرون .

مجمع على تركه ونكارة حديثه[3] .

ورماه بعضهم بالكذب ووضع الحديث .

قال ابن المديني : يضع الحديث[4] .

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : منكر الحديث متروك الحديث بابه باب أبي هدبة وزياد بن ميمون ، كان أحمد بن حنبل يتكلم فيه[5] .

وقال البخاري : منكر الحديث[6] .

وكذلك قال ابن عدي : منكر الحديث .

وقال الحاكم : يروي عن أنس أحاديث موضوعة . وكذا قال أبو نعيم .

---

(١) مجروحين ٢ : ١٧٢ .

(٢) تهذيب ٨ : ١٨٠ .

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٣ : ٥٢٠ ، الجرح ١/٣ : ٣٥٦/٣٥٥ ، مجروحين ٢ : ١٧١/١٦٩ ، أسماء الضعفاء : ١١٣ ، ديوان الضعفاء : ٢١٧ ، المغني ٢ : ٤٣٩ ، ميزان ٣ : ١٠٠/٩٩ ، تهذيب ٨ : ١٨٣/١٨٢ ، خلاصة : ٣٩٩ ، تنزيه الشريعة ١ : ٨٥ .

(٤) ميزان ٣ : ٩٩ ، تهذيب ٨ : ١٨٣ .

(٥) الجرح ١/٣ : ٣٥٦/٣٥٥ .

(٦) التاريخ الكبير ٢/٣ : ٥٢٠ .

وقال العقيلي : نسبه أبو الوليد الطيالسي إلى الكذب[1] .

وقال ابن حبان : يروى عن أنس بن مالك نسخة موضوعة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل التعجب[2] .

قلت سبق ذكره فيمن روى نسخة موضوعة[3] .

أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً قال : حدثنا الحسن بن محمد الصباح حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا العلاء أبو محمد قال ، سمعت أنس بن مالك يقول ، قال لي النبي ﷺ إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقعى الكلب ، ضع اليتيك بين قدميك والزق ظاهر قدميك على الأرض[4] .

٩٨ ـ ت / العلاء بن مسلمة بن عثمان بن محمد بن إسحاق الرواسي أبو سالم البغدادي :

روى عن عبد المجيد بن أبي رواد وكثير بن هشام ومحمد بن مصعب القرقساني وغيرهم .

وعنه الترمذي وإسحاق بن إبراهيم بن بشير الحنبلي ومحمد بن علي بن الحكم وآخرون .

متفق على ضعفه وترك حديثه[5]

وصرح بعضهم بكذبه .

قال ابن حبان : يروي عن العراقيين المقلوبات وعن الثقات الموضوعات لا

---

(١) تهذيب ٨ : ١٨٣ .

(٢) مجروحين ٢ : ١٦٩ .

(٣) انظر صفحة : ١١٥ جـ ٢ .

(٤) جه . الصلاة . باب الجلوس بين السجدتين . حديث رقم ٨٩٦ .

(٥) انظر ترجمته في مجروحين ٢/١٧٤ ، أسماء الضعفاء : ١١٣ ، ديوان الضعفاء : ٢١٨ ، المغني ٢ : ٤٤٠ ، ميزان ٣ : ١٠٥ ، تهذيب ٨ : ١٩٢ ، خلاصة ، ٣٠٠ ، تنزيه الشريعة ١ : ٨٥ .

يحل الاحتجاج به بحال[1] .

وقال الأزدي : كان رجل سوء لا يبالي ما روي ولا على ما أقدم لا يحل لمن عرفه أن يروي عنه ، وقال ابن طاهر المقدسي : كان يضع الحديث[2] .

روى له الترمذي فقط .

حرف القاف

٩٩ ـ ق / القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العمري المدني :

روى عن عمه عبيد الله بن عمر ومحمد بن المنكدر وجعفر بن محمد الصادق . وغيرهم .

وعنه محمد بن الحسن بن زبالة المدني وعبد الله بن وهب ، وسعيد بن أبي مريم ، وآخرون .

مجمع على تركه ونكارة حديثه[3] .

وصرح بعضهم بكذبه .

قال ابن أبي حاتم : نا محمد بن حمويه بن الحسن قال ، سمعت أبا طالب قال ، قال أحمد بن حنبل : القاسم بن عبد الله العمري مديني ، كذاب ، كان يضع الحديث ترك الناس حديثه .

وقال : سألت أبي عن القاسم بن عبد الله بن عمر العمري فقال : متروك الحديث .

---

(١) مجروحين ٢ : ١٧٤ ، ميزان ٣ : ١٠٥ ، تهذيب ٨ : ١٩٢ .

(٢) ميزان ٣ : ١٠٥ ، تهذيب ٨ : ١٩٢ .

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/١ : ٨٦٤ ، الجرح ٣/٢ : ١١٢ ، مجروحين ٢ : ٢١٠/٢٠٩ ، الضعفاء : ٢٧٣ ، أسماء الضعفاء : ١٣٠/أ ، ديوان الضعفاء : ٢٥١ ، المغني ٢ : ٥١٩ ، الكاشف ٢ : ٣٩١ ، ميزان ٣ : ٣٧٢/٣٧١ ، تهذيب ٨ : ٣٢١/٣٢٠ ، خلاصة : ٣١٢ ، تنزيه الشريعة ١ : ٩٧ .

وقال : سئل أبو زرعة عن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص فقال : ضعيف لا يساوي شيئاً متروك الحديث ، منكر الحديث[١] .

وقال يحيى بن معين : ليس بشيء ، وقال مرة : كذاب[٢] .

وقال البخاري : سكتوا عنه[٣] .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : عن أبيه أف أف ليس بشيء قال : وسمعت أبي مرة أخرى يقول : هو عندي كان يكذب ، وقال أبو طالب عن أحمد : كذاب كان يضع الحديث ، ترك الناس حديثه[٤] .

وقال النسائي : متروك الحديث[٥] .

وقال ابن حبان : كان ردي الحفظ كثير الوهم ممن يقلب الأسانيد حتى يأتي بالشيء الذي يشبه المعمول كان أحمد بن حنبل : يرميه بالكذب ، سمعت محمد بن المنذر قال سمعت عباس بن محمد يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : قاسم العمري كذاب خبيث[٦] .

وقال الآجري عن أبي داود : ما كتبت له حديثاً قط ولا هممت به[٧] .

روى له ابن ماجة حديثين[٨] .

حرف الكاف

١٠٠ د ت ق / كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد بن طلحة

---

(١) الجرح ٢/٣ : ١١٢ .

(٢) ميزان ٣ : ٣٧١ .

(٣) التاريخ الكبير ٤/١ : ١٦٤ ، الضعفاء : ٢٧٣ ، تهذيب ٨ : ٣٢٠ ، ميزان ٣ : ٣٧١ .

(٤) تهذيب ٨ : ٣٢٠ .

(٥) ميزان ٣ : ٣٧١ ، تهذيب ٨ : ٣٢٠ .

(٦) مجروحين ٢ : ٢٠٩/٢١٠ .

(٧) تهذيب ٨ : ٣٢١ .

(٨) أما الحديث الأول فقد أخرجه جه . المناسك . باب الافراد بالحج حديث رقم ٢٩٦٧ ، وأما الحديث الثاني فقد أخرجه جه . المناسك باب الموقف بعرفات حديث رقم ٣٠١٢ .

اليشكري المزني المدني:

روى عن أبيه، ومحمد بن كعب القرظي ونافع مولى ابن عمر وآخرين.

روى عنه يحيى بن سعيد الانصاري وأبو أويس وزيد بن الحباب وآخرون.

متفق على ضعفه ونكارة حديثه[١].

وصرح بعضهم بكذبه:

قال الآجري: سئل أبو داود عنه فقال: كان أحد الكذابين سمعت محمد بن الوزير المصري يقول، سمعت الشافعي وذكر كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف فقال: ذاك أحد الكذابين أو أحد أركان الكذب[٢].

وقال النسائي: متروك الحديث[٣].

وقال ابراهيم بن المنذر عن مطرف. رأيته وكان كثير الخصومة، ولم يكن أحد من أصحابنا يأخذ عنه وقال له ابن عمران القاضي: يا كثير أنت رجل بطال تخاصم فيما لا تعرف وتدعي ما ليس لك وليس عندك ما يطلب[٤].

وقال ابن السكن: يروي عن أبيه عن جده أحاديث فيها نظر.

وقال الحاكم: حدث عن أبيه عن جده نسخة فيها مناكير.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه[٥].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعه لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه الا على جهة التعجب وكان الشافعي رحمه الله

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/١ : ٢١٧، الجرح ٢/٣ : ١٥٤، مجروحين ٢ : ٢٢٢/٢٢١، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٢، أسماء الضعفاء: ١٣٢/ب، ديوان الضعفاء: ٢٥٦، المغني ٢ : ٥٣١، الكاشف ٣ : ٥، ميزان ٣: ٤٠٨/٤٠٦، تهذيب ٨: ٤٢٣/٤٢١، خلاصة: ٢٢٠، تنزيه الشريعة ١ : ٩٨.

(٢) تهذيب ٨: ٤٢٢، ميزان ٣: ٤٠٧.

(٣) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٢.

(٤) ميزان ٣: ٤٠٧، تهذيب ٨: ٤٢٤/٤٢٣.

(٥) تهذيب ٨: ٤٢٤/٤٢٣.

يمول: كثير بن عبد الله المزني ركن من أركان الكذب[1].

روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه وقد سبق ذكره فيمن رويت عنه نسخة موضوعة.

حـــرف الميـــم

١٠١ـ ت ق/مبارك بن حسان السلمي أبو يونس ويقال أبو عبد الله البصري ثم المكي:

روى عن عطاء بن أبي رباح والحسن ونافع مولى ابن عمر وآخرين

وعنه الثوري واسماعيل بن صبيح واسماعيل بن عياش وجماعة.

مختلف فيه[2]، وثقه ابن معين.

قال ابن أبي حاتم أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب الي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: مبارك بن حسان ثقة[3].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء ويخالف[4].

وسائر من ذكره من الائمة على تجريحه وتضعيف حديثه.

ورماه الازدي بالكذب فقال: متروك لا يحتج به يرمى بالكذب[5].

وقال ابن عدي: روى أشياء غير محفوظة.

---

(١) مجروحين ٢: ٢٢٢/٢٢١.

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/١: ٤٢٦، الجرح ٤/١ : ٣٤ أسماء الضعفاء: ١٤٧، ديوان الضعفاء ٢٦١، المغني ٢: ٥٣٩، الكاشف ٣: ١١٧، ميزان ٣: ٤٣٠، تهذيب ١٠: ٢٧/٢٦، خلاصة: ٣٦٨، تنزيه الشريعة ١: ٩٨.

(٣) الجرح ٤/١: ٣٤٠، ميزان ٣: ٤٣٠، تهذيب ١٠: ٢٦.

(٤) تهذيب ١٠: ٢٧.

(٥) أسماء الضعفاء: ١٤٧، وانظر ميزان ٣: ٤٣٠، تهذيب ١٠: ٢٧.

والظاهر أن رميه بالكذب انما هو لمخالفته وخطئه أن الكذب جرى عليه دون أن يتعمد.

أخرج له الترمذي وابن ماجه.

١٠٢ ق/مبشر بن عبيد القرشي أبو حفص الحمصي كوفي الأصل:

روى عن زيد بن أسلم وقتادة وابي الزبير والزهري وخلق.

وعنه بقية بن الوليد ومحمد بن شعيب بن شابور والخليل بن مرة وآخرون متفق على تركه ونكارة حديثه[١].

وصرح بعضهم بكذبه ووضعه للحديث.

قال ابن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال سمعت أبي يقول: مبشر بن عبيد كان يكون بحمص وأصله كوفي آري، روى عنه بقية وأبو المغيرة أحاديث موضوعة كذب[٢].

وقال أحمد مرة: يضع الحديث[٣].

وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل كتب حديثه الا تعجباً[٤].

وقال الدارقطني: مبشر بن عبيد الحمصي، يكذب عن الزهري وزيد بن أسلم وحجاج بن أرطاة[٥].

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/٢: ١١، الجرح ٤/١: ٣٤٣، الضعفاء للدارقطني: ٢١/أ، أسماء الضعفاء: ١٧٥، ديوان الضعفاء: ٢٦٢، المغني ٢: ٥٤١، الكاشف ٣: ١١٨، ميزان ٣: ٤٣٣/٤٣٤، تهذيب ١٠: ٣٢/٣٣، خلاصة: ٣٦٨، تنزيه الشريعة ١: ٩٩.

(٢) الجرح ٤/١: ٣٤٣، ميزان ٣: ٤٣٣، تهذيب ١٠: ٣٣.

(٣) تهذيب ١٠: ٣٣.

(٤) مجروحين ٣: ٣٠.

(٥) الضعفاء للدارقطني: ٢١/أ.

وقال البخاري: منكر الحديث[1].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: منكر الحديث جداً ضعيف الحديث[2].

وقال ابن عدي: هو بين الامر في الضعف وعامة ما يرويه غير محفوظ من حديث الكوفة من شيوخهم وشيوخ البصرة وغيرهم[3].

روى له ابن ماجه حديثين[4].

١٠٣ ق/محمد بن ابراهيم بن العلاء الشامي الدمشقي السائح، نزيل عبادان يلقب بزبريق.

كان من الزهاد. روى عن عبيد الله بن عمرو، واسماعيل بن عياش والوليد ابن مسلم وآخرين.

وعنه ابن ماجه وابو بكر بن علي المروزي وأسلم بن سهل الواسطي وآخرون.

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[5].

وصرح بعضهم بكذبه ورماه بوضع الحديث.

قال ابن حبان: يضع الحديث على الشاميين، ثنا عنه أبو يعلى والحسن بن سفيان وغيرهما، لا تحل الرواية عنه الا عند الاعتبار[6].

---

(١) التاريخ الكبير ٤/٢: ١١.

(٢) الجرح ٣/١: ٣٤٣.

(٣) تهذيب ١٠: ٣٣.

(٤) أما الحديث الأول فأخرجه جه. اقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة. حديث رقم ١١٢٩ وأما الحديث الثاني فأخرجه جه. الجنائز باب ما جاء في غسل الميت حديث رقم: ١٤٦١.

(٥) انظر ترجمته في الجرح ٣/١: ١٨٧، مجروحين ٢: ٢٩٦/٢٩٥، اسماء الضعفاء: ١٣٥/ب، ديوان الضعفاء: ٢٦٤، المغني ٢: ٥٤٤، الكاشف ٣: ١٦، ميزان ٣: ٤٤٦/٤٤٥، تهذيب ٩: ١٤، خلاصة: ٣٢٤، تنزيه الشريعة ١: ٩٩.،

(٦) مجروحين ٢: ٢٩٥.

وقال الدارقطني: كذاب.

وقال أبو نعيم: روى عن الوليد بن مسلم وشعيب بن اسحاق وبقية وسويد ابن عبد العزيز موضوعات.

وقال الحاكم والنقاش: روى أحاديث موضوعة.

وقال ابن عدي: منكر الحديث وعامة أحاديثه غير محفوظة[1].

روى له ابن ماجه حديثين[2].

١٠٤ـ خت م متابعة ٤ / محمد بن اسحاق بن يسار بن خيار ويقال كومان المدني أبو بكر ويقال أبو عبد الله المطلبي مولاهم نزيل العراق.

روى عن أبيه وعميه عبد الرحمن وموسى، والاعرج وعبيد الله بن عبد الله بن عمر وغيرهم.

وعنه يحيى بن سعيد الانصاري ويزيد بن أبي حبيب وجرير بن حازم وعبد الله ابن سعيد بن أبي هند وآخرون.

غالب الائمة على توثيقه وقبول حديثه. وتكلم فيه بعضهم بل أطلق بعضهم القول بكذبه.

قال ابن أبي حاتم: ثنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيماكتب الي أنا ابراهيم بن المنذر عن ابن عيينة أنه قال:

ما يقول اصحابك في محمد بن اسحاق؟ قال: قلت: يقولون انه كذاب، قال: لا تقل ذلك[3].

وقال ابن أبي حاتم: ثنا سعيد، نا ابن ادريس قال، قلت لمالك بن أنس وذكر

---

(١) تهذيب ٩: ١٤، وانظر ميزان ٣: ٤٤٥/٤٤٦.

(٢) أما الحديث الأول فاخرجه جه. مقدمة باب من بلغ علمًا حديث رقم ٢٣٦، اما الحديث الثاني فأخرجه جه. المساجد والجماعات باب المواضع التي تكره فيها الصلاة حديث رقم ٧٤٦.

(٣) الجرح ٢/٣: ١٩٢.

المغازي ، فقلت : قال ابن إسحاق : أنا بيطارها ، فقال ، قال لك : أنا بيطارها ؟ نحن نفيناه من المدينة .

وقال ابن أبي حاتم نا مسلم بن الحجاج النيسابوري قال : حدثني إسحاق بن راهويه قال : نا يحيىٰ بن آدم قال نا ابن أدريس قال : كنت عند مالك بن أنس وقال له رجل : يا أبا عبد الله أنى كنت بالري عند أبي عبيد الله ، وثم محمد بن إسحاق ، فقال محمد بن إسحاق : أعرضوا علي علم مالك فاني أنا بيطاره ، قال مالك : دجال من الدجاجلة يقول : أعرضوا علي ، علي . .

وقال أيضاً : نا أبي حدثني مقاتل بن محمد الرازي عن أبي داود ـ يعني الطيالسي ـ قال: نا عمر بن حبيب قال : قلت لهشام بن عروة ، حدثنا محمد بن إسحاق ، قال : ذاك كذاب[1] .

وقال ابن أبي حاتم أيضاً : نا أبي قال : سمعت أبا حفص الفلاس قال : كنا عند وهب بن جرير فانصرفنا من عنده ، فمررنا بيحيى بن سعيد القطان فقال : أين كنتم ؟ قلنا : كنا عند وهب بن جرير يعني : يقرأ علينا كتاب المغازي عن أبيه عن ابن إسحاق قال : تنصرفون من عنده يكذب كثير[2] .

وقال ابن الجوزي : قال سليمان التيمي هو كذاب[3] .

وقال أبو قلابة الرقاشي حدثني أبو داود سليمان بن داود قال : قال يحيى بن سعيد القطان : ما تركت حديثه إلا لله ، أشهد أنه كذاب ، قيل له : ما يدريك ؟ فقال : قال لي وهيب بن خالد : أنه كذاب ، قلت لوهيب : ما يدريك ؟ قال لي مالك بن أنس أشهد أنه كذاب ، قلت لمالك : ما يدريك ؟ قال لي هشام بن عروة : أشهد أنه كذاب قلت لهشام ما يدريك ؟ قال : حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر وأدخلت علي وهي بنت تسع سنين وما رآها رجل حتى لقيت الله[4] .

هذه هي الأقوال التي أثرت عمن رماه بالكذب .

---

(١) الجرح ٢/٣ : ١٩٢/١٩٣ .
(٢) الجرح ٢/٣ : ١٩٣
(٣) ميزان ٣ : ٤٦٩ .
(٤) ميزان ٣ : ٤٧١

وقد تصدى لها العلماء قديماً ودفعوا عن ابن إسحاق تهمة الكذب وتأولوها في أمور غير الحديث، وقد جاءت أقوالهم في دفع التهمة عنه مجمّلة ومفصّلة وسأجتزىء بعضاً من أقوالهم هنا بقدر المطلوب .

أما ما يتعلق بالرد الاجمالي فقد سبق قول ابن عيينة لإبراهيم بن المنذر لا تقل هذا تعقيباً على قوله . يقولون انه كذاب .

وقال ابن أبي حاتم : نا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل ، نا علي يعني ابن المديني قال : سمعت سفيان بن عيينة سئل عن محمد بن إسحاق فقيل له : لم يرو أهل المدينة عنه : قال : جالست ابن إسحاق بضعاً وسبعين سنة وما يتهمه من أهل المدينة ولا يقول فيه شيئاً[1] .

إلى غير ذلك من الأقوال المأثورة عن بعض الأئمة في توثيقه ووصفه بالصدق في حديثه .

أما الرد التفصيلي .

فقد ذهبوا إلى أن تكذيب وهيب ويحيى بن سعيد القطان ومالك بن أنس أنما هو تبع لتكذيب هشام بن عروة ، وتكذيب هشام إنما هو لرؤ ية محمد بن إسحاق لزوجته ، فقد قال عبد الله بن أحمد حدثنا أبو بكر بن خلاد الباهلي ، سمعت يحيى بن سعيد يقول : سمعت هشام بن عروة يقول : يحدث ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر والله ان رآها قط[2] .

وقد أجاب العلماء عن ابن إسحاق في ذلك بتصديق ابن إسحاق وأن سماعه منها ممكن ولا يلزم من سماعه منها رؤ يتها ، بل يجوز أن يسمع منها دون علم هشام .

قال عبد الله : فحدثنا أبي بذلك فقال : لم ينكر هشام لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له أحسبه قال : ولم يعلم هشام[3] .

وقال علي بن المديني : وقال لي بعض أهل المدينة ان الذي يذكر عن هشام بن

---

(١) الجرح ٢/٣ : ١٩٢ .　　(٢) تهذيب ٩ : ٤٠/٤١ .　　(٣) تهذيب ٩ : ٤١ .

عروة قال : كيف يدخل ابن إسحاق على امرأتي ، لو صح عن هشام جائز أن تكتب إليه ، فان أهل المدينة يرون الكتاب جائزاً ، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب[1] .

وقال الذهبي : وما يدري هشام بن عروة ، فلعله سمع منها في المسجد أو سمع منها وهو صبي أو أدخل عليها فحدثته من وراء حجاب فأي شيء في هذا ؟ وقد كانت امرأة قد كبرت وأسنت[2] وقال أيضاً : ثم ما قيل من أنها أدخلت عليه وهي بنت تسع غلط بين ، ما أدري ممن وقع من رواة الحكاية ، فانها أكبر من هشام بثلاث عشرة سنة ، ولعلها ما زفت إليه إلا وقد قاربت بضعاً وعشرين سنة ، وأخذ عنها ابن إسحاق وهي بنت بضع وخمسين سنة أو أكثر[3] ، وقال ابن حبان في الثقات : تكلم فيه رجلان هشام ومالك ، فأما قول هشام فليس مما يجرح به الإنسان وذلك أن التابعين سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها ، وكذلك ابن إسحاق ، كان سمع من فاطمة والستر بينهما مسبل[4] .

وقال علي بن المديني : قلت لسفيان : كان ابن إسحاق جالس فاطمة بنت المنذر فقال : أخبرني ابن إسحاق أنها حدثته ، وأنه أدخل عليها[5] .

وأما تكذيب مالك له فقد أجاب عنه بعضهم جواباً آخر هو أن قول مالك كان نتيجة لما وقع بينهما من تنافس وتنافر يقع بين الأقران حيث طلب ابن إسحاق أن يعرض عليه حديث مالك لينقده ، ويبين لهم درجته ، فأجاب مالك عن ذلك بقوله : دجال من الدجاجلة فرمي مالك له إنما يتعلق بغير الرواية كما هو ظاهر من النص ، وذهب بعضهم إلى أن قول مالك إنما هو لاتهامه بالقدر ، قال أبو زرعة الدمشقي : وذاكرت دحيماً قول مالك فيه فرأى أن ذلك ليس للحديث ، إنما هو لأنه اتهمه بالقدر[6] .

وذهب بعضهم في تكذيب مالك له إنما هو لأنه كان يروي عن أولاد اليهود

---

(١) تهذيب ٩ : ٤٣ .
(٢) ميزان ٣ : ٤٧٠ .
(٣) ميزان ٣ : ٤٧١ .
(٤) تهذيب ٩ : ٤٥ .
(٥) تهذيب ٩ : ٤٠ .
(٦) تهذيب ٩ : ٤٢ .

المغازي ، وكان مالك رحمه الله لا يرى الرواية عنهم .

قال ابن حبان : وأما مالك فان ذلك كان منه مرة واحدة ثم عادله إلى ما يحب ولم يكن يقدح فيه من أهل الحديث ، إنما كان ينكر تتبعه غزوات النبي ﷺ من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وغيرها ، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا منهم من غير أن يحتج بهم وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن[1] إلى غير ذلك من الأمور التي أولوا بها تكذيب مالك وهشام لابن إسحاق .

وأما تكذيب جرير له فلأنه كان يلحق بالمغازي شعراً كأن يكلف بعض الشعراء فينتحلونه .

قال أبو بكر بن أبي داود : حدثني أبي ، حدثنا ابن أبي عمرو الشيباني ، سمعت أبي يقول: رأيت محمد بن إسحاق يعطي الشعراء الأحاديث يقولون عليها الشعر .

وقال الخطيب : روي أن ابن إسحاق كان يدفع إلى شعراء وقته أخبار المغازي ويسألهم أن يقولوا فيها الأشعار ليلحقها بها[2] .

وأما تكذيب سليمان التيمي ، فلم يلق له العلماء بالا ، لا سيما وأن سليمان هذا ليس من أهل الجرح قال ابن حجر : وأما سليمان التيمي فلم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه ، والظاهر أنه لا مر غير الحديث لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل[3] . قلت لعله تبع في تكذيبه له مالكاً أو هشام بن عروة ، وهكذا ترى انهم دفعوا عن ابن إسحاق تهمة الكذب وحملوها على غير الوضع أو الكذب في الحديث .

روى له البخاري تعليقاً ، واستشهد به مسلم في خمسة أحاديث وروى له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

١٠٥ ق / محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محصن الأسدي : وبعضهم يسميه محمد بن محصن .

روى عن إبراهيم بن أبي عبلة ويحيى بن سعيد الأنصاري والأعمش وآخرين .

---

(١) تهذيب ٩ : ٤٥ (٢) ميزان ٣ : ٤٧١ . (٣) تهذيب ٩ : ٤٥ .

وعنه محمد بن خداش الموصلي أبو هاشم ومعلل بن نفيل وأبو خيثمة مصعب ابن سعيد وغيرهم متفق على تركه ونكارة حديثه[1] .

وصرح جمع بكذبه .

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : هو كذاب ، ورأى في كتابي ما كتب إلي هاشم بن القاسم الحراني أحاديثه فقال : هذه الأحاديث كذب موضوعة[2] .

وقال البخاري عن يحيى بن معين : كذاب[3] .

وقال البخاري : هو منكر الحديث[4] .

وقال ابن حبان : كان ممن يضع الحديث على الثقات لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب عند أهل الصناعة[5] .

وقال الدارقطني : متروك يضع[6] .

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال : حدثنا داود بن سليمان العسكري ، ثنا محمد بن علي أبو هاشم بن أبي خداش الموصلي قال : حدثنا محمد بن محصن عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عبد الله بن الديلمي عن حذيفة قال ، قال رسول الله ﷺ : لا يقبل الله لصاحب بدعة صوماً ولا صلاة ولا صدقة ولا عمرة ولا جهاداً ولا صرفاً ولا عدلاً ، يخرج من الإسلام كما تخرج الشعرة من العجين[7]

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١ : ٤٠ ، الجرح ٢/٣ : ١٩٥ ، مجروحين ٢ : ٢٧٩/٢٨٠ ، أسماء الضعفاء : ١٣٦ ، ديوان الضعفاء : ٢٦٦ ، الكاشف ٣ : ٥٥٣ ، ميزان ٣ : ٤٧٦/٤٧٧ ، تهذيب ٩ : ٤٣٠/٤٣١ ، خلاصة : ٣٥٧/٣٥٨ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٠٠ .

(٢) الجرح ٢/٣ : ١٩٥ .

(٣) تهذيب ٩ : ٤٣٠ .

(٤) التاريخ الكبير ١/١ : ٤٠ ، ميزان ٣ : ٤٧٦ ، تهذيب ٩ : ٤٣٠ .

(٥) مجروحين ٢ : ٢٧٩ ، تهذيب ٩ : ٤٣٠ .

(٦) تهذيب ٩ : ٤٣٠ ، ميزان ٣ : ٤٧٩ .

(٧) جه . مقدمة باب إجتناب البدع والجدل . حديث رقم ٤٩ .

١٠٦ـ ع/ محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار

روى عن عبد الوهاب الثقفي وغندر بن روح بن عبادة وحرمى بن عمارة وغيرهم.

وعنه أصحاب الكتب الستة وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وبقي بن مخلد وعبد الله بن أحمد وآخرون.

غالب الائمة على توثيقه وقبول حديثه، وقد اكثر عنه صاحبا الصحيحين[1].

وقد كذبه عمرو بن علي الفلاس. وعلي بن المديني.

قال عبد الله بن محمد بن سيار، سمعت عمرو بن علي يحلف ان بنداراً يكذب فيما يروي عن يحيى.

وقال عبد الله بن علي بن المديني، سمعت ابي وسألته عن حديث رواه بندار عن ابن مهدي عن ابي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: تسحروا فان السحور بركة. فقال: هذا كذب، وأنكره أشد الانكار، وقال: حدثني أبو داود موقوفاً[2].

وقد أنكر العلماء على الفلاس تكذيبه لبندار وردوا عليه قوله، فان الرجل ثقة. قال ابن سيار عقب ذكر قول الفلاس: وبندار وأبو موسى ثقتان، وأبو موسى أصح، لأنه كان لا يقرأ الا من كتابه، وبندار يقرأ من كل كتاب[3].

قلت لعله بقوله هذا يومىء الى سبب تكذيب الفلاس له، وهو انه كان يقرأ من كل كتاب فان كان هذا هو سبب تكذيب الفلاس له، فانه تجريح لا يؤثر، اذا كان بندار له رواية فيما يقرأ عارفاً لما يقرأ به، لا سيما وانه كان حافظاً ضابطاً، انما

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٣/٢: ٢١٤، ميزان ٣: ٤٩٠/٤٩٧، المغني ٢: ٥٥٩، وقال: لم أذكر بنداراً وامثاله في كتابي للين فيه عندي، ولكن لئلا يتعقب على فيهم فيقول قائل: فيهم مقال اهـ تهذيب ٩: ٧٠/٧٣.

(٢) تهذيب ٩: ٧١.

(٣) تهذيب ٩: ٧١.

يؤثر ذلك مع أهل الضعف والغفلة . ولذا قال الذهبي : ثقة ، صدوق ، كذبه الفلاس فما أصغى أحد الى تكذيب لتيقنهم أن بنداراً صادق أمين الى ان قال : قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم وهو حجة بلا ريب[1] .

وأما تكذيب علي بن المديني له فالظاهر أنه أراد بذلك أنه أخطأ في رفع الحديث والمحفوظ وقفه على عبد الله والله أعلم .

روى له اصحاب الكتب الستة .

١٠٧ ـم د / محمد بن حاتم بن ميمون ابو عبد الله يعرف بالسمين .

روى عن سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون وآخرين .

وعنه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان ومسلم بن الحجاج وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار وغيرهم .

غالب الائمة على توثيقه وقبول حديثه . وتكلم فيه بعضهم[2] .

وروى عن ابن معين تكذيبه .

روى الخطيب بسنده الى محمد بن اسحاق الثقفي قال : سمعت أحمد بن محمد الجعفي أبو عبد الله قال : سمعت يحيى ـ يعني ابن معين يقول : محمد بن حاتم ابن ميمون كذاب[3] .

وروى عبد الله بن علي بن عبد الله المديني قال ، قلت لابي : شيء رواه ابن حاتم عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن سالم عن قبيصة بن مهلب عن أبيه عن النبي ـ ﷺ ـ قال : لا يأتي احدكم بشاة لها يعار . . الحديث . قال : هذا كذب ، انما روى هذا أبو داود[4] .

---

(١) ميزان ٣ : ٤٩٠ .

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١ / ١ : ٧٠ ، الجرح ٢ / ٣ : ٢٣٧ ، تاريخ بغداد ٢ : ٢٦٦ / ٢٦٨ ، أسماء الضعفاء : ١٥٢ ، ديوان الضعفاء : ٢٦٩ ، المغني ٢ : ٥٦٣ ، الكاشف ٣ : ٣٠ ، تهذيب ٩ : ١٠١ / ١٠٢ ، خلاصة : ٣٣١ .

(٣) تاريخ بغداد ٢ : ٢٦٧ ، تهذيب ٩ : ١٠٢ .

(٤) تاريخ بغداد ٢ : ٢٦٧ ، تهذيب ٩ : ١٠٢ .

اخرج له مسلم وأبو داود .

١٠٨ ـ ت / محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني ثم المعشاري أبو الحسن الكوفي نزيل واسط .

روى عن عمته حبيبة بنت أبي يزيد ، والأعمش ، والثوري ، وثور بن يزيد الحمصي . وآخرين .

وعنه أبو ابراهيم اسماعيل بن ابراهيم الترجماني والحسن بن حماد الحضرمي سجادة ، وسريج بن يونس وشهاب بن عباد وغيرهم .

مجمع على ضعفه وترك حديثه[1] .

وصرح بعضهم بكذبه .

قال الدوري عن ابن معين : محمد بن الحسن بن أبي يزيد يكذب[2] .

وقال الآجري : سألت أبا داود سليمان بن الأشعث قلت له : محمد بن الحسن بن أبي يزيد ؟ قال : هذا كذاب وثب على كتب أبيه[3] .

وقال البخاري : يذكر عن أحمد أنه سئل عن محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني فقال : ما أراه يسوى شيئاً . كان ينزل عند مقابر الخيرزان جعل يحدثنا بأحاديث لا يجيء بها كما يحدث بها ابن أبي زائدة وأبو معاوية[4] .

وقال النسائي : متروك الحديث[5] .

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١ / ١ : ٦٦ ، الجرح ٢ / ٣ : ٢٢٥ ، مجروحين ٢ : ٢٧٢ / ٢٧٣ ، تاريخ بغداد٢ : ١٧٠ / ١٧٢ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٣ ، اسماء الضعفاء ١٥١ / ب ديوان الضعفاء : ٢٦٩ ، المغني ٢ : ٥٦٩ ، الكاشف ٣ : ٣٣ / ٣٤ ، ميزان ٣ : ٥١٤ / ٥١٥ ، تهذيب ٩ : ١٢٠ / ١٢١ ، خلاصة : ٣٣٣،تنزيه الشريعة١ : ١٠٣ .

(٢) التاريخ القسم المرتب : ٣٠١ ، الجرح ٢ / ٣ ، : ٢٢٥ ، : تاريخ بغداد ٢ : ١٧١ .

(٣) تاريخ بغداد ٢ : ١٧١ ، تهذيب ٩ : ١٢٠ .

(٤) تاريخ بغداد ٢ : ١٧١ ، تهذيب ٩ : ١٢٠ .

(٥) الضعفاء : ٣٠٣ ، تاريخ بغداد ٢ : ١٧١ / ١٧٢ .

وقال ابن حبان : منكر الحديث يروى عن الثقات المعضلات[1] .

روى له الترمذي فقط .

١٠٩ ـ د ت ق / محمد بن حميد بن حيان التميمي الحافظ أبو عبد الله الرازي :

روى عن يعقوب بن عبد الله القمي وإبراهيم بن المختار بن مهاجر وجرير بن عبد الحميد وآخرين .

وعنه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم .

مختلف فيه . وثقه ابن معين وقوى أمره أحمد بن حنبل ، وسائر الأئمة ممن تكلم فيه على ضعفه وترك حديثه[2] .

وصرح جمع من النقاد بكذبه .

قال البخاري : فيه نظر مات سنة ثمان وأربعين ومائتين ، وسئل أبو عبد الله عن محمد بن حميد الرازي لماذا تكلم فيه ؟ فقال : كأنه أكثر على نفسه[3] .

وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : حضرت حانوت عبدك ختن أبي عمران الصوفي ، أنا وأحمد بن السندي وعنده جزءان ، فقلت : هذان الجزءان لك ؟ قال : نعم ، قلت : ممن سمعت ؟ قال : من أبي زهير عبد الرحمن بن مغراء ، فاذا مكتوب في أول الجزء أحاديث لمحمد بن إسحاق ، ثم على أثر ذلك شيوخ علي بن مجاهد ، والآخر[4] . أحاديث سلمة بن الفضل ، فقلت : أحد الجزئين هو من حديث علي بن مجاهد ، والآخر من حديث سلمة بن الفضل فقال : لا ، حدثنا به أبو زهير ، فعلمت على أحاديث منها غرائب حسان ، فلما رأيته قد لج تركت الجزءان عنده وخرجت .

---

(١) مجروحين ٢ : ٢٧٢ .

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١ : ٧٠ ، الجرح ٣/٢ : ٢٣٣/٢٣٢ ، مجروحين ٢ : ٢٩٧/٢٩٦ ، أسماء الضعفاء : ١٥٢/أ ، ديوان الضعفاء : ٢٧٠ ، المغني ٢ : ٥٧٣ ، الكاشف ٣ : ٣٥ ، ميزان ٣ : ٥٣١/٥٣٠ ، تهذيب ٩ : ١٣١/١٢٧ .

(٣) التاريخ الكبير ١/١ : ٧٠ .

(٤) أي الجزء الآخر .

ثم دخلت أنا وابن السندي بعد ايام على ابن حميد فقال: ها هنا أحاديث لم تنظر فيه فاخرج الي جزءين ، فإذا احاديث قد كتبه، وقرأ مشاهير مما مر بي في ذلك الجزئين، واذا قد كتب تلك الغرائب، واذا هو يحدث بما كان في الجزء الذي ذكرت أنا لعبدك أنه من حديث علي بن مجاهد . عن علي بن مجاهد والذي ذكرت انه عن سلمة بن الفضل يحدث به عن سلمة على السواء، فقلت لابن السندي: وترى هذه الاحاديث هي الاحاديث التي رأيت في الجزئين اللذين كانا عند عبدك، فلما خرجنا من عند ابن حميد، وقد كتبت تلك الاحاديث الغرائب التي كنت اشتهيت أن أسمعه من عبدك، سمعته من أبن حميد، ومررت على عبدك فقلت: هات ذلك الجزئين لاطالعه فقال: مر بي ابن حميد ورآهما فأخذهما وذهب.

وقال ابن أبي حاتم أيضاً حدثني جعفر بن محمد بن حماد العطار قال، سمعت محمد بن عيسى بن الدامغاني قال: لما مات هارون بن المغيرة سألت محمد بن حميد أن يخرج الي جميع ما سمع منه، فاخرج الي جزازات. فاحصيت جميع ما فيه ثلاثمائة ونيفاً وستين حديثاً. قال جعفر بن محمد بن حماد: واخرج ابن حميد عن هارون بعد بضعة عشر الف حديث[1].

وقال صالح بن أحمد قال ابو زرعة وابن مرارة: صح عندنا أنه- أي ابن حميد- يكذب[2].

وروى محمد بن شاذان عن اسحاق الكوسج قال: قرأ علينا ابن حميد كتاب المغازي عن سلمة بن الابرش فقضى أن صرت الى علي بن مهران فرأيته يقرأ كتاب المغازي عن سلمة، فقلت له: قرأه عليه ابن حميد- يعني عن سلمة- فتعجب علي وقال: سمعه محمد بن حميد مني، وعن الكوسج قال: أشهد انه كذاب.

وقال صالح جزرة . بن محمد الاسدي: ما رأيت أحذق بالكذب منه- أي ابن حميد- ومن الشاذكوني.

---

(١) الجرح ٣/٢: ٢٣٢/٢٣٣، انظر ميزان ٣: ٥٣٠/٥٣١، تهذيب ٩: ١٢٩.

(٢) ميزان ٣: ٥٣٠، تهذيب ٩: ١٢٩.

وقال أيضاً : كنا نتهم ابن حميد في كل شيء يحدثنا ، ما رأيت أجرأ على الله منه ، كان يأخذ احاديث الناس فيقلب بعضه على بعض[1] .

وقال صالح أيضاً : كان كلما بلغه عن سفيان يحيله على مهران وما بلغه عن منصور يحيله على عمرو بن أبي قيس[2] .

وقال أبو القاسم ابن أخي أبي زرعة : سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد فاومى باصبعه الى فمه ، فقلت له : كان يكذب ، فقال برأسه : نعم ، قلت له : كان قد شاخ لعله كان يعمل عليه ويدلس عليه فقال : لا يا بني كان يتعمد .

وقال ابو نعيم بن عدي : سمعت أبا حاتم الرازي في منزله وعنده ابن خراش وجماعة من مشايخ أهل الري وحفاظهم فذكروا ابن حميد : فاجمعوا على أنه ضعيف في الحديث جداً وانه يحدث بما لم يسمعه وأنه يأخذ أحاديث أهل البصرة فيحدث بها عن الرازيين .

وقال ابن خراش : ثنا ابن حميد وكان والله يكذب[3] .

وقال ابن خزيمة : محمد بن حميد كذاب[4] .

وقال أبو أحمد العسال : سمعت فضلك الرازي يقول : دخلت على محمد بن حميد وهو يركب الاسانيد على المتون قال الذهبي : وجاء عن غير واحد أن ابن حميد كان يسرق الحديث[5] .

قلت : وهذه الاقوال عن هؤلاء النقاد كلها تشير الى أن كذبه انما هو في قلبه الاسانيد والمتون وتركيبها وادعاء السماع ممن لم يسمع والرواية عن شيوخ لم يتلق عنهم روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه .

١١٠ ق / محمد بن خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الواسطي الطحان مولى النعمان بن مقرن :

---

(١) تهذيب ٩ : ١٢٩ .
(٢) تهذيب ٩ : ١٣١ .
(٣) تهذيب ٩ : ١٣٠ .
(٤) ميزان ٣ : ٥٣١ .
(٥) تهذيب ٩ : ١٣٠ .

روى عن أبيه والفرج بن فضالة وهشيم بن بشير وغيرهم .

وعنه ابن ماجه وبقي بن مخلد واسماعيل بن عبد الله سمويه وآخرون .

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[1] وشذ ابن حبان فذكره في ثقاته وقال : يخطىء ويخالف[2] .

وصرح بعضهم بكذبه فقال :

قال ابن أبي حاتم : ثنا أبي قال : سألت يحيىٰ بن معين عن محمد بن خالد بن عبد الله هذا قال : ذاك رجل سوء كذاب[3] وقال ابن عدي سمعت محمد بن سعد يقول ، سمعت ابن الجنيد أو صالح جزرة يقول ، سمعت يحيىٰ بن معين يقول : محمد بن خالد بن عبد الله كذاب ان لقيتموه فاصفعوه[4] .

وقال ابن أبي حاتم : سئل أبي عنه فقال : هو على يدي عدل[5] .

وقال : سمعت أبا زرعة يقول ، أخبرني وهب الفامي قال ، سمعت محمد ابن خالد الواسطي يقول : لم أسمع من أبي الا حديثاً واحداً ، خالد عن بيان عن الشعبي لا ادري أيهما أكبر في الناس البخل أو الكذب ، ثم حدث عنه حديثاً كثيراً .

وقال أيضاً : سمعت أبا زرعة يقول : أخبرني أبو عون بن عمرو بن عون قال : أخرج ابن خالد الواسطي عن ابيه عن الأعمش كتاباً ، قال أبو زرعة : ولم يسمع أبوه من الأعمش حرفاً .

وقال ايضاً : سألت أبي عن محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي قال بلغني عن يحيىٰ بن معين أنه قال: أخرج محمد بن خالد لابيه عن الاعمش ولم يسمع أبوه من

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١ / ١ : ٧٤ ، الجرح ٢ / ٣ : ٢٤٣ / ٢٤٤ ، اسماء الضعفاء : ١٥٢ / ب ، ديوان الضعفاء : ٢٧١ ، الكاشف ٣ : ٣٨ ، المغني ٢ : ٥٣٥ ، ميزان ٣ : ٥٣٣ ، تهذيب ٩ : ١٤١ / ١٤٢ ، خلاصة : ٣٣٤ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٠٤ .

(٢) خلاصة : ٣٣٤ ، تهذيب ٩ : ١٤٢ .

(٣) الجرح ٢ / ٣ : ٢٤٣ ، تهذيب ٩ : ١٤١ ، ميزان ٣ : ٥٣٣ .

(٤) ميزان ٣ : ٥٣٣ .

(٥) الجرح ٢ / ٣ : ٢٤٣ / ٢٤٤ ، تهذيب ٩ : ١٤١ / ١٤٢ .

الأعمش ، وأخرج أصناف ابن أبي عروبة ، وأخرج أشياء منكرة(١) .

وقال سعيد بن عمرو البزدعي : وسألته ـ يعني ـ أبا زرعه عنه فقال : رجل سوء(٢) .

وقال البخاري : قال ابن معين لا شيء ، وأنكر روايته عن أبيه عن ابن أبي عروبة والأعمش قال يحيى : قال خالد بن عبد الله كتبت حديث الأعمش ولم أسمع منه(٣) .

قلت ظاهر أن تكذيب يحيى له إنما هو لادعائه سماع أحاديثه من أبيه وروايته وهو لم يسمعها وكذلك إدعاؤه سماع أبيه عن الأعمش ولم يسمع أبوه من الأعمش شيئاً .

روى له ابن ماجه حديثين(٤) .

١١١ ق / محمد بن داب المديني :

روى عن صفوان بن سليم وابن أبي ذئب .

وعنه محمد بن سلام الجمحي وعبد الله بن عاصم الحماني ، وغسان بن مالك السلمي .

مجمع على ضعفه وترك حديثه(٥) .

وصرح بكذبه أبو زرعة .

---

(١) الجرح ٢ / ٣ : ٢٤٤/٢٤٣ .

(٢) تهذيب ٩ : ١٤٢ .

(٣) التاريخ الكبير ١/١ : ٧٤ .

(٤) أخرج الحديث الأول في الأذان والسنة فيها . باب بدء الاذان حديث رقم ٧٠٧ وأخرج الحديث الثاني في الصيام باب ما جاء في المباشرة للصائم حديث رقم ١٦٧٧ .

(٥) انظر ترجمته في الجرح ٢ / ٣ : ٢٥٠ ، أسماء الضعفاء : ١٥٢ / ب / ١٥٣ / أ ، ديوان الضعفاء : ٢٧١ ، المغني ٢ : ٥٧٧ ، الكاشف ٣ : ٤٠ ، ميزان ٣ : ٥٤٠ ، تهذيب ٩ : ١٥٣ ، خلاصة : ٣٣٥ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٠٤ .

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: هو ضعيف الحديث كان يكذب[1].

وقال ابن حجر: قال الأصمعي، قال لي خلف الاحمر: ابن داب يضع الحديث بالمدينة وابن شول يضع الحديث بالسند[2].

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا اسماعيل بن حبان بن واقد الثقفي أبو اسحاق الواسطي، ثنا عبد الله بن عاصم ثنا محمد بن داب عن صفوان ابن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن ابي سعيد الخدري قال، قال رسول الله ﷺ، من كتم علمًا مما ينفع الله به في أمر الناس، امر الدين، ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار[3].

١١٢ ت/ محمد بن زياد اليشكري الطحان الكوفي ويقال الجندي الأعور الفأفا المعروف بالميموني الرقي:

روى عن محمد بن عجلان وميمون بن مهران ومعلى بن زياد القردوسي وغيرهم.

وعنه عثمان بن زفر التيمي، واسماعيل بن صبيح، وخلاد بن يحيى وآخرون.

مجمع على تركه ونكارة حديثه[4].

وصرح جمع بكذبه ووضعه الحديث.

---

(١) الجرح ٣/٢: ٢٥٠، ميزان ٣: ٥٤٠، تهذيب ٩: ١٥٣.

(٢) تهذيب ٩: ١٥٣، وقال عقب ذلك: وقيل ان ابن داب الذي ذكره خلف هو عيسى بن يزيد ثم تعقب ابن حجر ذلك بقوله: قلت: عيسى من بغداد كان ينادم المهدي، فلعل خلفاً ان كان قصده عن مدينة المنصور، والا فظاهر الاطلاق يدل على أنه أراد الاول. وفي عيسى يقول الشاعر:

خذوا عن مالك وابن عون ولا ترووا احاديث ابن داب

(٣) جه. مقدمة باب من سئل عن علم فكتمه حديث رقم ٢٦٥، وقال السيوطي معقباً: في اسناده محمد بن داب، كذبه أبو زرعة وغيره، نسب الى الوضع ا هـ.

(٤) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١: ٨٣، الجرح ٣/٢: ٢٥٨، مجروحين ٢: ٢٤٩/٢٥٠، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٣، اسماء الضعفاء: ١٥٣/١٥٣/ب، ديوان الضعفاء: ٢٧٣، المغني ٢: ٥٨١، الكاشف ٣: ٤٤، ميزان ٣: ٥٥٢/٥٥٣، تهذيب ٩: ١٧٠/١٧٢، خلاصة: ٣٣٧، تنزيه الشريعة ١: ١٠٥.

قال ابن أبي حاتم، أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال: سألت أبي عن محمد بن زياد الميموني قال: كان أعور كذاباً خبيثاً يضع الحديث.

وقال ابن أبي حاتم: نا محمد بن ابراهيم نا عمرو بن علي أن محمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران كان كذاباً متروك الحديث[1].

وقال ابراهيم بن الجنيد عن ابن معين: ليس بشيء كذاب.

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة، سمعت ابن معين يقول: كان ببغداد قوم كذابون يضعون الحديث منهم محمد بن زياد كان يضع الحديث.

وقال عبد الله بن علي المديني عن أبيه: كتبت عنه كتاباً فرميت به، وضعفه جداً وقال أبو زرعة: كان يكذب.

وقال الجوزجاني: كان كذاباً[2].

وذكره ابن البرقي في طبقة الكذابين.

وقال الدارقطني: كذاب.

وقال الحاكم: روى عن ميمون بن مهران وغيره الموضوعات[3].

وقال البخاري: قال لي عمرو بن زرارة: كان محمد بن زياد يتهم بوضع الحديث[4].

وقال أيضاً: متروك الحديث[5].

وقال النسائي: متروك الحديث[6].

وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث عن الثقات ويأتي عن الاثبات بالاشياء المعضلات لا يحل ذكره في الكتاب الا على جهة القدح فيه ولا الرواية عنه الا

---

(١) الجرح ٣/٢: ٢٥٨.
(٢) تهذيب ٩: ١٧١.
(٣) تهذيب ٩: ١٧٢.
(٤) التاريخ الكبير ١/١: ٨٣.
(٥) الضعفاء: ٢٧٤.
(٦) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٣.

على سبيل الاعتبار عند اهل الصناعة خصوصاً دون غيرهم.[1].

وقال ابراهيم بن الجنيد، قال لنا هارون بن مرة ويحيىٰ بن معين يسمع: جاء كتاب البغداديين الى أبي المليح يعني الرقي وأنا حاضر يسألونه عن محمد بن زياد فقال: جاءنا محمد بن زياد الطحان الأعور بعد ما مات ميمون بن مهران.

وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ما كان أجراه، يقول: حدثنا ميمون بن مهران في كل شيء[2].

١١٣ ت/محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن عبد الحارث بن عبد العزى الكلبي أبو النضر الكوفي النسابة المفسر:

روى عن أبي صالح باذام مولى أم هانىء، وعامر الشعبي والاصبغ بن نباته.

وعنه ابنه هشام وحماد بن سلمة والسفيانان وابن المبارك وابن جريج وآخرون.

متفق على تركه ونكارة حديثه[3].

وصرح قوم بكذبه بل نقلوا عنه اقراره بالكذب فيما يروى عنه.

قال ابن أبي حاتم: نا عمر بن شبه نا أبو عاصم يعني الضحاك بن مخلد النبيل قال: زعم لي سفيان الثوري قال، قال لنا الكلبي: ما حدثت عني عن ابي صالح عن ابن عباس فهو كذب، فلا تروه[4].

وقال ابن أبي حاتم: نا عمر بن شبه النمري البصري بسامراء حدثني ابو بكر ابن خلاد نا معتمر عن أبيه قال: كان بالكوفة كذابان أحدهما الكلبي[5].

---

(١) مجروحين ٢: ٢٤٩.

(٢) تهذيب ٩: ١٧١.

(٣) انظر ترجمته. التاريخ الكبير ١/١: ١٠١، الجرح ٣/٢: ٢٧٠/٢٧١، مجروحين ٢: ٢٥٢/٢٥٤، الضعفاء: ٢٧٥، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٢، أسماء الضعفاء: ١٥٣/ب، ديوان الضعفاء ٢٣٧، المغني ٢: ٥٨٤، الكاشف ٣: ٤٦، ميزان ٣: ٥٥٦/٥٥٩. تهذيب ٩: ١٧٨/١٨١، خلاصة: ٣٣٧، تنزيه الشريعة ١: ١٠٥.

(٤) الجرح ٣/٢: ١٧١، مجروحين ٢: ٢٥٣.

(٥) الجرح ٣/٢: ١٧٠.

وقال ايضاً: حدثني أبي نا نصر بن علي وسليمان بن معبد المروزي قالا: حدثنا الاصمعي ناقرة بن خالد قال: كانوا يرون أن الكلبي يرزف يعني يكذب[1].

وقال أيضاً سألت ابي عن محمد بن السائب الكلبي فقال: الناس مجتمعون على ترك حديثه، لا يشتغل به هو ذاهب الحديث[2].

وقال ليث بن أبي سليم: بالكوفة كذابان أحدهما الكلبي والآخر السدي[3]

وقال الجوزجاني: كذاب ساقط[4].

وقال الحاكم أبو عبد الله: روى عن أبي صالح أحاديث موضوعة[5].

وقال ابن حبان: الكلبي هذا مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج الى الاغراق في وصفه يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير وأبو صالح لم ير ابن عباس ولا سمع منه شيئاً ولا سمع الكلبي عن أبي صالح الا الحرف بعد الحرف، فجعل لما احتيج اليه تخرج له الارض أفلاذ كبدها لا يحل ذكره في الكتب فكيف الاحتجاج به[6].

وقال ابن الجوزي، قال يحيى: ليس بشيء كذاب ساقط[7].

وقال البخاري: تركه يحيى بن سعيد وابن مهدي وقال لنا علي: حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبان قال قال لي الكلبي، قال لي أبو صالح كل شيء حدثتك فهو كذب[8].

---

(١) الجرح ٣/٢: ١٣١.
(٢) الجرح ٣/٢: ١٧١.
(٣) مجروحين ٢: ٢٥٣، تهذيب ٩: ١٧٨
(٤) تهذيب ٩: ١٨٠. ميزان ٣: ٥٥٩.
(٥) تهذيب ٩: ١٨١.
(٦) مجروحين ٢: ٢٥٣/ ٢٥٤.
(٧) أسماء الضعفاء: ١٥٣/ب.
(٨) التاريخ الكبير ١/١: ١٠١، الضعفاء: ٢٧٥، ميزان ٣: ٥٥٧.

قال النسائي : متروك الحديث كوفي[1] ونقل ابن حجر عنه انه قال: ليس بثقه ولا يكتب حديثه[2].

قلت: ويظهر أن تكذيب الائمة له انما هو لاسباب:

١- روايته الكذب واقراره على ذلك، كما روى ذلك سفيان الثوري عنه مما ذكرته انفاً، وكذلك انكار ابي صالح تحديث الكلبي بشيء من التفسير، فقد روى ابن أبي حاتم نا وهب بن ابراهيم الفامي، نا زكريا بن عدي نا علي بن مسهر عن أبي جناب قال: حلف أبو صالح أني لم أقرأ على الكلبي من التفسير شيئاً[3] كل هذا يلقي التهمة على الكلبي . في وضعه هذه الاحاديث. ولذا روى عن الائمة الحكم على تفسيره بالبطلان وعدم جواز النظر فيه.

فقد روى ابن أبي حاتم عن أبيه قال نا أحمد بن أبي الحواري قال: قال لي مروان بن محمد: تفسير الكلبي باطل[4].

وقال ابن حبان: سمعت محمد بن يحيى السجستاني يقول، سمعت عبد الصمد بن الفضل يقول، سمعت أحمد بن زهير يقول: سألت أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي، كنت قلت: يحل النظر فيه؟ قال: لا[5].

٢- سوء مذهبه في انتحاله مذهب السبئية وادعائه أن جبريل أوحى الى علي رضي الله عنه كما أوحى الى رسول الله ﷺ وغلوه في التشيع وادعائه أموراً باطلة يستحيل وقوعها.

فقد قال ابن حبان: وكان الكلبي سبائياً من أصحاب عبد الله بن سبأ من اولئك الذين يقولون: أن علياً لم يمت وأنه يرجع الى الدنيا ويملأها عدلاً كما ملئت جوراً وان رأوا سحابة قالوا: أمير المؤمنين فيها[6].

وقال حدثنا محمد بن اسحاق الثقفي، سمعت ابا يحيى محمد بن عبد الرحيم

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٢.
(٢) مجروحين ٢: ٢٥٣، ميزان ٣: ٥٥٨.
(٣) تهذيب ٩: ١٨١.
(٤) مجروحين ٢: ٢٥٢، ميزان ٣: ٥٥٨.
(٥) الجرح ٣/٢: ١٧١.

يقول، سمعت أبا مسلمة يقول: سمعت هماما يقول: سمعت الكلبي يقول: أنا سبائي[1] وقال يزيد بن زريع: حدثنا الكلبي وكان سبائياً قال أبو معاوية، قال الاعمش: اتق السبائية فأني أدركت الناس وانما يسمونهم الكذابين[2]. واما ادعاؤه نزول الوحي على علي فقد روي ابن حبان حدثني أحمد بن يحيى بن زهير ثنا الحسن بن يحيىٰ الازدي ثنا علي بن المديني ثنا بشر بن المفضل عن أبي عوانة، سمعت الكلبي يقول: كان جبريل يملي الوحي على النبي- ﷺ- فلما دخل النبي- ﷺ- الخلاء جعل يملي على علي[3]

وأما زعمه ما يستحيل وقوعه من الأمور الباطلة.

فقد روى ابن ابي حاتم والرازي، وابن حبان قالا: نا العباس بن محمد الدوري، نا يحيىٰ بن يعلي بن الحارث المحاربي قال: قيل لزائدة: لم لا تروي عن الكلبي؟ قال: كنت أختلف اليه فسمعته يوماً وهو يقول: مرضت مرضة فنسيت ما كنت أحفظ، فأتيت آل محمد ﷺ فنفثوا في في فحفظت ما كنت نسيت، فقلتـ أي زائدةـ لا والله لا أروي عنك بعد هذا شيئاً فتركته[4].

وقال ابن حبان: ثنا يعقوب بن يوسف بن عاصم ببخارى ثنا السري بن يحيى أبو عبيدة ثنا يحيى بن يعلى المحاربي ثنا زائدة بن قدامة قال: اتيت الكلبي فسمعته يقول: أنسيت علمي فأتيت آل محمد ﷺ فسقوني قعباً من لبن فراجعني علمي، فقلت: يا كذاب لا أسمع منك شيئاً ابداً[5].

٣ـ اختلاصه وتغيره بعد كبره حتى أنه لا يدري ما يقول:

فقد قال ابن ابي حاتم: نا احد بن سنان الواسطي قال، سمعت يزيد بن هارون يقول: كبر الكلبي وغلب عليه النسيان فجاء الى الحجام وقبض على لحيته

---

(١) مجروحين ٢: ٢٥٢.

(٢) ميزان ٣: ٥٥٧.

(٣) مجروحين ٢: ٢٥٣/٢٥٢، ميزان ٣: ٥٥٩.

(٤) الجرح ٢/٣: ٢٧٠، مجروحين ٢: ٢٥٣، انظر ميزان ٣: ٥٥٧، تهذيب ٩: ١٧٩.

(٥) مجروحين ٢: ٢٥٣.

فأراد أن يقول: خذ من ها هنا يعني ما جاوز القبضة فقال: خذ ما دون القبضة[١]

قلت قلت له الترمذي فقط.

١١٤ـ ت ق / محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الاسدي المصلوب:

روى عن عبد الرحمن بن غنم وعبادة بن نسي وربيعة بن يزيد وآخرين

وعنه ابن عجلان والثوري، وسعيد بن أبي هلال وغيرهم.

متفق على تركه ونكارة حديثه. متهم بالزندقة، صلبه أبو جعفر على ذلك، وكانوا يغيرون اسمه تمويهاً واخفاء لأمره[٢]

وقد صرح جمع من المحدثين بكذبه. بل روى عنه ما يشعر باقراره بالوضع:

فقد روى ابن أبي حاتم وابن حبان عن خالد بن يزيد الازدي قال: سمعت محمد بن سعيد الازدي يقول: اذا كان الكلام حسناً لم أر بأساً أن أجعل له اسناداً[٣].

وقال ابن أبي حاتم نا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال: سمعت أبي يقول: محمد بن سعيد قتله أبو جعفر في الزندقة، حدث بحديث موضوع.[٤].

وقال ابن حبان: حدثني محمد بن المنذر ثنا ابو زرعة، اخبرني احمد بن حنبل: أن محمد بن سعيد كان كذاباً[٥].

---

(١) الجرح ٢/٣: ١٧١، انظر ميزان ٣: ٥٥٦.

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١: ٩٤، الجرح ٢/٣: ٢٦٢/٢٦٤، مجروحين ٢: ٢٤٧، الضعفاء: ٢٧٤، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٢، أسماء الضعفاء: ١٥٤/١٥٤/ب. ديوان الضعفاء: ٢٧٣، المغني ٢: ٥٨٥، الكاشف ٣: ٤٧، ميزان ٣: ٥٦١/٥٦٣، تهذيب ٩: ١٨٤/١٨٦، خلاصة: ٣٣٨، تنزيه الشريعة ١: ١٠٥.

(٣) الجرح ٢/٣: ٢٦٢، مجروحين ٢: ٢٤٧.

(٤) الجرح ٢/٣: ٢٦٢، ميزان ٣: ٥٦٢.

(٥) مجروحين ٢: ٢٤٧.

وروى ابو داود عن احمد بن حنبل قال : عمداً كان يضع الحديث[1] .

وقال النسائي : والكذابون المعروفون بوضع الحديث ابن ابي يحيى بالمدينة والواقدي ببغداد ومقاتل بن سليمان بخراسان ومحمد بن سعيد بالشام[2] ، وقال ايضاً : متروك الحديث[3] وقال أبو مسهر : هو من كذابي الاردن[4] .

وقال ابن أبي حاتم نا محمد بن ابراهيم نا عمرو بن علي - يعني الفلاس - أن محمد بن سعيد الازدي يحدث باحاديث موضوعة[5] . وقال ابن حبان : حدثنا احمد ابن علي بن الحسن المدائني بمصر ، ثنا أبو امية ثنا ابو مسهر ثنا عيسى بن يونس قال : دخل سفيان الثوري على محمد بن سعيد بن أبي قيس الاردني فاحتبس عنده هنيهة ثم خرج الينا فقال : انه كذاب . قال ابو مسهر وقتله أبو جعفر في الزندقة[6] .

وقال ابن رشدين : سألت احمد بن صالح المصري عنه فقال : زنديق ، ضربت عنقه ، وضع أربعة آلاف حديث عند هؤلاء الحمقى فاحذروها .

وقال ابو احمد الحاكم : كان يضع الحديث ، صلب على الزندقة .

وقال الجوزجاني : مكشوف الامر هالك .

وقال الحاكم - يعني أبا عبد الله - هو ساقط لا خلاف بين أهل النقل فيه[7] .

وقال البخاري : قتل في الزندقة وصلب ، متروك الحديث[8] .

وقال ابن حبان : وكان محمد بن سعيد هذا يضع الحديث على الثقات ويروي عن الاثبات ما لا أصل له ، لا يحل ذكره ولا في الكتب الا على سبيل القدح فيه ولا الرواية عنه بحال من الاحوال[9] .

روى له الترمذي وابن ماجه .

---

(١) ميزان ٣ : ٥٦٢ ، تهذيب ٩ : ١٨٥ .
(٢) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٢ .
(٣) الجرح ٢ / ٣ : ٢٦٣ ، تهذيب ٩ : ١٨٦ .
(٤) تهذيب ٩ : ١٨٦ .
(٥) مجروحين ٢ : ٢٤٧ .
(٦) تهذيب ٩ : ١٨٥ ، ميزان ٣ : ٥٦٢ .
(٧) تهذيب ٩ : ١٨٦ .
(٨) مجروحين ٢ : ٢٤٧ .
(٩) التاريخ الكبير ١ / ١ : ٩٤ ، الضعفاء : ٢٧٤ .

١١٥ ق / محمد بن سليمان بن هشام بن سليمان بن عمرو بن طلحة اليشكري أبو جعفر ويقال أبو علي الشطوي البغدادي الخزاز ابن سعيدة بنت مطر الوراق يعرف بأخي هشام .

روى عن اسماعيل بن علية وعبد الله بن نمير ومحمد بن ادريس الشافعي .

وعنه ابن ماجه وابن خزيمة وأبو عوانة وآخرون .

مجمع على ضعفه وضعف حديثه[١] .

وصرح الذهبي بتكذيبه ، فقال : ومن أكاذيبه عن وكيع عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً ما أوذي أحد ما أوذيت[٢] .

وقال الخطيب بعد أن أورد حديثاً من طريقه : هذا الحديث منكر بهذا الاسناد وكل رجاله ثقات سوى محمد بن سليمان بن هشام ، والحمل فيه عليه والله أعلم[٣] .

وقال ابن عقدة : في أثره نظر[٤] .

وقال ابن عدي : أحاديثه مسروقة ، سرقها من قوم ثقات ، ويوصل الاحاديث[٥] .

وقال ابن حبان : منكر الحديث عن الثقات كأنه كان يسرق الحديث فعمد الى أحاديث معروفة لاقوام بأعيانهم حدث بها عن شيوخهم ، لا يجوز الاحتجاج به بحال[٦] .

روى له ابن ماجه فقط .

---

(١) انظر ترجمته في مجروحين ٢ : ٢٩٧ / ٢٩٨ ، أسماء الضعفاء : ١٥٦ / أ ، ديوان الضعفاء ٢٧٤ ، المغني ٢ : ٥٨٨ ، الكاشف ٣ : ٥٠ ، ميزان ٣ : ٥٧٠ / ٥٧١ ، تهذيب ٩ : ٢٠١ / ٢٠٢ ، خلاصة : ٣٣٩ .

(٢) تهذيب ٩ : ٥٧٠ .

(٣) تاريخ بغداد ٥ : ٢٩٧ ، تهذيب ٩ : ٢٠٢ .

(٤) ميزان ٣ : ٥٧١ ، تهذيب ٩ : ٢٠٢ .

(٥) تهذيب : ٢٠٢ ، وانظر ميزان ٣ : ٥٧٠ .

(٦) مجروحين ٢ : ٢٩٧ / ٢٩٨ .

١١٦ د س ق/محمد بن عبد الله بن علاثة الحراني القاضي أبو اليسير العقيلي:

عن عبده بن أبي لبابة، وعبد الكريم الجزري.

وعنه حرمي بن حفص وعبد العزيز الاويسي وعمرو بن الحصين.

مختلف فيه[١].

وثقه ابن معين وابن سعد، وقوى أمره أبو حاتم الرازي[٢].

وسائر من تكلم فيه من الائمة على ضعفه وتليينه.

وقد كذبه بعضهم.

قال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات ويأتي بالمعضلات عن الاثبات لا يحل ذكره في الكتب الا على جهة القدح فيه، ولا كتبة حديثه الا على جهة التعجب[٣].

وقال الازدي: حديثه يدل على كذبه وكان احد العضل في التزيد[٤].

وقال الدارقطني: عمرو بن الحصين وابن علاثة جميعاً متروكان[٥].

وقال الحاكم: يروي عن الاوزاعي وخصيف والنضر بن عربي أحاديث موضوعة ومدار حديثه على عمرو بن الحصين، وفي سؤلات مسعود: ذاهب الحديث له مناكير عن الاوزاعي وعن أئمة المسلمين[٦].

وقد استشكل بعض الائمة تكذيبه ورأى أنه غير مقبول لا سيما وأن الرجل

---

(١) انظر ترجمته في مجروحين، ٢: ٢٧٥، التاريخ الكبير ١/١: ١٣٢/١٣٣، الجرح ٢/٣: ٣٠٢، أسماء الضعفاء: ١٥٧/ب، ديوان الضعفاء: ٢٧٧، الكاشف ٣: ٦٣، المغني: ٢: ٥٩٧، ميزان ٣: ٥٩٤/٥٩٥، تهذيب ٩: ٢٦٩/٢٧٧.

(٢) انظر الجرح ٢/٣: ٣٠٢، تهذيب ٩: ٢٧٠، ميزان ٣: ٥٩٤.

(٣) مجروحين ٢: ٢٧٥، ميزان ٣: ٥٩٤.

(٤) تهذيب ٩: ٢٧٠، ميزان ٣: ٥٩٤.

(٥) تهذيب ٩: ٢٧٠، ميزان ٣: ٥٩٤.

(٦) تهذيب ٩: ٢٧١.

سبق توثيق بعض الائمة الكبار له مثل يحيىٰ بن معين، فرجعوا الى حديثه فرأوا أن من أطلق عليه الكذب انما التبس عليه الامر. لأن المنكرات التي نسبت اليه لا دخل له فيها، انما هي ممن روى عنه من الضعفاء، والهلكى، قال الذهبي بعد ان أورد له حديثاً من طريق عمرو بن حصين عنه، فهذا لعل آفته من عمرو، فانه متروك[1].

وقال أيضاً بعد ذكر حديث آخر: الظاهر أنه من وضع ابن حصين[2].

وقال الخطيب: أفرط الازدي في الحمل على ابن علاثة وأحسبه وقعت له روايات لعمرو بن الحصين عنه فنسبه الى الكذب لأجلها، والعلة في تلك من جهة عمرو بن الحصين فانه كان كذاباً، وأما ابن علاثة فوصفه ابن معين بالثقة ولم احفظ لأحد من الائمة خلاف ما وصفه به يحيى[3].

وقال ابن عدي: حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به[4].

قلت: روى له أبو داود والنسائي. وابن ماجه.

١١٧ ق/محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة بن أبي رهم القرشي العامري المدني، أبو بكر وهو بكنيته أشهر.

روى عن الاعرج وزيد بن أسلم وصفوان بن سليم وموسى بن عقبة. وغيرهم.

وعنه عبد الرزاق وأبو عاصم وجماعة.

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[5].

---

(١) ميزان ٣: ٥٩٤.

(٢) ميزان ٣: ٥٩٥.

(٣) تهذيب ٩: ٢٧٠، وانظر ميزان ٣: ٥٩٤.

(٤) تهذيب ٩: ٢٧٠.

(٥) الجرح ٣/٢، ٢٩٨، مجروحين ٣: ١٤٧، الضعفاء والمتروكون ٣٠٨، أسماء الضعفاء: ١٥٨/أ، ديوان الضعفاء: ٢٧٨، الكاشف ٣: ٣١٤، المغني ٢: ٥٩٧، ميزان ٣: ٥٩٦، ٤: ٥٠٣/٥٠٤، تهذيب ١٢: ٢٧/٢٨، خلاصة: ٤٤٤.

وصرح بعضهم بكذبه ووضعه الحديث .

قال ابن أبي حاتم : نا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل قال ، قال أبي : محمد بن عبد الله بن أبي سبرة يضع الحديث[1] .

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه :ليس بشيء ،كان يضع الحديث ويكذب[2] .

وقال ابن المديني : كان ضعيفاً في الحديث ، وقال مرة : كان منكر الحديث هو عندي مثل ابن أبي يحيىٰ وقال ابن عدي : عامة ما يرويه غير محفوظ ، وهو في جملة من يضع الحديث .

وقال البخاري : ضعيف ، وقال مرة : منكر الحديث[3] .

وقال النسائي : متروك الحديث[4] .

وقال ابن حبان : كان ممن يروي الموضوعات عن الإثبات ، لا يحل كتابة حديثه ولا الاحتجاج به بحال كان أحمد بن حنبل يكذبه[5] .

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً حدثنا الحسن بن علي الخلال ثنا عبد الرزاق ، أنبأنا ابن أبي سبرة عن ابراهيم بن محمد عن معاوية بن عبد الله بن جعفر عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله ﷺ : اذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها ، وصوموا نهارها ، فان الله ينزل فيها لغروب الشمس الى سماء الدنيا فيقول : الا من مستغفر فاغفر له ، الا مسترزق فأرزقه : الا مبتلي فاعافيه ، الا كذا الا كذا ، حتى يطلع الفجر[6] .

١١٨ ق/ محمد بن عمر بن واقد الواقدي الاسلمي مولاهم أبو عبد الله المدني

---

(١) الجرح ٢/ ٣ ، ٢٩٨ ، انظر ميزان ٤ : ٥٠٣/ ٥٠٤ .
(٢) تهذيب ١٢ : ٢٧ .
(٣) تهذيب ١٢ : ٢٨ .
(٤) الضعفاء : ٣٠٨ ، تهذيب ١٢ : ٢٨ .
(٥) مجروحين ٣ : ١٤٧ .
(٦) جه . اقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في ليلة النصف في شعبان . حديث رقم ١٣٨٨ .

القاضي. أحد الاعلام. كان اليه المنتهى في الاخبار والسير والمغازي والحوادث وأيام الناس والفقه.

روى عن محمد بن عجلان والاوزاعي وابن جريج وابن أبي ذئب وغيرهم.

وعنه سليمان بن داود الشاذكوني وأبو عبيد والقاسم بن سلام ومحمد بن سعد الكاتب وآخرون.

مختلف فيه[1]، وثقه محمد بن اسحاق الصغاني ومصعب الزبيري ومعن الفزاري ويزيد بن هارون وأبو عبيد[2].

وسائر الائمة على تليينه وتضعيف حديثه. بل صرح جمع منهم بكذبه ورميه بوضع الحديث.

قال ابن أبي حاتم: حدثنا عبد الرحمن نا أحمد بن سلمة النيسابوري: نا اسحاق بن منصور قال، قال أحمد بن حنبل: كان الواقدي يقلب الاسانيد يلقى حديث ابن أخي الزهري على معمر ونحو هذا، قال اسحاق بن راهويه: كما وصف وأشد، لأنه عندي ممن يضع الحديث.

وقال سألت أبي عن محمد بن عمر الواقدي المديني فقال: متروك الحديث، قال يحيى بن معين: نظرنا في حديث الواقدي فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير فقلنا يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه، ويحتمل أن تكون منهم ثم نظرنا الى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر فانه يضبط حديثهم فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير فعلمنا أنه منه فتركنا حديثه[3].

وقال ابن حبان: سمعت ابن المنذر يقول: سمعت عباس بن محمد، سمعت

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١ : ١٧٨، الجرح ٤/١ : ٢٠/٢١ مجروحين ٢ : ٢٨٤/٢٨٥، الضعفاء للبخاري : ٢٧٥، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٣، اسماء الضعفاء: ١٦٠/ب، ديوان الضعفاء ٢٨٣، الكاشف ٣: ٨٢، المغني ٢ : ٦١٩، الخلاصة: ٣٥٣، ميزان ٣: ٦٦٢/٦٦٦، تهذيب ٩: ٣٦٣/٣٦٨.

(٢) انظر ميزان ٣: ٦٦٥، تهذيب ٩: ٣٦٥/٣٦٦.

(٣) الجرح ٤/١ : ٢١: انظر تهذيب ٩: ٣٦٤.

يحيىٰ بن معين يقول: الواقدي يضع الحديث[1].

وقال ابن حبان: كان ممن يحفظ أيام الناس وسيرهم، وكان يروي عن الثقات المقلوبات وعن الاثبات المعضلات حتى ربما سبق الى القلب أنه كان المتعمد لذلك، كان أحمد بن حنبل رحمه الله يكذبه[2].

وقال معاوية بن صالح، قال لي أحمد بن حنبل: الواقدي كذاب.

وقال ابن أبي حاتم: نا يونس بن عبد الله قال، قال لي الشافعي: كتب الواقدي كذب[3].

وحكى أبو العرب عن الشافعي قال: كان بالمدينة سبعة رجال يضعون الاسانيد أحدهم الواقدي[4].

وقال النسائي: الكذابون المعروفون بالكذب على رسول الله ﷺ اربعة، الواقدي بالمدينة ومقاتل بن سليمان بخراسان... الخ.

وقال ابن المديني: عنده عشرون ألف حديث يعني ما لها أصل، وقال في موضع آخر: ليس هو بموضع للرواية وابراهيم بن أبي يحيىٰ كذاب، وهو عندي أحسن حالاً من الواقدي.

وقال أبو داود: لا اكتب حديثه، ولا أحدث عنه، ما أشك أنه كان يفتعل الحديث ليس ننظر للواقدي في كتاب الا تبين أمره، وروى في فتح اليمن وخبر العنسي أحاديث عن الزهري ليست من حديث الزهري.

وقال بندار: ما رأيت أكذب منه.

وقال الساجي في حديثه نظر واختلاف.

---

(١) مجروحين ٢: ٢٨٤.

(٢) مجروحين: ٢٨٤.

(٣) الجرح ١/٤: ٢١، انظر تهذيب ٩: ٣٦٦.

(٤) تهذيب ٩: ٣٦٧.

وقال أحمد بن محمد بن محرز، ثنا عمرو الناقد قال: قلت للواقدي تحفظ عن الثوري عن ابن خيثمة عن عبد الرحمن بن نبهان عن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت عن ابيه في لعن زوارات القبور. . .؟ فقال: حدثنا سفيان، فقلت: أمله علي؟ فاملاه علي بالسند فقال: نا عبد الرحمن بن ثوبان. . . الخ، فقلت: الحمد لله الذي أوقعك، أنت تعرف أنساب الجن مثل هذا يخفى عليك[1].

وقال البخاري: سكتوا عنه تركه أحمد وابن نمير[2].

وقال أيضاً: متروك الحديث[3]. وقال في موضع آخر: كذبه أحمد[4].

وقال النسائي: متروك الحديث[5].

وقال ابن عدي: أحادبثه غير محفوظة والبلاء منه[6].

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا شيخ لنا عن عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن يحيىٰ بن حيان عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه قال: خطبنا النبي ﷺ. . . الحديث[7].

١١٩ـ ق/محمد بن الفرات التميمي ويقال الجرمي أبو علي الكوفي، السدي الصغير:

روى عن أبيه وأبي اسحاق السبيعي ومحارب بن دثار وأبي سلمة ابن عبد الرحمن وغيرهم.

مجمع على تركه ونكارة حديثه[8].

وصرح جمع من الائمة بكذبه.

قال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن عمار: كذاب[9].

(١) تهذيب ٩ : ٣٦٦/٣٦٧

(٢) التاريخ الكبير ١/١ : ١٧٨.

(٣) الضعفاء: ٢٧٥.

(٤) تهذيب: ٣٦٤.

(٥) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٣.

(٦) ميزان ٣ : ٦٦٣.

(٧) جه. اقامة الصلاة. باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة. حديث رقم ١٠٩٥.

(٨) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١ : ٢٠٨، الجرح ٤/١ : ٥٩/٦٠، مجروحين، ٢ : ٢ : ٢٧٦ الصعفاء ٢٧٦، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٣، أسماء الضعفاء: ١٦١، ديوان الضعفاء: ٢٨٥، المغني ٢ : ٦٢٣، الكاشف ٣ : ٨٨، ميزان ٤ : ٣، تهذيب ٩ : ٣٩٦ لـ ٣٩٧، خلاصة: ٣٥٥.

(٩) تهذيب ٩ : ٣٩٧، انظر ميزان ٤ : ٣.

وقال ابن الجوزي: رماه أحمد بالكذب وقال ابن أبي شيبة كذاب[1].

وقال الآجري من أبي داود: روى عن محارب أحاديث موضوعة[2].

وقال البخاري: منكر الحديث[3].

وقال النسائي: متروك الحديث[4] وقال مرة: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[5].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي المعضلات عن الاثبات حتى اذا سمعها من الحديث صناعته علم أنها موضوعة لا يحل الاحتجاج به[6].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن محمد بن الفرات فقال: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث[7] وقال ابن عدي: الضعف على ما يرويه بين[8].

اخرج ابن ماجة حديثاً واحداً قال: حدثنا سويد بن سعيد ثنا محمد بن الفرات عن محارب من دثار عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: لن تزول قدما شاهد الزور حتى يوجب الله له النار[9].

١٢٠ ت ق/محمد بن الفضل بن عطية بن عمر بن خالد العبسي مولاهم أبو عبد الله الكوفي، ويقال المروزي:

روى عن أبيه وأبي اسحاق السبيعي وزيد بن أسلم وعمرو بن دينار وغيرهم.

عنه قيس بن الربيع وسالم بن عجلان الافطس وبقية وأبو أسامة وآخرون.

---

(١) أسماء الضعفاء: ١٦١.

(٢) ميزان ٤: ٣، تهذيب ٩: ٣٩٧.

(٣) التاريخ الكبير ١/١: ٢٠٨، الضعفاء: ٢٧٦

(٤) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٣.

(٥) تهذيب ٩: ٣٩٧.

(٦) مجروحين ٢: ٢٧٦.

(٧) الجرح ٤/١: ٦٠.

(٨) تهذيب ٩. ٣٩٧.

(٩) جه. الاحكام. باب شهادة الزور. حديث رقم ٢٣٧٣

متفق على تركه ونكارة حديثه(١).

وصرح طائفة من الائمة بكذبه.

قال ابن حبان: سمعت الحنبلي يقول، سمعت أحمد بن زهير، سمعت يحيى ابن معين يقول: الفضل بن عطية الخرساني ثقة، وهو والد محمد بن الفضل بن عطية، ولم يكن محمد بثقة، كان كذاباً(٢)، وقال: ابن أبي حاتم: نا الحسين بن الحسن قال: سئل يحيى بن معين عن الفضل بن عطية فقال: وهو والله محمد بن الفضل الكذاب(٣).

وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: ليس بشيء حديثه حديث أهل الكذب(٤).

وقال ابن أبي حاتم: نا محمد بن يحيى قال اخبرني صالح بن الضريس قال سمعت يحيى بن الضريس يقول لعمرو بن عيسى وحدث عن محمد بن الفضل: ألم ننهك عن هذا الكذاب؟

وقال أيضاً: نا محمد بن يحيى أخبرني عبد السلام بن عاصم قال سمعت اسحاق بن سليمان وسئل عن حديث من حديث محمد بن الفضل الخراساني فقال: تسألوني عن حديث الكذابين.

وقال ايضاً: نا محمد بن ابراهيم نا أبو حفص عمرو بن علي- يعني الفلاس- قال: محمد بن الفضل متروك الحديث كذاب.

وقال أيضاً: سألت أبي عن محمد بن الفضل بن عطية فقال: ذاهب الحديث ترك حديثه(٥).

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١ : ٢٠٨ ، الجرح ١/٤ : ٥٦/٥٧ مجروحين ٢ : ٢٧٤ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٣ أسماء الضعفاء : ١٦١ ، ديوان الضعفاء : ٢٨٥ ، المغني ٢ : ٦٢٤ ، الكاشف ٣ : ٨٩ ، ميزان ٤ : ٦/٧ ، تهذيب ٩ : ٤٠١/٤٠٢

(٢) مجروحين ٢ : ٢٧٤.

(٣) الجرح ١/٤ : ٥٧.

(٤) أسماء الضعفاء : ١٦١ ، ميزان ٤ : ٦.

(٥) الجرح ١/٤ : ٥٧ ، تهذيب ٩ : ٤٠٢.

وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الاثبات لا يحل كتبة حديثه الا على سبيل الاعتبار كان أبو بكر بن أبي شيبة شديد الحمل عليه[1].

وقال الجوزجاني: كان كذاباً، سألت ابن حنبل عنه فقال: ذاك عجيب يجيئك بالطامات وهو صاحب ناقة ثمود وبلال المؤذن.

وقال ابن المديني: روى عجائب.

وقال صالح بن محمد: كان يضع الحديث[2].

وقال البخاري: رماه ابن أبي شيبة[3] وقال: سكتوا عنه[4].

وقال النسائي: متروك الحديث[5].

وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث. ،

وقال أبو عبد الله الحاكم: روى عن أبي اسحاق وداود بن أبي هند أحاديث موضوعة.

وقال ابن عدي: وعامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه[6].

قلت: خرج له الترمذي وابن ماجه.

١٢١ـ ت / محمد بن القاسم الاسدي أبو ابراهيم الكوفي، شامي الأصل قيل: ان لقبه كاو:

روى عن مسعر ومالك بن مغول والفضل بن دلهم والاوزاعي وآخرين.

وعنه أبو معمر القطيعي وابراهيم بن موسى الرازي وأحمد بن يونس اليربوعي

---

(١) مجروحين ٢ : ٢٧٤.
(٢) تهذيب ٩ : ٤٠٢
(٣) التاريخ الكبير ١ / ١ : ٢٠٨.
(٤) الضعفاء : ٢٧٦.
(٥) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٣.
(٦) تهذيب ٩ : ٤٠٢.

وغيرهم. غالب الائمة على ضعفه[١]، وانفرد يحيى بن معين بتوثيقه.

قال ابن أبي حاتم: نا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب الي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: محمد بن القاسم الاسدي، ثقة قد كتبت عنه[٢].

وقد رماه بعض الائمة بالكذب.

قال البخاري: سمع الاوزاعي، رماه أحمد[٣].

قال عبد الله بن أحمد: ذكرت لابي ما حدثني أبو معمر عن محمد بن القاسم الاسدي، حدثنا سعيد بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة عن علي، ولا أعلمه الا عن النبي ﷺ: اذا هاج بأحدكم الدم فليهرقه ولو بمشقص فقال أبي محمد بن القاسم أحاديثه موضوعة، ليس بشيء[٤].

وقال النسائي: ليس بثقة كذبه أحمد.

وقال الآجري عن أبي داود: غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

وقال البراء: حدث بأحاديث لم يتابع عليها[٥].

وقال الدارقطني: محمد بن القاسم الاسدي أبو ابراهيم كوفي، يكذب عن الثوري والاوزاعي[٦].

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/١ : ٢١٤، الجرح ١/٤ : ٦٥، مجروحين ٢ : ٢٨٢، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٣، الضعفاء للدارقطني، ٢١/أ، اسماء الضعفاء، ١٦٢، ديوان الضعفاء ٢٨٥، المغني ٢ : ٦٢٥، الكاشف ٣ : ٩٠، ميزان ٤ : ١١، تهذيب ٩ : ٤٠٧/ ٤٠٨، خلاصة : ٣٥٦، تنزيه الشريعة ١ : ١١٢

(٢) الجرح ١/٤ : ٢١٤.

(٣) التاريخ الكبير ١/١ : ٢١٤.

(٤) ميزان ٤ : ١١ تهذيب ٩ : ٤٠٨.

(٥) تهذيب ٩ : ٤٠٧/ ٤٠٨.

(٦) الضعفاء والمتروكين : ٢١/أ.

وقال النسائي: يروي عن الاوزاعي عن حسان بن عطية، متروك الحديث[1].

روى له الترمذي فقط.

١٢٢ـ د/محمد بن يونس بن موسى بن سليمان بن عبيد بن ربيعة بن كريم السامي الكديمي أبو العباس البصري:

روى عن روح بن عبادة وأبي عامر العقدي وازهر بن سعد السمان وغيرهم.

وعنه أبو بكر بن أبي الدنيا واسماعيل الصفار وأبو عمرو السماك وأبو سهل بن زياد القطان وغيرهم.

غالب الائمة على تركه ونكارةحديثه مع كثرة حديثه وسماعاته وشهرته بالطلب[2]، وقد جاء توثيقه عن جعفر الطيالسي ومحمد بن الهيثم[3].

وسائر الائمة على ضعفه وصرح بعضهم بكذبه ووضعه الحديث.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وعرض عليه شيء من حديثه فقال: ليس هذا حديث أهل الصدق[4].

وقال الآجري، سمعت أبا داود يتكلم في محمد بن سفيان وفي محمد بن يونس يطلق عليهما الكذب، وقال أبو بكر بن وهب الثمار: ما أظهر أبو داود بكذب أحد الا الكديمي وغلام خليل.

وقال أبو سهل بن زياد القطان: كان موسى بن هارون ينهى الناس عن السماع من الكديمي وقال: تقرب الي بالكذب، قال لي : كتبت عن أبيك في مجلس

---

(١) الضعفاء: ٣٠٣.

(٢) انظر ترجمته في الجرح ٤/١ : ١٢٢ ، مجروحين ٢ : ٣٠٥/٣٠٧ ، أسماء الضعفاء : ١٦٥ ، ديوان الضعفاء : ٢٩٢ المغني ٢ : ٦٤٦ ميزان ٤ : ٧٤/٧٦ تهذيب ٩ / ٥٣٩ / ٥٤٤ ، تنزيه الشريعة ١ : ١١٦

(٣) انظر ميزان ٤ : ٧٤ ، تهذيب ٩ : ٥٤٠ / ٥٤١.

(٤) الجرح ١ / ٤ : ١٢٢.

محمد بن القاسم النهدي، قال موسى: لم يحدث أبي عن محمد بن القاسم قط[1].

وقال ابن عدي: سمعت موسى بن هارون يقول: تقرب الكديمي الي بالكذب وقال لي: كتبت عن أبيك في مجلس محمد بن سابق، وقد سمعت أبي يقول: ما كتبت عن محمد بن سابق شيئاً ولا رأيته[2].

وقال ابن حبان: كان يضع على الثقات الحديث وضعاً، ولعله قد وضع أكثر من الف حديث[3].

وقال حمزة السهمي، سمعت الدارقطني يقول: كان الكديمي يتهم بوضع الحديث[4]، زاد الذهبي: وما أحسن فيه القول الا من لم يخبر حاله.

وقال ابن عدي: قد أتهم بالوضع وادعى الرواية عمن لم يرهم، ترك عامة مشايخنا الرواية عنه ومن حدث عنه نسبه الى جده لئلا يعرف[5].

وقال أيضاً: روى الكديمي، عن أبي هريرة عن ابن عون عن نافع بن عمر غير حديث باطل، وكان مع وضعه الحديث وادعائه ما لم يسمع علق لنفسه شيوخاً وكان ابن صاعد وعبد الله بن محمد لا يمتنعان من الرواية عن كل ضعيف كتبا عنه الا عن الكديمي، فانهما كانا لا يرويان عنه لكثرة مناكيره، ولو ذكرت كل ما أنكر عليه وادعائه ووضعه لطال ذلك[6].

وقال الذهبي بعد أن أورد له حديث «أكذب الناس الصياغون والصواغون» ومن أفترى هذا على أبي نعيم[7] يعني الكديمي.

---

(١) تهذيب ٩ : ٥٤١ ، قال ابن حجر ، قال الخطيب: لا حجة فيه على تكذيب الكديمي لاحتمال أن يكون هارون سمع من محمد بن القاسم ولم يحدث عنه.

(٢) تهذيب ٩ : ٥٤٣ ، قال ابن حجر : وهذا أصرح مما تقدم ولا يستطيع الخطيب أن يرد هذا ايضا بذلك الاحتمال.

(٣) مجروحين ٢ : ٣٠٥/٣٠٦.

(٤) تهذيب ٩ : ٥٤٢ ، ميزان ٤ : ٧٥.

(٥) تهذيب ٩ : ٥٤٢ ، ميزان ٤ : ٧٥

(٦) تهذيب ٩ : ٥٤٣.

وقال أبو أحمد الحاكم: الكديمي ذاهب الحديث.

وقال الدارقطني: قال لي أبو بكر أحمد بن المطلب الهاشمي قال: كنا يوماً عند القاسم بن زكريا المطرز فمر في كتابه حديث عن الكديمي فامتنع عن قراءته فقام اليه محمد بن عبد الجبار وكان أكثر عن الكديمي فقال: أيها الشيخ أحب أن تقرأه فأبى وقال: أجاثيه بين يدي الله غداً وأقول: ان هذا كان يكذب على رسولك وعلى العلماء[1].

روى له أبو داود حديثاً واحداً قال ابن حجر: وعنه أبو داود بينها وقع في الطلاق عقب حديث عائشة أنها ارادت أن تعتق مملوكين... الحديث، أخرجه عن ابن أبي خثيمة ونصر بن علي كلاهما عن أبي علي الحنفي عن ابن موهب عن القاسم عن عائشة[2] قال أبو داود وحدثنا محمد بن موسى الكديمي ثنا أبو علي الحنفي فذكر باسناده مثله[3]. قال المزي: والظاهر أن هذا من زيادات الراوي على أبي داود، فان أبا داود كان سيء الرأي في الكديمي[4].

١٢٣ ق/مروان بن سالم الغفاري أبو عبد الله الشامي الجزري مولى بني أمية:

روى عن صفوان بن عمرو، وعبيد الله بن عمر، والأعمش وابن جريج وآخرين.

وعنه بقية وعبد المجيد بن أبي رواد، وعبد الصمد بن عبد الوارث والوليد بن مسلم وغيرهم.

مجمع على ضعفه ونكارةحديثه[5].

وصرح جماعة بكذبه.

---

(١) ميزان ٤ : ٧٥ ، تهذيب ٩ : ٥٤٣.

(٢) تهذيب ٩ : ٥٤٢/٥٤٣ ، ميزان ٤ : ٧٥.

(٣) د . الطلاق . باب في المملوكين يعتقان معاهل تخير امرأته ١ : ٥١٨

(٤) ليس في النسخة التي بين أيدينا والمذكور بها . قال نصر ، أخبرني أبو علي الحنفي عن عبيد الله اهـ

(٥) تهذيب ٩ : ٥٣٩/٥٤٠.

قال أبو عروبة الحراني : كان يضع الحديث[1] .

وقال الساجي : كذاب يضع الحديث[2] .

وقال ابن حبان : كان ممن يروي عن المشاهير المناكير ويأتي عن الثقات ما ليس من حديث الاثبات فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره[3] .

وقال البخاري : منكر الحديث[4] .

وقال النسائي : متروك الحديث[5] .

وقال ابن عدي : عامة حديثه لا يتابعه عليه الثقات .

وقال البغوي : منكر الحديث لا يحتج بروايته ولا يكتب أهل العلم حديثه إلا للمعرفة[6] .

روى له ابن ماجه حديثين[7] .

١٢٤ ـ ق / معلى بن عبد الرحمن الواسطي :

روى عن جرير بن حازم وابن أبي ذئب والأعمش والثوري ومبارك بن فضالة وغيرهم .

وعنه محمد بن موسى القطان وإبراهيم بن عبد الرحيم دنوقاً وإسحاق بن

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/١ : ٣٧٣ ، الجرح ٤/١ : ٢٧٥ ، مجروحين ٢ : ٣١٧ ، الضعفاء : ٢٧٧ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٤ أسماء الضعفاء : ١٦٥ / ب / ١٦٦ / أ ، ديوان الضعفاء : ٢٩٥ المغني ٢ : ٦٥١ ، الكاشف ٣ : ١٣٢ ، ميزان ٤ : ٩١/٩٠ ، تهذيب ١٠ : ٩٤/٩٣ ، خلاصة : ٣٧٣ ، تنزيه الشريعة ١ : ١١٧ .

(٢) ميزان ٤ : ٩٠ ، تهذيب ١٠ : ٩٣ .

(٣) مجروحين ٢ : ٣١٧ .

(٤) التاريخ الكبير ٤/١ : ٣٧٣ ، الضعفاء : ٢٧٧ .

(٥) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٤ .

(٦) تهذيب ١٠ : ٩٤/٩٣ .

(٧) الحديث الأول أخرجه في الأذان والسنة فيه . باب السنة في الأذان حديث رقم ٧١٢ والحديث الثاني أخرجه في اللباس . باب البياض من الثياب . حديث رقم ٣٥٦٨ .

شاهين الواسطي وآخرون.

مجمع على تركه ونكارة حديثه[1].

وصرح قوم بكذبه ووضعه الحديث. بل نقلوا عنه ما يدل على اقراره بوضع الحديث.

قال العقيلي: حدثنا أبو أسامة البصري قال: سمعت أبا داود السجستاني يقول، سمعت يحيى بن معين وسئل عن المعلى بن عبد الرحمن فقال: أحسن أحواله عندي أنه قيل له عند موته الا تستغفر الله؟ فقال الا أرجو أن يغفر لي وقد وضعت في فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه تسعين حديثاً[2].

وقال عبد الله بن علي بن عبد الله المديني عن أبيه: ضعيف الحديث، وذهب الى أنه كان يضع الحديث، قال: ورميت بحديثه وضعفه جداً، وقال في موضع آخر: أخذ أحاديث من حديث أبي الهيثم عن الليث وذهب الى أنه كان يكذب[3].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ضعيف الحديث كان حديثه لا أصل له، وقال مرة: متروك الحديث[4].

وقال ابن حبان :يروي عن عبدالحميد بن جعفر المقلوبات لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد[5].

وقال الدارقطني: ضعيف، كذاب.

وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث[6].

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ١/٤ : ٣٣٤ ، مجروحين ٢ : ٣٢١ ، الضعفاء للعقيلي : ٤٢٢ ، اسماء الضعفاء : ١٦٩/أ ، ديوان الضعفاء ٣٠٤ ، المغني ٢ : ٦٧٠ ، الكاشف ٣ : ١٦٤ ، ميزان ٤ : ١٤٨/١٤٩ ، تهذيب ١٠ : ٢٣٨ ، تنزيه الشريعة ١ : ١١٩.

(٢) الضعفاء للعقيلي ٢ : ٤٢٢ ، ميزان ٤ : ١٤٩ ، تهذيب ١٠ : ٢٣٨.

(٣) تهذيب : ١٠ : ٢٣٨.

(٤) الجرح ١ / ٤ : ٣٣٤ ، تهذيب ١٠ : ٢٣٨

(٥) مجروحين ٢ : ٣٢١.

(٦) تهذيب ١٠ : ٢٣٨ ، ميزان ٢ : ١٤٩.

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا محمد بن موسى الواسطي، ثنا المعلى بن عبد الرحمن ثنا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما»[1].

. ١٢٥ ق/ معلى بن هلال بن سويد الحضرمي ويقال الجعفي أبو عبد الله الطحان الكوفي:

روى عن أبي اسحاق السبيعي، ومنصور بن المعتمر، وسهيل بن أبي صالح وسليمان التيمي وغيرهم.

وعنه عبد السلام بن حرب وقتيبة بن سعيد وسهل بن عثمان العسكري وآخرون.

مجمع على تركه ونكارة حديثه[2].

وصرح جمع من الائمة بكذبه.

قال البخاري: قال ابن المبارك لوكيع: عندنا شيخ وهو ابو عصمة نوح بن أبي مريم كان يضع كما يضع معلى[3].

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل نا علي- يعني ابن المديني- قال سمعت أبا أحمد يعني الزبيدي يقول: حدثت سفيان بن عيينة عن معلى الطحان في بعض حديثه ابن أبي نجيح فقال: ما أحوج صاحب هذا الى أن يقتل[4].

وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: غير ثقة ولا مأمون، حدثني أبو زرعة

(١) جه . مقدمة . فضل علي بن أبي طالب . حديث رقم : ١١٨.

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/٤ : ٣٩٦ ، الجرح ١/٤ : ٣٣٣/٣٣٢ ، مجروحين ٢ : ٣٢١/٣٢ ، الضعفاء والتروكون : ٣٠٤ الضعفاء للدارقطني : ٢١ أ ، أسماء الضعفاء : ١٦٩/ب ، ديوان الضعفاء : ٣٠٤ ، المغني ٢ : ٦٧١ ، الكاشف ٣ : ١٦٤ ، ميزان ٤ : ١٥٢ ك ١٥٣ ، تهذيب ١٠ : ٢٤٣/٢٤٠ . خلاصة : ٣٨٤ تنزيه الشريعة ١ : ١١٩.

(٣) التاريخ الكبير ١/٤ : ٣٩٦ ، ميزان ٤ : ١٥٢ ، تهذيب ١٠ : ٢٤٢

(٤) الجرح ١/٤ : ٣٣٢ ، ميزان ٤ : ١٥٢.

الدمشقي ثنا أبو نعيم قال: كنت أمشي مع ابن عيينة فمررنا بمعلى بن هلال فقال لي سفيان: هذا من أكذب الناس، وقال في موضع آخر: كان كذاباً[1] وروى نحوه ابن حبان[2].

وقال ابن حبان: ثنا عبد الملك بن محمد، ثنا يوسف بن سعيد بن مسلم، سمعت سعيد بن مروان يقول: قال الحجانج كتب الي سفيان بن عيينة بالكوفة، فاحتبست عنه يوماً فقال لي: أين كنت؟ عسى كنت عند الطحان المعلى بن هلال؟ قلت: نعم، قال: فلا تأته فانه كذاب[3].

وقال زكريا بن يحيىٰ الساجي عن أحمد بن العباس الجنديسابوري سمعت أبا نعيم يقول: كان سفيان الثوري لا يرمي أحداً بالكذب الا معلى بن هلال[4].

وقال ابن أبي خاتم: نا أبي نا علي بن محمد الطنافسي قال: سمعت أبا سلمة يقول: وقع في يدي كتاب للمعلى بن هلال والتنور يسجر قال: فرميت به فيه[5].

وقال أيضاً: نا أبي، قال سمعت عمرو بن محمد الناقد يقول: رأيت وكيعاً يعرض عليه احاديث لمعلى بن هلال فجعل يقول، قال: أبو بكر الصديق رضوان الله عليه، الكذب مجانب للايمان، قال أبو محمد: يعرّض بانه كان يكذب[6].

وقال أيضاً نا ابي سمعت علي بن المديني يقول: ما رأيت يحيىٰ بن سعيد يصرح في أحد بالكذب الا معلى بن هلال وابراهيم بن ابي يحيىٰ فانه قال: كانا يكذبان[7].

وقال أبو الوليد الطيالسي: رأيت معلى بن هلال يحدث بأحاديث قد وضعها، فقلت بيني وبينك السلطان فكلموني فيه، فأتيت أبا الأحوص فقال: مالك ولذلك البائس، فقلت: هو كذاب، فقال: هو يؤذن على منارة طويلة[8].

وقال ابن أبي حاتم: نا محمد بن حمويه بن الحسن قال: سمعت أبا طالب

---

(١) تهذيب ١ : ٢٤١.
(٢) مجروحين ٢ : ٣٢٠.
(٣) مجروحين ٢ : ٣٢٠.
(٤) تهذيب ١٠ : ٢٤١ / ٢٤٢.
(٥) الجرح ١ / ٤ : ٣٣٢.
(٦) الجرح ١ / ٤ : ٣٣٢ ، تهذيب ١٠ : ٢٤١.
(٧) الجرح ١ / ٤ : ٣٣٢ / ٣٣٣.
(٨) تهذيب ١٠ : ٢٤٢.

قال، قال أحمد بن حنبل: معلى بن هلال متروك الحديث، حديثه موضوع كذب

وقال أيضاً: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال: سمعت أبي قال: المعلى بن هلال كوفي كذاب[1].

وقال ابن أبي حاتم: قرىء على العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين أنه قال: معلى بن هلال ليس بثقة كذاب[2]

وقال أحمد بن أبي مريم عن ابن معين: هو من المعروفين بالكذب ووضع الحديث.

وقال النسائي: كذاب، وقال مرة: يضع الحديث[3].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن المعلى بن هلال ما كان ينقم عليه؟ فقال: الكذب[4].

وقال الآجري عن أبي داود: روى أربعين حديثاً عن ابن ابي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس كلها مختلقة.

وقال أبو أحمد ابن عدي: هو في عداد من يضع الحديث.

وقال الجوزجاني والعجلي، وعلي بن الحسين بن الجنيد: كذاب.

وذكره ابن البرقي في باب من رمى بالكذب. وقال: كان قدرياً[5]

وقال الدارقطني: معلى بن هلال بن سويد الطحان كوفي يكذب[6].

وقال البخاري: تركوه[7]، وقال النسائي: متروك الحديث[8].

---

(١) الجرح ١ / ٤ : ٣٣٣، تهذيب ١٠ : ٢٤١.
(٢) الجرح ١ / ٤ : ٣٣٣، التاريخ القسم المرتب : ٤٧٧. تهذيب ١٠ : ٢
(٣) تهذيب ١٠ : ٢٤٢.
(٤) الجرح ١ / ٤ : ٣٣٣، تهذيب ١٠ : ٢٤٢.
(٥) تهذيب ١٠ : ٢٤٢.
(٦) الضعفاء : ٢١ / أ.
(٧) التاريخ الكبير ١ / ٤ : ٣٩٦
(٨) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٤

وقال ابن حبان : كان يروي الموضوعات عن أقوام ثقات وكان أمياً لا يكتب وكان غالياً في التشيع يشتم أصحاب رسول الله ﷺ لا يحل الرواية عنه بحال ولا كتبة حديثه إلا على جهة التعجب[1] .

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال : حدثنا عبد الله بن عامر بن زرارة ثنا المعلى ابن هلال ، عن إسماعيل قال : دخلنا على الحسن نعوده حتى ملأنا البيت فقبض رجليه ثم قال : دخلنا على أبي هريرة نعوده حتى ملأنا البيت فقبض رجليه ثم قال : دخلنا على رسول الله ﷺ حتى ملأنا البيت وهو مضطجع لجنبه فلما رآنا قبض رجليه ثم قال : انه سيأتيكم أقوام من بعدي يطلبون العلم ، فرحبوا بهم وحيوهم وعلموهم[2] .

١٢٦ ق / معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع النبوي الهاشمي المدني مولى النبي ﷺ :

روى عن أبيه وعن جده عبيد الله ، وعمه معاوية .

وعنه زياد بن يحيى الحساني وأبو بدر عباد بن الوليد الغبري وأبو قلابة الرقاشي وآخرون .

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[3] .

وصرح جماعة بكذبه .

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : رأيته ولم اكتب عنه في سنة ٢١٣ هـ ، أتيته فخرج علينا وهو مخضوب الرأس واللحية ، فلم أسأله عن شيء ، ودخل البيت، فرآني أهل الحديث وأنا قاعد على بابه فقال: ما يقعدك ؟ قلت : أنتظر الشيخ

---

(١) مجروحين ٢ : ٣٢٠ .

(٢) جه . مقدمة باب الوصاة بطلبة العلم . حديث رقم ٢٤٨ .

(٣) انظر ترجمته في الجرح ٤/١ : ٣٧٣ ، مجروحين ٣ : ٣٨/٣٩ ، أسماء الضعفاء : ١٧٦/ب ، ديوان الضعفاء : ٣٠٥ ، المغني ٢ : ٦٧١ ، الكاشف ٣ : ١٦٥ ، ميزان ٤ : ١٥٦ / ١٥٧ ، تهذيب ١ : ٢٥٠/٢٥١ ، خلاصة : ٣٨٤ .

أن يخرج فقال: هذا كذاب، كان يحيى بن معين يقول: ليس بشيء، ولا أبوه بشيء[1].

وقال ابن حيان: ينفرد عن أبيه بنسخه اكثرها مقلوبة لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه الا على جهة التعجب[2].

وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين: لم يكن من أهل الحديث لا هو ولا أبوه كان يلعب بالحمام.

وقال ابراهيم بن الجنيد: سئل ابن معين عن أبي رافع فقال: قال لي معمر: هو الذي من ولده أن اسمه ابراهيم، قلت ليحيى: فمعمر ثقة؟ فقال: ما كان بثقة ولا مأمون.

وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه لا يتابع عليه[3] وقال ابن خزيمة: أنا أبرأ من عهدته[4].

روى له ابن ماجه حديثين[5].

١٢٧ ت/ميناء بن أبي ميناء الزهري الخزاز مولى عبد الرحمن بن عوف:

روى عن مولاه وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وأبي هريرة وعائشة.

روى عن همام والد عبد الرزاق.

---

(١) الجرح ١/٤ : ٣٧٣ ، تهذيب ١٠ : ٢٥٠/٢٥١.

(٢) مجروحين ٣ : ٣٨ .

(٣) تهذيب ١٠ : ٢٥٠/٢٥١ ، ميزان ٤ : ١٥٧.

(٤) تهذيب ١٠ : ٢٥١.

(٥) الحديث الاول أخرجه جه الطهارة والسنة فيها . باب افراد الاقامة حديث رقم ٤٤٩.
الحديث الثاني ، أخرجه جه. الاذان والسنة فيها . باب افراد الاقامة حديث رقم ٧٣٢.

مجمع على ضعفه[1] ، وأخطأ الحاكم فزعم أن له صحبة وسماعاً[2] .

ورماه بعضهم بالكذب .

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : منكر الحديث ، وروى أحاديث في أصحاب النبي ﷺ مناكير لا يعبأ بحديثه ، كان يكذب[3] .

وقال يعقوب بن سفيان : غير ثقة ولا مأمون يجب ألا يكتب حديثه .

وقال ابن عدي : ويتبين على أحاديثه أنه يغلو في التشيع[4] .

وقال عباس الدوري ، سمعت يحيى يقول : ومن مينا الماص بظر أمة حتى يتكلم في الصحابة وسمعته أيضاً يقول : روى عبد الرزاق عن أبيه عن مينا مولى عبد الرحمن بن عوف ، ومينا ليس بثقة[5] .

روى له الترمذي حديثاً واحداً .

حرف النون

١٢٨ ق / نصر بن حماد بن عجلان البجلي أبو الحارث الحافظ الوراق البصري :

روى عن شعبة ، ومسعر ، والمسعودي ، وهمام وآخرين .

وعنه أبناه أحمد ومحمد ، والحسن بن علي الحلواني ومحمد بن رافع النيسابوري وغيرهم .

---

(١) أنظر ترجمته في الجرح ٤/١ : ٣٩٥ ، التاريخ الكبير ٤/١ : ٣١ ، مجروحين ٣ : ٣٢٥ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٤ ، ديوان الضعفاء ٣١٤ ، المغني : ٦٩١ ، الكاشف ٣ : ١٩٤ ، ميزان ٤ : ٢٣٧ ك ٢٣٨ ، تهذيب ١٠ : ٣٩٧ ، خلاصة : ٣٩٩ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٢١ .

(٢) انظر تهذيب ١٠ : ٣٩٧ .

(٣) الجرح ٤/١ : ٣٩٥ ، تهذيب ١٠ : ٣٩٧ ، ميزان ٤ : ٢٣٧ .

(٤) تهذيب ١٠ : ٣٩٧ .

(٥) ميزان ٤ : ٢٣٧ .

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[1].

وصرح بعضهم بكذبه.

قال عبد الله بن أحمد، عن يحيى بن معين: كذاب.

وقال البخاري: يتكلمون فيه.

وقال مسلم: ذاهب الحديث[2].

وقال أبو الفتح الازدي بعد أن أورد له حديث: ان الله تعالى ليس بتارك يوم الجمعة أحداً الا غفر له: ليس له أصل من شعبة، وانما وضعه نصر بن حماد[3].

قلت روى له ابن ماجه حديثاً واحداً قال: حدثنا روح بن الفرج ثنا نصر بن حماد، ثنا موسى بن كردم عن محمد بن قيس عن أبي بردة عن أبي موسى قال: سألت رسول الله ﷺ، متى تنقطع معرفة العبد من الناس؟ قال: اذا عاين [4].

١٢٩ـ د/ نصر بن عاصم الانطاكي:

روى عن أبي ضمرة، والوليد بن مسلم ويحيى القطان ومبشر بن اسماعيل وغيرهم.

وعنه أبو داود وعثمان بن خرزاد وأحمد بن محمد بن عاصم الرازي وآخرون.

غالب الرواة الذين ذكروه على ضعفه[5]. وانفرد ابن حبان فذكره في الثقات[6].

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ١/٤ : ٤٧٠، مجروحين ٣ : ٥٤، أسماء الضعفاء : ١٧٨/أ/٨٧٨/ب، ديوان الضعفاء : ٣١٦، المغني ٢ : ٦٩٥، الكاشف ٣ : ٢٠٠، ميزان ٤ : ٢٥٠/٢٥١، تهذيب ١٠ : ٤٢٥/٤٢٦، خلاصة : ٤٠٠، الضعفاء : ٢٧٨.

(٢) انظر ميزان ٤ : ٢٥٠/٢٥١، تهذيب ١٠/٤٢٥.

(٣) تهذيب ١٠ : ٤٢٦.

(٤) جه الجنائز ـ باب ما جاء في المؤمن يؤجر في النزع حديث رقم ١٤٥٣.

(٥) انظر ترجمته في الضعفاء للعقيلي : ٤٣٧، ميزان ٤ : ٢٥٢، الكاشف ٣ : ٢٠٠، المغني ٢ : ٦٩٦، تهذيب ١٠ : ٤٢٧/٤٢٨.

(٦) ميزان ٤ : ٢٥٢، تهذيب ١٠ : ٤٢٧

وكذبه الذهبي ، فقال بعد أن ذكر حديثه الذي أورده العقيلي عن طريقه ، كان بين آدم ونوح عشرة قرون . . . الحديث ، قلت : أي الذهبي : نصر بن عاصم محدث دجال[1] وقال العقيلي عن الوليد ولا يتابع عليه ولا يعرف إلا به[2] .

روى له أبو داود فقط

١٣٠ـ خ مقروناً ، مق د ت ق / نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث بن همام بن سلمة بن مالك الخزاعي أبو عبد الله المروزي الفارض .

روى عن إبراهيم بن طهمان وعن أبي عصمة نوح بن أبي مريم وأبي حمزة السكري وهشيم وآخرين .

وعنه البخاري مقروناً والحسن بن علي الحلواني وعبد الله بن قريش البخاري وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي وغيرهم .

مختلف فيه ، والغالب على أنه صدوق[3] وقد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في روايتي ابن الجنيد والعجلي[4] .

وقد رماه بالكذب الدولابي فيما نقل ابن عدي . قال ، قال لنا ابن حماد ـ يعني الدولابي ـ نعيم روى عن ابن المبارك ، قال النسائي ضعيف ، وقال غيره : كان يضع الحديث في تقوية السنة ، وحكايات في ثلب أبي حنيفة كلها كذب[5] .

وكذلك نقل عن الأزدي أنه قال : كان نعيم ممن يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب النعمان كلها كذب[6] .

---

(١) ميزان ٤ : ٢٥٢ .

(٢) الضعفاء : ٤٣٧ .

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير٢/٤ : ١٠٠ ، الجرح ١/٤ : ٤٦٣/٤٦٤ ، ميزان ٤ : ٢٦٧/٢٧٠ ، تهذيب : ٤٥٨١٠ /٤٦٣ ، هدي الساري : ٤٤٧ .

(٤) انظر تهذيب ١٠:٤٥٩ .

(٥) تهذيب ١٠ : ٤٦١/٤٦٢ .

(٦) ميزان ٤ : ٢٦٩ ، هكذا في الميزان ، في تهذيب : وقال أبو الفتح الأزدي : قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب .ا هـ ١٠:٤٦٣. قلت وفي هذا إحتمال كبير ان مخرج القولين واحد .

وقد دفع العلماء التهمة عن نعيم بن حماد وبرأوه من الكذب والوضع .

فقال ابن عدي عقب كلام الدولابي : وابن حماد متهم فيما يقوله عن نعيم لصلابته في أهل الرأي[1] .

وايد ذلك ابن حجر في مقدمة الفتح[2] .

وقال ابن حجر بعد حكاية كلام الازدي : وقد تقدم نحو ذلك عن الدولابي واتهمه ابن عدي في ذلك وحاشى الدولابي أن يتهم ، وانما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه ، فانه مجهول متهم ، وكذلك من نقل عنه ، الازدي بقوله : قالوا : فلا حجة في شيء من ذلك لعدم معرفة قائله ، وأما نعيم فقد ثبتت عدالته ، وصدقه ، ولكن في حديثه أوهام معروفة وقد قال فيه الدارقطني ، امام في السنة كثير الوهم ، وقال أبو أحمد الحاكم : ربما يخالف في بعض حديثه . وقد مضى ابن عدي يتتبع ما وهم فيه فهذا فصل القول فيه[3] .

أخرج له البخاري مقروناً في موضع أو موضعين من صحيحه وأكثر من التعليق عنه . وروى له مسلم في المقدمة موضعاً واحداً ، كما روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه .

١٣١-ت ق / نفيع بن الحارث أبو داود الاعمى الهمداني الدارمي ويقال السبيعي الكوفي القاص :

روى عن عمران بن حصين ومعقل بن يسار وأبي برزة الاسلمي وبريدة بن الحصيب وآخرين

وعنه أبو اسحاق السبيعي ويونس بن أبي اسحاق ، واسماعيل بن أبي خالد والاعمش وغيرهم .

---

(١) تهذيب ١٠ : ٤٦٢ .

(٢) قال ابن حجر : وتعقب ذلك ابن عدى بأن الدولابي كان متعصبا لانه كان شديدا على اهل الرأي ، وهذا هو الصواب والله اعلم . ا ه هدي الساري : ٤٤٧ .

(٣) تهذيب ١٠ : ٤٦٣ .

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[1] قال ابن عبد البر : اجمعوا على ضعفه ، وكذبه بعضهم ، واجمعوا على ترك الرواية عنه[2] .

قلت ممن كذبه قتادة .

قال ابن أبي حاتم : نا عمر بن شبه حدثني عفان بن مسلم ثنا همام قال : قدم علينا أبو داود الاعمى ، فجعل يحدثنا عن البراء وزيد بن أرقم فأتيناه فأخبرناه فقال : كذب ، انما كان هذا سائلا يتضيف الناس في الطاعون الجارف[3] . وقال الخلال عن يزيد بن هارون عن همام دخل أبو داود الاعمى على قتادة فلما قام قيل له : ان هذا يزعم أنه لقي ثمانية عشر بدرياً ، فقال قتادة : كان هذا سائلاً قبل الجارف لا يعرض في شيء من هذا ولا يتكلم فيه[4] .

وقال ابن أبي حاتم : نا علي بن الحسين الهسنجاني نا منجاب بن الحارث قال : حدثني طلق بن عتام قال ، قال لي شريك جلست الى أبي داود الاعمى فجعل يقول : سمعت ابن عمر ، وسمعت ابن عباس ، وسمعت أبا سعيد وسمعت ، أنس بن مالك وجلست اليه مجلساً آخر فجعل حديث ذا لذا ، وحديث ذا لذا ولو شئت أن يقول : سمعت عبد الله بن مسعود لقاله[5] .

وقال ابن حبان : كان ممن يروي عن الثقات الاشياء الموضوعات توهماً لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه الا على جهة الاعتبار[6] .

وقال أحمد بن أبي يحيى : سمعت أحمد بن حنبل يقول : أبو داود الاعمى

---

(١) التاريخ الكبير ٢/ ٤ : ١١٤ ، الجرح : ٤٨٩/ ٤٩٠ ، مجروحين ٣ : ٥٥ ك ٥٦ ، الضعفاء : ٢٧٨ ، الضعفاء والمتروكون ٣٠٥ ، أسماء الضعفاء : ١٨١ ، ديوان الضعفاء : ٣١٩ ، المغني ٢ : ٧٠١ ، الكاشف ٣ : ٢٠٨/ ٢٠٩ ، ميزان ٤ : ٢٧٢ ٢٧٣ ، تهذيب ١٠ : ٤٧٠/ ٤٧٢ ، خلاصة : ٤٠٤ .

(٢) تهذيب ١٠ : ٤٠٤ .

(٣) الجرح ١/ ٤ : ٤٨٩/ ٤٩٠ ، تهذيب ١٠ : ٤٧٠/ ٤٧١ .

(٤) تهذيب ١٠ : ٤٧١ .

(٥) الجرح ١/ ٤ : ٤٩٠ ، تهذيب ١٠ : ٤٧١ .

(٦) مجروحين ٣ : ٥٥ .

يقول : سمعت العبادلة ، ولم يسمع منهم شيئاً ، وقال أيضا ـ أي أحمد بن أبي يحيى ـ : سمعت ابن معين يقول : أبو داود الاعمى يضع ليس بشيء[1] .

وقال الساجي : منكر الحديث يكذب ثنا أحمد ، ثنا معاوية عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبي داود عن أنس قال ، قال رسول الله ﷺ : ما من ذي غنى الا سيود أنه كان أعطى قوتاً في الدنيا قال الساجي : وهذا الحديث يصحح قول قتادة فيه أنه كان سائلا لأن هذا حديث السؤال[2] .

قلت : أراد أن السؤال دفعه الى وضع واختلاق هذا الحديث وقد سبق الكلام على حديثه في الباب الثاني من الجزء الثالث .

وقال الحاكم : روى عن بريدة وأنس أحاديث موضوعة[3] .

وقال البخاري : يتكلمون فيه[4] :

وقال النسائي : متروك الحديث[5] .

أخرج حديثه الترمذي وابن ماجه .

١٣٢ ـ ق / نهشل بن سعيد بن وردان الورداني أبو سعيد ويقال أبو عبد الله الخراساني النيسابوري ويقال الترمذي بصري الأصل .

روى عن الضحاك بن مزاحم بن أبي هند والربيع بن النعمان وآخرين .

وعنه الثوري وأبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن نمير وآخرون .

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[6] .

---

(١) تهذيب ١٠ : ٤٧١ .

(٢) تهذيب ١٠ : ٤٧١ /٤٧٢ .

(٣) تهذيب ١٠ : ٤٧٢ .

(٤) التاريخ الكبير ٤/٢ : ١١٤ ، الضعفاء : ٢٧٨ ، ميزان ٤ : ٢٧٢ تهذيب ١٠/٤٧١

(٥) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٥ ، ميزان ٤ : ٢٧٢ ، تهذيب ١٠ : ٤٧١ .

(٦) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/٢ : ١١٥ ، الجرح ٤/١ : ٤٩٦ مجروحين ٣: ٥٢ ، الضعفاء ٢٧٨ ، أسماء الضعفاء : ١٨٠ /ب ديوان الضعفاء : ٣٢٠ ، المغني ٢ : ٧٠٢ ، الكاشف ٣ : ٢١٠ ، ميزان ٤ : ٢٧٥ ، تهذيب ١٠ : ٤٧٩ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٢ ، خلاصه : ٤٠٤

وكذبه بعضهم.

قال ابن أبي حاتم: نا أسيد بن عاصم قال، سمعت عامر بن ابراهيم قال، قال أبو داود الطيالسي: نهشل كذاب.

وقال أيضاً: سمعت أبي يقول، قال اسحاق بن راهويه: نهشل كذاب[1].

وقال البخاري: قال اسحاق بن ابراهيم: كان نهشل كذاباً.

وقال البخاري: روى عنه معاوية النضري أحاديث مناكير[2].

وقال النسائي: متروك الحديث، وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه.

وقال الجوزجاني: غير محمود في حديثه.

وقال الحاكم: روى عن الضحاك المعضلات وعن داود بن أبي هند حديثاً منكراً.

وقال أبو سعيد النقاش: روى عن الضحاك الموضوعات[3].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم لا يحل كتابة حديثه الا على جهة التعجب.

روى له ابن ماجه حديثين[4].

١٣٣ـ ت نوح بن يزيد بن جعونة المروزي أبو عصمة القرشي مولاهم

---

(١) الجرح ١ / ٤ : ٤٩٦.

(٢) التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ١١٥ ، الضعفاء : ٢٧٨.

(٣) تهذيب ١٠ : ٤٧٩.

(٤) الحديث الاول أخرجه جه . في المقدمة . باب الانتفاع بالعلم والعمل به حديث رقم ٢٥٧ ، وأورده في الزهد . باب الهم بالدنيا . حديث رقم ٤١٠٥.
الحديث الثاني أخرجه في الاطعمة باب الضيافة حديث رقم ٣٣٥٧

قاضي مرو يعرف بالجامع .

روى عن أبيه، والزهري، وثابت البناني ويحيى بن سعيد الأنصاري وآخرين .

وعنه. عيسى بن موسى غنجار ، وعلي بن الحسين بن واقد وزيد بن الحباب وغيرهم .

قال العباس بن مصعب : وانما سمي بالجامع لأنه أخذ الفقه عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، والحديث، عن حجاج بن أرطاة وطبقته والمغازي عن ابن اسحاق ، والتفسير عن الكلبي ومقاتل، وكان مع ذلك عالماً بامور الدنيا فسمي الجامع .

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[1] .

ورماه بعضهم بالكذب ووضع الحديث .

قال البخاري : قال ابن المبارك لوكيع : عندنا شيخ يقال له أبو عصمة كان بضع الحديث كما يضع المعلي بن هلال [2] .

وقال الحاكم أبو عبد الله : انه وضع حديث فضائل القرآن[3] وقال أيضاً : أبو عصمة مقدم في علومه انه ذاهب الحديث بمرة وقد افحش ائمة الحديث القول فيه ببراهين ظاهرة ، وقال ايضاً : لقد كان جامعاً رزق كل شيء الا الصدق نعوذ بالله تعالى من الخذلان .

وقال ابو علي النيسابوري : كان كذاباً .

وقال : أبو سعيد النقاش : روى الموضوعات .

وقال الساجي : متروك الحديث عنده أحاديث بواطيل .

---

(١) انظر ترجمته التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ١١١، الجرح ١ / ٤ : ٤٠٤، مجروحين ٣ : ٤٨ / ٤٩ ، اسماء الضعفاء : ١٨٠ / أ ، ديوان الضعفاء : ٣٢٠، المغني ٢ : ٧٠٣ ، الكاشف ٣ : ٢١١ / ٢١٢ ، ميزان ٤ : ٢٧٩ / ٢٨، تهذيب ١٠ : / ٤٨٦ / ٤٨٩ ، خلاصة: ٤٠٥، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٢ .

(٢) تهذيب ١٠ : ٤٨٧ .

(٣) تهذيب ١٠ : ٤٨٨ .

وقال الخليلي : أجمعوا على ضعفه وكذبه ابن عيينة .

وقال الحاكم أبو أحمد : ذاهب الحديث[1] .

وقال البخاري : قاضي، ذاهب الحديث جداً[2] .

وقال نعيم بن حماد : سئل ابن المبارك عنه فقال : هو يقول لا اله الا الله .

وقال الجوزجاني : سقط حديثه[3] .

قال ابن حبان: كان ممن يقلب الاسانيد ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الاثبات لا يجوز الاحتجاج به بحال[4] .

روى له الترمذي .

حـرف الـواو

١٣٤ـد ت ق / الوليد بن عبد الله بن أبي ثور الهمذاني المرهبي الكوفي :

روى عن عبد الملك بن عمير، وسماك بن حرب، وزياد بن علاقة ، والسدي . وغيرهم .

وعنه يونس بن محمد المؤدب ومحمد بن بكار بن الريان، ومحمد بن الصباح الدولابي وآخرون .

متفق على ضعفه[5] وانفرد شريك فزكاه قال يعقوب الدورقي عن الوليد بن

---

(١) تهذيب ١٠ : ٤٨٨ / ٤٨٩ ، وانظر ميزان ٤ ٢٧٩ .

(٢) التاريخ الكبير ٢ / ٤: ١١١ .

(٣) تهذيب ١٠ : ٤٨٧ .

(٤) مجروحين ٣ : ٤٨ ، تهذيب ١٠ : ٤٨٨ .

(٥) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤ / ٤ : ١٤٢ ، الجرح ٢ / ٤: ٢ / ٣ ، الضعفاء والمتروكون ٣٠٥ ، أسماء الضعفاء: ١٨١ ب، ديوان الضعفاء : ٣٣٠، ميزان ٤ : ٣٤٠ / ٣٤١، تهذيب ١١ : ١٣٧ / ١٣٨ خلاصة : ٤١٦ .

صالح سألت شريكاً عنه فزكاه[1].

وصرح بعضهم بكذبه.

قال محمد بن عبد الله بن نمير: كذاب[2].

روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه.

١٣٥ـ ت ق/الوليد بن محمد الموقري البلقاوي القرشي أبو بشر شامي مولى يزيد بن عبد الملك.

روى عن عطاء الخراساني والزهري وثور بن يزيد والضحاك بن مسافر وغيرهم.

وعنه أبو مسهر وعلي بن حجر، والحكم بن موسى وعدة.

مجمع على ضعفه[3].

ورماه بعضهم بالكذب.

قال ابن أبي حاتم: نا علي بن الحسن الهسنجاني قال: سمعت يحيى بن معين يقول: الموقري كذاب.

وقال أيضاً نا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليّ قال: قلت لأبي: الموقري يروي عن الزهري بالعجائب قال: آه ليس ذلك بشيء[4].

وقال حنبل بن اسحاق عن أحمد: ما رأيت أحداً يحدث عنه قال: فكيف هو قال: لا ادري الا أن رجلاً قدم عليه فغير كتبه وهو لا يعلم، فمن ذلك.

---

(١) تهذيب ١١ : ١٣٨.

(٢) ميزان ٤ : ٣٤٠ ، تهذيب ١١ : ١٣٨.

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٤ : ١٥٥ ، الجرح ٢/٤ : ١٥ ، مجروحين ٣ : ٧٦/٧٨ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٥ ، الضعفاء ٢٧٨ ، أسماء الضعفاء : ١٨٢/ب ، ديوان الضعفاء : ٢٣٢ ، المغني ٢ : ٧٢٤ ، الكاشف ٣ : ٢٤٢ ، ميزان ٤ : ٣٤٦ ، تهذيب ١١ : ١٤٨/١٥٠ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٥ ، خلاصة : ٤١٧.

(٤) الجرح ٢/٤ : ١٥ ، ١١ : ١٤٩.

وفال الجوزجاني كان غير ثقة يروي عن الزهري عدة أحاديث ليس لها أصول.

ويروى عن محمد بن عوف قال: الموقري ضعيف كذاب[١].

رقال النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال مرة ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٣].

وقال ابن حبان: كان ممن لا يبالي ما دفع اليه قرأه، روى عن الزهري أشياء موضوعة لم يحدث بها الزهري قط، كما روى عنه، وكان يرفع المراسيل ويسند الموقوف، لا يجوز الاحتجاج به بحال[٤].

وقال البخاري: في حديثه مناكير، قال علي بن حجر: كان لا يقرأ من كتابه، واذا دفع اليه كتاب قرأه[٥].

والظاهر أن رميه بالكذب انما هو لادخال الموضوعات عليه وروايته لها حيث كان يتساهل في القراءة من الكتب التي تدفع اليه، ولا يقرأ من كتابه.

روى له الترمذي وابن ماجه.

حـــرف اليـــاء

١٣٦ـ ت/يحيىٰ بن أبي أنيسة. الغنوي مولاهم أبو زيد الجزري يقال اسم ابيه زيد وقيل أسامة.

روى عن عمرو بن شعيب وجابر الجعفي والحكم بن عتيبة والزهري وآخرين.

---

(١) تهذيب ١١ : ١٤٩.
(٢) الضعفاء : ٣٠٥ ، تهذيب ١١ : ١٤٩
(٣) تهذيب ١١ : ١٤٩.
(٤) مجروحين ٣ : ٧٦.
(٥) التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ١٥٥ ، الضعفاء : ٢٧٨.

وعنه الاعمش وابن اسحاق وأبو خيثمة وغيرهم .

مجمع على ضعفه وتليين حديثه[1] . قال عمرو بن علي الفلاس كان يحيى ابن أبي أنيسة ضعيفاً في الحديث واجتمع أصحاب الحديث على ترك حديثه . الا من لا يعلم[2] .

ورماه بالكذاب أخوه زيد بن أبي انيسة .

قال ابن أبي حاتم نا أبي قال أنا أبو العباس محمد بن اسحاق الثقفي النيسابوري قال ، نا هارون بن سفيان المستملي نا عبد الله بن جعفر يعني الرقي ، حدثنا عبيد الله بن عمر قال ، قال لي زيد بن أبي انيسة لا تحدث عن أخي يحيى بن ابي أنيسة فانه كذاب[3] .

وقال النسائي : متروك الحديث[4] .

وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل حتى اذا سمعها المبتدىء في الصناعة لم يشك أنها معمولة ، لا يجوز الاحتجاج به بحال[5] .

روى له الترمذي .

١٣٧ـ ت/ يحيى بن طلحة بن أبي كثير اليربوعي أبو زكريا الكوفي :

روى عن قيس بن الربيع وأبي بكر بن عياش وهشيم بن بشير وأبي معاوية الضرير وغيرهم .

روى عنه الترمذي وعلي بن الجنيد ومحمد بن اسحاق الصغاني وآخرون .

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/ ٤ : ٢٦٢ ، الجرح ٢/ ٤ : ١٢٩ ١٣٠ ، مجروحين ٣ : ١١٠/١١١ ، الضعفاء : ٢٧٩ ، الضعفاء والمتروكون ٣٠٧ ، أسماء الضعفاء ، ٢ : ١٨٧/ أ ، ديوان الضعفاء : ٣٣٥ ، المغني ٢ : ٧٣١ ، الكاشف ٣ : ٢٥٠ ، ميزان ٤ : ٣٦٥/ ٣٦٦ ، تهذيب ١١ : ١٨٣/ ١٨٥ ، خلاصة : ٤٢١ .

(٢) الجرح ٢/ ٤ : ١٣٠ ، ميزان ٤ : ٣٦٦ ، تهذيب ١١ : ١٨٤ .

(٣) الجرح ٢/ ٤ : ١٣٠ .

(٤) الضعفاء والمتروكون : ٣٠٧ .

(٥) مجروحين ٣ : ١١٠ ، تهذيب ١١ : ١٨٥

مختلف فيه[1] ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يغرب عن أبي نعيم وغيره[2].

وقال الذهبي: صويلح[3] وسائر من ذكره على ضعفه.

ورماه علي بن الحسين بن الجنيد بالكذب.

قال الذهبي: أفحش علي بن الجنيد فقال: كذب وزور[4].

وقال ابن حجر: كذبه علي بن الحسين بن الجنيد وخطأه الصغاني[5].

روى له الترمذي.

١٣٨ـم/يحيى بن عبد الحميد بن عبد الله بن ميمون بن عبد الرحمن الحماني أبو زكريا الحافظ الكوفي.

روى عن أبيه وسليمان بن بلال، وقيس بن الربيع وآخرين.

وعنه أبو حاتم، ومطين، وموسى بن هارون، ومحمد بن ابراهيم البوشنجي وغيرهم.

مختلف فيه[6].

وثقه يحيى بن معين[7].

غالب الائمة على ضعفه، وكذبه بعضهم.

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٢/٤ : ١٦٠ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٧. ديوان الضعفاء : ٣٣٧ ، المغني ٢ : ٧٣٨، الكاشف ٣ : ٢٥٩ ، ميزان ٤ : ٣٧٨ ، تهذيب ١١ : ٢٣٣ ، خلاصة ٤٢٤

(٢) تهذيب ١١ : ٢٣٤.

(٣) ميزان ٤ : ٣٧٨.

(٤) ميزان ٤ : ٣٧٨.

(٥) تهذيب ١١ : ٢٣٤.

(٦) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٤ : ٢٩١ ، الجرح ٢/٤ : ١٦٨/١٧٠ ، الضعفاء : ٢٧٩ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٦ ، ديوان الضعفاء : ٣٣٨ ، المغني ٢ : ٧٣٩ ، ميزان ٤ : ٣١٩٢/٣٩٣ ، تهذيب ١١ : ٢٤٣/٢٤٩ ، خلاصة : ٤٢٥ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٧.

(٧) انظر تهذيب ١١ : ٢٤٧ ، الجرح ٢/٤ : ١٦٩.

ذلك من الأقوال التي تروى عن أحمد في تكذيبه[1].

وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: قدمت الكوفة فنزلت بالقرب من يحيى الحماني فذاكرته بأحاديث من حديث سليمان بن بلال فكان يستغربها ويقول: ما سمعت هذا من سليمان، قال الدارمي: ثم خرجت الى الشام فأودعته كتبي وختمت عليها، فلما انصرفت وجدت تلك الخواتيم قد كسرت ووجدت تلك الاحاديث التي كنت ذاكرته بها قد اخرجها في مصنفاته ورواها ابن خراش عن الذهلي عن الدارمي وزاد فيها: وكتب سمعت منه المسند، ولم يكن فيه حديث خالد بن عبد الله الواسطي وسليمان بن بلال حديث واحد، فقدمت، فاذا كتبي على خلاف ما كنت تركتها، واذا به قد نسخ حديث خالد وسليمان ووضعه في المسند. قال الذهلي: فما استحل الرواية عنه[2].

وقال السليماني: سمعت الحسن بن اسماعيل البخاري يقول: سمعت محمد ابن عبيد يقول، سمعت شيخاً يقال له عيسى بن الجنيد يقول: خلَّفت عند ابن الحماني كتباً من أحاديث الواسطين وخرجت الى مكة فلما قدمت وجدته قد انتسخ من كتبي أحاديث ورواها[3].

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا علي بن الحسن بن الجنيد قال سمعت اسماعيل بن موسى نسيب السدي يقول: جاءني يحيى الحماني وسألني عن أحاديث شريك، فذهب فرواها عن شريك وقال: هو كذاب[4]، وقال أبو طالب، عن الحسن بن الربيع جاءني يحيى الحماني فسألني عن حديثين من حديث ابن المبارك فأمليتهما عليه، ثم بلغني أنه حدث بهما عن ابن المبارك[5].

وقال ابن عدي: قال لنا عبدان، قال ابن نمير: الحماني كذاب[6].

---

(١) انظر تهذيب ١١ : ٢٤٣ / ٢٤٦.
(٢) تهذيب ١١ : ٢٤٧ ، وانظر الجرح ٢ / ٤ : ١٦٩.
(٣) تهذيب ١١ : ٢٤٨.
(٤) الجرح ٢ / ٤ : ١٦٩.
(٥) تهذيب ١١ : ٢٤٨.
(٦) تهذيب ١١ : ٢٤٦.

قال ابن أبي حاتم أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب الي قال، قلت لأبي أن بني أبي شيبة ذكرا أنهما يقدمان بغداد قال: قد جاء ابن الحماني الى ها هنا، فاجتمع عليه الناس، وكان يكذب جهاراً قلت لأبي: ابن الحماني حدث عنك عن اسحاق الازرق عن شريك عن بيان عن قيس عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ أنه قال: أبردوا بالصلاة؟ فقال: كذب، ما حدثته به، فقلت: حكوا عنه أنه قال: سمعت منه في المذاكرة على باب اسماعيل بن علية، فقال كذب انما سمعته بعد ذلك من اسحاق الازرق، وأنا لم أعلم تلك الايام أن هذا الحديث غريب حتى سألوني عنه بعد ذلك، هؤلاء الشباب أو هؤلاء الأحداث وقال: أي وقت التقينا على باب ابن علية، انما كنا نتذاكر الفقه والابواب، لم تكن تلك الايام نتذاكر المسند، وما زلنا نعرفه أنه كان يسرق الاحاديث أو يلتقطها أو يتلقنها[1].

وقال الآجري عن أبي داود: حدث يحيى بن عبد الحميد عن أحمد بحديث اسحاق الازرق، فانكر أحمد، وقال يحيى: ثنا به على باب اسماعيل بن علية، قال أحمد: ما سمعناه من اسحاق الا بعد موت اسماعيل[2].

وقال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: أخبرني رجل أنه سمع ابن الحماني يحدث عن شريك عن منصور بحديث فقال له رجل: ان هذا الحديث في كتب ابن المبارك عن شريك عن الحكم البصري من منصور، فقال ابن الحماني ثناه شريك عن الحكم البصري عن منصور. قال أبي: هذه جرأة شديدة ما كان اجرأه، وقال: ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يلتقطها أو ينقلها، قال: وسمعت أبي مرة أخرى يقول: قد طلب وسمع، ولو اقتصر على ما سمع لكان فيه كفاية.

وقال عبد الله: قلت لأبي: ان ابن الحماني حدث عن شريك عن هشام عن ابيه عن عائشة في النظر الى الحمام، فانكروه عليه، فرجع عن رفعه. فقال أبي: هذا كذب، انما كنا نعرفه لحسين بن علوان يقولون: انه وضعه على هشام[3]. الى غير

---

(١) الجرح ٢ / ٤ : ١٦٨ / ١٦٩، تهذيب ١١ : ٢٤٤ / ٢٤٥.
(٢) تهذيب ١١ : ٢٤٤.
(٣) تهذيب ١١ : ٢٤٥.

وقال ابن عمار: قد سقط حديثه، قيل فما علته؟ قال: لم يكن لاهل الكوفة حديث جيد غريب ولا لأهل المدينة ولا لاهل بلد حديث جيد غريب الا رواه، فهذا يكون هكذا.

وقال ابراهيم الجوزجاني: يحيى الحماني: ساقط متلون ترك حديثه فلا ينبعث.

وقال ابن خزيمة: سمعت محمد بن يحيى وذكر يحيى بن عبد الحميد فقال: ذهب كأمس الذاهب.

وقال ابن المسيب الارغياني: سمعت محمد بن يحيى يقول: أضربوا على حديث الحماني بستة أقلام.

وقال محمد بن عبد الرحيم البزار: اذا قعدنا الى الحماني تبين لنا منه بلايا وقال أبوشيخ الاصبهاني: عن زياد بن أيوب الطوسي دلويه: سمعت يحيى بن عبد الحميد يقول: كان معاوية على غير ملة الاسلام، قال ابو شيخ، قال دلويه: كذب عدو الله[1].

وقال البخاري: يتكلمون فيه رماه أحمد وابن نمير[2].

وقال أيضاً: يتكلمون فيه، عن شريك وغيره، سكتوا عنه[3].

ويتبين مما سبق أن رميه بالكذب انما هو للامور الآتية:

١ـ ادعاؤه سماع أحاديث من مشايخ لم يسمع منهم، كما نقل عن الامام أحمد.

٢ـ سرقته أحاديث وروايته لها دون أن يكون له حق الرواية كما اشار الى ذلك الدارمي واسماعيل بن موسى والحسن بن الربيع.

٣ـ شتمه للصحابة رضوان الله عليهم، كما قال عنه ذلك دلويه.

وكل واحد من هذه الامور الثلاثة مسوغ لرميه بالكذب كما سبق بيانه.

---

(١) تهذيب ١١ : ٢٤٦ / ٢٤٧.　　(٢) التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ٢٩١.　　(٣) الضعفاء : ٢٧٩.

له ذكر في صحيح مسلم في حديث عبد الملك بن سعيد بن سويد عن أبي حميد أو أبي أسيد في القول عند دخول المسجد.

قال مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد عن أبي حميد أو عن أبي أسيد قال، قال رسول الله ﷺ «اذا دخل احدكم المسجد فليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك، واذا خرج فليقل اللهم أني أسألك من فضلك.

قال مسلم: سمعت يحيى بن يحيى يقول: كتبت هذا الحديث من كتاب سليمان بن بلال.

قال: بلغني أن يحيى الحماني يقول: وأبي سيد[1].

قلت: وهذا لا ينبغي أن يعد من رجال مسلم بل ينبغي ان يقال أن له ذكراً في صحيح مسلم.

١٣٩ د ق / يحيى بن العلاء البجلي أبو سلمة ويقال أبو عمرو الرازي:

روى عن عمه شعيب بن خالد والزهري، ويحيى بن سعيد الانصاري وآخرين.

وعنه عبد الرزاق، ومعاذ بن هشام، وسعيد بن الصلت ومحمد بن ربيعة وغيرهم.

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[2].

وصرح جمع من الائمة بكذبه ووضعه.

قال اسحاق بن منصور عن عبد الرحمن، سمعت وكيعاً وذكر يحيى بن العلاء

---

(١) م باب صلاة المسافرين وقصرها. باب ما يقول اذا دخل المسجد حديث رقم ٧١٣.

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/٢ : ٢٩٧ ، الجرح ٤/٢ : ١٨٠ ، مجروحين ٣ : ١١٦/١١٥ ، الضعفاء : ٢٧٩ ، الضعفاء والمتروكون ٣٠٦ ، ديوان الضعفاء : ٣٣٩ ، المغني ٢ : ٧٤١ ، الكاشف ٣ : ٢٦٥ ، ميزان ٤ : ٣٩٨/٣٩٧ ، تهذيب ١١ : ٢٦٢/٢٦١ ، خلاصة : ٤٢٧ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٧.

وقال ابن أبي حاتم: نا أبي نا أبو عقيل محمد بن حاجب المعروف بشاه قال، سمعت عبد الرزاق قال: قلت لوكيع: ما تقول في يحيىٰ بن العلاء الرازي؟ فقال: ما ترى: ما كان أجمله، ما كان افصحه، فقلت: ما تقول فيه؟ فقال: ما أقول في رجل حدث بعشرة أحاديث في خلع النعل اذا وضع الطعام[2].

وقال البخاري: كان وكيع يتكلم فيه[3].

وقال أحمد بن حنبل: كذاب يضع الحديث[4].

وقال النسائي: متروك الحديث[5].

وقال ابن عدي: له غير ما ذكرت والذي ذكرت مع ما لم أذكره كله لا يتابع عليه، وكلها غير محفوظة، والضعف على رواياته وحديثه بين وأحاديثه موضوعة[6].

أخرج حديثه أبو داود وابن ماجه.

١٤٠ ت / يحيىٰ بن عمرو بن مالك النكري البصري:

روى عن أبيه ومهدي بن ميمون.

وعنه ابن مالك ومحمد بن سليمان بن أبي داود الحراني، وأبو سلمة. وسلم وغيرهم.

مجمع على ضعفه وتليينه[7].

(١) تهذيب ١١ : ٢٦٢.
(٢) الجرح ٢ / ٤ : ١٨٠.
(٣) التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ٢٩٧ ، الضعفاء : ٢٧٩.
(٤) ميزان ٤ : ٣٩٧ ، تهذيب ١١ : ٢٦١.
(٥) الضعفاء : ٣٠٦ ، تهذيب ١١ : ٢٦٢.
(٦) تهذيب ١١ : ٢٦٢.
(٧) انظر ترجمته في : ٢ / ٤ : ٢٩٢ ، الجرح ٢ / ٤ : ١٧٦ / ١٧٧ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٦ ، ديوان الضعفاء : ٣٣٩، المغني ٢ : ٧٤١ ، الكاشف ٣ : ٢٦٤ ،ميزان ٤ : ٣٩٩ ، تهذيب ١١ : ٢٥٩/٢٦٠ ، الخلاصة ٤٢٦ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٧.

ورماه بالكذب حماد بن زيد.

قال الذهبي: رماه حماد بن زيد بالكذب[1].

وقال ابن حجر: كان حماد بن زيد يرميه بالكذب[2].

أخرج حديثه الترمذي.

١٤١-س ق / يحيى بن ميمون أبو معلى العطار الضبي الكوفي:

روى عن أبي عثمان النهدي وسعيد بن جبير وابراهيم النخعي وغيرهم.

وعنه شعبة، ووهيب بن سالم بن نوح ومحمد بن اسماعيل الضبي وآخرون.

غالب الائمة على توثيقه، وقبول حديثه[3].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، وكان عمرو بن علي الفلاس يقول: هو كذاب[4].

وقد تعقب ابن حبان فيما نقله عن الفلاس، بان الفلاس انما كذب يحيى بن ميمون أبو أيوب التمار لا هذا.

قال الذهبي بعد أن أورد قول ابن حبان: قلت بل صدوق حدث عنه مثل شعبة وابن علية واحتج به النسائي[5].

وقال ابن حجر: وزعم ابن الجوزي أن ابن حبان. قال فيه: يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، وانما قال ابن حبان ذلك في أبي أيوب[6].

---

(١) ميزان ٤ : ٣٩٩.

(٢) تهذيب ١١ : ٢٦٠.

(٣) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٤ : ٣٠٦، الجرح ٢/٤ : ١٨٨، ديوان الضعفاء : ٣٤٠، المغني ٢ : ٧٤٤، الكاشف ٣ : ٢٧٠، ميزان ٤ : ٤١١، تهذيب ١١ : ٢٩٢، مجروحين ٣ : ١٢٠، خلاصة ١٢٨، تنزيه الشريعة ١ : ١٢٨.

(٤) مجروحين ٣ : ١٢٠.

(٥) ميزان ٤ : ٤١١.

[illegible]ذيب ١١ : ٢٩٢.

قلت: ما قاله ابن الجوزي عن ابن حبان هو الصواب والوهم في ذلك من ابن حبان، وابن الجوزي لم يخطىء فيما نقل.

وقال ابن عراق: والذي في التهذيب والتقريب أنه ثقة، ونقلا كلام الفلاس في الذي بعده يعني أبا أيوب[1].

١٤٢ـ د/ يحيى بن ميمون بن عطاء بن زيد القرشي أبو أيوب التمار البصري البغدادي:

روى عن ثابت وعاصم الأحول وأبي الاشهب العطاردي وابن جريج وغيرهم.

وعنه معتمر بن سليمان والحسن بن الصباح البزار وعبد الاعلى بن حماد وآخرون.

مجمع على ضعفه ونكارة حديثه[2]

وهم ابن حبان فذكره في الثقات، كما ذكره في المجروحين ظناً منه أنهما اثنان والحال أنهما واحد[3].

وصرح بعضهم بكذبه.

قال ابن أبي حاتم: نا محمد بن ابراهيم بن شعيب نا عمرو بن علي قال: يحيى ابن ميمون بن عطاء التمار يكنى بأبي أيوب، كتبت عنه وكان كذاباً، حدث عن علي ابن زيد بأحاديث موضوعة[4].

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بشيء، حرقنا حديثه، وكان يقلب الأحاديث.

---

(١) تنزيه الشريعة: ١: ١٢٨.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح ٢/٤: ١٨٨/١٨٩، مجروحين ٣: ١٢١، ديوان الضعفاء: ٣٤٠، المغني ٢: ٧٤٤، الكاشف ٣: ٢٧٠، ميزان ٤: ٤١١، تهذيب ١١: ٢٩٠/٢٩١، خلاصة: ٤٢٨، تنزيه الشريعة ١: ١٢٨.

(٣) انظر تهذيب ١١: ٢٩١.

(٤) الجرح ٢/٤. ١٨٨/١٨٩، تهذيب ١١. ٢٩١، ميزان ٤: ٤١١

وقال الساجي: كان يكذب، حدث عن علي بن زيد أحاديث بواطيل.

وقال أبو أحمد الحاكم: سكتوا عنه[1] وقال ابن عراق: اتهمه ابن عدي[2].

وقال ابن حبان قدم بغداد وحدثهم بها فعند أهل العراق منه العجائب التي يرويها مما لم يتابع عليها، حتى اذا سمعها من الحديث صناعته لم يشك أنها معمولة، لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال[3].

روى له أبو داود. قال ابن حجر: ذكر صاحب الكمال أن أبا داود روى له وأنكر ذلك[4].

١٤٣ - ت ق/يزيد بن عياض بن جعدبة الليثي أبو الحكم المدني، نزل البصرة:

روي عن الاعرج وابي ثقال المري وابن المنكدر وعاصم بن عمر بن قتادة. وآخرين .

وعنه أبنه الحكم بن يزيد، وهشام بن سعد، وابن وهب، وابن أبي فديك، وعدة.

مجمع على تركه ونكارة حديثه[5].

وصرح جمع منُ الائمة بكذبه.

قال ابن أبي حاتم: نا أبو زرعة نا عبد العزيز بن عمران، نا عبد الحميد بن الوليد ولقبه كبد عن عبد الرحمن بن القاسم قال: سألت مالكا عن ابن سمعان فقال: كذاب، قلت: يزيد بن عياض؟ قال: أكذب وأكذب[6].

---

(١) تهذيب ١١ : ٢٩١.

(٢)تنزيه الشريعة ١ : ١٢٨.

(٣) مجروحين ٢ : ١٢١ ، انظر تهذيب ١١ : ٢٩١.

(٤) تهذيب ١١ : ٢٩١.

(٥) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٤ : ٢٥١/٢٥٢ ، الجرح ٢/٤ : ٣٨٣ ، الضعفاء : ٢٨٠ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٧ ، ديوان الضعفاء : ٣٤٣ ، المغني ٢ : ٧٥٢ ، الكاشف ٣ : ٢٨٤، ميزان ٤ : ٤٣٨ ، تهذيب ١١ : ٣٥٢ / ٢٥٤.

(٦) الجرح ٢/٤ : ٣٨٣ ، ميزان ٤ : ٤٣٨ ، تهذيب ١١ : ٣٥٣.

وقال أيضا: نا علي بن الحسن المسنجاني قال: سمعت أحمد بن صالح يقول: أظن يزيد بن عياض كان يضع للناس يعني الحديث[1].

وروى يزيد بن الهيثم عن يحيى بن معين: كان يكذب[2].

وقال حسين بن حيان: قلت لابن معين: كيف قصته فقال: أفسدوه جعلوا يدخلون له الاحاديث فيقرأها، وان كان لا يعقل ما سمع مما لم يسمع فكيف يكتب عنه[3].

وقال النسائي: متروك الحديث[4] وقال في موضع آخر: كذاب وقال مرة: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[5].

وقال البخاري: منكر الحديث[6].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.

وقال الجوزجاني: ذهب حديثه، سكت الناس عنه[7].

قلت روى له الترمذي وابن ماجه.

١٤٤ـ ت ق/يعقوب بن الوليد بن عبد الله بن أبي هلال الازدي أبو يوسف، وقيل أبو هلال المدني:

روي عن هشام بن عروة وأبي حازم بن دينار وعبيد الله، وعبد الله بن عمر العمريين وآخرين.

---

(١) الجرح ٢/٤ : ٣٨٣ ، تهذيب ١١ : ٣٥٣.
(٢) ميزان ٤ : ٤٣٨ ، تهذيب ١١ : ٣٥٣.
(٣) تهذيب ١١ : ٣٥٣.
(٤) الضعفاء : ٣٠٧ ، تهذيب ١١ : ٣٥٣.
(٥) تهذيب ١١ : ٣٥٣.
(٦) التاريخ الكبير ٢/٤ : ٢٥١/٢٥٢ ، الضعفاء : ٢٨٠.
(٧) تهذيب ١١ : ٣٥٣.

وعنه الصلت بن مسعود الجحدري، وأحمد بن منيع، وعمرو بن رافع القزويني وغيرهم.

متفق على تركه ونكارة حديثه[1].

وصرح بعضهم بكذبه.

قال ابن أبي حاتم: نا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليّ قال، سمعت أبي يقول: يعقوب بن الوليد من أهل المدينة، كان من الكذابين الكبار يحدث عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبيﷺ كان يأكل البطيخ بالرطب، وكان يضع الحديث[2] وقال أحمد: مزقنا حديثه[3].

وقال ابن أبي حاتم: سألت ابي عن يعقوب بن الوليد المديني فقال: منكر الحديث، ضعيف الحديث كان يكذب، والحديث الذي رواه موضوع وهو متروك الحديث[4].

وقال الغلابي عن ابن معين: كذاب[5].

وقال النسائي: متروك الحديث[6] وقال مرة: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[7]

وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث على الثقات لا يحل كتابة حديثه الا على جهة التعجب[8].

---

(١) انظر ترجمته في: الجرح ٢/٤: ٢١٦/٢١٧، مجروحين ٣: ١٣٧/١٣٨، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٦، ديوان الضعفاء: ٣٤٦، المغني ٢: ٧٥٩، الكاشف ٣: ٢٩٤، ميزان ٤: ٤٥٥، تهذيب ١١: ٣٩٧/٣٩٨، خلاصة: ٤٣٧، تنزيه الشريعة ١: ٣٩٨.

(٢) الجرح ٢/٤، ٢١٦، ميزان ٤: ٤٥٥، تهذيب ١١: ٣٩٨.

(٣) ميزان ٤ ، ٤٥٥.

(٤) الجرح ٢/٤: ٢١٦.

(٥) تهذيب ١١: ٣٩٨.

(٦) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٦.

(٧) تهذيب ١١: ٣٩٨.

(٨) مجروحين ٣: ١٣٧، تهذيب ١١: ٣٩٨.

روى له الترمذي وابن ماجه.

١٤٥ ـ ق/يوسف بن عمير السمتي أبو خالد البصري مولى صخر بن سهل الليثي:

روى عن ابيه، وأبي جعفر الخطمي، وجعفر بن سعد بن سمرة وآخرين.

وعنه ابنه خالد، وعبد الله القواريري وأبو بكر بن الاسود وخليفة بن خياط وجماعة متفق على ضعفه ونكارته[١].

ورماه بعض الائمة بالكذب.

قال ابن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب اليّ قال: سمعت يحيى بن معين يقول: وذكر يوسف بن خالد السمتي فقال: كذاب خبيث عدو الله، رجل سوء رأيته بالبصرة مالا أحصى لا يحدث عنه أحد فيه خير.

وقال: قرىء على العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: يوسف بن خالد السمتي كذاب زنديق لا يكتب حديثه.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وسألته عن يوسف بن خالد السمتي فقال: أنكرت قول يحيى بن معين فيه: انه زنديق حتى حمل الى كتاب قد وضعه في التجهم بابا بابا، ينكر الميزان في القيامة. فعلمت أن يحيى بن معين كان لا يتكلم الا على بصيرة وفهم، قلت: ما حاله فقال: ذاهب الحديث، ضعيف الحديث، اضرب على حديثه، كان يحيى بن معين يقول: كان يكذب[٢].

وقال الدوري عن ابن معين: كان يكذب، وقال أيضا: يوسف بن خالد السمتي: زنديق كذاب لا يكتب عنه شيء. وقال: السمتي كان يكذب ويخاصم اليهود والنصارى[٣].

---

(١) انظر ترجمته في الجرح ٢/٤ : ٢٢١/٢٢٢ ، التاريخ الكبير ٢/٤ : ٣٨٨ ، مجروحين ٣ : ١٣١ ، الضعفاء: ٢٨٠ ، ديوان الضعفاء ٣٤٧ ، المغني ٢ : ٧٦٢ ، ميزان ٤ : ٤٦٣/٤٦٤ ، تهذيب ١١ : ٤١١/٤١٣ ، خلاصة ٤٣٨ ، تنزيه الشريعة ١ : ١٣٠.

(٢) الجرح ٢ / ٤ : ٢٢١ / ٢٢٢ ، وانظر ميزان ٤ : ٤٦٤ ، تهذيب ١١ : ٤١١.

(٣) التاريخ . القسم المرتب : ٥٧٠.

وقال عمرو بن علي الفلاس : يكذب .

وقال البخاري : سكتوا عنه .. قال ابن معين وعمرو بن علي: يوسف يكذب[1] .

وقال الآجري عن ابي داود كذاب وكان طويل الصلاة[2]

وقال النسائي : متروك الحديث يكذب[3] وقال : ليس بثقة ولا مأمون[4] .

وقال ابن حبان : كان مرجئا من علماء زمانه بالشروط وكان يضع الحديث على الشيوخ ويقرأ عليهم ثم يرويها عنهم لا تحل الرواية عنه بحيلة ، ولا الاحتجاج به بحال[5] .

روى له : ابن ماجه حديثا واحدا قال : حدثنا نصر بن علي الجهضمي ، ثنا يوسف بن خالد السمتي ثنا أبو جعفر الخطمي عن عبد الرحمن بن عقبة بن الفاكه بن سعد ، عن جده الفاكه بن سعد وكانت له صحبة أن رسول الله ﷺ : كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة ، وكان الفاكه يأمر أهله بالغسل في هذه الايام[6] .

١٤٦ ـ دت س ق / يونس بن خباب الاسيدي مولاهم أبو حمزة ويقال أبو الجهم الكوفي :

روي عن نافع بن جبير بن مطعم، ومجاهد بن جبر ، والمنهال بن عمرو الاسدي وآخرين .

مختلف فيه [7] .

---

(١) التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ٣٨٨ ، الضعفاء : ٢٨٠

(٢) تهذيب ١١ : ٤١٢ .

(٣) المغني ٢ : ٧٦٢ .

(٤) تهذيب ١١ : ٤١٢ .

(٥) مجروحين ٣ : ١٣١ .

(٦) جه . اقامة الصلاة والسنة فيها . باب ما جاء في الاغتسال في العيدين . حديث رقم ١٣١٦ .

(٧) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢ / ٤ : ٤٠٤ ، الجرح ٢ / ٤ : ٢٣٨ ، مجروحين ٣ : ١٣٩ / ١٤٠ ، الضعفاء والمتروكون : ٣٠٦ ، ديوان الضعفاء : ٣٤٩ ، المغني ٢ : ٧٦٦ ، الكاشف ٣ : ٣٠٣ ، ميزان ٤ : ٤٧٩ / ٤٨٠ ، تهذيب ١١ : ٤٣٧ / ٤٣٩ ، خلاصة : ٤٤١ ، تنزيه الشريعة ١ : ٤٣٨ .

غالب الائمة على ضعفه، ووثقة ابن شاهين وحكى عن عثمان بن أبي شيبة توثيقه[1]. واختلف النقل فيه عن ابن معين فأكثر من نقل عنه تضعيفه، وقال ابن حجر، قال ابن معين: كان ثقة يشتم عثمان[2].

ورماه بعضهم بالكذب.

قال يحيى بن سعيد: كان كذابا[3].

وقال الجوزجاني: كذاب مفتر[4].

قلت والذي يظهر لي والله أعلم أن من رماه بالكذب انما قال ذلك لانه تطاول فتناول عثمان رضي الله عنه بالشتم.

فقد قال الدوري عن ابن معين: كان يونس بن خباب يشتم عثمان وقال أيضا: رجل سوء[5]

وقال الدار قطني: رجل سوء فيه شيعية مفرطة، كان يسب عثمان[6].

وقال الآجري عن أبي داود: يونس بن خباب شتام الصحابة، حدثني من سمع عليا - يعني ابن المديني - يقول: لا أحدث عنه حتى أتوسد يميني.

وقال الحاكم أبو أحمد: تركه يحيى وعبد الرحمن وأحسنا في ذلك، لانه كان يشتم عثمان، ومن سب أحدا من الصحابة فهو أهل أن لا يروى عنه[7].

وقال ابراهيم بن زياد سيلان: حدثنا عباد بن عباد قال: أتيت يونس بن خباب فسألته عن حديث القبر، فحدثني به، فقال: هنا كلمة أخفوها الناصبة؟

---

(١) انظر تهذيب ١١ : ٤٣٨.

(٢) هكذا جاءت العبارة في التهذيب ولعل فيها نقصا والصواب غير ثقة.

(٣) ميزان ٤ : ٤٧٩، تهذيب ١١ : ٤٣٨، ديوان الضعفاء : ٣٤٩، الكاشف ٣ : ٣٠٣.

(٤) تهذيب ١١ : ٤٣٨.

(٥) التاريخ. القسم المرتب : ٥٧٣، ميزان ٤ : ٤٧٩، تهذيب ١١ : ٤٣٨.

(٦) تهذيب ١١ : ٤٣٨، ميزان ٤ : ٤٧٩.

(٧) تهذيب ١١ : ٤٣٨.

قلت: ما هي؟ قال: انه ليسأل في قبره من وليك؟ فان قال: على، نجا، فقلت: والله ما سمعنا بهذا في آبائنا الاولين فقال لي: من أين أنت؟ قلت من أهل البصرة، قال: انت عثماني خبيث، أنت تحب عثمان وأنه قتل بنتي رسول الله ﷺ، قلت: قتل واحدة، فلم زوجه الاخرى؟، فأمسك[1]

قلت: قد سبق أن من الامور التي يطلق المحدثون على الراوي الكذب من أجلها شتم الصحابة رضي الله عنهم.

روى له أصحاب السنن الاربعة.

الكنى

١ ـ ق/أبو خلف الاعمى خادم انس، نزل الموصل قيل اسمه حازم بن عطاء.

روي عن أنس بن مالك.

وعنه سابق البربري، ومعان بن رفاعة السلمي، وأبو عبد الله البكاء وغيرهم.

مجمع على ضعفه[2].

ورماه بعضهم بالكذب.

قال ابن حجر: ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنه قال في الاعمى الراوي عن أنس: كذاب[3].

روى له ابن ماجه حديثا واحدا قال: حدثنا العباسي بن عثمان الدمشقي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا معان بن رفاعة السلامي، حدثني أبو خلف الاعمى قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ان امتي لا تجتمع على

---

(١) ميزان ٤ : ٤٧٩ / ٤٨٠ ، تهذيب ١١ : ٤٣٩

(٢) انظر ترجمته في الضعفاء للذهبي : ٣٥٥ ، المغني ٢ : ٧٨٢، الكاشف ٣ : ٣٣٢ ، ميزان ٤ : ٥٢١ ، تهذيب ١٢ : ٨٧ / ٨٨ ، خلاصة : ٤٤٩ .

(٣) تهذيب ١٢ : ٨٧.

ضلالة. فاذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الاعظم[1].

٢ ـ ق/أبو سعد الساعدي:

روى عن أنس

وعنه رواد بن الجراح العسقلاني.

مجهول[2]

ذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث[3].

روى له ابن ماجه حديثا واحدا قال: حدثنا أبو نصر محمد بن خلف العسقلاني ثنا رواد بن الجراح ثنا أبو ساعد الساعدي عن أنس بن مالك قال: رأى رسول الله ﷺ رجلا يتبع حماما فقال: شيطان يتبع شيطانا[4].

٣ ـ د. ق/أبو طعمة الاموي. مولى عمر بن عبد العزيز قيل اسمه هلال شامي سكن مصر.

روى عن مولاه عمر بن عبد العزيز وعبد الله بن عمر.

وعنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر وعبد الله بن لهيعة.

مختلف فيه[5].

وثقه ابن عمار قال الحاكم: قال محمد بن عبد الله بن عمار ثقة.

---

(١) جه. الفتن. باب السواد الاعظم. حديث رقم ٣٩٥٠.

(٢) انظر ترجمته في الجرح ٢/٤ : ٣٧٨، المغني ٢ : ٧٨٦، الكاشف ٣ : ٣٣٩، ميزان ٤ : ٥٢٨، تهذيب ١٢ : ٨٧.

(٣) ميزان ٤ : ٥٢٨، تنزيه الشريعة ١ : ١٣٢.

(٤) جه. الادب. باب اللعب بالحمام. حديث رقم ٣٧٦٧.

(٥) انظر ترجمته في الكنى من التاريخ الكبير : ٤٧، الجرح ٢/٤ : ٣٩٨، الكاشف ٣: ٣٥٠، ميزان ٤ : ٥٤١، تهذيب ١٢ : ١٣٧، خلاصة : ٤٥٣.

ورماه مكحول بالكذب.

قال أبو أحمد الحاكم: رماه مكحول بالكذب[1].

قال ابن حجر: لم يكذبه مكحول التكذيب الاصطلاحي، وانما روى الوليد ابن مسلم عن ابن جابر أن أبا طعمة حدث مكحولا بشيء فقال: ذروه يكذب.

قال ابن حجر: هذا محتمل أن يكون مكحول طعن أبا طعمة فيه على من فوق أبي طعمة والله أعلم[2].

روى له أبو داود وابن ماجه.

٤ـ ت/أبو عاتكة مختلف في اسمه قيل طريف بن سليمان ويقال: سلمان بن طريف كوفي ويقال بصري.

روى عن أنس.

وعنه الحسن بن عطية. وحفص بن النجار وعلي بن يزيد الصدائي وآخرون .

مجمع على ضعفه[3].

ورماه بعضهم بالكذب.

ذكره السليماني: فيمن عرف بوضع الحديث.

وقال البخاري : منكر الحديث.

وقال أبو حاتم:
ذاهب الحديث[4].

---

(١) ميزان ٤ : ٥٤١ ، تهذيب ١٢ : ١٣٧.

(٢) تهذيب ١٢ : ١٣٧.

(٣) انظر ترجمته في ديوان الضعفاء : ٣٦٠ ، المغني ٢ : ٧٩٣ ، الكاشف ٣ : ٣٥٢ ، ميزان ٤ : ٥٤٢ ، تهذيب ١٢ : ١٤١/١٤٢ ، خلاصة : ٤٥٢.

(٤) ميزان ٤ : ٥٤٢ ، تهذيب ١٢ : ١٤٢.

روى له الترمذي فقط.

٥ ـ ت ق/أبو عمر البصري

روى عن ابن لهيعة

وعنه نعيم بن حماد

قال الذهبي: أحسبه يضع الحديث له بلايا وهو الذي ضعفه يحيى بن معين(١).

---

(١) ميزان ٤ : ٥٥٥.

الباب الرابع

جهود العلماء في مقاومة الوضع

ويشتمل على فصلين:

١ ـ الجهود الوقائية.

٢ ـ الجهود العلاجية.

الفصل الاول

في جهود العلماء الوقائية في مقاومة الوضع

ويتناول المسائل الاتية:

ـ الحث على التثبت في الرواية وعدم أخذها إلا ممن كان أهلا لها.

ـ منع الرواية عن أهل البدع والاهواء.

ـ منع الرواية عن الضعفاء.

ـ منع الرواية عن القصاص.

ـ كتابة حديث الضعفاء وحفظه خشية من التلبيس به على بعض الرواة بقلب أو سرقة.

الفصل الأول

الجهود الوقائية

تمهيد :

سبق أن أشرت فيما مضى الى أن النبي ﷺ كان يتحرى الصدق ، وقد غرس في نفوس أصحابه الصدق وعودهم على ذلك ، كما نبههم الى منزل السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي وقد عرف ذلك أصحابه رضوان الله عليهم ، والتزموه في حياتهم العملية حيث يعتمدون على القرآن ، والسنة في معرفة الاحكام والتشريعات ، ولذا فانهم لم يألوا جهداً في حفظهما وضبطهما ، فكان صنيع أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما في جمع القرآن مشهوراً ، وكذلك منهج الشيخين وعلي رضي الله عنهم في السنة من حيث التثبت في أخذها والتحري في ضبطها والتحقق من ضبط رواتها ، كما سبق بيانه ، وهكذا سار الرعيل الأول على هذا المنهج السديد حتى وقعت الفتنة التي أودت الى تفرق المسلمين شيعاً واحزاباً فكان من نتيجة ذلك أن فقد الناس ثقتهم في بعض وبدأ يعرض من لا اخلاق له ممن انتحل بعض تلك البدع الكذب على رسول الله ﷺ فكان من نتيجة ذلك أن أحكم علماء الامة وجهابذة المحدثين الامر في الرواية ، وشددوا في التفتيش عن الرواة حيث قصروا قبول الروايات عن الثقات ، وردوا رواية من عداهم ، وفي هذا يقول ابن سيرين : كانوا لا يسألون عن الاسناد حتى وقعت الفتنة فقالوا : سموا لنا رجالكم فينظر الى أهل السنة فيؤخذ كلامهم ، وينظر الى أهل البدع فلا يؤخذ كلامهم[١] .

وقد جعل ائمة الحديث مدار قبول الرواية على الثقات خاصة دون غيرهم فقد روى الخطيب بسنده الى عامر بن سعد عن عقبة بن نافع القرشي انه حين حضره

---

(١) المحدث الفاضل : ٤١٤ ، الكفاية : ١٩٧ .

الموت قال لبنيه أوصيكم بثلاث، لاتأخذوا الحديث عن رسول الله ﷺ الا عن ثقة. ولا تدانوا وان لبستم العباء ولا يكب أحدكم شعراً ليشغل قلبه عن القرآن[1]

وكذلك ما روى بسنده أيضاً الى ابن عيينة عن مسعر قال: سمعت سعد بن ابراهيم يقول: لا يحدث عن رسول الله ﷺ الا الثقات[2].

وقال الخطيب: ان اهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله الا من العاقل الصادق المأمون على ما يخبر به[3].

ونتيجة لهذا الالتزام فقد وضعوا خطوات رئيسية الغاية منها هو تجنب رواية غير الثقة صيانة لحديث رسول الله ﷺ أن يتطرق اليه الشك والوهم والخطأ، فضلاً عن الكذب والوضع، وهذه الخطوات الرئيسية هي ما سأتناوله في هذا الفصل تحت عنوان الجهود الوقائية في مقاومة الوضع وتشمل المباحث الاتية:

١ـ الحث على التثبت في الرواية وعدم أخذها الا ممن كان أهلاً.

٢ـ الرواية عن أهل البدع والاهواء.

٣ـ الرواية عن الضعفاء.

٤ـ الرواية عن القصاص.

٥ـ كتابة حديث الضعفاء وحفظه خشية من التلبيس به على الناس من قبل بعض الرواة بسرقة أو قلب.

١ـ الحث على التثبت في الرواية وعدم أخذها الا ممن كان أهلاً:

كان الصحابة رضوان الله عليهم يثق بعضهم في بعض، اذ لم يكن منهم من يتهم بالكذب لعدم وقوعه بينهم لذا كان بعضهم يروي عن بعض دون الحاجة الى السؤال عمن أخذ اذا أمن اللبس والخطأ والوهم، وفي هذا يقول البراء بن عازب: ليس كلنا سمع الحديث من رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة... الخ كما سبق

---

(١) الكفاية: ٧٣.　　(٢) الكفاية: ٣٣.　　(٣) الكفاية: ٨٣.

ذكره[1]. وكان السبب في ذلك هو الثقة فيما بينهم، فلما وقعت الفتنة التي أدت الى تفرق المسلمين كان من أول نتائجها فقد هذه الثقة مما أدى الى توقف العلماء في قبول الرواية عن كل أحد، بل لا بد من التثبت والتحري حتى يمكن أن يأخذ الحديث من أهله، وقد سبق ذكر ما وقع بين أبن عباس وبشير بن كعب، وتعليل ابن عباس رضي الله عنهما عدم قبول الحديث من كل أحد[2]، وقد غدا التثبت والتحري في قبول الرواية قاعدة عامة يعرفها جل العلماء المشتغلين بالرواية فقد روى الرامهرمزي بسنده الى ابن بشر بن عمر قال: سألت مالكاً عن رجل فقال: رأيته في كتبي؟ قلت: لا، فقال: لو كان ثقة رأيته في كتبي[3].

وقال الامام الجويني: الثقة هي المعتمد عليها في الخبر فمتى حصلت الثقة بالخبر قبل[4].

وروى الخطيب بسنده الى معن بن عيسى قال: كان مالك بن انس يقول: لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ ممن سوى ذلك، لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه وان كان أروى الناس ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس اذا جرب ذلك عليه وان كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس الى هواه ولا من شيخ له فضل وعبادة واذا كان لا يعرف ما يحدث[5].

الى غير ذلك من الآثار التي جاءت عنهم مصرحة بان مدار قبول الرواية هي الثقة بالراوي، وقد عللوا ذلك بان الحديث والرواية دين فلا بد من التحري والنظر فيمن يؤخذ عنه ذلك، وقد سلفت الاشارة الى من نقل عنه ذلك[6].

واذا كان مبدأ الحث على التثبت في الروايه وقصرها على الثقات هو شأن المحدثين فانما استهدفوا من ذلك أخذ حديث رسول الله ﷺ من معادن يمكنها حفظه وضبطه أثناء تحمله وابان ادائه فلا يتطرق اليه خطأ أو وهم فضلاً عن تخرص أو كذب.

---

(١) انظر صفحة : ٣جـ٢ .
(٢) انظر صفحة : ١٦/٢١٥ جـ١
(٣) المحدث الفاصل : ٤١٠ .
(٤) توجيه النظر : ٢٧ .
(٥) الكفاية : ١٨٩ .
(٦) انظر صفحة . ٩جـ ٢وما بعدها

ولهذا وجه علماء الحديث جل اهتمامهم في السير على هذا السبيل حيث منعوا الاخذ والرواية عن طوائف يتطرق الخطأ والوهم بل الكذب والوضع من قبلهم ، وأعني بهذه الطوائف المبتدعة والضعفاء والقصاص وهذا ما ابنيه موضحا جهود العلماء في مرويات هذه الطوائف .

٢ ـ الرواية عن أهل البدع والاهواء :

البدع ج : بدعة اسم هيئة من بدع بمعنى أنشأ وبدأ ، والبدعة الحدث ، وما ابتدع من الدين بعد الاكمال[١] .

وقيل : هي كل شيء أحدث على غير مثال سابق سواء كان محموداً أو مذموماً[٢] .

وفي الاصطلاح : اختلفت نظرات علماء المسلمين في تحديد معنى البدعة والمراد منها في الشريعة ولذا جاء تعريفهم للبدعة تبعا لهذا الاختلاف على ثلاثة أضرب .

الضرب الأول :

ذهبت طائفة في تعريفها الاصطلاحي للبدعة للمعنى اللغوي حيث جعلت البدعة تشمل كل ما أحدث سواء كان حسنا أو سيئا ولذا فهي تقسم البدعة الى قسمين بدعة حسنة وبدعة سيئة ولذا عرفوا البدعة بأنها فعل ما لم يعهد على عهد رسول الله ﷺ سواء كان حسناً أو سيئاً[٣] وقد ذهب الى هذا التعريف كل من الامام الشافعي[٤] وابن حزم[٥] والغزالي[٦] وابن الاثير[٧] .

الضرب الثاني :

كانت نظرتها أخص من الطائفة الأولى حيث جعلت البدعة خاصة فيما أحدث في الشريعة الاسلامية مما لا أصل له يدل عليه[٨] وممن ذهب الى هذا التعريف ابن

---

(١) لسان ٨ : ٦ . (٢) البدعة : ١٩٣ . (٣) البدعة : ١٩٨ .
(٤) البدعة : ١٩٥ . (٥) البدعة : ١٩٦ . (٦) البدعة : ١٩٦/١٩٧ .
(٧) البدعة : ١٩٧ . (٨) البدعة : ١٩٨ .

رجب وابن حجر العسقلاني وابن حجر الهيثمي والزركشي[1].

الضرب الثالث:

وذهبت الطائفةالثالثة في تعريف البدعة الى مفهوم أخص من الطائفتين السابقتين حيث جعلت البدعة خاصة فيما خالف السنة، قال ابن حجر: وتطلق- أي البدعة- في الشرع في مقابل السنة[2]، ولذا عرفوها بقولهم: طريقة في الدين مخترعة تضاهي الطريقة الشرعية يقصد السلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى[3] وممن ذهب الى هذا التعريف الامام الشاطبي[4].

والظاهر أن مراد المحدثين من البدعة هو رأي الفريق الثاني حيث يدخلون تحت مفهوم البدعة كل من أحدث في الشرع ما لا أصل له سواء خالف أو لم يخالف، كما انهم لا يدخلون ما استحسن، وألحق بأصل من أصول الشريعة، حيث يقتصرون في اطلاق البدعة على ما هو مذموم فقط، وهي يعنون من هذا الاطلاق: كل من سلك طريقة محدثة في الشريعة الاسلامية مما لا أصل له فيها.

وقد سبقت الاشارة الى أن لاصحاب البدع أثراً بارزاً في الوضع في الحديث ومن أجل هذا كان لائمة الحديث والنقد مواقف من مروياتهم تختلف باختلاف نظرتهم لاصحاب البدع من حيث مخالفتهم لتعاليم الشريعة الاسلامية صراحة أو تأويلا.

ولذا فهم متفقون على تقسيم أهل البدع الى قسمين:

القسم الأول: اتفقوا على الحكم بكفرهم وخروجهم من الملة وهم الذين أنكروا الضروري من الشريعة كغلاة الروافض القائلين بالهية علي رضي الله عنه أو المعطلين لصفات الله تعالى ونحوهم مما بسط القول فيهم المؤلفون في كتب الفرق، وهؤلاء قد أجمع الائمة على عدم قبول روايتهم لا للحكم ببدعتهم بل للحكم بكفرهم، لان شرط قبول الرواية الاسلام.

---

(١) البدعة : ١٩٨ / ١٩٩.
(٢) البدعة : ١٩٨.
(٣) البدعة : ١٩٨.
(٤) البدعة : ١٩٨.

القسم الثاني : قوم أحدثوا في دين الله وشرعه ما لم يأذن به الله الا أنهم متأولون لذلك سواء كان تأويلهم محتملاً أو متعسفاً ، وهؤلاء يحكم عليهم النقاد بالفسق وقد اختلف العلماء في قبول حديثهم أو رده الى ثلاثة مذاهب :

المذهب الاول : رد روايتهم مطلقاً وعدم قبولها .

قال الخطيب : اختلف أهل العلم في السماع من أهل البدع والاهواء كالقدرية والخوارج والرافضة ، وفي الاحتجاج بما يروونه ، فمنعت طائفة من السلف صحة ذلك لعلة انهم كفار عند من ذهب الى اكفار المتأولين ، وفساق عند من لم يحكم بكفر المتأول .

وممن يروي عنه ذلك الامام مالك بن أنس ، وقد قال من ذهب الى هذا المذهب أن الكافر والفاسق بالتأويل بمثابة الكافر المعاند ، والفاسق المعاند فيجب الا يقبل خبرهما ، ولا تؤخذ روايتهما . هكذا عزا الخطيب هذا المذهب الى الامام مالك رحمه الله،والمشهور عنه انه يرد رواية المبتدع الذي يدعو إلى بدعته دون غيره،كما نقل عنه ذلك فقد روى الخطيب بسنده الى معن بن عيسى قال : كان مالك بن انس يقول : لا تأخذوا العلم عن أربعة . . . ولا من صاحب هوى يدعو الناس الى هواه . . . .[1] فقد صرح رحمه الله بأن من ترد روايته من اصحاب البدع هو الداعية فقط لا كل مبتدع .

وممن ذهب الى رد رواية المبتدع مطلقا علي بن حرب ، فقد روى الخطيب بسنده الى محمد بن الحسن بن الفرج الانماطي قال : قال علي بن حرب : من قدر الا يكتب الحديث الا عن صاحب سنة فانهم يكذبون كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي[2] .

وكذلك الامام سفيان الثوري ، قال الخطيب عن شعيب بن حرب قال سمعت الثوري يقول : من سمع من مبتدع لم ينفعه الله بما سمع ومن صافحه فقد نقض الاسلام عروة عروة[3] .

---

(١) الكفاية : ١٨٠ . (٢) الكفاية : ١٩٧/١٩٨ . (٣) الجامع : ١٨/أ .

وقد إستدل أصحاب هذا المذهب بالأثر المذكور عن كثير من التابعين وعلماء الأئمة من أن الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، ويقول ابن سيرين : كان في زمن الأول الناس لا يسألون عن الاسناد حتى وقعت الفتنة ، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الاسناد ليحدث حديث أهل السنة ويترك حديث أهل البدعة(١) .

وقد استبعد علماء الحديث هذا المذهب وردّوه ، قال ابن صلاح : والأول : أي هذا المذهب، بعيد مباعد للشايع من أئمة الحديث فان كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعين غير الدعاة ، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول(٢).

المذهب الثاني : قبول رواية أهل البدع والأهواء مطلقاً :

قال الخطيب : وقال جماعة من أهل النقل والمتكلمين : أخبار أهل الأهواء كلها مقبول وإنْ كانوا كفاراً وفساقاً بالتأويل(٣) .

وممن ذهب إلى ذلك العز بن عبد السلام فقال : لا ترد شهادة أهل الأهواء لأن الثقة حاصلة بشهادتهم حصولها بشهادة أهل السنة ، ومدار قبول الشهادة والرواية على الثقة بالصدق ، وذلك متحقق في أهل الأهواء تحققه في أهل السنة ، والأصح أنهم لا يكفرون ببدعهم وكذلك تقبل شهادة الحنفي إذا حددناه في شرب النبيذ لأن الثقة بقولهم لم تنخرم بشربه لاعتقاده إباحته ، وإنما ردت شهادة الخطابية لأنهم يشهدون بناء على إخبار بعضهم بعضاً فلا تحصل الثقة بشهادتهم لاحتمال بنائها على ما ذكرناه(٤) .

قال الخطيب : وقد حتج من ذهب إلى قبول أخبارهم بأن مواقع الفسق عامداً والكافر الأصلي معاندان ، وأن أهل الأهواء متأولون غير معاندين ، وبأن الفاسق العامد أوقع الفسق مجانة وأهل الأهواء اعتقدوا ما اعتقدوا ديانة(٥) ، أي فلذا يفرق بينهما فيقبل حديث أهل الأهواء بخلاف غيرهم .

---

(١) الكفاية : ١٩٧ . (٢) التقييد والإيضاح : ١٥٠ . (٣) الكفاية : ١٩٥ .
(٤) قواعد الأحكام في مصالح الانام ٢ : ٣٨ ، وانظر توجيه النظر : ٢٧ .
(٥) الكفاية : ٢٠٠

وممن روى عنه قبول رواية أهل الاهواء والبدع، يحيى بن سعيد القطان، فقد روى الخطيب بسنده الى علي بن المديني قال، قلت ليحيى بن سعيد القطان: ان عبد الرحمن بن مهدي قال أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأسا في البدعة، فضحك يحيى بن سعيد وقال: كيف يصنع بقتادة، كيف يصنع بعمر بن ذر الهمداني، كيف يصنع بأبن أبي رواد، وعد يحيى قوماً أسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى: ان ترك عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيراً[1].

وكذلك علي بن المديني: فقد روى الخطيب بسنده الى أحمد بن يحيى بن الجارود قال، قال علي بن المديني: لو تركت أهل البصرة، لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي- يعني التشيع- خربت الكتب، يعني لذهب الحديث[2].

وممن ذهب الى هذا الرأي عبد الرحمن بن مهدي، روى الخطيب بسنده الى سليمان بن أحمد الواسطي قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي سمعتك تحدث عن رجل من أصحابنا يكرهون الحديث عنه؟ قال: من هو؟ قلت: محمد بن راشد الدمشقي قال: ولم؟ قلت: كان قدرياً فغضب وقال: ما يضره[3].

ومنهم محمد بن عبد الله بن حماد الموصلي: روى الخطيب بسنده الى الحسين بن ادريس قال: سألت محمد بن عبد الله بن حماد الموصلي عن علي بن غراب قال: انه كان يتشيع ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث يبصر الحديث بعد الا يكون كذوباً للتشيع أو القدر، ولست براوٍ عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله، ولو كان أفضل من فتح يعني الموصل[4].

وقد اعترض على هذا المذهب بأن صنيع كثير من الائمة يخالف قبول رواية أصحاب البدع حيث صرح كثير منهم بعدم قبول مروياتهم وردوها من أجل بدعهم، ولأن الأصل في رد رواياتهم تجنب الوقوع في الكذب والاختلاق حيث تجرأ بعضهم على الكذب تأييداً لبدعهم وانتصاراً لها وقبول رواياتهم ينقض ذلك

---

(١) الكفاية : ٢٠٥ / ٢٠٦.
(٢) الكفاية : ٢٠٦.
(٣) الكفاية : ٢٠٦.
(٤) الكفاية : ٢٠٧.

الاحتياط، ويوقع في المحذور الذي من اجله تنكب الائمة طريق روايتهم.

المذهب الثالث: التفصيل في قبول رواياتهم:

ذهب كثير من ائمة الحديث الى التفصيل بين أصحاب الاهواء والتفريق بين نحلهم حيث ردوا بعض مرويات أهل الاهواء لمسائل لا تتعلق بالبدعة لذاتها، وانما تتعلق ببعض مبادئها، فقبلوا رواية اهل الاهواء الا طائفة من الرافضة هم الخطابية. وذلك لأن من مبادىء مذهبهم قبول شهادة الزور لموافقيهم على غيرهم، وقد صرح الائمة بذلك في رد مروياتهم، وممن صرح بذلك الامام الشافعي: وأبو يوسف القاضي، وحكى الخطيب أنه مذهب أبي ليلى وسفيان الثوري، قال الشافعي: وتقبل شهادة أهل الاهواء الا الخطابية من الرافضة لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم[1]. وروى الخطيب بسنده الى ابن أبي حاتم قال: حدثني أبي قال: أخبرني حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعي يقول: لم أر أحداً من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة[2].

كما روى بسنده الى أبي أيوب سليمان بن اسحاق الجلاب قال: سمعت ابراهيم الحربي يقول: سمعت علي بن الجعد يقول: سمعت أبا يوسف يقول: أجيز شهادة أهل الأهواء، أهل الصدق منهم الا الخطابية والقدرية الذين يقولون ان الله لا يعلم الشيء حتى يكون، قال ابو أيوب: سئل ابراهيم عن الخطابية فقال: صنف من الرافضة وصفهم ابراهيم فقال: اذا كان لك على رجل ألف درهم ثم جئت إليّ فقلت، ان لي على فلان الف درهم وأنا أعرف فلانا فأقول لك: وحق الامام انه هكذا؟ فاذا حلفت ذهبت فشهدت لك، هؤلاء الخطابية[3].

قلت: ولما كان هذا شأنهم في الشهادة لموافقيهم فيما يتعلق بالمسائل الدنيوية رد الأئمة حديثهم خشية تأثير هذا المبدأ على رواياتهم.

وقد ذهب الحافظ الذهبي الى أن الرافضة لا تقبل روايتها عموماً لأن من شأنهم الكذب نصرة لمذهبهم، ولمبدأ الاخذ بالتقية التي يستبيحون الكذب من

---

(١) الكفاية: ١٩٤ / ١٩٥.

(٢) الكفاية: ٢٠٢.

أجلها، قال في تقسيم البدعة.... ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء الى ذلك فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صالحاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم فكيف يقبل نقل من هذا حاله حاشا وكلا[1].

وقال أشهب: سئل مالك عن الرافضة فقال: لا تكلموهم ولا ترووا عنهم[2].

وقال يزيد بن هارون: يكتب عن كل صاحب بدعة اذا لم يكن داعية الا الرافضة، وقال شريك: أحمل العلم عن كل من لقيت الا الرافضة[3].

بل نقل عن الامام أبي حنيفة رحمه الله اطلاق هذا القول- أعني عدم قبول الرواية- على الشيعة مطلقاً للغرض نفسه، فقد روى الخطيب بسنده إلى ابن المبارك قال: سأل أبو عصمة أبا حنيفة ممن تأمرني أن أسمع الآثار؟ قال: من كل عدل في هواه الا الشيعة، فان أصل عقدهم تضليل أصحاب محمد ﷺ[4].

وقد رأى بعضهم أن الأمر لا يقتصر على الرافضة أو الشيعة، بل يتجاوز ذلك لكل أصحاب البدع الذين يعلم من مبادئهم استجازة الكذب واستباحته، فجعلوا الموجب لرد رواية أهل الاهواء هو استباحة الكذب والتساهل فيه. قال الخطيب: وذهبت طائفة من أهل العلم الى قبول اخبار أهل الاهواء الذين لا يعرف منهم استحلال الكذب أو الشهادة لمن وافقهم مما ليس عندهم فيه شهادة[5].

وقال النووي: وقيل يحتج به- أي المبتدع- ان لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه سواء كان داعية أم لا، ولا يقبل ان استحق ذلك[6].

وقد أعترض على هذا القيد- أعني استحلال الكذب- من قبل بعض العلماء

---

(١) ميزان ١ : ٦، انظر الباعث الحثيث : ١٠٠ / ١٠١.
(٢) تدريب الرادي : ٢١٨. (٣) تدريب الراوي : ٢١٨. (٤) الكفاية : ٢٠٢ / ٢٠٣.
(٥) الكفاية : ١٩٤. (٦) تدريب الراوي : ٢١٦.

بانه لا داعي له لأنه شرط معلوم في رواية كل راوٍ سواء كان مبتدعاً أم لا، فلا داعي لتقييد رواية المبتدع به. قال أحمد شاكر: وهذا القيد- أعني عدم استحلال الكذب- لا أرى داعياً له لأنه قيد معروف بالضرورة في كل راوٍ، فانا لا نقبل رواية الراوي الذي يعرف عنه الكذب مرة واحدة، فأولى ان ترد رواية من يستحل الكذب أو الشهادة الزور[1].

وقد علق كثير من الائمة قبول رواية أصحاب البدع أو ردها على كونهم دعاة لبدعهم أولا فقبلوا رواية صاحب البدعة اذا لم يكن داعياً لبدعته، وردوا رواية المبتدع الداعية.

قال الخطيب، وقال كثير من العلماء تقبل أخبار غير الدعاة من أهل الاهواء فاما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم وممن ذهب الى ذلك أبو عبد الله أحمد بن حنبل[2] فقد روى الخطيب بسنده الى عبد الله بن احمد بن حنبل قال: قلت لأبي ما تقول في أصحاب الحديث يأتون الشيخ لعله أن يكون مرجئاً أو شيعياً، أو فيه شيء من خلاف السنة؟ يسعني أن أسكت عنه أم أحذر منه فقال ابي: ان كان يدعو الى بدعة وهو أمام فيها ويدعو اليها: نعم تحذر عنه[3].

وروى ايضاً بسنده الى عثمان بن عبدويه الحربي قال، سمعت ابراهيم الحربي يقول: قيل لأحمد بن حنبل يا أبا عبد الله: سمعت من أبي قطن القدري؟ قال: لم أره داعية، ولو كان داعية لم أسمع منه[4].

وكذلك ما روى بسنده الى محمد بن عبد العزيز الابيوردي قال سألت أحمد بن حنبل أيكتب عن المرجىء والقدري؟ قال: نعم يكتب عنه اذا لم يكن داعياً[5].

وروى الخطيب بسنده أيضا الى الحسين بن ادريس الانصاري قال أنا أبو داود سليمان بن الأشعث السجزي قال، قلت: لأحمد بن حنبل يكتب عن القدري؟

---

(١) الباعث الحثيث : ١٠١.
(٢) الكفاية : ١٩٥.
(٣) الكفاية : ١٩٢.
(٤) الكفاية : ٢٠٤.
(٥) ٢٠٤ / ٢٠٥

قال: اذا لم يكن داعيا انما منعوا أن يكتب عن الدعاة خوفاً من أن تحملهم الدعوة الى البدعة والترغيب فيها على وضع يحسنها[1] كل هذه الاثار تدل على أن أحمد بن حنبل انما يرد رواية الدعاة من أهل البدع فقط.

ومن روى عنه هذا المذهب عبد الرحمن بن مهدي، فقد اخرج الخطيب بسنده الى محمد بن أبان قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: من رأى رأياً ولم يدع اليه احتمل، ومن رأى رأياً ودعا اليه فقد استحق الترك[2].

وكذلك عبد الله بن المبارك.

فقد روى الخطيب من طريق علي بن الحسن بن شفيق قال، قلت لعبد الله ابن المبارك: سمعت من عمرو بن عبيد فقال بيده: هكذا؟ أي كثرة، قلت: فلم لا تسميه وأنت تسمي غيره من القدرية؟ قال: لأن هذا كان رأساً[3].

وروى أيضاً بسنده الى نعيم بن حماد قال، سمعت ابن المبارك يقول، وقيل له: تركت عمرو بن عبيد وتحدث عن هشام الدستوائي وسعيد، وفلان، وهم كانوا في عداوة؟ قال: ان عمراً كان يدعو[4].

ومن ذهب الى هذا الرأي يحيى بن معين

أخرج الخطيب بسنده الى عباس بن محمد الدوري قال سمعت يحيى بن معين يقول: ما كتبت عن عباد بن صهيب وقد سمع عباد من أبي بكر بن نافع، وأبو بكر ابن نافع قديم يروي عن مالك بن أنس قلت ليحيى: هكذا تقول في كل داعية لا تكتب حديثه ان كان قدرياً أو رافضياً أو كان غير ذلك من الأهواء ممن هو داعية؟ قال: لا تكتب عنهم الا ان يكونوا ممن يظن به ذلك ولا يدعو اليه كهشام الدستوائي وغيره ممن يرى القدر ولا يدعو اليه[5].

قلت: وهذا المذهب هو المشهور عن مالك رحمه الله فقد صرح به في قوله

---

(١) الكفاية: ٢٠٥. (٢) الكفاية: ٢٠٣. (٣) الكفاية: ٢٠٣.
(٤) الكفاية: ٢٠٣/٢٠٤. (٥) الكفاية: ٢٠٤.

فيمن يردحديثهم ولا يقبل حيث ذكر منهم، من كان ذا هوى ودعا الناس الى هواه بخلاف ما عزاه اليه الخطيب من أنه ذهب الى رد رواية أهل الاهواء والبدع مطلقاً، وعلى هذا المذهب جمهور أهل الحديث وأئمته، بل حكى ابن حبان الاتفاق عليه بينهم فقد قال في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي من كتابه الثقات: ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتيقن اذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو اليها ان الاحتجاج باخباره جائزة، فاذا دعا الى بدعته سقط الاحتجاج باخباره[1].

وقال ابن الصلاح: ان هذا المذهب أعدلها ـ أى الأقوال في رد رواية أهل البدع أو قبولها ـ وأولاها[2].

وقد اعترض على هذا المذهب وادعاء الاتفاق عليه باعتراضين:

الاعتراض الاول: دفع دعوى الاجماع حيث ثبت عن بعض الائمة والمحدثين القول بخلافة فلا يصح الاجماع مع وجود المخالف.

الاعتراض الثاني: ما جاء من صنيع صاحبي الصحيحين من اخراجهم لطائفة من رؤساء البدع ممن عرف عنه الدعوة الى بدعته، كرواية البخاري لعمران ابن حطان الخارجي، مادح عبد الرحمن بن ملجم الذي باء بقتل الامام علي كرم الله وجهه، ورواية البخاري ومسلم لعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني وكان من الدعاة الى الارجاء، الى غيرهما من الرواة الذين عرف عنهم مخالفتهم لمذهب اهل السنة والجماعة وانحرافهم عنهم بل ودعوتهم غيرهم الى بدعهم.

وقد سلك بعض المحققين من الائمة مسلكاً آخر في قبول رواية أهل البدع والاهواء أو ردها وهو أنه تقبل روايتهم الا فيما يؤيد بدعتهم، أما اذا رووا ما يؤيد بدعتهم فانه لا يقبل حديثهم والى هذا الرأي ذهب الحافظ أبو اسحاق الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي فقال: ومنهم زائغ عن الحق أي عن السنة صادق اللهجة، فليس فيه حيلة الا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً اذا لم يقو بدعته[3].

---

(١) التقييد والايضاح: ١٥٠ نقلا عن الثقات لابن حبان.
(٢) التقييد والايضاح: ١٥٠.
(٣) تدريب الراوي: ٢١٧.

وقد جزم بذلك الحافظ ابن حجر في النخبة وقال في شرحها : ما قاله الجوزجاني متجه لأن العلة التي لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية(1) .

هذه أهم أقوال الأئمة ومذاهبهم في الرواية عن أهل البدع والاهواء ، وهي كما ترى مختلفة متباينة ، والذي يظهر لي والله أعلم أن القائلين برد رواية أهل البدع أو قبولها لا يقتصرون في ذلك على كون رواتها ممن انتحل مذهباً معيناً أو ابتغى غير سبيل أهل السنة ، بل الأصل في ذلك حصول الثقة بهم أو عدمها ، فإذا حصلت الثقة بهم قبل حديثهم ، وإذا انعدمت الثقة أو تضعضعت رد حديثهم ، وانما جعلت البدعة وعدمها قرينة تقوي حصول الثقة أو تضعفها كغيرها من القرائن التي تعتبر وتلاحظ في توثيق الراوي أو تضعيفه . فالغاية من ترك حديث أهل البدع انما هو من باب الاحتياط والوثوق لحديث رسول الله ﷺ من أن يتطرق إليه شيء مما ليس منه عن طريق هؤلاء الرواة الذين مالوا عن الحق وانحرفوا عن الطريق المستقيم خصوصاً وأن هذه البدع قد دفعت بعض منتحليها الى التقول على رسول الله ﷺ والتزيد عليه بما يؤيد بدعتهم ، وقد سبق بيان بعض ذلك عند الكلام على أسباب الوضع في الحديث .

كما أن ثم دافعاً لكثير من الأئمة في رد مرويات جماعة من أهل البدع والاهواء ذلك هو التنكيل بهم ، والحط من شأنهم حتى يحملهم ذلك على الاقلاع عن بدعتهم والعودة بهم إلى سبيل أهل السنة ، فرد حديثهم ليس غاية في ذاته وانما هو وسيلة لصيانة حديث رسول الله ﷺ وحفظه من كل دخل أو دخن ، فالعبرة في قبول حديثهم أو رده إنما هو الوثوق برواياتهم أو عدمها فحسب . وقد فطن كثير من أئمة الحديث إلى ذلك فنبهوا اليه ، منهم الامام الجويني الذي سبق أن ذكر بعض كلامه : حيث يقول : الثقة هي المعتمد عليها عند الجهابذة في الباطن ، وقد انتبه لذلك بعض المتأخرين فقال ما لبابه : قد نقل عن كثير من الرواة المأخوذ بروايتهم الاصرار على الصغائر من الغيبة والنميمة وهجران الاخ من غير موجب في الشرع ونحو ذلك من

---

(1) تدريب الراوي : ٢١٧

حسد الاقران والبغي عليهم بل وصل الامر ببعضهم الى أن يدعو الى اعتقاد ما لا يدل عليه نقل أو عقل أو نسبة من لا يقول به الى البدعة بل الى الكفر ، والظاهر أن المعتبر في عدالة الراوي هو كونه بحيث لا يظن به الاجتراء على الافتراء على النبي ﷺ [1] .

وقال الخطيب ؛ والذي يعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم ـ يعني أصحاب البدع ـ ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهادتهم ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك لما رأوا من تحريهم الصدق وتعظيمهم الكذب وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الافعال وانكارهم على اهل الريب والطرائق المذمومة ورواياتهم الاحاديث التي تخالف آراءهم ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم فاحتجوا برواية عمران بن حطان وهو من الخوارج ، وعمرو بن دينار وكان ممن يذهب الى القدر والتشيع ، وكان عكرمة اباضيا وابن أبي نجيح وكان معتزليا وعبد الوارث بن سعيد وشبل بن عباد وسيف بن سليمان وهشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وسلام بن مسكين وكانوا قدرية ، وعلقمة بن مرثد وعمرو بن مرة ومسعر بن كدام وكانوا مرجئة وعبيدة الله بن موسى وخالد بن مخلد وعبد الرزاق بن همام ، وكانوا يذهبون الى التشيع في خلق كثير يتسع ذكرهم دون أهل العلم قديما وحديثا رواياتهم واحتجوا بأخبارهم فصار ذلك كالاجماع منهم[2] .

وقال أحمد شاكر بعد أن حكى مذاهب العلماء في الرواية عن أهل البدع والاهواء : وهذه الأقوال كلها نظرية والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه ، والمتتبع لاحوال الرواة يرى كثيرا من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان ، وان رووا ما يوافق رأيهم ، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء يرويه ﻫ .[3] .

وهكذا نرى أن بعض العلماء لم يتلفت الى رمي بعض الرواة بالبدع بل قبل

---

(١) توجيه النظر : ٢٧ . (٢) الكفاية : ٢٠٠/٢٠١

(٣) الباعث الحثيث : ١٠٠/١٠١ .

حديثهم لحصول الثقة بهم كما مر ذلك عن عبد الرحمن بن مهدي وعلي بن المديني ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم من أئمة الحديث . ، بل قبلوا مرويات بعض أهل البدع وأنكروا على من رد حديثهم فقد سبقت قصة عبد الرحمن بن مهدي مع سليمان بن أحمد الواسطي وقوله : سمعتك تحدث عن رجل من أصحابنا يكرهون الحديث عنه قال : من هو؟ قلت : محمد بن راشد الدمشقي ، قال : ولم ؟ قلت : كان قدرياً ، فغضب ـ أي ابن مهدي ـ وقال : ما يضره[1] .

وكذلك روى الخطيب بسنده إلى الحميدي قال قال سفيان : كان ابن أبي لبيد من عباد أهل المدينة وكان ثبتاً ، وكان يرى ذلك الرأي يعني القدر[2] ، فقد صرح بتوثيقه بالرغم من معرفته ببدعته .

وكذلك ما روى الخطيب بسنده إلى أحمد بن زهير قال سمعت يحيى بن معين وقيل له : ان أحمد بن حنبل قال : ان عبيد الله بن موسى يرد حديثه للتشيع فقال : كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق أغلا من ذلك من مائة ضعف ، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف ما سمعت من عبيد الله[3] .

وكذلك ما روى الخطيب بسنده إلى إبراهيم بن الجنيد الختلي قال ، سمعت يحيى بن معين ذكر حسينا الأشقر فقال : كان من الشيعة الغالية الكبار ، قلت : وكيف حديثه ؟ قال : لا بأس به ، قلت : صدوق ؟ قال : نعم كتبت عنه عن أبي كدينة ويعقوب القمي[4] . فهذا يحيى بن معين بالرغم من تبديعه كلاً من عبد الرزاق وحسين الأشقر فقد صرح بالأخذ عنهما لوثوقه بأحاديثهما وتصريحه بتوثيقهما . فقبول روايتهم إنما هو لتوثيقهم وصدقهم. دون النظر إلى بدعهم وكونهم دعاة أو لا .

وهكذا نرى أن موقف علماء الحديث من أهل البدع والتردد في قبول رواياتهم إنما استهدف تنقية حديث رسول الله ﷺ وصيانته من كل شائبة يحتمل أن تتطرق إليه، فبعضهم أوصد الباب أمام أهل البدع والأهواء جميعهم، ومن تسمح في قبول

---

(١) الكفاية : ٢٠٦ .
(٢) الكفاية : ٢٠٧/٢٠٨ .
(٣) الكفاية : ٢٠٨ .
(٤) الكفاية : ٢٠٨ .

رواياتهم وأذن لهم في ولوج باب الرواية فقد اتخذ الحيطة والحذر الشديدين في ذلك، وهذا كله يكشف لنا عن مدى الجهد الذي بذله هؤلاء الجهابذة النقاد في مقاومة الوضع حيث حالوا بين الوضاعين وبين حديث رسول الله ﷺ من أن يصلوا اليه وحصنوه من كل طريق حاولوا الوصول اليه فجزاهم الله عن هذه الامة خير الجزاء.

٣- موقفهم من الرواية عن الضعفاء:

والمراد بالضعفاء من الرواة ما قامت بهم علة تحط حديثهم عن درجة الاحتجاج عند الانفراد، وقد سبق أن أشرت الى أن أسباب الضعف في الرواة منشؤه أحد ثلاثة أمور هي:

طعن في ضبط الراوي.
طعن في عدالة الراوي.
جهالة الراوي.

وقد تناولت أحكام كل قسم من هذه الاقسام وتعرضت لتعريفها ومايصلح منها للاعتبار والانجبار ومن لا يصلح بما يغني عن اعادته.

وسأحاول تناول الكلام في هذا البحث ضمن جهود العلماء في مقاومة الوضع ببيان موقفهم من الرواية عن الضعفاء واعني بهم من طعن في ضبطه أو من طعن في عدالته لأن لائمة الحديث موقفاً من رواية هؤلاء الضعفاء استهدفوا منه صيانة حديث رسول الله ﷺ من أن يتطرق اليه ما ليس منه سواء تعمد في ذلك أم كان مصدره الوهم، وللكلام على هذا الموقف أرى من المناسب تناوله في نقطتين:

الاولى: موقفهم من الضعفاء الذين طعن فيهم من قبل ضبطهم.

الثانية: موقفهم من الضعفاء الذين طعن فيهم من قبل عدالتهم.

أ- الرواية عمن طعن في ضبطه: من المعلوم أن منشأ عدم الضبط أما أن يكون فطرياً اذ قد يجبل المرء على عدم استعداد للضبط والحفظ وذلك بأن يكون مغفلا ضعيف العقل، وهذه الطائفة من الناس يتعسر عليها الحفظ وغالباً ما تخطىء

وتهـم ، وهذا الصنف منهم من يكثر خطؤه ويفحش حتى يغلب ذلك على حديثه ومنهم من يكون أمره أخف من ذلك.

وأما أن يكون سبب الضعف عدم الضبط ناشئاً عن تقصير وتفريط في أداء أو تحمل أما التقصير في التحمل وذلك بان يعتمد الراوي على الوراقين أو يتشاغل إبان السماع أو غير ذلك من الامور التي يأخذها النقاد على الرواة ويعدونها قوادح في التحمل.

وأما تقصيره في الاداء كأن يروي من حفظه وهو غير ضابط أو يتساهل في كتابه أو يفقد كتابه أو يحدث من غير كتابه أو ينسخه ولا يقابله بأصوله الى غير ذلك من الامور التي تؤدي الى روايته الحديث على خلاف ما هو فيعتبر هذا الراوي لدى العلماء من الضعفاء.

وحيث ان بعضاً من الكذابين كان يستغل فرصة عدم حفظ هؤلاء، الرواة لحديثهم، فيدخل عليهم الموضوعات أو يلقنهم اياها او يقلب الاخبار عليهم، فيتسرب الوضع الى حديثهم دون ادراك منهم فقد وقف علماء الجرح والتعديل من رواية هؤلاء الضعفاء مواقف معينة، وقد سبقت الاشارة الى ذلك عند الكلام على حكم رواية الحديث الضعيف، الا أن الكلام هناك كان يشمل أنواع الحديث الضعيف، وحديثنا في هذا المـوضع يتعلق برواية الحديث الضعيف الناشىء ضعفه من جهة ضبط الراوي، وقد ذهب العلماء في هذه المسألة الى قولين:

١ ـ منع قبول رواياتهم مطلقاً :

فقد ذهب بعض أئمة الجرح والتعديل الى منع الرواية عن الضعفاء مطلقاً وممن عرفه عنه ذلك الامام مالك، روى ابن ابي حاتم قال ثنا حماد بن الحسن نا بشر ابن عمر قال: وسألت مالكاً عن رجل أخرت اسمه فقال: هل رأيته في كتبي قلت: لا، قال: لو كان ثقة رأيته في كتبي[1].

---

(١) مقدمة الجرح : ٢٤.

وكذلك سفيان بن عيينة قال ابن ابي حاتم نا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب الي نا ابن أبي رزمة قال أخبرني أبي نا ابن عيينة قال: كنت اذا سمعت الحسن بن عمارة يروي عن الزهري وعمرو بن دينار جعلت أصبعي في اذني[١].

وهو مذهب شعبة بن الحجاج. قال ابن أبي حاتم حدثنا صالح بن أحمد نا علي يعني ابن المديني قال: ذكرنا ليحيى بن سعيد القطان القاسم بن عوف الشيباني فقال يحيى: قال شعبة دخلت عليه وحرك يحيى رأسه، قلت ليحيى: ما شأنه؟ فجعل يحيد قلت ليحيى: ضعفه في الحديث قال: لو لم يضعفه لروى عنه[٢].

كل هذه الروايات تدل على أن هؤلاء الائمة كانوا يمتنعون من رواية حديث من ضعفوه.

٢ـ ذهب كثير من المحدثين الى أن الراوي ان كان الغالب على حديثه الوهم والخطأ ترك حديثه ومنعت الرواية عنه، أما اذا لم يفحش خطؤه ولم يغلب ذلك على حديثه فانهم يروون حديثه ويكتبونه لا على سبيل الاحتجاج بل على سبيل الاعتبار والمتابعة، فيأخذون ما وافق فيه حديث الثقات ويردون من حديثه ما خالف فيه غيره أو تفرد به. وهذا هو ما عليه جمهور أئمة الحديث والنقد كالامام أحمد وأبي حاتم الرازي وأبي زرعة وغيرهم من أئمة النقد، وأقوالهم في هذا طافحة في كتبهم مما يغني عن التمثيل.

والغرض من مجانبة حديث الضعفاء وترك الرواية عنهم هو صيانة حديث رسول الله ﷺ من تطرق الوهم والخطأ اليه، لا سيما أن جماعة من الضعفاء قبلوا التلقين وقلبت عليهم أحاديث، بل ان جماعة من الكذابين كانوا يتتبعون بعض الضعفاء فيدخلون عليهم موضوعاتهم فيرونها ظناً منهم أنها من حديثهم فيقعون في الكذب لذا كانت نظرة النقاد ثاقبة سديدة عندما امتنعوا عن الرواية عنهم وأخذ أحاديثهم فاحتاطوا في ذلك بحيث لا يؤخذ من حديثهم الا ما عرف أن له أصلاً يركن اليه، وهذا يدل على عظيم جهدهم في مجانبة حديث رسول الله ﷺ من موارد

---

(١) مقدمة الجرح : ٤٤.

(٢) مقدمة الجرح : ١٥٠.

الخطأ والوهم بل الكذب والوضع .

ب ـ الرواية عمن طعن فيه من جهة عدالته :

سبقت الاشارة إلى أن الطعن في العدالة يقتضي رد حديث الراوي وعدم الاعتبار به ، إلا أن الطعن في العدالة متفاوت الدرجات منه ما يستوجب الحكم بالكفر كما هو الشأن في طوائف من أهل البدع كغلاة الرافضة ومن أنكر أمراً ضرورياً من الدين ، ومنه ما يستوجب الحكم بالفسق وهو الغالب كما هو الشأن في عموم أهل البدع ومقترفي الكبائر والمعاصي أو المصرين على الصغائر . أما أصحاب البدع والأهواء فقد سبق الكلام عليهم مفصلاً من قبل .

وأما من فسق بسبب إرتكاب المعاصي فان أئمة الحديث يردون روايتهم لاجترائهم على الله عزَّ وجلَّ وتعدي حدوده وإنْ لم يؤثر عنهم كذب ، فرد رواياتهم إنما منشؤه إقتراف المعصية وتهاونهم في التزام أوامر الله ، وهذا قد يحمل البعض على التجرأ على الكذب فقبول رواياتهم يقتضي قبول بعض الروايات الموضوعة على رسول الله . ﷺ ، لذا أوصد أئمة النقد هذا الباب في وجوه من تسول لهم أنفسهم أن يلحقوا بحديث رسول الله ﷺ . ما ليس منه وزيادة على ذلك فقد اقتصر الأئمة رحمهم الله تعالى في أخذ حديث رسول الله ﷺ من المعادن النقية والأيدي النظيفة لأن في ذلك أكثر طمأنينة وأبعد في الاحتمال .

لكل هذا منع أئمة الحديث قبول الرواية عن الضعفاء وخاصة من قدح في عدالته أو خدش في مروءته ، فمنع العلماء من قبول رواياتهم إنما هو من قبل الوقاية وصيانة حديث رسول الله ﷺ من أن تشوبه شائبة ، أو يتطرق إليه شك .

٤ ـ موقفهم من الرواية عن القصاص :

سبق الكلام على تعريف القصاص والمراد بهم لدى المحدثين وبيان دورهم في وضع الحديث والكذب على رسول الله ﷺ مما يغني عن الاعادة .

وسأتناول الكلام في هذا المبحث عن جهود العلماء في كشف زيف هؤلاء

القصاص وبيان أحوالهم، وما عانوه من مصائب وبلايا في سبيل منعهم من الكذب وزجرهم عن الوضع، فقد عرف أن السلف رحمهم الله كانت نظرتهم الى القصص أنه بدعة محدثة لذا كان موقفهم من القصاص موقف المقت والكراهة، ولذا أثر عنهم رحمهم الله الانكار على القصاص، وقد بدأ انكار السلف للقصص منذ بدايته، فقد سبق أن أول من قص هو تميم الداري عندما أذن له عمر رضي الله عنه بعد أن تأبى عليه مراراً، وفي الحقيقة ان فعل تميم رضي الله عنه انما هو الوعظ والتذكير، ولم يكن قصصاً بالمعنى الذي استقر عليه امرهم.

ثم لما هاجت الفتنة بدأ القصاص يلعبون دوراً هاماً، فقابلهم السلف بالانكار فقد روى الامام أحمد في مسنده قال: حدثنا يزيد عن هارون، أنا العوام، أنا عبد الجبار الخولاني قال دخل رجل من اصحاب النبي ﷺ المسجد، فاذا كعب يقص فقال: من هذا؟ قالوا كعب يقص، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يقص الا أمير أو مأمور أو مختال، قال: فبلغ ذلك كعباً فما رؤي يقص بعد[1].

وروى الطبراني بسنده عن عمرو بن زرارة قال: وقف عليَّ عبد الله- يعني ابن مسعود- وأنا أقص فقال لي: يا عمرو لقد ابتدعت بدعة ضلالة أو أنك لاهدى من محمد ﷺ وأصحابه؟ قال عمرو بن زرارة، فلقد رأيتهم تفرقوا عني حتى رأيت مكاني ما فيه أحد[2].

وكذلك روى المروزي والطبراني بسنديهما الى سعيد بن عبد الرحمن الغفاري ان سليم بن عنتر بن النجبي، كان يقص على الناس وهو قائم فقال له صلة بن الحارث الغفاري وهو من اصحاب النبي ﷺ: والله ما تركنا عهد نبينا ولا قطعنا أرحامنا حتى قمت أنت وأصحابك بين أظهرنا[3].

وروى العقيلي وأبو نعيم في الحلية بسنديهما الى عاصم بن بهدلة قال: كنا نأتي

---

(١) حم ٤ : ٢٣٣ ، وانظر الباعث على الخلاص من حوادث القصاص: ١٢٩.
(٢) الباعث على الخلاص : ١٣٨ ، وانظر تحذير الخواص : ١٧٧ ، مجمع الزوائد ١ : ١٨٩.
(٣) مجمع الزوائد ١ : ١٨٩ ، وانظر الباعث على الخلاص: ١٣٩ ، تحذير الخواص : ١٧٨.

أبا عبد الرحمن السلمي ونحن غلمة ايفاع فيقول : لا تجالسوا القصاص[١] ، وفي رواية : كنا نجالس أبا عبد الرحمن السلمي فكان يقول : لا يجالسنا حروري ولا من يجالس القصاص[٢] . وفي رواية : كان أبو عبد الرحمن السلمي يقول : اتقوا القصاص[٣] .

وأخرج ابن المبارك في الزهد عن ميمون بن مهران قال : القاص ينتظر المقت ، وفي رواية اخرى عن يزيد بن أبي حبيب قال : ان القاص ينتظر المقت[٤] .

واخرج المروزي عن سعيد بن عبيدة ان ابن عمر قال لقاص يقص عنده : قم عنا فقد آذيتنا[٥] .

وروى ابن أبي شيبة والمروزي عن عتبة بن حريث قال : سمعت ابن عمر : وجاء رجل قاص فجلس في مجلسه فقال له ابن عمر قم من مجلسنا فأبى أن يقوم فأرسل ابن عمر الى صاحب الشرطة : أقم القاص ، قال : فبعث اليه رجلا ، فأقامه ، وفي رواية دخل قاص فجلس قريبا من ابن عمر فقال : قم فأبى أن يقوم فأرسل الى صاحب الشرطة فأرسل اليه شرطياً فأقامه[٦] .

وروى المروزي عن سالم بن عبد الله بن عمر ، ان ابن عمر كان يلقى خارجا من المسجد فيقول ما أخرجني الا صوت قاصكم هذا[٧] .

الى غير ذلك من الآثار والاخبار التي تدل على مدى انكار السلف على القصاص .

بل لم يقتصر أمرهم على الانكار عليهم فحسب اذ تجاوزه الى من يجالسهم ويستمع اليهم فقد روى ابن الجوزي في كتابه القصاص والمذكرين بسنده الى عبد الله ابن خباب بن الارت قال : مر بي أبي وأنا عند رجل يقص ، فلم يقل لي شيئاً حتى

---

(١) تحذير الخواص : ١٨٤ .
(٢) تحذير الخواص : ١٨٥ .
(٣) تحذير الخواص : ١٨٥ .
(٤) تحذير الخواص : ١٨٩ .
(٥) تحذير الخواص : ١٩٥ .
(٦) تحذير الخواص : ١٩٨ .
(٧) تحذير الخواص : ١٩٥ .

أتيت البيت، فاتزر وأخذ السوط يضربني حتى حجزه الزبرقان وهو يقول: أمع العمالقة، أمع العمالقة ثلاثاً، ان هذا قرن قد طلع، ان هذا قرن قد طلع، يقولها ثلاثاً[1]، وقد سلف آنفاً قول أبي عبد الرحمن السلمي: لا يجالسنا حروري ولا يجالسنا من يجالس القصاص.

ومع مرور الزمن فقد استمرأ الناس أمر القصاص والفوا السماع منهم بالرغم من الانكار الشديد من السلف عليهم، وتتبعهم والتشهير بهم وبيان أن فعلهم بدعة محدثة، وبالرغم من ذلك فقد استطاع كثير من القصاص ان يتبوأ في نفوس العامة مكاناً مرموقاً بسبب ما كانوا يلقون عليهم من الغرائب والعجائب التي تستهوي قلوبهم فاصبحوا في نظرهم هم العلماء العارفين، وبناء على ذلك لم يكن لانكار السلف مكاناً بل لم يكونوا يقبلون فيهم قولاً، ولا يعتدون بمن ينكر عليهم مهما كان شأنه، فكان من نتيجة ذلك أن عانى الجهابذة النقاد في سبيل الانكار على القصاص الامرين من الشدائد، وصادفوا من العنت والمشقة ما يندى له الجبين، بل تعرضوا لالوان من الاذى من شتم وتحقير وصدود، بل بلغ بهم الامر في بعض الأحيان الى الضرب المبرح الشديد، ولهم في ذلك نوادر سطرتها كتب التاريخ، وسأذكر شيئاً منها ليدل ذلك على مقدار الجهد الذي بذله هؤلاء الائمة في سبيل حفظ حديث رسول الله ﷺ، وتنقيته من كل شائبة.

فقد سبق ذكر قصة الامام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين مع القاص الذي دخل مسجد الرصافة وانتهى به المطاف الى النيل من يحيى بن معين وقذفه اياه بالحماقة[2].

وكذلك ما تعرض له أبو حاتم بن حبان مع القاص الذي صادفه في بلده تاجروان وشتمه أبا حاتم بقوله: إن المناقشة معنا من قلة المرؤة[3]

ومما تعرض له الأئمة من الأذى من قبل القصاص ما روى أن قاصا جلس ببغداد فروى في تفسيرقوله تعالى: «عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا»[4] قال: انه

(١) تحذير الخواص: ٢٠٤.
(٢) انظر صفحة: ٢٧٧ جـ ١.
(٣) انظر صفحة: ٢٧٨ جـ١.
(٤) سورة الاسراء آية رقم ٧٩.

يجلسه معه على عرشه، فبلغ ذلك الامام محمد بن جرير الطبري، فاحتد من ذلك وبالغ في انكاره وكتب على باب داره: سبحان من ليس له أنيس ولا له في عرشه جليس، فثارت عليه عوام بغداد ورجموا بيته بالحجارة حتى استد بابه بالحجارة وعلت عليه[1].

ولم يقتصر الامر على هذا بل تجاوزه الى الضرب، فقد روى ابن ناصر بسنده الى الشعبي قال بينما عبد الملك جالس وعنده وجوه الناس من أهل الشام قال لهم: من أعلم أهل العراق؟ قالوا: ما نعلم أحد أعلم من عامر للشعبي، فأمر بالكتاب الي فخرجت اليه حتى نزلت تدمر فوافقت يوم جمعة فدخلت أصلي في المسجد، فاذا الى جانبي شيخ عظيم اللحية قد أطاف به قوم فحدثهم فقال: حدثني فلان عن فلان يبلغ به النبي ﷺ أن الله تعالى خلق صورين له في كل صور نفختان، نفخة الصعق ونفخة القيامة، قال الشعبي: فلم أضبط نفسي أن خففت صلاتي ثم انصرفت فقلت يا شيخ: اتق الله، ولا تحدثن بالخطأ، ان الله تعالى لم يخلق الا صورا واحدا، وانما هي نفختان نفخة الصعق ونفخة القيامة فقال لي: يا فاجر، انما حدثني فلان وفلان وترد علي، ثم رفع نعله فضربني بها وتتابع القوم علي ضربا معه فوالله ما أقلعوا عني حتى حلفت لهم: أن الله تعالى خلق ثلاثين صورا، وله في كل صور نفخة فاقلعوا عني فرحلت حتى دخلت دمشق ودخلت على عبد الملك فسلمت عليه فقال لي: يا شعبي بالله حدثني بأعجب شيء رأيته في سفرك فحدثته حديث التدمريين فضحك حتى ضرب برجليه[2].

الى غير ذلك من المواقف التي تكشف عن مدى ما لقي القوم من متاعب وما تحملوا من مشاق في سبيل الانكار على هؤلاء القصاص.

ودافعهم لهذا الانكار أن غالب القصاص من أنصاف المتعلمين بل من الجهلة بحديث رسول الله ﷺ، وغاية مرامهم ما في أيدي الناس من أعطيات وهبات أو التطلع الى ثناء العامة عليهم ووصفهم بانهم أعلم من في الارض فدفعهم ذلك الى

---

(١) تحذير الخواص: ١٦١.

(٢) تحذير الخواص: ١٥٢ / ١٥٤.

الاغراب واتيان كل ما هو غريب والحديث الصحيح يقل فيه ذلك، فلجأوا الى الكذب والاختلاق، فكان موقف العلماء وجهابذة النقد من ذلك المنع خشية تسرب ما ليس من حديث رسول الله ﷺ اليه من قبل هؤلاء القصاص.

٥ ـ كتابة حديث الضعفاء وحفظه لمعرفته خشية من التلبيس بالسرقة أو القلب أو التركيب:

من الجهود الوقائية التي بذلها ائمة الحديث ونقاده انهم سلكوا مسلكا يعد فريدا من نوعه وهذا المسلك كان بمثابة رد فعل لبعض الطرق الملتوية التي سلكها طائفة من الكذابين والوضاعين حيث كانوا ياخذون الاحاديث الموضوعة فيقلبون أسنادهانها ويركبونها، وقد فطن جماعة من النقاد لفعلتهم هذه فاتخذوا حيالها ما يلزم من تدبير حيث بذلوا جهدهم، في حفظ هذه الاحاديث الموضوعة وعرفوا متونها وأسنادها وتنبهوا لمكامن الطعن والغمز فيها، فاذا ما أراد بعض الكذابين التغيير والتبديل في هذه الاحاديث وذلك بابدال الضعيف فيها بقوي، والمجروح بثقة أوقفوه عند حده وكشفوا زيفه وباطله. وقد سلك جماعة من النقاد الكبار هذا المسلك فحفظوا مئات بل الاف من الاحاديث الضعيفة والموضوعة لهذا الغرض وغيره، وممن كانت له اليد الطولى في هذا المجال شيخ النقاد يحيى بن معين وقد سبق ذكر قصته مع الامام احمد بن حنبل حينما رآه بصنعاء يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وانكاره عليه، ورد ابن معين له بأنه انما كتبها ويعرفها حتى لايجيء انسان فيجعل ثابتا بدلا من أبان[1].

الى غيرها من الامثلة التي اضربنا عنها خشية التطويل بالاضافة الى اشتهارها لدى أوساط المحدثين.

وحفظ حديث الضعفاء ومعرفته اصبح أمرا شايعا لدى كثير من المحدثين والنقاد وائمة الحديث حيث كان الواحد منهم يحفظ عددا من الاحاديث الصحيحة، ومثلها من الاحاديث الضعيفة والموضوعة فقد روى الخطيب بسنده الى العقيلي قال:

---

(١) انظر صفحة: ٩١ جـ ٢.

ثنا يحيى بن عثمان نعيم بن حماد حدثني حاتم القاص وكان ثقة قال سمعت سفيان الثوري يقول: اني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه، أسمع الحديث من الرجل اتخذه دينا وأسمع من الرجل اقف حديثه وأسمع من الرجل لا اعبأ بحديثه وأحب معرفته[1].

وروى أيضا بسنده الى محمود بن غيلان قال سمعت ابن المبارك يقول: أني لاسمع الحديث فاكتبه وما من رأيي أن أعمل به ولا أن أحدث به ولكن اتخذه عدة لبعض أصحابي ان عمل به أقول عمل بالحديث[2].

بل ان بعضهم كان يأمر تلاميذه بحفظ ومعرفة الاحاديث الضعيفة كما يعرف الاحاديث الصحيحة للغرض نفسه، فقد روى، الخطيب بسنده الى بقية بن الوليد قال: قال لي الاوزاعي: تعلم من العلم ما لا يؤخذ به كما تتعلم ما يؤخذ به[3].

الى غير ذلك من الاخبار التي يذكر فيها أن كثيرا من أئمة الحديث كان يحفظ أحاديث الضعفاء وغيرهم لمعرفتها وكشف حالها من غير أن يحتج بها هذه اهم الجهود الوقائية التي بذلها ائمة الجرح والتعديل بقصد بقاء حديث رسول الله ﷺ خاليا من كل شائبة تحاول العلوق به وهي لا شك جهود مضنية تدل على مدى ادراك هؤلاء لمكانة حديث رسول الله ﷺ كما تدل على مدى الخطر الداهم الذي كان ينتظر سنة رسول الله ﷺ لوأن هؤلاء الائمةتهاونوا وقصروا من جهدهم في المحافظة على نقاء السنة النبوية من ان يتطرق اليها الدخيل والطفيلي مما ليس منها وفي هذا كله تحقيق لوعد الله تعالى الذي أخذه على نفسه من صيانة وحيه وحفظ ذكره والله أعلم.

---

(١) الكفاية : ٥٦٨.
(٢) الكفاية : ٥٦٨.
(٣) الكفاية : ٥٦٨.

الفصـــل الثـانـــي

في جهود العلماء العلاجية في مقاومة الوضع

ويتناول المسائل الآتية:

-الامتناع من الرواية عن الكذابين.

-كشف أحوال الكذابين واظهار أمرهم.

-تعنيف الكذابين.

-تأليف الكتب فيهم.

الجهــود العـلاجيــة

ونعني بهذا الفصل المسائل التي قام بها العلماء تجاه الكذابين والوضاعين عقب تحققهم من ارتكاب هؤلاء الكذابين جريمة التقول والتزوير على رسول الله ﷺ فقد قاموا رحمهم الله تعالى بجهود لا تخفى كشفوا فيها للناس عن هؤلاء الكذابين أحوالهم والطرائق التي سلكوها في بث سمومهم بل لم يكتفوا في ذلك حتى أوقفوهم عند حدهم وذلك بتعنيفهم تارةوبالاستعداء عليهم أخرى بل ذهب بعضهم الى هجر الكذبة وعدم السلام عليهم بل ترك بعضهم الصلاة عليهم وتشييعهم بعد موتهم كما نبزوهم بألقاب تشعر بصنيعهم وخاتمة المطاف أنهم خلدوا ذكرهم وافردوا في التأليف فيهم أسفاراً تقرأ مدى الدهر تصف أحوالهم وتظهر جريمتهم عبر الاجيال المتتالية، هذه أهم المسائل التي أحاول عرضها في هذا الفصل ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١ـ الامتناع من الرواية عن الكذابين.
٢ـ كشف احوالهم واظهار امرهم.

٣ـ تعنيف الكذابين.

٤ـ الكتب المؤلفة فيهم.

١ ـ الامتناع من الرواية عن الكذابين:

سبق أن أشرت الى أن علماء الأمة أطبقوا على حرمة رواية الحديث الموضوع في أي معنى كان الا اذا كانت الرواية له مقرونة ببيان وضعه واظهار كذبه ولهذا كان دأب السلف رضوان الله عليهم الامتناع عن رواية أحاديث من ثبت كذبهم لديهم

وعدم كتابتها وأمرهم تلاميذهم بالضرب عليها وقد اشتهرت عنهم عبارات تدل على ذلك كقولهم فلان لا يكتب حديثه وفلان لا تحل الرواية عنه، فلان أضرب على حديثه أو فلان كتب عنه ولا أستحل الرواية عنه أو كتب عنه فلان وضرب على حديثه ولم يقرأه علينا وقد مضى معنا من عباراتهم هذه الشيء الكثير من مواضع شتى وهذه العبارات كلها تشعر بامتناعهم من الرواية عن الكذابين.

والامتناع عن الرواية عن الكذابين قد يكون ابتداءاً وذلك فيما اذا تبين أمر الراوي قبل الاخذ عنه وتارة يأخذ الرواة عنه فاذا انكشف كذبه ووضح توقفوا من الاخذ عنه، وتوقفهم عن الرواية عنه موجبه ما صح عنه ﷺ، انه قال من روى عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين [1] يؤيد ذلك ما روى الدارقطني قال، قال لي أبو بكر أحمد بن محمد بن المطلب الهاشمي كنا يوماً عند القاسم بن زكريا المطرز فمر في كتابه حديث عن الكديمي فامتنع عن قراءته فقام اليه محمد بن عبد الجبار وكان اكثر عن الكديمي فقال له: أيها الشيخ أحب أن تقرأه، فأبى وقال: أخاصمه بين يدي الله غداً وأقول: ان هذا كان يكذب على رسولك وعلى العلماء[2].

وقال عبد الله بن احمد بن حنبل، سألت يحيى بن معين عن زكريا بن يحيى الكسائي الكوفي فقال: رجل سوء، يحدث باحاديث سوء، فقلت، فقد قال لي أنك كتبت عنه، فحول وجهه وحلف بالله انه لا أتاه ولا كتب عنه وقال. يستأهل أن يحفر له بئر فيلقى فيها[3].

فخلوصاً من هذا الامر كان بعضهم يمتنع عن الرواية عن الكذاب تحملاً واداءاً، وبعضهم كان يمتنع أداءاً فقط، فاذا روى عنه قرن ذلك ببيان حاله، وجل من امتنع من الرواية عن الكذابين انما استهدف اهمال حديثهم وهجره حتى ينسى ويندثر فلا تقوم له قائمة، لأنهم يرون أن في الرواية عنه اظهاراً له وترويجاً لأحاديثه، فترك الرواية عنه طريق من طرق القضاء على حديثه، وعدم إلتفات الناس اليه، وهذا لا شك مسلك من المسالك العلاجية التي وضعها العلماء لمقاومة الوضع، اذ

(١) سبق تخريجه.
(٢) تحذير الخواص: ١٣٧ / ١٣٨.
(٣) تحذير الخواص: ١١١.

فيه قطع لدابر الاحاديث الموضوعة، والقاء لها في دائرة الاهمال والنسيان، ولم يكتف أئمة الحديث بالامتناع عن الرواية من الكذابين بل تجاوز بعضهم الى منع تلاميذه من الرواية عنهم. فقد روى ابن أبي حاتم قال: سئل أبو زرعة عن الحسين بن عبد الله ابن ضميرة فقال: ليس بشيء، ضعيف الحديث، أضربوا على حديثه[1].

وروى ابن أبي حاتم ايضاً قال: أخبرني أبي نا محمد بن يحيى بن حسان التنيسي، قال، قال أبي: لا تكتب حديث الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي فانه متروك[2].

وقال أيضاً: سمعت ابا زرعة وسئل عن الحكم بن عبد الله الأيلي فقال: ضعيف، لا يحدث عنه، ولم يقرأ علينا حديثه وقال: اضربوا عليه[3].

وقال الذهبي في ترجمة اسماعيل بن عبد الله السكري القاضي: لم يسمع من الوليد بن مسلم شيئاً، ولو شهد عندي ما قبلته، وانما كان محللاً يحلل النساء ويعطى الشيء فيطلق وكان سيء الحال بدمشق فاتقوا الله واياكم والسماع من الكذابين، وبكار- يعني جد أحمد بن عبد الرحمن- لم اجز شهادته قط، وهو الذي بعث اليه- أي الى اسماعيل السكري- الكتب، وهما جميعاً كذابان[4].

الى غير ذلك من الأخبار التي تصرح بمنع الشيوخ تلاميذهم من الرواية عن الكذابين والامر بترك حديثهم أو الضرب عليه. بل أفرد بعض الأئمة أبواباً خاصة فمن مؤلفاتهم في الرواة الذين يرغب عن الرواية عنهم وهم بصنيعهم ذلك يدعون الى عدم الرواية عنهم منهم الحاكم أبو عبد الله، ويعقوب بن سفيان الفسوي.

بل قد تجاوز الأمر عند بعضهم من منع تلاميذهم عن الرواية عن الكذابين الى الانكار عليهم في روايتهم عنهم أو جلوسهم للسماع منهم، فقد روى ابن حبان قال ثنا أحمد بن الحسن بن أبي الصغير بالفسطاط ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم،

---

(1) الجرح ١ /٢ : ٥٨.
(2) الجرح ١ /٢ : ١٢١.
(3) الجرح ١ /٢ : ١٢١.
(4) ميزان ١ : ١١٥

سمعت الشافعي يقول: من حدث عن أبي جابر البياض بيض الله عينيه [1].

وقال ابن أبي حاتم، سمعت عبد العزيز الاويسي يقول: لما خرج اسماعيل ابن أبي أويس الى حسين بن ضمر فبلغ مالكاً هجره أربعين يوماً[2].

لكن هذه الطريقة- اعني الامتناع عن رواية حديث الكذابين- قد لا تكون علاجاً حاسمًا لرد أحاديثهم، لأن الامتناع عن الرواية عن المحدثين لا يقتصر على من عرف بالكذب، لذا رأى بعضهم أن الاولى من الامتناع عن رواياتهم وترك حديثهم كشف حالهم وافتضاحهم وبيان كذبهم للعامة والخاصة. حتى يمتنعوا عن اخذه، وهذا ما أحاول بيانه في المبحث الآتي:

٢- فضح الكذابين وكشف احوالهم:

رأى كثير من ائمة الحديث أن الامتناع عن رواية حديث الكذاب وسيلة غير كافية للقضاء على كذبه، لأنها علاج سلبي من جهة ومن جهة اخرى يتطلب الوقوف على الكذابين من الرواة بحثاً وتتبعاً بالاضافة الى ما سبق بيانه من أن ترك الرواية عن الراوي لا يقتصر على كذبه، لذا فقد سلكوا طريقاً آخر من طرق العلاج يحملون فيه الكذابين على ترك كذبهم وتجنبه. فرأوا أن العلاج في ذلك هو اظهار حال هؤلاء الرواة وكشف امرهم وفضحهم والتشهير بهم لدى الاوساط حتى يعرفوا ويتنكب طريقهم. وممن عرف عنهم هذا الرأي جماعة من كبار ائمة الحديث ونقاده منهم سفيان الثوري ومالك بن أنس وشعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وأبو مسهر وأبو حاتم الرازي وغيرهم.

فقد روى الامام مسلم في مقدمة صحيحه قال ثنا عمرو بن علي أبو حفص قال: سمعت يحيى بن سعيد يعني القطان قال: سألت سفيان الثوري وشعبة ومالكا

---

(١) مجروحين ٢ : ٢٥٦ ، ميزان ٣ : ٦١٧ ، لسان ٥ : ٢٤٤.

(٢) الجرح ١/٢ : ٢٨ فهجر مالك لابن أبي أويس انما كان لذهابه الى الحسين بن ضمرة وهو ممن اشتهر بوضع الحديث.

وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتاً في الحديث فيأتيني الرجل فيسألني عنه؟ قالوا: أخبر عنه أنه ليس بثبت[1].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: سألت شعبة وابن المبارك والثوري ومالك بن أنس عن الرجل يتهم بالكذب فقالوا انشره فانه دين[2].

وروى ابن الجوزي بسنده من طريق الخطيب الى محمد بن بندار الجرجاني، قال: قلت لأحمد بن حنبل يا أبا عبد الله انه ليشق علي أن اقول فلان كذاب، وفلان ضعيف فقال لي: اذا سكت انت وسكت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم[3].

وقال الدارقطني: حدثنا أبو علي محمد بن اسماعيل الفارسي، حدثنا أبوزرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي قال سمعت أبا مسهر يسأل عن الرجل يغلط ويهم ويصحف قال: بين أمره قلت لأبي مسهر: أترى ذلك من الغيبة قال: لا[4].

وروى الخطيب بسنده الى أبي محمد جعفر بن أحمد قال: سئل أبو حاتم الرازي عن حديث هشيم عن سيار أبي الحكم عن أبي جعفر الخطمي عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي المرجئة والقدرية، وعن حديث حماد بن قيراط عن ابن عجلان عن أبي يزيد المدني قال: لم يقرأ خلف الامام تسعة من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمر وجابر وأبو سعيد الخدري وأحاديث موضوعة فاجاب أبو حاتم بخطه: ما روى هذه الاحاديث الا كذاب، ويحتاج الى أن يبين ضعف هذه الاحاديث لهذا الرجل الذي حدث بها وأنها موضوعة لا أصل لها، فان رجع عنها، والا على السلطان أن ينهاه عن روايتها، فان انتهى والا عاقبه.

كل هذه الآثار وغيرها مما جاء عن ائمة النقد واساطينه في وجوب كشف رواية الكذابين وبيانها لدى الناس حتى تعرف ويتجنب روايتها وفي هذا يقول ابن

---

(١) م مقدمة ١ : ١٧.
(٢) السنة قبل التدوين : ٢٣٣ / ٢٣٤
(٣) الموضوعات ١ : ٥١.
(٤) تحذير الخواص : ١٢١

الجوزي: وهذا الكلام من العلماء ظاهر المعنى فان الرسول ﷺ قال: عليكم بسنتي، والمحال ليس من سنته فقد نبه بهذا على معرفة الثقات من غيرهم وتخليص الصحيح من السقيم، وقد كان ينصب منبراً لحسان ليرد عنه ما يتقوله الاعداء عليه مما لا يضر لأنه قول مشرك لا يدخل بقوله في الدين شيئاً[1].

بل ذهب الخطيب الى ان الأمر لا يقتصر على من تبين كذبه: بل يتجاوره الى من اتهم في ذلك وان لم يتحقق قال: اذا سلك الراوي طريقاً تلحق به الظنة، ويلوح ممن سلكها للعماء امارات التهمة لزم أهل المعرفة بيان أمره واظهار حاله واشادة ذكره ليتوقف على الاحتجاج به وان كان غير مقطوع على كذبه.

ويرى ائمة النقد أن كشف حال الكذابين وافتضاح أمرهم ضرورة دينية ودافعاً شرعياً ليس للهوى فيه مدخل حيث تقرر لديهم أن حديث رسول الله ﷺ يجب أن يقتصر في حمله على الثقات ولذا فقد جاءت عباراتهم كلها تفصح عن ذلك وتصرح به.

قال الجوزقاني: أخبرنا أبو بكر عبد الله بن الحسين بن أحمد بن جعفر الثوري أنا أبي ثنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن عمر الزاهد حدثنا محمد بن اسحاق الثقفي حدثنا أبو قدامة قال، سمعت ابن مهدي يقول مررت مع سفيان الثوري برجل فقال: كذاب، والله لولا انه لا يحل لي أن أسكت لسكت[2].

وكان شعبة يقول: تعالوا حتى نغتاب في الله عز وجل[3].

وقال أبو الوفا علي بن عقيل الحنبلي الفقيه، قال شيخنا أبو الفضل الهمداني: مبتدعة الاسلام والوضاعون للاحاديث أشد من الملحدين لأن الملحدين قصدوا افساد الدين من خارج وهؤلاء قصدوا افساده من داخل فهم كاهل بلد سعوا في أفساد أحواله، والملحدون كالحاصرين من خارج، فالدخلاء يفتحون الحصن فهو شر على الاسلام من غير الملابسين له[4].

---

(١) موضوعات ١ : ٥١.

(٢) تحذير الخواص : ١٢٧ / ١٢٨

(٣) موضوعات ١ : ٥٠ ، تحذير الخواص : ١٢٩ / ١٣٠

(٤) موضوعات ١ : ٥١

وقال الجوزقاني أخبرني محمد بن علي بن محمد المروزي ثنا أبو بكر محمد بن يحيى بن ابراهيم بن محمد ثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله حدثنا أبو العباس الأصم ، حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال سمعت الشافعي يقول : اذا علم الرجل من محدث الكذب لم يسعه السكوت عليه ولا يكون ذلك غيبة فان مثل العلماء كالنقاد فلا يسع الناقد في دينه الا ان يبين الزيوف وغيرها[1] .

الى غيرها من الآثار التي صرحت بان الكشف عن احوال الكذابين واظهارها صرورة دينية يتحتم فعلها ، وقد سبق منها جملة .

وقد فرق علماء الحديث وائمة النقد بين الكلام في الرواة والطعن عليهم وتجريحهم بل التصريح بكذبهم وافتضاحهم وبين سائر الطعون والكلام في الناس فاعتبروا القسم الثاني من الغيبة المحرمة بخلاف القسم الأول فانهم أخرجوه من دائرة الغيبة المحرمة ، واعتبروه من باب النصيحة الواجبة لأنها وسيلة يتوقف عليها أمر شرعي بخلاف الطعن بقصد الانتقاص والحط من شأن المطعون فيه ، ولذا فقد صرحوا بان الطعن في الرواة لا يعد من الغيبة ، فقد مضى آنفاً قول الامام الشافعي وقول أبي مسهر في ذلك .

وروى الدارقطني حدثنا محمد بن خلف حدثنا عمر بن محمد بن الحكم النسائي حدثنا محمد بن يحيى عن محمد بن يوسف قال : كان سفيان الثوري يقول : فلان ضعيف ، وفلان قوي ، وفلان خذوا عنه وفلان لا تأخذوا عنه ، وكان لا يرى ذلك غيبة[2] .

وقال أيضاً : حدثنا علي بن ابراهيم المستملي قال سمعت أبا الحسين محمد بن ابراهيم بن شعيب الغازي يقول : سمعت أبا حفص عمرو بن علي يقول : حدثنا عفان قال : كنت عند اسماعيل بن علية فحدث رجل بحديث عن رجل ، فقال : لا تحدث عن هذا فانه ليس بثبت ، فقال الرجل : اغتبته ، فقال اسماعيل : ما اغتابه ولكنه حكم أنه ليس بثبت[3] .

---

(١) تحذير الخواص : ١٢٨ / ١٢٩ . (٢) تحذير الخواص : ١١٩ . (٣) تحذير الخواص : ١١٩ / ١٢٠

قال الدارقطني : وإذا كان الشاهد بالزور في حق يسير تافه حقير يجب كشف حاله فالكاذب على رسول الله ﷺ أحق وأولى لأن الشاهد إذا كذب في شهادته لم يَعْدُ كذبه المشهود عليه والكاذب على رسول الله ﷺ يحل الحرام ويحرم الحلال ويتبوأ مقعده من النار بكذبه على رسول الله ﷺ[1] .

ثم قال بعد أن حكى أقوال الأئمة في إباحة تجريح الكذابين وفضحهم : . . . . فهؤلاء أئمة المسلمين وأهل الفضل والورع في الدين قد أباحوا الجرح وأمروا بالبيان وأخبروا أن ذلك ليس بغيبة وأنه حكم يلزم القول به العارفين وأن السكوت عنه لا يحل لأحد من المؤمنين وأن إظهاره أفضل من السكوت عنه لأهل العلم به المتقين[2]

وقال الخطيب: وقد أنكر قوم لم يتبحروا في العلم قول الحفاظ من أئمتنا وأولي المعرفة من أسلافنا أن فلاناً الراوي ضعيف وفلاناً غير ثقة وما أشبه هذا من الكلام ، ورأوا ذلك غيبة لمن قيل فيه أن كان الأمر على ما ذكره القائل وان كان الأمر على خلافه فهو بهتان ، ثم ساق بعض الأدلة التي تعلق بها من ذهب إلى هذا القول ثم تعقبه بقوله ، قلت : وليس الأمرعلى ما ذهبوا إليه لأن أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به ، وفي ذلك دليل على جواز الجرح لمن لم يكن صدوقاً في روايته[3] .

فهذه الأقوال وغيرها تصرح بموقف هؤلاء الأئمة في التفريق بين الطعن في الرواة بغرض الوصول إلى صحة الحديث والاحتجاج به وبين سائر الطعون التي لا تستهدف إلا النيل والحط من المطعون فيه . بل لم يقتصر الأئمة على ذلك حتى أنكروا على من ظن أن ذلك من الغيبة فمما ورد من ذلك ما روى الدارقطني قال : حدثنا محمد بن مخلد حدثنا أبو العباس محمد بن عبد الرحمن بن يونس السراج قال سمعت رجلاً يقول،سمعت حماد بن زيد يقول: قلت لشعبة: هذا الرجل يحكم في الناس

---

(١) تحذير الخواص : ١١٨

(٢) تحذير الخواص : ١٢٥ .

(٣) انظر الكفاية : ٨٣/٨١ .

(٤) تحذير الخواص : ١٢٢/١٢١

أليس هو غيبة؟ فقال: يا أحمق، هذا دين وتركه محاباة[1].

وقال الخطيب: ومن التغفيل قول المتزهد عند سماع القدح في الكذابين هذه غيبة، وانما هو نصيحة للاسلام، فان الخبر يحتمل الصدق والكذب ولا بد من النظر في حال الراوي[2].

وقال الدارقطني: فان ظن ظان أو توهم متوهم أن التكلم فيمن روى حديثاً مردوداً غيبة له يقال له: ليس هذا كما ظننت وذلك أن اجماع أهل العلم ان هذا واجب ديانة ونصيحة للدين وللمسلمين[3].

وقد سلك الأئمة مسالك شتى في كشف أحوال الكذابين وافتضاحهم قد تعرضت لكثير منها عند الكلام على مبحث ثبوت الوضع باسهاب، يمكن اجمالها فيما يلي:

أ ـ مسائل عرف بها كذب الراوي فيما يدعيه من السماع وهي أنواع منها:

١ ـ أن يروي الكذاب عن شيخ أو مشايخ يدعي السماع منهم مباشرة فاذا روجع في ذلك ظهر كذبه وذلك بان يكون الشيوخ الذين حدث عنهم قد ماتوا قبل أن يولد الراوي بدهر.

٢ ـ ومنها أن يروي الكذاب عن شيخ لم يلقه بلفظ السماع فاذا سئل عن ذلك عرف أنه لم يلقه وذلك بان يسأل عن وصف الشيخ فيجيب على خلاف ما هو. بل ربما كان السائل هو الشيخ الذي ادعى لقاءه.

٣ ـ ومنها أن يروي الكذاب عن شيخ بصريح السماع فاذا سئل الشيخ عن تحديثه ذلك التلميذ انكر حديثه، وقد وضع العلماء لكشف هذه الانواع من الكذب قواعد منها الوقوف على تواريخ الرواة ولادتهم وسماعهم ووفياتهم، وفي هذا يقول حسانِ بن زيد: لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ سنة كم

---

(١) موضوعات ١: ٥٠.
(٢) تحذير الخواص: ١١٧/١١٨.
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٧.

ولدت؟ ، فاذا أخبر بمولده عرفنا كذبه من صدقه ، قال أبو حسان ، فأخذت في التاريخ فأنا أعمله من ستين سنة[1] .

وكم كانت لهؤلاء الكذابين من مواقف تحمر لها الوجنات لما فيها من تشهير بكذبهم وكشف لأحوالهم .

ب ـ مسائل يعرف بها كذب الراوي فيما ينسبه الى شيوخه ، وذلك فيما يلزقه عليهم من أحاديث يتفرد بروايتها عنهم ، أو يزيدها في نسخهم ومؤلفاتهم ، وقد كشف أئمة الحديث زيفهم ، وأظهروا كذبهم ، وذلك بمقارنة أحاديثهم واعتبارها بأحاديث الثقات من أقرانهم وتتبع أحاديثهم في أصول مشايخهم حتى أصبح أمر الاعتبار والمقارنة قاعدة ثابتة وطريقة معروفة وسبيلاً مشهورة في الحكم على حديث الراوي والوقوف على صدقه وصوابه أو كذبه أو وهمه ، وكم افتضح كثير من الرواة وظهر كذبهم بمقارنة حديثهم بأحاديث الثقات من أقرانهم .

جـ ـ ومنها مسائل تتعلق بذات الراوي حيث يظهر منها كذبه ، وأهم هذه المسائل :

١ ـ اخبار الراوي عن نفسه بأمور يستحيل وقوعها ويتعذر فعلها ، ومع هذا فهو يدعيها لنفسه وينسبها الى ذاته .

٢ ـ ومنها ما يكون كذب الراوي فيها ظاهراً حيث الهدف منه مجاراة الهوى أو جلب منفعة ذاتية أو غرض دنيوي ، فكم من راو أسقط في يده واتضح كذبه ، وفشى أمره حيث وقف أئمة الحديث على الدافع الذي حمله على الكذب والغرض الذي ساقه الى الوضع ، وقد وضع الأئمة لذلك قرائن وضوابط ذكرت كثيراً منها مفصلة عند الكلام على اسباب الوضع في الحديث بما يغني عن اعادتها هنا . ومن أجل هذا اهتم علماء الحديث بمعرفة أعمال الرواة ووظائفهم واحوالهم المعيشية وشؤونهم الاجتماعية لأن في ذلك عوناً كبيراً على معرفة صدقهم من كذبهم .

---

(١) الجامع لاخلاق الراوي وآداب السامع : ١٧ .

هذه أهم المسالك التي تتبع فيها النقاد الكذابين وكشفوا بها عن تزويرهم ، وأظهروا بها عوارهم ، وكان غرضهم من ذلك هو زجر هؤلاء الوضاعين وحملهم على ترك الكذب والوضع على رسول الله ﷺ . وهذا الجهد المبذول منهم رحمهم الله في الحيلولة بين الكذابين وبين الوضع هو أحد الطرق العلاجية التي سلكها هؤلاء النقاد في تنقية حديث رسول الله ﷺ مما ألصق به من الموضوعات ، وهذه الطريقة تعتبر من أعظم الطرق التي سلكها النقاد في حمل الكذابين على الاقلاع عن الوضع وإجبارهم على الكف عنه ، إلا أن ثمة نفوساً مريضة جبلت على صفاقة الوجه ووقاحة الطبع إذ لم يؤثر فيها الفضيحة ، ولم يردعها إظهار أمرها وهتك سترها فمضت في سيرتها غير مبالية ، وأصرت على السير على نهجها دون إكتراث ، ظانة أن أئمة الحديث تتوقف أنفاسهم أمام إصرارهم على الكذب وتنقطع أعناق إبلهم دون مفاوز وضعهم ، لكن أئمة الحديث وعلماء النقد لم يقفوا مكتوفي الأيدي ، ولم تخر عزائمهم وهو ما أرى من المناسب عرضه في مبحث خاص تحت عنوان .

٣ ـ تعنيف الكذابين :

لقد إتجه كثير من علماء الحديث إلى طرق باب التعنيف على الكذابين حيث وجدوا فيه العلاج الحاسم لايقاف هذا المرض الخبيث فيهم ، والجائهم إلى ترك الكذب ، وهذا النوع من العلاج تعددت وسائله وتنوعت مسالكه حيث روعي فيه نفوس الوضاعين ومدى إستعدادها للتأثر بهذا النوع من العلاج ومدى مقاومتها له ، وفي الحقيقة ان سلوك أئمة الحديث لهذا الطريق في العلاج كان له أثر كبير ونتائج حسنة في مقاومة الوضع ودفع الكذب عن حديث رسول الله ﷺ ، وهو وإنْ كان طريقاً شاقاً ومسلكاً صعباً إلا انه يهون في مقابل ما أدى إليه من نتائج ولعل سر نجاحه هو إختلاف أنواعه وتشعب فجاجه ، حيث قام على عدة جهود وإنْ كانت شخصية من حيث مصدرها وفردية من حيث دافعها ، إلا أنها كونت في مجموعها جهداً قوياً مترابطاً ، وأرى من المناسب ذكرها والتعرض لها في هذه العجالة وهي تتمثل فيما يلي :

١ ـ تذكير الكذاب بالله ، ووعظه وتخويفه ومناشدته بالتزام تقوى الله وتحري الصدق .

٢ ـ ترك السلام عليه ومقابلته بغير ما يقابل به غيره .

٣ ـ التشهير به ورفض قبول الوساطة في الكف عنه .

٤ ـ كتابة المحاضر والاشهاد عليها بعد أخذ اقراره على كذبه .

٥ ـ تمزيق الكتب في وجوههم أو تحريقها أو تخريقها بين أيديهم أنكاراً لمروياتهم .

٦ ـ الاستعداء عليهم .

٧ ـ وصفهم بالقاب تناسب أحوالهم وتلائم مقامهم .

٨ ـ هجرهم وترك عيادتهم اذا مرضوا والصلاة عليهم وشهود جنائزهم إذا ماتوا .

هذه أهم وسائل التعنيف التي سلكها أئمة الحديث في سبيل اقلاع الكذابين عن افتراءآتهم والحيلولة بينهم وبين تخرصاتهم ، وساعرض لكل مسألة من هذه المسائل بشيء من التفصيل ليعرف مدى الجهد الذي بذله هؤلاء الائمة الفاضلون في سبيل حفظ حديث رسول الله ﷺ من كل ما ألحق به ، فأقول وبالله التوفيق .

١ ـ تذكير الكذاب بالله وتحذيره وتخويفه وعيد الله تعالى :

فقد سلك جماعة من أئمة الحديث هذا المسلك حيث أن بعض النفوس قد تكون غافلة عن الله تعالى متلفتة عن وعيده في مقابل دنيا أو عرض ، فاذا ، ذكرت بالله انتبهت وثاب اليها رشدها وأذعنت لله تعالى وتابت وأنابت ، وقد طرق ائمة الحديث هذا المسلك من العلاج رغبة في توبة بعض الكذابين ورجوعهم الى الطريق السوي . وممن عولج بذلك :

ابراهيم بن بشار الرمادي :

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ، سألت أبي عنه فلم يعجبه وقال : يكون عند سفيان فيقوم فيجيئون[١] إليه الخراسانية فيملي عليهم ما لم يقل ابن عيينة ، فقلت له : أما تتقي الله ، أما تراقب الله ، وكما قال[٢] .

---

(١) ميزان ١ / ٢٣

(٢) هكذا النص وهو على لغة يتعاقبون .

ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي :

قال ابن حبان : اخبرنا محمد بن سليمان بن فارس ثنا أحمد بن سعيد الدارمي ثنا عبد الله بن قريش قال : جاء رشيدين بن سعد الى ابراهيم بن أبي يحيى ومعه كتاب قد حمله في كسائه فقال لابراهيم : هذه كتبك وحديثك أرويها عنك؟ قال : نعم، قال : بلغني أنك رجل سوء فاتق الله عز وجل وتب اليه، قال : فان كنت رجل سوء فلاي شيء تأخذ عني الحديث؟ قال : الم أبلغك أنه يذهب العلم ويبقي منه في أوعية سوء فأنت من الاوعية السوء[1].

عبد الوهاب بن الضحاك :

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول، قال محمد بن عوف، وقيل لي أنه يأخذ فوائد أبي اليمان فكان يحدث بها عن اسماعيل بن عياش، وحدث بأحاديث كثيرة موضوعة فخرجت اليه فقلت : ألا تخاف الله عز وجل فضمن لي أن لا يحدث بها، فحدث بها بعد ذلك[2].

فهذه النصوص وغيرها تشعر بأن أئمة الحديث انما قصدوا بتذكير هؤلاء الرواة وتخويفهم بالله تعالى التعنيف على اقترافهم الكذب ووقوعهم في براثن الوضع .

٢ـ ترك التسليم عليهم، والامتناع من رد السلام عليهم :

كما سلك جماعة من أئمة الحديث في تعنيف الكذابين والتنكيل بهم كي يرعوا ويقلعوا عن كذبهم طريقة أخرى هي هجرهم وعدم التسليم عليهم ابتداء أوردا من ذلك ما قال الحافظ الصوري، قال لي أبو القاسم العتابي : كنا يوما عند أبي أحمد السامري فحدثنا عن أبي العلاء الوكيل فأخبرت الحافظ عبد الغني فاستعظمه وقال : سله متى لقيته فرجعت اليه فقال : سمعته منه بمكة سنة ثلاثمائة، فأتيت عبد الغني فاخبرته فقال : مات أبو العلاء عندنا في أول سنة ثلاثمائة ثم عبرت بعد مدة مع

---

(١) مجروحين ١ : ١٠٥/١٠٦.

(٢) الجرح ٦/٧٤.

عبد الغني، وأبو أحمد السامري قاعد يترأ، فقلت: الا تسلم عليه؟ قال: لا أسلم على من يكذب في حديث رسول الله ﷺ، فصنيع الحافظ عبد الغني بابي أحمد السامري انما كان تعنيفاً له على كذبه واظهاراً للسخط عليه.

الى غير ذلك من الاخبار المنقولة عن ائمة النقد وعلماء الحديث الذين كانوا يسلكون هذا السبيل في ردع الكذابين وتعنيفهم واظهار السخط عليهم.

٣ـ رفض قبول الوساطة في الكف عنهم:

كما سلك بعض الائمة مسلكاً آخر في تعنيف بعض الرواة الكذابين لافترائهم، فقد تناولهم بلسانه، وأشهر أمرهم بين أوساط الطلاب، فشعر المتكلم فيهم بالخطر المحدق بهم بسبب طعن هؤلاء الائمة في عدالتهم ورميهم بالكذب اذ أقضّ ذلك مضاجعهم، فهرعوا الى جماعة من المحدثين والاعيان يلتمسون منهم الوساطة لدى من تكلم فيهم بان يكفوا عنهم، ويسكتوا من النيل منهم، وقد فعل القوم وسعوا بالوساطة والشفاعة، الا ان عملهم باء بالفشل، بل كان مردود فعلهم لدى الائمة المتكلمين أعظم من ذي قبل لأنهم اعتبروا ذلك محاباة في دين الله وسكوتاً عن الحق، والوساطة في هذه الحال لا تجوز، وممن اشتهر عنه هذا الصنيع أمير لمؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج.

قال ابن حبان: سمعت محمد بن عبد الرحمن يقول، سمعت الحسين بن الفرج يقول، عن سليمان عن حماد بن زيد قال: جاءني أبان بن أبي عياش فقال: أحب أن تكلم شعبة أن يكف عني، فكلمته فكف عنه أياماً فأتاني في بعض الليالي فقال: أنك سألتني أن أكف عن أبان وانه لا يحل الكف عنه فانه يكذب على رسول الله ﷺ[1].

وقال أيضاً أخبرنا الحسن بن سفيان قال: سمعت معاذ بن شعبة يقول، قال أبو داود يعني الطيالسي، جاء عباد بن صهيب الى شعبة فقال: ان لي اليك حاجة، فقال: ماهي؟ قال: تكف عن أبان بن أبي عياش فقال: انظرني ثلاثة أيام قال: ثم

---

(١) مجروحين ١: ٨٢/٨١، ميزان ١: ١٢.

جاء بعد الثالث فقال: نظرت فيها قلت فرأيت انه لا يحل السكوت عنه[1].

فهذا حماد بن زيد وعباد بن صهيب كل قد توسط لدى شعبة في ان يكف عن أبان بن أبي عياش فأبى.

وكذلك ما روى ابن عدي قال: نا محمد بن جعفر السعيدي، نا محمد بن عبد الله المخزومي أبو داود الطيالسي قال، قال شعبة: الا تعجبون من جرير بن حازم هذا المجنون، أتاني هو وحماد بن زيد فكلماني في أن أكف عن ذكر الحسن بن عمارة. أنا أكف عن ذكره؟ لا والله، لا أكف عن ذكره[2].

وقال أيضاً: أنا ابن حماد، حدثني صالح بن أحمد، نا علي بن المديني، نا عبد الرحمن بن مهدي نا حماد بن زيد: كلمنا شعبة أنا وعباد بن عباد وجرير بن حازم في رجل- أي الحسن بن عمارة- فقلنا: لو كففت عنه، قال: فكأنه لان وأجابنا قال: فذهبت يوماً أريد الجمعة، فاذا شعبه ينادي من خلف قال: ذاك الذي قلتم لي فيه لا أراه يسعني[3].

وممن عرف عنه ذلك أيضاً سعيد بن منصور.

قال: كلمني يحيى بن معين قال: أحب أن تمسك عن عبد الله بن صالح- أي كاتب الليث- فقلت: لا أمسك عنه، وأنا أعلم الناس به، انما كان كاتباً للضياع.

الى غير ذلك من الآثار التي اشتهرت لدى أئمة الحديث في عدم قبول الوساطة في بعض الكذابين أن يكف عن الطعن فيهم، وما ذاك الا تعنيفاً وتنكيلاً لهم حتى يضطروا الى الاقلاع عما وقعوا فيه من الكذب.

٤- كتابة المحاضر والأشهاد عليها بعد أخذ اقرار الكذابين:

وقد اتجه جماعة من النقاد الى طريق آخر في التعنيف على الكذابين والتنكيل بهم، ذلك انهم كانوا يضطرونهم الى الاقرار بكذبهم في مجالس يعقدونها لهذا

---

(١) مجروحين ٨٧/١، ميزان ١: ١٢.

(٢) الكامل: ٢٤٢/ب، ميزان ١: ١٥١.

(٣) الكامل: ٢٤٢/ب.

الغرض ، وبعد إعتراف الكذابين بجرمهم يكتبون في ذلك محاضر يشهدون عليها أئمة هذا الشأن زيادة على تقريعهم وفضحهم والتصفيق عليهم والتصريح بالكذب في وجوههم ، وقد نكل بجماعة من الكذابين بهذا اللون من التبكيت منهم :

حماد المالكي :

فقد أخرج الرامهرمزي عن أبي حفص الفلاس قال : كان حماد المالكي كذاباً ، وسمعت عمرا الأنماطي يقول : أتيته فسمعته يقول : حدثنا الحسن أن عمر ابن الخطاب أتي بسارق فقطع يده وقال له : ما حملك على هذا ؟ قال : القدر ، فضربه أربعين سوطاً وقال : قطعت يدك لسرقتك ، وضربتك لفريتك على الله ، فقلت لو افترى على عمر ، كم كان يضربه ؟ قال : ثمانين ، قلت : يفتري على الله يضرب أربعون ، ويفتري على عمر يضرب ثمانون ؟ والله لا تفارقني حتى أستعدي عليك ، فأقر أنه لم يسمعه من الحسن ، وحلف لا يحدث به ، فكتبت عليه كتاباً ، وأشهدت عليه شهوداً[١] .

عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث التميمي ، أحد فقهاء الحنابلة :

سبق ذكره ، وأنه زاد في مسند الإمام أحمد حديثاً أو حديثين ، وأنهم كتبوا عليه محضراً في ذلك[٢] .

قال الخطيب : وضع أبو الحسن التميمي في مسند أحمد حديثين فأنكر أصحاب الحديث عليه ذلك وكتبوا محضراً أثبتوا فيه خطوطهم بشرح حاله ، قال الأزهري : ورأيت المحضر عند ابن رزقويه وفيه خط الدارقطني وابن شاهين وغيرهم[٣] .

إلى غير ذلك من الأخبار التي جاءت تكشف عن موقف علماء الحديث وأئمة النقد في ذكر هذا النوع من التنكيل والتبكيت .

---

(١) تحذير الخواص : ١٣٣/١٣٤
(٢) انظر صفحة ٣٣ جـ ٢ .
(٣) تاريخ بغداد ١٠ : ٤٦٢ .

٥ ـ تمزيق الكتب أو تحريقها أو تخريقها في وجوه الكذابين :

ومن الطرق التي سلكها بعض النقاد والجهابذة في علم الجرح والتعديل في اظهار سخطهم على الكذابين وإبراز مقتهم على الوضاعين أنهم كانوا يعمدون إلى مقابلتهم ومناظرتهم حتى إذا ما لاح لهم كذب الراوي مزقوا رواياته بين يديه أو حرقوها أو خرقوها أمام عينيه زيادة في التنكيل وإغراقاً في التعنيف ، وممن فعل به ذلك من الرواة :

إسماعيل بن علي بن المثنى الاستراباذي الواعظ :

قال ابن طاهر : مزقوا حديثه بين يديه ببيت المقدس[1] .

عبد الله بن محمد بن جعفر أبو القاسم القزويني :

قال ابن يونس : كان محموداً في القضاء فقيهاً على مذهب الإمام الشافعي ، كانت له حلقة بمصر وكان يظهر عبادة وورعاً ، وثقل سمعه جداً وكان يفهم الحديث ويحفظ ويملي ويجتمع إليه الخلق ، فخلط في الآخر ووضع أحاديث على متون معروفة ، وزاد في نسخ مشهورة فافتضح وحرقت الكتب في وجهه[2] .

عثمان بن مقسم البري :

قال محمد بن المنهال الضرير ، حدثني عبد الله بن مخلد قال : كنت عند البري فذكرنا الميزان فقال : ميزان علف أو تبن ، فرميت ، ما كتبت عنه[3] .

عمر بن هارون البلخي :

قال محمد بن عمرو السويفي ، شهدت عمر بن هارون ببغداد ، سئل عن حديث لابن جريج رواه الثوري لم يشاركه فيه ، فحدثهم به فرأيتهم مزقوا الكتب عليه[4] .

---

(١) ميزان ١ : ٢٣٩ ، لسان ١ . ٤٢٢ .
(٢) ميزان ٢ : ٤٩٥ ، لسان ٣ : ٣٤٥ .
(٣) ميزان ٣ : ٥٧ ، لسان ٤ : ١٥٦ .
(٤) ميزان ٣ : ٢٢٨/٢٢٩ .

إلى غير ذلك من الآثار التي تصرح بموقف هؤلاء النقاد من الكذابين في تمزيق الصحف أو تحريقها في وجوههم .

٦ ـ الاستعداء عليهم :

والمراد بالاستعداء الاستعانة بالسلطان للانتصاف والانتقام من الظالم .

قال في اللسان : العدوى طلبك إلى وال ليعديك على من ظلمك أي ينتقم منه ، قال ابن سيده : العدوى النصرة والمعونة ، وأعداه عليه أي نصره وأعانه واستعداه ، استنصره واستعانه ، واستعدى عليه السلطان أي أستعان به فأنصفه منه ، وأعداه عليه ، أي قواه وأعانه عليه[١] .

وقد عمد بعض النقاد إلى الاستعانة بالولاة والأمراء على بعض الكذابين بقصد حملهم على الاقلاع عن الكذب ، والاستعداء على الرواة من قبل أئمة الحديث كان يتم بأحد أمرين :

الأمر الأول : أن يستعين النقاد بالولاة في تأديب الكذابين وتعزيرهم ، وكثيراً ما يستجيب الولاة لذلك ويقومون بما يرونه رادعاً لهؤلاء الكذابين من سجن وضرب وغير ذلك .

قال ابن حبان : سمعت جعفر بن أبان المصري يملي بمكة ، حدثنا محمد بن رمح ، حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً « من سر المؤمن فقد سرني ، ومن سرني فقد سر الله . . . . » وفيه : ينادي مناد يوم القيامة ، أين بغضاء الله ؟ فيقوم سؤال المساجد . . . . الخ . فقلت : يا شيخ إتق الله ولا تكذب على رسول الله ﷺ فقال : لست مني في حل ، أنتم تحسدونني لاسنادي فلم أزل أزايله حتى حلف أن لا يحدث بمكة بعد أن خوفته بالسلطان مع جماعة[٢] .

وقد أسلفت قصة عمرو الأنماطي مع حماد المالكي .

---

(١) لسان العرب ١٥ : ٣٩ .

(٢) تحذير الخواص : ١٣٤/١٣٥ .

وقال الخطيب : وأما إذا كشف الراوي قناعه وأسقط في تخرص الكذب حياءه فيجب إنهاء أمره إلى السلطان والاستعانة في التنكير عليه بمن وجد من الأعوان .

وقال أيضاً : أنا أحمد بن أبي جعفر القطيعي ، أنا علي بن عبد العزيز البرذعي ، أنا عبد الرحمن بن أبي حاتم ، نا أبي قال : حدثني حرملة بن يحيى قال : سمعت الشافعي يقول : لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق ، كان يجيء إلى الرجل فيقول : لا تحدث وإلا استعديت عليك بالسلطان .

وقال أيضاً : أنا محمد بن عيسى الهمداني ، نا صالح بن أحمد الحافظ ، أنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد قال : حدثني محمد بن الفضل الفسطاني قال : نا شيخ قبل ثلاثين ومائتين عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ قال : لكل شيء زكاة وزكاة الدار بيت الضيافة ، فاستعديت عليه أنا وأبو حاتم وأبو حفص القاضي وأبو عبد الله محمد بن السندي إلى إبراهيم بن معروف فقال : يا شيخ لولا أنك حاج لأطلت حبسك ، فأحلفه ألا يحدث حاجاً ولا قافلاً من حجه .

وقال أي محمد بن الفضل الفسطاني : حدث شيخ عن مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب : القناع حرام ، فاستعدوا عليه إلى السري بن معاذ فقال محمد بن حميد : أقرره بالكذب ؟ فقال : يا شيخ : سمعت عن مالك ؟ قال : نعم ، وكتبت بالشام عن ابن لهيعة ؟ قال : نعم ، وكتبت بمصر عن الليث ابن سعد ، وكتبت بحمص عن قرة بن دعموص ؟ قال : نعم ، قال ـ أي محمد بن حميد ـ أعرفوه فانه يزعم أنه كتب عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، قال محمد ابن الفضل : وإنما درجه من ابن لهيعة إلى قرة بن دعموص .

إلى غير ذلك من أخبارهم التي تسفر عن لجوئهم إلى الولاة والأمراء في الاستعداء بهم على الكذابين زيادة في الانكار عليهم .

الأمر الثاني : قد كان بعض أئمة الحديث وجهابذة النقد لا يرى ضرورة في الاستعانة بالولاة والأمراء ، وإنما كان يباشر الاستعداء على الكذاب من قبل نفسه أو

بالعون مع جماعة يتولون تأديب الكذاب حتى يرتدع عن كذبه ويتوقف عن وضعه .

من ذلك ما روى العقيلي عن عبد الملك الجدي قال : رأيت شعبة مغضباً ، فقلت : مه يا أبا بسطام فأراني طينة في يده فقال : أستعدي على جعفر بن الزبير فانه يكذب على رسول الله ﷺ[1] .

وروى الخطيب قال أنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان ، أنا أحمد بن عمر بن العباس القزويني ، نا محمد بن موسى الحلواني ، نا أحمد بن سنان قال : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : استعديت على عيسى بن ميمون في هذه الأحاديث التي يحدث بها عن القاسم فقال : لا أعود[2] .

وقال ابن حبان : حدثنا محمد بن إسحاق الثقفي . سمعت العباس بن محمد يقول ، سمعت يحيى بن معين يقول : حدثنا جرير عن حمزة الزيات قال : سمع مرة الهمداني من الحارث الأعور شيئاً فأنكره عليه فقال : أقعد حتى أخرج إليك فدخل مرة واشتمل على سيفه ، وأحس الحارث الأعور بالشر فذهب .

إلى غير ذلك من الآثار التي تدل على أن بعض الأئمة كان يقوم بالاستعداء والتأديب شخصياً ولا يحتاج في ذلك إلى تعزيز الوالي .

٧ ـ وصف الكذابين بألقاب تتلاءم مع ما اقترفوا ، وتتناسب مع ما ارتكبوا ومن قبيل التعنيف وزيادة في الانكار سلك بعض النقاد مسلكاً مغايراً للطرق السالفة ، حيث كان يضفي على بعض الكذابين ألقاباً وينعتهم بسجايا تناسب أحوالهم وتوافق أعمالهم ، وهذه الألقاب عبارات يطلقها النقاد على الراوي الكذاب ، تكشف عن كذبه وأن لم تأخذ حد اللقب ومفهومه عند علماء الوضع ، والقصد من نعتهم بهذه الألقاب ونحلهم بتلك الصفات إنما هو زيادة في الانكار على إفتئاتهم وكذبهم على رسول الله ﷺ ، وسأحاول في هذه العجالة ذكر بعض الألقاب التي أطلقت على بعض الكذابين مبيناً في ذلك اسم الراوي واللقب الذي أطلق عليه ومن وصفه به من النقاد مرتبين على حروف المعجم .

---

(١) تحذير الخواص : ١٣٢

(٢) مجروحين ١ : ٢١٦/٢١٧ .

ابراهيم بن هدبة أبو هدبة :

قال علي بن ثابت : هو أكذب من حماري هذا[1] .

أحمد بن الحسن بن القاسم بن سمرة الكوفي :

قال الذهبي : كان يعرف برسول نفسه[2] .

اسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري :

قال الذهبي : بين الأمر لا يخفى حاله على العميان[3] .

سويد بن سعيد الهروي الحدثاني الانباري :

قال أبو داود : سمعت يحى ـ يعني ابن معين ـ يقول : هو حلال الدم

وقال حسين بن فهم عن يحيىٰ : لا صلى الله عليه .

وسئل عنه أبو بكر الاعين فقال : هو سداد من عيش[4] .

عاصم بن سليمان أبو شعيب التميمي الكوزي :

قال الدارقطني : كان ضعيفا ، آية من الآيات[5] .

عبد الوهاب بن الضحاك الحمصي العرضي :

قال الجوزجاني أقدم وجسر فأراح الناس[6] .

عثمان بن مقسم البري :

قال محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع قال : خالفني معتمر في البري ، فجعلت أضع البري فقلت إجعل بيننا من شئت ؟ قال : ترضى بأبي عوانة ، قلت : نعم ، فأتينا أبا عوانة أنا ومعتمر، فقلت : ان هذا يخالفني في البري فما

---

(١) ميزان ١ : ٧١، لسان ١ : ١١٩ .

(٢) ميزان ١ /٩٠، لسان ١ : ١٥١ .

(٣) ميزان ١ : ١٨٥ ، لسان ١ : ٣٥٥ .

(٤) ميزان ٢ : وانظر تهذيب ٤ : ٢٧٢/٢٧٥ .

(٥) لسان ٣ : ٣١٩ .

(٦) تهذيب ٦ : ٤٤٧ .

تقول ؟ قال : فما عسى أن أقول فيه ، أقول : عسل في جلد خنزير[1] .

عمارة بن جوين أبو هارون العبدي :

قال السليماني : سمعت أبا بكر بن حامد يقول : سمعت صالح بن محمد أبا علي وسئل عن أبي هارون العبدي فقال : أكذب من فرعون[2] .

محمد بن عبد الله بن القاسم أبو الحسين الحارثي النحوي الرازي :

قال الذهبي : كان يقال له : جراب الكذب .

روى : الفلكي في الالقاب له قال ، قيل لمحمد انك تلقب جراب الكذب فقال : بل أنا جوالق الكذب ، فان شئت فاسمع أو دع[3] .

وقال الشيرازي في الألقاب . . . وروى عن أبي حاتم وذكر أنه درس النحو على المبرد سنتين وعلى ثعلب تسع سنين ، وكان يقعد بالري في زاوية تعرف بزاوية الكذب ، فحدثنا في تلك البقعة في يوم جمعة قال : حدثنا أبو حاتم قال ثنا شاذان وعفان وعارم قالوا : ثنا شعيب . . . الحديث ، فعرضناه على شيخنا أبي علي بن عبد الرحيم فقال : كذب ، فلم يكن عند أبي حاتم عن شاذان شيء ، ولكن قولوا : حدثنا جراب الكذب في زاوية الكذب بحديث كذب[4] .

محمد بن عبد الملك الكوفي القناطيري :

قال الذهبي : ساقه ابن عساكر في معجمه وقال : قيل له القناطيري لأنه كان يكذب قناطير[5] .

محمد بن عثمان بن أبي شيبة أبو جعفر العبسي الكوفي :

قال مطين : هو عصا موسى تلقف ما يأفكون[6] .

---

(١) ميزان ٣ : ٥٦/٥٧ ، لسان ١/١٥٥ .

(٢) ميزان ٣ : ١٧٣/١٧٤ .

(٣) ميزان ٣ : ٦٠٤ ، لسان ٥ : ٢٢٥ .

(٤) لسان ٥ : ٢٢٦ .

(٥) ميزان ٣ : ٦٣٢ ، لسان ٥ : ٢٦٧ .

(٦) ميزان ٣ : ٦٤٢ ، لسان ٥ : ٢٨٠ .

محمد بن الفضل بن عطية المروزي :

قال الجوزجاني : كان كذاباً ، سألت ابن حنبل عنه فقال : ذاك عجيب يجيئك بالطامات وهو صاحب ناقة ثمود وبلال المؤذن[١] .

محمد بن موسى بن أبي نعيم الواسطي :

قال الآجري : سئل أبو داود عن ابن أبي نعيم فقال : سمعت ابن معين يقول : أكذب الناس عفر من الأعفار[٢] .

يحيى بن عبد الحميد الحماني :

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : ذاكرته ـ أي أبيه ـ بحديث فقلت : ان ابن الحماني يرويه فقال : ابن الحماني ، الآن ليس عليه قياس[٣] .

وقال ابن خزيمة ، سمعت محمد بن يحيى ، وذكر يحيى بن عبد الحميد الحماني فقال : ذهب كأمس الذاهب .

وقال ابن المسيب الارغياني ، سمعت محمد بن يحيى يقول : اضربوا على حديث الحماني بستة أقلام[٤] .

إلى غير ذلك من الأخبار التي نقلت عن أئمة النقد وعلماء الحديث تحمل بين طياتها الألقاب . والنعوت التي وصف بها بعض الكذابين والوضاعين ، وكان الغرض منها تعنيف هؤلاء الكذابين والانكار عليهم .

٨ ـ هجر الكذابين ، وترك عيادتهم إذا مرضوا ، والصلاة عليهم وشهود جنائزهم إذا ماتوا :

وقد عبر جمع من أئمة النقد وعلماء الحديث عن إنكارهم على الكذابين بأن نهجوا منهجاً جديداً . ذلك هو هجر الكذابين مطلقاً فكانوا لا يعودونهم إذا مرضوا

---

(١) ميزان ٤ : ٦ .
(٢) تهذيب ١١ : ٢٤٦ .
(٣) تهذيب ٩ : ٤٨١ .
(٤) تهذيب ١١ : ٢٤٦ .

ولا يشهدون جنائزهم ، ولا يستغفرون لهم انكارا عليهم لكذبهم في الحديث ووضعهم على رسول الله ﷺ ، ولقد نقلت لنا كتب الجرح والتعديل كثيراً من صنيعهم ، من ذلك ما روى ابن حبان : قال : ثنا الحسن بن عثمان بن زياد بتستر ثنا عبد الرحمن بن عمر رسته ، ثنا مجيب بن موسى قال : كنت مع سفيان الثوري بمكة فمات عباد بن كثير فلم يشهد سفيان جنازته[1] .

وقال الحاكم وأبو نعيم : عباد بن كثير أبو عبد الله شيخ قديم كان الثوري يكذبه ، ولما مات لم يصل عليه[2] .

وقال عبد الله بن ادريس : كان شعبة لا يستغفر له[3] .

ومن ذلك ما ذكر الذهبي عن محمد بن أحمد بن حماد الكوفي الحافظ في ترجمة أحمد بن محمد بن السري بن يحيىٰ بن أبي دارم أبي بكر الكوفي الرافضي الكذاب قال : كان مستقيم الأمر عامة دهره ثم في آخر أيامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب . . . . زعم أنه سمع موسى بن هارون عن الحماني عن أبي بكر بن عياش عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي محذورة قال : كنت غلاما فقال النبي ﷺ « أجعل في آخر أذانك حي على خير العمل » وهذا حدثنا به جماعة عن الحضرمي عن يحيىٰ الحماني ، وانما هو اجعل في آخر آذانك « الصلاة خير من النوم » تركته ولم أحضر جنازته[4] .

وكذلك ما ذكر ابن حجر في ترجمة عبد الله بن محمد بن جعفر أبي القاسم الفقيه القزويني قال : قال مسلمة بن القاسم الاندلسي : كان كثير الحديث والرواية وكان فيه اباء شديد واعجاب . . . الخ .

قلت : أي ابن حجر ثم ذكر وفاته[5] سنة ٣١٥ هـ قال : وكانت جنازته مهجورة من أصحاب الحديث[6] .

الى غير ذلك من الاخبار المنقولة عن أئمة الحديث والتي تشير الى أن أئمة

---

(١) مجروحين ٢ : ١٥٨ .
(٢) تهذيب ٥ : ١٠١ .
(٣) تهذيب ٥ : ١٠٢ .
(٤) ميزان ١ : ١٣٩ .
(٥) اي مسلمة بن قاسم .
(٦) لسان ٣ : ٣٤٦ .

الحديث كان من شأنهم هجر الكذابين ابان حياتهم وعند موتهم عقوبة لهم وزجراً على تجرئهم وكذبهم على رسول الله ﷺ .

كل هذه الأمور السالف ذكرها تظهر الجهود العلاجية التي كان أئمة الحديث يبذلونها تجاه الكذابين بقصد حملهم على الاقلاع عما اقترفوا ، والاوبة عما أتوا ، ومن جهة أخرى تنبه غيرهم حتى يتنكبوا طريقهم ، ويميزوا بين حديث رسول الله ﷺ الذي ثبت عنه وبين ما أضيف اليه كذباً وزوراً ، والله أعلم .

٤ ـ تأليف الكتب في الكذابين :

كل هذه الصور التي عرضتها يلاحظ أنها علاج آني ، ودواء وقتي لا يتجاوز عصر الناقد وبيئته ، ولما كان حديث رسول الله ﷺ باق بقاء الامة الاسلامية يحتاج اليه في كل عصر وحين ، وحيث أن أمر نقله موكول الى رواته ، وهم متفاوتون ، منهم الحجة ، والثقة والضابط ومنهم الصدوق والرضا ، ومنهم الضعيف وسيء الحفظ ، ومنهم المتروك والمتهم ، والكذاب والوضاع فقد اقتضى الامر الى ضرورة بيان ذلك لمن يشتغل بهذا العلم من الموجودين وغيرهم لذا فقد عمد بعض أئمة الحديث وجهابذة النقد الى ايجاد شيء يبقى هذا الجهد ما بقي الحديث ، يكشف عن أحوال هؤلاء الكذابين ، ويبين زيف جماعة الوضاعين مدى الدهر ، وذلك بتأليف الكتب التي تفردت بذكرهم دون غيرهم من الرواة ليبقى أمرهم بينا لدى العامة قبل الخاصة .

وكأني بصنيعهم هذا الامر بالكذابين والوضاعين قد استجاب الله تعالى دعوة رسوله ﷺ في حديثه : نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها . . . الحديث منطوقاً ومفهوما فقد الف كثير من العلماء كتباً خصوها بذكر الحفاظ والثقات فكانت بمثابة نضارة لمن ذكر فيها زيادة على تخليد ذكرهم واحياء اخبارهم ، والثناء عليهم بالخير والجميل .

كما أفرد بعض النقاد كتبا خاصة بالضعفاء والوضاعين ، والاحاديث التي اختلقوها ووضعوها فكان بمثابة البسرة والكلح لوجوههم ابقاء لذكرهم وتخليدا لأخبارهم والثناء عليهم بالشر والقبيح .

وقد تنوعت طرق تأليف العلماء في الضعفاء والوضاعين واحاديثهم ، واختلفت مسالكهم وهذه الطرق يمكن حصرها تحت قسمين رئيسيين كل قسم ينطوي تحته أنواع ، والقسمان هما :

١ ـ المؤلفات التي أفردت في تناول الرواة الكذابين .

٢ ـ المؤلفات التي أفردت في تناول الاحاديث الموضوعة .

الا أن الأمر الذي تجدر الاشارة اليه ، ويلفت نظر الباحث انه لم ينقل الينا حسب الاستقراء أن المتقدمين من النقاد وأئمة الحديث أفردوا في التأليف كتباً خاصة بالكذابين من الرواة ، بل ان كل ما آثر عنهم أنهم أفردوا التأليف في الضعفاء ، ومن الطبيعي أن يدخل الكذابون والمتهمون في ذلك دخولاً أولياً ، بخلاف المتأخرين ، فان بعضا منهم أفرد التأليف في الكذابين والمتهمين وهذا يقتضينا أن نتكلم على هذه المؤلفات التي أفردت في ذكر الضعفاء حيث أنها تشمل كل الرواة الذين رموا بالكذب والوضع ، أو اتهموا به ، بالاضافة الى كتب المتأخرين الذين أفردوا ذكر الكذابين في مؤلفات خاصة ، وسأعرض لهم حسب ما يلي :

أ ـ الكتب التي أفردت للكلام عن الضعفاء .

ب ـ الكتب التي ألفت في الكذابين .

أولاً : الكتب المؤلفة في الضعفاء :

ان المتتبع لكتب الجرح والتعديل والمستقرىء لها يرى أن الكتب المؤلفة في هذا الشأن كتب كثيرة قد ألف بعضها في القرن الثاني الهجري مما يدل على مدى اهتمام العلماء بهذا اللون .

كما أنه يؤكد مما سبق ذكره من أن أئمة الحديث انما عنوا بذلك لأن فيها صيانة لحديث رسول الله ﷺ من أن يتطرق اليه ما ليس منه بالاضافة الى أنه نوع من الجهود العلاجية التي سلكها العلماء لدفع الكذب عن حديث رسول الله ﷺ ، الا انه سبق أفراد المؤلفات بالضعفاء والمتروكين التأليف في الجرح والتعديل مطلقاً ،

حيث اشتمل منها كثير على الجرح وتضعيف الرواة بل التصريح ، بكذبهم ورميهم بالوضع في بعضها .

وهذه الكتب منها ما حفظته الايام لنا باقيا حسبما وضعه مؤلفه ، ومنها ما قد فقد مع ما ضاع من المكتبة الاسلامية الا أن ما ينفع الناس منها باق ، قد تناقلته الكتب المتأخرة وأبقت ذكره بين سطورها .

كما أن هذه الكتب ما له اسم خاص ، ومنها ما اشتهر باسم الضعفاء .

وسأحاول في هذه العجالة ذكر ما وقفت عليه من هذه الكتب مكتفيا بذكر اسم الكتاب او ما اشتهر به ، واسم مؤلفه ، وشيء مما يتعلق بالكتاب من حيث أسباب تأليفه وترتيبه والطريقة التي سلكها المؤلف في كتابه ، وأهم مميزات الكتاب ، وما يؤخذ على مؤلفه . اذا كنت قد وقفت عليه ، والا فاكتفي باسم الكتاب والمؤلف والمصدر الذي أشار الى ذكره ، متناولا هذه الكتب حسب الترتيب الزمني لمؤلفيها من حيث وفياتهم ، اذ الغرض من ذلك بيان الجهد الذي بذله العلماء في كشف زيف الكذابين وابراز تخرصاتهم .

أولاً : كتاب الضعفاء لابن المديني ١٦١ هـ - ٢٣٤ هـ .

ومؤلفه هو الامام الحافظ أحد الائمة الاعلام وحفاظ الاسلام أبو الحسن علي ابن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم البصري ولد سنة احدى وستين ومائة وسمع من ابيه وحماد بن زيد وابن عيينة وغيرهم ، وعنه أحمد والبخاري وأبو داود والذهلي وأبو حاتم والبغوي وخلق كثير قال أبو حاتم : كان علما في الناس وفي معرفة الحديث والعلل ، وكان احمد لا يسميه تبجيلا له ، انما يكنيه ، وقال البخاري : ما استصغرت نفسي عند أحد الا عند ابن المديني ، وقال أبو داود : ابن المديني أعلم باختلاف الحديث من أحمد بن حنبل وقال عبد الرحمن بن مهدي : أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ وخاصة بحديث سفيان بن عيينة .

توفي في ذي القعدة سنة أربع وثلاثين ومائتين[1] .

---

(١) طبقات الحفاظ : ١٨٤ ، تاريخ بغداد ١١ : ٤٥٨ ، شذرات الذهب ٢ : ٨١ .

وكتابه مشهور بالضعفاء، ذكره الحاكم ضمن مؤلفاته فقال: سمعت الشريف القاضي ابن الحسن محمد بن صالح الهاشمي قاضي القضاة يقول: هذه اسامي مصنفات علي بن المديني، كتاب الاسامي والكنى ثمانية اجزاء كتاب الضعفاء عشرة أجزاء . . . الخ[١] .

كما أشار اليه الدكتور الاعظمي في مقدمته لكتاب العلل الذي حققه ونشره وجاء فيه ان ابن النديم ذكره في فهرسته[٢] .

ثانيا ـ كتاب الضعفاء لابن البرقي ـ ٢٤٩ هـ :

ومؤلفه هو الحافظ العالم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيد الزهري مولاهم البصري سمع من عمرو بن أبي سلمة التنيسي وأسد بن موسى وعبد الملك بن هشام وطبقتهم ، وأخذ علم الجرح والتعديل من يحيى بن معين وغيره ، وحدث عنه أبو داود والنسائي ومحمد بن المعافى وغيرهم ، وثقه ابن يونس ، وقال النسائي : لا بأس به ، وانما عرف بالبرقي لأنهم كانوا يتجرون الى برقة ، توفي سنة تسع واربعين ومائتين[٣] .

كتابه :

ألف كتاباً في الضعفاء أشار اليه الذهبي فقال : . . . صاحب كتاب الضعفاء[٤] .

وذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة ضمن المؤلفين لكتب الضعفاء[٥] . وقد نقل ابن حجر تضعيفه لبعض الرواة في مواضع منها ما جاء في ترجمة عباد بن كثير[٦] وما جاء في ترجمة عبد الله بن زياد بن سمعان فقال : ذكره ابن البرقي في باب من اتهم في روايته وترك حديثه[٧] .

---

(١) معرفة علوم الحديث : ٧١ .
(٢) تذكره الحفاظ : ٥٦٩، الاعلام ٧ : ٩٢ .
(٣) الرسالة المستطرفة : ١٤٤ .
(٤) تهذيب ٥ : ٢٢١ .
(٥) انظر مقدمة العلل لابن المديني : ٨ .
(٦) تذكرة : ٦٥٩ .
(٧) تهذيب ٥ : ١٠٢ .

ثالثاً : كتاب الضعفاء للبخاري : ١٩٤ هـ ـ ٢٥٦ هـ .

مؤلفه الإمام الحافظ شيخ الإسلام وأمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي مولاهم البخاري . ولد سنة أربع وتسعين ومائتين ، وسمع من محمد بن سلام والمسندي ومحمد بن يوسف البيكندي وغيرهم . روى عنه الترمذي ومحمد بن نصر المروزي الفقيه وصالح جزرة وغيرهم . والتعريف بضبط وإتقان وحفظ الامام البخاري وبيان منزلته لدى علماء الحديث أشهر من أن يذكر، توفي سنة ست وخمسين ومائتين[1] .

ومؤلفه مشهور باسم الضعفاء .

تعريف بالكتاب وبيان لمميزاته :

١ ـ رتب كتابه على حروف المعجم بالنسبة لأوائل الأسماء ، لكنه لم يراع ترتيب الحروف للأسماء المبدوءة بحرف واحد ، وبعد الفراغ من ذكر الاسماء ذكر الكنى على ذلك النهج :

٢ ـ غالباً ما يورد الإمام البخاري اسم الرجل منسوباً إلى بلدته ويتبعه بذكر شيخه الذي عرف به .

٣ ـ يستخدم الإمام البخاري في حكمه على الضعفاء عبارات قصيرة لا تتجاوز الكلم .

مثال ذلك : إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة المدني الأنصاري الأشهلي ، عن داود بن الحصين ، منكر الحديث[2] .

٤ ـ يستعمل الإمام البخاري للجرح ألفاظاً تفرد بها ، وأكثر من إستعمالها ، ولها دلالة خاصة عنده لم يشاركه الأئمة في إستعمالها للمعنى الذي قصده البخاري ، وهذه الألفاظ هي :

---

(١) تذكرة : ٥٥٥ ، وكتابه مطبوع في الهند مع كتاب التاريخ الصغير وكتاب الضعفاء للنسائي ، وقد أعيد تصويره قريباً .

(٢) الضعفاء : ٢٥١ .

قوله: منكر الحديث، فالامام البخاري يطلقها في الرمي بالوضع او التهمة به، وقد سبق ذكرها في اكثر من موضع.

قوله: سكتوا عنه.

قوله: في حديثه نظر.

قوله: تركوه.

قوله: يتكلمون فيه وفيه نظر.

وقد سبق ذكر هذه الالفاظ ومراد البخاري منها عند الكلام على العبارات التي يستعملها النقاد في الرمي بالكذب[١] هذا بالاضافة الى الالفاظ التي يستعملها علماء الجرح والتعديل في التضعيف، الا ان الذي يلاحظ انه لا يصرح في رمي الراوي بالكذب حكمًا منه، فاذا احتاج الامر الى التصريح حكى ذلك عن غيره كقوله في ميسرة بن عبد ربه: يرمى بالكذب[٢].

وقوله في نصر بن باب ابي سهل الخراساني عن ابراهيم الصائغ، يرمونه بالكذب[٣].

٥ـ يلاحظ ان البخاري يجرح احياناً بعض الرواة بسبب اتهامهم ببعض البدع كالارجاء والقدر، الا انه لم يجرح راوياً قط بالتشيع او الرفض او الغلو فيهما في كتابه مطلقاً.

ما يؤخذ على المؤلف.

قال البخاري في ترجمة حبي الليثي: له صحبة، روى عنه ابو تميم الجيشاني ولم يصح حديثه[٤].

وقال كذلك في ترجمة سعد بن المنذر: يذكر له صحبة، يعد من أهل المدينة،

---

(١) انظر صفحة: ١٢٧ / ١٣٠ جـ١.

(٢) الضعفاء: ٢٧٧.

(٣) الضعفاء: ٢٧٨.

(٤) الضعفاء: ٢٥٨

حديثه ليس من وجه يصح[1] .

قلت : الظاهر أن الضمير في كلامه على حبي الليثي يعود على أبي تميم الجيشاني ، فان كان كذلك فلا داعي من ذكر الصحابي في كتاب الضعفاء إذ لا لوم على الصحابي حتى يسطر اسمه ضمن المجروحين ، وكان الأولى أن يكتفي بذكر الراوي المضعف ، وكذلك الحال في ترجمة سعد بن المنذر ، إذ الضعف الناشيء في حديثه من غيره وليس فيه مدخل ، فكان الأولى أن ينزه الصحابة عن ذكرهم في كتب الضعفاء والمتروكين حتى لا يكون ذلك مدخلاً للتشكيك فيهم أو النيل منهم .

رابعاً : الضعفاء للجوزجاني السعدي : ... ـ ٢٥٩ هـ

مؤلفه : الحافظ العلامة الإمام إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني أبو إسحاق ، ولد في جوزجان من كوربلخ بخراسان ، وسكن الشام ، روى عن عبد الله بن بكر السهمي ويزيد بن هارون وعبد الصمد بن عبد الوارث وكَاتَبه أحمد بن حنبل ، له عنه مسائل ، وعنه أبو داود الترمذي والنسائي أكثر من الترحال والكتابة والتأليف ، كان ممن يتحامل على علي رضي الله عنه ، توفي في مستهل ذي القعدة ، سنة تسع وخمسين ومائتين[2] .

ومصنفه يعرف بالضعفاء . قال الذهبي : له كتاب الضعفاء[3] .

وقال ابن حجر : وكتابه في الضعفاء يوضح مقالته[4] .

---

(١) الضعفاء : ٢٦٢ .

(٢) تذكرة الحفاظ : ٥٤٩ ، ميزان ١ : ٧٦/٧٥ ، تهذيب ١ : ١٨٢/١٨١ ، الاعلام ١ : ٧٦ .

(٣) تذكرة الحفاظ : ٥٤٩ ، الرسالة المستطرفة : ١٤٧ .

(٤) تهذيب ١ : ١٨٢ ، قال ذلك بعد أن نقل عن بعض الأئمة ما يدل على أنه كان من الناصبة فقال : وقال ابن حبان في الثقات : كان حروري المذهب ولم يكن بداعية وكان صلباً في السنة حافظاً للحديث لا أنه من صلابته وبما كان يتعدى طوره ، وقال ابن عدي : كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي . وقال السلمي عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه : لكن فيه إنحراف على علي ، اجتمع على بابه أصحاب الحديث فأخرجت جارية له فروجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها فقال : سبحان الله ، فروجه لا يوجد من يذبحها ، وعلي يذبح في ضحوة نيفاً وعشرين الف مسلم ا. هـ .

وقال في مقدمة لسان الميزان : وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد ، فان الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة إنحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة حتى أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية ، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً ضعفه قبل التوثيق[1] .

وقد نقل عنه بعض الأئمة تضعيفه لبعض الرواة .

قال ابن عدي في ترجمة حفص بن سليمان البزاز : سمعت ابن حماد يقول ، قال السعدي : حفص بن سليمان أبو عمر ، قد فرغ منه منذ دهر[2] .

وقال ابن الجوزي في ترجمة محمد بن السائب الكلبي قال السعدي : كذاب ساقط[3] .

وقال الذهبي في ترجمة محمد بن الفضل بن عطية المروزي ، قال الجوزجاني كان كذاباً ، سألت ابن حنبل عنه فقال : ذاك عجيب يجيئك بالطامات وهو صاحب ناقة ثمود وبلال المؤذن[4] .

خامساً : **الضعفاء والمتروكون للبرذعي : ٠٠ - ٢٩٢ هـ .**

ومؤلفه هو الحافظ الناقد أبو عثمان سعيد بن عمرو الأزدي البرذعي نسبة إلى بلدة من أعمال أذربيجان ، سمع أبا كريب وعبده بن عبد الله وأبو سعيد الأشج وخلائق آخرين،وصحب أبا زرعة وتخرج به ،وحدث عنه حفص بن عمر الاردبيلي

---

(١) لسان ١ : ٦ .

(٢) الكامل : ٢٧٦/ب ، وانظر تدريب الراوي ٢ : ٤١٠ .

(٣) الضعفاء لابن الجوزي :١٥٣/ب .

(٤) ميزان ٤ : ٤ .

وأحمد بن طاهر الميانجي وآخرون، قال ابن عقدة مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين[1].

وكتابه موسوم بالضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث.

جاء في عنوانه كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث عن أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم وأبي حاتم محمد بن ادريس الرازيين رحمهما الله مما سألهما عنه وجمعه وألفه أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار البرذعي الحافظ رحمه الله[2].

والكتاب يتطرق اليه التنازع في نسبة الكتاب الى أبي زرعة أو الى البرذعي حيث أن غالب مادة الكتاب منسوبة الى أبي زرعة الرازي كما هو ملاحظ وهذا قد يسوغ نسبة الكتاب الى أبي زرعة حيث أن الكتاب عبارة عن أجوبة لأسئلة وجهت اليه، وهذا كاف في ذلك الا أني أرى أن ينسب الكتاب الى البرذعي، لما له من دور كبير في الكتاب حيث قام بجمع مادته. بل لم يقتصر على ذلك حتى أضاف اليه زيادات هي أجوبة أبي حاتم الرازي، وهذا يرجح نسبة الكتاب اليه من حيث تأليفه وجمعه وترتيبه، وان كانت غالبية مادة الكتاب لغيره.

والكتاب عبارة عن مسائل يسأل البرذعي أبا زرعة عن الرجل فيجيب أبو زرعة مبيناً حكمه في الرجل، ويلاحظ أن جميع الرجال الذين ذكرهم في كتابهم هم ممن حكم بضعفهم حيث لم يورد فيهم راوياً حكم بصحة حديثه.

يلاحظ أن البرذعي لم يراع في كتابه ذكر الاسماء مرتبين ان من حيث اوائل الاسماء أو من حيث الطبقات أو من حيث البلدان، وانما جاءت مسائله حسبما اتفق.

كما يلاحظ أن البرذعي يسأل أبا زرعة عن الراوي من حيث ضبطه أو عدالته وتارة من حيث صحة حديثه اما مطلقاً او عن شيخ بعينه، وهو يسير في مسائله وفق

(١) تذكرة: ٢٤٣، وكتابه مخطوط توجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق قسم الحديث.
(٢) الضعفاء والكذابين والمتروكين: ١.

المنهج المسلوك في هذا النوع من الكتب، فالكتاب يضم الكلام على علل الاحاديث بالاضا ‍ ‍ الى الكلام على الرجال.

تارة يسأل المؤلف أبا زرعة في الرجل وبعد ايراد جوابه يتبعه بجواب ابي حاتم عن الرجل المسؤول عنه. وغالباً ما تكون اجابتهما متقاربة ان لم تكن متفقة الا أن مسائله لابي حاتم قليلة بالنسبة لمسائله لأبي زرعة.

سادساً: الضعفاء لابن الجارود: ....- ٢٩٩ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الامام أبو أحمد بن علي بن محمد بن الجارود الاصبهاني الرحالةالمصنف روى عن أبي سعيد الأشج وعمر بن شبة وهارون بن اسحاق وخلق.

وعنه ابو اسحاق بن حمزة وأبو القاسم الطبراني وعبد الرحمن بن محمد بن سياه وغيرهم.

وتوفي سنة تسع وتسعين ومائتين .

مصنفه:

لم تذكر المصادر التي ترجمت له أن له مؤلفاً في الضعفاء، وكل ما نبهت اليه أن ابن الجارود له مصنفات، والذي جعلني أرجح أن له مؤلفاً في الضعفاء صنيع الحافظ ابن حجر حيث قرنه في أكثر من موضع عند الكلام على تراجم بعض الرواة بانه ذكرهم في الضعفاء، وكل الذين قرنهم به لهم مؤلفات أفردوها في الضعفاء، فمن المستبعد جداً أن يقرن بهم دون أن يكون له صنيع مثل صنيعهم، ومما ذكره في ذلك ما جاء في ترجمة خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك، قال ابن حجر: وذكره ابن الجارود والساجي والعقيلي في الضعفاء[1].

وقال في ترجمة غياث بن ابراهيم النخعي: وذكره العقيلي وابن الجارود وابن

---

(١) تهذيب ٣: ١٣٨.

شاهين في الضعفاء[1].

وقال في ترجمة : نصر بن فرقد أبو صفوان : وذكره البخاري وابن الجارود في الضعفاء تبعاً لابن معين[2].

وقال في ترجمة الهيثم بن عدي : وذكره ابن السكن وابن شاهين وابن الجارود والدارقطني في الضعفاء، والنقاش والجوزجاني فيما صنفا من الموضوعات وغيرهم[3].

وقال في ترجمة يحيىٰ بن عتبة بن أبي العيزار : وذكره الساجي والعقيلي والدولابي وابن شاهين وابن الجارود في الضعفاء[4] الى غير ذلك مما ذكره الحافظ ابن حجر عنه، وقرنه بغيره من الحفاظ الذين صنفوا في الضعفاء كل ذلك رجح لدي أن ابن الجارود ممن أفرد التأليف في الضعفاء والله أعلم.

سابعاً: الضعفاء والمتروكون للنسائي ٢١٥ هـ ـ ٣٠٣ هـ

ومصنفه هو الامام الحافظ المحدث الفقيه أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي، صاحب السنن، ولد سنة خمس عشرة ومائتين، وسمع قتيبة بن سعيد واسحاق بن راهويه وهشام بن عمار وغيرهم، وحدث عنه أبو بشر الدولابي وأبو علي الحسين بن محمد النيسابوري، وحمزة الكناني وغيرهم، وتوفي سنة ثلاث وثلاثمائة[5]، وقد سبق التعريف به عند الكلام على سننه[6].

ومؤلفه مشهور بين أوساط المحدثين باسم الضعفاء والمتروكون[7].

تعريف بالكتاب وبيان أهم مميزاته:

١ـ لم يذكر النسائي لكتابه مقدمة يمكن بموجبها معرفة منهجه في الكتاب

---

(١) لسان ٤ : ٤٢٢.
(٢) لسان ٦ : ١٥٦.
(٣) لسان ٦ : ٢١٠.
(٤) لسان ٦ : ٢٧٠.
(٥) تذكرة الحفاظ : ٧٠١/٦٩٨.
(٦) انظر صفحة :١٥٦جـ٢.
(٧) وكتابه مطبوع في الهند مع كتاب التاريخ الصغير للامام البخاري، وأعيد تصويره قريباً.

والغرض الذي من أجله صنف كتابه، وأنما أبتدأ الكتاب بذكر الاسماء مباشرة.

٢ـ رتب كتابه على حروف المعجم حيث يورد اسم الراوي وغالباً ما ينسبه الى بلده، الا أنه لم يراع ترتيب الاسماء المبدوءة بحرف واحد بل ساقهم كيفما اتفق، وهو في صنيعه ذلك لم يخرج عن الاطار العام الموجود في عصره.

٣ـ يورد النسائي اسم الرجل واسم أبيه وجده، ثم يحكم عليه بما يراه في عبارة قصيرة، كقوله: ضعيف، ليس بثقة، متروك الحديث، ثم يختم الترجمة بنسبة الرجل الى بلدته.

نماذج من ذلك:

ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع، ضعيف، مدني[١].

خديج بن معاوية، ليس بالقوي، بصري[٢].

محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير، متروك الحديث مكي[٣].

٤ـ قلما يستعمل النسائي التجريح بلفظ كذاب في الرمي بالكذب ولم ترد هذه العبارة في كتابه الا في ترجمة ثلاثة رواة هم:

أحمد بن عبد الله الجويباري الهروي، قال النسائي: كذاب[٤].

أحمد بن أخت عبد الرزاق. قال النسائي: كذاب[٥].

أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب قال النسائي: كذاب[٦].

٥ـ غالباً ما يستعمل النسائي في الرمي بالكذب أو الاتهام به عبارة متروك الحديث، وقد سبق بيان ذلك عند الكلام على مبحث الألفاظ التي يستعملها المحدثون في الرمي بالكذب[٧].

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٣.
(٢) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٧.
(٣) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٢.
(٤) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦.
(٥) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦.
(٦) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦
(٧) انظر صفحة: ١٣١ جـ١.

٦ـ مما يلاحظ أن النسائي رحمه الله نادراً ما يجرح ببدعة، ولم يرد في كتابه تجريح بالبدعة الا في راوٍ واحد، فقد قال في ترجمة عبد الله بن شريك: ليس بالقوي، مختاري[1].

٧ـ امتاز كتاب النسائي، بانه غالباً ما ينسب كل راو الى بلده وقلما يهمل ذلك.

٨ـ كذلك امتاز كتاب النسائي، بانه اعتمد في تجريح الرواة على حكمه فقط ونادراً ما ينقل النسائي تجريح غيره في الراوي، أو يعتمد على غيره في ذلك، كما جاء في ترجمة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، قال: متروك الحديث، شامي، روى عنه أبو أسامة، وقال الوليد بن مسلم: هو كذاب[2].

ما يؤخذ على المؤلف:

أما الملاحظات التي قد تؤخذ على كتاب النسائي فهي قليلة جداً حيث إنه ضعف بعض الحفاظ المشهورين، لكن العلماء ردوا ذلك عليه، ولم يأخذوا بقوله، من ذلك ما جاء في ترجمة احمد بن صالح المصري، قال فيه: ليس بثقة[3].

وقد تعقبه الذهبي في الميزان بقوله: الحافظ الثبت أحد الاعلام، آذى النسائي نفسه بكلامه فيه[4].

وكذلك ما جاء في ترجمته لأبي حنيفة في ضعفائه حيث قال: النعمان بن ثابت أبو حنيفة: ليس بقوي في الحديث[5].

قلت: ما كان ينبغي له أن يورده في الضعفاء.

ختم الامام النسائي كتابه بذكر الكنى بعد الفراغ من ذكر الاسماء.

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٦.
(٢) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٦.
(٣) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٦.
(٤) ميزان ١: ١٠٣.
(٥) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٥.

ثامناً: الضعفاء للساجي: ...- ٣٠٧ هـ.

ومؤلفه الحافظ الإمام أبو يحيىٰ زكريا بن يحيىٰ بن عبد الرحمن بن بحر بن عدي ابن عبد الرحمن الساجي البصري سمع عبيد الله بن معاذ العنبري، وهدبة بن خالد وأبا الربيع الزهراني وغيرهم، وروى عنه أبو أحمد بن عدي وأبو بكر الاسماعيلي وأبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان القاضي وآخرون.

كان من الحفاظ المتقنين جمع وصنف، وتوفي سنة سبع وثلاثمائة وقد قارب التسعين رحمه الله[١].

وكتابه مشهور لدى علماء الحديث بالضعفاء، ذكره ابن خير الاشبيلي في فهرسته قال: كتاب الضعفاء والمنسوبين الى البدعة من المحدثين والعلل لابي يحيىٰ زكريا بن يحيىٰ الساجي الفقيه البصري، حدثني به شيخنا أبو الحسن يونس بن محمد ابن مغيث رحمه الله... الخ وقد أورد روايته له من طريقين[٢].

وقد ذكره الشيخ محمد البشير بن ظافر الازهري في فصل من ألف في الضعفاء فقال: والعلامة الحافظ أبو يحيىٰ الساجي الفقيه البصري، له كتاب سماه الضعفاء والمنسوبون الى البدعة من المحدثين[٣].

وقد عرف الكتاب لدى كثير من العلماء بعلل الحديث، قال الذهبي في التذكرة: وللساجي كتاب في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الفن[٤].

وذكره الكتاني ضمن كتب العلل فقال: ولابي يحيىٰ زكريا بن يحيىٰ الضبي البصري الساجي الحافظ محدث البصرة... الخ[٥].

وكذلك سماه علل الحديث كل من اسماعيل البغدادي صاحب هداية

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٧٠٩، الاعلام ٣: ٨١.
(٢) فهرسة ابن خير الاشبيلي: ٢١٠/٢١١
(٣) تحذير المسلمين: ١٣.
(٤) تذكرة الحفاظ: ٧٠٩/٧١٠.
(٥) الرسالة المستطرفة: ١٤٨.

العارفين[1] والزركلي في الاعلام[2].

وقد عزا اليه كثيراً الحافظ ابن حجر في لسان الميزان في تراجم جماعة من الرواة أن الساجي ذكرهم في ضعفائه، كما جاء ذلك عنه في ترجمة كثير بن مروان الفهري[3]، وفي ترجمة منذر بن زياد الطائي قال ابن حجر: وقال الساجي: يحدث بأحاديث بواطيل، وأحسبه ممن كان يضع الحديث[4] وقال في ترجمة نصر بن باب أبي سهل الخراساني وقال الساجي: سمعت سلمة بن شبيب يحدث عنه مناكير[5].

الى غير ذلك من النقول التي استقت من كتابه. والله أعلم.

تاسعاً: الضعفاء للدولابي ٢٢٤ هـ - ٣١٠ هـ.

وصاحبه هو الحافظ العلامة أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الانصاري الرازي الدولابي الوراق، سمع أحمد بن أبي شريح الرازي، ومحمد ابن منصور الحواز، ومحمد بن بشر بن هارون بن سعيد الايلي وغيرهم، وعنه عبد الرحمن بن أبي حاتم وعبد الله بن عدي وابن حبان وآخرون كان عالماً حافظاً صاحب مصنفات، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين، وتوفي سنة عشر وثلاثمائة[6].

أما مؤلفه في الضعفاء، فلم يصرح أحد ممن ترجم له حسبما تتبعته من مصادر أن له مؤلفاً باسم الضعفاء، لكن الحافظ ابن حجر قرنه بجماعة من الحفاظ صنفوا في الضعفاء في كثير من التراجم، وقد سلف بعضها عند الكلام على كتاب الضعفاء لابن الجارود، وثم نقول أخرى ظاهرها أن للدولابي كتاباً بالضعفاء. قال ابن حجر في ترجمة موسى بن دينار: ذكره العقيلي والدولابي ويعقوب بن سفيان وابن السكن وابن الجارود وابن شاهين في الضعفاء[7].

---

(١) هداية العارفين في أسماء المؤلفين: ٣٧٢.
(٢) الاعلام ٣: ٨١.
(٣) لسان ٤: ٤٨٤.
(٤) لسان ٦: ٩٠.
(٥) لسان ٦: ١٥١.
(٦) تذكرة الحفاظ: ٧٥٩/٧٦٠، الاعلام ٦: ١٩٨
(٧) لسان ٦: ١١٧.

وقال في ترجمة يوسف بن السفر: وذكره الدولابي والساجي والعقيلي وغيرهم في الضعفاء[1].

عاشراً: كتاب الضعفاء للعقيلي: .....- ٣٢٢ هـ.

ومؤلفه هو الامام الحافظ ابو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، سمع جده لامه يزيد بن محمد العقيلي، وحماد بن اسماعيل الصايغ وأبا يحيى ابن أبي ميسرة، ومحمد بن أحمد بن الوليد بن برد الانطاكي وغيرهم، وحدث عنه أبو الحسن محمد بن نافع الخزاعي ويوسف بن الدخيل المصري وأبو بكر بن المقرىء وآخرون، قال مسلمة بن القاسم: كان العقيلي جليل القدر عظيم الخطر، ما رأيت مثله، وكان كثير التصانيف فكان من أتاه من المحدثين قال: أقرأ من كتابك، ولا يخرج أصله، فتكلمنا في ذلك وقلنا: أما أن يكون من أحفظ الناس، وأما أن يكون من أكذب الناس فاجتمعنا عليه، فلما أتيت بالزيادة، والنقص فطن لذلك فاخذ مني الكتاب، وأخذ القلم فأصلحها من حفظه، فانصرفنا من عنده وقد طابت أنفسنا وعلمنا أنه من أحفظ الناس، وقال أبو الحسن بن القطان: ثقة جليل القدر عالم بالحديث مقدم في الحفظ توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة[2].

وكتابه مشهور معروف باسم الضعفاء[3]، بدأه بمقدمة صغيرة قال في بدايتها: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد، وآله وسلم، حسبنا الله، وكفى، ولا حول الا به ثم ساق طائفة كثيرة من الآثار في معاني شتى جعلها موطئة لموضوع الكتاب يمكن اجمالها فيما يلي:

١- الاثار التي تدل على وجوب الكشف عن الرواة وبيان أحوالهم وضعفهم.

٢- الآثار التي تدل على أن السلف كانوا يفتشون عن الاسانيد بقصد معرفة الرواة.

٣- الآثار الدالة على أن بعض السلف كانوا يكرهون الرواية عن أصحاب الاهواء

---

(١) لسان ٦: ٣٢٣.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٨٣٤/٨٣٣، الاعلام ٧: ٢١٠.

(٣) وكتابه مخطوط وتوجد منه نسخة في ظاهرية دمشق.

وخاصة الدعاة منهم.

٤ـ الآثار التي تدل على الدوافع التي تحمل صاحبها على الكذب.

٥ـ الآثار الدالة على موقف السلف من الكذابين ومعاملتهم لهم عندما يكتشفون كذبهم.

٦ـ آثار في تقسيم العلماء للرواة حسب ثقتهم وضعفهم ومن يقبل حديثه ممن يترك حديثه.

وان رواية الحديث لا تقتصر على الاحتجاج بها، بل ان بعضها، يروى للمتابعة، وبعضها للمعرفة فقط.

هذه أهم المسائل التي عرض لها العقيلي في مقدمة كتابه، الا أن مما يؤخذ عليه فيها أنه أوردها دون ترتيب أو تنسيق بل ساقها حسبما اتفق.

تعريف بالكتاب وبيان بعض مميزاته وأهم الملاحظات عليه:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم حيث جمع الاسماء التي تبدأ بحرف واحد في مكان واحد وان لم يلاحظ ترتيبها حسب أسبقيتها.

٢ـ يورد المؤلف اسم الراوي واسم أبيه وجده ونسبته وكنيته ان وجدا ثم يتبع ذلك بذكر حكم أئمة الجرح والتعديل الذين سبقوه في الراوي وغالباً ما يقتصر في نقله على ائمة الشأن البخاري واحمد وابن معين وابن المديني ويحيى بن سعيد القطان، ويلاحظ أنه رحمه الله اذا نقل عن هؤلاء الائمة بدأ بالبخاري، ولا يتجاوزه الى غيره الا اذا لم يجد له قولاً.

٣ـ كثيراً ما يورد عقب أقوال ائمة الجرح والتعديل بعض حديث الراوي مما أنكر عليه ثم يكشف عن علته ويورد الطرق السليمة الخالية من العلل للحديث متعقباً بها الطرق المعلة، وتارة يكتفي بذكر أحاديث الراوي المعلة ثم يتعقبها بقوله: حديثه روي من وجه آخر، وهو يعني بذلك أن الحديث يثبت من طريق غير ذلك الطريق الذي أورده عن الراوي.

٤ـ كثيراً ما يؤجل العقيلي حكمه على الراوي، فيورده بعد نقل أقوال الائمة السابقين وتارة يصدر حكمه على الراوي مباشرة عقب ذكر اسمه، ثم يعقبه بأقوال ائمة الجرح والتعديل فيه.

٥ـ أحياناً يضعف العقيلي بعض الرواة بغير الطعن في الرواية بل من أجل البدعة وخاصة الرفض حيث يتجرأ بعض منتحليه بشتم بعض الصحابة رضي الله عنهم، أو يتعرض للنيل منهم.

٦ـ ختم كتابه بعد الفراغ من ذكر الاسماء الصريحة بذكر من عرف بكنيته.

حادي عشر: كتاب الضعفاء للجرجاني: ٢٤٢ هـ ـ ٣٢٣ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الحجة أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الاستراباذي الجرجاني الفقيه ولد سنة اثنتين واربعين ومائتين، وسمع من علي بن حرب وعمر بن شبة والربيع بن سليمان المرادي وغيرهم، قال الحاكم: كان من ائمة المسلمين، وقال الاستاذ أبو الوليد حسان بن محمد: لم يكن في عصرنا من الفقهاء أحفظ للفقهيات وأقوال الصحابة بخراسان منه. وقال أبو علي الحافظ: كان يحفظ الموقوفات والمراسيل، كما نحفظ نحن المسانيد، وتوفي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة[١].

كتابه. وقد عرف كتابه باسم الضعفاء، قال الذهبي: وله تصانيف في الفقه، وكتاب الضعفاء في عشرة أجزاء[٢].

وذكره الكتاني ضمن المؤلفات في الضعفاء فقال: ولأبي نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي بن زيد الجرجاني الاستراباذي نسبة الى استراباذ بفتح الهمزة والتاء بينهما سين مهملة ساكنة، وآخره ذال معجمة بلدة كبيرة مشهورة من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان، الحافظ، أحد الائمة المتوفي باستراباذ في آخر سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة وهو في عشرة اجزاء[٣].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٨١٨/٨١٦، الاعلام ٤: ٣٠٩.
(٢) تذكرة الحفاظ: ٨١٧، الاعلام ٤: ٣٠٩.
(٣) الرسالة المستطرفة: ١٤٤.

ثاني عشر، الضعفاء لأبي العرب التميمي: ... - ٣٣٣ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ المؤرخ محمد بن أحمد بن تميم المغربي الافريقي كان جده من أمراء أفريقيا، سمع من يحيى بن عمرو أبي داود العطار وعيسى ومحمد ابني مسكين وغيرهم.

وعنه ابناه تمام وتميم وأبو الحسن الخراط وربيع القطان وآخرون، له تصانيف كثيرة، وكان حافظاً لمذهب مالك مفتياً عالماً غلب عليه علم الحديث والرجال. توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة[١].

كتابه: لم يصرح أحد من الائمة ممن ترجم له بأنه ألف كتاباً اسمه الضعفاء لكنه يغلب على الظن أن له مؤلفاً افرده في ذكر الضعفاء، ولا أدل على ذلك من صنيع الحافظ ابن حجر حيث قرنه مع غيره- في كثير من تراجم الضعفاء- بانهم ذكروهم في الضعفاء، وقد سبق ذكر شيء من ذلك، وزيادة على ذلك ما جاء في ترجمة يحيى بن عبد الجبار، قال الحافظ: ذكره أبو العرب في الضعفاء، ونقل عن أبي داود أنه قال فيه: كذاب[٢].

وقال في ترجمة عامر بن صالح بن عروة، وقال أبو العرب: قال محمد بن عبد الرحيم ليس بثقة[٣].

وقال في ترجمة حامد بن آدم المروذي: وذكره ابو العرب في الضعفاء، وفرق بينه وبين حامد بن آدم التلباني وهو هو[٤].

وقال في ترجمة ابراهيم بن هراسة الشيباني: ونقل أبو العرب في الضعفاء عن أحمد بن عبيد الله بن صالح العجلي انه قال: ابراهيم بن هراسة متروك الحديث[٥] الى غير ذلك من النقول التي أوردها له مما يدل على أن له مؤلفاً في ذلك.

---

(١) انظر تذكرة الحفاظ: ٨٨٩/٨٩٠، شجرة النور الزكية: ٨٣/٨٤، الاعلام ٦: ٢٠٠.

(٢) لسان ٦: ٢٦٦. (٣) تهذيب ٥: ٧٢. (٤) لسان ٢: ١٦٣

(٥) لسان ١: ١٢١/١٢٢.

ثالث عشر: كتاب الضعفاء لابن السكن: ٢٩٤ هـ ـ ٣٥٣ هـ

مؤلفه هو الحافظ الامام الحجة أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي نزيل مصر. ولد سنة أربع وتسعين ومائتين، وسمع أبا القاسم البغوي وسعيد بن عبد العزيز الحلبي، ومحمد بن محمد بن بدر الباهلي، وآخرين وروى عنه أبو عبد الله بن منده، وعبد الغني بن سعيد، وعلي بن محمد الدقاق وآخرون.

قال أبن ناصر الدين: كان أحد الائمة الحفاظ والمصنفين الايقاظ رحل وطوّف وجمع وصنف، له الصحيح المنتقى في الحديث، وقع الى أهل الاندلس، توفي في المحرم سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة[١].

كتابه: عرف كتابه في أوساط المحدثين باسم الضعفاء، ذكره ابن خير الاشبيلي في فهرسته فقال: كتاب الضعفاء والمتروكين لابي علي سعيد بن عثمان بن السكن، حدثني به أبو محمد بن عتاب رحمه الله، عن ابي عمر بن عبد البر الحافظ عن خلف ابن القاسم الحافظ عن أبي علي بن السكن ولم يتم تأليفه[٢].

وقد سبقت الاشارة الى أن ابن حجر ذكره فيمن قرنهم بانهم ذكروا رواة في ضعفائهم عند الكلام على كتاب كل من ابن الجارود وأبي العرب، وانظر في ذلك ترجمة كل من موسى بن دينار، والهيثم بن عدي، ويحيى بن عقبة بن ابي العيزار في لسان الميزان[٣].

وقال الشيخ محمد البشير بن ظافر الأزهري في فصل من ألف في الضعفاء والموضوعات والامام ابو علي سعيد بن عثمان بن السكن، له كتاب سماه الضعفاء والمتروكون ولم يتم تأليفه[٤].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٩٣٧/٩٣٨، الاعلام ٣: ١٥٢.

(٢) فهرست ابن خير الاشبيلي: ٢١١.

(٣) إنظر صفحة: ٣٩٥/٤٠٤ جـ ٣.

(٤) تحذير المسلمين: ١٣.

رابع عشر: كتاب المجروحين من المحدثين: لابن حبان: . . . - ٣٥٤ هـ.

مؤلفه هو الامام الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان ابن معاذ بن معبد التميمي البستي، سمع الحسين بن ادريس الهروي، وأبا خليفة الجمحي، وأبا عبد الرحمن النسائي وخلقاً آخرين، كان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار، عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم، وصاحب مصنفات منها، المسند الصحيح، والتاريخ، والانواع والتقاسيم وكتاب الضعفاء، توفي ابن حبان في شوال سنة اربع وخمسين وثلاثمائة[١].

وكتابه هو معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين.

تعريف بالكتاب وبيان بعض مميزاته[٢].

١- بدأه بمقدمة طويلة قال في بدايتها بعد الديباجة: أما بعد فان أحسن ما يدخر المرء من الخير في العقبى وأفضل ما يكتسب به الذخر في الدنيا حفظ ما يعرف به الصحيح من الآثار ويميز بينه وبين الموضوع من الاخبار، اذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح ولا استخراج الدليل من الصريح الا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثقات، وكيفية ما كانوا عليه من الخلاف وأما الائمة المرضيون والثقات المحدثون فقد ذكرناهم بانسابهم وما يعرف من أبنائهم، واني ذاكر ضعفاء المحدثين واضداد العدول من الماضين ممن اطلق أئمتنا عليهم القدح وصح عندنا فيهم الجرح، وأذكر السبب الذي من أجله جرح، والعلة التي بها قدح ليرفض سلوك الاعوجاج بالقول باخبارهم عند الاحتجاج، وأقصد في ذلك ترك الامعان والتطويل، والزم الاشارة الى نفس التحصيل، وبالله أستعين على السراء في المقالة، وبه نتعوذ من الحيرة والضلالة، انه منتهى رجاء المؤمنين وولي جزاء المحسنين[٣] ثم ذكر مقدمة طويلة اشتملت على مسائل اهمها:

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٩٢٠، طبقات الشافعية الكبرى ٣: ١٣٥/١٣١ الاعلام ٦: ٣٠٧/٣٠٦.

(٢) وكتابه مطبوع، طبع مرة بالهند، ومرة أخرى بمصر.

(٣) مجروحين ١: ٤.

١ـ الحث على حفظ السنن ونشرها. ساق فيها حديث رسول الله ﷺ:«نضر الله عبداً سمع مقالتي . . . . الحديث من عدة طرق، وأشار الى أنه يجب على العباد اتباع سنة النبي ﷺ، لأن الله تعالى جعله المحكم فيما بينهم، وعلق الايمان على قبول حكمه، فالتحكيم اليه ابان حياته والى سنته بعد مماته.

٢ـ التغليظ في الكذب على رسول الله ﷺ:

أورد في هذا المبحث حديث من كذب علي متعمداً، وقد ساقه من طرق مبيناً ما يشتمل عليه من مسائل وأحكام وأن المقصود من الحديث ابتداء الكذب أو رواية الحديث الذي يترجح كذبه مؤيداً ذلك بحديث من روى عني حديثاً يرى أنه كذب [1]. وكذلك حديث «كفى بالمرء إثماً ان يحدث بكل ما سمع».

٣ـ عنون للمبحث الثالث بقوله: ذكر الخبر الدال على استحباب معرفة الضعفاء، ذكر فيه حديث العرباض بن سارية: خطبنا رسول الله ﷺ خطبة بليغة. . . الحديث، وركز جل اهتمامه على قوله ﷺ فانه من يعش منكم فسيرى اختلافاً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين. . . الحديث، وأتبعه بذكر حديث الا ليبلغ الشاهد منكم الغائب، وفصل معنى الحديثين وبين المراد منهما ودفع التعارض الظاهر بين ذكر الضعفاء وتناولهم وفضحهم وكشف أحوالهم، وبين ما يظن أن ذلك نوع من الغيبة المحرمة، وبين أن الكلام في الضعفاء لا يعد غيبة بل هو أمر مطلوب لتوقف كثير من مسائل الشرع عليه، ثم أتبع ذلك بأقوال كثير من أئمة الجرح والتعديل في ضرورة كشف حال الضعفاء وهتك سترهم، واظهار أحوالهم وعدم اخفائها، ثم تناول الكلام على الاسناد وضرورته في الحديث، اذ عليه يتوقف قبول الحديث أو رده، وأنه لا غنى للمحدث عنه، ثم أتبع ذلك بان الكشف عن أحوال الرواة خاص بمن دون الصحابة، لأنهم عدول بتعديل الله لهم.

٤ـ وفي المبحث الرابع تكلم فيه على التثبت في الرواية وضرورة السماع من العدل، ومنهج الصحابة رضوان الله عليهم في قبول الحديث والتثبت عند التحمل والاداء.

---

(١) الحديث سبق تخريجه.

٥ـ أما المبحث الخامس فأفرده للحديث عن مشاهير المحدثين في طبقات الصحابة والتابعين وأتباعهم كما تناول بالاسهاب الكلام على المشاهير في كل طبقة.

٦ـ خصص المبحث السادس للكلام على جواز القدح في الرواة، وذكر المجروحين منهم، وساق الادلة المبيحة لذلك.

٧ـ خصص المبحث السابع لذكر أنواع جرح الضعفاء، اذ ذكر عشرين نوعاً، وهذه الأنواع كلها تدخل تحت أصناف الكذابين والوضاعين سواء تعمد الكذب أو جرى على السنتهم دون قصد ويتلخصون فيما يلي:

١ـ الزنادقة.

٢ـ الكذابون المتعمدون.

٣ـ القصاص.

٤ـ المغفلون.

٥ـ الكذابون في السماع أو لقى المشايخ.

٦ـ الكذابون في سماع أحاديث معينة.

٧ـ من ادخل عليه الاحاديث.

٨ـ من قبل التلقين.

٩ـ من ابتلى بابن أو ربيب أو وراق.

١٠ـ من عرف بسرقة الحديث.

١١ـ من كان يقلب الاسانيد أو يركب المتون.

٨ـ اما المبحث الثامن فافرده للكلام على بعض اصناف من حديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها، ومن هذه الاصناف:

١ـ أحاديث الرواة الذين يخطئون.

٢ـ حديث الثقات الذين يروون عن ضعفاء أو كذابين يدلسون أسماءهم بكنية أو ايهام.

٣ـ حديث المدلسين من الثقات.

٤ـ حديث الحفاظ الثقات غير الفقهاء اذا حدثوا من حفظهم.

٥ـ حديث الفقهاء غير المحدثين اذا حدثوا من حفظهم.

٦ـ حديث الثقات الذين عرفوا بتسوية الحديث.

هذه أهم المباحث التي عرضها ابن حبان في مقدمة كتابه.

تعريف بالكتاب وملاحظات عامة عليه:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم وان لم يراع ترتيب الاسماء في كل حرف حسب اسبقيتها في الترتيب.

٢ـ يذكر ابن حبان اسم الراوي وأسم أبيه وكنيته ولقبه ان وجدا، ثم يذكر بعض مشايخه وبعض تلاميذه، ثم يتعقب ذلك ببيان حكمه على الراوي حسب ما يراه.

٣ـ يورد للراوي حديثاً أو حديثين مما أنكر عليه، وقد أشار الى ذلك في المقدمة عند الكلام على منهجه في الكتاب، وقد التزم بذلك الا في تراجم قليلة.

٤ـ كثيراً ما يستعمل ابن حبان هذه العبارات، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل التعجب، أو... الا على سبيل الاعتبار، أو على أنه لا يجوز الاحتجاج بخبره على الاحوال كلها، أو لا يجوز ذكر حديثه الا على سبيل القدح فيه، ونحوها من العبارات، والذي ينبغي أن يلاحظ أنه يقصد بهذه العبارات أحد أمرين:

١ـ أن الراوي قد انحط خبره عن درجة الاحتجاج مطلقاً، وفي هذه الحالة يعبر عنها بقوله لا يجوز الاحتجاج به بحال ولا ذكر حديثه الا على سبيل القدح فيه،

أو لا يجوز الاحتجاج بخبره على الاحوال كلها، ونحو ذلك.

٤ـ ان الراوي لا يحتج به أو بحديثه في حالة التفرد مطلقاً، أما اذا شركه غيره من الثقات فانه يقبل حديثه، ويعتبر به، فحديثه لا يجوز الاحتجاج به عند التفرد فقط، أما اذا وافق غيره من الثقات فيقبل حديثه.

٥ـ في بعض الاحيان يذكر ابن حبان عقب حكمه على الرجل قول بعض الائمة والنقاد كيحيى بن سعيد القطان، وابن معين وعلي بن المديني وأحمد، يقوي بها حكمه على الرجل، وتارة يكتفي بحكمه هو على الراوي.

٦ - يورد ابن حبان أحاديث الراوي مما انكر عليه معلقة أولاً ثم يذكر الاسناد.

٧ـ أحياناً يستدل ابن حبان على ضعف بعض الاحاديث التي يوردها في تراجم بعض المجروحين بذكر أحاديث تعارضها أو تنقضها أو تخالفها.

٨ـ قلما يورد ابن حبان الضعفاء الذين يحتمل ضعفهم ممن يقال في مثلهم صدوق يهم، أو صدوق يخطىء، وجل من يذكرهم من الرواة هم المغرقون في الضعف.

٩ـ ختم ابن حبان كتابه بذكر الكنى بعد الفراغ من ذكر الاسماء ثم قال: قد أملينا ما حضرنا من ذكر الضعفاء والمتروكين، وأضداد العدول من المجروحين، وفصلنا أنواع القدح فيهم بالبراهين الواضحة التي لا خفاء بها على ذوي الحجا، وأنواع الجرح بالدلائل النيرة التي لا ينكرها أولو النهى مما أرجو الغنية فيها لمن أراد الوقوف على معرفتها ممن همه أمر دينه من المتفقهة وأصحاب الحديث معاً، وأنا أسأل الله جلا وعلا أن يمن علينا بالتوفيق لما يقربنا من الدنو من باب ربه ويباعدنا من مقارنة عدوه وبه نتعوذ من سوء وحشة المناقشة في دار الثواب، والمحاسبة، انه جواد كريم رؤوف رحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا المصطفى وآله وجميع النبيين والمرسلين كثيراً[1].

---

(١) مجروحين ٣: ١٦٠/١٦١.

خامس عشر: كتاب الكامل في ضعفاء الرجال. لابن عدي: ٢٧٧ هـ ـ ٣٦٥ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجاني ويعرف بابن القطان.

ولد سنة سبع وسبعين ومائتين، وسمع من بهلول بن اسحاق الانباري وأبي عبد الرحمن النسائي وأبي يعلى الموصلي وغيرهم، وروى عنه أبو العباس بن عقدة وأبو سعد الماليني، وحمزة بن يوسف السهمي وآخرون، قال ابن عساكر: كان ثقة على لحن فيه، وقال حمزة السهمي: سألت الدارقطني ان يصنف كتاباً في الضعفاء فقال: اليس عندك كتاب ابن عدي، فقلت: بلى، قال: فيه كفاية لا يزاد عليه، وقال الخليلي: كان عديم النظير، حفظاً وجلالة، وسألت عبد الله بن محمد الحافظ أيهما أحفظ ابن عدي أو ابن قانع فقال: زر قميص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي ابن قانع.

وقال أيضاً: سمعت أحمد بن أبي مسلم الحافظ يقول: لم أر أحداً مثل أبي أحمد ابن عدي، فكيف فوقه في الحفظ. توفي في جمادي الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة[١].

كتابه: قد سمي كتابه بالكامل في ضعفاء الرجال، قال ابن عدي في مقدمة الكتاب بعد الديباجة: وقد أقام الله عز وجل قوماً من صحابة نبينا ﷺ والتابعين بعدهم، وتابعي التابعين الى يومنا هذا من يبين أحوالهم وينبه على الضعفاء منهم ويعتبر رواياتهم فيعرف بذلك صحيح الاخبار من سقيمها حسبة منهم في ذلك، وحذراً أن لا يكونوا ممن قال ﷺ «من حدث بحديث وهو يرى أنه كذب فهو احد الكاذبين» وهم في المرتبة التي يسمع ذلك منهم، ويقبل قولهم فيهم لمعرفتهم بهم، اذ هو علم يدق لا يحسنه الا من فهمه الله ذاك، وأنا ذاكر أساميهم ومبين فيهم الوجه الذي استحقوا به قبول قولهم في رواة الاخبار، وذاكر في كتابي هذا كل من ذكر

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٩٤٠/٩٤١.

بضرب من الضعف ومن اختلف فيهم، فجرحه البعض وعدله البعض الآخرون، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة فلعل من قبح أمره أو حسنه تحامل عليه، أو مال اليه، وذاكر لكل رجل منهم مما رواه ما يضعف من أجله أو يلحقه بروايته له أسم الضعف لحاجة الناس اليها، لاقربه على الناظر فيه، وصنفته على حروف المعجم ليكون أسهل على من طلب راوياً منهم، ولا يبقى من الرواة الذين أذكرهم الا من هو ثقة أو صدوق وان كان ينسب الى هوى وهو فيه متأول، وأرجو أني أشبع بكتابي هذا، وأشفي الناظر فيه، ومضمن ما لم يذكره أحد ممن صنف في هذا المعنى شيئاً، وسميته الكامل في ضعفاء الرجال ملتمساً في كل ذلك رضى الله عز وجل وجزيل ثوابه وبه استعين وعليه توكلي وبه توفيقي وهو حسبي ونعم الوكيل[1].

ويظهر من هذه السطور التي صدر بها مقدمته رسم منهجه الذي سار عليه في كتابه، وستأتي الاشارة الى ذلك بشيء من التفصيل عما قريب.

وقد أثنى العلماء على كتابه أيما ثناء، واعتبروا اسمه مطابقاً لمضمونه حيث جعلوه أكمل كتاب سطر في هذا الشأن، قال الكتاني: ولأبي أحمد عبد الله بن عدي ابن عبد الله بن محمد بن المبارك الجرجاني الحافظ الكبير أحد الجهابذة، المرجوع اليهم في العلل والرجال ومعرفة الضعفاء، وكتابه هذا هو المعروف بالكامل، ذكر فيه كل من تكلم فيه ولو كان من رجال الصحيحين وذكر في ترجمة كل واحد حديثاً فأكثر، من غرائبه ومناكيره... وهو اكمل كتب الجرح وعليه الاعتماد فيها، والى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون[2].

وقال ابن ظافر الازهري: ولأبي أحمد بن عدي كتاب الكامل هو أكمل الكتب واجلها في ذلك[3].

وقد وضع لكتابه[4] مقدمة طويلة ذكر فيها اموراً هامة لها تعلق بالجرح والتعديل يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

(١) الكامل ١/أ. (٢) الرسالة: ١٤٥. (٣) تحذير المسلمين: ١٣.

(٤) الكتاب لا يزال مخطوطاً منه نسخة في مكتبة احمد الثالث بتركيا.

١ـ عقد ثلاثين باباً عنون لها بقوله: أبواب جامعة في الكذب وتشديد العقوبة فيه، وتناول فيها مسائل شتى بين فيها ذم الكذب وتحريمه وأنه من أعظم الذنوب وخاصة ما كان منه على النبي ﷺ وأن الكذب يهدي بصاحبه الى النار، وأنه مؤدي الى الفجور، ومنشأة دناءة وخسة من صاحبه، وأنه مجانب للايمان، وأنه لا ينبغي الكذب في الجد أو الهزل الا في المواطن المرخص فيها، وأن الكذب على النبي ﷺ يستوجب النار، بعد لعن الله والملائكة والناس اجمعين، وانه لا يقتصر على الواضع، بل تجاوزه الى الراوي اذا ظن ذلك، وأنه ينبغي للراوي أن يتنكب طريق الكذب وما يجر اليه من تلقين أو تدليس حتى لا يقع في الكذب، وأن الصحابة رضوان الله عليهم فمن بعدهم من التابعين وأبنائهم قد كانت لهم مواقف استهدفوا منها مجانبة الكذب، فقد شددوا في الرواية بل قللوا منها مخافة الوقوع في الكذب لا سيما من كبر منهم أو نسي بل كان بعضهم تعتريه حالة من الفزع ويمتقع لونه عندما يحدث عن رسول الله ﷺ. بل ذهب بعضهم الى الانكار على من أكثر من الرواية، كما ان بعضهم اقتصر في الرواية على حفظه ولم يتجاوز ذلك، وذهب بعضهم الى الاحتياط في الضبط فأستأذنوا النبي ﷺ في الكتابة فاذن لهم، فكتبوا وكانوا يحدثون من كتبهم، الى غير ذلك من المسائل المتعلقة بذلك.

ثم أعقب ذلك بمباحث رآها متممة لذلك حيث أورد فصلاً فيه من أطلق عليه عبارة الكذب من لدن الصحابة الى عصر أتباع التابعين، وذكر فيه كثيراً من آثارهم في ذلك، والناظر في ذلك يرى غالب هذه العبارات أنما قصد بها الخطأ أو الوقوع فيه.

ثم أورد بعد ذلك فصلاً نفيساً ذكر فيه طبقات أئمة الحديث وجهابذته الذين اشتهروا بالكلام في الرواة تجريحاً وتعديلاً، وقاموا بحفظ السنة وكتابتها وكشف عللها ومعرفة طرقها فذكر مشاهيرهم رجلاً رجلاً مبيناً منزلة كل واحد وفضله وثناء أئمة الحديث عليه، وبيان بعض أقواله في التجريح والتعديل، وقد أوردهم حسب طبقاتهم من لدن الصحابة رضي الله عنهم حتى عصره.

ثم أعقب ذلك بفصل بين فيه مراد الائمة من قولهم «ما رأينا في الصحالين

أكذب منهم في الحديث».

ثم عقد فصلاً ذكر فيه بعض من رغب في الكذب واستمرأه واستحلاه.

ثم تلا ذلك بفصل عرض فيه للكلام على حديث: يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له، مبيناً الطرق التي ورد فيها.

وأعقب ذلك بفصل آخر أورد فيه أثر إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم أورده مرفوعاً ومقطوعاً، وأشار الى أنه لا يثبت مرفوعاً.

ثم عقد فصلاً عنون له بقوله: صفة من لا يؤخذ عنه العلم، ذكر فيه بعض الآثار عن أئمة الشأن فيمن يجب ترك حديثه ومجانبة روايته.

ثم ختم مقدمته بفصل عنون له بقوله: صفة من يؤخذ عنه العلم، أورد فيه من الآثار عن أئمة الحديث في بيان الصفات التي يجب توافرها في الراوي حتى يكون أهلاً للرواية، ومعدنا لحمل حديث رسول الله ﷺ.

هذه أهم المباحث التي اشتملت عليها مقدمة كتابه، وهي لا شك مباحث قيمة، ومما يزيد من أهميتها وقيمتها العلمية أنه ساقها جميعها مسندة الى مصادرها أو من قالها.

منهجه في كتابه، وملاحظات هامة تتعلق به:

أشار رحمه الله تعالى الى المنهج الذي سار عليه فيما سبق ذكره من قوله، وقد التزم رحمه الله بذلك المنهج، ولذا جاء كتابه بمنهج يمكن تلخيصه فيما يلي:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم وان لم يراع ترتيب الاسماء حسب أسبقية الحروف.

٢ـ يذكر المؤلف اسم الراوي منسوباً ثم يذكر كنيته ولقبه ان وجدا.

٣ـ يصدر المؤلف الحكم على الراوي بما ينقله من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، ويسوق ذلك بأسانيده الى قائليها، ثم يورد بعض ما أنكر على الراوي من

أحاديث مبيناً علتها ثم يختم ترجمة الراوي ببيان حكمه فيه.

٤ـ مما يلاحظ ان ابن عدي ممن يورىٰ في حكمه ولا يصرح، وكثيراً ما يستعمل عبارة «بينٌ الضعف لا يتابع على حديثه اما متنا واما اسناداً»، ونحو ذلك فيمن يحكم على روايته بالترك.

و «عبارة» وأرجو أنه ممن لا يتعمد فيمن حكم عليه بالضعف لشدة وهمه وخطئه.

وعبارة «ممن يكتب حديثه» فيمن يعتبر بحديثه ويصلح حديثه للمتابعة.

٥ـ كثيراً ما يذكر في ترجمة الراوي بعض شيوخه أو تلاميذه ممن رووا عنه، وذلك للتعريف بطبقة الراوي.

٦ـ قلما يضعف الراوي بالبدعة، وغالباً ما يكون حكمه مبنياً على ما يتعلق بروايته.

٧ـ ختم كتابه بذكر من عرف بكنيته بعد الفراغ من ذكر من عرف باسمه.

سادس عشر: كتاب الضعفاء للازدي :...ـ٣٧٤ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ العلامة أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله ابن بريدة الموصلي حدث عن أبي يعلي ومحمد بن جرير والباغندي وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي وغيرهم.

وروى عنه ابراهيم بن عمر البرمكي وأبو نعيم الحافظ وأحمد بن الفتح بن فرغان وآخرون.

قال الخطيب: كان حافظاً صنف في علوم الحديث، وسألت عنه البرقاني فضعفه، حدثني النجيب عبد الغفار الارموي قال: رأيت أهل الموصل يوهنونه ولا يعدونه شيئاً، مات في سنة أربع وسبعين وثلاثمائة[1].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٩٦٧، وذكر الزركلي أنه توفي سنة ٣٦٧ هـ، الاعلام ٦: ٣٢٩.

وكتابه معروف باسم الضعفاء والمتروكين، ذكره ابن خير الاشبيلي في فهرسته فقال: كتاب الضعفاء والمتروكين، تأليف أبي الفتح محمد بن الحسين الازدي الموصلي، حدثني به أبو الحسن علي بن عبد الله بن موهب رحمه الله قال ثنا أبو عمر بن عبد البر قال، نا اسماعيل بن عبد الرحمن القرشي أنا أبراهيم بن بكر الموصلي قال: نا أبو الفتح مؤلفه رحمه الله[1].

وأشار اليه الكتاني في رسالته فقال: ولأبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن الحسين بن عبد الله بن يزيد بن النعمان الأزدي نسبة الى أزد شنودة والموصلي، نزيل بغداد الحافظ المتوفي سنة ٣٧٤ هـ قال الذهبي: له مصنف كبير في الضعفاء، وهو قوي النفس في الجرح، وهاه جماعة بلا مستند طائل[2].

وقد وقف الحافظ الذهبي على كتابه وناقشه في بعض آرائه، فقد جاء في ترجمة أبان بن اسحاق المدني قوله: وقال أبو الفتح الازدي: متروك قلت- أي الذهبي-: لا يترك، فقد وثقه أحمد والعجلي وأبو الفتح يسرف في الجرح وله مصنف كبير الى الغاية في المجروحين جمع فاوعى وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد الى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه وسأذكره في المحمدين[3].

وقال في ترجمة ابراهيم بن محمد بن يوسف بن سرج أبي اسحاق الفريابي: وقال الازدي: وجده ساقط. قلت- أي الذهبي- لا يلتفت الى قول الازدي فان في لسانه في الجرح رهقاً[4].

وقال في ترجمة عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن أبي بكر المدني: واما الازدي فقال: كان يضع الحديث، قلت- أي الذهبي- وهذه زلة قبيحة[5].

وقال في ترجمته في الميزان: جمع وصنف وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء، عليه فيه مؤاخذات[6].

---

(١) فهرسة ابن خير الاشبيلي: ٢١١.
(٢) الرسالة المستطرفة: ١٤٥/١٤٤.
(٣) ميزان ١: ٥.
(٤) ميزان ١: ٦١.
(٥) ميزان ٢: ٥٣٨.
(٦) تهذيب ٣: ٥٢٣.

سابع عشر: كتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني: ٣٠٦ هـ ـ ٣٨٥ هـ . .

ومؤلفه هو الامام شيخ الاسلام حافظ الزمان أبو الحسن علي بن عمر ابن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني الشهير، ولد سنة ست وثلاثمائة، وسمع من البغوي وابن أبي داود وابن صاعد والحضرمي وغيرهم. وحدث عنه الحاكم وتمام الرازي وعبد الغني بن سعيد وأبو بكر البرقاني وخلق آخرون.

قال الحاكم: صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع، واماماً في القراء والنحويين.

وقال الخطيب: كان فريد عصره وأمام وقته، وانتهى اليه علم الاثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد والاضطلاع من علوم كالقراءات. . . الخ.

وقال عبد الغني بن سعيد: أحسن الناس كلاماً على الحديث ابن المديني في زمانه، وموسى بن هارون في وقته والدارقطني في وقته من تصانيفه السنن، والعلل الواردة في الاحاديث النبوية، والمجتبي من السنن المأثورة، والمختلف والمؤتلف في الحديث، والضعفاء توفي في ثامن ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة[1].

كتابه:

اما كتابه فقد عرف لدى المحدثين والنقاد بالضعفاء، والظاهر ان للدارقطني أكثر من كتاب مؤلف في الضعفاء، فقد ذكر له ابن خير الاشبيلي كتابين.

اما الأول: فقد سماه: مقدمة كتاب الضعفاء والمتروكين من المحدثين، تأليف أبي الحسن الدارقطني رحمه الله، جزء حدثني به الشيخ الفقيه ابو القاسم أحمد بن محمد بن بقي رحمه الله، قراءة مني عليه قال: حدثني به الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن منظور القيسي رحمه الله سماعاً عليه باشبيلية بقراءة أبي علي الغساني رحمه الله قال: نابه أبوذر عبد بن أحمد الهروي عن أبي الحسن الدارقطني مؤلفه رحمه الله[2].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٩٩١/٩٩٥، الاعلام ٥: ١٣٠.

(٢) فهرسة ابن خير الاشبيلي: ٢٠٩/٢١٠.

وأما الثاني فقال فيه : كتاب الضعفاء والمتروكين من المحدثين تأليف الدارقطني رحمه الله ، حدثني به شيخنا أبو الحسن شريح بن محمد المقري رحمه الله عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور المذكور عن أبي ذر عبد بن أحمد الهروي قال، أنابه أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ عن الدارقطني أبي الحسن مؤلفه[1].

ويمكن أن يكون الكتابان واحداً، الاول بمثابة المقدمة، والثاني هو الكتاب، الا انه لما كان في رواية الكتاب زيادة في الاسناد، وهو ابن أبي الفوارس، وكذلك تعدد شيخي ابن خير جعلهما كتابين.

وله أيضاً كتاب الضعفاء والمتروكين ، من رواية أبي محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري عنه وهذا الكتاب نتيجة سؤال ومحاورة للدارقطني من تلميذه البرقاني، كما جاء ذلك في مقدمته، قال ابو بكر احمد بن محمد بن غالب الخوارزمي البرقاني: طالت محاورتي مع أبي منصور ابراهيم بن الحسين بن حمكان لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني عفا الله عني وعنهما في المتروكين من اصحاب الحديث فتقرر بيننا وبينه على ترك من أثبته على حروف المعجم في هذه الورقات[2].

ومن هذه المقدمة يظهر أن هذا الكتاب يغاير الكتابين السابقين، أذ أن راويه البرقاني هو الذي قام بترتيبه وتدوينه على ما اتفق عليه هو ومؤلفه.

تعريف بالكتاب: وأهم مميزاته:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم بدأ فيه بالأسماء، وبعد الفراغ منها أعقبها بالكنى.

٢ـ يذكر المؤلف اسم الراوي وأسم أبيه ونسبته الى بلدته، وتارة يذكر اسم بلدته دون أن ينسبه اليها.

---

(١) فهرسة ابن خير: ٢١٠.

(٢) الضعفاء: ١٢/أ والكتاب مخطوط، منه نسخة في المكتبة الظاهرية.

٣ـ كثيراً ما يذكر بعض شيوخ الراوي، وكذلك أشهر من روى عنه.

٤ـ قلما يصرح بحكمه على الراوي، وفي اغلب الاحيان يكتفي بذكر اسم الراوي ونسبته وبعض شيوخه وتلامذته. والذي يظهر أنه يكتفي بذلك لتصريحه بالحكم على الرواة فيما سبق من المقدمة اذ حصل الاتفاق بينه وبين الدارقطني في أن من يثبتهم في هذا الجزء انما هم المتروكون.

٥ـ نادراً ما يحكي المؤلف تضعيف غير الدارقطني للراوي، اذ قد جاء ذلك عنه في مواطن قليلة جداً.

٦ـ نادراً ما يذكر في ترجمة الراوي حديثه، وفي الغالب يكتفي بذكر الراوي فقط.

وثم جزء آخر معروف باسم: من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين.

وهذا الجزء ألفه محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن سليمان بن حسن المقدسي، والكتاب أستله مؤلفه من سنن الدارقطني حيث استخرج اسماء الرجال الذين تكلم فيهم الدارقطني في سننه، وجمعهم في هذا الجزء، ورتبهم على حروف المعجم[1].

وقد رأيت من المناسب ايراده ضمن كتب الدارقطني حيث أنه صاحب مادة الكتاب وان كان لواضعه حق الترتيب والتنسيق.

تعريف بالكتاب واهم ما يتميز به:

أـ أهتم المؤلف بترتيب الكتاب على حروف المعجم، ولم يراع ترتيب الاسماء في كل حرف حسب اسبقية الاحراف الثانية، بل ساقها دون ترتيب، وان كان قد التزم ذكر كل اسماء متجانسة على حدة.

بـ يورد اسم الراوي ثم يتبعه بكلام الدارقطني فيه.

---

(١) والكتاب مخطوط، وتوجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق.

جـ قليلاً ما يورد أحاديث الراوي الذي تكلم فيها من أجله ثم يتعقبه بقول الدارقطني مبينا علة الحديث الذي ضعف بموجبه ذلك الراوي.

د - انفرد المؤلف بنقل كلام الدارقطني فقط، ولم يورد كلام غيره في أي ترجمة من التراجم التي ساقها.

هـ - تارة ينقل عن الدارقطني أكثر من قول في الرجل، والظاهر أنه انما يفعل ذلك تبعاً لتعدد كلام الدارقطني في الرجل، وذكره في أكثر من موضع.

و - غالباً ما يورد اسم الرجل منسوباً الى أبيه وجده ويذكر كنيته ولقبه ان وجدا مشيراً الى بعض مشايخ الراوي، ومن روى عنه لمعرفة طبقته ثم يتبعه بحكم الدارقطني في الراوي ثم يختم الترجمة بقوله قاله الدارقطني.

ثامن عشر: كتاب الضعفاء لابن شاهين: ٢٩٧ هـ - ٣٨٥ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الامام المفيد الكثير التصنيف محدث العراق أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي الواعظ المعروف بابن شاهين، ولد سنة سبع وتسعين ومائتين، وسمع محمد بن محمد بن سليمان الباغندي ومحمد بن هارون ابن المجدر، وابا حبيب العباس بن البرتي وغيرهم.

وروى عنه ابو سعد الماليني وأبو بكر البرقاني وأبو القاسم التنوخي وآخرون.

قال ابن ماكولا: ثقة مأمون سمع بالشام وفارس والبصرة، وجمع الابواب والتراجم وصنف شيئاً كثيراً، قال أبو الحسين بن المهتدي بالله، قال لنا ابن شاهين: صنفت ثلاثمائة مصنف وثلاثين مصنفاً... الخ قال العقيقي: مات في ذي الحجة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة[1].

مصنفه:

وكتابه هو الضعفاء، وهو من الكتب التي أغفل الاشارة اليها ابن خير

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٩٨٧/٩٩٠، الاعلام ٥: ١٩٦.

الاشبيلي والكناني وسائر من ترجم له، وقد جاء عن الحافظ ابن حجر ما يشعر بان له كتاباً في الضعفاء حيث قرنه بجماعة من الحفاظ، كل له كتاب في الضعفاء، وقد سلفت الاشارة الى شيء منها فيما سبق وثم نقول أخر منها ما جاء في ترجمة غياث بن ابراهيم قوله: ذكره العقيلي وابن الجارود وابن شاهين في الضعفاء(١).

وقال في ترجمة كثير بن مروان الفهري: ذكره ابن شاهين والعقيلي والساجي في الضعفاء(٢).

وقال في ترجمة الهيثم بن عدي: ذكره ابن السكن وابن شاهين وابن الجارود والدارقطني في الضعفاء(٣).

وقال في ترجمة يحيى بن عقبة بن أبي العيزار: ذكره الساجي والعقيلي والدولابي وابن شاهين وابن الجارود في الضعفاء(٤).

بل جاء عنه ما يدل على ذلك بأصرح مما ذكر، فقد قال في ترجمة عطاء بن عجلان، وقال ابن شاهين في الضعفاء، قال ابن معين: ليس بثقة ولا مأمون(٥).

وقال في ترجمة العلاء بن زيد: ويعرف بابن ريدل، وقال ابن شاهين في الضعفاء: قال ابن معين: ليس بثقة(٦).

وقال في ترجمة محمد بن مروان السدي الأصغر: ذكره ابن شاهين في الضعفاء(٧).

فهذه النصوص وغيرها ترجح القول بان لابن شاهين كتاباً في الضعفاء والله أعلم.

تاسع عشر: كتاب الضعفاء للحاكم: ٣٢١ هـ ـ ٤٠٥ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الكبير امام المحدثين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد

---

(١) لسان ٤: ٤٢٢. (٢) لسان ٤: ٤٨٤. (٣) لسان ٦: ٢١٠.
(٤) لسان ٦: ٢٧٠. (٥) تهذيب ٧: ٢٠٩. (٦) تهذيب ٨: ١٨٣.
(٧) تهذيب ٩: ٤٣٧.

ابن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، ولد سنة احدى وعشرين وثلاثمائة، روى عن أبيه ومحمد بن علي بن عمر المذكر، وأبي العباس الأصم، وأبي جعفر محمد بن صالح بن هانيء وغيرهم.

وحدث عنه البيهقي وأبو الفتح بن أبي الفوارس وأبو العلاء الواسطي وغيرهم.

كان من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه، ولي قضاء نيسابور وكان ينفذ في الرسائل الى ملوك بني بويه، صنف كتباً كثيرة جداً منها تاريخ نيسابور والاكليل، والمدخل، وبراجم الشيوخ وغيرها، توفي سنة خمس وأربعمائة في شهر صفر[١]

كتابه: وقد عرف كتابه باسم الضعفاء، ولم أجد من أشار اليه فيمن ترجم له أو تناول الكلام على مصنفاته الا ما ذكره ابن ظافر الازهري في فصل من ألف في الموضوعات فقال: وهم على قسمين، قسم جعلوا مصنفاتهم عامة مشتملة على ذكر الرجال الكذابين والضعفاء... الى أن قال: والضعفاء للحاكم[٢].

تمام العشرين: تكملة الكامل لابن طاهر المقدسي: ٤٤٨هـ - ٥٠٧هـ.

ومؤلفه هو الحافظ العالم المكثر أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، ويعرف بابن القيسراني الشيباني، سمع من الفقيه أبي نصر وأبي عثمان بن ورقاء وأبي محمد الصريفيني وابي الحسن بن النقور وطبقتهم، ولد سنة ثمان وأربعين وأربعمائة في شوال، قال ابن منده: كان ابن طاهر أحد الحفاظ حسن الاعتقاد، جميل الطريقة، صدوقاً عالماً بالصحيح والسقيم، كثير التصانيف لازماً للأثر، وقال ابن طاهر عن نفسه: بلت الدم في طلب الحديث مرتين، مرة ببغداد، ومرة بمكة، كنت أمشي حافياً في الحر فلحقني ذلك، وما ركبت دابة قط في طلب الحديث، وكنت أحمل كتبي على ظهري، وما سألت في حال الطلب أحداً، كنت أعيش على ما يأتي،

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٠٣٩ / ١٠٤٥، الاعلام ٧: ١٠١

(٢) تحذير المسلمين: ١٣.

توفي ابن طاهر عند قدومه بغداد من الحج يوم الجمعة في ربيع الاول، وقال أبو المعمر: في نصف ربيع الأول سنة سبع وخمسمائة[1].

وكتابه مشهور بتكملة الكامل، وظاهر من تسميته أنه على غرار الكامل لابن عدي، ذيل به عليه وأكمله وقد أشار اليه الحافظ ابن حجر فقال في ترجمة ابراهيم بن حبان الجبيلي من ساحل دمشق: ذكره ابن طاهر في تكملة الكامل[2].

وقال ابن ظافر: وقد ذيل ابن طاهر المقدسي على الكامل لابن عدي بكتاب لم اره[3].

الحادي والعشرين: كتاب الضعفاء للحازمي :٥٤٨ هـ ٥٨٤ هـ.

ومؤلفه هو الامام الحافظ البارع النسابة أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان ابن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني الحازمي، ولد سنة ثمان وأربعين وخمسمائة، وسمع من أبي الوقت السجزي وأبي زرعة المقدسي والحافظ أبي العلاء الهمداني وغيرهم.

صنف في الحديث عدة مصنفات، وأملى عدة مجالس، وكان كثير المحفوظ حلو المذاكرة، يغلب عليه معرفة احاديث الأحكام، قال ابن الدبيثي: قدم بغداد وسكنها، وتفقه بها على مذهب الشافعي وجالس العلماء وتميز وفهم وصار عن أحفظ الناس للحديث وأسانيده ورجاله مع زهد وتعبد.

وقال ابن النجار: كان من الائمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث ومعانيه، ورجاله، ألف كتاب الناسخ والمنسوخ، وكتاب عجالة المبتدي في الانساب والمؤتلف والمختلف في أسماء البلدان، وأسند أحاديث المهذب لأبي اسحاق. وكان ثقة حجة نبيلاً زاهداً عابداً ورعاً ملازماً للخلوة والتصنيف وبث العلم، أدركه أجله شاباً. مات في جمادي الاول سنة اربع وثمانين وخمسمائة[4].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٢٤٥/١٢٤٢.

(٢) لسان ١: ٥٢.

(٣) تحذير المسلمين: ١٣.

(٤) تذكرة الحفاظ: ١٣٦٥/١٣٦٣.

كتابه :

وعرف كتابه باسم الضعفاء والمجهولين، ذكره الكوثري في مقدمته لكتاب شروط الائمةالخمسة عند الكلام على ذكر مؤلفاته[١].

الثاني والعشرين: كتاب الضعفاء للشيرازي: ٥٢٩ هـ ٥٨٥ هـ

ومؤلفه هو الحافظ الرحال أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن ابراهيم الصوفي مفيد بغداد شيخ الصوفية، بالرباط الارجواني، وصاحب الاربعين البلدانية ولد سنة تسع وعشرين وخمسمائة ببغداد، وسمع من الكروجي، وابن ناصر وطبقتهما، أجاد تصنيف الأربعين وأبان عن حفظ وله رحلة واسعة، وكان صدوقاً موثقاً، كتب عنه ابو المواهب الحافظ، ووثقه ابن الدبيثي، وكان ظريفاً، حلو المحاضرة توصل الى الدولة وذهب رسولاً من الخليفة الى الاطراف وارتفعت رتبته وكثر ماله، توفي في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وخمسمائة[٢].

وكتابه يسمى بالضعفاء، أشار اليه الذهبي في الميزان فقال في ترجمته أحمد بن بحر العسكري: ما علمت بالرجل بأساً، وانما ذكرته تبعاً ليوسف بن أحمد الشيرازي الحافظ في الجزء الأول من الضعفاء، تأليفه فما قال فيه شيئاً يقتضي لينا، بل ذكر عن أبي محمد بن أبي حاتم قال: عرضت على أبي حديثه فقال: صحيح وما عرفه[٣].

وقال في ترجمة احمد بن عتاب المروزي: ما كل من روى المناكير يضعف، وانما أوردت هذا الرجل لأن يوسف الشيرازي الحافظ ذكره في الجزء الأول من الضعفاء من جمعه[٤].

الثالث والعشرين: كتاب الضعفاء لابن الجوزي: ٥١٠ هـ ٥٩٧ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الامام العلامة، عالم العراق، وواعظ الآفاق، جمال الدين

---

(١) شروط الائمة الستة: ٤.

(٢) ميزان ١: ٨٤.

(٣) تذكرة الحفاظ: ١٣٥٧/١٣٥٦، الاعلام: ٢٨٤.

(٤) ميزان ١: ١١٨.

أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن حمادي، المعروف بابن الجوزي البغدادي الحنبلي، الواعظ المفسر، صاحب التصانيف السايرة في فنون العلم، ولد سنة عشر وخمسمائة هـ، وسمع ابا القاسم ابن الحصين وعلي بن عبد الواحد الدينوري وأبا عبد الله الحسين بن محمد البارع وغيرهم وحدث عنه ابنه الصاحب محيي الدين وسبطه الواعظ شمس الدين يوسف ابن فرغل والحافظ عبد الغني وابن الدبيثي واخرون.

قال الذهبي: كتب بخطه ما لا يوصف كثرة ووعظ في حدود سنة عشرين وخمسمائة الى أن مات، وقال الموفق عبد اللطيف: كان ابن الجوزي لطيف الصورة حلو الشمايل رخيم النغمة موزون الحركات والنغمات لذيذ المفاكهة يحضر مجلسه مائة الف أو يزيدون لا يضيع من زمانه شيئاً، يكتب في اليوم أربعة كراريس وله في كل علم مشاركة، ولكنه كان في التفسير من الاعيان، وفي الحديث من الحفاظ، وفي التاريخ من المتوسعين ولديه فقه كاف، وأما السجع الوعظي فله فيه ملكة قوية، وقال الذهبي: وكانت جنازته مشهورة شيعه الخلائق يوم الجمعة ثالث عشر شهر رمضان الى مقبرة باب حرب سنة سبع وتسعين وخمسمائة وقد قارب التسعين[١].

وكتابه معروف باسم: أسماء الضعفاء والوضاعين وذكر من جرحهم من الائمة الكبار الحافظين[٢].

قال ابن الجوزي في مقدمة كتابه: وقد جمعت بحمد الله كتاباً كبيراً يحتوي على الاحاديث الواهية، سميته كتاب العلل المتناهية في الاحاديث الواهية. ثم افردت للموضوعات كتاباً سميته كتاب الموضوعات من الاحاديث المرفوعات، وهذا كتاب أسماء الضعفاء والوضاعين، وذكر من جرحهم من الائمة الكبار الحافظين، مثل أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني والبخاري ومسلم وابراهيم بن يعقوب الجوزجاني السعدي وكان من كبار الحفاظ، كان أحمد بن حنبل يكاتبه وأبي

(١) تذكرة الحفاظ: ١٣٤٧/١٣٤٢.

(٢) الكتاب مخطوط، ومنه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق.

حفص عمرو بن علي الفلاس ، وعبد الرحمن بن أبي حاتم ، وأبيه ، وأبي زرعة وزكريا الساجي ، وابي الحسين علي بن الجنيد. وكان حافظاً من اصحاب محمد بن مسلم بن وارة وأبي عبد الرحمن النسائي وأبي جعفر العقيلي وأبي أحمد بن عدي وأبي الحسن الدارقطني وابي الفتح الازدي وغيرهم من العلماء، وقد يقع خلاف في بعض المجروحين فيعده بعضهم من الثقات وترجيح أحد الأمرين الى المجتهدين من علماء النقل على تقديم الجرح على التعديل متعين.

فصل: وقد اختصرت هذا الكتاب ورتبت المذكورين فيه على حروف المعجم ثم رتبتهم في أنفسهم على الحروف أيضاً، بيانه أني أقدم ابراهيم على أحمد، لأن الباء قبل الحاء، ثم رتبت أسماء ابائهم على الحروف أيضاً بيانه أني أقدم ابراهيم بن بشير على ابراهيم بن الحكم لأن الباء قبل الحاء، كل ذلك ليسهل الأمر على طالب الاسم، ولا يطول تفتيشه، وقد جمع كتابي هذا زُبَدَ ما ذكره المتكلمون في التضعيف، وانتقى نقي الكتب المصنفة في ذلك، ومتى رأيت المصنف لا ينتقي ويتوقى فليس بمصنف، والله الموفق.

قال الحافظ أبو محمد محمود بن القاسم الدشتي: جعلت فيه زيادات وجدتها على حاشية الكتاب بخط شيخنا الامام الحافظ الناقد العالم العباد محمد بن عبد الواحد أبي عبد الله المقدسي رحمه الله ورضي عنه ما اعلم أن أحداً في زمانه كان اعلم باحاديث رسول الله ﷺ، كأن أحاديث رسول الله ﷺ كلها في لوح بين عينيه، ولا كان في زمانه أحد مثله في جودة التصانيف مع كثرة العبادة وطول الحزن، وحسن الادب في مجلسه رحمه الله، وكلما قلت: قال شيخنا فهو مما وجدته بخطه، وإذا قلت: قال شيخنا وذكرت ما قال، ثم قلت، وقال: فهو له ايضاً. أ هـ[1].

ويظاهر من هذا القول أن الحافظ محمود بن القاسم الدشتي، ادخل في الكتاب زيادات للحافظ محمد بن عبد الواحد المقدسي وهو حواشي كانت على الكتاب.

كما يلاحظ ان ابن الجوزي قد رسم منهجه في مقدمة كتابه بهذا المنهج وكل

---

(١) أسماء الضعفاء: ١.

تلخيصه فيما يلي:

١ـ اهتم بترتيب الاسماء ترتيباً ابجدياً، وقد راعى في ذلك ترتيب أسماء الرواة وأبائهم حسب حروف المعجم.

٢ـ حاول أن يجمع اقوال الائمة السابقين له في الراوي بعبارة مختصرة.

٣ـ اذا تعارضت أقوال ائمة الجرح والتعديل في راوٍ قدمقولمن جرحه على قول من عدله.

تعريف بكتابه وبيان لبعض مميزاته:

١ـ يورد ابن الجوزي اسم الراوي واسم أبيه وجده ونسبته وكنيته ان وجدا، ثم يذكر بعض شيوخه وتلاميذه لتتميز بذلك طبقة الراوي.

٢ـ صرح ابن الجوزي بانه رتب أسماء الرواة على حروف المعجم حسب أوائل الحروف في أسماء الرواة وأسماء آبائهم، وقد سار على ذلك في معظم الكتاب، لكنه أخل بذلك في بعض الاسماء، وعلى سبيل المثال؛ فقد أورد من اسمه اسماعيل قبل من اسمه اسباط واسحاق واسد واسيد، وكان الشأن ان يقدمهم على من اسمه اسماعيل.

٣ـ أفرد ابن الجوزي للاسماء المفردة فصلاً خاصاً ختم به كل حرف يبدأ به اسم الراوي، وكان الاولى أن يوردهم في الموضوع المناسب حسب الترتيب الذي سار عليه.

٤ـ يذكر المؤلف أقوال الائمة السابقين له في الراوي مع حذف الاسانيد، وكثيراً ما يجمع اقوالهم وخاصة اذا اتحدت عبارتهم وتساوت ألفاظهم، وان تغايرت مصطلحاتهم، كما أنه غالباً ما يكتفي باقوالهم ولا يذكر له رأياً.

٥ـ صرح ابن الجوزي بانه اذا ما تضاربت أقوال الائمة في راوٍ فانه يقدم الجرح على التعديل، وهو غالب صنيعه، الا انه خالف قاعدته كما جاء ذلك في ترجمة أحمد ابن صالح المصري فقال: يروى عن ابن وهب، قال النسائي: ليس بثقة، وقال

الدارقطني: ضعيف وقال يحيى بن معين: رأيته كذاباً، قال المصنف: وقد اثنى عليه أحمد بن حنبل وأبو نعيم وحدث عنه البخاري فلا يلتفت الى التضعيف المطلق.

٦ـ كثيراً ما يورد ابن الجوزي اسم الراوي الضعيف، ثم يتبعه بذكر من انفقت أسماؤهم مع اسم ذلك الراوي واسم أبيه ممن لم يذكروا بجرح وهذه المسألة تعد من مميزات كتابه حيث يفرق بين الضعيف وغيره كيلا يخلط بينهما.

من ذلك ما جاء في ترجمة ابراهيم بن مسلم ابو اسحاق الهجري، قال ابن الجوزي: كوفي يروي عن ابن أبي أوفى وأبي الأحوص، روى عنه الثوري قال يحيى: هو ضعيف الحديث ليس بشيء وكان سفيان بن عيينة يضعفه، وقال النسائي: ضعيف، وقال علي بن الجنيد: متروك، وقال الازدي، صدوق لكنه رفاع كثير الوهم، قال أبو الفرج ـ أي ابن الجوزي ـ وابراهيم بن مسلم ثمانية انفس يأتي ذكرهم في الحديث لا يعرف فيهم ضعيف سوى هذا[1].

وقال في ترجمة ابراهيم بن هانىء: شيخ مجهول يحدث عن ابن جريج بالأباطيل، قاله ابن عدي.

قال ابن الجوزي: وثم ثلاثة، ابراهيم بن هانىء بن عبد الرحمن الشامي وابراهيم بن هانىء النيسابوري وابراهيم بن هانىء بن خالد الجرجاني كلهم ثقات[2].

وقد انتقده الذهبي باشياء منها انه اذا كان الراوي مختلفاً فيه فكثيراً ما يقتصر على ذكر قول من جرحه، ويهمل قول من وثقه، قال في ترجمة أبان بن يزيد العطار: وقد أورده أيضاً العلامة أبو الفرج بن الجوزي في الضعفاء؛ ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق، ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكر أبان بن يزيد لما أوردته أصلاً[3].

---

(١) أسماء الضعفاء: ١٤.

(٢) ميزان ١: ١٦.

(٣) اسماء الضعفاء: ١٥.

الرابع والعشرين: الحافل ذيل الكامل لابن الرومية: ٥٦١ هـ ـ ٦٣٧ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الناقد أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج بن عبد الله الاموي مولاهم الاندلسي الأشبيلي الزهري النباتي العشاب. ولد سنة احدى وستين وخمسمائة، وسمع من أبي عبد الله بن زرقويه، وأبي بكر بن الحداد، وأحمد بن جمهور، ومحمد بن علي التجيبي وابي ذر الخشني وغيرهم. لقيه المنذري وكتب عنه ابن نقطة. قال الابار: كان ظاهرياً متعصباً لابن حزم بعد أن كان مالكياً، وكان بصيراً بالحديث والرجال، له مجلد مفيد فيه استلحاق على الكامل، وكان له بالنبات والحشايش معرفة، فاق بها أهل العصر وجلس في دكان يبيعها، سمع منه جل أصحابنا، وقال ابن نقطة: كان حافظاً ثقة صالحاً، افرد بعض تلامذته له سيرة فذكر أنه مات فجأة في سلخ ربيع الأول سنة سبع وثلاثين وستمائة[١].

كتابه: وقد عرف كتابه بين اوساط المحدثين باسم الحافل، ذيل به على كتاب الكامل لأبن عدي، وقد سبق قول ابن الابار عن كتابه، وقال الكتاني: وذيل عليه- أعني على الكامل- أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج الاموي مولاهم الاندلسي المعروف بابن الرومية، وذلك في مجلد كبير سماه الحافل في تكملة الكامل[٢].

وقال ابن ظافر الازهري: وذيل الحافظ أحمد بن محمد بن المقدسي على الكامل لابن عدي بكتاب، ولابي الفرج الاندلسي الاشبيلي: كتاب الحافل الذي ذيل فيه على كتاب الكامل لابن عدي على ما رأيته في تواريخ الاندلس للحفاظ كابن الفرضي وابن بشكوال وابن الابار وابن خير وغيرهم[٣].

الخامس والعشرين: كتب الحافظ الذهبي: ٦٧٣ هـ ـ ٧٤٨ هـ.

ومؤلفها هو الحافظ الامام شيخ المحدثين وقدوة الحفاظ والقراء محدث الشام ومؤرخه ومفيده شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٤٢٥، الاعلام ١: ٢١٠.
(٢) الرسالة المستطرفة: ١٤٥.
(٣) تحذير المسلمين: ١٤.

الله التركماني الفارقي الأصل الدمشقي الشافعي المعروف بالذهبي، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة بدمشق، وسمع من أبي حفص عمر بن القواس وابي الفضل بن عساكر والتاج عبد الخالق وغيرهم. قال الحسيني: خرج لجماعة من شيوخه وجرح وعدل وفرع وصحح وعلل واستدرك وأفاد وانتقى واختصر كثيراً من تآليف المتقدمين والمتأخرين وكتب علماً كثيراً، وصنف الكتب المفيدة... وكان أحد الأذكياء المعدودين، والحفاظ المبرزين، ولي مشيخة الظاهرية قديماً ومشيخة النفيسية والفاضلية والتنكزية وأم الملك الصالح، ولم يزل يكتب وينتقي ويصنف حتى أضرّ في سنة أحدى وأربعين وسبعمائة ومات في ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة سنة ثمان واربعين وسبعمائة(١).

وقد الف الحافظ الذهبي في الضعفاء أربعة كتب هي:

١ـ ديوان الضعفاء والمتروكين.

٢ـ ذيل ديوان الضعفاء.

٣ـ المغني.

٤ـ ميزان الاعتدال.

وسأوجز الكلام على كل مؤلف في هذه العجالة فأقول:

١ـ ديوان الضعفاء والمتروكين، وخلق من المجهولين، وثقات فيهم لين:

تعريف بالكتاب، وبيان ميزاته:

قال الذهبي في مقدمة الكتاب بعد الديباجة: أما بعد، فهذا ديوان اسماء الضعفاء والمتروكين، وخلق من المجهولين وأناس ثقات فيهم لين على ترتيب حروف المعجم، بأخصر عبارة والخص اشارة فمن كان في كتاب من الكتب الستة، البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه له رواية فعلية رمز ذلك الكتاب،... والله المسؤول أن ينفع به، أنه سميع الدعاء(٢).

---

(١) ذيل تذكرة الحفاظ: ٣٦/٣٤، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٣: ٣٣٨/٣٣٦. الاعلام ٦: ٢٢٣/٢٢٢

(٢) ديوان الضعفاء... والكتاب مطبوع في مكة المكرمة قام بتحقيقه والتعليق عليه الشيخ حماد الانصاري

فقد بين الذهبي في هذه المقدمة المقتضبة المنهج الذي سار عليه في كتابه، والرواة الذين يوردهم فيه بعبارة ظاهرة حيث أشار الى أنه يورد في كتابه كل من طعن فيه بما يضعفه، وأنه يورد الأقوال فيهم مختصرة.

هذا منهجه في كتابه هذا، أما مميزاته فتتمثل فيما يلي:

١- الكتاب مرتب على حروف المعجم وذلك بالنسبة لاسماء الرواة وأسماء الاباء باستثناء من اسمه أحمد حيث قدمهم على سائر الاسماء، وبدأ بهم الكتاب، وبعد الفراغ من الاسماء أورد الكنى مرتبة حسب أوائل المعجم.

٢- غالباً ما يحكم الذهبي على الراوي بعبارة من عنده، وأحياناً يكتفي بذكر حكم غيره.

٣- يذكر المؤلف اسم الراوي واسم ابيه وجده ونسبته وكنيته إن وجدا وبعض شيوخه ونادراً ما يذكر بعض تلاميذ الراوي.

٤- تارة يورد بعض الرواة ويذكر فيهم أقوال من جرحهم، ثم يتعقبهم، وهذا يدل على أن ايّرادهم في الكتاب انما هو يقصد دفع الضعف عنهم.

٥- قسم الحافظ الذهبي الرواة الذين ذكرهم في ديوانه الى اصناف خمسة هم:

أ- من ذكر في الضعفاء خطأ أو تعنتاً.

ب- جماعة من الرواة آحاديثها صحيحة أو حسنةوهم محتج بهم مع كلام فيهم.

جـ- جماعة من الرواة كثر وهمها وغلطها مع طلبها وأمانتها.

د- جماعة من الرواة مجمع على ضعفهم ونكارة حديثهم لسوء حفظهم وضبطهم وكثرة خلطهم.

هـ- جماعة من الرواة متفق على تركهم لكذبهم وروايتهم للموضوعات ومجيئهم بالطامات.

٦- تارة يتبع المؤلف الراوي الضعيف بذكر من أتفق معه في الاسم واسم الاب،

ويختلفون معه في الحكم بالتجريح والتوثيق، حيث يكونون ثقات، ومراده من ذلك دفع الالتباس والوهم في توثيق الضعيف أو تضعيف الثقة، من ذلك ما جاء في ترجمة اسماعيل بن بشر بن مقاتل الكلبي أبي يعقوب، قال الذهبي، فيه: كذاب، أما أسحاق بن بشر الرازي عن ابن عيينة فثقة[1].

وقال في ترجمةاسماعيل بن مسلم اليشكري عن ابن عون: مجهول.

فأما اسماعيل بن مسلم العبدي صاحب الحسن.

واسماعيل بن مسلم مولى بني مخزوم، عن سعيد بن جبير.

واسماعيل بن مسلم المكي، والد ابن ابي فديك.

واسماعيل بن مسلم بن يسار عن محمد بن كعب القرظي فثقات[2].

٢ـ ذيل ديوان الضعفاء[3]:

تعريف بالكتاب وبيان اهم مميزاته:

قال الذهبي في مقدمته: هذا ذيل على كتابي ديوان الضعفاء التقطته من عدة تواليف، وهذا شيء لا سبيل الى استيعابه، وانما هو بحسب ما عرفت أو أطلعت عليه وان لم يكن للانسان ذوق النقاد، وبصر الحفاظ والا فانه يضعف الحديث القوي، ويصحح الحديث الواهي، مع أن أئمة هذا الشأن تختلف أجتهاداتهم، وتتفاوت معارفهم واذواقهم، لكن يقل ذلك وفيهم يندر، والله الهادي[4].

ويلاحظ أنه رحمه الله لم يشر الى منهجه الذي سار عليه في كتابه، ولم يبين السبيل التي أتبعها في تأليفه، الا ان نظرة فاحصة في الكتاب تمكن من تعريفه، وتكشف عن مميزاته بما مجمله:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم من حيث أسماء الرواة أو أسماء آبائهم، الا

---

(١) ديوان الضعفاء: ١٧.

(٢) الكتاب لا يزال مخطوطاً وتوجد منه نسخة في أحدى مكتبات تركيا.

(٣) ذيل ديوان الضعفا.

(٤) ديوان الضعفاء: ٢٣.

أن الملاحظ أنه بدأ كتابه بمن اسمه أحمد.

٢ـ يورد الذهبي اسم الراوي منسوباً ويذكر شيخه الذي عرف به ثم يتبع ذلك بحكمه على الراوي بعبارة موجزة، وتارة يكتفي بنقل قول من سبقه.

٣ـ أورد في كتابه هذا كل من ذكر بضعف من المتقدمين والمتأخرين ممن لم يذكرهم في ديوان الضعفاء. وهذه ميزة للكتاب تكشف عن مدى أهميته، وحاجة الباحثين اليه.

٤ـ بعد أن فرغ من ذكر من عرف باسمه أتبعهم بذكر من عرف بكنيته.

٥ـ ختم الكتاب بقوله: هذا آخر الذيل المبارك والحمد لله وحده، وصلاته وسلامه على أشرف الخلق محمدْ وآله وصحبه الى يوم الدين وحسبنا الله ونعيم الوكيل، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

٣ـ كتاب المغني:[1]

قال الذهبي في مقدمته بعد الديباجة: أما بعد فهذا كتاب صغير الحجم وكبير القدر، كثير النفع، أسأل الله تعالى فيه حسن النية والقصد، والعفو عن السهو، والتجاوز عن تجاوز الحد، هذبته وقربته، وبالغت في اختصاره تيسيراً على طلبة العلم المعتنينْ بالحديث في معرفة الضعفاء، وقد احتوى على ذكر الكذابين الوضاعين، ثم على ذكر المتروكين الهالكين، ثم على الضعفاء من المحدثين والناقلين، ثم على الكثيري الوهم من الصادقين، ثم على الثقات الذين فيهم شيء من اللين، أو تعنت بذكر بعضهم أحد من الحافظين ثم على خلق كثير من المجهولين، ولم يمكنني استيعاب هذا الصنف لكثرتهم في الاولين والآخرين فذكرت منهم من نص على جهالتهأبو حاتم الرازي وقال: هو مجهول، وذكرت خلقاً منهم لم أعرف حاله، ولا روى عنه سوى رجل واحد متناً منكراً، وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه: محلُّه الصدق

(١) الكتاب مطبوع حديثاً وقد قام بتحقيقه د نور الدين العتر.

ولا من قيل فيه: يكتب حديثه، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل فيه: هو شيخ، أو هو صالح الحديث، فان هذا باب تعديل، ولم أعتن بمن ضعف من الشيوخ ممن كان من المائة الرابعة وبعدها، ولو فتحت هذا الباب لما سلم أحد الا النادر من رواة الكتب والاجزاء.

وقد جمعت في كتابي هذا أمما لا يحصون، فهو مغن عن مطالعة كتب كثيرة في الضعفاء فأني أدخلت فيه- الا من ذهلت عنه- الضعفاء لابن معين وللبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم والنسائي، وابن خزيمة، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان، والدارقطني، والدولابي، والحاكمين والخطيب، وابن الجوزي، وزدت على هؤلاء ملتقطات من أماكن متفرقات، وأشرت الى حال الرجل باخص عبارة، اذ لو استوفيت حاله وما قيل فيه، وما أنكر من الحديث عليه لبلغ الكتاب عدة مجلدات فمن أراد التبحر في المعرفة فليطالع المؤلفات الكبار وليأخذ من حيث أخذت، وقد رمزت على من له رواية في كتب الاسلام الستة كما تراه، خ. م. د. ت. س. ق.ع. عو[1]، والله حسبي وعليه اعتمادي وهذا مبلغ ما عندي ولا آلو جهدي[2].

وظاهر من عبارة الذهبي رحمه الله المنهج الذي سار عليه في كتابه ويمكن اجماله فيما يلي:

١- الكتاب مفرد في ذكر كل من طعن فيه وضعف، سواء صح ذلك الطعن عليه ام لا.

٢- الكتاب مختصر العبارة وقصد المؤلف ذلك تيسيراً على طلاب الحديث.

٣- الكتاب حصيلة ونتيجة لمجموعات مؤلفات بهذا الخصوص لائمة النقد وجهابذته حيث جمع فيه ما تفرق في كتب السابقين.

---

(١) هذه الرموز معروفة لدى أوساط المحدثين، فـ خ للبخاري في صحيحه، وم لمسلم في صحيحه، ود لأبي داود في سننه، وت للترمذي في جامعه، وس للنسائي في سننه، وق لابن ماجة في سننه، وقد استبدل المتاخرون رمز ابن ماجه بجه بدلاً من ق- وع للجماعة اي الكتب الستة، وعو للسنن الاربعة.

(٢) المغني ١: ٤/٥.

تعريف بالكتاب، وذكر بعض مميزاته، وملاحظات عليه:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد راعى مؤلفه ذلك في أسماء الرواة وأسماء ابائهم.

٢ـ يورد المؤلف اسم الراوي واسم أبيه وجده ونسبته ولقبه وكنيته أن وجدت وكذلك يهتم بذكر بعض شيوخ الراوي، ونادراً ما يذكر بعض تلاميذه.

٣ـ تارة يبادر المؤلف بذكر حكمه على الراوي ويكتفي به، وأحياناً ينقل عن بعض من سبقه حكمه في الراوي ويقتصر عليه، وتارة يتبعه بذكر حكمه، وتارة يتعقب من سبقه بما يخالف آراءهم، وهذا كله يدل على اجتهاده رحمه الله تعالى في الحكم على الراوي.

٤ـ أشار الذهبي في مقدمة كتابه، وكرر ذلك في عدة مواضع من تراجم بعض الرواة الى أنه لم يستوعب ذكر المجهولين، أو من روى عنهم واحد حديثاً منكراً، حيث أغفل بعضهم الا الرواة الذين ذكرهم ابن ابي حاتم ووصفهم بالجهالة فانه اوردهم جميعهم.

٥ـ ميز من له رواية في الكتب الستة أو بعضها فإنه رمز له برمزه المعروف.

٦ـ بعد الفراغ من ذكر من عرف باسمه من الرواة، ساق ذكر من عرف بكنيته، ثم ختم كتابه بقوله: آخر كتاب المغني والحمد لله وحده وصلى الله على محمد، وهو محتوٍ على الضعفاء وعلى المتهمين وعلى كثير من المجهولين، وخلق من الثقات تكلم فيهم، جمعه محمد بن الذهبي العبد الضعيف عائذاً بالله من التقصير والمحاباة والهوى.

٤ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال[١].

أورد فيه مؤلفه مقدمة طويلة تشتمل على مسائل أهمها:

أـ ذكر طائفة من الحفاظ الذين ألفوا في الجرح والتعديل قبله، وكذلك الحفاظ

(١) الكتاب مطبوع عدة طبعات بل هو من أوائل ما طبع من كتب الضعفاء.

الذين أفردوا التأليف في الرواة المتكلم فيهم، أو من ذيل على مؤلفاتهم.

ب- المنهج الذي سار عليه في تأليف كتابه ويتمثل فيما يلي:

١- رتب الكتاب على حروف المعجم، وقد راعى ذلك في أسماء الرواة، وأسماء آبائهم.

٢ - رمز الى الرواة الذين أخرج لهم أصحاب الكتب الستة برموزهم المشهورة.

٣- أفرد الكتاب في ذكر الرواة المتكلم فيهم مطلقاً، ويشمل الاصناف الآتية:

الكذابين والوضاعين المتعمدين في ذلك.

الكذابين في ادعاء السماع مع انهم لم يسمعوا.

المتهمين بالوضع والتزوير.

الكذابين في لهجتهم لا في حديث النبي- ﷺ-

المتروكين.

الحفاظ المتهمين في دينهم أو عدالتهم، أو المبدَّعين.

المحدثين الضعفاء من قبل ضبطهم أما بسوء حفظ أو كثرة غلط ووهم.

الشيوخ المستورين الذين فيهم لينَ.

المجهولين.

الثقات الذين تعنت بعض أئمة الجرح والتعديل بالطعن عليهم او النيل منهم.

٤- نزه الصحابة أو من ثبتت صحبته من ذكرهم في هذا الكتاب بناء على القاعدة المطردة لدى علماء الحديث وأئمته في تعديل الصحابة تبعاً لتعديل الله لهم.

كذلك لم يذكر في كتابه الائمة المتبوعين في الفروع، وان اضطر الى ذكرهم فانما يفعل ذلك انتصافاً لهم وانتصاراً ممن طعن فيهم.

٦ـ أشار الى انه لا يبسط الكلام في كتابه عن الرواة بسطاً مملًا، ولا يوجز العبارة فيه ايجازاً مخلا بل يسلك في ذلك سلوك الوسط، لأنه قد ألف من قبل الميزان كتاب المغني أوجز فيه العبارة واكتفى بالاشارة.

جـ تناول في مقدمته أيضاً الكلام على البدعة والمراد منها وقسمها الى بدعة صغرى وكبرى.

دـ أورد المؤلف درجات التوثيق وعباراتها، أعلاها وأدناها، وكذلك عبارات الجرح ودرجاتها أدناها وأعلاها.

هـ اشار المؤلف الى أن جل اهتمامه موجه للكلام على قدامى الرواة، اما المتأخرون منهم فلا يعبأ بذكرهم الا من اتضح امره، وانكشف ستره وظهر ضعفه، فانه يورده فيهم وقد جعل الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين سنة ثلاثمائة من هجرة المصطفى ﷺ

هذه أهم المسائل التي عرض لها في مقدمة كتابه، وهي توضح منهج الذي سلكه في وضع كتابه والطريقة التي سار عليها في تأليفه.

تعريف بالكتاب وبعض مميزاته وملاحظات عليه:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد راعى الترتيب في أسماء الرواة وأسماء آبائهم فقط ولم يراع ذلك في أسماء الاجداد عند الاتفاق في الاسم واسم الاب.

٢ـ يورد الذهبي اسم الراوي منسوباً، ويذكر كنيته ولقبه أن وجدا ثم يذكر بعض شيوخه الذين اشتهر بالاخذ عنهم وكذلك بعض تلاميذه المعروفين بالاخذ عنه وذلك بقصد تحديد طبقته.

٣ـ يذكر بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل السابقين له في الراوي، وتارة يورد بعض الاحاديث التي أنكرت عليه، وكثيراً ما يعتمد في ذلك على كتابي الكامل لابن عدي، والمجروحين لابن حبان، ويسوق هذه الروايات باسنيدها أحياناً وخاصة

فيما اذا كان في السند الى الراوي علو، وتارة يحذف اسناده الى الراوي ويسوق الخبر معلقاً.

٤ـ تارة يصدر الذهبي حكمه على الراوي بما يراه مناسباً، وتارة يكتفي بذكر أحكام من سبقه من أئمة الحديث وتارة يذكر اقوال بعض من سبقه ثم يتعقبه بما يراه في الراوي.

٥ـ كثيراً ما يشير الى مسائل عامة يوردها حسب المناسبات لها في ثنايا تراجم بعض الرواة، وهي فوائد تتعلق أحياناً بمصطلحات الحديث وقواعد المحدثين، وبعضها يتعلق بالمعتقد وبعضها يتعلق بطرق الاحاديث وعلله وغير ذلك مما يدل على سعة اطلاع وغزارة علم.

٦ـ كثيراً ما يطلق على بعض الرواة وصف الجهالة، وتارة ينسب القول عندها الى قائله، وتارة يطلق العبارة، وقد أشار الى أنه اذا اطلق القول فانه يعتمد على ابن أبي حاتم، فقد جاء عنه ما نصه: ثم اعلم أن من أقول فيه مجهول، ولا اسنده الى قائل، فان ذلك هو قول أبي حاتم فيه، وسيأتي من ذلك شيء كثير جداً فاعلمه، فان عزوته الى قائله كابن المديني وابن معين فذلك بين ظاهر، وان قلت: فيه جهالة، أو نكرة، أو يجهل، أو لا يعرف وأمثال ذلك ولم أعزه الى قائل فهو من قبلي، وكما اذا قلت: ثقة، وصدوق، وصالح، ولين، ونحو ذلك، ولم أضفه[١].

٧ـ ذهب المؤلف الى أن الأصل في كل من لا يعرف ليس بحجة الا من وثق[٢].

٨ـ كثيراً ما يعترض المؤلف على من قبله من الائمة الذين جرحوا بعض الرواة، ويرى أن مسلك التجريح غير كاف في تضعيف الراوي أورد حديثه ولذا فهو يتعقب الأئمة بما يراه مناسباً[٣] بل ربما أغلظ القول في الرد مع بيان ما يراه صحيحاً[٤].

٩ـ تارة يورد أسماء بعض الرواة، ولا يذكر فيهم جرحاً، وانما يوردهم تبعاً لابن

(١) ميزان ١: ٦.
(٢) انظر ميزان ١: ٢١١.
(٣) انظر ميزان ١: ٧.
(٤) انظر ميزان ١: ٢٧٤.

عدي حيث ذكرهم في كامله كما جاء ذلك عنه في ترجمة أشعث بن عبد الملك الحمراني[1].

السادس والعشرين : الضعفاء والمتروكون لابن التركمان : ٦٨٣ هـ ـ ٧٥٠ هـ .

ومؤلفه هو الحافظ العلامة علي بن عثمان بن ابراهيم بن مصطفى المارديني الحنفي قاضي القضاة علاء الدين الشهير بابن التركماني، ولد سنة ثلاث وثمانين وستمائة، وسمع من الابرقوهي، والدمياطي، وابن الصواف وغيرهم. روى عنه أبو الفضل العراقي، وولي قضاء الحنفية بمصر، ودرس بعده تداريس لجماعة الحنفية، وله تآليف حسنة، وتوفي سنة خمسين وسبعمائة[2].

وكتابه عرف لدى المحدثين باسم: الضعفاء والمتروكين، أشار اليه الكوثري في تعليقه على ذيل تذكرة الحفاظ في ترجمته فقال: . . . وكتابه الجوهر النقي في الرد على البيهقي في مجلدين يكشف الستار عن وجوه تعسفاته وأوهامه لا يستغني عنه من يعنى بعلل احاديث الاحكام، وله بهجة الاريب بما في القرآن من الغريب، والمنتخب في علوم الحديث، والمؤتلف والمختلف وكتاب الضعفاء والمتروكين. . . الخ.[3].

كما أشار اليه ابن ظافر الازهري فقال: والحافظ علاء الدين علي بن عثمان المارديني له مصنف في الضعفاء والمتروكين[4].

السابع والعشرين : الضعفاء لابن كثير : ٧٠١ ـ ٧٧٤ هـ .

ومؤلفه هو الحافظ العلامة المحدث المؤرخ الفقيه المفسر عماد الدين اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ولد سنة احدى وسبعمائة، وسمع من القاسم بن عساكر والمزي وابن تيمية وغيرهم، وبرع في الفقه والتفسير والنحو وأمعن النظر في الرجال والعلل وله تصانيف مفيدة، توفي سنة أربع وسبعين وسبعمائة[5].

---

(١) ميزان ١ : ٢٦٦/٢٦٧.

(٢) الدرر الكامنة ٣: ٨٤/٨٥، الاعلام ٥: ١٢٥، ذيل تذكرة الحفاظ: ١٢٦.

(٣) هامش ذيل تذكرة الحفاظ: ١٢٦

(٤) تحذير المسلمين: ١٤.

(٥) ذيل تذكرة الحفاظ: ٥٧/٥٩، الدرر الكامنة ١ : ٣٧٣/٣٧٤، البدر الطالع ١ : ١٥٣، الاعلام ١ : ٣١٧/٣١٨.

كتابه :

وقد الف الحافظ ابن كثير كتاباً ذيل به على ميزان الاعتدال أكمل فيه ذكر الضعفاء المتأخرين الذين لم يذكروا في الميزان، وقد أشار اليه ابن ظافر الازهري : قال : والحافظ عماد الدين اسماعيل بن عمر، المعروف بابن كثير الدمشقي الشافعي له تكملة في أسماء الضعفاء أضاف اليه ما تأخر في الميزان، قاله العلامة ابن شهبة في طبقات الشافعية، ورأيت مثل ذلك ايضاً في كتاب الكافي في معرفة علماء مذهب الامام الشافعي للعلامة البهنيسي[1] .

الثامن والعشرين : ذيل ميزان الاعتدال للعراقي : ٧٢٥ هـ ـ ٨٠٦ هـ .

ومؤلفه هو الحافظ الكبير المحدث الفقيه الأصولي أبو الفضل عبد الرحيم بن أبي بكر بن ابراهيم بن الزين الكردي الأصل الشافعي، المعروف بالعراقي ولد سنة خمس وعشرين وسبعمائة سمع من العلاء ابن التركماني وتخرج به، ومن القاضي سنجر، والقاضي تقي الدين الاحبائي المالكي وغيرهم وسمع منه ابنه أبو زرعة والعلائي وآخرون، كان من الحفاظ المصنفين، والائمة المتقنين له تصانيف كثيرة سارت بها الركبان، وشاعت في البلدان، توفي سنة ست وثمانمائة[2] .

وكتابه معروف باسم ذيل ميزان الاعتدال، قال الحسيني عند الكلام على مؤلفاته : . . . وذيل على الميزان لم يبيضه[3] .

وقد ضمن الحافظ ابن حجر هذا الذيل في كتابه لسان الميزان، ورمز لكل ترجمة أوردها منه بحرف (ذ) فقد جاء في مقدمة اللسان : ثم وقفت على مجلد لطيف لشيخنا حافظ الوقت أبي الفضل بن الحسين ـ يعني العراقي ـ جعله ذيلاً على الميزان ذكر فيه من تكلم فيه وفات صاحب الميزان ذكره، والكثير منهم من رجال التهذيب[4] فعلمت على من ذكره شيخنا في هذا . . . صورة (ذ) فيه اشارة الى أنه من

(١) تحذير المسلمين : ١٤ .
(٢) ذيل تذكرة الحفاظ : ٢٢٠/٢٣٤، الاعلام ٣ : ١١٩، البدر الطالع ١ : ٣٥٤/٣٥٦ .
(٣) ذيل تذكرة الحفاظ : ٢٣١ ، وانظر الاعلام ٣ : ١١٩ .
(٤) يعني تهذيب التهذيب، وهو كتاب أفرده لذكر رواة الكتب الستة، اختصره من تهذيب الكمال للمزي والاخير =

الذيل لشيخنا[1].

التاسع والعشرين : بل الهميان في معيار الميزان : لسبط بن العجمي : ٧٥٣ - ٨٤١ - هـ .

ومؤلفه هو الحافظ الامام ابراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي أبو الوفا برهان الدين سبط ابن العجمي ، ولد سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة ، وسمع من الزين العراقي والبلقيني وابن الملقن وغيرهم. وعنه ابن خطيب الناصرية والحافظ ابن حجر وآخرون من كبار علماء الشافعية ، كان كثير التصانيف وصاحب رحلات شهيرة، توفي سنة احدى واربعين وثمانمائة[2].

اما كتابه: فاسمه بل الهميان في معيار الميزان، ذيل به على ميزان الاعتدال.

قال ابن فهد المالكي عند ذكر مؤلفاته... وذيل على الميزان[3] وسمي الزركلي كتابه بل الهيمان في معيار الميزان. قال فيه: ذيل لميزان الذهبي[4].

الثلاثين : لسان الميزان للحافظ ابن حجر : ٧٧٣- ٨٥٢ هـ.

ومؤلفه هو امام الائمة، وشيخ الاسلام قاضي القضاة، الحافظ أحمد بن علي ابن محمد بن حجر الكناني العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين العالم الحافظ المفسر المحدث الفقيه الأصولي المؤرخ صاحب التصانيف الشهيرة الكثيرة العظيمة، ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، وعلت شهرته فقصده الناس للاخذ وأصبح حافظ الاسلام في عصره. قال السخاوي: انتشرت مصنفاته في حياته، وتهادتها الملوك وكتبها الاكابر، وكان فصيح اللسان راوية للشعر، عارفاً بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين، صبيح الوجه ولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل، له مصنفات كثيرة، مات

مختصر أيضاً لكتاب الكمال في أسماء الرجال للحافظ عبد الغني المقدسي.

(١) لسان ١ : ٤ .

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ: ٣١٥/٣٠٨، البدر الطالع: ١ : ٣٠/٢٨، الاعلام ١ : ٦٢.

(٣) ذيل تذكرة الحفاظ: ٣١٤.

(٤) الاعلام ١ : ٦٢.

في اواخر ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، وكان له مشهد لم ير مثله من حضره من الشيوخ فضلاً عمن دونهم، وشهده أمير المؤمنين والسلطان فمن دونهما، وقدم الخليفة للصلاة عليه[١].

أما كتابه فمعروف مشهور باسم لسان الميزان[٢] بين مؤلفه في مقدمته الغرض من تأليفه، وما اشتمل عليه باوضح عبارة فقال بعد الديباجة. . . ثم الف الحفاظ في أسماء المجروحين كتباً كثيرة كل منهم على مبلغ علمه ومقدار ما وصل اليه اجتهاده، ومن أجمع ما وقفت عليه في ذلك كتاب الميزان الذي ألفه الحافظ أبو عبد الله الذهبي، وكنت أردت نسخه على وجهه فطال علي فرأيت أن أحذف منه اسماء من اخرج له الائمة الستة في كتبهم أو بعضهم، فلما ظهر لي ذلك استخرت الله تعالى وكتبت منه ما ليس في تهذيب الكمال، وكان لي من ذلك فائدتان.

أحداهما الاختصار والاقتصار فان الزمان قصير والعمر يسير.

والاخرى: ان رجال التهذيب إما أئمة موثقون واما ثقات مقبولون، واما قوم ساء حفظهم، ولم يطرحوا واما قوم تركوا وجرحوا، فان كان القصد بذكرهم انه يعلم أنه تكلم فيهم في الجملة فتراجمهم مستوفاة في التهذيب، وقد جمعت أسماءهم أعني من ذكر منهم في الميزان، وسردته في فصل أم الكتاب[٣] ثم أني زدت في الكتاب جملة كثيرة فما زدتـه عليه من التراجم المستقلة، جعلت قباله أو فوقه (ز) ثم وقفت على مجلد لطيف لشيخنا حافظ الوقت أبي الفضل بن الحسين جعله ذيلاً على الميزان ذكر فيه من تكلم فيه وفات صاحب الميزان ذكره، والكثير منهم من رجال التهذيب، فعلمت على ما ذكره شيخنا في هذا الذيل صورة (ذ) فيه اشارة الى أنه من الذيل لشيخنا.

وما زدته في أثناء ترجمته ختمت كلامه بقول انتهى، وما بعدها فهو كلامي، وسميته لسان الميزان وها أنا أسوق خطبته على وجهها[٤] ثم اختمها بفوائد وضوابط

---

(١) البدر الطالع ١: ٨٧/٩٢، الاعلام ١: ١٧٣/١٧٤.

(٢) الكتاب مطبوع في الهند في حيدر اباد، وقد اعيد تصويره بالاوفست.

(٣) يعني أثناء التراجم.

(٤) يعني خطبة الذهبي في ميزان الاعتدال.

نافعة أن شاء الله[1].

ثم ذكر مقدمة الميزان بطولها وقال عقبها: هذا آخر الخطبة وقد وجدت في أثناء الكتاب ما يصلح ان يكون في الخطبة، كقوله في ترجمة ابان العطار: اذا كتبت صح اول الاسم فهي اشارة الى أن العمل على توثيق الرجل[2].

ثم ساق بقية المسائل وعنون لكل مسألة منها عبارة- فصل- ويمكن اجمال هذه الفصول فيما يلي:

١- انتقاد طريقة ابن الجوزي في كتابة أسماء الضعفاء حيث كان يقتصر على ذكر الجرح دون التعديل في الراوي المختلف فيه.

٢- اتباعه ابن أبي حاتم في الحكم على الرواة، بالجهالة عند الاطلاق، فان عزا الحكم بالجهالة الى قائله فهو تابع لمن صرح بذلك.

٣- كلامه على البدعة وتقسيمها الى صغرى وكبرى، وبيان موقف الائمة من رواية اهل البدع واختلافهم في قبول روايتهم أو عدمها، وتفريقهم في المفهوم بين غلاة الشيعة في المتقدمين والمتأخرين وبيان مذهب الائمة في قبول رواية الرافضة خاصة.

هذه أهم الاراء التي الحقها بالمقدمة مما اجتزأه من كلام الذهبي.

ثم ساق بعد ذلك فصولا صدرها بقوله: وهذه فصول يحتاج اليها في هذه المقدمة، ثم أوردها فصلاً فصلاً وسأوجزها في هذه العجالة:

الفصل الاول: في الكلام على تسوية الاسناد، ومراد المحدثين منه، وموقفهم منه، ونهيهم الشديد عنه.

الفصل الثاني: في بيان من لا يروى عنه، ويجب مجانبة حديثه، وقد حكى في ذلك أقوال الائمة الحديث مالك وابن معين وابن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وابن المبارك وغيرهم.

---

(١) لسان ١: ٤.

(٢) لسان ١: ٩، وانظر ميزان ١: ١٦.

الفصل الثالث: ذكر فيه الوجوه التي يتسرب منها الفساد الى الحديث، وأشار الى أن غالبها كان من طريق الزنادقة والقصاص، وأن أئمة الحديث فطنوا لذلك من قديم، فكشفوا ألآعيبهم وفضحوا امرهم.

الفصل الرابع: عرض فيه الكلام على بعض مصطلحات أئمة الحديث، ومرادهم من بعض العبارات التي يطلقونها كقول ابن معين: ليس به بأس، وقول الدارقطني: لين.

الفصل الخامس: وضح فيه مذهب ابن حبان في التوثيق والتعديل وموقفه من المجهولين، وأشار الى مناقشة بعض الائمة له في مذهبه ثم أتبع ذلك ببيان مراد المحدثين من الحكم على الراوي بالجهالة ومتى يرتفع وصف الجهالة، وهل رواية اثنين عن الراوي تكفي في توثيقه ومذهب أئمة الحديث في ذلك وهو ان رواية اثنين عن واحد ترفع جهالة عينة لكنها لا تعتبر توثيقاً له، الا اذا التزم الراوي عدم الرواية عن غير الثقات.

الفصل السادس: تكلم في هذا الفصل عن مذهب الائمة في الجرح والتعديل، وتعارضهما وبين أن الراجح من مذهبهم قبول قول الائمة في التعديل أو التجريح، اذا لم يتعارضا، فان تعارضا قدم الجرح اذا كان مفسراً، والا قدم التعديل، ولا يلتفت في الترجيح الى الكثرة أو القلة.

الفصل السابع: أفرده للكلام على أن الجرح لا ينبغي أن يقبل من الاقران الذين دب الخلاف بينهم أو سرى التنافس والكراهية الى نفوسهم بسبب مذهب أو معتقد أو غرض دنيوي.

الفصل الثامن: خصه للكلام على أن الامام من أئمة الجرح والتعديل قد يختلف قوله وحكمه على الراوي، وقد يكون منشأ ذلك اما اختلاف في الاجتهاد أو تغير في الموقف، وذلك بان يكون الحكم نتيجة مقارنة بين الراوي وبين من هو أقوى منه، أو أضعف، فيأتي القول بناء على ذلك مختلفاً، فلذا ينبغي أن ينقل قول الائمة كاملاً، ولا يجتزأ منه شيء وخاصة في مثل تلك الأحوال.

الفصل التاسع: عرض فيه للكلام بأن الراوي قد يوصف بالوهم في حديث معين أو يضعف في شيخ معين فلا ينبغي أن يجري ذلك الوصف على حديثه كله بل يقتصر على ما خطىء أو ضعف فيه من أجله، وكذلك تفرد الراوي بحديث لا يقتضي الحكم على الحديث بالشذوذ أو النكارة بل يشترط في ذلك مخالفته لمن هو أقوى منه.

الفصل العاشر: ذكر فيه شروط الامام الشافعي في قبول خبر الاحاد ثم تعرض الى ذكر من اشترط تعدد الرواة في قبول الحديث وكر عليه ببيان بطلان ذلك الرأي.

تعريف بالكتاب وبيان بعض مميزاته وملاحظات عليه:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد روعي الترتيب فيه في أسماء الرواة، وأسماء آبائهم.

٢ـ التزم ابن حجر بذكر كلام الذهبي في ترجمة الراوي من الميزان كاملة، وكثيراً ما يلحق بالترجمة زيادات لم ترد في الميزان، وتارة يستدرك عليه أموراً تركها أو أسقطها ولها أهمية في بيان المراد من العبارة، بل أحياناً يتعقبه بما يرى أن الذهبي لم يصب فيه وهذه الزيادة التي يلحقها تتناسب مع المقام فتارة تطول ويسهب فيها، وتارة يوجز عبارته وتارة يتوسط في ذلك.

٣ـ اشار ابن حجر الى أنه فرق بين زياداته، وزيادات العراقي في الرمز لها بـ (ز) لزياداته و (ذ) لزيادات العراقي، الا أن النسخة المطبوعة التي بين أيدينا كثيراً ما تغفل تلك الرموز، فقد وردت تراجم هي زيادة على ما في الميزان وقد خلت من تلك الرموز، فادت الى الخلط بين زياداته وزيادات العراقي.

٤ـ كثيراً ما يورد ابن حجر تراجم يقتصر في الكلام عليها بقوله: ذكره الطوسي، أو ذكره الليثي في رجال الشيعة دون أن يذكر فيهم تجريحاً، كما جاء في ترجمة ابراهيم بن المتوكل، وابراهيم بن المثنى[1]، فلا ادري هل مجرد ذكرهم في كتب

(١) انظر لسان ١: ٩٤/٩٥.

الشيعة أو طبقاتهم مسوغ لذكرهم في كتابه؟

٥ـ كثيراً ما يورد ابن حجر الاحاديث التي يشير اليها الذهبي في ترجمة الراوي فيوردها مفصلة ويظهر ما فيها من علل أن اقتضى الامر لذلك.

٦ـ بعد ان فرغ من ذكر الاسماء شرع في ذكر الكنى لكنه قال عند بدايتها: وقد غيرت الرقم[١] فكل من عليه ص فهو من الأصل[٢] ومن لا رقم عليه فهو زيادة، ورقم شيخنا على حاله[٣]. قلت: لكن الذين تولوا الاشراف على طبع الكتاب لم يراعوا ذلك ولم يعنوا به حيث لم يشيروا الى شيء من ذلك، فخلا الكتاب من هذه الفائدة.

٧ـ بعد أن فرغ من ذكر الكنى عقد فصلاً للمبهمات قال في بدايته: قد أجحف المصنف بهذا الباب اكثر مما أجحف بالكنى مع الاحتياج الى استيعابها فقال لما فرغ من الكنى: فصل فذكر قليلاً ممن ذكر بلفظ النسب والاضافة، والذي زاد منه على التهذيب اثنان هما البزار صاحب المسند، والكلبي، وممن أضيف الى غيره واحد هو: غلام خليل، وقد استوعبت ما اشتمل عليه اللسان، الا ما شذ عني سهواً، وجعلته ثلاثة فصول:

الاول: المنسوب.

الثاني: ما اشتهر بقبيلته أوصنعته.

الثالث: من ذكر بالاضافة.

أما الفصل الاول فقال فيه: فقد رتبت فيه الانساب على الحروف ليسهل الكشف منه سواء كانت النسبة فيه الى مكان أو قبيلة أوجد، أو حرفة أو صناعة[٤].

وأما الفصل الثاني فقال فيه: المضاف مثل غلام زيد، وهو مرتب على الحروف

---

(١) أي الرمز الذي اصطلح عليه. (٢) أي الميزان.
(٣) أي أن رمز زيادات العراقي باقية كما هي وهي (ذ).
(٤) لسان ٧: ١٢٤/١٢٥.

أيضاً وقدمت ذكر ابن فلان[١].

واما الفصل الثالث فعنون له بقوله: «في الالقاب والصفات» وقد ذكر المصنف كثيراً منها في الاسماء[٢].

ثم قال ابن حجر بعد أن فرغ من ذكر الفصول الثلاثة: آخر الكتاب المختصر مع الزيادات والتنبيهات والتحريرات، قال مؤلفه أبقاه الله تعالى: فرغت منه في شهر جمادي الاولى سنة ٨٥٢ هـ بالقاهرة سوى ما ألحقته بعد ذلك، وسوى الفصل الذي زدته من التهذيب، وهم من ذكرهم الذهبي في الميزان، وحذفتهم من اللسان ليكون هذا المختصر مستوعباً لجميع الاسماء التي في الميزان والله المستعان[٣].

ثم أتبع ذلك بفصل عنون له بقوله: فصل في تجريد الاسماء التي حذفتها من الميزان اكتفاء بذكرها في تهذيب الكمال، وقد جعلت علاماتها في التهذيب ومن كتبت قبالته صح، فهو ممن تكلم فيه بلا حجة، وصورة «مخ» فهو مختلف فيه، والعمل على توثيقه[٤] فضعيف على اختلاف مراتب الضعف، ومن كان منهم زائداً على من اقتصر عليه الذهبي في الكاشف[٥] ذكرت له ترجمة مختصرة لينتفع بذلك من لم يحصل له تهذيب الكمال وبالله التوفيق[٦].

قلت: وهذه العلامات التي أشار اليها الحافظ لم يراع وضعها عند الطبع مما ضيع هذه الفائدة العظمى التي تظهر رأي هذا الحافظ الجليل في بعض الرواة.

الحادي والثلاثين: كتابا قاسم بن قطلوبغا: ٨٠٢ - ٨٨٩ هـ.

ومؤلفهما هو العالم الفاضل المحدث الفقيه أبو العدل قاسم بن قطلوبغازين الدين السودوني نسبة الى معتق ابيه سودون الشيخوني الجمالي، ولد سنة اثنتين وثمانمائة، وأخذ عن العز بن جماعة والعلاء البخاري والشرف السبكي، وابن

---

(١) لسان ٧: ١٤٣.

(٢) لسان ٧: ١٦٧.

(٣) كتاب ألفه الحافظ الذهبي في رواة الكتب الستة خاصة، وقد طبع حديثاً في مصر.

(٤) لسان ٧: ١٦٧.

(٥) لسان ٧: ١٦٣

(٦) اي بين كذا وكذا.

الهمام، وقرأ في غالب الفنون، وتصدر للتصدير والافتاء قديماً، وأخذ عنه الفضلاء في متون شتى، وصار المشار اليه في الحنفية، له مصنفات عدة، توفي في ليلة الخميس رابع ربيع الآخر سنة تسع وثمانين وثمانمائة(١).

وقد الف كتابين ذيل بهما على لسان الميزان لابن حجر هما:

١ـ تقويم اللسان في الضعفاء في مجلدين.

٢ـ فضول اللسان. وقد أشار اليهما الشوكاني لدى ترجمته له(٢).

هذا ما وقفت عليه من المؤلفات التي أفردت في ذكر الضعفاء من المحدثين.

ثانياً: الكتب المؤلفة في الكذابين:

ذكرت قبل أن المتقدمين من أئمة النقد والحديث لم يؤثر عنهم أنهم أفردوا مؤلفات خاصة في ذكر من رمى من الرواة بالكذب، وانما كانوا يوردونهم ضمن الضعفاء من الرواة، اذ اسم الضعف يشملهم، وقد عرف افراد هذا النوع من التصنيف لدى المتأخرين من النقاد، وسأحاول في هذه العجالة الالمام بهذه المؤلفات والتعريف بمؤلفيها بشيء من الايجاز حسب ما وقفت عليه، وهي مؤلفات قليلة بالنسبة الى المؤلفات في الضعفاء فأول من وقفت عليه أنه أفرد الوضاعين في مؤلف خاص هو السليماني: ٣١١ هـ ـ ٤٠٤ هـ

ومؤلفه هو الحافظ المحدث المعمر أبو الفضل أحمد بن علي بن عمرو البيكندي البخاري شيخ ما وراء النهر، ذكره السمعاني في الانساب وقال: السليماني نسبة الى جده لامه أحمد بن سليمان البيكندي ولد سنة احدى عشرة وثلاثمائة، وسمع من محمد بن حمدويه بن سهل المروزي وعلي بن سنجويه وعلى بن ابراهيم بن معاوية وأبي العباس الاصم وغيرهم.

---

(١) البدر الطالع ٢: ٤٥/٤٧، الاعلام ٦: ١٤/١٥.

(٢) انظر البدر الطالع ٢: ٤٦

روى عنه الحافظ جعفر بن محمد المستغفري وولده أبو ذر محمد بن جعفر وغيرهم، له التصانيف الكبار، وكان يصنف كل جمعة شيئاً ثم يدخل من قرية بيكند الى بخاري يحدث بما صنف، وتوفي في ذي القعدة سنة اربع وأربعمائة، وله ثلاث وتسعون سنة[1].

كتابه:

لم يصرح أحد ممن ترجم له بأنه الفّ كتاباً في الوضاعين أو الكذابين، لكن نقل عنه الذهبي وابن حجر في تراجم بعض الرواة ما يشعر بان له مؤلفاً أفرد فيه ذكر الرواة الذين رموا بالكذب، من ذلك ما جاء في ترجمة طريف بن سليمان أبو عاتكة. قال ابن حجر: ذكره السليماني فيمن عرف بوضع الحديث[2].

وقال الذهبي في ترجمة عمرو بن حميد قاضي الدينور: وقد ذكره السليماني في عداد من يضع الحديث[3].

وقال أيضاً في ترجمة محمد بن نمير الفـريابي. لا أعرفه، عده السليماني فيمن يضع الحديث[4].

وقال في ترجمة موسى الايني: ذكره السليماني هكذا فيمن يضع الحديث[5].

وقال في ترجمة أبي سعد الساعدي عن أنس: وقد ذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث[6].

الى غير ذلك من النقول التي ذكرها الحافظان الذهبي وابن حجر، وفيها ما يشعر بأنه أفرد من عرف بوضع الحديث في مؤلف خاص أو في موضع خاص من مصنف على الأقل.

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٠٣٦/١٠٣٧.

(٢) تهذيب ١٢: ١٤٢.

(٣) ميزان ٣: ٢٥٦، لسان ٤: ٣٦٢.

(٤) ميزان ٤: ٥٦، لسان ٥: ٤٠٧.

(٥) ميزان ٤: ٢٢٨.

(٦) ميزان ٤: ٥٢٨.

٢ـ الكشف الحثيث لسبط ابن العجمي.

ومؤلفه هو الحافظ الامام العلامة، ابراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي أبو الوفا برهان الدين سبط ابن العجمي، وقد سبق التعريف به عند الكلام على كتابه بل الهميان، الذي ذيل به على الميزان[١].

أما كتابه، فقد سماه بالكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث[٢].

قال مؤلفه في مقدمته بعد الديباجة: وقد جمعت في هذا الكتاب من وقفت عليه أنه رمي بوضع الحديث على رسول الله ﷺ، وغالبهم انتخبته من كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ المجتهد مؤرخ الاسلام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي من اماكنهم فيه، ومن تراجم غيرهم، وزدت عليه تراجم من موضوعات الحافظ أبي الفرج بن الجوزي، ومن تلخيص المستدرك للحاكم أبي عبد الله بن البيع، تلخيص الذهبي. ومن غيرهما. ولم أذكر فيه من قيل فيه: اتهم، متهم، ولذلك لأنه يحتمل أن يراد بذلك انه متهم بالكذب، وهو ظاهر عبارة أهل هذا الفن، وانما أذكر فيه من صرح في ترجمته بالوضع، أو ظن حافظ من الحفاظ أنه وضع مع أن غالب من قيل فيه: انه متهم بغير قيد، رأيته في كلام بعض الائمة قد صرح بالوضع. واذا رأيته كذلك قد صرح فيه بالوضع ذكرته، وربما اذكر من قوى في فهمي من كلام بعضهم أنه وضع ما ذكره، ولا أذكر فيه من اقتصر فيه على انه دجال، أو كذاب «يكذب»، ولا «متهم بالكذب»، انما أذكر فيهم من قد وصفته لك قبل ذلك قريباً، وقد رتبته على حروف المعجم في الاسم، واسم الاب ليسهل تناوله، ومن كانت له رواية منهم في شيء من الكتب الستة رقمت على اسمه رقمه المشهور عند أهل الحديث. واذا كان أحد منهم يشبه بغيره أذكره في أول من تشبه بالواحد منهم تمييزاً، وتركت كثيراً ممن يشبه بالواحد منهم خوف الاطالة، ثم ليعلم أني أذكر تراجمهم مختصرة جداً، وما أذكر في الترجمة الا موضع الحاجة غالباً،

---

(١) انظر صفحة ٤٤١ جـ ٣

(٢) الكتاب مخطوط ومنه نسخة بمكتبة الشيخ حماد الانصاري بالمدينة المنورة.

والا فلو ذكرت كل ما قيل في الواحد منهم لجاء مجلداً ضخماً[1].

وفي هذا الجزء من المقدمة بين البرهان منهجه الذي سار عليه في تأليفه كتابه، ويمكن تلخيص هذا المنهج فيما يلي:

١ ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم وقد راعى الترتيب في اسم الراوي واسم أبيه.

٢ ـ أوجز في ذكر التراجم بل اقتصر فيها على محل الشاهد.

٣ ـ اقتصر على ذكر الرواة المصرح بوضعهم في الحديث وكذبهم في الرواية، ولم يورد من قيل فيه متهم أو دجال، أو كذاب أو يكذب، لاحتمال مرادها غير الوضع.

٤ ـ أشار الى مصادره التي اعتمد عليها في تأليف كتابه.

٥ ـ اذا وافق الراوي الكذاب بغيره من الرواة في الاسم واسم الاب ذكر الراوي الذي رمي بالوضع وأشار الى من وافقه في الاسم ليعرف.

ثم عرض لمسائل تتعلق بالوضع وأحكامه يمكن اجمالها فيما يلي:

أ ـ صدر الكلام على بعض المسائل بعرض حديث رسول الله ﷺ: يطبع المؤمن على كل خصلة الا الخيانة والكذب تكلم على معنى الحديث وأشار الى طرقه ومن أخرجه، وبين أن الكذب من الصفات التي تنافي الايمان.

ب ـ كما عرض للكلام على حكم الكذب على رسول الله ﷺ أورد في ذلك أقوال أئمة هذا الشأن باختصار، وذهب الى أن التعمد في الكذب يستوجب الفسق وساق من الآثار الواردة في ذلك مما يؤيد ما ذهب اليه، أعقبها بذكر عقوبة الكاذب على النبي ﷺ.

جـ ـ أورد كلام ابن الجوزي في تقسيم الكذابين الى سبعة أقسام.

د ـ أشار الى مذهب الكرامية في جواز الوضع.

هـ ـ عرض الامور التي يعرف بها الكذب والوضع في الحديث.

---

(١) الكشف الحثيث: ٤/٥.

تعريف بالكتاب وذكر بعض مميزاته وملاحظات عليه:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد روعي الترتيب في أسماء الرواة وأسماء آبائهم.

٢ـ يورد البرهان اسم الراوي واسم أبيه منسوباً ويذكر كنيته ولقبه ان وجدا ثم يذكر بعض شيوخ المترجم له، وبعض تلاميذه، ثم يذكر قول من رمى الراوي بالكذب.

٣ـ بعد الفراغ من ذكر من عرف باسمه أتبعهم بذكر من عرف بكنيته، وبهم ختم الكتاب.

٤ـ امتاز كتاب البرهان بانه كثيراً ما ينبه الى الرواة المتفقة أسماؤ هم خصوصاً اذا كان بعضهم موثقاً، فينبه الى التفريق بين الثقة والوضاع، كما جاء ذلك في ترجمة خلف بن خالد قال: خلف بن خالد بصري لا يكاد يعرف، اتهمه الدارقطني بوضع الحديث، خلف بن خالد المصري عن الليث وبكر بن مضر وعنه خ وأبو حاتم وحبوش بن رزق الله توفي قبل الثلاثين ومائتين، ذكرته تمييزاً[1].

٥ـ مما يأخذ على البرهان في كتابه هذا ما جاء في مقدمته من قوله: ولم أذكر فيه من قيل فيه: اتهم، متهم، وذلك لأنه يحتمل أن يراد بذلك أنه متهم بالكذب، وهو ظاهر عبارة أهل هذا الفن، وانما أذكر فيه من صرح في ترجمته بالوضع، أو ظن حافظ من الحفاظ أنه وضع... الخ[2].

قلت: في كلامه هذا رحمه الله تضارب عجيب، فقد صرح رحمه الله بأن غالب من قال فيه بعض الائمة متهم، قد صرح بكذبه آخرون، وأن الظاهر من قولهم: متهم، أي متهم بالوضع ومع هذا ذهب الى انه لا يوردهم، ولا ادري ما الحجة في ذلك الا الوهم المحتمل في الاتهام بغير الكذب في الحديث، وهذا غير وارد، لا سيما وأن كلام أئمة هذا الشأن من الأمور الاصطلاحية التي لا تحتمل الا معنى واحداً،

(١) الكشف الحثيث: ٤٨.
(٢) الكشف الحثيث: ٤.

واذا كان الغالب فيمن أتهم قد صرح بكذبه، لزمه ذكرهم لأن الحكم للغالب.

وأعجب من ذلك أنه أشار الى أنه تارة يذكر الراوي لما يقوى في فهمه من كلام بعضهم أنه وضع، وهو مشعر بان ما فهمه مما لم يصرح به، وهذا ينقض ما ذهب اليه من عدم قبول الا ما صرح به، وفيه عمل بالمفهوم مع ترك العمل بالظاهر.

وأعجب من هذين الامرين معاً ما صرح فيه بانه لا يذكر في كتابه من اقتصر فيه على قولهم: انه دجال، أو كذاب، أو يكذب، ولا أدري ماذا تدل عليه هذه العبارات، ان لم تفد وضع الراوي الحديث؟ وهل في هذا احتمال يصرفها عن المعنى المتبادر، علمًا بان العبارتين الاوليين من صيغ المبالغة التي يعتبرها علماء الحديث من المرتبة الثانية بعد مرتبة أفعل التفضيل، كذلك لم يشر رحمه الله تعالى الى السبب الذي حمله على عدم اعتبار هذه العبارات من الالفاظ الصريحة في الرمي بالكذب، واذا كانت هذه الألفاظ لا تدل على الرمي بالكذب، فما هي العبارات التي تدل على ذلك؟.

ومما يؤخذ على المؤلف أيضاً: ما جاء في ترجمة ابراهيم بن محمد بن الحسن الاصبهاني قال: حدث عن حسين بن القاسم الزاهد الاصبهاني، حدث بهمذان، فأنكروا عليه واتهموا وأخرج[1].

قال البرهان: فهذا يحتمل أنه أتهموا بالكذب، ويحتمل بالوضع، ومع الاحتمال لا يذكر في هؤلاء، ثم هؤلاء الجماعة الذين أنكروا عليه واتهموه ان كانوا محدثين وهو ظاهر فهو انكار صحيح، وان كانوا غير محدثين، فينبغي ان ينظر في انكارهم، والله أعلم[2].

قلت: ظاهر كلامه التفريق بين عبارتي الكذب والوضع، وهذه من مفرداته ولم أر من سبقه الى هذا التفريق، بل ان علماء الحديث يستعملون العبارتين بمعنى واحد اللهم الا أن يكون هذا مصطلحا له تفرد به.

---

(١) هذا كلام الذهبي، انظر الكشف: ١٨، ميزان ١: ٦٢.

(٢) الكشف الحثيث: ١٩.

وكذلك قوله: ثم هؤلاء الجماعة الذين أنكروا عليه... الخ، وقد أقر رحمه الله أن الظاهر أنهم محدثون، والاحتمال هنا لا أثر له لأن سياق العبارة يفرض ذلك حيث قال الذهبي في ترجمة الرجل نفسه: .... حدث بهمذان، واذا اطلقت هذه العبارة انصرفت الى المعنى المقصود لدى أهل الشأن، واتهام الائمة لابراهيم انما كان من أجل تحديثه.

وزيادة على ذلك: أن الذهبي ذكر ابراهيم هذا في كتاب ميزان الاعتدال، وهو مؤلف أفرده لذكر الرجال الذين ضعفوا وتكلم فيهم ممن لهم رواية في الحديث.

كل ذلك يدفع الوهم الذي رآه البرهان الحلبي دافعاً للمعنى المتبادر.

ومما يؤخذ عليه أيضاً ما جاء في ترجمة ابراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي المقدسي، قال: .... وقال الازدي وحده: ساقط، قال الامام الذهبي: لا يلتفت الى قول الازدي، فان في لسانه في الجرح رهقاً، وقد صحح الذهبي في أول اسمه في الميزان، فالعمل اذا على توثيقه كما هو شرطه، وقد ذكر أبو الفرج بن الجوزي في حديث الهريسة من طريق أبي هريرة ثم قال: نرى أن ابراهيم الفريابي سرقه وركب له اسناداً، ثم ذكر كلام الازدي أ هـ، وقد تقدم أن وضع السند كوضع المتن، الا أنه أخف[1].

قلت: قوله هذا فيه نظر وكيف يكون الوضع في السند أخف والنتيجة واحدة، بل انه ربما كانت سرقة الاسناد أو تركيبه أشد وطأة من الوضع في المتن، وذلك فيما اذا كان متن الحديث موضوعاً، فسرقه أحد الرواة وركب له اسناداً بقصد تعدد طرقه والاحتجاج به، واشعار غيره، بان للحديث أصلاً، أما اذا كان متن الحديث معروفاً ثابتاً، وانما ركب له إسناداً أو قلبه بقصد الاغراب فهذا قد يتساهل فيه البعض ويمكن حمل كلامه عليه. والله اعلم.

---

(١) الكشف الحثيث: ١٩.

٣ـ اللمع في أسماء من وضع للسيوطي: ٨٤٩ هـ ــ ٩١١ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الامام المحدث الفقيه النحوي حافظ زمانه ومجتهد عصره، أبو بكر عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عمر بن خليل بن نصر بن الخضر بن الهمام، جلال الدين السيوطي، الشافعي، ولد ليلة مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة، وأخذ عن محمد بن موسى الحنفي، وعلم الدين البلقيني والشرف المناوي، والشمني وغيرهم، كان من أكابر علماء عصره، من سائر الأمصار، وبرز في جميع الفنون وفاق الاقران، واشتهر ذكره، وبعد صيته، وصنف التصانيف المفيدة توفي بعد آذان الفجر يوم الجمعة التاسع من شهر جمادي الاولى سنة احدى عشرة وتسعمائة[١].

مؤلفه:

وقد سمي كتاب «اللمع في أسماء من وضع» ذكره اسماعيل البغدادي في كتابه هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ضمن سرد أسماء مؤلفات الحافظ السيوطي[٢].

هذا ما وقفت عليه من الكتب التي أفردت في ذكر اسماء الكذابين والوضاعين. وقد لخص ابن عراق كتاب البرهان الحلبي حيث جرد الاسماء، وذكرهم ضمن مقدمة كتابه تنزيه الشريعة الذي يأتي الكلام عليه قريباً ضمن مبحث المؤلفات التي أفردت لذكر الاحاديث الموضوعة.

ثالثاً: الكتب المؤلفة في الاحاديث الموضوعة، وقد اشتهرت باسم الموضوعات:

وكما أولى أئمة النقد وعلمائه التصنيف في الكذابين والضعفاء، فقد أولوا العناية أيضاً في تأليف الكتب في الاحاديث الموضوعة، لكن الذي ينبغي أن يلفت النظر اليه، أن التصنيف في هذا النوع من الأحاديث أول ما بدىء به كان متداخلاً

(١) البدر الطالع ١: ٣٢٨/٣٣٤.

(٢) هدية العارفين ١: ٥٤٢.

ضمن كتب العلل، والتصنيف في العلل تصنيف قديم عرف عن الجهابذة النقاد، كالامام أحمد وابن معين وابن المديني، ويحيى بن سعيد القطان، فقد كانت كتب العلل تشتمل على ذكر كثير من الاحاديث الموضوعة، كما اشتملت الكتب المؤلفة في الضعفاء، لا سيما كتب المتقدمين على ذكر كثير من الاحاديث الموضوعة.

ثم أفردت هذه الأحاديث بالتأليف، وهذه المؤلفات سلك أئمة الحديث في تأليفها مسالك شتى، حيث لم يسيروا فيها على منهج واحد، وان استهدف الكل بيان الاحاديث الموضوعة، ويمكن حصر هذه الطرائق التي سلكوها في تصنيف الاحاديث الموضوعة الى أربعة أصناف هي:

١ـ ترتيب الاحاديث الموضوعة حسب ترتيب كتب الجوامع في الحديث.

٢ـ ترتيب الاحاديث حسب اوائل الحروف.

٣ـ ذكر الاحاديث تحت كليات مجملة.

٤ـ تصنيف الاحاديث الموضوعة في معنى معين من الموضوعات.

وسأحاول عرض هذه المؤلفات حسب ما وقفت عليها مراعياً في الكلام عليها الترتيب الزمني في تأليفها، سائراً فيها على النهج الذي اتبعته عند الكلام على المؤلفات في الضعفاء والوضاعين.

وقبل البدء في المقصود، أود الاشارة الى مسألة يجدر ذكرها، هي أني سأعرض للكلام على كتابين من الكتب المؤلفة في الموضوعات لم أتمكن من ادخالها تحت التقسيم السابق لامرين:

أولهما: اني لم اقف على منهج هذين الكتابين حيث لم يعرض أحد ممن كتب عنهما الى المنهج الذي سار عليه مؤلف كل كتاب من الكتابين.

ثانيهما: ان هذين الكتابين من أقدم ما أفرد في التصنيف في الاحاديث الموضوعة، فدفعني ذلك الى افرادهما بالذكر، والكتابان هما:

١- موضوعات النقاش: ...- ٤١٤ هـ.

ومؤلفه هو الامام الحافظ أبو سعيد محمد بن علي بن عمرو بن مهدي الاصبهاني الحنبلي سمع جده لامه أحمد بن الحسن بن أيوب التميمي، وعبد الله بن عيسى الخشاب، واحمد بن معبد السمسار وغيرهم حافظ محدث، جمع وصنف وأملى، وروى الكثير مع الصدق والديانة والجلالة، وتوفي سنة أربع عشرة وأربعمائة[١].

كتابه:

وعرف مؤلفه باسم الموضوعات، ولم يشر اليه أحد ممن ترجم له، لكني وقفت على نقول للحافظين الذهبي وابن حجر في بعض التراجم من الميزان والتهذيب واللسان تشعر بان له مؤلفاً مفرداً في الاحاديث الموضوعة.

من ذلك ما جاء في ترجمة أحمد بن عثمان النهراواني أبي الحسن قال: حدثني عبد الله بن عبد القدوس أبو صالح الكرخي، حدثنا عاصم بن علي، حدثنا شعبة عن أنس مرفوعاً، لكل شيء زكاة، وزكاة الدار بيت الضيافة، قال النقاش في الموضوعات له: وضعه أحمد أو شيخه[٢].

وقال في ترجمة السري بن عاصم بن سهل أبي عاصم الهمداني مؤدب المعتز بالله... ومن مصائبه، حدثنا علي بن عاصم عن حميد عن أنس مرفوعاً: لله ملك من ياقوتة على زمردة كل يوم يسعر، وقال النقاش في موضوعاته في الحديث الاخير[٣]: وضعه السري[٤].

وقال ابن حجر في ترجمة عمرو بن جميع، وقال النقاش في الموضوعات عقب حديث عمرو عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «من علم ولده القرآن، قلده الله بقلادة يغبطه بها الاولون والآخرون يوم القيامة»: لا

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٠٥٩/١٠٦٠، ذكر أخبار أصبهان ٢: ٣٠٨. الاعلام ٧: ١٦٠/١٦١.

(٢) ميزان ١: ١١٨/١١٩.

(٣) أي هذا الحديث الذي ذكرت.

(٤) ميزان ٢: ١١٧، لسان ٣: ١٢.

اعلم رواه عن يحيى غير عمرو، وأحاديثه موضوعة[1].

وقال أيضاً في ترجمة الهيثم بن عدي: وذكره ابن السكن وابن شاهين وابن الجارود والدارقطني في الضعفاء، وكذلك الحديث لكون الهيثم فيه جماعة[2] منهم الطحاوي في مشكل الحديث، والبيهقي في السنن، والنقاش والجوزقاني فيما صنفا من الموضوعات وغيرهم[3].

الى غير ذلك من النقول التي نقلاها عنه، والتي تشير الى أن للنقاش كتاباً في الموضوعات.

٢ـ الاباطيل للجوزقاني: .....ـ ٥٤٣ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ الامام أبو عبد الله الحسين بن ابراهيم بن حسين بن جعفر الهمداني الجوزقاني سمع عبد الرحمن بن أحمد الدوني، ويحيى بن أحمد الغضائري ومحمد بن طاهر المقدسي، واسماعيل بن أبي صالح المؤذن، وغيرهم، عالم محدث فاضل، قال ابن النجار: حصل وصنف عدة كتب في علم الحديث، وتوفي في السادس عشر من شهر رجب سنة ثلاث واربعين وخمسمائة[4].

كتابه:

وعرف كتابه لدى المحدثين باسم الاباطيل، وقد أطلق عليه بعضهم اسم الموضوعات، ذكره بهذا الاسم ابن النجار فقال: صنف عدة كتب في علم الحديث منها كتاب الموضوعات أجاد تصنيفه[5].

وقال اسماعيل البغدادي: .... صنف التكليف في الفروع وكتاب

---

(١) لسان ٤: ٣٥٩.

(٢) أي وكذلك ذكر الحديث جماعة في كتبهم منهم الطحاوي والبيهقي والنقاش والجوزقاني وقصد بان الحديث وضعه الهيثم على هشام بن عروة في تسمية أولاد النبي ﷺ بعبد العزى، وعبد مناف، والقاسم، انظر لسان ٦: ٢١٠.

(٣) لسان ٦: ٢١٠.

(٤) تذكرة الحفاظ: ١٣٠٩/١٣٠٨، الاعلام ٢: ٢٤٧.

(٥) تذكرة الحفاظ: ١٣٠٩.

الموضوعات في الحديث[1].

وقال الزركلي: . . . له تصانيف منها كتاب الموضوعات من الاحاديث المرفوعات ويقال له كتاب الاباطيل، قال ابن ناصر الدين: أجاد فيه[2].

وقال الكتاني: كتاب الموضوعات من الاحاديث المرفوعات، ويقال له: كتاب الاباطيل[3].

وقد كشف بعض الحفاظ عن بعض منهج المؤلف في كتابه، قال الذهبي: وهو محتو على أحاديث موضوعة وواهية، طالعته، واستفدت منه مع أوهام فيه، وقد بين بطلان أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها[4].

زاد الكتاني، وقال غيره: أكثر فيه من الحكم بالوضع بمجرد مخالفة السنة الصريحة، قال الحافظ ابن حجر: وهو خطأ الا ان تعذر الجمع[5].

هذا ما يتعلق بالكتابين وبعد هذا أرى من المناسب عرض سائر الكتب المصنفة في الموضوعات حسب الوقوف عليها على النهج الذي أشرت اليه فأقول وبالله التوفيق:

أولاً: الكتب المصنفة حسب ترتيب جوامع كتب الحديث:

١ـ الموضوعات في الاحاديث المرفوعات، لابن الجوزي:

سبق التعريف به عند الكلام على كتابة أسماء الضعفاء والمتروكون[6].

أما كتابه فيعدمن أشهركتب الموضوعات ان لم يكن أشهرها على الاطلاق، وهو بحسب ما وقفت عليه أول مصنف بهذا الترتيب، وكل من ألف على هذا النهج انما حذا حذوه، ونهج سبيله، وجعل كتابه أصلاً، وسائر الكتب المؤلفة بعده على منهجه هي اما اختصار واما انتقاد واما ذيل. وقد بدأه مؤلفه بمقدمة طويلة قال فيها بعد

---

(١) هدية العارفين ١: ٣١٣.

(٢) الاعلام ٢: ٢٤٧.

(٣) الرسالة المستطرفة: ١٤٩/١٤٨.

(٤) تذكرة الحفاظ: ١٣٠٨، الرسالة المستطرفة: ١٤٩

(٥) الرسالة: ١٤٩.

(٦) انظر صفحة: ٤٢٤ جـ ٣.

الدياجة: أما بعد، فان بعض طلاب الحديث الحّ عليّ أن اجمع له الأحاديث الموضوعة وأعرفه من أي طريق تعلم أنها موضوعة. فرأيت أن اسعاف الطالب للعلم بمطلوبه متعين خصوصاً عند قلة الطلاب، لا سيما لعلم النقل، فانه قد أعرض عنه بالكلية حتى ان جماعة من الفقهاء يبنون على العلوم الموضوعة، وكثيراً من القصاص يريدون[1] الموضوعات، وخلقاً من الزهاد يتعبدون بها، وها أنذا أقدم قبل الشروع في المطلوب فصولاً تكون لذلك أصولاً والله الموفق[2].

فقد أشار رحمه الله تعالى الى أنه انما الف كتابه جواباً لسؤال واستجابة لرغبة وقد ساق في مقدمته أحد عشر فصلاً تناول في كل فصل مسألة من المسائل المتعلقة بالوضع وأحكامه يمكن اجمالها فيما يلي:

الفصل الاول: تكلم فيه عن مكانة الامة الاسلامية وأنها خير الامم واوسطها، وأنها ستكون نصف أهل الجنة، كما أخبر بذلك المصطفى ﷺ[3].

الفصل الثاني: عقد هذا الفصل للكلام على ما اختصت به الامة المحمدية من حفظ شريعتها وكتابها، حيث تكفل الله تعالى بحفظه ولم يكله الى الناس كما كان ذلك في الامم السابقة.

الفصل الثالث: تناول فيه ادراك الامة الاسلامية لمكانة سنة نبيها، وقدرها حق قدرها من لدن الرعيل الاول الى أن يرث الله الارض ومن عليها، حيث اهتموا بحفظها ونقلها وتنقيتها، من كل شائبة. ومعرفة صحيحها من سقيمها، وآحادها من متواترها، كما اهتموا بجمع القرآن وحفظه وقراءته وتفسيره[4].

الفصل الرابع: لخص فيه تقسيم الحاكم الحديث الى اقسام ستة، وعرف الحديث الصحيح المتفق على صحته الذي التزم باخراجه صاحبا الصحيحين. البخاري ومسلم حسبما رآه الحاكم، وناقش فيه قول الحاكم وتعقب عليه في شروطه

---

(١) هكذا في النسخة ولعل الصواب يرددون.
(٢) الموضوعات ١: ٢٩.
(٣) الموضوعات ١: ٣٠/٢٩.
(٤) الموضوعات ١: ٣١.

التي اشترطها لكل من البخاري ومسلم ثم ذكر بقية اقسام الحديث المقبول عنده[1].

الفصل الخامس: أفرده لتلخيص كلام الحاكم في تعريف الحديث الضعيف، ومنشأ الضعف وأنواع الاحاديث الضعيفة عنده.

الفصل السادس: اما هذا الفصل فأفرده لبيان أقسام الرواة الذين وقع الكذب والوضع في حديثهم وقد جعلهم خمسة أقسام هم:

أ- الزهاد والمغفلون والمتقشفون الذين لا يميزون بين الحديث الصحيح وبين الحديث الضعيف.

ب- الجهلة الذين لا يعرفون شروط التحمل والاداء فاقتحموا باب الرواية فأخطأوا.

جـ- الرواة الثقات الذين اختلطوا وتغيروا.

د- الرواة الذين لقنوا وقبلوا التلقين.

هـ- الكذابون المتعمدون للكذب والوضع، وقد قسمهم الى ثلاثة أقسام هم:

١- قوم أخطأوا، فلما نبهوا الى الخطأ اصروا وكابروا عن العدول الى الصواب خوفاً من أن يوصفوا بالخطأ.

٢- قوم ثقات رووا عن كذابين وضعفاء، فدلسوهم واسقطوا اسماءهم، فشاركوهم في رواية الموضوعات، وهؤلاء يلحقون بالكذابين كما نص عليهم قوله- ﷺ- من روى عني حديثاً يرى أنه كذب... الخ[2].

٣- جماعة من الرواة تعمدوا الكذب وجرحوا به، وهم انواع:

الزنادقة المتعصبون لمذهب أو لمبدأ أو لامام أو فكرة، أو مدينة أو جنس أو لون. قوم وضعوا الاحاديث في الترغيب والترهيب خاصة.

قوم وضعوا الاسانيد والمتون حسبة.

---

(١) الموضوعات ١: ٣٢.

(٢) الموضوعات ١: ٣٦.

جـماعـة من الرواة احترفوا صناعة القصص، والسؤال بالحديث فوضعوا تنفيقاً لسلعة أو تطلعاً لما في أيدي الناس.

الفـصـل السابع: أما هذا الفصل فقد ذكر فيه أشهر الوضاعين والكذابين، ونقل في ذلك أقوال ائمة الحديث والنقد.

الفـصـل الثامن: تناول فيه بيان ما بذله أئمة الحديث من الجهد في مقاومة الكذابين، وما تحملوه في سبيل الذب عن سنة سيد المرسلين، ومدى توفيقهم في ذلك.[1].

الفـصـل التاسع: أفرده للكلام على بعض الكذابين الذين شعروا بعظيم اثمهم، فندموا على ذلك وتابوا وأقروا بكذبهم واعترفوا بظلمهم[2].

الفـصـل العاشر: تكلم فيه عن ضرورة كشف حال الكذابين وبيان أمرهم واظهار جرمهم وأن ذلك ليس بغيبة. بل هو من الواجبات لتوقف الواجب عليه[3].

الفـصـل الحادي عشر: أفرده لبيان منهجه الذي سار عليه في كتابه من حيث ترتيبه وذكره الاحاديث مسندة وتعقبه كل حديث ببيان علته، ومن اتهم به، وأنه قسم الكتاب الى أربعة أبواب.

الباب الأول: في ذم الكذابين، ذكر فيه بعض الأحاديث والآثار الواردة في الحث على الصدق والتحذير من الكذب وبيان الوعيد لمن يقترف الكذب[4].

الباب الثاني: في بيان سبب ورود حديث من كذب عليّ متعمداً وبيان من رواه من الصحابة .

ساق ذلك باسانيده اليهم. وقد بلغوا واحداً وستين صحابياً[5]. ثم أكمل

---

(١) الموضوعات ١: ٤٨. (٢) الموضوعات ١: ٤٩. (٣) الموضوعات ١: ٤٨.
(٤) الموضوعات ١: ٥٣. (٥) الموضوعات ١: ٥٥.

الباب بذكر فصل أورد فيه بعض الروايات التي جاء فيها بعض القيود التي تخصص الاطلاق الوارد في الرواية، مبيناً بطلان تلك القيود[1].

الباب الثالث: أفرده للكلام على الامر بانتقاد الرجال والتحذير من الرواية عن الكذابين، وبيان الطرق التي يتسرب منها الكذب في الحديث.

الباب الرابع: جعله لموضوع الكتاب، أورد فيه الاحاديث التي حكم عليها بالوضع والكذب مرتبة حسب أبواب الفقه، وقد عقد في هذا الباب خمسين كتاباً كل كتاب يشتمل على أبواب وفصول بدأت بكتاب التوحيد، وانتهت بكتاب الموضوع على الصحابة من الحديث.

هذا ما اشتملت عليه المقدمة، وهي كما ترى مقدمة طويلة جمعت كثيراً من الفوائد التي لا يستغنى عنها في مثل هذا المبحث.

ملاحظات عامة حول الكتاب:

١ـ الكتاب كما أشار اليه مؤلفه، مرتب حسب كتب الجوامع، حيث يبدأ بمباحث العقيدة ثم الفقه عبادات ومعاملات. . . الخ، وكل كتاب منها يجمع عدة أبواب تحت كل باب فصول، ومباحث ومسائل غالباً ما يعنون لكل مسألة أو مجموعة من المسائل المتشابهة بعنوان خاص يورد تحت العنوان مجموعة من الاحاديث المناسبة له.

٢ـ التزم ابن الجوزي بورود أحاديثه مسندة من لدن شيخه الذي أخذ عنه الى الصحابي الذي روى عنه الحديث، ونادراً ما يورد الاحاديث معلقة أو بشكل بلاغات.

٣ـ لم يصرح ابن الجوزي بمصادره التي اعتمد عليها لكن الناظر في كتابه يظهر له انه اعتمد كثيراً على كتب الضعفاء مثل كتاب الكامل لابن عدي، ومعرفة المجروحين لابن حبان، والضعفاء للعقيلي وغيرها من كتب الضعفاء التي عنيت

---

(١) الموضوعات ١: ٤٩.

بذكر مناكير الرواة المجروحين، كما اعتمد أيضاً على كتب التواريخ، وخاصة تواريخ المدن، كتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ الشام لابن عساكر، وغيرهما من الكتب الشبيهة بهما، مما تضم تراجم مشايخ البلدة ورواتها وأحاديثهم التي تروى عنهم.

وكذلك معاجم بعض الرواة من المشايخ. كمعاجم الطبراني الكبير والاوسط والصغير وغيرها من المعاجم والكتب التي يمكن معرفتها بالنظر الى اسانيدها.

٤ـ التزم ابن الجوزي التعقيب على كل حديث يورده بالتنبيه الى الراوي المتهم بذلك الحديث غالباً حتى وان كان الحديث ظاهراً فيه الوضع، ومتنه يدل على ذلك، وقد أشار الى التزامه بذلك عند الكلام على حديث: مما ربنا... قائلاً: واعلم أنا خرجنا رواة هذا الحديث على عادة المحدثين ليتبين أنهم وضعوا هذا، والا فمثل هذا الحديث لا يحتاج الى اعتبار رواته لأن المستحيل لو صدر عن الثقات رد، ونسب اليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل سم الخياط لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف باعتباره، واعلم أنه قد يجيء في كتابنا هذا من الاحاديث ما لا يشك في وضعه غير أنه لا يتعين لنا الواضع من الرواة، وقد يتفق رجال الحديث كلهم ثقات، والحديث موضوع أو مقلوب أو مدلس، وهذا أشكل الامور[1].

فمن قوله هذا يظهر أنه انما أورد في كتابه الاحاديث الموضوعة حسب المعنى الاعم من الوضع بالتعمد، بل يشمل كل حديث لم يرد على الهيئة التي قالها رسول الله ﷺ.

٥ـ يستدل ابن الجوزي على كذب الحديث ووضعه أحياناً بذكر آية تناقضه، أو تدل على بطلانه، وتارة يورد حديثاً صحيحاً يناقضه أو يضاده، كما جاء ذلك عنه في حديث الارواح في خمسة أجناس.... الحديث فقد نقضه بحديث من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً... الحديث.[2].

---

(١) الموضوعات ١: ١٠٦.

(٢) انظر الموضوعات ١: ١٥١.

٦ـ لا يكتفي ابن الجوزي في رد الحديث بتعيين المتهم به ، بل غالباً ما يعطي حكمًا في الراوي المتهم ثم يتبعه بنقل أقوال ائمة الجرح والتعديل في جرح الراوي مؤيداً بذلك حكمه، وتارة يقتصر على نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي.

٧ـ نادراً ما يتعرض ابن الجوزي لنقد متن الحديث، وجل اعتماده على نقد الاسناد، واذا عرض لشيء من نقد المتن فانما يكون بشيء من الاجمال.

٨ـ يذكر ابن الجوزي الحديث أحياناً ويقتصر في الحكم عليه بالوضع بان في اسناده ضعفاء أو مجهولين، وتارة يورد فيهم من التجريح ما لا يكفي في الحكم على حديثهم بالوضع.

٩ـ تارة يصرح ابن الجوزي في الحكم على الحديث بالوضع ويعين المتهم به ولا يقتصر على ذلك، بل يشتد على المتهم به بعبارات يقذع فيها القول، كما جاء في حديث نزول الله عشية يوم عرفة على جمل أورق... الحديث، حيث قال: هذا حديث موضوع، لعن الله واضعه، ولا رحم صانعه، فانه كان من أخس المشبهة وأسوأهم اعتقاداً، وما اظنه كان يظهر هذا الا للطغاة من المشبهة الذين لم يجالسوا عالمًا، وهو عمل أبي السعادات، لا أسعده الله فانه كان يرمى بسوء المذهب، وصحبة المتهمين في الدين، وقلة المبالاة بأمر الاسلام فاختلق الكرخي، وسماه، ولا يعرف أصلاً، وقد كرم الله تعالى الطبراني ومن فوقه من رواية مثل هذا الحديث[١].

١٠ـ كثيراً ما يورد ابن الجوزي الحديث من عدة طرق تارة تكون كلها عن صحابي واحد، وأحياناً تكون عن جماعة من الصحابة، يروي عن كل صحابي من عدة طرق، فيورد تلك الطرق ويبين علة كل طريق وفي هذا العمل فوائد جمة، حيث يكشف عن الواضع الحقيقي وعن العلل التي اشتمل عليها الحديث من قلب أو سرقة أو تركيب أو غير ذلك مما هو موضح في موضعه.

١١ـ تارة يورد ابن الجوزي الحديث ويتهم به شخصاً وينقل عن الائمة تضعيفه، الا أن أئمة الحديث يتعقبونه بان الشخص الذي اتهمه ابن الجوزي، ليس

(١) الموضوعات ١: ١٣٣.

راوياً ضعيفاً، وانما الراوي الضعيف رجل آخر شارك المتهم في الاسم واسم الاب أو الكنية أو النسبة، ويعدون ذلك من هفوات ابن الجوزي، وغالباً ما يكون ابن الجوزي مقلداً فيه أحد الائمة ممن سبقه في تضعيف الحديث لذلك الوهم، وكل ما يؤاخذ عليه في ذلك عدم امعانه النظر وتحققه فيما ينقل.

وقد لقي كتاب ابن الجوزي اهتماماً من قبل كثير من المحدثين حيث تعرضوا له بالنقد والاختصار والاستدراك والتذييل. بل انتقدوه وخطأوه فيها، وخاصة الاحاديث الواردة في أحد الكتب الستة ومسند الامام أحمد حيث ألف بعضهم في الرد عليه، كالحافظ ابن حجر في كتاب القول المسدد في الذب عن مسند الامام أحمد[١]، والحافظ السيوطي في كتابه (النكت البديعات) المشهور باسم التعقبات وقد سبق أن تناولت الاحاديث التي اوردها ابن الجوزي في موضوعاته مما جاءت في أحد الكتب الستة وأوردها حديثاً حديثاً وبينت فيها ما ترجح لي في فصل خاص[٢].

وقد حكم عليه بعض الائمة باحكام مجملة منهم العلامة ابن الصلاح حيث قال: ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في مجلدين فاودع فيهما كثيراً مما لا دليل على وضعه وانما حقه ان يذكر في مطلق الاحاديث الضعيفة[٣].

وقال البلقيني تعليقاً على قول ابن الصلاح: والاعتراض عليه متوجه كما سبق، ومن جهة أنه ذكر اشياء فيها حسن بل صحيح أيضاً[٤].

وقال الحافظ ابن كثير: وقد صنف الشيخ أبو الفرج بن الجوزي كتاباً حافلاً في الموضوعات غير أنه أدخل فيه ما ليس منه، وخرج عنه ما كان يلزمه ذكره فسقط عليه، ولم يهتد اليه[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع، والذي ينتقد عليه بالنسبة الى ما لا ينتقد قليل جداً[٦].

---

(١) والكتاب مطبوع في الهند سنة ١٣١٩ هـ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر اباد

(٢) انظر الفصل الثالث من الباب الثاني.

(٣) علوم الحديث: ٨٩/٩٠.

(٤) محاسن الاصطلاح: ٢١٥.

(٥) اختصار علوم الحديث: ٧٩.

(٦) الباعث الحثيث: ٧٩.

وقال الكتاني: وكتاب الموضوعات الكبرى لابي الفرج بن الجوزي... الا انه تساهل فيه كثيراً بحيث أورد فيه الضعيف بل والحسن والصحيح مما هو في سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومستدرك الحاكم وغيرها من الكتب المعتمدة، بل فيه حديث في صحيح مسلم بل وآخر في صحيح البخاري[1] فلذلك كثر الانتقاد عليه، ومن العجب أنه أورد في كتابه العلل المتناهية كثيراً مما أورد في الموضوعات، كما أنه أورد في الموضوعات كثيراً من الاحاديث الواهية مع أن موضوعهما مختلف وذلك تناقض، وقد عابه عليه الحفاظ، قال الحافظ ابن حجر: وفاته من نوعي الموضوع والواهي في الكتابين قدر ما كتب[2].

الى غير ذلك من الأقوال المنقولة عن ائمة الشأن حول كتاب ابن الجوزي والذي يظهر لي والله أعلم أن ابن الجوزي استهدف أمراً عند تأليف كتابه يغاير تصور من انتقده، ذلك أن ابن الجوزي انما راعى اصطلاح علماء الحديث والنكات التي يلحظها علماء العلل وخاصة فيما يتعلق بالاسناد، زيادة على استهداف المتن، في حين أن غيره من الائمة انما استهدف المتن الوارد في كتابه دون مراعاة للعلل الواردة في الاسناد ونظرته كانت مقصورة على المتن، فمن ثم كانت الفجوة بينهما متسعة في حين أن المنصفين منهم وافقوا ابن الجوزي في حكمه على كثير من الاحاديث بالوضع.

وما ذهبت اليه لا يعني أن ابن الجوزي محق في كل أحكامه، بل ان منها ما ترجح لي أن الحق بجانبه، ومنها ما جنفه فيها وذلك لاسباب تعرضت لذكرها عند الكلام على الاحاديث الواردة في موضوعاته، مما يغني عن الاعادة.

٢- ترتيب الموضوعات للذهبي....

أما الحافظ الذهبي فقد سلف التعريف به قريباً.

واما كتابه فمعروف باسم ترتيب الموضوعات، وهو في الحقيقة اختصار لكتاب

---

(١) قد سبق أن عرضت لهذين الحديثين وبينت ما ظهر لي منها في موضعه.

(٢) الرسالة: ١٥٠.

الموضوعات لابن الجوزي، وقد اختصر الذهبي كتابي ابن الجوزي الموضوعات، والعلل المتناهية، والذي يهمنا هو الاول منهما، اذ جاء في آخره ما نصه: آخر كتاب الموضوعات للشيخ أبي الفرج بن الجوزي نقحه وهذبه، وخفف من طول أسانيده ابن الذهبي محمد. وأختصر بعض المتون الطوال وبعض القول في الرجال والحمد لله على كل حال وﷺ وآله وسلم تسليمًا كثيراً[1].

فقول الذهبي يوضح ما أشرت اليه من أن الكتاب هو مختصر لموضوعات ابن الجوزي.

تعريف بالكتاب:

١ـ سار الذهبي في الكتاب على نهج الاصل حيث رتبه حسب كتب الجوامع.

٢ـ حذف الذهبي أسانيد ابن الجوزي الى مصادره التي اعتمد عليها في تأليفه. وأكتفى بعزو الحديث الى صاحب المصدر الاصلي حيث يقول: الخطيب...، الدارقطني... ابن حبان، وهكذا، ثم يذكر بقية الاسناد الى الصحابي الذي نسب اليه الحديث.

٣ـ كثيراً ما يختصر الذهبي تعليق ابن الجوزي على الحديث ويورده بعبارة موجزة غالباً ما يقتصر عليها، الا اذا خالف ابن الجوزي في الحكم على الحديث فانه يذكر قوله بعبارة مختصرة أيضاً.

٤ـ اذا أورد ابن الجوزي الحديث من طرق عدة وساقها طريقاً طريقاً، فان الذهبي يجمعها في طريق واحد، حيث يعلق الحديث ابتداء من الراوي الذي عليه مدار الحديث، ثم يورد علل الطرق ان كانت مختلفة حسب ما ذكره ابن الجوزي.

٣ـ مؤلفات الحافظ السيوطي:

أما التعريف بالحافظ السيوطي، فقد سبق عند الكلام على مؤلفه «اللمع في اسماء من وضع» في المبحث السابق[2].

---

(١) ترتيب الموضوعات: ١٧١/١٧٧ب.

(٢) انظر صفحة: ٤٥٥ جـ٣.

وأما مؤلفاته فقد كان لهذا الحافظ نصيب الاسد في التأليف، في هذا النوع من الاحاديث حيث تناول كتاب ابن الجوزي من نواحي عدة، فقد ألف أكثر من كتاب كل واحد منها يعرض لكتاب ابن الجوزي من جهة معينة.

وأول هذه المؤلفات كتاب اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة.

وقد رسم مؤلفه في مقدمته المنهج الذي سار عليه، والغرض الذي من أجله صنف الكتاب فقال بعد الديباجة: فان من مهمات الدين التنبيه على ما وضع من الحديث واختلق على سيد المرسلين صلى الله عليهم وسلم اجمعين، وقد جمع في ذلك الحافظ ابو الفرج ابن الجوزي كتاباً فأكثر من اخراج الضعيف الذي لم ينحط الى رتبة الوضع بل ومن الحسن ومن الصحيح. كما نبه على ذلك الائمة الحفاظ منهم ابن الصلاح في علوم الحديث، وأتباعه، وطالما اختلج في ضميري انتقاؤه وانتقاده واختصاره لينتفع به مرتاده، الى أن استخرت الله تعالى وانشرح صدري لذلك. وهيأ الي أسبابه السالك، فأورد الحديث من الكتاب الذي أورده هو منه كتاريخ الخطيب والحاكم، وكامل ابن عدي والضعفاء للعقيلي ولابن حبان، وللازدي وأفراد الدارقطني، والحلية لابن نعيم وغيرهم بأسانيد، حاذفاً اسناد أبي الفرج اليهم ثم أعقبهم بكلامه، ثم ان كان متعقباً نبهت عليه، وأقول في أول ما أزيده (قلت) وفي آخره والله اعلم.

ورمزت لما أورده الحافظ ابو عبد الله الحسين بن ابراهيم الجوزقاني صورة (ج) اعلاماً بتوافق المصنفين على الحكم بوضع الحديث، وسميته اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وأسأل الله الاعانة عليه، والتوفيق لما يرضيه ويقربني اليه[1].

ففي هذه المقدمة القصيرة أشار الى الغرض الذي حمله على تأليف كتابه، وهو اختصار كتاب ابن الجوزي وتنقيحه، وهذا ظاهر من صنيعه في الكتاب، كما أنه أشار الى المنهج الذي سلكه حيث يورد الحديث الذي أخرجه ابن الجوزي مقتصراً في ذكره من الكتاب الذي أورد منه ابن الجوزي الحديث، ثم يعقبه بكلام ابن الجوزي

---

(١) اللآلىء ١: ٢.

مختصراً، ثم يتعقبه ان رأى ذلك.

وثمة ملاحظات عامة على الكتاب أحاول ذكر أهمها:

١ـ كثيراً ما يتعقب السيوطي ابن الجوزي بذكر طرق أخرى للحديث، وهذه الطرق في غالبها واهية أن لم تقل عن الطرق التي ذكرها ابن الجوزي حيث ينفرد في بعض طرقها كذاب أو متهم والظاهر والله أعلم أن السيوطي انما قصد بذلك التنبيه الى هذه الطرق التي لم يوردها ابن الجوزي، لا بقصد دفع الوضع عن الحديث بتعدد تلك الطرق، وفي بعض الاحيان يتعقب ابن الجوزي بدفع تهمة الوضع عن الحديث بذكر طرق يراها صالحة للاحتجاج وأحياناً تنحط تلك الطرق عن الاحتجاج، وكل ما تبلغه هو اثبات أن للحديث أصلاً وذلك فيما اذا كان كل طريق من تلك الطرق لا يخلو من مقال.

٢ـ يلاحظ ان السيوطي رحمه الله كثيراً ما يتعقب ابن الجوزي وخاصة في الأحاديث التي يوردها وهي في أحد الكتب الستة، أو مسند الامام أحمد، وتعقبه يصيب المحز احياناً ويوفق لحصول الاجرين معاً، وفي بعض الاحيان يضطر الى التكلف وركوب الصعب والذلول، وتارة يعوزه الامر فيقتصر تعقبه على قوله أخرجه أحد اصحاب الكتب الستة. أو أن فلاناً، وهو من رجال أحد اصحاب الكتب الستة. وقد عرضت لكثير من هذه الاحاديث وبينت فيها ما ظهر لي من امرها، والله اعلم.

٣ـ تارة يتعقب السيوطي ابن الجوزي بان للحديث شواهد أو متابعات ثم يورد ما يشهد لطرف من الحديث أو لعبارة فيه، أو لجزء منه الا أن النكارة تكون أحياناً مقصورة على بقية الحديث الذي لم يعتبر أو يشهد له غيره، وهذا لا شك غير كاف في اخراج الحديث عن دائرة الوضع، لا سيما اذا عرف أن بعض الوضاعين كان يعمد الى أحاديث معروفة فيزيد في متونها.

٤ـ تارة يتهم ابن الجوزي أحد رجال الاسناد في الحديث ويحكي تضعيفه، وينقل عن الائمة السابقين عباراتهم في تجريحه، وهذه الألفاظ في إصطلاحاتهم

تقتضي الاتهام أو الرمي بالكذب عندهم. فيتعقب السيوطي ابن الجوزي بان الراوي لم يتهمه أحد بالكذب بل ضعف، والحديث يخرج عن دائرة الوضع، ويلحق بدائرة الترك أو النكارة، وهذا الذي ذهب اليه انما هو باعتبار اصطلاح المتأخرين، وهو غير وارد لدى المتقدمين الذين لم يراعوا هذا التفريق، بل انهم قصدوا بعبارتهم تلك الحكم على الرواية بالوضع وهذا ظاهر من كلامهم عند الرجوع الى الاماكن التي أوردوا فيها تلك الأقوال.

٥- مما يلاحظ على الامام السيوطي رحمه الله أنه عند تعقبه لابن الجوزي وخاصة في الاحاديث التي يرى ثبوتها ويرجح الحكم عليها بالحسن او بالصحة اغفال لبعض كلام ائمة الجرح في الرجل، وهذا الذي يغفله غالباً ما يكون مؤثراً في الحكم على الحديث بل هو القرينة التي اعتمد عليها ابن الجوزي في حكمه، ولا شك أن اغفاله لذلك موهم للناظر بان الراوي لم يجرح قط، وهو لا شك مناف للامانة العلمية، وتغرير لمن يعتمد على كتابه عند المقارنة بقصد الترجيح، ولعل الحامل له على ذلك هو الرغبة في الاختصار.

٦- ختم السيوطي كتابه بذكر مقدمة ابن الجوزي التي صدر بها كتابه بعد أن اختصرها. واقتصر على ذكر الاهم فيها.

٢ - كتاب النكت البديعات على الأحاديث الموضوعات:

وقد اشتهر باسم التتبعات، وعنوان الكتاب صريح في موضوعه اذ ألفه السيوطي متتبعاً فيه ابن الجوزي في كتابه الموضوعات في الاحاديث التي غلب على ظنه أنها ليست بموضوعة وأن ابن الجوزي أوردها في موضوعاته، قال السيوطي في مقدمته: وأما موضوعات ابن الجوزي فلم أقف على من أعتنى بشأنها فاختصرتها معلقاً اسانيدها، وتعقبت منها كثيراً على وجه الاختصار على نحو ما صنع الذهبي في المستدرك[1] ثم جمعت كتاباً حافلاً في الاحاديث المتعقبة خاصة، بسطت فيه الكلام

---

(١) يعني بذلك كتابه اللآلئ المصنوعة.

على كل حديث، مع ذكر طرقها وشواهدها، وما وقفت عليه من كلام الحفاظ عليها، وما عثرت أنا عليه في ضمن المطالعة من المتابعات ونحو ذلك غير أن الهمم عن الاعتناء بتحصيله قواصر وأهل هذا الفن كانوا في الصدر الاول قليلاً فما ظنك بهم في هذا العصر الدابر أن الخص الكتاب المذكور في تأليف وجيز فاقتصرت منه على ايراد الحديث على طريقة الاطراف، وأعقبه بذكر من أعله، ثم أردفه برده اما بتوثيقه أو ذكر متابعه أو شاهده، وأنبه على من خرجه من الائمة المعتبرة في شيء من كتبه[1].

وقد أشار رحمه الله تعالى في هذه المقدمة الى الدافع الذي حمله على تأليف كتابه اذ استهدف استخلاص الاحاديث التي لا تبلغ درجة الوضع من كتاب ابن الجوزي.

وقد سلك السيوطي في تعقباته على ابن الجوزي مسالك شتى أشار الى بعضها في مقدمته، وأهمها منازعته ابن الجوزي في الطعن في الراوي الذي تفرد بالحديث والذي اتهمه ابن الجوزي وذلك بحكاية توثيق أو تقوية أمر من وثقه أو قوى أمره من ائمة النقد ان وجد، واذا دفع عن الراوي تهمة الكذب أو الوضع، خرج حديثه من دائرة الوضع.

وتارة ينازعه بدفع تهمة التفرد بالرواية بذكر متابعين للراوي أو شواهد أو متابعات للحديث حيث يبرىء الراوي الذي اتهمه ابن الجوزي بالتفرد.

كذلك سلك طريقاً اخرى في اثبات الحديث، أو دفع الوضع عنه حيث يتعقب ابن الجوزي بان أحداً من اصحاب السنن الاربعة أخرج الحديث، أو أن البيهقي أخرجه في أحد مؤلفاته- وقد اشترط الا يورد فيها حديثاً موضوعاً أو أن الحاكم أخرجه في مستدركه، ونحوها من الردود المجملة التي لا يصرح فيها بدفع الكذب عن الراوي. والذي يبدو أن كثيراً من هذه الردود يظهر فيها التكلف والتعسف، وقد نبهت على كثير منها عند الكلام على الفصل الثالث من الباب الثاني.

---

(١) التعقبات: ٢.

تارة يتعقب السيوطي ابن الجوزي بذكر متابعات الحديث هي في درجة الحديث الذي اورده ابن الجوزي من حيث النكارة أو أنزل منه، وغرضه من ذلك أثبات أن الحديث يرتفع عن درجة الوضع وأن له أصلاً وان بقي ضعيفاً أو منكراً أو مطروحاً، ففي بعض تعقباته كان رحمه الله يصيب المحز اذ يشير الى أن ابن الجوزي ضعف راوياً وهو غير ضعيف، والسبب في ذلك وهم أو خطأ في اسم ذلك الزاوي أو شخصه، أو اختلاف في الحكم، وتوثيقه أرجح. أو بذكر طرق أخرى للحديث غير الطرق التي أوردها ابن الجوزي.

يلاحظ أن تعقبات السيوطي كلها محصورة في الدفاع عن متن الحديث وذلك بايراد المتابعات أو الشواهد، أو دفع دعوى التفرد، وكلها تستهدف المتن، في حين أن ابن الجوزي كان يعرض للكلام على الاسانيد في كثير من الاحاديث التي ساقها وذلك لوجود علة تتعلق بالاسناد، كقلب أو تركيب أو سرقة كما يعرض للكلام على المتن حيث تقوم علة بالمتن تقضي بالحكم عليه بالوضع، وهذه الملاحظة لم يسترع الانتباه اليها كثير ممن تعقب ابن الجوزي، ولو لوحظت لقربت كثيراً من وجهات النظر بينه وبين غيره ممن تعقبه.

ومما تجدر الاشارة اليه، وينبغي ملاحظته أن السيوطي ومن وافقه قد استعظموا على ابن الجوزي ايراد أحاديث في موضوعاته مما ورد في بعض الكتب كالسنن الاربعة والمسند، ومؤلفات البيهقي، وحجتهم في ذلك أن هذه الكتب قد تلقها الامة بالقبول، وقد اشترط مؤلفوها عدم اخراج الاحاديث الموضوعة فيها، والحقيقة: ان تلقي الامة لهذه الكتب بالقبول انما هو على سبيل الاجمال لا بحسب أفراد أحاديثها حيث نوزعوا في بعضها ولا يلزم من قبولها مجملة قبول سائر أفرادها. أما بالنسبة لمن اشترط عدم اخراج الحديث الموضوع في مؤلفه فان الحكم بالوضع وعدمه أمر نسبي تختلف فيه الانظار ويسوغ فيه التنازع، والحكم فيه قائم على ترجيح بعض القرائن على بعض.

٣ ـ كتاب الزيادات على الموضوعات ، ويسمى بذيل الموضوعات :
والكتاب مطبوع في الهند[١] وظاهر من عنوانه أنه استدرك فيه السيوطي على ابن

(١) بالرغم من أن الكتاب مطبوع الا اني لم أتمكن من الوقوف عليه مع حرصي وبحثي الشديدين في الوقوف عليه. =

الجوزي في ذكر أحاديث موضوعة لم يوردها ابن الجوزي.

وقد سار فيه مؤلفه على نهج كتاب ابن الجوزي الا في مواطن يسيرة خالف فيها كما أشار الى ذلك ابن عراق[1].

وقد أورده ابن عراق في كتابه تنزيه الشريعة المرفوعة، حيث عقد في كل باب فصلاً أورد فيه الاحاديث التي زيدت على كتاب ابن الجوزي وسيأتي تفصيل ذلك في حينه عند الكلام على كتاب ابن عراق[2].

٤ـ تلخيص الموضوعات لابن درباس:

ومؤلفه هو العالم الفاضل جلال الدين ابراهيم بن عثمان بن ادريس بن درباس[3].

كتابه:

وقد اشار الى كتابه ابن عراق في مقدمة كتابه تنزيه الشريعة حيث ذكره في مصادره التي اعتمد عليها في تصنيفه[4]. ونقل عنه في أكثر من موضع من ذلك ما جاء في كلامه على حديث علي رضي الله عنه في دعاء حفظ القرآن.. قال: ورأيت بخط الحافظ ابن حجر على حاشية مختصر الموضوعات لابن درباس ما ملخصه: أما قول الدارقطني تفرد به هشام عن الوليد فليس كذلك، بل تابعه عليه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ومن طريقه أخرجه الترمذي، وسليمان وان تكلم فيه فقد أخرج له البخاري، قال الذهبي: لو لم يذكره العقيلي في الضعفاء لما ذكرته فانه ثقة مطلقاً ثم ساق له الذهبي هذا الحديث وقال عقبة: حديث منكر

= وقد طبع الكتاب في الهند ونسخه تعد الان نادرة. ان لم تكن مفقودة.

(١) انظر تنزيه الشريعة ١: ٣.

(٢) انظر صفحة: ٤٧٥ جـ ٣.

(٣) هكذا سماه ابن عراق، ولم أقف له على خبر حيث لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من مصادر.

(٤) انظر تنزيه الشريعة ١: ٤.

جداً، فلعل سليمان شبه له، وأدخل عليه كما قال أبو حاتم: لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم[1].

٥ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاحاديث الشنيعة الموضوعة لابن عراق ٩٠٧ هـ ـ ٩٦٣ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ العالم الشيخ علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عراق الكناني، نور الدين ولد سنة سبع وتسعمائة، وكان فقيهاً متصوفاً ناقداً للشعر وله مصنفات في الحديث والتاريخ، توفي سنة ثلاث وستين وتسعمائه[2].

وكتابه: مشهور، الفه في مصر، وأتم تأليفه سنة أربع وخمسين وتسعمائة، وأهداه الى السلطان سليمان العثماني[3].

قال في مقدمته بعد الديباجة، وبعد، فان من المهمات عند أهل العلم والتقى، معرفة الاحاديث الموضوعة على سيد المرسلين لتنتقى، وللامام الحافظ أبي الفرج بن الجوزي فيها كتاب جامع، الا أن عليه مؤاخذات ومناقشات في مواضع، وقد أعتنى شيخ شيوخنا الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي بكتاب ابن الجوزي المذكور، فاختصره وتعقبه في كتاب سماه اللالي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ثم عمل ذيلاً ذكر فيه أحاديث موضوعة فاتت ابن الجوزي، وأفرد اكثر المواضع المتعقبة بكتاب سماه النكت البديعات، وهذا كتاب لخصت فيه هذه المؤلفات بحيث لم يبق لمحصله الى ما سواه التفات، وبالغت في اختصاره وتهذيبه وتبعت اللآلي في تراجمه وترتيبه، وجعلت كل ترجمة غير كتاب المناقب في ثلاثة فصول:

الاول: فيما حكم ابن الجوزي بوضعه ولم يخالف فيه.

والثاني: فيما حكم بوضعه وتعقب فيه.

---

(١) تنزيه الشريعة ٢: ١١٢.

(٢) الاعلام ٥: ١٦٥.

(٣) الاعلام ٥: ١٦٥.

والثالث: فيما زاده السيوطي على ابن الجوزي حيث كانت له في تلك الترجمة زيادة، وقد أخل السيوطي في زياداته ببعض تراجم أصله، وأورد في الكتاب الجامع آخر الكتاب ما حقه أن يفرد بالترجمة المتروكة، ويورد فيها، فأنا نقلت ذلك من الكتاب الجامع، وأوردته في التراجم اللائق بها في ثالث فصولها. أما كتاب المناقب ففيه أبواب، وفي كل باب منها الفصول المذكورة، وحيث لم يكن في فصل منها شيء قلت: والفصل الفلاني خال.

وجعلت أوائل الاحاديث في أوائل السطور تسهيلاً للكشف والظفر بالحديث المطلوب واذا كان الحديث مرفوعاً، قلت: حديث كذا، واللفظ المضاف اليه لفظه حديث هو اللفظ المرفوع، وبعد تخريجه، أذكر صحابيه المنسوب اليه بقولي: «من حديث فلان، الا أن يكون في الحديث حكاية مخاطبة منه ﷺ لمعين أو مراجعة بينه وبين غيره، أو حكاية مخاطبة جبريل له، والحاكي غير النبي ﷺ، أو حكاية قصة ليست من لفظ النبي-ﷺ- فأضيف لفظة حديث الى اسم الصحابي أو التابعي الذي نسب اليه الحديث، واذا كان الحديث موقوفاً، قلت: أثر فلان وأتبعته لفظه، ثم اعقب كلا بذكر مخرجه ثم ببيان علته وما في زيادات السيوطي مما لم يبين علتهذكرت علته ان لاحت لي. . . الخ[1].

هذا بعض ما ورد في مقدمته مما رسم فيه منهاجه الذي سار عليه حيث يمكن تلخيصه فيما يلي:

١- سار في تأليف كتابه على نهج كتاب اللآلىء المصنوعة للسيوطي، تبعاً لكتاب الموضوعات لابن الجوزي حيث رتب الاحاديث حسب كتب الجوامع.

٢- قسم كل كتاب الى ثلاثة فصول:

الفصل الأول في الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع، وأقر عليها.

---

(١) تنزيه الشريعة ١: ٤/٣.

الفصل الثاني: في الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وانتقد فيها.

الفصل الثالث: في الأحاديث التي زادها السيوطي وكانت قد فاتت ابن الجوزي.

٣ـ الترتيب الشكلي لاوائل الاحاديث حيث بدأ كل حديث ببداية السطر.

٤ـ فرق بين الاحاديث والآثار حيث نبه الى كلٍ عقب ذكره فرمز الى المرفوع بكلمة حديث والى غيره بكلمة أثر.

٥ـ التنبيه الى علة الحديث التي من أجلها ألحق الحديث بالموضوعات، وقد أشار الى أنه ينقل قول السيوطي اذا وجده أو يذكرها من عنده اذا لاحت له في الاحاديث التي لم ينبه لها السيوطي.

٦ـ ذكر ابن عراق المصادر التي اعتمد عليها كل من ابن الجوزي والسيوطي، وقد حرص على الاشارة اليها. بل رمز لها برموز تدل عليها فرمز ـ عدـ لابن عدي في الكامل، وحب لابن حبان في المجروحين وعق ـ للعقيلي في الضعفاء، وفت لابي الفتح الازدي في ضعفائه، ومر لابن مردويه في تفسيره، وطب للطبراني في معاجمه، وقط للدارقطني في أفراده، وخط، للخطيب البغدادي في تاريخه، وشا لابن شاهين في الضعفاء، ونع لابي نعيم في الحلية، وحا، للحاكم في تاريخه، وقا للجوزقاني في أباطيله وهذه هي الكتب التي اعتمد عليها كل من ابن الجوزي والسيوطي، وقد استفاد الاخير من مصادر أخرى رمز لها بما يلي: كر لابن عساكر في تاريخه، ونجا لابن النجار في ذيل تاريخ بغداد ومي للديلمي في مسند الفردوس، وبخ لابي الشيخ في مؤلفاته.

كما اشار ابن عراق الى مصادر اعتمد هو عليها زيادة على ما سبق وهي تلخيص الموضوعات، وتلخيص العلل المتناهية، وكلاهما للحافظ الذهبي، وموضوعات الجوزجاني وهو المعروف بالاباطيل، وميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان، وتخريج احاديث الرافعي، وتخريج أحاديث الكشاف، والمطالب العالية،

وتسديد القوس، وزهر الفردوس وهذه الستة كلها لابن حجر العسقلاني وتخريج أحاديث الاحياء للعراقي، وتلخيص الموضوعات لابن درباس.

٧ـ ثم عقد فصولاً ألحقها بالمقدمة تتلخص فيما يلي:

أـ ذكر في الفصل الاول: تعريف الحديث الموضوع وامارات وضعه، وحكمه.

بـ تكلم في الفصل الثاني عن وقوع الوضع رد فيه على المنكرين لوقوع الوضع وفند شبههم.

جـ تعرض في الفصل الثالث لذكر حديث من كذب علي متعمداً... وعدد من رواه من الصحابة، اذ لخص فيه كلام ابن الجوزي.

دـ الفصل الرابع عنون له بقوله: فصل في الوضاعين تعرض في بدايته لذكر انواعهم وقد حصرهم في سبعة أنواع هم:

ـالزنادقة.

ـأصحاب الاهواء والبدع.

ـقوم اتخذوا الوضع صناعة وتسوقا (المتعمدون للوضع).

ـ المتزهدون المنسوبون الى التدين عن جهالة.

ـاصحاب الاغراض الدنيوية كالقصاص والشحاذين وأصحاب الامراء.

ـالشرهون من المحدثين والمحبون للظهور والمغربون ومدعو التفرد.

ـالمغفلون وكثيرو الخطأ ممن كان يجري الكذب على السنتهم دون قصد.

هـ الفصل الخامس صدره بقوله: فصل في سرد أسماء الوضاعين والكذابين ومن كان يسرق الاحاديث ويقلب الاخبار، ومن اتهم بالكذب والوضع من رواة الاخبار، ملخصاً من الميزان والمغني وذيله[1] للذهبي ولسان الميزان

(١) يقصد بالذيل. ذيل ديوان الضعفاء الذي سلف الكلام عليه، وقد ظن البعض ان ديوان الضعفاء والمغني كتاب واحد والواقع يخالف ذلك كما سبق تعريف كل.

للحافظ ابن حجر، مع زوائد من موضوعات ابن الجوزي. . . . الخ هذه أهم مصادره لهذا الفصل، كما أشار في نهاية الفصل الى أنه أطلع على كتاب الكشف الحثيث، وأفاد منه[1].

كما أشار في هذا الفصل الى الغرض الذي من أجله سرد أسماء الكذابين حيث قال: وغرضي من ذلك امران:

احدهما: اذا كان في سند حديث من أحاديث هذا الكتاب أحد من المذكورين متفق على تكذيبه فاني أكتفي بقولي بعد تخريج الحديث فيه فلان، طلباً للاختصار وهرباً من التكرار، وان كان غير متفق على تكذيبه وتركه ذكرت من وثقه.

ثانيهما: عموم النفع بذلك في غير هذا الكتاب حتى اذا مر بطالب الحديث رجل من هؤلاء في سند حديث توقف عن العمل به حتى ينظر الى متابعاته وشواهده[2].

ثم سرد أسماء الكذابين مرتبين على حروف المعجم، الاسماء أولاً ثم من اشتهر وعرف بكنيته.

هذه اهم المسائل التي عرض لها في ذكر المقدمة، وقد أوضحت منهجه في الكتاب توضيحاً لا يتطلب مزيداً، وثمة ملاحظات عامة أرى من المناسب ذكرها باختصار:

١ـ سار ابن عراق على المنهج الذي رسمه في المقدمة، ولم يخل بشيء منه.

٢ـ حذف ابن عراق أسانيد الاحاديث وساقها معلقة يبدأها بذكر طرف الحديث ثم يشير الى صحابيه الذي نسب اليه أو من انتهى اليه سند الحديث، ثم يرمز الى من أخرجه كل بحسب رمزه.

٣ـ غالباً ما يقتصر ابن عراق في ذكر علة الحديث على قول السيوطي، وتارة

---

(١) تنزيه الشريعة ١: ١٨/١٧.

(٢) تنزيه الشريعة ١: ١٨.

ايزيد على قوله بما يؤيده من أقوال أئمة الحديث، وخاصة في الاحاديث التي يدفع دعوى الوضع عنها وتارة يخالف السيوطي فيذكر أموراً تعارض قوله، وهي تعتبر انتصاراً لابن الجوزي كما تدل على أنه لم يهدف من تأليفه اختصار كتاب السيوطي فقط.

٦ـ تذكرة الموضوعات للفتني: ٩١٠ هـ ـ ٩٨٦ هـ.

ومؤلفه هو العالم الفاضل العلامة، المحدث محمد بن طاهر بن علي الصديقي الفتني ولد سنة تسعمائة واربع عشرة من الهجرة النبوية، وقيل سنة عشر وتسعمائة[١]، عالم بالحديث ورجاله كان يلقب بملك العلماء، تتلمذ على مشايخ عصره منهم برهان الدين السهودي، وابن حجر الهيثمي وعلي بن حسام الدين المتقي وغيرهم، وتوفي مقتولاً سنة ست وثمانين وتسعمائة[٢].

وكتابه معروف باسم تذكرة الموضوعات، قال مؤلفه في مقدمته بعد الديباجة، هذا مختصر، يجمع أقوال العلماء النقاد، والمحدثين السراد في وضع الحديث أو ضعفه حتى يتبين أن وضعه أو ضعفه متفق، أو أنه بسبب قصور قاصر أو سهو ساه مختلف، كيلا يتجاسر الكسل على الجزم بوضعه بمجرد نظره في كلام قائل: انه موضوع، ولا يتسارع الى الحكم بصحة كل ما نسب الى الحديث غافل مخدوع، فان الناس بين افراط وتفريط، فمن مفرط يجزم بالوضع بمجرد السماع على أحد لعله ساه أو ذو تخليط، ومن مفرط يستبعد كونه موضوعاً، وظن الحكم به سوء أدب ومخترعاً، ولم يدر أن ليس حكمه على الحديث بل على مخترع الكذب الخاذل، أو ما زل فيه قدم الغافل.

ومما بعثني اليه أنه اشتهر في البلدان موضوعات الصغاني وغيره، وظني أن أمامهم كتاب ابن الجوزي ونحوه، ولعمري انه قد أفرط في الحكم بالوضع حتى تعقبه العلماء من أفاضل الكاملين، فهو ضرر عظيم على القاصرين المتكاسلين، قال

---

(١) انظر الاعلام ٧: ٤٢.

(٢) مقدمة تذكرة الموضوعات: ١، الاعلام ٧: ٤٢.

مجدد المائة السيوطي : قد أكثر ابن الجوزي في الموضوعات من اخراج الضعيف، بل ومن الحسان، ومن الصحاح كما نبه عليه الحفاظ، ومنهم ابن الصلاح وقد ميز من حيزه ثلاثمائة حديث وقال: لا سبيل الى ادراجها في الموضوعات، فمنها حديث في صحيح مسلم وفي صحيح البخاري رواية حماد بن شاكر، وأحاديث في بقية الصحاح والسنن، ونقل فيه عن أحمد بن أبي المجد أنه قال، ومما قال: . . . . لم يصب فيه ابن الجوزي اطلاقه الوضع بكلام قائل في بعض روانه فلان، ضعيف، أو ليس يقوى، أو لين، فحكم بوضعه من غير شاهد عقل ونقل ومخالفة كتاب أو سنة أو اجماع، وهذا عدوان ومجازفة.

وأنا أورد بعض ما وقع في مختصر الشيخ محمد بن يعقوب الفيروزابادي من كتابه المغني عن حمل الاسفار في الاسفار، وللشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي في تخريج الاحياء، وفي المقاصد الحسنة للشيخ العلامة أبي الخير، شمس الدين السخاوي، وفي كتاب اللآلىء للشيخ جلال الدين السيوطي، وفي كتاب الذيل له، وفي كتاب الوجيز له، وموضوعات الصغاني، وموضوعات المصابيح التي جمعها الشيخ سراج الدين عمر بن علي القزويني، ومؤلف الشيخ علي بن ابراهيم العطار وغير ذلك، فأجمع أقوال العلماء في كل حديث كي يتضح لك الحق الحقيق بالقول، وقد حثني عليه بعض الاعزة الكرام، واستبطأوا حين شرعت الاختتام، وهو كالتذكرة للموضوعات، وكاف عن المطولات، وحين وقع الفراغ من التسويد تحرك عزمي الى أن أجمع من أجد من الكذابين والضعاف ليكون قانوناً في غير ما في هذا الكتاب من الموضوعات والضعاف والله الموفق لهذا المرام، وبعونه التيسير للاختتام[١].

ومقدمة الكتاب تجلى فيها منهجه الذي سار عليه، حيث سلك طريق ابن الجوزي والسيوطي في ترتيبه الاحاديث حسب أبواب الجوامع، كما أشار الى مصادر التي اعتمد عليها في تصنيف كتابه، زيادة على كتاب السيوطي.

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٣/٤

ثم ذكر بعض المسائل في بقية المقدمة حيث جعلها في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ذكر فيه تعريفات لبعض أنواع الحديث كالصحيح والحسن والضعيف والمرفوع. والمرفوع والموقوف، والمقطوع والمتصل والمسند والمنقطع والمعضل والمرسل والمعلق، والغريب والشاذ والمنكر، ثم أتبع ذلك بذكر مراتب الجرح.

الفصل الثاني: ذكر فيه أقسام الوضاعين، حيث لخص فيه الاقسام التي ذكرها الذهبي.

الفصل الثالث: أفرده لذكر الكتب التي اشتملت على كثير من الأحاديث الموضوعة والرواة الذين اشتهروا وعرفوا بالوضع والكذب

ملاحظات عامة على الكتاب:

١ـ يورد المؤلف الحديث في كتابه على طريقة الاطراف، ثم يذكر من اخرجه من اصحاب الكتب، ثم يعقب ذلك ببيان الراوي المتهم في الحديث مبيناً من طعن في الراوي من الائمة.

وبعد الفراغ من ذكر الاحاديث الموضوعة عقد فصلاً ذكر فيه الرجال الضعفاء والكذابين وقدم لهذا الفصل مقدمة قال فيها بعد الديباجة: لما استرحت من أعباء جمع الموضوعات وما فيها من تنقيدات الفضلاء البررة حركني بعض الاعزة، وميز الاحبة، وصدق الطوية وفرط المحبة أن أجمع من الرواة الكذابين، وأسرد الوضاع والمفترين ليكون قانوناً كلياً في معرفة الاخبار الموضوعة وضبط الضعاف والمفتريات، فسارعت في ذلك ونقحت ما هنالك[1]. . . . . الى أن قال: تنبيه: ل رمز للآلىء وذ، لذيله وج، للوجيز، وهذه الكتب الثلاثة للشيخ جلال الدين السيوطي ومق لمقدمة ابن حجر وغ لما نقل من الترغيب والترهيب للحافظ المنذري، وت للترمذي، والتصريح لغيرها وربما أصرح في بعض المواضع باسمائها، ونلحق بعد حروف

(١) تذكرة الموضوعات: ٢٣٠

المعجم، باباً[1] للنسب والكنى.

٧- مختصر اللآلىء المصنوعة، للحريشي: ١٠٤٢هـ - ١١٤٣هـ.

ومؤلفه هو العالم خاتم المحققين والعلماء العاملين، المسند المحدث الرحال العمدة أبو الحسن علي بن أحمد الحريشي المالكي، المغربي، ولد سنة اثنتين وأربعين والف وسكن المدينة المنورة، وأخذ من الشيخ عبد القادر الفاسي، وابي سالم العياشي والزرقاني.

وعنه أحمد بن مبارك، وعمر الفاس، وأحمد الماكودي وغيرهم.

له مؤلفات وتصانيف منها شرح الموطأ، وشرح مختصر خليل وغيرهما، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف[2].

أما كتابه، مختصر اللآلي المصنوعة، فقد أشار اليه الكتاني ضمن الكلام على كتب الموضوعات فقال: .... والحافظ جلال الدين السيوطي وهو المسمى باللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وقد اختصرها ابو الحسن علي بن أحمد الحريشي الفاسي المالكي نزيل المدينة المنورة المتوفي بها سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف[3].

٨- الدرر المصنوعات للسفاريني: ١١١٤- ١١٨٨

ومؤلفه هو الامام الحافظ أبو العون شمس الدين بكر بن أحمد بن سالم السفاريني، عالم الحديث والاصول والادب، ولد في سفارين من قرى نابلس عام ١١١٤ ورحل الى دمشق فأخذ من علمائها، وعاد الى نابلس فدرس وأفتى وتوفي بها عام ١١٨٨. وله مؤلفات في الحديث والادب والفقه[4].

وكتابه عرف باسم الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات، وقد أشار اليه

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٢٣٠.

(٢) شجرة النور الزكية: ٣٣٦/٣٣٧ وأرخ وفاته في سنة ١١٢٠ هـ، الاعلام ٥: ٦٥.

(٣) الرسالة المستطرفة: ١٥٠.

(٤) الاعلام ٦: ٢٤٠.

الكتاني في رسالته حيث قال: وقد اختصر كتابه هذا[1] جماعة منهم الشيخ محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي في مجلد ضخم سماه الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات[2].

وظاهر من قول الكتاني أن الكتاب اختصار لكتاب ابن الجوزي فمن الطبيعي أن يسير فيه مؤلفه على نهج مؤلفه.

كما اشار اليه اسماعيل باشا ضمن ذكر مؤلفاته فقال: له من التصانيف... الدرر المصنوعات في الاحاديث الموضوعات... الخ[3].

٩ـ الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة: للشوكاني ١١٧٣هـ ـ ١٢٥٠ هـ.

ومؤلفه هو الامام الفقيه المحدث الحافظ المجتهد محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، ولد بهجرة شوكان سنة ١١٧٣ هـ ونشأ بصنعاء وولي قضاءها ومات حاكمًا لها وكان فقيهاً مجتهداً من كبار علماء اليمن، وله مؤلفات كثيرة مشهورة في التفسير والحديث والفقه والعقيدة، وغيرها من المعارف. توفي بصنعاء سنة خمسين ومائتين وألف[4].

أما كتابه فقد عرف باسم الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة.

قال فيه مؤلفه في المقدمة بعد الديباجة .... وقد أكثر العلماء رحمهم الله من البيان للاحاديث الموضوعة، وهتكوا أستار الكذابين، ونفوا عن حديث رسول الله ﷺ انتحال المبطلين وتحريف الغالين، وافتراء المفترين، وزور المزورين، وهم رحمهم الله تعالى قسمان، قسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالرجال الكذابين والضعفاء، وما هو أعم من ذلك، وبينوا في تراجمهم ما رووه من موضوع أو

---

(١) أي كتاب الموضوعات لابن الجوزي.

(٢) الرسالة المستطرفة: ١٥٠.

(٣) هدية العارفين ٢: ٣٤٠.

(٤) الاعلام ٧: ١٩١/١٩٠، وانظر ترجمته في مقدمة الفوائد المجموعة ١٦/١١.

ضعيف، كمصنف ابن حبان والعقيلي. . .

وقسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالاحاديث الموضوعة، كموضوعات ابن الجوزي والصغاني والجوزقاني والقزويني. . . وها أنا بمعونة الله وتيسيره أجمع في هذا الكتاب جميع ما تضمنته هذه المصنفات من الاحاديث الموضوعة، وقد أذكر ما لا يصح اطلاق اسم الموضوع عليه بل غاية ما فيه أنه ضعيف بمرة، وقد يكون ضعيفاً ضعفاً خفيفاً، وقد يكون أعلى من ذلك والحاصل على ذكر ما كان هكذا التنبيه على انه قد عد ذلك بعض المصنفين موضوعاً كإبن الجوزي، فانه تساهل في موضوعاته حتى ذكر فيها ما هو صحيح فضلاً عن الحسن، فضلاً عن الضعيف، وقد تعقبه السيوطي بما فيه كفاية. وقد أشرت الى تعقباته تارة منسوبة اليه، وتارة منسوبة الى كتبه، واختصرتها اختصاراً لا يخل بالمراد، ودفعت ما يستحق الدفع منها. وأهملت ما لا يتعلق به فائدة، وسميت هذا الكتاب الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة[1].

ثم ذكر بقية المقدمة ذكر فيها بعض المسائل التي تتعلق بكتابه من حيث مكانته والطريقة التي سار عليها في تأليفه. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١ـ وضع لكتابه مكانة بين سائر الكتب المؤلفة في هذا الشأن حيث رأى أن كتابه أجمعها مع اختصار في العبارة والاكتفاء بالاشارة حيث قال: فمن كان عنده هذا الكتاب فقد كان عنده جميع مصنفات المصنفين في الموضوعات مع زيادات وقعت علّيها في كتب الجرح والتعديل وتراجم رجال الرواية، وتخريجات المخرجين، وتصنيفات المحققين[2].

٢ـ اذا كان الحديث مرفوعاً صدره بقوله: حديث وأضافه الى صحابيه، واذا كان الحديث موقوفاً أو مقطوعاً صدره بقوله: قول فلان، ثم أعقب ذلك بذكر من أخرجه من أصحاب الكتاب فان لم يقف على من أخرجه عزاه الى احد كتب الموضوعات التي أوردته.

---

(١) الفوائد المجموعة: ٣/٤.

(٢) الفوائد المجموعة: ٤.

٣ـ رتب أحاديث كتابه على حسب أبواب الفقه.

٤ـ أشار الى أنه تعرض لذكر مباحث مفيدة أتم فيها بعض الابواب كتعرضه للكلام على النسخ الموضوعة في آخر أبواب المناقب، والى كتب التفسير التي تشتمل على كثير من الموضوعات في آخر أبواب التفسير.

هذه اهم المسائل التي شملتها مقدمة كتابه.

تعريف بكتابه، وملاحظات عامة عليه.

١ـ رتب أحاديث كتابه حسب أبواب الفقه، حيث بدأ كتابه بالاحاديث المتعلقة بالطهارة فالصلاة فالزكاة فالصوم فالحج. . . الخ، وهو في ذلك خرج على السير على نهج تأليف ابن الجوزي أو السيوطي، وفي الحقيقة ان الشوكاني، وان وافق من سبقوه في الخطوط الرئيسية في تأليف كتابه، الا ان كتابه يعد من أجمع الكتب حيث لم يقتصر على الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي أو السيوطي، بل تجاوزهما فساق جل الاحاديث التي تعرض لها السابقين له. ولذا كان كتابه من أجمع الكتب التي ذكرت الاحاديث الموضوعة مرتبة حسب أبواب الفقه.

٢ـ سلك في ذكر الاحاديث طريقةالاطراف حيث يورد الحديث ويتلوه بذكر صحابيه الذي نسب اليه ثم يحكم على الحديث بما يراه ثم يذكر من أخرجه من أصحاب الكتب قبله.

٣ـ يذكر الشوكاني الحديث ويورد فيه قول السيوطي وكثيراً ما يقتصر على قوله حيث يرتضي حكمه، وتارة يخالفه، ويبين ما ترجح له من حال الحديث. كما أن للشوكاني كتاباً آخر في الموضوعات اسمه التعقبات على الموضوعات، أشار اليه الزركلي في ترجمته فقال ضمن الكلام على مؤلفاته، له مائة وأربعة عشر مؤلفاً منها. . . والتعقبات على الموضوعات. خ. . . الخ[1].

والظاهر أن الكتاب ينهج طريقه كتاب السيوطي، حيث تعقب فيه واستدرك

---

(١) الاعلام ٧: ١٩٠.

على كتب الموضوعات. ولعله صنفه بعد كتاب الفوائد المجموعة، اذ لم يرد له ذكر في كتاب الفوائد، كما انه لم يشر اليه احد سوى ما جاء في كتاب الزركلي. والله اعلم.

هذه هي الكتب التي الفت لبيان الاحاديث الموضوعة حيث رتبت أحاديثها على نهج كتب الجوامع أو كتب الفقه مما وقفت عليه، وهي لا شك تكشف عن مدى الجهد الذي بذله هؤلاء الجهابذة النقاد في تنقية حديث رسول الله ـ ﷺ ـ من كل دخيل أو ملصق به.

الكتب المصنفة في الأحاديث الموضوعة، المرتب أوائل أحاديثها حسب حروف المعجم:

وقد سلك جماعة من علماء الحديث مسلكاً آخر في تصنيف كتبهم للاحاديث الموضوعة حيث اعتمدوا في التصنيف على أوائل الاحاديث فرتبوا أحاديثها حسب حروف المعجم.

في حين أن المؤلفين على النهج السالف اعتمدوا في التصنيف على طريقة كتب الجوامع، وكتب الفقه حيث يوردون تحت كل كتاب أبواباً وفصولاً تتناول معنى معيناً.

ولكل من المسلكين فوائد ومآخذ معروفة لا تخفى على الباحثين.

والناظر لهذه الكتب يجدها أقل عدداً من كتب النوع الاول، كما أن التصنيف فيها جاء متأخراً عن التصنيف في النوع الاول اذا استثنينا كتاب ابن طاهر المقدسي على اعتبار أن بعض الباحثين يرى أنه لم يقصد مؤلفه من تصنيفه افراد الاحاديث الموضوعة.

وسأحاول في هذه العجالة أن أعرض لهذه الكتب التي صنفت الاحاديث حسب حروف المعجم على النهج الذي سلكته في عرض كتب النوع الاول ذاكراً لها حسب الترتيب الزمني لمؤلفيها فأقول وبالله التوفيق:

١ـ تذكرة الموضوعات لابن طاهر المقدسي: ٤٤٨ هـ ـ ٥٠٧ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ العالم المكثر الجوال أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، يعرف بابن القيسراني الشيباني سمع من جماعة من الأفاضل العلماء في شتى البلدان منهم أبو عثمان بن ورقاء والحسن بن عبد الرحمن الشافعي وعلي بن الحسن ابن الحداد وغيرهم.

وقد أثنى عليه جماعة من الائمة الحفاظ قال محمد بن اسماعيل الحافظ: أحفظ من رأيت ابن طاهر وقال أبو زكريا بن منده: كان ابن طاهر أحد الحفاظ حسن الاعتقاد جميل الطريقة صدوقاً عالماً بالصحيح والسقيم، كثير التصانيف لازماً للأثر. توفي سنة سبع وخمسمائة[١].

أما كتابه. فقد اشتهر باسم تذكرة الموضوعات[٢]، وقد أشار المعلمي الى ان اسم كتابه هو: التذكرة في غرائب الاحاديث والمنكرة، أو ومنكراتها[٣].

ويرى المعلمي رحمه الله ان كتاب ابن طاهر لم يقصد مؤلفه فيه افراد الاحاديث الموضوعة بل ألفه لبيان الاحاديث الموضوعة والضعيفة. قال: وثم كتب اشتملت على الموضوع والواهي، ونحوه، ومنها كتاب التذكرة للحافظ محمد بن طاهر المقدسي وهو مطبوع، وهو من هذا الضرب، كما يدل عليه من تصحفه، وكما تشعر به مقدمته، وكذلك اسمه في بعض التراجم التذكرة في غرائب الاحاديث والمنكرة، أو ومنكراتها، ، ولا يعتمد بتسميته في المطبوع تذكرة الموضوعات[٤].

أما ما قاله ابن طاهر في مقدمته فهو: هذه أحاديث رواها الكذبة والمخرجون في الضعفاء والمتروكون، يتداولها الناس في احتجاجهم ومناظرتهم أوردتها على ترتيب الفاظ حروفها لتكون أقرب على من أراد معرفة الحديث الذي يريده منها[٥].

لكن الذي حملني على ادراجه ضمن الكتب التي أفردت في الموضوعات ان

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٢٤٥/١٢٤٢.

(٢) والكتاب مطبوع في الهند.

(٣) مقدمة الفوائد المجموعة: ٦.

(٤) مقدمة الفوائد المجموعة: ٦.

(٥) تذكرة الموضوعات: ٧.

غالب الاحاديث التي أوردها قد ضمنت كتب الموضوعات فاعتبرت في ذلك الغالب.

وقد اشار الكتاني الى اصل كتابه، حيث ذكر أن ابن طاهر جرد الاحاديث الواردة في الكامل لابن عدي ورتبها على حروف المعجم[1].

ملاحظات عامة على الكتاب وأهم مميزاته:

١ـ اهتم المؤلف بترتيب أحاديث الكتاب على حروف المعجم حيث لم يقتصر في الترتيب على أول حرف في الحديث بل راعى الحرف الثاني والثالث في الكلمة، فان اتفقت في الكلمة الاولى في الحروف، راعى الترتيب في الكلمة الثانية، وهكذا.

٢ـ سار في ذكر الاحاديث على طريقة الاطراف، حيث يورد طرف الحديث ثم يتبعه بذكر الراوي المتهم به، أو من هو آفته من الرواة، ثم يحكي بعد ذلك أقوال أئمة الجرح السابقين له في طعن الراوي المتهم. وقلما يذكر حديثاً ولا يظهر علته.

٣ـ أفرد المؤلف الاحاديث المبدوءة بالالف واللام في باب خاص جعله في آخر الابواب ورتبه على حسب حروف المعجم بالنسبة للحرف التالي للالف واللام.

٤ـ تارة يورد ابن طاهر الحديث ويحكم عليه بالبطلان أو النكارة ثم يتعقبه بقوله: انه ورد من طريق آخر، او صح من طريق آخر، وهو يعني أن البطلان أو النكارة انما تتعلق بالسند دون المتن.

٥ـ تارة يورد ابن طاهر الحديث ويتعقبه في الطعن في بعض رواته الا أن طعنه لا يقتضي الحكم على الحديث بالوضع بل غايته الضعف، وفي الحقيقة ان صنيعه هذا لا يورد عليه استشكالاً لانه لم يقتصر على ذكر الموضوعات بل استهدف جمع الاحاديث الواردة في الكامل، وهي تشمل الموضوع والمتروك والمنكر والمعل.

٦ـ يعتبر كتاب ابن طاهر هذا من اوائل الكتب التي رتبت الاحاديث حسب أوائلها على حروف المعجم.

---

(١) انظر الرسالة المستطرفة: ١٤٥.

٢ـ الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة لشمس الدين الشامي . . . . ـ ٩٤٢ هـ.

ومؤلفه هو: الامام الحافظ المحدث الفقيه محمد بن يوسف بن علي بن يوسف شمس الدين الشامي، صاحب السيرة الحلبية محدث عالم بالتاريخ ولد في صالحية دمشق وسكن البرقوقية، بصحراء القاهرة الى أن توفي، صنف في علوم وفنون شتى، وتوفي سنة اثنتين واربعين وتسعمائة[١].

وكتابه: معروف باسم الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة، اشار اليه كل من صاحب الشذرات[٢] والكتاني في رسالته[٣] والمعلمي في مقدمته على كتاب الشوكاني[٤].

٣ـ مؤلفات الشيخ ملا علي القاري: . . . . . ـ ١٠١٤ هـ.

وهو العلامة المحدث الفقيه علي بن محمد بن سلطان الهروي المعروف بالقاري، نور الدين، اشتهر باسم ملا علي القاري[٥]، ولد في هراة، وسكن مكة وكان يكتب في كل عام مصحفاً عليه طرر من القراءات والتفسير فيبيعه فيكفيه قوته من العام الى العام، وله مصنفات كثيرة في التفسير والحديث والفقه وغيرها من المعارف توفي بمكة سنة أربعة عشر والف هجرية[٦].

وقد عرف له كتابان الفهما في بيان الاحاديث الموضوعة. . اشتهرت لدى علماء الحديث بالموضوعات الكبرى. والموضوعات الصغرى.

أما الكتاب الاول. وهو الموضوعات الكبرى، وقد سماه مؤلفه الاسرار المرفوعة في الاحاديث الموضوعة[٧].

---

(١) انظر ترجمته في شذرات الذهب ٨: ٢٥٠/٢٥١، الاعلام ٨: ٣٠/ ٣١
(٢) شذرات الذهب ٨: ٢٥١
(٣) الرسالة المستطرفة: ١٩٩.
(٤) مقدمة الفوائد المجموعة: ٥.
(٥) وقد ورد اسمه على كثير من كتبه. علي بن سلطان.
(٦) الاعلام ٥: ١٦٦/١٦٧.
(٧) وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة وقد طبع طبعة محققة اشرف عليها محمد الصباغ.

قال مؤلفه في مقدمته بعد الديباجة... لكن الاحاديث المبينة للاحكام صارت ظنية عند الانام لاجل بعد الايام، فلهذا وقعت أحاديث موضوعة بين العوام، لكن العلماء الاعلام قاموا بحق القيام، وميزوا بين الصحيح والسقيم، والحسن والضعيف، والمرفوع والموقوف، والمقطوع والموضوع[١].

ثم ذكر مقدمة طويلة تشتمل على مسائل عقدها في فصول: أهمها:

١- ذكر حديث: من كذب علي متعمداً، وساق رواياته وطرقه، حيث بلغت عنده أربعاً وتسعين رواية، عزا كل رواية الى من أخرجها، وقد استفاد في هذا المبحث من العلماء الذين سبقوه في جمع طرق هذا الحديث من قبل كابن صاعد، وابن الجوزي ويوسف بن خليل الدمشقي[٢].

٢- كما اورد عقب ذلك حديث: من روى عني حديثاً يرى انه كذب... الحديث ذكر في ذلك طرقه التي عرف بها الحديث[٣]، ثم اتبع هذا المبحث ببيان حكم رواية الحديث الموضوع، ومذاهب الائمة في ذلك.

٣- تناول المؤلف بيان حكم الكاذب على رسول الله ﷺ، ويظهر انه رحمه الله يميل الى تكفير الكاذب عليه ﷺ[٤].

٤- عرض لمنهج السلف وخاصة الخلفاء الراشدين وموقفهم من رواية الحديث والتثبت فيه[٥].

٥- عقد فصلاً خاصاً تناول فيه بيان حرمة الرواية عن الرسول، واسناد الحديث إليه الا بعد التحقق من صحة ما ينسب اليه[٦].

٦- كما عقد فصلاً آخر لبيان موقف الائمة من الكذابين والضعفاء وانكار مروياتهم وفضحهم وكشف امرهم[٧].

---

(١) الأسرار المرفوعة: ٢.
(٢) انظر الاسرار المرفوعة: ٢٩/٢٨.
(٣) انظر الاسرار المرفوعة: ٣٩/٣٨.
(٤) انظر الاسرار المرفوعة: ٣٨/٣٦.
(٥) انظر الاسرار المرفوعة: ٤٣.
(٦) انظر الاسرار المرفوعة: ٤٤.
(٧) الاسرار المرفوعة: ٤٥.

٧ـ عقد فصلاً آخر فيه بيان أن كشف أمر الكذابين لا يعد من الغيبة بل هو أمر مطلوب واجب[1].

٨ـ كما عقد فصلاً آخر في بيان كيفية الطرق التي كان الكذابون والقصاص يلجأون اليها في بث مروياتهم، والتعمية عن كذبهم[2].

٩ـ فصل فيما روي عن الزنادقة وغيرهم من وضع اعداد هائلة من الحديث[3].

١٠ـ فصل للكلام على القصاص، وطريقتهم في القصص وبداية القصص وموقف أئمة الحديث منهم، وبعض الحكايات التي تدل على جهلهم[4].

١١ـ واما الفصل الاخير فقد عقده لبيان سبب تأليف الكتاب، والمنهج الذي سار عليه، ويتلخص سبب تأليفه الكتاب، في رغبته في افراد الحديث الموضوع من الكتب التي ألفت في ذكر الاحاديث المشتهرة والدائرة على الألسنة، وخاصة كتاب المقاصد الحسنة للسيوطي. حيث جرد الأحاديث المتفق على الحكم عليها بالوضع منه.

وأما منهجه في تأليف كتابه فيتلخص فيما يلي:

١ـ اقتصر على ذكر الاحاديث المتفق على وضعها، أما الأحاديث المختلفة في الحكم عليها، فلم يوردها في كتابه لاحتمال ثبوتها.

٢ـ رتب كتابه على حروف المعجم من الافعال والاسماء والحروف ليسهل الرجوع اليها عند التفتيش عن حديث من أحاديثها.

تعريف بالكتاب، وذكر لبعض مميزاته:

١ـ الكتاب قد رتبت أوائل الاحاديث فيه على حروف المعجم. وقد حاول المؤلف أن يراعي الترتيب فيه بالنسبة للحرف الاول والثاني، أو الكلمة الاولى

(١) الاسرار المرفوعة: ٤٨.
(٢) الاسرار المرفوعة: ٥٣.
(٣) الاسرار المرفوعة: ٦١.
(٤) الاسرار المرفوعة: ٦٣.

والثانية، وقد وفق في ذلك، كما بوب لكل حرف من الحروف باباً خاصاً

٢ـ بعد الفراغ من ذكر الاحاديث عقد فصلين تناول فيها بعض المسائل المتعلقة بالوضع وأهم هذه المسائل هي:

أـ الفصل الاول: في بيان قصص وضعت على بعض الائمة، والصقت بهم كقصة لقاء الامام الشافعي وأحمد بشيبان الراعي، واجتماع الامام الشافعي بأبي يوسف القاضي لدى الرشيد.

كما تناول في هذا الفصل بيان المراد من قول الامام أحمد: ثلاثة كتب لا أصل لها، التفسير والمغازي والملاحم.

كما بين أن ثم قبوراً نسبت كذباً لجماعة من الانبياء والصالحين وبعض الصحابة.

وعرض في هذا الفصل أيضاً لبيان بعض النسخ الموضوعة، والكتب التي اشتملت على كثير من الاحاديث الموضوعة، والرواة الذين وقع الكذب والخطأ في أحاديثهم ،وختم الفصل بذكر بعض الاحاديث والقصص المكذوبة والشائعة بين العامة، وفندها وبين موقف العلماء منها.

ب ـ الفصل الثاني:

نقل فيه فصلاً من كتاب المنار لابن القيم، وهو الفصل الخاص بمعرفة الأحاديث الموضوعة دون حاجة الى النظر في أسانيدها وقد اقر ابن القيم في كثير من تلك الاحاديث، وتارة يتعقبه بما يخالفه، وجل اعتماده على المخالفة في أن الحديث اخرجه جماعة من الائمة في كتبهم كالترمذي والبيهقي والسيوطي، في الجامع وتارة يزيد عليه بما يؤيد الحكم.

٣ـ يرى المؤلف رحمه الله أن الحديث اذا حكم عليه بالوضع، فانه لا يمكن تصحيحه بالرؤيا ونحوها، ولا عبرة فيمن ادعى اثبات أحاديث على رؤيا او مكاشفة.

٤ـ غالباً ما يورد المؤلف عقب الحديث أقوال الائمة، في الحديث ثم يتبعه برأيه، فاحياناً يخالف أحكام من سلفه، واحياناً لا يبدي في الحديث رأياً.

٥ـ يلجأ المؤلف أحياناً لاثبات الحديث الى تأويلات قد تكون متعسفة أحياناً وخاصة عندما يكون الحكم على الحديث بالوضع بسبب معارضته لصريح آية او سنة صحيحة.

٦ـ اشار المؤلف الى أنه استل كتابه من المقاصد الحسنة، الا ان الملاحظ أن جل اعتماده على مختصر المقاصد أعني كتاب تمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع.

٧ـ كثيراً ما يعترض المؤلف على الحكم في الحديث بالوضع بمجرد وجوده في أحد الكتب الستة ويرى وجوده في أحدها كاف في رفع الوضع عنه.

أما الكتاب الثاني فقد اشتهر في أوساط أهل الفن باسم الموضوعات الصغرى وقد سماه مؤلفه «المصنوع»[1].

وفي الحقيقة أن المؤلف سار في تأليف هذا الكتاب على المنهج الذي سار عليه في تصنيف كتابه الاسرار المرفوعة بل ان المادة في الكتابين واحدة الا أنه حذف البحوث التي أوردها في المقدمة بالنسبةلكتابالمصنوع كما حذف الفصل الذي نقله من كتاب المنار لابن القيم. أما بقية مادة الكتاب، فقد اتحدت في الكتابين تقريباً، ولذا فان التعريف بكتابه الاول أعني الاسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة، يغني عن التعريف بالكتاب الثاني الذي هو المصنوع.

٤ـ الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث لأحمد بن عبد الكريم العامري الغزي[2].

واسم كتابه: الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، أشار مؤلفه في مقدمته الى انه استله من اصله الذي اعتمد عليه وهو مؤلف لجده نجم الدين الغزي، اسمه

---

(١) قد طبع الكتاب أكثر من مرة وآخرها طبعة محققة من قبل الشيخ أبي غدة.

(٢) لم اقف على ترجمة للمؤلف بالرغم من تفتيشي له، ولذا لم أتمكن من معرفة عصره، كما أنه لم يأت في كتابه، ما يشعر بالزمن الذي عاش فيه المؤلف.

اتقان ما يحسن من الاخبار الدائرة على الالسن حيث أفرد الاحاديث الموضوعة المنسوبة اليه ﷺ كذباً وزوراً قال في مقدمته بعد الديباجة: فلما كان الكتاب المسمى باتقان ما يحسن من الاخبار الدائرة على الالسن لجدنا شيخ الاسلام، نجم الدين الغزي العامري سقى الله ثراه صيب الرحمة والرضوان كتاب كمل في بابه، وفاق على أترابه يحتوي على بيان ما دار من الاحاديث على الالسن، وما يصح فيها وما يحسن، وعلى بيان ما لم يرو عن سيد البشر، لكنه ورد في الاثر، وما هو كذب وموضوع ومختلق ومصنوع، أحببت أن انتقي منه القسمين الاخيرين أعني ما ورد في الاثر وما هو كذب عليه ـ ﷺ ـ ومين، ليعلم أن ما عداهما قد ورد في آلسنة كله فوضعت هذا الجزء اللطيف، لذلك، وان كنت لست هنالك، لكنه من قبيل بذل الوسع والهمم، والاقتداء بالآباء في العلم والحكم، جعله الله خالصاً لوجهه الكريم، وسببا للفوز بالنعيم المقيم، وقد وسمته بالجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث[1].

هذا ما جاء في مقدمته مما يتعلق بسبب تأليفه هذا الكتاب.

أما ما يتعلق بمنهجه في الكتاب، فقد أشار اليه بقوله:

... ورتبته كالأصل على حروف المعجم لتسهل مطالعته، وتقرب مراجعته وقد وافقت الأصل في مصطلحه من أنه اذا أورد حديثاً مرسلاً أو موقوفاً صرح بارساله أو وقفه، أو متصلاً مرفوعاً أكتفى بذكر صحابيه[2]....

ويتلخص منهجه في المسائل الاتية:

١ ـ رتب الاحاديث في ذكرها حسب حروف أوائل كلماته، وقد سار في ذلك على نهج كتاب جده الذي اعتمده في تأليف كتابه.

٢ ـ اذا كان الحديث مرفوعاً صدره بكلمة حديث، وان كان موقوفاً أو مقطوعاً نبه الى ذلك.

تعريف الكتاب وبيان لأهم مميزاته:

١ ـ الكتاب رتبت أوائل أحاديثه على حروف المعجم.

(١) الجد الحثيث: ١.

(٢) الجد الحثيث: ١.

٢ـ يورد المؤلف طرف الحديث ثم يتبعه بالحكم عليه بعبارة موجزة.

٣ـ كثيراً ما يورد الحديث بلفظ يحكم عليه بالوضع بذلك اللفظ، ثم يتعقبه بذكر شواهد من أقوال الصحابة أو التابعين تدل على ذلك.

٤ـ كثيراً ما يورد الحديث ثم يبين أنه لا يصح مرفوعاً، وأن ثبت موقوفاً أو مقطوعاً، ثم يعزوه الى من هو من كلامه، بل ربما أورد السبب والدافع الذي حمل القائل الى أن يقوله.

٥ـ تارة يورد الحديث ويشير الى أنه في الجامع الصغير، ويتعقب السيوطي بأنه أخل بشرطه في كتابه الجامع الصغير حيث أورد فيه أحاديث حكم عليها بالوضع، مع أنه أشترط صيانة كتابه عنها.

٦ـ أحياناً يتعقب الحديث بالحكم عليه بالبطلان ويسوق له من الادلة المناقضة له والمخالفة مما يؤيد الحكم بوضعه.

٧ـ كثيراً ما يحكم على الحديث بالوضع ويتعقب من يحاول اثباته برؤيا أو بتجربة أو بنحوها، ويؤكد بأن سبيل تصحيح الحديث هو سلوك الطرق العلمية لا الاعتماد على الرؤى، أو التجارب.

٥ـ تحذير المسلمين من الاحاديث الموضوعة على سيد المرسلين: لمحمد البشير ظافر الازهري: ....ـ ١٣٥٠ هـ.

وكتابه تحذير المسلمين من الاحاديث الموضوعة على سيد المرسلين من أجمع الكتب المؤلفة في تناول الحديث الموضوع حيث لم يقتصر على ذكر الاحاديث الموضوعة بل حاول أن يتناول مسائل شتى تتعلق بالحديث الموضوع من حيث تعريفه وحكم روايته والاسباب والدوافع التي تحمل عليه، وأهم الكتب التي ألفت لذكره أو أوردته دون أن تشير الى وضعه، وأشهر من عرف بالكذب، ورمي بالوضع، والقصاص، ودورهم في الكذب والوضع، والعلامات التي يعرف بها الوضع في الحديث، وقد عقد لكل مسألة من هذه المسائل فصلاً خاصاً وسأحاول اعطاء صورة

موجزة عن فصول هذا الكتاب:

١ ـ بدأ الكتاب بمقدمة جمع فيها مقتطفات من عدة مقالات كان قد نشرها في بعض المجلات والصحف، صدرها بقوله: سبق لي أني كتبت في الاحاديث الموضوعة عدة مقالات نشرتها وأذكر منها هنا بعضها. . . الخ.

ويظهر من اقتطافه لما كتبه أن المقالة الاولى كانت تبحث في أسباب الوضع في الحديث والدوافع التي أدت الى اختلاق الوضاعين، وعرض لطائفة معينه من الوضاعين، كان لها دور كبير في الوضع، هم الذين انتحلوا صفة الزهد عن جهل، وختم مقالته بالتنبيه على الكتب التي اشتملت على كثير من الموضوعات وأوردتها بين طياتها دون أن تشير الى أنها موضوعة.

اما المقالة الثانية والثالثة، فقد كانتا بمناسبة الحديث على شهر رجب وما جاء من أحاديث في فضائله وصومه، ونبه في هاتين الرسالتين الى مسألةهامة هي ترديد كثير من الخطباء والوعاظ لهذه الاحاديث في خطبهم ومجالسهم، وتدوينها في كتبهم ودواوين خطبهم، وختم المقالتين بذكر الاحاديث الواردة في شهر رجب وبين أقوال ائمة الحديث الحفاظ فيها وحكمهم عليها وتنبيههم الى التحذير من الركون اليها.

أما الرسالة الرابعة:

فافردها للكلام على فضائل شهر شعبان. وما دسه الوضاعون في فضائل هذا الشهر.

٢ ـ ذكر بعد لمقدمة فصولاً عنون للفصلين الاولين بقوله لم لا نعتني بالحديث، حث فيه العلماء على سلوك سبيل الائمة والسلف الصالح في الاخذبالحديث وتتبعه وتفهمه وتلقيه ودراسته دراسة علمية جادة، ثم صور حال علماء عصره وبعدهم عن الحديث، والاشتغال به، وما ادى ذلك الى نتائج سيئة من أهمها تقديم أقوال الرجال وآرائهم على العمل بالحديث، وعدم معرفة العلماء بالحديث فضلاً عن التمييز بين الصحيح وبين الضعيف، واكتفائهم بدراسة الحديث للتبرك لا للعمل.

أما الفصل الثاني: فخصه للحث على التمسك بالسنة وضرورةتتبع كتبها معرفتها والاستفادة منها حيث انه لا غنى للناس عنها، كما أن فيها غنى من غيرها لانها هي الشارحة والمبينة للقرآن، فيجب على الناس ان يلتزموها، ويتتبعوها، ويقفوا حيث وقفت بهم، اذ لو كان في غيرها خير لسبق السلف اليه، وما لم يكن في عصرهم دين، فلن يكون اليوم ديناً.

وأما الفصل الثالث: فأفرده للكلام على من ألف في الموضوعات، حيث المؤلفين في الموضوعات قسمين:

القسم الأول: مصنفات عامة اشتملت على ذكر كثير من الرجال الكذابين والضعفاء وجملة من الاحاديث الموضوعة.

والقسم الثاني: مصنفات مختصة بالاحاديث الموضوعة، أورد فيها جملة من الكتب التي افردت ذكر الاحاديث الموضوعة.

الا أن الذي يلاحظ عليه في ذكر هذه الكتب أنه أورد فيها مؤلفات لا يمكن ان تعد من الكتب المؤلفة في الضعفاء والكذابين أو الحديث الموضوعة، حيث ذكر في القسم الاول مجموعة من كتب الجرح والتعديل ككتب التجريح والتعديل لابن الجارود، وابن حزم، والباجي، والعجلي.

ومن القسم الثاني حيث ذكر بعض الكتب التي الفت لبيان ما اشتهر من الاحاديث على الالسنة، كالمقاصد الحسنة، ومختصرها تمييز الطيب من الخبيث، والدرر المنتثرة في الاحاديث المشتهرة، واتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الالسن وكشف الخفا، والدرة اللامعة في بيان كثيرمن الاحاديث الشائعة. والنوافح العطرة في الاحاديث المشتهرة وغيرها من الكتب التي تناولت ذكر الاحاديث المشتهرة السائرة، وهذه الاحاديث منها الصحيح وغيره، فما كان ينبغي أن تذكر في الاحاديث المؤلفة في الموضوعات، كما أن كتب الجرح والتعديل تورد الرجال الثقات وغيرهم فعدها من الاحاديث المؤلفة في ذكر الضعفاء فيه تجوز.

وأما الفصل الرابع: فأفرده لتعريف الحديث الموضوع نقل فيه تعريفات

العلماء للحديث الموضوع.

أما الفصل الخامس: عنون له بقوله: فصل في الكتب والرسائل المشحونة بالموضوعات ساق في هذا الفصل جملة من الكتب التي تضم بين دفتيها الاحاديث الموضوعة دون الاشارة الى أنها موضوعة مما يختلط على غير الحفاظ.

واما الفصل السادس: فذكر فيه أنواع الرواة الذين وقع في حديثهم الوضع والكذب والقلب، أورد فيه قول ابن الجوزي نقلاً عن كتاب ابن عراق كما أشار اليه.

وأما الفصل السابع: فقد أورد فيه الرواة المشهورين بالكذب والوضع نقل فيه كلام النسائي، وكلام ابن الجوزي.

وأما الفصل الثامن: فتناول فيه بيان حكم رواية الحديث الموضوع وأقوال أئمة الحديث الحفاظ في ذلك.

والفصل التاسع: عنون له بقوله: فيمن نقل الخرافات والاسرائيليات الى هذه الامة الاسلامية، تناول فيه بعض علماء بني اسرائيل الذين اسلموا ككعب الاحبار ووهب بن منبه.

والفصل العاشر: تعرض فيه للخطباء المتهجمين على رواية الحديث الذين يتناولون الاحاديث ويروونها دون أن يتحملوا، بل يعتمدون على الصحف والكتب فوقعوا في الخطأ والتصحيف والتحريف.

وأما الفصل الحادي عشر: فعرض فيه للكلام على القصاص، وضرورة التحذير من أحاديثهم، وقد لخص في هذا الفصل كتابي العراقي الباعث على الخلاص من حوادث القصاص وكتاب السيوطي، تحذير الخواص، أشاد بالكتابين عن تلخيصه، وعرض لهما فصلاً فصلاً، كما أورد مقدمة السيوطي كاملة حيث اظهر فيها سبب تأليفه كتابه.

وعقد الفصل الثاني عشر: للكلام على علامات يعرف بها الحديث الموضوع

نقل فيه كلام ابن القيم في امكان معرفة الحديث الموضوع بمجرد النظر اليه دون الرجوع الى سنده وقد اعتمد في نقله هذا على كتاب ابن عراق كما اشار الى ذلك.

واما الفصل الثالث عشر: فقد عنون له بقوله: في الموضوعات على سبيل الاجمال، أورد فيه ما جاء في كتاب المنار لابن القيم، وأضاف اليه ما جاء في كتاب المغني عن الحفظ والكتاب مما لا يوجد في كتاب المنار وكذلك من غيرهما من المؤلفات على هذا المنهج، كما اشار الى ذلك.

واما الفصل الرابع عشر: فقد جمع فيه كلمات وحكم وأمثال رفعت الى النبي ﷺ كذبا، وهي من قول غيره، وقد أوردها مرتبة على حروف المعجم، حيث ذكر تحت كل حرف الكلمات والامثال والحكم التي نسبت الى النبي ﷺ، ولم يصح رفعها اليه، وان صحت موقوفة أو مقطوعة، وكثيراً ما يشير الى صاحب الحكمة أو الكلمة أو المثل الذي صدرت عنه، ونادراً ما يشير الى الوضاع الذي رفع تلك الكلمات الى النبي- ﷺ-

واما الفصل الخامس عشر: فقد جعله في ذكر الاحاديث الموضوعة المشتهرة على الالسنة، أورد فيها الاحاديث التي حكم عليها الحفاظ بالوضع وقد اشتهر أنها احاديث مرفوعة عن النبي ﷺ، وغالباً ما يتعقب الاحاديث بذكر أقوال الائمة الحفاظ في الحكم عليها بالوضع أو الكذب أو البطلان. وقد رتب أحاديث هذا الفصل بالنسبة لأوائل الأحاديث على حرف المعجم.

واما الفصل السادس عشر: فقد صدره بقوله: في أحاديث جامعة نقلناها من كتاب اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، تأليف الاستاذ محمد أبي المحاسن القاوقجي الحسيني.

ولو أدمج هذا الفصل في الفصل الثالث عشر لكان أولى لأن كلا الفصلين في موضوع واحد.

وختم الكتاب بخاتمة، أورد فيها بعض القصص والحكايات والمكذوبات على بعض الائمة، كاجتماع الشافعي وأحمد بشيبان الراعي، واجتماع الشافعي بأبي

يوسف عند الرشيد، وكذلك ذكر أن قبور اشتهـرت بانها لبعض الانبياء والصحابةوالتابعين، وهي كذب في نسبتها اليهم.

وفي الحقيقة ان المؤلف حاول أن يعطي في كتابه صورة مكتملة عن الوضع في الحديث كما حاول ان يعطي للقارىء فكرة عن التراث الضخم الذي خلفه السابقون في كشف كذب الوضاعين واظهار زيفهم بالتأليف فيما وضعوا حيث عقد لذلك فصلاً خاصاً.

كما حاول افراد الحكم والامثلة والاقوال والقواعد الكلية التي نسبت الى النبي - ﷺ - كذباً، وعزوها الى قائليها، وصنيعه هذا يعد ميزة لكتابة حيث حاول فيه ابراز هذا النوع من الموضوعات حيث أورد فيه ما تفرق في سائر كتب الموضوعات.

٦- كتاب المغير على الجامع الصغير للغماري(١):

ومؤلفه هو العالم الفاضل أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني.

اما كتابه فقد سماه بالغير على الاحاديث الموضوعة في الجامع الصغير:

والتسمية تدل على المسمى، حيث الغرض من تأليفه الاستدراك على السيوطي في جامعه الصغير لأن الاخير أخل بشرطه، فأخرج فيه أحاديث موضوعة، وقد أخذ على نفسه أن يصونه عما تفرد به وضاع أو كذاب فقد قال في خطبة كتابه: .... وبالغت في تحرير التخريج، فتركت القشر وأخذت اللباب، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب(٢). ومن ثم يظهر أن الكتاب عني بجمع الاحاديث الموضوعة الا انه اختص بكتاب معين هو الجامع الصغير للسيوطي، وقد أشار مؤلفه في المقدمة التي ساقها بين يدي كتابه المنهج الذي سلكه في تأليف الكتاب، والغرض الذي دفعه لتأليفه.

---

(١) الكتاب عبارة عن رسالة وقد طبعت بمطبعة دار العهد الجديد للطباعة.

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير ١: ٢١/١٩.

أما الغرض الذي دفعه لوضع كتابه، فلما لاح له من اخلال السيوطي بشرطه في هذا الكتاب فرغب في كشف ذلك الخلل، واظهار ذلك الزلل علما بان كتاب الجامع من آخر ما ألف السيوطي.

واما المنهج الذي سلكه في تأليف كتابه.

قد رتب الكتاب على طريقة ترتيب الأصل يعني على حروف المعجم، حسب أوائل الأحاديث.

كما أنه لم يورد في كتابه الا الاحاديث التي قطع بكذبها ووضعها أماماً لم يبلغ عنده درجة القطع فلم يوردها. بل ان المؤلف يرى أنه ترك جملة من الأحاديث تقدر بمثل الاحاديث التي ذكر.

كما انه استخدم الرموز التي استخدمها السيوطي في عزوه الأحاديث الى من أخرجها.

وقد سلك الغماري في الاستدراك على السيوطي مسالك متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ـ احاديث اوردها السيوطي في جامعه وقد أقر هو نفسه بكذبها ووضعها، وذلك اما بموافقة ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع في كتابه اللآلي. واما بزيادته وتذييله على ابن الجوزي وذلك في الاحاديث التي أوردها في ذيل الموضوعات.

فمن النوع الاول وهو ما أقر فيه السيوطي ابن الجوزي على وضعه في كتاب اللآلىءثم ذكره في الجامع حديث: ابغض العباد الى الله، من كان ثوباه خيراً من عمله، ان تكون ثيابه ثياب الانبياء وعمله عمل الجبارين، أخرجه العقيلي، والديلمي في مسند الفردوس عن عائشة، قال السيوطي: ضعيف[1].

قال الغماري معقباً: قلت: حكم ابن الجوزي والذهبي بوضعه، وأقرهما

---

(١) فيض القدير ١: ٨١.

المؤلف على ذلك[1].

ومن النوع الثاني أعني الاحاديث التي أوردها السيوطي في ذيل الموضوعات مستدركا بها على ابن الجوزي، ثم أوردها في جامعه، حديث آخر من يدخل الجنة رجل يقال له جهينة فيقول أهل الجنة: عند جهينة الخبر اليقين: رواه الخطيب في رواة مالك عن ابن عمر. وقال السيوطي: ضعيف[2].

قال الغماري: . . . . قلت: هذا أول حديث ذكره في الكتاب، وهو أول ما نقض فيه رحمه الله شرطه، فانه ذكره في كتابه ذيل اللآلىء[3]، في الاحاديث التي جزم هو بأنها موضوعة[4].

٢ـ أحاديث ذكرها السيوطي في جامعه، وتعقبه المناوي في شرحه بأن هذه الاحاديث تفرد برواتها بعض الكذابين.

من ذلك حديث: آفة الظرف الصلف، وآفة الشجاعة البغي، وآفة السماحة المن، وآفة الجمال الخيلاء، وآفة العبادة الفترة، وآفة الحديث الكذب، وآفة العلم النسيان، وآفة الحلم السفه، وآفة الحسب الفخر، وآفة الجود السرف. أخرجه البيهقي وضعفه عن علي رضي الله عنه، ورمز له السيوطي بالضعف.[5]

قال الغماري بعد أن ذكر الحديث وحكى قول السيوطي: المؤلف يعتمد كثيراً على قول البيهقي: انه لا يخرج في كتبه حديثاً يعلم أنه موضوع وليس كذلك، بل يخرج الموضوعات بكثرة، وقد أخرج هذا الحديث أيضاً القضاعي في مسند الشهاب والديلمي في مسند الفردوس وابن بابويه القمي في كتاب التوحيد، والاصل فيه أنه من كلام علي عليه السلام ان صح عنه، فرفعه بعض الضعفاء[6].

قلت وقد قال المناوي: . . . . . ثم ان اقتصار المؤلف على عزو تضعيفه للبيهقي يؤذن بانه غير موضوع، وقد رواه الطبراني بتقديم وتأخير عازياً لعلي ايضاً،

---

(١) المغير: ٧.

(٢) فيض القدير ١: ٤٠.

(٣) المغير: ٦.

(٤) فيض القدير ١: ٤٩/٥٠.

(٥) فيض القدير ١: ٤٩/٥٠.

(٦) المغير: ٦.

وتعقبه الهيثمي بان فيه ابا رجاء الحبطي، وهو كذاب[1].

٣ـ أحاديث دكرها السيوطي في جامعه، وقد اوردها ابن الجوزي في موضوعاته، وقد نازعه السيوطي في حكمه عليها بالوضع لوجود شواهد أو متابعات للحديث أو لأن الراوي الذي اتهمه ابن الجوزي بوضع الحديث لا يسلم السيوطي باتهامه الا أن الغماري استدرك الحديث على السيوطي وعاب عليه ذكر الحديث في جامعه لأن الحديث مما ترجح كذبه، ولأن الشواهد والمتابعات التي اعتمد عليها السيوطي كلها لا تخلو من كذاب أو متهم حيث لا تصلح للاعتبار أو المتابعة.

من ذلك حديث: أتاني جبريل بقدر فأكلت منه، فاعطيت قوة أربعين رجلاً في الجماع قال السيوطي: رواه صفوان بن سليم مرسلاً، واخرجه ابن سعد[2].

قال المناوي: . . . والحديث وصله أبو نعيم والديلمي من حديث صفوان عن عطاء عن أبي هريرة يرفعه، أورده الخطيب وابن السني في الطب عن حذيفة مرفوعاً، ثم ان فيه سفيان بن وكيع، قال الذهبي عن ابي زرعة: متهم بالكذب، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ونازعه فيها المؤلف بما حاصله أن له شواهد[3].

قال الغماري بعد ذكر الحديث: هذا من أحاديث الهريسة وكلها موضوعة، وقد أفردها الحافظ محمد بن ناصر الدمشقي بجزء سماه رفع الدسيسة بوضع أحاديث الهريسة، والله يقوى رسوله ـ ﷺ ـ ومن شاء من خلقه على الجماع بغير قدر يطبخها جبريل عليه السلام، وينزل بها من السماء، وسيذكر المؤلف من أحاديثها ما هو أغرب من هذا، وأن القدر كان موجوداً عند النبي ـ ﷺ ـ كلما احتاج اليه أكل منه، ووجد فيه لحمًا، وهذا مما يعاب به المؤلف رحمه الله أن يتعمد مثل هذا الباطل الواضح[4].

٤ـ احاديث اوردها السيوطي في جامعه واستدركها المؤلف عليه بحكمه عليها بالوضع لورود أحاديث ثابتة تنقضها أو تضادها أو تخالفها، حيث يتعذر الجمع بينها.

---

(١) فيض القدير ١: ٥١/٥٢.

(٢) فيض القدير ١: ٩٩.

(٣) فيض القدير ١: ١٠٠

(٤) المغير: ٨.

من ذلك حديث: أعروا النساء يلزمن الحجال رواه مسلمة بن مخلد، أخرجه الطبراني.

وقد تعقبه الغماري بعد أن ذكره في كتابه بقوله: ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وحاول المؤلف اثباته بتعدد طرقه، وليس له الا ثلاثة طرق، في كل منها متروك ساقط لا تفيد متابعته قوة، وفي السنة الثابتة ما يخالفه، ففي المستدرك وصححه من حديث معاوية بن حيدة ان النبي ﷺ قال: حق المرأة على الزوج أن يطعمها اذا طعم، ويكسوها اذا اكتسى . . . الحديث، وهو في سنن أبي داود بلفظ ائت حرثك أنى شئت وأطعمها اذا طعمت، وأكسها اذا اكتسيت[١].

٥ـ احاديث ذكرها السيوطي وانتقده عليها المؤلف حيث حكم عليها بالوضع، لانها تحمل في طياتها، ما يدل على كذبها، اذ جاء في متنها ما يشعر بذلك.

من ذلك حديث اذا كان يوم القيامة نادى مناد: لا يرفعن أحد من هذه الامة كتابه قبل أبي بكر وعمر. من حديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه ابن عساكر[٢].

قال الغماري معقباً: عجباً لعقول تضع مثل هذا، وعقول ترويه وتنقله للناس ولا تدرك بطلانه بالبداهة، فيوم القيامة لا يحتاج الى من ينادي بمثل هذا اذ ليس هناك تصرف الا باذن الله، ولا تقدم الا بأمره تعالى، ومن قدمه عمله فهو المقدم فهل هناك جرأة على شيء حتى يعلم الناس مثل هذا الاعلام، فما هذا التهور[٣].

٦ـ أحاديث أوردها السيوطي في جامعه وقد انتقده المؤلف على ذلك لأن هذه الأحاديث ليس لها اسناد، وقد تقرر لدى علماء الحديث أن من مسوغات الحكم على الحديث بالوضع أن يخلو من اسناد. ومن الاحاديث التي استدركها الغماري على السيوطي، حديث السواك شفاء من كل داء الا السام، والسام الموت، رواه من حديث عائشة أخرجه الديلمي في مسند الفردوس[٤].

---

(١) المغير: ٢٣. (٢) فيض القدير ١: ٤٧٧.

(٣) المغير: ١٧ وقال المناوي في شرحه لهذا الحديث: قال في الأصل: وفيه الفضل بن جبير الوراق، عن داود بن الزبير قال: تركه ابو داود، وقال الجوزقاني: كذاب، وقال البخاري مقارب. ا هـ فيض القدير ١: ٤٢٧/٤٢٨.

(٤) فيض القدير ٤: ١٤٩.

قال الغماري: الديلمي لم يسنده، فيلام المصنف أولاً على عزوه اليه، لأنه لا يعزى الى المصنف الا ما أسنده في مصنفه... الخ[1].

هذه أهم المسالك التي طرقها في الاستدراك على السيوطي رحمه الله وهي كما يبدو منها ما يتصل بالسند، ومنها ما يتعلق بالمتن.

وقد نبه الغماري الى نقطة هامة وهي أن السيوطي كان كثيراً ما يسقط من بعض الاحاديث التي يوردها في جامعه، بعض الفاظ الحديث وهي عبارات منكرة، لأن وجودها في الحديث قرينة تدل على وضعه، فكان رحمه الله تعالى يلجأ إلى حذفها من الحديث، ويورد الحديث بدونها.

من ذلك حديث ما قدمت أبا بكر وعمر، ولكن الله قدمهما. من حديث انس رواه ابن النجار[2].

قال الغماري: قلت، واسنده ايضاً الحافظ في اللسان وقال: انه باطل ورجاله مذكورون بالثقة، قلت: وله بقية وهي ومنّ بهما عليّ، فاطيعوهما واقتدوا بهما، ومن أرادهما بسوء، فانما يريد الاسلام[3].

قلت: وكل ما استدرك به الغماري على السيوطي هو مستدرك وقد اصاب فيه المحز، فان السيوطي رحمه الله تعالى كان متساهلاً غاية التساهل في قبول الحديث، ويكتفي في قبوله بادنى شبهة يتعلق بها ولا يحكم على الحديث بالوضع، بل لا يسلم بوضعه الا اذا وصدت جميع الابواب أمامه، فلم يجد للحديث شاهداً أو متابعاً من قريب وبعيد أو لم يجد للراوي مزكياً ولو بعبارة موهمة، عندئذ يسلم بوضعه، وعمله هذا مخالف لما عليه جمهور علماء الحديث حيث أن الأصل عدم قبول الرواية الا اذا

---

(١) المغير: ٥٩/٦٠ وقال المناوي: ظاهر صنيع المصنف أن الديلمي اسنده وليس كذلك بل ذكره هو وولده بلا سند، فاطلاق المصنف العزو اليه غير صواب اهـ فيض القدير ٤: ١٤٩.

(٢) فيض القدير ٥: ٤٦١.

(٣) المغير: ٩٢، وقال المناوي: وظاهر صنيع المصنف ان ذا هو الحديث بتمامه، والامر بخلافه، بل بقيته كما هو في اللسان: ومنّ بهما علي فاطيعوهما واقتدوا بها، من أرادهما بسوء فانما يريدني والاسلام. اهـ بنصه. فيض القدير ٥: ٤٦١.

توافرت فيها شروط القبول. لكن صنيع السيوطي رحمه الله تعالى ان الاصل عنده قبول الرواية الا اذا تعذرت شروط القبول.

هذا ما وقفت عليه من المؤلفات التي أفردت لذكر الاحاديث الموضوعة والتي سارت في تأليفها على ترتيب أوائل الاحاديث على حروف المعجم، وهي ان دلت على شيء فانما تدل على الجهد المبذول من قبل أئمة الحديث في ذب الكذب والاختلاق عن حديث رسول الله ﷺ، كما أنها تمثل لبنة من اللبنات التي شيد بها الصرح العظيم لمنع تسرب الكذب الى حديث رسول الله ﷺ.

ثالثاً: الكتب المصنفة في ذكر الاحاديث الموضوعة تحت كليات مجملة:

وهذا النوع من التأليف يعد بالنسبة للتأليف في الموضوعات قمة الهرم اذ انه نتيجة تتبع واستقراء تامين لسائر أحاديث المصطفى ﷺ مبنى ومعنى، متناً وسنداً ولذا قل الاقدام عليه من كثير من المؤلفين، وخاصة المتقدمين منهم حيث كانت الاحاديث متفرقة وجمعها وتتبعها يعد ضرباً من المحال، ومع هذا فقد جاء عن الجهابذة منهم القول في بعض أبواب أو معاني أحكاماً كليةً. أما تأليف كتاب في ذلك تناول سائر النواحي التي تطرق لها المتأخرون فهذا ما لم أقف عليه. وحيث ان المتأخرين كفوا مؤونة جمع الاحاديث التي كانت مهمة المتقدمين، وتيسر لهم الاطلاع على مجموعة الاحاديث التي تتناول مسألة واحدة، حيث وجدت الاجزاء والكتب التي اهتمت بهذا العمل. فقد تمكنوا من معرفة ما ثبت وما لم يصح عن النبي- ﷺ في كل مسألة، ومن ثم تمكنوا من اعطاء أحكام عامة في أن باب كذا لا يثبت فيه عن النبي- ﷺ- شيء ونحو ذلك مما جاء به مثل هذا النوع من الكتب.

وفي هذا النوع من التأليف بعض الفوائد حيث أنه يوفر الجهد للباحث من تقصي وتتبع لمظان الحديث. بل يعطيه قاعدة كلية يمكنه الاقتصار عليها، وبالتالي يتمكن من الاطلاع على أكبر قدر من الاحاديث التي لا تصح نسبتها الى رسول الله ﷺ. كما أنها تنبه الى النواحي التي تركزت فيها جهود الكذابين واتجهت صوبها أنظار

الوضاعين فبالرجوع الى هذه المؤلفات يمكن تلمس الابواب والمعاني التي حازت أكبر قدر ممكن من الوضع وكذلك الابواب والمعاني التي كان لها النصيب الأقل من ذلك.

وهذا النوع من التأليف ظاهر فيه أنه مستهدف متون الاحاديث حيث النقد موجه اليها، وحيث الغرض من التأليف فيه هو تمكين الناظر من الحكم على الحديث دون النظر في اسناده وهو بلا شك رد قاطع على من ادعى أن علماء المسلمين انما وجهوا نقدهم في الحديث الى النقد الخارجي وهو الاسناد، وأنهم لم يعنوا بنقد المتن عنايتهم بالسند، فصنيع هؤلاء العلماء كاف في الرد على هذا القول، اذ أنهم تتبعوا الاحاديث واستقرأوا أبوابها ومعانيها واعطوا نتيجة محددة في كل باب أو معنى من المعاني، وهي متعلقة بالمتن كما هو ظاهر.

وأول كتاب سار على هذا النوع من التأليف هو:

١ ـ كتاب المغني عن الحفظ والكتاب لابي حفص الموصلي: ٥٥٧هـ ـ ٦٢٢ هـ

ومؤلفه هو العلامة أبو حفص عمر بن بدر بن سعيد الوراني الموصلي الحنفي ضياء الدين عالم الحديث مولده بالموصل ووفاته بدمشق، له مصنفات عدة في الحديث منها كتاب المغني وغيره، وتوفي سنة اثنين وعشرين وستمائة بدمشق[1].

وكتابه سماه مؤلفه: المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب[2]، قال مؤلفه في مقدمته: وبعد، فأني صنفت في الموضوعات مصنفات لم أسبق اليها، ولا دللت عليها، ومن أبدعها هذا الكتاب المغني عن الحفظ والكتاب اذ لا متن فيه ولا اسناد، ولا تكرر فيه الاحاديث ولا تعاد، وانما جعلت ترجمة الابواب تدلك على الخطأ والصواب، وانما فعلت ذلك لوجوه:

أحدها: مبالغة في ايصال العلم الى المتعلمين.

---

(١) الاعلام: ٥: ١٩٩، الرسالة المستطرفة: ١٥٢.

(٢) وقد طبع كتابه وقدم له الشيخ محمد الخضر حسين بالمطبعة السلفية سنة ١٣٤٢هـ وعنيت بنشره جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة.

ثانيها: ان في الناس من لم يتفرغ للعلم ودراسته كالامراء والوزراء والقضاة وأرباب الحرف.

ثالثها: ان الانسان اذا وجد حلاوة القليل دعاه ذلك الى الكثير[1].

وقد صنف ابن بدر كتابه حسب ترتيب كتب الجوامع اذ بدأه بكتاب الايمان وختمه بكتاب الاشربة.

ويلاحظ أن المؤلف تارة يورد الباب ويحكم بعدم صحة شيء منه مطلقاً كما في قوله: باب في المرجئة والجهمية والقدرية والاشعرية.

قال المصنف: لا يصح في هذا الباب عن رسول الله ﷺ[2]

وتارة يورد الباب، ثم ينقل عن بعض أئمة الحديث عدم ثبوت شيء من أحاديث ذلك الباب دون أن يبدي حكمًا.

من ذلك باب في التسمية بمحمد أو محمود.

قال أبو حاتم الرازي: قد ورد في هذا الباب أحاديث عن رسول الله - ﷺ - ليس فيها ما يصح[3].

وتارة يورد الباب ثم يسوق فيه حديثاً ليحكم عليه وعلى أمثاله بعدم الصحة، ويلاحظ أنه تارة يقتصر على حكمه، وتارة ينقل في ذلك أقوال بعض الأئمة في تأييد ما ذهب اليه.

من ذلك قوله: باب في تعمير الخضر والياس.

سأل ابراهيم الحربي أحمد بن حنبل عن تعمير الخضر والياس وأنهما باقيان يُرَيَان ويروي عنهما فقال: من أحال على غائب لم ينتصف منه، وما ألقى هذا بين الناس إلا الشيطان.

---

(١) المغني عن الحفظ والكتاب: ١٨.
(٢) المغني عن الحفظ والكتاب: ٢١.
(٣) المغني عن الحفظ والكتاب: ١٩

وسئل البخاري رحمه الله عن الخضر والياس هل هما في الاحياء فقال: كيف يكون هذا وقد قال النبي - ﷺ - «لا يبقى على رأس مائة سنة ممن هو على ظهر الارض اليوم أحد».

وقال ابن الجوزي: وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد[1].

وتارة يورد الباب ويحكم على أحاديثه بعدم الصحة، ثم يستثني من ذلك أحاديث من ذلك قوله: باب في فضائل بيت المقدس والصخرة وعسقلان وقزوين.

وقال المصنف: لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله - ﷺ - غير ثلاثة أحاديث في بيت المقدس، أحدها: لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد.

والآخر: انه سئل عن أول بيت وضع في الأرض فقال: المسجد الحرام، ثم قيل: ماذا؟ قال: ثم المسجد الاقصى، قيل: كم كان بينهما؟ قال: اربعون عاماً.

والآخر: أن الصلاة فيه تعدل سبعمائة صلاة[2].

وثمة مسألة تجدر الاشارة اليها، هي أن كتاب المغني هذا لفت نظر العلماء فتتبعوا أثر مؤلفه، بين مؤيد وناقد، فقد قال فيه السخاوي، وعليه مؤاخذات كثيرة وان كان له في كل باب من أبوابه سلف من الائمة خصوصاً المتقدمين:

وقال السيوطي: الف عمر بن بدر الموصلي - وليس من الحفاظ - كتاباً في قولهم لم يصح شيء في هذا الباب، وعليه في كثير مما ذكره النقاد[3].

بل لم يقتصر بعضهم على النقد حتى ألف كتاباً في نقد ابن بدر الموصلي، سماه انتقاد المغني سيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى، الا ان الذي ينبغي ملاحظته أن غالب ما انتقد فيه رحمه الله هو أن كثيراً من الاحاديث التي حكم عليها بالبطلان نازعه فيها المنتقدون، فأخرجوها من دائرة الوضع الى دائرة الضعف. على مفهوم المتأخرين أعني الضعف الذي لا ينجبر ولا يتقوى والله أعلم.

---

(١) المغني عن الحفظ والكتاب: ٢١.
(٢) الرسالة المستطرفة: ١٥٢.
(٣) المغني عن الحفظ والكتاب: ٢٥.

٢ ـ كتاب المنار المنيف، في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية :٦٩١ هـ ـ ٧٥١ هـ .

ومؤلفه هو العلامة الفاضل الشهير أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي شمس الدين الشهير بابن قيم الجوزية. من علماء الاصلاح واحد كبار العلماء. مولده ووفاته في دمشق تتلمذ على شيخ الاسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله بل ينتصر له في جميع ما يصدر عنه، بل هو الذي هذب كتبه ونشر علمه، كان حسن الخلق محبوباً فتن يحب الكتب فجمع منها عدداً كبيراً. له تصانيف في فتون شتى. وتوفي سنة احدى وخمسين وسبعمائة[١].

وكتابه: معروف باسم المنار المنيف في الصحيح والضعيف[٢].

وعنوان الكتاب لا يشير الى أنه من المؤلفات التي أفردت ذكر الاحاديث الموضوعة والكتاب في الحقيقة تناول أكثر من موضوع، حيث انه الف نتيجة سؤالين:

السؤال الأول كان حول أحاديث معينة الا انها لا تتعلق بما نحن بصدده.

اما السؤال الثاني وهو بيت القصيد والسؤال كما أورده المؤلف وسئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده[٣].

فكان هذا الفصل من الكتاب جواباً عن هذا السؤال.

ويتمثل جواب ابن القيم عن هذا السؤال في امرين:

الأمر الاول: اتى بضوابط مجملة يمكن بموجبها الحكم على الحديث بالوضع ومن أهمها:

١ـ اشتمال الحديث على المجازفات التي لا يمكن أن تصدر من الرسول ﷺ

(١) الاعلام ٦: ٢٨٠/٢٨١.
(٢) وقد طبع الكتاب اكثر من مرة وقد طبع قريباً بتحقيق الاستاذ عبد الفتاح أبي غدة.
(٣) المنار: ٤٣.

وخاصة ما يتعلق منها بالوعد والوعيد.

٢ـ اشتماله على ما يكذبه الحس.

٣ـ سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه.

٤ـ مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة.

الأمر الثاني: أتى بكليات عامة وضوابط تفصيلية تتناول مسائل شتى، كل كلية منها تتناول مسألة معينة، وقد صدر كل كلية منها بقوله: كل حديث... وقد سبق أن أوردت مجموعة عنها عند الكلام على معرفة الوضع في المتن بما يغني عن الاعادة[1].

ملاحظات عامة على الكتاب:

١ـ قسم ابن القيم كتابه فصولاً خمسة أجاب في الفصول الأربعة عن السؤال الأول وهو سئلت عن حديث: صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك، وكيف يكون هذا التضعيف، وكذلك قوله في حديثه جويريه: لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن، وحديث صيام ثلاثة أيام في كل شهر يقوم مقام صيام الشهر.

وحديث من دخل السوق فقال: لا اله الا الله... الحديث.

اما الفصل الخامس، فقد عقده للاجابة عن السؤال الثاني.

٢ـ أورد الضوابط التفصيليةكيف ما اتفق ولم يراع ترتيبها حسب أبواب الجوامع في الحديث كما راعى ذلك غيره ممن الف على هذا المنوال بل أوردها حسب ما خطر له ولذا تكرر كلامه في بعض الامور.

٣ـ غالب الكليات التي أوردها المؤلف سلمت له، ولم يستدرك بها عليه الا في النادر، وغالباً ما استدرك عليه فيه نظر لأنه محكوم بضعفه، والنزاع بين كونه موضوعاً

---

(١) انظر صفحة: ٦٥ جـ٢

وكونه ضعيفاً لا يبلغ درجة الوضع.

٤ـ كثيراً ما يعطي المؤلف حكمًا عاماً في أن الأحاديث الواردة في معنى معين لا تصح أو لا تثبت ثم يستثنى من ذلك الاحاديث الثابتة كما جاء في كلامه على أحاديث الذكر بعد الوضوء[١] وأحاديث فضل الديك[٢].

٥ـ ختم الكتاب بعقد فصل في الكلام على المهدي تناول فيه بالتفصيل الاحاديث التي وردت عن المهدي الثابتة منها وغير الثابتة واختلاف اهل السنة والشيعة في مراد كل من المهدي. وموقف أهل البدع منه، وكذلك المهدي المنتظر عند المسيحيين واليهود.

وهدف الكتاب ظاهر من عنوانه حيث قصد الاستيعاب

٣ـ انتقاء المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء من الاحاديث في هذا الباب لحسام الدين القدسي:

وهدف الكتاب ظاهر من عنوانه حيث قصد الاستدراك على ابن بدر الموصلي ونقد كتابه المغني[٣]. ولذا فقد سار على نهجه في تأليف كتابه

تعريف بالكتاب وملاحظات عامة عليه:

١ـ بدأ الكتاب بمقدمة طويلة ذكر أنها اجابة الكوثري له عن سؤاله في سبب خبط ابن بدر الموصلي في كتابه المغني، وتتلخص المقدمة فيما يلي:

أـ ان كتابه عبارة عن نقول جمعها من كتب المتقدمين الذين ألفوا في الضعفاء والكذابين والاحاديث الموضوعة حيث صرحوا في بعض الاحاديث والابواب انه لا يصح فيها شيء.

بـ ان سبب خلط صاحب المغني أنه تقبل أقوال ائمة الجرح التي اعتمد عليها

(١) انظر المنار: ١٢٠/١٢٢.
(٢) انظر المنار: ١٣٠.
(٣) الكتاب قد طبع بمطبعة الترقي سنة ١٣٤٣ هـ ــ ١٩٢٥ م.

قضايا مسلمة، وظن أنها أحكاماً عامة، في حين أن هذه الاقوال هي آراء لاصحابها وهم متفاوتون في الحفظ والاطلاع، فقد يكون الاستقراء قاصراً، أو الحكم نسبياً أما لطبقة أو لشيخ كما هو معروف لدى المتمرس لأقوال ائمة الجرح والتعديل، فلم يراع ابن بدر هذه الاعتبارات، واخذ احكامهم على انها عامة كلية.

جـ ـ ان اعطاء حكم عام على باب بانه لا يصح فيه شيء أو لا يثبت فيه حديث حكم يفتقر الى تتبع واستقراء واطلاع بل احاطة لكتب الحديث من صحاح وسنن ومسانيد وجوامع ومعاجم ومشيخات وأجزاء وتواريخ على اختلاف القرون وتنائي البلدان مما قد خرج عن حد الاحصاء والاحاطة بهذه الكتب يعد ضرباً من المحال ولذا كانت الاحكام التي أوردها ابن بدر في كتابه قاصرة.

د ـ ان كتاب ابن بدر على هذه الهيئة التي ألفه بها فان احتمال ضرره أكثر من نفعه لأنه قد يعتمد عليه البسطاء، ومن لا معرفة لهم بالحديث فينفون أحاديث ثابتة، وما خطر رد الحديث الثابت بأقل من العمل بالموضوع، ولقد تبع جماعة ابن بدر، واحتذوا حذوه، بل سلكوا موطىء نعله حذو القذة بالقذة، كما صنع المجد الزبيدي صاحب القاموس في خاتمة سفر السعادة، وعز الدين محمد بن ابراهيم بن علي المرتضى اليماني في العواصم من القواصم وغيرهم.

هـ ـ ان ابن بدر الموصلي تبع في تأليفه كتابه هذا ابن الجوزي حيث اعتمد عليه في جل تأليفه وان لم يذكره، ولذا وقع فيما وقع فيه ابن الجوزي حيث حكم على أحاديث بالوضع وهي لا تبلغ درجة الموضوع بل أقصى ما يقال فيها انها ضعيفة، بل حكم على أحاديث بالوضع وهي حسنة بل صحيحة. كما نبه الى ذلك الائمة الحفاظ.

و ـ ان كتاب ابن بدر لم يقابل بالقبول والرضا من العلماء، بل قوبل بالانتقاد والهجر من كثير منهم حتى جاء من اذاعه وقام بنشره، لذا فانه قد اذاع بشر مستطير.

هذه أهم المسائل التي جاءت في مقدمة الكتاب، وهي تكشف عن رأي مؤلفها في الكتاب الذي حاول انتقاده في مؤلفه هذا أعني كتاب المغني.

أما الطريقة التي وجه انتقاده فيها لكتاب المغني فالناظر في الكتاب يمكنه تلخيصها فيما يلي:

١ـ كثيراً ما ينتقد على صاحب المغني بايراد أحاديث ضعيفة بل شديدة الضعف معترفاً بضعفها، الا أنه يرى أن مجموع طرقها تقوي الحديث أو في أقل أحواله تدل على ان للحديث أصلاً، وأنها تثبت لها السنية.

٢ـ تارة ينتقده بذكر أحاديث الا أنها في غير محل النزاع حيث تدل على معنى يغاير المعنى الذي نفاه صاحب المغني، أو الباب الذي لم يثبت فيه حديثاً، كما حدث ذلك في انتقاده على قول ابن بدر باب في زيادة الايمان ونقصانه وأنه قول وعمل، لا يصح في هذا الباب عن رسول الله ﷺ.

فقد انتقده في حكمه هذا مستدركاً عليه بحديث معاذ: الاسلام يزيد ولا ينقص، حيث ذكره معاذ في قصة توريث مسلم من أخيه اليهودي، ولا شك أن الحديث الذي استدرك به ليس في محل النزاع، والتغاير بينهما ظاهر.

٣ـ كما أنه ينتقد ابن بدر ويستدرك عليه بان يذكر أحاديث موقوفة أو مقطوعة: • وهي وان كانت ثابتة عمن أسندت اليه الا أنها لا تصلح استدراكاً على ابن بدر، لانه استهدف نفي الاحاديث المرفوعة، ولا يلزم من نفي المرفوع نفي الموقوف أو المقطوع.

٤ـ كذلك من انتقادات القدسي لابن بدر أن يتعقبه في أحاديث ينازعه في تعديل رواة جرحهم ابن بدر أو دفع تهمة الكذب عن رواة رماهم فجل هدفه من ذلك. اخراج حديث هؤلاء من دائرة الكذب والوضع الى دائرة النكارة والترك أملاً في العثور على طريق صحيحه أو حسنة حتى يرتقي بها الحديث الى درجة الحسن او الصحة.

في الحقيقة ان غالب انتقاداته ظاهر فيها التعسف والتكلف، بما لا طائل تحته، فركوب الصعب والذلول من أجل اخراج الحديث من دائرة الكذب ليبقى في دائرة الطرح أو الترك أو النكارو عمل لا فائدة منه لأن الحديث في كلا الحالين لا يجوز

العمل به ولا روايته الا مقرونا ببيان حاله.

هذه هي الكتب التي وقفت عليها والتي أفردت للتأليف في الأحاديث الموضوعة بطريقة عرض الاحاديث تحت كليات عامة وهي لا شك تكشف عن الجهد الذي بذله ويبذله الجهابذة النقاذ في خدمة حديثه ﷺ، وصيانته من أن تمسه يد عابث تحاول أن تدس فيه ما ليس منه.

رابعاً- الكتب المؤلفة في نوع معين من الموضوعات، أو الوضاعين:

وهناك جماعة من النقاد وأئمة الحديث ألفوا في بيان بعض الموضوعات أو الوضاعين كتباً سلكت مسلكاً يختلف عما سبق، وذلك بأن يتصدوا للتأليف في الرد على أنواع معينة من الموضوعات، أو جماعة خاصة من الكذابين، وهذا النوع من التأليف لم يغفله علماء الحديث المتقدمون منهم والمتأخرون، الا أن كثيراً من هذه الكتب فقدت وضاعت، ولم يبق بين أيدينا الا ثلة منها.

والتأليف على هذا النحو يقل ويكثر تبعاً لأهمية خطر هذا النوع وظهور أثره ولذا فان اكثر ما تناوله المؤلفون في هذا النوع من التأليف بالنسبة للكذابين التأليف في القصاص وبيان دورهم في وضع الحديث.

١- وأول كتاب وقفت عليه الف في القصاص وأخبارهم:

كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي:

أما مؤلفه، فقد سبق التعريف به.

واما كتابه فهو معروف باسم القصاص والمذكرين.

أشار مؤلفه في مقدمته الى أنه ألفه اجابة عن سؤال سئله ومضمون السؤال: اختلف كلام السلف في القصاص بين مادح وحاض على حضور مجالسهم وبين ذام ومبدع لهم ناه عن حضور مجالسهم او الاستماع اليهم.

وجواباً لهذا السؤال فقد حاول المؤلف أن يعطي صورة كاملة عن القصاص ببيان ما لهم وما عليهم. حيث بدأ الكتاب بمقدمة قسمها الى ثلاثة فصول:

الفصل الاول: في تعريف القاص وهو الذي يتبع القصة الماضية بالحكاية عنها والشرح لها، وفعله يسمى القصص، وهو لا يذم لنفسه، وانما لما اعتراه من مسائل جعلت السلف رضوان الله عليهم يكرهونه، وينهون عنه، ومن الاسباب التي دفعت السلف الى كراهة القصص أنه أمر مستحدث لم يكن على عهد الرعيل الاول ولذا فهو يعتبر من البدع، كما أن قصص السابقين شابها كثير من الكذب والتزيد، وخاصة ما كان منها على الانبياء حيث تنتقصهم وتنال منهم.

أما الفصل الثاني: فعرف فيه التذكير بانه تعريف الخلق نعم الله عز وجل، وحثهم على شكره وتحذيرهم من مخالفته.

وأما الفصل الثالث: فتكلم فيه على الوعظ وعرفه بانه تخويف يرق له القلب وأن كلا من التذكير والوعظ أمر محمود، الا أن كثيراً من الناس مزج بين الامور الثلاثة وأطلق كل واحد منها على الآخر، بل شاع اطلاق وصف القصص، والقاص على الامرين الاخرين.

ثم رتب الكتاب في اثني عشر بابا:

الباب الاول: في مدح القصص والوعظ، نقل فيه اقوالا عن بعض الائمة في ثنائهم على الوعاظ والمذكرين.

الباب الثاني: في ذكر أول من قص، أورد فيه أن أول من قص هو تميم الداري.

الباب الثالث: في ذكر ما ينبغي أن يقص ويذكره به أشار فيه الى انه ينبغي أن يقتصر في ذلك على ما جاء موافقاً فيه للقرآن والسنة، وانه لا ينبغي الاغراب أو تتبع ما ينقل من الاسرائيليات مما فيه نيل برسل الله أو حط من شأنهم أو الصاق مايخدش العصمة بهم.

الباب الرابع: في أنه لا يقص الا باذن الامير.

أورد فيه من الاثار المروية في عدم جواز القصص الا بعد الحصول على اذن

من ولي الامر لأن القصص وظيفة دينية منوط أمرها بامام المسلمين تفتقر الى اذنه.

الباب الخامس: في التعاهد بالمواعظ وقت النشاط. اورد فيه الاثر المروى عن النبي - ﷺ - من فعله حيث كان يتخول أصحابه بالموعظة خوف الملل والسأم.

الباب السادس: في ذكر من كان يحضر من الاكابر عند القصاص.

الباب السابع: في ذكر ما يحذر منه على القاص.

أورد في ذلك ما قد يعرض للقاص من جهة ما قد تختلج في نفسه من كبر وعلو على الناس أو رغبة في اجتذاب الناس اليه من اغراب وتتبع لغرائب القصص ونوادر الاخبار.

الباب الثامن: في ذم من يأمر بالمعروف ولا يأتمر.

الباب التاسع: في ذكر سادات القصاص والمذكرين، تناول فيه ذكر ثله من القصاص والمذكرين والوعاظ من كبار التابعين وأتباعهم ممن كان لهم دور كبير في الوعظ والتذكير.

الباب العاشر: في التحذير من اقوام تشبهوا بالمذكرين فاحدثوا وابتدعوا حتى أوجب فعلهم اطلاق الذم للقصاص.

بين في هذا الباب كثيراً من أخبار الجهلة والكذابين الذين انتحلوا صفة الوعاظ ولبسوا ثوب المذكرين وكان الكذب وسيلتهم والوضع بضاعتهم مما كان له اثر سيء على المجتمع الاسلامي حيث بثوا فيه كذبهم، وأثر سيء عليهم وعلى سائر القصاص حيث اقترنت صفة الكذب بهم.

الباب الحادي عشر: في ذكر ما ورد عن السلف من ذم القصاص وبيان وجوه ذلك.

أورد في ذلك موقف السلف من القصاص وذمهم والنهي عن الجلوس اليهم، ومقاطعتهم وطردهم من المساجد، والانكار على من جلس اليهم.

وختم الكتاب بالباب الثاني في ذكر تعليم القاص كيف يقص، حاول فيه ارشاد من يرغب في سلوك هذا النهج حيث رأى أن القصص أصبح امراً شائعاً، وبابا مطروقاً فبين فيه ما ينبغي للقاص فعله، وما يجب عليه ان يتجنبه.

ويلاحظ أن المؤلف حاول في كتابه هذا اعطاء صورة كاملة عن القصاص ما لهم وما عليهم بعبارة مختصرة وترتيب بديع.

كما أن كتابه لم يشتمل على بيان الاحاديث التي دارت على السنتهم أو الموضوعة من قبل بعض جهلتهم، بل اكتفى بالاشارة اليها مجملة بين طيات كتابه.

٢ـ احاديث القصاص لابن تيمية: ٦٦١ هـ ـ ٧٣٨ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ العلامة الناقد الفقيه، المجتهد المفسر البارع شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني. ، ولد سنة أحدى وستين وستمائة، وسمع من أبن عبد الدائم وابن أبي اليسر والكمال بن عبد وابن الصيرفي وغيرهم. وعنى بالحديث ونسخ الاجزاء ودار على الشيوخ وخرج وانتقى وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه، وفي علوم الاسلام وعلم الكلام وغير ذلك له مصنفات كثيرة، توفي بدمشق سنة ثمان وعشرين وسبعمائة معتقلاً في قلعتها[1].

وكتابه معروف باسم أحاديث القصاص[2] وقد جاء في المقدمة بعد الحمدلة، هذه أحاديث يرويها القصاص عن النبي ﷺ وبعضها عن الله تعالى، اجاب عنها شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى[3].

والظاهر ان هذه المقدمة من غير كلام المؤلف، وقد رجح المحقق بان الرسالة انما هي عبارة عن اجابة على أسئلة سئلها المؤلف من قبل بعض معاصريه، واستدل

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٤٩٦.

(٢) والكتاب مطبوع اعتنى بتحقيقه محمد الصباغ وقد وضع له مقدمة عرف فيها بالكتاب واعطى دراسة وافية عن الكتاب. وقد نشره المكتب الاسلامي سنة ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢.

(٣) احاديث القصاص: ٦٧.

لذلك بان الاحاديث التي وردت في مجموع الرسائل الكبرى، مما ذكره في هذه الرسالة قد صدر مطلع كل تعليق على الحديث بقوله: فاجاب، الحمد لله...[1].

والرسالة من أولها الى آخرها ذكرت أحاديث شتى بلغت تسعة وسبعين حديثاً، بحيث يذكر الحديث، ثم يتعقبه ابن تيمية بالتعليق، وجل الاحاديث الواردة في هذه الرسالة من الاحاديث التي حكم الائمة بوضعها وبطلانها، او ضعفها الذي لا ينجبر وغالبها من الاحاديث التي يعتمد عليها القصاص في قصصهم وتنفيق سلعهم.

ويلاحظ أن أحاديث الكتاب لم تسق مرتبة، بل أوردت دون مراعاة لأي ترتيب.

كما يلاحظ أن المؤلف يورد الحديث ثم يعلق عليه بما يراه بعبارة موجزة يتعرض لبيان معنى الحديث والمراد منه، وكذلك حكمه من حيث ثبوته أو عدمه.

تارة يشير الى أن الحديث لا يثبت مرفوعا، وانما هو معروف عن غير النبي ﷺ ثم ينسبه الى قائله.

تارة يحكم على الحديث بالوضع، ويبين بطلانه اما بالطعن في سنده بأن لا يكون له اسنادا يعرف، أو أن في سنده بعض الكذابين، واما بالطعن في متنه، وذلك بأن يكون مناقضا لما ورد في القرآن أو السنة الصحيحة. أو أن الحديث يحمل بين جنباته شهادة وضعه، من القرائن التي تتعلق بالمتن مما يدل على أن الحديث موضوع مختلق، وقد حاول رحمه الله تعالى كشف كثير من الاحاديث الموضوعة بنقد متونها.

تارة يورد لفظ الحديث ويحكم بانه لا يثبت لفظه عن النبي ﷺ، لكنه يشير الى أن معناه صحيح قد ورد بذلك آية أو حديث صحيح يشير اليه.

٣ ـ الباعث على الخلاص من حوادث القصاص ـ للعراقي:

وقد سبق التعريف بمؤلفه عند الكلام على كتابه ذيل الميزان بما يغني عن

---

(١) احاديث القصاص: ١٥.

الاعادة.

أما كتابه فقد جاء مرتبا منسقا عمن سبقه تناول فيه المسائل الاتية:

١ـ الاحاديث التي تدل على اباحة الوعظ، والاثار التي رواها الصحابة في وعظ النبي ﷺ أصحابه، وحثهم فيها على التمسك بالسنة، وتنهى عن البدعة.

٢ـ تحديد معنى البدعة وقد عرفها بانها: كل محدث لم يكن على عهد النبي ﷺ.

٣ـ الإثار التي تدل على حدوث القصص وأنه بدعه، وذكر أول من قص.

٤ـ الاثار التي تبيح القصص، ومن له الحق في القص.

٥ـ انكار الصحابة والسلف على القصاص وتحذير الناس منهم والنهي عن مجالستهم.

٦ـ ما كان عليه القصاص في زمن المؤلف حيث اتصف غالبهم بالجهل وتتبع الغرائب ورواية ما لم يتحمل.

٧ـ تنبيهه على أنه لا يجوز لاحد أن يروي ما لم يتحمله وان كان الحديث في الصحيحين.

٤ ـ تحذير الخواص من أحاديث القصاص: للسيوطي[١]:

أشار المؤلف في مقدمة كتابه الى السبب الذي دفعه لتأليفه، وهو انه استفتي في أحاديث تروي عن بعض القصاص وهي موضوعة، فحثه ذلك على تأليف هذا الكتاب، وقد جاء كتابه في عشرة فصول:

الفصـــل الاول: في بيان الاحاديث الواردة في تعظيم الكذب عليه ـ ﷺ ـ أورد فيه حديث من كذب على حاول أن يستوفي طرقه ومن رواه من الصحابة وقد عزا كل

(١) الكتاب قد حققه الاستاذ محمد الصباغ وطبعة في مجلة كلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.

رواية الى من أخرجها وقد بلغت الروايات سبعا وتسعين رواية.

الفصل الثاني: في تحريم رواية الحديث المكذوب عنه ﷺ.

ذكر فيه عدة روايات في هذا الغرض ثم أتبع ذلك ببيان أقوال العلماء في رواية الحديث الموضوع.

الفصل الثالث: في توقي الصحابة والتابعين من كثرة الحديث مخافة من الزيادة أو النقص بسبب النسيان فيدخلون في الوعيد الذي أخبر به رسول الله ﷺ. وقد ساق في هذا الفصل جملة من الاثار عن جماعة من كبار الصحابة والتابعين امتنعوا عن الرواية، وبرروا سبب امتناعهم هو كبرهم أو نسيانهم، وأن الحديث عن النبي ﷺ شديد.

والفصل الرابع: عنون له بقوله: في بيان انه لا يجوز لاحد رواية حديث حتى يعرضه على شيخ من علماء الحديث يجيزه بروايته، لاحتمال أن يكون ذلك الحديث لا أصل له، فيدخل في حديث من كذب علي.

اورد فيه قول الحافظ العراقي في عدم جواز نقل الحديث أو روايته من كتاب الا لمن كان له حق روايته بأن يتحمله بأحد طرق التحمل، كما نقل فيه عن ابن خير اتفاق العلماء على انه لا يجوز لاحد أن يقول قال رسول الله ﷺ، الا اذا كان قد تحمل الحديث باحد طرق التحمل المعروفة.

والفصل الخامس: ترجم له بقوله: في بيان من أقدم على رواية الاحاديث الباطلة فانه يستحق الضرب بالسياط، ويهدد بما هو أكثر ويزجر ويهجر ولا يسلم عليه، ويغتاب في الله، ويستعدي عليه عند الحاكم ويحكم عليه بالمنع من الرواية، ثم أورد في ذلك بعض الآثار.

الفصل السادس: فيمن رأى النبي ﷺ في المنام منكراً لما روى عنه من الاباطيل.

أورد فيه منامات لبعض العلماء رأوا فيها النبي ﷺ، وسألوه عن أحاديث

لبعض الرواة فانكرها أورد أكثرها.

الفصل السابع: عقده لبيان أنكار السلف قديماً وحديثاً على القصاص فيما رووا من الاباطيل، وما تحملوه من مشاق في سبيل هذا الانكار من قبل القصاص الذين كانوا يؤلبون العامة عليهم.

الفصل الثامن: تعرض في هذا الفصل لبيان أن الأحاديث الموضوعة كثيرة، وقد اعتمد على بيان ذلك بذكر ما روي عن جماعة من الرواة بانهم أقروا بوضع أعداد هائلة من الأحاديث، وكذلك الاخبار التي تذكر عن بعض العلماء أن جماعة من الرواة وضعوا طائفة كبيرة من الاحاديث.

الفصل التاسع: وعقد هذا الفصل لتلخيص كتاب الباعث على الخلاص من حوادث القصاص للعراقي.

الفصل العاشر: فقد عنون له بقوله: في زيادات فاتت الحافظ العراقي فاستدركتها هنا.

أورد فيه آثاراً كثيرة عن الصحابة والتابعين في انكارهم على القصاص واعتبار أن القصص بدعة أحدثت ابان الفتنة، كما أن كثيراً ممن ارتاد هذه الصناعة هم من الجهلة ثم أتبع ذلك بتلخيص كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي، وبه ختم الكتاب.

هذا ما وقفت عليه من المؤلفات التي أفردت لذكر القصاص وأحاديثهم ودورهم في وضع الحديث، وهذه المؤلفات لا شك تكشف عن دور علماء الحديث في مقاومة الوضع كما أنها تمثل لبنة قوية في السد المنيع الذي أقامه الائمة وعلماء الحديث في وجه الكذابين.

وثمة كتاب يمكن الحاقه بهذا النوع من المؤلفات، حيث يشترك معها في طريقة التصنيف لأن مؤلفه أفرده لبيان نوع معين من الموضوعات، والكتاب هو:

الوقوف على الموقوف لابن بدر الموصلي:

وقد سبق التعريف بمؤلفه عند الكلام على كتابه المغني عن الحفظ والكتاب.

أما كتابه، فقد جمع فيه الآثار، التي أوردها النقاد في كتب الموضوعات مما صح وقفه على الصحابة فمن دونهم، فكتابه مستل من كتب الموضوعات، وانما ضمنت تلك الاثار كتب الموضوعات لأنها رفعت الى النبي ﷺ، ونسبت اليه، وهي من قول غيره، فادخالها في كتب الموضوعات انما هو من أجل عزوها اليه ﷺ فقط.

وقد اعتبر المؤلف فعل أصحاب كتب الموضوعات هذا خطأ، لأنه يترتب عليه منع العمل بهذه الاثار، في حين أن قول الصحابي يوجب العمل. وهذا الدافع هو الذي حمله على تصنيف كتابه.

قال في المقدمة: . . . . فان جماعة من المحدثين قد ذكروا الموقوف في موضوعاتهم، وذلك غلط فان الموضوع لا يوجب العمل، والموقوف اذا كان عن الصحابي أوجب العمل، واذا علم ذلك ظهر الفرق بينهما، وكذلك في الموضوعات صحاح على من أوقفت عليه، فأفردت لذلك كتاباً وسميته الوقوف على الموقوف[1].

قلت: أما قوله: ان صنيع المحدثين خطأ، لأنه يلزم منه منع العمل بالموقوفات فيه نظر، لأن أقوال الصحابة، ليست كلها توجب العمل والخلاف في ذلك مقرر في موضعه، كما أن علماء الحديث انما ضمنوا هذه الآثار كتب الموضوعات لرفعها وعزوها الى النبي ﷺ، وقد نبه غالبهم على أنها تصح موقوفة أو مقطوعة وانما وصفت بالوضع باعتبار رفعها، كما أنه لا يلزم من ايرادها كتب الموضوعات مع بيان أنها موقوفة منع العمل بعد البيان.

وفي الحقيقة ان صنيعه هذا له فائدة أخرى غير التي ذكر، هي تقليل عدد الاحاديث الموضوعة حيث ميز الكتاب بين الموضوع عليه ـ ﷺ ـ وبين ما نسب اليه خطأ وهو من كلام غيره.

تعريف بالكتاب:

١ ـ الكتاب مرتب حسب كتب الجوامع حيث بدأه بكتاب التوحيد وختمه بكتاب

---

(١) الوقوف على الموقوف ٦/١.

الطب، والظاهر أن المؤلف تبع في ترتيب كتابه مسلسل ابن الجوزي وسار على نهجه.

٢ـ أورد المؤلف كل حديث حكم عليه النقاد بانه لا يثبت مرفوعاً، وانما يثبت موقوفاً أو مقطوعاً، ولم يراع صحة ذلك الحكم.

٣ـ يذكر المؤلف الاثر معلقاً عن الصحابي او من دونه ممن أضيف اليه ثم يتبع ذلك بذكر أقوال أئمة الحديث ممن أعل الحديث برفعه وحكم بوقفه.

٤ـ لم يقصد المؤلف في اطلاق لفظة موقوف المعنى الاصطلاحي لدى علماء الحديث وهو ما أضيف الى الصحابي من قول أو فعل، وانما قصد باللفظة كل ما لم يضف الى النبي ﷺ، فدخل في ذلك المقطوع.

هذا ما وقفت عليه من كتب قام الجهابذة النقاد بتأليفها لمقاومة الوضع[1]،

---

(١) وثمة كتب أفردت للتأليف في الاحاديث الموضوعة لم أتمكن من ذكرها حيث أنها لم تلتزم في تأليفها أية طريقة من الطرق التي عرضت بها هذه المؤلفات منها كتاب الدر الملتقط في تبيين الغلط، للصغاني، وقد جمع في هذا الكتاب الاحاديث الموضوعة التي ذكرها الشهاب القضاعي، قال في مقدمته: . . . . ا فقد وقع في كتاب الشهاب القضاعي رحمه الله كثير من الاحاديث الموضوعة، فمن ذلك. . . الخ ا. هـ. الدر الملتقط ١/أ. ، ثم أورد هذه الاحاديث على سبيل الاطراف، الا انه لم يراع في ذكرها ترتيب معين، بل أوردها كما اتفق، ولعله ذكرها حسب ورودها في كتاب الشهاب القضاعي، اذ الغرض من تأليفه اظهار ما اشتمل عليه كتاب الشهاب القضاعي من أحاديث موضوعة. ومنها رسالة في الموضوعات لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي المتوفي سنة ١٠٣٣ ساق فيها جملة من الاحاديث المحكوم عليها بالوع، وأورد في ذلك أقوال الائمة الدالة على حكمهم عليها بالكذب. وقد جاء كتابه في مقدمة وفصل واحد.

أما المقدمة فقد نقل فيها مجموعة من أقوال الائمة في مسائل تتعلق بالحديث الموضوع هي:

١ـ نقل عن العلائي مقارنته بين المتقدمين والمتأخرين في حكمهم على الحديث بالوضع وعدمه فذهب الى أن الحكم على الحديث بالوضع وعدمه لدى المتقدمين أيسر منه لدى المتأخرين، لأن المتقدمين كان لهم الحظ الأوفر في معرفة الحديث وتتبع طرقه ومخارجه، والوقوف على علله حيث كان جل اعتمادهم على الحفظ والتلقي بخلاف المتأخرين الذين اعتمدوا في غالب الاحوال على الكتب، والمدونات والمصنفات، وقل فيهم الحفظ ولذا كان الحكم على الحديث بالوضع بن قبلهم عسر جداً لأنه يقتضي تتبع واستقراء كثير من المصنفات وهي متفرقة متشتتة بالاضافة الى قصر همم الناس.

٢ـ نقل قول الزركشي في أن جماعة من المتقدمين حكموا على أحاديث بانها لا أصل لها، ثم ظهر الامر لدى المتأخرين بخلاف ذلك اذ وجد لتلك الاحاديث طرق أخرى لم يقف عليها المتقدمون.

قلت ولعله استهدف من نقله هاتين المسألتين بيان أن لكل من المتقدمين والمتأخرين مزية تفردوا بها. =

وهو في الحقيقة- جهد يدل على انهم أستطاعوا أن يحصروا الكذابين بما لا يدع مجالاً للشك في أنهم لم يتمكنوا من دس حديث واحد أو رواية واحدة وفي هذا تحقيق لوعد الله تعالى حيث تكفل بحفظ وحيه وذكره، فتكفل هو سبحانه بحفظ القرآن من كل شائة ودخيل، واستحفظ السنة للجهابذة من هذه الامة فحفظوها وقدروها حق قدرها ورعوها حق رعايتها تأييداً لدين الله، وتخليداً لشريعته حتى يرث الله الارض ومن عليها.

= ٣- كما نقل عن السيوطي قوله: ان الجرح كان جايزاً في الصدر الاول، حيث كان غالب الاحاديث تؤخذ من صدور الاخيار، لامن بطون الاسفار، فاحتيج الى التجريح والتعديل، واصبح ضرورة دينية لتوقف قبوله على توثيق نقلته.

أما بالنسبة للمتأخرين، فلم يعد الامر محتاجاً اليه حيث أصبح جل الاعتماد على المدونات والكتب، فما وجد فيها قبل وان نقله أفسق الفاسقين، وما خلا منها رد وان كان راوية من أتقى المتقين.

٤- نقل قول الامام أحمد: ثلاثة كتب لا أصول لها.. الخ ثم ذكر أقوال الائمة في مراد الامام أحمد، وذهب الى أن مراده، أن أحاديث هذه الكتب الثلاث الغالب فيها ليس لها أسانيد صحيحة، وما صح منها قليل جداً.

وبعد أن فرغ من المقدمة، ذكر في الفصل الذي عقده مجموعة من الاحاديث على طريقة الاطراف، اعقبها بعبارات موجزة حكم بها على وضع الاحاديث، ثم أتبع حكمه من أقوال الأئمة ما يؤيد به حكمه.

تعريف بكتابه

١- لم يسلك المؤلف في عرض الاحاديث الموضوعة احد الطرق التي سار عليها من صنف في الاحاديث الموضوعة، حيث عرضوها مرتبة على حروف المعجم حسب أوائل الاحاديث أو مرتبة على حسب كتب جوامع الحديث. بل ساقها كيفما اتفق له. مما يصعب على الباحث الرجوع اليه في أحاديثه.

٢- كثيراً ما يكتفي المؤلف بعد ذكر الحديث بايراد أقوال الائمة الذين حكموا على الحديث بالوضع وجل اعتماده في ذلك على المتأخرين كابن تيمية وابن القيم وابن حجر والسيوطي، وتارة يورد أحاديث حكموا عليها بالضعف، وينقل في ذلك أقوالهم دون أبداء رأيه.

٣- اقتفى المؤلف أثر الامام السيوطي في تعقبه على ابن الجوزي حيث يوردها كما هي.

٤- غالباً ما يستخدم المؤلف عبارات في الحكم على الحديث بالوضع مثل: لا أصل له. لم اجده. روى بغير سند. لا يوجد في كلام العلماء. لا يوجد في كتب المسلمين. لم ينقله أحد من أهل العلم.

الخـــاتمـــة

وبعد أن من الله تعالى علي بالتمام أرى من المناسب أن أذيل الرسالة بذكر خاتمة للبحث أورد فيها أهم النتائج التي توصل لها البحث فهي عبارة عن عصارة للبحث تجمع أهم عناصره في عبارات موجزة مركزة.

وقد رأيت ايراد هذه النتائج مرتبة حسب ما جاءت في البحث مشيراً الى مكانها في الرسالة ليسهل الرجوع إليها، مقتصراً على ذكر ما ذهبت اليه، أو ما ترجح لي فيما اشتمل على خلاف، صارفاً النظر عن ذكر غيره مما تعددت فيه وجهات الانظار فأقول وبالله التوفيق.

أولاً: المقدمة:

المبحث الثاني: في التعريف بالسنة

نحوت في تعريفها طريق المحدثين حيث عرفوها بأنها ما أضيف الى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وأنها مرادفة للحديث، والخبر، والاثر من حيث الاطلاق والاستعمال وهو المراد في الرسالة.

المبحث الثالث: في تقسيم الحديث

أما اهم النتائج التي جاءت في هذا المبحث هي:

١ ـ ان الحديث لدى المتقدمين من العلماء والمحدثين ممن جاء قبل الامام

الترمذي ينقسم الى قسمين، مقبول ومردود، اما المتأخرون من المحدثين من لدن الترمذي فمن بعده قسموا الحديث الى ثلاثة أقسام. صحيح وحسن، وضعيف، وأن غالب الحديث الحسن ملحق بالضعيف، ولذا فان الضعيف عندهم قسمان، ضعيف ينجبر ويتقوى ويجوز العمل به، وضعيف متروك لا يتقوى ولا ينجبر ولا يعمل به، وأن منشأ الطعن في الحديث يرجع الى اسباب ثلاثة هي:

أ ـ ما كان الطعن فيه متوجهاً الى ضبط الراوي.

ب ـ ما كان الطعن فيه متوجهاً الى عدالة الراوي.

جـ ما كان الطعن فيه متوجهاً الى جهالة الراوي.

والقسمان الاول والثالث تتقوى أحاديثهما أحياناً، وذلك فيما اذا عرفت عدالة الراوي بعد جهالته، أو ثبت ضبط الراوي ولو في تلك الرواية بعينها وذلك بورود الحديث من طريق آخر يكشف عن المجهول، أو موافقة أو متابعة للرواة الضابطين لمن طعن في ضبطه.

أما القسم الثاني وهو ما طعن في عدالة راويه، فان حديثه لا ينجبر ولا يتقوى وافق غيره أو خالف.

٢ ـ في ما يتعلق بحكم العمل بالحديث الضعيف.

اذا كان الحديث الضعيف مما يتقوى وينجبر، فانه يجوز العمل به في غير الفرائض والاحكام، كالترغيب والترهيب ونحوهما.

اما اذا كان الحديث مما لا ينجبر وينحط عن درجة الاعتبار، فلا يجوز العمل به مطلقاً وتحرم روايته الا اذا قرنت ببيان ضعفه.

ثانياً: الباب الاول في التعريف بالوضع وأحكامه:

الفصل الاول:

١ ـ تعريف الحديث الموضوع. والالفاظ المستعملة للرمي بالوضع، ومن

يوصف بالكذب عند المحدثين.

ذهبت في تعريفه بانه هو الحديث المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ عمداً أو خطأ.

استخدم علماء الحديث وائمة النقد للرمي بالوضع والكذب ألفاظاً وعبارات منها ما هو صريح في دلالته، ومنها ما هو كناية.

كما أن جماعة آخرين من أئمة الحديث والنقد، استعملوا الفاظاً انفردوا بها وقصدوا منها الرمي بالكذب، وهذه العبارات بعضها صرح الامام بقصده منها وبعضها عرف مراده منها بالاستنباط والاستقراء والتتبع.

كما أن هناك الفاظاً مشتركة بين الوصف بالكذب وغيره وقد استعملها الائمة في كل الا أن القرائن هي التي تغلب جانب مراد أحد معنيي المشترك على الآخر.

يطلق المحدثون وصف الكذب لخمسة أمور:

١ـ الاختلاق والوضع، وهو الأصل المتبادر عند اطلاقه.

٢ـ اطلاق الكذب على الراوي لامور تتعلق باسناد الحديث هي:

أـ ادعاء السماع من شيخ لم يسمع منه.

بـ رواية أحاديث دون أن يتحملها بلفظ السماع ونحوه.

جـ تعمد قلب الاسناد.

دـ الزاق الاحاديث على الشيوخ.

هـ سرقة الاسناد.

وـ قبول التلقين.

زـ اقرار الشيخ بالحديث الذي أدخل عليه.

٣ـ من كذب في احاديث الناس وان لم يعرف كذبه في الحديث.

٤ـ شتـم أصحاب رسول الـله ﷺ أو التعرض لهم بسوء او النيل منهم وانتقاصهم.

٥ـ اطلاقه على الخطأ.

الفصل الثاني: في وقوع الوضع في الحديث ونشأته وأسبابه وما يثبت به وأهم النتائج التي وصل اليها البحث في هذا الفصل هي:

١ـ ان الوضع قد وقع في الحديث، وان انكار وقوعه انكار لامر محسوس.

٢ـ ان الوضع في الحديث بدأ في الثلث الأخير من القرن الأول، وان حامل لواءه هو المختار بن أبي عبيد الثقفي، خلافاً لمن قال ان الوضع بدأ قبل ذلك.

٣ـ ان هناك أموراً سبقت الكذب على رسول الـله ﷺ والوضع عليه قد تفشت في العالم الاسلامي، وانتشرت بين ارجائه، كانت موطئة، ومهيئة لوقوع هذه البلية العظمى، والجريمة البشعة النكراء منها:

أـ انتهاك حرمة اصحاب رسول الـله ﷺ، وخاصة البارزين منهم، وذلك باظهار عيبهم وتأليب العامة عليهم، وقتل الخلفاء منهم.

بـ تفرق المسلمين، وتشتتهم، وقد أدى ذلك الى تناحرهم وتخاصمهم وتقاتلهم مما نتج عنه فقد الثقة فيما بينهم، وتكذيب بعضهم بعضاً. والكذب عليهم.

جـ تفشي كثير من النظريات والآراء الفاسدة والمبادىء الغريبة في المجتمع الاسلامي.

٤ـ بالنسبة لاسباب الوضع في الحديث ودوافعه، فقد كانت ثم أموراً حملت البعض على الوضع في الحديث، والاختلاق في الرواية واهم هذه الاسباب هي:

أـ الزندقة والالحاد في الدين، بقصد التشكيك في سنة رسول الـله ﷺ وقد سلك هؤلاء الزنادقة في الوضع مسالك أهمها امرين:

١ـ الوضع بقصد الافساد وذلك بوضع أحاديث تنتقص الاسلام ونبيه،

وتناقض تعاليمه، وتكذب قرآنه.

٢ـ الوضع بقصد التشكيك في السنة وذلك عن طريق الاقرار والادعاء بوضع اعداد هائلة من الاحاديث تحل الحرام، وتحرم الحلال.

ب ـ نصرة المذاهب والأهواء، وتشمل ثلاثة امور:

١ـ المذاهب السياسية.

٢ـ المذاهب العقدية الكلامية.

٣ـ المذاهب الفقهية.

وقد كان لكل مذهب من هذه المذاهب دور في وضع الحديث واهم نتائج هذا البحث:

١ـ ان الخوارج هم أقل الفرق وضعاً للحديث ان لم يكونوا مبرئين من الوضع.

٢ـ ان الشيعة هم أكثر الفرق الاسلامية وضعاً للحديث. حيث كان لهم دور كبير في الوضع.

٣ـ أما سائر اصحاب المذاهب فان دورهم أقل من دور الشيعة في الوضع.

٤ـ ان دور المذاهب العقدية الكلامية، ودور المذاهب الفقهية الفرعية أقل دوراً في الوضع من سائر الفرق والمذاهب.

جـ ـ من أهم الادوار التي سرى منها الوضع الى الحديث بقصد او بغير قصد دور الزهاد والراغبين في الخير عن جهل ونقص في الاهلية، وكثير من الاحاديث الموضوعة كانت من جهتهم وأكثر ما مني به المسلمون من هذه الطائفة حيث الصلاح والزهد والعبادة سجاياهم، والدعوة الى الخير والحض عليه دعوتهم،

الا أن أمرهم ظاهر معلوم لدى المحدثين اذ تجنبوهم ونهوا عن الاخذ منهم.

د- من الدوافع التي حملت البعض على الوضع نشدان غرض دنيوي، أو تطلع الى منصب أو جاه الا أن هذا النوع من الوضع أقل من سابقه، وخاصة ما كان منه تقرباً الى الولاة أو الخلفاء فانه يعد من الامور النادرة.

ومن الطوائف التي عرفت بالوضع من أجل غرض أو عرض. طائفة القصاص الذين كان دورهم في وضع الحديث ظاهراً حيث ينسبون كل قول الى رسول الله ﷺ وخاصة الغرائب منها.

وكذلك منهم- أعني- من كان يضع من أجل اغراض دنيوية بعض الجهلة من أصحاب الحرف، أو البائعين لبعض السلع، وذلك بأحد امرين:

الأمر الاول: وضع أحاديث في فضل سلعة، أو إعطاؤ هاصفة علاجية ونحوها.

الامر الثاني: وضع أحاديث في ذمها، والانكار على فاعلها والحاق الاثم لمن يأتيها.

هـ- وثمة دافعان حملا البعض على الوضع في الحديث، الا أنه وضع اصطلاحي يتعلق بالاسناد:

الاول: قلب الاسناد بقصد الاغراب وادعاء التفرد، ودافعه الشره والتطلع الى الشهرة والتشبه بما لم يعط.

الثاني: الوضع في الاسناد أو المتن من أجل امتحان بعض الرواة، واختبارهم في سماعاتهم وكل الاسباب الدافعة الى الوضع في الحديث متفق على حرمتها الا الوضع من أجل الامتحان، فقد تساهل فيه البعض وقيد الجواز بوجوب كشفه بعد انتهاء الغرض منه.

المبحث الثالث: ما يثبت به الوضع

وأهم النتائج التي توصل اليها البحث هي: أن علماء الحديث وأئمة النقد

نتيجة للجهد الجهيد المبذول في التنقير عن الكذابين، والتفتيش عن الوضاعين، وكشف الاعيبهم وتزييف حبائلهم، قد استطاعوا أن يضعوا قرائن وضوابط يتوصل بها لكشف الوضع في الحديث وأهمها:

١ـ اقامة البينة على الراوي بانه وضع في حديثه.

٢ـ اقرار الراوي على نفسه بالوضع.

٣ـ قيام قرينة في حديثه تتنزل منزل اقراره، وذلك بأن يروي عن شيخ أو مشايخ يدعي السماع منهم في حين أنه لم يسمع، بأن يكونوا ماتوا قبل أن يولد، أو ثبت عدم لقائه لهم، أو نحو ذلك وكذلك وجود قرائن يعرف بها كذب الراوي فيما يسنده وينسبه الى شيوخه مما عرف أنهم منه براء وذلك بقلب الاسناد عليهم او الزاق احاديث بهم، او ادخالها عليهم.

ومنها قرائن يتوصل بها لمعرفة كذب الراوي، وذلك باخباره عن أمور مستحيلة سواء كانت الاستحالة في الأحاديث التي يرويها، أم فيما يخبر به عن نفسه.

ومن القرائن الدالة على الكذب والوضع. اشتمال الحديث على ركة في لفظه ومعناه، أو تفاهة في أحدهما.

ومنها عدم معرفة الحديث، وذلك اما لوروده بدون اسناد، او ذكر حديث في العصور المتأخرة ولا يوجد في كتب الحديث ودواوين السنة.

الفصل الثالث: في أحكام تتعلق بالوضع والوضاعين:

وقد وجدت في الفصل نتائج اوجز اهمها فيما يلي:

١ـ انعقاد الاجماع ممن يعتد به من علماء الامة الاسلامية على حرمة الوضع أو الكذب في حديث رسول الله ﷺ، لأي غرض من الاغراض مهما كان الحامل عليه أو الدافع اليه.

٢ـ ان الكذب على رسول الـله ﷺ كبيرة من الكبائر، يستوجب المتعمد لها الوعيد لذلك.

٣ـ المتعمد في الكذب على رسول الـله ﷺ فاسق ساقط العدالة، لا تقبل توبته، ولا تعتبر روايته، بخلاف غير المتعمد، فانه لا يفسق وتسقط عدالته، ولا يعتبر بروايته.

٤ـ تحرم رواية الحديث الموضوع على رسول الـله ﷺ في أي معنى من المعاني، سواء كانت في الاحكام أم في الفضائل، أم في الترغيب والترهيب، الا اذا كانت الرواية مقرونة ببيان وضعها وكشف كذبها.

٥ـ تجوز رواية الاسرائيليات شريطة بيان أنها من الاسرائيليات، باعتبار انها من الاخبار التي لا حرج في ذكرها ونقلها.

٦ـ يحرم العمل بالحديث الموضوع لمن يتبين له وضعه في أي معنى من المعاني، لأن في ذلك مخالفة صريحة لأمر النبـي ﷺ.

٧ـ الحكم على الحديث بالوضع يعتريه ما يعتري الاحكام من حيث قوة الدليل على وضعه وضعفه، فتارة يكون الحكم على الحديث بالوضع مطابقاً لنفس الامر وتارة يكون بحسب الظاهر وهو الاغلب ولا يلزم منه أن يكون باطلاً في نفس الامر.

٨ـ الحديث المحكوم عليه بالوضع لا يصحح الا بالطرق التي سلكها علماء الحديث من حيث تعديل رواته، او اعتضاده بما يدل أن له أصلاً، أما تصحيحه بالمكاشفة او التجربة فأمر لا يلتفت اليه.

ثالثاً الباب الثاني:

في معرفة الموضوعات:

الفصل الاول: في معرفة الموضوعات

وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين:

أـ المبحث الأول في معرفة الوضع في السند: وقد انتهى البحث الى نتائج أهمها:

١ـ إن الاسناد في الحديث أمر ضروري عليه ينبني الحكم على الحديث صحة وضعفاً ولذا اهتم به علماء الحديث وأولوه عنايتهم الفائقة.

٢ـ ان اسناد الحديث بدأ منذ رواية الحديث.

٣ـ بدأ الزام الرواة بذكر أسانيدهم في وقت مبكر جداً منذ ولاية الصديق أبي بكر رضي الله عنه.

٤ـ التزام الرواة بذكر أسانيدهم، كان هو المرحلة الاخيرة بالنسبة لبداية الاسناد. والزام الرواة به، ولذا جاء متأخراً بعض الوقت عن الامرين السابقين.

٥ـ وضع ائمة الحديث وعلماء النقد ضوابط تفصيلية وأخرى اجمالية يمكن بها معرفة الطرائق التي سلكها الكذابون في الوضع في هذا القسم من الحديث.

أما بالنسبة للضوابط الاجمالية فهي ترتكز على اثبات السماع وصحته وسلامة رواته من الطعن أو الجهالة.

أما بالنسبة للضوابط التفصيلية، فقد تمكن المحدثون من معرفة أصح الاسانيد وأوهاها، سواء كان ذلك بالنسبة لكل صحابي بعينه، أو بالنسبة للبلدان الاسلامية التي احتضنت بعض الصحابة، او تبنت علومهم وأحاديثهم.

٦ـ تمكن علماء الحديث وأئمة النقد من كشف حبائل الكذابين واظهار زيفهم في المسالك التي طرقوها في الوضع بالنسبة للسند، فقد كشفوا عن صور لهذا الوضع من النوع هي:

١ـ سرقة الاسناد.

٢ـ قلب الاسناد.

٣ـ تركيب الاسناد.

المبحث الثاني: في معرفة الوضع في المتن:

٣ـ ان الوضع في المتن ينشأ من أحد طريقين هما:

أ- ان ينشىء الواضع من قبله كلاماً يعزوه الى رسول الله ﷺ.

ب- أن يأخذ الواضع كلام غير النبي- ﷺ- فينسب اليه.

٢- وضع علماء الحديث وأئمة النقد ضوابط اجمالية وتفصيلية يمكن بمعرفتها الحكم على متن الحديث صحة وبطلاناً.

أما الضوابط الاجمالية فهي:

١- أن يكون الحديث مخالفاً لصريح القرآن بحيث يتعذر الجمع بينهما ولو من وجه.

٢- أن يكون الحديث مخالفاً لصحيح السنة النبوية مخالفة لا يمكن الجمع بين الحديثين بسببها.

٣- أن يكون الحديث، ركيكاً ان في لفظه وان في معناه.

٤- ان يكون الحديث مخالفاً لمقتضى العقل بحيث لا يقبل التأويل.

٥- ان يشتمل الحديث على أمر يدفعه الحس ويكذبه الواقع.

٦- أن يرد في الحديث تاريخ معين لوقوع حادثة، أو نزول عذاب، أو وجود نعمة أو زوالها.

٧- أن يرد في الحديث أن النبي ﷺ فعل أمراً ظاهراً وامر بامر بين بمحضر الصحابة كلهم أو جلهم، ثم يتفق الصحب الكرام رضوان‌الله عليهم على كتمانه. بل العمل بخلافه.

٨- ان يشتمل الحديث على مجازفات، خاصة فيما يتعلق بالثواب والعقاب أو الوعد والوعيد.

٩- أن يرد الحديث في زمن قد استقرئت فيه الاخبار فيفتش عنه فلا يوجد في صدور الرجال ولا في بطون الاسفار.

١٠- أن ينفرد بعض أهل البدع برواية أحاديث في فضل بدعتهم لا تعرف عن غيرهم.

أما الضوابط التفصيلية، فقد جمع علماء الحديث كل ما يروى عنه ﷺ. وعرضوه على كليات الشريعة الاسلامية وعموماتها وقاسوها بمقياس كلامه ﷺ وعرّضوها للنقد الداخلي والخارجي فنتج عنه وجود ضوابط تفصيلية وضعت تحت عمومات تشير الى أن كل ما روى عنه تحت تلك الكلية مما ثبت بطلانه وفيها رد صريح قاطع على القائلين بأن علماء الحديث أغفلوا النقد في المتن، وصرفوا طاقة جهدهم في نقد السند حيث دل عملهم هذا على أن نقدهم للمتن لا يقل عن نقدهم للسند.

الفصل الثاني في النسخ الموضوعة:

وأهم نتائج هذا الفصل:

١ـ الوقوف على مراد المحدثين من التعبير بنسخة موضوعة وانه يشمل أحد امور ثلاثة:

أـ اطلاق لفظ نسخة موضوعة، على مجموعة من الاحاديث اختلفها بعض الكذابين، ونسبها الى النبي ﷺ، أو أخذ كلام غير النبي ﷺ ونسبه اليه.

بـ اطلاق لفظ النسخة الموضوعة على مجموعة من المؤلفات جمع فيها أصحابها أحاديث تتناول موضوعاً معيناً، أو مسائل معينة، والنقاد انما يطلقون عليها وصف الكذب لأن مؤلفيها تصرفوا في رواية أحاديثها تحملاً أو أداءاً تصرفاً لا حق لهم فيه.

جـ وصف النسخة بالوضع لقيام علة مؤثرة تتعلق براوي النسخة.

الفصل الثالث:

في ذكر الاحاديث التي أوردها ابن الجوزي في موضوعاته وقد جاءت في كتاب أو أكثر من الكتب الستة.

وأهم نتائج هذا الفصل:

١ـ ان الكتب الستة قد تفاوت مؤلفوها في الاغراض التي الفت من أجلها

ويمكن اجمالها فيما يلي:

١- استهدف كل من الامام البخاري والامام مسلم والامام النسائي اخراج الاحاديث الصحيحة في مؤلفاتهم.

٢- استهدف أبو داود اخراج أحاديث الاحكام التي اعُتمِد عليها في استنباط الاحكام الا انه لم يقتصر على اخراج الاحاديث الصحيحة، بل ذكرها وغيرها ملتزماً في ذلك التنبيه على الاحاديث الضعيفة.

٣- أما الامام الترمذي فقد كانت غايته من تأليف كتابه، ذكر الاحاديث التي قال بها من سبقه ولذا فقد أورد الصحيح والحسن والضعيف بل المنكر الا أنه التزم الاشارة الى كل حديث وبين درجته حسب ما يراه.

٤- اما ابن ماجه فالغرض من تأليف كتابه هو ذكر أحاديث الاحكام ولم يشترط لكتابه شرطاً، ولعله يرى أن ذكر سند الحديث كاف لمعرفة درجته.

٥- خلا كتاب ابن الجوزي من ذكر أي حديث جاء في صحيح البخاري وقد تعقبه بعضهم بانه ذكر حديثاً، أخرجه البخاري من رواية حماد بن شاكر، لكن الحافظ ابن حجر، نفى كون الحديث في رواية حماد بن شاكر، وقد أورد ابن الجوزي الحديث معلقاً، وحكى فيه قول النسائي بانه حديث موضوع، والذي يظهر لي أن الحديث لم يخرجه البخاري، كما صرح بذلك ابن حجر.

٦- ذكر ابن الجوزي حديثاً من صحيح مسلم، وأعله بعلة تتعلق بسنده، وقد سار في حكمه ذلك تقليداً لابن حبان، وقد خطأهما القوم، ووُفِقُوا في ذلك.

٧- أورد ابن الجوزي في موضوعاته، أربعة أحاديث مما انفرد باخراجها أبو داود رحمه الله وقد ظهر لي منها أن ابن الجوزي له أجر واحد بالنسبة للحديث الاول حيث بنى حكمه على اتهام راو في الاسناد، والواقع أن الراوي ثقة، والسبب في توهمه جرحه اتفاق الراويَين في الاسم، فظن ابن الجوزي أنه الراوي المجروح في حين أن الراوي ثقة.

وأما الحديث الثاني فقد ساقه ابن الجوزي بسند غير سند أبي داود، وقد اشتمل طريقة على راوٍ كذاب، فحكم ابن الجوزي على الحديث متعلق بسند الرواية لا متنها.

أما الحديثان الثالث والرابع، فقد قام بهما من العلل ما يسوغ الحكم عليهما بالوضع، كما أن الشواهد والمتابعات التي أوردت، لتعضد الحديث قصرت عن ذلك.

٨ـ ذكر ابن الجوزي في موضوعاته من الاحاديث التي انفرد باخراجها الترمذي ثلاثة وعشرين حديثاً. وقد ترجح لي ان ابن الجوزي مصيب في عشرين منها، وأن من انتقده، أصاب في ثلاثة أحاديث.

٩ـ أورد أبن الجوزي حديثاً واحداً ذكره النسائي في سننه، وفي الحقيقة أن هذا الحديث ساقه النسائي معلولاً ليكشف عن علته فقول من تعقبه بان النسائي أخرجه مطلقاً أمر فيه نظر.

١٠ـ اورد ابن الجوزي في موضوعاته من الاحاديث التي انفرد بها ابن ماجه ثلاثة وعشرين حديثاً. وقد ترجح لي أن جميع هذه الاحاديث فيها من العلل القوادح ما يسوغ الحكم عليها بالوضع.

١١ـ كما أورد ابن الجوزي في موضوعاته من الاحاديث التي اتفق في اخراجها كل من الترمذي وابن ماجه وقد بلغت ستة احاديث، وقد ظهر لي منها ان ابن الجوزي وفق في حكمه على هذه الاحاديث بالوضع. والله اعلم.

ومجمل القول إن الاحاديث التي اوردها ابن الجوزي في موضوعاته مما جاء في كتاب أو أكثر من الكتب الستة خمسة وخمسون حديثاً:

منها حديث واحد قيل انه في صحيح البخاري والراجح خلافه. وان ستة أحاديث من سائر هذه الاحاديث لم يُصَوَّب ابن الجوزي في اعتبارها من الموضوعات والباقي وعددها ثمانية وأربعون حديثاً كان لابن الجوزي ما يسوغ له اعتبارها من

الموضوعات وجل هذه الاحاديث في جامع الترمذي وسنن ابن ماجه، وأما الحديث الوارد في سنن النسائي فالاولى عدم عزوه الى النسائي، لأنه أخرجه مغايراً لشرطه، وقصد من ذكره التنبيه على علته، وكذلك حديثا أبي داود فانه رحمه الله تعالى اشار الى نكارتها وضعفها فما كان ينبغي أن يطلق القول بان أبا داود أخرجها. والله اعلم.

الباب الثالث في معرفة الوضاعين:

الفصل الاول في الرواة المتعمدين للكذب.

وهذا النوع من الرواة سلك طرائق متعددة لبث كذبه ونشر افكه، وأهم هذه الطرق:

١ـ ادعاء صحبة النبي ﷺ، والتلقي عنه وذلك بعد انتهاء سنة عشر ومائة هجرية.

٢ـ ادعاء جماعة من الكذابين لقاء جمع من صحابة رسول الله ﷺ، والاخذ عنهم وذلك بعد المائتين من هجرة المصطفى ﷺ.

٣ـ اقرار جماعة من الرواة بالكذب، والتصريح بالوضع، وان الحامل عليه أمور ثلاثة هي:

أـ الندم والتوبة.

بـ الاختبار والسؤال.

جـ التشكيك في سنة النبي ـ ﷺ ـ

٤ـ ادعاء سماع ما لم يسمعوا، او لقاء من لم يلقوا.

٥ـ الصاق أحاديث على شيوخ أو زيادة أحاديث في كتبهم، أو تأليف الكتب ونسبتها اليهم، أو وضع أحاديث على لسان الخصوم بقصد انتقاصهم، وحكاية الكذب عنهم، أو وضعها على مشايخ مجهولين أو لا وجود لهم.

٦ـ هناك جماعة من الرواة وصفوا بالكذب، ورموا به، دون قصد منهم. أو تعمد، بل جرى على السنتهم دون علم منهم وهؤلاء الرواة هم:

الجهلة

الصالحون الذين غلبت عليهم العبادة ولم يكونوا اهلا للرواية

المختلطون من الرواة.

فاحشو الغلط. كثيرو الخطأ.

المغفلون

٧ـ كثيراً ما يذكر جماعة من النقاد عن بعض الرواة بانهم وضعوا أحاديث كثيرة تارة توصف بالمئات، وأحياناً بالالاف، والذي ظهر لي والله أعلم أنهم يقصدون من اطلاقهم، أحد أمور ثلاثة:

١ـ المبالغة في الكثرة دون قصد لمنطوق العدد.

٢ ـ ان قصدهم من ذلك هو الحكم على مروياتهم كلها ما صدق فيها الراوي او كذب لأنهم يجعلون حديث الراوي موضوعاً كله اذا ثبت كذبه في رواية واحدة.

٣ـ ذكر العدد وقصد حقيقته.

الفصل الثاني: في الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع:

واهم نتائج هذا الفصل ما يلي:

أ ـ عدم قبول جرح الاقران بعضهم بعضاً خاصة فيما اذا علم ان سبب التجريح هو التنافس.

ب ـ تارة تروى أحاديث موضوعة عن رواة مجهولين، رماهم بعض النقاد بالوضع والاختلاق من أجل مروياتهم تلك، ألا أن الذي ينبغي ملاحظته هو أن جماعة من الكذابين كانوا يضعون أحاديث يلصقونها بقوم مجهولين تنفيقاً لكذبهم وتعمية على المحدثين في كشف الاعيبهم، ولذا فان اطلاق الكذب على هؤلاء المجهولين أمر يفتقر الى التثبت والتحري.

جـ كثيراً ما يحكم النقاد على أحاديث بالوضع الا أنهم يترددون في اتهام أحد رواتها، كقولهم فلان عن فلان أو عنه فلان خبر موضوع فهذا القول ونحوه غير كاف في رمي الراوي بالكذب.

الفصل الثالث: في الرواة الذين رموا بالكذب، ولهم رواية أو أكثر في واحد أو أكثر من الكتب الستة.

بلغ عدد الرواة الذين رموا بالكذب ولهم رواية في الكتب الستة مائة وأربعة وخمسين راوياً، منهم من كانت التهمة في حقه ثابتة، ومنهم من نفح عنه العلماء تهمة، الكذب ومنهم من رمي بالكذب لغير الاختلاق والوضع، بل لامور اخرى يتعلق بعضها بالسماع، ويتعلق بعضها بالاداء، ومنهم من رمي بالكذب لفساد معتقده أو لتطاوله ونيله من أصحاب النبي ﷺ، ومنهم من قصد بوصفه بالكذب وصفه بالخطأ. وقد نبهت على ما تبين لي من مراد المحدثين من رميهم بالكذب بعض الرواة عند ذكر ترجمة الراوي.

الباب الرابع في جهود العلماء في مقاومة الوضع:

الفصل الأول في الجهود الوقائية:

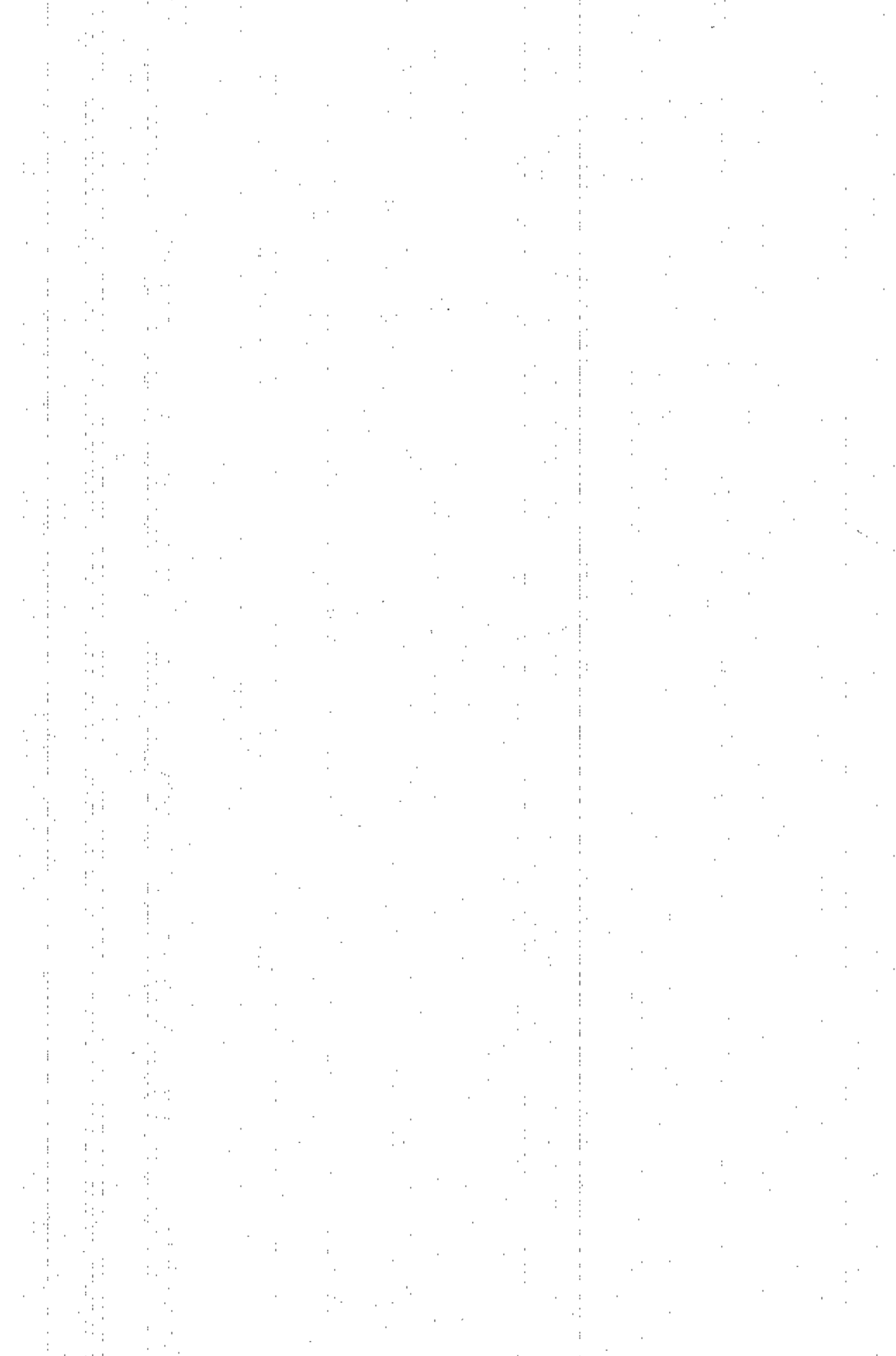
لقد أحكم علماء الحديث أمره، وتتبعوا المنافذ والمسالك التي يتطرق منها الى الحديث ما ليس منه فأوصدوها في وجوه كل من تسول له نفسه بالحاق ما ليس من حديث رسول الله ـ ﷺ ـ فيه. وقد وضعوا لذلك وسائل دقيقة تمكنهم من الحيلولة بين حديث رسول الله ﷺ، وبين الكذب. وتتلخص هذه الوسائل في أمور:

حث التلاميذ على ضرورة التثبت في الرواية، والتحري عند أخذها، بل الاقتصار في الاخذ على أهل الشأن العارفين به، لان في الاقتصار على الاخذ منهم سلامة من الوقوع في الوهم والخطأ، واكمالاً لهذا الامر فقد منعوا أخذ الرواية من كل سبيل يتطرق منها الخلل الى حديث رسول الله ﷺ فمنعوا الرواية عن أهل البدع، ومنعوا من الاخذ عن الضعفاء، وحظروا الرواية عن القصاص، لأن كل،

صنف من هذه الطوائف مكان احتمال يمكن ان يتطرق منهم الى الحديث ما ليس منه، بالاضافة الى أنهم ليسوا اوعية نظيفة تصلح لحفظ حديث رسول الله ﷺ. لكل هذه الامور منع أئمة الحديث من الرواية عن هذه الاصناف وزيادة في الاحتياط والتوقي. فقد كان بعضهم يتتبع أحاديث الضعفاء فيحفظها لمعرفتها حتى يتجنبها، ويكشف زيفها اذا ما هم أحد الحاقها بحديث رسول الله ﷺ.

هذا المسلك من العلماء كان مسلكاً وقائياً استهدف تجنب كل خلل يتطرق الى حديثه ﷺ.

أما المسلك الثاني الذي تبعوه في مقاومة الوضع في حديث رسول الله ﷺ، فقد كان مستهدفاً الكذبة في حديث رسول الله ﷺ؛ حيث أُظهر أمرهم وكشف عن أحوالهم بل قعد لهم كل مرصد وعاملوهم بما هم أهل له اذ منع من قبول مروياتهم، بل شهر بأمرهم وأظهر زيفهم عقاباً لهم وردعاً لمن تسول له نفسه لاختلاق على رسول الله ﷺ. بل زاد الامر حتى بلغ حد تعنيفهم بالتذكير تارة، وبالتغليظ والتأديب تارة اخرى. بل لم يقتصر الامر على ذلك حتى صنفوا فيهم الكتب تخلد خزيهم، وتكون شاهدة عليهم وهذا المسلك- أعني- الجهود العلاجية هو الفصل الثاني من الباب الرابع وبه تم المراد، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في البحث

أولا : في المصادر والمراجع المخطوطة

١ ـ الاحاديث الضعيفة :
ابن عبد الهادي
المكتبة الظاهرية بدمشق

٢ ـ أسماء الضعفاء :
ابن الجوزي
المكتبة الظاهرية بدمشق

٣ ـ التاريخ :
يحيى بن معين
رسالة دكتوراه تحقيق دكتور أحمد محمد نور سيف
جامعة الازهر كلية اصول الدين

٤ ـ التتبع :
أبو الحسن الدارقطني .
السعيدية حيدر اباد

٥ ـ التعقبات :
السيوطي
مكتبة الشيخ عمر محمد فلاته
المدينة المنورة .

٦ ـ تلخيص العلل المتناهية :
الذهبي
المكتبة الظاهرية بدمشق

٧ ـ الجامع لاخلاق الرواي وآداب السامع :
الخطيب البغدادي
مصوره عن مكتبة البلدية بالاسكندرية .

٨ ـ جامع التحصيل لاحكام المراسيل :
العلائي
رسالة ماجستير تحقيق عمر حسن عثمان
جامعة الملك عبد العزيز ـ كلية الشريعة

٩ ـ الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث :
أحمد بن عبد الكريم العامري الغزي
المكتبة الظاهرية بدمشق

١٠ ـ الدر الملتقط :
الصغاني
دار الكتب المصرية

١١ ـ رسالة في الموضوعات :
ابن تيمية

المكتبة الظاهرية بدمشق

١٢ ـ رسالة في الموضوعات :
يوسف بن مرعي الحنبلي
المكتبة الظاهرية بدمشق

١٣ ـ السنة :
ابن أبي عاصم
مصورة عن مخطوطة
مكتبة الشيخ حماد الانصاري .

١٤ ـ شرح علل الترمذي
ابن رجب الحنبلي
منتسخة عن مخطوطة بمكتبة أحمد الثالث
مكتبة الدكتور مصطفى الاعظمي .

١٥ ـ الضعفاء :
العقيلي
المكتبة الظاهرية بدمشق

١٦ ـ فضائل القرآن :
ابي عبيد
رسالة ماجستير تحقيق جوهري تيجاني
جامعة الملك عبد العزيز ـ كلية الشريعة

١٧ ـ قبول الاخبار ومعرفة الرجال :
قاسم البلخي
دار الكتب المصرية .

١٨ ـ الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الزواة :
ابن عدي
مصورة عن نسخة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا .

١٩ ـ الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث :
سبط بن العجمي
مخطوطة بمكتبة الشيخ حماد الانصاري .

٢٠ ـ المتروكون الذين تفرد بهم ابن ماجه :
رسالة ماجستير
أعداد عبد الله علي مراد
جامعة الملك عبد العزيز ـ كلية الشريعة .

٢١ ـ الوضع في الحديث :
رسالة دكتوراة
اعداد محمد محمد أبو شهبة
جامعة الازهر كلية اصول الدين .

٢٢ ـ الوقوف على الموقوف :
ابن بدر الموصلي
مصورة عن نسخة بالمكتبة الظاهرية .

ثانيا : المصادر والمراجع المطبوعة .

القرآن الكريم .

١ ـ الأداب الشرعية والمنح المرعية :
محمد بن مفلح المقدسي الحنفي .
مطبعة المنار .

٢ ـ الاتقان في علوم القرآن :
جلال الدين عبد الرحمن السيوطي .
ط ـ الثانية . المطبعة الازهرية ١٣٤٣ ـ ١٩٢٥ .

٣ ـ الاجوبة الفاضلة :
أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي .
تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة .

٤ ـ أجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووصفت بالوضع :
لابن حجر العسقلاني .
تحقيق . محمد ناصر الدين الالباني ـ منشورات المكتب الاسلامي بدمشق عام ١٣٨٢-١٩٦٢ .

٥ ـ أحاديث القصاص :
لشيخ الاسلام ابن تيمية .
تحقيق محمد الصباغ . المكتب الاسلامي .

٦ ـ الاحكام في أصول الاحكام :
سيف الدين علي بن أبي علي محمد الامدي .
دار الكتب الخديوية .
مطبعة المعارف ١٣٣٢ ـ ١٩١٤ .

٧ ـ الاحكام في أصول الاحكام :
علي بن حزم الاندلسي الظاهري .
مطبعة العاصمة . بالقاهرة . الناشر زكريا علي يوسف .

٨ ـ اختصار علوم الحديث : ابن كثير
مطبعة محمد علي صبيح ١٣٧٠ ـ ١٩٥١ .

٩ ـ أدب الكاتب :
محمد بن مسلم بن قتيبة .
المطبعة الرحمانية . تحقيق محيي الدين عبد الحميد .

١٠ ـ ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول :
محمد بن علي بن محمد الشوكاني ط . الأولى . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ ١٩٣٧ .

١١ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة :
عز الدين بن الاثير الجزري .
مطبعة دار الشعب .
١٢ ـ الأسرار المرفوعة في الاخبار الموضوعة :
علي بن محمد بن سلطان المعروف بملا علي القاري .
تحقيق محمد الصباغ . مطبعة دار القلم بيروت : ١٣٩١هـ ١٩٧١م .
١٣ ـ الاستيعاب :
لابن عبد البر . يوسف بن عبد الله بن محمد .
تحقيق علي محمد البجاوي ـ مكتبة نهضة مصر ـ القاهرة .
١٤ ـ الاسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير :
محمد محمد أبو شهبة .
الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية .
١٣٩٧هـ ١٩٧٣م .
نشر مجمع البحوث الاسلامية .
١٥ ـ الاصابة في تمييز الصحابة :
ابن حجر العسقلاني .
تحقيق علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر : ١٩٧٠ .
١٦ ـ الاعلام :
خير الدين الزركلي .
مطبعة توستاتسوماتس بمصر . الطبعة الثانية
١٣٧٣هـ ١٩٥٤م .
١٧ ـ اعلام الموقعين عن رب العالمين :
لابن القيم . ابي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية .
نشر شركة الطباعة الفنية المتحدة :
١٣٨٨-١٩٦٨ .
١٨ ـ الأم :
محمد بن ادريس الشافعي .
الناشر : مكتبة الكليات الازهرية .
شركة الطباعة الفنية المتحدة .
١٩ ـ انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء من الاحاديث في هذا الباب :
حسام الدين القدسي
مطبعة الترقي عام ١٣٤٣هـ ١٩٢٥م .
٢٠ ـ أنساب الاشراف :
أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري .
مكتبة المثنى ببغداد .
٢١ ـ الباعث الحثيث : شرح اختصار علوم الحديث :
لاحمد محمد شاكر .
ط . الثالثة . مطبعة محمد علي صبيح ، ١٣٧٠-١٩٥١م .
٢٢ ـ الباعث على الخلاص من حوادث القصاص .
زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم ابن الحسين العراقي .

تحقيق محمد الصباغ . نشر ضمن مجلة كلية الشريعة بالرياض .
٢٣ ـ بحوث في تاريخ السنة المشرفة .
اكرم ضياء العمري .
٢٤ ـ البداية والنهاية :
اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي .
مطبعة السعادة بمصر .
٢٥ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع :
محمد بن علي الشوكاني .
ط . السعادة بمصر .
٢٦ ـ البدعة :
عزت علي عطية .
دار الكتب الحديثة ـ مطبعة المدني .
٢٧ ـ البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف .
لابن أبي حمزة . الطبعة الاولى .
٢٨ ـ تاج العروس :
لابي الفيض محب الدين السيد محمد مرتضى الزبيدي .
دار ليبيا للنشر والتوزيع .
٢٩ ـ التاريخ :
خليفة بن خياط
تحقيق أكرم ضياء العمري .
مطبعة الأدب . النجف ١٣٨٦ -١٩٦٧ .
٣٠ ـ تاريخ الامم والملوك (تاريخ الطبري) :
أبو جعفر محمد بن جرير الطبري .
الطبعة الثانية . دار المعارف . القاهرة .
٣١ ـ تاريخ بغداد :
لابي بكر أحمد بن علي بن الخطيب البغدادي .
مكتبة المثنى . ط الاولى : ١٣٤٩ .
٣٢ ـ تاريخ التراث العربي :
فؤاد سركيس
ترجمة فهمي أبو الفضل الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة عام ١٩٧١ .
٣٣ ـ التاريخ الصغير :
الامام البخاري / محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري .
المكتبة الاثرية ـ باكستان .
٣٤ ـ التاريخ الكبير :
محمد بن اسماعيل البخاري
حيدر اباد ـ الهند ١٣٦١هـ .
٣٥ ـ تجريد أسماء الصحابة :
للذهبي . شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد .
ط . الاولى بمطبعة دائرة المعارف النظامية حيدر اباد ١٣١٥ هـ .
٣٦ ـ تحذير الخواص من أكاذيب القصاص :

جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي .
تحقيق محمد الصباغ . المكتب الاسلامي ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .
٣٧ ـ تحذير المسلمين من الاحاديث الموضوعة على سيد المرسلين :
محمد البشير ظافر الأزهري
ط. الأولى بمطبعة جريدة الآداب ١٣٢١ ـ ١٩٠٣ .
٣٨ ـ تحفة الاحوذي شرح جامع الترمذي :
محمد عبد الرحيم المبار كفوري .
ط . المطبعة القيمة ـ الهند ١٣٤٩ .
٣٩ ـ تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين :
محمد بن علي الشوكاني .
مطبعة مصطفى الحلبي : ١٣٧٥ـ١٩٥٥ .
ط . الثانية . تعليق محمد محمد زيادة الحسني .
٤٠ ـ تدريب الرواي ، شرح تقريب النواوي للسيوطي :
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .
ط . الاولى : ١٣٧٩ هـ ١٩٥٩
ـ مكتبة القاهرة بمصر .
وكذلك طبعة دار الكتب الحديثة .
٤١ ـ تدوين السنة :
محمد الطيب البنجار .
المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية .
٤٢ ـ تذكرة الحفاظ :
للذهبي .
نشر دار احياء التراث العربي ط . الرابعة .
٤٣ ـ تذكرة الموضوعات :
لابن طاهر المقدسي .
الطبعة الهندية .
٤٤ ـ تذكرة الموضوعات :
محمد بن طاهر بن علي الفتني
مصورة عن الطبعة المنيرية : ١٣٤٣
٤٥ ـ الترغيب والترهيب في الحديث الشريف :
للحافظ المنذري / عبد العظيم بن عبد القوي
تحقيق مصطفى محمد عمارة .
شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
ط . الثانية
١٣٧٣ هـ ١٩٥٤م .
٤٦ ـ تعجيل المنفعة :
لابن حجر
حيدر اباد الهند ١٣٢٤
٤٧ ـ تقريب التهذيب :
لابن حجر العسقلاني
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .
نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة

محمد بن سلطان النمنكاني .
مطابع دار الكتاب العربي بمصر .
القاهرة . ط . الاولى : ١٣٨٠ هـ
١٩٦٠ م .
٤٨ ـ تفسير القرآن العظيم :
ابن كثير
مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني .
٤٩ ـ تقييد العلم :
للخطيب البغدادي
تحقيق يوسف العش . دمشق
١٩٤٩ .
٥٠ ـ التقييد والايضاح لما أغلق وأبهم من مقدمة ابن الصلاح .
للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي .
تحقيق / عبد الرحمن محمد عثمان .
الناشر محمد عبد المحسن الكتبي / صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
٥١ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير :
ابن حجر العسقلاني .
الناشر السيد عبد الله هاشم اليماني .
شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٠ شارع المستعلي بالله بالدراسة . القاهرة .
٥٢ ـ تلخيص المستدرك :
للذهبي .
مصورة عن الطبعة الاولى . دائرة المعارف العثمانية .
الهند : ١٣٤٤ هـ .
٥٣ ـ تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث :
لابن الديبع / عبد الرحمن بن علي .
مطبعة محمد علي صبيح عام ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣ م القاهرة .
٥٤ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاحاديث الشنيعة الموضوعة :
علي بن محمد بن علي بن عراق الشافعي .
تحقيق الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف .
مكتبة القاهرة . علي يوسف سلمان .
٥٥ ـ تهذيب الاسماء واللغات :
لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي .
المطبعة المنيرية بمصر .
٥٦ ـ تهذيب التهذيب :
ابن حجر .
الناشر : دار صادر بيروت ، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر اباد .
٥٧ ـ تهذيب اللغة :
محمد بن أحمد الازهري .
تحقيق أحمد عبد العليم الباروني .

مراجعة علي محمد البجاوي الدار المصرية للتأليف والترجمة . مطابع سجل العرب .
٥٨ ـ توجيه النظر الى اصول الاثر :
طاهر بن صالح الجزائري .
مصورة عن طبعة مصر .
٥٩ ـ الجامع :
لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي .
تحقيق أحمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وأبو الفضل ابراهيم دار احياء الكتب العربية .
٦٠ ـ جامع بيان العلم وفضله :
يوسف بن عبد الله النمر ـ ابن عبد البر .
تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
مطبعة العاصمة . ط . الثانية :
١٣٨٨ ـ ١٩٦٨ م .
٦١ ـ جامع البيان في تأويل القرآن :
محمد بن جرير الطبري . الطبعة الثانية • مصطفى البابي الحلبي ـ ١٣٧٢ هـ ١٩٥٤ م .
٦٢ ـالجامع الصحيح :
لابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري .
طبعة كتاب الشعب
٦٣ ـ الجامع الصغير :
للسيوطي .
الطبعة الاولى ١٣٥٦ ـ ١٩٣٨ م
مطبعة مصطفى محمد
٦٤ ـ الجرح والتعديل :
لابن أبي حاتم .
مصور عن طبعة دائرة المعارف العثمانية : ١٣٧١هـ .
٦٥ ـ الحديث والمحدثون :
محمد محمد أبو زهر .
ط . الاولى . القاهرة : ١٩٥٨ .
٦٦ ـ الحلية ـ :
لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الاصبهاني .
مطبعة السعادة : ١٣٥٥ هـ ١٩٣٦ م .
٦٧ ـ حياة الحيوان الكبرى
كمال الدين الدميري
مطبعة الاستقامة ـ القاهرة ١٣٧٤ هـ ١٩٥٤ م .
٦٨ الخصائص الكبرى :
للسيوطي .
دار الكتب الحديثة .
٦٩ ـ خلاصة تهذيب الكمال :
أحمد بن عبد الله الخزرجي .
مصورة عن الطبعة الاولى .
٧٠ ـ خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل :
محمد بن اسماعيل البخاري .
مطبعة ومكتبة النهضة الحديثة

بمكة . الناشر عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي .

٧١ ـ دائرة المعارف الاسلامية :
ترجمة محمد ثابت الفندي وزملائه .
مصورة عن الطبنة الاولى .

٧٢ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين :
للذهبي .
تحقيق حماد بن محمد الانصاري .
مطبعة ومكتبة النهضة الحديثة عام ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م .

٧٣ ـ ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الاحاديث :
عبد الغني النابلسي .
مصورة عن الطبعة الاولى .
طهران . ايران .

٧٤ ـ ذكر أخبار اصفهان :
تحقيق سيغين ديدرنغ .
مصورة عن طبعة ليدن : ١٩٣١ .

٧٥ ـ الرسالة :
محمد بن ادريس الشافعي
تحقيق أحمد محمد شاكر
ط . الاولى ١٣٥٨ هـ ١٩٤٠ م .
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .

٧٦ ـ الرسالة المستطرفة :
السيد محمد جعفر الكتاني
ط . الثالثة . دار الفكر . بيروت ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م .

٧٧ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل :
أبو الحسنات عبد الحي اللكنوي .
مكتب المطبوعات الاسلامية بحلب .

٧٨ ـ روضة العقلاء ونزهة الفضلاء :
أبو حاتم بن حبان البستي .
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ورفاقه .
دار الكتب العلمية بيروت ، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

٧٩ ـ زهر الربى في شرح المجتبى (حاشية السيوطي على سنن النسائي) :
السيوطي
تحقيق حسن محمد المسعودي .
ط . الاولى : ١٣٤٨ هـ ١٩٣٠ م
المطبعة المصرية بالازهر .

٨٠ ـ سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة ، وأثرها السيء في الامة :
محمد ناصر الدين الالباني ١٣٨٤ هـ .

٨١ ـ سنة الرسول ﷺ :
محمد الحافظ التيجاني .
سلسلة البحوث الاسلامية : ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ .

٨٢ ـ السنة قبل التدوين :
محمد عجاج الخطيب
ط . الاولى . القاهرة ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م

مطبعة أحمد مخيمر القاهرة .

٨٣ ـ السنة النبوية ومكانتها في التشريع :
عباس متولي حمادة .
الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٤ هـ
١٩٦٥ م .

٨٤ ـ السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي :
مصطفى السباعي .
ط. الاولى . مطبعة المدني ١٣٨٠ هـ
١٩٦١ م .

٨٥ ـ السنن :
سعيد بن منصور بن شعيب الخراساني المكي .
تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي ـ
منشورات المجلس العلمي :
١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .

٨٦ ـ السنن :
أبو داود سليمان بن الاشعث السجستاني .
تحقيق محيي الدين عبد الحميد ط.
مصطفى محمد عام ١٣٥٤ هـ .

٨٧ ـ السنن :
عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي .
تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني .
دار المحاسن للطباعة ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م

٨٨ ـ السنن :
علي بن عمر الدارقطني .
ط. الاولى . دار المحاسن للطباعة .
١٣٨٦ ـ ١٩٦٦ م .

٨٩ ـ السنن الكبرى :
أحمد بن الحسين بن علي البيهقي :
مصور عن الطبعة الاولى . دائرة المعارف العثمانية .
حيدر اباد : ١٣٥٣ هـ .

٩٠ ـ السنن :
أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه ، القزويني .
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
مطبعة عيسى البابي الحلبي .

٩١ ـ سير اعلام النبلاء :
للذهبي
دار المعارف بالقاهرة .

٩٢ ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية :
محمد محمد مخلوف .
مصور عن الطبعة الاولى . دار الكتاب العربي بيروت .

٩٣ ـ شذرات الذهب في اخبار من ذهب :
عبد الحي بن العماد الحنبلي .
مكتبة القدسي بمصر سنة ١٣٥٠ هـ .

٩٤ ـ شرح الحور العين :
أبو سعيد نشوان الحميري .
مكتبة الخانجي .

٩٥ ـ شرح الزرقاني على الموطأ :

محمد الزرقاني .
مطبعة مصطفى محمد سنة ١٣٥٥ هـ ١٩٣٦ م .

٩٦ ـ الشريعة :
محمد حسين الاجري .
تحقيق محمد حامد الفقي .
مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٩ هـ ١٩٥٠ م .

٩٧ ـ شروط الأئمة الخمسة :
للحازمي
تحقيق الكوثري . مكتبة القدسي .

٩٨ ـ شروط الائمة الستة :
للمقدسي
تحقيق محمد زاهد الكوثري . مكتبةالقدسي .

٩٩ ـ شرف أصحاب الحديث :
للخطيب البغدادي
تحقيق محمد سعيد خطيب أو غلي .
دار احياء السنة النبوية .

١٠٠ ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية :
اسماعيل بن حماد الجوهري .
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .
مطابع دار الكتاب العربي بمصر .

١٠١ ـ صحيح الامام مسلم :
مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري .
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
الطبعة الاولى ، ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م .

١٠٢ ـ الصلة بين التصوف والتشيع :
د. مصطفى الشيبي .
دار المعارف بمصر .

١٠٣ ـ الضعفاء :
محمد بن اسماعيل البخاري .
تحقيق محمد ابراهيم مطيع شمس امين .
طبع ١٣٢٣ هـ .

١٠٤ ـ الضعفاء والمتروكون :
للنسائي
تحقيق محمد ابراهيم مطيع شمس امين .

١٠٥ ـ طبقات الحفاظ :
للسيوطي .
تحقيق علي محمد عمر .
مكتبة وهبة بالقاهرة . الطبعة الاولى ١٣٩٢ هـ ١٩٧٣ م .

١٠٦ ـ طبقات الشافعية :
تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي .
الطبعة الاولى . مطبعة عيسى الحلبي ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م .

١٠٧ ـ الطبقات الكبرى :
لابن سعد
مصورة عن طبعة ليدن

١٠٨ ـ عبد الله بن سبأ :

مرتضى العسكري .
المطبعة العلمية في النجف الاشرف .
١٣٧٥ هـ ١٩٥٦ م .

١٠٩ ـ علل الحديث :
ابن أبي حاتم .
الطبعة الاولى ـ الطبعة السلفية ١٣٤٣ هـ .

١١٠ ـ العلل :
علي بن عبد الله المديني .
تحقيق دكتور محمد مصطفى الاعظمي .
المكتب الاسلامي بيروت ١٣٩٢ هـ .

١١١ ـ العلل ومعرفة الرجال :
أحمد بن محمد بن حنبل .
تحقيق طلعت قوج بيكيت والدكتور اسماعيل جراح .
الطبعة الاولى . انقره ـ تركيا ١٩٦٣ م .

١١٢ ـ علوم الحديث :
أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح .
تحقيق نور الدين العتر .
مطبعة الاصيل حلب ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م .

١١٣ ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود :
تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان .
الناشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

١١٤ ـ غاية النهاية في طبقات القراء :
شمس الدين محمد بن محمد الجزري .
تحقيق ج براجستراس
مصورة عن طبعة الخانجي .

١١٥ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري :
لابن حجر
المطبعة السلفية ومكتبتها القاهرة ١٣٨٠ هـ .

١١٦ ـ فتح القدير :
محمد بن علي الشوكاني .
شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
الطبعة الثالثة ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م .

١١٧ ـ الفتح الكبير في ضم الزيادات الى الجامع الصغير :
يوسف النبهاني .
دار الكتب العربية الكبرى مصطفى البابي الحلبي .

١١٨ ـ فتح المغيث شرح الفية الحديث :
محمد بن عبد الرحمن السخاوي .
مطبعة العاصمة القاهرة ١٣٨٨ هـ .

١١٩ ـ فتح الملك العلي بصحة حديث مدينة العلم علي :
أحمد بن محمد بن الصديق الغماري .
المطبعة الاسلامية ١٣٥٤ هـ .

١٢٠ ـ فجر الاسلام :
أحمد أمين .
الطبعة الثالثة . مطبعة لجنة التأليف

والترجمة والنشر .
١٣٥٤ هـ ١٩٣٠ م .

١٢١ ـ الفرق بين الفرق :
عبد القاهر البغدادي
منشورات دار الحياة ـ بيروت .

١٢٢ ـ الفصل في الملل والنحل :
ابن حزم
الطبعة الثانية دار المعرفة ـ بيروت .
١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م .

١٢٣ ـ فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في دروب العلم وأنواع المعارف :
أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الاموي الاشبيلي
الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م .

١٢٤ ـ الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة :
محمد بن علي الشوكاني :
تحقيق عبد الرحمن المعلمي .
الطبعة الاولى ـ مطبعة السنة المحمدية
١٣٨٠ هـ ١٩٦٠ م .

١٢٥ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير :
عبد الرؤوف المناوي
الطبعة الاولى ـ مطبعة مصطفى محمد
١٣٥٦ هـ ١٩٣٨ م .

١٢٦ ـ القاموس المحيط :
مجد الدين الفيروز ابادي .
الطبعة الثالثة ـ المطبعة المصرية .
١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٥ م .

١٢٧ ـ القرآن والنبي :
للدكتور عبد الحليم محمود .
دار الكتب الحديثة .

١٢٨ ـ قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث :
جمال الدين القاسمي .
تحقيق محمد بهجت البيطار .
دار احياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي .
الطبعة الثانية ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ م .

١٢٩ ـ قواعد في علوم الحديث :
ظفر أحمد العثماني التهانوي .
تحقيق عبد الفتاح أبو غدة .
مكتب المطبوعات الاسلامية . حلب
١٣٩٣ هـ .

١٣٠ ـ القول المسدد في الذب عن مسند أحمد :
ابن حجر العسقلاني .
مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدر أباد .
الطبعة الاولى ـ ١٣١٩ هـ .

١٣١ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة :
الذهبي .
تحقيق عزت علي عطية ـ موسى محمد علي موسى

دار الكتب الحديثة .
الطبعة الاولى ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م .

١٣٢ الكامل في التاريخ :
عز الدين أبوالحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني ابن الأثير .
دار صادر بيروت ١٣٨٤ هـ ١٩٦٥ م .

١٣٣ ـ كشاف اصطلاح الفنون :
المولوي محمد أعلى التهانوي ـ مصور عن طبعة خياط ـ بيروت .

١٣٤ ـ كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس .
اسماعيل بن محمد العجلوني .
تحقيق أحمد الفلاس .
مكتبة التراث الاسلامي . حلب .

١٣٥ ـ الكفاية في أصول السماع والرواية :
الخطيب البغدادي
تحقيق محمد الحافظ التيجاني .
دار الكتب الحديثة .

١٣٦ ـ اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع :
أبو المحاسن محمد القاوقجي .
الناشر الحاج عبد الله العطار .
المطبعة البارونية بمصر .

١٣٧ ـ اللالىء المصنوعة في الاحاديث الموضوعة :
السيوطي .
المكتبة التجارية الكبرى .

١٣٨ ـ لسان العرب :
محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري جمال الدين
دار صادر بيروت ١٣٧٥ هـ ١٩٦٩ م .

١٣٩ ـ لسان الميزان :
ابن حجر العسقلاني .
مصور عن الطبعة الاولى .
مؤسسة الاعلمي للمطبوعات . بيروت .
١٣٩٠ هـ ١٩٧١ م .

١٤٠ ـ ما تمس اليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه :
محمد عبد الرشيد النعماني .
اكرم باغ كراجي .

١٤١ ـ المجتبى (سنن النسائي) :
أحمد بن شعيب بن علي النسائي
تحقيق حسن محمد المسعودي .
الطبعة الاولى ١٣٤٨ هـ ١٩٣٠ .
المطبعة الازهرية .

١٤٢ ـ مجمع الامثال :
الميداني
القاهرة ١٣١٠ هـ .

١٤٣ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد :
نورالدين الهيثمي .
الطبعة الثانية .

مصورة عن طبعة القدسي ١٩٦٧ م .

١٤٤ ـ مجموعة فتاوي شيخ الاسلام ابن تيمية :
جمع ابن قاسم .
مطابع الرياض .

١٤٥ ـ محاسن الاصطلاح :
سراج الدين البلقيني .
تحقيق د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) .
مطبعة دار الكتب .
١٩٧٤م .

١٤٦ ـ محاضرات في السنة :
عبد العظيم عبد السلام شرف الدين .
مطبعة دار التأليف .
الطبعة الثانية ١٣٨٠ هـ ١٩٦٠ م .

١٤٧ ـ المحدث الفاصل :
محمد بن الحسن بن خلاد الرامهرمزي
تحقيق محمد عجاج الخطيب .
دار الفكر بيروت ١٣٩١ هـ .

١٤٨ ـ المحكم والمحيط الأعظم :
علي بن اسماعيل بن سيده .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
الطبعة الاولى ١٣٧٧ هـ .

١٤٩ ـ مختصر سنن أبي داود :
عبد العظيم بن عبد القوي المنذوري
تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي
مطبعة انصار السنة المحمدية .
١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م .

١٥٠ ـ المختصر في علم رجال الاثر :
عبد الوهاب عبد اللطيف .
دار الكتب الحديثة .

١٥١ ـ المراسيل :
ابن أبي حاتم .
تحقيق صبحي السامرائي .
الطبعة الثانية مكتبة المثنى بغداد .
١٣٨٦ هـ .

١٥٢ ـ مروج الذهب :
علي بن الحسين بن علي المسعودي .
دار الاندلس .
الطبعة الاولى ـ بيروت .
١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م .

١٥٣ ـ المستدرك على الصحيحين :
الحاكم
مصور عن الطبعة الاولى .
دائرة المعارف العثمانية ـ الهند .
١٣٤٤ هـ .

١٥٤ ـ المسند :
احمد بن حنبل .
مصور عن الطبعة الاولى . المكتب الاسلامي . دار صادر بيروت .

١٥٥ ـ المسند :
أحمد بن حنبل
تحقيق احمد محمد شاكر
دار المعارف بمصر

١٥٦ ـ المسند :
سليمان بن داود الجارود الطيالسي أبو داود الطبعة الاولى . مجلس دائرة المعارف النظامية ١٣٢١ هـ .

١٥٧ ـ المستصفى من علم الاصول :
محمد بن محمد الغزالي
الطبعة الاولى . المطبعة الاميرية ببولاق ١٣٢٢ هـ .

١٥٨ ـ مشكل الآثار :
أحمد بن محمد بن سلامة الازدي الطحاوي أبو جعفر مصور عن الطبعة الاولى . دار صادر بيروت .

١٥٩ ـ مصادر الشعر الجاهلي :
د. ناصر الدين الاسد .
دار المعارف بمصر .

١٦٠ ـ المصباح في علوم الحديث :
السيد قاسم الأنديجاني
مطبعة المدني .

١٦١ ـ المصباح المنير :
أحمد الفيومي
المطبعة الاميرية ببولاق .

١٦٢ ـ المصعد الاحمد :
شمس الدين بن الجزري
تحقيق أحمد محمد شاكر
الطبعة الثالثة دار المعارف

١٦٣ ـ المصنف :
أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني
تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي
المجلس الاعلى ـ بيروت ـ الطبعة الاولى ـ ١٣٩٢ هـ .

١٦٤ ـ المصنف في الآحاديث والآثار :
أبو بكر عبد الله بن محمد بن ابراهيم ابن أبي شيبة .
الطبعة الاولى ـ مطبعة العلوم الشرقية .
حيدر أباد ١٣٩٠ هـ .

١٦٥ ـ المصنوع :
ملا علي القاري
تحقيق عبد الفتاح أبو غدة
دار القلم . بيروت .

١٦٦ ـ المعجم المفهرس لالفاظ الحديث :
تعريب محمد فؤاد عبد الباقي
مصور عن الطبعة الاولى .

١٦٧ ـ معجم مقاييس اللغة :
احمد بن فارس .
مطبعة الحلبي .

١٦٨ ـ معرفة علوم الحديث :
الحاكم
تحقيق معظم حسين .
مصور عن الطبعة الاولى . بيروت

١٦٩ ـ معرفة المجروحين من المحدثين :
ابن حبان
المطبعة العزيزية ـ حيدر اباد . الهند .
تحقيق عزيز بك القادري .

١٧٠ ـ معرفة المجروحين من المحدثين :

ابن حبان
تحقيق محمود ابراهيم زايد
دار الوعي بحلب .

١٧١ ـ المغني في الضعفاء :
الذهبي
تحقيق دكتور نور الدين العتر
الطبعة الاولى ـ مطبعة البلاغة حلب
١٣٩١ هـ ١٩٧١ .
دار المعارف

١٧٢ ـ المغني عن الحفظ والكتاب :
عمر بن بدر الموصلي
المطبعة السلفية نشر جمعية نشر الكتب العربية .
١٣٤٢ هـ . القاهرة

١٧٣ ـ المغير على الجامع الصغير :
الغماري
مكتبة القاهرة

١٧٤ ـ مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة :
السيوطي
ادارة الطباعة المنيرية ١٣٤٧ هـ .

١٧٥ ـ مقاصد الحديث في القديم والحديث :
د. مصطفى امين التازي ـ دار التأليف .

١٧٦ ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الاحاديث المشتهرة على الالسنة
السخاوي .
تحقيق عبد الله محمد الصديق .
وعبد الوهاب عبد اللطيف .
مكتبة الخانجي والمثنى ١٣٧٥ هـ ١٩٥٦ م .

١٧٧ ـ مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين :
أبو الحسن الاشعري
مكتبة النهضة المصرية
تحقيق محيي الدين عبد الحميد .

١٧٨ ـ الملل والنحل :
محمد بن عبد الكريم الشهرستاني
مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م .

١٧٩ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف :
ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر الحنبلي .
تحقيق عبد الفتاح أبو غدة .
مكتبة المطبوعة الاسلامية . حلب
١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م .

١٨٠ ـ المنتقى من منهاج السنة النبوية :
الذهبي
المكتبة السلفية ومطبعتها .

١٨١ ـ الموضوعات الكبرى :
ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي
الطبعة الاولى تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان
نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

١٨٢ ـ الموطأ :

مالك بن أنس
تحقيق فؤاد عبد الباقي
دار احياء الكتب العربية ١٣٧٠ هـ .

١٨٣ - ميزان الاعتدال :
الذهبي
دار احياء الكتاب العربي
تحقيق علي محمد البجاوي

١٨٤ - نصب الراية :
عبد الله بن يوسف الزيلعي
مصور عن الطبعة الاولى .

١٨٥ - نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي :
دكتور علي حسن عبد القادر .
الطبعة الثانية مطبعة السعادة دار الكتب الحديثة ١٩٦٥ م .

١٨٦ - هدي الساري مقدمة فتح الباري :
ابن حجر العسقلاني
المطبعة السلفية ومكتبتها .

١٨٧ - هدية العارفين :
اسماعيل البغدادي
مصور عن الطبعة الاولى - منشورات مكتب المثنى .